مسند

أبي يعلى الموصلي

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن المثنى التميمي

٢١٠ - ٣٠٧ هـ

ومعه

رحمات الملأ الأعلى

بتخريج مسند أبي يعلى

تخريج وتعليق

سعيد بن محمد السناري

الجزء الرابع

دار الحديث

القاهرة

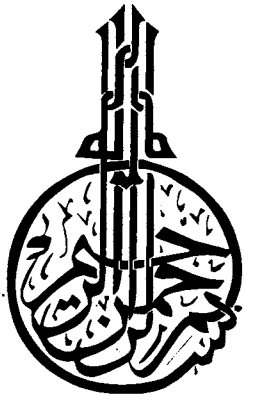

مسند

أبي يعلى الموصلي

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

اسم الكتـــاب : مسند أبي يعلى الموصلي

اسم المؤلـــف : الإمام أحمد بن علي بن المثنى

اسم المحقـــق : سعيد بن محمد السناري

القطـــع : ١٧×٢٤سم

عدد الصفحـات : ٦٧٢ صفحة

عدد المجـلدات : ج٤ من ١٠ مجلدات

سنة الطبـــع : ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

رقم الإيداع : ٢٠١٣/٥٤٩٠

الترقيم الدولي : ٩-٤٤٣-٣٠٠-٩٧٧-٩٧٨

6 222007 704185

طبـــع . نشـــر . توزيـــع

١٤٠ شارع جوهر القائد أمام جامعة الأزهر تليفون : ٢٥٨٩٩٤٠٩ / ٢٥٩١٨٧١٩ / ٢٥٩١٩٦٩٧ فاكس : ٢٥٩١٩٦٩٧

www.darelhadith.com E-mail: info@darelhadith.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مسند ابن عباس، رضي الله عنه-(*)

٢٣٢٨- أخبرنا أبو يعلى أحمد بن علىّ بن المثنى الموصلى، حدّثنا هدبة، حدّثنا حماد بن سلمة، عن على بن زيد، عن أبى نضرة، قال: سمعت ابن عباس، يخطب على منبر البصرة، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِىٌّ إِلا وَلَهُ دَعْوَةٌ يَتَنَجَّزُهَا فِى الدُّنْيَا، وَإِنِّى خَبَّأْتُ دَعْوَتِى شَفَاعَةً لأُمَّتِى يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلا فَخْرٌ، وَأَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الأَرْضُ وَلا فَخْرٌ، بِيَدِى لِوَاءُ الْحَمْدِ، وَآدَمُ وَمَنْ دُونَهُ تَحْتَ لِوَائِى وَلا فَخْرٌ، وَيَطُولُ يَوْمُ الْقِيَامَةِ عَلَى النَّاسِ وَيَشْتَدُّ، حَتَّى يَقُولَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: انْطَلِقُوا بِنَا إِلَى آدَمَ أَبِى الْبَشَرِ، فَيَشْفَعُ لَنَا إِلَى رَبِّكُمْ فَيَقْضِى بَيْنَنَا، فَيَنْطَلِقُونَ إِلَى آدَمَ، فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ فَلْيَقْضِ بَيْنَنَا، فَيَقُولُ آدَمُ: لَسْتُ هُنَاكَ؛ إِنِّى أُخْرِجْتُ مِنَ الْجَنَّةِ بِخَطِيئَتِى، وَإِنَّهُ لا يُهِمُّنِى الْيَوْمَ إِلا نَفْسِى، وَلَكِنِ ائْتُوا نُوحًا، فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ فَيَقْضِى بَيْنَنَا، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، إِنِّى دَعَوْتُ دَعْوَةً أَغْرَقَتْ أَهْلَ الأَرْضِ، وَإِنَّهُ لا يُهِمُّنِى الْيَوْمَ إِلا نَفْسِى، وَلَكِنِ ائْتُوا إِبْرَاهِيمَ**

(*) هو: فقيه الأمة، وحبر الأئمة، الإمام الفقيه العابد الجليل: عبد اللَّه بن عباس بن عبد المطلب، أحد الستة المكثرين بالرواية، الملقب بـ(ترجمان القرآن)، ومناقبه كثيرة يطول ذكرها -رضى اللَّه عنه وأرضاه.

٢٣٢٨- ضعيف بهذا التمام: أخرجه أحمد [١/ ٢٨١، ٢٩٥]، والطيالسى [٢٧١١]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [٣/ رقم ٨٤٣]، والدارمى فى «الرد على الجهمية» [ص ١١٣]، وابن نصر فى «تعظيم قدر الصلاة» [رقم ٢٦٦]، وابن شاهين فى «جزء من حديثه» [رقم ١٥]، وغيرهم، نحو سياق المؤلف مطولاً.

وهو عند البيهقى فى «الشعب» [٢/ ١٤٨٨]، مختصراً بطرف من أوله فقط، كلهم رووه من طرق عن حماد بن سلمة عن علىّ بن زيد بن جدعان عن أبى نضرة عن ابن عباس به ... =

خَلِيلَ الرَّحْمَنِ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلامُ، فَيَقُولُونَ: يَا إِبْرَاهِيمُ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ فَلْيَقْضِ بَيْنَنَا، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، إِنِّي كَذَبْتُ فِي الإِسْلامِ ثَلاثَ كَذِبَاتٍ: قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ ﴿٨٩﴾﴾ [الصافات] وَقَوْلُهُ: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]» وَقَوْلُهُ لِلْمَلِكِ حِينَ مَرَّ بِهِ- فقال رسول اللَّه ﷺ: «وَاللَّهِ مَا أَرَادَ بِهِمْ إِلا عَزَّةً لِدَيْنِ اللَّهِ- فَإِنَّهُ لا يُهِمُّنِي الْيَوْمَ إِلا نَفْسِي، وَلَكِنِ ائْتُوا مُوسَى عَبْدًا اصْطَفَاهُ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَكَلَّمَهُ، فَيَأْتُونَ مُوسَى، فَيَقُولُونَ: يَا مُوسَى، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ فَلْيَقْضِ بَيْنَنَا، فَيَقُولُ: إِنِّي لَسْتُ هُنَاكُمْ، إِنِّي قَتَلْتُ نَفْسًا وَإِنَّهُ لا يُهِمُّنِي الْيَوْمَ إِلا نَفْسِي، وَلَكِنِ ائْتُوا عِيسَى رُوحَ اللَّهِ وَكَلِمَتَهُ، فَيَأْتُونَ عِيسَى، فَيَقُولُونَ: يَا عِيسَى، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ فَلْيَقْضِ بَيْنَنَا، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، إِنِّي اتُّخِذْتُ إِلَهًا مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَإِنَّهُ لا يُهِمُّنِي الْيَوْمَ إِلا نَفْسِي، أَرَأَيْتُمْ لَوْ كَانَ مَتَاعٌ فِي وِعَاءٍ مَخْتُومٍ، أَكَانَ يُقْدَرُ عَلَى مَا فِيهِ، حَتَّى يُفَضَّ الْخَاتَمُ؟ فَيَقُولُونَ: لا، فَيَقُولُ: فَإِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، وَقَدْ حَضَرَ، وَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا

= **قلتُ**: ومن هذا الطريق مطولاً: أخرجه الحارث في «مسنده» [٢/ رقم ١١٣٥/ زوائده]، ومداره على عليّ بن زيد بن جدعان وهو ضعيف صاحب مناكير.

وقد اضطرب في إسناد على عادته، فعاد ورواه نحوه مطولاً عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري به . . . ، وجعله من (مسند أبي سعيد) هكذا أخرجه الترمذي [٣١٤٨]، من طريق ابن عيينة عن ابن جدعان به.

قلتُ: وهو من طريق ابن عيينة عند الآجري في «الشريعة» [رقم ١٠٦٠]، ولكن مختصراً بطرف من أوله فقط.

وقد توبع عليه ابن عيينة: تابعه هشيم بن بشير ولكن مختصراً أيضًا ببعض من أوله فقط: عند ابن ماجه [٤٣٠٨]، وأحمد [٣/ ٢]، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» [رقم١٤٥٤، ١٤٥٥]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ٩٨٥]، وغيرهم.

لكن أكثر فقرات الحديث ثابتة في حديث الشفاعة المروي من طرق عن جماعة من الصحابة، يأتي منها حديث أنس بن مالك [برقم ٢٨٩٩، ٣٠٦٤]، وهو ضعيف بهذا التمام، ففيه فقرات ليس لها شاهد يصح، فانتبه.

تَقدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، فَيَأْتُونَنِي، فَيَقُولُونَ: يَا مُحَمَّدُ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ فَلْيَقْضِ بَيْنَنَا، فَأَقُولُ: أَنَا لَهَا، حَتَّى يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَقْضِيَ بَيْنَ خَلْقِهِ، نَادَى مُنَادٍ: أَيْنَ أَحْمَدُ وَأُمَّتُهُ؟ أَيْنَ أَحْمَدُ وَأُمَّتُهُ؟ فَيَجِيئُونَ، فَنَحْنُ الأَوَّلُونَ وَالآخِرُونَ: آخِرُ مَنْ يُبْعَثُ، وَأَوَّلُ مَنْ يُحَاسَبُ، فَتُفْرِجُ لَنَا الأُمَمُ عَنْ طَرِيقِنَا، فَنَمْضِي غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الطُّهُورِ، فَتَقُولُ الأُمَمُ: كَادَتْ هَذِهِ الأُمَّةُ أَنْ تَكُونَ أَنْبِيَاءَ كُلَّهَا».

٢٣٢٩- حَدَّثَنَا أحمد بن جميلٍ المروزى، حدّثنا عبد اللَّه بن المبارك، أخبرنا رباح

٢٣٢٩- صحيح: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٥٠٠]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٨/ ١٨١]، وابن أبى عاصم فى «الأوائل» [رقم ٣]، وابن حبان فى «روضة العقلاء» [رقم ٣٠٩/ بتعليقنا]، والطبرى فى «تفسيره» [١٢/ ١٧٥]، وفى «تاريخه» [١/ ٢٨]، والطبرانى أيضًا فى «الأوائل» [رقم ١]. والدارمى فى «الرد على الجهمية» [ص ١٤٢]، والبيهقى فى «القضاء والقدر» [رقم ٧]، وفى «الأسماء والصفات» [رقم ٧٧٢]، وفى «سننه» [١٧٤٨٢]، والفريابى فى «القدر» [رقم ٦٥]، وغيرهم من طرق عن ابن المبارك عن رباح بن زيد عن عمر بن حبيب المكى عن القاسم بن أبى بزة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح مستقيم، رجاله كلهم ثقات أثبات، قال أبو نعيم عقب روايته: «لم يروه عن سعيد إلا القاسم، ولا عنه إلا عمر، تفرد به رباح، ورواه عن ابن عباس جماعة منهم: أبو ظبيان وأبو إسحاق، ومقسم ومجاهد، منهم من وقفه، ومنهم من رفعه . . .».

قلتُ: وأكثر هؤلاء قد وقفه على ابن عباس، ثم رأيتُ عمر بن حبيب المكى قد خولف فى رفعه، خالفه هشام الدستوائى، فرواه عن القاسم فقال: عن عروة بن عامر أنه سمع ابن عباس يقول: (أول ما خلق اللَّه القلم؛ فأمره أن يكتب ما يريد أن يخلق، قال: والكتاب عنده، قال: ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ ۝٤﴾ [الزخرف: ٤]، هكذا أخرجه الطبرى فى «تفسيره» [١١/ ١٦٥]، من طريق يعقوب الدورقى عن ابن علية عن هشام به . . .

قلتُ: وهذا إسناد قوى صالح، لكن يبدو لى: أن ليس ثمَّ مخالفة، وأنهما خبران مختلفان؛ بدلالة سياقهما، وكذا الإسناد.

فالظاهر: أن الحديث محفوظ موقوف ومرفوع؛ لاسيما وللمرفوع شاهد من حديث عبادة ابن الصامت، وآخر من حديث ابن عمر.

ابن زيد، عن عمر بن حبيب، عن القاسم بن أبي بزة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أنه يحدِّث، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**إِنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ خَلَقَهُ اللَّهُ الْقَلَمَ، وَأَمَرَهُ فَكَتَبَ كُلَّ شَيْءٍ**».

٢٣٣٠- حدَّثَنَا بشر بن الوليد، حدّثنا شريكٌ، عن أبي إسحاق، عن التميمي، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «**لَقَدْ أُمِرْتُ بِالسِّوَاكِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيَنْزِلُ عَلَيَّ بِهِ قُرْآنٌ أَوْ وَحْيٌ**».

٢٣٣٠- ضعيف: أخرجه أحمد [١/ ٢٣٧، ٣٠٧، ٣١٥، ٣٣٧]، والخطيب في «الجامع» [رقم ٨٦٢]، من طرق عن شريك القاضي عن أبي إسحاق عن التميمي عن ابن عباس به نحوه . . .

قلتُ: قد توبع عليه شريك القاضي:

١- تابعه الثوري بلفظ: (كان رسول اللَّه ﷺ يكثر السواك، قال: حتى ظننا أو رأينا أنه سينزل عليه) أخرجه أحمد [١/ ٢٨٥] -واللفظ له- والمؤلف [٢٧٠٢].

٢- شعبة بلفظ: (ما زال النبي ﷺ يأمرنا به حتى خشينا أن ينزل عليه فيه) أخرجه الطيالسي [٢٧٣٩] - ومن طريقه البيهقي في «سننه» [١٤٢]، وأحمد [١/ ٣٣٩].

٣- وأبو الأحوص بلفظ: (عن ابن عباس قال: لقد كنا نؤمر بالسواك حتى ظننا أنه سينزل عليه) أخرجه ابن أبي شيبة [١٧٩٣].

٤- وإسرائيل بلفظ: (لم يزل رسول اللَّه ﷺ يأمر به حتى ظننا أنه سينزل عليه فيه) أخرجه ابن أبي شيبة [١٨٠٩].

قلتُ: فهؤلاء أربعة من الأئمة كلهم رووه عن أبي إسحاق فجعلوه من قول ابن عباس، فالظاهر أن شريكًا القاضي قد وهم في روايته مرفوعًا.

ثم إن الحديث- موقوفًا أو مرفوعًا- مداره على ذلك التميمي، واسمه أربدة، لم يرو عنه سوى رجلين، ولم يوثقه إلا من تساهل، كابن حبان والعجلي، وقد قال ابن البرقي: «مجهول»، وقد ذكره أبو العرب الصقلي في «الضعفاء»، وهو من رجال أبي داود، وله حديث منكر عند الطبراني في «الصغير» [٢/ رقم ٩٥٦]، وأبي نعيم في «الحلية» [١/ ٦٨]، وابن أبي عاصم في «السنة» [٢/ رقم ١١٨٦]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٢ / ٣٩١]، فإن سلم السند إليه؛ فالشيخ ضعيف إن شاء اللَّه. =

٢٣٣١- حَدَّثَنَا عثمان بن أبى شيبة، حدّثنا عبد الله بن إدريس الأودى، عن محمد ابن إسحاق، عن إسماعيل بن أمية، عن أبى الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَمَّا أُصِيبَ إِخْوَانُكُمْ بِأُحُدٍ، جَعَلَ اللَّهُ أَرْوَاحَهُمْ فِى أَجْوَافِ طَيْرٍ خُضْرٍ، تَرِدُ أَنْهَارَ الْجَنَّةِ وَتَأْكُلُ مِنْ ثِمَارِهَا، وَتَأْوِى إِلَى قَنَادِيلَ مِنْ ذَهَبٍ مُعَلَّقَةٍ فِى ظِلِّ الْعَرْشِ، فَلَمَّا وَجَدُوا طِيبَ مَأْكَلِهِمْ وَمَشْرَبِهِمْ وَمَقِيلِهِمْ، قَالُوا: مَنْ يُبَلِّغُ إِخْوَانَنَا عَنَّا أَنَّا أَحْيَاءٌ فِى الْجَنَّةِ نُرْزَقُ؛ لأَنْ لا يَنْكُلُوا عِنْدَ الْحَرْبِ، وَلا يَزْهَدُوا فِى الْجِهَادِ؟ قَالَ: فَقَالَ اللَّهُ: أَنَا أُبَلِّغُهُمْ عَنْكُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:** ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ...﴾ الآية [آل عمران: ١٦٩]».

= وللحديث شاهد نحو رواية شريك من حديث واثلة بن الأسقع عند أحمد [٣/ ٤٩٠]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٢/ رقم ١٨٩]، ومداره على الليث بن أبى سليم، وهو ضعيف صاحب مناكير، وقد اضطرب فى سنده كما تراه عند الطبرانى فى «الكبير» [٢٢/ رقم ١٩٠]، بإسناد صحيح جداً إليه.

٢٣٣١- **ضعيف**: بهذا السياق: أخرجه أبو داود [٢٥٢٠]، وأحمد [١/ ٢٦٦]، والحاكم [٢/ ٩٧]، و[٢/ ٣٢٥]، وابن أبى شيبة [١٩٣٣٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٨٣٠١]، وفى «الشعب» [٤/ رقم ٤٢٤٠]، وفى «الدلائل» [رقم ١١٩٥]، وفى «إثبات عذاب القبر» [١٤٥]، وفى «الأسماء والصفات» [٧٤٩]، وفى «البعث والنشور» [١٩١]، وابن أبى عاصم فى «الجهاد» [٥٢]، و[١٩٣]، والآجرى فى «الشريعة» [٩١٤]، وأبو الشيخ فى «ما رواه أبو الزبير عن غير جابر» [٧٣]، وابن النجار فى «ذيل تاريخ بغداد» [٢/ ٢١٠/ العلمية]، وغيرهم، من طرق عن عبد الله بن إدريس عن محمد بن إسحاق عن إسماعيل بن أمية عن أبى الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به... وهو عندهم بعضهم نحوه...

قلتُ: وهذا إسناد حسن لولا عنعنة ابن إسحاق، وأبو الزبير لا يدلس إلا عن جابر كما مضى الكلام عليه بذيل الحديث [١٧٦٩]، وقد اختلف فى سنده على ابن إسحاق، فرواه عنه ابن إدريس على الوجه الماضى، وخالفه جماعة رووه عن ابن إسحاق فقالوا: عن إسماعيل بن أمية عن أبى الزبير عن ابن عباس به...، ولم يذكروا بين ابن عباس وأبى الزبير أحداً قط، ومن هؤلاء: =

٢٣٣٢- حدَّثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، حدثنا أبو عوانة، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: جاء أعرابيٌ إلى النبي ﷺ، فجعل يتكلم بكلامٍ بَيِّنٍ، فقال النبي ﷺ: «**إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا، وَإِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكَمًا**».

= ١- إبراهيم بن سعد عند أحمد [١/ ٢٦٥]، وصرح فيه ابن إسحاق بالسماع من إسماعيل.

٢- وإسماعيل بن عياش عند الطبري في «تفسيره» [٣/ ٥١٢].

٣- وسلمة بن الفضل عند الطبري أيضًا [٣/ ٥١٢]، لكن الطريق إليه واه.

٤- ومحمد بن فضيل عند ابن أبي شيبة [١٩٣٣٢]، وهناد في «الزهد» [رقم ١٥٥].

ولا شك أن قول الجماعة أقوى، إلا أن ابن إدريس قد كشف لنا عن علته بروايته، وعلمنا بها أن أبا الزبير لم يسمعه من ابن عباس أصلاً، وإنما يرويه عنه بواسطة سعيد بن جبير.

ويؤيد هذا: أن جماعة من النقاد قد جزموا بكون أبي الزبير لم يسمع من ابن عباس مطلقًا، راجع جامع التحصيل [ص ٢٦٩].

وقد رأيتُ ابن إسحاق قد خولف في إسناده، عند البغوي في «تفسيره» [١/ ١٣٠]، لكن الإسناد إلى المخالف لا يثبت، وأصل الحديث ثابت من رواية ابن مسعود مرفوعًا عند مسلم [١٨٨٧]، وجماعة كثيرة، لكن دون هذا السياق. واللَّه المستعان.

٢٣٣٢- صحيح: أخرجه أبو داود [٥٠١١]، وأحمد [١/ ٢٦٩، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣١٣، ٣٢٧، ٣٣٢]، وابن حبان [٥٧٨٠]، والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٨٧٢]، والطبراني في «الكبير» [١١ / رقم ١١٧٥٨، ١١٧٦١، ١١٧٦٣]، وأبو الشيخ في «الأمثال» [رقم ٦]، وتمام في «فوائده» [٧٣٣، ١٤٩١]، والخطيب في «تاريخه» [١٣/ ١٢]، والخلال في «الأمر بالمعروف» [رقم ٢٤١]، وغيرهم نحو سياق المؤلف.

وهو عند الترمذي [٢٨٤٥]، وابن ماجه [٣٧٥٦]، وابن حبان [٥٧٧٨]، والطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١١٧٥٩، ١١٧٦٠، ١١٧٦٢]، وابن أبي شيبة [٢٦٠٠٧]، والبيهقي في «سننه» [٢٠٨٨٩، ٢٠٩١٤]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/ ٢٩٩]، وعبد الغني المقدسي في «أحاديث الشعر» [رقم ١٣]، وأبي بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ٨١٧]، وغيرهم، بشطره الثاني فقط، كلهم من طرق عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد قوي صالح، سماك بن حرب شيخ صالح إلا أنه قد تغير بآخرة حتى صار يتلقن، ورواية القدماء عنه مستقيمة، ولم يذكر النقاد أحدًا من القدماء الذين كانوا يروون عنه =

٢٣٣٣- حَدَّثَنَا محمد بن أبى بكر، حدّثنا أبو عوانة، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبى ﷺ، قال: «**لا عَدْوَى وَلا طِيَرَةَ وَلا هَامَةَ وَلا صَفَرَ**»، فقال له رجلٌ: إنا لنأخذ الشاة الجرباء، فنطرحها فى الغنم فتجرب. قال: «**فَمَنْ أَعْدَى الأَوَّلَ؟**».

= قبل تغيره سوى شعبة والثورى وحدهما، وهذا الحديث قد رواه عنه شعبة عند الطبرانى والبيهقى وعبد الغنى المقدسى والخلال وأبى الشيخ فى «الطبقات» [٤/ ١١٧]، وأبى جعفر بن البخترى فى «الجزء السادس من مجالسه» [رقم ٩٨/ ضمن مجموع مؤلفاته]، وغيرهم.

نعم قد تكلم جماعة من النقاد فى رواية سماك عن عكرمة، وأعلوها بالاضطراب، فقال يعقوب بن شيبة: «روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو فى غير عكرمة صالح..» ثم قال: «قلتُ لعلى بن المدينى: رواية سماك عن عكرمة؟! قال: مضطربة، وسفيان وشعبة يجعلانها عن عكرمة -يعنى موقوفًا عليه أو مرسلاً- وغيرهما يقول: عن ابن عباس -يعنى يُجوِّدونها: إسرائيل وأبو الأحوص».

قلتُ: فيفهم من قول ابن المدينى أن رواية الثورى وشعبة عن سماك عن عكرمة مستقيمة أيضًا؛ لكونهما كانا يضبطان عنه ما سمعاه منه قبل أن يتغير حفظه بآخرة، وعليه: فمن كان معتدًا برواية سماك؛ فليعتد برواية شعبة والثورى عنه دون غيرهما، وسواء كانت رواية سماك عن عكرمة أو غيره، وهذا التفصيل هو الذى ينبغى التعويل عليه إن شاء الله.

وقد رواه شعبة عن سماك مرة أخرى فقال: عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.... كما أخرجه الخلال فى «الأمر بالمعروف» [عقب رقم ٢٤١]، بإسناد حسن إلى شعبة. وهو إسناد محفوظ.

وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس به نحوه... لكنها طرق ضعيفة، وللحديث شواهد للمرفوع منه، يأتى منه حديث ابن عمر [برقم ٥٦٣٩].

٢٣٣٣- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٢٦٩، ٣٢٨]، وابن حبان [٦١١٧]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٧٦٤]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٣٠٧]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٤/ ١٩٤]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ١٢٧٨]، وغيرهم، نحو سياق المؤلف.

وهو عند ابن ماجه [٣٥٣٩]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [١/ رقم ٢٨٠]، بالجملة الأولى منه فقط: (لا عدوى ولا صفر ولا هامة ولا طيرة)، وليس عند ابن أبى عاصم: (لا طيرة)، وهو عند ابن أبى شيبة [٢٦٣٩٤] بلفظ: (لا طيرة ولا صفر)، وكذا هو عند الطحاوى فى =

٢٣٣٤- حدَّثَنا محمد بن أبي بكر، حدّثنا أبو عوانة، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: ماتت شاةٌ لسودة بنت زمعة، فقالت: يا رسول اللَّه، ماتت فلانة -تعني الشاة- قال: «**فلولا أخذْتُمْ مسْكَها**» فقالت: نأخذ مَسْكَ شاةٍ قد ماتت؟! فقال

= «المشكل» [٧/ ٩٨] بجملة: (لا هامة)، فقط. وكلهم رووه من طرق عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: قال البوصيري في «مصباح الزجاجة»: «إسناد حديث ابن عباس صحيح رجاله ثقات»، وقال الإمام في «ظلال الجنة» [١/ ١٠٦]: «إسناده حسن، وهو على شرط مسلم، وفي سماك كلام يسير».

قلتُ: وكلا الرجلين واهم، وأين ذهب عنهما ما قيل في تلقين سماك؟! بل كيف غاب عنهما الكلام في رواية سماك عن عكرمة خاصة؟! راجع ما ذكرناه في الحديث الماضي.

ثم قول الإمام: «وهو على شرط مسلم» فدعوى غير ناهضة البتة، ومتى احتج مسلم بهذه الترجمة؟! والإمام يكثر من تلك الدعوى كثيراً، وكون سماك وعكرمة كلاهما من رجال مسلم، لا يلزم منه ما فهمه الإمام أصلاً.

وعلى كل حال: فالإسناد ضعيف لما علمته قبل، لكن لم ينفرد به سماك بن حرب، بل تابعه الحكم بن آبان على نحو سياق المؤلف عند الطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١١٦٠٥]، والطبري في «تهذيب الآثار» [رقم ١٢٧٩]، لكن بإسناد ضعيف إليه.

والحكم نفسه مختلف فيه، لكن للحديث شواهد نحو هذا السياق عن جماعة من الصحابة: أشهرها حديث أبي هريرة في «الصحاح» و«المسانيد» و«السنن»، وله عنه طرق وألفاظ.

وأقربها إلى سياق المؤلف: ما أخرجه البخاري [٥٣٨٧، ٥٤٣٨]، ومسلم [٢٢٢٠]، وأبو داود [٣٩١١]، وأحمد [٢/ ٣٦٧]، وجماعة كثيرة، من طرق عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: (لا عدوى ولا صفر، ولا هامة، فقال أعرابي: يا رسول اللَّه، فما بال الإبل تكون في الرمل كأنها الظباء، فيجيء البعير الأجرب فيدخل فيها فيجربها كلها، قال: فمن أعدى الأول؟!). وهذا لفظ مسلم.

٢٣٣٤- صحيح :دون تلاوة الآية: أخرجه أحمد [١/ ٣٢٧]، وابن حبان [١٢٨٠، ١٢٨١، ٥٤١٥]، والطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١١٧٦٥، ١١٧٦٦]، والبيهقي في «سننه» [٥٧]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ رقم ٤٧١]، وفي المشكل [٨/ رقم ٧٨]، والطبري في =

النبي ﷺ: «إنَّما قال: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ﴾ الآية [الأنعام: ١٤٥]، لا بأْسَ أَنْ تَدْبُغُوهُ تَنْتَفِعُونَ بِهِ»، قالت: فأرسلتُ إليها، فسلخت مسكها، فاتخذتُ منه قربةً حتى تخرّقتْ.

= «تهذيب الآثار» [رقم ٢٣٦٦، ٢٣٦٧]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٨٠٦]، وابن شاهين في «ناسخ الحديث» [رقم ١٦٠، ١٦١] وجماعة، من طرق عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس به . . .

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف معلول، وقد مضى أن رواية سماك عن عكرمة قد ضعفها جماعة من النقاد ووصفوها بالاضطراب، وكذا سماك قد ساء حفظه بأخرة حتى صار يتلقَّن، ولم يروه عنه أحد ممن سمع منه قديمهًا كشعبة والثورى.

وقد اضطرب في إسناده ما شاء اللَّه، فقال الطبرى في «تهذيب الآثار» بعد روايته: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيمًا غير صحيح لعلل:

إحداها: أنه خبر قد حدث به عن سماك غير مَنْ ذكرنا، فقال فيه: عنه عن عكرمة عن ابن عباس عن سودة بنت زمعة، وفي ذلك بيان بيِّن أن ابن عباس لم يسمعه من رسول اللَّه ﷺ.

وأخرى: وهى أنه قد حدث به عن سماك بعض مَنْ حدث به عنه فقال فيه: عنه عن عكرمة عن سودة بنت زمعة، ولم يدخل بينها وبين عكرمة أحدًا، وفي ذلك دليل عندهم على وهائه.

وثالثة: وهى أن بعض رواته عن عكرمة قال فيه: عن عكرمة: أن سودة ماتت لها شاة؛ فأرسل الخبر عن عكرمة، ولم يجعل بينه وبين رسول اللَّه ﷺ أحدًا».

قلتُ: ثم ساق الطبرى بأسانيده كل تلك الوجوه جميعًا، وهذا الاضطراب أكثره من سماك بن حرب؛ لما قد عرفته من تغيره وضعف روايته عن عكرمة خاصة، ثم ذكر الطبرى علة رابعة في تضعيف الإسناد فقال: «والرابعة: أن ذلك خبر عن عكرمة، وفي نقل عكرمة عندهم نظر يجب التثبت فيه من أجله».

قلتُ: وهذه العلة الأخيرة ليست بشيء على التحقيق، وعكرمة أحد أئمة المسلمين، ثقة ثبت إمام ولا كلام، ولم يتكلم فيه أحد بحجة إن شاء اللَّه، راجع ترجمته من «التهذيب» و«ذيوله»، وكذا من «هدى الساري». ولم يقصد الطبرى الغمز من عكرمة بكلامه الماضى، وإنما ذكره على طريقة أهل الجدل والمناظرة، وإلا فهو أحد ثلاثة من العلماء الذين ألفوا في الذب عن عكرمة، والحاصل: أن الإسناد ضعيف من هذا الوجه. =

٢٣٣٥- حَدَّثَنَا المعلى بن مهدى، حدّثنا أبو عوانة، عن أبى بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: أهدت أم حُفَيْد خالتى ابنةُ الحارث إلى رسولِ اللَّه ﷺ سمنًا وأقطًا وأضبًا، فدعا بهن رسول اللَّه ﷺ، فأكلْنَ على مائدته، وتركهن كالمتقذر لهن، ولو كن حرامًا ما أكلن على مائدة رسول اللَّه ﷺ، ولا أمر بأكلهن.

= لكن قد توبع عليه سماك مختصراً بنحوه . . . تابعه الشعبى عند البخارى وجماعة كثيرة، واختلف فى سنده على الشعبى أيضًا، وتوبع عليه عكرمة نحوه أيضًا -دون الآية- تابعه جماعة من الثقات، منهم: عبيد اللَّه بن عتبة كما يأتى عند المؤلف [برقم ٢٤١٩، ٢٥٩٣]، واختلف فى إسناده أيضًا كما ترى ذلك عند المؤلف [برقم ٧٠٧٩]، وسيأتى بسط الكلام عليه فى موضعه.

والحديث صحيح ثابت لكن دون تلاوة تلك الآية: ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا . . ﴾ [الأنعام: ١٤٥] فاللَّه المستعان.

■ **فائدة**: للإمام الطبرى فى كتابه «تهذيب الآثار» أسلوب غريب جدًا فى نقده الأخبار، فغالبًا ما يسوق الحديث بسنده ثم يقول مقولته المشهورة: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد كان يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيمًا غير صحيح لعلل»، ثم يذكر تلك العلل جميعًا، ولا يكلف نفسه بعد ذلك الإجابة عن علة واحدة، مع كون بعض تلك العلل قد يكون قادحًا جدًا فى ثبوت الخبر، فكيف تجتمع الصحة مع العلة القادحة فى إسناد مفرد؟!

ولا أفهم من خُطته فى هذا الكتاب: إلا أنه لم يكن من نقاد الصنعة -على جلالته جدًا- ولا من البارعين فى ميدان علل الأخبار من حيث الأخذ والرد، وإلا فعرْضُه لتعليل الخبر من وجوه، يدل على معرفة جيدة يُغبط عليها بلا جدال، وهو مشكور على صنيعه، بل تأليفه، لهذا السفر الجليل -مع كونه طبع ناقصًا- شكرانًا عظيمًا، وأين مثل الطبرى فى سعة المعرفة، والبراعة فى فنون الشريعة، مع الاجتهاد المطلق، والدين والورع والصلابة فى الحق؟! وأنا أنصح كل ناشد للمعرفة أن يطالع ترجمته من «معجم الأدباء» لياقوت الحموى؛ ففيها فوائد عزيزة.

٢٣٣٥- **صحيح**: أخرجه البخارى [٢٤٣٦، ٥٠٧٤]، ومسلم [١٩٤٧]، وأبو داود [٣٧٩٣]، والنسائى [٤٣١٨، ٤٣١٩]، وأحمد [١/ ٢٥٤، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٤٠، ٣٤٧]، وابن حبان [٥٢٢١، ٥٢٢٣]، والطيالسى [٢٦٢٢]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ ١٢٤٤٠، ١٢٤٤١]، و[٢٥/ ٤١٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٢٠١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢٠٢]، =

٢٣٣٦- حَدَّثَنَا جعفر بن حميد الكوفى، حدّثنا شريكٌ، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا حِلْفَ فِى الإِسْلامِ، وَمَا كَانَ فِى الْجَاهِلِيَّةِ لَمْ يَزِدْهُ الإِسْلامُ إِلا شِدَّةً- أَوْ- حِدَّةً**».

= وفى «المشكل» [٨/ ٩٧]، وابن الجعد [١٧١١]، وابن الجارود [٨٩٤]، وأبو عوانة [٦٢٢٤]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٧٢٧٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٤٢٠]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [رقم ٢٢١]، وجماعة، من طرق عن جعفر بن أبى وحشية عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس به نحوه.

قلتُ: وسنده كالشمس، وله طرق أخرى عن ابن عباس نحوه.

٢٣٣٦- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٣١٧، ٣٢٩]، والدارمى [٢٥٢٦]، وابن حبان [٤٣٧٠]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٧٤٠]، والحارث فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٥١٤٦]، والطبرى فى «تفسيره» [٤/ ٥٢]، وغيرهم، من طرق عن شريك عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس به... وليس عند الحارث: (لا حلف فى الإسلام...).

قلتُ: وسنده ضعيف فيه علتان:

الأولى: شريك هو القاضى النخعى المشهور، سيئ الحفظ مع كونه قد تغير حفظه لما ولى القضاء، وكان إمامًا فقيهًا نبيلاً.

٢- سماك بن حرب: صدوق صالح، إلا أن حفظه قد ساء أخيرًا حتى صار يتلقَّن، وتلك مصيبة، وروايته عن عكرمة خاصة قد ضعفوها، لكنّ سماكًا لم ينفرد به:

١- بل تابعه عطاء بن أبى مسلم الخراسانى على نحوه عند الطبرانى فى «مسند الشاميين» [٣/ رقم ٢٤١١]، بإسناد صالح إليه، وعطاء شيخ صدوق متماسك على أوهام له.

٢- وتابعه محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة على مثله وزاد: (وما يسرنى أن لى حمر النعم وأنى نقضتُ الحلف الذى كان فى دار الندوة) أخرجه الطبرى فى «تفسيره» [٤/ ٥٢]، بإسناد صالح إليه، ومحمد بن عبد الرحمن ثقة مشهور.

وقد توبع عليه عكرمة أيضًا: تابعه عطاء بن أبى رباح نحوه فى قصة عند ابن أبى حاتم فى «تفسيره» [رقم ٥٢٧٨]، من طريق الحسن بن محمد بن الصباح عن حجاج الأعور عن ابن جريج وعثمان ابن عطاء كلاهما عن عطاء عن ابن عباس به... =

٢٣٣٧- حدَّثَنا المعلى، حدّثنا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أن رجلا وقصه بعيره، فأمر به رسول اللَّه ﷺ أن يُغسل بماء وسدر، ولا يُمَسَّ طيبًا، ولا يكفَّنَ، ولا يخمَّر رأسُهُ، وقال: «**إِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّدًا**».

٢٣٣٨- حدَّثَنا المعلى، حدّثنا أبو عوانة، عن عبد الأعلى الثعلبي، عن سعيد بن جبيرٍ، عن ابن عباسٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**اتَّقُوا الْحَدِيثَ عَلَيَّ إِلا مَا عَلِمْتُمْ**،

= **قلتُ**: وهذا إسناد صحيح ثابت، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، يأتي منهم حديث أم سلمة [برقم ٦٩٠٢]، وحديث جبير بن مطعم [برقم ٧٤٠٦].

٢٣٣٧- **صحيح**: أخرجه البخاري [١٢٠٦، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣]، ومسلم [١٢٠٦]، وأبو داود [٣٢٣٨]، والترمذي [٩٥١]، والنسائي [١٩٠٤، ٢٧١٣، ٢٧١٤، ٢٨٥٣، ٢٨٥٤، ٢٨٥٥، ٢٨٥٨]، وابن ماجه [٣٠٨٤]، وأحمد [١/ ٢١٥، ٢٢٠، ٢٨٦، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٤٦]، والدارمي [١٨٥٢]، وابن حبان [٣٩٥٨، ٣٩٥٩، ٣٩٦٠]، والشافعي [١٦٣٧]، والدارقطني في «سننه» [٢/ ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧]، والطيالسي [٢٦٢٣]، وابن أبي شيبة [١٤٤٢٩]، والبيهقي في «سننه» [٦٤٢٩، ٦٤٣٠، ٦٤٣١، ٦٤٣٣، ٦٤٣٤، ٦٤٣٦]، وفي «المعرفة» [رقم ٢١٥٠]، والحميدي [٤٦٦]، وابن الجارود [٥٠٦]، وأبو عوانة [رقم ٢٤٨٨]، والبغوي في «شرح السنة» [٣/ ٥٨]، وجماعة كثيرة، من طرق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . . وهو عند جماعة بنحوه . . .

قلتُ: وقد زاد مسلم وجماعة مع قوله: (ولا تخمروا رأسه) قال: (ولا وجهه) وهي زيادة صحيحة ثابتة من وجوه يؤيد بعضها بعضًا، وقد بسطنا الكلام عليها في «غرس الأشجار». وراجع «الإرواء» [٤/ ١٩٨، ١٩٩، ١٢٠٠].

٢٣٣٨- **ضعيف**: بهذا السياق: أخرجه الترمذي [٢٩٥١]، وأحمد [١/ ٣٢٣]، والقضاعي في الشهاب [١/ رقم ٥٥٤]، وابن عساكر في «تاريخه» [٥١/ ٩٥]، وغيرهم، مثل سياق المؤلف من طرق عن عبد الأعلى بن عامر الثعلبي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . .

قلتُ: وقد أخرجه أحمد أيضًا [١/ ٢٩٣]، وابن حجر في العجاب [١/ ١٩٧]، بالفقرة الأولى والثانية فقط، وهو عند أحمد أيضًا [١/ ٣٢٧]، بالفقرة الأولى والثالثة فقط، وكذا هو عند الطحاوي في «المشكل» [١/ ٢٠٥]. =

فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَى الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» .

= و أخرجه البغوى فى «شرح السنة» [١/ ١١٠]، بالفقرة الثانية والثالثة فقط، لكن الفقرة الثالثة عنده بلفظ: (من قال فى القرآن بغير علم؛ فليتبوأ مقعده من النار).

وقد أخرجه بهذا اللفظ وحده: الترمذى [٢٩٥٠]، وأبو داود فى «سننه» من رواية ابن العبد عنه كما ذكره العراقى فى «المغنى» [١/ ٢٧]، وأحمد [١/ ٢٣٣، ٢٦٩]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٠٨٤]، وفى «فضائل القرآن» [رقم ١٠٩]، والخطيب فى «الجامع» [٢/ ١٥٨٤]، والخليلى فى «الإرشاد» [١ / ٣٩٦]، والطبرى فى «تفسيره» [١/ ٥٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ١١١] والطبرى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٣٩٢]، وجماعة غيرهم.

وهو عند الدارمى [٢٣٢]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٣٩٣، ١٢٣٩٤]، وفى «طرق حديث (من كذب على متعمداً» [رقم ٥٥، ٥٦، ٥٧]، وابن أبى شيبة [٢٦٢٥٣]، وغيرهم، بالفقرة الثانية منه فقط.

ومدار الإسناد على عبد الأعلى الثعلبى، وقد ضعفه أحمد والنسائى وابن معين وابن سعد وجماعة، وقال العقيلى: «تركه ابن مهدى والقطان»، وقال ابن عدى فى ختام ترجمته من «الكامل»: «ويحدث عن سعيد بن جبير وابن الحنيفية وأبى عبد الرحمن السلمى بأشياء لا يتابع عليها».

قلتُ: وهذا الحديث من روايته عن سعيد بن جبير، وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث ربما رفع الحديث، وربما أوقفه».

قلتُ: ومصداق قول أبى زرعة قد انجلى فى هذا الحديث، فإنه قد اضطرب فى وقفه ورفعه، فعاد ورواه موقوفًا على ابن عباس عند الطبرى فى «تفسيره» [١/ ٥٨]، بالفقرة الثالثة فقط على اللفظ المذكور قبل، وكذا هو عند ابن أبى شيبة [٣٠١٠١]، بإسناد صحيح إليه.

والفقرة الثانية من الحديث: ثابتة متواترة كما هو معروف، أما الأولى والثالثة فهما ضعيفتان لتفرد الثعلبى بهما من هذا الطريق، نعم قد وقفتُ للفقرة الثالثة (من قال فى القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار) على طريق آخر عن ابن عباس به مرفوعًا، فقال ابن حبان فى ترجمة (عبد الله ابن شيبة الصغانى) من كتابه «الثقات» [٨/ ٣٦٨]: «يروى عن أبى عاصم النبيل ثنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ . . .» ثم ذكره وقال: «حدثنا عنه محمد بن المنذر». =

٢٣٣٩- حدَّثنا محرز بن عون، حدّثنا سفيان، عن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباسٍ، قال: إنما سعى النبى ﷺ بالبيتِ وبين الصفا والمروة ليرى النّاس قوته.

= **قلتُ**: وهذا إسناد معلق كما ترى، ولم يذكر ابن حبان سنده إلى هذا الصغانى، بل لم أجد أحدًا قد ترجم لذلك الصغانى سوى ابن حبان وحده، وانفراده عن مثل أبى عاصم النبيل -فى كثرة الأصحاب- بمثل هذا الإسناد والمتن، فما أراه ممن يُقبل عن مثله إن شاء اللّه.

والحديث معروف مشهور بهذا المتن من رواية عبد الأعلى الثعلبى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به... كما مضى، فلعل هذا الصغانى قد دخل له إسناد فى إسناد، ولتلك الفقرة شاهد من حديث جندب ابن عبد اللّه البجلى مضى عند المؤلف [برقم ١٥٢٠]، وسنده لا يصح.

وقد وهم حسين الأسد فى تعليقه وهمًا فاحشًا، حيث أوهم أن للحديث -بسياق المؤلف- طريقًا آخر إلى ابن عباس بسندٍ صحيح، وقد تعقبه الإمام فى «الضعيفة» [٤/ ٢٦٥]، وأجاد على عادته -يرحمه اللّه-.

والحديث قد حسنه بعضهم، كالترمذى، والحافظ فى «العجاب فى بيان الأسباب»، وقبله البغوى فى «شرح السنة» وغيرهم، وقد عرفتَ ما فيه، فاللّه المستعان.

٢٣٣٩- صحيح: أخرجه البخارى [١٥٦٦، ٤٠١٠]، ومسلم [١٢٦٦]، والنسائى [٢٩٧٩]، وأحمد [١/ ٢٢١]، وابن خزيمة [٢٧٧٧]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١١٣٨١]، والبيهقى فى «سننه» [٩٠٥٧، ٦٠٥٨]، وفى «الشعب» [٣/ ٤٠٦١]، والحميدى [٤٩٧]، ومن طريقه أبو عوانة [رقم ٢٨٠٤]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد أجَلُّ من أن يقال عنه: «صحيح»، لكن اختلف فيه على ابن عيينة، فرواه عنه جمهور أصحابه على هذا الوجه، وخالفهم قتيبة بن سعيد، فرواه عنه فقال: عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس به...، فجعل شيخ ابن دينار فيه هو (طاوس) بدل (عطاء).

هكذا أخرجه الترمذى [٨٦٣٢]، ، فإن كان قتيبة قد حفظه، فلعل لابن دينار فيه شيخين، وقد توبع عليه عمرو بن دينار عن عطاء:

١- تابعه عبد الملك بن أبى سليمان بلفظ: (إنما فعله رسول اللّه ﷺ ليُرِىَ المشركين قوته؛ فمن شاء فعله ومن شاء تركه- يعنى الرمل) أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١١٢٨٨] بإسناد قوى إليه. =

٢٣٤٠- حَدَّثَنَا عثمان بن أبى شيبة، حدّثنا ابن أبى زائدة، عن ابن أبى ليلى، عن عطاءٍ، عن ابن عباسٍ، قال: لم يعتمر النبى ﷺ عمرةً، إلا فى ذى القعدة.

٢٣٤١- حَدَّثَنَا عثمان بن أبى شيبة، حدّثنا هشيمٌ، عن ابن أبى ليلى، عن الحكم، عن مقسمٍ، عن ابن عباسٍ، قال: لما قدم النبى ﷺ خيبر، دفع أرضِيها، ونخلها مقاسمةً على النصفِ.

= ٢- وتابعه إسماعيل بن مسلم على نحو رواية عبد الملك عند الطبرانى أيضًا فى «الأوسط» [٥/ رقم ٥٠٤٨]، ولكن بإسنادٍ واهٍ إليه.

وقد رواه جماعة عن ابن عباسٍ به نحوه . . .

٢٣٤٠- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٢٩٩٦]، من طريق يحيى بن زكريا بن أبى زائدة عن محمد ابن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن عطاء عن ابن عباس به.

قلتُ: قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة»: «إسناد حديث ابن عباس ضعيف؛ لضعف محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى».

قلتُ: وهو كما قال، لكن للحديث طرق أخرى عن ابن عباس به دون هذا اللفظ والسياق، وكذا له شواهد عن جماعة من الصحابة نحوه . . . منهم عائشة مثل لفظ رواية ابن عباس هنا تمامًا: عند ابن ماجه [٢٩٩٧]، بإسناد صححه الحافظ فى «الفتح» [٣/ ٦٠٠]، وفيه نظر.

٢٣٤١- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٢٤٦٨]، وأحمد [١/ ٢٥٠]، والدارقطنى فى «سننه» [٣/ ٣٧، ٣٨]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/ ٢٢٢]، والخطيب فى «تاريخه» [١١/ ٣٣]، وأبو عبيد فى «الأموال» [رقم ١٧٤، ١٠٣٢]، وابن زنجويه فى «الأموال» [رقم ١٥٧٦]، وأبو يوسف فى «الخراج» [ص٥٥] وغيرهم كلهم -سوى أبى يوسف- من طريق هشيم عن محمد ابن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن الحكم بن عتيبة عن مقسم بن بجرة عن ابن عباس به . .

قلتُ: قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة»: «فى إسناده الحكم بن عتيبة، قال شعبة: لم يسمع من مقسم إلا أربعة أحاديث، وابن أبى ليلى هذا وهو محمد بن عبد الرحمن، ضعيف».

قلتُ: وهو كما قال، وهشيم قد صرح بالسماع عند أبى عبيد فى «الأموال».

لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة نحوه . . . منها حديث ابن عمر عن النبى ﷺ: (أنه دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعتملوها من أموالهم، ولرسول الله ﷺ =

٢٣٤٢- حَدَّثَنَا عثمان بن أبى شيبة، حدّثنا عبدة، وحميدٌ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: حدثتنى عائشة: أن يد سارقٍ لم تقطع على عهد رسول اللَّه ﷺ إلا فى ثمن جحفةٍ أو ترسٍ.

٢٣٤٣- حدّثنا عثمان، حدّثنا حسين بن عيسى الحنفى، حدّثنا الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ، قال: قال النبى ﷺ: «**لِيُؤَذِّنْ خِيَارُكُمْ، وَلْيَؤُمَّكُمْ قُرَّاؤُكُمْ**».

= شطر ثمرها) أخرجه مسلم [٥٥١] -واللفظ له- وأبو داود [٣٤٠٩]، والنسائى [٣٩٢٩]، وجماعة كثيرة.

٢٣٤٢- **صحيح**: هذا يأتى الكلام عليه فى (مسند عائشة) عند المؤلف [٤٣٧٩]؛ فهو موضعه.

٢٣٤٣- **منكر**: بهذا التمام: أخرجه أبو داود [٥٩٠]، وابن ماجه [٧٢٦]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٦٠٣]، والبيهقى [١٨٤٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ٩٦]، والمزى فى «تهذيبه» [٦/ ٤٦٤]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٣٥٥] وغيرهم، من طريقين عن حسين بن عيسى الحنفى عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس به . . .

قلتُ: وهذا إسناد منكر، وفيه علتان:

الأولى: حسين بن عيسى هذا قال عنه الذهبى فى «المهذب»: «هو أخو سليم القارئ، له مناكير» كما فى «فيض القدير» [٥/ ٣٤٧]، وقال البخارى: «مجهول، وحديثه منكر (يؤمكم أقرؤكم لكتاب اللَّه)» يعنى هذا الحديث، وقال أبو زرعة: «منكر الحديث» وقال أبو حاتم: «ليس بالقوى، روى عن الحكم بن أبان أحاديث منكرة».

وضعفه سائر النقاد، اللَّهم إلا أن ابن حبان قد وهم الوهم الفاحش فى تصرفه، وأدرج الحسين فى كتابه «الثقات» [٨/ ١٨٥]، فكأنه ما عرف الرجل.

والثانية: والحكم بن أبان مختلف فيه، لكن الحديث أنكره البخارى وغيره على حسين بن عيسى كما مضى، وقد جزم الدارقطنى بكون حسين قد تفرد بروايته عن الحكم، كما نقله عن الزيلعى فى «نصب الراية» [١/ ٢٢٧]، ثم نقل الزيلعى عن شيخ الإسلام تقى الدين القشيرى، أنه قال فى «الإمام»: «وروى إبراهيم بن أبى يحيى عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول اللَّه ﷺ قال: لا يؤذن لكم غلام حتى يحتلم، وليؤذن لكم خياركم» قال الزيلعى: «ولم يعزه». =

٢٣٤٤- حَدَّثَنَا عثمان بن أبى شيبة، حدّثنا غسان بن مضر، عن سعيد بن يزيد، عن أبى نضرة، عن ابن عباسٍ، قال: من سره أن يحرم ما حرم اللَّه ورسوله، فليحرم نبيذ الجرِّ.

= **قلتُ**: قد أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [١/ ٢٢٤]، من هذا الطريق، ثم نقل الزيلعى عن عبدالحق الإشبيلى أنه قال: «إبراهيم هذا -يعنى ابن أبى يحيى- وثقه الشافعى خاصة، وضعفه الناس، وأصلح ما سمعتُ فيه من غير الشافعى: أنه ممن يكتب حديثه».

قلتُ: بل الحديث باطل بهذا الإسناد، وابن أبى يحيى هذا ساقط تالف البتة، قد تتابعت كلمات النقاد على توهينه، بل كذبه جماعة من النقاد أيضًا، وعنه يقول أحمد: «قدرى معتزلى جهمى كل بلاء فيه» وماذا يجديه توثيق الشافعى له أصلاً؟!

وترى ابن عدى فى «الكامل» ينقل توثيقه عن ابن الأصبهانى أيضًا -وهو محمد بن سعيد الحافظ- مع أن الطريق إلى ابن الأصبهانى بذلك فيه أبو العباس بن عقدة! وهو غير عمدة فى نقله على سعة حفظه ومعرفته، وأيش ينفعه توثيق ابن الأصبهانى لو صح إليه؟!

بل أنا على يقين بكون من أثنى على ابن أبى يحيى لم يكن يعرف دخائله، وتجد ابن عدى يتساهل جدًا فى شأن هذا الساقط، فيجعله فى عداد من يكتب حديثه، وقد نكت الكوثرى على ابن عدى فى تحمُّسه دون ابن أبى يحيى، وذكره بكلام فظ غليظ تعقبناه فيه بكتابنا «المحارب الكفيل بتقويم أسنة التنكيل» أعاننا اللَّه على إتمامه بخير.

■ **والحاصل**: أن الحديث لا يصح بهذا السياق جميعًا، لكن لجملة (وليؤمكم قراؤكم) شواهد كثيرة عن جماعة من الصحابة، مضى منها حديث أبى سعيد [برقم ١٢٩١، ١٣١٩].

٢٣٤٤- **صحيح**: أخرجه الدولابى فى «الكنى» [رقم ١٣٣٢]، من طريق محمد بن المثنى -هو أبو موسى الزمن- عن غسان بن مضر عن سعيد بن يزيد عن أبى نضرة عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد قوى مستقيم، وله طريق آخر عن ابن عباس به قريبًا من لفظه عند النسائى [٥٦٨٨]، وأحمد [١/ ٣٤٠]، و[١/ ٢٧]، والدارمى [٢١١١]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/ ٣٧٣]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١/ ٢٤٨]، والنحاس فى «الناسخ والمنسوخ» [رقم ٧٦]، وغيرهم وسنده صحيح ثابت.

● **تنبيه**: وجدتُ الحديث من طريق المؤلف عند الطبرانى أيضًا فى «الكبير» [٢/ رقم ١٢٧٧٨].

٢٣٤٥- **حَدَّثَنَا** أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا أبو الأحوص، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا تَسْتَقْبِلُوا، وَلا تُحَفِّلُوا، وَلاَ يُنَفِّقْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ**».

٢٣٤٦- **حَدَّثَنَا** خلف بن هشام البزار، وأبو عبد الرحمن العلاف، وغيرهما، قالوا: حدّثنا أبو عوانة، عن بكير بن الأخنس، عن مجاهد، عن ابن عباسٍ، قال: فرض اللَّه الصلاة على لسان نبيكم ﷺ فى الحضر أربعًا، وفى السفرِ ركعتين، وفى الخوف ركعةً.

٢٣٤٥- **ضعيف**: بهذا اللفظ: أخرجه الترمذى [١٢٦٨]، وأحمد [١/ ٢٥٦]، وابن أبى شيبة [٢٠٨١٦، ٣٦٢٥٠]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٧٧٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٤٩١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٧]، وغيرهم، من طرق عن أبى الأحوص عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: قال الترمذى: «حديث ابن عباس حديث حسن صحيح».

قلتُ: بل فيه علة ظاهرة نصَّ عليها جماعة من النقاد، فسماك بن حرب كان ساء حفظه فى آخر عمره حتى صار يتلقن كما قال النسائى وغيره، ورواية أبى الأحوص عنه قد أشار ابن المدينى إلى كونها كانت بآخرة، بل لم يسمع أحد منه قديمًا نعرفه إلا الثورى وشعبة، قال يعقوب بن شيبة: «ومن سمع من سماك قديمًا مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم. . . . . .» ونحوه أشار ابن المدينى إلى ذلك أيضًا، فراجع الحديث الماضى [برقم ٢٣٣٢].

ثم إن رواية سماك عن عكرمة خاصة قد تكلم فيها جماعة وأعلوها بالاضطراب، فقال يعقوب ابن شيبة: «روايته عن عكرمة خاصة مضطربة». ومثله قال شيخه ابن المدينى وغيره، نعم للحديث شواهد لكن دون هذا اللفظ جميعًا.

٢٣٤٦- **صحيح**: أخرجه مسلم [٦٨٧]، وأبو داود [١٢٤٧]، والنسائى [٤٥٦، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٥٣٢]، وأحمد [١/ ٢٤٣، ٢٥٤، ٣٥٥]، وابن خزيمة [٣٠٤، ٩٤٣، ١٣٤٦]، وابن حبان [٢٨٦٨]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٠٤١، ١١٠٤٢، ١١٠٤٣]، وفى «الصغير» [٢/ رقم ٧٧٦]، وسعيد بن منصور [٢٥٠٨، ٢٥١١]، وابن أبى شيبة [٨٢٨٢، ٨٢٨٣]، والبيهقى فى «سننه» [٥١٦٦، ٥٨٥٠]، وفى «المعرفة» [رقم ١٨٥٦]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٣٠٩]، وأبو عوانة [رقم ١٠٤٥، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٩٣٩]، =

٢٣٤٧- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه بن عمر القواريرى، حدّثنا حماد بن زيد، حدّثنا الجعد أبو عثمان اليشكرى، عن أبى رجاء العطاردى، عن ابن عباس، يرويه عنَ النبى ﷺ، قال: «**مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّهُ مَنْ يُفَارِقِ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَيَمُوتُ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**».

٢٣٤٨- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن حنشٍ،

= والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ٢٢٠]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٢١٨٨، ٢٢٩٧] وغيرهم، من طرق عن بكير بن الأخنس عن مجاهد عن ابن عباس به.

قلتُ: وسنده لا غبار عليه، وهو عند ابن ماجه [١٠٦٨]، وجماعة، ولكن دون جملة (وفى الخوف ركعة) فانتبه!

٢٣٤٧- **صحيح**: أخرجه البخارى [٦٦٤٥، ٦٦٤٦، ٦٧٢٤]، ومسلم [١٨٤٩]، وأحمد [١/ ١٩٧، ٣١٠]، والدارمى [٢٥١٩]، والطبرانى فى «الكبير» [٢/ رقم ١٢٧٥٩]، والبيهقى فى «سننه» [١٦٣٩٣]، وفى «الشعب» [٦/ رقم ٧٤٩٧]، وأبو عوانة [رقم ٥٧٨٩، ٥٧٩٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ١٦٥]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٤١]، وأبو عمرو الدانى فى «الفتن» [٢/ رقم ١٣٧]، وغيرهم من طرق عن الجعد بن دينار عن أبى رجاء العطاردى عن ابن عباس به.

قلتُ: وسنده قوى قائم، وأبو رجاء هو عمران بن ملحان الثقة العالم النبيل، والجعد بن دينار قوى الحديث صالح، وثقه جماعة منهم ابن حبان وقال: «يخطئ».

وقد وجدته قد خولف فى رفعه، فقال شعبة: سمعتُ أحمر أو ابن أحمر -الشك من شعبة- يحدث عن أبى رجاء العطاردى قال: سمعتُ ابن عباس يخطب على المنبر يقول: (من فارق الجماعة شبراً فمات؛ مات ميتة جاهلية)، هكذا وقفه على ابن عباس، رواه ابن أبى شيبة [٣٧١٥٨]: حدثنا غندر عن شعبة به.

قلتُ: ابن أحمر أو أحمر لم أعرفه بعد، ومعلوم أن شعبة كان يخطئ فى أسماء الرجال، فشكُّه فى اسم شيخه لا يزيد التعريف به إلا غموضًا، وللحديث شواهد.

٢٣٤٨- **منكر**: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٥٣٨]، والبيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم ٥٥٩٩]، وابن أبى الدنيا فى «ذم المسكر» [رقم٤] وغيرهم، من طرق عن المعتمر بن سليمان عن أبيه عن حسين بن قيس المعروف بحنش عن عكرمة عن ابن عباس به.. =

عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ شَرِبَ شَرَابًا حَتَّى يَذهَبَ بِعَقْلِهِ الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ، فَقَدْ أَتَى بَابًا مِنْ أَبْوَابِ الْكَبَائِرِ**».

٢٣٤٩- **حَدَّثَنَا** أبو يوسف الجيزي، حدّثنا مؤملٌ، حدّثنا حماد بن زيد، حدّثنا عمرو بن مالك النكري، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس- قال حمادٌ: ولا أعلمه إلا قد رفعه إلى النبي ﷺ- قال: «**عُرَى الإِسْلامِ وَقَوَاعِدُ الدِّينِ ثَلاثَةٌ عَلَيْهِنَّ أُسِّسَ الإِسْلامُ، مَنْ تَرَكَ مِنْهُنَّ وَاحِدَةً فَهُوَ بِهَا كَافِرٌ حَلالُ الدَّمِ: شَهَادَةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، وَالصَّلاةُ**

= **قلتُ**: وهذا إسناد ساقط، قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [رقم ٣٧٨٦]: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف حنش، واسمه حسين بن قيس الرحبي»، وقال الهيثمي في «المجمع» [٤/ ٣٦٢]: «فيه حنش واسمه حسين بن قيس وهو متروك، وزعم أبو محصن أنه شيخ صدوق».

قلتُ: أبو محصن -واسمه محصن بن نمير- غايته أن يسلم من مثل قول أبي أحمد الحاكم عنه: «ليس بالقوي عندهم»، ومن مثل قول ابن أبي خيثمة عنه: «قلتُ لأبي: لم لا تكتب عن أبي محصن؟! قال: أتيتُه فإذا هو يحمل على عليٍّ، فلم أعد إليه»، وهو وإن وثقه جماعة فمثله لا يقبل منه قول ينفرد به عن أئمة أهل الصناعة، وحنش قد أسقطه النقاد بخط عريض جدًا، فماذا ينفعه ثناء أبي حصين عليه إلا أن يزاد ضعفًا؟!

وعن حنش يقول أحمد: «متروك الحديث ضعيف الحديث»، وفي روايته عنه: «ليس حديثه بشيء، لا أروي عنه»، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: «ضعيف الحيث، منكر الحديث، قيل له: كان يكذب؟! قال: أسأل اللَّه السلامة...»، وقال البخاري: «أحاديثه منكرة جدًا، ولا يكتب حديثه». وراجع ترجمته من «التهذيب، وذيوله».

والحديث من طريق حنش: عند الحارث [١/ رقم ٤٦٤/ زوائد الهيثمي]، وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» [رقم ٢٤٤]، وعندهما زيادة أخرى بمتنه.

٢٣٤٩- منكر: أخرجه اللالكائي في «شرح الاعتقاد» [٤/ رقم ١٥٧٦]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٦/ ١٦٢]، وفي «الاستذكار» [٢/ ١٥٤، ٣٧٢]، و[٣/ ٢١٨]، والطبراني في «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٨٠٠]، وغيرهم من طرق عن المؤمل بن إسماعيل عن حماد بن زيد عن عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء عن ابن عباس به... وليس عند الطبراني قول ابن عباس في آخره. =

الْمَكْتُوبَةُ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ» ثم قال ابن عباس: تجده كثير المال لا يزكّى، فلا يزال بذاك كافراً فلا يحل دمه، وتجده كثير المال لم يحج فلا يزال بذاك كافراً، ولا يحل دمه.

= **قلتُ**: وهذا إسناد منكر، وفيه علتان:

الأولى: مؤمل بن إسماعيل صدوق صالح فى نفسه، صُلْب فى السنة، شديد على أهل البدع، لكن لم يكن الحديث صنعته، حمله الورع على أن يدفن كتبه كلها، ثم احتاج بعد ذلك إلى التحديث، فجعل يخطئ ويضطرب كثيراً حتى وقعت تلك المناكير فى روايته، لكنه لم ينفرد به، فقال ابن رجب فى «جامع العلوم» [ص٤٤]: «ورواه قتيبة بن سعيد عن حماد بن زيد مرفوعًا مختصراً».

قلتُ: ولم أقف على تلك المتابعة بعد، ثم ذكر ابن رجب أن حماد بن زيد قد توبع عليه أيضًا، فقال: «ورواه سعيد بن زيد -أخو حماد- عن عمرو بن مالك النكرى عن أبى الجوزاء عن ابن عباس مرفوعًا وقال فيه: من ترك منه واحدة فهو باللّه كافر، ولا يقبل منه صرف ولا عدل، وقد حلَّ دمه وماله،، ولم يذكر ما بعده».

قلتُ: ونحوه ذكر المنذرى فى «الترغيب» [١/ ٢١٥]، [٢/ ٦٦]، وسعيد بن زيد هذا مختلف فيه، وقال الحافظ: «صدوق له أوهام».

والثانية: عمرو بن مالك النكرى -بضم النون- لم يوثقه أحد سوى ابن حبان وحده، ومع ذلك فقد قال: «يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه»، وقد نقل الحافظ فى «تهذيبه» [٨/ ٩٦]، عن ابن حبان أيضًا أنه قال عنه: «خطئ ويغرب» وتابعه الإمام على هذا النقل فى «الضعيفة» [١ / ٢١١]، وفى «تمام المنة» [ص ١٣٨].

وهو وهْم منهما جزمًا، ومثلهما فعل البوصيرى فى «الإتحاف»، أيضًا، والذى قال فيه ابن حبان: «يغرب ويخطئ» إنما هو عمرو بن مالك النكرى شيخ متأخر الطبقة يروى عن الفضيل بن سليمان وعنه جماعة من شيوخ ابن حبان كما ذكر ذلك فى ترجمته من كتابه «الثقات» [٨/ ٤٨٧].

ولم ينتبه بشار عواد لهذا أصلاً، فقال يتعقب الحافظ فى تعليقه على «تهذيب الكمال» [٢ / ٢١٢]، فيما نقله الحافظ عن ابن حبان من قوله عن عمرو بن مالك: «يخطئ ويغرب»، قال بشار: «ولم نجد هذا القول فى المطبوع من ابن حبان، فلعله سقط».

قلتُ: بل ما سقط إلا من أعينكم جميعًا، وهذا النقل ثابت عن ابن حبان، ولكن قاله فى شيخ=

٢٣٥٠- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج، حدّثنا عبد الواحد بن زياد، حدّثنا سليمان الأعمش، عن سالم بن أبى الجعد، عن ابن عباس، قال: جاء رجلٌ من بنى عامرٍ إلى النبى ﷺ، كان يداوى ويعالج، فقال له: يا محمد، إنك تقول أشياء، فهل لك أنْ أداويك؟ قال: فدعاه رسول اللَّه ﷺ، ثم قال له: «هَلْ لَكَ أَنْ أُرِيكَ آيَةً؟» وعنده نخلٌ وشجرٌ قال: فدعا رسول اللَّه ﷺ عذقًا منها، فأقبل إليه وهو يسجد ويرفع، ويسجد ويرفع رأسه حتى انتهى إليه، فقام بين يديه ثم قال له رسول اللَّه ﷺ: «ارْجِعْ إِلَى مَكَانِكَ» فَرَجَعَ إِلَى مكانه، فقال: واللَّه لا أكذبك بشىء تقوله بعدها أبداً، ثم قال: يا عامر بن صعصعة، إنى واللَّه لا أكذبه بشىءٍ يقوله بعدها أبداً قال: والعذق: النخلة.

= آخر غير عمرو بن مالك النكرى المتقدم الذى يروى عن أبى الجوزاء وطبقته، وإن اتفق هذا والذى قبله فى الاسم واسم الأب والنِّسبة، فانتبه يا رعاك اللَّه!

وفى الحديث نكارة ظاهرة تحدث عنها الإمام فى «الضعيفة» [١/ ٢١١]، وقد حسنه المنذرى والهيثمى، وقد عرفت ما فيه.

● **تنبيه**: شيخ المؤلف (أبو يوسف الجيزى) يقول عنه البوصيرى فى «الإتحاف»: «وأبو يوسف هو يعقوب بن سفيان الفسوى».

قلتُ: وهذا وهم غريب، وإنما هو يعقوب بن إسحاق الجيزى المترجم فى ثقات ابن حبان [٩/ ٢٨٥].

٢٣٥٠- **ضعيف**: بهذا السياق: أخرجه ابن حبان [٦٥٢٣]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٥٩٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ٣٦٢]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٢٢٦٧]، وأبو نعيم فى «الدلائل» [رقم ٢٨٦] وغيرهم، من طرق عن عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن سالم بن أبى الجعد عن ابن عباس به . .

قلتُ: قال الهيثمى فى المجمع [٨/ ٥٦٦]: «رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح . . .».

قلتُ: وسنده صحيح لولا عنعنة سليمان بن مهران الأسدى! وقد اختلف عليه فى سنده أيضًا، فرواه عنه عبد الواحد بن زياد على هذا الوجه، وخالفه أبو معاوية الضرير -أثبت الناس فى الأعمش- فرواه عن الأعمش فقال: عن أبى ظبيان عن ابن عباس قال: أتى النبى ﷺ رجل من بنى عامر فقال: «يا رسول أرنى الخاتم الذى بين كتفيك؛ فإنى من أطبّ الناس. =

٢٣٥١- حَدَّثَنَا خلف بن هشام البزار، حدّثنا أبو الأحوص، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: جاء رجلٌ إلى النبى ﷺ، فقال: يا رسول الله، إن أبى شيخٌ كبيرٌ لا يستطيع الحج، أفأحج عنه؟ قال: فقال رسول الله ﷺ: «**نَعَمْ، فَحُجَّ مَكَانَ أَبِيكَ**».

= فقال له رسول الله ﷺ: ألا أريك آية؟! قال: بلى، قال: فنظر إلى نخلة فقال: ادع ذلك العذق، فدعاه فجاء ينقز حتى قام بين يديه، فقال له رسول الله ﷺ ارجع. فرجع إلى مكانه، فقال العامرى: يا آل بنى عامر، ما رأيتُ كاليوم رجلاً أسحر».

هكذا أخرجه أحمد [١/ ٢٢٣] -واللفظ له- والدارمى [٢٤]، وأبو نعيم فى «الدلائل» [رقم ٣٢]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [٤/ رقم ١٤٨٦]، والطبرى فى «تاريخه» [١/ ٥٣٠]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٢٢٦٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ٣٦٣]، وفى «المعجم» [رقم ٩٩٩].

وقد توبع أبو معاوية على ذلك الطريق: تابعه عبد الملك بن معن بسياق مختلف عند البيهقى فى «الدلائل» [رقم ٢٢٦٦]، بإسناد صالح إليه.

وهذا الوجه هو المحفوظ عن الأعمش، وسنده صحيح على شرطهما لو سلم من عنعنة الأعمش أيضًا، نعم قد تابعه سماك بن حرب لكن بسياق آخر عند الترمذى [٣٦٢٨]، والحاكم [٢/ ٦٧٦]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٦٢٢]، والبخارى فى «تاريخه» [٣/ ٣]، والبيهقى فى «الاعتقاد» [ص ٤٨]، وفى «الدلائل» [رقم ٢٢٦٣]، وجماعة، وسنده لا يصح إلى سماك، ثم سماك نفسه فيه كلام مضى شرحه فى الحديث [رقم ٢٣٣٢].

■ **والحاصل**: أن الحديث ضعيف بمثل سياق المؤلف جميعًا، وإن كان أصل القصة ثابتًا من طرق عن جماعة من الصحابة.

٢٣٥١- **صحيح**: أخرجه ابن حبان [٣٩٩٤]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٦١١]، وابن أبى شيبة [١٥٠٠٨]، وغيرهم، من طرق عن أبى الأحوص عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس به . . .

قلتُ: قد توبع عليه أبو الأحوص:

١- تابعه الوليد بن أبى ثور عليه بنحوه مختصراً مع زيادة فى أوله عند الدارقطنى فى «سننه» [٢/ ٢٨١]، لكن الطريق إليه لا يثبت، والوليد نفسه ضعيف عندهم. =

٢٣٥٢- حَدَّثَنَا خلفٌ، حدّثنا أبو الأحوص، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ، قال: أكل رسول اللَّه ﷺ كتفًا، ثم مسح يده بمسحٍ كان تحتَه، ثم قام فصلى.

= ٢- وتابعه سعيد بن سماك بن حرب نحوه عند الطبرانى فى «الصغير» [٢/ رقم ٨١٢]، ومن طريقه الخطيب فى «تاريخه» [٥/ ٢٦٤]، والطريق إليه ضعيف أيضًا، وسعيد نفسه متروك كما قال أبو حاتم الرازى، فالعمدة على رواية أبى الأحوص.

وسنده ضعيف على كل حال، فسماك بن حرب قد تغير بآخرة حتى صار يتلقن، وسماع أبى الأحوص وغيرهم من هؤلاء الصغار إنما كان أخيرًا، ثم إن روايته عن عكرمة خاصة مضطربة كما قاله جماعة من النقاد.

نعم: لم ينفرد سماك، فقد تابعه الحكم بن أبان بلفظ: (قال رجل: يا رسول اللَّه إن أبى مات ولم يحج؛ فأحج عنه؟ قال: أرأيتَ لو كان على أبيك دين أكنتَ قاضيه؟! قال: نعم. قال: فدين اللَّه أحق).

أخرجه النسائى [٢٦٣٩]، ومن طريقه ابن حزم فى «الأحكام» [٧/ ٤١١]، بإسناد صحيح إليه، والحكم شيخ صدوق. وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس به نحوه . . . . . يأتى بعضها [برقم ٢٣٨٤، ٦٧٣٧، ٦٨١٢، ٦٨١٨]، وغير ذلك.

٢٣٥٢- **صحيح**: أخرجه أبو داود [١٨٩]، وأحمد [١/ ٣٢٦]، وابن حبان [١١٦٢]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٧٣٨، ١١٧٣٩]، وابن أبى شيبة [٥٢٢]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٣/ ٣٤٦]، والبيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم ٨٥٢٥]، وغيرهم من طرق عن سماك ابن حرب عن عكرمةعن ابن عباس به . . . وهو عند بعضهم نحوه . . .

قلتُ: وهذا إسناد قوى مستقيم، نعم رواية سماك عن عكرمة مضطربة، اللَّهم إلا إذا كانت من رواية الثورى أو شعبة عن سماك بن حرب؛ لكونهما قد سمعا من سماك قبل تغيره، وكذا لكونهما أضبط من غيرهما لحديث سماك كما أشار بن المدينى وغيره إلى ذلك، راجع الحديث الماضى [برقم ٢٣٣٢].

وله طريق آخر عن ابن عباس: (أن رسول اللَّه ﷺ أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ) أخرجه مالك [٤٨]، ومن طريقه البخارى [٢٠٤]، ومسلم [٣٥٤]، وأبو داود [١٨٧]، وجماعة كثيرة.

٢٣٥٣- حَدَّثَنَا خلفٌ، حدّثنا أبو الأحوص، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: كان رسول اللَّه ﷺ إذا أراد أن يخرج فى سفرٍ، قال: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الأَهْلِ اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ مِنَ الضُّبْنَةِ فِي السَّفَرِ، وَالْكَآبَةِ فِي الْمُنْقَلَبِ، اللَّهُمَّ اقْبِضْ لَنَا الأَرْضَ، وَهَوِّنْ عَلَيْنَا السَّفَرَ**» فإذا أراد الرجوع، قال: «**آيِبُونَ، عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ**» فإذا دخل أهله قال: «**تَوْبًا تَوْبًا، لِرَبِّنَا أَوْبًا، لا يُغَادِرُ عَلَيْنَا حُوبًا**».

٢٣٥٣- **ضعيف**: بهذا التمام: أخرجه أحمد، وابنه فى «الزوائد» ١/ ٢٥٥] وأحمد وحده [١/ ٢٩٩]، وابن حبان [٢٧١٦]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٧٣٥]، وابن أبى شيبة [٢٩٦٠٦، ٣٣٦٢٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٠٨٤]، والطبرى فى «تهذيبه» [رقم ١٣٩٨، ١٣٩٧]، والمحاملى فى «الدعاء» [رقم ٣٠]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [رقم ٥٨٣]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ٥٣٠]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [ص ٣٦٩]، والشجرى فى «الأمالى» [ص ٢٠٩]، وجماعة، من طرق عن أبى الأحوص عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس به . . . وهو عند بعضهم مختصراً.

قلتُ: قد توبع عليه أبو الأحوص، تابعه زائدة بن قدامة، عند الطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٥٢٨]، من طريق محمد بن معمر البصرى عن يعقوب بن إسحاق الحضرمى عن زائدة به.

قلتُ: قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن زائدة إلا يعقوب، والمشهور من حديث أبى الأحوص سلام بن سليم عن سماك».

قلتُ: وهذا هو المحفوظ، فلعل يعقوب الحضرمى أو مَنْ دونه قد وهم فيه، والحديث معلول باضطراب رواية سماك عن عكرمة، وقد مضى أن سماك بن حرب قد تغير بآخرة حتى صار يتلقَّن، وسماع أبى الأحوص وغيره -دون شعبة والثورى- إنما كان أخيراً.

والحديث ضعيف بهذا السياق والتمام، لكن أكثره له شواهد ثابتة، مضى منها حديث البراء [برقم ١٦٦٣]، وليس يضعف من الحديث سوى جملة: (اللَّهم إنى أعوذ بك من الضبنة فى السفر)، وكذا قوله: (توبًا توبًا . . . .) إلى آخره. فانتبه.

٢٣٥٤- حَدَّثَنَا خلفٌ، حدّثنا أبو الأحوص، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لَيَقْرَأَنَّ الْقُرْآنَ أَقْوَامٌ مِنْ أُمَّتِي يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ**».

٢٣٥٥- حَدَّثَنَا خلف بن هشام، حدّثنا أبو الأحوص، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا تَصُومُوا قَبْلَ رَمَضَانَ، صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ، فَإِنْ حَالَ دُونَهُ غَيَايَةٌ فَأَكْمِلُوا ثَلاثِينَ**».

٢٣٥٤- **صحيح**: أخرجه ابن ماجه [١٧١]، والطيالسى [٢٦٨٧]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٧٣٤، ١١٧٧٥]، وابن أبى شيبة [٣٠١٩٤، ٣٧٩١٩]، والفريابى فى «فضائل القرآن» [١٧٥]، وغيرهم، من طرق عن أبى الأحوص عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس به . .

قلتُ: قال الإمام فى «الصحيحة» [٥/ ٢٣٥]: « هذا إسناد جيد وهو على شرط مسلم».

قلتُ: الإمام وجدته كثيراً ما يُحسِّن أو يجوِّد تلك الترجمة، مع كونه فى مواضع أخرى يعلها بالاضطراب كما قاله جماعة من النقاد، فلا أدرى أيش يكون هذا التصرف!

وقال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [١/ ٢٥]: «هذا إسناد ضعيف؛ والعلة فيه من سماك، قال النسائى ويعقوب بن شيبة: روايته عن عكرمة مضطربة، وروايته عن غيره صالحة، ورواه أبو داود فى «سننه» من حديث الخدرى، ومن حديث على بن أبى طالب».

قلتُ: قد مضى حديث علىٍّ [برقم ٣٥٨]، وحديث الخدرى [برقم ١١٩٣]، وشواهده كثيرة.

٢٣٥٥- **صحيح**: أخرجه الترمذى [٦٨٨]، والنسائى [٢١٣٠]، وابن حبان [٣٥٩٤]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٧٥٦]، وابن أبى شيبة [٩٠١٩]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢/ ٣٥]، وأبو الفضل الزهرى فى حديثه [رقم ٣٥٠]، وغيرهم، من طرق عن أبى الأحوص عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس به .

قلتُ: وهكذا رواه جماعة عن أبى الأحوص على هذا الوجه، وخالفهم خلف بن تميم الكوفى، فرواه عنه فقال: عن أشعث بن سوار عن عكرمة عن ابن عباس به نحوه . . . ، فجعل شيخ أبى الأحوص فيه: (أشعث) بدلاً من (سماك). =

= هكذا أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٧٠٦]، وفى «الأوسط» [٦/ رقم ٥٧٤٠]، بإسناد صحيح إليه، وخلف بن تميم ثقة معروف، إلا أنه لا يحتمل مخالفة مَنْ هو أوثق منه؛ لاسيما إذا كانوا جماعة، فإن لم يكن هو الواهم؛ فلعل الوهم ممن دونه ولا بد، وقد توبع أبو الأحوص عليه، تابعه جماعة منهم:

١- زائدة بن قدامة نحوه وزاد: (ثم أفطروا والشهر تسع وعشرون).

أخرجه أبو داود [٢٣٢٧]، وعنه البيهقى فى «سننه» [٧٧٣٧] -واللفظ له- وأحمد [١/ ٢٥٨]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٧٥٤]، والشجرى فى «الأمالى» [ص ٢٨٢]، وغيرهم. وهو عند الحربى فى «الغريب» [١/ ٢٢٢]، ولكن دون الزيادة.

٢- وحاتم بن أبى صغيرة ولفظه: (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن حال بينكم وبينه سحاب أو ظلمة أو هبوة، فأكملوا العدة، ولا تستقبلوا الشهر استقبالاً، ولا تصلوا رمضان بيوم من شعبان).

أخرجه الحربى فى «الغريب» [٥٩/ ١-٢]، كما فى الصحيحة [٤/ ٥٤٩] -واللفظ له- والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٢٣٢]، وهو عند النسائى [٢١٨٩]، والبيهقى فى «سننه» [٧٧٣٦]، مثله دون (أبو هبوة) وعندهما قصة فى أوله.

وهكذا أخرجه الدارمى [١٨٦٣]، لكن دون قوله: (ولا تصلوا رمضان بيوم من شعبان) وهو عند الطحاوى فى «المشكل» [٩/ ١٠٩] نحوه حتى قوله: (فأكملوا العدة) فقط. ووجدته عند ابن عبد البر فى «التمهيد» [٢/ ٣٦]، من طريق النسائى به بالسياق الماضى.

٣- والوليد بن أبى ثور نحوه عند الطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٧٥٥]، لكن بإسناد واهٍ إليه، وكذا هو عند الشجرى [ص ٢٧٦].

٤- وحازم بن إبراهيم نحو سياق المؤلف وزاد: (ثم أفطروا ولا تصوموا قبله يومًا) أخرجه الدارقطنى فى «سننه» [٢/ ١٥٧]، وفى أوله قصة.

٥- والحسن بن صالح نحوه عند الطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٧٥٧]، بإسناد صحيح إليه.

٦- وأبو عوانة نحو سياق رواية حاتم بن أبى صغير عند الطيالسى [٢٦٧١]، ومن طريقه البيهقى [٧٧٣٨].

٢٣٥٦- وَبِإِسْنَادِهِ عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا تَسْتَقْبِلُوا السُّوقَ، وَلا تُحَفِّلُوا، وَلا يُنَفِّقْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ**».

٢٣٥٧- وَعَنِ ابن عباسٍ، قال: كان رسول اللَّه ﷺ يصلي على الخُمْرَةِ.

= ٧- وشعبة بلفظ: (لا تستقبلوا الشهر استقبالاً، صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن حال بينكم وبين منظره سحاب أو قترة؛ فأكملوا العدة ثلاثين).

أخرجه ابن خزيمة [١٩١٢]، وعنه ابن حبان [٣٥٩٠]، والحاكم [١/ ٥٨٧]، وقال الحاكم: «هذا من حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذا اللفظ».

قلتُ: وهو كما قال إن شاء اللَّه، وفي أوله قصة عندهم، وقد قلنا مراراً بأن النقاد قد تكلموا في رواية سماك عن عكرمة وجزموا بكونها مضطربة، لكن إذا كانت من طريق شعبة أو الثوري عن سماك فهي مستقيمة صالحة كما أشار إليه ابن المديني فيما نقلناه عنه في الحديث [رقم ٢٣٣٢]، فراجعه ثمَّ.

وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس به نحوه... انظرها في «الإرواء» [٤/ ٥، ٦، ٧]، وسيأتي بعضها [برقم ٢٣٨٨].

٢٣٥٦- ضعيف: مضى قريباً [برقم ٢٣٤٥].

٢٣٥٧- صحيح: أخرجه الترمذي [٣٣١]، وأحمد [١/ ٢٦٩، ٣٠٨، ٣٢٠، ٣٥٨]، وابن حبان [٢٣١٠، ٢٣١١]، والطبراني في «الكبير» [١١/ ١١٧٥٢]، والبيهقي في «سننه» [٣٩٩٩]، والعسكري في «تصحيفات المحدثين» [ص ٥٣٩] وغيرهم، من طرق عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس به...

قلتُ: قال الترمذي: «حديث ابن عباس حديث حسن صحيح».

قلتُ: وهو كما قال لشواهده الكثيرة، أما إسناده فضعيف؛ لما قد عرفته من حال سماك بن حرب، وكذا من حال روايته عن عكرمة خاصة، راجع [رقم ٢٣٣٢].

وسيأتي له شواهد مثل هذا اللفظ، منها حديث أنس [برقم ٢٧٩١]، و[٢٧٩٥]، وحديث أم سلمة [برقم ٦٨٨٤]، و[رقم ٧٠١٨]، وحدث ميمونة [برقم ٧٠٩٠]، وحديث أم حبيبة [برقم ٧١٣١].

٢٣٥٨- حَدَّثَنِي محمد بن منصورٍ الطوسى، حدّثنا أبو أحمد الزبيرى، حدّثنا عبد السلام بن حربٍ، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبيرٍ، عن ابن عباسٍ، قال: لما نزلت: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾ [المسد] جاءت امرأة أبى لهبٍ إلى النبى ﷺ ومعه أبو بكرٍ، فلما رآها أبو بكرٍ، قال: يا رسول اللَّه، إنها امرأةٌ بذيةٌ وأخاف أن تؤذيك، فلو قمت؟ فقال: «**إِنَّهَا لَنْ تَرَانِى**»، فقالت: يا أبا بكرٍ، صاحبك هجانى قال: وما يقول الشعر. قالت: أنت عندى مصدَّقٌ، وانصرفتْ، فقلتُ: يا رسول اللَّه، لم تَرَكَ! قال: «**لَمْ يَزَلْ مَلَكٌ يَسْتُرُنِى مِنْهَا بِجَنَاحِهِ**».

٢٣٥٩- حَدَّثَنَا محمد بن منصورٍ الطوسى، حدّثنا موسى بن داود، حدّثنا محمد بن

٢٣٥٨- ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ٢٥]، فانظره ثمَّ.

٢٣٥٩- حسن لغيره: أخرجه أبو داود [٢٩١٤]، وابن ماجه [٢٤٨٥]، والبيهقى فى «سننه» [١٨٠٦٥]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/ ٢٤٥]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢/ ٤٩]، وفى «الاستذكار» [٧/ ١٩٨]، والطحاوى فى المشكل [٨/ ٦٣]، وغيرهم، من طرق عن موسى ابن داود عن محمد بن مسلم الطائفى عن عمرو بن دينار عن أبى الشعثاء عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد حسن فى المتابعات، ومحمد بن مسلم الطائفى مختلف فيه، وأراه إلى الضعف أقرب، وبه أعله ابن حزم فى «المحلى» [٩/ ٣٠٨]، وباقى رجاله ثقات.

وقد رأيته خولف فى وصله، خالفه ابن عيينة -الإمام المتقن- فرواه عن عمرو بن دينار به نحوه مرسلاً، هكذا أخرجه سعيد بن منصور [رقم ١٩٣]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢/ ٤٩]، وهذا هو المحفوظ مرسلاً، وابن عيينة أثبت أهل الدنيا فى عمرو بن دينار.

وقد توبع ابن عيينة على هذا الوجه المرسل: تابعه ابن جريج على نحوه عند عبد الرزاق [١٢٦٣٧]، وهكذا وجدتُ محمد بن مسلم الطائفى نفسه قد رواه عن عمرو بن دينار نحوه مرسلاً عند عبد الرزاق [٩٨٩٣]، وطريق ابن عيينة عند الطحاوى أيضًا فى المشكل [٨/ ٦٢].

وللحديث طريق آخر يرويه إبراهيم ابن طهمان عن مالك عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس به مرفوعًا بلفظ: (أيما دار أو أرض قسمت فى الجاهلية فهى على قسم الجاهلية، وأيما دار أو أرض قسمت فى الإسلام فهى على قسم الإسلام).

=

مسلم، عن عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**كُلُّ قَسْمٍ قُسِمَ فَهُوَ عَلَى مَا قُسِمَ، وَكُلُّ قَسْمٍ أَدْرَكَهُ الإِسْلامُ فَهُوَ عَلَى مَا قَسَمَ**».

٢٣٦٠- **حَدَّثَنَا** زياد بن أيوب أبو هاشمٍ -يعرف بدَلُّوَيْه- حدّثنا يحيى بن يمان، عن

= أخرجه ابن طهمان فى مشيخته [رقم ٧٩]، ومن طريقه ابن المظفر فى (غرائب مالك) ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [١٨٠٦٦]، وسنده ظاهره الصحة، إلا أنه معلول، فقد رواه الجماعة عن مالك فقالوا: عن ثور بن زيد به مرسلاً.

هكذا أخرجه مالك فى «الموطأ» [١٤٣٣٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٨٠٦٤]، والشافعى فى «الأم» [٧/ ٣٦٩]، ومن طريقه البيهقى أيضًا فى «المعرفة» [رقم ٥٦٨٧]، وهذا هو المحفوظ مرسلاً، وله طريق ثالث يرويه محمد بن الفضل بن عطية عن سالم بن الأفطس عن عطاء عن ابن عباس مرفوعًا بلفظ (كل ميراث أدرك الإسلام ولم يقسم فهو على قسم الإسلام).

أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٤٨٨]، وسنده ساقط جدًا، ومحمد بن الفضل هذا كذاب معروف.

وللحديث شاهد من رواية ابن عمر مرفوعًا بلفظ: (ما كان من ميراث قسم فى الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية، وما كان من ميراث أدركه الإسلام فهو على قسمة الإسلام) أخرجه ابن ماجه [٢٧٤٩]، والطبرانى فى «الأوسط» [١/ ٢٣٠]، و[٦/ ٦٤٩٩]، وفى سنده ابن لهيعة، وحاله معلومة.

وفى الباب مراسيل ثابتة عن عطاء بن أبى رباح وجابر بن زيد وغيرهما، ومضى مرسل ثور بن زيد، ومرسل ابن دينار، فهذه المراسيل إذا انضمت إلى رواية ابن لهيعة فأرجو أن يُحسَّن الحديث بذلك إن شاء اللَّه.

٢٣٦٠- **صحيح**: أخرجه الخطيب فى «تاريخه» [٥/ ٩]، من طريق زياد بن أيوب عن يحيى بن اليمان عن ابن عيينة عن يزيد بن أبى زياد عن مقسم عن ابن عباس به . . وعنده: (وهو صائم محرم).

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، يحيى بن اليمان كثير الأوهام، لكنه توبع عليه: تابعه جماعة من أصحاب ابن عيينة عليه به . . . ولكن مختصراً بلفظ (احتجم وهو صائم محرم) أو (احتجم وهو محرم).

=

سفيان، عن يزيد بن أبى زياد، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: احتجم رسول اللَّه ﷺ وهو محرمٌ، فى الأخدعين والكاهل، وأعطى الحجَّام أجرهً، ولو كان حرامًا لم يعطه.

٢٣٦١- حَدَّثَنَا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموى، قال: حدثنى أبى، حدّثنا ابن جريج، عن عبد اللَّه بن أبى حسين، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ- أَحْسَبُهُ- قَالَ: مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ**».

= ورواياتهم عند ابن ماجه [٣٠٨١]، والشافعى فى «مسنده» [٣٠٨١]، وفى «سننه» [رقم ٣٣٦/ رواية الطحاوى]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه الكبرى» [٨٠٨٥]، وفى «الصغير» [١٠٧٠]، وفى «المعرفة» [٢٦٦٩]، والحميدى [٥٠١]، وإبراهيم بن عبد الصمد فى «أماليه» [٨٣].

وقد توبع ابن عيينة على هذا السياق المختصر: تابعه جماعة كما يأتى الكلام عليه فى الطريق الآتى [٢٤٧١]، ومداره على يزيد بن أبى زياد وهو ضعيف تغير حفظه بأخرة حتى صار يتلقن، وهذه مصيبة، نعم قد توبع على هذا السياق المختصر كما يأتى الكلام عليه فى الموضع المشار إليه آنفًا.

ولسياق المؤلف هنا: طريق آخر يرويه جماعة عن جابر الجعفى عن الشعبى عن ابن عباس (أن النبى ﷺ احتجم الى الأخدعين وبين الكتفين، وأعطى الحجام أجره، ولو كان حرامًا لم يعطه).

أخرجه الترمذى فى «الشمائل» [٣٦٣] -واللفظ له- وأحمد [١/ ٣١٦]، وأبو نعيم فى «مسانيد فراس المكتب» [١٦]، وغيرهم. وجابر الجعفى هالك منحط.

وللحديث طرق أخرى ثابتة عن ابن عباس به نحوه ولكن دون تعيين موضع الحجامة، منها طريق خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال: (احتجم رسول اللَّه ﷺ وأعطى الحجام أجره، ولو علمه خبيثًا لم يعطه).

أخرجه أبو داود [٢٤٢٣] -واللفظ له- والبخارى [٢١٥٩] و[١٩٩٧]، وجماعة كثيرة. وأما تعيين موضع الحجامة: فهذا ثابت من طرق عن جماعة من الصحابة، مضى منها حديث جابر ابن عبد اللَّه [برقم ٢٢٠٥]، ويأتى من حديث أنس [برقم ٣٠٤٨].

٢٣٦١- **صحيح**: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٦٢٧]، من طريق سعيد بن يحيى ابن سعيد الأموى عن أبيه عن ابن جريج عن ابن أبى حسين عن عكرمة عن ابن عباس به. =

٢٣٦٢- حَدَّثَنَا زياد بن أيوب، عن ابن أبي غنية، عن سفيان، عن جابرٍ، عن الشعبي، عن ابن عباسٍ: أن النبي ﷺ احتجم، وأعطى الحجام أجره.

= **قلتُ**: وهذا إسناد قوى لولا عنعنة ابن جريج، وأجارك اللَّه من تدليسه إن ثبت! وعنه يقول الدارقطني: «شر التدليس تدليس ابن جريج، فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح» نقله عنه الحافظ فى «طبقات المدلسين» [ص ٤١/ رقم ٨٣]، وباقى رجاله ثقات مشاهير.

وللحديث طريق آخر عن ابن عباس ولكن بلفظ: (الرؤيا الصالحة جزء من سبعين جزءاً من النبوة) ويأتى الكلام عليه [٢٥٩٨]، وله شواهد عن جماعة من الصحابة بلفظه الأول، يأتى منها حديث عبادة بن الصامت [٣٢٣٧]، وحديث أنس [٣٢٨٥، ٣٤٣٠، ٣٧٥٤، ٣٨١٢].

● **تنبيه**: وقع فى سند المؤلف فى الطبعتين: (عن عمر بن أبى حسين) كذا (عن عمر) وعمر هذا لا تُعرف له رواية عن عكرمة، وكذا لا يروى ابن جريج عنه، وإن كان مكيّا معروفًا، وإنما المراد هنا هو (عبد اللَّه بن أبى حسين) فهو المعروف بالرواية عن عكرمة وعنه ابن جريج.

وهكذا وقع على الصواب عند البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٦٠٢١]، فلعله كان قد وقع فى بعض النسخ (عن ابن أبى حسين) هكذا مبهمًا؛ فظنه بعض النساخ (عمر بن أبى حسين) فلم ير بأسًا من إثباته فى السند، فانتبه!

٢٣٦٢- **صحيح**: أخرجه الطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ١٣٠]، من طريق الفريابى عن الثورى عن جابر الجعفى عن الشعبى عن ابن عباس به . . . وزاد: (ولو كان حرامًا لم يعطه ذلك).

قلتُ: ونحوه عند الترمذى فى الشمائل [٣٦٣]، وأبى نعيم فى «مسانيد فراس المكتب» [١٦]، وفى «معرفة الصحابة» [١٩٥٦]، وأحمد [١/ ٣١٦، ٣٢٤، ٣٣٣]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٥٨٤]، وغيرهم، وزادوا فيه موضع الاحتجام بكونه فى (الأخدعين وبين الكتفين)، وزاد أحمد وأبو نعيم جملة أخرى متعلقة بأجرة الحجَّام. وهو عند الطبرانى فى «تهذيب الآثار» [رقم ٢٨٦١، ٢٨٦٢، ٢٨٦٣، ٢٨٦٤، ٢٨٦٥]، وأحمد [١/ ٢٣٤]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ ١٢٥٨٧]، وغيرهم، بموضع الحجامة فقط، كلهم رووه من طرق عن جابر الجعفى به.

قلتُ: ومداره على هذا الجعفى، وهو ساقط الحديث رافضى خبيث، وقد اضطرب فيه أيضًا، فعاد ورواه عن الشعبى به مرسلاً بلفظ: (احتجم وهو محرم). =

٢٣٦٣- حَدَّثَنَا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموى، حدّثنا أبى، حدّثنا محمد بن قيس الأسدى، عن محمد بن عبيد اللَّه الثقفى، عنْ سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قدمَ على النبى ﷺ وفد بنى أسد فتكلموا فأبانوا، فقالوا: يا رسولَ اللَّه، قاتلتك مضر كلها ولم نقاتلك، ولسنا بأقلهم عدداً ولا أكلهم شوكةً وصلنا رحمك، فقال رسول اللَّه ﷺ لأبى بكر وعمر حيث سمع كلامهم: «**أَيَتَكَلَّمُونَ هَكَذَا؟**» قال: يا رسول اللَّه، إن فقههم لقليلٌ، وإن الشيطان لينطق على لسانهم.

= هكذا أخرجه ابن سعد فى الطبقات [٨/ ١٣٦]، وتابعه وعلى هذا الوجه المرسل: زكريا بن أبى زائدة عند ابن سعد أيضًا [٨/ ١٣٦].

نعم: رواه عاصم الأحول عن الشعبى عن ابن عباس قال: (حجم النبى ﷺ عبد لبنى بياضة؛ فأعطاه النبى ﷺ أجره، وكلم سيده فخفف عنه من ضريبته، ولو كان سحتًا لم يعطه النبى ﷺ).

أخرجه مسلم [١٢٠٢] -واللفظ له- وأحمد [١/ ٣٦٥]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ ١٢٥٨٩]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٢٩٨]، وأبو عوانة [رقم ٤٣١٢]، وغيرهم. وسنده صحيح.

٢٣٦٣- ضعيف: أخرجه النسائى فى «الكبرى» [١١٥١٩]، والطبرانى فى «الأوسط» [٧/ رقم ٧٢٥٦]، والبزار فى «مسنده» كما فى «تفسير ابن كثير» [٧/ ٣٩٠/ طبعة دار طيبة]، من طريق يحيى بن سعيد الأموى عن محمد بن قيس الأسدى عن محمد بن عبيد اللَّه أبى عون الثقفى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . . وزاد البزار: (ونزلت هذه الآية: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ ۖ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم ۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾﴾ [الحجرات: ١٧]).

قلتُ: قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن أبى عون إلا محمد بن قيس، تفرد به يحيى بن سعيد الأموى»، والأموى ثقة صالح من رجال الجماعة، يُغْرِب عن الأعمش وحده، وقال البزار: «لا نعلمه يروى إلا من هذا الوجه، ولا نعلم روى أبو عون محمد بن عبيد اللَّه عن سعيد بن جبير غير هذا الحديث».

قلتُ: وكأن البزار قد أشار إلى علة الحديث على نظافة إسناده، فقد جزم أبو زرعة الرازى بكون أبى عون الثقفى -حديثه عن سعيد بن جبير مرسل، كما فى «تهذيب الحافظ» [٩/ ٣٢٢]، =

٢٣٦٤- حَدَّثَنَا شيبان بن فروخ، حدّثنا أبو عوانة، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: ماتت شاةٌ لسودة بنت زمعة، فقالت: يا رسول اللَّه، ماتت فلانةٌ- تعنى الشاة- قالت: فقال رسول اللَّه ﷺ: «فَهَلاَّ أَخَذْتُمْ مَسْكَهَا؟» قالت: نأخذ مسك شاة قد ماتت؟! فقال رسول اللَّه ﷺ: « ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ إلى ﴿ أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، أَيُّكُمْ يَطْعَمُهُ»؟ أى: تدبغونه فتنتفعون به قال: فأرسلت إليها فسلختْها فدبغتْها، واتخذت منه قربةً حتى تخرقت عندها.

= فتلك علة الحديث مع ثقة رجاله، نعم لم ينفرد به أبو عون، بل تابعه عطاء بن السائب على نحوه مع ذكر الآية الماضية عند النسائى فى «الكبرى» [١١٥١٩]، من طريق سعيد بن يحيى الأموى عن أبيه عن محمد بن قيس عن عطاء به.

قلتُ: عطاء بن السائب هو إمام المختلطين، وسماع محمد بن قيس لا يُعرف زمنه بعد! والظاهر أنه من هؤلاء الصغار الذى أدركوا عطاء بعد أن سقط حفظه إلى الأبد، ومحمد بن قيس شيخ متقن صالح، كأنه سمع الحديث من أبى عون الثقفى، ثم من عطاء، أو العكس، وقد يكون عطاء بن السائب قد سمع الحديث من أبى عون، ثم ظن بعد ذلك أنه ربما سمعه من سعيد بن جبير، فحدَّث به على التوهم، فإن صحَّ هذا الاحتمال؛ فقد رجع الحديث إلى الطريق الأول، وقد عرفتَ ما فيه.

والحديث عزاه السيوطى فى «الدر المنثور» [٧/ ٥٨٥]، إلى ابن مردويه فى «تفسيره» فاللَّه المستعان.

● **تنبيه**: وقع عند النسائى والطبرانى والبزار تلك الجملة: (إن فقههم لقليل، وإن الشيطان لينطق على ألسنتهم) من قول رسول اللَّه ﷺ، وهى عند المؤلف سياقه لا يتضح منه ذلك، وكذا جملة (أيتكلمون هكذا؟!) وقعت عند النسائى: (تكلموا هكذا) وهكذا وقعت فى «مسند المؤلف» من الطبعة العلمية، وهى الصواب.

وفى شطره الأخير عند المؤلف خلل فى الطبعتين، ولعل الصواب كان فى الأصل هكذا: (فقال رسول اللَّه ﷺ لأبى بكر وعمر حيث سمع كلامهم: أتكلمون هكذا؟! قالا: لا يا رسول اللَّه، قال: إن فقههم لقليل... إلى آخره) وهذا السياق شبيه بسياق النسائى، ونحوه الطبرانى، وليس عند البزار ذكر أبى بكر ولا عمر، ولم أر للحديث شاهداً نحو هذا السياق.

٢٣٦٤- صحيح: دون تلاوة الآية: مضى الكلام عليه [برقم ٢٣٣٤].

٢٣٦٥- حَدَّثَنَا يعقوب بن ماهان، حدّثنا هشيمٌ، حدّثنا أبو بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: يقول اللَّه: «**إِذَا أَخَذْتُ كَرِيمَتَىْ عَبْدِى، فَصَبَرَ وَاحْتَسَبَ، لَمْ أَرْضَ لَهُ ثَوَابًا دُونَ الْجَنَّةِ**».

٢٣٦٦- حَدَّثَنَا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموى، قال: حدثنى أبى، حدّثنا ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابنٍ عباس، قال: اشتد غضب اللَّه على من قتله نبى اللَّه فى سبيل اللَّه، واشتد غضب اللَّه على قومٍ دموا وجه نبى اللَّه ﷺ.

٢٣٦٥- **صحيح**: أخرجه ابن حبان [٢٩٣٠]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٤٥٢]، والخطيب فى «تاريخه» [١٤/ ٢٧٤]، وغيرهم، من طرق عن يعقوب بن ماهان عن هشيم بن بشير عن جعفر بن إياس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . .

قلتُ: قال الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٤١]: «رواه أبو يعلى، والطبرانى فى «الكبير» و«الأوسط»، ورجال أبى يعلى ثقات».

قلتُ: وسنده قوى صالح، وهشيم قد صرح بالسماع كما ترى، وقد نقل الخطيب عقب روايته عن عبد اللَّه بن إسحاق المدائنى -كما ظنه الخطيب- أنه قال: «لم يحدث بهذا الحديث غير يعقوب بن ماهان».

قلتُ: ويعقوب هذا قوى متماسك، وثقه ابن حبان وقال: «يغرب»، ومشاه أبو حاتم والنسائى، ولم يتكلم فيه أحد بشىء، فمثله يحتمل له التفرد إن شاء اللَّه إلا عند المخالفة، على أنه لم ينفرد به عن هشيم: بل تابعه عبد اللَّه بن مطيع البكرى على مثله عند أبى بكر يوسف بن الميانجى الحافظ المأمون- فى زوائده على «معجم أبى يعلى» [رقم ٣٢٩]، من طريق أبى العباس السراج عن عبد اللَّه بن مطيع عن هشيم بإسناده به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح ثابت. وابن مطيع ثقة مشهور من رجال مسلم والنسائى.

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، يأتى منها حديث أنس [برقم ٤٢٣٧].

٢٣٦٦- **صحيح**: أخرجه البخارى [٣٨٤٦، ٣٨٤٨]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٦٣٥]، والبغوى فى «تفسيره» [١/ ١١٢]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ١١٢٧]، وغيرهم، من طريقين عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد على شرط الصحيح، ولم يذكر ابن جريج سماعه فى سنده، فالمصيبة إن كان قد دلسه. =

٢٣٦٧- **حدّثنا** سعيد بن يحيى، قال: حدثني أبي، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي قال، أخبرني بن عباس أنه دخل قبر النبي ﷺ علي والفضل وأسامة، قال وأخبرني مرحب أنهم أدخلوا عبد الرحمن بن عوف، فكأني أنظر إليهم في القبر أربعة. قال الشعبي ومن يلي الرجل إلا أهله؟!

= وللحديث طريق آخر عن ابن عباس بشطره الثاني فقط في سياق طويل لقصة معركة أحد عند أحمد [١/ ٢٨٧]، والحاكم [٢/ ٢٨٧]، والطبراني في «الكبير» [١٠/ رقم ١٠٧٣١]، والبيهقي في «الدلائل» [رقم ١١٣٨]، وابن أبي حاتم في «تفسيره» [رقم ١٦٤٤]، وغيرهم، وسنده حسن صالح.

وللحديث شاهد نحوه من رواية أبي هريرة ولكن مرفوعًا: (اشتد غضب اللَّه على قوم فعلوا بنبيه -يشير إلى رباعيته- اشتد غضب اللَّه على رجل يقتله رسول اللَّه ﷺ في سبيل اللَّه).

أخرجه البخاري [٣٨٤٥] -واللفظ له- ومسلم [١٧٩٣]، وجماعة، وله طرق عن أبي هريرة به مثله ونحوه.

● **تنبيه**: وقع هذا الحديث مرفوعًا في رواية الطبراني، فعنده: (عن ابن عباس قال: قال رسول اللَّه ﷺ . . .) ثم ذكره، وهذا ما أراه إلا وهمًا، وهكذا وقع مرفوعًا في نسخة البخاري التي عليها شرح العيني [٨/ ٢٢٥]، كما ذكره الإمام في «الصحيحة» [٣/ ٤٤٤]، ثم قال: «فلا أدري أهي زيادة من بعض النساخ أو أنها ثابتة في بعض نسخ البخاري»؟!.

قلتُ: الأمر الثاني بعيد، ولو صح، لما كان يغفله العيني نفسه في «العمدة»، وكذا الحافظ في «الفتح» [٧/ ٣٧٢]، فانتبه.

٢٣٦٧- **ضعيف**: هذا إسناد ظاهره الاستقامة، إلا أنه معلول، فسعيد بن يحيى بن سعيد شيخ صدوق صالح وقد وثقه جماعة، إلا أنه كان يغلط كما قاله صالح جزرة، وقال ابن حبان: «ربما أخطأ»، وأبو يحيى ابن سعيد الأموي قريب الحال من الابن، وقد خولف الأب في وصله، خالفه جماعة، كلهم رووه عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي به قوله . . .، ومن هؤلاء:

١- زهير بن معاوية مثله: عند أبي داود [٣٢٠٩]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [٦٨٣٢].

٢- وعبد اللَّه بن إدريس عند ابن أبي شيبة [١١٦٤٤].

٣- ووكيع بن الجراح عند ابن أبي شيبة أيضًا [٣٧٠٣٠]، وابن سعد في «الطبقات» [٢/ ٣٠٠].

٤- وعبد اللَّه بن نمير عند ابن سعد أيضًا [٢/ ٣٠٠]. =

. . . . . .

= **قلتُ**: وهذا هو المحفوظ عن الشعبى من قوله هو، أعنى قوله: (دخل قبر النبى ﷺ علىٌّ والفضل وأسامة)، وقول مرحب -أو أبى مرحب- وارد فى ذيل رواية زهير ووكيع وابن إدريس، وهكذا رواه الثورى عن إسماعيل بن أبى خالد عند أبى داود [٣٢١٠]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [٦٨٣٣]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٣٠٠]، وأبى زرعة فى «تاريخه» [ص٢]، وعبد الرزاق [٦٤٥٥].

نعم: للحديث طريق آخر عن ابن عباس فى قصة وفيه (كان الذين نزلوا فى قبر رسول اللَّه ﷺ على بن أبى طالب والفضل بن العباس وقثم بن العباس وشقران مولى رسول اللَّه ﷺ وأوس ابن خولى. . .) .

أخرجه البيهقى فى «سننه» [٦٨٣٥]، وفى «الدلائل» [رقم ٣٢٢١] -واللفظ له- وابن ماجه [١٦٢٨]، وغيرهما من طريق ابن إسحاق عن حسين بن عبد اللَّه عن عكرمة عن ابن عباس به .

قلتُ: وليس عند ابن ماجه ذكر (العباس) ومدار سنده على حسين بن عبد اللَّه الهاشمى وهو ضعيف صاحب مناكير عندهم، بل تركه بعضهم .

وهو من هذا الطريق: عند الطبرانى فى «الكبير» [١/ رقم ٦٢٧، ٦٢٨]، و[١١/ رقم ١١٥١٦]، وقد مضى الحديث عند المؤلف [برقم ٢٢]، لكن ليس فيه موضع الشاهد، نعم قد توبع عليه حسين بن عبد اللَّه: تابعه إسماعيل السدى عن عكرمة عن ابن عباس قال: (دخل قبر رسول اللَّه ﷺ العباس وعلىّ والفضل. . .)

أخرجه ابن الجارود [٥٤٧] -واللفظ له- وابن حبان [٦٦٣٣]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٣٢٢٠]، والطحاوى فى المشكل [٧/ ٦٨]، وغيرهم، من طرق عن شجاع بن الوليد عن زياد ابن خيثمة عن السدى به .

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الحسن، والسدى صدوق عالم مفسِّر على أوهام له، وقد خولف فى إسناده هو وحسين بن عبد اللَّه: خالفهما يونس بن عبيد العبدى -الإمام الحجة- فرواه عن عكرمة من قوله بلفظ: (دخل قبر النبى ﷺ علىٌّ والفضل وأسامة بن زيد. . .) ثم ذكر معهم: (أوس بن خولى) أيضًا .

هكذا أخرجه ابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٣٠٠]، قال: أخبرنا سريج ابن النعمان أخبرنا هشيم قال: أخبرنا يونس بن عبيد عن عكرمة به . . . =

= وهذا إسناد نظيف جداً، فكأن المحفوظ فيه موقوف على عكرمة، نعم وجدتُ له طريقًا ثالثًا يرويه الثوري عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس قال: (نزل في قبر النبي ﷺ علي والفضل وشقران) أخرجه عبد الرزاق [٦٤٥٤]، ومن طريقه أبو نعيم في «المعرفة» [رقم ٣٣٩٢]، وعنده وهْم في سنده.

وهذا إسناد لا يصح؛ وصالح مولى التوأمة قد كبر وشاخ حتى اختلط وسال لُعابه، وسماع الثوري منه إنما كان أخيراً كما نصَّ عليه ابن معين والجوزجاني وابن عدي وغيرهم.

وللحديث شاهد من رواية علي بن أبي طالب من طريق ابن المسيب عنه قال: (غسلتُ رسول اللَّه ﷺ فذهبتُ أنظر ما يكون من الميت فلم أر شيئًا، وكان طيبًا حيًا وميتًا ﷺ، وولي دفنه وإجنانه دون الناس أربعة: علي والعباس والفضل وصالح -يعني شقران- مولى رسول اللَّه ﷺ).

أخرجه البيهقي في «سننه» [٦٨٣٤]، وفي «الدلائل» [رقم ٣٢١٨] -واللفظ له- والحاكم [١/ ٥١٥]، من طريق الزهري عن ابن المسيب به . . . وهو عند جماعة لكن دون هذا التمام.

وقد اختلف في سنده على الزهري، فرواه عنه بعضهم فقال عن ابن المسيب: (أن عليًا- رضي اللَّه عنه- لما غسَّل النبي ﷺ . . .) وذكره هكذا مرسلاً، وبسْط الكلام عليه يكون في موضع آخر، على أن قوله في الحديث: (وولي دفنه . . . إلخ) يحتمل أن يكون من قول ابن المسيب، بل أراه الظاهر إن شاء اللَّه. وفي الباب آثار عن جماعة من السلف كعكرمة والشعبي كما مضى، وكذا عن غيرهما.

● **تنبيه**: وجدتُ حديث ابن عباس عند المؤلف: قد أخرجه الدارقطني في «الأفراد» [رقم / ٢٧٢٢ أطرافه]، من طريق يحيى بن سعيد الأموي عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن ابن عباس به . . .

ثم نقل الدارقطني عن شيخه ابن صاعد أنه قال: «وهذا لا أعلم قال فيه أحد: (عن ابن عباس) إلا الأموي -يعني يحيى بن سعيد- عن إسماعيل بن أبي خالد عنه» ثم قال الدارقطني: «تفرد به يحيى الأموي».

قلتُ: قد خالفه جماعة رووه عن إسماعيل عن الشعبي به من قوله، كما مضى. وهذا هو المحفوظ.

٢٣٦٨- حَدَّثَنَا شيبان بن فروخ، حدّثنا أبو عوانة، عن عاصم الأحول، وحصين بن عبد الرحمن، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن النبى ﷺ سافر، فأقام تسع عشرة يقصر الصلاة، قال: فنحن إذا سافرنا فأقمنا تسع عشرة قصرنا الصلاة، فإذا زدنا على ذلك أتممنا.

٢٣٦٩- وَعَنْ أبى عوانة، عن أبى بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: ما قرأ رسول اللَّه ﷺ على الجن وما رآهم، انطلق رسول اللَّه ﷺ فى طائفة من أصحابه

٢٣٦٨- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٠٣٠]، والدارقطنى فى «سننه» [١/ ٣٨٧]، والبيهقى فى «سننه» [٥٢٤٦]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٢٢٤١]، وغيرهم، من طرق عن أبى عوانة عن عاصم الأحول وحصين بن عبد الرحمن كلاهما عن عكرمة عن ابن عباس به . . .

وعند الدارقطنى: (فأقام سبع عشرة)، وعنده أيضًا: (فأقمنا سبع عشرة) بدل: (تسع عشرة) فى الموضعين.

قلتُ: ليس فى صحة هذا الحديث كلام، وقد توبع عليه أبو عوانة من قبل جماعة عن عاصم الأحول -وحده- بإسناده به. . . لكن اختلف الرواة على عاصم فى عدد الأيام التى قصرها رسول اللَّه ﷺ، حتى قال ابن عبد البر فى «الاستذكار» [٢/ ٢٤٨]: «وهو حديث مختلف فيه، لا يثبت فيه شىء لكثرة اضطرابه» ودعوى الاضطراب فيه غير جيدة؛ لإمكان الجمع بين مختلف الروايات كما بسطناه فى «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» وأفضنا فى بيان طرقه والكلام على أسانيده. نسأل اللَّه أن يتمه بخير. وراجع «الإرواء» [٣/ ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧]، و «التلخيص» [٢/ ٤٦]، والفتح [٢/ ٥٦١، ٥٦٢].

٢٣٦٩- **صحيح**: أخرجه البخارى [٧٣٩، ٤٦٣٧]، ومسلم [٤٤٩]، والترمذى [٣٣٢٣]، وأحمد [١/ ٢٥٢]، والحاكم [٢/ ٥٤٦]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٤٤٩]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٦٢٤]، والبيهقى فى «سننه» [٢٨٩٠]، وفى «الدلائل» [رقم ٥٢٤]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٤/ ٣٠٠-٣٠١]، وأبو عوانة [رقم ٣٠٩٣، ٣٠٩٤]، والطحاوى فى «المشكل» [٦/ ٣١]، وأبو نعيم فى «المستخرج» [رقم ٩٩٥]، وابن حبان [٦٥٢٦]، وابن منده فى «الإيمان» [رقم ٧١٠] وغيرهم، من طرق عن أبى عوانة عن جعفر بن إياس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . . وهو عند بعضهم باختصار.

قلتُ: قد رواه أبو إسحاق السبيعى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بسياق آخر يأتى [برقم ٢٥٠٢]. فاللَّه المستعان.

عامدين إلى سوق عكاظ، وقد حيل بين الشياطين وبين خبر السماء، وأرسلتْ عليها الشهب، فرجعت الشياطينُ إلى قومهم، فقالوا: مالكم؟ قالوا: حيل بيننا وبين خبر السماء، وأرسلْ علينا الشهب، قال: وما ذاك إلا من شيء حدث، فاضربوا مشارق الأرض ومغاربها، فمر النفر الذين أخذوا نحو تهامة، وهو بنخلة، عامدين إلى سوق عكاظ وهو يصلي بأصحابه صلاة الفجر، فلما سمعوا القرآن استمعوا له، وقالوا: هذا الذى حالَ بيننا وبين خبر السماء، فرجعوا إلى قومهم، فقالوا: يا قومنا، إنا سمعنا قرآنًا عجبًا يهدى إلى الرشد فآمنا به. فأوحى اللَّه إلى نبيه: ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ . . . ﴾ [الجن: ١]

٢٣٧٠- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج، حدّثنا حيان بن عبيد اللَّه بن حيان أبو زهير العدوى، حدّثنا أبو مجلز، عن ابن عباس- قال: وحدّثنا عبد اللَّه بن بريدة، عن أبيه: أنَّ راية رسول اللَّه ﷺ كانتْ سوداء ولواؤه أبيض.

٢٣٧٠- **ضعيف**: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [٢/ رقم ١١٦١]، و[١٢/ رقم ١٢٩٠٩]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٤٢٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ٢٢٤]، وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ٣٩٩]، وغيرهم، من طرق عن إبراهيم بن الحجاج عن حيان بن عبيد اللَّه أبى زهير عن أبى مجلز عن ابن عباس به . . .، وعن عبد اللَّه بن بريدة عن أبيه به . . .

قلتُ: وطريق ابن عباس وحده عند الطبرانى فى «الأوسط» [١/ رقم ٢١٩]، وعنه أبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ١١٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٣١٢] و غيرهم.

ومداره على حيان بن عبيد اللَّه هذا، وهو مختلف فيه، وثقه ابن حبان، ومشاه أبو حاتم الرازى، وقال البيهقى: «تكلموا فيه»، وذكره العقيلى فى «الضعفاء»، ومثله ابن عدى فى «الكامل»، وساق له الثانى هذا الحديث فى عداد غرائبه، وقال عقبه: «وهذا ليس يرويه عن أبى مجلز وابن بريدة بالإسنادين جميعًا إلا حيان هذا».

ثم قال فى آخر ترجمته: «ولحيان غير ما ذكرتُ من الحديث، وليس بالكثير، وعامة ما يرويه إفرادات ينفرد بها»، وراجع «اللسان» [٢/ ٣٧٠].

قلتُ: فالظاهر أنه ليس ممن يحتمل تفرده، وقد رواه عنه عباس بن طالب البصرى بلفظ: (كانت راية رسول اللَّه ﷺ سوداء، ولؤاؤه أبيض مكتوبًا فيه: لا إله إلا اللَّه، محمد رسول اللَّه). =

= هكذا أخرجه ابن عدى [٢/ ٢٤٠]، بإسناد حسن إليه، وهو منكر بهذا التمام، والعباس بن طالب ضعفه أبو زرعة ومشاه غيره، راجع «اللسان» [٣/ ٢٤٠].

نعم: لم ينفرد به حيان بن عبيد الله عن أبى مجلز، بل تابعه عليه يزيد بن حيان البلخى عند الترمذى [١٦٨١]، وابن ماجه [٢٨١٨]، والبيهقى فى «سننه» [١٢٨٤٠]، وفى «سننه الصغير» [رقم ٣٠١٦]، والخطيب فى «تاريخه» [١٤ / ٣٣٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ٢٢٣]، والحاكم [٢/ ١٠٥] وغيرهم من طرق عن يحيى بن إسحاق السيلحينى عن يزيد ابن حيان البلخى عن أبى مجلز به .

قلتُ: ويزيد هذا وإن مشاه ابن معين إلا أن البخارى قد قال عنه: «عنده غلط كثير»، وابن حبان وإن وثقه إلا أنه قال: «يخطئ ويخالف»؛ فمثله إلى الضعف أقرب منه من قول الحافظ فى «التقريب»: «صدوق يخطئ».

وللحديث شواهد واهية الأسانيد على التحقيق، وأكثرها عند أبى الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ»، وقد مضى منها حديث البراء بن عازب [برقم ١٧٠٢]، فإن كنتُ قد حسَّنته هناك -فإنى قد سلمتُ الجزء الذى به (مسند البراء) إلى المطبعة- فإنى أتراجع عن ذلك هنا، أسأل الله أن يغفر لى عُجَرى وبُجَرى!

● **تنبيه**: قال الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ٥٧٩]، عن حديث المؤلف: «رواه أبو يعلى والطبرانى، وفيه حيان بن عبيد الله، قال الذهبى: بيَّض له ابن أبى حاتم، فهو مجهول، وبقية رجال أبى يعلى ثقات».

قلتُ: الذى بيض له ابن أبى حاتم ونقل عن أبيه أنه (مجهول) إنما هو (حيان بن عبيد الله المروزى) كما تراه فى «الجرح والتعديل» [٣/ ٢٤٦]، أما (حبان بن عبيد الله أبو زهير) فقد ترجمه ابن أبى حاتم [٣/ ٢٤٦]، ونقل عن أبيه أنه قال عنه: «صدوق» وهو المراد هنا، وما أرى الهيثمى إلا قد وهم على الذهبى فى ذلك النقل، كما ترى مصداق ذلك فى صنيع الذهبى من كتابه «الميزان» [١/ ٦٢٣]، فى ترجمة الرجلين.

وللهيثمى فى «المجمع» أوهام وتناقضات لو نشط لها بعض الباحثين لجاءت فى مجلد وسط، وقد علمتُ أن بعضهم قد جرَّد مؤلفًا حافلاً فى ذلك، لكن لم تره عيناى بعد، فالله المستعان.

٢٣٧١- حَدَّثَنَا إبراهيم، قال: حدّثنا وهيبٌ، عن عبد اللَّه بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ**».

٢٣٧٢- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا زيد بن الحباب، حدّثنا محمد بن

٢٣٧١- **صحيح**: أخرجه البخاري [٦٣٥١، ٦٣٥٤، ٦٣٥٦، ٦٣٦٥]، ومسلم [١٦١٥]، والترمذي [٢٠٩٨]، والدارمي [٢٩٨٧]، والدارقطني في «سننه» [٤/ ٧١]، والطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١٠٩٠١، ١٠٩٠٣، ١٠٩٠٤]، وفي «الأوسط» [٨/ رقم ٨٥٠٧]، وابن أبي شيبة [٣١١٣٣]، والنسائي في «الكبرى» [٦٣٣١]، والبيهقي في «سننه» [١٢١١٦]، وفي «المعرفة» [رقم ٣٩٨٩]، وأبو عوانة [رقم ٤٥٢٨، ٤٥٣٠]، وابن الجارود [٩٥٥]، وأحمد [١/ ٢٩٢]، وجماعة كثيرة من طرق عن عبد اللَّه بن طاووس عن أبيه عن ابن عباس به . . . وفي لفظ للبخاري ومسلم وغيرهما: (فما تركت الفرائض فلأولى رجل ذكر).

قلتُ: وهو عند ابن ماجه [٢٧٤٠]، وأبي داود [٢٨٩٨]، وغيرهما بلفظ: (اقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب اللَّه، فما تركت الفرائض فلأولى رجل ذكر . . .) وهو رواية لمسلم، وأحمد [١/ ٣١٣]، والبيهقي وأبي «عوانة». وقد اختلف في سنده على ابن طاووس، فرواه عنه جماعة من الثقات فأرسلوه، كما تراه عند الحاكم [٤/ ٣٧٥]، وغيره.

وخالفهم آخرون، رووه عن ابن طاووس فأسندوه كما رأيته هنا، والمرسل والمسند كلاهما صحيح ثابت، وطاووس اليماني فقيه مشهور؛ فتحمل رواية الإرسال على كونه كان يفتي به في بعض الأوقات، وقد مال النسائي إلى ترجيح الوجه المرسل، والأولى هو ما قلناه إن شاء اللَّه. وراجع «الفتح» [١٢/ ١١]، فقد مال الحافظ إلى تصحيح الرواية المسندة، بل جزم بذلك، إلا أنه قال: «وإذا تعارض الوصل والإرسال، ولم يرجح أحد الطريقين، قُدِّم الوصل».

قلتُ: وهذا على إطلاقه مُسْتكره، بل الواجب آنذاك إما التماس الجمع بينهما، أو التوقف في الجزم بترجيح أحدهما. فانتبه يا رعاك اللَّه.

٢٣٧٢- **صحيح**: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [رقم ١٥٧]، وأبو الشيخ في «التوبيخ» [رقم ١٠]، والحافظ في «التغليق» [١/ ٥١] وغيرهم، من طريق ابن أبي شيبة عن زيد بن الحباب عن محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن ابن عباس به. =

-- ٤٧ ـــــــ

٢٣٧٣- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا عبد الرحيم، عن إسرائيل، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قيل: يا رسول اللَّه- حين فرغ من بدر- عليك بالعِير ليس دونها شىءٌ. قال: فناداه العباس: لا يصلح، قال: فقال النبى ﷺ: «لِمَ؟» قال: لأن اللَّه وعدك إحدى الطائفتين، وقد أعطاك ما وعدك.

= وقد خالفه ابن عيينة -أثبت أهل الأرض فى عمرو بن دينار- فرواه عن عمرو فقال: عن القعقاع ابن حكيم عن أبى صالح عن عطاء بن يزيد عن تميم الدارى به . . .

هكذا أخرجه مسلم [٥٥]، والنسائى [٤١٩٧]، وابن حبان [٤٥٧٥]، والحميدى [٨٣٧]، وجماعة كثيرة. وهذا هو المحفوظ عن عمرو بن دينار بلا تردد، وكذا صوَّبه أبو حاتم كما فى «العلل» [رقم ٢٠١٩]، وصححه البخارى فى «تاريخه الكبير» [٤ / ٤٥٩]، ومثلهما الحافظ فى «المطالب العالية» وفى «تغليق التعليق» فاللَّه المستعان.

٢٣٧٣- **ضعيف**: أخرجه الترمذى [٣٠٨٠]، وأحمد [١/ ٢٢٨، ٣١٤، ٣٢٦]، والحاكم [٢ / ٣٥٧]، وعنه البيهقى فى «الاعتقاد» [ص ٢٦٢، ٢٦٣]، وفى «الدلائل» [رقم ٩٦٣]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٧٣٣]، وابن أبى شيبة [٣٦٧٠٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٦/ ٢٩١]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٣٢٥٧]، والفسوى فى «المعرفة» [١/ ٥١٤]، وغيرهم، من طرق عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس به. .

قلتُ: وقد توبع عليه إسرائيل: تابعه إسماعيل بن أبى خالد عند الخطيب فى «تاريخه» [١٢ / ٤٣٦]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٢٦/ ٢٩٠]، من طريق عبد الواحد بن عمرو العجلى عن عبد الرحيم بن سليمان عن إسماعيل بن أبى خالد به.

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة إلى إسماعيل، رجاله كلهم مقبولون، لكن قال أبو حاتم الرازى كما فى «العلل» [رقم ٩١٨]: «وهذا خطأ، رواه أبو كريب وغيره عن عبد الرحيم عن إسرائيل عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس عن النبى ﷺ وليس هذا من حديث إسماعيل بن أبى خالد، لعله دخل له حديث فى حديث».

قلتُ: وهو كما قال، وهكذا رواه ابن أبى شيبة عن عبد الرحيم بن سليمان مثل رواية أبى كريب كما عند المؤلف؛ والضمير فى قول أبى حاتم: (لعله دخل له حديث فى حديث) عائد على عبدالواحد بن عمرو العجلى؛ فعاد الحديث مرة أخرى إلى رواية إسرائيل، ثم جاء عمرو بن ثابت ابن هرمز ورواه عن سماك فقال: عن عكرمة به مرسلاً، لم يذكر فيه ابن عباس. =

٢٣٧٤- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا محمد بن الحسن، حدّثنا إبراهيم بن طهمان، عن أبى الزبير، عن عتبة مولى ابنِ عباسٍ، عن ابن عباسٍ، قال: لما قدم رسول اللَّه ﷺ من الطائف نزل الجعرانة، فقسم بها الغنائمَ، ثم اعتمر منهاً، وذلك لليلتين بقيتا من شوالٍ.

= هكذا أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٢٦/ ٢٩٢]، بإسناد حسن إليه، والأول هو المحفوظ موصولاً، وابن هرمز هذا ساقط الحديث عندهم، راجع ترجمته فى «التهذيب» و«ذيوله».

فلننظر فى الطريق الأول: قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

قلتُ: قد مضى الكلام مراراً على حال سماك بن حرب، وأنه صدوق صالح إلا أنه كبر وشاخ حتى تغير وصار يتلقَّن، ولم يذكروا أحداً ممن سمع منه قديمًا سوى الثورى وشعبة فقط، ثم إن روايته عن عكرمة خاصة قد أعلها جماعة بالاضطراب، راجع ما علقناه على الحديث الماضى [برقم ٢٣٣٢].

ولا أعلم أحداً قد تابعه على تلك الرواية أصلاً، فماذا يجدى بعد كل هذا تصحيح الترمذى وأضرابه؟! وابن كثير لا يرضى إلا أن يصفَّ نفسه فى مصاف الحاكم فى تصحيح مثل تلك الأخبار أحيانًا، فتراه يذكر الحديث فى «تفسيره» [٢/ ٣٨٠]، ثم يقول: «إسناده جيد» فلْينظر: من أين أتته تلك الجودة؟!

٢٣٧٤- **ضعيف**: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٢٢٢٣]، وابن أبى شيبة [٣٦٩٦٣]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ١٧١]، وأبو الشيخ فى «ما رواه أبو الزبير عن غير جابر» [رقم ٨٦]، وغيرهم، من طريق إبراهيم بن طهمان عن أبى الزبير عن عتبة مولى ابن عباس به.

قلتُ: قال الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٦٠٨]: «رواه أبو يعلى من رواية عتبة مولى ابن عباس ولم أعرفه».

قلتُ: قد جهدتُ للوقوف على ترجمة لهذا العتبة، فلم أستطع، ووقع عند الطبرانى: (عن عمير مولى ابن عباس...) كذا عن (عمير) بدل: (عتبة)، فلا أدرى أهى محرفة أم لا؟!

وسواء كان هذا أو ذاك فالأمر واحد، ولم نقف لعمير هذا على ترجمة هو الآخر، والحديث ذكره ابن كثير فى «البداية والنهاية» [٤/ ٣٦٧]، ثم قال: «غريب جداً وفى إسناده نظر»، وهو كما قال وزيادة، لأن العلماء كالمجمعين على أن أعمرة الجعرانة كانت فى ذى القعدة بعد غزوة الطائف... كذا قال ابن كثير فى «البداية» [٤/ ٣٦٦]، وفى هذا الحديث أنها كانت لليلتين=

٢٣٧٥- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا عبيدة بن حميد، عن يزيد بن أبى زياد، عن تميم بن سلمة، عن مسروق، عن ابنِ عباس، قال: خرج رسول اللَّه ﷺ، فأعرسَ من الليل، فرقد فلم يستيقظ إلاَّ بالشمس، فأمرَ رسول اللَّه ﷺ بلالاً، فأذن ثم صلى ركعتين. قال ابن عباسٍ: فما يسرنى به الدنيا وما فيها -يعنى الرخصة.

= بقيتا من شوال، وتلك هى الغرابة التى عناها ابن كثير، وهو عندى منكر بهذا التمام، وإن كان لبعضه شواهد.

● **تنبيه**: أعل حسين الأسد هذا الحديث بعلة أخرى غير الماضية، فقال: «فيه عنعنة أبى الزبير» كذا قال، والذى عليه التحقيق: أن الإعلال بعنعنة أبى الزبير مختص فقط بروايته عن جابر وحده؛ لكونه لا يدلس عن أحد من أهل الأرض سواه، راجع ما علقناه على ذيل الحديث [رقم ١٧٦٩].

٢٣٧٥- صحيح: دون قول ابن عباس: أخرجه البزار [عقب رقم ٣٩٨/ كشف]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٢٢٢٥]، وفى «الأوسط» [٥/ رقم ٥٥٥٦]، وغيرهما، من طريق عبيدة ابن حميد عن يزيد بن أبى زياد عن تميم بن سلمة عن مسروق عن ابن عباس به . . . .

وليس عند الطبرانى فى «الكبير» قول ابن عباس فى آخره، وهو عنده فى «الأوسط» من قول مسروق، ولفظه: (وقال مسروق: ما أحب أن لى الدنيا وما فيها بصلاة رسول اللَّه ﷺ بعد طلوع الشمس. . .).

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه ابن عبد البر فى «التمهيد» [٥/ ٢٥٤-٢٥٥]، وفى «الاستذكار» [١/ ٧٦]، وقال الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ٧٣]: «رجال أبى يعلى ثقات».

قلتُ: هو كما قال، لكن دون يزيد بن أبى زياد المكى، فهو ضعيف الحفظ، مضطرب الحديث، وكان قد كبر وتغير حفظه حتى صار يتلقن، وقد اختلف عليه فى سنده، فرواه عن عبيدة بن حميد -وهو ثقة- على الوجه الماضى.

ورواه الإمام أحمد عن عبيدة فقال: عن يزيد بن أبى زياد عن رجل عن ابن عباس به مثل سياق المؤلف، هكذا أخرجه فى «مسنده» [١/ ٢٥٩]، وهذا الاضطراب من يزيد بن أبى زياد بلا تردد، وقد مضى أنه مضطرب الحديث كما يظهر بجلاء لمن يسبر جملة من مروياته، وقد قال البزار عقب روايته: «لا نعلم روى مسروق عن ابن عباس غير هذا الحديث، ولا روى هذا متصلاً إلا عبيدة، ورواه غيره مرسلاً». =

. . . . . .

= **قلتُ**: إن ثبتت رواية الإرسال تلك، فهى لون ثالث من اضطراب يزيد فيه، وقول البزار: «ولا روى هذا متصلاً إلا عبيدة» وافقه الطبرانى عليه، فقال عقب روايته: «لم يرو هذا الحديث عن مسروق إلا تميم بن سلمة، ولا عن تميم إلا يزيد بن أبى زياد، تفرد به عبيدة بن حميد».

قلتُ: وهو كما قالا، ثم وقفتُ على الرواية المرسلة التى أشار إليها البزار آنفًا، وهى ما رواه محمد بن فضيل عن يزيد بن أبى زياد عن تميم بن سلمة عن مسروق قال: (ما أحب أن لى الدنيا وما فيها بصلاة رسول اللَّه ﷺ بعد طلوع الشمس).

أخرجه (ابن أبى شيبة) كما ذكره ابن عبد البر فى «التمهيد» [٦/ ٣٩٤]، ثم وقفت عليها عند ابن أبى شيبة فى «المصنف» [٤٨٨٨]، بلفظ مثل سياق المؤلف هنا، ولكن مرسلاً.

نعم: وجدتُ له طريقًا آخر عن ابن عباس به نحوه دون قوله هو فى آخره عند البزار [٣٩٨/ كشف]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٥/ ٢٥٤]، كلاهما من طريق حرمى بن حفص عن صدقة بن عبادة بن نشيط عن أبيه عبادة عن ابن عباس به . .

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، عبادة بن نشيط لم ينشط أحد من النقاد لبيان حاله، ولم يذكروا من الرواة عنه سوى ولده صدقة، وتوثيق ابن حبان له لا ينفعه أصلاً؛ لما عُرف من تساهله فى توثيق تلك الطبقة، وابنه صدقة روى عنه جماعة من الثقات، ولم يتكلم فيه أحد، بل وثقه ابن حبان أيضًا، فمثله فى رتبة الصدوق إن شاء اللَّه.

وللحديث شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة دون قول ابن عباس فى آخره، منهم أبو قتادة وأنس بن مالك. ومالك بن ربيعة وأبو هريرة وجبير بن مطعم وعمرو بن أمية الضمرى وغيرهم.

ثم وجدتُ له طريقًا ثالثًا عن ابن عباس يرويه حبيب بن أبى حبيب الجرمى عن عمرو بن هرم عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال: (أدلج رسول اللَّه ﷺ ثم عرَّس فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس أو بعضه! فلم يصلِّ حتى ارتفعت فصلى، وهى صلاة الوسطى).

أخرجه النسائى [٦٢٥]-واللفظ له- والطيالسى [٢٦١٢]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٨٣٠]، والخطيب فى «موضح الأوهام» [٢/ ١٢] وغيرهم، من طرق عن حبيب بن أبى حبيب . . . وليس عند الطيالسى ومن طريقه الخطيب جملة (وهى صلاة الوسطى).

قلتُ: وهذا إسناد قابل للتحسين، رجاله ثقات سوى حبيب هذا، فهو مختلف فيه؛ ليِّنه القطان ومشاه غيره. =

٢٣٧٦- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا أبو بكر بن عياش، عن عمرو بن ميمون، عن أبي حاضرة الأزدي، عن ابن عباسٍ، قال: قلَّتِ البُدْنُ على عهد رسول اللَّه، فأمر النَّاس بالبقرة.

٢٣٧٧- حَدَّثَنَا حجاج بن يوسف، حدّثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثني أبي،

= وقوله في الحديث: (وهي صلاة الوسطى) الظاهر أنها مدرجة ممن دون ابن عباس كما احتمله الشوكاني في «نيل الأوطار» [١/ ٣٩٣]، وإلا تكن، فهي جملة منكرة لعلها من أوهام حبيب.

● تنبيه: وجدتُ الحديث بالإسناد الأول مثل المؤلف: عند ابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٤٩٣، ٤٩٤]، ثم رأيتُ ابن أبي حاتم قد قال في «العلل» [رقم ٢٦٢]: «سألتُ أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبيدة بن حميد عن يزيد بن أبي زياد عن تميم بن سلمة عن مسروق عن ابن عباس قال: . . .» ثم ساقه نحو لفظ المؤلف دون قول ابن عباس في آخره ثم قال: «فقالا - يعني أباه وأبا زرعة: هذا خطأ، أخطأ فيه عبيدة، رواه جماعة فقالوا: عن تميم بن سلمة عن مسروق قال: كان النبي ﷺ في سفر . . . مرسل فقط»، ثم قال ابن أبي حاتم: «قلتُ لهما: الوهم ممن هو؟! قالا: من عبيدة».

قلتُ: لو وقف أبو حاتم وصاحبه على رواية أحمد بن عبيدة عن يزيد بن أبي زياد عن رجل عن ابن عباس به . . . كما مضى، لتنكَّبا عن تعصيب الجناية فيه برقبة عبيدة بن حميد الصدوق الصالح، ولعلما أن يزيد بن أبي زياد هو الذي كان يضطرب فيه على تلك الوجوه كلها، وكم يُؤْخذ الثقة بذنب الضعيف! فاللَّه المستعان.

٢٣٧٦- قوى: أخرجه ابن ماجه [٣١٣٤]، وعبيد بن حميد في المنتخب [٧١٩]، من طريقين عن أبي بكر ابن عياش عن عمرو بن ميمون عن أبي حاضر عن ابن عباس به . . . ولفظ ابن ماجه: (قلَّت الإبل على عهد رسول اللَّه ﷺ فأمرهم أن ينحروا البقر).

قلتُ: قال البوصيري في «مصباح الزجاجة»: «إسناده صحيح ورجاله ثقات، وأبو حاضر اسمه عثمان بن حاضر».

قلتُ: والأصوب أن يقال: (إسناده جيد أو قوى)؛ للكلام الذي في أبي بكر ابن عياش، ومن طريقه أخرجه الطحاوي أيضًا في «المشكل» [٦/ ١٧٩]، مثل لفظ المؤلف.

٢٣٧٧- صحيح: أخرجه البخاري [٣٣٦٥، ٣٧٢٨، ٥٥٧٣]، ومسلم [٢٣٣٦]، وأبو داود [٤١٨٨]، والنسائي [٥٢٣٨]، وابن ماجه [٣٦٣٢]، وأحمد [١/ ٢٤٦، ٢٦١، ٢٨٧، ٣٢٠]، =

عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، قال: كان أهل الكتاب يسدلون أشعارهم، وكان المشركون يفرقون رؤوسهم، وكان رسول الله ﷺ يعجبه موافقة أهل الكتاب فى بعض ما لم يؤمر فيه، فسدل رسول الله ﷺ ناصيته، ثم فرق بعدُ.

= وابن حبان [٥٤٨٥]، وابن أبى شيبة [٢٥٠٧٤]، والبيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم ٦٤٧٦]، وفى «الآداب» [رقم ٥٦٦]، وفى «الدلائل» [رقم ١٦٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٤٨٩]، وأبو على الأشيب فى «حديثه» [رقم ٤٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٨٠]، وأبو الفضل الزهرى فى حديثه [رقم ٦٤]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٢٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ١٥٩]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٦/ ٧١، ٧٣]، وفى «الاستذكار» [٨/ ٤٣١]، وابن شبة فى «تاريخ المدينة» [٢/ ٦٢٧]، وغيرهم، من طريقين عن الزهرى عن عبيدالله بن عبد الله ابن عتبة عن ابن عباس به . .

قلتُ: هكذا رواه إبراهيم بن سعد ويونس بن يزيد الأيلى عن الزهرى على هذا الوجه، وتابعهما عقيل بن خالد عند الطحاوى فى «المشكل» [٩/ ٤٦]، لكن الطريق إليه مخدوش، وخالفهم زياد ابن سعد الخراسانى، فرواه عن ابن شهاب به مرسلاً بلفظ: (سدل رسول الله ﷺ ناصيته ما شاء الله ثم فرق بعد ذلك).

هكذا أخرجه مالك فى «الموطأ» [١٦٩٨]، عن زياد بن سعد به . . . ومن طريق مالك: أخرجه النسائى فى «الكبرى» [٩٣٣٥]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٣٠]، وابن شبة فى «أخبار المدينة» [٢/ ٦٢٧] -وزاد فيه المعلق: (عن أنس) بعد ابن شهاب، فصار مجوَّدًا، وهذا تصرف فاحش يدل على قلة دراية- وغيرهم، كلهم رووه من طرق عن مالك به.

قلتُ: قال ابن عبد البر فى «التمهيد» [٦/ ٦٩]: «هكذا رواه الرواة كلهم عن مالك مرسلاً، إلا حماد بن خالد الخياط، فإنه وصله وأسنده وجعله عن مالك عن زياد بن سعد عن الزهرى عن أنس . . .، فأخطأ، والصواب فيه من رواية مالك الإرسال كما فى الموطأ . . .».

قلتُ: ثم أخرجه من طريق حماد بن خالد عن مالك به . . . وهكذا أخرجه أحمد [٣/ ٢١٥]، ومن طريقه الحاكم [٢/ ٦٦٣]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ٣٧٦]، و[٩/ ٢٢١]، والقطيعى فى «الألف دينار» [رقم ٢٤]، تمام فى «فوائده» [رقم ٢٣٤]، والخطيب فى «تاريخه» [٨/ ١٤٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٣/ ٢٩٦]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ١٦١]، والطحاوى فى «المشكل» [٨/ ١٤١]، وغيرهم. =

٢٣٧٨- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا أبو خالد الأحمر، عن الضحاك بن عثمان، عن مخرمة بن سليمان، عن كريب، عن ابن عباسٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «لا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلى رجُلٍ أَتى رجُلاً، أَوِ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا».

= قال أبو نعيم عقب روايته في الموضع الأول: «هذا حديث غريب من حديث مالك وزياد متصلاً، تفرد به أحمد -يعني ابن حنبل- عن حماد، ورواه روح بن عبادة عن مالك ابن أنس [بالأصل: (عن أنس بن مالك) وهذا قلب] عن زياد عنه من دون أنس، والمشهور الثابت من حديث الزهري عن عبيد اللَّه بن عبداللَّه عن ابن عباس...»، وقال في الموضع الثاني: «هذا من غرائب حديث مالك، تفرد به حماد، وعنه أحمد».

قلتُ: ونقل ابن عبد البر في «التمهيد» [٦/ ٧١]، عن الإمام أحمد أنه قال عن تلك الرواية: «هذا خطأ، وإنما هو عن ابن عباس» قال ابن عبد البر: «ما قاله أحمد فهو الصواب؛ كذلك رواه يونس بن يزيد وإبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عبيد اللَّه عن ابن عباس».

قلتُ: ورواية هذين قد مضت، وذكرنا أن عقيل بن خالد قد تابعهما، إلا أن الإسناد إليه مغموز، ورأيت عبد اللَّه بن دينار الشامي قد تابع هؤلاء عند الطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٣١١٠]، وتمام في «فوائده» [رقم ٢٣٥]، وابن حبان في «الثقات» [٧/ ٣٣-٣٤]، والخطيب في «تاريخه» [٨/ ٤٣٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٨/ ٦٠] من طريقين ضعيفين إليه به... وعبد اللَّه بن دينار نفسه ضعيف عندهم، فالذي يصح من ذلك: إنما هو رواية يونس بن يزيد وإبراهيم بن سعد عن الزهري به على الوجه الأول....

ولم ينفرد به زياد بن سعد عن الزهري به مرسلاً، بل تابعه معمر وابن عيينة على هذا الوجه المرسل، كما ذكره ابن عبد البر في «التمهيد» [٦/ ٧٣]. ثم نقل عن الحافظ الذهلي أنه قال: «والصحيح المحفوظ: ما رواه يونس وإبراهيم بن سعد، وما أظن ابن عيينة سمعه من الزهري».

قلتُ: والقول ما قاله الذهلي في «الزهريات» فهو أعلم الناس وأعرفهم بحديث الزهري صحيحه وسقيمه، حتى لقبوه بـ(وارث علم الزهري) وقد يكون الوجه المرسل محفوظًا أيضًا، ويُحْمل على كون الزهري كان ربما ذاكر به فيرسله، وهذا أولى عندي من تخطئة الثقات، واللَّه المستعان.

٢٣٧٨- منكر: بهذا اللفظ: أخرجه الترمذي [١١٦٥]، والنسائي في «الكبرى» [٩٠٠١]، وابن حبان [٤٢٠٣، ٤٤١٨]، وابن أبي شيبة [١٦٨٠٣]، وابن الجارود [٧٢٩]، =

. . . . . .

= والخرائطى فى «مساوئ الأخلاق» [رقم ٤٢١، ٤٤٣]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «ذم الهوى» [١/ رقم ٤٥٧/ بتخريجى]، وابن حزم فى «المحلى» [١٠/ ٦٩-٧٠]، والسهمى فى «تاريخه» [ص ٣٢٧]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٢٨٢]، والدارقطنى فى «الأفراد» [رقم ٢٧٧٢/ أطرافه]، وغيرهم، من طريقين عن أبى خالد الأحمر عن الضحاك بن عثمان عن مخرمة بن سليمان عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس به . . . ولفظ الترمذى والنسائى وابن الجارود والسهمى: (أو امرأة فى دبرها . . .) بدل (فى الدبر).

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره السلامة، بل حسَّنه الترمذى وجماعة، إلا أنه معلول، فقال: ابن عدى عقب روايته: «لا أعلم يرويه غير أبى خالد الأحمر»، وقال الدارقطنى عقب روايته هو الآخر: «تفرد به الضحاك بن عثمان عن مخرمة بن سليمان عنه، وتفرد به أبو خالد الأحمر عنه مرفوعًا».

قلتُ: أبو خالد الأحمر هو سليمان بن حيان الإمام الحافظ الصدوق السُّنِّى الصالح، وهو على صدقه وأمانته قد اختلف فيه، فوثقه جماعة وضعفه آخرون، والتحقيق بشأنه هو قول الحافظ عنه فى «التقريب»: «صدوق يخطئ»، وقد احتج به صاحبا «الصحيح»، وهذا يقوِّيه أيضًا، لكنه لم يكن بقوى الحفظ، فمثله يُحسَّن حديثه ما لم يخالف، لكنه قدخولف هنا: خالفه وكيع بن الجراح -الجبل الراسخ- فرواه عن الضحاك بن عثمان عن مخرمة بن سليمان عن كريب عن ابن عباس قال: (لا ينظر اللَّه يوم القيامة إلى رجل أتى بهيمة، أو امرأة فى دبرها) فجعله موقوفًا، ولم يُجاوز به ابن عباس.

هكذا أخرجه النسائى فى «الكبرى» [٩٠٠٢]، من طريق هناد بن السرى عن وكيع به . . . وهذا هو المحفوظ بلا تردد، قال الحافظ فى «التلخيص» [٣/ ١٨١]: «ورواه النسائى عن هناد عن وكيع عن الضحاك موقوفًا، وهو أصح عندهم من المرفوع»، وقبل ذلك نقل عن البزار أنه قال: «لا نعلمه يروى عن ابن عباس بإسناد أحسن من هذا، تفرد به أبو خالد الأحمر عن الضحاك بن عثمان عن مخرمة بن سليمان عن كريب».

قلتُ: وليس ثمَّ شكٌّ فى كون وكيع أحفظ وأثبت من أبى خالد عشرين مرة، فقوله هو المقبول أبدًا، نعم قد يكون الضحاك بن عثمان هو الذى اضطرب فى وقفه ورفعه، فهو وإن وثقه جماعة، لكن تكلم فى حفظه بعضهم، حتى قال ابن عبد البر: «كان كثير الخطأ ليس بحجة»، وضعفه أبو حاتم وغيره، لكن إيراد ابن عدى هذا الحديث فى ترجمة (أبى خالد الأحمر) من كتابه «الكامل» [٣/ ٢٨٢]، يدل على أن الآفة منه إن شاء اللَّه. =

٢٣٧٩- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا ابن نمير، عن حجاج، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: لما خرج النبى ﷺ من مكة أُخرج علىّ ابنة حمزة، فاختصم فيها علىٌ، وزيدٌ، وجعفرٌ، فقال علىّ: ابنة أخى وأنا أحق بها، وقال جعفرٌ: ابنة عمى، وخالتها عندى، وقال زيدٌ: بنت أخى -لحمزة، آخى بينهما رسول اللَّه ﷺ- فقال رسول اللَّه ﷺ: «**يَا زَيْدٌ، أَنْتَ مَوْلاىَ وَمَوْلاهُمَا**» وقال لعلىٍ: «**أَنْتَ أَخِى وَصَاحِبِى**» وقال لجعفرٍ: «**شَبِيهُ خَلْقِى، وَخُلُقِى، وَهِىَ إِلَى خَالَتِهَا**».

= وللحديث طريق آخر يرويه عمر بن يونس اليمامى عن سليمان بن أبى سليمان الزهرى اليمامى عن يحيى بن أبى كثير عن طاووس بن كيسان عن ابن عباس به مرفوعًا: (لا ينظر اللَّه إلى من أتى امرأة فى دبرها).

هكذا أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٢٥٩]، وهذا منكر جدًا من حديث ابن أبى كثير، وقد أورده ابن عدى فى ترجمة (سليمان بن أبى سليمان اليمامى) مع جملة أخرى من غرائبه ثم قال فى ختام ترجمته: «وسليمان بن أبى سليمان هذا أكثر رواياته عن يحيى بن أبى كثير، ويروى عنه عمر بن يونس، وفى بعض أحاديثه ورواياته عن يحيى بعض الإنكار مما لا يروى عن يحيى غيره...». وراجع «اللسان» [٣/ ٩٥].

وللحديث شاهد عن أبى هريرة مرفوعًا: (لا ينظر اللَّه إلى رجل جامع امرأته فى دبرها) أخرجه جماعة من طرق عن سهيل بن أبى صالح عن الحارث ابن مخلدعن أبى هريرة به .....

قلتُ: والحارث هذا شيخ مستور الحال، وقد اختلف فى سنده ومتنه على ألوان، وفى الباب أحاديث كثيرة قد بسطنا الكلام عليها فى كتابنا الكبير: «عصارة الأفكار حول إتيان النساء فى الأدبار»، وسيأتى منها حديث أبى هريرة مرفوعًا (ملعون من أتى النساء فى أدبارهن) عن المؤلف [برقم ٦٤٦٢]، ولا يصح فى هذا الباب حديث.

٢٣٧٩- صحيح: أخرجه أحمد [١/ ٢٣٠]، وابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٤٨٦٩]، من طريق حجاج بن أرطأة عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس به.

قلتُ: قال الهيثمى فى «المجمع» [٤/ ٥٩٣]: «رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه الحجاج بن أرطأة وهو مدلس».

قلتُ: وهو مع تدليسه فقد كان سيئ الحفظ مضطرب الحديث، ثم إن فى الحديث علة أخرى، =

٢٣٨٠- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا عبيد اللَّه بن موسى، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن صالح بن كيسان، عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة، عن ابن عباسٍ، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ أن يشرب من الإناء المخنوث.

= وهى أن الحكم لم يسمع من مقسم سوى خمسة أحاديث فقط، كما قاله شعبة والقطان وغيرهما، وقد عدها القطان فقال: «حديث الوتر، والقنوت، وعزمة الطلاق، وجزاء الصيد، والرجل يأتى امرأته وهى حائض» راجع «تهذيب الحافظ» [٢/ ٤٣٤].

وللحديث طريق آخر عن ابن عباس نحوه مطولاً عند ابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٢٣٥٧]، وأبى جعفر ابن البخترى فى «جزء فى ثلاثة مجالس من «أماليه» [رقم ٥/ ضمن مجموع مؤلفاته]، وسنده واهٍ جدًا.

لكن للحديث شواهد نحو هذا السياق من حديث علىّ بن أبى طالب والبراء بن عازب وغيرهما، وحديث البراء عند البخارى وجماعة، وقد مضى عند المؤلف مختصرًا جدًا [برقم ١٦٦٠] فانظره ثَمَّ، وحديث علىّ مضى مختصرًا أيضًا [برقم ٤٠٥].

٢٣٨٠- صحيح: أخرجه ابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى «المطالب» [برقم ٢٥٠٣]، من طريق عبيد اللَّه بن موسى عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع عن صالح بن كيسان عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة عن ابن عباس به . . . .

قلتُ: قال الإمام فى «الصحيحة» [٣/ ٢٠٩]: «قلتُ: وإسناده صحيح على شرط الشيخين».

قلتُ: وهذا وهْم فاحش جدًا، بل ليس إسناده على شرط أحد من الجماعة أصلاً، وكيف يصح هذا وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع -من رجال ابن ماجه فقط- قد ضعفه النقاد جميعًا؟! ولا أعلم أحدًا مشّاه فضلاً عن أن يوثقه، ولا أدرى كيف وقع للإمام تلك الغفلة!

والحديث منكر جدًا من هذا الطريق، وإنما المحفوظ عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة: هو ما رواه أصحاب الزهرى عنه عن عبيد اللَّه عن أبى سعيد الخدرى مرفوعًا بلفظ (نهى رسول اللَّه ﷺ عن اختناث الأسقية) كما مضى عند المؤلف [برقم ٩٩٦، ١١٢٤]، فلعل صالح بن كيسان كان يرويه عن عبيد اللَّه بن عتبة بواسطة الزهرى عن أبى سعيد به كما مضى؛ فجاء إبراهيم بن مجمع هذا ورواه عن صالح فوهم عليه فى سنده، وأسقط منه الزهرى، ثم لجَّ فى الوهم، وجعله من «مسند ابن عباس» وكان ذلك أيسر عليه لاشتهار تلك الترجمة (عبيد اللَّه بن عتبة عن ابن عباس). =

٢٣٨١- **حَدَّثَنَا** أبو بكر، حدثنا الهذيل بن الحكم، عن ابن أبي داود، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَوْتُ الْغَرِيبِ شَهَادَةٌ**».

= وللحديث طريق آخر عن ابن عباس قال: (نهى رسول اللَّه ﷺ عن اختناث الأسقية، وإن رجلاً بعدما نهى رسول اللَّه ﷺ عن ذلك، قام من الليل إلى سقاء فاختنثه؛ فخرجت عليه منه حية) أخرجه ابن ماجه [٣٤١٩] -واللفظ له- والحاكم [٤/ ١٥٦]، من طريق أبي عامر العقدي عن زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام عن عكرمة عن ابن عباس به . . . . .

قلتُ: قال الحاكم: «على شرط البخاري» وتعقبه الذهبي قائلاً: «كذا قال»، يعني كيف يكون على شرط البخاري، وزمعة وشيخه لم يحتج البخاري بهما أصلاً، بل ولا أخرج لهما البتة.

نعم: روى البخاري شيئًا لسلمة بن وهرام في «تاريخه الكبير» [٨/ ٤٥]، فلْيهنأ الحاكم.

ثم إن زمعة هذا ضعفه النقاد، وسلمة مختلف فيه، والحديث ثابت بجملة النهي عن (اختناث الأسقية فقط)؛ فيشهد لها حديث أبي سعيد الخدري الماضي [برقم ٩٩٦، ١١٢٤]، وهو يشهد أيضًا لحديثنا هنا (نهى رسول اللَّه ﷺ أن يشرب من الإناء المخنوث) فتأمل. واللَّه المستعان.

٢٣٨١- **منكر**: أخرجه ابن ماجه [١٦١٣]، والطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١١٦٢٨]، والبيهقي في الشعب [٧/ رقم ٩٨٩٢]، وأبو نعيم في «الحلية» [٨/ ٢٠١]، والآجري في «الغرباء» [رقم ٥٠]، وابن طولون في «الأحاديث المائة» [رقم ٩٤]، والعقيلي في «الضعفاء» [٤/ ٣٦٥]، وابن عدي في «الكامل» [٧/ ١٢٤]، والدولابي في «الكنى» [رقم ١٤٠٨]، وأبو طاهر ابن فيل في «جزئه» كما في «اللألئ المصنوعة» [٢/ ١١١]، وغيرهم، من طرق عن الهذيل بن الحكم عن عبد العزيز بن أبي رواد عن عكرمة عن ابن عباس به. . . ولفظ ابن ماجه (موت غربة شهادة).

قلتُ: وهذا إسناد منكر عكر، قال البوصيري في «مصباح الزجاجة»: (هذا إسناد فيه الهذيل بن الحكم، قال فيه البخاري: «منكر الحديث» وقال ابن عدي: «لا يقيم الحديث» وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدًا» وقال بن معين: «هذا الحديث منكر ليس بشيء، وقد كتبتُ عن الهذيل ولم يكن به بأس»).

قلتُ: ولم أجد عبارة ابن عدي في «الكامل» وإنما هي عبارة العقيلي في «الضعفاء» ومقولة ابن معين ذكرها ابن الجنيد عنه في «سؤالاته» [رقم ٢٣٦]، قد رواه محمد بن الحسين بن شهريار عن محمد بن صدران عن الهذيل بن الحكم فقال: =

. . . . . .

= عن ابن أبى رواد عن نافع عن ابن عمر به . . . ، فجعله من (مسند ابن عمر)، هكذا أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٧/ ١٢٤]، قال ابن عدى: «كذا قال، وقد رواه أبو بكر ابن أبى شيبة وعدة عن الهذيل عن ابن أبى رواد عن عكرمة عن ابن عباس وهو الصواب، فما أدرى الخطأ من ابن صدران أو من شهريار؟!» نقله عنه الحافظ فى «اللسان» [٥/ ١٣٧].

وعبارة ابن عدى فى «الكامل» فيها قلق، وإن كان معناها ما نقله منه الحافظ كما مضى. ومحمد ابن الحسين بن شهريار قد كذبه الحافظ ابن نجية، ومشاه الدارقطنى كما فى «اللسان» [٥ / ١٣٧]، فلعل الخطأ منه، لكن نقل الحافظ فى «التلخيص» [٢ / ١٤١]، عن الدارقطنى أنه ذكر فى «علله» الاختلاف فيه على الهذيل، ثم صحَّح قول من قال: «عن الهذيل عن عبد العزيز عن نافع عن ابن عمر».

قلتُ: وهذا معاكسة لقول ابن عدى الماضى، ثم جاء العقيلى وخالف الدارقطنى وابن عدى، وأخرجه فى «ضعفائه» [٤/ ٣٦٥]، من طريق محمد بن كثير عن الهذيل عن ابن أبى رواد عن عكرمة عن ابن عباس به مرفوعًا . . . ثم أخرجه من طريق معلى بن أسد عن الهذيل عن الحكم ابن أبان عن وهب عن طاووس اليمانى به مرسلاً، ثم قال العقيلى: «حديث معلى أولى».

قلتُ: والذى يظهر لى: أن هذيل بن الحكم قد اضطرب فى إسناده على تلك الوجوه كلها.

ثم جاء بعض اللصوص، وسرقه من الهذيل، وهذا اللص: هو إبراهيم بن بكر الشيبانى، فرواه عن عبد العزيز بن أبى رواد عن عكرمة عن ابن عباس به . . .

أخرجه القضاعى فى «الشهاب» [١/ رقم ٨٣]، والقاسم بن هبة اللَّه فى «تعزية المسلم» [رقم ٨٣]، وابن عدى فى «الكامل» [١/ ٢٥٧]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «المتناهية» [٢/ ٨٩١]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١٩٠٧]، ومن طريقه ابن الجوزى أيضًا فى «الموضوعات» [٤/ ٤١٥]، وغيرهم.

قال ابن عدى عقب روايته: «وهذا الحديث يُعرف بالهذيل بن الحكم السرخسى عن عبد العزيز ابن أبى رواد عن عكرمة عن ابن عباس . . . وإبراهيم بن بكر هذا هو الشيبانى، سرق هذا الحديث من الهذيل»، وقبل ذلك قال فى صدر ترجمة إبراهيم: «كان ببغداد يسرق الحديث»، وترجمة إبراهيم فى «اللسان» [١/ ٤٠].

وقد رأيته قد تلوَّن فى إسناده هو الآخر، فعاد هذا اللص، ورواه عن عمر بن ذر -وهو برىء =

= منه- عن عكرمة عن ابن عباس به . . . ، هكذا أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» [٥/ ١١٩]، والسلفى فى «مشيخة ابن الحطاب» [رقم ٦١]، والدارقطنى فى «الأفراد» [رقم ٢٥٣٨/ أطرافه]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «المتناهية» [٢/ ٨٩٠]، وقال أبو نعيم «غريب من حديث عمر -يعنى ابن ذر-، لم نكتبه إلا من هذا الوجه).

قلتُ: ونحوه قال الدارقطنى. وآفته إبراهيم بن بكر الماضى حاله قريبًا، ثم جاء عمرو بن الحصين العقيلى -كذبه الخطيب- وروى بكل وقاحة عن محمد بن علاثة عن الحكم بن أبان عن وهب بن منبه عن ابن عباس مرفوعًا قال: (موت الغريب شهادة، إذا احتضر فرمى ببصره عن يمينه وعن يساره لم ير إلا غريبًا، وذكر أهله وولده وتنفس، فله بكل نفس تنفَّسه يمحو اللَّه ألفى ألف سيئة، ويكتب له ألفى ألف حسنة) ه.

كذا أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٠٣٤]، وهو بهذا التمام كذب موضوع سمج، عمرو بن الحصين قد كذبه الخطيب بخط عريض، وأسقطه سائر النقاد، ونحوه شيخه ابن علاثة، كذبه الأزدى ووهَّاه غيره، وتوثيق ابن معين له يدل على عدم معرفته بحاله، والحكم بن أبان وإن تكلم فيه بعضهم، إلا أنه لا يحتمل مثل تلك الفضيحة، فلْيتقاسمها عمرو الحصين وشيخه، أو ليحملها أحدهما على عاتقه موزورًا.

ثم وجدت يحيى بن سعيد العطار قد قال: «أخبرنى عبد العزيز بن أبى رواد عن عكرمة عن ابن عباس قال: موت الغربة شهادة» هكذا ذكره موقوفًا، أخرجه نعيم بن حماد فى «الفتن» [رقم ٢٠٠٠] عن يحيى به . . .

وهذا إسناد منكر أيضًا، والحديث لا يصح موقوفًا ولا مرفوعًا ولا مرسلاً ولا معضلاً، ونعيم وشيخه العطار من مشكاه واحدة، كلاهما يأتى بالمناكير عن المشاهير، وإن كان العطار أسوأ حالاً، ونعيم عندنا فى غير الراوية: إمام فى السنة زاهد قدوة جليل القدر.

والحديث قد جزم ابن معين بنكارته كما حكاه عنه ابن الجنيد فى «سؤالاته»، وكذا نقله ابن الجوزى فى «العلل المتناهية» [٢/ ٨٩٢]، عن أحمد والبخارى، وكذا ضعفه الحافظ فى «التلخيص» [٢/ ١٤١].

ومن الطرائف، أن الدارقطنى لما ذكر فى «علله» الاختلاف فى سنده على (الهذيل بن الحكم) صحَّح قول من رواه عن الهذيل وجعله من (مسند ابن عمر)، فظن عبد الحق الإشبيلى لما وقف =

٢٣٨٢- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا سفيان بن عيينة، قال: حدثنى الزهرى، عن عبيدالله بن عبد الله، عن ابن عباس، قال: كنت أنا والفضل على أتان، ورسول الله ﷺ يصلى بعرفة، فمررنا على بعض الصف، فنزلنا عنها، وتركناها ترتع فى الصف، فلم يقل لنا النبى ﷺ شيئًا.

٢٣٨٣- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن الزهرى، عن عبيد الله، عن ابن عباس، قال: استفتى سعد بن عبادة رسول الله ﷺ فى نذر كان على أمه توفيت قبل أن تقضيه، فقال: «**اقْضِهِ عَنْهَا**»

= على كلام الدارقطنى: أنه قد صحَّح الحديث من رواية ابن عمر، وهذا فهمٌ غريب جدًا، وقد تعقبه ابن القطان وأجاد كما قاله الحافظ فى «التلخيص» [٢/ ١٤١]، وللحديث شواهد أخرى عن جماعة من الصحابة بأسانيد تالفة لا يُزاد بها الحديث إلا ضعفًا على إبَّالة، راجع «اللآلئ المصنوعة» [٢/ ١١١، ١١٢]، و«المقاصد الحسنة» [ص ٢٢٧]. والله المستعان.

٢٣٨٢- **صحيح**: أخرجه مالك [٣٦٦]، ومن طريقه البخارى [٧٣، ٤٧١، ٨٢٣، ١٧٥٨]، ومسلم [٥٠٤]، وأبو داود [٧١٥]، والترمذى [٣٣٧]، والنسائى [٧٥٢]، وابن ماجه [٩٤٧]، وأحمد [١/ ٢١٩، ٢٦٤، ٢٦٥]، والدارمى [١٤١٥]، وابن خزيمة [٨٣٣]، وابن حبان [٢١٥١، ٢٣٩٣]، والشافعى [٨١٨]، وابن أبى شيبة [٢٨٦٥، ٢٨٨٧]، والبيهقى فى «سننه» [٣٣١٤]، وفى «المعرفة» [١١٢٠]، وأبو عوانة [١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢]، والحميدى [٤٧٥]، وابن الجارود [١٦٨]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٤٥٩] وجماعة كثيرة، من طرق عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس به . . وهو عند جماعة بنحوه.

قلتُ: وله طرق أخرى عن ابن عباس به بنحوه . . .

٢٣٨٣- **صحيح**: أخرجه مالك [١٠٠٧]، ومن طريقه البخارى [٢٦١٠، ٦٣٢٠، ٦٥٥٨]، ومسلم [١٦٣٨]، وأبو داود [٣٣٠٧]، والترمذى [١٥٤٦]، والنسائى [٣٦٦٠، ٣٦٦٢، ٣٦٦٣]، وأحمد [١/ ٢١٩، ٣٢٩، ٣٧٠]، وابن حبان [٤٣٩٣، ٤٣٩٤، ٤٣٩٥]، والطيالسى [٢٧١٧] وسعيد بن منصور [٤١٧]، وابن أبى شيبة [١٢٠٨٠، ١٢٥٩٦، ٣٦١٢٠]، والبيهقى فى «سننه» [١٢٤١٣، ١٩٩٣٤]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٦٥٩]، والحميدى [٥٢٢]، وأبو عوانة [٤٧١٣، ٤٧١٤، ٤٧١٥]، وجماعة كثيرة، من طرق عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس به . . . وهو عند بعضهم بنحوه. =

٢٣٨٤- حدَّثنا أبو خيثمة، حدّثنا سفيان، حدّثنا الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس: أن امرأةً من خثعم سألت رسول اللَّه ﷺ غداة النحر، فقالت: إن فريضة اللَّه في الحج أدركت أبي وهو شيخٌ كبيرٌ لا يستطيع أن يستمسك على الرحل، أفهل ترى أن نحج عنه؟ قال: «**نَعَمْ**».

= **قلتُ**: قد اختلف في هذا الحديث على الزهري، فرواه عنه مالك والليث وبكر بن وائل وشعيب وصالح بن كيسان وابن عيينة -واختلف عليه- ومحمد بن أبي حفصة والأوزاعي -واختلف عليه- وعبيد اللَّه الرصافي وصالح بن أبي الأخضر وزمعة بن صالح وجماعة على هذا الوجه الماضي.

وخالفهم جماعة آخرون من أصحاب الزهري، رووه عنه فقالوا: عن عبيد اللَّه عن ابن عباس عن سعد بن عبادة به . . . ، وجعلوه من (مسند سعد بن عبادة)، قال الحافظ في «الفتح» [٥/ ٣٩٠]، بعد أن أشار إلى هذا الاختلاف: «وقد قدمتُ أن ابن عباس لم يدرك القصة؛ فتعيَّن ترجيح رواية من زاد فيه (عن سعد بن عبادة)، ويكون ابن عباس قد أخذه عنه، ويحتمل أن يكون أخذه عن غيره، ويكون قول من قال: (عن سعد بن عبادة) لم يقصد به الرواية، وإنما أراد عن قصة سعد بن عبادة، فتتحد الروايتان. .».

قلتُ: وهذا كلام قوي رائق. ومن الغرائب قول ابن عبد البر في «التمهيد» [٩/ ٢٤]، بعد أن ذكر الحديث: «وليس عن مالك ولا عن ابن شهاب اختلاف في إسناد هذا الحديث فيما علمت».

٢٣٨٤- **صحيح**: أخرجه مالك [٧٩٨]، ومن طريقه البخاري [١٤٤٢، ١٧٥٦، ٤١٣٨، ٥٨٧٤]، ومسلم [١٣٣٤]، وأبو داود [١٨٠٩]، والنسائي [٢٦٣٥، ٢٦٤١، ٢٦٤٢، ٥٣٩١، ٥٣٩٢]، وأحمد [١/ ٢١٩، ٢٥١، ٣٢٩، ٣٤٦، ٣٥٩]، والدارمي [١٨٣٣]، وابن خزيمة [٣٠٣٢، ٣٠٣٣، ٣٠٣٦]، وابن حبان [٣٩٨٩، ٣٩٩٥، ٣٩٩٦]، والشافعي [٤٨٥، ٤٨٧]، والبيهقي في «سننه» [٨٤٠٤، ٨٤٠٩، ٨٤١٢، ٨٤١٣، ٩٦٣٢، ٩٦٣٣]، وفي «المعرفة» [٢٧٧٧، ٢٧٧٨]، والحميدي [٥٠٧]، وابن الجارود [٤٩٧]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٣/ ٣٨٧، ٣٨٨]، [٩/ ١٢٢-١٢٣] وفي «الاستذكار» [٤/ ١٦٣]، وجماعة كثيرة من طرق عن الزهري عن سليمان بن يسار عن ابن عباس به . . . وهو عند بعضهم بنحوه.

وزاد مالك ومن طريقه البخاري ومسلم وغيرهما في أوله: (كان الفضل بن عباس رديف رسول اللَّه ﷺ فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه؛ فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه، فجعل رسول =

٢٣٨٥- عن ابن عيينة، عن زيد بن أسلم، عن ابن وعلة، عن ابن عباسٍ، عن النبى ﷺ، قال: «**أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ**».

= اللَّه ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر، فقالت: يا رسول اللَّه، إن فريضة الحج... إلخ)، وفى آخره زاد: (وذلك فى حجة الوداع) وهو عند جماعة بنحو هذا السياق.

وفى رواية للبخارى وغيره: (أردف رسول اللَّه ﷺ الفضل بن العباس يوم النحر خلفه على عجز راحلته، وكان الفضل رجلاً وضيئًا، فوقف النبى ﷺ للناس يفتيهم، وأقبلت امرأة من خثعم وضيئة، فطفق الفضل ينظر إليها وأعجبه حسنها، فالتفت النبى ﷺ والفضل ينظر إليها؛ فأخلف بيده فأخذ بذقن الفضل فعدل وجهه عن النظر إليها، فقالت رسول اللَّه: إن فريضة الحج... إلخ).

قلتُ: قد اختلف على الزهرى فى إسناده، فرواه عنه جمهور أصحابه على هذا الوجه، وخالفهم جماعة آخرون، منهم معمر وابن جريج والأوزاعى -واختلف عليه- وابن عيينة- واختلف عليه- وعبد الرحمن بن إسحاق وغيرهم كلهم رووه عن الزهرى فقالوا: عن سليمان ابن يسار عن ابن عباس عن الفضل بن العباس به...، وجعلوه من (مسند الفضل بن العباس) هكذا أخرجه جماعة، فرواية ابن جريج عند البخارى [١٧٥٥]، ومسلم [١٣٣٥]، والترمذى [٩٢٨]، وأحمد [١/ ٢١٣]، وغيرهم.

ورواية معمر عند أحمد [١/ ٢١٢]، والدارمى [١٨٣١]، والمؤلف [برقم ٦٧٣٧]، والطبرانى فى «الكبير» [١٨/ رقم ٧٢١]، وغيرهم.

ورواية الأوزاعى عند النسائى [٥٣٨٩]، وابن ماجه [٢٩٠٩]، وغيرهما.

ورواية ابن عيينة عند الطبرانى فى «الكبير» [١٨/ رقم ٧٣٢]، وغيره، ونقل الترمذى عن البخارى أنه قال: «أصح شىء فى هذا الباب: ما روى ابن عباس عن الفضل بن عباس عن النبى ﷺ، ويحتمل أن يكون ابن عباس سمعه من الفضل وغيره عن النبى ﷺ ثم روى هذا عن النبى ﷺ وأرسله، ولم يذكر الذى سمعه منه».

قلتُ: وهو كما قال، وقد توبع عليه الزهرى، تابعه يحيى بن أبى إسحاق واختلف عليه هو الآخر فى سنده كما يأتى بسط الكلام عليه [برقم ٦٧١٧].

٢٣٨٥- صحيح: أخرجه مسلم [٣٦٥]، وأبو داود [٤١٢٣]، والترمذى [١٧٢٨]، والنسائى [٤٢٤١]، وابن ماجه [٣٦٠٩]، وأحمد [١/ ٢٧٠]، والدارمى [١٩٨٥]، =

٢٣٨٦- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا ابن عيينة، حدّثنا عبيد اللَّه بن أبي يزيد، قال: سمعت ابن عباسٍ، يقول: كنت ممن قدم النبي ﷺ في ضعفة أهله من المزدلفة إلى منًى.

٢٣٨٧- وَعَنِ ابن عيينة، قال: حدثني سليمان بن سحيمٍ، عن إبراهيم بن عبد اللَّه

= وابن حبان [١٢٨٧، ١٢٨٨]، ومالك [١٠٦٣]، وعنه الشافعي [٢١]، والدارقطني في «سننه» [١/ ٤٦]، وعبد الرزاق [١٩٠]، وابن أبي شيبة [٢٤٧٧١]، والبيهقي في «سننه» [٥٠، ٦٨]، وفي «المعرفة» [رقم ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦]، والطبري في «تهذيب الآثار» [رقم ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩١، ٢٣٩٢]، وأبو عوانة [رقم ٤٢٥، ٤٢٦]، والبغوي في «شرح السنة» [١/ ٢٣٥]، والحميدي [٤٨٦]، وابن الجارود [٦١، ٨٧٤]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٤٦٩]، وفي «المشكل» [٨/ ٧٨]، وجماعة كثيرة، من طرق عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن ابن وعلة عن ابن عباس به . . ولفظ مسلم ومالك وأبي داود والشافعي والدارقطني وغيرهم: (إذا دبغ الإهاب فقد طهر).

قلتُ: وهذا إسناد قوي مستقيم، وقد توبع عليه زيد بن أسلم: تابعه أبو الخمر اليزني عن ابن وعلة بمعناه كما ذكر البيهقي في «سننه» [١/ ١٦]، وكذا تابعه القعقاع بن حكيم عند الطبري في «تهذيب الآثار» [رقم ٢٣٩٣، ٢٣٩٤]، بلفظ (دباغها طهورها)، والإسناد إليه لا يثبت، وهو بهذا اللفظ له شواهد عن جماعة من الصحابة.

٢٣٨٦- **صحيح**: أخرجه البخاري [١٥٩٤]، ومسلم [١٢٩٣]، والنسائي [٣٠٣٢]، وأبو داود [١٩٣٩]، وأحمد [١/ ٢٢٢]، وابن حبان [٣٨٦٥]، والشافعي [١٧٠٩]، والطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١١٢٦٠]، وابن أبي شيبة [١٣٧٥٤]، والحميدي [٤٦٣]، وابن سعد في «الطبقات» [٨/ ٢٠٧]، وأبو عوانة [رقم ٢٨٦٩]، والبغوي في «شرح السنة» [٣/ ٣٨٩]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عبيد اللَّه بن أبي يزيد عن ابن عباس به . . . نحوه . . .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح، وقد توبع عليه ابن عيينة: تابعه حماد بن زيد عن عبيد اللَّه بن أبي يزيد عن ابن عباس قال: (بعثني أو قدَّمني النبي ﷺ في الثقل من جمع بليل).

أخرجه البخاري [١٧٥٧] -واللفظ له-، ومسلم [١٢٩٣]، وجماعة. وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس به نحوه . . . راجع «الإرواء» [٤/ ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦].

٢٣٨٧- **جيد**: أخرجه مسلم [٤٧٩]، وأبو داود [٨٧٦]، والنسائي [١٠٤٥]، وأحمد [١/ ٢١٩]، والدارمي [١٣٢٥، ١٣٢٦]، وابن خزيمة [٥٤٨، ٦٧٤]، وابن حبان =

ابن معبد بن عباس، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: كشف رسول اللَّه ﷺ الستارة والناس صفوفٌ خلف أبى بكر، فقال: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْ مُبَشِّرَاتِ النُّبُوَّةِ إِلا الرُّؤْيَا الصَّالِحَةَ، يَرَاهَا الْمُسْلِمُ، أَوْ تُرَى لَهُ، أَلا وَإِنِّى نُهِيتُ أَنْ أَقْرَأَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا، فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِى الدُّعَاءِ، فَقَمِنٌ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ**».

٢٣٨٨- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا ابن عيينة، عن عمرو، عن محمد بن جبير، عن ابن عباس، قال: تعجبت ممن يتقدم الشهر، وقد قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِذَا رَأَيْتُمُوهُ، فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلاثِينَ**»

= [١٨٩٦، ١٩٠٠، ٦٠٤٥]، والشافعى [١٥٥، ١٦٤]، وعبد الرزاق [٢٨٣٩]، وابن أبى شيبة [٢٥٥٩]، والبيهقى فى «سننه» [٢٤٠٠]، وفى «المعرفة» [رقم ١٤٨، ٨٩٢]، والحميدى [٤٨٩]، وابن الجارود [٢٠٣]، وأبو عوانة [رقم ١٤٤٥]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ١٣٦٠، ١٤٣١]، وابن حزم فى «المحلى» [٣/ ٢٦٠]، وغيرهم، من طرق عن ابن عيينة عن سليمان بن سحيم عن إبراهيم بن عبد اللَّه بن معبد عن أبيه عن ابن عباس به . . . وهو عند بعضهم نحوه باختصار، وأخرجه ابن ماجه [٣٨٩٩]، من هذا الطريق به دون: (ألا وإنى نهيتُ. . . إلخ).

قلتُ: وهذا إسناد جيد، وإبراهيم بن عبد اللَّه روى عنه جماعة من الثقات ووثقه ابن حبان، واحتج به مسلم. وقد توبع عليه ابن عيينة: تابعه إسماعيل بن جعفر وابن جريج وإبراهيم بن محمد بن أبى يحيى وغيرهم، وقد اختلف فى سنده على إبراهيم بن عبد اللَّه بن معبد على ألوان، وأكثرها محفوظ إن شاء اللَّه، مضى منها لون [برقم ٢٧٦، ٤١٤، ٤١٥، ٤٢٠]، ولونٌ ثان [برقم ٣٠٤، ٤١٧، ٥٣٧، ٦٠٤]، فانظرهما.

٢٣٨٨- صحيح: أخرجه الدارمى [١٦٨٦]، من طريق عبيد اللَّه بن سيعد -وهو اليشكرى- عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن جبير عن ابن عباس به . . .

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة، رجاله كلهم ثقات مشاهير، ومحمد بن جبير هو ابن مطعم الثقة المشهور، لكن ذكر الإمام فى هامش «الإرواء» [٤/ ٦]، أنه وقف على نسخة مخطوطة من «سنن الدرامى» فوجد فيها: (عن محمد بن حنين) بدل (عن محمد بن جبير).

قلتُ: وهكذا رواه جماعة آخرون عن ابن عيينة به . . . منهم:

. . . . . .

١- الإمام أحمد في «المسند» [١/ ٢٢١].

٢- ومحمد بن عبد اللَّه بن يزيد عند النسائي في «الكبرى» [٢٤٣٥].

٣- والحميدي في «مسنده» [٥١٣].

٤- وإبراهيم بن بشار عند الطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٤٣٦]، وفي «المشكل» [٢/ ٢٩]، . لكن وقع عنده في الموضعين (عن سفيان عن عمرو عن محمد عن ابن عباس . . .) .

هكذا عن (محمد) غير منسوب .

٥- ومسدد عند إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» [٢/ ٧٤٢]، مقرونًا مع أحمد، لكن وقع عنده هكذا: (حدثنا مسدد وأحمد -أراه ابن حنبل- قال: حدثنا سفيان عن عمرو بن محمد بن حسين: سمعتُ ابن عباس قال: رسول اللَّه ﷺ: إذا رأيتموه فصوموا، فإن غم عليكم فأتموا العدة ثلاثين) .

قلتُ: هكذا عنده (عن عمرو بن محمد بن حسين) وفيه تحريف، وصوابه: (عن عمرو -وهو ابن دينار- عن محمد بن حسين)، و(حسين) إما مصحفة من (جبير) أو (حنين)، وهي إلى الثانية أقرب .

٦- والشافعي في «سننه» [رقم ٣٢٦/ رواية الطحاوي]، وسنده هكذا: (أنبأنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار سمع محمد بن حنين يقول سمع ابن عباس . . .) وذكره .

ومن طريق الشافعي: أخرجه البيهقي في «المعرفة» [رقم ٢٥٨٤]، لكن وقع عنده: (عن عمرو ابن دينار سمع محمد بن جبير . . .) هكذا، وهذا ظاهر التصحيف، فإنما هو (محمد بن حنين)، وكذا رواه الشجري في «الأمالي» [ص ٢٧٦]، من طريق الشافعي به . . لكن وقع عنده: (عن عمرو بن دينار: سمع محمد بن حسن أو حسين) وهذا تصحيف ثان، وصوابه (محمد بن حنين) كما هو في المصدر الأم [سنن الشافعي/ رواية الطحاوي]، والبيهقي والشجري يرويانه من طريقه كما مضى .

هؤلاء سبعة من الثقات الأثبات - ومنهم رواية الدارمي كما مضى- كلهم رووه عن ابن عيينة فقالوا: (عن محمد بن حنين) وزاد الحميدي في روايته: (عن محمد بن حنين مولى آل العباس . . .)، فلم تبق إلا رواية زهير بن حرب عن ابن عيينة عند المؤلف وحده، والتي وقع فيها: (عن محمد بن جبير)، فمن لم يتأمل ربما يجزم بكون زهير قد شذ في تلك الراوية =

= عن أصحاب ابْن عيينة، غير أن التحقيق يقضى بكون رواية زهير مثل رواية الجماعة تمامًا، وأن الذى وقع عند المؤلف (محمد بن جبير) ما هو إلا تصحيف وقع فى (الأصل) من الناسخ أو غيره، وأن صواب الإسناد (حدثنا زهير، حدثنا ابن عيينة، عن عمرو عن محمد بن حنين، عن ابن عباس به . . .) فهو (محمد بن حنين) وليس (محمد بن جبير).

ومعلوم أن (جبير) قريبة فى الرسم من (حنين) ولعله كان فى الأصل (عن محمد عن ابن عباس. . .) هكذا غيو منسوب، فظنه الناسخ (محمد بن جبير)؛ لكونه المشهور بالرواية عن ابن عباس وعنه عمرو بن دينار، فرأى أن يُثْبت ذلك خشية الالتباس.

لكن نازع الحافظ المزى فى تلك القضية، وزعم أن (محمد بن حنين) هو المصحف من (محمد ابن جبير) وجعل (محمد بن حنين) وهمًا من الأوهام، وشخصًا لا وجود له فى عالم الإمكان، فقال فى «تهذيب الكمال» [٢٥/ ١٢٠]: «ومن الأوهام وهْم: (محمد بن حنين) عن عبد اللَّه ابن عباس: «عجبتُ ممن يتقدم الشهر، وقد قال رسول اللَّه ﷺ: إذا رأيتم الهلال فصوموا. . .» الحديث. . . وعنه عمرو بن دينار. .».

ثم قال: «روى له النسائى، هكذا ذكره صاحب «الأطراف» -وهو ابن عساكر- اعتمادًا على ما وقع فى بعض النسخ المتأخرة، وهو خطأ، والصواب (محمد بن جبير) وهو ابن مطعم، هكذا وقع فى الأصول القديمة من كتاب النسائى، وكذلك هو فى «مسند أحمد».

قلتُ: كذا قال، وقد تعقبه الحافظ فى «التهذيب» [٩/ ١٣٦] قائلاً: «وقد ذكر الدارقطنى أن (محمد بن حنين) أيضًا روى عن ابن عباس، قال: وهو أخو عبيد بن حنين، وكذا هو موجود فى «السنن الكبرى» رواية بن الأحمر عن النسائى، واللَّه أعلم. وقال الحاكم: لا أعرف روى عنه غير عمرو بن دينار».

قلتُ: وهكذا أيضًا وقع فى «المجتبى» رواية ابن السنى عن النسائى، فلعل ما رآه المزى فى الأصول القديمة من كتاب النسائى، ما هو إلا ذلك التصحيف الذى وقع مثله عند المؤلف وغيره كما يأتى، وكلام الحاكم والدارقطنى يدلان على وجود إنسان يقال له: (عبد اللَّه بن حنين)، وزاد الدارقطنى أنه هو (أخو عبيد بن حنين) الثقة المعروف.

ويؤيد هذا: أنى رأيت الإمام مسلم قد ترجم له فى كتابه «المنفردات والوحدان» [ص ١١٧/ رقم ١٩٤]، فقال: «ومحمد بن حنين مولى آل عباس، وليس بأخى عطاء». =

. . . . . .

= ثم رأيتُ ابن المديني قد قال في كتابه «من روى عنه من أولاده العشرة» [ص ١٠٧/ رقم ٣٢/ رواية حنبل بن إسحاق]: «وعبد اللَّه بن حنين وعبيد بن حنين ومحمد بن حنين مولى آل العباس)، فصح بذلك ما قاله الدارقطني آنفًا، ومثله قال ابن ماكولا في «الإكمال» [٢/ ٢٧]، أيضًا، فذكره في ترجمة أخيه (عبد اللَّه بن حنين) فقال: «وأخوه محمد بن حنين مولى العباس، يروى عن ابن عباس، روى عنه عمرو بن دينار».

قلتُ: وكل ذلك يؤيد ما قلناه، وقد أحسن الحافظ حيث أفرد ترجمة لـ (محمد بن حنين) من «التهذيب» و«التقريب»، في حين أغفله المزي -إلا ما سبق- ومغلطاي والذهبي والخزرجي وغيرهم ممن ذيَّلوا على «التهذيب»، والرجل من رجال النسائي كما مضى. ثم وقفتُ على الحجة الدامغة، والبرهان الساطع، فوجدتُ ابن أبي حاتم قد قال في تقدمة «الجرح والتعديل» [ص ٣٨]: «حدثنا صالح بن أحمد -وهو ابن الإمام أحمد- نا عليّ -هو المديني- قال: قلتُ لسفيان بن عيينة: محمد بن حنين الذي روى عنه عمرو بن دينار: «صوموا لرؤيته» فقال: إبراهيم بن عبد اللَّه بن حنين وعبيد بن حنين ومحمد بن حنين من أهل المدينة موالي آل العباس».

قلتُ: وهذا نص قاطع لا يقبل التأويل! ولم يقف الإمام على كل هذا، فتابع المزي في زعمه بكون (محمد بن حنين) مصحفًا من (محمد بن جبير) وقال في «الإرواء» [٤/ ٦]: «هو الأرجح؛ لأن الإمام أحمد قد أخرجه [١/ ٣٦٧]، من طريق ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع محمد بن جبير يقول: كان ابن عباس. . . .» ثم ذكر الحديث ثم قال: «وتابعه -يعني تابع ابن جريج- زكريا بن إسحاق عن عمرو بن دينار به . . . أخرجه الطحاوي [١/ ٢٠٩]».

قلتُ: وهذا سند صحيح، فإن محمد بن جبير وهو ابن مطعم ثقة من رجال الشيخين، وكذلك سائر الرواة، وأما (محمد بن حنين) فمجهول لا يُعرف، وقد صوَّب المزي في «التهذيب» أنه (ابن جبير) وأفاد الحافظ في «تهذيبه» أن ابن حنين غير ابن جبير، وذكر في «التقريب» أنه «مقبول» ورواية ابن جريج تؤيد ما صوَّبه المزي.

قلتُ: وفي كلّ مناقشات، أما رواية ابن جريج عند (أحمد) فلم ينفرد بالإشارة إليها الإمام وحده، بل سبقه المزي كما مضى.

وعلى كل حال، فلْننظر فيها: قال الإمام أحمد في «المسند» [١/ ٣٦٧]: (ثنا عبد الرزاق وابن بكر -هو البرساني- قالا: نا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع محمد بن جبير يقول: كان ابن عباس. . . .) وساق الحديث. =

. . . . . .

= فهكذا وقع عنده (محمد بن جبير) فنظرنا: فوجدنا عبد الرزاق قد أخرجه فى «المصنف» [٧٣٠٢]، (عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه سمع محمد بن حنين يقول: كان ابن عباس . . .) فثبت بهذا أن ما وقع فى «المسند» ما هو إلا ذلك التصحييف الذى سئمنا منه، والحديث مشهور برواية عمرو بن دينار عن محمد بن حنين عن ابن عباس به، كما يفهم من سؤال ابن المدينى لسفيان ابن عيينة فيا نقله عنهما ابن أبى حاتم فى تقدمة «الجرح والتعديل» [ص ٣٨].

وكل هذا يكاد ينادى باستحالة أن يكون ابن جريج قد اختلف عليه فى سنده، هذا ما يتعلق برواية ابن جريج، أما ما ذكره الإمام من كون زكريا بن إسحاق قد تابع ابن جريج عليه عند الطحاوى [١/ ٢٠٩]، فلا بأس إن نظرنا فى تلك المتابعة أيضًا.

فنقول: قال الطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٤٣٦/ طبعة العلمية]: (حدثنا على بن معبد قال: ثنا روح بن عبادة قال: ثنا زكريا عن عمرو بن دينار أن محمد بن جبير أخبره أنه سمع ابن عباس يقول. . .) ثم ساق الحديث.

ومن هذا الطريق أخرجه الطحاوى أيضًا فى «المشكل» [٢/ ٢٩]، ومن طريق روح بن عبادة: أخرجه الخطيب أيضًا فى «المتفق والمفترق» [١١٩٢]، ووقع عندهما كما مضى (محمد بن جبير).

قلتُ: لو لم تأت رواية أخرى تدل على وقوع التصحيف عند الطحاوى والخطيب فى تلك الطريق؛ لكان ما مضى من البراهين كافيًا على تدعيم ما نحن بسبيله، فكيف وقد رواه البيهقى فى «سننه» [٧٧٣٥]، وفى «فضائل الأوقات» [رقم ١٣٣]، ومن طريق أبى الحسين بن بشران عن أبى جعفر بن البخترى عن الحسن بن مكرم عن روح بن عبادة قال: (ثنا زكريا بن إسحاق، ثنا عمرو بن دينار، أن محمد بن حنين أخبره، أنه سمع ابن عباس يقول. . . .) ثم ساق الحديث، هكذا وقع عنده: (محمد بن حنين)، ومن نفس طريق روح بن عبادة، وهذا هو الجادة، وما سواه فليس بصحيح ولم يثبت كما مضى، ثم وقفتُ على الجزء الأول من «فوائد ابن بشران» [رقم ٧١/ ضمن مجموع أجزاء حديثية] -وعنه رواه البيهقى، فوجدته قد وقع عنده (محمد بن جبير) أيضًا، فعلمت أن المرء إذا لم يكن متيقظًا لمثل تلك الأغاليط الواقعة فى الأسانيد المبثوتة فى بطون الدفاتر؛ زلَّ قدمه، وخاب سعيه، وندم على ما فاته.

وهذا الحديث مثال جيد على هذا كله، فبينما تراه صحيح الإسناد عند الإمام الألبانى فى «الإرواء» [٤/ ٦] -لكونه لم يقف على ما وقفنا عليه- تراه عندنا ضعيف الإسناد، وربما وقع العكس فى أحاديث أخر، نسأل اللَّه اليقظة والإلهام فيما فيه مرضاته ونشر دينه، وإعزاز=

. . . . . .

= شريعته، ونصرة سُنَّته، والقيام بشكر بعض ما أنعم به علينا نحن الكافرين بالنعمة، وإلا فقد خبنا وخسرنا، وضللنا وما فلحنا، فرحماك رحماك سيدى ومولاى؛ فواللَّه ما تجشَّمنا طرق هذا الباب؛ تكسُّبًا أو رياء أو سمعة، بل ما خضنا هذا السبيل إلا لرفع منار الدين، وتشييد ما اندرس من رسوم أئمة المسلمين.

نعم، ولشيء آخر: وهو بذل النصيحة للخاصة والعامة، وكم أحوجنا طلب النصيحة من أقوام، فلم نر منهم إلا الفضيحة وسوء الملام! ولقد كان يحسن بهم ذلك الإقذاع، إن كنا نبغى بما نسطره منهم مالاً أو تقريظًا، وما علموا أنَّا ما أمسكنا بالقلم -أول مرة- إلا وتعهَّدنا ربنا ألا نكتب شيئًا إلا ابتغاء وجه الكريم وحسب.

وماذا يجدينا ثناء أهل الأرض علينا، إذا كان مَنْ فى السماء علينا غاضبًا؟! فيما سوء حالى إن كان هذا حالى، ويا قبيح فعالى إن كنتُ بسخط ربى لا أبالى! وما لى لا أوبخ النفس وأنا الظلوم لها؟! وما لى لا أقرِّع تلك الهمة الضعيفة وأنا الجانى عليها، فإلى كم يجرُّنى الشيطان إلى إحسان الظن بنفسى دون الآخرين؟! أوما علم هذا المرذول أننى لستُ بحاجة إليه فى سوء العمل؟! أم ما درى هذا المخبول أننى قد كُفيتُ عنه بما قد اعترانى من كثرة الزلل؟! ألا فلْيبحث عن غيرى، ولْيغر - إن شاء اللَّه - غيرى.

مسكين أنا إن لم يتغمدنى اللَّه برحمته؛ هالك أنا إن كنتُ لست معدودًا من أهل جنَّته، ومَنْ يندب نفسى سواى، ومن يعرف دخائلها من الناس إلا إياى، ما يسرنى أن لى طلاع الأرض ذهبًا أو فضة وأنا فى الملأ الأعلى لا أذكر، ما يفرحنى أن عرفنى أهل الدنيا، وأنا بعدُ لا أزال مجهول العين والصفة عند أهل السماء.

هلك واللَّه ابن آدم بحب الظهور والشهرة! هذا أويس القرنى العابد الزاهد الإمام النبيل، انظر إليه: هل كان يعرفه أحد لو لم يذكره رسول اللَّه ﷺ؟! وكم فى الأمة أمثال أويس فى جماع الخير مع الدين والعلم والاستقامة، ولا يعرفهم كبير أحد.

وأقول لنفسى: يا نفس هَبى أنك صرت حديث الناس صباحًا ومساءً فى العلم وحسن السيرة وكل شيء جميل، لكنك لم تعلمى بذلك، أكان يسرُّك هذا، ثم هبى أنك صرتَ حديث الناس صباحًا ومساءً فى الجهل والتخبط وسوء السمعة وكل شَيء قبيح، لكن لاَ تعلمين بذلك، أكان هذا يحزنك؟! فما لك والناس إذًا؟! =

= فامضى على ما أنت عليه من الثبات وقولة الحق وبثِّ الشريعة وبذل النصح لكل أحد، وإن حُوربت وشُتمت، وفوِّقتْ إليك سهام المقت واللوم، طالما أنك تعتقدين أنك على بصيرة من أمرك، ونور من ربك؛ وتذكَّرى أن غيرك قد لاقى من الأهوال والشدائد ما لم تذوقى أنت منه قطرة، وليكن عزاؤك فى هؤلاء الشرذمة من الأعلام؛ وردِّدى مع شيخ الإسلام أبى محمد الفارسى قوله فى كتابه «الإحكام» [١/ ٩٦]: «اللَّهم إنك تعلم أنا لا نحكِّم أحدًا إلا كلامك وكلام نبيك الذى صلَّيت عليه وسلَّمت فى كل شىء مما شجر بيننا، وفى كل ما تنازعنا فيه، واختلفنا فى حكمه، وأننا لا نجد فى أنفسنا حرجًا مما قضى به نبيك، ولو أسخطنا بذلك جميع من فى الأرض، وخالفناهم وصرنا دونهم حزبًا، وعليهم حربًا، وأننا مسلمون بذلك طيبة أنفسنا عليه، مبادرون نحوه لا نتردد ولا نتلكأ، عاصون لكل من خالف ذلك، موقنون أنه على الخطأ عندك، وأنَّا على صواب لديك، اللَّهم فثبِّتنا على ذلك، ولا تُخالف بنا عنه، واسلك اللَّهم بأبنائنا وإخواننا المسلمين هذه الطريقة حتى نُنْقل جميعًا ونحن متمسكون بها إلى دار الجزاء . . . آمين، بمنِّك يا أرحم الراحمين . . .) .

وعود على بدء فنقول: إسناد هذا الحديث ضعيف لجهالة حال (محمد بن حنين) وليس (محمد ابن جبير)، وقد اختلف فى إسناده على عمرو بن دينار، فرواه عنه ابن عيينة وزكريا بن إسحاق وابن جريج على الوجه الماضى، وخالفهم حماد بن سلمة، فرواه عنه فقال: عن عمرو بن دينار عن ابن عباس مرفوعًا: (صوموا لرؤيته- الهلال- وأفطروا لرؤيته؛ فإن غم فأكملوا العدة ثلاثين) ولم يذكر واسطة بين عمرو وابن عباس . . . ، هكذا أخرجه النسائى فى «الكبرى» [٢٤٣٤] -واللفظ له- والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٤٣٦]-ولم يسق لفظه- وابن حزم فى «المحلى» [٧/ ٢٣]، وابن المقرئ فى «المعجم» [٢٣٣]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ٣٥٢]، والحارث [رقم ٣١٧/ زوائده]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة به . . . .

وزاد الجميع سوى النسائى والطحاوى: (قالوا: يا رسول اللَّه: أفلا نتقدم بين يديه بيوم أو يومين؟! فغضب رسول اللَّه ﷺ وقال: لا) هذا لفظ أبى نعيم، ثم قال أبو نعيم: «لا أعلم رواه عن عمرو غير حماد بن سلمة» .

قلتُ: وهو كذلك، وقول الجماعة عن عمرو بن دينار أولى من قول حماد، وحماد قد تغير حفظه بآخرة كما هو معلوم، فلعل هذا من ذاك. =

٢٣٨٩- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا ابن عيينة، عن عمرو، عن طاوسٍ، عن ابن عباسٍ: أمِرَ رسول اللَّه ﷺ أن يسجد على سبعٍ، ونُهِيَ أن يكفَّ شَعره وثيابه.

٢٣٩٠- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا ابن عيينة، عن عمرٍو، عن طاوسٍ، عن ابن عباسٍ: أن رسول اللَّه ﷺ احتجم وهو محرمٌ.

= وقد قال ابن عبد البر في «التمهيد» [٢/ ٣٧]: «وروى هذا الحديث حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس، ولم يسمعه من ابن عباس؛ وإنما يرويه عمرو بن دينار عن محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي ﷺ مثله...» ثم أخرجه بسنده كذلك من طريق روح بن عبادة عن زكريا بن إسحاق عن عمرو بن دينار عن محمد بن حنين عن ابن عباس به...

قلتُ: لكن للحديث طرق أخرى نحوه عن ابن عباس، قد استوفاها الإمام في «الإرواء» [٤/ ٥، ٦، ٧]، ومضى بعضها [برقم ٢٣٥٥].

٢٣٨٩- **صحيح**: أخرجه البخاري [٧٧٦، ٧٧٧، ٧٨٢]، ومسلم [٤٩٠]، وأبو داود [٨٨٩]، و[٨٩٠]، والترمذي [٢٧٣]، والنسائي [١٠٩٣، ١١١٣، ١١١٥]، وابن ماجه [٨٨٣]، وأحمد [١/ ٢٢١، ٢٥٥، ٢٧٠، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٢٤]، والدارمي [١٣١٨]، وابن خزيمة [٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٧٨٢]، وابن حبان [١٩٢٣]، والشافعي [١٦٠]، والطيالسي [٢٦٠٣]، وعبد الرزاق [٢٩٧١، ٢٩٧٢، ٢٩٧٣]، وابن أبي شيبة [٨٠٥١]، والبيهقي في «سننه» [٢٤٧٣، ٢٥٠٨]، وفي «المعرفة» [رقم ٨٨٤]، والحميدي [٤٩٣]، وابن الجعد [١٦٢٥، ٢٩٩٣]، وابن الجارود [١٩٩]، والطبري في «تهذيبه» [رقم ٢٢١٥]، وأبو عوانة [رقم ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩]، وجماعة كثيرة، من طرق عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس به.. وهو عند جماعة بنحوه...

وفي رواية للبخاري ومسلم والبيهقي وأحمد وغيرهم: (أمر رسول اللَّه ﷺ أن يسجد على سبعة أعضاء ولا يكف شعرًا ولا ثوبًا: الجبهة واليدين والركبتين والرجلين)، لفظ البخاري، وليس عند ابن ماجه النهي عن الكف جميعًا.

قلتُ: وقد توبع عليه عمرو بن دينار: تابعه عبد اللَّه بن طاووس كما يأتي عند المؤلف [برقم ٢٤٦٤]، وتوبع عليه طاووس: تابعه عليه جماعة بنحوه عن ابن عباس به...

٢٣٩٠- **صحيح**: أخرجه البخاري [٥٣٧٠]، ومسلم [١٢٠٢]، وأبو داود [١٨٣٥]، والترمذي [٨٣٩]، والنسائي [٢٨٤٦، ٢٨٤٧]، وأحمد [١/ ٢٢١، ٣٧٢]، والدارمي [١٨٢١]، =

٢٣٩١- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا ابن عيينة، عن عمرو، سمع أبا معبد، سمع ابن عباس، يقول: سمعت رسول اللَّه ﷺ وهو يقول: «**لا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ، وَلا تُسَافِرِ امْرَأَةٌ إِلا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ**» فقام رجلٌ، فقال: يا رسول اللَّه، إنى اكْتُتِبْتُ فى غزوة كذا وكذا، وانطلقت امرأتى حاجةً، قال: «**فَانْطَلِقْ، فَاحْجُجْ مَعَ امْرَأَتِكَ**»

٢٣٩٢- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا ابن عيينة، عن عمرو، قال: أخبرنى بذا أبو معبد، عن ابن عباس- قال: ثم أنكره بعد عن ابن عباس- قال: كنا نعرف انقضاء صلاة رسولِ اللَّه ﷺ بالتكبير.

= وابن خزيمة [٢٦٥٧]، وابن حبان [٣٩٥١]، والشافعى [١٠٥٢، ١٦٧٧]، وابن أبى شيبة [١٤٥٩١]، والبيهقى فى «سننه» [٨٩٢٩]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٩٨٣، ٢٩٨٤]، وأبو عوانة [رقم ٢٩٦٧، ٢٩٦٨، ٢٩٦٩]، وعبد بن حميد فى المنتخب [٦٢٢]، والحميدى [٥٠]، وابن الجارود [٤٤٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٤٢١]، والحاكم [١/ ٦٢٣]، وجماعة كثيرة، من طرق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس به... وزاد أبو عوانة والحاكم وأحمد وابن خزيمة: (على رأسه).

قلتُ: قد قرن عطاء بن أبى رباح مع طاووس عند البخارى ومسلم وأبى داود والترمذى والنسائى وأكثر هؤلاء.

٢٣٩١- صحيح: أخرجه البخارى [٢٨٤٤، ٤٩٣٥]، ومسلم [١٣٤١]، وأحمد [١/ ٢٢٢]، وابن خزيمة [٢٥٢٩]، وابن حبان [٢٧٣١، ٣٧٥٧]، و[٥٥٨٩]، والشافعى [٨٢٢]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٢٢٠٥]، والبيهقى فى «سننه» [٩٩١٤]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٣٣٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٣٢٢]، والحميدى [٤٦٨]، وجماعة كثيرة، من طرق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبى معبد عن ابن عباس به مثل سياق المؤلف.

قلتُ: وقد توبع عليه ابن عيينة: تابعه حماد بن زيد وابن جريج، وأخرجه جماعة بشطره الأول فقط، وأبو معبد هو نافذ بن عباس، تابعى ثقة معروف.

٢٣٩٢- صحيح: أخرجه البخارى [٨٠٦]، ومسلم [٥٨٣]، وأبو داود [١٠٠٢]، والنسائى [١٣٣٥]، وأحمد [١/ ٢٢٢]، وابن خزيمة [١٧٠٦]، وابن حبان [٢٢٣٢]، والشافعى [١٨٤]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/ ١٦٦٩]، =

٢٣٩٣- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا ابن عيينة، عن عمرٍو، عن جابرٍ، عن ابن عباسٍ: أن النبى ﷺ نكح ميمونة وهو مُحْرِمٌ.

= والبيهقى فى «سننه» [٢٨٣٧، ٢٨٣٨]، وفى «المعرفة» [رقم ٩٨٨]، والحميدى [٤٨٠]، وأبو عوانة [١٦٣٩، ١٦٤٠]، والخطيب فى «الكفاية» [ص٣٨٠]، وجماعة، من طرق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبى معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس به . . . وهو عند بعضهم بنحوه.

قلتُ: وقد توبع عليه ابن عيينة: تابعه ابن جريج قال: أخبرنى عمرو أن أبا معبد مولى ابن عباس أخبره أن ابن عباس- رضى اللَّه عنهما- أخبره: (أن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد النبى ﷺ، وقال ابن عباس: كنتُ أعلم إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته) أخرجه البخارى [٨٠٥] -واللفظ له- ومسلم [٥٨٣]، وأبو داود [١٠٠٣]، وأحمد [١ / ٣٦٧]، وابن خزيمة [١٧٠٧]، وعبد الرزاق [٣٢٢٥]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٢٢١٢]، وأبو عوانة [رقم ١٦٣٨]، وجماعة كثيرة.

● **تنبيه**: ورد فى ذيل رواية ابن عيينة عند مسلم وأحمد والشافعى وأبى عوانة والبيهقى والحميدى وغيرهم: «قال عمرو: فذكرت ذلك لأبى معبد، فأنكره، وقال: لم أحدثك بهذا، قال عمرو: وقد أخبرنيه قبل» قال الشافعى عقب هذا: «كأنه نسيه بعد ما حدَّثه إيَّاه».

قلتُ: وهذا ما يدخل فى باب (مَنْ حدث ونسى) راجع فتح المغيث [١/ ٣٤٠]، و«تدريب الراوى» [١/ ٣٣٥]، و«توضيح الأفكار» [٢/ ٢٤٧]، و«تذكرة المؤتسى» [ص١٩] للسيوطى. وغير ذلك من كتب المصطلح.

٢٣٩٣- **صحيح**: أخرجه البخارى [٤٨٢٤]، ومسلم [١٤١٠]، وابن ماجه [١٩٦٥]، والترمذى [٨٤٤]، والنسائى [٢٨٣٧، ٣٢٧٢]، وأحمد [١/ ٢٧٠، ٢٨٥، ٣٢٤، ٣٦٢]، والدارمى [١٨٢٢]، وابن حبان [٤١٣١]، والدارقطنى فى «سننه» [٣/ ٢٦٣]، والطيالسى [٢٦٠٧، ٢٦١١]، والبيهقى فى «سننه» [١٣١٤٣، ١٣٩٧٩، ١٣٩٨١]، وفى «الدلائل» [رقم ١٦٧٥]، وأبو عوانة [رقم ٢٤٨٤، ٢٤٨٦]، وابن الجارود [٤٤٦، ٦٩٦]، وجماعة كثيرة، من طرق عن عمرو بن دينار عن أبى الشعثاء عن ابن عباس به . . . وبعضهم لم يذكر فيه ميمونة.

قلتُ: وإسناده كالشمس، وقد توبع عليه جابر بن زيد أبو الشعثاء: تابعه جماعة كلهم عن ابن عباس به نحوه . . . وستأتى رواية سعيد بن جبير [برقم ٢٧٢٦]. =

٢٣٩٤- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا ابن عيينة، عن عمرو، عن أبى الشعثاء، عن ابن عباسٍ، قال: صليت مع رسول اللَّه ﷺ بالمدينة ثمانيًا جميعًا وسبعًا جميعًا.

= والحديث حكم عليه الإمام الألبانى بالشذوذ، وهذا على إطلاقه غير مقبول؛ لأنه يُقر بصحة الإسناد بلا شك؛ فلم يبق إلا شذوذ المتن فقط، فإن سلم له فلا عليه أن يقول عنه: (شاذ المتن) أما الإطلاق، فهو غير جيد.

وقد تتابعت كلمات العلماء فى توهيم ابن عباس على تلك الرواية، وأن الصواب: هو ما ثبت عن ميمونة نفسها أن النبى ﷺ نكحها وهو حلال غير مُحْرِم، وهذا هو الصحيح عندنا دليلاً ومأخذًا، وسيأتى حديث ميمونة [برقم ٧١٠٦]. ولم ينفرد ابن عباس بتلك الرواية، بل تابعه عليها جماعة من الصحابة كما بسطناه فى «غرس الأشجار». فاللَّه المستعان.

٢٣٩٤- صحيح: أخرجه البخارى [٥١٨، ٥٣٧، ١١٢٠]، ومسلم [٧٠٥]، وأبو داود [١٢١٤]، والنسائى [٥٨٩، ٦٠٣]، وأحمد [١/ ٢٢١، ٢٧٣، ٢٨٥، ٣٦٦]، وابن حبان [١٥٩٧]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٨٠٥، ١٢٨٠٦، ١٢٨٠٨]، وعبد الرزاق [٤٤٣٦]، وابن أبى شيبة [٨٢٢٧، ٣٦١٠٧]، والبيهقى فى «سننه» [٥٣٣٦، ٥٣٤٠، ٥٣٤١]، وفى «المعرفة» [رقم ١٦٩٩]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ١٦٠]، والحميدى [٤٧٠]، وابن الجعد [١٦٢٨]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٣/ ٢١٧، ٢١٩-٢٢٠]، وأبو عوانة [رقم ١٩٣٢، ١٩٣٣]، وجماعة، من طرق عن عمرو بن دينار عن أبى الشعثاء عن ابن عباس به . . . وهو عند بعضهم نحوه.

وفى رواية للبخارى ومسلم وجماعة: (صلى بالمدينة سبعًا وثمانيًا: الظهر والعصر والمغرب والعشاء. . .) لفظ البخارى، وقد زاد مسلم والبخارى وجماعة فى آخره قول عمرو بن دينار: (قلتُ: يا أبا الشعثاء أظنه أخَّر الظهر وعجَّل العصر، وعجَّل العشاء وأخَّر المغرب! قال: وأنا أظنه) لفظ البخارى أيضًا.

قلتُ: وقد رواه جماعة عن ابن عباس به نحوه . . . منهم سعيد بن جبير كما يأتى عند المؤلف [برقم ٢٤٠١].

● **تنبيه مهم**: وقع عند النسائى [٥٨٩]، من طريق قتيبة بن سعيد عن ابن عيينة عن عمرو عن أبى الشعثاء عن ابن عباس قال: (صليتُ مع النبى ﷺ بالمدينة ثمانيًا جميعًا، وسبعًا جميعًا، أخَّر الظهر وعجَّل العصر، وأخَّر المغرب وعجَّل العشاء)، فقوله: (أخر الظهر. . . إلخ) =

٢٣٩٥- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا ابن عيينة، عن عمرو، قال: أخبرنى أبو الشعثاء، أنه سمع ابن عباس، سمع النبى ﷺ وهو يخطب: «**مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ لَبِسَ خُفَّيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا لَبِسَ سَرَاوِيلَ**».

= مدرج من قول عمرو بن دينار لأبى الشعثاء كما مضى، والذى أدرج ذلك هو قتيبة بن سعيد كما جزم به ابن عبد البر فى «التمهيد» [١٢/ ٢١٩] فقال: «رواه قتيبة بن سعيد عن ابن عيينة بإسناده مثله فأقحم فى الحديث قول أبى الشعثاء وعمرو بن دينار...».

ثم رواه من طريق النسائى عن قتيبة كما مضى ثم قال: «الصحيح فى حديث ابن عيينة هذا غير ما قال قتيبة، حين جعل التأخير والتعجيل فى الحديث، وإنما هو من ظن عمرو وأبى الشعثاء...».

قلتُ: وهكذا رواه جماعة عن ابن عيينة فلم يذكروا عنه فيه مثل ما ذكره قتيبة، وقد انخدع الشوكانى والصنعانى وجماعة بظاهر رواية النسائى الماضية، ولم يفطنوا إلى كونها مدرجة فى الحديث كما أوضحناه، فانتبه.

٢٣٩٥- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٧٤٤، ١٧٤٦، ٥٤٦٧]، ومسلم [١١٧٨]، وأبو داود [١٨٢٩]، والترمذى [٨٣٤]، والنسائى [٢٦٧١، ٢٦٧٢، ٥٣٢٥]، وابن ماجه [٢٩٣١]، وأحمد [١/ ٢١٥، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٧٩، ٢٨٥]، والدارمى [١٧٩٩]، وابن خزيمة [٢٦٨١]، وابن حبان [٢٧٨١، ٣٧٨٢، ٣٧٨٥، ٣٧٨٦، ٣٧٨٩]، والشافعى [٥٣٧]، والدارقطنى فى «سننه» [٢/ ٢٢٨، ٢٣٠]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٨٠٩، ١٢٨١٠، ١٢٨١١، ١٢٨١٢، ١٢٧١٣، ١٢٨١٤، ١٢٨١٥]، وفى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٥٢١]، وابن أبى شيبة [١٥٧٧٣، ٣٦١٠٤]، والبيهقى فى «سننه» [٨٨٤٧، ٨٨٤٨، ٨٨٤٩، ٨٨٥٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١٢/ ١٣٣]، وابن الجعد [١٦٢٦، ٣٣٨٩]، وابن الجارود [٤١٧]، والطيالسى [١٨٨٣]، والحميدى [٤٦٩]، وجماعة كثيرة، من طرق عن عمرو بن دينار عن أبى الشعثاء عن ابن عباس به.

قلتُ: قال أبو داود: «هذا حديث أهل مكة ومرجعه إلى البصرة إلى جابر بن زيد، والذى تفرد به منه ذكر السراويل ولم يذكر القطع فى الخف».

قلتُ: ويفهم من هذا أن أبا الشعثاء قد تفرد به، وأصرح من هذا قول الحافظ فى «الفتح» =

= [٣/ ٤٠٣]: «حديث ابن عباس لم يأت مرفوعًا إلا من رواية جابر بن زيد عنه؛ حتى قال الأصيلى: إنه شيخ بصرى لا يُعرف، كذا قال، وهو معروف موصوف بالفقه عند الأئمة».

قلتُ: أما أبو الشعثاء فهو الإمام الثقة المأمون، فقيه أهل العراق، فماذا يضيره جهالة الأصيلى به إن لم تضر الأصيلى تلك الجهالة نفسه؟! والأصيلى على علو كعبه فى الحديث والعلل، إلا أنه كان ينتصر لمذهب مالك الذى نشأ عليه بالأندلس، وكم يوقع الانتصار للمذهبية جماعة فى مهازل! راجع ترجمة عبد اللَّه بن زيد أبى قلابة التابعى الجليل من «تهذيب الحافظ» [٥/ ٢٢٦]؛ حتى تعرف إلى أخس دركة قد وصل إليها هؤلاء المنتصرون المنافحون لغير اللَّه ورسوله.

وأما عن انفراد جابر بن زيد بهذا الحديث عن ابن عباس: فقد تابعه عطاء بن أبى رباح عند الطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٣٥١]، لكن الإسناد إليه واه.

وكذا تابعه سعيد بن جبير عند الطبرانى أيضًا [١٢/ رقم ١٢٤٠٧]، لكن الإسناد إليه لا يصح أيضًا، ورواية عطاء عند ابن عدى أيضًا فى «الكامل» [٤/ ١١٣]، وقد اختلف فى سنده على عمرو بن دينار، فرواه عنه بعضهم فقال: عن عطاء عن ابن عباس به . . .

كما تراه عند الخطيب فى «تاريخه» [٨/ ٩٣]، ورواه شعبة عن عمرو واختلف عليه فيه على ألوان، والمحفوظ عن شعبة وعمرو هو الطريق المشهور: (عن عمرو عن أبى الشعثاء عن ابن عباس به . . .).

وقد بسطنا الكلام على ذلك فى «غرس الأشجار». ثم جاء أيوب السختيانى الإمام الحافظ ورواه عن عمرو بن دينار لكن اختلف عليه فى متنه، فرواه عنه جماعة على الجادة مثل لفظ المؤلف، منهم إسماعيل ابن علية وعبد الوهاب الثقفى وغيرهما، وتابعهم على ذلك يزيد بن زريع لكن اختلف عليه فيه، فرواه عنه أحمد بن عبدَةَ وصالح بن حاتم ومحمد بن المنهال وغيرهم مثل لفظ المؤلف، ثم جاء إسماعيل بن مسعود البصرى وخالف الكل، ورواه عن يزيد ابن زريع بإسناده به . . . . لكنه زاد فى متنه (وليقطعهما أسفل من الكعبين).

هكذا أخرجه النسائى [٢٦٧٩]، وتلك الزيادة غير محفوظة أصلاً، وقد اغتر بها جماعة لنظافة الإسناد، فقال ابن التركمانى فى «الجوهر النقى» [٥/ ٥١]، بعد أن ذكر إسناد النسائى: «وهذا سند جيد، فيه أن اشتراط القطع مذكور فى حديث ابن عباس»، وكذا صحح إسناده الولى العراقى فى «طرح التثريب» [٥/ ٣١١]، وقال البدر العينى فى «عمدة القارى» [٩/ ١٦٣]، =

٢٣٩٦- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا ابن عيينة، عن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: سمعت النبي ﷺ وهو يخطب، وهو يقول: «**إِنَّكُمْ مُلاقُو اللَّهِ حُفَاةً عُرَاةً مُشَاةً غُرْلا**».

٢٣٩٧- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا ابن عيينة، أخبرنا عمرٌو، عن عطاءٍ، عن ابن عباسٍ، قال: ليس المحصب بشيءٍ، إنما هو منزلٌ نزله رسول اللَّه ﷺ.

= بعد أن ذكره: «وهذا إسناد صحيح، وإسماعيل بن مسعود الجحدرى وثقه أبو حاتم وغيره، وباقيهم رجال «الصحيح»؛ والزيادة من الثقة مقبولة على المذهب الصحيح».

قلتُ: وهذه غفلة منهم جميعًا عن مخالفة إسماعيل بن مسعود لثلاثة من الثقات فى متنه، ناهيك عن أن عبد الوهاب الثقفى وابن علية وعبد الوارث وغيرهم من الأكابر قد رووه عن أيوب فلم يذكروا فيه تلك الزيادة البتة.

وهكذا رواه شعبة وحماد بن زيد وابن عيينة وهشيم والثورى وأشعث بن سوار وابن جريج وسعيد بن زيد وغيرهم عن عمرو بن دينار فلم يذكروا فيه تلك الزيادة، بل فى رواية ابن جريج ما ينفى تلك الزيادة فى حديث ابن عباس مطلقًا، وقد بسطنا كل ذلك فى «غرس الأشجار».

■ **والحاصل**: أن تلك الزيادة الماضية غير محفوظة من حديث ابن عباس أصلاً، وإن وقعت فى رواية منكرة أخرى عنه عند ابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٣٠٩]. واللَّه المستعان.

٢٣٩٦- **صحيح**: أخرجه البخارى [٦١٥٩، ٦١٦٠]، ومسلم [٢٨٦٠]، والنسائى [٢٠٨١]، وأحمد [١/ ٢٢٠]، وابن حبان [٧٣١٨، ٧٣٢١، ٧٣٢٢]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٥٥٠]، وابن أبى شيبة [٣٤٣٩٥]، والحميدى [٤٨٣]، والخطيب فى «تاريخه» [١٠/ ١٠٨]، و[١٣/ ١١٩]، وابن عدى فى «الكامل» [٧/ ٢٤٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥٣/ ١٦١-١٦٢]، والرامهرمزى فى «المحدث الفاصل» [ص ٤٧٢] وغيرهم، من طرق عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . . . .

قلتُ: قد توبع عمرو عليه: تابعه المغيرة بن النعمان ولكن بسياق أتم يأتى عند المؤلف [برقم ٢٥٧٨]، فاللَّه المستعان.

٢٣٩٧- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٦٧٧]، ومسلم [١٣١٢]، والترمذى [٩٢٢]، وأحمد [١/ ٢٢١]، والدارمى [١٨٧٠]، وابن خزيمة [٢٩٨٩]، والطبرانى فى «الكبير» =

٢٣٩٨- وَعَنِ ابن عيينة، أخبرنا عمرٌو، عن عطاءٍ؛ وابنُ جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، أن النبى ﷺ أخَّرها حتى ذهب من الليل ما شاء الله، فقال له عمر: يا رسول الله، رقد النساء والولدان، فخرج وقال: «**لَوْلا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِى لَصَلَّيْتُهَا هَذِهِ السَّاعَةَ**» -يَعْنِى الْعِشَاءَ-.

= [١١/ رقم ١١٣٨٢]، والنسائى فى «الكبرى» [٤٢٠٩]، وابن أبى شيبة [١٣٣٤٤]، والبيهقى فى «سننه» [٩٥١٩]، وفى «المعرفة» [رقم ٣١٨٠]، والحميدى [٤٩٨]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ١٢٢] وغيرهم، من طرق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس به . . . ولفظ البخارى ومسلم وجماعة: (ليس التحصيب بشىء . . . إلخ).

قلتُ: وله شاهد من حديث عائشة عند جماعة نحوه . . .

٢٣٩٨- **صحيح**: هما طريقان عن عطاء به .

فالأول: طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء به . . . أخرجه البخارى [٦٨١٢]، والنسائى [٥٣٢]، وأحمد [١/ ٢٢١]، وابن خزيمة [٣٤٢]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٣٩١]، والحميدى [٤٩٢]، والدارمى [١٢١٥] وغيرهم، نحو سياق المؤلف، وكلهم عندهم رواية عمرو عن عطاء مقرونة برواية ابن جريج عن عطاء مثل إسناد المؤلف.

لكن اختلف فى سنده على ابن عيينة فرواه عنه جماعة على نحو سياق إسناد المؤلف: (عن عمرو ابن دينار عن عطاء، وابن جريج عن عطاء عن ابن عباس به . . .) وهذا ظاهره أنه من رواية عمرو عن عطاء مرسل ليس موصولاً، ومن رواية ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء موصولاً.

وسياق إسناد البخارى والحميدى وغيرهما يدل على ذلك صريحًا، فعند الحميدى (ثنا سفيان ثنا عمرو بن دينار عن عطاء، وحدثناه ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال . . .) وعند البخارى: (حدثنا على - هو ابن المدينى- حدثنا سفيان قال عمرو: حدثنا عطاء قال: أعتم النبى ﷺ بالعشاء . . .) ثم ذكره مرسلاً، ثم قال ابن عيينة: (قال ابن جريج: عن عطاء عن ابن عباس . . .) ثم ذكره موصولاً.

وقد رواه جماعة آخرون عن ابن عيينة فلم يذكروا هذا التفصيل فى سنده، وأوهموا أن روايته عن عمرو بن دينار عن عطاء موصولة بذكر ابن عباس فيها مثل رواية ابن جريج عن عطاء، ثم جاء بعضهم ورواه عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس به . . . ، وجودوا إسناده مع تركهم لرواية ابن جريج فيه، وهذا لو اطلع عليه أحد لجزم باتصاله فى وقته، =

. . . . . .

= لكن من علم ما تقدم علم أن هذا الصنيع ما هو إلا وهْم من بعضهم على ابن عيينة، وأنه ما رواه عن عمرو إلا عن عطاء مرسلاً، وأن الاتصال بذكر ابن عباس فيه ما وقع إلا في روايته عن ابن جريج لما قرنها برواية عمرو؛ فظن بعض تلامذة سفيان أن الحديث مجوَّد من الوجهين جميعًا، : (عن عمرو عن عطاء بن ابن عباس) و(عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس).

■ **والصواب**: أن الثاني هو المتصل دون الأول، وقد أخرجه أبو عوانة [عقب رقم ٨٣٨]، من طريق إبراهيم بن بشار عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء، وعن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس به . . . هكذا فصله ابن بشار عن ابن عيينة وأجاد في ذلك، ثم قال أبو عوانة: «وروى هذا الحديث ابن أبي عمر -هو العدني- عن سفيان مجوداً، عن عمرو عن عطاء عن ابن عباس، وهو عندي خطأ إن شاء اللَّه؛ لأن إبراهيم بن بشار الرمادي كان ثقة من كبار أصحاب سفيان، وممن سمع قديمًا منه، وقد بيَّن أن ابن عيينة لم يُجاوز به عطاءً»، ثم قال أبو عوانة: «فلو كان متصلاً لأدخله أبو الحسين عندي -يعني في وجهة نظري- في كتابه، ولم أره أدخله».

قلتُ: وأبو الحسين هو مسلم بن الحجاج، ومراد أبي عوانة: أن الحديث لو كان موصولاً من رواية ابن عيينة عن عمرو عن عطاء عن ابن عباس، لما تركه مسلم في «صحيحه» دون رواية ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس به كما تراه عنده [رقم ٦٤٢]، وسيأتي.

فثبت بذلك ما قلناه آنفًا، ومثل الوهم الذي وقع فيه ابن أبي عمر عن سفيان كما مضى، وقع في مثله محمد بن منصور المكي عند النسائي [٥٣٢]، ومعه عبدة بن عبد الرحيم والحسن بن عمارة كما ذكره الحافظ في «الفتح» [١٣/ ٢٢٩]، نقلاً عن الإسماعيلي في «مستخرجه».

لكن ذكر الحميدي أن ابن عيينة كان ربما حدث بهذا الحديث فيدرجه عن ابن عباس عن عمرو وابن جريج، وما يذكر فيه تفصيلاً بين الموصول منه والمرسل، فكأن صنيعه هذا أوهم جماعة ممن سمعوه منه؛ فرووه عنه موصولاً من الوجهين، وكان ابن عيينة يمتطي هذا السبيل الموهم في كثير من رواياته، بل قال يعقوب ابن شيبة فيما نقله عنه ابن رجب في شرح «العلل» [ص ٣٦٠/ طبعة السامرائي]: «كان ابن عيينة ربما يحدث بحديث واحد عن اثنين [ووقع في الأصل: (عن أنس) وهي تصحيف، وهذه الطبعة مليئة بذلك، وما عندي غيرها] ويسوقه بسياق واحد منهما؛ فإذا أفرد الحديث عن الآخر، أرسله أو أوقفه».

قلتُ: وترى أمثلة لذلك في جملة من المسانيد والسنن، ولا أنشط الآن لاستخراج ذلك، فاللَّه المستعان! =

٢٣٩٩- وَعَنْ عمرو، قال: سمعت عوسجة مولى ابن عباس، يحدث، عن ابن عباس: أن رجلاً مات على عهد النبى ﷺ، ولم يترك قرابةً إلا عبداً هو أعتقه، فقال النبى ﷺ: «**أَعْطُوهُ مِيرَاثَهُ**»

= **نعم**: قد توبع ابن عيينة عليه موصولاً، تابعه محمد بن مسلم الطائفى، فرواه عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس به . . . نحو . . . علقه البخارى [عقب رقم ٦٨١٢]، ووصله عبدالرزاق [٢١١٣]، ومن طريقه الطبرانى فى «الكبير» [١/ رقم ٢١١٣]، وابن أبى شيبة [٣٣٤٧]، والإسماعيلى فى «المستخرج» كما فى «الفتح» [١٣/ ٢٢٩].

قلتُ: والطائفى هذا قد تكلموا فى حفظه، قال الحافظ فى «الفتح» [١٣/ ٢٢٩]: «وهو مخالف لتصريح سفيان بن عيينة -يعنى فى المحفوظ عنه- عن عمرو بأن حديثه عن عطاء ليس فيه ابن عباس؛ فهذا يُعدُّ من أوهام الطائفى، وهو موصوف بسوء الحفظ . . .».

قلتُ: وهو كما قال إن شاء اللَّه.

والثانى: طريق ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس به . . . أخرجه كل من أخرج رواية ابن عيينة عن عمرو عن عطاء الماضية مقرونة مع تلك.

وقد توبع عليه ابن عيينة: تابعه عليه جماعة بنحوه . . . منهم عبد الرزاق فى «المصنف» [٢١١٢]، ومن طريقه مسلم [٦٤٢]، والبخارى [٥٤٥]، وأحمد [١/ ٣٦٦]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٥٢]، وغيرهم. ولفظ البخارى: (أعتم رسول اللَّه ﷺ ليلة بالعشاء حتى رقد الناس واستيقظوا، ورقدوا واستيقظوا، فقام عمر بن الخطاب فقال: الصلاة. قال عطاء: قال ابن عباس: فخرج نبى اللَّه ﷺ كأنى أنظر إليه الآن يقطر رأسه ماءً، واضعًا يده على رأسه فقال: لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم أن يصلوها هكذا . . .).

قلتُ: ثم ذكر البخارى ومثله مسلم والبيهقى حواراً دار فى آخره بين ابن جريج وعطاء حول صفة وضْع رسول اللَّه ﷺ ليده على رأسه، وهكذا رواه جماعة آخرون عن ابن جريج به . . . منهم أبو عاصم وحجاج الأعور وغيرهما.

٢٣٩٩- **ضعيف**: أخرجه أبو داود [٢٩٠٥]، والترمذى [٢١٠٦]، وابن ماجه [٢٧٤١]، والنسائى فى «الكبرى» [٦٤١٠]، وأحمد [١/ ٢٢١، ٣٥٨]، والحاكم [٤/ ٣٨٦]، والطيالسى [٢٧٣٨]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٢٢٠٩، ١٢٢١٠، ١٢٢١١]، وسعيد بن منصور [١٩٤]، وعبد الرزاق [١٦١٩١، ١٦١٩٢]، والبيهقى [١٢١٧٤، ١٢١٧٥]، =

= والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٤٠٣]، وفى «المشكل» [٩/ ١٦٥]، والحميدى [٥٢٣]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٣٨٤]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٣/ ٤١٣]، وغيرهم، من طرق عن عمرو بن دينار عن عوسجة المكى عن ابن عباس به . . .

قلتُ: هكذا رواه ابن عيينة وحماد بن سلمة ومحمد بن مسلم الطائفى، ثلاثتهم عن عمرو بن دينار على هذا الوجه موصولاً، وخالفهم حماد بن زيد، فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة به مرسلاً . . . ، لم يذكر فيه ابن عباس.

هكذا أخرجه البيهقى فى «سننه» [١٢١٧٦]، والطحاوى فى «المشكل» [٩/ ١٦٥]، والإسناد إليه صحيح بذلك، قال ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ١٦٤٣]: «سألتُ أبى عن حديث رواه حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن عوسجة مولى ابن عباس أن رجلاً توفى على عهد رسول اللَّه ﷺ . . . » ثم ذكره مرسلاً كما ترى، ثم قال: «فقلتُ له: فإن ابن عيينة ومحمد بن مسلم الطائفى يقولان: عن عوسجة عن ابن عباس عن النبى ﷺ، فقلتُ له: اللذان يقولان: (ابن عباس) محفوظ؟! فقال: نعم، قصَّر حماد بن زيد».

قلتُ: التقصير عندهم قد يكون عن خطأ، وقد لا يكون، فإما أن يكون حماد قد أخطأ فيه، أو يكون قد حدَّث به مذاكرة فلم ينشط لإقامة إسناده، وعلى الحالين: فلم ينفرد به حماد على هذا الوجه المرسل، بل توبع عليه مثله مرسلاً عن عوسجة به . . . . .

١- فتابعه: روح بن القاسم عند البيهقى فى «سننه» [١٢١٧٧]، بإسناد قوى إليه.

وقد وجدتُ الطحاوى فى «المشكل» [٩/ ١٦٥]، قد أخرجه عن حماد بن زيد -ومعه وهيب بن خالد- عن عمرو بن دينار به موصولاً بذكر ابن عباس فيه، لكن الطريق إليه لا يسلم، فيه (أيوب بن سليمان الخزاعى الأعور) ولم أقف له على ترجمة الآن.

والحديث مداره موصولاً ومرسلاً على عوسجة مولى ابن عباس هذا، وعنه يقول أبو حاتم والنسائى: «ليس بالمشهور» وقال البخارى فى تاريخه الكبير [٧/ ٧٦]: «عوسجة مولى ابن عباس الهاشمى روى عنه عمرو بن دينار، ولم يصح».

قلتُ: يعنى لم يصح حديثه هذا كما بينه العقيلى فى «الضعفاء» [٥/ ٣٨٤]، وقال العقيلى بعد أن ساق له هذا الحديث: «ولا يتابع عليه» ونقل الحافظ فى «تهذيبه» [٨/ ١٦٦]، عن الذهبى أنه قال عنه: «نكرة»، وذكره الذهبى أيضًا فى ديوان «الضعفاء» [رقم ٣٢٥٨].

قلتُ: وخالف هؤلاء جميعًا: طائفة أخرى، فحسَّن له الترمذى هذا الحديث، ووثقه أبو زرعة وابن حبان، والناهض عندى هو قول الجماعة عنه، أما تحسين الترمذى لحديثه، فالظاهر أنه يريد المتن، فإنه قال: «هذا حديث حسن»؛ فلعل للمتن ما يشهد له عند الترمذى مما لم نقف عليه بعد، وإلا فالترمذى فيه تساهل معروف، أما توثيق ابن حبان، فلا يقبل منه أصلاً؛ لما علم من فاحش تساهله فى توثيق هذه الطبقة، فلم يبق إلا توثيق أبى زرعة الرازى، وهو إمام حافظ متقن من رجالات هذا الفن بلا شك، وهو ممن لا يوثق الرواى إلا بعد استقراء جملة من حديثه ومروياته وعرضها على مرويات الثقات.

ومثل أبى زرعة لا يوصف بالتساهل ولا نوع تساهل أصلاً، لكن يقال: لعله قصَّر فى نظرته لعوسجة، فصاحبه أبو حاتم يقول عنه: «ليس بالمشهور»، وشيخه أحمد يقول عن عوسجة «لا أعرفه» كما نقله عنه الإمام فى «الإرواء» [٦ / ١١٤]، من «مسائل أبى داود» [رقم ٢١٩]، وليس عوسجة من المكثرين من الرواية؛ بل ليس له منها إلا القليل جدًا، وكلها من طريق عمرو ابن دينار عنه، إذ لم يرو عنه أحد سواه، وقد وقفتُ له على رواية منكرة جدًا يرويها عن ابن عباس مرفوعًا، راجع الكلام عليها فى «الضعيفة» [٢ / ١٥٨] للإمام.

ورأيته قد عاد فى تلك الرواية المنكرة، ورواها عنه عمرو بن دينار مرسلة أيضًا دون ذكر ابن عباس فيها، راجع «كامل ابن عدى» [٥/ ٣٨٤]، ولم يتابعه أحد على تلك الرواية المنكرة؛ كما لم يتابعه أحد على حديثه هنا، وهذا كله يوهنه بلا شك، وقد قال الإمام المعلم اليمانى فى حاشيته على «الفوائد المجموعة» [ص٣٥٦]: «والمجهول إذا روى خبرين لم يتابع عليهما فهو تالف» بل لعل الاضطراب فى هذا الحديث وصلاً وإرسالاً إنما هو منه نفسه.

والناقد الحافظ إذا أعل حديثًا براو فهو علته بلا شك، وقد مضى أن البخارى قد قال عن عوسجة: «لا يصح حديثه»، وسأل ابن أبى حاتم أباه عن هذا الحديث كما فى «العلل» [رقم ١٦٤٣]، فقال له: «يصح هذا الحديث؟! قال: عوسجة ليس بالمشهور» وهذا نص فى كون عوسجة ممن لا تقوم الحجة بما ينفرد به؛ لجهالته وعدم شهرته بين النقلة على قلة حديثه.

■ **وبالجملة**: فهو آفة هذا الحديث لعدم المتابع له، وكنا قد تسرعنا وحسَّنا هذا الحديث فى تعليقنا على (تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة / طبعة دار الحديث)، اعتمادًا على توثيق أبى زرعة لعوسجة، فها نحن نتراجع هنا مذعنين، وسوف نقوم بإصلاح ذلك فى الطبعة القادمة من حاشيتنا الكبيرة «آمال المستغيث على صفحات تأويل مختلف الحديث». =

٢٤٠٠- وَعَنِ ابن عيينة، حدّثنا إبراهيم بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس: أن امرأةً أخرجت صبيّاً من محفةٍ لها، فقالت: يا رسول اللَّه، ألهذا حجٌّ؟ قال: «**نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ**».

= فإن قيل: رويدكم رويدكم، فقد توبع عوسجة على هذا الحديث عن ابن عباس عند الحاكم [٤/ ٣٨٥]، فما قولكم؟!

قلنا: هذه مخالفة وليست متابعة، وبيان ذلك: أن الحاكم قد أخرجه من طريق شيخه محمد بن أحمد الخياط عن أبي قلابة عن أبي عاصم النبيل عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس به . . . ثم قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه».

قلتُ: وهو كما قال لو سلم الطريق إلى أبي عاصم، وأنَّى يسلم؟! وشيخه الخياط ترجمه الخطيب في «تاريخه» [١/ ٢٨٣]، ثم نقل عن ابن أبي الفوارس الحافظ أنه قال: «كان فيه لين»؟!، وأبو قلابة هو عبد الملك بن محمد الضرير الحافظ، وهو على صدقه وأمانته لم يكن محمود الحفظ، حتى قال الدارقطني: «صدوق كثير الخطأ في الأسانيد والمتون، كان يحدث من حفظه فكثرت الأوهام منه» وكان قد تغير جداً لما سكن بغداد حتى رماه ابن خزيمة -وهو تلميذه- بالاختلاط! فسماع البغداديين منه ليس بشيء على التحقيق، وشيخ الحاكم -الذي سمع منه- بغدادي حتى النُّخاع.

وقد خولف فيه أبو قلابة، خالفه سليمان بن سيف -الثقة المأمون- ورواه عن أبي عاصم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس به . . . كما أخرجه النسائي في «الكبرى»، وعنه الطحاوي في «المشكل»، وهذا هو المحفوظ بلا ريب، وهكذا رواه روح بن عبادة وعبد الرزاق ومحمد بن بكر البرساني وغيرهم عن ابن جريج، وقد أشار البيهقي في «سننه» [٦/ ٢٤٢]، إلى رواية الحاكم ثم قال: «وهو غلط لا شك فيه»، والقول ما قالت حذام.

٢٤٠٠- **صحيح**: أخرجه مسلم [١٣٣٦]، وأبو داود [١٧٣٦]، والنسائي [٢٦٤٧]، و[٢٦٤٨]، وأحمد [١/ ٢١٩]، وابن حبان [١٤٤]، والشافعي [٤٨٢]، والطيالسي [٢٧٠٧]، وابن أبي شيبة [١٤٨٧٨]، والبيهقي في «سننه» [٩٤٨٣]، وفي «المعرفة» [رقم ٣١٦٩]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢/ ٢٥٦]، وفي «المشكل» [٦/ ١٥٨]، والحميدي [٥٠٤]، وابن الجارود [٤١١]، والبغوي في «شرح السنة» [٣/ ٣٢٤]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١/ ١٠٠]، وغيرهم، من طرق عن ابن عيينة عن إبراهيم بن عقبة عن كريب عن ابن عباس به . . . =

٢٤٠١- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا ابن عيينة، عن أبى الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: صليت مع النبى ﷺ ثمانيًا وسبعًا جميعًا، قيل له: لم فعل ذلك؟ قال: أراد أن لا يحرج أمته.

= وزاد مسلم وأحمد وأبو داود والنسائى وجماعة فى أوله: (أن النبى ﷺ لقى ركبًا بالروحاء، فقال: من القوم؟! قالوا: المسلمون، فقالوا: فمن أنت؟ قال: رسول الله، فرفعت إليه امرأة صبيًا فقالت: ألهذا حج؟! قال: نعم، ولك أجر) لفظ مسلم.

قلتُ: هذا حديث صحيح ثابت، وإبراهيم بن عقبة ثقة مشهور، وقد توبع عليه، كما توبع عليه ابن عيينة أيضا، واختلف فى وصله وإرساله اختلافًا شديدًا، حتى أعله ابن معين والبخارى وغيرهما بالإرسال، لكن الإمام أحمد قد صحَّح وصله، فقد سأله الأثرم فقاله له: «الذى يصح فى هذا الحديث: حديث كريب مرسلاً أو عن ابن عباس؟ فقال: هو عن ابن عباس صحيح، قيل لأبى عبد الله- يعنى الإمام أحمد- إن الثورى ومالكًا يرسلانه، فقال: معمر وابن عيينة وغيرهما قد أسندوه» نقله عنه ابن عبد البر فى «التمهيد» [١/ ١٠٢].

ولم يضبطه أصحاب الثورى عنه، بل اضطربوا عليه فى وصله وإرساله، وكذا أصحاب مالك، اختلفوا على مالك فى وصله وإساله، ورواه جماعة آخرون واختلف عليهم أيضًا فى وصله وإرساله، ولم يختلف على ابن عيينة وبعضهم فى وصله.

وقد قال ابن عبد البر فى «التمهيد» [١/ ١٠٠]، بعد أن ذكر شطرًا صالحًا من الاختلاف فى وصله وإرساله: «ومن وصل هذا الحديث وأسنده، فقوله أولى، والحديث صحيح مسند ثابت الاتصال، لا يضره تقصير من قصَّر به؛ لأن الذين أسندوه حفاظ ثقات...».

قلتُ: وهذا هو الذى ثبت لدينا بعد أن استقصينا طرقه ورواياته فى كتابنا «غرس الأشجار» على أن للحديث شاهدًا مثله من رواية ابن المنكدر عن جابر مرفوعًا عند الترمذى وابن ماجه وجماعة.

٢٤٠١- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٢٨٣، ٣٤٩]، وابن خزيمة [٩٧١]، والبيهقى فى «سننه» [٥٣٣٦]، وفى «المعرفة» [رقم ١٦٩٨]، والحميدى [٤٧١]، وغيرهم، من طرق عن ابن عيينة عن أبى الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به... وزاد الحميدى وابن خزيمة والبيهقى: (بالمدينة من غير سفر ولا خوف) لفظ الحميدى. =

= **قلتُ**: وهذا إسناد حسن مستقيم، لكن أعله حسين الأسد فى تعليقه بعنعنة أبى الزبير، وهذا منه غفلة عن كون أبى الزبير لا يدلس إلا عن جابر وحده كما مضى بسط الكلام عليه بذيل الحديث [رقم ١٧٦٩]، على أنه قد صرح بالسماع كما يأتى، وقد توبع عليه ابن عيينة، تابعه:

١- زهير بن معاوية بلفظ: (صلى رسول اللَّه ﷺ الظهر والعصر جميعًا بالمدينة فى غير خوف ولا سفر. قال أبو الزبير: فسألت سعيدًا: لم فعل ذلك؟! فقال: سألت ابن عباس كما سألتنى فقال: (أراد أن لا يحرج أحدًا من أمته) أخرجه مسلم [٧٠٥] -واللفظ له- وابن الجعد [٢٦٣٢]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٥١٨] -دون سؤال أبى الزبير- والبيهقى فى «سننه» [٥٣٣٤]، وجماعة غيرهم.

٢- ومالك بن أنس بلفظ: «صلى رسول اللَّه ﷺ الظهر والعصر جميعًا، والمغرب والعشاء جميعًا من غير خوف ولا سفر» أخرجه فى «الموطأ» [رقم ٦٠١]، ومن طريقه مسلم [٧٠٥]، وأبو داود [١٢١٠]، والنسائى [٦٠١]، وابن خزيمة [٩٧٢]، وابن حبان [١٥٩٦]، والشافعى [١٠٣٧]، والبيهقى فى «سننه» [٥٣٣٢]، وفى «المعرفة» [رقم ١٦٩٧]، وأبو عوانة [رقم ١٩٢٩]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ١٦٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ٢٣٢]، وجماعة كثيرة.

وقد رواه أبو سبرة بن محمد بن عبد الرحمن عن مطرف بن عبد اللَّه اليسارى عن مالك فقال: عن ابن شهاب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . ، هكذا أخرجه ابن المظفر فى غرائب مالك [رقم ٣٦]، وهذا غلط بلا تردد، والوهم فيه من أبى سبرة بن محمد، راجع ترجمته من «اللسان» [٧/ ٥٠]، والمحفوظ عن مالك هو الأول.

وقد رواه جماعة آخرون عن أبى الزبير: منهم الثورى وهشام ابن سعد وأشعث بن سوار و داود ابن أبى هند وقرة بن خالد وغيرهم، و لكن اختلف بينهم فى بعض من ألفاظه.

وتوبع عليه أبو الزبير: تابعه حبيب بن أبى ثابت نحوه لكنه قال فيه: (من غير خوف ولا مطر) بدل (خوف ولا سفر) أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وجماعة كثيرة، وتكلم ابن عبد البر فى زيادة (ولا مطر) فى كتابه «التمهيد» [١٢/ ٢١٤]، وقدم عليها رواية (ولا سفر)، وقد اختلف فى سنده على حبيب بن أبى ثابت أيضًا، لكنه توبع عليه بنحوه عند الطيالسى [٢٦١٤]، وغيره. =

٢٤٠٢- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا ابن عيينة، عن عبد الكريم الجزرى، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ، قال: نهى النبى ﷺ أن يُتنفس فى الإناء أو يُنفخ فيه.

= وفيه زيادة أخرى، وقد استوفينا الكلام على طرقه وأوجه الاختلاف فى سنده ومتنه مع التوفيق بين أكثر ذلك فى كتابنا «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار»، والحديث يستحق أن يفرد بالتصنيف، وراجع «الإرواء» [٣/ ٣٤، ٣٥]، و«نصب الراية» [٢/ ١٣١]، وسنن البيهقى [٣/ ١٦٦، ١٦٧]، و«التمهيد» [١٢/ ٢٠٩-٢١٥].

٢٤٠٢- **صحيح**: أخرجه أبو داود [٣٧٢٨]، والترمذى [١٨٨٨]، وأحمد [١/ ٢٢٠]، وابن أبى شيبة [٢٤١٦٨، ٢٤١٨٠]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٤٣٢]، وفى «الشعب» [٥/ رقم ٦٠٠٤]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١/ ٣٩٦]، وفى «الاستذكار» [٨/ ٣٥٤] وغيرهم، مثل سياق المؤلف.

وهو عند ابن ماجه [٣٤٢٩]، والدارمى [٢١٣٤]، وغيرهما بجملة النفخ فقط، كلهم رووه من طرق عن ابن عيينة عن عبد الكريم بن مالك الجزرى عن عكرمة عن ابن عباس به . .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح جداً، لكن جاء شريك القاضى وخالف ابن عيينة فى متنه، فرواه عن عبد الكريم بإسناده به . . . بلفظ: (لم يكن رسول اللَّه ﷺ ينفخ فى طعام ولا شراب، ولا يتنفس فى الإناء) فجعله من فعله ﷺ وليس من نهيه، هكذا أخرجه ابن ماجه [٣٢٨٨]، من طريق أبى كريب عن عبد الرحيم بن عبد الرحمن المحاربى عنه به . . . . .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح إليه، لكن خولف المحاربى فى سنده ومتنه، خالفه الهيثم بن جميل، فرواه عن شريك فقال: عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس وقال: (نهى رسول اللَّه ﷺ أن يُتنفس فى الإناء) هكذا ذكره ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ١٥٨٢]، ثم حكى عن أبيه أنه قال: «إنما يروونه عن شريك عن عبد الكريم الجزرى عن عكرمة عن ابن عباس عن النبى ﷺ».

قلتُ: ولسنا نَبْعُد عن أن يكون الهيثم قد غلط على شريك فى سنده ومتنه، فالهيثم وإن كان ثقة حافظًا إلا أنه كان يغلط فى الشىء بعد الشىء، راجع ترجمته من «كامل ابن عدى» [٧/ ١٠٣]، لكن شريكًا القاضى قد وُسِمَ عند النقاد باضطرابه فى متون الأخبار وأسانيدها، وليس وهمه فى هذا الحديث -إن صح- بأول قارورة له قد كسرتْ، وسواء كان هو الواهم أو غيره، فالحديث غير محفوظ بذاك السياق الماضى عند ابن ماجه. =

٢٤٠٣- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا ابن عيينة، عن سليمان، عن طاوس، عن ابن عباس، قال: كان الناس ينصرفون كلَّ وجه، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**لا يَنفِرَنَّ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ**».

= **نعم**: وجدتُ حفص بن سليمان المقرئ قد رواه عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس به مثل سياق ابن ماجه، هكذا أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٣٨٢]، بإسناد قوى إليه، لكن حفصًا -على علو كعبه فى الإقراء- لم يكن يساوى فلسًا فى الحديث، وشرح أحواله مع كلمات النقاد فيه: تجدها فى كتابنا «النكران على من استحبَّ التكبير عند ختم القرآن» وهومسودة بخطى لا يزال حبيسًا فى أدراجى، وفيه فوائد وأبحاث، يسَّر اللَّه الانتفاع به . . .

وقد توبع عبد الكريم الجزرى على جملة التنفس فى الإناء فقط: تابعه خالد الحذاء عند ابن ماجه [٢٤٢٨]، وابن حبان [٥٣١٦]، والحاكم [٤/ ١٥٤]، وزاد الأخير: (وأن يُشرب مِنْ فِىَّ السِّقاء)، من طرق عن يزيد بن زريع عن خالد الحذاء به . . .

قلتُ: وهذا إسناد ثابت كالطود، وهو من هذا الطريق عند البخارى [٥٣٠٦]، بالزيادة الماضية عند الحاكم فقط، ورأيته عند الطبرانى أيضًا فى «الكبير» [١١/ ١١٩٧٨]، من هذا الطريق مثل سياق الحاكم. وهو عند البغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٤٩٩]، مثل رواية البخارى. واللَّه المستعان.

٢٤٠٣- **صحيح**: أخرجه مسلم [١٣٢٧]، وأبو داود [٢٠٠٢]، وابن ماجه [٣٠٧٠]، وأحمد [١/ ٢٢٢]، والدارمى [١٩٣٢]، وابن خزيمة [٣٠٠٠]، وابن حبان [٣٨٩٧]، والشافعى [٦١٨، ١٧٠٤، ١٧٣٢]، والطبرانى فى «الكبير» [/ ١١ رقم ١٠٩٨٦]، وابن أبى شيبة [١٣٥٩٧]، والبيهقى فى «سننه» [٩٥٢٥]، وفى «المعرفة» [رقم ٣١٨٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٤١١]، والنسائى فى «الكبرى» [٤١٨٤]، والحميدى [٥٠٢]، وابن الجارود [٤٩٥]، وجماعة، من طرق عن ابن عيينة عن سليمان الأحول عن طاووس عن ابن عباس به.

قلتُ: وسنده كالشمس.

وقد توبع عليه ابن عيينة: تابعه زكريا بن إسحاق مثله وزاد: (ورخص للحائض) أخرجه الحاكم [١/ ٦٤٩]، والدارقطنى [٢/ ٢٩٩]، بإسناد صحيح إليه.

ولابن عيينة فيه شيخ آخر: فرواه عن عبد اللَّه بن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال: (أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت؛ إلا أنه خفف عن الحائض). =

٢٤٠٤- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدثنا ابن عيينة، عن سليمان الأحول، عن طاوس، عن ابن عباس، قال: كان النبى ﷺ إذا قام يتهجد من الليل قال: «**اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ حَقٌّ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أَنَبْتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ لا إِلَهَ إِلا أَنْتَ، وَلا إِلَهَ غَيْرُكَ**»

= أخرجه البخارى [١٦٦٨] -واللفظ له- ومسلم [١٣٢٨]، وابن خزيمة [٢٩٩٩]، والشافعى [١٧٣٢]، وابن أبى شيبة [١٣٦٠٠]، والبيهقى فى «سننه» [٩٥٢٧]، وفى «المعرفة» [رقم ٣١٨٤]، والنسائى فى «الكبرى» [٤١٩٩]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ٢٣٣]، والحميدى [٥٠٢]، وجماعة غيرهم.

وقد توبع ابن عيينة على هذا الوجه أيضًا: تابعه وهيب بن خالد وغيره على نحوه، وكذا توبع عليه عبد الله بن طاووس: تابعه الحسن بن مسلم على نحوه مع قصة فى أوله عند مسلم [١٣٢٨]، وأحمد [١/ ٢٢٦، ٣٤٨]، والبيهقى [٩٥٤٠]، والنسائى فى «الكبرى» [٤٢٠١]، والطحاوى [٢ / ٢٣٣]، وجماعة غيرهم. وله طرق أخرى.

٢٤٠٤- **صحيح**: أخرجه البخارى [٦٩٥٠]، و[٧٠٦٠]، ومسلم [٧٦٩]، والنسائى [١٦١٩]، وابن ماجه [١٣٥٥]، وأحمد [١/ ٣٥٨]، والدارمى [١٤٨٦]، وابن خزيمة [١١٥١]، وابن حبان [٢٥٩٧]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١٠٩٨٧]، وعبد الرزاق [٢٥٦٤]، والبيهقى فى «سننه» [٤٤٤٢]، وفى «الأسماء والصفات» [١٨، ٤٠١]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٢٥١٨]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٦٢١]، وأبو عوانة [١٧٨٣]، وجماعة من طريقين (ابن عيينة، وابن جريج) عن سليمان الأحول عن طاووس عن ابن عباس به مثله . . وهو عند بعضهم نحوه . .

قلتُ: وقد توبع عليه سليمان الأحول:

١- تابعه أبو الزبير المكى على نحوه . . . عند مالك [٥٠٢]، ومن طريقه مسلم [٧٦٩]، =

٢٤٠٥- **حَدَّثَنَا** زهيرٌ، حدثنا ابن عيينة، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «**لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوْءِ: الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ عَلَى قَيْئِهِ**».

٢٤٠٦- **وَعَنِ** ابن عيينة، عن عاصمٍ، عن الشعبي، عن ابن عباسٍ: أن النبي ﷺ شرب وهو قائمٌ.

= وأبو داود [٧٧١]، والترمذي [٣٤١٨]، وأحمد [١/ ٢٩٨، ٣٠٨]، وابن حبان [٢٥٩٨]، والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٦٩٧]، وابن أبي شيبة [٢٩٣٣٥]، والنسائي في «الكبرى» [٧٧٠٤، ١٠٧٠٤]، وأبو عوانة [رقم ١٧٨٤]، وجماعة كثيرة.

٢- وقيس بن سعد على نحوه أيضًا: عند مسلم [٧٦٩]، وأبي داود [٧٧٢]، والنسائي في «الكبرى» [١١٣٦٤]، وابن خزيمة [١١٥٢]، والطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١١٠١٢]، وأبي عوانة [رقم ١٧٨٥]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ١٢٢١]، وجماعة آخرين.

٢٤٠٥- صحيح: أخرجه البخاري [٢٤٧٩، ٦٥٧٤]، والترمذي [١٢٩٨]، والنسائي [٣٦٩٨، ٣٦٩٩، ٣٧٠٠]، وأحمد [١/ ٢١٧]، والطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١١٨٥٢، ١١٥٣، ١١٨٩٧، ١١٩٥٩]، وفي «الأوسط» [٤/ رقم ٣٧٢٢]، وعبد الرزاق [١٦٥٣٦]، وابن أبي شيبة [٢١٧١١]، والبيهقي في «سننه» [١١٧٩٩]، والحميدي [٥٣٠]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/ ٧٨]، وفي «المشكل» [١٣/ ٢٣]، وابن عبد البر في «الاستذكار» [٧/ ٢٣٥]، والبغوي في «شرح السنة» [٥/ ٤]، وجماعة كثيرة، من طرق عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: قد توبع عليه عكرمة: تابعه سعيد بن المسيب على نحوه عند مسلم [١٦٢٢]، وأبي داود [٣٥٣٨]، والنسائي [٣٦٩٦]، وابن ماجه [٢٣٨٥]، وأحمد [١/ ٢٨٠]، وجماعة كثيرة، وكذا رواه طاووس وسعيد بن جبير وعطاء وغيرهم عن ابن عباس.

٢٤٠٦- صحيح: أخرجه البخاري [١٥٥٦، ٥٢٩٤]، ومسلم [٢٠٢٧]، والترمذي [١٨٨٢]، والنسائي [٢٩٦٤، ٢٩٦٥]، وابن ماجه [٣٤٢٢]، وأحمد [١/ ٢١٤، ٢٢٠، ٢٤٣، ٢٤٩، ٢٨٧، ٣٤٢، ٣٦٩، ٣٧٢]، وابن خزيمة [٢٩٤٥]، وابن حبان [٣٨٣٨، ٥٣١٩، ٥٣٢٠]، والطيالسي [٢٦٤٨]، وابن أبي شيبة [٢٤١٠٣]، والبيهقي في «سننه» [٩٠٨٠، ٩٠٨١، ٩٤٣٧، ١٤٤٢٢، ١٤٤٢٣]، وفي «الشعب» [٥/ رقم ٥٩٨٤]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/ ٢٧٣]، وفي «المشكل» [٥/ ١٥٤]، والحميدي [٤٨١]، وابن الجعد [٢١٥١]، وأبو عوانة [رقم ٢٦٥٠]، والبغوي في «شرح السنة» [٦/ ٢]، وجماعة كثيرة، =

٢٤٠٧- وَعَنِ ابن عيينة، حدّثنا ابن أبى نجيح، عن عبد اللَّه بن كثير، عن أبى المنهال، قال: سمعت ابن عباس يقول: قدم النبى ﷺ المدينة، وهم يسلفون فى التمر - أو الثمر- السنتين والثلاث، فقال: «**مَنْ يُسْلِفْ فِى تَمْرٍ، فَلْيُسْلِفْ فِى كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَقْتٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ**».

= من طرق عن الشعبى، عن ابن عباس به . . . نحوه . . . وفى رواية للبخارى ومسلم وجماعة كثيرة: (سقيتُ رسول اللَّه ﷺ من زمزم؛ فشرب وهو قائم) لفظ البخارى، وفى رواية لمسلم وجماعة: (سقيت رسول اللَّه ﷺ من زمزم فشرب قائمًا، استسقى وهو عند البيت).

قلتُ: قد توبع عليه الشعبى: تابعه سعيد بن جبير على نحوه . . . عند الحاكم [٤/ ١٥٥]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٢٢٥٣، ١٢٥٠٢]، وفى «الأوسط» [٢/ رقم ١٧٩٠]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ١٩٣]، من طريقين عنه به . . . . لكن الطريقين إليه منكران، وجاء بعض الهلكى فرواه عن شعيب به كيسان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل بن العباس به . . . ، فجعله من (مسند الفضل).

هكذا أخرجه العقيلى فى «الضعفاء» [٢/ ١٨٢]، وهذا منكر أيضًا، والمحفوظ عن ابن عباس هو ما مضى. وفى الباب عن جماعة من الصحابة.

٢٤٠٧- **صحيح**: أخرجه البخارى [٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٣٥]، ومسلم [١٦٠٤]، وأبو داود [٣٤٦٤]، والترمذى [١٣١١]، والنسائى [٤٦١٦]، وابن ماجه [٢٢٨٠]، وأحمد [١/ ٢١٧، ٢٢٢، ٢٨٢، ٣٥٨]، والدارمى [٢٥٨٣]، وابن حبان [٤٩٢٥]، والشافعى [٦٦٠، ٩٢٣]، والدارقطنى فى «سننه» [٣/ ٣، ٤]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١١٢٦٣، ١١٢٦٤]، وفى «الصغير» [رقم ٥٨٩]، وعبد الرزاق [١٤٠٥٩، ١٤٠٦٠]، وابن أبى شيبة [٢٢٣٠٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٨٦٦، ١٠٨٧٣، ١٠٨٩٢]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٦٣٠]، وأبو عوانة [رقم ٤٤٨٤، ٤٤٨٥، ٤٤٨٦، ٤٤٨٧، ٤٤٨٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [٤/ ١٦]، والحميدى [٥١٠]، وابن الجارود [٦١٤، ٦١٥]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٦٧٦]، وجماعة كثيرة، من طرق عن عبد اللَّه بن أبى نجيح عن عبد اللَّه بن كثير المقرئ عن أبى المنهال المكى عن ابن عباس به . . . وهو عند بعضهم مختصرًا.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح غال، رجاله كلهم ثقات مشاهير، وابن أبى نجيح رماه النسائى بالتدليس عن مجاهد وحده! كما ذكره الحافظ فى «طبقات المدلسين» [ص٣٩/ رقم ٧٧]، =

٢٤٠٨- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا ابن عيينة، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «سَأَلْتُ جِبْرِيلَ: أَيَّ الأَجَلَيْنِ قَضَى مُوسَى؟ قَالَ: أَكْمَلَهُمَا وَأَتَمَّهُمَا».

= ومع ذلك فلم يكن مكثراً منه أيضًا، وأبو المنهال هو عبد الرحمن بن مطعم البصرى المكى الثقة المشهور.

٤٢٠٨- ضعيف: أخرجه الحاكم [٢/ ٤٤٢]، والحميدى [٥٣٥]، ومن طريقه أبو نعيم فى «الحلية» [٧/ ٣١٧]، والبيهقى فى «سننه» [١١٤١٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٦١/ ٣٨]، والطبرى فى «تفسيره» [١٩/ ٥٦٩]، وفى «تاريخه» [١/ ٢٣٨]، و ابن أبى حاتم فى «تفسيره» [رقم ١٧٦٢١]، والفسوى فى «المعرفة» [٢/ ٦٩٠]، وغيرهم، من طريق ابن عيينة عن إبراهيم ابن يحيى بن أبى يعقوب عن الحكم بن أبان به عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: هكذا رواه زهير بن حرب والحميدى ومحمد بن الوليد الفحام وغيرهم على الوجه الماضى، وخالفهم أحمد بن أبان القرشى، فرواه عن ابن عيينة فقال: حدثنا سفيان حدثنا إبراهيم بن أعين عن الحكم بن أبان بإسناده به . . . ، فجعل شيخ سفيان فيه هو (إبراهيم بن أعين) دون (إبراهيم بن يحيى بن أبى يعقوب).

هكذا أخرجه البزار [ص ٢١٨/ زوائده]، قال: حدثنا أحمد بن أبان به . . . .

قلتُ: قال الإمام فى «الصحيحة» [٤/ ٥٠١]: «وأحمد بن أبان هذا لم أجد له ترجمة، فروايته منكرة لمخالفته الثقات، على أن إبراهيم بن أعين ضعيف أيضًا».

قلتُ: وأحمد بن أبان القرشى هذا وجدتُ الهيثمى هو الآخر، يذكره فى مواضع من «المجمع» [٣/ ٦٢]، و[٤/ ٥١٧]، : ويقول: «لم أعرفه»، ثم رأيته قال فى [١/ ٥٧٠]: «وشيخ البزار فيه اسمه أحمد بن أبان وهو ثقة».

كذا قال، ولم يذكر مصدر توثيقه، ثم رأيته فى [٦/ ٤٢٧]، قال: «رواه البزار عن شيخه أحمد ابن أبان القرشى، وثقه ابن حبان . . .».

قلتُ: وهو كما قال: فقد ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٨/ ٣٢]، وقال: «من أهل البصرة يروى عن سفيان بن عيينة، ثنا عنه ابن قحطبة».

قلتُ: وتوثيق ابن حبان لهذه الطبقة معتمد على التحقيق، لاسيما وقد احتج به فى «صحيحه» من رواية ابن قحطبة عنه، وقد وجدتُ جماعة من الثقات قد حدثوا عنه: =

= منهم زكريا الساجى وابن أبى الدنيا والبزار وغيرهم. وقد أكثر عنه البزار فى «مسنده»، وترجمه الذهبى أيضًا فى «تاريخ الإسلام» [حوادث سنة ٢٤٩هـ]، فمثله شيخ مقبول الرواية إن شاء الله. لكن أراه وهم فى سنده على ابن عيينة، ورواية ابن عيينة عن إبراهيم بن أعين مشهورة عندهم، أما روايته عن (إبراهيم بن يحيى بن أبى يعقوب) فهى فذة لعلك لا تراها فى غير هذا الحديث، فلا يبعد أن يكون أحمد بن أبان قد لزم الطريق فى روايته عن ابن عيينة.

والحميدى وزهير بن حرب ومحمد بن الوليد الفحام ثلاثتهم من مشاهير أصحاب ابن عيينة وأعلمهم بحديثه، والحميدى أثبت الناس فى ابن عيينة كما قاله جماعة من النقاد، فقول هؤلاء هو المحفوظ بلا تردد، إذا عرفتَ هذا: فمن يكون «إبراهيم بن يحيى بن أبى يعقوب»؟! قد قال عنه ابن كثير فى «تفسيره» [٦ / ٢٣١ / دار طيبة]: «ليس بمعروف» وقال فى «البداية» [/ ٢٤٥ ١]: «وإبراهيم هذا غير معروف إلا بهذا الحديث»، وقال الذهبى فى «تلخيص المستدرك» وهو يتعقب صحيح الحاكم لهذا الحديث: «إبراهيم بن يحيى لا يُعرف»، ثم رأيته قد أورده فى «الميزان» وقال: «إبراهيم بن يحيى العدنى عن الحكم بن أبان وعنه سفيان بن عيينة بخير منكر- يعنى هذا الحديث- والرجل نكرة» وتعقبه الحافظ فى «اللسان» [١/ ١٢٤] بكون ابن حبان قد ذكره فى «الثقات»، ثم نقل عن الأزدى أنه قال عنه: «لا يتابع على حديثه».

قلتُ: وتوثيق ابن حبان له لا ينفعه؛ لكونه لا يعرفه إلا بهذه الرواية وحسب، يدلك على ذلك كلامه عنه فى «ثقاته» [٨/ ٦٢]، فإنه قال: «إبراهيم بن يحيى بن أبى يعقوب العدنى، يروى عن الحكم بن أبان، وكان رجلاً صالحًا، روى عنه سفيان بن عيينة».

قلتُ: ووصفه له بالصلاح إنما أخذه من قول ابن عيينة عن إبراهيم كما عند الحميدى وغيره: «حدثنى إبراهيم بن يحيى بن أبى يعقوب... وكان من أسنانى، وكان رجلاً صالحًا..».

قلتُ: ومجرد الصلاح لا ينفع فى الرواية ما لم يكن ثَمَّ حفظٌ وضبطٌ، وقد نقل المناوى فى «فيض القدير» [٤/ ٧٨]، عن صاحب «المنار» أنه قال عن إبراهيم هذا: (هو رجل صالح، لكنه لا يُعرف، وليس كل صالح ثقة فى الحديث، بل لم يُر الصالحون فى شىء أكذب منهم فى الحديث -هذا من كلام يحيى القطان- لسلامة صدورهم وحسن ظنهم عن [كذا بالأصل، ولعل الصواب: (عند)] تحدُّثهم، وشغلهم بما هم فيه عن الضبط والحفظ».

قلتُ: وهذا كلام قوى رصين، وقد جهدتُ أن أعرف صاحب هذا الكلام، وأخبار كتابه «المنار» الذى ينقل منه المناوى كثيرًا، فلم أهتد إلى ذلك بعد. =

= ■ **والحاصل**: أن هذا الحديث ضعيف الإسناد؛ لجهالة حال شيخ ابن عيينة، لكنه قد توبع عليه: تابعه حفص بن عمر العدنى على نحوه عند الحاكم [٢/ ٤٤٢]، وعنه البيهقى فى «سننه» [١١٤١٨]، بإسناد قوى إليه، لكن قال الذهبى فى «تلخيصه»: (قلتُ: حفص واهٍ)، وهو كما قال.

وقد خولف حفص وإبراهيم فى وصله، خالفهما عمران بن عبيد اللَّه البصرى، فرواه عن الحكم بن أبان فقال: عن عكرمة (سئل ابن عباس: أى الأجلين قضى موسى؟! قال: أتمهما وأوفاهما) فجعله موقوفًا على ابن عباس، هكذا أخرجه الطبرى فى «تفسيره» [١٩/ ٥٦٨/ الرسالة]، قال: (حدثنا ابن وكيع قال: ثنا ابن عبيدة عن الحكم...).

قلتُ: هذه مخالفة لا تثبت، وابن وكيع هو سفيان بن وكيع الذى أفسده وراقه إلى الأبد، وعمران بن عبيد اللَّه نفسه مجهول الصفة، وقد تصحف اسم أبيه فى سند الطبرى إلى (عبيدة) فانتبه يا رعاك اللَّه!

لكن تلك الرواية الموقوفة أراها هى المحفوظة عن ابن عباس إن شاء اللَّه: فهكذا رواه جماعة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به نحوه موقوفًا عليه: كما تراه عند البخارى [٢٥٣٨]، والطبرى فى «تفسيره» [١٩/ ٥٦٨]، والبغوى فى «تفسيره» [١/ ٢٠٣]، والثورى فى «تفسيره» [ص٢٣٣]، وابن أبى شيبة [٣١٨٤٧]، وغيرهم.

● وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة:

١- منهم: عتبة بن الندر فى سياق مطولاً وفى أوله: (سئل النبى ﷺ: أى الأجلين قضى موسى؟ قال: أبرهما وأوفاهما...) أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١٧/ رقم ٣٣٢]، وفى سنده ابن لهيعة، وحاله معلومة، وقد اختلف عليه فى سنده كما تراه عند ابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٣/ ١٣٧٨]، وابن عبد الحكم فى «فتوح مصر» [ص٣٣٣/ دار الفكر]، ولم يروه عنه أحد من قدماء أصحابه، فاحتمال كونه ربما تلقَّنه، غير بعيد عند من عرف ابن عقبة.

٢- ومنهم: أبو ذر الغفارى فى سياق قصة، وفى أوله: (قال لى رسول اللَّه ﷺ: إذا سئلت: أىَّ الأجلين قضى موسى؟ فقل: خيرهما وأتمهما وأبرهما...) أخرجه الطبرانى فى الصغير [٢/ رقم ٨١٥]، والبزار [رقم ٢٢٤٤/ زوائده]، وهو عند ابن أبى حاتم فى «تفسيره» [رقم ٧٦٢٠]، بنحو اللفظ الماضى فقط. =

. . . . . .

= وفى سنده عندهم: عُويد بن عبد الملك، وهو منكر الحديث كما قال البخارى، راجع ترجمته من «اللسان» [٤/ ٣٨٦].

٣- ومنهم: جابر بن عبد الله بلفظ: (سئل النبى ﷺ: أىَّ الأجلين قضى موسى؟ قال: أوفاهما..) أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٨/ ٨٣٧٢]، من طريق موسى بن سهل عن هشام ابن عمار عن حاتم بن إسماعيل عن عبد الرحمن بن عطاء عن عبد الملك بن جابر عن جابر به.

قلتُ: قال الطبرانى: «لا يُروى هذا الحديث عن جابر إلا بهذا الإسناد، تفرد به هشام بن عمار».

قلتُ: وهشام صدوق فى الأصل؛ لكنه لما كبر وشاخ تغير جدًا، حتى أحدق به جماعة من سفهاء أهل الشام، وجعلوا يلقنونه ما شاء الله من المناكير والغرائب، والشيخ المسكين لا يردُّ يد لامس، حتى فعلوا معه ذلك فى تلك الرواية، فقال ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ١٧٤٣]، : «سألتُ أبى عن حديث رواه هشام بن عمار عن حاتم بن إسماعيل عن عبد الرحمن بن عطاء عن عبد الملك بن جابر بن عتيك قال: سئل رسول الله . . .» وساق الحديث ثم قال: «قال أبى: رأيتُ هذا الحديث قديمًا فى أصل هشام بن عمار عن حاتم، هكذا مرسلاً -يعنى منقطعًا- ثم لقنوه بآخرة عن جابر، فتلقن، وكان مغفلاً».

قلتُ: ولم يذكر ابن أبى حاتم (جابر بن عبد الله) فى سنده، وإنما أرسله كما ترى، فلا أدرى: أسقط ذكر جابر من مطبوعة «العلل»، كما ربما يفهم من قول أبى حاتم: «ثم لقنوه بآخرة عن جابر» أم هذا من اختلاف أذواق الملقِّنين لهشام؟!

وفى الباب مراسيل عن جماعة من التابعين لا يصح منها شىء بعد النظر، اللَّهم إلا مرسل يوسف ابن سرج عند ابن أبى حاتم فى «تفسيره» [١٧٦٢٢]، بإسناد صالح إليه، ويوسف شيخ مجهول.

● **تنبيه**: قد سقط «إبراهيم بن يحيى بن أبى يعقوب» من سند المؤلف فى الطبعتين، وقد رواه ابن عساكر فى «تاريخه» [٦١/ ٣٨]، من طريق المؤلف به بإثبات إبراهيم فى سنده، وهذا هو الصواب الموافق لرواية الجماعة، لكن يبدو أن هذا السقط قديم، فقد راج على الهيثمى لما قال فى «المجمع» [٧/ ١٩٩]: «رواه أبو يعلى ورجاله رجال «الصحيح» غير الحكم بن أبان وهو ثقة» ثم رأيت البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٥٧٧٨]، قد ساق سند المؤلف مثل ما وقع فى الطبعتين، دون ذكر (إبراهيم بن يحيى)، وهكذا وجدتُ ابن عساكر قد أخرجه أيضًا فى «تاريخه» [٦/ ٣٨]، من طريق المؤلف به . . . =

٢٤٠٩- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا ابن عيينة، عن سليمان الأحول، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: يوم الخميس وما يوم الخميس يومٌ اشتد برسول اللَّه ﷺ وجعه، فقال: «ائْتُونِي أُكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لاَ تَضِلُّونَ بَعْدَهُ» فتنازعوا-ولا ينبغي عند نبي تنازعٌ- قال: دَعُونِي فَمَا أَنَا فِيهِ خَيْرٌ مِمَّا تَسْأَلُونَ عَنْهُ» قال: أمرهم بثلاث، قال: «أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ» والثالثة لا أدري قالها فنسيتُهَا، أو لم يقلها.

٢٤١٠- حَدَّثَنَا أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلي، حدّثنا جريرٌ، وسفيان بن عيينة، وعبد اللَّه بن إدريس، وحفص بن غياثٍ، ويحيى بن سليمٍ، وإسماعيل بن عياشٍ،

= ولم يذكر فيه (إبراهيم) أيضًا، مع كونه قد ذكره على الجادة من طريق المؤلف أيضًا قبل ذلك كما مضى، ولستُ أرى ذلك إلا وهمًا ممن دون أبي يعلى إن شاء اللَّه. واللَّه أعلم بحقيقة الحال.

٢٤٠٩- صحيح: أخرجه البخاري [٢٨٨٨، ٢٩٩٩، ٤١٦٨]، ومسلم [١٦٣٧]، وأحمد [١/ ٢٢٢]، وعبد الرزاق [٩٩٩٢، ١٩٣٧١]، والبيهقي [١٨٥٢٧]، والحميدي [٥٢٦]، وابن سعد في «الطبقات» [٢/ ٢٤٢]، وأبو عوانة [رقم ٤٦٥٩]، والبغوي في «شرح السنة» [٥/ ٣٩٤]، والبيهقي في «الدلائل» [رقم ٣١٠٨]، وفي «سننه» [١٨٥٢٧]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن سليمان الأحول عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

قلتُ: وسنده مستقيم؛ وقد رواه بعضهم عن ابن عيينة فوهم عليه في إسناده، والمحفوظ عنه هو ذا، وقد توبع سليمان الأحول على نحوه مختصرًا عند مسلم [١٦٣٧]، وأحمد [١/ ٣٥٥]، والنسائي في «الكبرى» [٥٨٥٧]، وغيرهم، تابعه عندهم طلحة بن مصرف، وله طرق أخرى عن ابن عباس به نحوه . . .

٢٤١٠- صحيح: أخرجه أبو داود [٣٨٧٨، ٤٠٦١]، وأحمد [١/ ٢٤٧، ٢٧٤، ٣٢٨، ٣٥٥، ٣٦٣]، وابن حبان [٥٤٢٣]، والحاكم [٤/ ٢٠٥]، والطبراني في «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٤٨٥، ١٢٤٨٨، ١٢٤٨٩، ١٢٤٩٠، ١٢٤٩٢، ١٢٤٩٣]، وفي «الأوسط» [٤/ رقم ٣٤٧١]، وفي «الصغير» [رقم ٣٨٨]، وغيرهم من طرق عن عبد اللَّه بن عثمان بن خُثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به . . .

عن عبد اللَّه بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِالثِّيَابِ الْبِيضِ، فَلْيَلْبَسْهَا أَحْيَاؤُكُمْ، وَكَفِّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ، وَعَلَيْكُمْ بِالإِثْمِدِ، فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ**».

٢٤١١- حَدَّثَنَا أبو معمر، حدّثنا أبو الأحوص، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**الْمَاءُ لا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ**»

قلتُ: وهذا إسناد جيد صالح، وابن خثيم مختلف فيه، لكنه صدوق متماسك على التحقيق. وقد توبع عليه: تابعه حكيم بن جبير على نحو سياق المؤلف عند الطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٤٢٧]، من طريق أبى بكر ابن عياش عن نصير بن أبى الأشعث عن حكيم بن جبير به.

قلتُ: وهذه متابعة حزينة، ما برحنا نفرح بها حتى أفسدها علينا ذلك الحكيم بن جبير، وقد تركه أكثر النقاد، بل كذبه الجوزجانى بخط عريض، فالعمدة على رواية ابن خثيم.

وللحديث شواهد بشطريه جميعًا، مضى لشطره الثانى: شاهد من حديث جابر [برقم ٢٠٥٨].

٢٤١١- **صحيح**: أخرجه النسائى [٣٢٥]، وأحمد [١/ ٢٣٥، ٢٨٤، ٣٠٨]، وابن خزيمة [٩١]، و[١٠٩]، وابن حبان [١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٦٩]، والحاكم [١/ ٢٦٢]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٧١٤]، وعبد الرزاق [٣٩٦]، والبيهقى فى «سننه» [١١٨٥]، وفى «المعرفة» [رقم ٥٠٤]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٢٦]، وابن راهويه [٢٠١٨]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١/ ٣٣٣]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٣]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ١٨١، ٢٠٦]، وجماعة كثيرة، من طرق عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس به...

وزاد النسائى وأحمد وابن خزيمة وابن حبان والطبرى وجماعة فى أوله: (عن ابن عباس أن بعض أزواج النبى ﷺ اغتسلت من الجنابة، فتوضأ النبى ﷺ بفضلها، فذكرت ذلك له فقال: (إن الماء طهور لا ينجسه شىء) لفظ النسائى.

قلتُ: وسنده قوى مستقيم، ولم يخف عنَّا كلام النقاد بشأن تغير سماك بآخرة، ولا بشأن روايته عن عكرمة، لكن مضى الكلام بذيل الحديث [رقم ٢٣٣٢]، عن كون رواية شعبة والثورى عن سماك أصح من غيرهما؛ لكونهما قد سمعا منه قديمًا قبل أن يسوء حاله، ولكونهما أضبط لحديثه من غيره؛ ولذلك فقد قال الحافظ لما ذكر هذا الحديث فى «الفتح» =

. . . . . .

= [١ / ٣٠٠]: «وقد أعله قوم بسماك بن حرب، راويه عن عكرمة؛ لأنه كان يقبل التلقين، لكن قد رواه عنه شعبة، وهو لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم . .».

قلتُ: ورواية شعبة عند ابن خزيمة والحاكم والبيهقي وغيرهم، ورواية الثوري عند النسائي وجماعة كثيرة، لكن اختلف في سنده عليهما.

١- أما شعبة: فرواه عنه محمد بن بكر البرساني وحده على الوجه الماضي موصولاً، وخالفه جماعة من أصحاب شعبة، كلهم رووه عنه عن عكرمة به مرسلاً، وهذا هو المحفوظ عن شعبة إن شاء اللَّه، ومن هؤلاء: محمد بن جعفر عند الطبري في «تهذيبه» [٢٠٣٩].

٢- وأما الثوري: فرواه عنه أصحابه الكبار على الوجه الماضي، وخالفهم أبو عامر العقدي، فرواه عن الثوري فقال: عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس عن بعض أزواج النبي ﷺ به . . . ، فنقله من (مسند ابن عباس) إلى (مسند بعض أزواج النبي ﷺ).

هكذا أخرجه الطبري في «تهذيبه» [رقم ٢٠٣٨] بإسناد صحيح إليه.

والمحفوظ عن الثوري هو الأول بلا تردد، وأبو عامر ليس من المقدمين في الثوري، وقد خالفه ابن المبارك ووكيع وعبد الرزاق وأبو أحمد الزبيري وغيرهم من الأكابر، كلهم رووه عن الثوري فجعلوه من (مسند ابن العباس) وقولهم هو الصواب.

نعم، قد توبع الثوري على الوجه المرجوح، تابعه شريك القاضي، فرواه عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس عن ميمونة زوج النبي ﷺ به . . . ، وجعله من (مسند ميمونة بنت الحارث) هكذا أخرجه الطبري في «تهذيبه» [رقم ٢٠٣٤]، وأحمد [٦/ ٣٣٠]، والطبراني في «الكبير» [٢٤/ رقم ٣٤، ٣٧]، وابن شاهين في «ناسخ الحديث» [رقم ٥٧]، وغيرهم.

وهذا وهْم من شريك بدون شك، وقد خالفه جماعة؛ رووه عن سماك فلم يذكروا فيه (ميمونة)، وقد سئل أبو زرعة الرازي عن رواية شريك تلك كما في «العلل» [رقم ٩٥]، فقال: «الصحيح عن ابن عباس عن النبي ﷺ بلا ميمونة».

قلتُ: وقد رواه جماعة عن سماك عن عكرمة به مرسلاً . . . ولم يذكروا فيه ابن عباس، لكن الوصل أرجح؛ وحسبك أن الثوري قد رواه عن سماك موصولاً؛ وهو أحفظ من كل من رواه عن سماك بلا تردد حتى شعبة، قال ابن عبد البر في «التمهيد»: «وقد وصله جماعة منهم الثوري، وحسبك الثوري حفظًا وإتقانًا! . . .» ثم قال: «وكل من أرسل هذا الحديث، فالثوري أحفظ منه، والقول فيه قول الثوري ومن تابعه على إسناده . . .» راجع «التمهيد» [١/ ٣٣٣]. =

= ثم اعلم أيها الذكى، أن مدار كلامنا هذا كله إنما كان على ذلك اللفظ: (الماء لا ينجسه شىء)، وإلا فللحديث لفظ آخر رواه جماعة عن سماك به أيضًا: وهو قول ابن عباس مرفوعًا: (إن الماء لا يجنب) بدل (لا ينجس) أخرجه أبو داود [٦٨]، والترمذى [٦٥]، وابن ماجه [٣٧٠]، وابن حبان [١٢٤٨]، و[١٢٦١]، وابن أبى شيبة [٣٥٣]، و[١٥١٤، ٣٦٠٩٣]، والبيهقى فى «سننه» [٨٥٩، ١١٨٦]، والطبرى فى «تهذيبه» [٢٠٣٠، ٢٠٣١]، وجماعة غيرهم. وفى أوله زيادة عندهم وهى: (اغتسل بعض أزواج النبى ﷺ فى جفنة، فأراد رسول الله ﷺ أن يتوضأ منه، فقالت: يا رسول الله: إنى كنتُ جنبًا، فقال: إن الماء لا يجنب) هذا سياق الترمذى.

وهو بنحو هذا السياق عند الدارمى [٢٣٤]، وغيره، ولكن المرفوع منه بلفظ (ليس على الماء جنابة) وهو بهذا اللفظ عند ابن راهويه [٢٠١٦]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/ رقم ١٠٣٠]، وابن شاهين فى «الناسخ» [رقم ٥٨]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ١٣٧]، وجماعة، من طريق شريك القاضى عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس عن ميمونة به . . .

وقد مضى أن شريكًا قد وهم فى سنده على سماك، والحديث محفوظ من حديث ابن عباس، وليس من حديث ميمونة.

ومن طريق شريك: أخرجه ابن ماجه [٣٧٢]، والطيالسى [١٦٢٥]، وعنه أحمد [٦/ ٣٣٠]، والدارقطنى فى «سننه» [١/ ٥٣]، وجماعة، ولكن مختصراً بلفظ: (عن ميمونة أن النبى ﷺ توضأ بفضل غسلها من الجنابة) وله سياق آخر عند ابن ماجه [٣٧١]، وغيره، من طريق الثورى عن سماك بإسناده به عن ابن عباس بلفظ: (أن امرأة من أزواج النبى ﷺ اغتسلت من جنابة، فتوضأ واغتسل النبى ﷺ من فضل وضوئها) وله ألفاظ أخرى نحوه. . .

وكل ذلك الاختلاف محمول على الرواية بالمعنى؛ فكلّ يؤدى معنى ما سمعه، وحفظ فيه بعضهم ما لم يحفظ الآخر، غير أنى أرى أن قوله فى الحديث (إن الماء لا يجنب) هو الموافق لسياق القصة الوارد فيها؛ وأن قوله: (الماء لا ينجسه شىء) فرع من اللفظ الأول، وإن شئت فَقُلْ: هو رواية بالمعنى له.

والحديث صححه الحافظ فى «الفتح» [١/ ٣٤٢]، وعزاه للأربعة وابن خزيمة بلفظ: (الماء لا ينجسه شىء) وهو وهْم منه؛ لأنه ليس عند الأربعة بهذا اللفظ إلا النسائى وحده كما مضى، وإنما هو عند الثلاثة دون النسائى بلفظ (الماء لا يجنب) فانتبه! =

٢٤١٢- حَدَّثَنَا أبو معمر، عن هشيم، عن علىّ بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباسٍ، قال: قُبض النبى ﷺ وهو ابن خمسٍ وستين.

= وللحديث باللفظ الأول: شواهد عن جماعة من الصحابة، مضى منها حديث أبى سعيد الخدرى [برقم ١٣٠٤]، وسيأتى حديث عائشة [برقم ٤٧٦٥]، واللَّه المستعان.

٢٤١٢- قوى: أخرجه أحمد [١/ ٢١٥]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٨٤٥]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٣١٠]، وابن أبى خيثمة كما فى «التمهيد» [٣/ ٢٠]، والطبرى فى «تاريخه» [٢/ ٢٤٠]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٣١٩٤]، وغيرهم، من طرق عن هشيم عن على بن زيد ابن جدعان عن يوسف بن مهران عن ابن عباس به . . .

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف؛ ابن جدعان فقيه سيئ الحفظ مضطرب الحديث، ويوسف بن مهران هذا قد انفرد عنه ابن جدعان بالرواية وحده، وليس هو بيوسف بن ماهك كما جزم به غير واحد، وقد وثقه أبو زرعة وابن سعد وابن حبان، وقال الحافظ: «ليِّن الحديث» هكذا قال، وليس له سلف فى هذا أصلاً، اللَّهم إلا قول أبى حاتم: «يكتب حديثه ويذاكر به . . .». وعلى كل حال: فيكفى ابن جدعان فى ضعف هذا الإسناد؛ وهشيم قد صرح بالسماع عند أحمد وغيره، لكن للحديث طرق أخر عن ابن عباس به مثله.

١- منها طريق ابن جريج عن أبى الحويرث عن ابن عباس به . . . عند عبد الرزاق [٦٧٩٠]، ومن طريقه الطبرانى فى «الكبير» [١/ رقم ٣٦]، و[١٠/ رقم ١٠٨١٠]؛ وأبى نعيم فى «المعرفة» [رقم ٨٠]، وغيرهم.

وسنده ضعيف منقطع، ابن جريج يدلس وقد عنعنه، وأبو الحويرث لم يلق ابن عباس، بل لم يدركه أصلاً، واسمه عبد الرحمن بن معاوية الزرقى، وهو مع هذا فقد كان ضعيفًا عندهم أيضًا.

٢- ومنها طريق العلاء بن صالح عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بلفظ: (عن سعيد بن جبير: أن رجلاً أتى ابن عباس فقال: أنزل على النبى ﷺ عشرًا بمكة، وعشرًا بالمدينة، فقال: من يقول ذلك؟! لقد أنزل عليه بمكة خمس عشرة، وبالمدينة عشرًا: خمسًا وستين وأكثر) أخرجه أحمد [١/ ٢٣٠]، وعنده سقطٌ فى متنه، لكن هذا السياق قد نقله عنه ابن كثير فى «البداية» [٥/ ٢٥٩]، وكذا أخرجه ابن أبى شيبة [٣٦٥٥٠]، قال ابن كثير: «وهذا من أفراد أحمد إسنادًا ومتنًا». =

. . . . . .

= **قلتُ**: ومداره على العلاء بن صالح وهو مختلف فيه، وثقه جماعة، وتكلم فى حديثه آخرون، والظاهر من حاله أنه صدوق وسط له أوهام، ويشبه أن يكون قد وهم فى هذا السياق، فقد ذكره ابن عبد البر فى «التمهيد» [٣/ ١٩]، ثم قال: «ولم يوافق عليه العلاء، وهو شىء لا أصل له».

قلتُ: والمحفوظ عن ابن عباس من هذا السياق الماضى: هو ما رواه عنه أبو سلمة ابن عبد الرحمن قال: (أخبرتنى عائشة وابن عباس- رضى اللَّه عنهما- قالا: لبث النبى ﷺ بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن، وبالمدينة عشر سنين) هكذا أخرجه الطبرانى [٤٦٩٤]، وجماعة.

٣- ومنها طريق عمار مولى بنى هاشم قال: (حدثنا ابن عباس أن رسول اللَّه ﷺ توفى وهو ابن خمس وستين) أخرجه مسلم [٢٣٥٣]، وجماعة كثيرة، من طرق عنه به . . . وسيأتى عند المؤلف [٢٦١٤] وقبله [برقم ٢٤٥٢].

وسنده قوى مستقيم. وهذا الطريق هو أقوى الطرق مطلقًا عن ابن عباس فى هذا الحديث، لكن قال البخارى فى «الأوسط» كما فى «تهذيب الحافظ» [٧/ ٤٠٤]، بعد أن ساق تلك الرواية عن عمار: «لا يتابع عليه، وكان شعبة يتكلم فيه».

قلتُ: بل عمار شيخ مقبول، وثقه جماعة من كبار الأئمة منهم أبو حاتم الرازى، وحسبك به، وكلام شعبة فيه مبهم لا ندرى أقادح هو أم لا؟!

أما قول البخارى: «لا يتابع عليه» يعنى لم يتابع عمار على هذا من وجه صحيح عن ابن عباس، بل إنه قد خولف فيه: خالفه عكرمة وعمرو بن دينار، ونصر بن عمران وابن سيرين وابن المسيب وكريب وأبو حصين ومقسم وأبو ظبيان وغيرهم، كلهم رووه عن ابن عباس أن النبى ﷺ (توفى وهو ابن ثلاث وستين) وليس (خمسًا وستين).

وبهذا جزم الإمام بشذوذ رواية عمار بن أبى عمار فى «ضعيف الترمذى»، لكن لا يلجأ إلى القول بالشذوذ مع إمكان الجمع، لاسيما ولرواية عمار شواهد مثله عن جماعة من الصحابة، مضى الكلام على بعضها فى الحديث [رقم ١٥٧٥]، فانظر البحث هناك.

وفى المقام بسط لا يحتمله هذا المكان، فراجع «التمهيد» [٣/ ١٨-٢٧]، و«الاستذكار» [٨/ ٣٢٨، ٣٢٩]، والفتح [٨/ ١٥١]، و«عمدة القارى» [١٦/ ٩٩]، و«البداية والنهاية» [٥/ ٢٥٨، ٢٥٩]، وغير ذلك.

٢٤١٣- حَدَّثَنَا مصعب بن عبد اللَّه بن مصعب، قال: حدثني الدراوردي، عن ثور ابن زيد، عن إسحاق بن جابر، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ خَبَّبَ عَبْدًا عَلَى سَيِّدِهِ، وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ أَفْسَدَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا، وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ أَجْلَبَ عَلَى الْخَيْلِ يَوْمَ الرِّهَانِ**».

٢٤١٣- **صحيح**: دون (وليس منَّا من أجلب على الخيل...). أخرجه الضياء في «المختارة» [٢/ ٢٤، ٦٤]، كما في «الصحيحة» [٥/ ٤٣٦]، من طريق المؤلف به.. وهو عند البخاري في «تاريخه» [١/ ٣٩٥]، مختصراً بلفظ (من أفسد امرأة على زوجها) من طريق حسين بن حريث عن عبد العزيز الدراوردي عن ثور بن زيد عن إسحاق بن جابر عن عكرمة عن ابن عباس به...

قلتُ: هكذا رواه الحسين بن حريث عن الدراوردي، وتابعه مصعب الزبيري عند المؤلف، وخالفهما ضرار بن صرد، فرواه عن الدراودي فقال: عن ثور بن زيد عكرمة عن ابن عباس به مختصراً بجملة (من جلب على الخيل يوم الرهان فليس منا)، ولم يذكر في سنده (إسحاق بن جابر) هكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١٥٥٨] بإسناد صحيح إليه.

قلتُ: وهذه مخالفة فاسدة، وضرار بن صرد كذبه ابن معين، وتركه النسائي والبخاري وجماعة، وضعفه سائر النقاد، فقول الحافظ عنه في «التقريب»: «صدوق له أوهام وخطأ» فمن قبيل التساهل الذي لا يُطاق.

ثم جاء أبو ثابت محمد بن عبيد اللَّه المدني وخالف الجميع، ورواه عن الدراوردي فقال: عن ثور بن زيد عن إسحاق بن جابر عن عكرمة به مرسلاً، هكذا أخرجه البخاري في «تاريخه» [١/ ٣٩٥]، إشارة، وأبو ثابت ثقة مشهور.

ومداره مرسلاً ومتصلاً على إسحاق بن جابر، وهو شيخ مستور الحال، ترجمه البخاري وابن أبي حاتم في (إسحاق بن عبد اللَّه العدني) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا نقيضه، وقال أبو حاتم: «وهو إسحاق بن عبد اللَّه بن جابر»، وكذا ترجمه ابن حبان في «الثقات» في موضعين [٨/ ١٠٧]، و[٦/ ٤٧]، وسماه في الثاني «إسحاق بن عبد اللَّه بن جابر» ثم قال: «ومن زعم أنه إسحاق بن جابر فقد نسبه إلى جده» وزاد في الموضع الأول: أن عبد اللَّه بن نافع الصائغ قد روى عنه أيضًا، لكن لا تنفعه رواية الصائغ عنه ولا ثور بن زيد وحدهما طالما لم يوثقه إمام =

= معتمد دون ابن حبان، أو يروى عنه جماعة من الثقات بحيث يغلب على الظن كونه مشهوراً بالرواية وإن لم يوثقه أحد، مع عدم النكارة فيما ينفرد به، أو غمز بعض النقاد له.

وقد عَرِى إسحاق بن جابر عن كثير من هذا، فمكانه هو فى تلك الطبقة المستورة من صغار التابعين وحسب، فقول الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ٤٨٢]: «رواه أبو يعلى والطبرانى باختصار، ورجال أبى يعلى ثقات» فعلى عادته فى مسايرة ابن حبان فى توثيق الأغمار ومن لا يُعرفون.

وقد خولف إسحاق بن جابر فى سنده، خالفه عبد اللَّه بن عيسى بن أبى ليلى، فرواه عن عكرمة فقال: عن عكرمة عن يحيى بن يعمر عن أبى هريرة به نحوه . . . دون الفقرة الأخيرة: (وليس منا من أجلب على الخيل يوم الرهان)، هكذا أخرجه أبو داود [٢١٧٥]، والنسائى فى «الكبرى» [٩٢١٤]، وأحمد [٣/ ٣٧٩]، وابن حبان [٥٦٨]، والحاكم [٢/ ٢١٤]، والبيهقى فى «سننه» [٥٥٩١]، وفى «الشعب» [٧/ رقم ١١١١٥]، وجماعة كثيرة، من طرق عن عمار ابن رزيق عن عبد اللَّه بن عيسى عن عكرمة بن يعمر عن أبى هريرة به.

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الاستقامة، وقد صححه الحاكم وجماعة، لكن نقل المزى فى «تهذيبه» [١٥/ ٤١٥]، من ترجمة (عبد اللَّه بن عيسى بن أبى ليلى) عن ابن البراء عن ابن المدينى أنه قال عنه: (هو عندى منكر) كذا قال، ولعله يريد: «منكر الحديث» وعبد اللَّه بن عيسى هذا قد وثقه الجماعة.

ثم وجدت الحافظ قد نقل فى «التهذيب» [٥/ ٣٥٢]، أن ابن عبد الهادى قد تعقب قول ابن المدينى بكونه قد قاله فى (عبد اللَّه بن عيسى الذى يروى عن عكرمة عن أبى هريرة حديث: «من خبَّب امرأة»)، وأما ابن ليلى فذكره ولم يذكر فيه شيئًا . . . ، كذا قاله ابن عبد الهادى، ولم أقف على آخر يقال له: (عبد اللَّه بن عيسى) يروى عن عكرمة وعنه عمار رزيق، زيادة على أن (عبد اللَّه بن عيسى بن أبى ليلى) هكذا وقع اسمه ونسبه فى أسانيد جماعة ممن رووا هذا الحديث.

ثم رأيتُ بن عساكر قد أخرج فى «تاريخه» [٣١/ ٣٩٧]، بالإسناد الصحيح عن محمد بن أحمد بن البراء أنه قال: «قال علىّ بن المدينى: عبد اللَّه بن عيسى الذى روى عن عكرمة عن أبى هريرة عن النبى ﷺ: «ليس منَّا من خبب امرأة على زوجها»، قال: عبد اللَّه بن عيسى بن عبدالرحمن بن أبى ليلى، قال: وهو عندى منكر». =

. . . . . .

= **قلتُ**: وهذا نصٌّ في كون ابن المديني يقصد بما قال: (عبد اللَّه بن عيسى بن أبي ليلى)، وعليه: فقوله: (هو عندي منكر) ليس كما فهمنا آنفًا من كونه يريد بهذا الغمز من (عبد اللَّه بن عيسى) بكونه (منكر الحديث) بل يريد أن روايته تلك منكرة، كما أشار هو وذكر الحديث.

ويؤيد إعلال الحديث: أن أبا زرعة الدمشقي قد أخرجه أيضًا في «فوائده المعللة» [رقم ٩٥]، وإن لم يتكلم عليه بشيء، وكذا أخرجه الدارقطني في «الغرائب والأفراد» [رقم ٥٤١١/ أطرافه]، ثم قال: «تفرد به عبد اللَّه بن عيسى عن عكرمة، وتفرد به عمار بن رزيق عن عبداللَّه».

قلتُ: ومجرد التفرد لا يضر الرواية إذا كان من ثقة مشهور العدالة مثل عبد اللَّه بن عيسى بن أبي ليلى، لكن إنكار ابن المديني لروايته تلك؛ دليل كونها خطأ متنًا أو إسنادًا، وذكرُه لعبد اللَّه بن عيسى في صدد إنكار تلك الرواية، دليل آخر على كونه يُعصِّب الجناية في رقبته، بمعنى أنه قد وهم فيه.

ولكن ما هذا الوهم؟! وما هي صورته؟! لم يظهر من ذلك شيء إلا أن ابن المديني هو إمام الدنيا في علل الحديث، وما أقدِّم عليه في هذا الفن أحدًا قط، فكما نقبل قوله في الجرح والتعديل عند عدم المخالفة له من أحد من النقاد؛ كذلك يجب علينا قبول تعليله للأخبار طالما لم يخالفه أحد من أضرابه في ذلك.

أما تصحيح الحاكم وغيره للحديث، فلا يعتمد عليه بعد ما تقدم، وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة عند ابن عدي في «الكامل» [٧/ ٢٨]، والخطيب في «تاريخه» [١١/ ١٢٣]، وغيرهما. وإسناده باطل.

وقد كنا قد قوَّينا حديث أبي هريرة من طريق (عبد اللَّه بن عيسى) الماضي فيما علقناه على «ذم الهوى» لابن الجوزي [٢/ رقم ٦١٦]، اغترارًا بنظافة إسناده، ونحن نتراجع عن ذلك هنا.

وقد وجدت للحديث طريقًا آخر عن ابن عباس مرفوعًا نحو سياق المؤلف هنا، لكن دون الفقرة الأخيرة: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٢ / ٢٢٣ / ٨٠٣]، من طريق عليّ بن أبي هاشم عن عثمان بن مطر عن معمر بن راشد عن عبد اللَّه بن طاووس عن أبيه عن ابن عباس به . . .

قلتُ: قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن ابن طاووس إلا معمر، ولا عن معمر إلا عثمان، تفرد به عليٌّ». =

٢٤١٤- حَدَّثَنَا مصعب بن عبد الله الزبيرى، قال: حدثنى المغيرة بن عبد الرحمن، وعبد العزيز بن محمد، عن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش أبى المغيرة، عن ابن أبى نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ نهى أن يوقع على الحبالى يوم خيبر، ولا تسق زرع غيرك، وعن بيع المغانم قبل أن تقسم، وعن أكل لحوم الحمر الإنسية، وعن كل ذى ناب من السباع.

= **قلتُ**: وعثمان بن مطر منكر الحديث كما قاله جماعة، وتركه آخرون، وهو من رجال ابن ماجه، وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٤/ ٦٠٧]، وقد خولف فى إسناده، خالفه عبد الرزاق، فرواه عن معمر قال: أخبرنى من سمع عكرمة يقول: قال النبى ﷺ .... ثم ذكره مرسلاً، هكذا أخرجه عبد الرزاق فى «المصنف» [٢٠٩٩٤]، وهذا هو المحفوظ عن معمر، ولعله الأصل فى حديث ابن عباس.

نعم: فى الباب عن جماعة من الصحابة ما يشهد للحديث دون فقرته الأخيرة، وأقواها: حديث بريدة عند أحمد [٥/ ٣٥٢]، وابن حبان [١٣١٨]، وجماعة كثيرة بإسناد قوى. وقد صححه جماعة.

● **تنبيه**: قد وقع لجماعة ممن تكلموا على حديث ابن عباس، أوهام غريبة، فمن ذلك:

١- قول الشوكانى فى «نيل الأوطار» [٨/ ١٦٠]، عن هذا الحديث بعد أن ذكر الفقرة الأخيرة منه: «ليس منا من أجلب على الخيل يوم الرهان» قال: «رواه أبو يعلى بإسناد صحيح».

قلتُ: وهذا تساهل قبيح منه، أراه تابع فيه بعضهم.

٢- وهذه الفقرة الأخيرة قد ذكرها الحافظ فى «التلخيص» [٤/ ١٦٥]، وعزاها لابن أبى عاصم والطبرانى من حديث ابن عباس ثم قال: «وإسناد ابن أبى عاصم لا بأس به».

واحتمل الإمام فى «الصحيحه» [٥/ ٤٣٦]، أنه ربما كان سند ابن أبى عاصم هو نفسه طريق المؤلف هنا، ثم وافق الحافظ على تمشية إسناده، فإن صح ما احتمله الإمام، فهو غفلة منهما عما فى سند المؤلف مما قد مضى شرحه كله، ويتكلف الإمام بإصلاح حال إسحاق بن جابر، ولو سلم له أنه ثقة ثبتٌ، فلا ينفعه ذلك فى صحة الإسناد، لكونه قد اختلف عليه فى وصله وإرساله، بل خولف فيه أيضًا كما مضى، فالله المستعان.

٢٤١٤- **صحيح**: أخرجه الحاكم [٢/ ٤٧، ٤٩]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١١٤٥، ١١١٤٦]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٦٣٢، ١٨٠٨٤]، وغيرهم، من طرق عن =

= عبد الرحمن بن الحارث بن عبد اللَّه بن عياش عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس به . . . وهو عند الطبراني في الموضع الأول، ومثله البيهقي بجملة النهي عن بيع المغانم قبل أن تقسم فقط، وهي سياق الحاكم في الموضعين .

قلتُ: وفي إسناده نظر، عبد الرحمن بن الحارث مختلف فيه، ولكنه توبع عليه كما يأتي، وقد اختلف عليه في إسناده، فرواه عنه ابن أبي الزناد وابنه المغيرة والدراوردي وغيرهم على الوجه الماضي .

وخالفهم: يحيى بن عبد اللَّه بن سالم، فرواه عنه فقال: عن مجاهد عن ابن عباس به مرفوعًا بالنهي عن أكل كل ذي ناب من السباع فقط، وأسقط من سنده (ابن أبي نجيح)، هكذا أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» [٤/ ١٩٠، ٢٠٤]، من طريق يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب عن يحيى بن سالم به . . .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح إليه، لكن يحيى هذا مختلف فيه، وثقه جماعة، وضعفه ابن معين، وقال ابن حبان: «ربما أغرب»، فلعله وهم في إسناده، والمحفوظ هو الأول، وقد يكون ذكر (ابن أبي نجيح) قد سقط من مطبوعة «شرح معاني الآثار»، فقد عهدنا منه ذلك في مواضع، ولم ينفرد به عبد الرحمن بن الحارث: بل تابعه عمرو بن شعيب على نحوه عند النسائي [٤٦٤٥] -وليس عنده النهي عن لحوم الحمر، ولا جملة سقي الزرع- والحاكم [٢/ ٦٤، ١٤٩]، والدارقطني في «سننه» [٣/ ٦٨]، والطبراني في «الأوسط» [٧/ ٦٩٨١]، وغيرهم، من طريق حفص بن عبد اللَّه السلمي عن إبراهيم بن طهمان عن يحيى بن سعيد القطان عن عمرو بن شعيب به . . .

قلتُ: وهذا إسناد صالح، وقد صححه الحاكم، وقال الطبراني عقب روايته: «لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن شعيب إلا يحيى بن سعيد، و لا عن يحيى إلا إبراهيم بن طهمان، تفرد به حفص بن عبد اللَّه» .

قلتُ: قد توبع عليه حفص عند الحاكم [٢/ ٦٤]، تابعه أزهر بن سليمان، والإسناد إليه صحيح .

وللحديث طريق آخر عن ابن عباس بأكثر فقراته: يأتي عند المؤلف [برقم ٢٤٩١]، والكلام عليه هناك. ولجميع فقرات الحديث شواهد عن جماعة من الصحابة .

٢٤١٥- حَدَّثَنَا عبد الأعلى بن حماد النرسى، حدّثنا معتمر بن سليمان، عن منذر، عن وهب، عن ابن عباس، قال: قال نبى اللَّه ﷺ: «**يَخْرُجُ مِنْ عَدَنَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا يَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، هُمْ خَيْرُ مَنْ بَيْنِى وَبَيْنَهُمْ**» قال المعتمر: أظنه قال: فى الأعماق.

٢٤١٥- صحيح: أخرجه أحمد [١/ ٣٣٣]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٦٣/ ٣٦٦]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٠٢٩]، ويحيى بن معين فى «الجزء الثانى من فوائد حديثه» [رقم ٧٢]، وابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل [٨/ ٢٤٢]، والحسن بن على الجوهرى فى «فوائد منتقاة» [ق ٢٨/ ٢]، كما فى «الصحيحة» [٦/ ٦٥٦]، والخلال فى «العلل» [ص/ ٦٥ رقم ١٤/ المنتخب لابن قدامة]، وغيرهم، من طرق عن المنذر بن النعمان عن وهب بن منبه عن ابن عباس به.

قلتُ: هذا إسناد صحيح مستقيم، وهكذا رواه عبد الرزاق وهشام بن يوسف والمعتمر بن سليمان عن المنذر به...

وتابعهم: محمد بن الحسن بن أتش عند ابن عدى فى «الكامل» [٦/ ١٧٦].

ثم جاء ابن الجوزى وأخرج الحديث من طريق ابن عدى فى العلل المتناهية [١/ ٣٠٦].

ثم شغب على عادته وقال: «هذا حديث لا يصح» ثم أعله بمحمد بن الحسن ومن دونه فى سند ابن عدى، وهذا إعلال مهجور، ولو صح أن فى طريق ابن عدى عقارب ناهسة، فالحديث محفوظ على كل حال من رواية الثقات عن المنذر بن النعمان كما مضى.

وهلاَّ قال ابن الجوزى: «هذا إسناد لا يصح»؟! لكنه التسرُّع فى تضعيف صحاح الأخبار، ورجال الحديث كلهم ثقات معروفون، والمنذر بن النعمان وثقه ابن معين وابن حبان.

ثم وجدت الخلال قد نقل فى «علله» [ص ٦٥/ منتخب ابن قدامة]، عن الإمام أحمد أنه قال: «المنذر بن النعمان ثقة صنعانى، ليس فى حديثه مسند غير هذا».

ثم جاء المعلَّق الفاضل على «منتخب علل الخلال» [ص ٦٥، ٦٦/ مكتبة التوعية]، وحاول إعلال الحديث بعلة أخرى، فقال: «لكن العلة -واللَّه أعلم- هى الانقطاع بين وهب بن منبه وابن عباس».

قلتُ: وهذه علة مخترعة، ولا أعلم أحداً نفى سماع وهب بن منبه من ابن عباس أصلاً، وحديثه عنه عند أصحاب السنن إلا ابن ماجه، وقد نصَّ ابن أبى حاتم وابن حبان وغيرهما على روايته عن ابن عباس، بل وجدت الذهبى قد قال فى أول ترجمته من «سير النبلاء» [٤/ ٥٤٥]: =

= «وأخذ عن ابن عباس . . .»، وهذا ظاهر في السماع إن شاء اللَّه، والأخذ أخص من الرواية كما هو معلوم، ونحوه قول ابن عساكر في «تاريخه» [٦٣/ ٣٦٦]، في صدر ترجمة وهب: «لقي عبد اللَّه بن عباس و . . . .»، وهذا كله إن لم يثبت السماع فلا ينفيه جزمًا، فكيف وسماعه منه ظاهر كما يأتي إيضاحه؟!.

وقد اعتمد المعلق على (منتخب علل الخلال) في نفيه السماع: قول ابن معين: «لم يسمع وهب من جابر شيئًا»، ثم قال: «فعدم سماعه من ابن عباس أولى، ذلك أن ابن عباس مات قبل جابر، فقد مات ابن عباس سنة ثمان وستين، بينما مات جابر بعد السبعين، وما زال الأئمة يستدلون بمثل هذا على انتفاء السماع . . .».

قلتُ: ولن نناقشه بشأن البتِّ بتحديد وفاة ابن عباس وجابر مع الاختلاف المعروف في ذلك، بل نعدُّ ما اختاره هو المعتمد في وفاة الإمامين جابر وابن عباس- رضي اللَّه عنهما- فيكون بين وفاة هذا وذلك على أكثر ما قيل حوالى (١٢ سنة أو تزيد قليلاً)، ولا يكون هذا دليلاً ناهضًا على عدم السماع أصلاً، ومولد وهب كان سنة (٣٤هـ) كما قاله إسحاق بن إبراهيم الهروي، وأكثر ما قيل في وفاته أنها كانت سنة (١١٦هـ).

وعليه يكون وهب قد أدرك من حياة ابن عباس أربعة وثلاثون عامًا، وكان قد سكن مكة دهرًا واجتمع فيها بأماثل التابعين في ذلك الزمان طاووس وعمرو بن دينار وجماعة. وله في مكة خاصة حكايات في اجتماعه بالحسن البصري وجماعة في الموسم، فما كان يمنعه من السماع من ابن عباس فضلاً عن رؤيته، فضلاً عن الجلوس إليه؟! وما ضاق مسلم ذرعًا في «مقدمة صحيحه» إلا من تلك المحاولات البائسة في نفس سماع مَنْ هذا حاله.

ثم قول المعلِّق النافي للسماع بعد حكايته قول ابن معين في نفس سماع وهب من جابر: «فعدم سماعه من ابن عباس أولى» دليل على كونه قد فهم قول ابن معين بما لا ينبغي لمثله أن يفهم معه ذلك الذي فهمه، فقول ابن معين كما في مراسيل ابن أبي حاتم [ص ٢٢٨٨]: «لم يلق وهب بن منبه جابرًا . . . ولكنه ينبغي أن تكون صحيفة وقعت إليه».

فليس مراد ابن معين أن وهبًا لم يدرك جابرًا، كيف وقد أدرك من حياة جابر ما ينوف على خمسة وثلاثين عامًا؟! وإنما مراد ابن معين ما أوضحه هو بقوله: «لم يلق وهب بن منبه جابرًا . . .» يعني لم يجتمع به ولم يجلس إليه؛ وإنما وقعت له صحيفة جابر المشهورة؛ فجعل يحدث بها عنه، فأنَّى يتم الاستدلال بهذا على كون عدم سماعه من ابن عباس أولى؟ =

= على أن أبا الحجاج المزى قد نازع فى نفى سماع وهب من جابر كما تراه فى «تهذيبه» [/ ١٤٠ ٣]، من ترجمة (إسماعيل بن عبد الكريم اليمانى)، لكن تعقبه الحافظ فى «التهذيب» [/ ٣١٦ ١]، ثم جاء الإمام وتعقب الحافظ فى «الصحيحة» [٥/ ٢٧٦]، وانتصر للمزى، والصواب مع الحافظ عند التحقيق كما أوضحناه فى مكان آخر.

■ **فالحاصل**: أن سماع وهب من ابن عباس لو لم يكن ظاهرًا إلا فيما تقدم؛ لكفى مع براءة وهب من التدليس، فكيف وقد وجد تصريح وهب بالسماع من ابن عباس فى عدة أخبار؟! فمن ذلك ما تراه عند العدنى فى «الإيمان» [رقم ٥]، والهروى فى «ذم الكلام» [٤/ رقم ٧٢١]، وابن بطة فى «الإبانة» [٢/ رقم ١٦٦١]، والآجرى فى «الشريعة» [ص ٦٤]، والبيهقى فى «الشعب» [رقم ٥٠٠١]، والطبرانى فى «الكبير» [رقم ١٠٦٠٧]، وغيرها، والأسانيد فى ذلك لا تخلو من مقال، لكن ليس فيها كذاب ولا متروك ولا واه، بل الضعف فيها غير شديد لمن نظر فيها، وقد تركنا الباطل والواهى فى إثبات ذلك، والإسناد الذى ضَعْفُه محتمل إذا ضُمَّ مع مثيله قوى قليلاً، فإذا جمع مع روايات أخرى فى مثل حاله؛ قوى الظن بما تضمنته تلك الطرق من أخبار فى متونها؛ فكيف فيما يتعلق بسماع راو من آخر؟! بل إن طريق البيهقى فى «الشعب» بإثبات سماع وهب من ابن عباس ما أراه إلا نظيفًا مقبولاً، وها هو ذا قول البيهقى [٤/ ٢٥٨/ رقم ٥٠٠١]: (أخبرنا أبو طاهر الفقيه -هو ابن محمد الامام- أنا أبو بكر الفحام- هو محمد بن إبراهيم بن الفضل المعمرى الصدوق- نا محمد بن يحيى الذهلى -هو الإمام العلم- نا إسماعيل ابن عبد الكريم الصنعانى- الصدوق الصالح- نا إبراهيم بن عقيل- الثقة المعروف- عن أبيه- هو عقيل بن معقل- ثقة صادق- عن وهب بن منبه. قال: كان ابن عباس جالسًا فى المسجد الحرام ومعه وهب بن منبه، فنهض ابن عباس يتهادى على عطاء بن أبى رباح وعكرمة، فلما دنا من باب المسجد إذا هو بقوم يتجادلون قد علت أصواتهم، فوقف ابن عباس عليهم وقال لعكرمة: ادع لى (ابن منبه) فدعاه فقال له ابن عباس: حدِّث هؤلاء حديث الفتى؟ قال: نعم...) ثم ذكر قصة...

فهذا إسناد قوى مستقيم، أصرح ما يكون فى إثبات سماع راو من راو، فإن قيل: قد كان إسماعيل بن عبد الكريم يغلط أحيانًا فى تلك الترجمة إذا كانت عن وهب عن جابر، فكان يصرح بسماع وهب من جابر تصريحًا لا يقبل التأويل، ومع ذلك كان ابن معين يغلطه فى ذلك التصريح - =

= كما فهمه الحافظ في ترجمة إسماعيل من« تهذيبه» - فإذا كان إسماعيل كذلك، فلعله أخطأ أيضًا في تلك الرواية الماضية .

قلتُ: هذا غاية في التكلف وتوهيم الثقات، والذي دفع الحافظ في «تهذيبه» [١/ ٣١٦]، إلى استظهار وخطأ إسماعيل في تصريحه بالسماع بين وهب وجابر؛ إنما هو جَزْم ابن معين بكون وهب لم يلق جابراً كما مضى، فما الذي يجعلنا نركب مثل هذا التأويل في سماع وهب من ابن عباس؛ مع كون أحد من النقاد لم ينفه أصلاً، ولو بالإشارة، وماذا تكون قيمة سعي المتأخر في الاستدراك عليهم مثل هذا؟! ثم إن في رواية البيهقي قصة يبعد معها وقوع الخطأ من ضعيف غير ضابط، فكيف فيمن يقول عنه ابن معين: «ثقة، رجل صدق...»؟!.

وبعد هذا كله: فلا أظن أن باحثًا يستريب بعد ذلك في ثبوت سماع وهب من ابن عباس أصلاً، والذي دعا هذا المعلِّق الفاضل المحقق -وتلك شهادة تناله- على «منتخب علل الخلال لابن قدامة» إلى نفي السماع، هو أنه يعمل في تحقيق كتاب في «العلل»، فكأنه ظن أن كل خبر موجود فيه لا بد أن يكون معللاً، ؛ وهذا هو الذي جعله يتطلَّب إعلال هذا الحديث مع سلامة إسناده، وليس كما ظن أصلاً؛ بل هم قد يوردون الصحيح في كتب «العلل» ولا يتكلمون عليه بشيء؛ لكونهم ما قصدوا إعلاله بإيراده؛ ولا اشترط أكثرهم ذلك؛ بل قد يذكرونه لمناسبة تتعلق بحديث قبله، أو بفائدة في إسناده، أو لنكتة في متنه، بل قد يوردونه ليردوا ما أعلَّ به؛ أو لينبهوا الغافل على قبولهم له بسكوتهم عليه، والأمثله على ذلك كثيرة جدًا، تجدها في «علل أحمد»: (رواية ولده عبد اللَّه) بكثرة، وكذا في «الفوائد المعللة» لأبي زرعة الشامي.

ولماذا أذهب بالتنظير بعيداً؟! فهذا «منتخب علل الخلال» نفسه، ذكر فيه «الخلال» [ص ٢١٧/ رقم ١٢٨]، حدث سفينة: (الخلافة بعدي ثلاثون...) ثم نقل عن الإمام أحمد تصحيحه، بل والرد بقوة على مَنْ حاول إعلاله، نعم: الغالب على الأخبار الواردة في كتب «العلل» هو الإعلال الظاهر أو الخفي، فاعلم هذا فإنه مهم، بل إني أرى الإمام أحمد ما حدث بهذا الحديث وسكت عن إعلاله، مع توثيق بعض رجاله؛ إلا كونه كان يومئ بذلك إلى صحته عنده، وقد مضى نقل كلامه في توثيق المنذر بن النعمان من «منتخب علل الخلال»، فاللَّه المستعان.

وهنا شيء مهم جدًا ينبغي الالتفات إليه: وهو أن بعضًا من أصحابنا يعتقدون أن كل حديث يذكره أصحاب كتب الضعفاء في كتبهم: مثل «كامل ابن عدي» و«ضعفاء العقيلي» =

٢٤١٦- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، قال: حدثنى المعتمر بن سليمان، قال: سمعت ليثًا، عن أبى فزارة، عن سعيد بن جبيرٍ، أو مقسمٍ، عن ابن عباسٍ، رفع الحديث إلى النبى ﷺ.

= و«المجروحين» لابن حبان، وأمثالها، لا بد وأن يكون ذلك الحديث معلولاً، بل وربما يفهمون من إيراد ابن عدى مثلاً للحديث فى ترجمة راوٍ ما؛ دلالة على كون هذا الراوى هو علة ذلك الحديث، وهذا على إطلاقه لا يُقبل البتة، نعم وجود تلك الأحاديث فى أمثال تلك الكتب، قد يكون مظنة على كونها معللة، لكن هذا ليس مطردًا، وإن كان أمرًا أغلبيًا، وقد بسطنا الكلام فى ذلك المقام فى تعليق آخر. والحمد لله على كل حال.

● **تنبيهان:**

الأول: أن الحديث قد وقع موقوفًا عند ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل»، وربما يكون ذكر النبى ﷺ قد سقط من الناسخ، وإلا فلعل الحديث وقع مذاكرة من بعض رواته؛ فأسقط منه ذكر النبى ﷺ لشهرته بين السامعين مرفوعًا.

والثانى: قول معتمر بن سليمان فى ذيل الحديث: (أظنه قال: فى الأعماق)، هكذا نقلها الهيثمى فى «مجمع الزوائد» [١٠/ ٢٩]، كما هى هنا؛ لكن نقلها البوصيرى فى «إتحاق الخيرة» [رقم ٧٠٥٠]، عن المؤلف هكذا: «أظنه قال: فى الآفاق» كذا (الآفاق) وليس: «الأعماق» فإحدهما محرفة من الأخرى، ولفظ البوصيرى يتناسب مع سياق الحديث.

٢٤١٦- **باطل**: أخرجه ابن أبى الدنيا فى «المرض والكفارات» [رقم ١٨٧]، من طريق عبد الأعلى ابن حماد عن المعتمر بن سليمان: سمعتُ ليثًا يحدث عن أبى فزارة عن سعيد بن جبير أو مقسم عن ابن عباس، وقال معتمرة مرة: عن ليث عن أبى فزارة عن مقسم عن ابن عباس به . . .

قلتُ: وعند المؤلف: (وقال معتمر مرة أخرى: عن أبى فزارة عن مقسم عن سعيد بن ابن عباس به . . .) وأخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٦/ رقم ٦٠٩٣]، من طريق على بن الحسين الدرهمى عن المعتمر عن ليث عن أبى فزارة عن مقسم أو سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . .

وكذا رواه البزار فى «مسنده» كما فى المطالب العالية [رقم ٢٤٤٣]، من طريق العباس بن الوليد عن المعتمر به . . .

وهذا الاضطراب والشك فى إسناده: إنما هو من الليث بن أبى سليم، الذى لم يكن فى الحديث بالليث، وفى شرح حاله وجيعة، فقد تتابعت كلمات النقاد على تضعيفه، كان رجلاً صالحًا =

٢٤١٧- وَقَالَ معتمرٌ مرةً أخرى، عن أبي فزارة، عن مقسم، عن سعيد، عن ابن عباس، رفع الحديث إلى النبي ﷺ، قال: «**هَذه الْكَلِمَاتُ دَوَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ، وَأَسْمَائِه كُلِّهَا عَامَّةً، مِنْ شَرِّ السَّامَّةِ وَالْعَامَّةِ، وَشَرِّ الْعَيْنِ اللامَّةِ، وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ، وَمِنْ شَرِّ أَبِي قَتَرَةَ وَمَا وَلَدَ، ثَلاثَةٌ وَثَلاثُونَ مِنَ الْمَلائِكَةِ أَتَوْا رَبَّهُمْ، فَقَالُوا: وَصَبٌ، وَصَبٌ بِأَرْضِنَا! فَقَالَ: خُذُوا مِنْ أَرْضِكُمْ فَامْسَحُوا بِوَصَبِكُمْ رُقْيَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ، مَنْ أَخَذَ عَلَيْهَا صَفَدًا أَوْ كَتَمَهَا أَحَدًا، فَلا يُفْلِحُ أَبَدًا**».

٢٤١٨- حَدَّثَنَا الحكم بن موسى، حدّثنا هقلٌ، قال: سمعت الأوزاعي، قال:

= عابداً، لكن لم يكن يحسن الرواية ولا كاد، ثم إنه لما كبر اختلط جداً، حتى كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم، كما يقول ابن حبان في «المجروحين» [٢/ ٢٣١].

ولقد بلغ به الاختلاط مبلغًا عظيمًا، حتى إنه كان يصعد المنارة في رابعة النهار أمام الناس؛ ثم يصيح فيهم بالآذان في غير وقته، كما شاهده عيسى بن يونس، وحكى ذلك عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٧/ ١٧٨]، بالإسناد صحيح إليه.

ومتن الحديث تبدو عليه علامات الوضع والتوليد، فلعل ليثًا سمعه من أحد الطرقية، ثم ركَّب له هذا الإسناد المضطرب؛ توهمًا منه وليس تعمدًا، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [٥/ ١١٠]، والبوصيري في «الإتحاف»، وباقي رجاله ثقات مشاهير، وأبو فزارة هو راشد بن كيسان الكوفي ثقة مشهور، والباقي ثقات معروفون. واللَّه المستعان.

٢٤١٧- باطل: انظر قبله.

٢٤١٨- صحيح: أخرجه البخاري [٢٠٨، ٥٢٨٦]، ومسلم [٣٥٨]، وأبو داود [١٩٦]، والترمذي [٨٩]، والنسائي [١٨٧]، وأحمد [١/ ٢٢٣، ٢٢٧، ٣٢٩، ٣٧٣]، وابن خزيمة [٤٧]، وابن حبان [١١٥٨، ١١٥٩]، وابن أبي شيبة [٦٢٩]، والبيهقي في «سننه» [٧٢٠، ٧٢١]، وفي «الشعب» [٥/ رقم ٥٨٢٣]، وفي «الآداب» [رقم ٣٩٦]، وأبو عوانة [رقم ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [٦٤٩]، وأبو نعيم في «الحلية» [٨/ ٣٨٧]، وابن جميع في «معجمه» [رقم ٣٧٨]، وجماعة، من طرق عن الزهري عن عبيد اللَّه ابن عبد اللَّه بن عتبة عن ابن عباس به. =

حدثنى الزهرى، عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة، عن ابن عباس، أن رسول اللَّه ﷺ شرب لبنًا، فمضمض، ثم قال: «إِنَّ لِهَذَا دَسَمًا».

= **قلتُ**: هكذا رواه جماعة عن ابن شهاب: منهم عقيل ويونس وصالح وعمرو بن الحارث والأوزاعى وعبد الرحمن بن إسحاق ومعمر وغيرهم.

● لكن اختلف فى سنده على معمر، واختلف على الأوزاعى فى متنه:

١- أما معمر: فقد رواه عنه المعتمر بن سليمان على هذا الوجه الماضى عند ابن خزيمة، وأبى الفضل الزهرى فى «حديثه» [رقم ٥٤]، وخالفه عبد الرزاق، فرواه عن معمر عن الزهرى عن عبيد اللَّه به مرسلاً، هكذا أخرجه فى «المصنَّف» [٦٨٣].

والوجه الموصول عنه أرجح؛ فلعل ذلك وهمٌ ممن هو دونه، وقد يكون قد حدَّث به مذاكرة فلم ينشط لتجويد إسناده، لكنه قد توبع على هذا اللون المرسل.

تابعه عبد اللَّه بن أبى بكر ابن عمرو بن حزم عند ابن أبى شيبة [٦٢٨]، وعنه أبو زرعة الرازى كما فى «علل ابن أبى حاتم» [١٩٣]، ولفظه: (تمضمضوا من اللبن؛ فإن له دسمًا)، وسيأتى ما يشهد لهذا السياق من طريق الأوزاعى عن الزهرى به موصولاً، لكنه غير محفوظ كما يأتى.

وليس عبد اللَّه بن أبى بكر من المقدَّمين فى أصحاب الزهرى، وقد خالفه أعلم الناس به (يونس، وعقيل، وصالح، وعمرو بن الحارث) وغيرهم، كلهم رووه عنه موصولاً، وهذا أرجح بلا تردد؛ لكن نقل العينى فى «العمدة» [٣/ ١٠٨]، عن الطبرى أنه قال فى كتابه «تهذيب الآثار»: عن هذا الحديث: «هذا خبر عندنا صحيح، وإن كان عند غيرنا فيه نظر؛ لاضطراب ناقليه فى سنده، فمن ناقل عن الزهرى عن ابن عباس من غير إدخال عبيد اللَّه بينهما، ومن قائلٍ عن الزهرى عن عبيد اللَّه أن النبى ﷺ من غير ذكر ابن عباس».

قلتُ: والمحفوظ من هذا كله عن الزهرى هو الوجه الموصول كما مضى؛ لرواية جماعة من كبار أصحاب الزهرى عنه كذلك، ولم أقف على الوجه الأول الذى ذكره الطبرى.

أما الوجه المرسل فقد عرفت ما فيه، على أنه قد اختلف على عبد اللَّه بن بكر الذى رواه عن الزهرى مرسلاً كما مضى، فرواه عنه محمد بن إسحاق فقال: عن أنس بن مالك به مرفوعًا مثل سياق المؤلف، هكذا أخرجه ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ١٩٣]، بإسناد حسن إلى ابن إسحاق به...

ثم نقل عن أبى زرعة أنه قال: «هذا وهمٌ،...». =

٢٤١٩- وَعَنْ هقل، قال: سمعت الأوزاعي، حدّثنا الزهري، عن عبيد اللَّه بن عبداللَّه بن عتبة، عن ابنٍ عباس، أن رسول اللَّه ﷺ مر بشاة ميتة، فقال: «**أَلا اسْتَمْتَعْتُمْ بِجِلْدِهَا**؟» فقالوا: يا رسول اللَّه، إنها ميتةٌ، قال: «**إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا**».

= ثم ذكر الرواية المرسلة من طريق ابن عيينة عن عبد اللَّه بن أبي بكر عن الزهري عن عبيد اللَّه به . . . ، وأشار إلى أنه هو المحفوظ عنه، وهو كذلك؛ فلعل ابن إسحاق قد لزم الطريق في روايته، ثم هو قبيح التدليس، وقد عنعنه.

٢- وأما الأوزاعي: فقد رواه عنه أبو عاصم النبيل وأيوب بن خالد ويحيى بن عبد اللَّه البابلتي ويحيى القطان وسفيان بن العلاء ومحمد بن مصعب وهقل بن زياد وغيرهم، كلهم رووه عنه على الوجه الماضي.

ثم جاء الوليد بن مسلم وخالفهم في متنه، ورواه عنه بإسناده به مرفوعًا بلفظ: (مضمضوا من اللبن فإن له دسمًا) هكذا أخرجه ابن ماجه [٤٩٨]، بإسناد صحيح إليه، قال الإمام في «الصحيحة» [٣/ ٣٤٨]: «وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين إن سلم من تدليس الوليد، لكنه شاذ عندي بهذا اللفظ».

قلتُ: أما سلامته من تدليس الوليد، فهذا ظاهر من تصريح الوليد بالسماع من الأوزاعي في سنده، وأما شذوذ لفظه، فهذا لا امتراء فيه، وإن كان لهذا اللفظ شواهد عن جماعة من الصحابة؛ لكن ذلك لا يحول دون الجزم بكونه شاذًا من حديث الزهري.

ثم رأيتُ زمعة بن صالح -الضعيف المشهور- قد أثقل كاهله جدًا؛ بمخالفته أصحاب الزهري في هذا الحديث، فرواه عن الزهري فقال: عن أنس قال: (حلب رسول اللَّه ﷺ شاة وشرب من لبنها، ثم دعا بماء فمضمض فاه وقال: «إن له دسمًا»)، هكذا أخرجه ابن ماجه أيضًا [٥٠١]، وابن حبان في «المجروحين» [١/ ٣١٢]، بإسناد صحيح إليه.

وهذا منكر جدًا، وقد أورده ابن حبان في ترجمة (زمعة) ثم قال عقبه: «وهذا خطأ فاحش. . .» ثم بيَّن أن الصواب فيه: هو قول من رواه عن الزهري عن عبيد اللَّه عن ابن عباس به . . .

٢٤١٩- **صحيح**: أخرجه البخاري [١٤٢١، ٢١٠٨، ٢٥١١]، ومسلم [٣٦٣]، وأبو داود [٤١٢٠، ٤١٢١، ٤١٢٢]، ومالك [١٠٦٢]، ومن طريقه النسائي [٤٢٣٤، ٤٢٣٥، ٤٢٣٦]، وابن ماجه [٣٦١٠]، وأحمد [١/ ٢٦١، ٣٢٩]، و[٦/ ٣٢٩]، والدارمي [١٩٨٨، ١٩٨٩]، وابن حبان [١٢٨٢]، و[١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٩]، والشافعي [١٨، ١٩]، =

. . . . . .

= والدارقطنى فى «سننه» [١/ ٤١]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/ رقم ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١]، وابن أبى شيبة [٢٤٧٧٣]، والبيهقى فى «سننه» [٤٦، ٤٧، ٦٥، ٦٦، ٨١، ٨٢]، وفى «المعرفة» [رقم ١٢٢، ١٢٣]، والحميدى [٣١٥]، والطبرى فى «التهذيب» [٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩]، وأبو عوانة [رقم ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠]، و ابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٨٠٤]، وجماعة كثيرة، من طرق عن الزهرى عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة عن ابن مسعود عن ابن عباس به . . .

ولفظ الحميدى وابن ماجه وهو رواية لمسلم وأبى داود والبيهقى وأبى عوانة والطبرى وأحمد وابن حبان والشافعى والطبرانى : (عن ابن عباس : أن النبى ﷺ مر بشاة لمولاة لميمونة قد أعْطَتْهَا من الصدقة ميتة؛ قال النبى ﷺ : ما على أهل هذه لو أخذوا إهابها فدبغوه وانتفعوا به؟! فقالوا : يا رسول اللَّه، إنها ميتة! فقال : إنما حرم أكلها . . .) سياق الحميدى .

وقد زاد الدارقطنى وعنه البيهقى : (أو ليس فى الماء والقرظ ما يطهرها؟) وفى رواية الدارقطنى : (إن دباغها ذكاتها) وله أيضًا : (إنما حرم لحمها، ودباغ إهابها طهورها)، وعنده أيضًا : (إنما حرم عليكم لحمها، ورخص لكم فى مسكها)، وهذه الألفاظ كلها روايات للطبرى أيضًا .

قلتُ : وسنده كالشمس، وهكذا رواه أصحاب الزهرى عنه، وكان بعضهم يزيد فى متنه وبعضهم ينقص، وقد ذكر الدارقطنى أكثر هذه الروايات ثم قال : «هذه أسانيد صحاح»، وذكرُ الدباغ فيه محفوظ من رواية ابن عيينة والزبيدى وسعيد بن عبد العزيز وحفص بن الوَلِيد وغيرهم عن الزهرى به . .

لكن ابن عيينة كان لا يضبط إسناده، فتارة يرويه عن الزهرى مثل رواية الجماعة عنه من حديث ابن عباس مرفوعًا، وتارة يخالف فيه أصحاب الزهرى جميعًا، ويرويه عنه الزهرى عن عبيد اللَّه عن ابن عباس عن ميمونة به . . . ، فيجعله من (مسند ميمونة)، كما تراه عند مسلم والحميدى والبيهقى وأبى عوانة وأبى داود والنسائى وابن ماجه وأحمد والطبرى والطبرانى وابن حبان وغيرهم، وسيأتى عند المؤلف [برقم ٧٠٧٩، ٧١٠٠]، قال الحميدى فى «مسنده» [٣١٥] عقبه : (كان سفيان ربما لم يذكر فيه ميمونة، فإذا وقف عليه : قال فيه : ميمونة) .

وقد نقل ابن عبد البر فى «التمهيد» [٩/ ٥٠]، عن الحافظ الذهلى أنه قال : «لستُ أعتمد فى هذا الحديث على ابن عيينة، لاضطرابه فيه» . =

. . . . . .

= **قلتُ**: والمحفوظ عن الزهري هو الأول ليس فيه ميمونة، نعم ذكر ابن عبد البر أن سليمان بن كثير قد تابع ابن عيينة على ذكر ميمونة فيه، كذا قال، ولم أقف على تلك الرواية، بل وجدتُ الدارقطني قد أخرجه في «سننه» [١/ ٤٣]، بإسناده الصحيح إلى سليمان بن كثير عن الزهري عن عبيد اللَّه عن ابن عباس به . . . ، ولم يذكر فيه ميمونة، فإن كان ما قاله عنه ابن عبد البر محفوظًا، فلعله اختلف عليه في سنده، أو كان لا يضبط إسناده كابن عيينة.

وسواء كان هذا أو ذاك: فالمحفوظ عند الحفاظ في حديث الزهري ليس فيه ميمونة، كما قاله الحافظ في الفتح [٩/ ٦٥٨]، ثم جاء صاحب «المستدرك»، وجعل يجازف على عادته، وقال بعد أن أخرج الحديث في معرفة «علوم الحديث» [ص١٤١/ الطبعة العلمية]: «هذا حديث مختلف في إسناده؛ والصحيح عن ابن عباس عن ميمونة، هكذا رواه مالك بن أنس وغيره عن الزهري».

قلتُ: أما الصحة: فلا سبيل له إلى إقامة البرهان عليها أصلاً، بل الصحيح هو ما اختار نقيضه، أما استناده في دعوته إلى كون مالك قد رواه هكذا عن الزهري، فهذا شيء ما وجدناه عن مالك بعد، والمشهور عن مالك أنه قد اختلف عليه في وصله وإرساله، كما ذكره ابن عبد البر في «التمهيد» [٩/ ٤٩]، ثم صحَّح رواية الوصل.

ولو ثبت أن بعضهم رواه عن مالك فجعله من (مسند ميمونة) فهي رواية مرجوحة إن لم تكن غير محفوظة، هذا على افتراض وجودها؛ فكيف وهي في عالم الغيب؟!

وقد رواه بعضهم عن الأوزاعي عن الزهري بإسناده به عن ابن عباس . . . فأخطأ فيه خطأ فاحشًا، ودخل له حديث في حديث، كما يأتي الكلام عليه عند المؤلف [برقم ٢٥٩٣]، ثم إن ابن عبد البر قد نقل عن الذهلي في «التمهيد» [٩/ ٥٠]، أنه ضعَّف ذكر الدباغ في هذا الحديث، وجزم بكونه غير محفوظ من - رواية الزهري، وتابعه ابن عبد البر على ذلك، وليس كما قالا.

وذكر الدباغ قد رواه جماعة عن الزهري- منهم ابن عيينة، وزاد أبو داود: «وذكره الزبيدي وسعيد بن عبد العزيز، وحفص بن الوليد»، وزاد الذهلي معهم: (عقيل بن خالد) ولا يضر هؤلاء كون الأكثرين قد رووه عن الزهري فلم يذكروا فيه (الدباغ)؛ لأنهم قد حفظوا ما لم يحفظه غيرهم، وقد ينشط الراوي فيذكر الحديث على وجهه بحروفه، وقد لا ينشط له فتراه يذكر بعضه وحسب، ويسمع منه بعضهم الوجه الأول، وبعضهم الوجه الآخر، ولا يقتضي هذا توهيم من زاد فيه ما لم يذكره غيره؛ لاسيما والراوي للزيادة ثقة حافظ كابن عيينة مثلاً. =

٢٤٢٠- **حَدَّثَنَا** أبو صالح، حدّثنا هقلٌ، قال: سمعت الأوزاعى، قال: قال عطاءٌ، عن ابن عباسٍ، أن رجلاً أصابته جراحةٌ على عهد رسول اللَّه ﷺ، فأصابته جنابةٌ فاستفتى، فأفتى بالغسل، فاغتسل فمات، فبلغ ذلك النبى ﷺ، فقال: «**قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ، أَفَلَمْ يَكُنْ شِفَاءَ الْعِيِّ السُّؤَالُ؟!**».

= وينازع الذهلى فى ثبوت ذلك عن ابن عقيل والزبيدى فى روايتهما عن الزهرى، ثم طعن فى رواية ابن عيينة بكونه قد اضطرب فيه، ولا نسلِّم باضطراب ابن عيينة فى متنه، وإن سلمناه فى سنده، ولم يقف الذهلى على رواية سعيد بن عبد العزيز ولا حفص بن الوليد اللتين ذكرهما أبو داود آنفًا، وكذا وقع ذكر الدباغ فى رواية سليمان بن كثير أيضًا عن الزهرى، وهذه روايات - وإن كان فى أكثرها مغامز- إلا أن بعضها يقوِّى رواية بعض، وقد وقع الدباغ فى طرق أخرى عن ابن عباس مرفوعًا، فهو محفوظ على كل حال.

٢٤٢٠- **ضعيف**: أخرجه الحاكم [١/ ٢٨٦]، والدارقطنى فى «سننه» [١/ ١٩٠]، وغيرهما، من طريقه هقل بن زياد عن الأوزاعى قال: قال عطاء . . . . عن ابن عباس به . . .

قلتُ: وهذا إسناد منقطع، قد اختلف على الأوزاعى فيه، فرواه عنه بشر بن بكر فقال: حدثنى الأوزاعى ثنا عطاء بن أبى رباح، أنه سمع عبد اللَّه بن عباس . . . . ، هكذا صرح فيه بسماع الأوزاعى، من عطاء، أخرجه الحاكم [١/ ٢٨٥]، لكن فى الطريق إليه (سعيد بن عثمان التنوخى)، وقد ضعفه الدارقطنى كما فى «اللسان» [٤/ ٤٧]، لكن توبع بشر بن بكر على نحو تلك الرواية:

تابعه: أيوب بن سويد: عند الدارقطنى فى «سننه» [١/ ١٩١]، والخطيب فى «الفقيه والمتفقه» [رقم ٧٥٣]، بإسناد صحيح عن أيوب بن سويد عن الأوزاعى عن عطاء عن ابن عباس به . . . هكذا ذكره بالعنعنة بين عطاء والأوزاعى.

وتابعهما: محمد بن كثير المصيصى عند أبى نعيم فى «الحلية» [٤/ ١٢٩]، قال: حدثنا محمد ابن أحمد بن علىّ، ثنا إبراهيم بن الهيثم البلدى، ثنا محمد بن كثير به.

قلتُ: وهذه متابعة لا تثبت، وشيخ أبى نعيم هو ابن المحرم الجوهرى أحد غلمان أبى جعفر الطبرى، ترجمه الخطيب فى «تاريخه» [١/ ٣٢٠-٣٢١]، ثم نقل عن البرقانى أنه مشاه، وعن ابن أبى الفوارس أنه ضعفه، وقبل ذلك قد قال الخطيب: «كان يقال: فى كتبه أحاديث مناكير، ولم يكن عندهم بذاك». =

= وشيخه إبراهيم بن الهيثم أورده ابن عدى فى «الكامل» [١/ ٢٧٤]، وزعم أن جماعة كذبوه فى حديثه، لكن نافح عنه الخطيب فى «تاريخه» [٦/ ٢٠٦].

ثم إن محمد بن كثير المصيصى هذا ضعيف مختلط، وتابعهم أيضًا: عبد الحميد بن أبى العشرين قال: حدثنا الأوزاعى عن عطاء بن أبى رباح عن ابن عباس به . . . ، فذكره بالعنعنة أيضًا بين الأوزاعى وعطاء، هكذا أخرجه ابن ماجه [٥٧٢]، وابن عبد البر فى «جامع البيان» [١/ رقم / ٥٢٦ طبعة التوعية]، كلاهما من طريق هشام بن عمار عن عبد الحميد به . . . .

قلتُ: وهذه متابعة مغموزة، هشام قد ساء حفظه حتى صار يتلقن، وابن أبى العشرين نفسه مختلف فيه، وحديثه فى رتبة الحسن.

وقد وقع عند ابن عبد البر: «عن عبد الحميد نا الأوزاعى نا عطاء . . .» هكذا بذكر سماع الأوزاعى من عطاء، وسواء كان هذا أو ذاك؛ فالإسناد لم يثبت إلى عبد الحميد كما عرفت.

وقد خولف هشام بن عمار فيه أيضًا، فقال ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ٧٧]: «سألتُ، أبى وأبا زرعة عن حديث رواه هقل والوليد بن مسلم وغيرهما عن الأوزاعى عن عطاء عن ابن عباس: أن رجلاً أصابته جراحة . . . .».

قلتُ: فذكره مختصراً ثم قال: «فقالا: -يعنى أباه وأبا زرعة: روى هذا الحديث ابن أبى العشرين عن الأوزاعى عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس . . . ، وأفسد الحديث».

قلتُ: إنما أفسده ابن أبى العشرين بتلك الرواية؛ لأنه كشف سوأته بتلك الواسطة الضعيفة بين الأوزاعى وعطاء، أعنى (إسماعيل بن مسلم المكى) فإنه ضعيف عندهم، بل تركه النسائى وغيره، وهكذا رواه جماعة من ثقات أصحاب الأوزاعى عنه، فأشاروا إلى وجود واسطة بينه وبين عطاء، إلا أنهم لم يصرحوا باسمه، ومن هؤلاء:

١- محمد بن شعيب بن شابور قال: أخبرنى الأوزاعى أنه بلغه عن عطاء . . . أخرجه أبو داود [٣٣٧].

٢- عبد القدوس بن الحجاج قال: ثنا الأوزاعى قال: بلغنى أن عطاء بن أبى رباح قال . . . . أخرجه أحمد [١/ ٣٣٠]، والدارمى [٧٥٢]، والدارقطنى فى «سننه» [١/ ١٩٢]، وغيرهم.

٣- وهقل بن زياد قال: سمعتُ الأوزاعى قال: قال عطاء . . . وقد مضت روايته عند المؤلف والدارقطنى والحاكم، وهقل هو أثبت الناس فى الأوزاعى. =

= ٤- ويحيى بن عبد الله البابلتى قال: نا الأوزاعى قال: بلغنى عن عطاء بن أبى رباح . . . أخرجه الدراقطنى فى «سننه» [١/ ١٩٢]، والبابلتى ضعيف عندهم، لكنه متابع كما ترى.

٥- والوليد بن مسلم قال: سمعت الأوزاعى قال: بلغنى عن عطاء بن أبى رباح . . . أخرجه الدارقطنى فى «سننه» [١/ ١٩١]، والبيهقى فى «سننه» [١٠١٥]، وغيرهما.

٦- وعبد الرزاق قال: عن الأوزاعى عن رجل عن عطاء بن أبى رباح . . . أخرجه فى المصنف [٨٦٧]، ومن طريقه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١١٤٧٢]، والدارقطنى فى «سننه» [١٤/ ١٩١].

٧- وإسماعيل بن يزيد بن سماعة . . . كما ذكره الدارقطنى فى «سننه» [١/ ١٩٢]، وروايته عن الأوزاعى نحو رواية من تقدمه.

قلتُ: فهؤلاء سبعة -فيهم ثقات أثبات- ذكروا فيه واسطة بين الأوزاعى وعطاء، وسماها ابن أبى العشرين فى روايته: (إسماعيل بن مسلم المكى) وهو آفة الحديث المستورة، فكل من حدَّث به عن الأوزاعى عن عطاء به دون ذكر واسطة ولو بالإشارة، فقد وهم عليه فيه، أما من ذكر فيه سماعًا، فقد أتى بالوهم المضاعف، ورواية بشر بن بكر الثابت فيها سماع الأوزاعى من عطاء، لم تصح إليه كما مضى، وكذا روايه غيره.

وإسماعيل بن مسلم المكى -الواسطة بين الأوزاعى وعطاء- شيخ منكر الحديث كما قاله أحمد وغيره، بل تركه النسائى وغيره كما مضى، لكنه لم ينفرد فيه: فقد تابعه الوليد بن عبيد الله بن أبى رباح أن عطاء أخبره عن ابن عباس: أن رجلاً أجنب فى شتاء؛ فسأل فأمر بالغسل، فاغستل فمات، فذكر ذلك النبى ﷺ فقال: (ما لهم قتلوه قتلهم الله؟! -ثلاثًا- قد جعل الله الصعيد -أو التيمم- طهوراً . . .) أخرجه ابن خزيمة [٢٧٣] -واللفظ له- والحاكم [١/ ٢٧٠]، والبيهقى فى «سننه» [١٠١٤]، وابن الجارود [١٢٨]، وابن حبان [١٣١٤] وغيرهم، من طريق حفص ابن غياث عن الوليد به . .

قلتُ: وهذا إسناد فيه نظر، والوليد وثقه ابن معين وابن حبان، لكن نقل الحافظ فى «التلخيص» [١/ ١٤٨]، عن الدارقطنى أنه ضعفه، ثم قال: «وقواه من صحَّح حديثه».

قلتُ: يعنى ابن خزيمة والحاكم، وتضعيف الدارقطنى للوليد وجدته فى «سننه» [٣/ ٧٢]، وأرى تضعيف الدارقطنى له هو المعتمد إن شاء الله، أما توثيق ابن حبان فعبارته فى ذلك تدل على عدم معرفته بالرجل، انظر «ثقاته» [٧/ ٥٤٩] =

٢٤٢١- قَالَ عطاءٌ: فبلغنى أن النبى ﷺ سئل عن ذلك، فقال: «لَوْ غَسَلَ جَسَدَهُ وَتَرَكَ رَأْسَهُ حَيْثُ أَصَابَهُ الْجِرَاحُ أَجْزَأَهُ».

٢٤٢٢- حَدَّثَنَا على بن الجعد، حدثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، قال: سمعت يحيى بن الجزار، عن ابن عباسٍ: أن النبى ﷺ كان يصلى، فأراد أحدنا أن يمر بين يديه، فجعل يتقيه.

= وأما ابن معين فتوثيقه معارض بتضعيف الدارقطنى، نعم لو لم يأت تضعيف الدارقطنى للوليد؛ لقوينا حديثه؛ اعتماداً على توثيق ابن معين له.

والدارقطنى: كان من أولئك القلة الذين لا يصدرون أقوالهم فى الرواة جرحًا وتعديلاً؛ إلا بعد الممارسة العملية لأحاديثهم، وعرضها على أحاديث الثقات؛ وإن كان قد يتسامح أحيانًا بشأن جماعة من أغمار الطبقة الأولى من التابعين.

وقدخولف الوليد -وهو إسماعيل بن مسلم- فى سنده، خالفه الزبير بن خريق، فرواه عن عطاء فقال: عن جابر به نحوه... وزاد فى آخره زيادة منكرة، والزبير هذا يُستدلُّ على ضعفه بروايته تلك، فكيف وقد ضعفه أبو داود والدارقطنى أيضًا؟! وقد بسطنا الكلام على روايته مع تخريجها فى «غرس الأشجار».

ثم جاء إسحاق بن أبى فروة وخالف الجميع فى إسناده، ورواه عن عطاء به مرسلاً نحو سياق المؤلف دون قوله: (إنما شفاء العىِّ السؤال)، هكذا أخرجه ابن أبى شيبة [١٠٧٧]، بإسناد صحيح إلى إسحاق، لكن إسحاق ساقط الحديث عندهم، ولا يصح فى هذا الباب شىء، وأقوى ما فيه حديث الوليد الماضى، وقد عرفتَ ما فيه، ومن حسَّنه بطرقه فما أصاب وإن كان إمَامَنا الألبانى، وقد استوفينا كل ذلك فى «غرس الأشجار». واللَّه المستعان.

٢٤٢١- ضعيف: هذا بلاغ عما لا يُدْرَى من هو! وإسناده إلى عطاء معطوف على ما قبله، وقد مضى أنه ضعيف.

٢٤٢٢- صحيح: أخرجه أبو داود [٧٠٩]، وأحمد [١/ ٢٩١، ٣٤١]، والطيالسى [٢٧٥٤]، وابن أبى شيبة [٢٩١٧]، وابن الجعد [٩١]، وغيرهم، من طرق عن شعبة عن عمرو بن مرة عن يحيى بن الجزار عن ابن عباس به... ولفظ أحمد فى الموضع الثانى: (أن النبى ﷺ كان يصلى فجعل جَدْىٌ يريد أن يمر بين يدى النبى ﷺ، فجعل يتقدم ويتأخر، قال حجاج -هو راويه عن شعبة: يعقبه ويتأخر حتى يُرى وراء الجدى...). =

= **قلتُ**: وهذا إسناد صحيح لولا أنه منقطع، فنقل الحافظ فى «تهذيب» [١١١/ ١٩٢]، عن ابن أبى خيثمة: (أن يحيى بن الجزار لم يسمع من ابن عباس)، ثم قال الحافظ: «كذا رأيتُ هذا بخط مُغَلْطاى، وفيه نظر؛ فإن ذلك إنما وقع فى حديث مخصوص، وهو حديثه عن ابن عباس «أن النبى ﷺ كان يصلى فذهب جَدْىٌ يمر بين يديه . . .» الحديث؛ «فإن ابن أبى خيثمة: رواه عن عفان عن شعبة عن عمرو بن مرة عنه عن ابن عباس، قال: ولم أسمعه منه، وهو فى كتاب أبى داود عن سليمان بن حرب وغيره عن شعبة عن عمرو عن يحيى عن ابن عباس، ولم يقل فى سياقه: (ولم أسمعه منه)، وكذلك رواه ابن أبى شيبة كما رواه ابن أبى خيثمة».

قلتُ: ونحو رواية ابن أبى خيثمة وقع عند أحمد فى الموضع الأول لكن بلفظ: (ولم يسمعه منه)، ومثله عند العقيلى فى «الضعفاء» [٤/ ٣٩٦]، من طريق شعبة به . . . ولفظه فى آخره: (ولم يسمعه يحيى من ابن عباس)، وأظن قائل ذلك هو شعبة، لكن ما نقله الحافظ آنفًا عن ابن أبى خيثمة أنه وقع عنده: (ولم أسمعه منه)، يدل على كون يحيى هو قائل ذلك، ولم يقع هذا النفى للسماع فى رواية أبى داود ولا ابن الجعد وعنه المؤلف، ولا الطيالسى، بل ولا فى رواية ابن أبى شيبة [٢٩١٧]، وسياقه نحو سياق أحمد فى الموضع الثانى، وإن كان الحافظ قد جزم بكون ابن أبى شيبة قد رواه مثلما رواه ابن أبى خيثمة، فلم أجد ذلك عنده، ولعله يقصد بذلك المتن أو السياق ونحوهما.

وعلى كل حال: فيحمل كل ذلك على أن يحيى بن الجزار قد صرح مرة بكونه لم يسمعه من ابن عباس كما وقع فى رواية ابن أبى خيثمة، ثم بعد ذلك لم يذكره؛ فتولَّى شعبة تلك المهمة؛ وجعل يصرح فى بعض الروايات بكون يحيى لم يسمعه من ابن عباس كما وقع فى رواية أحمد والعقيلى، ثم ترك شعبة التنبيه على ذلك اكتفاءً بما سبق منه، وهذا الذى وقع عند الباقين.

وعليه: فليس فى الحديث ما يُعل به سوى جهالة مَنْ حدث به يحيى بن الجزار عن ابن العباس، فمن يكون؟! لم يجبنى على هذا السؤال أحد سوى الإمام الحافظ يحيى بن أبى بكير وحده، فقد رواه عن شعبة عن عمرو بن مرة قال: عن يحيى بن الجزار عن صهيب البصرى عن ابن عباس به مثل سياق المؤلف . . .

هكذا أخرجه البيهقى فى «سننه» [٣٢٦٢]، قال: حدثنا أبو محمد بن يوسف، أنبا أبو بكر محمد ابن الحسين القطان، ثنا إبراهيم بن الحارث البغدادى، ثنا يحيى بن أبى بكير به. =

= **قلتُ**: وهذا إسناد قوى إليه، شيخ البيهقى هو عبد اللَّه بن يوسف بن أحمد الأصبهانى نزيل نيسابور وثقه الخطيب فى «تاريخه» [١٠/ ١٩٨]، وشيخه القطان هو: (محمد بن الحسين بن الحسن بن خليل) مسند خرسان، أثنى عليه الحاكم وغيره، وترجمته فى «سير النبلاء» [١٥ / ٣١٨]، وإبراهيم بن الحارث هو ابن إسماعيل النيسابورى الصدوق الصالح، من رجال البخارى فى «صحيحه»، ويحيى بن بى بكير ثقة حافظ مأمون.

وليست تلك الرواية مخالفة منه لمن رواه عن شعبة فلم يذكر فيه واسطة بين يحيى وابن عباس، بل ما جاء به هنا؛ هو تلك الزيادة المقبولة من الثقات أمثاله، وصهيب البصرى هو المعروف بأبى الصهباء البكرى، وثقه أبو زرعة وابن حبان، وضعفه النسائى، فمثله فى رتبة الصدوق، وليس «مقبولاً» كما ذكره الحافظ فى «تقريبه» على اصطلاحه، فالإسناد صالح، وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس به نحوه . . . منها:

١- ما رواه ابن ماجه [٩٥٣]، وأحمد [١/ ٢٤٧]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٦٩٦، ١٢٧٠٤]، وغيرهم، من طريقين عن يحيى بن ميمون العطار عن الحسن العرنى قال: (ذكر ابن عباس ما يقطع الصلاة، فذكروا الكلب والحمار والمرأة، فقال: ما تقولون فى الجدى؟! إن رسول اللَّه ﷺ كان يصلى يومًا، فذهب جَدْىٌ يمر بين يديه؛ فبادره رسول اللَّه ﷺ القبلة)، هذا لفظ ابن ماجه، ونحوه عند الطبرانى فى الموضعين، وهو عند أحمد مطولاً، قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة»: «إسناده صحيح إلا أنه منقطع».

قلتُ: وذلك أن الحسن العرنى لم يسمع من ابن عباس كما قاله أحمد، بل قال أبو حاتم: «لم يدركه» راجع «تهذيب الحافظ» [٢/ ٢٩١].

وقد توبع عليه يحيى بن ميمون العطار: تابعه سلمة ابن كهيل عن الحسن العرنى عن ابن عباس: (أن جديًا سقط بين يدى رسول اللَّه ﷺ وهو يصلى، فلم يقطع صلاته) هكذا أخرجه أحمد [١/ ٣٤٣]، من طريق ابن مهدى عن الثورى عن سلمة به . . .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح إليه، لكن خولف الثورى فيه، خالفه أشعث بن سوار، فرواه عن سلمة بن كهيل فقال: عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به نحوه . . . بلفظ: (مرت شاة بين يدى النبى ﷺ وهو فى الصلاة بينه وبين القبلة فلم يقطع صلاته) فجعل شيخ سلمة فيه هو: (سعيد بن جبير) بدل (الحسن العرنى). =

٢٤٢٣- حَدَّثَنَا علىّ بن الجعد، أخبرنا شعبة، عن عمرو بن مرة، قال: سمعت يحيى بن الجزار، عن ابن عباس، قال: جئت أنا وغلامٌ من بنى هاشم على حمار، فمررنا بين يدى النبى ﷺ وهو يصلى، فنزلنا عنه، وتركنا الحمار يأكل من بقل الأرض -أو قال: من نبات الأرض- فدخلنا معه فى الصلاة فقال رجلٌ: أكان بين يديه عَنَزَةٌ؟ قال: لا.

= هكذا أخرجه المؤلف [٢٦٥٢]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٤٥١]، بإسناد صحيح إليه.

وهذا منكر متنًا وإسنادًا، أما الإسناد: فأشعث بن سوار قد ضعفوه لسوء حفظه، وقد خالفه الثورى -الإمام الجبل- فرواه عن سلمة بالإسناد الأول: (عن الحسن العرنى عن ابن عباس به ...) ولم يذكر فيه: (بينه وبين القبلة)، ولا أوله: (مرت شاة بين يدى النبى ﷺ، ...) وهذا منكر كما تعرفه فى الطريق الآتى:

٢- ومنها: ما رواه ابن خزيمة [٨٢٧]، وعنه ابن حبان [٢٣٧١]، والحاكم [١/ ٣٨٥]، وغيرهم من طريق جرير بن حازم عن يعلى بن حكيم والزبير بن الخريت عن عكرمة عن ابن عباس: (أن النبى ﷺ كان يصلى فمرت شاة بين يديه؛ فساعاها إلى القبلة حتى ألزق بطنه بالقبلة) لفظ ابن خزيمة.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخارى ولم يخرجاه».

قلتُ: وهو كما قال، وسياقه ظاهر فى نكارة اللفظ الماضى من رواية أشعث بن سوار، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة نحوه أيضًا.

● تنبيه: وقع عند المؤلف فى الطبعتين: (.... كان يصلى فأراد أحدنا أن يمر...)، هكذا: (أحدنا) وقال حسين الأسد فى تعليقه معلقًا على تلك الكلمة: (هكذا فى أصولنا، ولكنه فى مصادر التخريج: «جَدْىٌ» أو «شاة»).

قلتُ: ما وقع عند المؤلف تصحيف بلا شك، والصواب هو: (جَدْىٌ) كذا وقع عند ابن الجعد فى «مسنده» [٩١]، والمؤلف يرويه من طريقه. فانتبه يا رعاك الله.

٢٤٢٣- صحيح: أخرجه ابن الجعد [٩٠]، وأحمد [١/ ٢٥٠، ٢٥٤]، من طرق عن شعبة عن عمرو بن مرة عن يحيى بن الجزار عن ابن عباس به...

ولفظ أحمد فى الموضع الأول: (عن ابن عباس قال: مررتُ أنا وغلام من بنى هاشم على حمار، وتركناه يأكل من بقل بين يدى رسول الله ﷺ فلم ينصرف، وجاءت جاريتان تشتدان حتى أخذتا بركبتى رسول الله ﷺ فلم ينصرف...) ونحوه عنده فى الموضع الثانى. =

= **قلتُ**: وهذا إسناد صحيح مستقيم، ويحيى بن الجزار لم ينف أحد سماعه من ابن عباس أصلاً، بل صنيع أبى حاتم الرازى يقتضى إثبات السماع كما يأتى، نعم هو لم يسمع منه الحديث الماضى فقط، وذلك بقرينة دلت على عدم السماع، قد ذكرناها هناك، ثم هو ثقة صدوق مشهور، لم ينقموا عليه سوى غلوه فى التشيع فقط، ولا أراه غلوّا يفضى به إلى الرفض، وهناك من النقاد من يرمى الراوى بالرفض أو بالغلو فى التشيع؛ لمجرد أنه يناصر أهل البيت، أو يميل إليهم ميلاً ظاهراً، وهذا إجحاف بغيض قد شرحنا دخائله فى «أنهار الدم» وكذا فى «المحارب الكفيل».

وقد خولف فيه عمرو بن مرة، خالفه الحكم بن عتيبة، فرواه عن يحيى بن الجزار عن صهيب البصرى عن ابن عباس به . . . نحو سياق الماضى.

هكذا أخرجه النسائى [٧٥٤]، أحمد [١/ ٣٤١]، وابن خزيمة [٨٣٥، ٨٣٦]، والطيالسى [٢٧٦٢]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [٣٣١٨]، والمؤلف [برقم ٢٥٤٨]، ومن طريقه ابن حبان [٢٣٨١]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٨٩١]، وأبو نعيم فى «الحلية» [/ ٢٤٢ ٢]، وابن الجعد [١٥٩]، ومن طريقه المزى فى «التهذيب» [١٣/ ٢٤٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٤٥٩]، وغيرهم، من طرق عن شعبة عن الحكم بن عتيبة به.

قلتُ: وقد توبع شعبة عليه نحوه . . . تابعه منصور بن المعتمر عند أبى داود [٧١٦]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٨٩٢]، والمؤلف [برقم ٢٧٤٩]، والبيهقى فى «سننه» [٣٣١٧]، وأبى نعيم فى «الحلية» [٢/ ٢٤٢]، وغيرهم، من طرق عن منصور به.

قلتُ: فقد يفهم من هذا: أن يحيى الجزار لم يسمع هذا الحديث من ابن عباس، وإنما يرويه عنه بواسطة (صهيب البصرى) كما بيَّن ذلك الحكم فى روايته، وقد كدتُ أن أجزم بذلك، لولا أنى رأيتُ ابن أبى حاتم قد سأل أباه كما فى «العلل» [رقم ٢٤١]، عن هذا الحديث فقال: «سألتُ أبى عن حديث رواه الحكم بن عتيبة عن يحيى بن الجزار عن صهيب أبى الصهباء عن ابن عباس قال: «كنتُ راكبًا على حمار، فممرتُ بين يدى النبى ﷺ وهو يصلى»، قال أبى: رواه عمرو ابن مرة عن يحيى بن الجزار عن ابن عباس، ولم يذكر صهيبًا، قلتُ لأبى: أيُّهما أصح؟ قال: هذا زاد رجلاً، وذاك نقص رجلاً، وكلاهما صحيح».

قلتُ: فالقول ما قاله أبو عبد الرحمن الحنظلى! وفى كلامه إشارة إلى صحة سماع يحيى بن الجزار عن ابن عباس، فتأمل أيها الذكى.

٢٤٢٤- حَدَّثَنَا محمد بن بكار، حدّثنا ابن أبى الزناد، عن أبيه، عن القاسم بن محمد، قال: سمعت ابن عباس، يقولُ: لاعن رسول اللَّه ﷺ بين أخوى بنى عجلان- أو بين رجلٍ وامرأة- شك عبد الرحمن، قال: فقال زوجها: واللَّه ما قربتها منذ عفرنا- والعفر: أن يُسقى النخل بعد أن يترك من السقى بعد الإبار بشهرين- قال رسول اللَّه ﷺ: «**اللَّهُمَّ بَيِّنْ، بَيِّنْ**» قال: وكان زوج المرأة أصهب الشعر، حمش الذراعين والساقين، قال: وكان الذى رميت به ابن السحماء، قال: فجاءت بغلام أسود، جعد، قطط، عبل الذراعين، خدلج الساقين. فقال ابن شداد: يا أبا العباس، أهى المرأة التى قال رسول اللَّه ﷺ: «**لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لَرَجَمْتُهَا**»؟ قال: فقال ابن عباس: لا، وقال: تلك امرأةٌ كانت قد أعلنت فى الإسلام. قال رجلٌ آخر: يا أبا عباسٍ، كيف الصفة؟ فقال ابن عباسٍ: جاءت به على الوصف السيئ.

٢٤٢٤- صحيح: أخرجه البخارى [٦٤٦٣، ٦٨١١]، ومسلم [١٤٩٧]، والنسائى [٢٤٦٧]، وابن ماجه [٢٥٦٠]، وأحمد [١/ ٣٣٥]، والشافعى [١٢٥٣]، والطبرانى فى «الكبير» [١٠/ رقم ١٠٧١٢، ١٠٧١٣]، وسعيد بن منصور [١٥٦٣]، وعبد الرزاق [١٢٤٥٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٥١٢٧]، وفى «المعرفة» [٤٧٩٦]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ١٠٠]، وفى «المشكل» [١٣/ ٧٤]، والحميدى [٥١٩]، وابن الجارود [٧٥٥]، وأبو عوانة [رقم ٣٨١٥، ٣٨١٦]، والدولابى فى «الكنى» [٣٦٧]، وجماعة، من طرق عن أبى الزناد عن القاسم بن محمد عن ابن عباس به . . . وهو عند البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه والشافعى والبيهقى فى «سننه» والحميدى وغيرهم مختصراً بنحو الفقرة الأخيرة منه، من سؤال عبد اللَّه ابن شداد لابن عباس.

قلتُ: وسنده صحيح قويم، وقد توبع عليه أبو الزناد: تابعه عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه به مطولاً نحو سياق المؤلف هنا باختلاف يسير فى ألفاظه، ولفظه: (ذكر التلاعن عند النبى ﷺ فقال عصام بن عدى فى ذلك قولاً، ثم انصرف، وأتاه رجل من قومه يشكو أنه وجد مع أهله رجلاً، فقال عاصم: ما ابتليتُ بهذا إلا لقولى، فذهب به إلى النبى ﷺ، فأخبره بالذى وجد على امرأته، وكان ذلك الرجل مصفرّا قليل اللحم، سبط الشعر، وكان الذى ادعى عليه أنه وجده عند أهله: آدم خدلاً كثير اللحم، فقال النبى ﷺ: اللَّهم بيِّن. فوضعت شبيهًا بالرجل الذى ذكر زوجها أنه وجده عندها، فلاعن النبى ﷺ بينهما، فقال رجل لابن عباس فى =

٢٤٢٥- **حَدَّثَنَا** محمد بن عبد الرحمن بن سهم، حدّثنا عبد اللَّه بن المبارك، حدّثنا خالدٌ الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ، قال: كان رسول اللَّه ﷺ إذا سقى، قال: «**ابْدَؤوا بِالْكَبِيرِ** -أوْ قَالَ: **بِالأَكَابِرِ**».

٢٤٢٦- **حَدَّثَنَا** محمد بن عبد الرحمن بن سهمٍ، حدّثنا أبو إسحاق الفزارى، عن

= المجلس: هى التى قال النبى ﷺ: «لو رجمتُ أحداً بغير بينة رجمتُ هذه» فقال: لا، تلك امرأة كان تظهر فى الإسلام السوء).

أخرجه البخارى [٥٠٠٤]، و[٥٠١٠، ٦٤٦٤] -واللفظ له-، ومسلم [١٤٩٧]، والنسائى [٣٤٧٠]، والطبرانى فى «الكبير» [١٠/ رقم ١٠٧١٥]، والبيهقى فى «سننه» [١٥١٢٥]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٦/ ٢٠٤]، وأبو عوانة [رقم ٣٨١٤]، وغيرهم، من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عبد الرحمن بن القاسم به.

قلتُ: وقد اختلف فى سنده على يحيى بن سعيد، كما تراه عند أحمد [١/ ٣٥٧، ٣٦٥]، والشافعى [١٢٩١]، وعبد الرزاق [١٢٤٥١]، والبيهقى فى «سننه» [١٥١١٢٦]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ١٠٠]، وجماعة.

٢٤٢٥- **صحيح**: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٤/ رقم ٣٧٨٥]، من طريق محمد بن عبدالرحمن بن سهم عن ابن المبارك عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس به . . .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح قائم، رجاله كلهم ثقات، وابن سهم ثقة من رجال مسلم. وقد توبع عليه: فقال الطبرانى عقب روايته: (لم يرو هذا الحديث عن خالد الحذاء إلا ابن المبارك، ولا رواه عن ابن المبارك إلا الوليد بن مسلم وابن سهم).

ولم أقف على رواية الوليد، وقال الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ١٣١]: «رواه أبو يعلى، والطبرانى فى «الأوسط»، ورجال أبى يعلى رجال الصحيح»، وقال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٣٦٩١]، بعد أن ساقه بإسناد المؤلف: «هذا إسناد رجاله ثقات» ووقع عنده: (ابدؤوا بالكبراء . . .) بدل: «بالكبير» وقال البدر العينى فى «العمدة» [١٢/ ١٩٢]: «أخرجه أبو يعلى بإسناد صحيح». وللَّه الحمد.

٢٤٢٦- **صحيح**: أخرجه أبو داود [١٩١١]، والترمذى [٨٨٠]، وأحمد [١/ ٢٥٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٣]، والدارمى [١٨٧١]، وابن خزيمة [٢٧٩٩]، والحاكم [١/ ٦٣٢]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٢١٢٥، ١٢١٢٦]، وفى «الأوسط» [١/ رقم ٧٧١]، والحربى =

الأعمش، عن الحكم بن عتيبة، عن مقسم، عن ابن عباسٍ، قال: صلى رسول اللَّه ﷺ يوم التروية بمنًى الظهر والعصر والعشاء والفجر.

= في «الغريب» [٢/ ٧٧٩]، وغيرهم، من طرق عن الأعمش عن الحكم بن عتيبة عن مقسم بن بجرة عن ابن عباس به . . .

ولفظ أبي داود: (صلى رسول اللَّه ﷺ الظهر يوم التروية والفجر يوم عرفة بمنى) ونحوه عند أحمد في الموضع الثالث، ولفظ الترمذي: (أن النبي ﷺ صلى بمنى الظهر والفجر)، ونحوه عند الحربي وعند أحمد في الموضع الأول: (صلى رسول اللَّه ﷺ بمنى يوم التروية الظهر)، وعنده في الموضع الثاني والرابع، وكذا الدارمي وابن خزيمة والحاكم والطبراني في الموضع الثاني: (صلى رسول اللَّه ﷺ بمنى خمس صلوات) وعند الطبراني في «الأوسط» وفي الموضع الأول من «الكبير»: (كان رسول اللَّه ﷺ يصلي الظهر والعصر بمنى يوم التروية).

قلتُ: قال الترمذي: «حديث مقسم عن ابن عباس، قال علي بن المديني: قال يحيى: قال شعبة: لم يسمع الحكم من مقسم إلا خمسة أشياء، وعدَّها، وليس هذا الحديث فيما عدَّ شعبة».

قلتُ: وهذه الخمسة كما عدها يحيى القطان: (حديث الوتر والقنوت، وعزمة الطلاق، وجزاء الصيد، والرجل يأتي امرأته وهي حائض. . . .) أخرجه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» كما في «تهذيب الحافظ» [٢/ ٤٣٤].

ثم إن في الإسناد علة أخرى، وهي عنعنة الأعمش، فهو إمام في التدليس.

وللحديث طريقٌ آخر: أخرجه الترمذي [٨٧٩]، وابن ماجه [٣٠٠٤]، من طريقين ضعيفين عن إسماعيل بن مسلم المكي عن عطاء عن ابن عباس قال: (صلى بنا رسول اللَّه ﷺ بمنى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم غدا إلى عرفات) لفظ الترمذي، وقال: «وإسماعيل بن مسلم قد تكلموا فيه من قبل حفظه».

قلتُ: بل تركه النسائي وغيره، لكن يشهد للحديث: رواية جابر في سياقه الطويل لحجة النبي ﷺ وفيه: (فلما كان يوم التروية، توجهوا إلى منى؛ فأهلُّوا بالحج، وركب رسول اللَّه ﷺ فصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر. . .).

أخرجه مسلم [١٢١٨] -واللفظ له- وجماعة كثيرة: وقد مضى عند المؤلف ولكن دون موضع الشاهد [برقم ١٩٢٦ و٢٠٢٧ و٢٠٢٨].

٢٤٢٧ - **حَدَّثَنَا** محمد بن عبد الرحمن بن سهمٍ، حدّثنا عبد اللَّه بن المبارك، وعيسى ابن يونس، عن عوفٍ الأعرابى، عن زياد بن حصينٍ، عن أبى العالية، عن ابن عباسٍ، قال: قال لى رسول اللَّه ﷺ غداة الجمرة: «**هَاتِ الْقُطْ لِى**» فلقطت له حصيات من حصى الخذف، فلما وضعهن فى يده، قال: «**نَعَمْ بِأَمْثَالِ هَؤُلاءِ، نَعَمْ بِأَمْثَالِ هَؤُلاءِ، نَعَمْ بِأَمْثَالِ هَؤُلاءِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِى الدِّينِ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ الْغُلُوُّ فِى الدِّينِ**».

٢٤٢٧- **صحيح**: أخرجه النسائى [٣٠٥٧]، و[٣٠٥٩]، وابن ماجه [٣٠٢٩]، وأحمد [/ ٢١٥ ، ٣٤٧]، وابن خزيمة [٢٨٦٧]، و[٢٨٦٨]، وابن حبان [٣٨٧١]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٧٤٧]، وابن أبى شيبة [١٣٤٦١، ١٣٩٠٩]، وابن الجارود [٤٧٣]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٥١٨]، وغيرهم، من طرق عن عوف بن أبى جميلة عن زياد بن الحصين عن أبى العالية عن ابن عباس به . .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح مستقيم، وأخرجه أيضًا: ابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ١٨١- ١٨٢]، وابن عبد البر فى «الاستذكار» [٤/ ٣٥٠]، والمقدسى فى «المختارة» [٥٩/ ٢٠٠/ ٢]، كما فى «الصحيحة» [٣/ ٢٧٨] وغيرهم.

وهو عند ابن أبى عاصم فى «السنة» [١/ رقم ٩٨]، والهروى فى «ذم الكلام» [١/ رقم ٥٤]، وغيرهما بجملة النهى عن الغلو فقط، وقد اختلف فى سنده على عوف الأعرابى، فرواه عنه عيسى بن يونس، والنضر بن شميل، وهياج بن بسطام وابن علية والثورى وحماد بن أسامة وهشيم ويحيى القطان وابن المبارك وهوذة بن خليفة وغيرهم على هذا الوجه الماضى . .

وخالفهم جعفر بن سليمان الضبعى، فرواه عن عوف فقال: عن زياد عن أبى العالية عن ابن عباس عن الفضل بن العباس به . . . ، فنقله جعفر من (مسند ابن عباس) إلى (مسند الفضل) هكذا أخرجه عبد الرزاق فى «الأمالى» [رقم ١٨٢]، ومن طريقه الطبرانى فى «الكبير» [١٨/ رقم ٧٤٢]، والبيهقى فى «سننه» [٩٣١٧]، وغيرهم.

قلتُ: وهذا وهْم من جعفر إن شاء اللَّه، وقد قال الطبرانى عقب روايته: «روى هذا الحديث جماعة عن عوف: منهم سفيان الثورى، فلم يقل أحد: عن ابن عباس عن أخيه -يعنى الفضل ابن عباس- إلا جعفر بن سليمان، ولا عن جعفر إلا عبد الرزاق».

قلتُ: وجعفر إلى الوهم فى سنده أقرب من عبد الرزاق، والمحفوظ هو الوجه الأول: =

٢٤٢٨- حَدَّثَنَا عبد الأعلى بن حماد، حدّثنا وهيب بن خالد، حدّثنا ليثٌ، عن طاووس، عن ابن عباس، عن النبى ﷺ، قال: «خَمْسٌ يَقْتُلُهُنَّ الْمُحْرِمُ: الْحِدَأَةُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْغُرَابُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ»

= ثم جاء أبو سلمة ابن أبى صخرة، أعنى شيخ الإسلام: حماد بن سلمة، ورواه عن عوف فقال: عن زياد عن أبى العالية، أو أبى العلانية -شك حماد- عن ابن عباس به . . . ، هكذا ذكره ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ٨١٥]، ثم نقل عن أبيه أنه قال: «أبو العالية أصح . . . .»، ثم قال ابن أبى حاتم: «وسئل أبو زرعة فقال نحو ما قاله أبى وقال: وهم حماد فى ذلك».

قلتُ: وأبو العلانية شيخ مستور الحال. والصواب الأول.

٢٤٢٨- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٢٥٧]، والخطيب فى «تاريخه» [٧/ ١٠٠]، والطبرانى فى «الأوسط» والبزار فى «مسنده» كما فى «مجمع الزوائد» [٣/ ٥١٧]، وغيرهم من طرق عن الليث بن أبى سليم عن طاووس عن ابن عباس به . . .

وفى أوله عند أحمد: (خمس كلهن فاسقة . . .) وعنده (والحية) بدل: (والحدأة) وعند الخطيب فى آخره: (كل هؤلاء فويسقة).

قلتُ: قال الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٥١٧]، (فيه ليث بن أبى سليم، وهو ثقة يدلس».

قلتُ: تسامح الهيثمى بشأن الرجل كعادته، مع أن الليث أحسن أحواله أن يكون ضعيفًا، ثم الهيثمى يضطرب فى حال الليث فى مواضع من «مجمع الزوائد» كما كان يضطرب فى ابن لهيعة وغيره.

ولكن وجدتُ له طريقًا آخر نظيفًا عن ابن عباس به . . . فقال أحمد [/ ٣٥٧]، عقب الرواية الماضية: «ثنا عثمان -هو ابن أبى شيبة- ثنا جرير- هو ابن عبد الحميد- عن حصين بن عبدالرحمن- هو السلمى- عن عكرمة عن ابن عباس عن النبى ﷺ قال: خمس كلهن فاسقة يقتلهن المحرم، ويقتلن فى المحرم . . .» مثله.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح ليس فيه خدشة، وله طرق ثان عن ابن عباس بنحوه . . . عند ابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٢٩]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤٥/ ٨١]، ولكن بسند منكر، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، مضى منها حديث أبى سعيد [١١٧٠]، ويأتى حديث عائشة [برقم ٤٥٠٣]، وحديث ابن عمر [برقم ٥٤٢٧، ٥٤٩٧، ٥٥٤٤، ٥٨١٠].

٢٤٢٩- حَدَّثَنَا هارون بن معروف، حدّثنا عبد اللَّه بن وهب، قال: أخبرني عمرو ابن الحارث، أن بكيراً حدثه، عن كريبٍ مولى ابن عباسٍ، عن ابن عباس: أن رسول اللَّه ﷺ حين دخل البيت وجد فيه صورة إبراهيم، وصورة مريم، وقال: «**أَمَا إِنَّهُمْ قَدْ سَمِعُوا أَنَّ الْمَلائِكَةَ لا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ، هَذَا إِبْرَاهِيمُ مُصَوَّرٌ فَمَا بَالُهُ يَسْتَقْسِمُ؟**»

٢٤٣٠- حَدَّثَنَا هارون بن معروفٍ، حدّثنا عبد اللَّه بن وهبٍ، قال: أخبرني عمرٌو،

٢٤٢٩- **صحيح**: أخرجه البخاري [٣١٧٣]، وأحمد [١/ ٢٧٧]، والنسائي في «الكبرى» [٩٧٧٢]، وابن حبان [٥٨٥٨]، والطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١٢١٧١]، والبيهقي في «سننه» [٩٥٠٥]، وأبو نعيم في «الحلية» [٨/ ٣٢٥]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/ ٢٨٢] وغيرهم، من طرق عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير عن كريب عن ابن عباس به . . .

قلتُ: وهذا إسناد كالشمس، لكن يقول أبو نعيم عقبه: «غريب من حديث بكير وعمرو تفرد به ابن وهب».

قلتُ: ولمثل ابن وهب خُلق التفرد، وليتفرد بما شاء، وقتما شاء، كيفما يشاء، وهو الإمام الثقة الثبت المأمون، ومن فوقه أئمة كلهم، فأيش هذا الإسناد المتلألئ؟!.

٢٤٣٠- **صحيح**: أخرجه ابن حبان [٢٩٧٥، ٢٩٧٨]، والحاكم [٤/ ٢٣٦]، والنسائي في «الكبرى» [١٠٨٨٢]، وفي «اليوم والليلة» [١٠٤٣]، وابن عدي في «الكامل» [٦/ ٣٣٠] وغيرهم، من طرق عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن عبد ربه بن سعيد عن المنهال بن عمرو عن سعيد ابن جبير عن عبد اللَّه بن الحارث [وسقط عبد اللَّه بن الحارث من سند ابن حبان في الموضع الثاني] عن ابن عباس به . . .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح موصول، رجاله ثقات مشاهير، وعبد اللَّه بن الحارث هو ابن نوفل كما وقع في بعض طرقه عند البغوي في «شرح السنة»، وهو ثقة مشهور، والمنهال شيخ ثقة صدوق لم يغمزه أحد بحجة.

وقد اختلف في إسناده على ابن وهب، فراه عنه هارون بن معروف ووهب بن بيان وحرملة بن يحيى وبحر بن نصر وغيرهم على هذا الوجه الماضي، وخالفهم أحمد بن عيسى بن حسان المصري، فرواه عنه فقال: عن عمرو بن الحارث بن عبد ربه بن سعيد عن المنهال عن عبد اللَّه بن

عن عبد ربه بن سعيد، قال: حدثنى المنهال بن عمرو، ومرةً قال: أخبرنى سعيد بن جبير، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ إذا عاد المريض جلس عند رأسه، ثم قال سبع مرات: «**أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ أَنْ يَشْفِيَكَ**» قال: فإن كان فى أجله تأخيرٌ [عُوفِىَ] من وجعه ذلك

= الحارث عن ابن عباس به . . . فأسقط منه (سعيد بن جبير) بين المنهال وعبد الله بن الحارث، هكذا أخرجه البخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٥٣٦]، لكن أحمد بن عيسى هذا كذبه أبو زرعة بخط عريض جدًا، وكذا رماه أهل مصر بالكذب، واتهمه جماعة بادعاء سماع ما لم يسمع، وأقل أحواله أن يكون مهجور الرواية، ودفاع الخطيب عنه لا ينفعه بعد ذلك التكذيب الصريح، ومَنْ يرد التحمس دونه فإنما يتسع عليه الخرق، ولم يُخْرِج له الشيخان إلا ما وافقه الثقات عليه؛ وكم أوقع طلبُ العلو أناسًا فى الرواية عن مثل هذا الرجل! وأرانى قد بسطت الكلام عليه فى مكان آخر لا يحضرنى.

وقد خولف فى إسناده، خالفه محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، فرواه عن ابن وهب فقال: عن عمرو بن الحارث عن عبد ربه بن سعيد عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . ، فأسقط منه (عبد الله بن الحارث) وأبدله (سعيد بن جبير) هكذا أخرجه الحاكم [١/ ٤٩٣].

وابن عبد الحكم ثقة إمام مأمون، غير أن رواية الجماعة عن ابن وهب أرجح، لكن قد توبع عبدربه بن سعيد على مثل رواية ابن عبد الحكم، تابعه يزيد أبو خالد الدالانى، فرواه عن المنهال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . .

أخرجه أبو داود [٣١٠٦]، والترمذى [٢٠٨٣]، وأحمد [١/ ٢٣٩]، والحاكم [١/ ٤٩٣]، و[٤/ ٢٣٧، ٤٦١]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٨٨٧]، وفى «اليوم والليلة» [رقم ١٠٤٧]، والذهبى فى «التذكرة» [٢/ ٥٧٥]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ٥٤٣]، وابن جميع فى «المعجم» [رقم ٢١٧] وغيرهم، من طرق عن شعبة عن أبى خالد الدالانى به.

قلتُ: وأبو خالد ضعيف سيئ الحفظ، وقد اختلف على شعبة فى إسناده، فرواه عنه وهب بن جرير وغندر والربيع بن يحيى وآدم بن أبى إياس وغيرهم على الوجه الماضى، وخالفهم حجاج ابن نصير، فرواه عنه فقال: عن يزيد أبى خالد عن المنهال بن عمرو عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس به . . . نحوه دون أن يقل فيه (سبع مرات). =

= هكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» [١٢/ ١٢٧٣١]، وفي «الدعاء» [١١١٤]، من طريق أبي مسلم الكشي عن حجاج بن نصير به .

قلتُ: هذا ليس بشيء، وحجاج ضعفوه لسوء لفظه، ولكونه كان يقبل التلقين، بل تركه جماعة، وهو يغرب على شعبة كثيراً، وقد ذكر في ذيل الحديث عن شعبة أنه قال: «رفعه مرة ولم يرفعه مرتين» ولعله يقصد أبا خالد الدالاني بهذا، لكن الإسناد إلى شعبة لا يثبت كما عرفت. ثم جاء عبيد اللَّه الأشجعي ورواه عن شعبة فقال: عن ميسرة بن حبيب عن المنهال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به نحوه .

دون أن يقول: (سبع مرات) فجعل شيخ شعبة هو (ميسرة بن حبيب) بدل (أبي خالد الدالاني) هكذا أخرجه النسائي في «الكبرى» [١٠٨٨٦]، وفي «اليوم والليلة» [رقم ١٠٤٧]، والحاكم [٤/ ٢٣٧]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٢٤٠]، والأشجعي ثقة إمام.

وقد توبع عليه: تابعه محمد بن شعيب بن شابور على مثله عند النسائي في «الكبرى» [١٠٨٨٤]، وفي «اليوم والليلة» [رقم ١٠٤٥]، من طريق أحمد بن إبراهيم بن محمد الشامي -صدوق- عن إسحاق بن إبراهيم أبي النضر -ثقة صالح- عن محمد بن شعيب به .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح إليه، لكن خولف أحمد بن إبراهيم في سنده، خالفه عبد الصمد بن عبد الوهاب، فرواه عن أبي النضر عن محمد بن شعيب عن رجل عن شعبة به . . . مثله . . . ، فزاد فيه ذلك الرجل المبهم بين ابن شعيب وشعبة .

هكذا أخرجه النسائي في «الكبرى» [١٠٨٨٥]، وفي «اليوم والليلة» [١٠٤٦]، وعبد الصمد صدوق صالح، وقد يحتمل أن يكون محمد بن شعيب قد سمعه عن شعبة بواسطة هذا الرجل المبهم، ثم قابل شعبة فحدثه به . . . ، وكذلك شعبة: لعل له في هذا الحديث شيخين، أحدهما (أبو خالد الدالاني) والآخر (ميسرة ابن حبيب)، وقد توبع عليه من طريق هذين الشيخين:

١- تابعه عن أبي خالد: عبد اللَّه بن نمير نحو سياق المؤلف جميعًا عند الحاكم [٤/ ٤٦١]، بإسناد صحيح إليه.

٢- وتابعه عن ميسرة: إسرائيل بن يونس على نحو سياق المؤلف: عند اللالكائي في «شرح الاعتقاد» [٣/ رقم ٦٧٨]، وابن منده في «التوحيد» [رقم ٢٩٦]، بإسناد صحيح إليه.

وتابعه أيضًا داود بن عيسى النخعي عند الطبراني في «الصغير» [١/ رقم ٣٥]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٧/ ١٨١]، لكن الإسناد إليه لا يثبت. =

= وميسرة بن حبيب، ثقة معروف، وقد توبع ميسرة وعبد ربه بن سعيد وأبو خالد الدالانى ثلاثتهم عن المنهال بن عمرو على الوجه الماضى: تابعهم زيد بن أبى أنيسة عند الطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١١١٧]، وفى «الكبير» [١١/ رقم ١٢٢٧٧]، بإسناد قوى إليه.

وكذا تابعهم: إدريس بن يزيد الأودى على نحوه دون أن يقول: (سبع مرات) عند الغطريف فى «حديثه» [رقم ٤٠]، وعنه الشجرى فى «الأمالى» [ص٤٨٥]، بإسناد صحيح إليه أيضًا، قال ابن الغطريف: (حدثنا أبو عوانة الإسفرائينى قال: حدثنا يزيد بن سنان قال: حدثنا زكريا بن يحيى قال: حدثنا إدريس الأودى عن المنهال به . . . . .).

قلتُ: ويزيد بن سنان هو يزيد القرشى الثقة المعروف، وزكريا بن يحيى هو كاتب العمرى الصدوق الصالح. فالإسناد صحيح كما ترى.

● **تنبيه مهم**: (إذا جزمنا بكون فلان قد تابع فلانًا، أو أن فلانًا قد خالف فلانًا؛ فإنما نجزم بما صحَّ عندنا وإن لم نذكر الطريق إليهم بذلك، وقد نذكرها أحيانًا).

ثم جاء الحجاج بن أرطأة وخالف هؤلاء جميعًا، ورواه عن المنهال بن عمرو فقال: عن عبد اللَّه ابن الحارث عن ابن عباس به . . . نحو سياق المؤلف، فأسقط منه (سعيد بن جبير) وأبدله (عبداللَّه بن الحارث بن نوفل)، فوافق أحمد بن عيسى فى روايته هكذا عن ابن وهب عن عمرو ابن الحارث عن عبد ربه بن سعيد عن المنهال به كما مضى سابقًا.

ورواية الحجاج: أخرجها: أحمد [١/ ٢٣٩، ٣٥٢]، والحاكم [١/ ٤٩٣]، [٤/ ٢٣٧]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ ١٢٧٣٢]، والمؤلف [٢٤٨٣]، وابن أبى شيبة [٢٣٥٧٢، ٢٩٤٩٤]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٨٨٣]، وفى «اليوم والليلة» [١٠٤٤]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٧١٨]، وابن أبى الدنيا فى «المرض والكفارات» [١٧٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ١٦]، وأبو الفضل الزهرى فى «حديثه» [رقم ٣٢٨]، وغيرهم.

والحجاج مشهور بسوء حفظه، وقد قال الحاكم عقب روايته: «هذا مما لا يُعدُّ خلافًا؛ فإن الحجاج بن أرطأة دون عبد ربه بن سعيد وأبى خالد الدالانى فى الحفظ والإتقان، فإن ثبت حديث عبد اللَّه بن الحارث من هذه الرواية، فإنه شاهد لسعيد بن جبير».

قلتُ: والمحفوظ هو ما رواه الجماعة عن المنهال بن عمرو كما مضى، فالحديث حديث سعيد بن جبير يرويه عن ابن عباس به . . . وهذا هو الذى صححه أبو حاتم الرازى كما فى «العلل» =

= [رقم ٢٠٩٤]، وكذا أبو زرعة الرازي كما في «العلل» أيضًا [رقم ٢١٠٧]، لكن مضى أن جماعة قد رووه عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن عبد ربه بن سعيد عن المنهال بن عمرو عن سعيد ابن جبير عن عبد اللَّه بن الحارث عن ابن عباس به . . . ! فجعلوا عبد اللَّه بن الحارث واسطة بين سعيد وابن عباس، ولم يعبأ أبو زرعة بهذا، وقال: «الحديث حديث سعيد بن جبير: رواه عنه ميسرة ويزيد أبو خالد. . . ».

قلتُ: وهكذا رواه محمد بن عبد اللَّه بن الحكم عن ابن هب عن عمرو بن الحارث عن عبد ربه ابن سعيد عن المنهال عن سعيد عن ابن عباس به . . . كما مضى عند الحاكم [١/ ٤٩٣]، لكن عبد ربه بن سعيد ثقة مأمون؛ وروايته له على الوجهين عن المنهال إشارة إلى كونه قد حفظه هكذا، فليس عندي حرج في أن يكون الوجهان محفوظين معًا، وتحمل رواية الجماعة عن ابن وهب على كون سعيد بن جبير قد سمعه أولاً من ابن عباس بواسطة (عبد اللَّه بن الحارث بن نوفل) ثم قابل ابن عباس بعد ذلك فحدثه به . . .

وعبد اللَّه بن الحارث شيخ كبير جليل القدر له رؤية، وهذا عندي أجود من توهيم الثقات.

● **تنبيه**: وقع في سند المؤلف في طبعة حسين الأسد: (. . . . حدثني المنهال بن عمرو -ومرة قال: أخبرني سعيد بن جبير . . .) فعلَّق حسين الأسد بالهامش [٤/ ٣١٩]، على قوله: (ومرة) فقال: «سقط من (فا) الواو قبل (مرة) وهذه اللفظة تدل على أن كلامًا سقط قبلها؛ لأن المنهال بن عمرو روى هذا الحديث عن عبد اللَّه بن الحارث عن ابن عباس، وهذه الرواية ستأتي برقم [٢٤٨٣]، ورواه عن سعيد بن جبير عن عبد اللَّه بن الحارث عن ابن عباس كما هو هنا، ورواه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس كما يتبين من مصادر التخريج، وظننا أن ما سقط يُعيِّن أحد الطريقين الآخرين للحديث».

قلتُ: لكن يعكر على كل هذا أنه وقع في مسند المؤلف في طبعة دار الكتب العلمية [٢/ ٤٢٩]: (. . . حدثني المنهال بن عمرو عن مرة قال: أخبرني سعيد بن جبير . . .) هكذا: (عن مرة) بدل: (ومرة) فنظرنا فيمن روى هذا الحديث من طريق المؤلف: فلم نجد إلا رجلين:

الأول: ابن حبان [٢٩٧٨]، ولم يقع عنده: (ومرة) ولا: (عن مرة) كما سقط من سنده (عبداللَّه بن الحارث) أيضًا.

والثاني: ابن عدي في «الكامل» [٦/ ٣٣٠]، ووقع عنده: (. . . حدثني المنهال بن عمرو مرة=

٢٤٣١- **حَدَّثَنَا** على بن الجعد، أخبرنا أبو جعفر الرازى، عن عمرو بن دينار، عن طاووس، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أُمِرْتُ بِالسُّجُودِ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ، وَنُهِيتُ أَنْ أَكُفَّ ثَوْبًا أَوْ شَعْرًا**».

٢٤٣٢- **وَعَنْ** أبى جعفر، عن عبد الكريم بن أبى المخارق، عن مقسم، عن ابن عباس، عن النبى ﷺ فى رجلٍ جامع امرأته وهى حائضٌ، فقال: «**إِنْ كَانَ دَمًا عَبِيطًا فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارٍ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ صُفْرَةٌ فَنِصْفُ دِينَارٍ**».

= قال: . . .) هكذا: (مرة) دون واو العطف أو حرف (عن)، وقد يكون ذلك الأصح، لكن فى «علل ابن أبى حاتم» [رقم ٢١٠٧]، قال: «وسئل أبو زرعة عن حديث رواه عبد ربه بن سعيد قال: حدثنى المنهال بن عمرو قال: حدثنى سعيد بن جبير أو -هكذا بالشك- عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس . . .) فذكر الحديث ثم قال: «قال عبد ربه بن سعيد: وحدثنى المنهال ابن عمرو مرة أخرى عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس به . . .».

قلتُ: فهذا قد يكون شاهدًا لبعض ما قاله حسين الأسد، لكن لا نوافقه على دعوى السقط فى إسناد المؤلف، لاحتمال أن يكون عبد ربه بن سعيد أراد أن يسوق الطريقين عن المنهال، لكنه أحجم وساق أحدهما، أو ساقه ولم يحفظه بعض الرواه ممن دونه، فإن لم ينهض ذلك، فرواية ابن عدى الماضية: كافية برد دعوى الإسقاط، والله ربى أعلم.

٢٤٣١- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٣٨٩].

٢٤٣٢- **ضعيف**: بهذا اللفظ: أخرجه أبو القاسم البغوى فى «الجعديات» [٢٩٧٦]، ومن طريقه أبو محمد البغوى فى «شرح السنة» [١/ ٢٤٦]، وفى «تفسيره» [١/ ٢٥٦]، والدارمى [١١١١]، والدارقطنى فى «سننه» [٣/ ٣٨٧]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٢١٣٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٦/ ٤٥١]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [رقم ٥٥٨]، والطحاوى فى «المشكل» [١٠/ ١٥٢]، وغيرهم، من طريقين عن أبى جعفر الرازى عن عبدالكريم بن أبى المخارق عن مقسم مولى ابن عباس عن ابن عباس به . . .

قلتُ: هذا إسناد ضعيف، والمحفوظ بنحو هذا السياق: إنما هو من قول ابن عباس موقوفًا عليه، أما الثابت مرفوعًا فإنما فيه الأمر لمن جامع امرأته وهى حائض أن يتصدق بدينار أو نصف دينار -على التخيير- دون هذا التفصيل. =

٢٤٣٣- حَدَّثَنَا محمد بن بكار، حدّثنا خالد بن عبد اللَّه الواسطي، عن يزيد بن أبي زياد، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ، قال: لعن رسول اللَّه ﷺ المخنث من الرجال، والمترجلات من النساء، فقلت: وماً المترجلات من النساء؟ قال: المتشبهات من النساء بالرجال.

= ثم اعلم: أنه قد اختلف في إسناد هذا الحديث ومتنه اختلافًا عظيمًا، فروى موقوفًا ومرفوعًا ومرسلاً ومعضلاً ومنقطعًا، وكذا اختلف في متنه أيضًا، وشرح ذلك هنا يحتاج إلى كراستين، وقد استوفيناه في «غرس الأشجار بتخريج منتهى الأخبار».

وقد اختلف في تصحيحه وتضعيفه على أقوال، وقد بسطنا ذلك في المصدر المشار إليه... يسَّره اللَّه... وهو عندنا ثابتٌ مرفوعًا دون ذلك التفصيل المذكور هنا، وراجع: «التلخيص» [١/ ١٦٤-١٦٦]، و«الجوهر النقي» [١/ ٢١٤-٣١٩]، و«سنن البيهقي» [١/ ٣١٤-٣١٩]، و«السنن الكبرى» للنسائي [٥/ ٣٤٦-٣٥٠]، و«الإرواء» [١/ ٢١٧، ٢١٨]، و«صحيح سنن أبي داود» [رقم ٢٥٦]، و«ضعيف سنن أبي داود» [رقم ٤٢]، و«تعليق العلامة أحمد شاكر على سنن الترمذي» [١/ ٢٤٦-٣٥٤]، وحاشية ابن القيم على «سنن أبي داود» [/ ٣٠٦، ٣٠٧]، و«تعليق الشمس ابن عبد الهادي على علل ابن أبي حاتم» [ص ٥٤-٦١]، وغير ذلك.

٢٤٣٣- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٢٥٤]، من طريق خلف بن الوليد عن يزيد بن أبي زياد عن عكرمة عن ابن عباس به...

قلتُ: هذا إسناد ضعيف، ويزيد ضعيف مضطرب الحديث، وقد اختلف عليه في سنده، فرواه عنه خالد الواسطي كما مضى. وخالفه محمد بن فضيل، فرواه عنه فقال: عن عكرمة عن ابن عباس قال: (لعن اللَّه المخنثين من الرجال، والمترجلات من النساء، قال: قلتُ: لعكرمة: المترجلات؟! قال: المتشبهات بالرجال) هكذا ذكره موقوفًا، أخرجه ابن أبي شيبة [٢٦٤٨٩]، ثم جاء عمران بن عيينة ورواه عنه فقال: عن مقسم عن ابن عباس قال: (لعن رسول اللَّه ﷺ المخنثين من الرجال).

هكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١٢١٤٨]، بإسناد صحيح إليه. وأرى هذا الاضطراب من يزيد بن أبي زياد نفسه، فهو كان بارعًا جدًا في فن الاضطراب والتخليط، لكنه توبع على الوجه الأول، مرفوعًا: تابعه: =

= ١- يحيى بن أبى كثير عن عكرمة عن ابن عباس قال: (لعن النبى ﷺ المخنثين من الرجال، والمترجلات من النساء، وقال: أخرجوهم من بيوتكم، فأخرج النبى ﷺ فلانًا وأخرج عمر فلانًا).

أخرجه البخارى [٥٥٤٧، ٦٤٤٥] -واللفظ له- وأبو داود [٤٩٣٠]، والترمذى [٢٧٨٥] -عنده فيه اختصار- وأحمد [١/ ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٧، ٣٦٥]، والدارمى [٢٦٤٩]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٨٤٧، ١١٩٨٧، ١١٩٨٨، ١١٩٨٩]، وعبد الرزاق [٢٠٤٣٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٦٧٦١]، وفى «الآداب» [رقم ٥٩٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٩٨]، والدورقى فى م«سند سعد بن أبى وقاص» [رقم ٣٠]، وغيرهم.

٢- وقتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال: (لعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال) أخرجه البخارى [٥٥٤٦] -واللفظ له- وأبو داود [٤٠٩٧]، والترمذى [٢٧٨٤]، وابن ماجه [١٩٠٤]، وأحمد [١/ ٣٤٩]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٨٢٣]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٧٧٩٩]، وفى «الآداب» [رقم ٥٩١]، وابن الجعد [٩٥٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٩٧]، وابن بشران فى «الأمالى» [رقم ٣١٥]، وجماعة غيرهم.

٣- وأيوب السختيانى عن عكرمة عن ابن عباس قال: (لعن الله المخنثين من الرجال، والمترجلات من النساء) أخرجه عبد الرزاق [٢٠٤٣٣] -واللفظ له- وعنه الترمذى [٢٧٨٥]، وأحمد [١/ ٣٦٥]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٨٤٧، ١١٨٤٨]، وغيرهم. ورواية أيوب وقعت عندهم مقرونة مع رواية يحيى بن أبى كثير.

٤- وزيد أبو أسامة الحجام عن عكرمة مثل رواية قتادة: عند الترمذى فى «العلل» [رقم ٤١٢]، والدولابى فى «الكنى» [٤٤٨]، من طريقين عن جنيد الحجام عن أستاذه أبى أسامة الحجام به.

قلتُ: وهذا إسناد حسن، وقال الترمذى عقب روايته: «سألتُ محمدًا -يعنى البخارى- عن هذا الحديث؟! فقال: زيد أبو أسامة صدوق، وجنيد أبو عبد الله صدوق، وكانا حجَّامين».

قلتُ: وقد زاد الترمذى فى متنه: (والواشمة والمستوشمة، والواصلة والموصولة)، وهى زيادة ثابتة.

٥- ومحمد بن عبد الرحمن أبو الأسود عن عكرمة مثل رواية قتادة وأبى أسامة وزاد فى أوله: =

٢٤٣٤- حَدَّثَنَا محمد بن بكار، حدّثنا الوليد بن أبي ثور، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**عَلَى كُلِّ مَنْسِمٍ مِنَ الإِنْسَانِ صَلَاةٌ**» فقال رجلٌ من القوم: هذا شديدٌ، ومن يطيق هذا؟ قال: «**أَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَلَاةٌ، وَإِنَّ حَمْلاً عَنِ الضَّعِيفِ صَلَاةٌ، وَإِنَّ كُلَّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا أَحَدُكُمْ إِلَى صَلَاةٍ صَلَاةٌ**».

= (لعن الواصلة والموصولة) أخرجه أحمد [١/ ٢٥١، ٣٣٠]، ولكن رواه عن أبي الأسود: ابن لهيعة.

٦- وعمرو بن دينار عن عكرمة به مثل رواية قتادة عند الطبراني في «الكبير» [١١/ ١١٦٤٧] وفي «الأوسط» [٢/ ١٤٣٥]، والإسناد إليه صالح. وهو غريب من حديث عمرو بن دينار.

٢٤٣٤- **صحيح**: دون قوله: (صلاة) إنما المحفوظ (صدقة): أخرجه ابن خزيمة [١٤٩٧]، وابن حبان [٢٩٩]، والطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١١٧٩١]، وهناد في «الزهد» [٢/ رقم ١٠٨٤]، وابن مردويه في «الأمالي» [رقم ٤٠] وغيرهم، من طرق عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس به... وزاد ابن خزيمة: (وإنحاءك القذر عن الطريق صلاة....) ونحوها عند هنّاد وابن مردويه.

قلتُ: وأخرجه الطبراني في الكبير أيضًا [١١/ رقم ١١٧٩٢]، من طريق حازم بن إبراهيم عن سماك بإسناد به بلفظ: (كل مسلم عليه صلاة، وكل خطوة يخطوها أحدكم إلى الصلاة فهي صلاة)، وأخرجه البزار أيضًا [رقم ٩٢٦]، من طريق سماك بإسناده به نحو سياق المؤلف... ولفظ ابن مردويه والطبراني في الموضع الأول: (على كل ميسم من الإنسان...) كذا (ميسم) وهي (منسم) كما عند المؤلف وعنه ابن حبان وابن خزيمة، وهي عند هناد: (على كل مسلم)، والحديث مداره على سماك بن حرب؛ وهو صدوق، تغير حفظه بآخرة حتى صار يتلقَّن، وروايته عن عكرمة خاصة تكلم فيها النقاد؛ وأعلوها بالاضطراب، راجع ما علقناه بذيل الحديث [٢٣٣٢].

ولم يروه عنه أحد ممن سمع منه قديمًا، وعزاه إيضًا الإمام في «الضعيفة» [٣/ ١٩٠]، إلى أبي الحسن محمد بن محمد البزار البغدادي في «جزء من حديثه» [ق ١٧٤/ ١]، من طريق سماك أيضًا...

لكن للحديث شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة نحوه... دون قوله (صلاة...) إنما المحفوظ إنما هو (صدقة)، ففي الباب عن أبي ذر عند مسلم [٧٢٠]، وأبي داود [١٢٨٦]، =

٢٤٣٥- حَدَّثَنَا أبو معمر، حدّثنا أبو الأحوص، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**عَلَى كُلِّ مَنْسِمٍ مِنِ ابْنِ آدَمَ كُلَّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ**». فذكر نحو هذا الحديث.

= وأحمد [٥/ ١٦٧، ١٦٨]، وجماعة كثيرة، ولفظ مسلم: (يصبح على سلامى من أحدكم صدقة: فكل تسبيحه صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليلة صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وأمرٌ بالمعروف صدقة، ونهى عن المنكر صدقة، ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى).

وفى الباب عن أبى هريرة عند البخارى [٢٧٣٤، ٢٨٢٧]، ومسلم [١٠٠٩]، وجماعة كثيرة، ولفظ البخارى فى الموضع الأول: (كل سلامى عليه صدقة، كل يوم يعين الرجل فى دابته يحمله عليها أو يرفع متاعه صدقة، والكلمة الطيبة صدقة، وكل خطوة يمشيها إلى الصلاة صدقة، ودلُّ الطريق صدقة).

وفى الباب عن بريدة بن الحصيب عند أبى داود [٢٥٤٢]، وأحمد [٥/ ٣٥٤، ٣٥٩]، وابن حبان [٦٣٣، ٨١١]، وجماعة كثيرة، وفيه: (قالوا: ومن يطيق ذلك يا نبى الله؟!) وله شواهد آخر بألفاظ مختلفة، ووجدتُ له طريقًا آخر عن ابن عباس مرفوعًا بلفظ: (على كل سلامى من بنى آدم فى كل يوم صدقة، ويجزئ من ذلك كله ركعة الضحى).

هكذا أخرجه الطبرانى فى «الصغير» [١/ ٦٣٩]، من طريق ضعيف إلى سالم بن نوح عن هشام ابن حسان عن قيس بن سعد عن طاووس عن ابن عباس به...!

وهذا منكر، ورواه الليث بن أبى سليم عن طاووس عن ابن عباس به بسياق أتم عند البخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٤٢]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١١٠٢٧]، وهذا منكر أيضًا، والمحفوظ هو عن طاووس به مرسلاً. كما تراه عند الحسين بن حرب فى «البر والصلة» [٣٠٤]، والله المستعان.

٢٤٣٥- **صحيح**: انظر قبله. وقد وقع للهيثمى أوهام فى الكلام على هذا الحديث فى «المجمع» [٣/ ١٠٤]، ونبَّه عليها الإمام فى «الضعيفة» [٣/ ١٩٠]، لكن أخطأ الإمام فى قوله: «ووقع فى «المجمع» مسلم، بدل (ميسم) وهو خطأ مطبعى».

قلتُ: بل ليس بخطأ أصلاً، فهكذا أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٧٩٢]، بهذا اللفظ كما مضى، ومثله عند هناد فى «الزهد»، ثم رأيتُ الإمام قد أخطأ خطأ آخر، فإنه قد صحَّح إسناد المؤلف هنا فى «الصحيحة» [٢/ ١١٧]، مع كونه قد ضعفه فى «الضعيفة» =

٢٤٣٦- حَدَّثَنَا أبو همام، حدّثنا حماد بن أسامة، حدّثنا هشام بن حسان، عن زيد ابن الحوارى، عن ابن عباس، قال: قيل: يا رسول اللَّه، أنفضى إلى نسائنا فى الجنة كما نفضى إليهن فى الدنيا؟ قال: «**وَالَّذِى نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنَّ الرَّجُلَ لَيُفْضِى بِالْغَدَاةِ الْوَاحِدَةِ إِلَى مِائَةِ عَذْرَاءَ**».

= [٣/ ١٩٠]، وأعله بسماك وروايته عن عكرمة، فلعله يتراجع، وهو مأجور على كل حال. وشكر اللَّه سعيه.

٢٤٣٦- ضعيف: أخرجه هناد فى «الزهد» [١/ رقم ٨٨]، وأبو نعيم فى «صفة الجنة» [رقم ٣٩٨]، وأبو الشيخ الأصبهانى كما فى «حادى الأرواح» [ص ١٦٠]، لابن القيم، والحربى فى «غريب الحديث» [١/ ٢٦٦] -وعنده مختصراً- والخطيب فى «موضح الأوهام» [٢/ ٩٥/ دار المعرفة]، وابن أبى الدنيا فى «صفة الجنة» [رقم ٢٦١] وغيرهم، من طرق عن أبى أسامة حماد ابن أسامة عن هشام بن حسان عن زيد بن الحوارى عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف؛ وزيد بن الحوارى ضعيف الحفظ عند جمهورة النقاد، وقد مشاه بعضهم، وبه أعله البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٧٨٦٩]، فقال: «رواه أبو يعلى بسند ضعيف؛ لضعف زيد العمى» أما قول ابن القيم عنه، فكأنه لم يعلم أن شعبة لعله لم يرو عن شيخ أضعف من زيد، كما يقول ابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٢٠١]، بل قال عنه أبو حاتم الرازى: «كان شعبة لا يُحمد حفظه» كما فى «الجرح والتعديل» [٣/ ٥٦٠].

ولعل شعبة قد تنكَّب عن الرواية عنه أخيراً، وعلى كل حال: فزيد ضعيف الحفظ وإن روى عنه كل شعبة، وقد روى شعبة عن جماعة من الضعفاء والهلكى، كجابر الجعفى وأشعث بن سوار وإبراهيم الهجرى وثوير بن أبى فاختة وداود الأودى وعاصم العمرى وابن جدعان وفرقد السبخى والليث بن أبى سليم ومجالد بن سعيد ومسلم الأعور ويحيى الجابر وأبى خالد الدالانى وطائفة أخرى، وما زال هؤلاء على حالهم وما برحوا.

وقد اختلف فى إسناده على أبى أسامة، فذكر الدارقطنى فى «العلل» [١٠/ ٣٠]، أن أبا أسامة قد رواه عن هشام بن حسان فقال: عن ابن سيرين أنه ذكر ذلك عن ابن عباس، كذا ذكره الدارقطنى، ولم يبين: هل ذكره عن ابن عباس موقوفًا أم مرفوعًا؟! وقد خولف أبو أسامة فى سنده، خالفه زائدة بن قدامة، فرواه عن هشام فقال: عن ابن سرين عن أبى هريرة مرفوعًا به نحوه . . . ، فنقله من (مسند ابن عباس) إلى (مسند أبى هريرة). =

= هكذا أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [١/ ٧١٨]، و[٥/ رقم ٥٢٦٧]، وفى «الصغير» [٢/ رقم ٧٩٥]، وعنه أبو نعيم فى «صفة الجنة» [٣٩٧]، والضياء المقدسى أيضًا فى «صفة الجنة» [٨٢/ ٢]، كما فى «الصحيحة» [١/ ٦٤١]، والخطيب فى «تاريخه» [١/ ٣٧١]، وابن أبى الدنيا فى «صفة الجنة» [٢٦١] وغيرهم، من طرق عن الحسين بن على الجعفى عن زائدة به . . .

قلتُ: قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن هشام بن حسان إلا زائدة، تفرد به حسين بن على».

قلتُ: وثلاثتهم أئمة لا يُسأل عنهم، وقد قال الضياء عقب روايته: «قلتُ: ورجاله عندى على شرط الصحيح»، قال الإمام فى «الصحيحة»: «وهو كما قال؛ فالسند صحيح ولا نعلم له علة».

قلتُ: علته هى المخالفة كما مضى، وقد رواه ابن أبى الدنيا كما مضى من طريق هارون الحمال عن الحسين الجعفى عن زائدة بإسناده به . . . ثم ذكر أن هارون الحمال قد راجع الحسين الجعفى فى روايته، فقال: «فقلت للحسين: إن أبا أسامة ثنا عن هشام عن زيد بن الحوارى عن ابن عباس . . . قال: -يعنى حسين الجعفى: هكذا ثنا زائدة، ولم يرجع».

قلتُ: فرمى بالتبعة على زائدة، وزائدة بن قدامة جبل من جبال الحفظ والإتقان، ومثلى لا يجرؤ على توهيمه فى هذا المقام، وقد رجَّح الدارقطنى فى «العلل» [١٠/ ٣٠] من هذا الخلاف: طريق أبى أسامة عن هشام فقال عقبه: «وهو أشبه بالصواب».

قلتُ: وهذا لا يعجبنى، وينقدح فى نفسى كون حسين الجعفى قد وهم فيه، وأن الصواب هو حديث أبى أسامة عن هشام عن زيد العمى عن ابن عباس به . . . ، لكنى لا أجزم بذلك؛ لضعف حجتى على صحة هذا.

ثم رأيتُ ابن أبى حاتم قد قال فى «العلل» [رقم ٢١٢٩]: «وسألت أبى وأبا زرعة عن حديث رواه الحسين الجعفى عن زائدة عن هشام عن محمد عن أبى هريرة قال: (قيل: يا رسول الله كيف نُفضى إلى نسائنا فى الجنة؟! . . .) فقالا: هذا خطأ، إنما هو هشام بن حسان عن زيد العمى عن ابن عباس . . . . قلتُ: لأبى: الوهم ممن هو؟ . . . قال: من حسين».

قلتُ: والله ما رأيت هذا الكلام إلا بعد أن ذكرنا ما انقدح فى صدرنا بشأن رواية حسين الجعفى، ونشهد أن هذا العلم إلهام كما قاله ابن مهدى، فالحمد لله كثيرًا. =

٢٤٣٧- حَدَّثَنَا عبد اللَّه بن عمر بن أبان، حدّثنا علىّ بن هاشم بن البريد، عن مبارك بن حسان، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: قيل: يا رسول اللَّه، أى جلسائنا خيرٌ؟ قال: «**مَنْ ذَكَّرَكُمُ اللَّهَ رُؤْيَتُهُ، وَزَادَ فِى عِلْمِكُمْ مَنْطِقُهُ، وَذَكَّرَكُمْ بِالآخِرَةِ عَمَلُهُ**».

٢٤٣٨- حَدَّثَنَا عبد اللَّه بن عمر، حدّثنا ابن المبارك، حدّثنا شريك، عن خصيف،

٢٤٣٧- **ضعيف**: أخرجه عبد بن حميد فى «المنتخب» [٦٣١]، ومن طريقه الحافظ فى «الأمالى المطلقة» [ص١٥٠]، والبيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ٩٤٤٦]، والخرائطى فى «مكارم الأخلاق» [٦٩١]، وابن سمعون فى «الأمالى» [رقم ١١/ طبعة دار البشاير]، وابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٣٣٤]، ومن طريقه البيهقى أيضًا فى «الشعب» [٧/ ٩٤٤٧]، وابن النجار فى «ذيل تاريخ بغداد» [٣/ ٤٩-٥٠/ الطبعة العلمية]، وغيرهم، من طريقين عن المبارك بن حسان عن عطاء بن أبى رباح عن ابن عباس به.

قلتُ: قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٦٥٩]: «هذا إسناد رواته ثقات» ونحوه قال صاحبه الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ٣٨٩]، وفاتهما أن مبارك بن حسان هذا أحسن أحواله أن يكون ضعيفًا، وعنه يقول النسائى: «ليس بالقوى، فى حديثه شىء»، وقال الأزدى: «متروك يرمى بالكذب»، وقد ساق له ابن عدى هذا الحديث فى ترجمته من «الكامل» ثم قال: «ومبارك ابن حسان ذا قد روى أشياء غير محفوظة»، ونقل المزى عن أبى بكر أنه قال: (منكر الحديث)، ولم يظهر لى مَنْ أبو بكر هذا! اللَّهم إلا أن يكون ابن أبى خيثمة، فإن المزى نقل عنه أولاً توثيق ابن معين للمبارك ثم قال عقبه: «وقال أبو بكر: . . . إلخ».

وقال البيهقى عقب روايته: «مبارك هذا ضعيف»، ونقل الحافظ فى «الأمالى»، عن أبى داود أنه قال عن المبارك: «منكر الحديث» وابن حبان مع توثيقه له فقد قال: «يخطئ ويُخالف» أما توثيق ابن معين والفسوى له، فلا يقوى أمام تلك الجروح المفسَّرة، وقد قال الحافظ فى تقريبه: «لين الحديث»، وقال عن حديثه هذا فى «الأمالى»: «هذا حديث غريب».

نعم، للحديث شاهد لفقرته الأولى فقط من حديث أسماء بنت يزيد مرفوعًا: (ألا أخبركم بخياركم؟! قالوا: بلى يا رسول اللَّه. قال: الذين إذا رُؤوا ذُكِرَ اللَّه -تعالى- . . .) وفى سنده شهر بن حوشب.

٢٤٣٨- **ضعيف**: أخرجه الطبرى فى «تفسيره» [٣/ ٤٩٨]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٢٠٢٨، ١٢٠٢٩]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» [رقم ٤٤٧٧]، وأبو إسحاق الفزارى =

عن عكرمة، عن ابن عباس قال: فُقدتْ قطيفةٌ حمراءُ يوم بدر مما أصيبَ من المشركين، فقال أناس: لعل النبى أخذها، فأنزل الله: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ﴾ [آل عمران: ١٦١]. قال خصيف: فقلت لسعيد: ما كان لنبى أن يغل؟ فقال بل يغل ويقتل أيضًا.

= فى «السير» [رقم ١٧٧، ١٧٨]، ومن طريقه الطحاوى فى «المشكل» [١٤/ ١٢٠]، والبزار [٢١٩٨]، والواحدى فى «أسباب النزول» [ص ٧١]، وغيرهم، من طرق عن خصيف بن عبدالرحمن عن عكرمة عن ابن عباس به . . . وهو عند بعضهم نحوه، ودون قول خصيف لسعيد.

قلتُ: هكذا رواه شريك القاضى وزهير بن معاوية وعبد الواحد بن زياد والثورى وغيرهم عن خصيف به على هذا الوجه، وخالفهم عتاب بن بشير، فرواه عن خصيف فقال: عن مقسم عن ابن عباس به نحوه . . . ، فأبدل (عكرمة) بـ (مقسم).

هكذا أخرجه الطبرى فى «تفسيره» [٣/ ٤٩٨]، وتابعه عبد السلام بن حرب على نحوه عند الطحاوى فى «المشكل» [١٤/ ١٢١]، وتابعهما على هذا الوجه: عبد الواحد بن زياد -وهو قد رواه على الوجه الأول أيضًا- عند أبى داود [٣٩٧١]، والترمذى [٣٠٠٩]، والمؤلف [برقم ٢٦٥١]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٢٠٢٨]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٧٢]، والطبرى فى «تفسيره» [٣/ ٤٩٨]، وغيرهم.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب، وقد روى عبد السلام بن حرب عن خصيف نحو هذا، وروى بعضهم هذا الحديث عن خصيف عن مقسم ولم يذكر فيه ابن عباس».

قلتُ: يعنى مرسلاً، وهكذا رواه شريك القاضى -وهو قد رواه على الوجه الأول أيضًا- عن مقسم به مرسلاً، عند عبد بن حميد فى «تفسيره» كما ذكره الحافظ فى «العجاب فى بيان الأسباب» [٢/ ٧٧٦].

وهذا الاضطراب كله من خصيف بن عبد الرحمن، وعنه يقول الإمام أحمد: «خصيف شديد الاضطراب فى المسند»، وقال أيضًا: «مضطرب الحديث» وقد كان سيئ الحفظ كثير الأوهام، وقد ضعفه جمهرة النقاد.

لكنْ للحديث طريق آخر عن ابن عباس أنه كان ينكر على من كان يقرأ: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ﴾ ويقول: (كيف لا يكون له أن يغُل وقد كان له أن يقتل، قال الله تعالى: ﴿ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾ [النساء: ١٥٥]، ولكن المنافقين اتهموا النبى ﷺ فى شىء من الغنيمة؛ فأنزل الله =

. . . . . .

= -عز وجل-: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ﴾ [آل عمران: ١٦١]) أخرجه الطبراني في «الكبير» [١١/ ١٠١ رقم ١١١٧٤]، وفي «الأوسط» [٥/ ٥٣١٣]، وفي «الصغير» [٢/ ٨٠٣] -واللفظ للصغير- ومن طريقه الخطيب في «تاريخه» [١/ ٣٧٢]، والواحدي في «أسباب النزول» [ص٧١]، من طريق محمد بن أحمد بن يزيد النرسي البغدادي عن أبي عمر حفص بن عمر الدوري المقرئ [ووقع في الكبير: (المقدمي) وهذا تصحيف غريب] عن أبي محمد اليزيدي عن أبي عمرو بن العلاء عن مجاهد عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد رجاله مقبولون سوى محمد بن أحمد النرسي هذا -شيخ الطبراني- فلم يترجمه -فيما أعلم- إلا الخطيب في «تاريخه» [١/ ٣٧٢]، وقال: «حدث عن أبي عمر الدوري المقرئ [وقع عنده: (أبو عمرو) بالواو، وهو خطأ] روى عنه أبو القاسم الطبراني...» ثم ساق الخطيب له هذا الحديث، ولم يذكر فيه جرحًا ولا نقيضه، فمثله غائب الحال، وقد قال الطبراني عقب روايته: «لم يروه عن أبي عمرو بن العلاء إلا اليزيدي؛ تفرد به أبو عمر».

قلتُ: وأبو عمر شيخ صدوق عالم في القراءات، واليزيدي: هو يحيى بن المبارك أبو محمد العلامة المقرئ المشهور، وثقه الخطيب وغيره، وقد خولف اليزيدي في سنده، خالفه نعيم بن يحيى السعيدي، فرواه عن أبي عمرو بن العلاء فقال: عن شهر بن حوشب وعكرمة عن ابن عباس به...

هكذا أخرجه الدارقطني في «الأفراد» [رقم ٢٣٩٨/ أطرافه / العلمية]، ثم قال: «تفرد به نعيم ابن يحيى».

قلتُ: وهو شيخ لم يوثقه أحد إلا ابن حبان وحده، وللحديث شاهد مرسل من رواية سعيد بن جبير بنحوه عند الطبري في «تفسيره» [٣/ ٤٩٨]، وفيه قزعة بن سويد وهو ضعيف، ثم رواه الطبري بعد ذلك [٣/ ٤٩٨]، بإسناد صحيح إلى الأعمش قال: «ذكر ابن عباس أنه إنما كانت -يعني الآية الماضية- في قطيفة قالوا: إن رسول اللَّه ﷺ غلَّها يوم بدر، فأنزل اللَّه: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ﴾ [آل عمران: ١٦١]».

قلتُ: ولفظه ظاهر في الانقطاع، والأعمش لم يدرك أحدًا من الصحابة -إدراك سماع- إلا أنس بن مالك وحده، وقد زهد في السماع منه، والثابت عن ابن عباس إنما هو عنه بلفظ: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ﴾ قال: ما كان لنبي أن يتهمه أصحابه.

هكذا أخرجه البزار في «مسنده» [رقم ٢١٩٧/ كشف] بإسناد حسن إليه. واللَّه المستعان.

٢٤٣٩- حَدَّثَنَا الحسن بن حماد، حدّثنا عبدة بن سليمان، حدّثنا سعيد بن أبى عروبة، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: لما تزوج علىٌ فاطمة، قال النبى ﷺ: «**أَعْطِهَا شَيْئًا**» قال: ما عندى شىءٌ قال: «**فَأَيْنَ دِرْعُكَ الْحُطَمِيَّةُ؟**».

٢٤٣٩- ضعيف: أخرجه أبو داود [٢١٢٥]، والنسائى [٣٣٧٦]، وابن حبان [٦٩٤٥]، والبزار [رقم ٤٦٢]، وابن شاهين فى «فضائل فاطمة» [رقم ٣٥]، والخطيب فى «تاريخه» [٤/ ١٩٣]، والبيهقى فى «دلائل النبوة» [١٠٢٣]، والحربى فى «غريب الحديث» [٤٨٢] وغيرهم، من طرق عن عبدة بن سليمان عن سعيد بن أبى عروبة عن أيوب السختيانى عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: هكذا رواه عبدة عن ابن أبى عروبة، وخالفه عبد اللَّه بن إسماعيل بن أبى خالد، فرواه عن سعيد فقال: عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس به نحوه مختصرًا، فجعل شيخ سعيد فيه(قتادة) وليس: (أيوب)...، هكذا أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٧/ رقم ٧٢٣٧] بإسناد صحيح إلى عبد اللَّه بن إسماعيل به....

قلتُ: عبد اللَّه بن إسماعيل هذا شيخ مجهول كما جزم به أبو حاتم الرازى والذهبى وابن حجر، وهو من رجال «التهذيب»، وأراه سلك الطريق فى شيخ سعيد، ورواية عبدة هى المحفوظة، لكن جاء عبد الوهاب بن عطاء وخالف الرجلين، ورواه عن سعيد فقال: عن أيوب عن عكرمة به مرسلاً، هكذا أخرجه ابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ٢٢]، وقال: أخبرنا عبد الوهاب به...

قلتُ: وهذا هو المحفوظ عن سعيد إن شاء اللَّه، فإن سعيدًا كان قد اختلط بأخرة، وسماع عبدالوهاب منه إنما كان قديمًا كما نصَّ عليه أحمد فيما نقله عنه أبو داود كما فى سؤالات الآجرى [ص ٢٢٣/ رقم ٢٦٢].

أما عبدة بن سليمان فقد اختلف فى سماعه من سعيد، هل هو قبل اختلاطه أم بعده؟! راجع «التقييد والإيضاح» [ص ٤٥٠، ٤٥١]، للعراقى.

والناهض عندى أنه سمع منه فى الحالتين، وقد روى عن الإمام أحمد أنه قال: (كان عبد الوهاب بن عطاء من أعلم الناس بحديث سعيد بن أبى عروبة) كما فى «تاريخ بغداد» [١١ / ٢٢]، ترجمة (عبد الوهاب بن عطاء).

ويؤيد هذا الوجه المرسل: هو أن سعيدًا قد توبع عليه عن أيوب عن عكرمة به مرسلاً أيضًا، تابعه: =

. . . . . .

= ١- حماد بن زيد على نحوه عند ابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ٢٠، ٢١] بإسناد صحيح إليه كما قاله الحافظ فى «الإصابة» [٨/ ٥٤].

٢- وابن علية نحوه مختصراً عند ابن أبى شيبة [١٦٤٤٨].

قلتُ: لكن نازع حماد بن سلمة بشأن إرساله، وأبى إلا أن يرويه عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن علياً قال: (تزوجتُ فاطمة. . .) وذكره هكذا موصولاً، ثم جعله من (مسند علىّ) وليس ابن عباس.

أخرجه النسائى [٣٣٧٥]، والطبرانى فى «الكبير» [١/ رقم ١٧٥]، والبزار [٤٦١]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٢٣٨]، وابن شاهين فى «مناقب فاطمة» [رقم ٣٤] وغيرهم، من طرق عن هشام ابن عبد الملك عن حماد بن سلمة به. . .

قلتُ: قد خولف هشام فى وصله، خالفه يزيد بن هارون، فرواه عن حماد عن أيوب عن عكرمة به مرسلاً أيضًا، هكذا أخرجه ابن شاهين فى «مناقب فاطمة» [رقم ٣٣].

وهذا الوجه هو المحفوظ من حديث أيوب بلا تردد، ولو قدمنا رواية هشام على رواية يزيد، لم نرجع عما قلناه آنفًا، والذين رووه عن أيوب مرسلاً أثبت من حماد بن سلمة عامة، وفى أيوب خاصة، وقد جزم جماعة من النقاد بكون حماد بن زيد أثبت الناس فى أيوب، وقدموه على ابن علية فى أيوب، وبعضهم يقدم ابن علية عليه فى أيوب، وأين حماد بن سلمة فى هذا الميدان؟! ولم يكن فى قوة حماد بن زيد أصلاً، وإن كان ثقة إمامًا صاحب سنة بلا شك.

■ **والحاصل**: أن الحديث لا يصح عن أيوب إلا مرسلاً، لكن خولف أيوب فى إرساله، خالفه خالد الحذاء، فرواه عن عكرمة عن ابن عباس به نحوه. . . ، هكذا أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١١٩٦٩]، من طريق هشام بن عمار عن الخليل بن موسى عن خالد الحذاء به.

قلتُ: وهذه مخالفة لا اعتبار بها، هشام كان قد تغير بآخرة حتى صار يتلقن، وشيخه الخليل ضعفه أبو زرعة، وغمزه غير، راجع ترجمته فى «اللسان» [٢/ ٤١٠].

لكن لم ينفرد به الخليل: بل تابعه عبيد اللَّه بن تمام الطفاوى على مثله عند الخطيب فى «تاريخه» [٤/ ١٩٣]، لكن الطفاوى هذا كذبه الساجى، وضعفه سائر النقاد، راجع «اللسان» [٤/ ٩٧]، والطريق إليه مغموز أيضًا، وقد توبع عليه خالد الحذاء مرفوعًا، تابعه يحيى بن أبى كثير عن عكرمة عن ابن عباس أن النبى ﷺ حين زوَّج فاطمة قال: (يا على لا تدخل على أهلك حتى تقدم لهم شيئًا، فقال علىّ، ما لى شىء يا رسول اللَّه، قال: أعطها درعك الحطمية). =

٢٤٤٠- وَعَنْ سعيد بن أبى عروبة، عن قتادة، عن عزرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: سمع النبى ﷺ رجلاً يلبى عن شبرمة، فقال: «**أَيُّهَا الْمُلَبِّى عَنْ شُبْرُمَةَ، مَنْ شُبْرُمَةُ؟**» قال: أخٌ لى- أو نسيبٌ لى- قال: «**حَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟**» قال: لا، قال: «**فَاحْجُجْ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ احْجُجْ عَنْ شُبْرُمَةَ**».

= أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١٢٠٠٠]، وفى «الأوسط» [٣/ ٢٨٧٠]، و[٨/ ٧٩٨١] من طرق عن سعد بن زنبور [ووقع فى الكبير: (سعيد) وهو تصحيف، وكذا وقع مثله فى الموضع الثانى من الأوسط،] عن عبد المجيد بن أبى داود عن معمر عن يحيى بن أبى كثير به.

قلتُ: عبد المجيد صدوق مشهور، لكنه لم يكن محمودًا فى حفظه، وقد ضعفه جماعة، لكنه من أثبت الناس فى ابن جريج، وقد خولف فى وصله، خالفه عبد الرزاق اليمانى-الثقة المأمون- فرواه عن معمر عن يحيى بن أبى كثير عن عكرمة به مرسلاً، هكذا أخرجه فى «المصنف» [١٠٤٢٩].

وهذا هو المحفوظ عن عكرمة، وهكذا رواه عنه عمرو بن دينار أيضًا... مرسلاً بلفظ مختصر عند ابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ٢٠]، لكن الإسناد إليه مغموز.

وللحديث شاهد من حديث علىٍّ نحوه بسياق أتم من طريقين عنه به... ولا يصحان.

٢٤٤٠- ضعيف: أخرجه أبو داود [١٨١١]، وابن ماجه [٢٩٠٣]، وابن خزيمة [٣٠٣٩]، وابن حبان [٣٩٨٨]، والدارقطنى فى «سننه» [٢/ ٢٧٠]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٤١٩]، والبيهقى فى «سننه» [٨٤٥٨] وفى «المعرفة» [رقم ٩٧٩٧]، وابن الجارود [٤٩٩]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/ ١١٦]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٩/ ١٣٧]، وفى «الاستذكار» [٤/ ١٦٩]، والطحاوى فى «المشكل» [٦/ ١٥٢] وجماعة، من طرق عن عبدة ابن سليمان، عن سعيد بن أبى عروبة، عن قتادة، عن عزرة بن عبد الرحمن، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

قلتُ: هكذا رواه عبدة عن سعيد، وقد جزم الإمام أحمد بكون عبدة قد أخطأ فى رفعه، وأن الصواب فيه هو الوقف، لكن توبع عبدة على رفعه، تابعه جماعة كلهم رووه عن سعيد بإسناده به مرفوعًا، وخالفهم آخرون، فرووه عن سعيد بإسناده به موقوفًا من قول ابن عباس، وأسقط بعضهم (عزرة بن عبد الرحمن) من سنده، وجعله عن قتادة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به...). =

٢٤٤١- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج، حدّثنا سكينٌ، حدّثنا أبى، عن ابن عباس، قال: كان الفضل بن عباس رديف النبى ﷺ من عرفة، فجعل الفتى يلاحظ النساء، وينظر إليهن، وجعل النبى ﷺ يصرف وجهه بيده من خلفه، وجعل الفتى يلاحظ إليهن، فقال له النبى ﷺ: «**ابْنَ أَخِى، إِنَّ هَذَا يَوْمٌ مَنْ مَلَكَ فِيهِ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ وَلِسَانَهُ غُفِرَ لَهُ**».

= ■ **والصواب**: هو قول مَنْ وقفه عن سعيد بن أبى عروبة، فهكذا رواه ابن أبى عروبة فى «المناسك» [رقم ١٣] موقوفًا من قول ابن عباس به . . . وله طرق أخرى عن ابن عباس:

١- فرواه عنه أبو قلابة الجرمى: واختلف عليه فى رفعه ووقفه، والصواب فيه هو الوقف أيضًا، وقد تكلم بعضهم فى ثبوت سماع أبى قلابة من ابن عباس، والتحقيق هو ثبوته.

٢- ورواه عنه عطاء بن أبى رباح، واختلف عليه فى وقفه ورفعه وإرساله، والصواب فيه هو الإرسال.

٣- ورواه عنه عكرمة، لكن الإسناد إليه لا يثبت.

٤- ورواه عنه طاووس بن كيسان، والإسناد إليه ساقط.

والمحفوظ فى هذا الحديث هو الموقوف، وبذلك جزم جماعة من الكبار، وهو الذى تقضيه الصناعة الحديثية.

نعم، للحديث شاهد عن جابر به مرفوعًا نحوه، لكنه منكر جدًا، وله شاهد ثان من حديث عائشة يأتى عند المؤلف [برقم ٤٦١١]، وسنده منكر أيضًا.

■ **والصواب**: أنه مرسل عن عطاء كما يأتى شرحه هناك إن شاء اللَّه، وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث، مع تخريج طرقه وشواهده، ومناقشة من صحَّحه مرفوعًا من المتقدمين والمتأخرين فى كتابنا «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» أعاننا اللَّه على إكماله. واللَّه المستعان.

٢٤٤١- **منكر**: بهذا اللفظ: أخرجه أحمد [١/ ٣٣٩]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٩٧٤]، و[١٨/ ٧٤١]، والبيهقى فى «الشعب» [٣/ رقم ٤٠٧١]، وفى «فضائل الأوقات» [رقم ١٨٣]، وابن سعد فى «الطبقات» [٤/ ٥٤]، والخطيب فى «تاريخه» [١/ ٢٤٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥٨/ ٣٧٧]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [٤١٣، ٤١٤]، وابن أبى الدنيا فى «الصمت» [٦٦٤]، وغيرهم، من طرق عن سكين بن عبد العزيز بن قيس عن أبيه عن ابن عباس به. =

٢٤٤٢- حَدَّثَنَا أبو عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن العلاف، حدّثنا عبد الملك بن الخطاب ابن عبيد اللَّه بن أبى بكرة، عن عمارة بن أبى حفصة، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبى ﷺ، قال: «**لَوْلا أَنَّ الْكِلابَ أُمَّةٌ لأَمَرْتُ بِقَتْلِ كُلِّ أَسْوَدَ بَهِيمٍ، فَاقْتُلُوا الْمُعْيِنَةَ مِنَ الْكِلابِ، فَإِنَّهَا الْمَلْعُونَةُ مِنَ الْجِنِّ**».

= **قلتُ**: وهذا إسناد ضعيف ومتن منكر، وقد قال ابن خزيمة فى «صحيحه» [٤/ ٢٦٠]: «وروى سكين بن عبد العزيز البصرى، وأنا برىء من عهدته وعهدة أبيه...» ثم أخرج له هذا الحديث [برقم ٢٨٣٣]، [رقم ٢٨٣٤].

وسكين قد ضعفه أبو داود والنسائى وقد وثقه جماعة، لكن يقول ابن عدى فى ختام ترجمته من «الكامل» [٣/ ٤٦٣]: «ولسكين غير ما ذكرتُ، وليس بالكثير، وفيما يرويه بعض النُّكْرة...» وأبو قيس يقول عنه أبو حاتم: «مجهول»، وتوثيق ابن حبان له لا يُجدى، وفى الحديث نكارة شديدة، والحديث ثابت عن ابن عباس دون هذا السياق، راجع الماضى [برقم ٢٣٨٤]، واللَّه المستعان.

٢٤٤٢- ضعيف بهذا التمام: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٩٧٩]، وفى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٧١٩]، والمؤلف فى «المعجم» [رقم ٢٠٧]، من طريق العلاف عن عبد الملك بن الخطاب بن عبيد اللَّه بن أبى بكرة عن عمارة بن أبى حفصة عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: العلاف هذا سماه المؤلف: (أبا عبد الرحمن ابن عبد اللَّه بن عبد الرحمن العلاف)، وهكذا ترجمه ابن حبان فى «الثقات» [٨/ ٣٥٨]، وقال: «يروى عن عبدة بن سليمان، حدثنا عنه أحمد بن علىّ بن المثنى».

قلتُ: وهذا توثيق مقبول، لكن وقع اسمه فى «كبير الطبرانى» هكذا: (محمد بن عبد الرحمن العلاف) وهذا ترجمه ابن حبان أيضًا [٩/ ٩٨]، وقال: «من أهل البصرة، يروى عن محمد بن سواء وأبى عاصم، حدثنا عنه الحسن بن سفيان» وهذا توثيق مقبول أيضًا.

أما «أوسط الطبرانى» فقد وقع فيه اسمه هكذا: (عبد اللَّه بن الفضل أبو عبد الرحمن العلاف) وهكذا ترجمه ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٥/ ١٣٧]، وقال: «روى عن عبد الملك بن الخطاب بن عبيد اللَّه بن أبى بكرة، روى عنه أبو الدرداء عبد العزيز بن منيب المروزى».

قلتُ: فهذا اختلاف غريب فى اسم هذا الرجل، والتعدد عندى بعيد، وشيخه عبد الملك بن الخطاب روى عنه جماعة بعضهم ضعفاء، ووثقه ابن حبان وحده، وقد قال ابن القطان عنه: =

٢٤٤٣- حَدَّثَنَا بشر بن الوليد الكندى، حدّثنا شريكٌ، عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة، عن كريبٍ، عن ابن عباسٍ، قال: جاء رجلٌ إلى النبى ﷺ، فقال: يا

= «حاله مجهولة» وقال الحافظ فى «التقريب»: «مقبول» -يعنى إذا توبع- ولم أر أحدًا قد تابعه على تلك الرواية، فقول الهيثمى فى «المجمع» [٤/ ٦٣]: «رواه أبو يعلى، والطبرانى فى «الكبير والأوسط» وإسناده حسن» فليس بحسن عندى، وللحديث شواهد ثابتة ولكن دون هذا التمام.

● **تنبيه**: وقع فى سند المؤلف: (حدثنا أبو عبد اللَّه بن عبد الرحمن العلاف، . . . .) هكذا فى طبعة حسين الأسد، ووقع فى الطبعة العلمية: (حدثنا أبو عبد الرحمن عبد اللَّه بن عبد الرحمن العلاف) وهذا هو الصواب، وهكذا ساقه البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٥٤١٣]، عن المؤلف؛ فالظاهر أن اسم (عبد الرحمن) قد سقط من طبعة حسين الأسد بين (حدثنا أبو) و(ابن عبد الرحمن العلاف).

● **ثم تنبيه آخر**: وقع فى الطبعة العلمية فى متن الحديث: (فاقتلوا المعينة. . .) وكذلك هى عند الهيثمى فى «المجمع» [٤/ ٦٣]، وهكذا هى أيضًا عند المؤلف فى «المعجم»، والطبرانى فى «الكبير»، و«الأوسط»، لكن وقع فى طبعة حسين الأسد: (فاقتلوا العين) ثم علّق بالهامش قائلاً: «فى الأصلين: (المدينة)، وهى كذلك فى «مجمع الزوائد».

وشاهدنا على ما ذهبنا إليه -يعنى من تصرفه فيها- حديث عائشة عن أحمد [٦/ ١٠٩]، قالت: «أمر رسول اللَّه ﷺ بقتل الكلاب العين».

قلتُ: وهذه جرأة سافرة من هذا الرجل، بل وتهجُّم مردود بالتصرف فيما يقر نفسه بثبوته فى الأصول لديه، ومال حديث عائشة وحديثنا هنا؟! وهلاَّ ضرب على متن الحديث كله، ثم أبدله بمتن حديث عائشة؟! فواللَّه ما رأيتُ كاليوم عجبًا قط، وقد قمنا بإصلاح ما أفسده، وللَّه الحمد.

٢٤٤٣- ضعيف: بهذا التمام: أخرجه أبو داود [٣٢٩٥]، وأحمد [١/ ٣١٠]، وابن خزيمة [٣٠٤٧]، والحاكم [٤/ ٣٣٥]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٩٠٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ١٣٠]، وفى «المشكل» [٥/ ١٧٣]، وابن عبد البر فى «الاستذكار» [٥/ ١٧٧]، وغيرهم من طرق عن شريك القاضى عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن كريب عن ابن عباس به. . . =

رسول اللَّه، إن أختى نذرت أن تحج ماشيةً، فقال: «إِنَّ اللَّهَ لا يَصْنَعُ بِشَقَاءِ أُخْتِكَ شَيْئًا، لِتَحُجَّ رَاكِبَةً وَلْتُكَفِّرْ يَمِينَهَا».

٢٤٤٤- حَدَّثَنَا أبو الربيع الزهرانى، حدّثنا ابن المبارك، عن عبد الوهاب بن الورد، عن الحسن بن حبيب، أو كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «لا يَتَنَاجَ اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُؤْذِى مِنْهُ، وَاللَّهُ يَكْرَهُ أَذَى الْمُؤْمِنِ».

= قلتُ: وهذا إسناد ضعيف؛ آفته شريك القاضى؛ فهو ضعيف سيئ الحفظ على جلالته فى السنة والرد على المبتدعة، وباقى رجاله ثقات معرفون.

والحديث صحيح ثابت نحوه دون الأمر بالكفارة، راجع الحديث الماضى [برقم ١٧٥٣]، وله طريق آخر عن ابن عباس بسياق مختلف يأتى عند المؤلف [برقم ٢٧٣٧].

٢٤٤٤- ضعيف: بهذا التمام: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٩٨٦]، و[٥/ رقم ٤٩٨٨]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [ص ٢٤٤]، وابن أبى حاتم فى «العلل» [٢٥٣٠]، وغيرهم، من طرق عن أبى الربيع الزهرانى عن ابن المبارك عن عبد الوهاب بن الورد عن الحسن ابن كثير عن عكرمة بن خالد عن ابن عباس به.

قلتُ: قد توبع عليه أبو الربيع: تابعه محمد بن سعيد بن الأصبهانى عند البخارى فى «تاريخه» [٢/ ٣٠٤]، وقد سقط (عبد الوهاب بن الورد) من سند الطبرانى فى الموضع الأول، ووقع عند ابن أبى حاتم: (عن الحسن بن جبير)، ثم نقل عن أبى زرعة أنه قال: «إنما هو الحسن بن كثير فيما يقولون».

قلتُ: وهو كما قال، وكذا وقع التردد فى اسم أبيه عند المؤلف: (عن الحسن بن حبيب أو كثير) والصواب (كثير)، قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٥٥٥٤]: «هذا إسناد رجاله ثقات، عكرمة هو ابن خالد، والحسن هو ابن كثير وثقه ابن حبان، وعبد الوهاب بن الورد اسمه وهيب ابن الورد» وقال الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ١٢٤]: «رواه أبو يعلى، والطبرانى فى «الأوسط»، ورجال أبى يعلى رجال «الصحيح»، غير الحسن بن كثير ووثقه ابن حبان، وعبد الوهاب بن الورد كما ذكر شيخ الحفاظ المزّى».

قلتُ: أما عبد الوهاب فهو كما قالا، قال الحافظ فى «تهذيبه» [٦/ ٤٠١]: «وممن نصَّ على أن وهيب بن الورد اسمه عبد الوهاب: يعقوب بن سفيان فى «تاريخه» والشيرازى فى «الألقاب» وحكاه عن ابن المبارك وأبى العباس السراج، وكذا حكى عن يحيى بن معين». =

٢٤٤٥- حَدَّثَنَا محمد بن الصباح، وأبو الربيع الزهراني، قالا: حدّثنا إسماعيل بن زكريا، عن نضر الخزاز، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ، قال: كان رسول اللَّه ﷺ على

= **قلتُ**: وكذا حكاه ابن حبان أيضًا في ترجمة (وهيب) من «الثقات» [٧/ ٥٥٩]، ووهيب ثقة مأمون، أما الحسن بن كثير فلم يوثقه أحد سوى ابن حبان وحده، وليس في ترجمته من «الثقات» [٦/ ١٦٦]، ما يدل على أنه عرفه، بل قال عنه: «شيخ يروى عن عكرمة بن خالد، روى عنه عبد الوهاب بن الورد» ولم يزد على ذلك، فالظاهر أنه شيخ مستور الحال.

ثم إن في الإسناد علة أخرى، فقال البخاري في «تاريخه» بعد أن ذكره: «قال ابن المبارك بالرى: عن ابن عباس -يعنى رواه هناك موصولاً- وكان في كتابه -يعنى ابن المبارك- مرسلاً- يعنى بدون ذكر ابن عباس- والآخرون لا يسندونه عن ابن المبارك».

قلتُ: فهذا إعلال بالإرسال، وقد رواه ثقتان عن ابن المبارك به موصولاً كما مضى، ثم وجدت ابن المبارك قد أخرجه في «الزهد» [رقم ٦٩٢]، فقال: (أخبرنا عبد الوهاب بن الورد عن خاله الحسن بن كثير عن عكرمة بن خالد قال: قال رسول اللَّه ﷺ: لا يتناجيان الاثنان دون الثالث؛ فإن ذلك يؤذى المؤمن، واللَّه يكره أذى المؤمن).

قلتُ: هكذا رواه مرسلاً، وكأنه المحفوظ إن شاء اللَّه. وكتاب «الزهد» من رواية الحسين بن الحسن بن حرب المروزى عن ابن المبارك به . . .

والحسين ثقة عالم صاحب تصانيف. وهو من ثقات أصحاب ابن المبارك، وبهذا ثبت قول البخاري الماضي: (وكان في كتابه مرسل) يقصد ابن المبارك؛ فإما أن يريد بالكتاب: كتاب «الزهد» وإما أن يريد به أصول ابن المبارك، وسواء كان هذا أو ذاك؛ فالقول ما قالت حذامِ.

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة ولكن دون شطره الثاني: (فإن ذلك يؤذى منه . . .) إلى آخره: وسيأتي حديث ابن مسعود [برقم ٥١٣٢، ٥٢٢٠، ٥٢٥٥]، وحديث ابن عمر [برقم ٥٦٢٥، ٥٨٢٩].

٢٤٤٥- **صحيح**: أخرجه الطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١١٦٧١]، وعبد اللَّه بن أحمد في «زوائده على فضائل الصحابة» [١/ ٢٤٩]، وابن أبي عاصم في «السنة» [٢/ رقم ١٤٤٦]، والبخاري في «تاريخه» [٨/ ١٠٥] -معلقًا- وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/ ٣٧٨]، وغيرهم، من طرق عن إسماعيل بن زكريا الخلقاني عن النضر بن عبد الرحمن الخزاز عن عكرمة عن ابن عباس به. =

حراء فتزلزل الجبل، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**اثْبُتْ حِرَاءُ، مَا عَلَيْكَ إِلا نَبِيٌّ، أَوْ صِدِّيقٌ، أَوْ شَهِيدٌ**» وعليه رسول اللَّه ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وعلىٌ، وعثمان، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبى وقّاصٍ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيلٍ. وكتبته من حديث أبى الربيع.

٢٤٤٦- حَدَّثَنَا أبو الربيع، حدّثنا شريك بن عبد اللَّه، عن حسين بن عبد اللَّه، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: صلى رسول اللَّه ﷺ فى ثوبٍ قد خالف بين طرفيه متوشحًا به، يتقى بفضل الثوب حر الأرض وبردها.

= **قلتُ**: ومن هذا الطريق: أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٢١/ ٧٩]، وقال الهيثمى فى «المجمع» [٩/ ٢٣٦]: «رواه الطبرانى وأبو يعلى وفيه النضر بن عمر وهو متروك».

قلتُ: هكذا وقع عنده (النضر بن عمر) وهو تصحيف، وصوابه: (النضر أبو عمر) وهو ابن عبد الرحمن الخزاز ساقط الحديث عندهم، وقد سماه البخارى (نصرًا) بالصاد المهملة، وهكذا وقع فى «زوائد فضائل الصحابة» ولعلها مصحفة، فقد ترجمه البخارى فى موضع آخر باسمه الأول: (النضر) بالضاد المعجمة. وهذا هو المشهور، وهو آفة هذا الإسناد.

لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة نحوه، منهم: ابن عمر، وعثمان بن عفان، وأبو هريرة، وسعيد بن زيد، وعبد اللَّه بن سعد بن أبى سرح، وغيرهم. وهو حديث صحيح ثابت. وقد مضى حديث سعيد بن زيد عند المؤلف [برقم ٩٦٩، ٩٧٠]، وقد رواه جماعة آخرون من الصحابة نحوه لكن دون ذكر العشرة فيه، وسيأتى منهم حديث أنس [برقم ٢٩١٠، ٢٩٦٤، ٣١٧١، ٣١٩٦]، وحديث سهل بن سعد [برقم ٧٥١٨]، وراجع «الصحيحة» [٢/ ٥٥٨] للإمام.

٢٤٤٦- **ضعيف**: بهذا التمام: أخرجه أحمد [١/ ٣٠٣، ٣٢٠، ٣٥٤]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٥٢٠]، وابن أبى شيبة [٢٧٧٠، ٣١٦٢]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٦٢]، وتمام فى «فوائد»ه [رقم ٢٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٣٥٠]، وابن راهويه فى «مسنده» كما فى «نصب الراية» [١/ ٢٨٥]، وغيرهم من طرق عن شريك القاضى عن حسين ابن عبد اللَّه بن عبيد اللَّه بن عباس الهاشمى عن عكرمة عن ابن عباس به... وهو عند بعضهم بشطره الأخير فقط. =

= **قلتُ**: وهذا إسناد ضعيف، وفيه علتان:

الأولى: حسين بن عبد اللَّه هذا قد ضعفوه، بل تركه أحمد وابن المدينى، وهو من رجال الترمذى وابن ماجه؛ ووهم البوصيرى وهمًا غريبًا، فقال فى «إتحاف الخيرة» [رقم ١١٦٢]: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف حسين وهو ابن قيس المعروف بحنش».

قلتُ: هذه غفلة عجيبة من البوصيرى، فقد نقل هو سند المؤلف وفيه: (حسين بن عبد اللَّه ...) فكيف يكون حنشًا؟! لكن توبع عليه حسين الهاشمى، تابعه داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال: (رأيت رسول اللَّه ﷺ يصلى فى كساء أبيض فى غداة باردة، يتقى بالكساء برد الأرض بيده ورجله).

هكذا أخرجه البيهقى فى «سننه» [٢٥٠٧]، من طريق الحارث بن أبى أسامة عن الواقدى عن خارجة بن عبد اللَّه بن سليمان بن زيد بن ثابت عن داود به.

قلتُ: وهذه متابعة ساقطة جدًا، وحيثما رأيتَ الواقدى فى إسناد حديث؛ فكبِّر عليه أربعًا، ثم اغسل يديك منه بماء وأشنان، ولن نذكر كلام النقاد بشأن رواية داود عن عكرمة؛ لكون الإسناد إليه لا يثبت.

والثانية: شريك القاضى: قد سارت الركبان بسوء حفظه، لكنه قد توبع عليه هو الآخر، تابعه محمد بن إسحاق صاحب «المغازى» قال: (ثنا حسين بن عبد اللَّه بن عبيد اللَّه بن عباس عن عكرمة مولى عبد اللَّه بن عباس عن عبد اللَّه بن عباس قال: لقد رأيتُ رسول اللَّه ﷺ فى يوم مطير، وهو يتقى الطين إذا سجد بكساء عليه؛ يجعله دون يديه إلى الأرض إذا سجد).

هكذا أخرجه أحمد [١/ ٢٦٥]، والمؤلف [برقم ٢٤٧٠]، ولا يزال حسين بن عبد اللَّه رابضًا فى إسناده، ويقول الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ١٧٨]: «رواه أحمد، وأبو يعلى، والطبرانى فى «الكبير» و«الأوسط»، ورجال أحمد رجال الصحيح».

وهذه غفلة مكشوفة، وحسين لم يخرج له أحد الشيخين ولا فى المنام، وكثيرًا ما يجازف الهيثمى، والحديث صحيح ثابت من طرق عن جماعة من الصحابة، لكن دون شطره الثانى: (يتقى بفضل الثوب حرَّ الأرض وبردها) فهى زيادة غير ثابتة.

نعم، لها شاهد من حديث ثابت ابن الصامت (أن رسول اللَّه ﷺ قام يصلى فى مسجد بنى عبد الأشهل، وعليه كساء ملتف به؛ يضع يده عليه يقيه برد الحصى) أخرجه البيهقى فى «سننه» =

٢٤٤٧- حَدَّثَنَا أبو الربيع، حدّثنا سلام بن سليم، عن زيد العمى، عن أبى نضرة، عن ابن عباس، قال: كان رسول اللَّه ﷺ إذا سجد استوى، فلو صب على ظهره ماءٌ لأمسكه.

= [٢٥٠٦]، بإسناد ضعيف، ثم قال: (وروى بإسناد آخر ضعيف) ثم ساق رواية الواقدى الماضية، وكذا أخرجه ابن ماجه [١٠٣٢]، وغيره بنحوه. واللَّه المستعان.

٢٤٤٧- ضعيف: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٧٨١]، وعنه أبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ١٠١]، و غيرهما، من طريق أبى الربيع الزهرانى عن سلام بن سليم عن زيد بن الحوارى عن أبى نضره عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد تالف جداً، سلام بن سليم هو السعدى الطويل ذلك المتروك الهالك، وقد كذبه بعضهم، وزيد بن الحوارى قد ضعفوه حتى قال ابن عدى: «لعل شعبة لم يرو عن أضعف منه». والحديث ضعَّف سنده الحافظ فى «التلخيص» [١/ ٢٤١]، وقال أبو نعيم عقب روايته: «غريب من حديث أبى نضرة، لم يروه عنه إلا زيد العمّى».

قلتُ: أما الهيثمى فهو فى واد آخر، فإنه قال فى «المجمع» [٢/ ٣٠٥]: «رواه الطبرانى فى «الكبير»، وأبو يعلى، ورجاله موثقون»، كذا قال، وسلام بن سليم لم يوثقه أحد فيما أعلم، اللَّهم إلا أن إسحاق بن عيسى قال: «حدثنا سلام الطويل وكان ثقة»، وهذا جهل من إسحاق، وسلام مكشوف الأمر جداً، والهيثمى يتعلق بأىِّ شىء حتى تروق له تلك العبارة التى يدندن بها كثيراً: «ورجاله موثقون»، ولو ظفر بتوثيق كذاب لكذاب، لَما تردد فى اعتباره أيضًا.

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة: منهم وابصة بن معبد، وعلى بن أبى طالب، وأنس ابن مالك، وأبو برزة الأسلمى وغيرهم. ولا يصح فى هذا الباب حديث قط، كما شرحناه فى «الفيض الرحمانى بشرح صلاة الألبانى»، أعاننا اللَّه عليه.

● تنبيه: وقع فى طبعة حسين الأسد: (كان رسول اللَّه إذا سجد...) هكذا: (إذا سجد)، ووقع فى الطبعة العلمية [٢/ ٤٣٦]: (كان رسول اللَّه إذا ركع...)، وعلق عليه المعلِّق بالهامش قائلاً: (فى «س» و«ص» ومطبوعة حسين الأسد «إذا سجد» تحريف).

قلتُ: لكن يعكر عليه أنه وقع فى «المقصد العلى» [رقم ٢٨١]، مثل ما فى طبعة حسين الأسد، لكنها عند الطبرانى (كان إذا ركع)، وهكذا ذكرها الهيثمى فى «المجمع».

٢٤٤٨- حَدَّثَنَا أبو الربيع، حدّثنا سلام بن سليم، عن زيد العمى، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: رأيت رسول اللَّه ﷺ يسجد على ثوبه.

٢٤٤٩- حَدَّثَنَا أبو الربيع، حدّثنا حفص بن أبى داود، عن محمد بن عبد الرحمن ابن أبى ليلى، عن عطاء بن أبى رباح، عن ابن عباس، قال: احتجم رسول اللَّه ﷺ وهو صائمٌ محرمٌ فَغُشِىَ عليه، فنهى الناسَ يومئذٍ أن يحتجِم الصائم؛ كراهية الضعف عليه.

٢٤٤٨- ضعيف: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١١٧٨]، من طريق أبى الربيع الزهرانى عن سلام الطويل عن زيد العمى عن مجاهد عن ابن عباس به . . . وعند الطبرانى: (يسجد فى ثوبه . .).

قلتُ: وسنده مثل الذى قبله تمامًا، وأعله البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [رقم ١١٨٨]، فقال: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف زيد العمى» وسكت عن سلام الطويل، أما الهيثمى فقد جاء شيئًا إمرًا، فقال فى «المجمع» [٢/ ١٩٣]: «رواه أبو يعلى، والطبرانى فى «الكبير»، ورجاله رجال الصحيح»، قد حيَّرنى الهيثمى- واللَّه- ومتى كان سلام أو شيخه من رجال «الصحيح»؟! وحديث سلام عند ابن ماجه وحده، وحديث زيد عند أصحاب «السنن»، ومال هذين ورجال «الصحيح»؟! وكم يغضبنا الهيثمى؟! ولا يصح فى هذا الباب حديث عنه ﷺ.

٢٤٤٩- ضعيف: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١١٣٢٠]، من طريق أبى الربيع الزهرانى عن حفص بن أبى داود عن محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن عطاء عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد ساقط جدًا، حفص بن أبى داود هو حفص بن سليمان المقرئ المشهور، وهو على علوِّ كعبه فى القراءات، لم يكن يساوى خردلة فى الرواية، وهو هالك عند أكثر النقاد، بل كذبه بعضهم، وبَسْطُ الكلام على حاله تجده فى كتابنا: «النكران على مَنْ استحب التكبير عند ختم القرآن».

وشيخه ابن أبى ليلى فقيه إمام مشهور، لكنه ضعيف الحفظ، مضطرب الحديث، وبه -وحده- أعله البوصيرى فى «الإتحاف» [رقم ٢٣١٥]، ثم قال: «لكن لم ينفرد به؛ فقد رواه أحمد بن حنبل من طريق الحكم عن مقسم عنه. . .».

قلتُ: يريد ما رواه أحمد فى «المسند» [١/ ٢٤٨]، من طريق نصر بن باب عن الحجاج بن أرطأة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس أن رسول اللَّه ﷺ: (احتجم صائمًا محرمًا؛ فغشى عليه، قال: فلذلك كره الحجامة للصائم). =

٢٤٥٠- حَدَّثَنَا أبو الربيع، حدّثنا سلام بن سلم الطويل، عن الفضل بن عطية، عن عطاء بن أبى رباحٍ، عن ابن عباسٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «الْحِدَّةُ تَعْتَرِى خِيَارَ أُمَّتِى».

= **قلتُ**: وهذا إسناد فى الحضيض، ونصر بن باب قد كسر النقاد أبوابه، وهشَّموا صرحه، وقد كذبه أبو خيثمة وغيره بخط عريض، راجع ترجمته من «تعجيل المنفعة» [١/ ٤٢٠]، ولم ينفرد به، بل تابعه عمرو بن هاشم أبو مالك الكوفى بلفظ: (احتجم رسول اللَّه ﷺ فى رمضان؛ فغشى عليه، ولذلك كره) هكذا أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٢٠٨٦]، من طريق محمد بن عثمان بن أبى شيبة عن عمار بن عمرو بن هاشم عن أبيه عمرو به.

قلتُ: وهذه متابعة لا تصح؛ وعمار قد ضعفه الحافظ الأزدى كما فى «اللسان» [٤/ ٢٧٤]، وأبوه عمرو إلى الترك ما هو، وهو من رجال النسائى وأبى داود، راجع «تهذيب الحافظ» [٨/ ١١٢]، ثم إن الطريقين مدارهما على ابن أرطأة، وهو سيئ الحفظ مشهور بذلك، والحكم ابن عتيبة لم يسمع من مقسم سوى خمسة أحاديث فقط كما قاله جماعة من النقاد، وليس هذا منها، والحدث صحيح ثابت من طرق عن ابن عباس، لكن دون هذا السياق الضعيف، فانظر الماضى [برقم ٢٣٩٠]، والآتى [برقم ٢٤٧١، ٢٧٢٦].

٢٤٥٠- **منكر**: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١١٤٧١]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٣٠١]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «العلل المتناهية» [٢/ ٧٣٣]، وأبو طاهر المخلِّص فى «الفوائد المنتقاة» [٦/ ٤٤/ ٢]، كما فى «الضعيفة» [١/ ١٠٠]، وغيرهم، من طريق أبى الربيع الزهرانى عن سلام بن سليم الطويل عن الفضل بن عطية عن عطاء عن ابن عباس به.

قلتُ: هذا إسناد منقطع الأوصال، قال المخلص عقب روايته: «قال البغوى -هو أبو القاسم ابن بنت منيع- هذا حديث منكر، وسلام الطويل ضعيف الحديث جداً» وقال الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٢٦]: «رواه الطبرانى وأبو يعلى، وفيه سلام بن سلم الطويل، وهو متروك».

قلتُ: وهو كما قالا، وقال ابن الجوزى: «هذا حديث لا يصح، وفيه آفات، سلام الطويل قال النسائى والدارقطنى: متروك. . . . . وقال ابن عدى: البلاء فى هذا الحديث من الفضل لا من سلام».

قلتُ: وعبارة ابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٣٠١]: «وروى هذا محمد بن الفضل بن عطية عن أبيه، وليس البلاء فى هذا الحديث من سلام؛ إنما البلاء فيه من الفضل بن عطية؛ لأنه ضعيف، وابنه محمد أضعف منه». =

٢٤٥١- حَدَّثَنَا أبو الربيع، حدّثنا ابن أبى داود، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى، عن الحكم بن عتيبة، عن مقسمٍ، عن ابن عباسٍ: أن رسول اللَّه ﷺ أعطى يوم بدرٍ الفرس سهمين، والرجل سهمًا.

= **قلتُ**: إن كان علة تعصيب الجناية برقبة الفضل بن عطية هو ما ذكره ابن عدى من ضعفه، فليس بجيد عندى؛ والفضل أفضل من سلام عشرين مرة، وإنما بلى بابن كذاب، كان يروى كثيراً من الفضائح والموضوعات عن أبيه؛ فالتصق بعض ذلك بالفضل؛ فتكلم فيه بعضهم لذلك.

وابن عدى نفسه قد قال فى ترجمة الفضل من «الكامل» [٦/ ١٤]: «روى عنه ابنه محمد بن الفضل أحاديث مناكير، والبلاء من ابنه محمد، والفضل خير من ابنه محمد»، ورواية محمد لهذا الحديث عن أبيه عند الخطيب فى «تاريخه» [١٤/ ٧٣]، وأبى نعيم فى «أخبار أصبهان» [٢/ ٦١]، ومحمد بن الفضل هذا كذبه جماعة، فلعله سرقه من سلام الطويل، أو لعل سلامًا سرقه منه، ولسنا نُجيد الركض خلف هؤلاء اللصوص.

لكن للحديث طريق آخر يرويه الليث بن سعد عن دويد بن نافع عن أبى منصور الفارسى به مرفوعًا... عند أبى نعيم فى «المعرفة» [رقم ٦٣٩٢]، والخطيب فى «موضح الأوهام» [٢/ ٨٠]، وابن منده فى «المعرفة» [٢/ ٢٦٤/ ٢]، وبشر بن مطر فى «حديثه» [٣/ ٨٩/ ١]، كما فى «الضعيفة» [١/ ١٠٠]، والحسن بن سفيان فى «مسنده» كما فى «الإصابة» [٧/ ٣٨٨]، ومن طريقه ابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ١٢٥١].

وسنده صحيح إلى أبى منصور الفارسى، وقد اختلف فى صحبته، قال البخارى: «حديثه مرسل» وقال ابن عبد البر: «يقال: إن حديثه مرسل، وليست له صحبة» راجع «الإصابة» [٧/ ٣٨٨]، وقد اختلف فى سنده على الليث بن سعد كما قاله الحافظ المستغفرى فى كتابه فى «الصحابة» كما فى «الإصابة» [٦/ ٦٧٣]، ترجمة (يزيد بن أبى منصور).

وللحديث شواهد أخرى كلها واهية الأسانيد، راجع «الضعيفة» [١/ ١٠١/ ١٠٢، ١٠٣] للإمام. واللَّه المستعان.

٢٤٥١- **صحيح**: دون قوله: (يوم بدر): هذا إسناد مُتَداعٍ، قال البوصيرى فى «الإتحاف» [رقم ٤٣٤١]: «هذا إسناد ضعيف» وقال الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ٦١٦]: «رواه أبو يعلى، وفيه محمد بن أبى ليلى، وهو سيئ الحفظ، ويتقوى بالمتابعات».

قلتُ: وهو كما قال؛ لكن فيه علة أخرى، وهى أن الحكم بن عتيبة لم يسمع من مقسم إلا خمسة أحاديث فقط، كما قاله القطان وأحمد وغيرهما، وليس هذا الحديث منها. =

٢٤٥٢- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا وهبٌ، عن يونس بن عبيد، أخبرنا عمار بن أبى عمار، قال: سمعت ابن عباس يقول: توفى رسول اللَّه ﷺ وهو ابن خمسٍ وستين وكان الحسنُ يقول: توفى رسول اللَّه ﷺ وهو ابن ستين.

٢٤٥٣- حَدَّثَنَا أبو عمر الحارث بن سريجٍ، حدّثنا يحيى بن زكريا، حدّثنا محمد بن

= وللحديث طريق آخر عن ابن عباس دون هذا اللفظ، يأتى عند المؤلف [برقم ٢٥٢٨]، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة بأسانيد ثابتة دون قوله: (يوم بدر)، منها حديث ابن عمر عند البخارى [٢٧٠٨]، ومسلم [١٧٦٢]، وجماعة كثيرة، ومضى منها حديث أبى عمرة [برقم ٩٢٢]، ويأتى حديث أبى رهم أيضًا [برقم ٦٨٧٦].

وفى الباب شواهد ضعيفة لزيادة (يوم بدر)، والمشهور أن ذلك كان يوم خيبر؛ ولا يمنع أن يكون ذلك قد وقع يوم بدر؛ لكن يعوزه الإسناد الثابت.

٢٤٥٢- **قوى**: أخرجه مسلم [٢٣٥٣]، والترمذى [٣٦٥٠]، [٣٦٥١]، وأحمد [١/ ٢٢٣، ٣٥٩]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ ١٢٨٤٣]، و[١٢٨٤٤]، وابن أبى شيبة [٣٦٥٤٧، ٣٦٥٤٩]، ومن طريقه أبو نعيم فى «الحلية» [٨/ ٣٧٧]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٣١٠]، وأحمد فى «العلل» أيضًا [٣/ ٣٤٩/ رواية عبد اللَّه]، والبخارى فى «تاريخه الأوسط» [٩٥] -وبعضهم يجعله الصغير- معلقًا، وغيرهم، من طريقين عن عمار بن أبى عمار عن ابن عباس به... مثله.

قلتُ: وإسناده قوى، وقول الحسن بذيله عند الطبرانى وحده، وقال ابن كثير فى «البداية» [٥/ ٢٥٩]: «روينا من طريق مسدد عن هشام بن حسان عن الحسن أنه قال: توفى رسول اللَّه ﷺ وهو ابن ستين سنة». وقد غمز البخارى فى حديث ابن عباس الماضى، وقال عقب روايته: «ولا يتابع عليه -يعنى عمارًا- وكان شعبة يتكلم فى عمار».

قلتُ: وعمار شيخ صالح قوى الحديث من أهل الصدق، وهو عمار بن أبى عمار مولى بنى هاشم، احتج به الجماعة إلا البخارى، وقد وثقه الأئمة، وكلام شعبة فيه مبهم غير مفسر، ولم ينفرد عمار بهذا عن ابن عباس، بل قد توبع عليه كما مضى [برقم ٢٤١٢]، وراجع ما ذكرناه هناك حول متن الحديث، وكذا انظر الماضى [برقم ١٥٧٥].

٢٤٥٣- **صحيح**: أخرجه البخارى [٢٦٢٨]، وأبو داود [٣٦٠٦]، والترمذى [٣٠٦٠]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٥٠٩]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٤١٢]، والكرابيسى =

أبى القاسم، عن عبد الملك بن سعيد بن جبير، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: كان تميمٌ الدارى، وعدى بن بداء يختلفان إلى مكة، فصحبهما رجلٌ من قريش من بنى سهم، فمات بأرض ليس بها أحدٌ من المسلمين، وأوصى إليهما بتركته، فلما قدما فدفعاها إلى أهله، وكتماً جامًا كان معه من فضة مخوَّصًا بالذهب، فقالا: لم نره، فأتيَ بهما النبيَّ ﷺ، فاستحلفهما باللَّه ما كتما، ولا اطلعا، وخلَّى سبيلهما، ثم إن الجام وُجد عند قوم من أهل مكة، قالوا: ابتعناه من تميم الدارى، وعدى بن بداء، فقام أولياء السهمى، فأخذوا الجام، وحلف رجلان منهم باللَّه: إن هذا الجام جام صاحبنا، وشهادتنا أحق من شهادتهما، وما اعتدينا إنا إذًا لمن الظالمين. ونزلت هاتان الآيتان: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [المائدة: ١٠٦] إلى آخر الآيتين.

= فى «القضاء» كما فى «الإصابة» [١/ ٣٥٥]، والمزى فى «تهذيبه» [١٨/ ٣١٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١١/ ٦٩]، والطبرى فى «تفسيره» [٥/ ١١٣]، والجصاص فى «أحكام القرآن» [٤/ ١٦٠]، والواحدى فى «أسباب النزول» [ص١٤٩]، والبخارى أيضًا فى «تاريخه» [١/ ٢١٥]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [٤٩٢٨]، والنحاس فى «الناسخ والمنسوخ» [رقم ٢٧١]، وأبو الفضل الزهرى فى «حديثه» [رقم ٢٣٦]، والطحاوى فى «المشكل» [١١/ ١٥٠] وغيرهم، من طرق عن يحيى بن أبى زائدة عن محمد بن أبى القاسم الطويل عن عبد الملك بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس به . . . وهو عند بعضهم نحوه باختصار يسير.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح ثابت، رجاله كلهم ثقات، وقول الحافظ عن عبد الملك بن سعيد: «لا بأس به» ما هو إلا تفريط سافر، والرجل قد وثقه الدارقطنى وابن حبان ومشاه أبو حاتم الرازى، واحتج به البخارى فى «صحيحه»، لكن علَّم المزِّى على ترجمته علامة التعليق، إشعارًا بأن البخارى ما أخرج له إلا معلقًا، ويعنى به هذا الحديث الواحد، فإن البخارى قد قال: «وقال لى على بن عبد اللَّه -هو ابن المدينى: حدثنا يحيى بن آدم حدثنا ابن أبى زائدة عن محمد بن أبى القاسم عن عبد الملك بن سعيد عن أبيه عن ابن عباس به . . .».

فهذا الذى فهمه المزى قد تعقبه فيه الحافظ فى «التهذيب» [٦/ ٣٩٤]، قائلاً: «الحديث الذى أخرجه له -يعنى لعبد الملك- البخارى قال فيه: «قال لى على بن عبد اللَّه» فهذا ليس معلقًا قطعًا؛ فكان ينبغى -يعنى على المزى- أن لا يرقم عليه علامة التعليق». =

٢٤٥٤- حَدَّثَنَا حارث بن سريج، حدّثنا معتمرٌ، حدّثنا ليثٌ، عن أبى فزارة، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباسٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «إِنِّى لَمْ أُؤْمَرْ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ» قال: وقال ابن عباسٍ: لتزخرفنها كما زخرفت اليهود والنصارى.

= قلتُ: وهذا الذى قاله الحافظ مستقيم، لكنه لم يُعجب المعلق على «تهذيب الكمال» [١٨/ ٣١١/ / الرسالة]، فتعقبه بالهامش قائلاً: «فى ذلك نظر، لعدم التصريح بالتحديث، والبخارى -رحمه اللَّه- دقيق فى تعابيره، ولو كان يريد الإشعار بوصله؛ لصرح بذلك».

قلتُ: هذا تعقُّب ساذج للغاية، وهل قول البخارى «قال لى علىّ بن عبد اللَّه» غير صريح فى الاتصال؟! ويلزمه -على زعمه- أن يجعل كل موضع يقول فيه البخارى: «قال لى فلان...» منقطعًا غير صريح فى الاتصال، وقد وجدت البخارى قد قال ذلك فى مواضع من «صحيحه»، فانظر فى طبعة مصطفى البغا [١/ ١٧٨]، و[٢/ ٥٩٤، ٦٥٨، ٧٠٣، ٧٦٧]، وغيرها.

نعم قد وقع فى بعض روايات البخارى: (قال علىّ بن عبد اللَّه...)، هكذا دون (وقال لى علىّ...) وهذا صورة التعليق، وقد كان يمكن الاعتذار عن المزّى بكونه اطلع على تلك الرواية الماضية فى بعض نسخ «صحيح البخارى» فجزم بها على أن عبد الملك بن سعيد ما أخرج له البخارى إلا معلقًا، لكن يعكر على هذا أن المزى قد نقل فى «تهذيبه» [١٨/ ٣١٢] عبارة البخارى فى صحيحه: فقال: «قال البخارى: وقال لى على بن عبد اللَّه».

وقد وجدتُ الحافظ قد قال فى «تغليق التعليق»: [١/ ٦]: (إذا قال البخارى: (قال لنا) أو (قال لى) أو: (زادنا) أو: (زادنى) أو: (ذكر لى) أو (ذكر لنا) فهو وإن ألحقه بعض من صنَّف فى الأطراف بالتعاليق، فليس منها؛ بل هو متصل صريح فى الاتصال...».

قلتُ: وإنما يعدل البخارى عن قوله: «حدثنا وأخبرنا» إلى هاتيك العبارات الماضية؛ لنكتة ومقصد دقيق نبَّه عليه الحافظ فى مواضع من «الفتح» فانظر منها شرحه على هذا الحديث [٥/ ٤١٠]، و«تغليق التعليق» [١/ ٦].

٢٤٥٤- ضعيف: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٣٠٠١]، من طريق المعتمر بن سليمان عن الليث بن أبى سليم عن أبى فزارة راشد بن كيسان عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس به... مرفوعًا... وليس عنده قول ابن عباس فى آخره...

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف معلول، الليث لم يكن فى الحديث بالليث، وهو شديد التخليط فى المتون والأسانيد، وكان قد اختلط جدًا حتى شاهده عيسى بن يونس -الثقة المأمون- وهو =

. . . . . .

= يصعد منارة المسجد الجامع فى ضحوة النهار، ثم جعل ينادى فى الناس بالأذان فى غير ميقاته، راجع «الجرح والتعديل» [٧/ ١٧٨]، لكنه لم ينفرد به؛ بل تابعه عليه:

١- الصباح بن يحيى المزنى مثله دون قول ابن عباس فى آخره عند الطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٣٠٠٠]، من طريق أبى كريب عن عبيد بن محمد بن صباح بن يحيى المزنى عن [جده] عن أبى فزارة به.

قلتُ: وهذه متابعة لا يفرح بها، وصباح بن يحيى يقول عنه الذهبى: «متروك بل متهم»، راجع ترجمته فى «اللسان» [٣/ ١٨٠].

وقد سقط من سند الطبرانى (عن جده)، وهى زيادة لا بد منها؛ لكون الصباح بن يحيى هو الذى يروى عن أبى فزارة، ثم إن ولده وحفيده لم أستطع تمييزهما، ويبدو لى أن بالإسناد تصحيفًا، ثم ظهر لى صوابه وهو: (عن أبى كريب عن محمد بن عبيد عن الصباح بن يحيى به . . .) هكذا وجدته عند الطبرانى فى مواضع من «معاجمه»، وكذا عند غيره.

ومحمد بن عبيد هو النحاس الذى يقول عنه ابن عدى: «له أحاديث مناكير يرويها عن ابن أبى ذئب وغيره»، وضعفه الحافظ فى «التقريب» وهو من رجال النسائى وحده.

٢- وتابعه أبو حمزة السكرى كما ذكره الحافظ فى «تغليق التعليق» [١/ ١٨٧]، ولم يذكر من رواه، ولا ساق إسناده إليه.

٣- وتابعهم: الحسن بن صالح: كما ذكره الحافظ فى «التغليق» [١/ ١٨٧]، ولم يعزه إلى أحد، ولا ساق إسناده إليه.

٤- وتابعهم سفيان الثورى، واختلف عليه فيه، فرواه عنه ابن عيينة به موصولاً مثل رواية الماضين عن أبى فزارة: عند أبى داود [٤٤٨]، ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» [١/ ٣٥٢]، وابن حزم فى «المحلى» [٤/ ٤٤]، والبيهقى فى «سننه» [٤٠٩٦]، وابن حبان [١٦١٥]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٧/ ٣١٣]، والحافظ فى «التغليق» [١/ ١٨٧] وغيرهم، من طرق عن محمد بن الصباح عن ابن عيينة عن الثورى به . . .

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة، لكن يقول أبو نعيم عقب روايته: «لم يوصله إلا محمد بن الصباح، ورواه عبد الجبار وغيره فوقفه علىّ يزيد».

قلتُ: مراده أن محمد بن الصباح قد خولف فى وصله، خالفه عبد الجبار -وهو ابن العلاء =

. . . . . .

= الثقة المعروف- وغيره، فرووه عن ابن عيينة عن الثورى عن أبى فزارة عن يزيد بن الأصم به مرسلاً . . .

● هذا الوجه المرسل، وتوبع عليه ابن عيينة :

١- تابعه عبد الرزاق عن الثورى عن أبى فزارة عن يزيد به . . . . مرسلاً . . . وقال فى آخره : (وقال ابن عباس : واللَّه لتزخرفنَّها) هكذا أخرجه عبد الرزاق فى «المصنف» [٥١٢٧].

٢- وكذا رواه علىّ بن قادم عن الثورى مرسلاً عند الجرجانى فى الثانى من «أماليه» كما ذكره الحافظ فى «التغليق» [١/ ١٨٧]، وهكذا أخرجه البيهقى فى «سننه» [٤٠٩٦]، لكنه لم ينبه على كون رواية على بن قادم عن الثورى مرسلة، وصنيعه يوهم أنها موصولة، فقد ذكرها قبل رواية ابن عيينة الماضية مباشرة، ويكفى أن الحافظ قد نبَّه على هذا.

٣- وكذلك رواه ابن مهدى عن الثورى مرسلاً . . . أخرجه أحمد فى «الورع» كما ذكره الحافظ فى التلغيق [١/ ١٨٧]، لكن اختلف فيه على ابن مهدى، فرواه عنه الإمام أحمد كما مضى مرسلاً، ، وخالفه أحمد بن عبد اللَّه بن منجوف، فرواه عنه الثورى بإسناده به موصولاً.

هكذا أخرجه الحافظ فى «التغليق» [١/ ١٨٦]، بإسناد صحيح إلى عبد اللَّه بن محمد الخطيب عن أمة السلام بنت أحمد بن كامل عن محمد بن إسماعيل بن علىّ بن النعمان عن أحمد بن عبد اللَّه به . . .

قلتُ: وهذا إسناد رجاله مقبولون معروفون سوى عبد اللَّه بن محمد الخطيب، فلم أعرفه الآن، ومحمد بن إسماعيل وثقه الخطيب فى «تاريخه» [٢/ ٤٦]، وأمة السلام أثنى عليها الأزهرى وغيره. راجع «تاريخ بغداد» [١٤/ ٤٤٣]، فلم يبق إلا عبد اللَّه بن محمد الخطيب، فإن ثبت كونه مقبولاً؛ فلا يقوى أحمد بن عبد اللَّه بن منجوف -وإن كان ثقة- على مخالفة الإمام أحمد فى ابن مهدى، فالظاهر أن المحفوظ من طريق الثورى هو الإرسال.

وقد رواه وكيع عن الثورى بإسناده به . . . فذكر قول ابن عباس وحده: (لتزخرفنَّها كما زخرفت اليهود والنصارى . . .) هكذا أخرجه ابن أبى شيبة [٣١٤٧]، وأحمد فى «الورع» كما فى «التغليق» [١/ ١٨٧].

ثم رأيت يحيى بن سعيد الأموى قد رواه عن الثورى به موصولاً . . . دون قول ابن عباس فى آخره . . . هكذا أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٣٠٠٣]، من طريق سعيد بن يحيى ابن سعيد عن أبيه به. =

. . . . . .

= **قلتُ**: وسعيد وإن كان ثقة إلا أنه ربما أخطأ كما قاله ابن حبان، وأبوه يقول عنه الحافظ في «التقريب»: «صدوق يُغرب»، وقد خولف فيه يحيى بن سعيد، خالفه عبد الرحمن بن محمد المحاربي، فرواه عن الثوري فقال: عن الليث بن أبي سليم عن أبي فزارة عن يزيد الأصم عن ابن عباس به مرفوعًا، فأدرج فيه (الليث) بين الثوري وأبي فزارة.

هكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» [١٢/ ١٣٠٠٢]، من طريق محمد بن موسى بن حماد عن عبد الرحمن بن صالح الأزدي عن المحاربي به.

قلتُ: وهذه مخالفة لا تثبت، وشيخ الطبراني ضعفه الدارقطني كما في ترجمته من «تاريخ بغداد» [٣/ ٢٤٣]، وعبد الرحمن بن صالح اتهمه جماعة بالرفض، وأنه كان يلغ في دم عثمان، ويحدث بمثالب أزواج النبي ﷺ، فإن ثبت عنه واحدة من تلك؛ فهو فاسق ساقط العدالة، ولا كرامة له عند اللَّه و الناس.

ثم إن المحاربي نفسه كان يدلس، وقد عنعنه، والمحفوظ عن الثوري هو الإرسال كما مضى، بل أرى أن ذلك هو المحفوظ في الحديث كله، ولا أدري هل يصح ما ذكره الحافظ بشأن رواية أبي حمزة السكري والحسن بن صالح عن أبي فزارة، وإن صحَّا، فالثوري أحفظ من كل من رواه عن أبي فزارة موصولاً، ما يشك في ذلك أحد.

وقول ابن عباس الموقوف صحيح ثابت عنه، وقد علقه البخاري في «صحيحه» [١/ ١٧١/ طبعة البغا]، قال الحافظ في «الفتح» [١/ ٥٤٠]: «وهذا التعليق وصله أبو داود وابن حبان من طريق يزيد الأصم عن ابن عباس هكذا موقوفًا، وقبله حديث مرفوع ولفظه: «ما أمرتُ بتشيد المساجد»».

ثم قال الحافظ: «وإنما لم يذكر البخاري المرفوع منه؛ للاختلاف على يزيد بن الأصم في وصله وإرساله» ومثله قال البدر العيني في «عمدة القاري» [٤/ ٢٠٥]، وقد تعقبهما الإمام في «الثمر المستطاب» [١٤/ ٤٥٩]، فقال يرد على الأول: «قلتُ: ومن وصله جاء بزيادة فيجب قبوله إذا كانت من ثقة كما هنا... إن أبا فزارة -واسمه راشد بن كيسان- ثقة كما قال الحافظ في «التقريب» وقد احتج به مسلم».

قلتُ: ولا ننازعه في هذا، بل نقول كما قال الحافظ نفسه في «التغليق» [١/ ١٨٧]: «فالحديث على شرطه -يعني مسلمًا- لكنه معلول». واللَّه المستعان.

٢٤٥٥- حَدَّثَنَا وهب بن بقية، حدّثنا خالدٌ، عن حسين بن قيس، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن امرأةً من خثعم أتت النبى ﷺ، فقالت: يا نبى اللَّه إنّى امرأةٌ أيمٌ، وإنى أريد أن أتزوج، فما حق الزوج على زوجته، فإن استطعت ذلك، وإلا جلستُ أيمًا؟ فقال النبى ﷺ: «**إِنَّ حَقَّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ إِذَا أَرَادَهَا عَلَى نَفْسِهَا وَهِىَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرٍ لا تَمْنَعُهُ، وَمِنْ حَقِّ الزَّوْجِ عَلَى الزَّوْجَةِ أَنْ لا تُعْطِىَ مِنْ بَيْتِهَا إِلا بِإِذْنِهِ، وَإِنْ فَعَلَتْ ذَلِكَ كَانَ الإِثْمُ عَلَيْهَا وَالأَجْرُ لِغَيْرِهَا، وَمِنْ حَقِّ الزَّوْجِ عَلَى الزَّوْجَةِ أَنْ لا تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلا بِإِذْنِهِ، فَإِنْ فَعَلَتْ ذَلِكَ لَعَنَتْهَا الْمَلائِكَةُ حَتَّى تَرْجِعَ أَوْ تَتُوبَ**».

٢٤٥٥- **ضعيف**: بهذا السياق: أخرجه البزار [١٤٦٤/ كشف]، ومسدد فى «مسنده» كما فى «المطالب» [رقم ١٧٠٩]، وغيرهما، من طريق خالد بن عبد اللَّه الواسطى عن حسين بن قيس عن عكرمة عن ابن عباس به نحوه . . . وزاد مسدد فى آخره: (لعنتها ملائكة السماء، وملائكة الرحمة، وملائكة العذاب، حتى ترجع أو تتوب) وزاد البزار أيضًا فى آخره: قالت: (لا جرم، لا أتزوج أبدًا).

قلتُ: قال الهيثمى فى «المجمع» [٤/ ٥٦٣]: «رواه البزار، وفيه الحسن بن قيس المعروف بحنش، وهو ضعيف، وقد وثقه حسين بن نمير، وبقية رجاله ثقات».

قلتُ: حنش هذا متروك عندهم، وتوثيق حصين بن نمير له لم يصح عنه، وإنما زعم حصين أن حنشًا شيخُ صدق، وهل هذا يُعد توثيقًا؟! بل تحمل تلك العبارة على أن حصينًا كان يريد بها: سلامةَ حنش من الكذب، وحصين نفسه بحاجة إلى من يجيب له عن قول أبى أحمد الحاكم فيه: «ليس بالقوى عندهم» وهل ينافح عن حنش مَنْ عرف قدر نفسه؟! وله طريق آخر يرويه، الليث بن أبى سليم على نحو سياق المؤلف مطولاً ومختصراً، لكن الليث قد اضطرب فيه على ألوان:

اللون الأول: فرواه عن مجاهد عن ابن عباس قال: (جاءت امرأة إلى النبى ﷺ فقالت: يا رسول اللَّه: ما حق الزوج على زوجته؟ قال: أن لا تمنع نفسها منه، ولو على قتب، فإذا فعلت كان عليها إثم. ثم قالت: ما حق الزوج على زوجته؟ قال: ألا تعطى شيئًا من بيته إلا بإذنه) هكذا أخرجه البيهقى فى «سننه» [١٤٤٩١]، من طريق إسحاق بن عبد اللَّه بن محمد بن رزين عن بشر بن أبى الأزهر عن هشيم عن الليث به . . . =

. . . . . .

= **قلتُ**: إسحاق لم أفطن له الآن، وهشيم مدلس عريق، وقد عنعنه، والراوى عنه ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٨/ ١٤٢].

٢- ولون ثان: ثم رواه عن عطاء بن أبى رباح عن ابن عباس به . . . نحو سياق المؤلف، وزاد فى وسطه: (ولا تصوم يومًا تطوعًا إلا بإذنه؛ فإن فعلت أثمت، ولم يقبل منها. . .) ثم زاد أيضًا فى آخره: (قالت: لا جرم واللَّه لا يملك علىَّ أمرى رجل أبدًا).

هكذا أخرجه ابن أبى الدنيا فى «العيال» [رقم ٥٢٣]، وفى «مداراة الناس» [رقم ١٧٥]، بإسناد حسن إليه.

٣- ولون ثالث، : فرواه عن عطاء فقال: عن ابن عمر عن النبى ﷺ به نحو سياق المؤلف، وزاد فيه تلك الزيادة الماضية فى وسطه، ثم قال فى آخره: (ولا تخرج من بيته إلا بإذنه؛ فإن فعلت لعنتها الملائكة: ملائكة الغضب، وملائكة الرحمة حتى تتوب أو تراجع، قيل: فإن كان ظالمًا لها؟! قال: وإن كان ظالمًا لها).

هكذا أخرجه البيهقى فى «سننه» [١٤٤٩٠] -والسياق له- وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٨١٣]، والطيالسى [١٩٥١]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٧ / ٣٩٨]، وغيرهم. وليس عند عبد بن حميد: (قيل: فإن كان ظالمًا لها؟! قال: وإن كان ظالمًا لها).

قال أبو محمد ابن حزم فى «المحلى» [١٠/ ٣٣٢]، بعد أن ذكره من طريق الليث به . . . : «ليث ضعيف، وحاش للَّه أن يبيح رسول اللَّه ﷺ الظلم، وهى زيادة موضوعة ليست لليث أصلاً».

قلتُ: بل هى من ليث ولا بد؛ لنظافة الإسناد إلا منه، والليث قد اختلط اختلاطًا شديدًا، وصدق يحيى بن سعيد القطان إذ قال: «ما رأيت الصالحين فى شىء أكذب منهم فى الحديث» يشير إلى قلة ضبطهم للآثار، وكثير أوهامهم عند رواية الأخبار، وكان الليث من هذا الطراز، فانظر كيف جعل الحديث من (مسند ابن عمر)؟!.

٤- ولون رابع، ثم عاد ورواه عن عطاء مرة أخرى، ولكن بنزول درجة، وجعل عبد الملك بن أبى سليمان واسطة صدق بينه وبين عطاء، وساقه نحو السياق الماضى آنفًا: عند ابن أبى شيبة [١٧١٢٤]، ومن طريقه ابن عبد البر فى «التمهيد» [١/ ٢٣١]، وهو عند ابن حزم فى «المحلى» [٨ / ٣١٥]، من هذا الوجه، ولكن مختصراً بلفظ: (سئل رسول اللَّه ﷺ ما حق الزوج على زوجته؟! قال: لا تصدَّق إلا بإذنه؛ فإن فعلت كان له الأجر، وكان عليها الوزر). =

٢٤٥٦- وَبِه قَالَ: حدّثنا ابن عباس، قال: كان النبى ﷺ إذا ثارت ريحٌ استقبلها، وجثا على ركبتيه، وقال: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيَاحًا، وَلا تَجْعَلْهَا رِيحًا، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَحْمَةً، وَلا تَجْعَلْهَا عَذَابًا**».

= فانظر كيف اضطرب الليث فى هذا الحديث على تلك الألوان كلها مع نظافة الأسانيد إليه، وقد قال الحافظ فى «المطالب» [رقم ١٧٠٨]، بعد أن ذكر طرفًا من تلك الألوان الماضية: «وهذا الاختلاف من ليث بن أبى سليم، وهو ضعيف».

قلتُ: ولأكثر فقرات الحديث شواهد.

٢٤٥٦- **باطل**: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٥٣٣]، والخطيب فى «تاريخه» [٧/ ٩٩]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٣٥٣]، والخطابى فى «غريب الحديث» [١/ ٦٧٩]، وغيرهم من طريقين عن حسين بن قيس أبى علىّ الرحبى عن عكرمة عن ابن عباس به....

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه مسدد فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٣٢٤٤]، قال الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ١٩٥]: «رواه الطبرانى وفيه حسين بن قيس الرحبى أبو على الواسطى الملقب بحنش، وهو متروك...».

قلتُ: وهو كما قال. وقد جزم الطحاوى فى «المشكل» [٣/ ٦]، بكون هذا الحديث: «مما لا أصل له» ولام أبا عبيد عليه؛ إذا أضافه إلى النبى ﷺ ولم يبيِّن وهاءه.

وقد وجدت الطبرانى قد أخرجه أيضًا فى «الدعاء» [رقم ٩٧٧]، من هذا الطريق به... وقد زاد فى أوله: (اللَّهم إنى أسألك من خير هذه الريح، وخير ما أرسلت به، وأعوذ بك من شرها، وشر ما أرسلت به....) وهذه الزيادة عنده أيضًا فى المعجم «الكبير» وكذا عند الخطيب فى «تاريخه».

وقد توبع عليه حنش الواسطى، تابعه العلاء بن راشد عليه نحوه... عند الشافعى [٣٦١]، ومن طريقه البيهقى فى «المعرفة» [رقم ٢٠٩٦]، وفى «الآداب» [رقم ٣٠٢]، والبغوى فى «تفسيره» [١/ ٣٧٥]، من طريق الشافعى قال: أخبرنا من لا أتهم بحديثه حدثنا العلاء بن راشد عن عكرمة به...

قلتُ: مَنْ لا يتهم الشافعىُّ، قد يتهمه غيره، وكثيرًا لا يبيِّن الشافعى من حدَّثه فى جملة من الأحاديث والأخبار، وأرى أن ذلك أحد الأسباب التى أعرض الشيخان لأجلها عن إخراج حديثه فى «صحيحهما». =

= والعلاء بن راشد هذا ترجمه الحسينى فى «التذكرة» فقال: «العلاء بن راشد عن عكرمة وعنه إبراهيم بن أبى يحيى لا تقوم بإسناده الحجة»، وتعقبه الحافظ فى «التعجيل» [١/ ٣٢٣]، قائلاً: «كذا قال، وعكرمة مشهور، وحال إبراهيم معروف، فانحصر».

قلتُ: هكذا جزم الحسين بكون إبراهيم بن أبى يحيى -وهو هالك- هو الذى روى عنه الشافعى هذا الحديث؛ وكأنه استروح إلى ذلك بما قاله بعضهم من أنه كلما قال الشافعى: «حدثنى مَنْ لا أتهم» فإنما يريد به ابن أبى يحيى هذا، فقد كان الشافعى يوثقه، فإن كان كذلك، فسيأتى الكلام عليه. وقد بحثتُ فى كتب التراجم عن (العلاء بن راشد) فلم أجده إلا عند الحسينى وابن حجر، فأين ذهب مَنْ تقدم عنه؟!

نعم: احتمل الإمام فى «الضعيفة» [٩/ ٢٢٨]، أنه ربما كان (إبراهيم بن راشد الواسطى الجرمى، سمع حلام بن صالح الأزدى، سمع منه يزيد بن هارون) هكذا ترجمه البخارى فى «تاريخه» [٦/ ٥١٣]، وابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٦/ ٣٥٥]، وابن حبان فى «الثقات» [٨/ ٥٠٢]، قال الإمام: «قلتُ: فيحتمل أن يكون هو شيخ إبراهيم هذا . . . واللَّه أعلم».

قلتُ: إن كان الإمام يرى أن إبراهيم بن أبى يحيى هو الذى روى هذا الحديث عن العلاء بن راشد، فلا يمكن أن يكون العلاء هو ذلك الشيخ الماضى؛ لكون يزيد بن هارون -الذى ذكروا أنه يروى عن العلاء- لا أراه سمع من هذه الطبقة.

وعلى كل حال: فالعلاء هذا مجهول الحال سواء كان هذا أو ذاك، فإن صحَّ أن إبراهيم بن أبى يحيى هو الذى رواه عنه، فالإسناد لا يساوى فلسًا، وإبراهيم قد أسقطه النقاد فسقط إلى الأبد، وماذا يجديه ثناء الشافعى عليه أصلاً وهو المكشوف الأمر؟! بل وجدته قدخولف فيه، خالفه عمر بن الحكم بن رافع -الثقة المعروف- فرواه عن العلاء بن راشد فقال: عن أبى على عن عكرمة عن ابن عباس به نحوه . . . ، هكذا أخرجه أبو الشيخ فى «العظمة» [٢/ ٨٤٤]، بإسناد ضعيف إليه، وأبو على فى سنده هو حسين بن قيس المعروف بحنش، فعاد الحديث إليه مرة أخرى.

وقد وهم المناوى فى الكلام على هذا الحديث وهمًا فاحشًا، فإنه قال فى «الفيض» [٥/ ١٦٥]، بعد أن أعله بحنش: «ثم رأيت الحافظ فى «الفتح» عزاه لأبى يعلى وحده عن أنس رفعه وقال: «إسناده صحيح»، فكان ينبغى للمؤلف عدم إهماله». =

٢٤٥٧- **حَدَّثَنَا** وهب بن بقية، حدّثنا خالدٌ، حدّثنا حسينٌ، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن النبى ﷺ، قال: «**مَنْ قَبَضَ يَتِيمًا بَيْنَ مُسْلِمَيْنِ إِلَى طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ حَتَّى يُغْنِيَهُ اللَّهُ، أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ الْجَنَّةَ الْبَتَّةَ، إِلا أَنْ يَعْمَلَ ذَنْبًا لا يُغْفَرُ، وَمَنْ عَالَ ثَلاثَ بَنَاتٍ، فَأَنْفَقَ عَلَيْهِنَّ، وَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ**» فقام رجلٌ من الأعراب، فقال: أو اثنتين؟ قال: نعم، حتى لو قال: واحدةً لقال: نعم «**وَمَا مِنْ عَبْدٍ أَذْهَبَ اللَّهُ كَرِيمَتَيْهِ، إِلا كَانَ ثَوَابُهُ عِنْدَ اللَّهِ فِي الْجَنَّةِ**» قال: وما كريمتاه؟ قال: عيناه. قال: وكان ابن عباسٍ إذا حدث هذا الحديث قال: واللَّه هذا من كرائم الحديث وغرره.

= **قلتُ**: لو لم يكن المناوى يقع كثيراً فى مثل تلك الأوهام الغريبة، ما كان الغُمارى يقسو عليه تلك القسوة الشديدة فى كتابه «المداوى لعلل المناوى».

و الحافظ لما ذكر حديث أنس وصحَّح إسناده؛ قد ساق لفظه أيضًا، فقال فى «الفتح» [٢ / ٥٢٠]: (ووقع عند أبى يعلى [٢٩٠٥]، بإسناد صحيح عن قتادة عن أنس أن النبى ﷺ كان إذا هاجت ريح شديدة قال: «اللَّهم إنى أسألك من خير ما أمرتْ به، وأعوذ بك من شر ما أمرتْ به...».

قلتُ: وأين هذا اللفظ من لفظ حديث ابن عباس، حتى يصح للمناوى أن يلوم السيوطى على إهماله؟! فتأمل.

٢٤٥٧- **صحيح**: دون الفقرة الأولى، وكذا قول ابن عباس: أخرجه الترمذى [١٩١٧]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٥٤٢]، والحارث [٢/ رقم ٩٠٣/ زوائده]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٦١٥]، وابن أبى الدنيا فى «العيال» [رقم ٦١٢]، وابن حبان فى «المجروحين» [١ / ٢٤٣]، والخطيب فى «الجامع» [٢/ رقم ١٣٧٧]، والخرائطى فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٦١٥] ومسدد فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٥٠٦٦]، وغيرهم، من طريقين عن حسين بن قيس أبى علىّ الرحبى عن عكرمة عن ابن عباس به... وهو عند الترمذى وابن أبى الدنيا بالفقرة الأولى منه فقط.

قلتُ: وهذا إسناد واه، وحسين هو حنش ذلك المتروك عندهم، وبه أعله الترمذى عقب روايته فقال: «وحنش هو حسين بن قيس، وهو أبو على الرحبى، وسليمان التيمى يقول. (حنش) وهو ضعيف عند أهل الحديث»، وقال الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٢٩٧]: «رواه الطبرانى وفيه حنش ابن قيس الرحبى، وهو متروك» ونحوه أعله البوصيرى أيضًا فى «الإتحاف». =

٢٤٥٨- حَدَّثَنَا وهبٌ، حدّثنا خالدٌ، عن حسين، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: « **إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، وَإِنَّ اللَّهَ فَرَضَ فَرَائِضَ وَسَنَّ سُنَنًا، وَحَدَّ حُدُودًا، وَأَحَلَّ حَلالاً، وَحَرَّمَ حَرَامًا، وَشَرَعَ الإِسْلامَ، وَجَعَلَهُ سَهْلاً سَمْحًا وَاسِعًا، وَلَمْ يَجْعَلْهُ ضَيِّقًا. يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لا إِيمَانَ لِمَنْ لا أَمَانَةَ لَهُ، وَلا دِينَ لِمَنْ لا عَهْدَ لَهُ، وَمَنْ نَكَثَ ذِمَّةَ اللَّهِ طَلَبَهُ اللَّهُ، وَمَنْ نَكَثَ ذِمَّتِي خَاصَمْتُهُ، وَمَنْ خَاصَمْتُهُ فَلَجْتُ عَلَيْهِ، وَمَنْ نَكَثَ ذِمَّتِي لَمْ يَنَلْ شَفَاعَتِي، وَلَمْ يَرِدْ عَلَيَّ الْحَوْضَ. أَلا إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُرَخِّصْ فِي الْقَتْلِ إِلا فِي ثَلاثٍ: مُرْتَدٌّ بَعْدَ إِيمَانٍ، وَزَانٍ بَعْدَ إِحْصَانٍ، أَوْ قَاتِلِ نَفْسٍ فَيُقْتَلُ بِهَا اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ؟** » .

= ووجدتُ البغوى قد أخرجه فى «شرح السنة» [٦/ ٢٨٥]، ثم قال: «وحسين بن قيس أبو علىّ الرحبى لقبه (حنش) ضعَّفه أهل الحديث، وله نسخة عن عكرمة عن ابن عباس أكثرها مقلوبة».

قلتُ: وهذا كأنه أخذه من قول ابن حبان فى ترجمة (حنش) من «المجروحين» [١/ ٢٤٣].

وللحديث شواهد صحيحة دون الفقرة الأولى منه:

١- فيشهد للفقرة الثانية: حديث عقبة بن عامر الماضى [برقم ١٧٦٤]، وحديث أنس الآتى [برقم ٣٤٤٨]، وحديث جابر الماضى [برقم ٢٢١٠]، وله شواهد أخرى.

٢- والفقرة الثالثة: يشهد لها حديث أنس الآتى [برقم ٤٢١١]، وله شواهد أخرى ثابتة، نذكر بعضها هناك إن شاء اللَّه.

أما الفقرة الأولى: فلها شواهد أيضًا لكنها غير ثابتة، وقد مضى منها حديث أبى مالك أو ابن مالك [برقم ٩٢٦]، ويغنى عنها حديث (أنا وكافل اليتيم فى الجنة كهاتين، وجمع بين السبابة والوسطى)، وسيأتى من حديث عائشة [برقم ٤٨٦٦]، وسهل بن سعد [برقم ٧٥٥٣]، ومثل تلك الفقرة فى الضعف قول ابن عباس فى آخره: (هذا من كرائم الحديث وغرره) فقد تفرد به حنش الرحبى، وقد عرفتَ أنه ساقط، بل نقل ابن حبان وابن الجوزى عن أحمد أنه كذبه.

وقد وقع للمنذرى فى «الترغيب» [٣/ ٢٣٥] وهْمٌ فى نقْله عن الترمذى، وقد تعقبه الإمام فى «الضعيفة» [١١/ ٥٥٩]، فاللَّه المستعان.

٢٤٥٨- **ضعيف جدًا**: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١١٥٣٢]، ومسدد فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [١٢٧] من طريق خالد الواسطى عن حسين بن قيس عن عكرمة عن ابن عباس

به... =

٢٤٥٩- وعَنِ ابن عباس، أن رسول اللَّه ﷺ اعتمر، وكان بينه وبين أهل مكة عهدٌ أن لا يُخرج أحدًا من أهله، فلمَّا قضى رسول اللَّه ﷺ عمرته، خرج من مكة ومر رسول اللَّه ﷺ بابنة حمزة بن عبد المطلب، فقالت: يا رسول اللَّه، إلى من تَدَعُنى؟! فلم يلتفت؛ للعهد الذى بينه وبين أهل مكة، ومر بها زيد بن حارثة، فقالت: إلى من تدعنى؟ فلم يلتفت إليها، ومر بها جعفرٌ، فناشدته فلم يلتفت إليها، ثم مر بها علىّ بن أبى طالب، فقالت: يا أبا حسن، إلى من تدعنى؟ فأخذها علىّ، فألقاها خلف فاطمة، فلما نزلوا أتى زيدٌ عليًا، فقال: أنا أولى بها منك، أنا مولى نبى اللَّه ﷺ، قال علىّ: أنا أولى بها منك، قال جعفرٌ: أنا أولى بها، خالتها عندى، أسماء بنت عميس الخثعمية، فلما علت أصواتهم بعث إليهم رسول اللَّه ﷺ، فلما أتوه، قال: «**أَمَّا أَنْتَ يَا جَعْفَرُ، فَأَنْتَ تُشْبِهُ خَلْقِى وَخُلُقِى، وَأَمَّا أَنْتَ يَا عَلِىُّ، فَأَنَا مِنْكَ وَأَنْتَ وَصِيِّى، وَأَمَّا زَيْدٌ فَمَوْلاىَ وَمَوْلاكُمْ، فَادْفَعِ الْجَارِيَةَ إِلَى خَالَتِهَا وَهِىَ أَوْلَى بِهَا**».

= **قلتُ**: وهذا إسناد ساقط مثل سابقه، قال الهيثمى فى «المجمع» [١/ ٤١٧]: «رواه الطبرانى فى الكبير وفيه حسين بن قيس الملقب بحنش، وهو متروك الحديث».

وقال البوصيرى فى «الإتحاف»: «هذا إسناد مداره على حسين بن قيس الرحبى المعروف بحنش، وقد ضعفه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة والبخارى والساجى والعقيلى والدارقطنى وابن عدى وابن عبد البر وغيرهم...».

قلتُ: وبمثل هذا الحديث سقط حنش عند النقاد، ولبعض فقرات الحديث شواهد، وهو بهذا السياق منكر جدًا، وقد نصَّ المنذرى على ضعفه فى «الترغيب» [١/ ٤٢]، بقوله: «وروى عن ابن عباس...» ثم ساقه ونسبه إلى الطبرانى.

٢٤٥٩- منكر: بهذا السياق: هذا إسناد ساقط كسابقه، تفرد به حنش الرحبى وهو تالف كما مضى مرارًا، وفى سياق الحديث نكارة شديدة لاسيما فى أوله، بل هو باطل بهذا اللفظ.

والحديث ثابت محفوظ دون هذا السياق جميعًا، فانظر الماضى [برقم ٢٣٧٩]، وأصله فى «الصحيح» من حديث البراء بن عازب، وفى الترمذى وابن ماجه وغيرهما من حديث على بن أبى طالب.

ثم وجدت الحديث بسياق المؤلف من طريق حنش: عند أبى جعفر ابن البخترى فى جزء فيه =

٢٤٦٠- وعَنِ ابن عباسٍ، أن النبى ﷺ، قال: «**مِنْ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ امْرَأَةً، وَاحِدَةٌ فِى الْجَنَّةِ، وَبَقِيَّتُهُنَّ فِى النَّارِ**» فاشتد ذلك على من حضر رسول اللَّه ﷺ من المهاجرين، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ الْمُسْلِمَةَ إِذَا حَمَلَتْ كَانَ لَهَا أَجْرُ الْقَائِمِ الصَّائِمِ الْمُحْرِمِ الْمُجَاهِدِ فِى سَبِيلِ اللَّهِ، حَتَّى إِذَا وَضَعَتْ فَإِنَّ لَهَا بِأَوَّلِ رَضْعَةٍ تُرْضِعُهُ أَجْرَ حَيَاةِ نَسَمَةٍ**».

٢٤٦١- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج السامى، حدّثنا محمد بن ثابت العبدى، حدّثنا جبلة بن عطية، عن إسحاق بن عبد اللَّه، عن ابن عباسٍ، قال: بينما رسول اللَّه ﷺ فى

= ثلاثة مجالس من «أماليه» [رقم ٥/ ضمن مجموع مؤلفاته]، وكذا عند الأعرابى فى «المعجم» [برقم ٢٣٥٧]، وقال ابن الأعرابى عقبه: «نا يحيى -هو ابن أبى طالب- نا علىّ بن عاصم -هو الواسطى- أنا غيلان بن جامع [ووقع عنده (جابر) وهو خطأ] عن أبى إسحاق -وهو الهمدانى- عن عاصم بن ضمرة قال: حدثنى هذا الحديث علىٌّ مثله....».

قلتُ: وهذا إسناد واه أيضًا؛ أبو إسحاق يدلس مع اختلاطه، وعلى بن عاصم ضعيف عندهم، وفى يحيى بن أبى طالب مقال مشهور، راجع ترجمته من «اللسان» [٦/ ٢٦٢].

٢٤٦٠- منكر: هذا إسناد تالف ومتن منكر، رجاله كلهم ثقات سوى الحسين بن قيس المعروف بـ(حنش) ذلك الساقط المتروك، وعنه يقول أحمد: «متروك الحديث، ضعيف الحديث».

وقال أيضًا: «ليس حديثه بشىء، لا أروى عنه شيئًا»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث»، وقال البخارى: «أحاديثه منكرة جدًا، ولا يكتب حديثه»، وكذا تركه جماعة، بل نقل ابن حبان وابن الجوزى عن الإمام أحمد أنه كذبه، وقال الساجى: «ضعيف الحديث، متروك؛ يحدث بأحاديث بواطيل....».

قلتُ: وهذا الحديث منها، !وقد أغفله الهيثمى فى «المجمع»، وهو على شرطه، فاللَّه المستعان.

٢٤٦١- صحيح: دون شطره الأول، وقوله: (هول العدو): أخرجه أحمد [١/ ٩٩]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٨/ ٢٣٤]، من طريق إسحاق بن عبد اللَّه بن الحارث بن نوفل عن ابن عباس به نحوه باختصار.... وليس فيه قول المرأة إلى آخره....، وزاد: (فذكر لهم خيرًا كثيرًا).

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، قال الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ٥١١]: «رواه أحمد، وفيه محمد بن ثابت العبدى، وثقه ابن معين فى رواية، وكذلك النسائى، وبقية رجاله ثقات». =

بيت من بعض بيوت نسائه إذ وضع رأسه على فخذ إحداهن فأغفى، فضحك فى منامه فبعدً أن رأيته سأله بعض أهل البيت، قالوا: يا رسول اللَّه، ما أضحكك؟ فقال: «**عَجِبْتُ لِنَاسٍ مِنْ أُمَّتِى يَرْكَبُونَ هَذَا الْبَحْرَ، وَهَوْلَ الْعَدُوِّ، يُجَاهِدُونَ فِى السَّبِيلِ**» فذكر لهم فضلاً لم يحفظه محمدٌ. قالت امرأةٌ كانت ثمة: يا رسول اللَّه، ادع اللَّه أن يجعلنى منهم، فدعا لها فخرج بها زوجٌ لها فى غزاةٍ، فبينما هى على ساحل البحر تسير على راحلةٍ لها، إذ وقعت فاندقت فخذها فماتت.

٢٤٦٢- حَدَّثَنَا عبد الأعلى بن جابرٍ، حدّثنا عبد العزيز بن محمدٍ، عن عمرو بن

= **قلتُ**: والعبدى ضعفه أكثر النقاد لسوء حفظه، فقال أبو حاتم: «ليس هو بالمتين، يكتب حديثه»، وضعفه ابن معين فى رواية، وقال ابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ٢٥١]: «كان يرفع المراسيل ويُسْند الموقوفات؛ توهمًا من سوء حفظه، فلما فحش ذلك منه؛ بطل الاحتجاج به...»، وقال أبو داود: «ليس بشىء» وقد وثقه بعضهم.

وبرهان ضعفه ظاهر من تخليطه فى متن الحديث، فإن الحديث محفوظ عن أنس بن مالك بنحوه كما يأتى [برقم ٣٦٧٥].

وفيه أن النبى ﷺ كان نائمًا عند أم حرام بنت ملحان.... فجاء محمد بن ثابت وجعله ﷺ كان نائمًا فى بعض بيوت نسائه.....، وهذا تخليط، وزاد أيضًا: (وهول العدو)، وهى زيادة غير محفوظة فى حديث أنس الآتى، ويدل على كون الحديث لم يحفظه محمد بن ثابت، قوله فى وسطه: (فذكر لهم فضلاً لم يحفظه محمد) يعنى محمد بن ثابت، وأصل الحديث ثابت من رواية أنس كما يأتى [برقم ٣٦٧٥].

٢٤٦٢- **ضعيف**: أخرجه أبو داود [٤٤٦٤]، والترمذى [١٤٥٥]، وأحمد [١/ ٢٦٩]، والحاكم [٤/ ٣٩٥]، والدارقطنى فى «سننه» [٣/ ١٢٦]، والمؤلف [برقم ٢٧٤٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٦٨١٢، ١٦٨١٣]، والنسائى فى «الكبرى» [٧٣٤٠]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٥٧٥]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ٢٩٠٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٢٧٠]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٤١]، والطحاوى فى «المشكل» [٩/ ١٣٣]، وابن حزم فى «المحلى» [١١/ ٣٨٧]، وجماعة، من طرق عن عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب عن عكرمة عن ابن عباس به... وقد زادوا جميعًا إلا أبا داود والترمذى وأحمد والدارقطنى والمؤلف هنا والبيهقى والنسائى والبغوى والطحاوى: «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل =

أبي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ، قال: «**مَنْ وَجَدْتُمُوهُ وَقَعَ عَلَى الْبَهِيمَةِ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ**».

= والمفعول به . . . » وسيأتي الكلام على تلك الزيادة عند المؤلف [برقم ٢٤٦٣] -وهو الآتي- وقع عندهم جميعًا في آخره إلا المؤلف وأحمد والبيهقي في الموضع الثاني وعبد بن حميد والطبري وابن الأعرابي: (قال: قلتُ له -يعني لابن عباس: ما شأن البهيمة؟! قال: ما أراه قال ذلك إلا أنه كره أن يؤكل لحمها، وقد عُمل بها ذلك العمل).

قلتُ: وهذا إسناد يقول عنه ابن القيم في «روضة المحبين» [ص ٣٧٠]: «على شرط البخاري» وهذه غفلة منه، ولم يُخْرِج البخاري لعمرو بن أبي عمرو عن عكرمة شيئًا قط، بل غمز في سماعه منه كما يأتي.

نعم، عمرو وعكرمة من رجال البخاري، لكن لا تلازم بين هذا وأن يكون الإسناد على شرطه، وهنا [قاعدة مهمة] وهي أن بعضهم إذا رأى الإسناد رجاله قد احتج بهما الشيخان، جزم من فوره بكونه على شرطهما، فإن كان رجاله رجال البخاري، قال: (على شرط البخاري)، وإن كان رجاله رجال مسلم قال: (على شرط مسلم)، وهذا كله تساهل قبيح قد شرحنا غوائله في «إرضاء الناقم» وقد كان الحاكم -صاحب «المستدرك»- يفعل ذلك كثيراً في كلامه على الأسانيد، وقد انتقده الحافظ ابن عبد الهادي في «نصب الراية» [١/ ٢٦٢]، وذكر فوائد هامة في مقال له يغبط عليه عند التأمل، ومن ذلك قوله شارحًا تساهل الحاكم في «المستدرك»: «وربما جاء -يعني الحاكم- إلى حديث فيه رجل قد أخرج له صاحبا «الصحيح» عن شيخ معين؛ لضبطه حديثه وخصوصيته به، ولم يخرجا حديثه عن غيره؛ لضعف فيه، أو لعدم ضبطه حديثه، أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه، أو لغير ذلك؛ فيخرجه هو عن غير ذلك الشيخ ثم يقول: «هذا على شرط الشيخين، أو البخاري أو مسلم»، وهذا أيضًا تساهل؛ لأن صاحبي «الصحيح» لم يحتجا به -أي بهذا الراوي- إلا في شيخ معين، لا في غيره، فلا يكون على شرطهما . . .».

قلتُ: وقد شرحنا كلام ابن عبد الهادي هذا مع التنظير عليه من أساليب الحاكم وغيره، وجماعة من المتأخرين في كتابنا «إرضاء الناقم بمحاكمة الحاكم».

والعبرة منه: أن رواية عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة قد تكلم فيها البخاري نفسه، فكيف تكون على شرطه؟! ولم يخرج في «صحيحه» بهذه الترجمة ولو حرفًا واحداً، وإن كان هو يحتج بعمرو وعكرمة على الانفراد، فافهم أيها الذكي. =

= وعود على بدء فنقول: هذا الحديث قد أنكره جماعة من النقاد على عمرو بن أبى عمرو، فأخرجه الترمذى فى «علله» [رقم ٢٦٠]، ثم نقل عن البخارى أنه قال: «عمرو بن أبى عمرو صدوق، ولكن روى عن عكرمة مناكير، ولم يذكر فى شىء من ذلك أنه سمع عن عكرمة . . . . ولا أقول بحديث عمرو بن أبى عمرو، أنه من وقع على بهيمة أنه يقتل».

وكذا أنكره عليه أبو داود والعجلى وغيرهما، وهو ظاهر تصرف الترمذى أيضًا، وقد نقل ابن القيم فى الجواب الكافى [ص ١٢٤]، عن الإمام أحمد أنه ضعَّف هذا الحديث، وكذا ضعفه الطحاوى وغيره. وعمرو بن أبى عمرو مختلف فيه، والصواب أنه صدوق كما قاله البخارى وغيره؛ لكنه كان يروى مناكير عن عكرمة كما مضى من قول البخارى.

وقد وجدتُ ابن رجب قد نقل فى «شرحه على العلل» [ص ٣٤٦/ طبعة السامرائى]، عن الإمام أحمد أنه قال عن عمرو: «كل أحاديثه عن عكرمة مضطربة»، قال ابن رجب: «لكنه - يعنى أحمد - نسب الاضطراب إلى عكرمة لا إلى عمرو».

قلتُ: عكرمة ثقة ثبت متقن، فإن كان ثمَّ اضطراب فى رواية عمرو عنه، فهو من عمرو بلا تردد إن شاء الله، وقد أشار البخارى إلى هذا فيما مضى؛ لكن إن ثبت أن من أنكر هذا الحديث على عمرو إنما أنكره؛ لكونه قد صحَّ عن ابن عباس أنه أفتى بخلافه وقال: (ليس على الذى يأتى البهيمة حد) كما أخرجه أبو داود [٤٤٦٥]، والترمذى عقب [رقم ١٤٥٥]، وجماعة بإسناد حسن إليه.

فهذا الانكار محل نظر آنذاك. وقد توبع عليه عمرو، تابعه جماعة عن عكرمة كما قاله البيهقى فى «سننه» [٨/ ٢٣٤]، لكن لم يصح من ذلك شىء قط، بل اختلف على المتابع فى سنده كما بسطناه فى كتابنا «غرس الأشجار».

وللحديث شاهد عن أبى هريرة مرفوعًا بإسنادٍ كأن لم يكن، كما يأتى عند المؤلف [برقم ٥٩٨٧]، والله المستعان.

● **تنبيه**: لفظ البيهقى فى الموضع الثانى: (ملعون من وقع على بهيمة. وقال: اقتلوه واقتلوها؛ لا يقال: هذه التى فُعِلَ بها كذا وكذا).

قلتُ: وهذا سياق غريب، أشمُّ منه رائحة اضطراب عمرو بن أبى عمرو فيه على عكرمة، وقد مضى عند الجماعة أن تعليل القتل إنما هو من قول ابن عباس موقوفًا عليه. =

٢٤٦٣- وَعَنِ ابن عباس، أن النبى ﷺ، قال: «**مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمِلَ قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ**».

= ولفظ البيهقى فى ذلك بالموضع الأول: (فقيل لابن عباس: ما شأن البهيمة؟! فقال: ما سمعتُ من رسول اللَّه ﷺ فى ذلك شيئًا، ولكن أرى أن رسول اللَّه ﷺ كره أن يؤكل من لحمها أو ينتفع بها بعد ذلك)، فتأمل قول ابن عباس: (ما سمعت من رسول اللَّه ﷺ فى ذلك شيئًا) ينجلِّ لك كيف اضطرب عمرو فيه! ثم بدا لى أن الإسناد إلى عمرو باللفظ المرفوع الماضى؛ لم يصح إليه، لكن فقرة: (ملعون من وقع على بهيمة) ثابتة بهذا اللفظ عن عمرو عند أحمد [١ / ٣١٧]، وجماعة بإسناد حسن إليه، والحديث ضعيف على كل حال.

٢٤٦٣- ضعيف: أخرجه أبو داود [٤٤٦٢]، والترمذى [١٤٥٦]، وابن ماجه [٢٥٦١]، وأحمد [١/ ٣٠٠]، والدارقطنى فى «سننه» [٣/ ١٢٤] والبيهقى فى «سننه» [١٦٧٩٦]، وفى «المعرفة» [رقم ٥٣٢٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٢٦٩]، وابن الجارود [٨٢٠]، وابن شاهين فى «ناسخ الحديث» [رقم ٦٦٥]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ١١٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٦/ ٧]، و[٥٤/ ٢٠٣]، والآجرى فى «ذم اللواط» [رقم ٢٦، ٢٧]، والخرائطى فى «مساوئ الأخلاق» [رقم ٤١٨]، وابن أبى الدنيا فى «ذم الملاهى» [رقم ١٢٢]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «ذم الهوى» [٢/ رقم ٤٦٢/ بتعليقى]، وغيرهم من طرق عن عمرو بن أبى عمرو عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: وهاذ إسناد ضعيف معلول، عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب قد مضى الكلام على حاله، وكذا على روايته عن عكرمة خاصة فى الحديث الماضى، وقد سبق أن أنكر ابن معين هذا الحديث على عمرو، فقال كما نقله عنه ابن عدى فى «الكامل» [٥/ ١١٦]: «عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب: ثقة ينكر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس أن النبى ﷺ قال: «اقتلوا الفاعل والمفعول به...»، وكذا استنكره النسائى كما حكاه عنه الحافظ فى «التلخيص» [٤ / ٥٤].

وقد مضى فى الحديث قبله أن البخارى قد قال عن عمرو: «روى عن عكرمة مناكير» وقال: «ولم يذكر فى شىء من ذلك أنه سمع عن عكرمة». وقد اختلف على عمرو فى متنه أيضًا، كما شرحناه فى (غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار).

وقد توبع عمرو عليه عن عكرمة: لكن لا يثبت من ذلك شىء أيضًا، وقد اختلف على المتابعين=

٢٤٦٤- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج، حدّثنا وهيبٌ، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس، أن النبى ﷺ، قال: «**أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ: الْجَبْهَةِ**- وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ- **وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَالْقَدَمَيْنِ، وَلَا أَكُفَّ الثِّيَابَ، وَلَا الشَّعْرَ**».

٢٤٦٥- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج، حدّثنا وهيبٌ، عن ابن طاووس، عن عكرمة ابن خالد، عن ابن عباس، أنه بات عند خالته ميمونة، فقام النبى ﷺ من الليل فصلى، قال: فقمت عن يساره، فجرنى حتى أقامنى عن يمينه، قال: فصلى ثلاث عشرة ركعةً، قيامه فيهن سواءٌ.

= من أوجه، كما بسطناه فى الكتاب المشار إليه، وطريق عمرو هو أنظف الطرق كلها إلى عكرمة، وقد عرفتَ ما فيه.

وفى الباب عن جابر بإسناد واه، ترى الكلام عليه فى تعليقنا على «ذم الهوى» لابن الجوزى [٢/ ٤٦٥]، وقد اختلف فى متنه أيضًا كما مضى عند المؤلف [برقم ٢١٢٨]، وله شاهد ثان عن أبى هريرة مرفوعًا بإسناد ساقط، يأتى عند المؤلف [برقم ٦٦٨٧]، وهو أيضًا فى «ذم الهوى» [٢/ رقم ٤٦٦].

● **تنبيه**: قد اختلف على عمرو بن أبى عمرو فى متن هذا الحديث على ألوان، وسيأتى منها لون آخر [برقم ٢٥٣٩].

٢٤٦٤- **صحيح**: أخرجه البخارى [٧٧٦، ٧٧٩]، ومسلم [٢٣٠]، والنسائى [١٠٩٦، ١٠٩٧]، وابن ماجه [٨٨٤]، وأحمد [١/ ٢٨٦]، والدارمى [١٣١٩]، وابن خزيمة [٦٣٦]، والشافعى [٢٥٥]، والبيهقى فى «سننه» [٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٤٨١، ٢٤٨٢]، والدارمى [١٣١٩]، وابن حبان [١٩٢٥]، والحميدى [٤٩٤]، وعبد الرزاق [٢٩٧٤]، وأبو عوانة [١١٩٦، ١٤٨٠، ١٤٨١]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٤٦٧]، وابن المنذر فى «الأوسط» [١٣٩٠]، وجماعة، من طرق عن عبد اللَّه بن طاووس عن أبيه عن ابن عباس به نحوه.

قلتُ: وقد توبع عليه ابن طاووس نحوه عن أبيه: كما مضى عند المؤلف [٢٣٨٩، ٢٤٣١].

٢٤٦٥- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٢٥٢]، وابن حبان [٢٦٢٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٢٨٦]، وغيرهم، من طرق عن وهيب بن خالد عن عبد اللَّه بن طاووس عن عكرمة ابن خالد عن ابن عباس به. =

= **قلتُ**: قد توبع عليه وهيب: تابعه معمر عن ابن طاوس عن عكرمة بن خالد عن ابن عباس قال: (كنتُ فى بيت ميمونة، فقام النبى ﷺ يصلى من الليل؛ فقمتُ معه على يساره؛ فأخذ بيدى، فجعلنى عن يمينه، ثم صلى ثلاث عشرة ركعة، حزرتُ قيامه فى كل ركعة قدر: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۝١﴾ [المزمل]).

هكذا أخرجه عبد الرزاق [٣٨٦٨، ٤٧٠٦] -واللفظ له- وعنه أحمد [١ / ٣٦٥]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١١٢٧٢]، والنسائى فى «الكبير» [٤٠٠، ١٤٢٥]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٦٩٢]، وكذا أبو داود [١٣٦٥]، ومن طريقه البيهقى [٤٤٥٨]، وزاد (منها ركعتا الفجر...)، وهى زيادة غير محفوظة من حديث عبد الرزاق عن معمر.

ورجال الإسناد كلهم ثقات ولكن عكرمة بن خالد وهو ابن العاص المخزومى لم يسمع من ابن عباس شيئًا، إنما يحدث عن سعيد بن جبير، هكذا قاله أحمد فى «العلل» [١/ ٤٠٣/ رواية عبدالله].

وقد رواه مسعر أيضًا عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ: (بتُّ عند خالتى ميمونة فقام النبى ﷺ من الليل، فتوضأ ثم صلى ثمان ركعات، ثم أوتر بثلاث، ثم اضطجع...) هكذا أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٣٢٢]، والدارقطنى فى «الأفراد» [رقم ٢٤٨٠/ أطرافه]، من طريق الحسين بن عبد الرحمن الجرجائى عن وكيع عن مسعر به.

قلتُ: قال الطبرانى عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن مسعر إلا وكيع، تفرد به الحسين».

قلتُ: ونحوه قال الدارقطنى أيضًا. والحسين هذا روى عنه جماعة من الكبار، ووثقه ابن حبان توثيقًا معتمدًا، لكن رماه أبو حاتم بالجهالة، وقد ذكر الدارقطنى أن عامرًا الأحول قد رواه أيضًا عن عكرمة، ثم قال: «تفرد به هشام الدستوائى عنه، ولم يروه عنه غير ابنه معاذ».

قلتُ: وعلة الإسناد هى الانقطاع بين عكرمة بن خالد وابن عباس، وقد خولف فيه جميع من رواه عن عكرمة على الوجه الماضى، خالفهم عباد بن منصور الناجى فرواه عن عكرمة بن خالد فقال: عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به مطولاً... وفيه: (فأخذ بأذنى فأدرانى حتى أقامنى عن يمينه، فصلى رسول اللَّه ﷺ ما رأى أن عليه ليلاً ركعتين، فلما ظن أن الفجر قد دنا، قام فصلى ست ركعات أوتر بالسابعة، حتى إذا أضاء الفجر قام فصلى ركعتين...).

هكذا أخرجه أحمد [١/ ٣٦٩] -واللفظ له- وابن أبى الدنيا فى «التهجد» و«قيام الليل» =

٢٤٦٦- حَدَّثَنَا الحسن بن عمر بن شقيق، حدّثنا الأسود بن حفص المروزى، حدّثنا حسين بن واقد، عن يزيد النحوى، عن عكرمةَ، عن ابن عباسٍ: أن النبىَّ ﷺ كان إذا قدم من سفرٍ قبَّل ابنته فاطمة.

= [رقم ٣٨٤]، وهو مختصر من هذا الطريق دون موضع الشاهد عند الطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٥٠٤]، وأبى عبيد فى «الطهور» [رقم ٦٨، ٢٦١، ٣١٨]، وغيرهما من طريقين صحيحين عن عباد به.

قلتُ: وعباد وإن كان فيه كلام، لكن روايته هى المقبولة لما فيها من الزيادة فى الإسناد، أعنى (سعيد بن جبير) بين عكرمة وابن عباس.

وقد مضى أن الإمام أحمد قد جزم بكون عكرمة بن خالد لم يسمع من ابن عباس شيئًا، لكن لسياق المؤلف طرق أخرى نحوه عن ابن عباس به... منها طريق كريب عند البخارى [٦٦٦]، ومسلم [٧٦٣]، وجماعة كثيرة.

٢٤٦٦- حسن: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٤/ رقم ٤١٠٥]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ١٣٩٧]، من طريق الحسن بن عمر بن شقيق عن الأسود بن حفص عن الحسين بن واقد عن يزيد النحوى عن عكرمة عن ابن عباس به....

قلتُ: قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن يزيد النحوى إلا الحسين بن واقد، ولا عن الحسين إلا الأسود بن حفص وزيد بن الحباب» وقال الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٨٥]: «رواه الطبرانى فى«الأوسط»، ورجاله ثقات، وفى بعضهم ضعف لا يضر».

قلتُ: وسند هذا الحديث حسن مقبول، رجاله كلهم مقبولون معروفون سوى الأسود بن حفص، فلم يترجمه -فيما أعلم- سوى ابن حبان فى «الثقات» [٨/ ١٣٠]، فقال: «الأسود بن حفص المروزى يروى عن الحسين بن واقد، روى عنه الحسن بن عمر بن شقيق، كان يخطئ».

قلتُ: وأرى هذا منه توثيقًا مقبولاً؛ لأنه إنما يتساهل فى رجال الصدر الأول؛ ثم قوله: (كان يخطئ) فيه دلالة على كونه مارس حديث الرجل فوجده يخطئ؛ فهو قد عرفه إذًا؛ ولو كان كثير الخطأ لما استجاز ابن حبان أن يدرجه فى «الثقات».

فالظاهر أن الأسود شيخ مقبول حسن الحديث، على أنه لم ينفرد به؛ بل تابعه عليه زيد بن الحباب -وهو صدوق مشهور- كما مضى فى كلام الطبرانى.

ثم إن للحديث شواهد -بعضها ثابت- فى تقبيله- ﷺ لفاطمة مطلقًا دون تقيد كون ذلك عند=

٢٤٦٧- حدّثنا عبد اللَّه بن عمر بن أبان، حدّثنا عبد الرحيم بن سليمان، حدّثنا الحسن بن عبيد اللَّه، عن سالم بن أبى الجعد، عن ابن عباس، قال: رأى عمر بن الخطاب فى يدى خاتمًا من ذهب فأخذه فحذف به. وقال فلا أنا طلبته ولا هو رده علىَّ.

٢٤٦٨- حَدَّثَنَا عبد اللَّه بن عمر بن أبان، حدّثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربى، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الرحمن بن أبى زيد، عن القعقاع بن حكيم، عن عبدالرحمن بن وعلة، قال: سألت ابن عباس عن بيع الخمر من أهل الذمة، فقال: أهدى رجلٌ من ثقيف -أو من دوس- لرسول اللَّه ﷺ راويةً عام الفتح، وكان رسول اللَّه ﷺ يصادقه فى الجاهلية فقال له رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ لَقَدْ حَرَّمَهُ**» فأصغى إلى غلام له معه قال: اذهب بها إلى الحزورة -قرية جنب المدينة- فبعها. قال: فقال رسول اللَّه ﷺ: «**مَا الَّذِى أَمَرْتَهُ؟**» قال: أمرته أن يبيعها. قال: «**يَا فُلانُ، إِنَّ الَّذِى حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ ثَمَنَهَا**» فأمر بها فأهريقت.

= قدوم من سفر، فاعرف هذا يا رعاك اللَّه، ويزيد النحوى: هو يزيد بن أبى سعيد النحوى الثقة العابد المشهور.

٢٤٦٧- صحيح: هذا إسناد صحيح مستقيم، رجاله كلهم ثقات مشاهير؛ والحسن بن عبيد اللَّه هو ابن عروة النخعى، وشيخ المؤلف هو (مشكدانة) وسالم بن أبى الجعد لم يتكلم أحد فى سماعه من ابن عباس، بل هو قد أدرك وسمع ممن هو أقدم وأكبر من ابن عباس، فالظاهر الاتصال حتى يظهر غير ذلك، وحديثه عن ابن عباس عند النسائى وابن ماجه. واللَّه المستعان.

٢٤٦٨- صحيح: أخرجه الدارمى [٢٥٧١]، من طريق أحمد بن خالد عن محمد بن إسحاق بن يسار عن عبد الرحمن بن أبى زيد [وعنده (يزيد) وهو وهْمٌ، والصواب (زيد)] عن القعقاع بن حكيم عن عبد الرحمن بن وعلة عن ابن عباس به... نحوه.... وفى أوله زيادة.

قلتُ: هكذا رواه أحمد بن خالد الوهبى -وهو صدوق- وعبد الرحمن بن محمد المحاربى، وخالفهما يعلى بن عبيد، فرواه عن ابن إسحاق فقال: عن القعقاع بن حكيم عن عبد الرحمن ابن وعلة عن ابن عباس به... نحوه، فأسقط (عبد الرحمن بن أبى زيد) من وسطه.

هكذا أخرجه أحمد [١/ ٢٣٠]، والدارمى [٢١٠٣]. والأول هو المحفوظ. فلعل ابن إسحاق =

٢٤٦٩- حَدَّثَنَا أبو هشام الرفاعى، حدّثنا ابن فضيل، حدّثنا رشدين بن كريب، عن أبيه، عن ابن عباس أن النبى ﷺ كان يقول: «**اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا تَجِىءُ بِهِ الرِّيحُ، وَمِنْ شَرِّ مَا تَجِىءُ بِهِ الرُّسُلُ**».

= قد دلَّس (عبد الرحمن) فى تلك الرواية، بل هو الظاهر؛ وعبد الرحمن بن أبى زيد جزم ابن أبى حاتم فى ترجمته من «الجرح والتعديل» [٥ / ٢٣٦] بكونه هو ابن البيلمانى، وهكذا قال الحافظ فى «التهذيب» [٦/ ١٦٣] عقب ترجمة (عبدالرحمن بن زيد بن الخطاب)، وابن البيلمانى هذا شيخ ضعيف من رجال أصحاب «السنن»، وابن إسحاق قبيح التدليس، وقد عنعنه من الوجهين، فربما كان قد سمعه من شيخ عن ابن البيلمانى عن القعقاع، والمدلس قد يدلس رجلين أو أكثر كما هو معروف مشهور، وباقى رجال الإسناد ثقات، وقد توبع عليه القعقاع بن حكيم:

١- تابعه زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن وعلة: أنه سأل عبد اللَّه بن عباس عما يُعصر من العنب، فقال ابن عباس: (أهدى رجل لرسول اللَّه ﷺ راوية خمر فقال له: رسول اللَّه ﷺ: «أما علمتَ أن اللَّه حرمها؟!» قال: لا. فسارَّه رجل إلى جنبه، فقال له ﷺ: بما سررته؟ فقال: أمرته أن يبيعها. فقال له رسول اللَّه ﷺ: «إن الذى حرم شربها حرم بيعها». ففتح الرجل المزادتين، حتى ذهب ما فيهما...).

أخرجه مالك [١٥٤٣] -واللفظ له- ومن طريقه مسلم [١٥٧٩]، وأبو عوانة [٤٣٥٥، ٤٦٥٧]، والنسائى [٤٦٦٤]، وأحمد [١/ ٢٤٤، ٣٢٣]، و[١/ ٣٥٨]، وابن حبان [٤٩٤٢، ٤٩٤٤]، والشافعى [١٣٥٩]، والمؤلف [برقم ٢٥٩٠]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٨٢٥]، وفى «المعرفة» [رقم ٥٤٤٧]، والمزى فى «تهذيب الكمال» [١٧/ ٤٧٩]، وابن عبدالبر فى «التمهيد» [٤ / ١٤٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٤٦٣]، والطحاوى فى «المشكل» [٨/ ١٢٧]، وجماعة كثيرة.

٢- ويحيى بن سعيد الأنصارى نحو السياق الماضى عند مسلم [١٥٧٩]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٨٢٦]، وأبى عوانة [عقب رقم ٤٣٥٥]، والطحاوى فى «المشكل» [٨/ ١٢٧]، وابن حزم فى «المحلى» [٧/ ٥١٧]، وجماعة غيرهم.

٢٤٦٩- منكر: بهذا التمام: أخرجه أبو الشيخ فى «العظمة» [٤/ ١٣٣٠]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ١٤٨]، وابن أبى الدنيا فى «المطر والرعد والبرق» [رقم ١٢٩]، وغيرهم من طرق عن محمد ابن يزيد أبى هشام الرفاعى عن رشدين بن كريب عن أبيه عن ابن عباس به. =

٢٤٧٠- حَدَّثَنَا عبد اللَّه بن عمر بن أبان، قال: حدّثنا عبد الرحيم، عن محمد بن إسحاق، عن الحسين بن عبد اللَّه، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ، قال: قد رأيت رسول اللَّه ﷺ فى يومٍ مطيرٍ وهو يتقى بكساءٍ عليه الطين إذا سجد.

٢٤٧١- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا هشيمٌ، حدّثنا يزيد بن أبى زيادٍ، عن مقسمٍ، عن ابن عباسٍ: أن رسول اللَّه ﷺ احتجم وهو صائمٌ محرمٌ.

= قلتُ: وهذا إسناد منكر، وفيه علتان:

١- أبو هشام الرفاعى قد ضعفوه، حتى قال البخارى: «رأيتهم مجمعين على ضعفه» راجع «التهذيب» [٩/ ٤٦٤].

٢- ورشدين بن كريب شيخ منكر الحديث كما قاله أحمد والبخارى وغيرهما، وهو من رجال الترمذى وابن ماجه، وبه أعله البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٦٢٤٥]، ولم يذكره الهيثمى فى «المجمع»، وهو على شرطه، ولشطره الأول شواهد ثابتة، وهو منكر بهذا التمام.

٢٤٧٠- ضعيف: مضى الكلام عليه فى تخريج الحديث [رقم ٢٤٤٦].

٢٤٧١- ضعيف: بهذا اللفظ: أخرجه أبو داود [٢٣٧٣]، والترمذى [٧٧٧]، وابن ماجه [١٦٨٢]، وأحمد [١/ ٢١٥، ٢٢٢، ٢٨٦]، والطيالسى [٢٧٠٠]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٢١٣٧، ١٢١٣٨، ١٢١٣٩]، وعبد الرزاق [٧٥٤١]، والبيهقى فى «سننه» [٨٠٥٣]، والنسائى فى «الكبرى» [٣٢٢٦]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ١٠١]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٨/ ٢١٤]، وابن الجعد [٢٩٩٤]، والسلفى فى «مشيخة ابن الحطاب» [٥٠]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٤٥]، وابن عدى فى «الكامل» [٧/ ٢٧٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٢٥٩] وغيرهم، من طرق عن يزيد بن أبى زياد عن مقسم عن ابن عباس به...

ولفظ الترمذى والبيهقى والدارقطنى [٢/ ٢٣٩]، وعبد الرزاق: (أن النبى ﷺ احتجم فيما بين مكة والمدينة وهو محرم صائم) وهو رواية لأحمد والطحاوى.

قلتُ: ورواه ابن عيينة أيضًا عن يزيد بن أبى زياد مثله كما مضى تخريجه [٢٤٤٦]، ومداره على يزيد، وهو شيخ ضعيف الحفظ، مضطرب الحديث، وقد كان قد تغير بأخرة حتى صار يتلقَّن. =

. . . . . .

= لكن تابعه الحكم بن عتيبة على مثله : عند الطيالسى [٢٦٩٨]، والنسائى فى «الكبرى» [٣٢٢٧]، والبخارى فى «تاريخه الصغير» [رقم ١٤٢٦] -وبعضهم يجعله «الأوسط»- معلقًا، وغيرهم، من طريق شعبة عن الحكم به .

قلتُ: وهو من طريق شعبة عند أحمد [١/ ٢٤٤، ٣٤٤]، وابن الجعد [٣١٨]، وابن الجارود [٣٨٨]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/ ٩٣]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٤٤]، وغيرهم، بلفظ : (أن النبى ﷺ احتجم بالقاحة وهو صائم)، وهو دون لفظ : (القاحة) عند أحمد [١ / ٢٨٠ ، ٢٨٦]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٢٠٥٣]، وابن أبى شيبة [٩٣١٤]، والنسائى فى «الكبرى» [٣٢٢٤]، وغيرهم .

وتوبع عليه شعبة : تابعه الحجاج بن أرطأة عن الحكم بلفظ : (أن النبى ﷺ احتجم صائمًا محرمًا فغشى عليه، قال : فلذلك كره الحجامة) .

أخرجه أحمد [١ / ٤٢٨]، ونحوه عند الجصاص فى «أحكام القرآن» [١/ ٢٤٠]، وابن سعد فى «الطبقات» [١ / ٤٤٤]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٢٠٨٦]، لكن دون قوله : (محرمًا) وهو عند ابن أبى شيبة [٩٣١٣]، بلفظ : (احتجم وهو صائم) .

والحجاج ضعيف الحفظ، وقال النسائى عقب رواية شعبة عن الحكم : «الحكم لم يسمعه من شعبة» .

قلتُ: وسبقه إلى ذلك شعبة فقال : «لم يسمع الحكم حديث مقسم فى الحجامة والصيام من مقسم . . .» .

كذا أخرجه عنه البخارى فى تاريخه «الأوسط» [رقم ١٤٢٧] -وبعضهم يجعله الصغير- وكذا قال الحافظ فى «التلخيص» [٢/ ١٩١] .

وقد توبع مقسم عليه عن ابن عباس مثل لفظ المؤلف : عند الطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٤٣٤]، والنسائى فى «الكبرى» [٣٢٣١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ١٠١]، وأبى نعيم فى «الحلية» [٤/ ٩٥]، والخطيب فى «تاريخه» [٥/ ٤٠٩]، و[١٠/ ٨٩]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٤/ ٩١]، والبيهقى فى «المعرفة» [رقم ٢٦٧٢]، وجماعة، وهو عند الترمذى [٧٧٦]، وأحمد [١ / ٣١٥]، وغيرهما، دون قوله : (محرم)، كلهم رووه من طرق عن محمد بن عبد الله الأنصارى عن حبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران به . =

٢٤٧١م- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا هشيمٌ، حدّثنا منصورٌ، عن عطاء، عن ابن عباس: أن النبى ﷺ سئل عمن حلق قبل أن يذبح، ونحو ذلك، فكان يقول: «**لا حَرَجَ، لا حَرَجَ**»

= **قلتُ**: وهذا إسناد ظاهره الصحة، لكن أنكره الحفاظ على الأنصارى.

وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس به . . . مثل لفظ المؤلف، لكن أنكر الإمام أحمد والحميدى وجماعة كون النبى ﷺ قد احتجم صائمًا محرمًا، فقال الحافظ فى «التلخيص» [٢/ ١٩١]: «واستشكل كونه ﷺ جمع بين الصيام والإحرام؛ لأنه لم يكن من شأنه التطوع بالصيام فى السفر، ولم يكن محرمًا إلا وهو مسافر، ولم يسافر فى رمضان إلى جهة الإحرام إلا فى غزاة الفتح، ولم يكن حينئذ محرمًا»، ثم قال الحافظ: «قلتُ: وفى الجملة الأولى نظر، فما المانع من ذلك؟! فلعله فعل مرةً لبيان الجواز، وبمثل هذا لا ترُدُّ الأخبار الصحيحة، ثم ظهر لى أن بعض الرواة جمع بين الأمرين فى الذكر، فأوهم أنهما وقعا معًا، والأصوب رواية البخارى [١٨٣٦]: «احتجم وهو صائم، واحتجم وهو محرم» فيحمل على أن كل واحد منهما وقع فى حالة مستقلة . . .».

قلتُ: وهذا حسن رائق لا يسع الناقد إلا قبوله؛ وبه تجتمع مفترق الأخبار فى ذلك، وعليه فلفظ المؤلف -ومن رواه مثله- غير ثابت بهذا السياق، والمحفوظ أنه ثابت ولكن مفرقًا فى حالتين.

الأولى: حالة الاحتجام مع الصيام.

والثانية: حالة الاحتجام مع الإحرام.

ومن جمع بينهما فى سياق واحد دون التفريق؛ فقد وهم إن كان ضعيفًا، أو أوهم إن كان ثقة، فاحفظ هذا جيدًا.

٢٤٧١م- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٦٣٤]، وأحمد [١/ ٢١٦]، وابن حبان [٣٨٧٦]، والدارقطنى فى «سننه» [٢/ ٢٩٢]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١١٣٥٠]، وفى «الأوسط» [٩/ رقم ٩٣٧٧]، والنسائى فى «الكبرى» [٤١٠٤]، والبيهقى فى «سننه» [٩٤٠٩]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٧/ ٢٨٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ٢٣٦]، وجماعة من طرق عن هشيم بن بشير عن منصور بن زاذان عن عطاء عن ابن عباس به . . .

قلتُ: وهذا إسناد كالشمس، وهشيم قد صرح بالسماع كما ترى، وقد توبع عليه منصور: تابعه جماعة عليه نحوه . . .

٢٤٧٢- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا هشيمٌ، حدّثنا عوفٌ، عن زياد بن حصين، عن أبى العالية، عن ابن عباس، قال لى النبى ﷺ: «**هَلُمَّ الْقُطْ لِى**» قال: فالتقطت له حصيات هُنَّ حصى الخذف، فلما وضعهن فى يده قال: «**نَعَمْ، بِمِثْلِ هَؤُلاءِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِى الدِّينِ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالْغُلُوِّ فِى الدِّينِ**».

٢٤٧٣-وَعَنْ هشيمٍ، حدّثنا أبو بشرٍ، عن سعيد بن جبيرٍ، عن ابن عباسٍ: أن رجلاً كان مع رسول اللَّه ﷺ محرمًا، فوقصته ناقته فمات، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِى ثَوْبَيْنِ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّدًا**».

٢٤٧٤- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا هشيمٌ، حدّثنا يزيد بن أبى زياد، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: قدم النبى ﷺ مهلاً بالحج، طاف وسعى، ولم يحلّ من أجل الهَدى، وأمر من لم يكن معه هدىٌ أن يطوف ويسعى ويقصِّر أو يحلق، ثم يحلّ.

٢٤٧٢- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٤٢٧].

٢٤٧٣- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٣٣٧].

٢٤٧٤- صحيح: أخرجه أبو داود [١٧٩٢]، وأحمد [١/ ٢٤١]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١١١١٨]، وغيرهم من طرق عن هشيم بن بشير عن يزيد بن أبى زياد عن مجاهد عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد مغموز، وابن أبى زياد هو القرشى الذى شاخ وكبر حتى صار مَضْرِبَ المثل فى قبول التلقين، وهو قبل شيخوخته سيئ الحفظ أيضًا.

لكن الحديث محفوظ من طرق عن ابن عباس به نحوه... وكذا له شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة، ومن طرقه عن ابن عباس: ما أخرجه البخارى [١٤٧٠]، وجماعة من طريق فضيل ابن سليمان عن موسى بن عقبة قال: أخبرنى كريب عن عبد اللَّه بن عباس- رضى اللَّه عنهما- قال: (انطلق النبى ﷺ من المدينة بعد ما ترجَّل وادهن ولبس إزاره ورداءه هو وأصحابه، فلم ينه عن شىء من الأردية والأزر إلا المزعفرة التى تردع على الجلد؛ فأصبح بذى الحليفة ركب راحلته حتى استوى على البيداء أهلَّ هو وأصحابه، وقلَّد بدنته، وذلك لخمس بقين من ذى القعدة، فقدم مكة لأربع ليال خلون من ذى الحجة، فطاف وسعى بين الصفا والمروة، ولم يحلَّ من =

٢٤٧٥- وَعَنْ هشيم، حدّثنا ابن أبى ليلى، عن عطاء، عن ابن عباس، أن رسول اللَّه ﷺ كان يلبى بالعمرة حتى يستلم الحجر.

= أجل بدنه؛ لأنه قلدها، ثم نزل بأعلى مكة عند الحجون وهو مهلّ بالحج، ولم يقرب الكعبة بعد طوافه بها حتى رجع من عرفة، وأمر أصحابه أن يطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة ثم يقصروا من رؤوسهم، ثم يُحلّوا، وذلك لمن لم يكن معه بدنة قلّدها، ومن كانت معه امرأته فهى له حلال، والطيب والثياب).

٢٤٧٥- ضعيف: أخرجه الترمذى [٩١٩]، وابن خزيمة [٢٦٩٧]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١١٣٢٤]، وابن أبى شيبة [١٤٠٠١، ١٤٠٠٢]، وابن الجارود [٤٥١]، وتمام فى «فوائده» [رقم ٦٩٤]، والبيهقى فى «سننه» [٩١٩٤]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/ ١٢٢]، وغيرهم، من طرق عن محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن عطاء بن أبى رباح عن ابن عباس به نحوه . . .

قلتُ: قال الترمذى: «حديث ابن عباس حسن صحيح» كذا قال الترمذى، وقد نقل المباركفورى فى «التحفة» [٣/ ٥٧١]، عن المنذرى أنه قال فى «تهذيبه»: «فى إسناده محمد بن عبد الرحمن ابن أبى ليلى، وقد تكلم فيه جماعة من الأئمة» ثم قال المباركفورى: «وقد عرفتَ أنه سيئ الحفظ جداً، ففى صحة هذا الحديث نظر».

قلتُ: بل اضطرب فيه ابن أبى ليلى على عادته، فعاد ورواه عن عطاء عن ابن عباس مرفوعًا قال: (يلبى المعتمر حتى يستلم الحجر) فجعله من قوله ﷺ وليس من فعله.

هكذا أخرجه أبو داود [١٨١٧]، ومن طريقه البيهقى فى «المعرفة» [رقم ٣٠٩٩]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/ ١٢٢]، قال أبو داود عقبه: «رواه عبد الملك بن أبى سليمان وهمام عن عطاء عن ابن عباس موقوفًا».

قلتُ: رواية عبد الملك أخرجها البيهقى فى «سننه» [٩١٩٢]، وابن أبى شيبة [١٤٠٠٥]، بإسناد صحيح إليه، ولفظ ابن أبى شيبة: (كان ابن عباس يلبى فى العمرة حتى يستلم الحجر).

ومثله رواه ابن أبى نجيح من رواية ابن علية عنه عن عطاء عن ابن عباس به قال: (حتى يستلم الحجر . . .) أخرجه ابن أبى شيبة أيضًا [١٤٠٠٦]، وهذا هو المحفوظ موقوفًا.

وقد أخرج البيهقى فى «سننه» [٩١٩٥]، و«المعرفة» [رقم ٣٠٩٨]، عن الشافعى أنه ذكر رواية ابن أبى ليلى الماضية ثم قال: «ولكنا هبنا روايته؛ لأنا وجدنا حفاظ المكيين يقفونه على ابن=

. . . . . .

= عباس . . . »، قال البيهقى : «رفعه خطأ، وكان ابن أبى ليلى هذا كثير الوهم، وخاصة إذا روى عن عطاء، فيخطئ كثيراً، ضعفه أهل النقل مع كبر محله فى الفقه، وقد روى عن المثنى بن الصباح عن عطاء مرفوعًا، وإسناده أضعف مما ذكرنا» .

قلتُ : والمثنى ضعيف مختلط، والثابت هو الموقوف كما مضى، وهكذا رواه ابن جريج عن عطاء أيضًا عن ابن عباس قال : (يلبى المعتمر حتى يفتتح الطواف مستلمًا أو غير مستلم) .

أخرجه الشافعى [٨٧٨]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [٩١٩٣]، وهكذا رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : (المعتمر يمسك عن التلبية إذا استلم الحجر، والحاج إذا رمى الجمرة)، أخرجه ابن أبى شيبة [١٤٠٠٤]، لكن الإسناد إليه مغموز، وهو صحيح فى المتابعات .

ثم جاء أحمد بن حفص السلمى، ورواه عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان عن ابن أبى نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال : (لم يزل رسول اللَّه ﷺ يلبى فى العمرة حتى استلم الحجر الأسود) ثم قال إبراهيم بن طهمان : (وحدثنى أيوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس بذلك أيضًا) .

هكذا أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٧/ رقم ٦٩٧٨]، بإسناد قوى إلى أحمد بن حفص به . . . ثم قال الطبرانى : «لم يرو هذا الحديث عن ابن أبى نجيح إلا إبراهيم بن طهمان، تفرد به حفص بن عبد اللَّه» .

قلتُ : الوهم فى رفعه من أحد هؤلاء الثلاثة، أعنى (حفص بن عبد اللَّه السلمى) أو ولده (أحمد بن حفص) أو (إبراهيم بن طهمان)، فقد خولف فيه ابن طهمان، خالفه ابن علية -وهو أثبت منه- فرواه عن ابن أبى نجيح عن عطاء عن ابن عباس نحوه موقوفًا كما مضى عند ابن أبى شيبة [١٤٠٠٦]، وفقد أخطأ ابن طهمان -أو من دونه- فى موضعين :

الأول : فى رفع الحديث .

والثانى : فى شيخ ابن أبى نجيح، فهو (عطاء) وليس (مجاهدًا) على أن مجاهدًا نفسه قد رواه عن ابن عباس به موقوفًا فقال : (كان ابن عباس -رضى اللَّه عنه- يلبى فى العمرة حتى يستلم الحجر ثم يقطع) هكذا أخرجه البيهقى فى «سننه» [٩١٩١]، بإسناد مقبول، بل صححه الإمام فى «الإرواء» [٤/ ٢٩٨] .

ثم رأيتُ الشافعى قد رواه فى «مسنده» [٨٧٩]، عن ابن عيينة عن ابن أبى نجيح عن مجاهد عن ابن عباس (فى المعتمر يلبى حتى يستلم الركن) ولفظه فى «الأم» [٢/ ٢٥٤] : (يلبى المعتمر حين يفتتح الطواف مستلمًا أو غير مستلم) وهذا موقوف بإسناد على شرط الشيخين، =

٢٤٧٦- وَعَنْ هشيم، عن يزيد بن أبي زياد، عن مقسم، عن ابن عباس، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ**» فقال رجلٌ: والمقصِّرين، فقال: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ**» قال في الثالثة أو الرابعة: «**وَالْمُقَصِّرِينَ**».

= وأما رواية ابن طهمان عن أيوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس . . . فما أراها إلا موقوفة أيضًا، ولم يسق لفظها، ولو ثبت كونها مرفوعة، فالمحفوظ عن عطاء في هذا الحديث هو الوقف كما مضى، وهكذا رواه عنه همام بن يحيى، وعبد الملك بن أبي سليمان، وعبد اللَّه بن أبي نجيح وغيرهم. وقد سبق في كلام الشافعي أن حفاظ المكيين يقفونه على ابن عباس.

وهنا [فائدة] وهي أني قد لحظتُ كثيرًا أن أحمد بن حفص بن عبد اللَّه السلمي يخالف الثقات إذا روى عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان بإسناده. . . . شيئًا، نعم ليس ذلك هو الغالب من تلك الترجمة، لكني وقفتُ على نماذج متعددة يقوى بهذا الظن على التنبيه على هذا الأمر هنا، فانظر مثلاً «علل ابن أبي حاتم» [برقم ١٧٠، ٣٦٩]، و«أفراد الدارقطني» [رقم ١٦٤٥/ أطرافه]، والطبراني يكثر من إخراج تلك النسخة في «معاجمه»، وقد جمعها أبو أحمد ابن عدي في مؤلف مفرد كما أشار الحافظ إلى ذلك في «الفتح» [١١/ ٧٩]، فاللَّه المستعان.

لكن يأبى الليث بن أبي سليم أن يجعلنا نغادر هذا المقام حتى يضرب فيه بسهم، فتراه يرويه عن طاووس عن ابن عباس أن رسول اللَّه ﷺ (لبى في العمرة حتى استلم الحجر، وفي الحج حتى رمى الجمرة).

هكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١٠٩٦٧]، بإسناد مقبول إلى الليث به . . . ، والليث قد استُبيح عرينُه؛ يوم اختلط ذلك الاختلاط الفاحش، والكلام عنه طويل الذيل، وقد استقر عملهم على رد ما انفرد به؛ فكيف بما خالف؟! فقد خالفه عبد اللَّه بن طاووس -الثقة الثبت- فرواه عن أبيه قال: (يقطع في العمرة إذا استلم الحجر) هكذا أخرجه ابن أبي شيبة [١٤٠١٥]، بإسناد صحيح إليه.

فهذا مقطوع كما ترى، فانظر كيف جعله الليث مرفوعًا!

نعم: للحديث شاهد مرفوع نحوه عن عبد اللَّه بن عمر، وآخر عن عبد اللَّه بن عمرو بن العاص، والمحفوظ فيهما هو الوقف أيضًا كما شرحناه في «غرس الأشجار».

٢٤٧٦- صحيح: أخرجه أحمد [١/ ٢١٦]، والطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١٢١٤٩]، من طريق هشيم بن بشير عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس به. =

٢٤٧٧- وَعَنْ هشيم، حدّثنا خالدٌ، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ، قال: مسح النبى ﷺ رأسى ودعا لى بالحكمة.

٢٤٧٨ حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا هشيمٌ، عن أبى بشر، عن عكرمة، قال: رأيت رجلاً عند المقام يكبر فى كل رفعٍ ووضعٍ، فلقيت ابن عباس، فقلت: إنى رأيت رجلاً يكبر فى كل رفعٍ ووضعٍ، قال: أو ليست تلك صلاة رسول الله ﷺ؟ لا أم لعكرمة!.

= قلتُ: وهذا إسناد ضعيف؛ ويزيد ضعيف مختلط، وباقى رجاله ثقات، وهشيم قد صرح بالسماع عند أحمد، لكن للحديث طريق آخر عن ابن عباس به نحوه... يأتى عند المؤلف [٢٧١٨]، وله طريق ثالث عند الطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١١٤٩٢]، وفى «الأوسط» [١/ ٨٤٥]، و[٥/ ٥٠٥٧].

وله شواهد مشهورة عن جماعة من الصحابة، مضى منهم حديث أبى سعيد [برقم ١٢٦٣]، وراجع «الإرواء» [٤/ ٢٨٣-٢٨٧].

٢٤٧٧- صحيح: أخرجه أحمد [١/ ٢١٤]، بهذا اللفظ، وهو عند البخارى [٣٥٤٦]، والترمذى [٣٨٢٤]، وابن ماجه [١٦٦]، وابن حبان [٧٠٥٤]، والطبرانى فى «الكبير» [١٠/ رقم ١٠٥٨٨]، و[١١/ رقم ١١٩٦١]، والنسائى فى «الكبرى» [٨١٧٩]، وأبو نعيم فى «الحلية» [١/ ٣١٥]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [١/ رقم ٣٧٥]، وعبد الله بن أحمد فى «زوائده على فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٩٢٣]، والخطيب فى «تاريخه» [٨/ ٩٧]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ٢١٤٩، ٢١٥٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [٧/ ١٣٥]، وجماعة كثيرة، من طرق عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ: (ضمنى النبى ﷺ إلى صدره وقال: اللّهم علمه الحكمة) وزاد ابن ماجه (وعلمه الكتاب...).

قلتُ: وله طرق أخرى عن ابن عباس به نحوه.

٢٤٧٨- صحيح: أخرجه البخارى [٧٥٤]، وابن خزيمة [٥٧٧]، وابن أبى شيبة [٢٤٩٥]، والحربى فى «غريب الحديث» [٢/ ٥٥٣]، والإسماعيلى فى «المستخرج» كما فى «الفتح» [٢/ ٢٧١]، وغيرهم، من طرق عن هشيم بن بشير عن أبى بشر جعفر بن إياس عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح موصول، وهشيم قد صرح بالسماع عند (سعيد بن منصور) كما =

٢٤٧٩- وَعَنْ هشيم، عن أبى بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أن النبى ﷺ سئل عن ذرارى المشركين، فقال: «**اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ**».

٢٤٨٠- **حَدَّثَنَا** زهيرٌ، حدّثنا عباد بن العوام، عن هلال بن خباب، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أتت النبى ﷺ، فقالت: يا رسول اللَّه، إنى أريد الحج، أفأشترط؟ قال: «**نَعمْ، اشْتَرِطِى**» قالت: كيف أقول؟ قال: «**قُولِى: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، مَحِلِّى مِنَ الأَرْضِ حَيْثُ تَحْبِسُنِى**».

= ذكره الحافظ فى «الفتح» [٢/ ٢٧١]، ووقع عند ابن أبى شيبة: (رأيتُ يعلى يصلى...) هكذا: (يعلى)، قال الحافظ: (وهو تحريف، وإنما هو: رأيتُ رجلاً يصلى...) راجع «الفتح» [١/ ٢٦٤]، وعند البخارى وابن خزيمة: (لا أم لك) بدل: (لا أم لعكرمة) وليست هذه ولا ذاك عند الحربى فى (غريبه).

وقد توبع عليه أبو بشر بنحوه... تابعه جماعة عن عكرمة به... منهم قتادة عن عكرمة قال: (صليتُ خلف شيخ فى مكة، فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة، فقلتُ: لابن عباس: إنه أحمق، فقال: ثكلتك أمك، سنة أبى القاسم ﷺ).

أخرجه البخارى [٧٥٥] -واللفظ له- وأحمد [١/ ٢١٨، ٢٩٢، ٣٣٩، ٣٥١]، وابن خزيمة [٥٨٢]، وابن حبان [١٧٦٥]، والبيهقى فى «سننه» [٢٣٢٧]، والخطيب فى «تاريخه» [٩/ ٢٠٤]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ١٣٢٨]، وجماعة غيرهم. وسنده كالشمس.

٢٤٧٩- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٣١٧، ٦٢٢٤]، ومسلم [٢٦٦٠]، وأبو داود [٤٧١١]، والنسائى [١٩١٥]، و[١٩٥٢]، وأحمد [١/ ٢١٥، ٣٢٨، ٣٤٠، ٣٥٨]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٨/ ١٢٤]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [٤/ رقم ١٠٩٠]، وابن بطة فى «الإبانة» [٢/ رقم ١٤٨٩]، والفريابى فى «القدر» [رقم ١٧٢، ١٧٣]، وجماعة، من طرق عن أبى بشر جعفر بن إياس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

٢٤٨٠- **صحيح**: أخرجه أبو داود [١٧٧٦]، والترمذى [٩٤١]، وأحمد [٣٦٠٦]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٩٠٩]، و[٢٤/ رقم ٨٢٨]، وابن الجارود [٤١٩]، والبيهقى فى «سننه» [٩٨٩١]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ١٣٧٩]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٥/ ١٩٣]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٧٠٨٩]، والدارقطنى فى «سننه» [٢/ ٢١٩]، =

٢٤٨١- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا عبادٌ، أخبرنا الحجاج، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباسٍ: أن النبى ﷺ خطب ميمونة، فجعلت أمرها إلى العباس، فزوجها النبى ﷺ.

= وابن أبى شيبة [١٤٠٨٥، ١٤٧٤٤]، وغيرهم، من طرق عن عباد بن العوام عن هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس به... وهو عند بعضهم بنحوه.

قلتُ: وهذا إسناد جيد؛ رجاله كلهم ثقات سوى هلال بن خباب، فهو صدوق متماسك، وقد رماه بعضهم بالاختلاط، وردَّه ابن معين وأنكره، وقد توبع عليه كما نشير إليه، وعباد بن العوام ثقة رضى، وقد توبع عباد عليه: تابعه ثابت بن يزيد الأحول بنحوه... وزاد فى آخره: (فإن لك على ربك ما استثنيت) أخرجه النسائى [٢٧٦٦]، والدارمى [١٨١١]، والطحاوى فى «المشكل» [١٥/ ٦٤]، وأبو نعيم فى «المستخرج» [٩/ ٢٢٤]، كما فى «الإرواء» [٤/ ١٨٦] وغيرهم.

وقد توبع عليه هلال بن خباب: تابعه يحيى بن أبى كثير وأيوب السختيانى -إن صح- وداود بن الحصين، وجعفر بن إياس، وأبو الزبير، وخالد الحذاء، وسماك بن حرب وغيرهم نحوه...

وكذا توبع عليه عكرمة: تابعه جماعة عن ابن عباس نحوه.

٢٤٨١- **ضعيف**: بهذا التمام: أخرجه أحمد [١/ ٢٧٠]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١٢٠٩٣]، وابن سمعون فى «أماليه» [رقم ٢٥٠] وغيرهم، من طرق عن عباد بن العوام عن حجاج بن أرطأة عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس به...

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف فيه علتان:

الأولى: ابن أرطأة ضعيف الحفظ؛ مضطرب الحديث، وكان أيضًا يدلس، وقد عنعنه.

والثانى: والحكم بن عتيبة لم يسمع من مقسم سوى خمسة أحاديث فقط، كما قاله جماعة من النقاد، وليس هذا منها، ومن هذا الطريق: أخرجه أيضًا: أبو الفضل الزهرى فى «حديثه» [١٥٤]، لكن للحديث طرق أخرى عن ابن عباس به نحوه...، ولا يصح من ذلك شىء قط، وأقوى هذه الطرق: هو ما أخرجه النسائى فى «المجتبى» [٣٢٧٣]، وفى «الكبرى» [٥٣٩٣]، والطحاوى فى «المشكل» [١٤/ ١٩٧]، وغيرهما، من طريقين عن إبراهيم بن الحجاج عن وهيب ابن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس به نحوه...

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة، بل قال النسائى عقب روايته: «هذا إسناد جيد»، لكنه قال: «وقوله «وجعلت أمرها إلى العباس، فأنكحها إياه...» كلام منكر، ويشبه أن يكون هذا الحرف من بعض من روى هذا الحديث؛ فأدرج فى الحديث». =

٢٤٨٢- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة، وعبد اللَّه بن عمر بن أبان، قالا: حدّثنا عبدة ابن سليمان، عن محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن النبى ﷺ صدَّق أمية بن أبى الصلت فى بيتين من شعره، قال:

رجلٌ وثورٌ تحت رجـل يمينه ... والنسر للأخرى وليثٌ مرصد

قال النبى ﷺ: «صَدَقَ» قال:

والشمـس تطلع كل آخر ليلة ... حمراء يصبـح ضوؤها يتورد

تأبى فما تطلع لنا فى رسـلها ... إلا معذبةً، وإلا تجـلد

= **قلتُ**: والقول ما قال أبو عبد الرحمن النسوى، وقد خولف فيه وهيب بن خالد، خا لفه عبيداللَّه ابن موسى، فرواه عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أن رسول اللَّه ﷺ (تزوج ميمونة وهو محرم . . .) ولم يذكر تلك الزيادة الماضية.

هكذا أخرجه النسائى أيضًا [٣٢٧٤]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ١٣٥]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٣/ ١٢٧] وغيرهم، وهذا هو المحفوظ عن ابن عباس دون الزيادة السابقة، وقد أعلَّ العقيلى رواية عبيد اللَّه بن موسى، وقال عقب روايته: «ولا يتابع عليه».

قلتُ: نعم قد اختلف على ابن جريج فى إسناده على ألوان، لكن لم يأت أحد عنه بمثل ما أتى به وهيب بن خالد من رواية إبراهيم بن الحجاج عنه، ثم دعونا من ابن جريج ومن رواه عنه، فقد رواه الأوزاعى وأبان بن صالح وابن أبى نجيح ويعقوب بن عطاء وابن أرطأة وابن أبى المخارق والليث بن أبى سليم وأيوب بن عتبة ورباح بن أبى معروف وجماعة، كلهم عن عطاء عن ابن عباس أن النبى ﷺ (تزوج ميمنة وهو محرم) دون تلك الزيادة الماضية: (فجلعت أمرها إلى العباس، فزوجها النبى ﷺ).

وهكذا رواه جماعة عن ابن عباس به . . . . دون الزيادة أيضًا، والحديث محفوظ دونها كما مضى. فانتبه يارعاك اللَّه!

٢٤٨٢- **منكر**: أخرجه ابن أبى شيبة [٢٦٠١٣]، وعنه أحمد وابنه فى «المسند» [١/ ٢٥٦]، والدرامى [٢٧٠٣]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١١٥٩١]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [٥٧٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٩/ ٢٧٠]، وابن منده فى «الرد على الجهمية» [١٢]، وابن خزيمة فى «التوحيد» [١/ ١١١]، والكلاباذى فى «بحر الفوائد» [٣١٨]، وغيرهم، من طرق عن عبدة بن سليمان عن محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عتبة عن عكرمة عن ابن عباس به. =

قال النبى ﷺ : «صَدَقَ» .

= **قلتُ** : وقد توبع عليه عبدة بن سليمان :

١- تابعه سلمة بن الفضل عند ابن خزيمة فى «التوحيد» [١/ ٢٠٢] .

٢- وتابعه إبراهيم بن سعد على مثله : عند عبد الله بن أحمد فى «السنة» [٢/ ٥٠٤]، ومن طريقه ابن منده فى «الرد على الجهيمة» [١١]، من طريق إبراهيم بن أبى الليث عن إبراهيم بن سعد به .

قلتُ : وهذه متابعة ساقطة، وابن أبى الليث كذبه ابن معين وغيره، راجع «اللسان» [١/ ٢٢]، والحديث ذكره ابن كثير فى «تفسيره» [٧/ ١٣٠/ طبعة دار طيبة]، ثم قال : «وهذا إسناد جيد»، وقال فى «البداية» [١/ ١٢] : «حديث صحيح الإسناد، رجاله ثقات . . .» .

قلتُ : وهذه منه غفلة عن كون ابن إسحاق يدلس عن الضعفاء والمجاهيل كما قاله أحمد والدارقطنى وغيرهما . . . راجع «طبقات المدلسين» [ص٥١] للحافظ، وقد عنعنه كما ترى، وبهذا أعله الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٢٣٣]، فقال : «رواه أحمد وأبو يعلى والطبرانى ورجاله ثقات، إلا أن ابن إسحاق مدلس» .

فإن قيل : قد رواه يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق بإسناده به . . . وصرح فيه بسماعه من يعقوب بن عتبة، هكذا أخرجه البيهقى فى «الأسماء والصفات» [رقم ٧٤٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٩/ ٢٦٩]، والآجرى فى «الشريعة» [رقم ١٠٢٣]، وغيرهم عن أحمد بن عبد الجبار عن يونس بن بكير به . . . ،

قلنا : هذا وهْم ولا بد، قال الإمام فى «ظلال الجنة» [١/ ٣١٢] : «أحمد هذا -يعنى ابن عبد الجبار- ضعيف، ويونس بن بكير صدوق يخطئ» .

قلتُ : أما أحمد فهو وإن كان ضعيفًا، إلا أنه صحيح السماع للسيرة من يونس بن بكير كما نبَّه عليه الحافظ فى «التقريب» وراجع «التهذيب» [١/ ٥٢]، ثم هو لم ينفرد به : بل تابعه محمد بن أبان بن الوزير البلخى -الثقة الحافظ- على مثله عند ابن خزيمة فى «التوحيد» [رقم ١١١]، لكنه لم يذكر سماع ابن إسحاق فيه، ولو قلنا بأن ابن خزيمة -أو غيره- قد حذف السماع اختصارًا، فيونس بن بكير وإن كان مقبولاً فى الجملة، إلا أن روايته عن ابن إسحاق خاصة معلولة، فقد قال الآجرى فى «سؤالاته» [رقم ١١٥] : «سمعتُ أبا داود يقول : يونس بن بكير ليس هو عندى حجة؛ يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله بالأحاديث» .

قلتُ : وقد خالفه عبدة بن سليمان وسلمة بن الفضل فروياه عن ابن إسحاق فلم يذكرا فيه سماعه من يعقوب بن عتبة، وإنما ذكراه بالعنعنة . =

٢٤٨٣- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن الحجاج، عن المنهال، عن عبد اللَّه بن الحارث، عن ابن عباس، قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ دَخَلَ عَلَى مَرِيضٍ لَمْ تَحْضُرْ وَفَاتُهُ، قَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ، رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ أَنْ يَشْفِيَكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ، شُفِيَ**».

٢٤٨٤- حَدَّثَنَا أبو بكرٍ، حدّثنا حفصٌ، عن الحجاج، عن الحكم، عن مقسمٍ، عن

= فإن قيل: قد توبع يونس بن بكير على ذكر سماع ابن إسحاق فيه من يعقوب، تابعه بكر بن سليمان الإسوارى عن ابن إسحاق قال: حدثنى يعقوب بن عتبة عن عكرمة عن ابن عباس به . . . ، هكذا أخرجه الآجرى فى« الشريعة» [رقم ١٠٢٢]، من طريق أبى بكر ابن أبى داود عن محمد بن عباد عن بكر به . . .

قلنا: بكر بن سليمان هذا شيخ مستور الحال، لم يوثقه أحد إلا ابن حبان وحده، وقد قال أبو حاتم: «مجهول»، ثم الراوى عنه محمد بن عباد بن آدم يقول عنه الحافظ: «مقبول»، والصواب أنه شيخ صالح صدوق، روى عنه جماعة من الثقات الأكابر، فلو لم يوثقه أحد لكان مقبول الرواية؛ فكيف وقد وثقه ابن حبان وقال عنه: «حدثنا عنه ابن الطهرانى» وهذا منه توثيق مقبول كما عُرف فى موضعه؟!، لكن وصفه ابن حبان بالإغراب فقال: «يغرب»، فلو كان بكر بن سليمان الإسوارى ثقة حافظًا، لجزمنا بكون محمد بن عباد قد وهم فى تصريح ابن إسحاق بالسماع من يعقوب بن عتبة.

■ **والحاصل**: أن علة هذا الحديث هى عنعنة ابن إسحاق صاحب «المغازى»، ولم أجد أحدًا قد تابعه عليه أصلاً، بل جزم البيهقى فى «الأسماء والصفات» بكونه قد تفرد بهذا الإسناد، ومتن الحديث منكر كما شرحناه فى رسالتنا: «فصل المقال ببيان أحدوثة الأوعال». واللَّه المستعان.

٢٤٨٣- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٣٤٣٠].

٢٤٨٤- ضعيف: أخرجه أحمد [٤/ ٢٧١] -ولم يسق لفظه-، وابن أبى شيبة [٢٧٥٧٧، ٣٣٢٥٢]، ومن طريقه أبو محمد بن حزم فى «المحلى» [١١/ ٤٥]، وغيرهم، من طريق الحجاج بن أرطأة عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس به . . .

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، وفيه علتان:

الأولى: ابن أرطأة إمام فقيه جليل القدر مقبول فى كل شىء إلا فى الرواية، لكونه سيئ الحفظ=

ابن عباس، قال: كتب رسول الله ﷺ كتابًا بين المهاجرين والأنصار: أن لا يغفلوا معاقلهم، وأن يفدوا عانيهم بالمعروف والإصلاح بين الناس.

٢٤٨٥- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدثنا عثام بن علي، عن الأعمش، عن حبيب، عن سعيد، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتين ثم يستاك.

= لا يكاد يضبط ما يسمع، وقد اضطرب فيه، فعاد ورواه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به...،

هكذا أخرجه أحمد [١/ ٢٧١]، وبه أعله البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٢٨٨٦]، وقال الهيثمي في «المجمع» [٤/ ٣٧٣]: (رواه أحمد وفيه الحجاج بن أرطأة وهو مدلس، ولكنه ثقة).

قلتُ: أما تدليس الحجاج فنوافقه عليه، وأما كونه ثقة، فهذا ينفرد به الهيثمي دون محققي أهل النقد، أما ابن حزم فاشتط على عادته وقال بعد روايته للحديث: «فيه الحجاج بن أرطأة وهو ساقط، وفيه مقسم وهو ضعيف».

قلتُ: مقسم لم يضعفه أحد إلا ابن سعد وحده، فلعل أبا محمد الفارسي قد تابعه على ذلك، ومقسم قد وثقه الجماعة، واحتج به البخاري في «صحيحه».

٢- والحكم بن عتيبة لم يسمع من مقسم سوى خمسة أحاديث فقط كما قاله القطان وأحمد وغيرهما... ولبعض فقرات الحديث شواهد. وهو ضعيف بهذا السياق.

٢٤٨٥- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٢٨٨]، والنسائي في «الكبرى» [٤٠٥، ١٣٤٣]، وأحمد [١/ ٢١٨]، والحاكم [١/ ٢٤٤]، والطبراني في «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٣٣٧]، وابن أبي شيبة [١٧٨٩]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٣/ ٥٦٠]، والسلفي في «معجم السفر» [رقم ٥٨٥]، والخطيب في «موضح الأوهام» [٢/ ٧]، وغيرهم، من طرق عن عثام بن علي عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

قلتُ: قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» وتعقبه الحافظ مُغُلْطاي فقال: «وليس كما زعم...» ثم اندفع في بيان ذلك، هكذا نقله المناوي عنه في «فيض القدير» [٥/ ٢٢٤]، والأمر كما قاله مغلطاي، فإن عثام بن علي لم يخرج له مسلم شيئًا، ثم إن البخاري لم يحتج به في روايته عن الأعمش، فالصواب أن الحديث ليس على شرط أحد الشيخين.

وقد صحَّح إسناده الحافظ في «الفتح» [٢/ ٣٧٦]، وقال المنذري في «الترغيب» [١/ ١٠١]: «رواه ابن ماجه والنسائي ورواته ثقات». =

= **قلتُ**: والقول قول المنذرى دون غيره؛ لأن فى الإسناد علتين، لا تزول إحداهما إن زالت الأخرى.

الأولى: الأعمش إمام فى التدليس وقد عنعنه، .

والثانية: حبيب بن أبى ثابت مدلس أيضًا، وصفه بذلك ابن خزيمة وابن حبان، ووصفه الحافظ بكثرة التدليس فى «طبقات المدلسين» [ص ٣٧]، وكذا فى «التقريب» [١/ ١٥٠]، وقد ذكر فى «التهذيب» [٢/ ١٧٩]، قصة تدل على ذلك، وقد عنعنه هو الآخر، وكنتُ أظنه قليل التدليس، ثم ظهر لى خلاف ذلك.

وقد اختلف فى سنده على حبيب بن أبى ثابت على ألوان، ساقها النسائى فى «الكبرى» [١ / ١٦٢، ١٦٣]، ولون منها عند ابن أبى حاتم فى «العلل» [٢٠]، ورواية الأكثر عن حبيب بن أبى ثابت إنما هى عنه عن محمد بن على بن عبد اللَّه بن العباس عن أبيه عن جده ابن عباس: (أنه رقد عند رسول اللَّه ﷺ فاستيقظ؛ فتسوك وتوضأ وهو يقول: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾﴾ [آل عمران: ١٦٠]، فقرأ هؤلاء الآيات حتى ختم السورة ثم قام فصلى ركعتين فأطال فيهما القيام والركوع والسجود، ثم انصرف فنام حتى نفخ، ثم فعل ذلك ثلاث مرات، ست ركعات، كل ذلك «يستاك» ويتوضأ، ويقرأ هؤلاء الآيات، ثم أوتر بثلاث؛ فأذن المؤذن؛ فخرج إلى الصلاة وهو يقول: اللَّهم اجعل فى قلبى نورًا. . . . . إلخ) وذكر سائر الدعاء الآتى فى هذا الحديث من طريق آخر عن علىّ بن عبد اللَّه بن العباس [برقم ٢٥٤٥].

هكذا أخرجه مسلم [٧٦٣] -واللفظ له- وأبو داود [٥٨، ١٣٥٣]، والنسائى [١٧٠٥]، وأحمد [١/ ٣٧٣]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٦٧٢]، وأبو عوانة [رقم ١٨٣٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ١٣٣]، وفى «تفسيره» [١/ ١٥١]، وجماعة كثيرة، وقد صرح حبيب بن أبى ثابت بالتحديث فى هذا الطريق عند أحمد.

وهكذا رواه عنه حصين بن عبد الرحمن السلمى وسفيان الثورى وهما أوثق وأضبط وأحفظ معًا من كل من رواه عن حبيب على خلاف روايتهما، ورواية الاثنين أرجح من راية الواحد عند الاختلاف عندهم.

نعم: قد تكون رواية الأعمش وغيره محفوظة• عن حبيب، لكن لم يرد فى شىء منها تصريح=

٢٤٨٦- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا عبد الله بن إدريس، عن ابن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس: أن النبى ﷺ توضأ فغرف غرفةً فغسل وجهه، ثم غرف غرفةً فغسل يده اليمنى، ثم غرف غرفةً فغسل يده اليسرى، ثم غرف غرفةً فمسح برأسه وأذنيه، داخلهما بالسبابتين، وخالف إبهاميه التى ظاهر أذنيه فمسح ظاهرهما وباطنهما، ثم غرف غرفةً فغسل رجله اليمنى، ثم غرف غرفةً فغسل رجله اليسرى.

= حبيب بالسماع فيها من شيخه، اللَّهم إلا فى تلك الرواية الماضية من طريق الثورى وحصين عنه.

وللحديث طريق آخر عن ابن عباس به . . . نحو الرواية الماضية . . . يرويه شريك بن أبى نمر عن كريب عن ابن عباس به . . . عند مسلم [٧٦٣]، وجماعة.

ولأصل سياق المؤلف شواهد عامة، بل نقل المناوى فى «الفيض» [٥/ ٢٢٤]، عن الولى العراقى أنه قال بعد أن تكلم على الحديث من رواية الأعمش عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . . قال: «وهو عند أبى نعيم بإسناد جيد من حديث ابن عباس أن المصطفى ﷺ كان يستاك بين كل ركعتين من صلاة الليل».

ووجدت العراقى قد صحَّح طريق المؤلف فى «طرح التثريب» [٢/ ١٤]، وقد عرفتَ ما فيه، واللَّه المستعان.

تنبيه: لفظ ابن ماجه: (كان رسول اللَّه ﷺ يصلى بالليل ركعتين ركعتين ثم ينصرف فيستاك) هكذا بتكرير (الركعتين)، وعزاه ابن القيم فى «المنار المنيف» [ص ٢٧]، إلى النسائى فى «سننه» بتكرير الركعتين، وهو وهْم منه، لأنه عنده فى «الكبرى» نحو سياق المؤلف دون تكرار الركعتين، فانتبه يا رعاك اللَّه!.

٢٤٨٦- صحيح: أخرجه الترمذى [٣٦]، والنسائى [١٠٢]، وابن ماجه [٤٣٩]، وابن خزيمة [١٤٨]، وابن حبان [١٠٧٨، ١٠٨٦]، وابن أبى شيبة [٦٤، ١٧٢]، والبيهقى فى «سننه» [٢٥٦، ٣٢١]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٣٨٢]، وغيرهم، من طرق عن عبد اللَّه بن إدريس عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس به . . .

وهو عند الترمذى مختصراً بلفظ: (مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما . . .) وعند ابن ماجه بلفظ: (مسح أذنيه داخلهما بالسبابتين، وخالف إبهاميه إلى ظاهر أذنيه؛ فمسح ظاهرهما وباطنهما) وهذا اللفظ رواية لابن أبى شيبة فى الموضع الثانى. =

٢٤٨٧- حدَّثنا أبو بكرٍ، حدّثنا عبد السلام بن حرب، عن يزيد بن عبد الرحمن، عن قتادة، عن أبى العالية، عن ابن عباس، أن النبى ﷺ، قال: «**لَيْسَ عَلَى مَنْ نَامَ سَاجِدًا وُضُوءٌ حَتَّى يَضْطَجِعَ، فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرْخَتْ مَفَاصِلُهُ**».

= **قلتُ**: وسنده قوى مستقيم، ومن هذا الطريق: أخرجه أبو عبيد فى« الطهور» [رقم ٧١]، مثل سياق المؤلف، وقد توبع عليه ابن عجلان مطولاً ومختصراً: تابعه جماعة منهم الدراوردى كما يأتى [برقم ٢٦٧٢].

٢٤٨٧- **منكر**: أخرجه أبو داود [٢٠٢]، والترمذى [٧٧]، وأحمد وابنه [١/ ٢٥٦]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٧٤٨]، وابن أبى شيبة [١٣٩٧]، والبيهقى فى «سننه» [٥٩٢، ٥٩٣]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٦٥٩]، والدارقطنى فى «سننه» [١/ ١٥٩-١٦٠]، والطحاوى فى «المشكل» [٨/ ١٧١]، وابن شاهين فى «الناسخ والمنسوخ» [١٩٥]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [١/ ١٦٨]، وابن عدى فى «الكامل» [٧/ ٢٧٧]، وإبراهيم بن عبدالصمد فى «أماليه» [رقم ٢٢]، وجماعة، من طرق عن عبد السلام بن حرب عن أبى خالد الدالانى عن قتادة عن أبى العالية عن ابن عباس به . . .

وزاد الجماعة فى أوله إلا المؤلف وأحمد وابن أبى شيبة وابن شاهين وابن الجوزى: (أن رسول اللّه ﷺ كان يسجد وينام وينفخ ثم يقوم فيصلى ولا يتوضأ، قال: فقلتُ له: صليتَ ولم تتوضأ وقد نمت) لفظ أبى داود، وهذه الزيادة تأتى عند المؤلف برقم [٢٦١٠]، ولفظ البيهقى فى الموضع الثانى: (لا يجب الوضوء على من نام جالسًا أو قائمًا أو ساجدًا حتى يضع جنبه؛ فإنه إذا وضع استرخت مفاصله . . .).

قلتُ: قال أبو داود: «قوله: «الوضوء على من نام مضجعًا» هو حديث منكر لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالانى عن قتادة؛ وروى أوله جماعة عن ابن عباس، ولم يذكروا شيئًا من هذا، وقال: «كان النبى ﷺ محفوظًا» وقالت عائشة: «قال النبى ﷺ: تنام عيناى ولا ينام قلبى»، وقال شعبة: إنما سمع قتادة من أبى العالية أربعة أحاديث. . . .».

قلتُ: ثم ذكر الأربعة أحاديث ثم قال أبو داود: «وذكرتُ حديث يزيد الدالانى لأحمد بن حنبل فانتهرنى استعظامًا له، وقال: ما ليزيد الدالانى يدخل على أصحاب قتادة؟! ولم يعبأ بالحديث» وقال الترمذى فى «العلل» [رقم ٣٤]: «سألتُ محمدًا -يعنى البخارى- عن هذا الحديث، فقال: هذا لا شىء، رواه سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن ابن عباس قوله، ولم يذكر فيه =

٢٤٨٨- **حَدَّثَنَا** أبو بكر، حدّثنا معاوية بن هشام، عن عمار بن رزيق، عن عبد الله ابن عيسى، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: بينما جبريل جالسٌ عند النبى ﷺ إذ سمع نقيضًا من فوقه، فرفع رأسه، فقال له: «**فُتِحَ بَابٌ مِنَ السَّمَاءِ مَا فُتِحَ قَطُّ، فَأَتَاهُ**

= أبا العالية، ولا أعرف لأبى العالية سماعًا من قتادة. قلتُ: أبو خالد كيف هو؟! قال: صدوق، وإنما يهم فى الشىء، قال محمد -يعنى البخارى-: وعبد السلام بن حرب صدوق).

وقال البيهقى فى «الخلافيات» كما فى «التلخيص» [١ / ١٢١٠]: «تفرد به أبو خالد الدالانى، وأنكره عليه جميع أئمة الحديث»، وقال ابن عبد البر فى «الاستذكار» [١/ ١٤٩]: «وهو عند أهل الحديث منكر؛ لم يروه مرفوعًا إلى النبى ﷺ غير أبى خالد الدالانى عن قتادة»، وقال ابن جزم فى «المحلى» [١/ ٢٢٦]: «عبد السلام ضعيف، لا يحتج به، ضعفه ابن المبارك وغيره، والدالانى ليس بالقوى، روينا عن شعبة أنه قال: لم يسمع قتادة من أبى العالية إلا أربعة أحاديث، ليس هذا منها...».

وقال ابن عدى: «وهو بهذا الإسناد عن قتادة لا أعلم يرويه عنه غير أبى خالد، وعن أبى خالد: عبد السلام»، وقال ابن شاهين: «تفرد بهذا الحديث: عبد السلام بن حرب عن أبى خالد الدالانى، لا أعلم رواه غيره».

وقال النووى فى «المجموع» [٢/ ٢٠]: «وأما حديث الدالانى: فجوابه أنه حديث ضعيف باتفاق أهل الحديث، وممن صرح بضعفه من المتقدمين: أحمد بن حنبل والبخارى وأبو داود، قال أبو داود وإبراهيم الحربى: «هو حديث منكر» ونقل إمام الحرمين فى كتابه «الأساليب» إجماع أهل الحديث على ضعفه، وهو كما قال، والضعف عليه بيِّن..».

قلتُ: ودعوى الإجماع على ضعفه، مردودة لا يرفع الباحث بها رأسًا، كيف وقد صححه الطبرى، وقواه ابن الجوزى فى «التحقيق»، وكذا جوَّده جماعة من الحنفية.

نعم: الحديث منكر البتة كما قاله أهل الشأن، وفيه أربع علل تكفى واحدة منها لإجهاض مساعى من يحاول النفاح دونه، وقد شرحناها ورددنا على من صححه أو قواه، فى كتابنا «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٢٤٨٨- **صحيح**: أخرجه مسلم [٨٠٦]، والنسائى فى «سننه» [٩١٢]، وفى «فضائل القرآن» [رقم ٣٩]، وابن حبان [٧٧٨]، والحاكم [١/ ٧٤٥]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١٢٢٥٥]، وابن أبى شيبة [٣١٧٠١]، والبيهقى فى «الشعب» [٢/ ٢٣٦٠]، وأبو نعيم فى «الحلية» =

مَلَكٌ، فَقَالَ: أَبْشِرْ بِنُورَيْنِ أُوتِيتَهُمَا لَمْ يُعْطَهُمَا نَبِيٌّ كَانَ قَبْلَكَ: فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَخَوَاتِيمَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، لَمْ تَقْرَأْ مِنْهُمَا حَرْفًا إِلا أُعْطِيتَ».

٢٤٨٩- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا مصعب بن المقدام، عن مندل، عن ابن جريج، عن عمر بن عطاء، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: فجرتْ خادمٌ لآل رسول اللَّه ﷺ، فقال: «يَا عَلِيُّ، حُدَّهَا»، قال: فتركها حتى وضعت ما فى بطنها، ثم ضربها خمسين، ثم أتى رسول اللَّه ﷺ، فذكر ذلك، فقال: «أَصَبْتَ».

= [٤/ ٣٠٦]، وأبو عوانة [رقم ٣١٦٦]، و البغوى فى «شرح السنة» [٢/ ٣٥١]، وابن نصر فى «مختصر قيام الليل» [رقم ١٧٦]، وجماعة من طريقين عن عمارة بن رزيق عن عبد اللَّه بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

قلتُ: قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

قلتُ: بل هو على شرط مسلم وحده، وليس عمار بن رزيق من رجال البخارى، بل ولا شيخه عبد اللَّه بن عيسى أيضًا، ورجاله كلهم ثقات مشاهير، ووقع عند مسلم بعد قوله (فأتاه ملك): (فقال: هذا ملك نزل إلى الأرض لم ينزل قط إلا اليوم، فسلَّم وقال...) ونحوه عند النسائى فى «فضائل القرآن» وفى «الكبرى» [٨٠١٤]، والطبرانى والبيهقى وأبى عوانة وابن نصر.

● تنبيه: وقع عند ابن حبان: (أبشر بسورتين).

قلتُ: هكذا (سورتين) وأظنه تصحيفًا؛ لان ابن حبان قد رواه من طريق المؤلف، والذى عند المؤلف: (أبشر بنورين) وهكذا هو عند الجميع سوى أبى نعيم فى «الحلية» وفى «الدلائل» [رقم ٢٨٣]، وكذا ابن نصر أيضًا، فعندهما: (بسورتين) وهذا إن لم يكن تحريفًا أيضًا، فلعله من الرواية بالمعنى، فاللَّه أعلم.

٢٤٨٩- **قوى**: أخرجه ابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٣٥١٧]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٢٣]، من طريق مصعب بن المقدام عن مندل عن على عن ابن جريج عن عمر ابن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: قال البوصيرى فى «الإتحاف»: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف مندل»، وقال الهيثمى فى «المجمع» [٦/ ٣٨٢]: «رواه أبو يعلى، وفيه مندل بن علىّ وهو ضعيف».

قلتُ: وهو كما قالا، لكنهما سكتا عن عمر بن عطاء، مع كونه ليس بأحسن حالاً من مندل، =

٢٤٩٠- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربى، عن الحجاج، عن الحكم، عن مقسمٍ، عن ابن عباسٍ، أن النبى ﷺ كان يخطَب يوم الجمعة قائمًا ثم يقعد، ثم يقوم ويخطب.

= وهو عمر بن عطاء بن وراز الحجازى الذى يقول عنه النسائى: «ليس بثقة»، ويقول ابن معين: «ليس هو بشىء» وقال ابن خزيمة: «يتكلم أصحابنا فى حديثه لسوء حفظه»، وكذا ضعفه غيرهم، وقد اختلط على بعضهم بـ (عمر بن عطاء بن أبى الخوار المكى) وليس كذلك، والحديث أورده ابن عدى فى ترجمة الأول من «الكامل».

لكنْ للحديث شاهد من (مسند علىٍّ) مضى [برقم ٣٢٠، ٣٢٦].

٢٤٩٠- صحيح: أخرجه ابن أبى شيبة [٥١٨٩]، وعنه أحمد وابنه [١/ ٢٥٦]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٢٠٩١]، وغيرهم، من طريقين عن الحجاج بن أرطأة عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس به.

قلتُ: وهو عند البزار [٦٤٠]، بلفظ: (كان يخطب يوم الجمعة خطبتين يفصل بينهما بجلسة) وفى سنده علتان:

الأولى: الحجاج بن أرطأة ضعيف الحفظ كثير التدليس، وبه أعله البوصيرى فى «الإتحاف» لكنه قد توبع عليه: تابعه محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى كما يأتى عند المؤلف [برقم ٢٦٢٠]، مثله وزدا: (فجلس جلوسًا خفيفًا) وابن أبى ليلى سيئ الحفظ أيضًا.

والثانية: الحكم بن عتيبة لم يسمع من مقسم سوى خمسة أحاديث فقط كما قاله القطان وأحمد وغيرهما، راجع «تهذيب الحافظ» [٢/ ٤٣٤]، ترجمة (الحكم) وليس هذا الحديث منها.

لكنْ له طريق آخر عن ابن عباس: (أن رسول اللَّه ﷺ كان يخطب يوم الجمعة خطبتين قائمًا يجلس بينهما) أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٥١٧]، وفى «الأوسط» [٧/ رقم ٦٧٤٠]، وابن بشران فى «الأمالى» [رقم ٩٢٣]، وغيرهم، من طريقين عن محمد بن عجلان عن حسين بن عبد اللَّه بن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عباس عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد غير صالح أيضًا، والحسين بن عبد اللَّه إلى الترك أقرب منه إلى الضعف، فما أدرى كيف استجاز الهيثمى أن يقول فى «المجمع» [٢/ ٤١٢]: «ورجال الطبرانى ثقات»!

وعلى كل حال: فللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، سيأتى منها حديث جابر بن سمرة [برقم ٧٤٤١]، وراجع «الإرواء» [٣/ ٧١، ٧٢]، و«نصب الراية» [٢/ ١٣٦].

٢٤٩١- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا يحيى بن آدم، حدّثنا شريكٌ، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، رفعه إلى النبي ﷺ: أنه نهى عن أكل كل ذي ناب من السبع، وعن قتل الولدان، وعن بيع المغنم. قال: وأظنه قال: وعن الحبالى أن يوطأن.

٢٤٩٢- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا معاوية، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: رَمَلَ رسول اللَّه ﷺ في حجته وعمرته، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، والخلفاء بعد.

٢٤٩١- صحيح: أخرجه أحمد [١/ ٣٢٦]، والطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١١٠٦٧]، وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [رقم ٣٢٥٧]، من طريقين عن شريك القاضي عن الأعمش عن مجاهد ابن عباس به . . . وهو عند أحمد بالفقرة الأولى منه فقط، وزاد الطبراني في أوله: (نهى رسول اللَّه ﷺ عن لحوم الحمر الأهلية . . .).

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، وفيه علتان:

الأولى: شريك القاضي هو ابن عبد اللَّه النخعي المشهور بسوء حفظه على علمه وفقهه وإمامته في السنة، لكنه لم ينفرد به.

بل تابعه شيبان النحوي عليه مثل سياق الطبراني عند الحاكم [٢/ ١٤٩]، وعنه البيهقي في «سننه» [١٨٠٨٣]، وهو عند ابن الجارود [٧٣٢]، دون النهي عن قتل الولدان وبيع المغنم.

وفي رواية للحاكم [٢/ ٤٧]، وعنه البيهقي أيضًا في «سننه» [١٠٦٣١]، مثله دون النهي عن وطء الحبالى وأكل الحمر الأهلية، كلهم من طريق عبيد اللَّه بن موسى عن شيبان النحوي عن الأعمش به.

قلتُ: وهذا سند صحيح إلى الأعمش، وقد ذكر ابن عبد البر في «التمهيد» [١٠/ ١٢٣]، أن عبيد اللَّه بن موسى قد رواه أيضًا عن الثوري عن الأعمش بإسناده به . . .

والثانية: هي عنعنة الأعمش، فهو إمام في التدليس بلا مماراة، لكن الأعمش قد توبع عليه نحوه كما مضى [برقم ٢٤١٤]، ولفقرات الحديث شواهد عن جماعة من الصحابة.

٢٤٩٢- صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [رقم ٢٥٥٨]، وأحمد [١/ ٢٢٥]، من طريق أبي معاوية الضرير عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس به . .

قلتُ: وهذا إسناد صالح إن شاء اللَّه، وقد سكت عنه الحافظ في «التلخيص» [٢/ ٢٥٠]، ، وليس فيه ما يُمكن أن يُعلَّ به سوى عنعنة ابن جريج، وما قالوه في رواية أبي معاوية عن غير الأعمش. =

٢٤٩٣- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا أبو بكر بن عياش، عن عمرو بن ميمون، عن أبى حاضرٍ، عن ابن عباسٍ، قال: قلَّت البُدْنُ زمن رسول اللَّه ﷺ، فأمر الناس بالبقرة.

٢٤٩٤- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا حفص بن غياث، عن حجاجٍ، عن ابن أبى نجيحٍ، عن أبيه، عن ابن عباسٍ، قال: ما قاتل رسول اللَّه ﷺ قومًا قط حتى يدعوهم.

= **أما الأولى**: فنعم، ابن جريج يدلس؛ بل هو قبيح التدلس كما قاله الدارقطنى، لكن صح عنه أنه قال: «إذا قلتُ: قال عطاء؛ فأنا سمعته منه؛ وإن لم أقل: سمعتُ» أخرجه ابن أبى خيثمة فى «تاريخه» كما فى «التهذيب» [٦/ ٤٠٥]، وسنده صحيح إليه، قال الإمام فى «الإرواء» [٣/ ٩٧]: «ولكن هل ذلك خاص بقوله (قال عطاء)، أم لا فرق بينه وبين ما لو قال: (عن عطاء)؟! الذى يظهر لى الثانى؛ وعلى هذا فكل روايات ابن جريج عن عطاء محمولة على السماع؛ إلا ما تبيَّن تدليسه فيه..».

قلتُ: ولو لم يجئ هذا الأثر المفيد لما قاله الإمام من حمل عنعنة ابن جريج عن عطاء على السماع مطلقًا؛ لكان فى كثرة رواية ابن جريج عن عطاء، ما يرأب صدع عنعنته عنه خاصة، والمدلس إذا أكثر عن شيخ من الرواية؛ ثم عنعن عنه؛ اغتفرتْ له تلك العنعنة وحُملتْ على السماع، كما جزم به الحميدى -شيخ البخارى- وغيره من الأئمة، ولبسط هذا مكان آخر.

وأما عن الثانى: فكون أبى معاوية كان يضطرب فى غير حديث الأعمش كما قاله جماعة، لا يفهم منه إعلال كل رواية له عن غير الأعمش، ما لم يخالف أو يأت بما ينكر، وقد أخرج له الشيخان عن هشام بن عروة وأبى بردة بن أبى موسى الأشعرى، وانفرد مسلم بإخراج حديثه عن (إسماعيل بن أبى خالد) و(داود بن أبى هند) و(سهيل بن أبى صالح) و(أبى سفيان السعدى) و(أبى العميس المسعودى) و(يحيى بن سعيد الأنصارى) و(أبى مالك الأشجعى)، فلو كان أبو معاوية ضعيفًا مطلقًا فى غير الأعمش؛ لما استجاز الشيخان أن يُخْرجا له عن سواه، وللحديث شواهد ثابتة دون هذا اللفظ.

٢٤٩٣- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٣٧٦].

٢٤٩٤- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٢٣١]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١١٢٧١]، وابن أبى شيبة [٣٣٠٦٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ٢٠٧]، وابن شاهين فى «ناسخ الحديث» [٤٦٦]، ومسدد فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٤٣٨٥]، وغيرهم، من طرق عن الحجاج بن أرطأة عن عبد اللَّه بن أبى نجيح عن أبيه عن ابن عباس به. =

= قلتُ: وهذا إسناد صحيح في المتابعات، رجاله كلهم ثقات سوى ابن أرطأة، لكنه توبع عليه:

١- تابعه زخر بن الهذيل عند الطبراني في «الكبير» [١١/ ١١٢٦٩]، بإسناد صحيح إليه. وزخر ثقة إمام فقيه جليل.

٢- وتابعه ابن عيينة عند ابن عبد البر في «التمهيد» [٢/ ٢١٧]، وفي «الاستذكار» [٥/ ١٤٤]، بإسناد مغموز إليه.

٣- وتابعهم الثوري عند أحمد [١/ ٢٣٦]، والدارمي [٢٤٤٤]، والحاكم [١/ ٦٠]، والطبراني في «الكبير» [١١/ ١١٢٧٠]، والمؤلف [٢٥٩١]، والبيهقي في «سننه» [١٨٠١١]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣/ ٢٠٧]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [٦٩٧]، وابن شاهين في «ناسخ الحديث» [٤٦٣، ٤٦٤]، و[رقم ٤٦٥]، وغيرهم، من طرق عن الثوري عن ابن أبي نجيح به.

قلتُ: قال الإمام في «الصحيحة» [٦/ ٢٩٣]: «وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين».

قلتُ: وهذا منه وهْم لا يخفى، وليس أبو نجيح من رجال البخاري أصلاً، والإسناد صحيح فقط، بل أعله الدارمي أيضًا، فقال عقب روايته: «سفيان لم يسمع من ابن أبي نجيح، يعني هذا الحديث»، وتعقبه الإمام في «الصحيحة» [٦/ ٢٩٣] قائلاً: «وهذا إعلال غريب، فإن الثوري ثقة ثبتو رجحه كثيرون على شعبة، وهو معروف بالراوية عن عبد اللَّه بن أبي نجيح، فدعوى عدم سماعه لهذا الحديث من عبد اللَّه، ليس من السهل قبولها إلا بحجة ناهضة، لا بدعوى مردودة».

قلتُ: ليس أبو محمد السمرقندي مما يُستدرك عليه بمثل هذا الكلام، وقد وجدتُ ما يؤيد قول أبي محمد بن بهرام، فقال الإمام أحمد في «العلل» [٣/ ٧٤/ رواية عبد اللَّه]: (حدثنا عبدالرحمن -هو ابن مهدي- قال: سألت سفيان -هو الثوري- عن حديث ابن أبي نجيح عن أبيه: «ما قاتل النبي ﷺ قومًا...» فقال: أشك فيه).

قلتُ: وهذا ظاهر في كون سفيان كان يشك في سماعه هذا الحديث من ابن أبي نجيح، فلعل الدارمي قد وقف على رواية جزم فيها الثوري بعدم سماعه له، أو وجده يرويه بنزول درجة عن ابن أبي نجيح؛ فعلم أنه لم يسمعه منه، وسفيان ربما دلَّس، فافهم.

٤- وتابعهم عبد الواحد بن زياد عن ابن أبي نجيح به... أخرجه الطبراني في «الكبير» [٣/ ١١١/ ٢]، وعبد الواحد بن زياد ثقة من رجال الشيخين... =

٢٤٩٥- حَدَّثَنَا أبو بكرٍ، حدّثنا ابن نميرٍ، وعبد الأعلى، قالا: حدّثنا محمد بن إسحاق، عن أيوب بن موسى، عن عطاءٍ، عن ابن عباسٍ، قال: كان ثمن المجن فى عهد رسول اللَّه ﷺ عشرة دراهم.

= هكذا ذكره الإمام فى «الصحيحة» [٦/ ٢٩٣]، والذى عند الطبرانى [١١/ ١١١٥٩]، بإسناد صحيح إلى أبى كامل الجحدرى قال: «ثنا عبد الواحد بن زياد عن ابن أبى نجيح عن مجاهد عن ابن عباس به . . .».

فهذه مخالفة وليست متابعة، ثم إن أبا كامل قد خولف فيه، خالفه عيسى بن إبراهيم البركى، فرواه عن عبد الواحد فقال: عن الحجاج بن أرطأة عن عبد اللَّه بن أبى نجيح عن أبيه عن ابن عباس به . . . هكذا أخرجه الطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ٢٠٧]، بإسناد صحيح إلى عيسى.

وعيسى بن إبراهيم صدوق ربما وهم كما قاله الحافظ فى «التقريب»، وليس هو فى قوة أبى كامل، لكن روايته هى الراجحة عندى، لكون عبد الواحد بن زياد غير معروف بالرواية عن ابن أبى نجيح، وإنما يروى عنه بواسطة، ثم إن روايته هى الموافقة لرواية الجماعة عن ابن أبى نجيح أيضًا. فاللَّه المستعان.

٢٤٩٥- ضعيف: أخرجه أبو داود [٤٣٧٨]، ومن طريقه البيهقى فى «المعرفة» [٥٣٩٢]، وفى «سننه» [١٦٩٥٠]، والنسائى [٤٩٥١]، والحاكم [٤/ ٤٢٠]، والدارقطنى فى «سننه» [٣/ ١٩٢]، وابن أبى شيبة [٢٨١٠٤]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ١٦٣]، والبخارى فى «تاريخه» [٢/ ٢٥]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٤/ ٣٨٠]، وفى «الاستذكار» [٧/ ٥٣٤]، وغيرهم، من طرق عن محمد بن إسحاق بن يسار عن أيوب بن موسى عن عطاء بن أبى رباح عن ابن عباس به . . .

ولفظ أبى داود: (قطع رسول اللَّه ﷺ يد رجل فى مجن قيمته دينار وعشرة دراهم)، ولفظ ابن أبى شيبة: (لا يقطع السارق فى دون ثمن المجن، وثمن المجن عشرة دراهم).

قلتُ: وهذا إسناد لا يصح، وقد اختلف على ابن إسحاق فى إسناده على خمسة ألوان، حتى رماه الحافظ فى «الفتح» [١٢/ ١٠٣]، بالاضطراب، وأرى أن هذا الاضطراب أو الاختلاف فى سنده إنما هو من ابن إسحاق نفسه، وقد خولف فى وصله، كما توبع على إرساله.

وقد بسطنا الكلام عليه مع شواهده فى «غرس الأشجار»، ولا يصح حديث فى العشرة دراهم=

٢٤٩٦- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا عبيد اللَّه بن موسى، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن صالح بن كيسان، عن عبيدٍ اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة، عن ابن عباسٍ، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ أن يُشرب منْ فىٍّ الإناء المخنوث.

٢٤٩٧- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا عبيد اللَّه بن موسى، حدّثنا ابن أبى ذئب، عن الزهرى، عن عبيد اللَّه بن عبدٍ اللَّه بن عتبة، عن ابن عباس، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ عن صبر الروح. قال: وقال الزهرى: الإخصاء: صبرٌ شديدٌ.

= قط، والثابت عن جماعة من الصحابة إنما هو بخلافه كما أوضحناه فى الموضع المشار إليه. وراجع «نصب الراية» [٣/ ٣٦٠]، و«فتح البارى» [١٢/ ١٠٣]، و«عمدة القارى» [٢٣ / ٢٧٩].

٢٤٩٦- صحيح: مضى الكلام عليه [٢٣٨٠].

٢٤٩٧- صحيح: أخرجه البيهقى فى «سننه» [١٩٥٧٥، ١٩٥٧٦]، وابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٣٣٩٣]، من طريق عبيد اللَّه بن موسى عن ابن أبى ذئب عن الزهرى عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة عن ابن عباس به . . .

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة، لكن ذكر البيهقى عن العباس بن محمد الدورى أنه قال بعد أن رواه عن عبيد اللَّه بن موسى: «لم يروه خلْق إلا عبيد اللَّه، وهو يستغرب عنه».

ثم قال البيهقى: «رواه غير عبيد اللَّه عن ابن أبى ذئب مرسلاً» ثم أخرجه [١٩٥٧٧]، بإسناده القوى عن أبى عامر العقدى قال: ثنا ابن أبى ذئب قال: سألتُ الزهرى عن الإخصاء، فقال: حدثنى عبيد اللَّه بن عبد اللَّه قال: «نهى رسول اللَّه ﷺ عن صبر الروح . . .»، قال الزهرى: والإخصاء صبر شديد . . .

ثم قال البيهقى: «وكذلك رواه يونس ومعمر عن الزهرى مرسلاً، وذكر معمر عن الزهرى الخصاء كما ذكره ابن أبى ذئب، والمحفوظ فى هذا الخبر: ما رواه العقدى عن ابن أبى ذئب؛ لمتابعة معمر ويونس».

قلتُ: وقد وقفتُ على رواية معمر، وهى عند عبد الرزاق [٨٤٢٤]، لكنها عن الزهرى به مرسلاً.

وعلى كل حال: فالمحفوظ فى هذا الطريق هو الإرسال، لكنْ للحديث طرق أخرى عن ابن عباس بمعناه مرفوعًا: منها طريق عدى بن ثابت عن سعيد بن جبير عن عن ابن عباس أن النبى ﷺ قال: (لا تتخذوا شيئًا فيه الروح غرضًا). =

٢٤٩٨- حَدَّثَنا أبو بكر، حدّثنا يحيى بن يعلى، حدّثنا أبى، حدّثنا غيلان، عن ليث، عن عطاء، وطاووس، ومجاهد، عن جابر بن عبد الله، وابن عمر، وابن عباس: أن رسول الله ﷺ لم يطف هو وأصحابه إلا طوافًا واحدًا لعمرتهم وحجهم.

= أخرجه مسلم [١٩٥٧] -واللفظ له-، والنسائى [٤٤٤٣، ٤٤٤٤]، وأحمد [١/ ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٨٥، ٣٤٠، ٣٤٥]، وابن حبان [٥٦٠٨]، والطيالسى [٢٦١٦]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١٢٢٦٢، ١٢٢٦٣، ١٢٢٦٩]، وابن الجعد [٤٨١]، والبيهقى فى «سننه» [١٧٨٣٥]، وأبو عوانة [٦٢٦٥، ٦٢٦٦، ٦٢٦٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥ / ٤١١]، وجماعة كثيرة، وعلقه البخارى فى «صحيحه» [٥/ ٢١٠/ طبعة البغا].

٢٤٩٨- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٢٩٧٢]، والدارقطنى فى «سننه» [٢/ ٢٥٨]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٠٢٦]، وتمام فى فوائده [٢/ رقم ١٠٥٠]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١٨١٠، ١٨٢٣]، وغيرهم، من طريق يحيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان بن جامع عن الليث بن أبى سليم عن عطاء بن أبى رباح وطاووس ومجاهد عن جابر بن عبد الله وابن عمر وابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد لا يثبت، والليث ضعيف الحفظ لم يكن فى الحديث بالليث، وقد أنكروا عليه جمعه فى الرواية بين عطاء وطاووس ومجاهد، كما قاله الدارقطنى فى «سؤالات البرقانى» له [ص ٨٥/ رقم ٤٢١]، وقال ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٧/ ١٧٧- ١٧٨]: «حدثنى أبى قال: سمعتُ أبا نعيم قال: قال شعبة لليث بن أبى سليم: كيف سألتَ عطاء وطاووس ومجاهداً كلهم فى مجلس؟!» وفى «تهذيب الكمال» [٢٤/ ٢٨٥]: «قال شعبة لليث بن أبى سليم: أين اجتمع لك هؤلاء الثلاثة: عطاء وطاووس ومجاهد وطاووس؟!».

قلتُ: وإنما أنكروا عليه ذلك؛ لأن الراوى إذا روى عنه جماعة حديثًا وساقه سياقًا وحدًا؛ فربما كان لفظهم مختلفًا غير متفق، فإذا لم يكن هذا الراوى ثقة ثبتًا حافظًا لم يقبل منه مثل هذا الصنيع، وقد كان الزهرى وابن وهب وجماعة من الكبار ممن يجمعون الأسانيد فى الحديث الواحد، لكن لم يُنْكر عليهم ذلك؛ لما وُصفوا به من الحفظ والضبط والإتقان، وكذا لمعرفتهم بمواطن الوفاق والاختلاف فى أحاديث شيوخهم، وأين الليث بن أبى سليم من كل هذا؟!

بل قال ابن سعد فى «الطبقات» [٦/ ٣٤٩]: «كان ليث رجلاً صالحًا عابدًا، وكان ضعيفًا فى الحديث، يقال: كان يسأل عطاء وطاووسًا ومجاهداً عن الشيء فيختلفون فيه، فيروى أنهم =

٢٤٩٩- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا يحيى بن يعلى، قال: حدثني أبي، حدّثنا غيلان، عن عثمان أبي اليقظان، عن جعفر بن إياس، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ ...﴾ [التوبة: ٣٤]، قال: كَبُرَ ذلك على المسلمين، فقالوا: ما يستطيع أحدٌ منا [أنْ يَتْرُكَ] لولده مالاً يبقى بعده! فقال [عُمَر]: أنا أفرِّجُ عنكم، فانطلقوا، وانطلق عمر واتبعه ثوبان، فأتى النبي ﷺ، فقال: يا نبي اللَّه، إنه قد كَبُرَ على أصحابك هذه الآية! فقال نبي اللَّه ﷺ: «[إِنَّ اللَّه] لَمْ يَفْرِضِ

= اتفقوا، من غير تعمد لذلك»، وكان الليث ضعيف الحفظ، مختلطًا جدًا، وأجارك اللَّه من حديث المختلطين، وبه أعله البوصيري في «مصباح الزجاجة»، والهيثمي في «المجمع» [٣/ ٥٤٩]، لكن للحديث طرق أخرى بنحوه عن ابن عباس وابن عمر وجابر:

١- أما حديث جابر: فقد مضى [٢٠١٢].

٢- وأما حديث ابن عباس: فله عنه طرق: منها طريق داود بن عمرو الضبي عن منصور بن أبي الأسود عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن ابن عباس: (أن النبي ﷺ طاف لحجته وعمرته طوافًا واحدًا).

أخرجه الدارقطني في «سننه» [٢/ ٢٦٢]، والطبراني في «الكبير» [١١/ ١١٢٩٣]، وفي «الأوسط» [٥/ ٥٥٨٠]، و[٨/ ٨٠٧٨]، وابن الجوزي في «التحقيق» [٢/ ١٤٨-١٤٩]، وغيرهم، قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عبد الملك بن أبي سليمان إلا منصور ابن أبي الأسود...».

قلتُ: ومنصور صدوق صالح، وقد أعله ابن الجوزي بعبد الملك بن أبي سليمان، وقال: «ضعيف» وتعقبه ابن عبد الهادي في «التنقيح» [٢/ ٣٢٣/ الطبعة العلمية]، فقال: «لكن إسناده صحيح، وإن كان عبد الملك قد ضعفوه، فقد وثقه غير واحد من أئمة الجرح والتعديل».

٣- وأما حديث ابن عمر: فيأتي بسياق أتم [برقم ٥٥٠].

٢٤٩٩- ضعيف: أخرجه البيهقي في «سننه» [٧٠٢٧]، والحاكم [٢/ ٣٦٣]، وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «المطالب» [رقم ٣٧٢١]، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» [رقم ٤٨٩]، وابن الأعرابي في «معجمه» [١٨٠٩]، وغيرهم من طرق عن يحيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان ابن جامع عن عثمان بن عمير أبي اليقظان عن جعفر بن إياس عن مجاهد عن ابن عباس به. =

الزَّكَاةَ إلا [لِيُطَيِّبَ مَا] بَقِيَ مِنْ أَمْوَالِكُمْ، وَإِنَّمَا فَرَضَ الْمَوَارِيثَ فِي الأَمْوَالِ لِتَبْقَى [لِمَنْ] بَعْدَكُم» قال: فكبَّر عمر، فقال له النبى ﷺ: **«أَلا أُخْبِرُكَ بِمَا يَكْنِزُ الْمَرْءُ؟ الْمَرْأَةَ الصَّالِحَةَ إِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا سَرَّتْهُ، وَإِذَا أَمَرَهَا أَطَاعَتْهُ، وَإِذَا غَابَ عَنْهَا حَفِظَتْهُ»**.

٢٥٠٠- حَدَّثَنَا عقبة بن مكرم، حدّثنا يونس بن بكير، حدّثنا محمد بن إسحاق، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: طلّق ركانة بن عبد يزيد أخو بنى

= **قلتُ**: هكذا رواه جماعة عن يحيى بن يعلى، وخالفهم آخرون، فرووه عنه بإسناده فلم يذكروا فيه (عثمان بن عمير) وجودوا إسناده، كما تراه عند أبى داود [١٦٦٤]، والحاكم [١/ ٥٦٧]، والقطيعى فى «زوائده على فضائل الصحابة» [رقم ٥٦٠]، وغيرهم.

قال البيهقى فى «سننه» [٤ / ٨٣]، عقب إخراجه الوجه الأول: «وقصَّر به بعض الرواة عن يحيى، فلم يذكر فى إسناده: عثمان أبا اليقظان».

قلتُ: وأراه كما قاله البيهقى، والذين زادوا فيه (عثمان أبا اليقظان) قد أتوا بزيادة واجبة القبول، وعثمان هذا شيخ متروك على التحقيق، وهو من رجال «التهذيب».

وبه أعله الذهبى فى «المهذب» كما فى «فيض القدير» [٢/ ٢٥٢]، وقد تصحَّف اسمه فى سند الحاكم [٢/ ٣٦٣]، فوقع هكذا: (عن عثمان بن القطان الخزاعى) وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبى قائلاً: «عثمان لا أعرفه، والخبر عجيب».

قلتُ: بل عثمان يعرفه الذهبى جيداً، وقد ترجمه فى «الكاشف» و«الميزان» وغيرهما، لكنه التصحيف الذى ضل به عن تمييزه، وصوابه فى سند الحاكم: (عن عثمان أبى اليقظان البجلى). ثم إن فى الإسناد علة أخرى، وهى أن جعفر بن إياس لم يسمع من مجاهد شيئًا كما حكاه القطان عن شعبة، راجع «المراسيل» [ص٢٥]، و«جامع التحصيل» [ص ١٥٥]، وللفقرة الأخيرة شواهد دون السؤال أولها.

● **تنبيه**: ليس عند القطيعى الفقرة الأخيرة من الحديث.

٢٥٠٠- ضعيف: أخرجه أحمد [١/ ٢٦٥]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٧٦٤]، وابن الجوزى فى «العلل المتناهية» [٢/ ٦٤٠]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [٢٤٦١]، وغيرهم، من طريق محمد ابن إسحاق بن يسار عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس به . . . وزاد أحمد ومن طريقه ابن الجوزى: (فارجعها إن شئت. قال: فرجعها، فكان ابن عباس يرى إنما الطلاق عند كل طهر) ومثله عند البيهقى، ولفظ أبى نعيم: (فإن شئت فارجعها، وإن شئت فدعها). =

عبد المطلب فى مجلس ثلاثًا، فحزن عليها حزنًا شديداً، فقال له رسول اللَّه ﷺ: «**كَمْ طَلَّقْتَهَا يَا رُكَانَةُ؟**» فقال: ثلاثًا فى مجلسٍ واحدٍ، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**فَإِنَّهَا وَاحِدَةٌ**».

= **قلتُ**: هذا حديث لا يصح البتة، وقد اختلفت فيه أنظار النقاد، فقواه جماعة، فحكى ابن القيم عن الإمام أحمد أنه حسَّنه، بل وصحَّحه، وانتصر له ابن القيم فى «زاد المعاد» [٥/ ٢٢٦]، وفى «إغاثة اللَّهفان» [١/ ٢٨٦، ٢٨٧]، وفى «إعلام الموقعين» [٣/ ٣١]، وفى «الصواعق المرسلة» [٢/ ٦٢٥]، وسبقه شيخه أبو العباس النميرى فى «فتاويه» [٣٣/ ٨٥]، وقال: «وهذا إسناد جيد»، ومال إلى تقويته: الصنعانى والشوكانى وغيرهما، وكذا صححه العلامة أحمد شاكر أيضًا، وحسنه الإمام فى «الإرواء» [٧/ ١٤٤]، لغيره، بل نقل الحافظ فى «الفتح» [٩/ ٣٦٢]، عن أبى يعلى أن صححه فقال: «وأخرجه أحمد وأبو يعلى وصححه».

وهذه جرة قلم، ولا يُعرف لأبى يعلى شأن فى التصحيح والتضعيف فى (كتبه) ولعلَّ الضمير فى (صححه) عائد على الإمام أحمد، ويكون الحافظ قد استروح فى هذا بما حكاه ابن القيم عن تصحيح أحمد لهذا الحديث، وصنيع الحافظ فى «الفتح» ظاهر فى تقويته الحديث.

وخالف فى هذا أئمة آخرون، فضعفوا إسناد الحديث ومتنه، فقال ابن عبد البر فى «الاستذكار» [٦/ ٩]: «هذا حديث منكر خطأ»، وقال البيهقى فى «سننه» [٧/ ٣٣٩]: «وهذا الإسناد لا تقوم به الحجة...»، وقال ابن الجوزى: «هذا حديث لا يصح، ابن إسحاق مجروح، وداود أشد منه ضعفًا»، وقد نقل الحافظ فى «الفتح» [٩/ ٣٦٣]، عن بعضهم إعلاله بأربع علل، والصواب فى هذا الحديث هو ضعفه متنًا وسنداً:

١- أما سنده: فالعلة الوحيدة الناهضة فى إعلاله: هى أن رواية داود بن الحصين عن عكرمة منكرة كما قاله ابن المدينى وغيره، حتى نقل العقيلى عن ابن المدينى أنه قال: «مرسل الشعبى أحبُّ إلىَّ من داود عن عكرمة عن ابن عباس به) كما فى «التهذيب» [٣/ ١٨٢]، وكون بعض النقاد قد حسَّن بعضًا من أفراد تلك الترجمة (داود عن عكرمة عن ابن عباس) لا يعنى مطلق التحسين، بل لنا وقفة فى قبول تحسين بعض تلك الأفراد من هذه الترجمة باعتبار إسنادها فقط، وقد شرحنا ذلك شرحًا وافيًا فى «غرس الأشجار»، وذكرنا هناك خطأ ابن القيم فيما فهمه مما نقله عن الإمام أحمد بشأن تصحيح الحديث، ومن حسَّن هذا الحديث من المتأخرين باعتبار سنده، فقد تساهل بلا تردد.

٢- وأما تحسينه باعتبار متنه: فلا يصح أيضًا، وليس له شاهد يقوم إسناده مقام الاحتجاج بمتنه، =

٢٥٠١- حَدَّثَنَا مسروق بن المرزبان، حدّثنا ابن أبى زائدة، قال: حدّثنى داود بن هند، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ، قال: قالت قريشٌ ليهود: أعطونا شيئًا نسأل عنه هذا الرجل، فقالت: سلوه عن الروح فسألوه، ونزلت: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ [الإسراء: ٨٥]، قالوا: لم نؤت نحن من العلم إلا قليلاً، وقد أوتينا التوراة، ومن يؤت التوراة فقد أوتى خيرًا كثيرًا؟! فنزلت: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَـٰتِ رَبِّى﴾ الآية [الكهف: ١٠٩].

= وقد مضى حديث ركانة عند المؤلف [برقم ١٥٣٨]، وسنده مما لا يثبت مثله، واسيتفاء الكلام على هذا الحديث مع طرقه وشواهده فى «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» يسَّره اللَّه.

٢٥٠١- ضعيف: بهذا التمام: أخرجه ابن حبان [٩٩] وأبو الشيخ فى «العظمة» [٣/ رقم ٤٠٣]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [١/ رقم ٥٩٥]، وغيرهم، من طريق مسروق بن المرزبان عن يحيى بن زكريا بن أبى زائدة عن داود بن أبى هند عن عكرمة عن ابن عباس به . . . وليس عند أبى الشيخ شطره الأخير من قوله: (قالوا: لم نؤت . . .) إلى آخره.

قلتُ: قال الإمام فى «ظلال الجنة» [١/ ٣٢٢]: «رجال إسناده ثقات، رجال مسلم غير مسرور ابن المرزبان فلم أعرفه».

قلتُ: تصحف (مسروق بن المرزبان) فى سند أبى عاصم إلى (مسرور) فلم يعرفه الإمام، ومسروق هذا ضعفه أبو حاتم ومشاه غيره، وهو من رجال ابن ماجه، ولم ينفرد به، بل تابعه:

١- يحيى بن يحيى النيسابورى على مثله عند الحاكم [٢/ ٥٧٩]، وعنه البيهقى فى «الدلائل» [رقم ٥٧١]، وسنده صحيح إليه.

٢- وقتيبة بن سعيد على مثله: عند الترمذى [٣١٤٠]، وأحمد [١/ ٢٥٥]، والطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٠٠٢]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٣١٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٥/ ١٢٥]، وغيرهم.

وزاد ابن عساكر فى آخره: «قال قتيبة بن سعيد: كتب عنى هذا الحديث: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وابنا أبى شيبة وأبو خيثمة وقالوا: هو غريب».

وقال الطبرانى عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن داود بن أبى هند إلا ابن زائدة، تفرد به قتيبة»، وهذا يردُّ عليه رواية مسروق ويحيى بن يحيى كما مضى. =

. . . . . .

= **قلتُ**: والحديث سنده ظاهر الصحة، لكن استغربه أكابر الأئمة كما مضى من قول قتيبة، ولعل هذا الاستغراب مردُّه إلى كون ابن أبي زائدة قد خولف في وصله، خالفه عبد الأعلى بن عبدالأعلى السامي، فرواه عن داود فقال عن عكرمة به مرسلاً، لم يذكر فيه: (ابن عباس)، وزاد في آخره: (قال فنزلت: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَـٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَـٰتُ ٱللَّهِ ﴾ [لقمان: ٢٧]، قال: ما أوتيتم من علم؛ فنجاكم اللَّه به من النار، فهو كثير طيب، وهو في علم اللَّه قليل) هكذا أخرجه الطبري في «تفسيره» [١٧ / ٥٤٢ الرسالة]، قال: حدثنا محمد بن المثنى قال: ثنا ابن عبد الأعلى قال: ثنا داود به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح إلى عبد الأعلى بن عبد الأعلى، وعبد الأعلى ثقة من رجال الجماعة، وابن أبي زائدة أوثق منه وأتقن، لكن رواية عبد الأعلى هي الراجحة عندي لأمرين:

الأول: ما مضى من كون أحمد وابن معين و ابني أبي شيبة -عبد اللَّه ومحمد- وأبي خيثمة قد استغربوا هذا الحديث من طريق ابن أبي زائدة، ومثلهم قال الترمذي عقب روايته: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه».

والثاني: أن ابن أبي زائدة وإن كان ثقة حافظًا جليل القدر إلا أنه قد غمز في حفظه أيضًا، فقال أبو زرعة: «ابن أبي زائدة قلما يخطئ، فإذا أخطأ أتى بالعظائم»، كذا في «علل ابن أبي حاتم» [رقم ٢٥٧]، وعنه في «التهذيب» [١١/ ٢٠٩].

وأما قول أبي نعيم الملائي: (حدثنا يحيى بن زكريا ابن أبي زائدة -وما هو بأهل أن يُحدَّث عنه) فتلك نفثة من مصدور.

وقد بدا لي أمر آخر: وهو أنه ربما كان هذا الاختلاف من داود بن أبي هند، فقد نقل الأثرم عن أحمد أنه قال عن داود: (كان كثير الاضطراب والخلاف) كما في «التهذيب» [٣/ ٢٠٤].

وشطر الحديث الأول محفوظ من حديث ابن مسعود كما يأتي [برقم ٥٣٩٠]، وكذا له طريق آخر عن ابن عباس بإسناد ضعيف عند الطبري [١٧/ ٥٤٣]، والحديث ضعيف بهذا السياق جميعًا.

● **تنبيه**: ذكر الحافظ هذا الحديث في «الفتح» [١٣/ ٤٤٥]، ثم عزاه لابن أبي حاتم بسند صحيح عن ابن عباس، وأغلب الظن: أنه عند (ابن أبي حاتم) من الطريق الماضي. وقد عرفتَ ما فيه، واللَّه المستعان.

٢٥٠٢- **حدثنا** مسروق بن المرزبان الكوفى، حدثنا ابن أبى زائدة، قال: حدثنى أبى، عن أبى إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: كانت الشياطين لهم مقاعد يستمعون فيها الوحى، فإذا سمعوا الكلمة زادوا تسعًا، فأما الكلمة فتكون حقًا وأما ما زادوا فيكون باطلاً، فلما بعث رسول الله ﷺ، منعوا مقاعدهم، فشكوا ذلك إلى إبليس ولم تكن النجوم يُرمى بها من قبل ذلك، فقال: إن هذا لأمْرٌ قد حدث فى الأرض، فاضربوا فى الأرض، فانطلقوا فوجدوا رسول الله ﷺ بين جَبَلَىْ نخلة يصلى، فأتوه فأخبروا، فقال: هذا الحدث الذى حدث فى الأرض.

٢٥٠٢- **صحيح**: أخرجه الترمذى [٣٣٢٤]، وأحمد [١/ ٢٧٤]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٦٢٦]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٤٣١]، والطبرى فى «تفسيره» [١٠/ ٤٧٠]، وابن منده فى «الإيمان» [٢/ رقم٧٠١]، والطحاوى فى «المشكل» [٦/ ٣١]، وغيرهم، من طرق عن إسرائيل بن يونس عن أبى إسحاق السبيعى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد مضى لنا غير مرة أن أبا إسحاق السبيعى مدلس عريق فى التدليس، وقد عنعنه كما ترى، ثم إنه قد اختلط أو تغير بآخرة، وسماع إسرائيل منه إنما كان أخيرًا كما أشار إليه القطان، وجزم به أحمد وابن معين، خلافًا لابن مهدى.

وقد توبع عليه إسرائيل: تابعه أبو يونس بن أبى إسحاق عند البيهقى فى «الدلائل» [رقم ٥٤٠]، والخطيب فى «تاريخه» [١٤/ ٣٢]، بإسناد مقبول إليه، وقد زاد البيهقى فى آخره: «وإنهم ليرمون؛ فإذا توارى النجم عنكم، فقد أدركه، لا يخطئ أبدًا، لا يقتله، يحرق وجهه، جنبه، يده».

ويونس شيخ صدوق صالح على أوهام له، لكن ضعَّف الإمام أحمد وغيره حديثه عن أبيه أيضًا، وقد قال الترمذى عقب روايته: «هذا حديث حسن صحيح»، ولعل ذلك لطرقه وشواهده؛ فقد توبع عليه أبو إسحاق:

١- تابعه: سماك بن حرب به نحو سياقه هنا: عند أحمد [١/ ٣٢٣]، من طريق وكيع عن إسرائيل عن سماك به... =

٢٥٠٣- حَدَّثَنَا محمد بن عباد المكي، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «**إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلا يَمْسَحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعِقَهَا**».

= **قلتُ**: أخشى أن يكون ذلك اختلافًا على إسرائيل فى سنده، وقد يكون محفوظًا، وإسرائيل ثقة حافظ، ووكيع -الراوى عنه- أحفظ وأوثق من إسرائيل نفسه، وكذا من رواه عن إسرائيل على الوجه الأول، فهم ثقات أيضًا، فلا مانع من قبول هذا الوجه أيضًا، ويكون لإسرائيل فيه شيخان:

الأول: جده أبو إسحاق.

الثانى: سماك بن حرب.

١- أما جده: فقد مضى الكلام على تدليسه وتغير حفظه.

٢- و أما سماك: فهو قوى فى نفسه، لكنه تغير جداً بأخرة حتى صار يتلقّن، وتلك مصيبة، وسماع إسرائيل وأمثاله من الصغار إنما كان أخيراً، وإنما الصحيح هو سفيان وشعبة عنه، فاحفظ هذا.

٣- وتابعه أيضًا: جعفر بن أبى وحشية على نحوه بسياق أتم دون قول ابن عباس فى أوله حتى قوله: (فيكون باطلاً) وقد مضت تلك المتابعة [برقم ٢٣٦٩].

وقد رواه بعضهم عن سعيد بن جبير به دون هذا السياق، وكذا له طرق أخرى عن ابن عباس بألفاظ مختلفة وسياق أتم، وللحديث شواهده أيضًا. فاللَّه المستعان.

● **تنبيه**: وقع فى سند المؤلف فى الطبعتين: (عن ابن إسحاق عن سعيد بن جبير...)، هكذا (ابن إسحاق) فقال حسين الأسد فى تعليقه: «رجاله ثقات غير أن ابن إسحاق قد عنعن».

قلتُ: ما لابن إسحاق فى هذا الإسناد خفٌّ ولا حافر، وإنما هو (أبو إسحاق) السبيعى كما مضى؛ تحرفت (أبى) إلى (ابن)، فانتبه أيها الذكى!.

٢٥٠٣- **صحيح**: أخرجه البخارى [٥١٤٠]، ومسلم [٢٠٣١]، وابن ماجه [٣٢٦٩]، وأحمد [١/ ٢٢١]، والدارمى [٢٠٢٦]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١١٣٨٠]، وابن أبى شيبة [٢٤٤٤٨]، والحميدى [٤٩٠]، والنسائى فى «الكبرى» [٦٧٧٥]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ٣١٧]، والعقيلى [٣/ ١٨٦]، وأبو عوانة [رقم ٦٦٨٧، ٦٦٨٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٤٦٢]، وجماعة، من طرق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس به. =

٢٥٠٤- **حَدَّثَنَا** هناد بن السرى، حدّثنا يونس بن بكير، قال: حدثنى مطر بن ميمون المحاربى، قال: حدثنى عكرمة، عن ابن عباس، قال: بعث رسول الله ﷺ رجلا من أصحابه إلى رجلٍ من اليهود فأمره بقتله، فقال: يا رسول الله، إنى لا أستطيع ذلك إلا أن تأذن لى، فقال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ الْحَرْبَ خُدْعَةٌ، فَاصْنَعْ مَا تُرِيدُ**».

= **قلتُ**: وقد توبع عليه ابن دينار:

١- تابعه ابن جريج على مثله: عند مسلم [٢٠٣١]، وأبى داود [٣٨٤٧]، وأحمد [١/ ٢٩٣، ٣٤٦، ٣٧٠]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٣٩٢، ١٤٣٩٣]، والنسائى فى «الكبرى» [٦٧٧٦]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٦٢٩]، وأبى عوانة [رقم ٦٦٨٤، ٦٦٨٥، ٦٦٨٦]، وغيرهم. ولفظ أبى داود والنسائى: (إذا أكل أحدكم فلا يمسحنَّ يده بالمنديل حتى يَلْعقها أو يُلْعقها) وهو لفظ أحمد فى الموضع الثانى، وزاد عبد بن حميد فى آخره: (فإن آخر الطعام فيه بركة) وهى زيادة ثابتة من وجوه.

٢- وطلحة بن عمرو المكى عند الحارث [٢/ رقم ٥٣٨/ زوائده]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٦٢٦]، وأبى بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [رقم ٩١٨]، ولفظ الحارث وابن حميد: (إذا أكل أحدكم طعامًا يُلْعق بالأصابع، فلا يمسح يده حتى يَلْعقها- أو يُلعقها)، ولفظ أبى بكر الشافعى: (إذا أكل أحدكم طعامًا تعلق منه الأيدى، فلا يمسح يده حتى يلعقها)، وطلحة واه.

٢٥٠٤- **منكر**: بهذا التمام: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٧٩٨]، وابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٣٩٧]، والطبرى فى «تهذيبه» [رقم ١٤٥٠]، وغيرهم، مثل سياق المؤلف، وهو عند ابن ماجه [٢٨٣٤]، وأبى الشيخ فى «الأمثال» [رقم٤]، والعقيلى [٤/ ٢١٩]، وأبى عوانة [رقم ٥٢٧٢]، وغيرهم، بالمرفوع منه فقط: (إن الحرب خدعة) كلهم من طرق عن يونس بن بكير عن مطر بن ميمون عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد تالف، ومطر بن ميمون منكر الحديث كما قاله البخارى والنسائى وأبو حاتم والساجى، وتركه جماعة، وقد سئل عنه أبو داود فجعل يضحك، وهذا الحديث قد ذكره له ابن عدى فى ترجمته من «الكامل»، والعقيلى فى «الضعفاء» وقال عقبه: «لا يتابع عليه بهذا الإسناد، والحديث يروى بغير هذا الإسناد من غير طريق».

قلتُ: وهو كما قال العقيلى، والحديث محفوظ بجملة (إن الحرب خدعة) فقط، =

٢٥٠٥- **حَدَّثَنَا** إسماعيل بن موسى، حدّثنا حسين بن عيسى، عن معمر، عن الزهرى، عن أبى حازم، عن ابن عباس، قال: بينما رسول اللَّه ﷺ بالحديبية، إذ قال: «**اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، قَدْ جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ، وَجَاءَ أَهْلُ الْيَمَنِ**» قيل: يا رسول اللَّه، وما أهل اليمن؟ قال: «**قَوْمٌ رَقِيقَةٌ قُلُوبُهُمْ، لَيِّنَةٌ طِبَاعُهُمْ، الإِيمَانُ يَمَانٍ، وَالْفِقْهُ يَمَانٍ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَةٌ**».

= ولها شواهد عن جماعة من الصحابة، مضى منها حديث على [٤٩٤، ٥٥٩]، وجابر [١٨٢٦، ١٩٦٨، ٢١٢١]، ويأتى حديث عائشة [برقم ٤٥٥٩]، والحسن بن على [برقم ٦٧٦٠]، وعبد اللَّه بن سلام [برقم ٧٤٩٥].

والحديث بهذا السياق منكر، ولفظ الطبرانى: (بعث النبى ﷺ رجلاً من أصحابه إلى رجل من اليهود ليقتله فقال: يا رسول اللَّه، ائذن لى، فأقول، فقال: قل ما بدا لك؛ فإنما الحرب خدعة) وبهذا اللفظ ذكره الهيثمى فى «المجمع» [٥ / ٥٧٨]، ثم أعله بمطر بن ميمون فقال: «وهو ضعيف».

٢٥٠٥- **صحيح**: دون التكبير فى أوله: أخرجه ابن حبان [٧٢٩٨]، والطبرى فى «تفسيره» [١٢/ ٧٢٩]، والبزار [رقم ٢٨٣٧/ كشف]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٣٥٥]، من طريقين عن حسين بن عيسى الحنفى عن معمر عن الزهرى عن أبى حازم عن ابن عباس به.

قلتُ: قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٧٠٥١]: «رواه أبو يعلى والبزار، ومدار إسناديهما على حسين بن عيسى بن مسلم وهو ضعيف».

قلتُ: بل هو منكر الحديث كما قال أبو زرعة وغيره، وقد قال ابن عدى فى ختام ترجمته من «الكامل» [٢/ ٣٥٥]: «عامة حديثه غرائب، وفى بعض حديثه مناكير»، وقد أنكروا عليه هذا الحديث، فسئل عنه أبو حاتم وأبو زرعة كما فى «العلل» [رقم ١٩٦٨]، فقال الأول: «هذا حديث باطل، ليس له أصل، الزهرى عن أبى حازم لا يجىء»، وقال الثانى: «هذا حديث منكر، وأبو حازم لا أظنه المدينى».

قلتُ: يعنى بالمدينى: أبا حازم سلمة بن دينار الثقة المشهور، والزهرى معروف بالرواية عنه، لكنه لم يسمع من ابن عباس باتفاقهم، والمعروف بالرواية عن ابن عباس: إنما هو (أبو حازم المعروف بنبتل)، ولا يُعرف للزهرى رواية عنه قط، فسواء كان هذا أو ذاك فهو من منكرات =

. . . . . .

= حسين بن عيسى الحنفى، وقد قال البزار عقبه: «لا نعلم أسند الزهرى عن أبى حازم غير هذا»، وقد اضطرب حسين فى إسناده أيضًا، فقال ابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٣٥٥]، عقب روايته: «وهذا الحديث قد روى عن الحسين أيضًا عن معمر عن الزهرى عن عكرمة عن ابن عباس به، ثناه محمد بن أحمد بن هلال الشطوى -وثقه الدارقطنى- عن إسحاق بن بهلول -حافظ إمام- عنه، وكلتا الروايتين عن معمر عن الزهرى، فسواءٌ عن عكرمة أو عن أبى حازم عن ابن عباس منكر جدًا».

وقد خولف الحسين فى سنده، خالفه عبد الرزاق، فرواه عن معمر فقال: عن أيوب عن عكرمة به نحوه مرسلاً، هكذا أخرجه عبد الرزاق فى «تفسيره» [٣/ ٤٠٤-٤٠٥]، لكن خولف فيه عبدالرزاق، خالفه محمد بن ثور الصنعانى، فرواه عن معمر عن عكرمة به نحوه مرسلاً أيضًا، ولم يذكر فيه (أيوب).

هكذا أخرجه الطبرى فى «تفسيره» [١٢/ ٧٢٩]، بإسناد صحيح إليه، ورواية عبد الرزاق عندى أرجح؛ لما فيها من الزيادة. ثم سواء كان هذا أرجح أو ذاك؛ فالمحفوظ فى الإسناد هو ذلك الوجه المرسل.

نعم، رواه هلال بن خباب عن عكرمة فجود إسناده، وجعله موصولاً: عن عكرمة عن ابن عباس به نحوه . . . . بلفظ (لما نزلت: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١﴾) [النصر: ١] إلى آخر السورة قال: نعيت لرسول اللَّه ﷺ نفسه حين أنزلتْ؛ فأخذ فى أشد ما كان اجتهاداً فى أمر الآخرة، وقال رسول اللَّه ﷺ بعد ذلك: جاء الفتح وجاء نصر اللَّه، وجاء أهل اليمن، فقال رجل: يا رسول اللَّه: وما أهل اليمن؟! قال: قوم رقيقة قلوبهم، ليِّنة قلوبهم، الإيمان يمان، والحكمة يمانية، والفقه يمان) هكذا أخرجه النسائى فى «الكبرى» [١١٧١٢] -واللفظ له- والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٩٠٣]، وفى «الأوسط» [٢/ رقم ١٩٩٦]، والدارمى [٧٩]، وغيرهم، ولفظ الدارمى: (لما نزلت: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١﴾، دعا رسول اللَّه ﷺ فاطمة فقال: قد نعيتْ إلىَّ نفسى؛ فبكتْ، فقال: لا تبكى فإنك أول أهلى لحاقًا بى؛ فضحكت، فرآها بعض أزواج النبى ﷺ فقلن: يا فاطمة رأيناك بكيت ثم ضحكت! قالت: إنه أخبرنى أنه قد نعيتْ إليه نفسه؛ فبكيت، فقال لى: لا تبكى، فإنك أول أهلى لاحق بى؛ فضحكت، وقال رسول اللَّه ﷺ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١﴾، وجاء أهل اليمن، هم أرق أفئدة، والإيمان يمان، والحكمة يمانية).

٢٥٠٦- حَدَّثَنَا أبو سعيد الأشج، حدّثنا أبو خالد الأحمر، عن ابن عجلان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة؛ وحجاج، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، قالا: قال رسول اللَّه ﷺ: «غَدْوَةٌ أَوْ رَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

وهو رواية للطبراني في «الكبير» [٢٢/ ١٠٢٧]، وفي «الأوسط» [١/ ٨٨٣]، والبيهقي في «الدلائل» [رقم ٣٠٩٣]، وأبي نعيم في «المعرفة» [٦٧١٥]، وابن سعد في «الطبقات» [٢/ رقم ١٩٣]، وغيرهم وليس عند هؤلاء -دون ابن سعد- قوله في آخره: (﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١﴾ وجاء أهل اليمن...) إلى آخره، كلهم من طرق عن سعيد بن سليمان عن عباد بن العوام عن هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس به...

قلتُ: وهذا إسناد رجاله ثقات، إلا أن هلال قد تغير حفظه بآخرة، وقد رماه بعضهم بالاختلاط، وأنكره ابن معين، وقد خالفه أيوب السختياني، فرواه عن عكرمة به مرسلاً دون قصة فاطمة كما مضى عند عبد الرزاق في «تفسيره» [٣/ ٤٠٤-٤٠٥].

لكن يبدو لي طريق هلال محفوظ إن شاء اللَّه، لما فيه من قصة فاطمة - رضي اللَّه عنها- وذلك يستدعي حفظًا وضبطًا. ولنحو سياق المؤلف شاهد من حديث أبي هريرة قال: (لما نزلت: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١﴾ قال النبي ﷺ: أتاكم أهل اليمن، هم أرق قلوبًا، الإيمان يمان، الفقه يمان، الحكمة يمانية).

وسنده على شرط الشيخين، وللمرفوع منه طرق أخرى عن أبي هريرة، وشواهد عن جماعة من الصحابة. فاللَّه المستعان.

٢٥٠٦- **صحيح**: أخرجه الترمذي [١٦٤٩]، من طريق أبي سعيد الأشج عن أبي خالد الأحمر عن ابن عجلان عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، والحجاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس عن النبي ﷺ به.

قلتُ: قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وهو كما قال. وهما حديثان:

١- أما حديث أبي هريرة: فأخرجه أيضًا: ابن ماجه [٢٧٥٥]، وابن أبي شيبة [١٩٣٠٦]، وعنه ابن أبي عاصم في «الزهد» [رقم ٢٣٨]، وفي «الجهاد» [عقب رقم ٦٠]، وغيرهم من طريق أبي خالد الأحمر عن محمد بن عجلان عن أبي حازم عن أبي هريرة به.

قلتُ: وهذا إسناد جيد مستقيم، لكن سئل الدارقطني في «علله» [١١/ ١٧٩]، =

. . . . . .

= عن هذا الحديث فقال: «يرويه ابن عجلان عن أبى حازم عن أبى هريرة، وأما أصحاب أبى حازم الحفاظ منهم مالك بن أنس وابن أبى حازم والثورى، فرووه عن أبى حازم عن سهل بن سعد، وهو الصواب أبو حازم هذا سلمة بن دينار».

قلتُ: لا أظن أبا الحسن بن مهدى، إلا وقد وهم فى هذا، وكأن الترمذى قد خشى أن يقع أحد فى مثل ما وقع فيه الدارقطنى هنا؛ فقال فى «سننه» عقب روايته: «أبو حازم الذى روى عن سهل بن سعد هو أبو حازم الزاهد وهو مدنى، واسمه سلمة بن دينار، وأبو حازم هذا الذى روى عن أبى هريرة هو أبو حازم الأشجعى الكوفى، واسمه سلمان، وهو مولى عزة الأشجعية».

قلتُ: لم يخف علينا كون ابن عجلان قد روى عن سلمة بن دينار أيضًا، لكنه مكثر عن أبى حازم الأشجعى، ثم إن سلمة بن دينار لم يسمع من أبى هريرة ولا أحد من الصحابة إلا سهل ابن سعد وحده، كما جزم بذلك ابنه عبد العزيز، راجع «جامع التحصيل» [ص ١٨٧].

وهذا وغيره يؤيد قول الترمذى الماضى، من كون أبى حازم الواقع فى هذا الإسناد: هو الأشجعى المتقدم، وليس المدنى المتأخر عنه، وكذا رأيتُ الحافظ المزى قد جزم بذلك فى «تحفة الأشراف» [١٣٤٢٨].

٢- وأما حديث ابن عباس: فأخرجه أيضًا: أحمد وابنه [١/ ٢٥٦]، والطيالسى [٢٦٩٩]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٢٠٨١]، وابن أبى شيبة [١٩٣٠٣، ٣٦٩٦٥]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٦٥٤]، وابن أبى عاصم فى «الزهد» [رقم ٢٤٥]، وفى «الجهاد» [٦٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٨/ ٩٢]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ١٦٩٦] وغيرهم، من طريق الحجاج بن أرطأة عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس به . . . وفيه قصة فى أوله عند الجميع سوى ابن أبى أبى عاصم وحده.

قلتُ: وسنده ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: ابن أرطأة سيئ الحفظ، مضطرب الحديث.

والثانية: الحكم لم يسمع من مقسم سوى خمسة أحاديث فقط كما قاله جماعة من النقاد، وليس هذا منها.

وللحديث شواهد كثيرة عن جماعة من الصحابة، يأتى منهم حديث أنس وسهل بن سعد، ومضى حديث الزبير بن العوام [برقم ٦٧٨].

٢٥٠٧- حَدَّثَنَا أبو كريب، حدّثنا ابن المبارك، عن حجاج، عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة؛ وعن حجاجٍ، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ، قالا: قال رسول اللَّه ﷺ: «لا نِكَاحَ إِلا بِوَلِيٍّ».

٢٥٠٧- صحيح: هما حديثان:

الأول: حديث عائشة: وهذا يأتى الكلام عليه فى (مسندها) عند المؤلف [برقم ٤٦٩٢، ٤٧٤٩، ٤٩٠٦].

والثانى: حديث ابن عباس، وله ثلاث طرق عنه:

الطريق الأول: رواية سعيد بن جبير عنه.

والطريق الثانى: رواية عطاء بن أبى رباح عنه.

والطريق الثالث: رواية عكرمة عنه.

ونكتفى بالكلام على طريق عكرمة وحده، أما باقى طرقه وشواهده فهى مستوفاة فى «غرس الأشجار» أعاننا اللَّه عليه، فنقول:

حديث الحجاج عن عكرمة عن ابن عباس: أخرجه ابن ماجه [١٨٨٠]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٣٨٧]، وأبو عروبة الحرانى فى «حديثه» [رقم ١٧]، والخطيب فى «الموضح» [٢/ ٣٠٢]، وغيرهم، من طريق ابن المبارك عن الحجاج بن أرطأة عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: وهو عندهم -سوى الخطيب- مقرونًا بحديث عائشة مثل المؤلف هنا، قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة»: «فى إسناده الحجاج وهو ابن أرطأة مدلس، وقد رواه بالعنعنة، وأيضًا لم يسمع من عكرمة، وإنما يحدث عن داود بن الحصين عن عكرمة، قاله الإمام أحمد».

وقال الزيلعى فى« نصب الراية» [٣/ ١٨٢]: «الحجاج ضعيف، وفى سماعه من عكرمة نظر، قال فى «التنقيح»: قال أحمد: لم يسمع منه، ولكن روى عن داود بن الحصين عنه».

قلتُ: فالعلة تكمن فى ثلاثة أشياء:

١- ضعف الحجاج فى نفسه.

٢- عنعنه فى إسناده؛ فقد كان مدلسًا.

٣- عدم سماعه من عكرمة كما نقل عن أحمد.

لكن قال الزيلعى بعد أن أعله بالحجاج: «لكن الطبرانى رواه عن خالد الحذاء عن عكرمة به...».

=

. . . . . .

= **قلتُ**: لكن هذا طريق منكر لا أصل له فى الحقيقة، وإنما هو من أوهام بعضهم، قال الحافظ فى «التلخيص» [٣/ ١٥٦]: «وغلط بعض الرواة؛ فرواه عن ابن المبارك عن خالد الحذاء عن عكرمة، والصواب الحجاج بدل خالد».

قلتُ: وبيان هذا: هو أن أبا كريب والمسيب بن واضح وجماعة قد رووه عن ابن المبارك عن الحجاج عن عكرمة عن ابن عباس به . . . . كما مضى، ثم جاء سهل بن عثمان الكندى ورواه عن ابن المبارك لكن اختلف عليه فيه، فرواه عنه الحسين بن إسحاق التسترى فقال: عن سهل عن ابن المبارك عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس به . . .

هكذا أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٩٢٤]، والحسين ثقة رحَّالة معروف، وهكذا هو عند الطبرانى أيضًا فى «الأوسط» [٤/ رقم ٣٤٧٥]، من طريق الحسين به . . . ، لكن وقع عنده: (عن سهل عن ابن المبارك عن خالد الحذاء عن الحجاج بن أرطأة عن عكرمة عن ابن عباس به . . .) كذا بزيادة (الحجاج)، وهذا عندى خطأ من الناسخ بلا شك، وذكر الحجاج فى هذا الطريق مقحم عندى، قال الطبرانى: «لم يروه عن ابن المبارك عن خالد الحذاء إلا سهل بن عثمان، عن الحجاج بن أرطأة عن عكرمة، ورواه الناس عن ابن المبارك عن الحجاج بن أرطأة».

قلتُ: وقوله فى المرة الأولى: (عن الحجاج بن أرطأة) مقحم أيضًا من الناسخ، ولا يروى خالد الحذاء عن الحجاج ولا فى المنام، وصواب العبارة: «لم يروه عن ابن المبارك عن خالد الحذاء عن عكرمة إلا سهل بن عثمان، ورواه الناس عن ابن المبارك . . . . إلخ» فانتبه.

وقد توبع الحسين ابن إسحاق عليه: تابعه عمر بن أحمد بن إسحاق الأهوازى على مثله عن سهل بن عثمان عند أبى الشيخ فى« طبقاته» [٢/ ١٢١]، والأهوازى شيخ صدوق راوى «التاريخ» والطبقات عن خليفة بن خياط، وأخذ عنه جماعة من الكبار.

وتابعه أيضًا: إبراهيم بن حرب -وراق سهل بن عثمان- على مثله عند ابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٢٩١]، وإبراهيم ثقة معروف، وهو العسكرى المحدث، فهؤلاء ثلاثة من الثقات كلهم رووه عن سهل بن عثمان على الوجه الماضى، وخالفهم آخرون، فرووه عن سهل عن ابن المبارك عن الحجاج عن عكرمة مثل رواية الجماعة عن ابن المبارك، ومن هؤلاء:

١- أبو يحيى الرازى الحافظ فى «مسنده»، وعنه أبو الشيخ فى «الطبقات» [٢/ ١٢١-١٢٢]، وقال أبو الشيخ: «وهو الصحيح». =

٢٥٠٨- وَفِي حديث عروة: «وَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لا وَلِيَّ لَهُ».

= ٢- وسعيد بن عثمان الأهوازي -ثقة مشهور- عند أحمد بن عبيد الصفار في «مسنده»، ومن طريقه البيهقي [١٣٤٠٩].

٣- وعبدان الأهوازي الحافظ عند ابن عدي في «الكامل» [٣/ ٢٩١].

فالذي يظهر لي: أن سهل بن عثمان كان لا يضبط هذا الحديث عن ابن المبارك، وهو على ثقته وحفظه، فقد كان صاحب غرائب كثيرة كما يقول عبدان الأهوازي كما في ترجمته من «طبقات أبي الشيخ» [٢/ ١٢٠]، وكان كثيراً إذا حوقق في خطأ رمى بالتبعة فيه على من حدَّثه، وقال: (هكذا ثنا بها فلان وفلان) والمحفوظ في هذا الإسناد هو الوجه الأول، وهكذا توبع عليه ابن المبارك: تابعه:

١- معمر بن سليمان الرقي على مثله وزاد: (والسلطان ولي من لا ولي له) أخرجه أحمد [١/ ٢٥٠]، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» [٢/ ٢٥٨]، وابن عساكر في «تاريخه» [٢٦/ ٢٤١]، وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» [٢/ ١٤٥].

٢- ومخشي بن معاوية مثل رواية معمر عند البخاري في «تاريخه» [٨/ ٧١]، بسند صحيح إليه.

ومدار الإسناد على الحجاج بن أرطأة كما يقول الحافظ في« التلخيص» [٣/ ١٥٦]، وبه أعله ابن الجوزي في «التحقيق» وقد مضى الكلام على الحجاج.

ثم جاء سليمان بن الفضل الزيدي ورواه عن ابن المبارك عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس به . . . ، وتابع فيه سهل بن عثمان على ما أخطأ فيه، هكذا ذكره ابن عدي في «الكامل» [٣/ ٢٩١]، ثم قال: «وإنما هذا عند ابن المبارك عن حجاج بن أرطأة عن عكرمة . . .»، وقال في أول ترجمته: «ليس بمستقيم الحديث»، وقال في ختامها: «قد رأيتُ له غير حديث منكر».

وعلى كل حال: فالمحفوظ عن ابن المبارك هو ما مضى أولاً، وللحديث طريقان آخران عن ابن عباس به . . . وكذا له شواهد عن جماعة من الصحابة، واستيفاء تخريجه في كتابنا «غرس الأشجار». وسيأتي له شاهد من حديث عائشة [برقم ٤٦٩٢، ٤٧٤٩، ٤٩٠٦]، وحديث أبي موسى الأشعري [برقم ٧٢٢٧]، والحديث صحيح ثابت.

٢٥٠٨- **قوي لغيره**: هذا جزء من حديث عائشة، وسيأتي الكلام عليه في مسندها [برقم ٤٦٩٢، ٤٧٤٩، ٤٧٥٠، ٤٨٣٧].

٢٥٠٩- حَدَّثَنَا أبو كريب، حدّثنا يحيى بن آدم، عن قطبة بن عبد العزيز، عن الأعمش، عن أبى يحيى القتات، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ عن التحريش بين البهائم.

٢٥٠٩- ضعيف: أخرجه أبو دواد [٢٥٦٢]، والترمذى [١٧٠٨]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١١٢٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٥٦٧]، وفى «الشعب» [٥/ ٦٥٣٩]، وفى «الآداب» [٦٢٩]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٢٣٨]، وغيرهم، من طريق قطبة بن عبد العزيز عن الأعمش عن أبى يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس به . .

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه الترمذى أيضًا فى «العلل» [٣١٧]، ثم قال: «وقال شريك: عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبى ﷺ، وقال الثورى: عن الأعمش عن أبى يحيى عن مجاهد نهى رسول اللَّه ﷺ وقال أبو معاوية: عن الأعمش عن مجاهد نهى رسول اللَّه ﷺ، فسألتُ محمدًا -يعنى البخارى- فقال: الصحيح إنما هو عن مجاهد عن النبى ﷺ مرسلاً».

قلتُ: وقد اختلف فى إسناده على ألوان أخرى غير هذه، كما بسطناه فى «غرس الأشجار». والمحفوظ فيه هو الإرسال كما قاله البخارى.

وطريق الثورى عن الأعمش عن أبى يحيى عن مجاهد مرسلاً قد أخرجه الترمذى أيضًا فى «سننه» [١٧٠٩]، ثم قال: «ويقال: هذا أصح من حديث قطبة. . .» وهو كما قال هذا القائل، على أنه لا يصح مرسلاً أيضًا؛ لانفراد أبى يحيى القتات به، وهو ضعيف صاحب مناكير، وترجمته فى «التهذيب» [١٢/ ٢٧٨].

ولا منافاة بين كون الحديث محفوظًا من طريق الأعمش عن أبى يحيى عن مجاهد مرسلاً مع ضعفه، ومن فهم الصحة مطلقًا من قول بعضهم (والمحفوظ فيه موقوفًا أو مرفوعًا أو مرسلاً) فقد غلط بلا شك، بلا وأساء الفهم؛ وإنزال كلام المتقدمين على مصطلحات المتأخرين ليس بجيد قط، فقول البخارى الماضى: «الصحيح إنما هو عن مجاهد عن النبى ﷺ مرسلاً» لا يعنى به الصحة المصطلح عليها أخيرًا، بل يعنى بها أن ذلك الوجه المرسل هو الراجح من تلك الوجوه الماضية المختلف فيها على الأعمش، وإن كان هذا الوجه لا يصح -من حديث إسناده- أيضًا، بل قد يكون الحديث محفوظًا من رواية بعض الضعفاء موقوفًا، فيأتى أحد الثقات؛ ويخالف هذا الضعيف، ويرويه مرفوعًا، وترى بعض النقاد يُخطِّئ هذا الثقة فى رفعه، وهذا معروف مشهور فى نقد جماعة من المتقدمين، وقد مضى مثال له من كلام البيهقى سابقًا فى إعلال طريق لا يحضرنى الآن موضعه، ولبسط هذا مكان آخر. =

٢٥١٠- حَدَّثَنَا أبو كريب، حدّثنا يحيى بن آدم، عن شريك، عن الأعمش، عن مجاهدٍ، عن ابن عباسٍ، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ عن التحريش بينَ البهائم.

= وللحديث شواهد لا يثبت منها شيء أصلاً، وأقواها هذا الطريق، وقد عرفتَ ما فيه.

● تنبيه: قال المناوى فى «الفيض» [٦/ ٣٠٣]، بعد أن حكى رمز السيوطى لتحسين هذا الحديث، قال: «وأصله قول الترمذى: حسن صحيح».

قلتُ: وهذا وهمٌ غريب جدًا، وما نطق الترمذى بتحسين الحديث فضلاً عن تصحيحه، ولا ذكره المزى عنه فى «التحفة» أيضًا [رقم ٦٤٣١]، وإنما أخرج الترمذى -عقب حديث ابن عباس: حديث جابر بن عبد اللَّه مرفوعًا بلفظ: (أن النبى ﷺ نهى عن الوسم فى الوجه)، وهذا قد مضى عند المؤلف [برقم ٢٢٣٥]، وقال الترمذى عقبه: «هذا حديث حسن صحيح»، فلعل نظر المناوى انتقل إلى هذا الموضع، فقال ما قال.

٢٥١٠- ضعيف: أخرجه الترمذى [عقب رقم ١٧٠٩]، من طريق يحيى بن آدم عن شريك عن الأعمش عن مجاهد ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف معلول، شريك هو القاضى النخعى المشهور بسوء الحفظ، والاضطراب فى المتون والأسانيد، وقد صدَّقنَا شريكٌ فيما ظنَّناه فيه، فاضطرب فيه على ألوان.

١- فرواه مرة أخرى عن الأعمش فقال: عن مجاهد عن ابن عمر أو غيره من أصحاب النبى ﷺ عن النبى ﷺ. هكذا أخرجه ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ٢٢١٧]، بإسناد صحيح إليه، وهذا هو اللون الثانى.

٢- ولون ثالث، ورواه عن الأعمش عن مجاهد فقال: عن ابن عباس أو غيره من أصحاب النبى ﷺ عن النبى ﷺ به . . .، هكذا ذكره ابن أبى حاتم أيضًا [رقم ٢٢١٧].

٣- ولون رابع، ثم رواه عن الأعمش فقال: عن أبى يحيى عن مجاهد عن ابن عباس به . . . مثل رواية قطبة الماضية، هكذا ذكره البيهقى فى «سننه» [١٠/ ٢٢]، عقب [رقم ١٩٥٦٧]، والحديث ضعيف من تلك الوجوه كلها، والمحفوظ فيه عن الأعمش هو الإرسال كما مضى. وهكذا رواه عنه الثورى وأبو معاوية وعبيد اللَّه بن موسى وغيرهم من كبار أصحابه المقدمين فيه، تارة عنه عن مجاهد به مرسلاً، وتارة عنه عن أبى يحيى القتات عن مجاهد به . . . . .، والرواية الثانية هى الأرجح عندى؛ لما فيها من الزيادة، أعنى (أبا يحيى القتات) هكذا رواه الثورى عن الأعمش، والثورى مقدم عندى على أصحاب الأعمش جميعًا حتى أبى معاوية، =

٢٥١١- حَدَّثَنَا محمد بن عبد اللَّه بن نمير، حدّثنا زيد بن الحباب، حدّثنا سيف بن سليمان، قال: حدثنى قيس بن سعدٍ، عن عمرو بن دينارٍ، عن ابن عباسٍ: أن النبى ﷺ قضى بيمينٍ وشاهدٍ.

٢٥١٢- حَدَّثَنَا ابن نمير، حدّثنا عبد السلام، عن خصيفٍ، عن سعيد بن جبيرٍ، عن ابن عباسٍ: أن رسول اللَّه ﷺ أهلَّ فى دبر الصلاة.

= ثم الأعمش إمام فى التدليس، فلعله دلَّس (أبا يحيى القتات) فى الرواية الأولى، بل هذا هو المتعيَّن، وموضع بَسْط تخريجه فى «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٢٥١١- **صحيح**: أخرجه مسلم [١٧١٢]، وأبو داود [٣٦٠٨]، ومن طريقه الجصاص فى «أحكام القرآن» [٢/ ٢٤٩]، وأحمد [١/ ٢٤٨، ٣١٥، ٣٢٣]، وابن أبى شيبة [٢٢٩٩٥، ٢٩٠٥٣، ٣٦٣١٧]، وأبو عوانة [٤٨٧٧]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٤٢١]، وفى «المعرفة» [رقم ٦٠٨٣]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ١٤٤] ابن الجارود [١٠٠٦]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١٥٨٢]، وجماعة، من طرق عن زيد بن الحباب عن سيف بن سليمان عن قيس ابن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح فى المتابعات، وقد توبع عليه زيد بن الحباب: تابعه عبد اللَّه بن الحارث المخزومى عند أبى داود وابن ماجه وأحمد وجماعة كثيرة. وتوبع عليه قيس بن سعد المكى -وهو ثقة مشهور- تابعه محمد بن مسلم الطائفى عند البيهقى وغيره، واختلف عليه فى إسناده.

وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس، وكذا شواهد عن جماعة من الصحابة، وهو مخرج فى «غرس الأشجار»، وفيه الرد مفصلاً على من أعلَّ الطريق الماضى كالطحاوى وجماعة من متأخرى متعصبة الحنفية كالكوثرى وغيره، بعلل غير نافقة فى الميزان، والحديث صححه أساطين من أهل العلم.

٢٥١٢- **ضعيف**: أخرجه الترمذى [٨٠٩]، والنسائى [٢٧٥٤]، وأحمد [١/ ٢٨٥]، والدارمى [١٨٠٦]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٢٢٣٠]، وابن أبى شيبة [١٢٧٤٥]، وابن عرفة فى «جزئه» [٢٧]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [٨٧٦٠]، وأبو عمرو بن منده فى «فوائده» [١٢]، وابن العديم فى «بغية الطلب» [٣/ ٣٢٢]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١٢١٣]، وغيرهم من طرق عن عبد السلام بن حرب عن خصيف بن عبد الرحمن الجزرى =

٢٥١٣- حَدَّثَنَا ابن نمير، حدّثنا أبو خالد، عن ابن إسحاق، عن خصيف، عن سعيد بن جبير، قال: ذكرتُ لابن عباسٍ إهلالَ رسول اللَّه ﷺ، فقال: أوجب رسول اللَّه ﷺ الإحرامَ حين فرغ من صلاته، ثم خرج فلما ركب راحلته فاستوت به قائمًا أهل، فأدرك ذلك منه قومٌ، فقالوا: أهل حين استقلت به راحلته، وذلك أنهم لم يدركوا إلا ذلك ثم سار حتى علا البيداء فأهل، فأدرك معه رجالٌ، فقالوا: أهل حين علا البيداء.

= عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به مثله . . . وعند بعضهم: (أحرم) وبعضهم: (لبَّى) بدل: (أهل)، والباقى سواء.

قلتُ: قال الترمذى: (هذا حدث حسن غريب لا نعرف أحدًا رواه غير عبد السلام بن حرب).

قلتُ: وهو ثقة حافظ على أوهام له، وآفة الإسناد: إنما هى خصيف بن عبد الرحمن، ذلك الضعيف الحفظ عند أكثر النقاد، وكان يضطرب فى الأسانيد كما قاله أحمد وغيره، وبه أعله شيخ الإسلام ابن دقيق العيد فى (الإمام) كما فى« نصب الراية» [٣/ ٢٠]، ومن طريق عبد السلام ابن حرب: أخرجه الطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ١٢٣]، ولكن مطولاً بسياق أتم نحو اللفظ الآتى:

٢٥١٣- ضعيف: أخرجه أبو داود [١٧٧٠]، وأحمد [١/ ٢٦٠]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/ ١٢٠]، والبيهقى فى «سننه» [٨٧٦١]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٩٠٦]، والحاكم [١/ ٦٢٠]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٣/ ١٧٠]، وفى «الاستذكار» [٤/ ٥٠]، وابن حزم فى «حجة الوداع» [رقم ٤٩٤]، وغيرهم، من طريق إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق بن يسار عن خصيف بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبير قال: قلتُ: لعبد اللَّه بن عباس: يا أبا العباس: عجبتُ لاختلاف أصحاب رسول اللَّه ﷺ فى إهلال رسول اللَّه ﷺ حين أوجب! فقال: إنى لأعلم الناس بذلك؛ إنها إنما كانت من رسول اللَّه ﷺ حجة واحدة، فمن هناك اختلفوا، خرج رسول اللَّه ﷺ حاجًا، فلما صلى فى مسجده بذى الحليفة ركعتيه أوجب فى مجلسه؛ فأهلَّ بالحج حين فرغ من ركعتيه، فسمع ذلك منه أقوام، فحفظته عنه، ثم ركب، فلما استقلت به ناقته أهلَّ، وأدرك ذلك منه أقوام، وذلك أن الناس إنما كانوا يأتون أرسالاً، فسمعوه حين استقلت به ناقته يهلّ، فقالوا: أهلَّ رسول اللَّه ﷺ حين استقلت به ناقته. ثم مضى رسول اللَّه ﷺ فلما علا على شرف البيداء أهلّ، وأدرك ذلك منه أقوام فقالوا: إنما أهل حين علا على شرف البيداء، وايم اللَّه لقد أوجب فى مصلاه وأهلَّ حين استقلَّتْ به ناقته، =

٢٥١٤- حَدَّثَنَا داود بن عمرو بن زهير الضبى، حدّثنا ابن أبى الزناد عبد الرحمن بن عبد الله، عن أبيه، عن القاسم بن محمد، عن ابن عباس، قال: لاعن رسول الله ﷺ بين

= وأهلّ حين علا على شرف البيداء. قال سعيد: فمن أخذ بقول ابن عباس (أهلَّ فى مصلاه إذا فرغ من ركعتيه) هذا لفظ أبى داود، ونحوه عند الآخرين.

قلتُ: قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم» وليس كما قال، وخصيف بن عبدالرحمن لم يخرج له مسلم شيئًا قط، وابن إسحاق مختلف فى إخراج مسلم له فى «الأصول»، وقال الزيلعى فى« نصب الراية» [٣/ ٩١]، يتعقب الحاكم: «وابن إسحاق وخصيف فيهما مقال».

قلتُ: وهو كما قال، لكن ابن إسحاق صدوق متماسك إمام فى المغازى والسير، ولم يخف علينا كونه مدلسًا، لكنه قد صرح بالسماع عندهم جميعًا سوى المؤلف وحده، أما خصيف بن عبد الرحمن فهو آفة هذا الإسناد، وقد مضى أنه ضعيف الحفظ مضطرب الحديث على التحقيق، ومن مارس حديثه ظهر له مصداق ذلك بجلاء، وبه أعله المنذرى فى «تهذيب السنن» كما فى «عون المعبود» [٥/ ١٣١]، وسبقه البيهقى فى ذلك، فقال فى «سننه» عقب روايته: «خصيف الجزرى غير قوى، وقد رواه الواقدى بإسناد له عن ابن عباس، إلا أنه لا تنفع متابعة الواقدى» وأشار الحافظ إلى إعلاله بخصيف فى« التلخيص» [٢/ ٢٣٨]، وقال فى «الدراية» [٢ / ٨]: «فيه خصيف وهو لين الحديث».

قلتُ: وللحديث شواهد ولكن مختصراً نحو اللفظ الماضى من رواية عبد السلام بن حرب عن خصيف به . . .

منها: حديث أنس بن مالك عند الدارمى [١٨٠٧]، وغيره. وهو عند أبى داود [١٧٧٤]، والنسائى [٢٦٦٢، ٢٧٥٥]، وأحمد [٣/ ٢٠٧]، وجماعة لكن بلفظ مغاير دون لفظ الدارمى، وسنده لا يثبت.

وله شاهد آخر عن أبى داود المازنى عند ابن حزم فى «المحلى» [٧/ ٩٣]، ولا يصح أيضًا، وليس فى إهلاله ﷺ عقب صلاته مباشرة حديث ثابت، والمحفوظ عنه من الطرق الصحاح أنه ﷺ أهلَّ بعد أن استوى على راحلته، كما بسطنا الكلام عليه فى «غرس الأشجار». والله المستعان.

٢٥١٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٤٢٤].

العجلاني وامرأته، وقال زوجها يومئذ: يا رسول اللَّه، واللَّه ما قربتها منذ عفرنا، وجعل رسول اللَّه ﷺ يومئذ يقول: «**اللَّهُمَّ بَيِّنْ**»، وزوج المرأة رجلٌ أصهب الشعر حمش الذراعين والساقين، وكان الذى رُميتْ به ابن سوداء، فجاءت بغلام أسود جعد قطط عبل الذراعين خدل الساقين. فقال له رجلٌ: يا أبا عباس، كيف قلت؟ قال: قلت: جاءت به على النعت السيئ. فقال له ابن شداد بن الهاد: أهى التى قال رسول اللَّه ﷺ: «**لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ**»؟ قال: لا، تلك امرأةٌ كانت قد أعلنتْ فى الإسلام.

٢٥١٥- حَدَّثَنَا داود بن عمرو، حدّثنا محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن رجلاً قال: يا رسول اللَّه، توفيت أمى ولم توص، أفينفعها أن أتصدق عنها؟ قال: «**نَعَمْ**».

٢٥١٥- **صحيح**: أخرجه البخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٣٩]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٦٣٠]، وفى «الأوسط» [٨/ رقم ٨١٧٢]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [رقم ١٧٥٧]، وغيرهم، من طريق محمد بن مسلم الطائفى عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس به..

قلتُ: وهذا إسناد صحيح فى المتابعات، والطائفى قد تكلم بعضهم فى حفظه، لكنه توبع عليه:

١- تابعه زكريا بن إسحاق عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس- رضى اللَّه عنهما- أن رجلاً قال لرسول اللَّه ﷺ: (إن أمه توفيت؛ أينفعها إن تصدق عنها؟! قال: نعم؛ قال: فإن لى مخراقًا، وأشهدك أنى قد تصدقت به عنها).

أخرجه البخارى [٢٦١٨] -واللفظ له- وأبو داود [٢٨٨٢]، والترمذى [٦٦٩]، والنسائى [٣٦٥٥]، وأحمد [١/ ٣٧٠]، والحاكم [١/ ٥٨١]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٦٣١]، وفى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٢٠٩]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٧٩١٠]، وجماعة. قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن دينار إلا زكريا بن إسحاق، ومحمد بن مسلم الطائفى».

قلتُ: كلا، بل تابعهما:

٢- ابن جريج قال: أخبرنى عمرو بن دينار أن عكرمة مولى ابن عباس أخبره [أن ابن عباس أخبره] أن رجلاً قال: يا رسول اللَّه: .... ثم ذكره مثل رواية زكريا ... =

٢٥٥٥- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا شبابة بن سوار، حدّثنا يونس، عن أبى إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: كان رسول اللَّه ﷺ يوتر بثلاث: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾، [الأعلى: ١]، و﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾، [الكافرون: ١]، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١].

٢٥٥٥- صحيح: أخرجه النسائى [١٧٠٢]، والترمذى [٤٦٢]، وابن ماجه [١١٧٢]، وأحمد [١ / ٢٩٩]، و[١/ ٣٠٠، ٣١٦، ٣٧٢]، والدارمى [١٥٨٦، ١٥٨٩]، وابن أبى شيبة [٦٨٨٠]، و[٣٣٤٦٩]، والبيهقى فى «سننه» [٤٦٣٥]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٢٨٧، ٢٨٨]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٢٦٤٣]، و ابن نصر فى «صلاة الوتر» [رقم ٤٦]، وابن حزم فى «المحلى» [٣/ ٥١]، وغيرهم، من طرق عن أبى إسحاق السبيعى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف معلول.

١- أما ضعفه: فإن أبا إسحاق إمام فى التدليس، وقد عنعنه فى جميع طرقه، ثم هو قد تغير حفظه بأخرة حتى رماه جماعة من النقاد بالاختلاط، ولم يروه عنه أحد ممن سمع منه قديمًا.

٢- وأما كونه معلولاً: فقد اختلف فى سنده على أبى إسحاق على ألوان، فرواه عنه زهير بن معاوية فأوقفه على ابن عباس، هكذا أخرجه النسائى [١٧٠٣]، وتابعه أبو الأحوص عليه مختصرًا عند ابن أبى شيبة [٦٨٧٨]، وهكذا رواه إسرائيل أيضًا -واختلف عليه- موقوفًا عند ابن أبى شيبة [٦٨٧٩].

وتابعهم شريك القاضى -واختلف عليه هو الآخر- على وقفه عند النسائى فى «الكبرى» [٤٣٦]، فهذا لونان من الاختلاف، ولون ثالث، فرواه بعضهم عن زهير بن معاوية عن أبى إسحاق فقال: عن سعيد بن جبير عن أبى هريرة به . . . . ، فنقله من (مسند ابن عباس) إلى (مسند أبى هريرة)، هكذا أخرجه البيهقى فى «سننه» [٤٦٣٦].

ولون رابع، فرواه أيوب بن جابر عن أبى إسحاق فقال: عن نافع عن ابن عمر به . . . ، وجعله من (مسند ابن عمر).

هكذا أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [7/ رقم ٧٣١٢]، وابن حبان فى «المجروحين» [١ / ١٦٧١]، وأيوب هذا شيخ ضعيف، وقد قال ابن حبان عقبه: «إنما هو أبو إسحاق عن =

قَالَتْ: رَبِّي وَرَبُّكَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ، قَالَ: فَأُحْمِيَ لَهَا بَقَرَةٌ مِنْ نُحَاسٍ، فَقَالَتْ: إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً، قَالَ: وَمَا حَاجَتُكِ؟ قَالَتْ: أَنْ تَجْمَعَ عِظَامِي وَعِظَامَ وَلَدِي، قَالَ: ذَلِكَ لَكِ عَلَيْنَا لَمَا لَكِ عَلَيْنَا مِنَ الْحَقِّ، فَأَلْقَى وَلَدَهَا فِي الْبَقَرَةِ وَاحِدًا وَاحِدًا، فَكَانَ آخِرَهُمْ صَبِيٌّ، فَقَالَ لَهَا: يَا أُمَّهْ اصْبِرِي فَإِنَّكِ عَلَى الْحَقِّ» قال ابن عباس: فأربعةٌ تكلموا وهم صبيانٌ: ابن ماشطة بنت فرعون، وصبي جريجٍ، وعيسى ابن مريم، والرابع لا أحفظه.

= **قلتُ**: قال البزار: «لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ -بهذا اللفظ- من وجه متصل إلا بهذا الإسناد» وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وقال الذهبي عقب روايته في «العلو»: «هذا حديث حسن الإسناد» وقال ابن كثير في «تفسيره» [٣/ ٢٢]: «إسناد لا بأس به»، وصحَّح إسناده السيوطي أيضًا في «الدر المنثور».

وفي كل هذا نظر لا يخفى، وعطاء بن السائب هو إمام المختلطين، وحماد بن سلمة ثبت سماعه منه قبل اختلاطه وبعده، فلما لم يتميز هذا من ذاك؛ سقط الاحتجاج بروايته عن عطاء، وقد أخرج العقيلي في «الضعفاء» [٣ / ٣٩٩]، بإسناد مستقيم عن ابن المديني أنه قال: «قلتُ ليحيى -يعني القطان: وكان أبو عوانة حمل عن عطاء بن السائب قبل أن يخلتط؟! فقال: كان لا يفصل هذا من هذا، وكذلك حماد بن سلمة».

قلتُ: وهذا يدل على أن أبا عوانة أيضًا قد سمع من عطاء من قبل ومن بعد، وكان لا يفصل -يعني يميِّز- هذا من ذاك، يعني ما سمعه منه قبل اختلاطه مما سمعه منه بعد ذلك، وقد صحَّ ذلك عن أبي عوانة صريحًا، أما حماد بن سلمة فهو أشهر من أبي عوانة في هذا الأمر، وقد قال الحافظ في «تهذيبه» [٧/ ٢٠٦]، بعد أن حكى كلام النقاد حول من سمع من عطاء قبل اختلاطه وبعده: «قلتُ: فيحصل لنا من مجموع كلامهم: أن سفيان الثوري، وشعبة، وزهيرًا وزائدة، وحماد بن زيد، وأيوب عنه -يعني عن عطاء- صحيح، ومن عاداهم يتوقف فيه، إلا حماد بن سلمة فاختلف فيه قولهم، والظاهر أنه سمع منه مرتين: مرة مع أيوب -يعني قديمًا قبل الاختلاط- كما يومئ إليه كلام الدارقطني، ومرة بعد ذلك -يعني بعد الإختلاط- لما دخل إليهم البصرة وسمع منه مع جرير وذويه».

قلتُ: وهذا هو التحقيق بشأن حماد، ومن يُقَرْطِمُ نصوص النقاد، ثم يختار منها ما يوافقه في ساعته، لا يكون أمينًا في النقل، ولا على الجادة في البحث، فالذين جزموا بكون حماد قد سمع من عطاء قبل اختلاطه، وأن حديثه عنه مستقيم، أمثال يعقوب الفسوي وابن الجارود =

= والطحاوى وغيرهم، قد عارضهم آخرون، وجزموا بكون سماع حماد من عطاء إنما كان بآخرة بعد اختلاطه، ومن هؤلاء: يحيى القطان وكفى به، فالواجب هو الجمع بين أقوالهم كما فعل الحافظ آنفًا، وهذا هو علة ذلك الإسناد، وإليه أشار الهيثمى فى «المجمع» [١/ ٢٣٣] بقوله: «وفيه عطاء بن السائب وهو ثقة، ولكنه اختلط».

وقد رأيتُ حمادًا قد توبع عليه: تابعه أسباط بن نصر على نحوه دون قول ابن عباس فى آخره: عند النهروانى فى «الجليس الصالح» [١/ ٢٩٤-٢٩٦]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [١٦/ ٤١٩]، وابن العديم فى «بغية الطلب» [٢/ ٣٣٠٠]، من طريق أبى بكر ابن أبى داود عن حسين بن على بن مهران عن عامر بن الفرات عن أسباط به . . .

قلتُ: وهذا إسناد لا يصح، الحسين بن علىّ لم أجد له ترجمة سوى فى «الجرح والتعديل» [٣/ ٥٦]، وترجمته بيضاء نقية، ليس فيها عن حاله شىء، وعامر بن الفرات لم أجده إلا عند ابن حبان فى «ثقاته» [٨/ ٥٠١]، وأسباط بن نصر ضعيف على التحقيق كما أشرنا إلى ذلك فى تخريج الحديث [رقم ٧٥٧]، ولم يخرج له مسلم إلا فيما وافقه عليه الثقات كما ذكر مسلم نفسه، وأسباط على ضعفه لا يعرف متى سمع من عطاء بن السائب! والظاهر أنه سمع منه لما دخل عطاء البصرة وجلس إليه جرير وصَحْبه من الصغار، وسماع هؤلاء مردود عندهم، وللحديث شاهد من رواية أبى بن كعب مرفوعًا به نحوه مع زيادة فى سياقه ودون قول ابن عباس فى آخره: عند ابن ماجه [٤٠٣٠]، والطبرانى فى «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٢٧٣٣]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٣٧١]، وأبى زرعة فى «دلائل النبوة» كما فى «البداية والنهاية» [١/ ٣٢٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٦/ ٤١٨]، وغيرهم من طرق عن الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير عن قتادة عن مجاهد عن ابنِ عباس عن أبىٍّ به.

قلتُ: وهذا إسناد غير محفوظ، وسعيد ضعيف الحفظ، وهو صاحب مناكير عن قتادة كما يقوله الساجى، بل ويروى عنه ما لايتابع عليه كما قاله ابن حبان، ولو سلم الإسناد منه، لم يسلم من عنعنة قتادة، وأجارك اللّه من عنعنته، وهو الذى ربما دلّس عشرة فى إسناد واحد، كما كان يفعل إذا حدث عن ابن المسيب كما كشفه الإمام أحمد، راجع «جامع الحصيل» [ص٢٠٥]، ولو سلم الإسناد من عنعنة قتادة، فهو لن يسلم من علة الانقطاع، فقتادة لم يسمع من مجاهد أصلاً كما جزم به ابن القطان وغيره، فأيش هذا الإسناد الممزَّق؟!

بل قد اختلف على الوليد بن مسلم فى سنده أيضًا، كما ذكره ابن عدى فى «الكامل»=

٢٥١٨- حدَّثنا أبو همام، حدّثنا أبي، عن زياد بن خيثمة، عن إسماعيل السدى، عن عكرمة، عن ابن عباس: أنَّ رسول اللَّه ﷺ لحُدَ له.

٢٥١٩- حدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا حميد بن عبد الرحمن، عن عبد اللَّه بن

= [٣/ ٣٧٢]، ولم يصب من زاد فى إعلال هذا الطريق: عنعنة الوليد بن مسلم؛ لكونه يدلس التسوية، لأن الوليد لا يفعلها إلا عن الأوزاعى وحده كما نبَّهنا عليه مرارًا، والحديث ضعيف لا يثبت من أىِّ الوجوه أتيته، واللَّه المستعان.

● تنبيه: عزا السيوطى هذا الحديث من الطريق الأول: فى«الدر المنثور» [٥/ ٢١٢]، إلى النسائى، ولم أجده فى «سننه الصغرى» ولا «الكبرى»، ولا أشار إليه المزى فى «التحفة»، فلعله فى تصانيف له أخرى إن لم يكن السيوطى قد وهم.

ووجدتُ للحديث شاهدًا ثانيًا نحو رواية أبى بن كعب: من حديث أبى ذر الغفارى عزاه صاحب «كنز العمال» [٤٠٤٧٢]، إلى ابن مردويه! ونقل عن السيوطى قوله: «وسنده حسن» و«تفسير ابن مردويه» فى عداد المفقود، بل لم يطبع له من كتبه إلا النادر، وتحسين السيوطى لا يعتمد عليه، فالحمد للَّه على كال حال.

٢٥١٨- صحيح: أخرجه ابن حبان [٦٦٣٣]، وابن الجارود [٥٤٧]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم٣٢٢٠]، والطحاوى فى «المشكل» [٧/ ٦٨] وغيرهم، من طريق شجاع بن الوليد عن زياد ابن خيثمة عن إسماعيل السدى عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ: (دخل قبر النبى ﷺ العباس وعلىّ والفضل وسوَّى لحده رجل من الأنصار، وهو الذى سوَّى لحود الشهداء يوم بدر) هذا سياق ابن حبان، وهو عند الباقين نحوه.

قلتُ: وهذا إسناد حسن صالح، ورجاله كلهم مقبولون، وفى بعضهم كلام لا يضرُّ بحديثهم، ولفظ المؤلف مختصر.

وللحديث طرق أخرى ضعيفة عن ابن عباس نحو المعنى المذكور هنا من لحْده ﷺ وله شواهد عن جماعة من الصحابة.

٢٥١٩- منكر: أخرجه ابن أبى شيبه فى «المصنف» [٣٢٤٨٧]، وفى «مسنده» كما فى «المطالب» [رقم ٤٢٥٢]، وعنه ابن أبى عاصم فى «السنة» [٢/ رقم ١٥٤٤]، من طريق حميد بن عبدالرحمن الرؤاسى عن عبد اللَّه بن المؤمل عن عطاء عن ابن عباس به . . . دون شطره الثانى، وهو بتمامه عند ابن أبى شيبة فى «المسند» وعنه المؤلف. =

المؤمل، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فَالْحَقُّ فِي مُضَرَ، وَإِذَا عَزَّتْ رَبِيعَةُ فَذَلِكَ ذَلُّ الإِسْلامِ**».

= **قلتُ**: قال البوصيري في «الإتحاف» [رقم ٦٩٧١]: «رواه أبو بكر بن أبي شيبة وعنه أبو يعلى الموصلي بإسناد حسن».

قلتُ: من أين يأتيه الحسن وعبد اللَّه بن المؤمل ضعفه أكثر النقاد حتى كاد أن يُتْرك، ولم يوثقه إلا من لم يسبر حديثه جيداً؟! وقد قال العقيلي: «لا يتابع على كثير من حديثه»، وقال أحمد: «أحاديثه مناكير»، وقال أبو داود: «منكر الحديث»، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه الضعف عليه بيِّن».

وقد اضطرب في إسناده أيضًا، فرواه عنه حميد الرؤاسي مرة أخرى فقال: عن عبد اللَّه بن المؤمل عن المثنى بن الصباح عن عطاء عن ابن عباس به . . . . ، فزاد فيه (المثنى بن الصباح) بينه وبين عطاء.

هكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١١٤١٨]، بإسناد صحيح إلى حميد به . . . بنحو شطره الأول فقط، ورواه عنه سعيد بن خثيم فقال: عن عبد اللَّه بن المؤمل عن عكرمة عن ابن عباس به . . . ، فجعل شيخه فيه (عكرمة).

هكذا أخرجه ابن عدي في «الكامل» [٤/ ١٣٦]، لكن بإسناد مغموز إلى سعيد، وهو عنده بشطره الأول فقط، وعلى هذا الوجه الأخير توبع عليه ابن المؤمل: تابعه نصر بن سيار الأمير المشهور على شطره الأول فقط عند تمام في «المقلين من الأمراء والسلاطين» [رقم ١٣]، من طريق أحمد بن منصور عن الحسين بن محمد بن عمران عن ابن الحسن بن إسحاق بن حسنويه ثنا سلمويه بن صالح ثنا محمد بن الفضل عن نصر بن سيار به.

قلتُ: وهذه متابعة تالفة، قال الإمام في «الضعيفة» [٥/ ٢٢٨]، بعد أن ذكره: «قلتُ: وهذا إسناد ضعيف جداً، محمد بن الفضل وهو ابن عطية كذبوه، ونصر بن سيار -وهو أمير خراسان- مجهول الحال في الرواية» وهو كما قال. . .

وللحديث شاهد من رواية شداد بن أوس مرفوعًا بشطره الأخير فقط، وزاد: «ولا يزال اللَّه يعز الإسلام وأهله، وينقص الشرك وأهله ما عزَّت مضر واليمن» أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٦٤/ ٣٠٣]، وسنده منكر جداً.

٢٥٢٠- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا عبيد اللَّه بن موسى، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «**لِلْجَارِ أَنْ يَضَعَ خَشَبَةً عَلَى جِدَارِ جَارِهِ وَإِنْ كَرِهَ، وَالطَّرِيقُ الْمِيتَاءُ سَبْعُ أَذْرُعٍ، وَلا ضَرَرَ وَلا ضِرَارَ**».

٢٥٢٠- **قوى لغيره**: أخرجه الدارقطني في «سننه» [٤/ ٢٢٨]، من طريق عبيد اللَّه بن موسى عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد قوى في الشواهد والمتابعات، وابن أبي حبيبة منكر الحديث، وداود بن الحصين تكلموا في روايته عن عكرمة، لكنه توبع عليه:

١- فتابعه أيوب السختياني بلفظ (لا يمنعن أحدكم جاره أن يضع خشبه على حائطه، وإذا اختلفتم في الطريق الميتاء؛ فاجعلوها سبعة أذرع) وليس فيه الفقرة الأخيرة: أخرجه الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» [رقم ٣٩١]، قال: (حدثنا أحمد بن منصور الرمادي ثنا عبد الرزاق أنبأ معمر عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس به . . .).

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة على شرط البخاري، لكن ذكر (أيوب) فيه أراه وهمًا من الناسخ، والمحفوظ أن الذي يرويه عن عكرمة من طريق معمر هو (جابر الجعفي) هكذا أخرجه أحمد [١/ ٣١٣]، من طريق عبد الرزاق عن معمر عن جابر عن عكرمة عن ابن عباس به . . . مثل سياق المؤلف، ومن هذا الطريق أخرجه ابن ماجه [٢٣٤١]، وجماعة، بالفقرة الأخيرة منه فقط.

وتوبع عبد الرزاق على هذا الوجه عن معمر: تابعه محمد بن ثور على نحو سياق المؤلف عند الطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١١٨٠٦]، وفي «الأوسط» [٤/ رقم ٣٧٧٧].

ثم رأيتُ البيهقي قد أخرجه في «سننه» [١١١٦٣]، من طريق أحمد بن منصور الرمادي -وهو شيخ الخرائطي في الطريق الماضي- عن عبد الرزاق عن معمر عن جابر عن عكرمة عن ابن عباس به . . . . دون الفقرة الأخيرة.

وهذا يؤيد ما قلناه آنفًا بشأن رواية الخرائطي الماضية، وجابر الجعفي رافضي هالك.

٢- وتابعه سماك بن حرب من رواية الثوري عنه بنحو الفقرة الثانية فقط، ولفظه: (إذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع) أخرجه ابن ماجه [٢٣٣٩].

وهذا إسناد مستقيم، وسماك وإن كان قد تغير حفظه حتى صار يتلقَّن، إلا أن سماع الثوري منه كان قديمًا، راجع ما علقناه على ذيل الحديث [رقم ٢٣٣٢].

وهو من طريق الثوري عند أحمد [١/ ٢٣٥]، بلفظ: (إذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبع =

٢٥٢١- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن محمد بن كريب، عن كريب، قال: سمعت ابن عباسٍ قال: قال النبى ﷺ: «**مَلْعُونٌ مَنِ انْتَقَصَ شَيْئًا مِنْ تُخُومِ الأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ**».

٢٥٢٢- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا أبو خالد، عن حجاجٍ، عن الحكم، عن مقسمٍ، عن ابن عباسٍ، عن النبى ﷺ، قال: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ وَطِئَ حُبْلَى**».

= أذرع، ومن بنى بناء فليدعمه حائط جاره) وكذا هو عند عبد بن حميد فى «المنتخب» [٦٠٠]، وابن أبى شيبة [٢٣٠٣٤]، مثل رواية ابن ماجه، وهو عند البيهقى فى «سننه» [١١١٦٢]، مثل رواية أحمد.

وقد توبع عليه الثورى: تابعه شريك القاضى وأبو خالد الدالانى وجماعة، ولفقرات الحديث شواهد ثابتة، فيشهد للفقرة الأولى: حديث أبى هريرة الآتى [برقم ٦٢٤٩، ٦٣٠٩].

وفى الباب عن غيره من الصحابة، ويشهد للفقرة الثانية: حديث عبادة بن الصامت، وقد تكلمنا عليه فى «غرس الأشجار»، ويشهد للفقرة الأخيرة: شواهد متكاثرة عن جماعة من الصحابة، فانظر «الإرواء» [٣/ ٤٠٨-٤١٤]، و«نصب الراية» [٤/ ٤٤٥].

٢٥٢١- **حسن**: أخرجه ابن أبى شيبة [٢٢٠٢١]، وعنه إبراهيم الحربى فى «غريب الحديث» [٢/ ٥٥٦]، مثل لفظ المؤلف، وهو عند لوين فى «حديثه» [٣١/ ١-٢]، كما فى «الضعيفة» [٧/ ٤٤٠]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [١١/ ٥]، و[٤٠/ ٢١٧]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٢٨٣]، و[٦/ ٢٥٢]، وغيرهم، بزيادة فى سياقه، كلهم من طرق عن محمد بن كريب عن أبيه كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس به . . .

قلتُ: وهذا إسناد منكر، ومحمد بن كريب منكر الحديث كما قاله أحمد وغيره؛ وقد ضعفه سائر النقاد، وبه أعله البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٢٩٠٠].

لكن للحديث طريق آخر عن ابن عباس نحوه بسياق أتم يأتى عند المؤلف [برقم ٢٥٣٩]، وسنده حسن كما يأتى شرحه هناك.

٢٥٢٢- **ضعيف**: بهذا اللفظ: أخرجه أحمد [١/ ٢٥٦]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٢٠٩٠]، والطحاوى فى «المشكل» [٣/ ٢١٠]، وابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٣٢٥٧]، وغيرهم من طريق أبى خالد الأحمر عن حجاج بن أرطأة عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس به . . . وفى سياق أحمد طول. =

٢٥٢٣- **حَدَّثَنَا** أبو بكر، حدّثنا يحيى بن آدم، عن سفيان، عن أبي سنان بن عبد اللَّه ابن الحارث، عن ابن عباسٍ: أن النبي ﷺ صلى على ميتٍ بعدما دُفِنَ.

٢٥٢٤- **حَدَّثَنَا** أبو بكر، حدّثنا ابن أبي غنية، عن داود بن عيسى، عن الحسن، قال: أخبرني ابن عباسٍ، أنه سمع النبي ﷺ يقول: «**اللَّهُمَّ إِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حُرِّمَتْ مَكَّةُ**».

= **قلتُ**: وهذا إسناد ضعيف فيه علتان:

الأولى: ابن أرطأة فقيه كثير الخطأ مع تدليسه، وقد عنعنه، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [٤٤٤ / ٥٠٠]، وقد رأيته اضطراب فيه أيضًا، فرواه عنه أبو خالد الأحمر مرة أخرى فقال: عن الحجاج عن قتادة عن أبي قلابة به مرسلاً...، هكذا أخرجه ابن أبي شيبة [١٧٤٥٨]، وهذا تخليط.

والثانية: الحكم بن عتيبة لم يسمع من مقسم سوى خمسة أحاديث فقط كما قاله جماعة من النقاد، راجع ترجمة الحكم من «التهذيب» [٢/ ٤٣٤]، و«جامع التحصيل» [ص ١٦٧]، للعلائي.

والحديث محفوظ دون هذا اللفظ، فانظر الماضي [برقم ٢٤١٤، ٢٤٩١].

٢٥٢٣- **صحيح**: أخرجه ابن أبي شيبة [١١٩٣٤، ٣٦٠٧٥]، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» [١٢/ ١٢٧٣٤]، وأبو نعيم في «الحلية» [٥/ ٩٣]، وأبو الشيخ في «الطبقات» [٢/ ١٢٧]، وغيرهم من طريق سفيان الثوري عن أبي سنان ضرار بن مرة عن عبد اللَّه بن الحارث الزبيدي عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد رجاله ثقات، ولم أتحقق من ثبوت سماع عبد اللَّه بن الحارث من ابن عباس، لكن للحديث طريق آخر رواه جماعة عن أبي إسحاق الشيباني عن عامر الشعبي (عن ابن عباس أن رسول اللَّه ﷺ صلى على قبر بعد ما دفن؛ فكبر عليه أربعًا).

أخرجه مسلم [٩٥٤] -واللفظ له- والبخاري [١٢٥٦]، والنسائي [٢٠٢٤]، وابن ماجه [١٥٣٠]، وأبو داود [٣١٩٦]، والترمذي [١٠٣٧]، وجماعة كثيرة، وله شاهد عن أنس يأتي [برقم ٣٤٥٤].

٢٥٢٤- **صحيح**: أخرجه ابن أبي شيبة [٣٦٢٢٨]، من طريق يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية عن داود بن عيسى عن الحسن البصري عن ابن عباس به. =

٢٥٢٥- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا وكيعٌ، عن إسرائيل، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن امرأةً أسلمتْ على عهد النبى ﷺ، فجاء زوجها بعدها، فقال: يا رسول اللَّه، إنها قد كانت أسلمت معى، فردها عليه.

= **قلتُ**: وهذا إسناد ظاهره الصحة، وداود بن عيسى هو النخعى الكوفى روى عنه جماعة ووثقه ابن حبان توثيقًا معتبرًا جدًا فقال فى «الثقات» [٦/ ٢٨٧]: «وكان متقنًا فى الحديث».

وقد جعله البخارى رجلين، وترجمه فى موضعين من «تاريخه» [٣/ ٢٤٢]، وهذا عندى من أوهامه، والحسن لا أعرفه إلا أن يكون البصرى، وهو المراد عند الإطلاق؛ ولذلك جزمتُ به هنا، وقد جزم بهز بن أسد وابن المدينى وأحمد وابن معين وغيرهم بكونه لم يسمع من ابن عباس شيئًا، كما ترى نصوصهم فى «جامع التحصيل» [ص ١٦٣] للعلائى.

وقوله هنا: (أخبرنى ابن عباس) وهم بلا تردد، وهو ممن دون الحسن إن شاء اللَّه، فالإسناد علته الانقطاع بين الحسن وابن عباس، لكن له شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة، مضى منها حديث أبى سعيد [برقم ٩٩٨، ١٠١٠]، وحديث جابر [برقم ٢١٥١].

٢٥٢٥- **ضعيف**: أخرجه أبو داود [٢٢٣٨]، والترمذى [١١٤٤]، وأحمد [١/ ٢٢٢]، وابن حبان [٤١٥٩]، و غيرهم، من طريق إسرائيل بن أبى إسحاق عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: قال الترمذى: «هذا حديث صحيح» ومداره على سماك بن حرب، وهو صدوق صالح، لكنه تغير بآخرة حتى صار يتلقن، وسماع إسرائيل منه إنما كان أخيرًا كما أشار إليه ابن المدينى، راجع «تهذيب المزى» [١٢/ ١٢٠].

ثم إن رواية سماك عن عكرمة خاصة مضطربة كما نصَّ عليه غير واحد من النقاد، راجع ما علقناه على الحديث [رقم ٢٣٣٢]، ويبدو أنه قد اضطرب فى متنه أيضًا، فقد عاد ورواه عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ: (أسلمت امرأة على عهد رسول اللَّه ﷺ فتزوجت، فجاء زوجها إلى النبى ﷺ فقال: يا رسول اللَّه إنى كنتُ أسلمتُ وعلمتَ إسلامى؛ فانتزعها رسول اللَّه ﷺ من زوجها الآخر، وردها إلى زوجها الأول).

هكذا أخرجه أبو داود [٢٢٣٩] -واللفظ له- وابن ماجه [٢٠٠٨]، وأحمد [١/ ٣٢٣]، والحاكم [٢/ ٢١٨]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٧٢١]، وعبد الرزاق [١٢٦٤٥]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٨٤٩]، وابن الجارود [٧٥٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٥٥]، وغيرهم، من طريق إسرائيل أيضًا عنه به... =

٢٥٢٦- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا حسين بن محمد، حدّثنا جرير بن حازم، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن جارية بكراً أتتْ النبي ﷺ، فذكرت أنّ أباها زوجها وهي كارهةٌ، فخيرها النبي ﷺ.

= وتابعه حفص بن جميع عند ابن ماجه؛ وتابعهما سليمان بن معاذ -وهو ضعيف- عن سماك به نحوه . . . وسمَّى فيه تلك المرأة: (عمة عبد اللَّه بن الحارث)، هكذا أخرجه الطيالسي [٢٦٧٤]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [١٣٨٥١].

والإسناد ضعيف على كل حال، أما قول صاحب «المستدرك»: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه» فيرده ما مضى. واللَّه المستعان.

٢٥٢٦- صحيح: أخرجه أبو داود [٢٠٩٤]، وابن ماجه [١٨٧٥]، وأحمد [١/ ٢٧٣]، والدارقطني في «سننه» [٣/ ٢٣٤]، والنسائي في «الكبرى» [٥٣٨٧]، والبيهقي في «سننه» [١٣٤٤٧]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/ ٣٦٥]، وفي «العلل المتناهية» [٢/ ٦١٩]، والخطيب في «تاريخه» [٨/ ٨٨]، وغيرهم، من طرق عن حسين بن محمد المروذي عن جرير ابن حازم عن أيوب السختياني عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة، ومَشَى أبو محمد ابن حزم على ظاهره في «المحلى» [٨/ ٣٣٥]، وذكر قبله حديثًا ثم قال: «وهذان إسنادان في غاية الصحة»، وكذا صححه ابن القطان الفاسي كما في «نصب الراية» [٣/ ١٨٢]، وانتصر له ابن القيم في «حاشيته على السنن» [٦/ ٨٥]، وكذا في زاد المعاد [٥/ ٨٧]، وكذا صحَّح إسناده جماعة من المتأخرين أيضًا.

والصواب: أن الحديث محفوظ مرسلاً كما جزم به أبو داود وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني والبيهقي وغيرهم من نقاد الصنعة، وهكذا رواه حماد بن زيد وابن علية والناس عن أيوب عن عكرمة به مرسلاً، والوهم في وصله هو من جرير بن حازم بلا تردد كما جزم به البيهقي وغيره، أما قول ابن أبي حاتم في «العلل» [١٢٥٥]، بعد أن حكى إرساله عن أبيه: «قلتُ: الوهم ممن هو؟! قال: من حسين -يعني ابن محمد- ينبغي أن يكون؛ فإنه لم يروه عن جرير غيره» فهذا ظنٌ من أبي حاتم، وقد تعقبه الخطيب في «تاريخه» [٨/ ٨٨]، قائلاً: «قلتُ: قد رواه سليمان ابن حرب عن جربر بن حازم أيضًا كما رواه حسين، فبرئتْ عهدته، وزالت تبعته. . .» ثم أخرجه بإسناده إلى سليمان بن حرب عن جرير به . .

وسند الخطيب إلى سليمان مستقيم كما شرحناه في «غرس الأشجار»، وكان جرير بن حازم =

٢٥٢٧- حَدَّثَنَا أبو بكرٍ، حدّثنا يحيى بن يعلى، عن منصورٍ، عن مجاهدٍ، عن طاووسٍ، عن ابن عباسٍ: أن النبى ﷺ صام حتى أتى عسفان، ثم أفطر.

= يخطئ إذا حدث من حفظه كما قاله جماعة من النقاد، بل قال أحمد فى رواية مهنأ عنه: (جرير كثير الخطأ)، وقد اختلط بآخرة، لكن حجبه أولاده حتى مات. راجع «التهذيب» [٢/ ٧١]، فهو الواهم فى وصل الحديث إن شاء الله؛ ورواه زيد بن حبان عن أيوب به موصولاً مثل رواية جرير عنه، لكن زيداً كثير الخطأ هو الآخر، وليس هو ولا جرير فى قوة حماد بن زيد وابن علية وغيرهما من الأثبات الذين رووه عن أيوب به مرسلاً.

نعم قد توبع عليه أيوب موصولاً، تابعه يحيى بن أبى كثير، لكن اختلف فيه على يحيى، والمحفوظ عنه مرسل أيضًا.

وللحديث طريق أخرى عن ابن عباس لا يثبت منها شىء أصلاً، وله شاهد نحوه عن جابر بن عبد الله، والمحفوظ فيه الإرسال أيضًا، وله شواهد أخر لا تسلم أسانيدها من مقال، لكن ينهض الحديث بمجموعها على الاحتجاج بلا تردد، بل طرق حديث ابن عباس وحده مما يقوى بعضها بعضًا كما جزم به الحافظ فى «الفتح» [٩ / ١٩٦]، ونحوه ابن القيم فى «الزاد» [٥ / ٨٧]، وقد استوفينا الكلام على طرق الحديث وشواهده فى «غرس الأشجار» وأصح شىء فى هذا الباب حديث خنساء بنت خازم عند البخارى [٤٨٤٥]، وأبى داود [٢١٠١]، والنسائى [٣٢٦٨]، وابن ماجه [١٨٧٣]، وجماعة كثيرة.

٢٥٢٧- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٨٤٦، ٤٠٢٩]، ومسلم [١١١٣]، وأبو داود [٢٤٠٤]، والنسائى [٢٢٩١، ٢٣١٤]، وأحمد [١/ ٢٥٩، ٢٩١، ٣٢٥]، وابن خزيمة [٢٠٣٦]، وابن حبان [٣٥٦٦]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٠٩٤٥]، والبيهقى فى «سننه» [٧٩٤٩]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٩ / ٦٩]، و[٢٢/ ٥٢]، وابن عساكر فى «المعجم» [١١٧٦]، وابن بشران فى «الأمالى» [٨٧٠]، وجماعة، من طرق عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس به نحوه . . .

وهو عند جماعة بسياق أتم، ولفظ البخارى ومسلم وأبى داود والنسائى وجماعة عن ابن عباس قال: (خرج رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة، فصام حتى بلغ عسفان، ثم دعا بماء فرفعه إلى يديه؛ ليريه الناس، فأفطر حتى قدم مكة، وذلك فى رمضان، فكان ابن عباس يقول: قد صام=

٢٥٢٨- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا محمد بن فضيل، عن حجاج، عن أبى صالحٍ، عن ابن عباسٍ، قال: قسم النبى ﷺ يوم حنينٍ للفارس ثلاثة أسهمٍ، وللراجل سهمًا.

= رسول اللَّه ﷺ وأفطر، فمن شاء صام، ومن شاء أفطر) هذا سياق البخارى فى الموضع الأول.

قلتُ: قد اختلف فيه على منصور، فرواه عنه الجماعة على الوجه الماضى، وخالفهم شعبة، فرواه عن منصور فقال: عن مجاهد عن ابن عباس به . . .

وأسقط منه (طاووسًا)، هكذا أخرجه النسائى [٢٢٩٠]، وأحمد [١/ ٣٤٠]، وابن الجعد [٨٢٠]، والطبرى فى «تهذيبه» [رقم ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧]، وغيرهم.

قال الحافظ فى «الفتح» [٤/ ١٨٧]: «يحتمل أن يكون مجاهد أخذه عن طاووس عن ابن عباس، ثم لقى ابن عباس، فحمله عنه، أو سمعه من ابن عباس وثبَّته فيه طاووس».

قلتُ: وهذا جميع حسن جيد، وللحديث طريق آخر عن ابن عباس به نحوه.

٢٥٢٨- **صحيح**: أخرجه ابن أبى شيبة [٣٣١٧٠، ٣٦٠٦٢]، ومن طريقه ابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٤/ ٢٣٧]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٣١٨٨] وغيرهم، من طريق محمد بن فضيل عن الحجاج عن أبى صالح عن ابن عباس به . .

ولفظ ابن أبى شيبة فى الموضع الأول: (عن ابن عباس: أن رسول اللَّه ﷺ حين قسَّم للفرس سهمين وللراجل سهمًا، فكان للرجل ولفرسه ثلاثة أسهم).

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه ابن راهويه فى «مسنده» كما فى «نصب الراية» [٣/ ٤١٧]، وقد توبع محمد بن فضيل: تابعه وكيع -مقرونًا معه- عند ابن أبى شيبة فى الموضع الأول؛ ورجال الإسناد كلهم ثقات سوى الحجاج، قال حسين الأسد فى «تعليقه»: «حجاج لم أستطع معرفته، فإن كان ابن أرطأة؛ فالإسناد ضعيف، وإن كان ابن دينار؛ فإسناده حسن إن كان سمع من أبى صالح، وإلا فهو منقطع».

قلتُ: وهو كما قال جميعًا، وإن كنتُ أميل إلى كونه ابن أرطأة؛ لكون ابن فضيل مكثرًا عنه، لكن للحديث شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة مثله، فراجع «الإرواء» [٥/ ٦٠-٦٤]، و«نصب الراية» [٣/ ٤١٧].

ومن تلك الشواهد: حديث ابن عمر فى «الصحيحين» وغيرهما، ولفظ البخارى [٣٩٨٨]: (قسم رسول اللَّه ﷺ يوم خيبر للفرس سهمين، وللراجل سهما . . ، قال: فسَّره نافع -هو راويه عن ابن عمر- فقال: إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم، فإن لم يكن له فرس فله سهم).

٢٥٢٩- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا حسين بن على، عن زائدة، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: جاء إلى النبى ﷺ أعرابىٌ، فقال: أبصرت الهلال الليلة، قال: «**تَشْهَدُ أَنَّ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ؟**»قال: نعم قال: «**قُمْ يَا بِلالُ، فَنَادِ فِى النَّاسِ، فَلْيَصُومُوا غَدًا**».

٢٥٢٩- ضعيف: بهذا السياق: أخرجه أبو داود [٢٣٤٠]، والترمذى [٦٩١]، والنسائى [٢١١٣]، وابن ماجه [١٦٥٢]، والدارمى [١٦٩٢]، وابن خزيمة [١٩٢٣]، وابن حبان [٣٤٤٦]، والحاكم [١/ ٥٨٦]، والدارقطنى فى «سننه» [٢/ ١٥٨]، وابن أبى شيبة [٩٤٦٧]، والبيهقى فى «سننه» [٧٧٦٢، ٧٧٦٣، ٧٧٦٤]، وابن الجارود [٣٧٩، ٣٨٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٢٣٦]، والطحاوى فى «المشكل» [٢/ ٢٠]، وجماعة، من طرق عن سماك ابن حرب عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: قال الترمذى: «حديث ابن عباس فيه اختلاف، وروى سفيان الثورى وغيره عن سماك عن عكرمة عن النبى ﷺ مرسلاً...».

وأكثر أصحاب سماك رووا عن سماك عن عكرمة عن النبى ﷺ مرسلاً... وهذا كما قال الترمذى، والمحفوظ فيه هو الإرسال كما شرحناه فى «غرس الأشجار»، وقد مضى غير مرة: أن سماك بن حرب كان قد تغير بآخرة حتى صار يتلقن، ولم يروه عنه أحد ممن سمع منه قديمًا سوى الثورى وحده، وقد اختلف عليه فى وصله وإرساله.

فرواه عنه أبو عاصم النبيل -إن صح الطريق إليه- والفضل بن موسى موصولاً، وخالفهما ابن مهدى وأبو نعيم الملائى وعبد الرزاق وابن المبارك وغيرهم كلهم رووه عن الثورى عن سماك عن عكرمة به مرسلاً....

بل وجدت شعبة أمير المؤمنين -قد رواه أيضًا عن الثورى مرسلاً عند الطحاوى فى «المشكل» [٢/ ٢١]، بإسناد صحيح إليه، وكذا هو عند الدارقطنى فى «سننه» [٢/ ١٥٩]، لكن الإسناد إليه مغموز، وشعبة أثبت أهل الأرض فى الثورى، ولا أقدم عليه فى سفيان أحدًا ولو كان ابن مهدى، فالمحفوظ عن الثورى هو الإرسال بلا تردد إن شاء الله.

لكن أصل الحديث ثابت من رواية ابن عمر عند أبى داود [٢٣٤٢]، وجماعة بإسناد قوى مستقيم. فالله المستعان. =

٢٥٣٠- حَدَّثَنَا هدبة بن خالد، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، عن عزرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: أن رسولَ اللَّه ﷺ كان يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾، [السجدة]، و ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان].

= ● تنبيه: قال الحاكم عقب روايته: «قد احتج البخاري بأحاديث عكرمة، واحتج مسلم بأحاديث سماك بن حرب».

قلتُ: وهو يرمي بهذا إلى صحة الحديث على شرطهما، ولو كان يدري أن هذا الكلام سوف يضرُّ به وبكتابه ما تفوَّه به، بل هو تلفيق أنكره عليه جماعة من نقاد الصنعة؛ لأن مسلمًا وإن أخرج لسماك؛ فإنه لم يحتج بعكرمة، والبخاري وإن أخرج لعكرمة فإنه لم يحتج بسماك، فكيف يصح للحاكم أو غيره أن يصححه على شرطهما، أو شرط أحدهما؟! ويقع صاحب «المستدرك» في هذا الأمر كثيراً، وقد بسطنا الكلام عليه مع فوائد عزيزة في كتابنا «إرضاء الناقم بمحاكمة الحاكم» أعاننا اللَّه على الانتهاء منه.

٢٥٣٠- صحيح: أخرجه أحمد [١/ ٣٣٤]، وابن حبان [١٨٢٠]، والطبراني في «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٤١٧]، وفي «الأوسط» [٨/ رقم ٨٥١٤]، وغيرهم، من طريق همام عن قتادة عن عزرة بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد على شرط مسلم، لكن اختلف فيه على قتادة، فرواه عنه همام بن يحيى كما مضى، وخالفه بكير بن أبي السميط، فرواه عن قتادة عن سعيد عن ابن عباس به ....، وأسقط منه (عزرة) هكذا أخرجه أحمد [١/ ٣٣٤]، بإسناد صحيح إليه، والأول هو المحفوظ، وهمام أثبت في قتادة من ابن أبي السميط، وقد زاد فيه واسطة بين قتادة وسعيد، وهذا واجب القبول، وكان بكير صاحب أوهام على صدقه، وقد يكون قتادة دلَّس (عزرة) في رواية بكير عنه، بل لعل هذا هو الأولى من توهيم بكير في سنده.

وعلى كل حال: فالإسناد صحيح لولا عنعنة قتادة، لكن للحديث طرق أخرى عن سعيد بن جبير به.

منها طريق مسلم البطين عنه به عند مسلم [٨٧٩]، وأبي داود [١٠٧٤]، والنسائي [٦٥٦]، وابن ماجه [٨٢١]، وأحمد [١/ ٣٢٨]، وابن خزيمة [٥٣٣]، وابن حبان [١٨٢١]، وعبدالرزاق [٢٧٢٨]، وابن أبي شيبة [٥٤٤٨]، والبيهقي في «سننه» [٥٥١٨]، وجماعة كثيرة.

٢٥٣١- حَدَّثَنَا هدبة بن خالد، حدّثنا حماد بن سلمة، قال: أخبرنى عمران بن حدير، عن عبد اللَّه بن شقيق، أن ابنَ عباسٍ أخَّر صلاة المغرب ذات ليلة، فقال له رجلٌ: الصلاة! فسكت، فقال له: الصلاة! فقال له: لا أم لك! تعلمنا بالصلاة؟! قد كان النبى ﷺ ربما جمع بينهما بالمدينة.

٢٥٣١- **صحيح**: أخرجه مسلم [٧٠٥]، وأحمد [١/ ٣٥١]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٩٥١]، وابن أبى شيبة [٨٢٣١]، والبيهقى فى «سننه» [٥٣٤٣]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ١٦١]، وغيرهم، من طرق عن عمران بن حدير عن عبد اللَّه بن شقيق به.

قلتُ: وسنده صحيح، ولفظ مسلم: (قال رجل لابن عباس: الصلاة، فسكت، ثم قال: الصلاة، فسكت، ثم قال: الصلاة، فسكت؛ ثم قال: لا أمَّ لك، أتعلمنا بالصلاة، وكنا نجمع بين الصلاتين على عهد رسول اللَّه ﷺ؟!..). ونحوه عند الطبرانى وابن أبى شيبة والباقين سوى الطحاوى؛ فإن لفظه نحو لفظ المؤلف.

وزاد ابن أبى شيبة فى آخره: (يعنى فى السفر)، وهذه زيادة كأنها من ابن أبى شيبة نفسه، قالها على سبيل التفسير ظنّا منه، كما استظهره الإمام فى الإرواء [٣/ ٣٧].

نعم، قد رواه محمد بن عبد الملك الأزدى عن عمران بن حدير بإسناده به نحو لفظ مسلم الماضى وزاد فى آخره: (فى السفر) هكذا أخرجه أبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [٦٠١]، ومن طريقه ابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١٢٨١]، بإسناد صحيح إليه.

لكنَّ محمداً هذا ضعفه أبو حاتم الرازى ووثقه ابن حبان، راجع «اللسان» [٥/ ٢٦٦]، فالظاهر أنه وهم فى تلك الزيادة الماضية، والحديث محفوظ دونها.

وهكذا توبع عليه عمران بن حدير: تابعه الزبير بن الخريت عن عبد اللَّه بن شقيق قال: (خطبنا ابن عباس يومًا بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم، وجعل الناس يقولون: الصلاة الصلاة. قال: فجاءه رجل من بنى تميم لا يفتر ولا ينثنى: الصلاة الصلاة، فقال ابن عباس: أتعلمنى بالسنة لا أم لك؟! ثم قال: رأيتُ رسول اللَّه ﷺ جمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، قال عبد اللَّه بن شقيق: فحاك فى صدرى من ذلك شىء؛ فأتيتُ أبا هريرة فسألته فصدَّق مقالته).

أخرجه مسلم [٧٠٥] -واللفظ له- وأحمد [١/ ٢٥١]، وأبو عوانة [رقم ١٩٣٤]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٩١٦]، والبيهقى فى «سننه» [٥٣٤٢]، وجماعة. فاللَّه المستعان.

٢٥٣٢- حَدَّثَنَا إسحاق بن أبي إسرائيل، حدّثنا سفيان بن عيينة، وحماد بن زيد، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ**».

٢٥٣٣- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، حدّثنا هشامٌ، عن قتادة، عن أنسٍ، أن عليًا أتىَ بناسٍ من الزط وجدوهم يعبدون وثنًا فحرقهم، فبلغ ابن عباسٍ، فقال: إنما قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ**».

٢٥٣٢- **صحيح**: أخرجه البخاري [٦٥٢٤]، وأبو داود [٤٣٥١]، والترمذي [١٤٥٨]، والنسائي [٤٠٥٩، ٤٠٦٠، ٤٠٦١]، وابن ماجه [٢٥٣٠]، وأحمد [٢/ ٢١٧، ٢٨٢]، وابن حبان [٥٦٠٦]، والحاكم [٣/ ٦٢٠]، والشافعي [١٤٩٨]، والدارقطني في «سننه» [٣/ ١٠٨، ١٠٣]، والطيالسي [٢٦٨٩]، وابن أبي شيبة [٢٨٩٩٢، ٢٩٠٠٦، ٣٢٧٢٨، ٣٣١٤٣، ٣٦٤٩١]، والحميدي [٥٣٣]، وابن الجارود [٨٤٣]، والبيهقي في «سننه» [١٦٥٩٧]، وفي «المعرفة» [رقم ٥٢٧٣]، والبغوي في «شرح السنة» [٥/ ٢٣٩]، وجماعة كثيرة، من طرق عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس به . . . وزاد أكثرهم في أوله قصة.

وسياق أبي داود: (عن عكرمة: أن عليًا -عليه السلام- أحرق ناسًا ارتدوا عن الإسلام، فبلغ ذلك ابن عباس فقال: لم أكن لأحرقهم بالنار؛ إن رسول اللَّه ﷺ قال: «لا تعذبوا بعذاب اللَّه»، وكنت قاتلهم بقول رسول اللَّه ﷺ؛ فإن رسول اللَّه ﷺ: «من بدَّل دينه فاقتلوه» فبلغ ذلك عليًا -عليه السلام- فقال: ويح ابن عباس!).

٢٥٣٣- **صحيح**: أخرجه النسائي [٤٠٦٤، ٤٠٦٥]، وأحمد [١/ ٣٢٢]، وابن حبان [٤٤٧٥]، والطبراني في «الكبير» [١٠/ رقم ١٠٦٣٧]، والبيهقي في «سننه» [١٦٦٣٧]، و[١٦٦٥٤]، والدارقطني في «الأفراد» [رقم ٢٢٨٥/ أطرافه]، وغيرهم، من طرق عن عبد الصمد بن عبدالوارث عن هشام الدستوائي عن قتادة عن أنس به . . . . وهو عند ابن حبان والنسائي في الموضع الأول، والبيهقي في الموضع الثاني والدارقطني بالمرفوع منه فقط.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، وعنعنة قتادة مجبورة بإكثاره عن أنس، وقد تفرد به عبد الصمد على هذا الوجه كما قاله الدارقطني، وعبد الصمد ثقة حجة.

نعم: قد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، لكن قد اختلف عليه في سنده، فرواه عنه =

٢٥٣٤- حَدَّثَنَا يحيى بن عبد الحميد، حدّثنا شريكٌ، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِداً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ**».

= عباد بن العوام فقال: عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس به بالمرفوع منه فقط، هكذا أخرجه النسائى [٤٠٦٢]، وخالفه محمد بن بشر العبدى، فرواه عن سعيد فقال: عن قتادة عن الحسن البصرى به مرسلاً بالمرفوع منه فقط أيضًا.

هكذا أخرجه النسائى [٤٠٦٣]، ثم قال عقبه: «وهذا أولى بالصواب من حديث عباد».

قلتُ: وهو كما قال؛ لأن ابن أبى عروبة كان قد اختلط أو تغير أخيرًا، وسماع محمد بن بشر منه إنما كان قديمًا كما أشار إليه أبو داود صاحب «السنن» راجع «التقييد والإيضاح» [ص ٤٥٠/ طبعة دار الفكر]، للعراقى.

وإذا كان هذا الوجه محفوظ عن قتادة؛ فطريق هشام الماضى عنه محفوظ أيضًا، وهشام قد قدمه جماعة فى قتادة على ابن أبى عروبة، فإن لم يكن ثَمَّ مناص من الترجيح بينهما؛ فطريق هشام أرجح لما مضى؛ ولكونه فيه قصة، وذلك من أمارات الحفظ. والحديث ثابت على كل حال.

٢٥٣٤- صحيح: هذا إسناد ضعيف واه، وفيه علل:

١- سماك بن حرب كان قد تغير بآخرة حتى صار يتلقن، وروايته عن عكرمة خاصة تكلم فيها جماعة من النقاد.

٢- وشريك هو القاضى النخعى الذى سارت الركبان بسوء حفظه، وكان شديد الاضطراب فى المتون والأسانيد.

٣- ويحيى بن عبد الحميد هو الحمانى أبو زكريا الحافظ، وهو غير عمدة على معرفته واطلاعه، ولم يكن يستطيع أن يصون نفسه عن المنكرات والغرائب حتى اتهمه بعضهم بسرقة الحديث، ولم يكن يحيى لصًا قط، وإنما أتىَ مما ذكرنا إن شاء اللَّه.

وقد خولف المؤلف فى سنده، خالفه الحارث بن أبى أسامة، فرواه عن يحيى بن عبد الحميد فقال: عن شريك عن عمار الدهنى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . . ، هكذا أخرجه الحارث فى «مسنده» [١/ رقم ١٢٥/ زوائده].

ووجدتُ المؤلف قد رواه عن يحيى الحمانى هكذا أيضًا فى «مسنده الكبير» كما فى «إتحاف الخيرة» [٩٣٧]، و«المطالب» [٣٨٠]، وهكذا رواه محمد بن الحسين القاضى والحافظ مطيَّن، كلاهما عن يحيى بن عبد الحميد بإسناده به . . . عند السلفى فى «معجم السفر» [٩٧٢]. =

. . . . . .

= فالظاهر أن شريكًا القاضي قد اضطرب في إسناده، وقد توبع شريك على هذا الوجه الثاني: تابعه جابر الجعفي عن عمار الدهني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعًا بلفظ: (من بنى للَّه مسجدًا ولو لمفحص قطاة لبيضها بنى اللَّه له بيتًا في الجنة).

أخرجه أحمد [١/ ٢٤١] -واللفظ له- والطيالسي [٢٦١٧]، وابن أبي شيبة [٣١٥٨]، والبزار [رقم ٤٠٢/ كشف]، والطحاوي في «المشكل» [٤/ ١٠٢]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٤٠٢]، وأبو سعيد النقاش في «فوائد العراقيين» [رقم ٥٧]، وأبو الشيخ في «الطبقات» [٣/ ٢٠]، والعقيلي في «الضعفاء» [٣/ ٣٢٣]، وغيرهم، من طرق عن شعبة عن جابر الجعفي به.

قلتُ: وهذه متابعة ساقطة جدًا، وجابر الجعفي رافضي هالك بغيض، وقد كذبه جماعة، فأي شيء يجديه توثيق شعبة له؟! والكلام فيه طويل الذيل، وقال العقيلي بعد روايته: «وهذا يروى عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ بأسانيد صالحة».

قلتُ: وهو كما قال، وقد مضى حديث عمر بن الخطاب عند المؤلف [برقم ٢٥٣]، ويأتي حديث أنس بن مالك [برقم ٤٠١٨، ٤٢٩٨].

ولحديث ابن عباس طريق آخر نحو لفظ المؤلف مع زيادة في آخره عند الطبراني في «الأوسط» [٨/ رقم ٨٤٧٦]، وسنده لا يصح.

● **تنبيه**: عزا الحافظ في «المطالب» [رقم ٣٨٠]، والبوصيري في «إتحاف الخيرة» [رقم ٩٣٧]، هذا الحديث إلى المؤلف قال: (حدثنا يحيى بن عبد الحميد، حدثنا شريك، عن عمار الدهني، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . . .).

والذي وقع في الطبعتين لدى: (عن شريك، عن سماك، عن عكرمة. . .) وقد كدتُ أجزم بكون ما وقع في الطبعتين لعله وهمًا من الناسخ، وساعدني على ذلك أني لم أجد أحدًا قد أخرج هذا الحديث من ذاك الطريق قط، أعني (سماك عن عكرمة عن ابن عباس).

وأيضًا قد رواه الحاث بن أبي أسامة في «مسنده» عن يحيى بن عبد الحميد عن شريك عن عمار الدهني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . . مثل ما عزاه الحافظ والبوصيري إلى المؤلف، لكن أحجمني عن ذلك، أني قد انتبهتُ إلى أن الحافظ في «المطالب» والبوصيري في «الإتحاف» إنما يعزيان الأحاديث لأبي يعلى في مسنده «الكبير» فقط، وهو من رواية أبي بكر ابن المقرئ عنه، وقد ذكرا -يعني الحافظ والبوصيري- إسنادهما إلى أبي بكر بن المقرئ عن المؤلف به . . . الأول في مقدمة «المطالب»، والثاني ذكر إسناده في آخر «إتحاف الخيرة». =

٢٥٣٥- **حَدَّثَنَا** أبو إبراهيم الزهرى، قال: سمعت ابن بكير يحدث، قال: حدثنى الليث، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، قال: حدثنى ابن حزمٍ، عن ابن عباس، وأبى حبة الأنصارى، قالا: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لَمَّا أُسْرِىَ بِى ظَهَرْتَ لِمُسْتَوَى أَسْمَعُ فِيهِ صَرِيفَ الأَقْلاَمِ**».

٢٥٣٦- **حَدَّثَنَا** عبيد اللَّه بن عمر بن ميسرة، حدّثنا خالد بن الحارث، حدّثنا سعيدٌ، عن قتادة، عن أبى نهيك، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ سَأَلَكُمْ بِوَجْهِ اللَّهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنِ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعِيذُوهُ**».

= فاستظهرتُ أن المؤلف قد يكون رواه عن يحيى بن عبد الحميد -كما عزاه إليه الحافظ والبوصيرى- هكذا فى (مسنده الكبير») فقط.

أما «مسنده الصغير» وهو الذى نعمل فيه: فلعله رواه عن يحيى أيضًا بذلك الإسناد الواقع فى الطبعتين، واللَّه أعلم بحقيقة الحال. وقد كان لزامًا علينا ذلك التنبيه.

٢٥٣٥- صحيح: أخرجه البخارى عقب [رقم ٣١٦٤]، ومسلم [عقب رقم ١٦٣]، وعبد الله بن أحمد فى «زوائده عل المسند» [٥/ ١٤٣]، وابن حبان [عقب ٧٤٠٦]، والحاكم [٣/ ٧٣٣]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٢/ رقم ٨٢١، ٨٢٢]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٤ رقم ١٩٦٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣/ ٤٩٢]، و البغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٤٩٨]، والبيهقى فى «البعث والنشور» [رقم ١٧٢]، وابن منده فى «الإيمان» [٢/ رقم ٧١٤]، والدارمى فى «الرد على الجهمية» [رقم ١٠٨]، والآجرى فى «الشريعة» [ص ٤٨٦]، وابن قانع فى «المعجم» [رقم ١٥٨١]، وغيرهم، من طريقين (يونس، وعقيل) عن الزهرى عن أبى بكر ابن محمد بن عمرو ابن حزم عن ابن عباس وأبى حبة الأنصارى كلاهما به.

٢٥٣٦- صحيح: دون (وجه اللَّه): أخرجه أبو داود [٥١٠٨]، وأحمد [١/ ٢٤٩]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [٣/ رقم ٧٢٦]، والخطيب فى «تاريخه» [٤/ ٢٥٨]، وابن خزيمة فى «التوحيد» [١/ رقم ٤]، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» [رقم ٦٤٥]، والترمذى فى «علله» [رقم ٤٥٣]، والمزى فى «تهذيبه» [٣٤/ ٣٥٥]، وغيرهم، من طرق عن خالد بن الحارث بن عبيد عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن أبى نهيك [وعند الخطيب: (ابن نهيك) وهو تصحيف] عن ابن عباس به. =

. . . . . .

= **قلتُ**: قال الإمام في «الصحيحة» [١/ ٤٥٣]: «قلتُ: وهذا سند جيد إن شاء اللَّه -تعالى- رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير أبي نهيك واسمه عثمان بن نهيك كما جزم به الحافظ تبعًا لابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٣/ ١/ ١٧١]، وذكر أنه روى عنه جماعة من الثقات، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن القطان: «لا يعرف»، وتناقض فيه الحافظ، فإنه في «الأسماء» قال: «مقبول»، وفي «الكنى» قال: «ثقة»، والظاهر أنه وسط حسن الحديث؛ لأنه تابعيٌّ، وقد روى عنه الجماعة؛ فهو في حكم مستورى التابعين الذين يحتج بحديثهم ما لم يظهر خطؤهم فيه. . . » .

قلتُ: وهو كما قال بشأن أبي نهيك إن شاء اللَّه، لكن غفل الإمام عن كون الإسناد به علتان أخريان، وهما:

والعلة الأولى: قتادة إمام في التدليس، وقد عنعنه كما ترى، والإمام كثيراً ما يُعلُّ الأخبار بعنعنة قتادة، نعم قد رواه عبد اللَّه بن أحمد في «السنة» [٢/ ٤٩٦-٤٩٧]، فقال: (حدثني عبيد اللَّه ابن عمر القوازيري نا خالد بن الحارث، نا شعبة، عن قتادة عن أبي نهيك عن ابن عباس به. . .)، وقال المعلق عليه: «إسناده صحيح» وهو كما قال؛ لأن شعبة لا يروى عن شيوخه المدلسين إلا ما سمعوه ممن فوقهم، لاسيما قتادة، وقد صح عن شعبة أنه قال: «كان همتي من الدنيا: شفتي قتادة، فإذا قال: (سمعتُ) كتبتُ، وإذا قال: (قال) تركتُ» أخرجه أبو عوانة [رقم ١٠٧٨]، بإسناد صحيح إليه، ورُوى عنه أنه قال: (كفيتكم تدليس ثلاثة. . .) وذكر منهم قتادة، نقله عنه البيهقي في مقدمة «معرفة السنن والآثار» [١/ ٣٥].

ومع كل هذا، فإن شعبة لم يرو هذا الحديث قط عن قتادة، وما وقع عند عبد اللَّه بن أحمد: (عن شعبة عن قتادة) ما هو إلا تصحيف يقع في الدفاتر كثيراً.

■ **وصوابه**: (عن سعيد عن قتادة) وسعيد هو ابن أبي عروبة، وهو صاحب هذا الحديث عن قتادة، وعنه رواه خالد بن الحارث عند الجماعة بأسرهم، وتصحيف (سعيد) بـ(شعبة) أمر معروف مشهور، وكذلك العكس، وعليه: فما زالت عنعنة قتادة تُدوِّى في أركان سند الحديث.

والعلة الثانية: هي قول الترمذي في «علله» عقب روايته: «سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: سعيد بن أبي عروبة يُسْنِدُ هذا الحديث عن قتادة، وغيره يقول خلاف هذا ولا يُسْنده» وهذا إعلال بالوقف أو الإرسال، ثم إنه قد اختلف على ابن أبي عروبة في إسناده أيضًا، =

٢٥٣٧- حَدَّثَنَا عبيد الله بن عمر القواريرى، حدّثنا يحيى بن سعيد، حدّثنا عبيدالله ابن الأخنس، قال: حدثنى ابن أبى مليكة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**كَأَنِّى أَنْظُرُ إِلَيْهِ أَسْوَدَ أَفْحَجَ يَقْلَعُهَا حَجَرًا حَجَرًا**» يَعْنِى الْكَعْبَةَ.

= فرواه عنه خالد بن الحارث على الوجه الماضى، وخالفه محمد بن بكر البرسانى، فرواه عن سعيد فقال: عن قتادة عن أبى سفيان عن ابن عباس به . . . ، هكذا أخرجه البيهقى فى «الأسماء والصفات» [عقب رقم ٦٤٥]، بإسناد صحيح إلى البرسانى به . . .

وأقول: إن لم يكن (أبى سفيان) مصحفًا من (أبى نهيك) فالمحفوظ عن سعيد هو الأول؛ والبرسانى وإن وثقه جماعة فقد غمزه آخرون، بل ضعفه النسائى، وقال الحافظ: «صدوق قد يخطئ» وليس هو من قدماء أصحاب ابن أبى عروبة الذين سمعوا منه قبل أن يتغيَّر، بخلاف خالد بن الحارث، وخالد إمام ثقة ثَبْتٌ حجة.

وللحديث شاهد عن ابن عمر مرفوعًا عند أبى داود [٥١٠٩]، والنسائى [٢٥٦٧]، وجماعة كثيرة، وظاهر سنده الصحة على شرط الشيخين، لكنه معلول بالاختلاف فيه على الأعمش، وقفتُ من ذلك على ثلاثة ألوان من الاختلاف، ذكر منها الإمام فى «الصحيحة» [١/ ٤٥٤] لونًا واحدًا، لكن الأعمش لم ينفرد به.

بل تابعه عليه جماعة عن مجاهد عن ابن عمر به . . . ومن هؤلاء: عوام بن حوشب عند الطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٣٥٣٠]، بإسناد صحيح إليه، ولفظ حديثه: (من سألكم بالله فأعطوه، ومن استعاذ بالله فأعيذوه . . . .) ثم ذكر زيادة أخرى؛ فالحديث صحيح ثابت بهذا الشاهد، لكن دون قوله: (بوجه الله) لعدم الشاهد الثابت له، والمحفوظ هو (من سألكم بالله . . .).

٢٥٣٧- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٥١٨]، وأحمد [١/ ٢٢٨]، وابن حبان [٦٧٥٢]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١١٢٣٨]، والبيهقى فى «سننه» [٨٤٨٣]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٧١٣]، وغيرهم من طريقين عن عبد الله بن الأخنس عن ابن أبى مليكة عن ابن عباس به . . . وليس عند البخارى: (يعنى الكعبة).

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه الفاكهى فى «أخبار مكة» [رقم ٧٠٩]، وسنده قوى، وابن أبى مليكة هو عبد الله بن أبى مليكة الإمام الفقيه الرضى. وله شواهد.

٢٥٣٨- حَدَّثَنَا القواريرى أبو سعيد، حدّثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى، حدّثنا هشامٌ، عن قيس بن سعد، عن عطاء، عن ابن عباس، أن النبى ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع، قال: «**اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلْءَ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءَ الأَرْضِ، وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ**».

٢٥٣٨- صحيح: أخرجه مسلم [٤٧٨] والنسائى [١٠٦٦]، وأحمد [١/ ٢٧٦، ٣٧٠]، وابن حبان [١٩٠٦]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٣٤٧]، وابن أبى شيبة [٢٥٤٥]، والبيهقى فى «سننه» [٢٤٣٩]، وفى «الأسماء والصفات» [رقم ٢٨٠]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٦٢٨، ٦٣٥]، وأبو عوانة [رقم ١٤٦٢]، والخطيب فى «تاريخه» [١٠/ ٩٢]، وابن حزم فى «المحلى» [٤/ ١٢٠]، والشجرى فى «الأمالى» [ص ٢١٠]، وغيرهم من طرق عن هشام ابن حسان عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبى رباح عن ابن عباس به . . .

وزاد مسلم وجماعة فى آخره: (أهل الثناء والمجد، لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد).

قلتُ: وهذا إسناد مستقيم، لكن خولف فيه هشام بن حسان، خالفه حماد بن سلمة، فرواه عن قيس بن سعد المكى فقال: عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به مثل سياق المؤلف، فجعل شيخ قيس فيه هو (سعيد) وليس (عطاءً).

هكذا أخرجه أحمد [١/ ٢٧٠]، بإسناد صحيح إليه، والأول هو المحفوظ عن قيس، وحماد قد تغير حفظه قليلاً بآخرة، لكنه لا يزال شيخ الإسلام رغم أنف الكوثرى وأذنابه، وطريق حماد أيضًا عند الطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٥٠٣].

وقد توبع هشام بن حسان على الوجه الأول: تابعه يزيد بن إبراهيم التسترى عن قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس به . . . مثل سياق المؤلف عند الطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٢١٣]، بإسناد صحيح عن أبى عامر العقدى، عن يزيد به . . .

قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن يزيد بن إبراهيم إلا أبو عامر العقدى؛ والمشهور من حديث هشام بن حسان عن قيس».

قلتُ: وهو كما قال، وقد رواه وهب بن مانوس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به مثل سياق المؤلف عند النسائى [١٠٦٧]، وأحمد [١/ ٢٧٧، ٣٣٣]، وعبد الرزاق [٢٩٠٨]، =

٢٥٣٩- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا عبد الملك بن عمرو، عن زهير بن محمد، عن عمرو ابن أبى عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبى ﷺ، قال: «**لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ تُخُومَ الأَرْضِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ كَمَهَ الأَعْمَى عَنِ السَّبِيلِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ سَبَّ وَالِدَيْهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ عَمِلَ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ**» قالها ثلاثًا- يعنى قوم لوطٍ.

= ومن طريقه الطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٥٥٦]، والمؤلف [برقم ٢٥٤٦]، والمزى فى «تهذيبه» [٣١/ ١٣٩]، والبخارى فى «تاريخه» [٨/ ١٦٨] -معلقًا- وغيرهم.

ووهب شيخ مجهول الحال كما قال ابن القطان الفاسى، لكنه توبع عليه مثله عند أحمد [١ / ٢٧٥]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٥٥٨]، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة.

٢٥٣٩- حسن: أخرجه أحمد [١/ ٢١٧، ٣٠٩، ٣١٧]، وابن حبان [٤٤١٧]، والحاكم [٤ / ٣٩٦]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٥٤٦]، والبيهقى فى «سننه» [رقم ١٦٧٩٤، ١٦٧٩٥]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٩/ ٢٣٢]، والآجر فى «ذم اللواط» [رقم ١٥]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٥٨٩]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ١١٦]، وغيرهم، من طرق عن عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب عن عكرمة عن ابن عباس به . . . . .

وليس عند ابن عدى: (لعن اللَّه من ذبح لغير اللَّه)، ولا قوله: (ولعن اللَّه من تولى غير مواليه)، وزاد أحمد فى الموضع الثانى والثالث والحاكم والطبرانى والآجرى والبيهقى فى الموضع الأول وعبد بن حميد: (ولعن اللَّه من وقع على بهيمة)، وهذه الزيادة وحدها عند النسائى فى «الكبرى» [٧٣٣٩]، ومثله الخرائطى فى «مساوئ الأخلاق» [رقم ٤٢٠].

وزاد الخرائطى على النسائى: (ولعن اللَّه من عمل عمل قوم لوط. قالها ثلاثًا) وهذه الفقرة الأخير وحدها عند ابن الجوزى فى «ذم الهوى» [١/ رقم ٤٥٢، ٣٥٤/ بتعليقى]، وهى مكررة ثلاثًا عند المؤلف وأحمد والطبرانى والبيهقى وعبد بن حميد وابن حبان والآجرى.

قلتُ: ومداره على عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب، وهو مختلف فيه: وثقه قوم، وضعفه آخرون، والتحقيق بشأنه: أنه صدوق حسن الحديث متماسك، وقد أنكروا عليه حديث البهيمة كما مضى [برقم ٢٤٦٢]، وكذا حديث قتل الفاعل والمفعول به. . . كما مضى [برقم ٢٤٦٣]، فأصل حديثه على الاستقامة إلا ما أنكره عليه النقاد؛ فالإسناد حسن صالح. =

٢٥٤٠- **حَدَّثَنَا** زهيرٌ، حدّثنا عفان، حدّثنا وهيبٌ، حدّثنا عبد اللَّه بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ، وَالْمَلائِكَةِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**».

= وقد صححه الحاكم أيضًا، ولأكثر فقرات الحديث شواهد: فيشهد للفقرة الأولى والثانية والرابعة: حديث على الماضى [برقم ٦٠٢]، ويشهد له جميعًا دون الفقرة الثالثة: حديث أبى هريرة عند الطبرانى فى «الأوسط» وجماعة، وسنده واهٍ، راجع الكلام عليه فى «الضعيفة» [١١/ ٦١٠] للإمام.

● **تنبيه**: قوله: (ولعن اللَّه من غيَّر تخوم الأرض) شاهد جيد للحديث الماضى [برقم ٢٥٢١]، وكذا يشهد له ما فى حديث علىٍّ الماضى [برقم ٦٠٢]، ولفظه: (ولعن اللَّه من غيَّر منار الأرض)، وقد أشرنا هناك [رقم ٢٥٢١] إلى هذا الطريق هنا.

٢٥٤٠- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٢٦٠٩]، وأحمد [١/ ٣٢٨]، وابن حبان [٤١٧]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٤٧٥]، وفى «الأوسط» [١/ رقم ٥٦١]، وابن أبى شيبة [٢٦١١١]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ١٥٧٦]، وابن قانع فى «المعجم» [رقم ٧٨٣]، وغيرهم من طرق عن عبد اللَّه بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد جيد مستقيم، وابن خثيم صدوق متماسك على أوهام له، وقال البوصيرى فى «الزوائد»: «فى إسناده ابن أبى الضيف، لم أر لأحد فيه كلامًا لا بجرح ولا بتوثيق، وباقى رجال الإسناد على شرط مسلم».

قلتُ: وهذا إعلال لا يضر الحديث شيئًا؛ لكون ابن أبى الضيف -روايه عن ابن خثيم- لم ينفرد به؛ بل تابعه على بن عاصم عند الطبرى، ووهيب بن خالد عند الآخرين.

وقد توبع عليه سعيد بن جبير: تابعه شهر بن حوشب عن ابن عباس به نحوه.. وزاد فى آخره: (إلى يوم القيامة لا يقبل منه صرف ولا عدل) أخرجه أحمد [١/ ٣١٨]، والدارمى [٢٨٦٤]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ ١٣٠١١١]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٣٩]، وغيرهم.

وشهر ضعيف على التحقيق، وله طريق ثالث عن ابن عباس نحوه مع زيادة فى أوله عند الطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٧٢١]، لكن إسناده مظلم جدًا، وله شواهد عن جماعة من الصحابة، مضى منهم حديث عمرو بن خارجة [برقم ١٥٠٨]، وحديث جابر [برقم ٢٠٧١].

٢٥٤١- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا عفان، حدّثنا أبان العطار، عن قتادة، عن أبى العالية الرياحى، عن ابن عم نبيكم: ابن عباس، أن نبى اللَّه ﷺ كان يدعو بهذه عند الكرب: «**لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ، لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ**».

٢٥٤١- **صحيح**: أخرجه البخارى [٥٩٨٥، ٥٩٨٦، ٦٩٩٠، ٦٩٩٤]، ومسلم [٢٧٣٠]، والترمذى [٣٤٣٥]، وابن ماجه [٣٨٨٣]، وأحمد [١/ ٢٢٨، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٨٠، ٢٨٤، ٣٣٩، ٣٥٦]، والطيالسى [٢٦٥١]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٧٥٠]، وابن أبى شيبة [٢٩١٥٥]، والنسائى فى «الكبرى» [٧٦٧٤، ٧٦٧٥، ١٠٤٨٩]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٦٥٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ٤٥١]، و[٢/ ٤٥٢]، وجماعة غيرهم، من طرق عن قتادة عن أبى العالية عن ابن عباس به . . . وهو عند جماعة بنحوه باختلاف يسير فى كلماته.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح، لكن نقل أبو داود فى «سننه» [عقب رقم ٢٠٢]، عن شعبة أنه قال: (إنما سمع قتادة من أبى العالية أربعة أحاديث، حديث يونس بن متى، وحديث ابن عمر فى الصلاة، وحديث «القضاة ثلاثة» وحديث ابن عباس «حدثنى رجال مرضيون منهم عمر، وأرضاهم عندى عمر»).

قلتُ: ومراده أن قتادة لم سمع من أبى العالية سوى هذه الأربعة أحاديث فقط، وهكذا رواه ابن أبى حاتم فى «المراسيل» [ص ١٧١]، عن شعبة صريحًا قال: «لم يسمع قتادة من أبى العالية إلا ثلاثة أشياء» . . . فذكرها دون حديث ابن عباس، لكن ورد عن شعبة روايته هذا الحديث عن قتادة أيضًا، كما علقه عنه البخارى [عقب رقم ٥٩٨٦]، فقال: «وقال وهب -هو ابن جرير بن حازم: حدثنا شعبة عن قتادة مثله . . .».

قال الحافظ فى «الفتح» [١١/ ١٤٥]: «وكأن البخارى لم يعتبر بهذا الحصر -يعنى من كون قتادة لم يسمع من أبى العالية سوى أربعة أحاديث أو ثلاثة- لأن شعبة ما كان يحدِّث عن أحد من المدلسين إلا بما يكون ذلك المدلس قد سمعه من شيخه، وقد حدث شعبة بهذا الحديث عن قتادة، وهذا هو السر فى إيراده له معلقًا فى آخر الترجمة من رواية شعبة، وأخرجه مسلم الحديث من طريق سعيد بن أبى عروبة عن قتادة أن أبا العالية حدثه . . . وهذا صريح فى سماعه له منه . . .».

=

٢٥٤٢- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا عفان، حدّثنا حماد بن سلمة، أخبرنا داود بن أبي هند، عن رفيع أبي العالية، عن ابن عباس، أن رسول اللَّه ﷺ أتى على وادي الأزرق، فقال: «**مَا هَذَا الْوَادِي؟**» قيل: وادي الأزرق، قال: «**كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُوسَى مُنْهَبِطًا، وَلَهُ جُؤَارٌ إِلَى رَبِّهِ بِالتَّلْبِيَةِ**»، ومر على ثنية كداء، فقال: «**مَا هَذِهِ؟**» قال: ثنية كداء، قال: «**كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى يُونُسَ بْنِ مَتَّى عَلَى نَاقَةٍ جَعْدَةٍ حَمْرَاءَ، خُطَامُهَا مِنْ لِيفٍ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ**».

= **قلتُ**: الذى عند مسلم: (عن قتادة أن أبا العالية حدثهم عن ابن عباس . . .) ومثله عند عبد بن حميد، وعند أحمد [١/ ٣٣٩]، من طريقين عن ابن أبي عروبة عن قتادة قال: (ثنا أبو العالية الرياحي . . .).

وهذا أصرح ما يكون فى السماع، فلعل ما نقله أبو داود وابن أبى حاتم عن شعبة من كون قتادة لم يسمع من أبى العالية سوى أربعة أو ثلاثة أحاديث، إنما قاله شعبة قديمًا قبل أن يتضح له خلاف ذلك؛ كما يظهر بجلاء من روايته هذا الحديث عن قتادة عن أبى العالية! وهو الذى كفانا تدليس قتادة البتة كما ورد عنه، وقد صحَّ عنه أنه قال: «كان همتى من الدنيا: شَفَتَىْ قتادة؛ فما قال فيه: (سمعتُ) كتبتُ، وما قال فيه: (قال) تركتُ» كما أخرجه عنه أبو عوانة وغيره بالإسناد الصحيح، على أن ذلك لم يكن مختصًا بقتادة وحده، راجع ما علقناه على «ذيل الحديث» [رقم ١٧٣٢].

ثم إن قتادة لم ينفرد به عن أبى العالية، بل تابعه يوسف بن عبد اللَّه بن الحارث -الثقة المعروف- عند مسلم وجماعة كثيرة؛ لكن اختلف على يوسف فى سنده، فاللَّه المستعان.

● **تنبيه**: سقط من سند ابن أبى شيبة ذكر (أبى العالية) فصار إسناده هكذا: (حدثنا وكيع عن هشام الدستوائى عن قتادة عن ابن عباس به . . .).

والصواب: (عن قتادة عن أبى العالية عن ابن عباس) وهكذا أخرجه مسلم [٢٧٣٠]، وأحمد [١/ ٣٥٦]، من طريق ابن أبى شيبة عن وكيع عن هشام عن قتادة عن أبى العالية به . . . فانتبه.

٢٥٤٢- **صحيح**: أخرجه مسلم [١٦٦]، وابن ماجه [٢٨٩١]، وأحمد [١/ ٢١٥]، وابن خزيمة [٢٦٣٢، ٢٦٣٣]، وابن حبان [٣٨٠١]، و[٦٢١٩]، والحاكم [٢/ ٣٧٣]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٧٥٦]، والبيهقى فى «سننه» [٨٧٩٦]، وفى «الشعب» [٣/ ٤٠٠٤]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٢/ ٢٢٣]، و[٣/ ٩٦]، وأشيب البغدادى فى «حديثه» [٣]، =

٢٥٤٣- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا عفان، حدّثنا حماد بن سلمة، عن علىّ بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس، قال: جاءنا رسول الله ﷺ فسقيناه من هذا النَّبيذ- يعنى نبيذ السقاية- فشرب، ثم قال: «**أَحْسَنْتُمْ، هَكَذَا فَاصْنَعُوا**».

= وأبو عوانة [رقم ٣٠٠٦، ٣٠٠٧]، و ابن بشران فى «الأمالى» [رقم ٧٦٧]، وابن منده فى «الإيمان» [٢/ رقم ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥]، و غيرهم، من طرق عن داود بن أبى هند عن أبى العالية الرفاعى عن ابن عباس به.

قلتُ: قال ابن منده: «رواه جماعة عن داود»، وقال أبو نعيم: «حديث داود بن أبى هند عن أبى العالية رواه عنه القدماء.....» وقال أيضًا: «ثابت مشهور من حديث داود عن أبى العالية، رواه عنه الناس».

قلتُ: وسنده كالشمس.

٢٥٤٣- صحيح: أخرجه أحمد [١/ ٢٩٢]، والطيالسى [٢٦٩١]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ ١٢٩٣٤]، وابن سعد فى «الطبقات» [٤/ ٦٤]، وغيرهم، من طريق حماد بن سلمة عن علىّ ابن زيد بن جدعان عن يوسف بن مهران عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف؛ آفته ابن جدعان هذا؛ فقد كان ضعيف الحفظ صاحب مناكير وغرائب، ويوسف بن مهران انفرد عنه على بن زيد وحده بالرواية، وكان شعبة يغلط فى اسمه ويقول: (عن يوسف بن ماهك) والصواب أنهما رجلان:

فابن ماهك ثقة مشهور روى عنه جماعة من الكبار، وأما ابن مهران فشيخ معروف أيضًا، وقد وثقه أبو زرعة الرازى وابن حبان، وابن سعد فى «الطبقات» [٧/ ٢٢٢]، ولم يتكلم فيه أحد بشىء قط، اللَّهم إلا أن أحمد قد قال: «يوسف بن مهران لا يُعرف، . . .»، ولا يضره هذا؛ فقد عرفه من وثقه كما مضى.

أما قول الحافظ عنه فى «التقريب»: «لين الحديث» فهو قول مخترع، لم يُسْبق إليه، وليس له فيه سلف قط، وليس للمتأخر طبقة ورتبة أن يضعِّف ما وثقه المتقدم العارف إلا ببرهان بيِّن، ودون ذلك فى يوسف خرط القتاد، فإن كان برهانه هو ما يقع فى رواية يوسف من بعض المناكير، فالذنب فيها محمول على أكتاف ابن جدعان المتفرد عنه بالرواية، وقد كان ابن جدعان بحرًا لا ينزف فى كثرة المناكير والغرائب والأفراد والمخالفة، وهو آفة هذا الإسناد كما مضى. لكنه قد توبع عليه: =

٢٥٤٤- حَدَّثَنَا أبو يعلى، حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا عفان، حدّثنا حماد بن سلمة، عن علىّ بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**مَا أَحَدٌ مِنْ وَلَدِ آدَمَ إِلا قَدْ أَخْطَأَ، أَوْ هَمَّ، بِخَطِيئَةٍ لَيْسَ يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا، وَمَا يَنْبَغِي لأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى**».

= ١- فتابعه بكر بن عبد اللَّه المزنى قال: (قال رجل لابن عباس: ما بال أهل البيت يسقون النبيذ وبنو عمهم يسقون اللبن والعسل والسويق! أبخل بهم أم حاجة؟! فقال ابن عباس: ما بنا بخل ولا بنا حاجة، ولكن دخل رسول اللَّه ﷺ على راحلته، وخلفه أسامة بن زيد، فدعا رسول اللَّه ﷺ بشراب؛ فَأتىَ بنبيذ فشرب منه، ودفع فضله إلى أسامة بن زيد فشرب منه ثم قال رسول اللَّه ﷺ: أحسنتم وأجملتم، كذلك فافعلوا، فنحن هكذا لا نريد أن نغير ما قال رسول اللَّه ﷺ» أخرجه أبو داود [٢٠٢١] -واللفظ له- ومسلم [١٣١٦]، وأحمد [١/ ٣٧٢]، وابن خزيمة [٢٩٤٧]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ ١٢٩١٠]، والبيهقى فى «سننه» [٩٤٣٦]، وأبو عوانة [رقم ٢٦٨٤]، وابن حزم فى «المحلى» [٧/ ٢٠١]، وفى «حجة الوداع» [رقم ١٧٣] وغيرهم، من طرق عن حميد الطويل عن بكر المزنى به . . .

قلتُ: وهذا إسناد قوى؛ وحميد لا يدلس إلا عن أنس وحده، وله طرق أخرى عن ابن عباس به نحوه .

٢٥٤٤- **حسن لغيره**: أخرجه أحمد [١/ ٢٥٤، ٢٩١، ٢٩٥، ٣٠١، ٣٢٠]، والحاكم [٢/ ٦٤٧]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٩٣٣]، وابن أبى شيبة [٣١٩٠٩]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٥٣٧]، و[٢٠٥٣٨]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٦٦٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٦٤/ ١٩٣]، وإبراهيم الحربى فى «غريب الحديث» [٢/ ٧١٩]، وغيرهم، من طرق عن حماد ابن سلمة عن علىّ بن زيد بن جدعان عن يوسف بن مهران عن ابن عباس به . . نحوه . . . وليس عند الحاكم والطبرانى وابن أبى شيبة والبيهقى: شطره الآخر: (وما ينبغى لأحد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى) وهو رواية لأحمد أيضًا .

قلتُ: وسنده ضعيف مثل الذى قبله تمامًا، قال الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٣٨٣]: (فيه علىّ بن زيد، وضعفه الجمهور، وقد وثّق، وبقية رجاله رجال «الصحيح»).

قلتُ: وعجز كلامه وهْم لا يخفى؛ لأن يوسف بن مهران ليس من رجال «الصحيح» =

. . . . . .

= ولا كاد، وإنما هو من رجال الترمذى وحده، ولعل الهيثمى ظنه (يوسف بن ماهك) الثقة المشهور، والصواب أنهما رجلان كما مضى الكلام عليه فى الحديث الماضى.

وقال ابن كثير فى «البداية» [٢/ ٥١]، بعد أن ذكره من طريق أحمد: «علىّ بن زيد بن جدعان تكلم فيه غير واحد من الأئمة، وهو منكر الحديث»، ثم قال: «وقد رواه ابن خزيمة والدارقطنى من طريق العبادانى عن على بن زيد بن جدعان به مطولاً، ثم قال ابن خزيمة: وليس هو على شرطنا».

قلتُ: ومن طريق ابن خزيمة: أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٦٤/ ١٨٩]، به مطولاً، ومن طريق الدارقطنى: أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» أيضًا [٦٤/ ١٨٩-١٩٠]، به مطولاً... ثم قال عقبه: «قال الدارقطنى: هذا حديث غريب من حديث يوسف بن مهران عن ابن عباس، تفرد به علىّ بن زيد بن جدعان».

ومن هذا الوجه المطول: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٩٣٨]، والبزار فى «مسنده» [٢٣٥٨/ كشف]، ولفظه عندهم فى آخره: (أما إنه لا ينبغى لأحد أن يقول: أنا خير من يحيى بن زكريا، قلنا: يا رسول اللَّه، ومن أين ذاك؟! قال: أما سمعتم اللَّه كيف وصفه فى القرآن؟! فقال: ﴿يَٰيَحۡيَىٰ خُذِ ٱلۡكِتَٰبَ بِقُوَّةٖۖ وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡحُكۡمَ صَبِيّٗا ۝١٢﴾ [مريم: ١٢]، فقرأ حتى بلغ: ﴿وَسَيِّدٗا وَحَصُورٗا وَنَبِيّٗا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝٣٩﴾ [آل عمران: ٣٩]، لم يعمل سيئة قط، ولم يهم بها) هذا سياق الطبرانى، وفى سياقه طول كما ذكرنا.

وقال الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٣٨٢]: «رواه البزار والطبرانى، وفيه علىّ بن زيد بن جدعان، وضعفه الجمهور، وبقية رجاله ثقات».

● وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس به... نحوه... منها:

١- طريق إسماعيل بن زكريا الأسدى عن محمد بن عون الخراسانى عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعًا قال: (ما من أحد إلا يلقى اللَّه قد همَّ بخطيئة أو عملها إلا يحيى بن زكريا؛ فإنه لم يهم بها ولم يعملها) أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٢٤٤]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٦٤/ ١٩٢]، والبزار [٢٣٥٩/ كشف]، وغيرهم، بإسناد حسن إلى ابن عون به.

قلتُ: ومحمد بن عون الخراسانى هذا متروك واهٍ، وهو من رجال ابن ماجه وحده. =

. . . . . .

= ٢- وطريق موسى بن إبراهيم بن جعفر بن مهران السباك عن أبيه عن سليمان بن حرب عن شعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به نحو سياق المؤلف دون شطره الثاني: أخرجه ابن عدي في «الكامل» [٢/ ٤٠٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٦٤/ ٩٢-٩٣]، بإسناد صحيح إلى موسى بن إبراهيم به.

قلتُ: قال الإمام في «الصحيحة» [٦/ ١٢٠٦]: «قلتُ: وموسى بن إبراهيم السباك، وأبوه لم أعرفهما، ومن فوقه من رجال الشيخين، غير أن ابن أبي ثابت مدلس».

قلتُ: إن صح الطريق إلى ابن أبي ثابت؛ فلا عبرة آنذاك بعنعنته، لكون شعبة قد رواه عنه، وهو لا يروى عن المدلسين إلا ما ثبت سماعهم له من شيوخهم، راجع ما علقناه على ذيل الحديث [رقم ١٧٣٢].

ثم إن موسى بن إبراهيم لم ينفرد به؛ بل تابعه أحمد بن يحيى بن زهير -وهو ثقة حافظ- عن إبراهيم بن جعفر به . . . . عند ابن عدي في «الكامل» [٢/ ٤٠٧]، قال ابن عدي: «وهذا الحديث بهذا الإسناد غريب من حديث شعبة وغيره»، ولا يرويه إلا إبراهيم السباك هذا عن سليمان بن حرب عن شعبة، وكتبه عن عمر بن سهل الدينوري وابن عقدة».

قلتُ: فانحصرتْ العلة في إبراهيم السباك هذا، وقد جهدتُ للوقوف له على ترجمة له فلم أستطع، حتى كدتُ أسأل عنه أهل مِهْنته.

وللحديث شاهد عن عبد اللَّه بن عمرو بن العاص عند جماعة، وقد اختلف في سنده على ألوان، مرفوعًا وموقوفًا ومرسلاً ومقطوعًا، وقد صحَّح ابن كثير وقفه في «تاريخه» [٢/ ٥١].

وله شاهد ثان عن أبي هريرة عند جماعة، وسنده منكر على التحقيق، وله شواهد أخرى مراسيل، منها مرسل الحسن البصري نحو سياق المؤلف دون شطره الثاني عند الحاكم [٣/ ٦٤٧]، وعنه البيهقي في «سننه» [٢٠٥٣٨]، وسنده صحيح إليه، ومرسل يحيى بن جعدة بلفظ: (لا ينبغي لأحد أن يقول: أنا خير من يحيى بن زكريا، ما همَّ بخطيئة، ولا جالت في صدره امرأة) أخرجه أبو الموجه الفزاري الحافظ في «مسنده»، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٦٤/ ١٩١]، بإسناد صحيح إلى ابن جعدة به . . .

فإذا ضُمَّا هذان المرسلان إلى بعض الطرق الماضية: أرجو أن يكون الحديث -بنحو لفظ المؤلف- حسنًا إن شاء اللَّه. =

٢٥٤٥- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا شبابة بن سوار، حدّثنا يونس بن أبى إسحاق، عن المنهال بن عمرو، عن علىّ بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، قال: قال لى العباس: بتُّ بآل رسول الله ﷺ، واحفظ صلاة رسول الله ﷺ، وتقدَّمْ إلى أن لا تنام حتى تحفظَ صلاة رسول الله ﷺ، قال: فصلى النبى ﷺ العشاء، وخرج من المسجد حتى لم يبق فيه أحدٌ غيرى، قال: فنظر إلىَّ النبى ﷺ، فقال: «**مَنْ هَذَا، عَبْدُ اللَّه**؟» قال: قلت: نعم، قال: «**مَا لَكَ**؟» قال: قلت: أمرنى العباس أن أبيت بكم الليلة قال: «**فانطلق إذًا**» قال: «**افْرُشْهَا عَبْدَ اللَّه**» قال: فأتيت بوسادةٍ من مسوحٍ حشوها ليفٌ؛ قال: ثم تقدم النبى ﷺ،

= ولشطره الأخير: (وما ينبغى لأحد أن يقول أنا خير من يونس بن متى) شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة، منهم ابن عباس نفسه، فأخرجه أحمد [١/ ٢٤٢]، من طريق شعبة عن قتادة عن أبى العالية عن ابن عباس به . . .

وهذا إسناد صحيح جدًا، وصرح فيه قتادة بالسماع، زيادة على رواية شعبة عنه، ومن طريق شعبة: أخرجه البخارى [٣٢١٥]، ومسلم [٢٣٧٧]، وأبو داود [٤٦٦٩]، وجماعة.

٢٥٤٥- **صحيح**: أخرجه الحاكم [٣/ ٦١٧]، والطبرانى فى «الكبير» [١٠/ رقم ١٠٦٤٨]، وفى «الدعاء» [رقم ٧٥٩]، وعنه أبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ٢٠٨]، وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى» [٥١٩]، والطحاوى فى «المشكل» [١/ ٨] -وعنده فيه اختصار- وغيرهم من طرق عن يونس ابن أبى إسحاق عن المنهال بن عمرو عن على بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن ابن عباس به.

قلتُ: قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

قلتُ: وهذه غفلة مكشوفة، وتلفيق غير مقبول، ولولاه وأمثاله ما كنا جردنا «إرضاء الناقم بمحاكمة الحاكم»، ورجال الإسناد وإن كانوا من رجال «الصحيح»، لا يلزم منه تصحيح حديثهم على شرطهما أو شرط أحدهما هكذا دون ضابط، فيونس بن أبى إسحاق وإن أخرج له مسلم، فإن البخارى لم يحتج به، والمنهال بن عمرو وإن احتج به البخارى، فلم يخرج له مسلم شيئًا، ولا يكون الإسناد -والحالة هذه- على شرط أحدهما حتى تتحقق فيه صورة الاجتماع التى كان يتجاهلها الحاكم إن لم يكن يجهلها.

وقد يكون رجال الإسناد كلهم من رجال الشيخين، ولا يكون الحديث على شرطهما أيضًا، وقد بسطنا كل ذلك فى «إرضاء الناقم». =

فصلى ركعتين ليستا بطويلتين ولا قصيرتين، ثم أتى فراشه حتى سمعت غطيطه- أو خطيطه- ثم استيقظ فقرأ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [البقرة: ١٦٤] حتى ختم السورة، ثم مسح ثلاثًا، ثم قام فبال، ثم استن بسواكه، ثم توضأ، ثم قام فصلى ركعتين ليستا بطويلتين، ولا قصيرتين، ثم عاد إلى فراشه فنام، حتى سمعت غطيطه- أو خطيطه- ثم استيقظ ثم استوى على فراشه، وفعل كما فعل فى المرة الأولى، ثم مسح ثلاثًا، وقرأ الآيات من آخر سورة آل عمران: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [آلبقرة: ١٦٤]، حتى ختم السورة، ثم قام فاستن بسواكه ثم توضأ، ثم صلى ركعتين ليستا بطويلتين ولا قصيرتين، ثم عاد إلى فراشه فنام حتى سمعت غطيطه - أو خطيطه- ثم استيقظ ففعل كما فعل فى المرتين الأوليين، فصلى ست ركعات ثم أوتر بثلاث، ثم صلى الركعتين قبل الفجر، فلما فرغ من صلاته، قال: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْ لِي فِي بَصَرِي نُورًا، وَفِي سَمْعِي نُورًا، وَفِي قَلْبِي نُورًا، وَمِنْ أَمَامِي نُورًا، وَمِنْ خَلْفِي نُورًا، وَمِنْ فَوْقِي نُورًا، وَمِنْ تَحْتِي نُورًا، وَعَنْ يَمِينِي نُورًا، وَعَنْ يَسَارِي نُورًا، وَاجْعَلْ لِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ نُورًا، وَأَعْظِمْ لِي نُورًا**».

٢٥٤٦- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا يحيى بن أبى بكير، حدّثنا إبراهيم بن نافع، عن وهب ابن ميناس العدنى، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباسٍ، أن النبى ﷺ كان إذا أراد السجدة

= والإسناد هنا: حسن صالح فقط، ويونس بن أبى إسحاق صدوق متماسك على أوهام له، والمنهال ثقة ربما وهم.

ومن طريق يونس: أخرجه أيضًا: ابن مردويه فى «تفسيره» كما فى «تفسير ابن كثير» [/ ٥٨٠ ١]، وقال أبو نعيم عقب روايته: «هذا حديث صحيح من حديث ابن عباس، روى عنه من وجوه كثيرة، وحديث يونس رواه عنه أبو أحمد الزبيرى مثله، ورواه داود بن عيسى النخعى عن منصور بن المعتمر عن على نحوه، ورواه حبيب بن أبى ثابت عن محمد بن علىّ عن أبيه عن جده نحوه، ورواه الأحوص بن حكيم عن على بن عبد اللَّه عن أبيه نحوه . . .» .

قلتُ: وهو كما قال . وللحديث طرق مشهورة عن ابن عباس به مطولاً ومختصرًا، فانظر الحديث الماضى [برقم ٢٤٦٥].

٢٥٤٦- صحيح: مضى الكلام عليه ضمن الماضى [برقم ٢٥٣٨].

بعد الركعة، يقول: «**اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، مِلْءَ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءَ الأَرْضِ، وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ**».

٢٥٤٧- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا يحيى بن أبى بكير، حدّثنا إسرائيل، عن أبى يحيى، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: رأى رسول الله ﷺ فخذ رجلٍ خارجةً، فقال: «**غَطِّ فَخْذَكَ، فَإِنَّ فَخِذَ الرَّجُلِ عَوْرَتُهُ**».

٢٥٤٧- حسن لغيره: أخرجه أحمد [١/ ٢٧٥]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «التحقيق» [١/ ٣٢١]، والحاكم [٤/ ٢٠٠]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١١١٩]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٦٤٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٤٧٤]، وفى «المشكل» [٤/ ١٨٧-١٨٨]، والخرائطى فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٤٢٥]، والخطيب فى «الأسماء المبهمة» [ص ٨٩]، وغيرهم، من طرق عن إسرائيل بن يونس عن أبى يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس به.

قلتُ: وهو عند الترمذى [٢٧٩٦]، والبيهقى فى«سننه» [٣٠٤٨]، وغيرهما، من هذا الطريق به مختصراً بلفظ: «الفخذ عورة».

ومداره على أبى يحيى القتات، قال ابن القطان فى «بيان الوهم والإيهام» كما فى «نصب الراية» [٤/ ٣١٣]: «وأبو يحيى القتات اختلف فى اسمه: فقيل: زاذان، وقيل: دينار، وقيل: عبدالرحمن، وقيل غير ذلك، ضعفه شريك ويحيى فى رواية، ووثقه فى رواية أخرى، وقال أحمد: روى عنه إسرائيل أحاديث كثيرة مناكير جداً، وقال النسائى: ليس بالقوى، وقال ابن حبان: فحش خطؤه، وكثر وهمه حتى سلك غير مسلك العدول فى الرويات»، ونحو هذا قاله ابن عبد الهادى فى «التنقيح» [١/ ٢١٤].

وبأبى يحيى القتات: أعله ابن حزم فى «المحلى» [٣/ ٢١٤]، والحافظ فى «التغليق» [١/ ١٦٣]، وهو كما قالوا جميعًا، لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة ينهض بمجموعها على الاحتجاج به كما شرحناه فى «غرس الأشجار» وقد جازف بعضهم فصحَّح بعضها على الانفراد، مع أنها كلها معلولة البتة، والحديث عندى حسن بمجموع طرقه وشواهده كما بسطناه فى المصدر المشار إليه آنفًا، وراجع «نصب الراية» [٤/ ٣١٣]، و«التلخيص» [١/ ٢٧٩]، و«إرواء الغليل» [١/ ٢٩٦-٢٩٨]، و«الثمر المستطاب» [١/ ٢٦٤-٢٧١].

٢٥٤٨- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا يحيى بن أبى بكير، حدّثنا شعبة، عن الحكم، عن يحيى بن الجزار، عن صهيب البصرى، عن ابن عباس، أن النبى ﷺ كان يصلى، فجاءت جاريتان من قريش، فأخذتا بركبتيه، أظنه قال: ففرع، أو ففرَّق بينهما وصلى، وجئت أنا وغلامٌ من بنى هاشمٍ على حمارٍ، فمررنا بين يديه، ثم دخلنا فى الصلاة فلم ينصرف.

٢٥٤٩- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا إسماعيل بن أبى أويسٍ، قال: حدثنى إبراهيم بن

٢٥٤٨- صحيح: مضى تخريجه [برقم ٢٤٢٣].

٢٥٤٩- صحيح: دون: (ولا أصحاب الصوامع): أخرجه أحمد [١/ ٣٠٠]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٥٦٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٧٩٣٣]، وابن عدى فى «الكامل» [١/ ٢٣٤]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٦/ ١٤١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ٢٢٠]، وفى «المشكل» [١٥/ ١٨٢]، وغيرهم، من طرق عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبى حبيبة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس به . . . وهو عند الطحاوى فى «شرح المعانى» بجملة النهى عن قتل الولدان فقط.

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه ابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٤٤٥٤، ٤٤٥٥]، وقال البوصيرى: «مدار هذه الطرق على إبراهيم بن إسماعيل بن أبى حبيبة، وهو ضعيف».

وقال الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ٥٧١]: «رواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبرانى فى «الكبير» و«الأوسط» إلا أنه قال فيه: «ولا تقتلوا وليداً ولا امرأة ولا شيخًا»، وفى رجال البزار إبراهيم ابن إسماعيل بن أبى حبيبة وثقه أحمد وضعفه الجمهور، وبقية رجال البزار رجال الصحيح».

قلتُ: لا داعى لإعلال سند البزار وحده بابن أبى حبيبة؛ لأنه رابض فى إسناد الجميع، ثم إن بالإسناد علة أخرى، وهى داود بن الحصين؛ فإن روايته عن عكرمة قد تكلم فيها جماعة ورموها بالنكارة.

لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، مضى منها حديث بريدة بن الحصيب عند المؤلف [برقم ١٤١٣]، فالحديث صحيح بهذه الشواهد دون جملة النهى عن قتل (أصحاب الصوامع)، فلم تأت إلا من هذا الطريق الضعيف، وقد قال البزار فى «مسنده» [١٦٧٧/ كشف]، عقب روايته: «لا نحفظ قوله: «أصحاب الصوامع» إلا من هذا الوجه»، =

إسماعيل، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا بعث جيوشه، قال: «**اخْرُجُوا بِاسْمِ اللَّهِ، فَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، لا تَغْدِرُوا، وَلا تُمَثِّلُوا، وَلا تَغُلُّوا، وَلا تَقْتُلُوا الْوِلْدَانَ، وَلا أَصْحَابَ الصَّوَامِعِ**».

٢٥٥٠- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا يزيد، أخبرنا محمد بن إسحاق، عن أبى جعفر، والزهرى، عن يزيد بن هرمز، قال: كتب نجدة الحرورى إلى ابن عباس يسأله، عن سهم ذى القربى لمن هو؟ وعن قتل الولدان، ويذكر فى كتابه أن العالمَ صاحبَ موسى قد قتل الغلام، وعن النساء هل كن يحضرن الحرب مع رسول الله ﷺ؟ وهل كان يضرب لهن بسهمٍ؟ قال يزيد: فأنا كتبت لابن عباسٍ كتابه، فكتب إليه:

= وقال الطحاوى فى «المشكل»: «لا نعلمه روى عن النبى ﷺ فى النهى عن قتل «أصحاب الصوامع» غير هذا الحديث، وكان مداره على إبراهيم بن إسماعيل بن أبى حبيبة الأشهلى».

قلتُ: وستأتى تلك الجملة وحدها عند المؤلف [برقم ٢٦٥٠].

٢٥٥٠- صحيح: أخرجه أبو داود [٢٧٢٨]، والنسائى [٤١٣٤]، وأحمد [١/ ٣٥٢]، والطبرانى فى «الكبير» [١٠/ رقم ١٠٨٣٥]، وابن أبى شيبة [٣٣١٢٨، ٣٣٢١٧، ٣٣٤٥٠، ٣٣٦٥٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٢٧٤٤]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٨/ ١٠٧]، وأبو عوانة [رقم ٥٥٤٧]، وابن شبة فى «أخبار المدينة» [٢/ ٦٤٧]، وغيرهم، من طرق عن محمد بن إسحاق عن الزهرى ومحمد بن علىّ أبى جعفر الباقر كلاهما عن يزيد بن هرمز عن ابن عباس به . . . وهو عند أبى داود والنسائى وجماعة ببعضه مختصراً.

قلتُ: وهذا إسناد حسن صالح، وابن إسحاق وإن كان مدلسًا إلا أنه صرح بالسماع عند الطبرانى، وقد توبع عليه عن الزهرى وأبى جعفر مطولاً ومختصراً:

١- فتابعه عن الزهرى: يونس بن يزيد كما يأتى عند المؤلف [٢٧٣٩]، ويأتى الكلام عليه هناك.

٢- وتابعه عن أبى جعفر الباقر: ابنه جعفر الصادق مطولاً ومختصراً ببعضه، مع اختلاف فى ألفاظه، عند مسلم [١٨١٢]، والترمذى [١٥٥٦]، وأحمد [١/ ٣٠٨]، والشافعى [٩٩٩]، و[١٤٩٢]، والطبرانى فى «الكبير» [١٠/ رقم ١٠٨٣٣، ١٠٨٣٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٧٦، ١٧٥٨٩]، و[١٧٦٢٩]، وأبى نعيم فى «الحلية» [٣/ ٢٠٥]، وابن الجارود [١٠٨٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢٧٢٣]، وأبى عوانة [٥٥٤٤]، وجماعة كثيرة. =

٢٦٤ ـــــــ

كانوا يحضرون الحرب مع رسول اللَّه ﷺ، فأما أن يضرب لهم بسهمٍ فلا، وقد كان يرضخ لهم.

وأما اليتيم فإذا احتلم خرج من اليتم ووقع حقه فى الفيء.

٢٥٥٢- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا عثمان بن عمر، حدّثنا يونس، عن الزهرى، عن عبيداللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة، عن ابن عباس، قال: كان رسول اللَّه ﷺ أجود الناس، وأجود ما يكون فى رمضان حين يلقاه جبريلُ، وكان يلقاه كل ليلة فى رمضان يدارسه القرآن فكان رسول اللَّه ﷺ إذا لقيه جبريل أجود من الريح المرسلة.

٢٥٥٢- **صحيح**: أخرجه البخارى [٦، ١٨٠٣، ٣٠٤٨، ٦٣٦١]، ومسلم [٢٣٠٨]، و النسائى [٢٠٩٥]، والترمذى فى «الشمائل» [رقم ٣٥٤]، وأحمد [١/ ٢٨٨، ٣٦٣، ٣٧٣]، وابن خزيمة [١٨٨٩]، وابن حبان [٣٤٤٠، ٦٣٧٠]، وابن أبى شيبة [٢٦٦٢٤]، والبيهقى فى «سننه» [٨٢٩٨]، وفى «الشعب» [٢/ رقم ٢٢٤٦]، و[٣/ رقم ٣٦٣١]، وفى «الدلائل» [رقم ٢٧٣]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ١٢٠]، وابن عساكر فى «معجمه» [رقم ٣٤٧]، وابن حزم فى «المحلى» [٧/ ٣٢]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ١٩٥] وجماعة، من طرق عن الزهرى عن عبد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة عن ابن عباس به.

قلتُ: هكذا رواه جلة أصحاب الزهرى عنه على هذا الوجه، ثم جاء أبو بكر الهذلى وخالف الجميع فى لفظه، ورواه عن الزهرى عن عبيد اللَّه بن عتبة عن ابن عباس قال: (كان رسول اللَّه ﷺ إذا دخل شهر رمضان أطلق كل أسير، وأعطى كل سائل، واللَّهِ لَرسولُ اللَّه ﷺ كان أجود بالخير من الريح الهابة).

هكذا أخرجه البيهقى فى «الشعب» [١/ رقم ٣٨٧] -واللفظ له- وفى «فضائل الأوقات» [رقم ٦٩]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٣٢٣]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٣٧٧]، وابن حبان فى «المجروحين» [١/ ٣٦٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ٢٥]، والإسماعيلى فى «المعجم» [رقم ٣٧]، وابن أبى الدنيا فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٣٨١]، والشجرى فى «الأمالى» [ص ٢٨٠]، والبزار [٩٦٨/ كشف] وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ١٢٣]، وابن الجوزى فى «العلل المتناهية» [٢/ ٣٩]، وجماعة.

قال البزار: «لا نعلم رواه هكذا إلا أبو بكر الهذلى، ولم يكن حافظًا. . . .»، =

٢٥٥٣- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا هاشم بن القاسم، حدّثنا ورقاء بن عمر اليشكري، قال: سمعت عبيد اللَّه بن أبي يزيد، يحدِّث عن ابن عباسٍ، قال: أتى رسول اللَّه ﷺ الخلاء، فوضعت له وَضُوءاً، فلما خرج، قال: من وضع هذا؟ قالوا: ابن عباسٍ قال: «**اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ**».

٢٥٥٤- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا عثمان بن عمر، أخبرنا يونس، عن الزهري، عن عبيداللَّه بن عبد اللَّه، عن ابن عباسٍ: أن رسول اللَّه ﷺ كان يسدل شعره، وكان المشركون يفرقون رؤوسهم، وكان أهل الكتاب يسدلون شعورهم، وكان رسول اللَّه ﷺ يحب موافقة أهل الكتاب، فيما لم ينزل عليه، ففرق رسول اللَّه ﷺ رأسه.

= وقال ابن عدى: «وهذا عن الزهرى لا أعرفه [إلا] من حديث أبى بكر الهذلى»، وقال ابن الجوزى: «أبو بكر الهذلى، يروى عن الأثبات الأشياء الموضوعات، قال غندر: كان يكذب».

وقد أخرجه الخطيب فى «تاريخه» [٩/ ٢٢٥]، بسنده الصحيح إلى ابن المدينى وقد سئل عن هذا الحديث فقال: «أبو بكر ضعيف جدًا» وقال ابن طاهر فى «التذكرة» [رقم ١٨٥]: «فيه أبو بكر الهذلى متروك».

قلتُ: ولفظ حديثه عن الزهرى منكر كما جزم به أبو حاتم الرازى كما فى «العلل» [رقم ٦٦١]، والمحفوظ عن الزهرى هو ما رواه أصحابه عنه كما مضى، وقد وقع عند ابن سعد فى «الطبقات»: (. . . عن ابن عباس وعائشة به . . .) فزاد فيه (عائشة) أيضًا، وهذا من منكرات أبى بكر الهذلى بلا شك، فاللَّه المستعان.

٢٥٥٣- صحيح: أخرجه البخارى [١٤٣]، ومسلم [٢٤٧٧]، والنسائى فى «الكبرى» [٨١٧٧]، وابن حبان [٧٠٥٣]، وابن أبى عاصم «الآحاد والمثانى» [١/ رقم ٣٧٧]، وأحمد فى «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٨٥٩]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٢٤٤٥]، وفى «المدخل إلى السنن الكبرى» [رقم ٩٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [٧/ ١٣٥]، وغيرهم، من طرق عن هاشم ابن القاسم عن عبيد اللَّه بن أبى يزيد عن ابن عباس به . . . وزاد البخارى والبيهقى والبغوى: (فقهه فى الدين) وعند ابن أبى عاصم: (اللَّهم فهِّمه).

قلتُ: وهذا إسناد قوى، وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس به.

٢٥٥٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٣٧٧].

٢٥٥٥- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا شبابة بن سوار، حدّثنا يونس، عن أبى إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾، [الأعلى: ١]، و﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾، [الكافرون: ١]، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١].

٢٥٥٥- صحيح: أخرجه النسائى [١٧٠٢]، والترمذى [٤٦٢]، وابن ماجه [١١٧٢]، وأحمد [١ / ٢٩٩]، و[١/ ٣٠٠، ٣١٦، ٣٧٢]، والدارمى [١٥٨٦، ١٥٨٩]، وابن أبى شيبة [٦٨٨٠]، و[٣٣٤٦٩]، والبيهقى فى «سننه» [٤٦٣٥]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٢٨٧، ٢٨٨]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٢٦٤٣]، و ابن نصر فى «صلاة الوتر» [رقم ٤٦]، وابن حزم فى «المحلى» [٣/ ٥١]، وغيرهم، من طرق عن أبى إسحاق السبيعى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف معلول.

١- أما ضعفه: فإن أبا إسحاق إمام فى التدليس، وقد عنعنه فى جميع طرقه، ثم هو قد تغير حفظه بأخرة حتى رماه جماعة من النقاد بالاختلاط، ولم يروه عنه أحد ممن سمع منه قديمًا.

٢- وأما كونه معلولاً: فقد اختلف فى سنده على أبى إسحاق على ألوان، فرواه عنه زهير بن معاوية فأوقفه على ابن عباس، هكذا أخرجه النسائى [١٧٠٣]، وتابعه أبو الأحوص عليه مختصراً عند ابن أبى شيبة [٦٨٧٨]، وهكذا رواه إسرائيل أيضًا -واختلف عليه- موقوفًا عند ابن أبى شيبة [٦٨٧٩].

وتابعهم شريك القاضى -واختلف عليه هو الآخر- على وقفه عند النسائى فى «الكبرى» [٤٣٦]، فهذا لونان من الاختلاف، ولون ثالث، فرواه بعضهم عن زهير بن معاوية عن أبى إسحاق فقال: عن سعيد بن جبير عن أبى هريرة به . . . . ، فنقله من (مسند ابن عباس) إلى (مسند أبى هريرة)، هكذا أخرجه البيهقى فى «سننه» [٤٦٣٦].

ولون رابع، فرواه أيوب بن جابر عن أبى إسحاق فقال: عن نافع عن ابن عمر به . . . ، وجعله من (مسند ابن عمر).

هكذا أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [7/ رقم ٧٣١٢]، وابن حبان فى «المجروحين» [١ / ١٦٧١]، وأيوب هذا شيخ ضعيف، وقد قال ابن حبان عقبه: «إنما هو أبو إسحاق عن =

= سعيد بن جبير»، وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق عن نافع إلا أيوب بن جابر، تفرد به عبد الرحمن بن واقد -هو راويه عن أيوب- ورواه الناس عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس...».

قلتُ: يشير هو وابن حبان إلى أن المشهور هو قول من رواه عن أبي إسحاق عن سعيد عن ابن عباس به... كما هو الوجه الأول، ثم قال الطبراني: «ورواه إسرائيل عن أبي إسحاق عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس...».

قلتُ: وهذا لون خامس، ولون سادس! فرواه الحسن بن عطية عن إسرائيل فقال: عن عبدالأعلى الثعلبي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به...، وأسقط منه (أبا إسحاق)، وأبدله بـ(عبد الأعلى).

هكذا رواه الطبراني في «الأوسط» [٢/ رقم ٢١٢٩] ثم قال: «لم يرو هذا الحديث عن عبد الله إلا إسرائيل، تفرد به الحسن بن عطية».

قلتُ: والحسن بن عطية ضعيف صاحب مناكير، وقد توبع إسرائيل على الوجه الذي ذكره الطبراني آنفًا عن أبي إسحاق عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به...: تابعه الثوري - من رواية أبي قتادة الحراني عنه عند الطبراني في الصغير [٢/ رقم ٩٦١]، ومن طريقه الخطيب في «تاريخه» [١/ ٢٥٤]، قال الطبراني: «لم يروه عن سفيان إلا أبو قتادة».

قلتُ: وهو متروك واه، واسمه عبد الله بن واقد. وقد توبع أبو إسحاق على هذا الوجه الأخير: تابعه مخول بن راشد عند الطبراني في «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٣٧٢]، وأحمد [١/ ٣٠٥]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٢٨٧]، وغيرهم، من طريق شريك القاضي عن مخول به...

قلتُ: وشريك سيئ الحفظ، وقد اضطرب فيه أيضًا، وقد رواه مرة أخرى عن مكحول عن مسلم البطين عن سعيد عن ابن عباس به...، فصار شيخه فيه (مكحولاً) وليس (مخولاً).

هكذا أخرجه ابن أبي شيبة [٦٨٨١]، وهو أحد الذين رووه عن أبي إسحاق على الوجه الأول أيضًا، وقد وقفتُ له على إسناد قوي إلى سعيد بن جبير عن عباس به....: فأخرجه الطبراني في «الأوسط» [٢/ رقم ٢١٧٢]، قال: (حدثنا أحمد -هو ابن يحيى بن زهير- قال: نا جابر ابن كردي الواسطي قال: نا سعيد بن عامر قال: نا شعبة عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به). =

٢٥٥٦- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا يونس بن محمد، حدّثنا ليثٌ، عن قيس بن الحجاج، عن حنش الصنعانى، عن عبد الله بن عباس، أنه حَدَّث أنه ركب خلف النبى ﷺ يومًا، فقال له رسول الله ﷺ: «**يَا غُلامُ، إِنِّى مُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ: احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ، وَإِذَا سَأَلْتَ فَسَأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَىْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلا بِشَىْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلا بِشَىْءٍ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الأَقْلامُ وَجَفَّتِ الصُّحُفُ**».

= **قلتُ**: وهذا إسناد قوى مستقيم؛ وقال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا سعيد بن عامر».

قلتُ: وهو صدوق صالح من الأئمة، ومن دونه ثقات، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة.

٢٥٥٦- صحيح: أخرجه الترمذى [٢٥١٦]، وأحمد [١/ ٢٩٣]، و الطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٩٨٨]، وأبو سعيد النقاش فى «فوائد العراقيين» [رقم ٩]، والمزى فى «تهذيبه» [/ ٢٠ ٢٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٩/ ٣٧٤]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [رقم ١٠٩٥]، وابن وهب فى «القدر» [رقم ٢٨]، وابن بطة فى «الإبانة» [٢/ رقم ١٥٠٥]، و[رقم ١٥٠٨]، والفريابى فى «القدر» [رقم ١٥٣]، والبيهقى فى «القضاء والقدر» [رقم ٢٣٠]، وجماعة من طرق عن الليث بن سعد -وقرن معه ابن لهيعة عند الترمذى وابن وهب وابن بطة وغيرهم- عن قيس بن الحجاج عن حنش بن عبد الله الصنعانى عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد حسن صالح، وقال الترمذى عقبه: «هذا حدث حسن صحيح».

وقد توبع عليه الليث بن سعد: تابعه ابن لهيعة وهمام بن يحيى وكهمس بن الحسن ونافع بن يزيد وغيرهم، وهكذا توبع عليه قيس بن الحجاج.

وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس به مع اختلاف فى ألفاظه وسياقه، وكذا له شواهد عن جماعة من الصحابة أيضًا، مضى منها حديث أبى سعيد [برقم ١٠٩٩]، وقد جمع طرقه وشواهده الحافظ ابن رجب فى جزء مفرد، وشرحه فى «جامع العلوم» له [ص ١٨٤].

٢٥٥٧- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني أبي، عن ثور بن زيد، عن عكرمة، عن ابن عباس، أنه قال: أتى النبي ﷺ أعرابيّ فبايعه في المسجد ثم انصرف، فقام، ففشج فبال، فهمَّ الناس به، فقال النبي ﷺ: «**لا تَقْطَعُوا عَلَى الرَّجُلِ بَوْلَهُ**» ثم دعا به، فقال: «**أَلَسْتَ بِمُسْلِمٍ؟**» قال: بلى قال: «**فَمَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ بُلْتَ فِي الْمَسْجِدِ؟**» فقال: والذي بعثك بالحق ما ظننت إلا أنه صعيدٌ من الصعدات فبلت فيه، فأمر النبي ﷺ بذَنُوبٍ من ماء فَصُبَّ على بوله.

٢٥٥٨- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا يعقوب بن إبراهيم، حدّثنا أبي، عن ابن إسحاق،

٢٥٥٧- ضعيف بهذا السياق: أخرجه الطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١١٥٥٢]، والبزار [رقم / ٤٠٩ كشف]، وغيرهما، من طرق عن إسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [رقم ٢٠٠١]: «هذا حديث ضعيف؛ لضعف أبي أويس، واسمه عبد اللَّه بن عبد اللَّه بن أويس؛ وإن أخرج له مسلم فإنما روى له متابعة».

قلتُ: الأب مثل الابن في الضعف، وإن كان الابن من رجال الشيخين، فإنهما ما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات كما قاله الحافظ في ترجمته من «التهذيب» [١/ ٣١١]، وقد انفصلنا منذ زمان على ضعف إسماعيل وأبيه، كما برئنا قبل ذلك من عهدة محمد بن فليح بن بن سليمان وأبيه، وإن كانا من رجال «الصحيح» أيضًا.

والحديث صحيح ثابت عن جماعة من الصحابة دون هذا السياق الغريب، وليس فيه ما ينكر - عندي - سوى السؤال والجواب فيه، وسيأتي حديث أنس [برقم ٣٤٦٧، ٣٦٥٢، ٣٦٥٤]، وعبد اللَّه بن مسعود [برقم ٢٦٢٦]، وأبي هريرة [برقم ٥٨٧٦].

٢٥٥٨-صحيح: أخرجه البخاري [٨٤٤]، وأحمد [١/ ٢٦٥، ٣٣٠]، وابن خزيمة [١٧٥٩]، وابن حبان [٢٧٨٢]، والبيهقي في «سننه» [١٣١٨]، و[٥٧٤٦]، وفي «الشعب» [٣/ رقم ٢٩٩٠]، والنسائي في «الكبرى» [١٦٨١]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ١١٥]، والطبراني في «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٣١٤٨]، والذهبي في «التذكرة» [٢/ ٦٢٥]، وابن حزم في «المحلى» [٢/ ١٩-٢٠]، وأبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» [٨٩]، وغيرهم، من طريقين عن الزهري عن طاووس عن ابن عباس به. =

حدثنى محمد بن مسلم الزهرى، عن طاووس اليمانى، قال: قلت لعبد الله بن عباس: زعموا أن رسول الله ﷺ، قال: «**اغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَاغْسِلُوا رُؤُوسَكُمْ إِلا أَنْ يَكُونَ جُنُبًا، وَمُسُّوا مِنَ الطِّيبِ**» فقال ابن عباس: أما الطيب فلا أدرى، وأما الغسل فنعم

٢٥٥٩- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا شعبة، عن أبى جمرة، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ يصلى من الليل بعد العشاء ثلاث عشرة ركعةً.

= **قلتُ**: وسنده صحيح حجة؛ ووقع عند الجميع سوى المؤلف وعنه ابن حبان: (وإن لم تكونوا جنبًا) وعند المؤلف وعنه ابن حبان: (إلا أن تكونوا جنبًا). قال الحافظ فى «الفتح» [٢/ ٣٧٣]: «وروى ابن حبان من طريق ابن إسحاق عن الزهرى فى هذا الحديث: «اغتسلوا يوم الجمعة إلا أن تكونوا جنبًا» وهذا أوضح فى الدلالة على المطلوب؛ لكن رواية شعيب عن الزهرى أصح».

قلتُ: ورواية شعيب هى التى فيها: (وإن لم تكونوا جنبًا)، بل وهكذا رواه ابن إسحاق أيضًا بهذا اللفظ عند أحمد وابن خزيمة والبيهقى فى «الشعب» والطحاوى؛ فالظاهر أن ما وقع عند المؤلف وعنه ابن حبان (إلا أن تكونوا جنبًا) فيه تحريف، صوابه: (وإن لم تكونوا جنبًا). وقد توبع عليه الزهرى: تابعه إبراهيم بن ميسرة عن طاووس عن ابن عباس: (أنه ذكر قول النبى ﷺ فى الغسل يوم الجمعة، فقلتُ لابن عباس: أيمسُّ طيبًا أو دهنًا إن كان عند أهله؟ فقال: لا أعلمه).

أخرجه البخارى [٨٤٥] -واللفظ له-، ومسلم [٨٤٨]، وأحمد [١/ ٣٦٧]، وعبد الرزاق [٥٣٠٣]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٠٩٨١]، وغيرهم.

● **تنبيه**: وقع عند المؤلف فى طبعة حسين الأسد: (إلا أن تكون جنبًا) وفى «الطبعة العلمية» [٢/ ٤٨٦ رقم ٢٥٥١]: (إلا أن تكونوا جنبًا)، وعلَّق عليه المصحِّح بالهامش قائلاً: (فى (س) تكون) وما أثبته هو الصواب؛ لكون الحديث قد أخرجه ابن حبان [٢٧٨٢]، من طريق المؤلف به... وعنده: (إلا أن تكونوا جنبًا)، وقد مضى الكلام على ما فى تلك الجملة من التحريف، وصوابها: (وإن لم تكونوا جنبًا).

٢٥٥٩- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٠٨٧]، ومسلم [٧٦٤]، والترمذى [٤٤٢]، وأحمد [١/ ٢٢٨، ٣٢٤، ٣٣٨]، وابن خزيمة [١١٦٤]، وابن حبان [٢٦١١]، والطيالسى [٢٧٤٨]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ ١٢٩٦٤]، وأبو عوانة [رقم ١٨٢١]، وابن المنذر فى «الأوسط» [٢٥٣٣، ٢٥٣٤]، وابن أبى شيبة [٨٤٧٨]، والنسائى فى «الكبرى» [٤٠١]، =

٢٥٦٠- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدى، حدّثنا إسرائيل، عن أبى إسحاق، عن الأرقم بن شرحبيل، عن ابن عباسٍ: أن رسول اللَّه ﷺ مات ولم يوص.

= وابن الجعد [رقم ١٢٨٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٢٨٦]، وغيرهم، من طرق عن شعبة عن أبى جمرة عن ابن عباس به.

قلتُ: وسنده كالشمس، وأبو جمرة هو نصر بن عمران البصرى الثقة الثبت، وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس به... مضى بعضها [برقم ٢٤٦٥].

٢٥٦٠- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٣٤٣، ٣٥٧]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٦٣٤]، وابن أبى شيبة [٣٠٩٤١]، والبيهقى فى «سننه» [٤٨٥٧]، وفى «الدلائل» [رقم ٣١٦٩]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٤٠٥]، وغيرهم، من طرق عن إسرائيل بن أبى إسحاق عن أبى إسحاق عن أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس به...

وفى أوله سياق مطول عند البيهقى والطحاوى والطبرانى، وبعضه عند أحمد فى الموضع الثانى، وهذا السياق وحده دون موضع الشاهد: عند ابن ماجه أيضًا [١٢٣٥]، وأحمد [١/ ٣٥٦١]، والطحاوى فى «المشكل» [٣/ ٩٩-١٠٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٨/ ١٨-١٩]، وغيرهم، ووقع مختصراً ببعضه دون موضع الشاهد أيضًا، عند أحمد [١/ ٢٣١]، وفى «فضائل الصحابة» [رقم ٧٨]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٢٢١]، و[٣/ ١٨٣]، والمؤلف [برقم ٢٧٠٨]، والخطيب فى «تاريخه» [٤/ ٤٣٠]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٢/ ٣٢٣]، والطبرى فى «تاريخه» [٢/ ٢٣٠]، وغيرهم، كلهم رووه من الطريق الماضى.

قلتُ: قال الحافظ البوصيرى فى «مصباح الزجاجة»: «إسناده صحيح ورجاله ثقات، إلا أن أبا إسحاق اختلط بآخر عمره، وكان مدلسًا، وقد رواه بالعنعنة، وقد قال البخارى: لا نذكر لأبى إسحاق -وهو السبيعى- سماعًا من الأرقم بن شرحبيل».

قلتُ: ولفظ البخارى فى ترجمة أرقم من «تاريخه» [٢/ ٤٦]: «لم يذكر أبو إسحاق سماعًا منه».

قلتُ: ففى الإسناد ثلاث علل:

الأولى: عنعنة أبى إسحاق السبيعى.

والثانية: كون أبى إسحاق قد تغير حفظه بآخرة، ولم يروه عنه أحد ممن سمع منه قديمًا كشعبة وسفيان. =

٢٥٦١- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا القاسم بن مالك المزنى، عن حنظلة بن عبد الله السدوسى، عن شهر بن حوشب، عن ابن عباسٍ: أن رسول الله ﷺ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ قَرَأَ فِيهِمَا بِأُمِ الْكِتَابِ لَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا شَيْئًا.

= **والثالثة**: غمز البخارى فى صحة سماع أبى إسحاق من أرقم بن شرحبيل، ومع هذه «العلل»، فقد حسَّن إسناده الحافظ فى «الفتح» [٢/ ١٥٤]، وصححه فى [٥/ ٣٦١]، وقوَّى سنده فى [٥ / ٣٦٢]، وهذا كله غفلة منه -يرحمه الله- وقد وهم فى [٥/ ٣٦٢]، حيث عزاه بلفظ المؤلف: (ولم يوص...) إلى ابن ماجه، وليس عند ابن ماجه تلك الجملة أصلاً كما أشرنا إليه من قبل.

وقد خولف أبو إسحاق فى سنده كما سنذكره فى الحديث [رقم ٢٧٠٨]، لكن للفظ المؤلف شواهد عن جماعة من الصحابة ثابتة، ومن أشهرها وأصرحها وأصحها حديث طلحة ابن مصرف قال: (سألتُ عبد الله بن أبى أوفى - رضى الله عنهما- هل كان النبى ﷺ أوصى؟ فقال: لا...).

أخرجه البخارى [٢٥٨٩]، و[٤٧٣٤، ٤١٩١] -واللفظ له- والدارمى [٣١٨٠]، والطيالسى [٨٢١]، مسلم [١٦٣٤]، وابن ماجه [٩٦٩٦]، والترمذى [٢١١٩]، وأحمد [٤/ ٣٥٤]، وابن حبان [٦٠٢٣]، والحميدى [٧٢٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٢٣٣٢]، وجماعة كثيرة.

والمراد بالوصية هنا: هى الوصية العظمى بالخلافة، وليس مجرد الوصية كما يتبادر إلى بعض الأذهان، راجع «فتح البارى» [٥/ ٣٦١]، و«شرح مسلم» للنووى [١١/ ٨٨].

٢٥٦١- ضعيف: أخرجه أحمد [١/ ٢٤٣]، والبزار [٤٩٠/ كشف]، وابن عدى فى «الكامل» ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [عقب رقم ٢٣٠١]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٣٠١٦]، وغيرهم، من طريقين عن حنظلة السدوسى عن شهر بن وحوشب عن ابن عباس به .... وعند أحمد أنها كانت صلاة عيد.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف مضطرب، وفيه ثلاث علل:

الأولى: شهر بن حوشب ضعيف الحفظ كثير المناكير.

والثانية: حنظلة السدوسى: ضعيف مختلط، وقد قال البزار عقب روايته: «لا نعلم أحدًا رفعه غير ابن عباس، ولا عنه إلا شهر، ولا عنه إلا حنظلة، وشهر تكلم فيه جماعة من أهل العلم، ولا نعلم أحدًا ترك حديثه». =

. . . . . .

= وقال الهيثمي في «المجمع» [٢/ ٢٩٢]: «رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في «الكبير» والبزار، وفيه حنظلة السدوسي ضعفه ابن معين وغيره، ووثقه ابن حبان».

قلتُ: وماذا يجدي توثيق ابن حبان لحنظلة بعد أن ضعفه الجماعة، وشهد عليه القطان وغيره بالاختلاط؟! على أن ابن حبان قد تناكد بشأن حنظلة، وعاد وذكره في «المجروحين» [١/ ٢٦٦ - ٢٦٧]، وقال: «اختلط بآخرة حتى كان لا يدري ما يحدِّث؛ فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير، تركه يحيى القطان...»، ثم قال: «سمعت الحنبلي - وهو محمد بن صالح- يقول: سمعت أحمد ابن زهير - هو ابن أبي خيثمة -يقول: سئل يحيى بن معين عن حنظلة السدوسي عن أنس فقال: ضعيف).

قال الحافظ في «تهذيبه» [٣/ ٦٢]، عقب هذا النقل عن ابن حبان: «قلتُ: فكأنه -يعني حنظلة- عنده يعني عند ابن حبان- اثنان».

قلتُ: سواءٌ كان حنظلة عند ابن حبان رجلين أو عشرة، فهو ضعيف مختلط كما مضى. وقد اضطرب فيه حنظلة أيضًا، وتلك هي العلة الثالثة:

١- فرواه عنه عبد الوارث بن سعيد فقال: (ثنا حنظلة قال: قلت لعكرمة: إني أقرأ في صلاة المغرب بـ﴿ قل أعوذ برب الفلق ﴾ و﴿ قل أعوذ برب الناس ﴾ وإن ناسًا يعيبون ذلك عليَّ، فقال: وما بأس بذلك؛ اقرأهما فإنهما من القرآن: ثم قال: حدثني ابن عباس: أن النبي ﷺ جاء فصلى ركعتين لم يقرأ فيهما إلا بأم الكتاب) فأسقط منه (شهر بن حوشب) وجعل شيخه فيه هو (عكرمة).

هكذا أخرجه أحمد [١/ ٢٨٢]، وابن خزيمة [٥١٣]، والحارث [١/ رقم ١٧٥/ زوائده]، ومسدد في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [رقم ١٢٥٧]، وغيرهم، بهذا السياق، وهو عند البيهقي في «سننه» [٢٣٠٠]، وفي «جزء القراءة خلف الإمام» [رقم ١٢]، بقول ابن عباس فقط دون القصة في أوله، وقد توبع عليه عبد الوارث بن سعيد دون القصة: تابعه عبد الملك بن الخطاب عن حنظلة بإسناده به... عند ابن عدي في «الكامل» [٢/ ٤٢٢]، والبيهقي في «سننه» [٢٣٠٠]، والخطيب في «تاريخه» [١١/ ٤٢٤].

وقد مضى أن حنظلة ضعفه الجماعة من النقاد، كالقطان وأحمد وابن معين وأبي حاتم وغيرهم، وقد شهد عليه القطان بالاختلاط، فمثله لا ينكر عليه أن يضطرب في الحديث الواحد على =

٢٥٦٢- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا جريرٌ، عن الأعمش، عن أبى ظبيان، قال: قال ابن عباس: أى القراءتين تعدُّون قراءة الأولى؟ قالوا: قراءة عبد اللَّه، قال: قراءتنا القراءة الأولى، وقراءة عبد اللَّه الأخيرة، ثم إن رسول اللَّه ﷺ كان يعرض عليه القرآن كل

= ألوان، وأجارك اللَّه من حديث المختلطين! بل قال أحمد وقد سئل عن حنظلة: «ذاك منكر الحديث؛ يحدث بأعاجيب».

وللحديث شواهد قد استوفيناها فى رسالتنا «الأدلة الواضحة على وجوب قراءة ما تيسَّر من القرآن فى الصلاة بعد الفاتحة»، وهى مخطوطة بيدى فى قائمة أدراجى، ولعلنا نسعى فى نشرها قريبًا إن شاء اللَّه.

● **تنبيه مهم**: وقع فى سند الطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٣٠١٦]، تصحيف غريب، فعنده: (. . . . . ثنا القاسم بن مالك عن حنظلة بن أبى سفيان عن شهر بن حوشب به. . .) هكذا عنده: (حنظلة بن أبى شفيان) وهذا خطأ بلا تردد؛ وإنما هو: (حنظلة السدوسى)، فإن لم يكن ذلك قد وقع من الناسخ، فهو وهْم ممن دون حنظلة! فانتبه.

٢٥٦٢- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٣٦٢]، والنسائى فى «الكبرى» [٤/ ٧٩٩، ٨٢٥٨]، وفى «فضائل القرآن» [رقم ١٩]، والبخارى فى «خلق أفعال العباد» [رقم ٢٧٥]، وسعيد بن منصور فى «تفسيره» [رقم ٥٨]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٣٤٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٣ / ١٤٠]، و[٥٢/ ٣٦١]، والطحاوى فى «المشكل» [١/ ١٥١-١٥٢]، [٨/ ٧]، وفى «شرح المعانى» [١/ ٣٥٦]، وابن حزم فى «الإحكام» [٦/ ٢٦٦]، وغيرهم، من طرق عن الأعمش عن أبى ظبيان عن ابن عباس به . . . وهو عند بعضهم بنحوه.

قلتُ: وهذا إسناد على شرط البخارى، ولولا عنعنة الأعمش لجزمنا بصحته، وأبو ظبيان هو حصين بن جندب الكوفى الثقة المشهور، وله طريق آخر عن ابن عباس به . . . . نحوه . . . فأخرج أحمد [١/ ٢٧٥، ٣٢٥]، والطحاوى فى «المشكل» [١/ ١٥٢]، و[٨/ ٧]، والحاكم [٢/ ٢٥٠]، وغيرهم من طريق إسرائيل بن يونس عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس قال: (أى القراءتين كانت أخيرًا: قراءة عبد اللَّه أو قراءة زيد؟! قال: قلنا: قراءة زيد. قال: لا؛ إن رسول اللَّه ﷺ كان يعرض القرآن على جبريل كل عام مرة، فلما كان فى العام الذى قبض فيه، عرضه عليه مرتين، وكانت آخر القراءتين قراءة عبد اللَّه) هذا لفظ أحمد فى الموضع الأول. =

رمضان عرضةً، فلما كان العام الذى قبض فيه عرض عليه عرضتين، فشهد عبد اللَّه، وشهد ما نُسخ منه وما بدل .

٢٥٦٣- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا محمد بن خازمٍ، حدّثنا الأعمش، عن مسعود بن

= وسنده ضعيف، وابن مهاجر ضعيف على التحقيق. وله طريق ثالث عن ابن عباس به . . . نحو سياق المؤلف عند الطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٦٠٢]، وسنده حسن لولا أن شريكًا القاضى قد أفسده بوجوده فيه، وقد كان شريك على جلالته سيئ الحفظ مضطرب الحديث، وهو وابن أرطأة وابن أبى ليلى وليث بن أبى سليم جميعهم من مشكاة واحدة، لكن الحديث قوى بتلك الطرق إن شاء اللَّه، وقد رأيتُ الحافظ فى «الفتح» [٩/ ٤٥]، قد صحَّح إسناد الطريق الأول، وقد عرفتَ ما فيه، فاللَّه المستعان .

٢٥٦٣- **صحيح**: أخرجه مسلم [٩٠٠]، وأحمد [١/ ٢٢٣]، وابن أبى شيبة [٣١٦٤٦]، والبيهقى فى «سننه» [٦٢٧٧]، وفى «الدلائل» [رقم ١٣٣١]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٤٦٧، ١١٥٢٦، ١١٥٥٦]، والقضاعى فى «الشهاب» [١/ رقم ٥٧٢]، والمزى فى «تهذيبه» [٢٧/ ٤٧٦]، والخرائطى فى «مكارم الأخلاق» [عقب رقم ٩٤٢]، والخطيب فى «المتفق والمفترق» [رقم ١٦٢٥]، وغيرهم، من طرق عن الأعمش عن مسعود بن مالك عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به .

قلتُ: قد اختلف فى سنده على الأعمش على ألوان، كما تراه عند الحاكم [٢/ ٤٩٤]، والطحاوى فى «المشكل» [٣/ ٩]، والطبرانى فى «الأوسط» [٤/ رقم ٣٩٤١]، وأبى الشيخ فى «العظمة» [٤/ ١٣٤٢]، وابن بشران فى «الأمالى» [رقم ١٣٢]، وغيرهم .

نعم، قد توبع عليه الأعمش، تابعه الثورى على مثله عن مسعود بن مالك عند أبى الشيخ فى «العظمة» [٤/ ١٣٤٣]، والدارقطنى فى «الأفراد» [رقم ٣٣٧١/ أطرافه]، ومن طريقه الخطيب فى «المتفق والمفترق» [رقم ١٦٢٨]، من طريق أبى أحمد الزبيرى عن الثورى به .

قلتُ: قال الدرقطنى: «تفرد به أبو أحمد الزبيرى عن الثورى به . . .» .

قلتُ: لم ينفرد به الزبيرى أصلاً، بل تابعه ابن مهدى على مثله عن الثورى عن مسعود بن مالك عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . . فقال أبو الشيخ فى «العظمة» [٤/ ١٣٤٤]: (حدثنا ابن زهير - هو أحمد بن يحيى بن زهير الثقة الحافظ - حدثنا بندار حدثنا ابن مهدى عن سفيان . . .) ولم يسق لفظه؛ وإنما أحال على رواية أبى أحمد الزبيرى الماضية . =

مالك، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباسٍ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنِّي نُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَإِنَّ عَادًا أُهْلِكَتْ بِالدَّبُورِ**».

٢٥٦٤-**حَدَّثَنَا** زهيرٌ، حدّثنا محمد بن خازمٍ أبو معاوية، عن حجاج بن أرطاة، عن الحكم، عن مقسمٍ، عن ابن عباسٍ، قال: أعتق رسول الله ﷺ يوم الطائف من خرج إليه من عبيد المشركين.

= ثم جاء قبيصة بن عقبة ورواه عن الثورى فقال: عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به...، هكذا أخرجه الحاكم [٢/ ٤٩٤]، والمحفوظ عن الثورى هو الأول.

وابن مهدى أوثق وأثبت أهل الدنيا -بعد شعبة- فى الثورى، ومدار الإسناد على مسعود بن مالك، وقد وثقه النسائى وابن حبان وروى عنه جماعة منهم الثورى والأعمش، واحتج به مسلم فى «صحيحه»، وكذا وثقه الذهبى فى «الكاشف»، فالإسناد قوى صالح؛ فقول الحافظ عن مسعود بـ«التقريب»: «مقبول» مردود عليه، إلا إن أراد بها غير اصطلاحه، وهيهات.

وللحديث طرق أخرى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به...، وكذا له طرق أخرى عن ابن عباس أيضًا، منها ما رواه شعبة عن الحكم عن مجاهد عن ابن ابن عباس به... عند البخارى [٩٨٨]، ومسلم [٩٠٠]، وجماعة كثيرة، لكن اختلف فى سنده على شعبة أيضًا، ولشرح هذا مكان آخر.

٢٥٦٤- صحيح: أخرجه أحمد [١/ ٢٢٣، ٢٣٦، ٢٤٨، ٣٦٢]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٢٠٧٩، ١٢٠٩٢]، وسعيد بن منصور فى «سننه» [٢٨٠٧]، وابن أبى شيبة [٣٣٥٩٧، ٣٦٥٦]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ٢٧٨]، وفى «المشكل» [١٥/ ١٧٦]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ١٦٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٦٢/ ٢٠٩]، والبيهقى فى «المعرفة» [رقم ٥٧٨٤، ٥٧٨٥]، وفى «سننه» [١٨٦٢١]، والدارمى [٢٥٠٨]، وجماعة، من طريق الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس به...

وفى رواية لأحمد وغيره: (كان يعتق من جاءه من العبيد قبل مواليهم إذا أسلموا، وقد أعتق يوم الطائف رجلين)، وله ولغيره فى رواية ثانية: (حاصر رسول الله ﷺ أهل الطائف، فخرج إليه عبدان فأعتقهما، أحدهما أبو بكرة، وكان رسول الله ﷺ يعتق العبيد إذا خرجوا إليه). =

٢٥٦٥- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا يزيد بن هارون، أخبرنا سفيان بن حسين، عن الزهري، عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة، عن ابن عباس، قال: جاء رجلٌ إلى رسول اللَّه ﷺ، فقال: يا رسول اللَّه، إني رأيت ظلةً تنطف سمنًا وعسلاً، فأخذ الناس منها، فبين مستكثر منها وبين مستقلٍ ومن بين ذلك، وكأن سببًا دُلِّيَ من السماء، فجئتَ فأخذت به، فعلوت فأعلاك اللَّه، ثم جاء رجلٌ من بعدك، فأخذ به فعلا فأعلاه اللَّه، ثم جاء رجلٌ من بعدكما فأخذ به فعلا، ثم جاء رجلٌ من بعدكم فأخذ به، ثم قطع به ثم وُصل له فعلا فأعلاه اللَّه، فقال أبو بكرٍ: يا رسول اللَّه، ائذن لي فلأعبرها، فأذن له، فقال: أما الظلة

= وفي رواية للبيهقي في «المعرفة» والطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١٢١١٨]: «لما نزل رسول اللَّه ﷺ الطائف، أمر مناديًا فنادى: أيما عبد خرج فهو حر؛ فخرج إليه عبدان فأعتقهما» لفظ الطبراني، وله ألفاظ أخرى نحو ما مضى مع اختلاط يسير.

قلتُ: ومداره على الحكم بن عتيبة، وهو ثقة إمام، لكنه لم يسمع من مقسم سوى أربعة أو خمسة أحاديث فقط، كما قاله جماعة من النقاد، راجع ترجمته من «التهذيب» [٢/ ٤٣٤]، و«جماع التحصيل» [ص١٦٧]، وليس هذا الحديث منها.

ثم استدركتُ فرأيت الحجاج بن أرطأة قد انفرد عن الحكم، وقد قال ابن كثير في «البداية» [٤/ ٣٤٧]: «ومداره على الحجاج بن أرطأة، وهو ضعيف»، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [٤/ ٢٤٥]، والحجاج مع ضعفه، فقد كان يدلس أيضًا، وقد عنعنه، نعم: قد تابعه إبراهيم بن عثمان العبسي عند الطبراني في «الكبير»، والبيهقي في «المعرفة»، وإبراهيم هذا متروك ساقط الحديث، ولعله سرقه من حجاج.

لكن للحديث شواهد متصلة ومرسلة يصح بها إن شاء اللَّه، منها حديث أبي بكرة الثقفي، أنه خرج إلى رسول اللَّه ﷺ وهو محاصر أهل الطائف، بثلاثة وعشرين عبدًا؛ فأعتقهم رسول اللَّه ﷺ فهم الذين يقال لهم: «العتقاء» أخرجه عبد الرزاق [٩٦٨٢، ١٦٣١٠]، بسندٍ صحيح على شرط مسلم.

٢٥٦٥- صحيح: أخرجه أحمد [١/ ٢٣٦]، وابن أبي شيبة [٣٠٤٨١]، من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح في المتابعات، وسفيان بن حسين وإن كان ضعيفًا في الزهري وحده، إلا أنه قد توبع عليه؛ فتابعه جماعة عن الزهري، منهم:

فالإسلام، وأما السمن والعسل فالقرآن، وأما السبب فما أنت عليه تعلو فيعلبك اللَّه، ثم يكون رجلٌ من بعدك على منهاجك فيعلو فيعليه اللَّه، ثم يكون رجلٌ من بعدكما فيأخذ بأخذكُمَا فيعلو فيعليه اللَّه، ثم يكون رجلٌ من بعدكم على منهاجكم ثم يقطع به، ثم يوصلَ له فيعلو فيعليه اللَّه قال: أصبتُ يا رسول اللَّه؟ قال: «**أَصَبْتَ وَأَخْطَأْتَ**»، قال: أقسمت يا رسول اللَّه، لتخبرنى قال: «**لاَ تُقْسِمْ**».

٢٥٦٦- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا بشر بن السرى، حدّثنا سيف بن سليمان، عن عبد اللَّه بن يسارٍ، عن ابن عباسٍ، قال: ما طاف رسول اللَّه ﷺ بشيءٍ إلا وهو من البيت.

٢٥٦٧- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، حدّثنا أبى، حدّثنا

= ١- يونس بن يزيد الأيلى عند البخارى [٦٦٣٩]، ومسلم [٢٢٦٩]، والدارمى [٢٣٤٤] -ولم يسقه كله- وابن حبان [١١١]، والبيهقى فى «سننه» [١٦٩٧٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢٧٠] -ولم يسقه- وفى «المشكل» [٢/ ١٢٠]، وجماعة غيرهم.

٢- وسليمان بن كثير عند مسلم [٢٢٦٩]، وغيره.

وهكذا رواه معمر وابن عيينة، لكن اختلف عليهما فى سنده، راجع «فتح البارى» [/ ٤٣٣ ١٢]، وقد بسطنا الكلام عليه فى موضع آخر. فاللَّه المستعان.

٢٥٦٦- **ضعيف**: قال الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٢٤٧]: «رواه أبو يعلى، وإسناده حسن»، وقال حسين الأسد فى تعليقه: «إسناده صحيح».

قلتُ: وهذه غفلة منهما معًا، والإسناد على ثقة رجاله إلا أنه منقطع، وعبد اللَّه بن يسار هو المكى المعروف بابن أبى نجيح الثقفى، فقد ذكره المزى فى شيوخ سليمان بن سيف من «التهذيب» [١٢/ ٣٢٠]، وابن أبى نجيح قد ذكره ابن المدينى فيمن لم يلق أحدًا من الصحابة، كما فى «جامع التحصيل» [ص٢١٨]، وإنما يروى ابن أبى نجيح عن ابن عباس بواسطة أبيه يسار أبى نجيح الثقفى، فأخشى أن يكون ذكر أبيه قد سقط من الناسخ فى الطبعتين، وإلا فقد عرفت ما فيه، والحديث وإن كان ضعيف الإسناد، إلا أن معناه صحيح معلوم عند الأكثرين.

٢٥٦٧- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٩٠٠، ٣٢١٦]، ومسلم [١١٣٠]، والنسائى فى «الكبرى» [٢٨٣٥]، وأحمد [١/ ٢٩١، ٣١٠]، والبيهقى فى «سننه» [٨١٨٠]، وفى «الشعب» [٣/ ٣٧٧٦]، والحميدى [٥١٥]، وأبو عوانة [٢٣٨١، ٢٣٨٢]، وعبد الرزاق [٧٨٤٣]، =

أيوب، عن عبد اللَّه بن سعيد بن جبير، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: لما قدم رسول اللَّه ﷺ المدينة فرأى اليهود يصومون عاشوراء، فقال: «**مَا هَذَا الْيَوْمُ الَّذِي تَصُومُونَهُ؟**». فقالوا: هذا يومٌ صالحٌ، هذا يوم نجى اللَّه فيه بنى إسرائيل من عدوهم، قال: فصامه موسى، قال رسول اللَّه ﷺ: «**أَنَا أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْكُمْ**» فصامه رسول اللَّه ﷺ وأمر بصومه.

٢٥٦٨- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا عفان بن مسلم، حدّثنا همامٌ، حدّثنا الحجاج، عن الحكم، عن مقسمٍ، عن ابن عباسٍ: أن النبى ﷺ ذبح ثم حلق.

= = وجماعة، من طرق عن أيوب السختيانى عن عبد اللَّه بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس به.

قلتُ: هكذا رواه جماعة عن أيوب: منهم معمر وعبد الوارث وابن عيينة وغيرهم؛ لكن اختلف فى سنده على ابن عيينة، فرواه عن ثقات أصحابه على الوجه الماضى.

وخالفهم سهل ابن زنجلة، فرواه عنه فقال: عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . .

وأسقط منه (عبد اللَّه بن سعيد) هكذا أخرجه ابن ماجه [١٧٣٤]، وسهل وإن كان ثقة إلا أن رواية الجماعة عن ابن عيينة هى الأرجح، ولما فيها من الزيادة.

وقد وجدتُ الحافظ المزى فى «تحفة الأشراف» [رقم ٥٤٤٣]، عقب رواية سهل يجزم بكون المحفوظ عن أيوب هو الوجه الأول، ومثله جزم الحافظ فى «الفتح» [٤/ ٢٤٧].

نعم: قد توبع سهل على هذا الوجه الماضى عن ابن عيينة، تابعه سفيان بن وكيع عند الطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ١٠٩٠]، لكنها متابعة ساقطة، وابن وكيع قد أفسده ورَّاقه بما كان يدسه فى حديثه بما ليس منه، فنصحه النقاد بأن يقصى ذلك الورَّاق الجاهل عن مجالس إملائه، فلم ينتصح، فسقط حديث الرجل إلى الأبد، وما نفعه مكان أبيه فى قلوب النقلة وحملة الآثار.

وللحديث طرق أخرى عن سعيد بن جبير: منها طريق أبى بشر جعفر بن إياس عنه عن ابن عباس به نحوه . . . عند البخارى [٣٧٢٧]، ومسلم [١١٣٠]، وأبى داود [٢٤٤٤]، وأحمد [٣١٦٤]، وابن خزيمة [٢٠٨٤]، والنسائى فى «الكبرى» [٢٨٣٤]، وأبى عوانة [رقم ٢٣٨٥]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ٢٧٤]، وجماعة كثيرة، وقد اختلف فيه على أبى بشر أيضًا.

٢٥٦٨- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٢٥٠، ٢٩٠]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٢٠٨٨]، من طرق عن الحجاج بن أرطأة عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس به.

٢٥٦٩- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا معاوية، حدّثنا زائدة، حدّثنا سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**اجْتَنِبُوا أَنْ تَشْرَبُوا فِي الدُّبَّاءِ، وَالْحَنْتَمِ، وَالْمُزَفَّتِ، وَاشْرَبُوا فِي السِّقَاءِ، فَإِنْ هِبْتُمْ غِلْمَتَهُ فَمُدُّوهُ بِالْمَاءِ**».

= **قلتُ**: وهذا إسناد ضعيف فيه علتان:

الأولى: ابن أرطأة ضعيف الحفظ مضطرب الحديث، وكان يدلس أيضًا، وقد عنعنه عند الجميع.

والثانية: الحكم لم يسمع من مقسم سوى أحاديث معدودة فقط كما قاله شعبة والقطان وأحمد وغيرهم، وليس هذا الحديث منها، لكن يشهد له حديث أنس بن مالك عند الشيخين وجماعة، وسيأتى الكلام عليه عند المؤلف [برقم ٢٨٤٠] إن شاء الله.

● **تنبيه مهم**: وقع عند أحمد فى الموضع الأول [١/ ٢٥٠]: (عن الحجاج عن الحكم عن أبى القاسم عن ابن عباس به . . .)، فأبو القاسم هذا هو مقسم بن بجرة راوى الحديث عن ابن عباس، وهكذا أشار إليه ابن كثير فى «البداية» [٥/ ١٨٩]، كما ذكر سند أحمد الماضى: (. . . . عن أبى القاسم . . .)، فقال: «يعنى مقسمًا».

أما حسين الأسد فهو فى واد آخر، فد جعل أبا القاسم هو (الحسين بن الحارث الجدلى) هكذا سمَّاه فى تعليقه، مع أن حسينًا هذا غير معروف بالرواية عن ابن عباس، ولا ذكروا أن الحكم بن عتيبة يروى عنه.

٢٥٦٩- صحيح: أخرجه أحمد [١/ ٣٠٤]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٧٦٩]، وغيرهما، من طريق زائدة بن قدامة عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس به . . . وليس عند أحمد: (فإن هبتم غلْمته فمدوه بالماء)، وهذه الجملة عند الطبرانى هكذا: (فإن رهبتم غليته فأمدوه بالماء).

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، وسماك شيخ صدوق إلا أنه قد تغير حفظه بآخرة حتى صار يتلقن، وسماع الثورى وشعبة منه أصح من غيرهما، ثم إن روايته عن عكرمة خاصة قد تكلم فيها بعضهم ورماها بالاضطراب، لكنَّ سماكًا قد توبع عليه.

فرواه حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن عكرمة عن ابن عباس به نحوه . . . دون قوله: (فإن هبتم . . . . إلخ)، وزاد: (فصنعوا جلود الإبل ثم جعلوا لها أعناقًا من جلود الغنم، فبلغه ذلك فقال: لا تشربوا إلا فيما أعلاه منه . . .) هكذا أخرجه أحمد [١/ ٢٨٧]، لكن حسينًا هذا ضعيف عندهم. =

٢٥٧٠- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا أحوص بن جواب الضبى، حدّثنا عمار بن رزيق، عن الأعمش، عن سميعٍ مولى ابن عباس، عن ابن عبّاسٍ، قال: قمت مع النبى ﷺ فى الصلاة عن شماله، فأخذ بيدى فأقامنى عَن يمينه.

= ورواه قتادة عن عكرمة وابن المسيب كلاهما عن ابن عباس فى قصة قدوم وفد بنى عبد القيس . . . وفى آخره: (ونهاهم عن أربع: عن الشرب فى الحنتم والدباء والنقير والمزفت، فقالوا: ففيم نشرب يا رسول اللَّه؟! فقال: عليكم بأسقية الأدم التى يلاث من أفواهها).

أخرجه أحمد [١/ ٣٦١] -واللفظ له -والطبرانى فى «الكبير» [١٠/ رقم ١٠٦٨٨]، والنسائى فى «الكبرى» [٦٨٣٣]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ٣٤٥]، وغيرهم. وهو معلول بعنعنة قتادة، والاختلاف فى سنده على ابن المسيب كما شرحه النسائى فى «الكبرى» [٤ / ١٨٨]، لكن الحديث محفوظ عن ابن عباس بقصة وفد بنى عبد القيس من طرق أخرى عنه نحو اللفظ الماضى دون: (عليكم بأسقية الأدم . . . إلى آخره).

ومن هذه الطرق: طريق أبى جمرة الضبعى عنه عند البخارى [٥٣]، ومسلم [١٧]، وأبى داود [٣٦٩٢]، والنسائى [٥٠٣١]، وجماعة كثيرة. وهو عند الترمذى [٢٦١١]، مختصراً دون موضع الشاهد، أما قوله فى سياق المؤلف: (واشربوا فى السقاء، فإن هبتم غلْمته؛ فمدوه بالماء) فيشهد له طريق قيس بن حبتر عن ابن عباس به . . . كما يأتى عند المؤلف [برقم ٢٧٢٩]، وفيه: (لا تشربوا فى الدباء والمزفت والنقير والحنتم، واشربوا فى الأسقية، قال: فصبوا عليها الماء . . .) وفى لفظ له عند غير المؤلف: (قالوا: فإن اشتد فى الأسقية؟! قال: وإن اشتد فى الأسقية فصبوا عليها الماء . . .) وسنده قوى، وهذه الفقرة الأخيرة هى بمعنى ما عند المؤلف: (فإن هبتم غلمته فمدوه بالماء . . .). وللحديث شواهد أيضًا.

٢٥٧٠- صحيح: أخرجه أحمد [١/ ٣٥٧، ٣٦٥]، والدارمى [٦٤١]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٥٩٠]، وعبد الرزاق [٣٨٦٥]، وغيرهم، من طريق الثورى عن الأعمش عن سميع الزيات عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد قوى، وسميع الزيات هو أبو صالح الكوفى مولى ابن عباس، وثقه ابن معين كما فى «الجرح والتعديل» [٤/ ٣٠٥]، وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٤/ ٣٤٢].

وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس به نحوه . . . فانظر الماضى [برقم ٢٤٦٥].

● تنبيه: قد صرح الأعمش بالسماع من سميع عند أحمد فى الموضع الأول.

٢٥٧١- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا جرير بن عبد الحميد، عن فطر، عن شرحبيل بن سعد، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَكُونُ لَهُ ابْنَتَانِ، فَيُحْسِنُ إِلَيْهِمَا مَا صَحِبَتَاهُ أَوْ صَحِبَهُمَا، إِلا أَدْخَلَتَاهُ الْجَنَّةَ**».

٢٥٧١- **قوى بشواهده**: أخرجه ابن ماجه [٣٦٧٠]، وأحمد [١/ ٢٣٥]، وابن حبان [٢٩٤٥]، والحاكم [٤/ ١٩٦]، والبخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٧٧]، والطبرانى فى «الكبير» [١٠/ رقم ١٠٨٣٦]، وابن أبى شيبة [٢٥٤٣٧]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٨٦٨٣]، و[٧/ رقم ١١٠٢٤]، وابن أبى الدنيا فى «العيال» [رقم ١٠٩]، والحسين بن حرب فى «البر والصلة» [رقم ١٤٥]، والخرائطى فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٦٠٠]، والخطيب فى «الموضح» [٢ / ١٧]، والضياء فى «المختارة» [١ / ٢٦٦ - ٢ / ٣٦٧]، كما فى «الصحيحة» [٦/ ٦٤٤] وغيرهم، من طرق عن فطر بن خليفة عن شرحبيل بن سعد [ووقع عند ابن أبى شيبة والخرائطى: (عن شرحبيل بن مسلم) وهو وهم من الناسخ أو غيره] عن ابن عباس به.

قلتُ: هكذا رواه جماعة عن فطر بن خليفة، وخالفهم عطاء بن مسلم الخفاف، فرواه عن فطر فقال: عن سلمة بن شرحبيل عن ابن عباس به نحوه . . . ، هكذا ذكره ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ٢٠١٣]، ثم قال: «قال أبو زرعة: هذا خطأ؛ إنما هو فطر عن شرحبيل بن سعد عن ابن عباس عن النبى ﷺ كذا حدثنا أبو نعيم عن فطر، والخطأ من عطاء بن مسلم».

قلتُ: وهو كما قال، وعطاء هذا تكلموا فى حفظه، والوجه الأول هو المحفوظ عن فطر بن خليفة؛ وقد توبع عليه: تابعه عكرمة -مولى ابن عباس- على مثله عند أحمد [١/ ٣٦٣]، بإسناد صحيح إليه.

ومدار الحديث على شرحبيل بن سعد أبى سعد المدنى، قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة»: «فى إسناده أبو سعد، واسمه شرحبيل، وهو وإن كان ذكره ابن حبان فى «الثقات» فقد ضعفه غير واحد، وقال ابن أبى ذئب كان متهمًا، ورواه الحاكم فى «المستدرك» وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد».

قلتُ: وتمام قول الحاكم: «ولم يخرجاه» وتعقبه الذهبى قائلاً: «شرحبيل بن سعد واه»، وقال الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٢٨٨]: «ورواه أحمد وفيه شرحبيل بن سعد، وثقه ابن حبان وضعفه جمهور الأئمة، وبقية رجاله ثقات». =

= **قلتُ**: وشرحبيل هذا اتهمه ابن أبي ذئب كما مضى؛ وقال مالك: «ليس بثقة»، وضعفه القطان وابن سعد وابن معين وأبو زرعة والنسائي والدارقطني وابن البرقي وغيرهم، وقال ابن عدي في ختام ترجمته من «الكامل»: «ولشرحبيل أحاديث وليس بالكثير، وفي عامة ما يرويه إنكار. . . . وهو إلى الضعف أقرب».

ثم إنه قد اختلط أيضًا كما نصَّ عليه ابن سعد وغيره، أما ابن حبان فإنه ذكره في «ثقاته»، بل وفي «مشاهير علماء الأمصار» [ص٧٧]، أيضًا، وقال في الأخير: «وكان من المتقنين»، وهذا منه مجازفة مردودة، وله تساهل عجيب في توثيق النقلة يقع منه كثيرًا في ثنايا ذلك الكتاب الأخير، «مشاهير علماء الأمصار» وهو أكثر تساهلاً منه في كتابه «الثقات» من حيث ألفاظ التعديل، وقال ابن المديني: «سمعتُ سفيان -يعني ابن عيينة- وقد سئل عن شرحبيل بن سعد، قال: لم يكن بالمدينة أعلم بالبدريين منه، وأصابته حاجة؛ فكانوا يخافون إذا جاء إلى الرجل يطلب منه الشيء فلم يعطه، أن يقول: لم يشهد أبوك بدرًا» كذا في «التهذيب» [٤/ ٣٢١].

قلتُ: ذا ليس منه بمستبعد، وقد مضى أن ابن أبي ذئب -وهو بلدِّيه- كان يتهمه، فلعله جرب عليه ما يحكيه ابن عيينة، فالعجب أن يرتكن العلامة أحمد شاكر إلى تلك الحكاية الماضية في تقوية أمر شرحبيل، بل ويجعلها عكَّازه في تصحيح سند الحديث أيضًا، ضاربًا بأقوال النقاد في جرح شرحبيل عرض الحائط، وقد أجاد الإمام التعقب عليه بما تراه في «الصحيحة» [٦/ ٦٤٤]، أما قول المنذري في «الترغيب» [٣/ ٤٦]: «رواه ابن ماجه بإسناد صحيح» فقد ردَّه عليه البرهان الناجي في «العجالة»، فراجع الصحيحة أيضًا [٦/ ٦٤٤].

لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة مثله ونحوه . . . منها حديث أنس عند مسلم [٢٦٣١]، والترمذي [١٩١٤]، وجماعة: (من عال جاريتين حتى تبلغا جاء يوم القيامة أنا وهو، وضمَّ أصابعه. . .) وراجع «الصحيحة» [١/ ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩] للإمام. وانظر الحديث الماضي [برقم ١٧٦٤].

● **تنبيهان**:

الأول: وقع عند أحمد [١/ ٢٣٥]، في حديث ابن عباس الماضي: (من كانت له أختان فأحسن صحبتهما ما صحبتاه دخل بهما الجنة . . .)، ثم قال: (وقال محمد بن عبيد -هو شيخ أحمد والراوي عن فطر-: تدرك له ابنتان فأحسن إليهما ما صحبتاه إلا أدخله اللَّه -تعالى- الجنة).

٢٥٧٢- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا يونس بن محمد، حدّثنا داود، عن إبراهيم الصائغ، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: صلى نبى اللَّه ﷺ الفطر بالناس ركعتين بغير أذان، وخطب بعد الصلاة ثم أخذ بيد بلال ثم انطلق إلى النساء فخطبهن، ثم أمر بلالاً بعدما قفا من عندهن أن يأتيهن فيأمرهن فيتصدقن.

= قلتُ: وهذا اللفظ الأخير: (له ابنتان) هو المحفوظ فى هذا الحديث، أما الأول: (له أختان) فلعله من الرواية بالمعنى، ولم أجده عند غير أحمد فى طرق هذا الحديث.

والتنبيه الثانى: هو أن الهيثمى قد استدرك هذا الحديث فى «المجمع» [٨/ ٢٨٨]، وكذا الحافظ فى «المطالب» [رقم ٢٦٣٢]، والبوصيرى فى «الإتحاف» [رقم ٥٠٦٢]، وهو غفلة منهم جميعًا، لكون الحديث عند ابن ماجه كما مضى، وإن وقع فى لفظه اختلاف يسير. فانتبه.

٢٥٧٢- صحيح: أخرجه أحمد [١/ ٢٤٢، ٣٣٥]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٣٥٧]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٣٧٣]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [ص ٤١٣]، وغيرهم، من طريقين عن إبراهيم بن ميمون الصائغ عن عطاء عن ابن عباس به... وزاد أحمد فى الموضع الأول والطبرانى بعد قوله: (بغير أذان): (ولا إقامة...).

قلتُ: وهذا إسناد قوى صالح، وقد توبع عليه إبراهيم بن ميمون الصائغ:

١- تابعه أيوب السختيانى قال: سمعتُ عطاء بن أبى رباح يقول: سمعتُ ابن عباس يقول: أشهد على رسول اللَّه ﷺ أنه صلى قبل الخطبة يوم العيد، ثم خطب، فرأى أنه لم يسمع النساء؛ فأتاهن فوعظهن وذكَّرهن، وأمرهنَّ بالصدقة، ومعه بلال قائل بثوبه هكذا... قال أبو بكر- هو الحميدى- كان يتلقى بثوبه- فجعلت المرأة تلقى الخاتم والخرص والشىء).

أخرجه الحميدى [٤٧٦] -واللفظ له- والبخارى [١٣٨١]، ومسلم [٨٨٤]، وأبو داود [١١٤٢]، وابن ماجه [١٢٧٣]، وأحمد [١/ ٢٢٦]، والدارمى [١٦٠٣]، والشافعى [٣٢٩]، وابن أبى شيبة [٩٨٠٤]، والنسائى فى «الكبرى» [١٧٦٦، ٥٨٩٤]، والبيهقى فى «سننه» [٥٩٩٥، ١١١١١]، وفى «المعرفة» [رقم ١٩٤٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ٢٧٦]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ٣١٦]، وابن الجعد [١٢١٥]، والفريابى فى «أحكام العيدين» [رقم ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠]، وغيرهم. وله طرق أخرى عن ابن عباس به نحوه...

٢٥٧٣- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا حجاج بن محمد، عن ابن جريج، قال: سمعت عطاءً، يقول: سمعت ابن عباس، يقول: سمعت نبي اللَّه ﷺ، يقول: «**لَوْ أَنَّ لابْنِ آدَمَ مِلْءَ وَادٍ مَالا لأَحَبَّ أَنْ يَكُونَ إِلَيْهِ مِثْلُهُ، وَلا يَمْلأُ نَفْسَ ابْنِ آدَمَ إِلا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ**» قال ابن عباس: فلا أدرى أمن القرآن هو أم لا؟ .

٢٥٧٤- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا الحسن بن موسى، حدّثنا حماد بن سلمة، عن عبد اللَّه ابن عثمان بن خثيم، عن أبى الطفيل، عن ابن عباس: أن رسول اللَّه ﷺ وأصحابه اعتمروا من الجعرانة، فرملوا بالبيت ثلاثًا ومشوا أربعًا .

٢٥٧٣- **صحيح**: أخرجه البخارى [٦٠٧٣]، ومسلم [١٠٤٩]، وابن حبان [٣٢٣١]، وأبو الشيخ فى «الأمثال» [رقم ٧٧]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١٠٨٦]، وأبو عبيد فى «فضائل القرآن» [عقب رقم ٥٨٨]، وأبو جعفر بن البخترى فى جزء فيه ستة مجالس من «أماليه» [رقم ٢٦/ ضمن مجموع مؤلفاته]، وفى جزء فيه ثلاثة مجالس من أماليه أيضًا [رقم / ١١ ضمن مجموع مؤلفاته]، وغيرهم، من طريق الحجاج بن محمد الأعور عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس به .

قلتُ: قد توبع عليه حجاج الأعور: تابعه أبو عاصم النبيل عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: (لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى ثالثًا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب اللَّه على من تاب) .

أخرجه البخارى [٦٠٧٢]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٤٢٣]، وفى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٥٤٤]، والبيهقى فى «سننه» [٦٣٠٠]، وفى «الشعب» [٧/ رقم ١٠٢٧٤]، وفى «الآداب» [رقم ٧٩٦]، وابن عساكر فى «معجمه» [رقم ٦٦١]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [ص ٣٢٨]، والشجرى فى «الأمالى» [ص١٦٧]، وجماعة غيرهم.

وللحديث شواهد كثيرة.

٢٥٧٤- **صحيح**: أخرجه أبو داود [١٨٩٠]، وأحمد [١/ ٢٩٥، ٣٠٦]، وغيرهما، من طريق حماد بن سلمة عن عبد اللَّه بن عثمان بن خثيم عن أبى الطفيل عن ابن عباس به مثله .

قلتُ: وهذا إسناد جيد، وابن خثيم مستقيم الحديث على أوهام له؛ وأبو الطفيل هو عامر بن واثلة. وقد رواه حماد بهذا الإسناد نحوه بسياق أتم عند أحمد [١/ ٣٧٢]، وجماعة. =

٢٥٧٥- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا وكيع بن الجراح، حدّثنا صالح بن رستم، عن ابن أبى مليكة، عن ابن عباسٍ، قال: أقيمت الصلاة ولم أصلّ الركعتين، فرآنى وأنا أصليهما، فمر بى: أقيمت الصلاة، وقال: «**أَتُرِيدُ أَنْ تُصَلِّىَ الصُّبْحَ أَرْبَعًا**؟»، فقيل لابن عباسٍ: النبى ﷺ؟ قال: نعم.

= وهو عند الطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ١٨٠]، من هذا الطريق بلفظ: (أن رسول الله ﷺ اعتمر من الجعرانة، فرمل بالبيت ثلاثًا، ومشى أربعة أشواط...).

وقد توبع عليه حماد بن سلمة: تابعه عليه جماعة بنحوه... منهم يحيى بن سليم الطائفى عند البيهقى فى «سننه الكبرى» [٩٠٣٧]، ولفظه: (اضطبع رسول الله ﷺ هو وأصحابه، ورملوا ثلاثة أشواط، ومشوا أربعة) ومثله عند ابن خزيمة [٢٧٠٧]، وهو عند أبى داود [١٨٨٩]، ومن طريقه البيهقى [٩٠٣١]، بلفظ: (أن رسول الله ﷺ اضطبع فاستلم، وكبر ثم رمل ثلاثة أطواف، وكانوا إذا بلغوا الركن اليمانى وتغيبوا من قريش مشوا، ثم يطلعون عليهم يرملون، تقول قريش: كأنهم الغزلان، قال ابن عباس: فكانت سنة).

وهو عند ابن حبان أيضًا [٣٨١٢]، وجماعة، لكنه مطولاً بنحوه....

ورواه أيضًا معمر عن ابن خثيم عن أبى الطفيل عن ابن عباس به بسياق أتم عند ابن ماجه [٢٩٥٣]، وأحمد [١/ ٣١٤]، وابن حبان [٣٨١٤]، وغيرهم.

وتوبع عليه ابن خثيم: تابعه عليه جاعة نحوه مطولاً ومختصراً. وكذا رواه جماعة عن ابن عباس أيضًا مطولاً ومختصرًا نحوه... وله شواهد أيضًا.

٢٥٧٥- ضعيف بهذا السياق: أخرجه أحمد [١/ ٢٣٨، ٣٥٤]، وابن خزيمة [١١٢٤]، وابن حبان [٢٤٦٩]، والحاكم [١/ ٤٥١]، وابن أبى شيبة [٦٤٣٢]، والبيهقى فى «سننه» [٤٣٢٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٧٢]، وابن حزم فى «المحلى» [٣/ ١٠٧]، والطيالسى [٢٧٣٦]، وغيرهم، من طرق عن صالح بن رستم أبى عامر الخزاز عن ابن أبى مليكة عن ابن عباس به.

ولفظه عند ابن عدى: (عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلى وقد أقيمت الصلاة صلاة الصبح، فقال: أتصلى الصبح أربعًا؟!).

قلتُ: هكذا رواه جماعة من الثقات عن صالح بن رستم به على هذا الوجه. وتابعهم يحيى القطان على ذلك عند ابن عدى فى «الكامل»، لكن اختلف عليه، فرواه عنه مسدد وغيره عن صالح بن رستم عن أبى يزيد المدنى عن عكرمة عن ابن عباس به نحوه... =

= هكذا أخرجه أبو نعيم في «الحلية» [٨/ ٣٨٦]، والبزار [٥١٨/ كشف]، وأبو يزيد المدني هو شيخ معروف من رجال البخاري والنسائي، واسمه كنيته، وهذا الاختلاف في سنده: هو عندي من أبي عامر الخزاز نفسه، فهو مختلف فيه، ضعفه جماعة ووثقه آخرون، وقال الحافظ: «صدوق كثير الخطأ».

ويؤيد هذا: أنه قد اضطرب في متنه أيضًا، فرواه عند الأكثرين مثل سياق المؤلف جاعلاً تلك القصة لابن عباس- رضي اللَّه عنه- لكن عند ابن عدي في «الكامل»، جعل القصة لرجل لم يسم، وقد مضى لفظ ابن عدي آنفًا، ووقع عند أبي نعيم في «الحلية»: (عن ابن عباس أن رسول اللَّه ﷺ قال له أو لغيره -هكذا بالشك- ورآه يصلي... إلخ).

فالظاهر أنه كان لا يحفظ سنده ولا متنه، وليس هو ممن يقبل منه تعدد الأسانيد والألفاظ للحديث الواحد، وقول الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» ليس بجيد.

أما الصحة فدعك منها البتة، وأما شرط مسلم فغير موجود أيضًا؛ لأن صالح بن رستم وإن كان من رجال مسلم، إلا أنه لم يخرج له شيئًا من روايته عن ابن أبي مليكة أصلاً، وقول الهيثمي في «المجمع» [٢/ ٢٢٤]: «رواه الطبراني في «الكبير» والبزار بنحوه، وأبو يعلى ورجاله ثقات» فمن ديدنه.

والحديث أيضا من الوجه الأول: عند الطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١١٢٢٧]، وللحديث طريق آخر غير محفوظ عن ابن عباس (أن النبي ﷺ دخل المسجد بعد ما أقيمت الصلاة، وأبيّ ابن القشب يصلي ركعتين، فقال: أتصلى الصبح أربعًا؟!).

أخرجه ابن منده في «المعرفة» كما في «إتحاف الخيرة» [رقم ٩٢٨] -واللفظ له- وأبو نعيم في «المعرفة» [رقم ٧٢٤]، وفي متنه وهم أيضًا، راجع «الإصابة» [١/ ٢٦].

ثم رأيتُ صالح بن رستم وقد خولف في إسناد الوجه الأول: خالفه أيوب السختياني -الإمام الجبل- فرواه عن ابن أبي مليكة (أن النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي والمؤذن يقيم الصبح؛ فقال: أتصلي الصبح أربعًا؟!).

هكذا أخرجه عبد الرزاق [٤٠٠٥]، عن معمر عن أيوب عن ابن أبي مليكة به مرسلاً، وهذا هو المحفوظ ويشهد لهذا المرسل: حديث ابن بحينة الماضي [برقم ٩١٤]، ولفظ المؤلف -ومن رواه مثله- ضعيف؛ لكون القصة غير محفوظة عن ابن عباس كما علمتَ ذلك من إسنادها.

٢٥٧٦- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا شريكٌ، عن حسين بن عبد اللَّه، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ: أن رسول اللَّه ﷺ صلى فى كساءٍ يتقى بفضوله حر الأرض وبردها.

٢٥٧٧- أخبرنا أبو يعلى أحمد بن علىّ بن المثنى الموصلى، حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا إسحاق بن يوسف الأزرق، عن عوف الأعرابى، عن سعيد بن أبى الحسن، قال: كنت عند ابن عباس إذ أتاه رجلٌ، فقال: إنى إنسانٌ إنما معيشتى من صنعة يدى، وإنى أصنع هذه التصاوير، فقال: سمعت رسول اللَّه ﷺ، يقول: «**مَنْ صَوَّرَ صُورَةً، فَإِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ فِيهَا أَبَدًا**» قال: فربا لها الرجل ربوةً شديدةً، واصفر وجهه، فقال ابن عباسٍ: ويحك! إن أبيت إلا أن تصنع، فعليك بهذا الشجر، وكلِّ شىءٍ ليس فيه روحٌ.

٢٥٧٨- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا إسحاق بن يوسف، عن سفيان، عن المغيرة بن النعمان، عن سعيد بن جبيرٍ، عن ابن عباسٍ، قال: قام رسول اللَّه ﷺ فى الناس،

٢٥٧٦- ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ٢٤٤٦].

٢٥٧٧- صحيح: أخرجه البخارى [٢١١٢]، وأحمد [١/ ٣٦٠]، وابن حبان [٥٨٤٨]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٧٧٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٣٥٦]، وفى «الشعب» [٥/ رقم ٦٣١٣]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢٨٦]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢١/ ٢٠١]، وفى «الاستذكار» [٨/ ٤٨٨]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١١]، وغيرهم، من طرق عن عوف الأعرابى عن سعيد بن أبى الحسن عن ابن عباس به... وهو عند بعضهم بنحوه مع اختصار.

قلتُ: وقد توبع عليه عوف الأعرابى: تابعه يحيى بن أبى إسحاق على نحوه عند مسلم [٢١١٠]، وأحمد [١/ ٣٠٨]، وابن المقرئ فى «المعجم» [رقم ١٠٠]، وغيرهم. وله طرق أخرى عن ابن عباس به نحوه.

٢٥٧٨- صحيح: أخرجه البخارى [٣١٧١، ٣٢٦٣، ٤٣٤٩، ٤٤٦٣، ٦١٦١]، ومسلم [٢٨٦٠]، والترمذى [٢٤٢٣]، والنسائى [٢٠٨٧]، وأحمد [١/ ٢٢٣، ٢٣٥، ٢٥٣]، والدارمى [٢٨٠٢]، والطيالسى [٢٦٣٨]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٣١٢]، =

فوعظهم، فقال: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ إِلَى اللَّهِ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلاً**»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٠٤﴾ ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] قال: «**وَأُوتَى بِرِجَالٍ فَيُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشِّمَالِ، فَأَقُولُ كَمَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ**: ﴿ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾ ﴾ [المائدة: ١١٧، ١١٨]» قال: «**فيقال لي: إِنَّهُمْ لَنْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ مُذْ فَارَقْتَهُمْ**» قال: «**وَأَوَّلُ مَنْ يُكْسَى إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلامُ**».

٢٥٧٩- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا عبد اللَّه بن نمير، عن الحجاج، عن حسين بن عبداللَّه، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ، أن النبى ﷺ رخص فى الثوب المصبوغ ما لم يكن نفضٌ أو ردعٌ للمحرم.

= والبغوى فى «شرح السنة» [٧/ ٤١٤]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٤٦٦]، وجماعة، من طرق عن المغيرة بن النعمان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . . . . مطولاً ومختصراً.

قلتُ: وقد رواه عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به مختصراً بلفظ: (إنكم ملاقو اللَّه حفاة عراة مشاة غُرلا . . .) كما مضى [برقم ٢٣٩٦]، وله طرق أخرى.

٢٥٧٩- ضعيف: بهذا اللفظ: أخرجه ابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٢٥٠٤]، وأحمد [١/ ٣٦٢]، و[١/ ٣٥٣]، والبزار [١٠٨٧/ كشف]، وغيرهم، من طريق الحجاج بن أرطأة عن حسين بن عبد اللَّه بن عبيد اللَّه بن عباس عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: ولفظ البزار: (لا بأس أن يحرم الرجل فى ثوب مصبوغ بزعفران قد غسل، فليس له نفض ولا ردع) وهذا اللفظ رواية للمؤلف كما يأتى [برقم ٢٦٩٢]، وفى سنده علتان:

الأولى: حسين بن عبد اللَّه قد ضعفه النقاد بخط عريض، وبه أعله البوصيرى فى «الإتحاف»، وكذا الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٤٩٨].

والثانية: الحجاج ضعيف الحفظ مضطرب جداً، وقد جاء فى سند الحديث بألوان، فعاد ورواه عن خصيف بن عبد الرحمن عن عكرمة عن ابن عباس به نحوه . . . مرفوعاً، فجعل شيخه فيه هو (خصيفًا) وليس: (حسين بن عبد اللَّه). =

٢٥٨٠- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا هشام بن عبد الملك، حدّثنا أبو عوانة، عن سماك، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال نبى الله ﷺ لماعز: «أَحَقًّا مَا بَلَغَنِى عَنْكَ؟» قال: وما بلغك عنى؟ قال: «بَلَغَنِى أَنَّكَ وَقَعْتَ عَلَى جَارِيَةٍ بَنِى فُلانٍ» قال: نعم قال: فشهد أربع شهادات، فأمر به فَرُجِمَ.

٢٥٨١- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا هشام بن عبد الملك، حدّثنا أبو عوانة، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: جاء أعرابىٌ إلى رسول الله ﷺ، فجعل يتكلم بكلامٍ بَيِّنٍ، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا، وَإِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكَمًا».

= هكذا أخرجه ابن أبى شيبة [١٢٨٥٩]، بسند صحيح إليه، وهذان لونان من الاضطراب، ولون ثالث، فرجع ورواه عن عطاء بن أبى رباح به نحوه من قوله موقوفًا عليه.

هكذا أخرجه أحمد [١/ ٣٥٣]، وابن أبى شيبة [١٣١٢٣]، من طريقين صحيحين عنه، ولعل هذا هو الأشبه.

٢٥٨٠- صحيح: دون السؤال والجواب فى أوله: أخرجه مسلم [١٦٩٣]، وأبو داود [٤٤٢٥، ٤٤٢٦]، والترمذى [١٤٢٧]، وأحمد [١/ ٢٤٥، ٣١٤، ٣٢٨]، والطيالسى [٢٦٢٧]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ ١٢٣٠٤]، و[١٢٣٠٥]، و[١٢٣٠٦]، والنسائى فى «الكبرى» [٧١٧١، ٧١٧٢، ٧١٧٣]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ١٤٢]، وأبو عوانة [٥٠٧٥، ٥٠٧٦]، وجماعة من طرق عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . .

قلتُ: قال الترمذى: «حديث ابن عباس حديث حسن، وروى شعبة هذا الحديث عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير مرسلاً، ولم يذكر فيه ابن عباس».

قلتُ: وهذا المرسل هو المحفوظ إن شاء الله؛ لأن سماكًا كان قد تغير بآخرة حتى صار يتلقَّن، وكل من روى عنه هذا الحديث إنما سمع منه بآخرة، أما شعبة فسماعه منه قديم كما نصَّ عليه ابن المدينى وغيره، ومثله الثورى أيضًا، راجع ما علقناه على الحديث الماضى [برقم ٢٣٣٢]، لكن للحديث شواهد ثابتة بقصة ماعز الأسلمى مع شهادته أربع مرات ورجمه، منها حديث جابر بن سمرة الآتى [برقم ٧٤٤٦]، وحديث أبى هريرة [برقم ٦١٤٠]، ولم أجد ما يشهد للسؤال والجواب فى سياق المؤلف.

٢٥٨١- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٣٣٢].

٢٥٨٢- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا هشامٌ، حدّثنا أبو عوانة، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «**لا طِيَرَةَ، وَلا عَدْوَى، وَلا هَامَةَ وَلا صَفَرَ**» فقال له رجلٌ: يا رسول اللَّه، إنا نأخذ الشاة الجرباء، فنطرحها في الغنم فتجربه قال: «**فَمَنْ أَعْدَى الأَوَّلَ**»؟!.

٢٥٨٣- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدّثنا سفيان، عن الأعمش، عن يحيى بن فلان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: مرض أبو طالب، فجاء النبي ﷺ يعوده، وعند رأسه مقعد رجلٍ، فقام أبو جهلٍ فجلس فيه فشكوه إلى أبي طالب، وقالوا: يقع في آلهتنا، فقال: يا بن أخي، ما تريد إلى هذا؟ قال: «**أَيْ عَمِّ، إِنَّمَا أُرِيدُهُمْ إِلَى كَلِمَةٍ تَدِينُ [لَهُمْ] بِهَا الْعَرَبُ، وَتُؤَدِّي إِلَيْهِمْ بِهَا الْعَجَمُ الْجِزْيَةَ**» قال: وما هي؟ قال: «**لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ**» فقال: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾ [ص: ٥]

٢٥٨٢- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٣٣٣].

٢٥٨٣- ضعيف: أخرجه أحمد [١/ ٢٢٧، ٣٦٢]، والترمذي [٣٢٣٢]، وابن حبان [٦٦٨٦]، والحاكم [٢/ ٤٦٩]، وابن أبي شيبة [٣٦٥٦٤]، والنسائي في «الكبرى» [٨٧٦٩، ١١٤٣٦، ١١٤٣٧]، والبيهقي في «سننه» [١٨٤٢٨]، وفي «الدلائل» [رقم ٦٣٠]، والطبري في «تفسيره» [١٠/ ٥٥٠]، وابن عساكر في «تاريخه» [٦٦/ ٣٢١، ٣٢٢]، وغيرهم، من طريقين عن الأعمش عن يحيى بن عمارة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

قلتُ: قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح» مدار الحديث على يحيى بن عمارة، وقد اختلف في اسمه اختلافًا كثيرًا، فقيل: (يحيى بن عمارة) وقيل: (يحيى بن عباد) وقيل: (عباد بن جعفر) وقيل: (عباد) غير منسوب، وقيل غير ذلك، وكل هذا قد وقع في طرق الحديث.

وكونه (يحيى بن عمارة) هو الذي جزم به ابن حبان والبخاري ويعقوب بن شيبة كما قاله الحافظ في «التهذيب» [١١/ ٢٢٧]، وكذا جزم به أبو حاتم أيضًا كما في «الجرح والتعديل» [٩/ ١٧٥]، ويحيى هذا شيخ مجهول الحال، لم يرو عنه سوى رجلين، ولم يوثقه سوى ابن حبان وحده، وهو آفة هذا الحديث.

٢٥٨٤- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا وهب بن جرير، حدّثنا أبى، قال: سمعت يعلى بن حكيم، يحدِّث عن عكرمة، عن ابن عباس، أن رسول اللَّه ﷺ خرج فى مرضه الذى مات فيه عاصبًا رأسه بخرقة، فجلس على المنبر، فحمد اللَّه وأثنى عليه، ثم قال: «**إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَمَنَّ عَلَيَّ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنِ ابْنِ أَبِى قُحَافَةَ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلاً لاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَلَكِنْ خُلَّةُ الإِسْلامِ أَفْضَلُ، سُدُّوا كُلَّ خَوْخَةٍ فِى الْمَسْجِدِ غَيْرَ خَوْخَةِ أَبِى بَكْرٍ**».

٢٥٨٥- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا يونس بن محمد، حدّثنا أبو عوانة، عن عبد الأعلى، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْجَمًا بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ، وَمَنْ قَالَ فِى الْقُرْآنِ بِغَيْرِ مَا يَعْلَمُ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْجَمًا بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ**».

٢٥٨٤- صحيح: أخرجه البخارى [٤٥٥]، وأحمد [١/ ٢٧٠]، والنسائى فى «الكبرى» [٨١٠٢]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ٣٤٣]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [٢/ رقم ١٤٦٣]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٠/ ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣]، والبيهقى فى «دلائل النبوة» [رقم ٣١٠٢]، والطحاوى فى «المشكل» [٣/ ٥٣]، وغيرهم، من طرق عن وهب بن جرير عن أبيه عن يعلى بن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: وله طرق ببعضه عن ابن عباس به.

٢٥٨٥- ضعيف: بهذا التمام: أخرجه أبو عمرو السمرقندى فى «الفوائد المنتقاة» [رقم ٤١]، مثل سياق المؤلف، وهو عند الخطيب فى «تاريخه» [٥/ ١٥٩]، و[٧/ ٤٠٦]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «العلل المتناهية» [٩٨, ١/ ٩٧]، بشطره الأول فقط، كلهم من طرق عن أبى عوانة عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

قلتُ: قال الهيثمى فى «المجمع» [١/ ٤٠٠]: «رواه أبو يعلى والطبرانى فى «الكبير» باختصار خلا قوله: (فى القرآن) ورجال أبى يعلى رجال الصحيح» وقال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٣٩١]: «قلتُ: رواته ثقات محتج بهم فى الصحيح».

قلتُ: وقول البوصرى كأنه أخذه من قول المنذرى فى «الترغيب» [١/ ٧٠]: «رواه أبو يعلى ورواته ثقات محتج بهم فى الصحيح، . . .»، وهذا وهْم من الثلاثة، وعبد الأعلى هو =

٢٥٨٦- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا هاشمٌ، حدّثنا عمران بن زيد التغلبى، حدثنى الحجاج ابن تميم، عن ميمون بن مهران، عن عبد اللَّه بن عباس، عن النبى ﷺ، قال: «**يَكُونُ فِى آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يُنْبَزُونَ الرَّافِضَةَ: يَرْفُضُونَ الإِسْلَامَ وَيَلْفَظُونَهُ، فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ**».

= ابن عامر الثعلبى ذلك الضعيف المعروف، راجع الكلام عنه فى الحديث الماضى [برقم ٢٣٣٨].

ثم هو ليس من رجال «الصحيح» أصلاً، وإنما روى له أصحاب السنن وحسب، فأيش تلك الغفلة؟! والحديث ضعيف بهذا التمام، لكنْ لشطره الأول طرق أخرى عن ابن عباس به . . . وشواهد عن جماعة من الصحابة لا تسلم أسانيدها من علة، لكن الحديث بمجموعها ثابت بلا ريب كما شرحناه فى مكان آخر.

٢٥٨٦- منكر: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٩٩٧]، والحارث [٢/ رقم ١٠٤٣/ زوائده]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٦٩٨]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٤/ ٩٥]، والقطيعى فى «زوائده على فضائل الصحابة» [رقم ٦٥١، ٧٠٢]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [٢/ رقم ٩٨١]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٩٠]، والعقيلى فى «الضعفاء» [١/ ٢٨٤]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٢٩٣١]، وابن الجوزى فى «المتناهية» [١/ ١٦٣]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١٤٩٩]، والكلاباذى فى «بحر الفوائد» [رقم ١٢٧]، وغيرهم، من طرق عن عمران بن زيد عن الحجاج بن تميم عن ميمون بن مهران عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد منكر، وفيه علتان:

الأولى: عمران بن زيد هو التغلبى -بالمثناة الفوقية- أو الثعلبى -بالثاء- الكوفى الطويل، وثقه ابن حبان وحده، وقال ابن معين: «ليس يحتج بحديثه» وقال أبو حاتم: «شيخ يكتب حديثه ليس بالقوى»، وقال الحافظ: «ليِّن». لكن عمران لم ينفرد به عن حجاج بن تميم، بل تابعه يوسف بن عدى -الثقة المعروف- ولكن بلفظ: (عن ابن عباس قال: كنتُ عند النبى ﷺ وعنده علىٌّ، فقال النبى ﷺ: يا علىُّ، سيكون فى أمتى قوم ينتحلون حبنا أهل البيت، لهم نبز، يسمون الرافضة؛ فاقتلوهم فإنهم مشركون).

هكذا أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٩٩٨]، وعنه أبو نعيم فى «الحلية» [٤/ ٩٥]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «المتناهية» [١ / ١٦٦]، وغيرهم. =

٢٥٨٧- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا وهب بن جرير، حدّثنا أبى، قال: سمعت يونس بن يزيد الأيلى يحدث، عن الزهرى، عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه، عن ابن عباس، عن النبى ﷺ، قال: «**خَيْرُ الصَّحَابَةِ أَرْبَعَةٌ، وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعُ مِائَةٍ، وَخَيْرُ الْجُيُوشِ أَرْبَعَةُ آلافٍ، وَلَنْ يُغْلَبَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قِلَّةٍ**».

= **والثانية**: الحجاج بن تميم لم يوثقه أحد إلا ابن حبان أيضًا، وقد قال النسائى: «ليس بثقة» وقال العقيلى: «حجاج بن تميم الجزرى عن ميمون بن مهران، روى عنه أحاديث لا يتابع على شىء منها، . . .» ثم ساق له حديثين -هذا أحدهما- ثم قال: «وله غير حديث لا يتابع إلا من هو مثله أو دونه»، وقال ابن عدى: «ليس بالمستقيم». فقول الهيثمى فى «المجمع» [٩/ ٧٤٩]، : «رواه أبو يعلى والبزار والطبرانى، ورجاله وثقوا، وفى بعضهم خلاف»، فيه تسامح لا يخفى، بل وجدته قال فى «المجمع» [٩/ ٧٤٩]، بعد أن ساق اللفظ الماضى آنفًا: «رواه الطبرانى وإسناده حسن»، وهكذا فليكن التساهل.

والحديث أورده ابن الجوزى فى «العلل المتناهية») ثم قال: «وهذا لا يصح عن رسول اللَّه ﷺ. . .» وكذا ضعفه البوصيرى فى «الإتحاف» [٣٤٦١]، وقال البيهقى عقب روايته فى «الدلائل»: «وروى فى معناه من أوجه آخر كلها ضعيفة».

وللحديث طريق آخر عن ابن عباس به نحوه مع زيادة فى متنه عند ابن عدى فى «الكامل» [٥/ ١٥٢]، وسنده موضوع باطل.

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة بأسانيد منكرة مظلمة.

٢٥٨٧- **منكر**: أخرجه أبو داود [٢٦١١]، والترمذى [١٥٥٥]، وأحمد [١/ ٢٩٤]، وابن خزيمة [٢٥٣٨]، وابن حبان [٤٧١٧]، والحاكم [١/ ٦١١]، و[٢/ ١١٠]، والبيهقى فى «سننه» [١٨٢٦٢]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٦٥٢]، والطحاوى فى «المشكل» [٢/ ٦٧]، وغيرهم، من طرق عن وهب بن جرير بن حازم عن أبيه عن يونس بن يزيد الأيلى عن الزهرى عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة على شرط الشيخين، إلا أنه معلول، قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب لا يسنده كبير أحد غير جرير بن حازم، وإنما روى هذا الحديث عن الزهرى عن النبى ﷺ مرسلاً، وقد رواه حبان بن علىّ العنزى عن عقيل عن الزهرى عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه عن ابن عباس عن النبى ﷺ ورواه الليث بن سعد عن عقيل عن الزهرى عن النبى ﷺ =

= مرسلاً»، وقال أبو داود: «والصحيح أنه مرسل»، وقال البيهقي: «تفرد به جرير بن حازم وهو خطأ»، وفي «علل ابن أبي حاتم» [رقم ١٠٢٤] نقل عن أبيه أنه قال: «مرسلاً أشبه، لا يحتمل هذا الكلام يكون كلام النبي ﷺ . . . ».

قلتُ: والمحفوظ في هذا الحديث هو الإرسال ولا بد، ولم يسنده عن الزهري إلا رجلان:

١- يونس الأيلي من رواية جرير عنه.

٢- وعقيل بن خالد من رواية حبان العنزي عنه.

أما رواية عقيل فالمحفوظ فيها هو الإرسال، وجرير بن حازم وإن كان ثقة مشهوراً، إلا أنه كان يخطئ إذا حدَّث من حفظه كما قاله ابن حبان وغيره، وكان يهم في الشيء بعد الشيء كما أشار إليه يحيى القطان وأحمد، ولم يصح عنه ما نسب إليه من سوء حفظه الحفظ في آخر عمره، نعم كان قد اختلط بآخرة؛ لكن حجبه أولاده فلم يحدث حال اختلاطه بشيء أصلاً كما أشار إليه أبو داود.

وقد خولف جرير في وصله، خالفه عثمان بن عمر بن فارس -الثقة الثبت- فرواه عن يونس الأيلي فقال: عن عقيل بن خالد عن الزهري به مرسلاً.

هكذا أخرجه أبو داود في «المراسيل» [رقب رقم ٢٩٢]، ثم قال أبو داود: «قد أسند هذا، ولا يصح، أسنده جرير بن حازم وهو خطأ».

قلتُ: وهذا نص من أبي داود على كون جرير هو المخطئ فيه، وأقره عليه البيهقي في «سننه» كما مضى، وأشار إلى ذلك الترمذي أيضًا فيما نقلناه عنه سابقًا، فما احتمله الإمام -تنزلاً- في «الصحيحة» [٢/ ٦٨٣]، من كون يونس الأيلي ربما كان هو المخطئ في وصله، فليس بجيد، والصواب في رواية يونس: أنه يرويه عن عقيل عن الزهري به مرسلاً. . . كما مضى. وهو المحفوظ عن عقيل بن خالد أيضًا.

● وعلى هذا الوجه المرسل عن عقيل توبع عليه يونس الأيلي:

١- تابعه الليث بن سعد من رواية أبي صالح عنه عن عقيل عن ابن شهاب به مرسلاً عند الطحاوي في «المشكل» [٢/ ٦٨]، بإسناد صحيح إلى أبي صالح كاتب الليث به.

٢- وتابعه أيضًا حيوة بن شريح عن عقيل عن الزهري به . . . مرسلاً دون قوله: =

. . . . . .

= (ولن يغلب اثنا عشر ألفًا من قلة) أخرجه سعيد بن منصور فى «سننه» [٢٣٨٧]، وعنه أبو داود فى «المراسيل» [رقم ٢٢١]، بإسناد صحيح إلى حيوة به.

فهؤلاء ثلاثة من الثقات الحفاظ الأثبات قد رووه عن عقيل مرسلاً، فجاء حبان بن على العنزى وخلع الطاعة، ثم فارق هنا الجماعة، ورواه عن عقيل عن الزهرى عن عبيد اللَّه بن عتبة عن ابن عباس به مرفوعًا.

هكذا أخرجه أحمد [١/ ٢٩٩]، والقضاعى فى «الشهاب» [٢/ رقم ١٢٣٩]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٤٢٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٠/ ٣٧]، وفى «المعجم» [رقم ١٥٨٨]، ولوين فى« جزء من حديثه» [رقم ١٠]، ومن طريقه الطحاوى فى «المشكل» [٢/ ٦٧]، والمؤلف [برقم ٢٧١٤]، وغيرهم، من طرق عن حبان بن على العنزى به . . .

وزاد المؤلف والقضاعى وابن عدى وابن عساكر والطحاوى فى آخره: (إذا صبروا وصدقوا) وهو عند الدارمى بالزيادة [٢٤٣٨]، لكنه قال: (حدثنا محمد بن الصلت ثنا حبان بن على عن يونس وعقيل، عن ابن شهاب، عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه عن ابن عباس به . . .) فقرن يونس الأيلى مع عقيل فى الرواية، وابن الصلت ثقة صالح.

ورواه يحيى الحمانى فقال: حدثنا مندل وحبان، عن يونس بن يزيد، عن عقيل، عن ابن شهاب بإسناده به موصولاً دون الزيادة.

هكذا أخرجه الطحاوى فى «المشكل» [٢/ ٦٨]، ومن طريقه القضاعى فى «الشهاب» [٢/ رقم ١٢٣٧]، لكن يحيى الحمانى على حفظه ومعرفته كان كثير المناكير والغرائب حتى اتهم بسرقة الحديث، ولم يكن يحيى من اللصوص إن شاء اللَّه، وإن كان ليس بحجة فى النقل كما بسطناه فى «المحارب الكفيل».

قال ابن عساكر عقب روايته فى «المعجم»: «هذا حديث حسن غريب».

قلتُ: بل هو منكر من هذا الوجه غير محفوظ أصلاً، وحبان بن على العنزى على صلاحه وفقهه؛ لم يكن من أهل الرواية ولا المحسنين لها، بل كان فاحش الخطأ كما يقول ابن حبان فى «المجروحين» [١/ ٢٦١]، وقد ضعفه جمهرة النقاد بخط عريض، حتى قال الدارقطنى عنه وعن أخيه مندل: (متروكان)، وكذا تركه ابن المدينى أيضًا، ولم يوثقه إلا من لم يخبر أمره أو من تساهل، فغاية أمره أن يعتبر بحديثه -على مضض- فى الشواهد والمتابعات، =

. . . . . .

= أما أن تقبل أو تقدم مخالفته للثقات عامة فضلاً عن يونس الأيلى والليث بن سعد وحيوة بن شريح فى هذا الحديث خاصة، فتلك قاصمة الظهر.

فإن قيل: قد تابعه أخوه مندل كما مضى عند الطحاوى، قلنا: مندل مثل أخيه فى الوهاء، فاعجب لأخوين ضعيفين، على أن الطريق إليه مخدوش كما مضى.

فإن قيل: قد أخرج تمام فى «فوائده» [٢/ رقم ١٠٩٧]، بإسناده الصحيح إلى زهير بن معاوية قال: ثنا عباد بن كثير عن عقيل عن ابن شهاب عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه عن ابن عباس به . . . فهذه متابعة ثانية لحبان بن علىّ.

قلنا: نعم هى متابعة، ولكن فى السقوط والحرمان، ومن يفرح بمتابعة عباد بن كثير من أهل الأرض؟! وعباد هذا هو الثقفى البصرى الذى يقول عنه أحمد: «روى أحاديثَ كَذِب لم يسمعها»، وأسقطه سائر النقاد فسقط إلى الأبد.

إذا عرفت هذا: علمت أن المحفوظ فى الحديث هو الإرسال بلا جدال، وهكذا رواه معمر بن راشد عن الزهرى به مرسلاً عند عبد الرزاق [٩٦٩٩]، لكن أبى جماعة إلا أن يصححوا هذا الحديث موصولاً.

١- فقال الحاكم عقب روايته: «هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه؛ لخلاف بين الناقلين فيه عن الزهرى».

قلتُ: هذا مقام الحاكم فى درء الاختلاف فى الأسانيد دون برهان، وقال فى الموضع الأول [١/ ٦١١]، بعد أن صححه: «والخلاف فيه على الزهرى من أربعة أوجه قد شرحتها فى كتاب التلخيص».

قلتُ: قد وقفت على وجهين آخرين من الخلاف فيه على الزهرى دون ما مضى من الوجهين السابقين: الوصل والإرسال، وأرى فى بسط الكلام عليهما هنا طولاً حسبنا منه الإشارة مع الجزم بكون المحفوظ عن الزهرى من كل تلك الوجوه هو الإرسال كما مضى.

٢- ونقل المناوى فى «الفيض» [٣/ ٤٧٤]، عقب نقل قول الترمذى بإعلال الحديث بالإرسال، عن ابن القطان الفاسى أنه قال متعقبًا من أعله بذلك: «لكن هذا ليس بعلة، فالأقرب صحته».

قلتُ: ابن القطان ماشٍ على خطة أبى محمد بن حزم فى الاغترار بظواهر الأسانيد؛ وعدم النظر إلى وجه الاختلاف فيها وصلاً ووقفًا وإرسالاً وإعضالاً وغير ذلك، طالما وُجِدَ منها =

٢٥٨٨- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا زكريا بن عدى، حدّثنا عبيد اللَّه بن عمرو، عن عبدالكريم، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: خرج رجلٌ من خيبر، فاتبعه رجلان، وآخر يتلوهما، فيقول: ارجعا، ارجعاً، حتى ردهما، ثم لحق الأول، فقال: إن هذان شيطانان، وإنى لم أزل بهما حتى رددتهما، فإذا أتيت رسول اللَّه ﷺ فأقرئه السلام، وأخبره أنا هاهنا فى جمع صدقاتنا، ولو كانت تصلح لبعثنا بها إليه، قال: فلما قدم الرجل المدينة أخبر النبى ﷺ، فعند ذلك نهى النبى ﷺ عن الخلوة.

= إسنادٌ متصل رجاله ثقات، وهذا إهمال وإهدار لعلم (علل الحديث)، وقد بسطنا ذلك فى «أنهار الدم».

٣- وقال ابن التركمانى فى «الجوهر النقى» [٨/ ١٥٦]، بعد أن حكى قول أبى داود الماضى: «أسنده جرير بن جازم وهو خطأ» قال ابن التركمانى: «قلتُ: هذا ممنوع؛ لأن جريراً ثقة، وقد زاد فى الإسناد؛ فيقبل قوله، كيف وقد تابعه عليه غيره؟!».

قلتُ: ابن التركمانى فى تصحيح الأخبار مثله مثل ابن القطان فيما ذكرناه عنه آنفًا، وكم كان يحمله التعصب على البيهقى إلى ركوب وجوه التكلف والتناقض والجنف فى مواضع، كل ذلك انتصاراً منه للمذهب.

وللحديث شواهد تالفة الأسانيد لا يثبت منها شىء قط، ومتن الحديث أشبه بكلام من دون رسول اللَّه ﷺ كما ذكره أبو حاتم الرازى. فاللَّه المستعان.

● **تنبيه**: وقع فى «علل ابن أبى حاتم» [١٠٢٤]: «وسألتُ أبى عن حديث رواه وهب بن جرير عن أبيه عن يحيى بن أيوب عن يونس بن يزيد عن الزهرى عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه عن ابن عباس عن النبى ﷺ...»، هكذا وقع عنده: (عن وهب بن جرير عن أبيه عن يحيى بن أيوب عن يونس بن يزيد) ولا أدرى ما هذا، ولعله اختُلف على وهب بن جرير فى سنده، والمحفوظ عنه هو ما رواه الجماعة عنه عن أبيه عن يونس بن يزيد به... دون واسطة بين جرير ويونس، فانتبه.

٢٥٨٨- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٢٧٨، ٢٩٩]، والحاكم [٢/ ١١١]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٣٠٣٧]، وأبو نعيم فى «الدلائل» [٢٤٥]، والبزار [٢٠٢٢/ كشف]، وغيرهم من طرق عن عبيد اللَّه بن عمرو الرقى عن عبد الكريم بن مالك الجزرى عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط البخارى ولم يخرجاه» وهو كما قال.

٢٥٨٩- حَدَّثَنَا هاشم بن الحارث، حدّثنا عبيد اللَّه بن عمرٍو، بإسناده، نحوه.

٢٥٩٠- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا ربعي بن إبراهيم، حدّثنا عبد الرحمن بن إسحاق، حدّثنا زيد بن أسلم، عن ابن وعلة، عن ابن عباس، أن رجلاً خرج والخمر حلالٌ، فأهدى لرسول اللَّه ﷺ راوية خمر، فأقبل بها يقاد بها على بعيرٍ حتى وجد رسول اللَّه ﷺ جالسًا، فقال: «**مَا هَذَا مَعَكَ؟**» قال: راويةٌ من خمر أهديتها لك، قال: «**هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا؟**» [قال: لا] قال: «**فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَهَا**» قال: فالتفت الرجل إلى قائد البعير، فكلمه بشيء فيما بينه وبينه، فقال: «**مَاذَا قُلْتَ لَهُ؟**» قال: أمرته ببيعها، قال: «**إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا**» قال: فأمر بعزلاء المزادة، ففتحت، فجرت في التراب، فنظرت إليها في البطحاء ما فيها شيءٌ.

٢٥٩١- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا عبيد اللَّه بن موسى، أخبرنا أبو سفيان، عن ابن أبي نجيحٍ، عن أبيه، عن ابن عباسٍ، قال: ما قاتل رسول اللَّه ﷺ قومًا قط حتى يدعوهم.

٢٥٩٢- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا إبراهيم أبو إسحاق، حدثني الفضل بن موسى، عن عبد اللَّه بن سعيد بن أبي هند، حدثني ثورٌ، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ، قال: كان رسول اللَّه ﷺ يلتفت في صلاته يمينًا وشمالاً، ولا يلوي عنقه.

٢٥٨٩- صحيح: انظر قبله.

٢٥٩٠- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٤٦٨].

٢٥٩١- صحيح: مضى [برقم ٢٤٩٤].

٢٥٩٢- منكر: أخرجه الترمذي في «سننه» [٥٨٧]، وفي «علله» [رقم ١٠٥]، وأبو داود في «سننه» من رواية أبي الطيب الأشناني عنه كما في «تحفة الأشراف» [رقم ٦٠١٤]، وأحمد [١/ ٢٧٥، ٣٠٦]، وابن خزيمة [٤٨٥]، وابن حبان [٢٢٨٨]، والنسائي [١٢٠١]، والحاكم [١/ ٦٣٢، ٣٨٦]، والطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١١٥٥٩]، والبيهقي في «سننه» [٢٠٨٤]، والدارقطني في «سننه» [٢/ ٨٣]، وفي «الأفراد» [رقم ٢٤٩٥/ أطرافه]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ١٢٤٦]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢/ ٣٠]، وتمام في «فوائده» [٢/ رقم ١٧٨٧]، والعراقي في «أماليه على المستدرك» [ص ٩٥]، =

= وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٧ / ٣٩٢]، والحربى فى «غريب الحديث» [٢/ ٦٥١]، وابن عدى فى «مقدمة الكامل» [١/ ١٠٦]، وغيرهم، من طرق عن الفضل بن موسى السينانى عن عبد الله بن سعيد ابن أبى هند عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس به . . . ولفظه مختصر عند الحربى، وبنحوه عند بعضهم.

قلتُ: قال الترمذى: «هذا حديث غريب، وقد خالف وكيعٌ الفضل بن موسى فى روايته»، ثم أخرجه بسنده [رقم ٥٨٨]، إلى وكيع عن عبد الله بن سعيد بن أبى هند عن بعض أصحاب عكرمة (أن النبى ﷺ كان يلحظ فى الصلاة. . .) فذكره بنحوه . . .

وهكذا أخرجه الدارقطنى فى «سننه» [٢/ ٨٣]، وأحمد [١/ ٢٧٥]، وابن أبى شيبة [٤٥٤٨]، والبيهقى [٢٠٨٥]، وغيرهم، من طريق وكيع به .

قلتُ: وهذا الوجه معضل كما قاله العراقى فى «الأمالى» [ص ٩٧]، وهكذا رواه جماعة عن وكيع به . . . وخالفهم هناد بن السرى، فرواه عن وكيع فقال: عن عبد الله بن سعيد عن رجل عن عكرمة به مرسلاً . . .

هكذا أخرجه أبو داود فى «سننه» رواية أبى الطيب الأشنانى عنه كما فى «تحفة الأشراف» [رقم ٦٠١٤]، وقال أبو داود عقبه: «وهذا أصح» يعنى أصح من رواية الفضل بن موسى الموصولة، وهكذا أشار الترمذى فى «سننه»، وقال فى «علله» بعد رواية الفضل بن موسى: «لا أعلم أحداً روى هذا الحديث عن عبد الله بن سعيد بن أبى هند مسنداً مثل ما رواه الفضل بن موسى».

قلتُ: وكذا جزم غير واحد من النقاد بكون الفضل قد تفرد به موصولاً، فقال الدارقطنى فى «سننه»: «تفرد به الفضل بن موسى عن عبد الله بن سعيد عن أبى هند متصلاً، وأرسله غيره»، ومثله قاله فى «الأفراد»، ونحوه قاله البيهقى فى «سننه» وهذا منهم صريح أو كالصريح فى إعلال رواية الفضل بن موسى الموصولة، برواية وكيع المرسلة أو المعضلة.

والفضل وإن كان ثقة إمامًا حافظًا حجة، إلا أنه روى مناكير كما قاله ابن المدينى، راجع «التهذيب» [٨/ ٢٨٧].

أما وكيع فهو الجبل الراسخ، فروايته مقدمة، لاسيما مع تأييد النقاد لها وترجيحها على رواية الفضل. =

. . . . . .

= وقد صح عن الإمام أحمد أنه أنكر متن الحديث جداً، فنقل ابن القيم فى «زاد المعاد» [١/ ٢٣٢]، عن الخلال أنه قال: «أخبرنى الميمونى -هو عبد الملك بن عبد الحميد الحافظ- أن أبا عبد اللَّه - هو ابن حنبل- قيل له: إن بعض الناس أسند أن النبى ﷺ: «كان يلاحظ فى الصلاة،»، فأنكر ذلك إنكاراً شديداً، حتى تغير وجهه، وتغير لونه، وتحرك بدنه، ورأيته فى حال ما رأيته فى حال قط أسوأ منها، وقال: النبى ﷺ كان يلاحظ فى الصلاة؟! يعنى أنه أنكر ذلك، وأحسبه قال: ليس له إسناد -يعنى إسناداً محفوظاً- وقال: من روى هذا؟! إنما هذا من سعيد بن المسيب -يعنى مرسلاً- ثم قال لى بعض أصحابنا: إن أبا عبد اللَّه وهَّن حديث سعيد هذا وضعَّف إسناده، وقال: «إنما هو عن رجل عن سعيد».

قلتُ: وأثر سعيد هذا أخرجه ابن أبى شيبة [٤٥٥٠]، عن هشيم قال: قال بعض أصحابنا: أخبرنى عن الزهرى عن سعيد بن المسيب قال: (كان رسول اللَّه ﷺ يلحظ فى الصلاة ولا يلتفت).

وهذا لا يصح أيضًا إلى سعيد كما قاله الإمام أحمد آنفًا، وقد وجدت طريقين آخرين عن عكرمة عن ابن عباس به:

١- فقال عبد الرزاق [٣٢٦٩]: (عن إبراهيم بن أبى يحيى قال: أخبرنى شيخ من أهل المدينة يقال له أبو علىّ، عن عكرمة عن ابن عباس قال: كان النبى ﷺ إذا دخل فى الصلاة رمى ببصره يمينًا وشمالاً.

قلتُ: وهذا سند لا يساوى سماعه فضلاً عن كتابته، وابن أبى يحيى قد كذبه جماعة، وشيخه أبو على رجل من أغمار أهل المدينة لا يُعرف له عين ولا أثر، ولعله من طراز تلميذه.

٢- وقال ابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٤٥٥]: (ثنا محمد بن أحمد بن الحسين، ثنا إبراهيم بن المستمر، ثنا أبو عتاب الدلال، ثنا مندل، عن الشيبانى، عن عكرمة عن ابن عباس قال: كان رسول اللَّه ﷺ إذا صلى يلاحظ فى الصلاة يمينًا وشمالاً.

قلتُ: وسنده مظلم جداً، مندل هو ابن علىّ العنزى ضعيف صاحب مناكير، وشيخ ابن عدى هو الأهوازى الذى يقول عنه عبدان: «كذاب، كتب عنى أحاديث ابن جريج وادعاها عن شيوخى»، وقال ابن عدى نفسه: «ضعيف؛ يحدث عمن لم يرهم»، راجع ترجمته من «الكامل» [٦/ ٢٩٩]. =

٢٥٩٣- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا أبو مصعب، حدّثنا الأوزاعى، عن الزهرى، عن عبيدالله بن عبد الله، عن ابن عباس، قال: مر رسول الله ﷺ بشاة ميتة قد ألقاها أهلها فقال: «**وَالَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ لَلدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى أَهْلِهَا**».

= ■ **وبالجملة**: فأنظف طرق هذا الحديث المنكر، هو الطريق الأول: (طريق الفضل بن موسى) وقد عرفتَ أنه معلول بالإرسال، وهذا هو المحفوظ فيه.

وقد مشى ابن القطان على ظاهر إسناده، وقال فى كتابه «الوهم والإيهام» كما فى «نصب الراية» [٢/ ٥٨]: «هذا حديث صحيح، وإن كان غريبًا لا يعرف إلا من هذه الطريق -يعنى طريق الفضل بن موسى- فإن عبد الله بن سعيد وثور بن زيد ثقتان، وعكرمة احتج به البخارى فالحديث صحيح».

قلتُ: وهكذا فليكن الجمود والاغترار بسلامة الأسانيد، مع طرح إعلال أئمة الفن بما يصيب فى مقتل، وقد سبقه الحاكم إلى تصحيح الحديث على شرط البخارى، فحسب ابن القطان أن يكون الحاكم سلفه فى تصحيح هذا الطريق، وقد وقع فى كلام بعض النقاد المتقدمين ما يفهم منه تقوية هذا الحديث من طريق الفضل بن موسى، كما تراه عند ابن عدى فى «الكامل» [١/ ١٠٦]، ونحوه عند الخطيب فى «تاريخه» [٦/ ٣٥١]، ولم يصح ذا، وقد أجبنا عليه فى «غرس الأشجار». والله المستعان.

٢٥٩٣- صحيح: أخرجه أحمد [١/ ٣٢٩]، وابن أبى شيبة [٣٤٣٨٩]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٢/ ١٨٩]، والبزار [رقم ٣٦٩١/ كشف]، وابن أبى عاصم فى «الزهد» [رقم ١٣٢]، وابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ٢٩٤]، وابن أبى الدنيا فى «ذم الدنيا» [رقم٣]، والخلال فى «علله» [ص ٤٣/ ٤/ المنتخب]، وغيرهم من طرق عن محمد بن مصعب القرقسانى عن الأوزاعى عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس به.

قلتُ: قال المنذرى فى «الترغيب» [٤/ ٨٢]: «رواه أحمد بإسناد لا بأس به...».

قلتُ: بل به كل البأس، قال أبو نعيم عقب روايته: «غريب من حديث الأوزاعى عن الزهرى» ونقل الخلال فى «علله» [ص ٤٣/ رقم ٤/ المنتخب]، عن الإمام أحمد أنه قال عن هذا الإسناد: «هو عندى خطأ».

قلتُ: ووجه هذا الخطأ قد شرحه ابن حبان فى «المجروحين»، فقال بعد أن ساق الحديث بإسناده: «وهذا المتن بهذا الإسناد باطل، إنما الناس رووا هذا الخبر عن الزهرى عن =

٢٥٩٤- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا يزيد بن هارون، أخبرنا همام بن يحيى، حدّثنا عطاءٌ، عن ابن عباسٍ، قال: دخل رسول اللَّه ﷺ الكعبة وفيها ست سَوَارٍ، فقام عند كل ساريةٍ ولم يُصَلِّ.

= عبيد اللَّه بن عبداللَّه عن ابن عباس أن النبي ﷺ «مر بشاة ميتة، قال: أو لا انتفعتم بإهابها؟! قالوا: إنها ميتة، قال: إنما حرم أكلها».

قلتُ: وقد وافقه الدارقطني على هذا في تعليقاته على «المجروحين» [٢/ ٢٩٤]، وقال: «وهم في متنه محمد بن مصعب».

وقد سئل أبو زرعة وأبو حاتم عن هذا الحديث كما في «العلل» [رقم ١٨٩٧]، فقالا: «هذا خطأ؛ إنما هو أن النبي ﷺ مر بشاة ميتة؛ فقال: ما على أهل هذه لو انتفعوا بإهابها...» قال ابن أبي حاتم: «فقلتُ لهما: الوهم ممن هو؟! قالا: من القرساني».

قلتُ: والقرقساني هذا كثير الخطأ، وقد ضعفه غير واحد من النقاد، فظهر من كلام النقاد الماضي: أنه قد دخل له حديث في حديث.

والحديث رواه جماعة عن الأزواعي -منهم الفرقساني نفسه- فقالوا: عن الزهري عن عبيد اللَّه ابن عبد اللَّه عن ابن عباس بقصة الشاة الميتة وقول النبي ﷺ فيها: (ألا استمتعتم بجلدها؟! فقالوا: يا رسول اللَّه إنها ميتة، قال: إنما حرم أكلها).

فهذا هو المحفوظ بهذا الإسناد الماضي. راجع [رقم ٢٤١٩]، فقد أشرنا هناك إلى وهم القرقساني في متنه هنا، لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة تصح بها رواية القرقساني هنا: منها حديث جابر نحوه عند مسلم [٢٩٥٧]، وأبي داود [١٨٦] -وعنده مختصراً وأحمد [٣/ ٣٦٥]، والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٩٦٢]، والبيهقي [٦٤٥]، وجماعة كثيرة، بسندٍ صحيح. وراجع شواهده في «الصحيحة» [٥/ ٦٣٠]، للإمام.

٢٥٩٤- **صحيح**: أخرجه مسلم [١٣٣١]، وأحمد [١/ ٢٣٧، ٣١١]، وابن حبان [٣٢٠٧]، والطبراني في «الأوسط» [١/ ١٠٢٠]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [٦٣٣]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٣٨٩]، والطبراني أيضًا في «الكبير» [١١/ رقم ١١٣٣٩]، والطيالسي [٢٦٥٣]، وابن أبي شيبة [١٥٥١٥]، وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» [رقم ٢٨٩، ٢٩٠]، وغيرهم، من طرق عن همام بن يحيى عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس به ... وزاد جماعة بعد (كل سارية) قوله: (ودعا)، وعند عبد بن حميد: (يدعو أو يستغفر). =

٢٥٩٥- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدى، عن نافع بن عمر، عن ابن أبى مليكة، قال: كتب إلىَّ ابن عباس: أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**لَوْ أَنَّ النَّاسَ أُعْطُوا بِدَعْوَاهُمْ، لادَّعَى نَاسٌ مِنَ النَّاسِ دِمَاءَ نَاسٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ**».

٢٥٩٦- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا محمد بن سابق، حدّثنا إبراهيم بن طهمان، عن أبى الزبير، عن ابن عباسٍ: أن رسول اللَّه ﷺ سرَّب نساءه ليلة جمعٍ قبل الزحام.

= **قلتُ**: وقد توبع همام عليه: تابعه ابن جريج عن عطاء قال: سمعت ابن عباس قال: (لما دخل النبى ﷺ البيت دعا فى نواحيه كلها، ولم يصل حتى خرج منه...) وذكر زيادة. أخرجه البخارى [٣٨٩] -واللفظ له- وجماعة كثيرة.

٢٥٩٥- صحيح: أخرجه البخارى [٢٣٧٩، ٢٥٢٤، ٤٢٧٧]، ومسلم [١٧١١]، وأبو داود [٣٦١٩]، والترمذى [١٣٤٢]، والنسائى [٥٤٢٥]، وابن ماجه [٢٣٢١]، وأحمد [/ ٣٤٢ ١، ٣٥١، ٣٦٣]، وابن حبان [٥٠٨٢، ٥٠٨٣]، و الشافعى [٩٣٣]، والدارقطنى فى «سننه» [٤/ ١٥٧]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٢٢٣، ١١٢٢٤]، وعبد الرزاق [١٥١٩٣]، وابن أبى شيبة [٢٠٨٢٨، ٢٨٠٤٥]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٥٨٥، ١١٢٢٩، ٢٠٥٠١، ٢٠٥١٦، ٢٠٩٨٦]، وفى «المعرفة» [رقم ٦١٧٦]، وأبو عوانة [رقم ٤٨٧٣، ٤٨٧٤، ٤٨٧٥، ٤٨٧٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٩٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ١٩١]، وفى «المشكل» [١١/ ٨٤، ٨٥]، وجماعة كثيرة، من طريقين عن ابن أبى مليكة عن ابن عباس به... وهو عند أبى داود والترمذى وجماعة مختصرًا بلفظ: (أن رسول اللَّه ﷺ قضى أن اليمين على المدعى عليه)، وهو رواية للبخارى ومسلم وأحمد والبيهقى وجماعة، وفى سياقه قصة عند جماعة أيضًا.

قلتُ: قد استوفينا طرقه وألفاظه وزياداته فى كتابنا «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار»، وللَّه الحمد.

٢٥٩٦- صحيح: أخرجه ابن طهمان فى «المشيخة» [رقم ٤١]، ومن طريقه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٢٧٩]، والخطيب فى «تاريخه» [١٠/ ٢٥٨]، وغيرهم، من طريق إبراهيم بن طهمان عن أبى الزبير المكى عن ابن عباس به.

قلتُ: ومن هذا الطرق أخرجه ابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١١٧٧]، وسنده معلول، =

٢٥٩٧- حدّثنا زهير، حدّثنا سعيد بن عامر، عن همام، عن عطاء، أن ابن الزبير صلى المغرب فسلم في ركعتين ثم قام ليستلم الركن، فسبَّح به القوم فرجع فصلى ركعة، قال: فأتيت ابن عباس فأخبرته بذلك فقال: ما أماط عن سنة نبيه ﷺ.

٢٥٩٨- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا حسين بن محمدٍ، حدّثنا إسرائيل، عن سماكٍ، عن

= أبو الزبير هو محمد بن مسلم المكي الصدوق الصالح الحافظ المعروف، قال ابن عيينة: «يقولون: أبو الزبير المكي الحافظ لم يسمع من ابن عباس»، وقال أبو حاتم الرازي: «رأى ابن عباس رؤية» راجع «المراسيل» [ص ١٩٣]، و«جامع التحصيل» [ص ٢٦٩].

لكن للحديث طرق أخرى عن ابن عباس به نحوه . . . . فانظر الماضي [برقم ٢٣٨٦].

٢٥٩٧- صحيح: هذا إسناد صحيح مستقيم، وزهير بن حرب الثقة الإمام؛ وسعيد بن عامر هو الضبعي، وهمام هو ابن يحيى، وكلهم ثقات أثبات، عطاء هو ابن أبي رباح الفقيه المفتي. وقد توبع عليه همام:

١- تابعه: مطر الوراق على نحوه وزاد بعد قوله: (فصلى ركعة) قال: (وسجد سجدتين) أخرجه أحمد [١/ ٣٥١]، والبيهقي في «المعرفة» [رقم ١٢٥٨]، من طريقين عن سعيد بن أبي عروبة عن مطر بن طهمان عن عطاء به.

قلتُ: وهذا إسناد على شرط مسلم، لكن مطرًا كان كثير الخطأ، وقد ضعفه ابن معين وغيره في عطاء خاصة.

٢- وتابعه أشعث بن سوار على نحوه مع الزيادة الماضية عند البزار [رقم ٥٧٧/ كشف]، والطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١١٤٨٤]، وفي «الأوسط» [٦/ رقم ٥٦٧٤]، وابن أبي شيبة [٤٥٠٤]، وغيرهم بإسناد صحيح إلى أشعث عن عطاء به.

قلتُ: وأشعث قد ضعفه النقاد، لكنه متابع كما مضى، وقد قال البزار عقبه: «قد رواه عن عطاء جماعة».

قلتُ: منهم أيضًا: عسل بن سفيان وعامر الأحول وغيرهما. وقد ذكرنا رواياتهم في «غرس الأشجار».

٢٥٩٨- صحيح: أخرجه الطبراني في «الكبير» [١١/ ١١٧٢٧]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١/ ٢٨٢]، وأحمد [١/ ٣١٥]، وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» =

عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ**».

٢٥٩٩- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا جرير بن عبد الحميد، عن عطاء بن السائب، عن طاووس، عن ابن عباس، يرفعه إلى النبى ﷺ - قال جريرٌ وغيره: لم يرفعه- قال: «**الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ مِثْلُ الصَّلاةِ، إِلا أَنَّكُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ، وَمَنْ تَكَلَّمْ فِيهِ فَلا يَتَكَلَّمْ إِلا بِخَيْرٍ**».

= [رقم ٦٠٢١]، وغيرهم، من طرق عن إسرائيل بن يونس عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: قال الهيثمى فى «المجمع» [٧/ ٣٥٩]: «رواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبرانى، ورجاله رجال الصحيح».

قلتُ: وهو كما قال لكنه معلول، وسماك كان قد تغير حفظه بآخرة حتى صار يتلقن، وسماع إسرائيل منه إنما كان أخيراً، وإنما الصحيح عنه سفيان وشعبة، ثم إن روايته عن عكرمة خاصة مضطربة كما قاله يعقوب بن شيبة وغيره، وراجع ما علقناه على الحديث [رقم ٢٣٣٢]، والحديث من هذا الطريق عند الطحاوى أيضًا فى «مشكل الآثار» [٥/ ١٨٠].

لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، مضى منها حديث أبى سعيد [برقم ١٣٣٥]، ومنها حديث ابن عمر عند مسلم [٢٢٦٥]، وجماعة كثيرة.

٢٥٩٩- ضعيف: أخرجه الترمذى [٩٦٠]، والدارمى [١٨٤٧]، وابن خزيمة [٢٧٣٩]، وابن حبان [٣٨٣٦]، والحاكم [١/ ٦٣٠]، و[٢/ ٢٩٣]، والبيهقى فى «سننه» [٩٠٧٤، ٩٠٨٥]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٠٥٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ١٧٨]، وفى «المشكل» [١٤/ ٩٩]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٨/ ١٢٨]، وابن الجارود [٤٦١]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٣٦٤]، وغيرهم، من طرق عن عطاء بن السائب عن طاووس عن ابن عباس به.

قلتُ: قال الترمذى: «وقد روى هذا الحديث عن ابن طاووس وغيره عن طاووس عن ابن عباس موقوفًا، ولا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث عطاء بن السائب»، وقال البيهقى: «وكذلك رواه جرير بن عبد الحميد وموسى بن أعين وغيرهم عن عطاء بن السائب مرفوعًا، =

٢٦٠٠- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا عبد الجبار الخطابي، حدّثنا عبيد اللَّه بن عمرو، عن عبد الكريم، عن قيس بن حبتر، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ» وقال: «إِذَا جَاءَكَ يَطْلُبُ ثَمَنَ الْكَلْبِ، فَامْلأْ كَفَّهُ تُرَابًا».

= ورواه حماد ابن سلمة وشجاع بن الوليد عن عطاء بن السائب موقوفًا، وكذلك رواه عبد اللَّه بن طاووس عن طاووس موقوفًا» وقال أيضًا فى «المعرفة»: «رفعه عطاء بن السائب فى رواية جماعة عنه، وروى عنه موقوفًا، والموقوف أصح».

قلتُ: مدار هذا الطريق على عطاء بن السائب وهو إمام المختلطين، ومع الاختلاف عليه فى وقفه ورفعه، فلم يروه عنه أحد ممن سمع منه قبل الاختلاط، اللَّهم إلا سفيان الثورى وحده، وقد اختلف على سفيان فيه على ألوان، أشهرها الوقف والرفع، قال الحافظ فى «الأربعين المتباينة» [ص٦٣]: «والمعروف عن الثورى موقوفًا»، وقال فى «التلخيص» [١/ ١٣٠]: «وإن كان الثورى قد اختلف عليه فى وقفه ورفعه، فعلى طريقتهم -يعنى طريقة الفقهاء- تقدم رواية الرفع أيضًا، والحق أنه من رواية سفيان موقوفًا، ووهم عليه من رفعه».

قلتُ: وهذا هو الصواب عن الثورى: وللحديث طرق أخرى عن طاووس عن ابن عباس مرفوعًا، إلا أن المحفوظ فيها هو الوقف أيضًا، وهو الذى جزم به جماعة من النقاد كالنسائى والدارقطنى والبيهقى وابن الصلاح والمنذر والنووى وابن عبد الهادى وغيرهم، وقد ذكرنا نصوصهم مع استيفاء طرق الحديث، ومناقشة من صححه أو قواه فى كتابنا «غرس الأشجار» يسره اللَّه.

٢٦٠٠- **صحيح**: أخرجه أبو داود [٣٤٨٢]، وأحمد [١/ ٢٧٨، ٢٨٩، ٣٥٠]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٧٩١]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/ ١٩٠]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٨/ ٤٠٢]، والمزى فى «تهذيب الكمال» [٢٤/ ١٨]، والخطابى فى «غريب الحديث» [٢/ ١٨]، وغيرهم، من طرق عن عبيد اللَّه بن عمرو الرقى عن عبد الكريم بن مالك الجزرى عن قيس بن حبتر عن ابن عباس به... وزاد أحمد فى الموضع الثالث والثانى، والبيهقى فى أوله: (نهى رسول اللَّه ﷺ عن ثمن الخمر ومهر البغى).

قلتُ: وهذا إسناد صحيح كما قاله الحافظ فى «الفتح» [٤/ ٤٢٦]: وقد توبع عليه عبيد اللَّه بن عمرو: تابعه معقل بن عبيد اللَّه عن عبد الكريم عن قيس عن ابن عباس مرفوعًا: =

٢٦٠١- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا أبو معاوية، عن الحجاج، عن الحكم، عن يحيى بن الجزار، عن ابن عباسٍ، قال: صلى رسول الله ﷺ فى فضاءٍ ليس بين يديه شىءٌ.

٢٦٠٢- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا محمد بن عبيدٍ، حدّثنا عثمان بن حكيمٍ، قال: سألت

= (ثمن الخمر حرام، ومهر البغى حرام، وثمن الكلب حرام، وإن أتاك صاحب الكلب يلتمس ثمنه فاملأ يديه ترابًا، والكوبة حرام، والخمر حرام والميسر وكل مسكر حرام).

أخرجه الدارقطنى فى «سننه» [٣/ ٧] -واللفظ له- والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ ١٢٦٠١]، من طريقين عن معقل به.. ومعقل صدوق من رجال مسلم، وطريق الطبرانى قوى إليه.

٢٦٠١- ضعيف: أخرجه أحمد [١/ ٢٢٤]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٧٢٨]، وفى «الأوسط» [٣/ رقم ٣٠٩٨]، وابن أبى شيبة [٢٨٦٦]، والبيهقى فى «سننه» [٣٢٩٤]، وابن عبد البر فى «الاستذكار» [٢/ ٢٨٥]، وغيرهم، من طرق عن الحجاج بن أرطأة عن الحكم بن عتيبة عن يحيى بن الجزار عن ابن عباس به.

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه أبو جعفر بن البخترى فى جزء فيه ستة مجالس من «أماليه» [رقم ١/ ضمن مجموع مؤلفاته].

ومداره على الحجاج بن أرطأة وهو ضعيف مضطرب الحديث على فقهه وجلالته، وقد كان يدلس أيضًا، وقد عنعنه، وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ٢٠٤]، وقد خولف فى إسناده، فقال الطبرانى فى «الأوسط» عقب روايته: «ورواه هريم بن سفيان عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس... ورواه إسماعيل بن مسلم عن الحكم عن مجاهد».

قلتُ: وهريم صدوق معروف، فإن صح الطريق إليه فالحكم لم يسمع من مقسم سوى خمسة أحاديث كما قاله جماعة من النقاد، وليس هذا منها، وإسماعيل بن مسلم فقيه ضعيف الحديث كما قاله الحافظ فى «التقريب»، فلا عبرة بروايته، بل مخالفته، وقال البيهقى عقب روايته: «وله شاهد بإسناد أصح من هذا عن الفضل بن عباس...».

قلتُ: وهذا الشاهد ضعيف الإسناد أيضًا، وسيأتى عند المؤلف [برقم ٦٧٢٦].

٢٦٠٢- صحيح: أخرجه مسلم [١١٥٧]، وأبو داود [٢٤٣٠]، وأحمد [١/ ٢٣١]، و[١/ ٣٢٦]، وابن أبى شيبة [٩٧٤٨]، والبيهقى فى «سننه» [٨٢٠٨]، وفى «الشعب» [٣/ رقم ٣٧٩٩]، وأبو عوانة [رقم ٢٣٥٧]، وغيرهم، من طرق عن عثمان بن حكيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به. =

سعيد بن جبير عن صوم رجب، كيف ترى فيه؟ فقال: حدثنى ابن عباس، أن رسول اللَّه ﷺ كان يصوم حتى نقول: لا يفطر، ويفطر حتى نقول: لا يصوم.

٢٦٠٣- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا عبد اللَّه بن جعفر الرقى، حدّثنا عبيد اللَّه- يعنى ابن عمرو- عن عبد الكريم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أن النبى ﷺ، قال: «**قَوْمٌ يَخْضِبُونَ بِالسَّوَادِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، كَحَوَاصِلِ الْحَمَامِ لا يَرِيحُونَ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ**».

= **قلتُ**: وقد توبع عليه عثمان بن حكيم: تابعه جعفر بن إياس عن سعيد عن ابن عباس قال: (ما صام النبى ﷺ شهراً كاملاً قط غير رمضان، ويصوم حتى يقول القائل: لا واللَّه لا يفطر، ويفطر حتى يقول القائل: لا واللَّه لا يصوم).

أخرجه البخارى [١٨٧٠]، ومسلم [١١٥٧] -واللفظ لهما- والنسائى [٢٣٤٦]، وابن ماجه [١٧١١]، وجماعة كثيرة.

٢٦٠٣- صحيح: أخرجه أبو داود [٤٢١٢]، والنسائى [٥٠٧٥]، وأحمد [١/ ٢٧٣]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٢٢٥٤]، والبيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم ٦٤١٤]، وفى «الآداب» [رقم ٥٥٠]، وابن شاهين فى «ناسخ الحديث ومنسوخه» [رقم ٦١٨]، وأبو عمرو الدانى فى «الفتن» [٣/ رقم ٣١٩]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٤١]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٧٨]، وابن النجار فى ذيل تاريخ بغداد [٤/ ١٨/ الطبعة العلمية] والشجرى فى «الأمالى» [١/ ٤٥٦]، وغيرهم، من طرق عن عبيد اللَّه بن عمرو الرقى عن عبد الكريم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح قويم، لكن كدَّر ابن الجوزى مشربه، وأخرجه -بكل جرأة- فى «الموضوعات» [٣/ ٥٥]، ثم قال: «هذا حديث لا يصح عن رسول اللَّه ﷺ والمتهم به عبد الكريم ابن أبى المخارق أبو أمية البصرى».

ثم شرع يذكر كلمات النقاد فى تضعيف عبد الكريم، وهذا منه وهم فاحش، بل ومجازفة طائشة؛ لأن عبد الكريم الواقع فى سنده ليس أبا أمية البصرى أصلاً، وإنما هو عبد الكريم بن مالك أبو سعيد الجزرى الثقة الحافظ الفقيه المتقن؛ وبرهان ذلك من وجهين:

الأول: أنه قد وقع منسوبًا (الجزرى) عند أبى داود والبيهقى وابن شاهين والبغوى والشجرى. =

= **والثانى**: أن عبيد اللَّه الرقى كان أحفظ مَنْ روى عن عبد الكريم الجزرى كما قال ابن سعد فى «الطبقات» [٧/ ٤٨٤]، فلو لم يقع (عبد الكريم) منسوبًا عند أحد، لكن تعْيينه بكونه هو ابن مالك الجزرى هو المتعين؛ لما عرفته من إكثار عبيد اللَّه بن عمر الرقى من الرواية عنه، فكيف غفل ابن الجوزى عن هذا كله؟!.

وقد تعقبه الحافظ فى «القول المسدد» [ص ٣٩]، قائلاً: «وأخطأ فى ذلك -يعنى ابن الجوزى- فإن الحديث من رواية عبد الكريم الجزرى الثقة المخرج له فى الصحيح»، وقال ابن عراق فى «تنزيه الشريعة» [٢/ ٢٧٥]، بعد أن حكى كلام ابن حجر الماضى بعضه: «قلتُ: وسبق الحافظ ابن حجر إلى تخطئة ابن الجوزى فى هذا الحديث: الحافظ العلائى؛ فذكر نحو ما مر لابن حجر، . . . . ثم قال العلائى: ولو سُلِّم أنه أبو المخارق، فقد روى عنه الإمام أحمد، ولا يروى إلا عن ثقة عنده، وأخرج له البخارى تعليقًا، ومسلم فى المتابعات، ولا يجوز أن يحكم على ما انفرد به بالوضع»، ثم قال ابن عراق: «وكذلك قال الذهبى فى «تلخيص الموضوعات»: عبد الكريم ما هو ابن أبى المخارق، والحديث صحيح».

قلتُ: ولابن الجوزى فى كتبه ألوان كثيرة من هاتيك الأوهام، وقد قال الذهبى فى «سير النبلاء» [٢١/ ٣٧٨]: «قرأتُ بخط محمد بن عبد الجليل الموقانى: أن ابن الجوزى. . . . كان كثير الغلط فيما يصنفه؛ فإنه كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره»، قال الذهبى معلقًا على هذا: «قلتُ: هكذا هو له أوهام وألوان من ترك المراجعة، وأخذ العلم من صحف، وصنَّف شيئًا لو عاش عمرًا ثانيًا لما لحق أن يحرره ويتقنه».

قلتُ: وشرح أحوال ابن الجوزى وأوهامه ومجازفاته تجدها مبسوطة فى كتابنا «الرف الوردى بتجريد الصحيح أو المقبول من موضوعات ابن الجوزى»، وكذا ذكرنا بعضها فى «المحارب الكفيل بتقويم أسنة التنكيل».

والحديث صححه الذهبى كما مضى نقلاً عن ابن عراق، وجوَّده العراقى فى «المغنى» [١/ ٩٢]، وقواه الحافظ فى «الفتح» [٦/ ٤٩٩]، إلا أنه قال: «إلا أنه اختلف فى رفعه ووقفه، وعلى تقدير وقفه؛ فمثله لا يقال بالرأى؛ فحكمه الرفع».

قلتُ: قاعدة (كل ما لا يُدْرَكُ بالرأى فله حكم الرفع) غير نافقة عندنا، وقد نقضناها من وجوه كثيرة فى موضع آخر، والحديث عندنا محفوظ مرفوعًا، ولم نجد من وقفه إلا =

٢٦٠٤- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا عبد اللَّه بن جعفر، حدّثنا عبيد اللَّه، عن عبد الكريم، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال أبو جهلٍ: لئن رأيت محمداً يصلى عند الكعبة لآتينَّه حتى أطأ على عنقه قال: فقال رسول اللَّه ﷺ: «**لَوْ فَعَلَ لأَخَذَتْهُ الْمَلائِكَةُ عِيَانًا، وَلَوْ أَنَّ الْيَهُودَ تَمَنَّوا الْمَوْتَ لَمَاتُوا وَرَأَوْا مَقَاعِدَهُمْ مِنَ النَّارِ، وَلَوْ خَرَجَ الَّذِينَ يُبَاهِلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَرَجَعُوا لا يَجِدُونَ أَهْلا وَلا مَالاً**».

= عبد الجبار بن عصام النسائى، فإنه رواه عن عبيد اللَّه بن عمرو الرقى عن عبد الكريم الجزرى عن سعيد عن ابن عباس به . . . موقوفًا، هكذا أخرجه ابن شاهين فى «ناسخ المنسوخ ومنسوخه» [عقب رقم ٦١٨]، وابن الجوزى فى «الموضوعات» [٣/ ٥٥]، بإسناد صحيح إليه.

وعبد الجبار ثقة معروف، وثقه الدارقطنى وابن حبان وغيرهما. وترجمته مستوفاة فى «تاريخ بغداد» [١١/ ١١١]، لكن خالفه جماعة من الثقات كلهم رووه عن عبيد اللَّه بن عمرو بإسناده به مرفوعًا كما مضى. . . فرواية الجماعة أرجح بلا شك، ولا مانع من أن يكون الوجهان كلاهما محفوظان. واللَّه المستعان.

٢٦٠٤- **صحيح**: أخرجه النسائى فى «الكبرى» [١١٠٦١]، وأبو سعد السمعانى فى «معجم شيوخه» كما فى «تاريخ قزوين» [١/ ٣٢١]، من طريق عبيد اللَّه بن عمرو الرقى عن عبدالكريم ابن مالك الجزرى عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، وقد توبع عليه عبيد اللَّه بن عمرو: تابعه فرات بن سلمان على مثله عند أحمد [١/ ٢٤٨]، وفرات وإن كان ضعيفًا إلا أنه قد توبع عليه: تابعه عبيد اللَّه بن عمرو كما مضى.

وقد أخرجه الطبرى فى «تفسيره» [١٢/ ٦٤٨]، بإسناد صحيح من طريق عبيد اللَّه الرقى بإسناده عن ابن عباس به مثله دون قوله: (ولو أن اليهود . . . .) إلى آخره، ومثله عند على بن عبد العزيز البغوى فى «منتخب المسند» كما فى «الفتح» [٨/ ٧٢٤].

ثم ذكر الحافظ أن ابن مردويه قد أخرجه أيضًا من طريق عبيد اللَّه بإسناده به مثل سياق المؤلف، لكنه زاد بعد قوله: (لماتوا): (ورأوا مقاعدهم من النار) ورواه عبد الرزاق فى «تفسيره» [١/ ٥٢]، عن معمر عن عبد الكريم عن عكرمة عن ابن عباس به . . . نحو سياق المؤلف، لكنه جعل جملة: (ولو أن اليهود تمنوا الموت. . . . إلخ) من قول ابن عباس موقوفًا عليه.

٢٦٠٥- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا يحيى بن أبى بكير، حدّثنا إسرائيل، عن عبد اللَّه بن مسلمٍ، عن سعيد بن جبيرٍ، عن ابن عباسٍ، قال: كانَ رسول اللَّه ﷺ يقبل الركن اليمانى [و] يضع خده عليه.

= ولعل ذلك هو الأشبه، وتكون تلك الجملة مدرجة فى رواية عبيد اللَّه بن عمرو الرقى، وفرات ابن سلمان عن عبد الكريم الجزرى، وهو الظاهر عندى، ومن طريق عبد الرزاق: أخرجه الإسماعيلى فى «المستخرج» كما فى «الفتح» [٨/ ٧٢٤].

وكذا أخرجه البخارى [٤٦٧٥]، والترمذى [٣٣٤٨]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٦٨٥]، وأحمد [١/ ٣٦١]، ومن طريقه البيهقى فى «الدلائل» [رقم ٤٩٩]، وغيرهم، من طريق عبدالرزاق الماضى بإسناده به مثله دون قول ابن عباس المدرج عند المؤلف وغيره: (ولو أن اليهود تمنوا الموت... إلخ) فانتبه. واللَّه المستعان.

٢٦٠٥- منكر: أخرجه الدارقطنى فى «سننه» [٢/ ٢٩٠]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/ ١٤٣]، من طريق يحيى بن أبى بكير عن إسرائيل عن عبد اللَّه بن مسلم بن هرمز عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

قلتُ: قد خولف يحيى بن أبى بكير فى إسناده، خالفه أبو سعيد مولى بنى هاشم وأبو نعيم الملائى، فروياه عن إسرائيل فقالا: عن عبد اللَّه بن مسلم بن هرمز عن مجاهد عن ابن عباس به...، فجعلا شيخ ابن هرمز فيه هو: (مجاهداً) وليس (سعيد بن جبير)، وروايتهما عند ابن خزيمة [٢٧٢٧]، والحاكم [١/ ٦٢٦]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٦٣٨]، والفاكهى فى «أخبار مكة» [١/ ١٥٩]، وهكذا توبع عليه إسرائيل:

١- تابعه أبو إسماعيل المؤدب على هذا الوجه عند البيهقى فى «سننه» [٩٠١٨]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ١٥٧]، والخطيب فى «المتفق والمفترق» [رقم ٨٠١]، وابن شاهين فى «الترغيب فى فضائل الأعمال» [رقم ٣٣٨].

٢- ويحيى بن أبى الحجاج عند الفاكهى فى «أخبار مكة» [عقب رقم ١٤٦]، والإسناد إليه ضعيف.

٣و ٤- ويونس بن أبى إسحاق وابن أبى ليلى عند ابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٣٩٨]، بإسناد حسن إليهما. =

٢٦٠٦- حدّثنا شيبان، حدّثنا همام، حدّثنا قتادة عن عكرمة، عن ابن عباس في قول اللَّه عز وجل: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [البقرة: ٢١٣]، قال: على الإسلام كلهم وقال الكلبي: يعني على الكفر كلهم.

٢٦٠٧- حَدَّثَنَا عبد اللَّه بن عمر بن أبان، حدّثنا محمد بن فضيلٍ، عن الوليد بن

= كلهم رووه عن عبد اللَّه بن مسلم بن هرمز عن مجاهد عن ابن عباس به . . . وهذا هو المشهور، ومداره على ابن هرمز هذا، وقد ضعفه أحمد والنسائي وابن معين وأبو داود والنسائي وسائر النقاد، إلا رواية عن أحمد قال فيها: «صالح الحديث»، وقد قال ابن عدي في ختام ترجمته من «الكامل»: «ولعبد اللَّه بن مسلم أحاديث ليست بالكثيرة، وأحاديثه مقدار ما يرويه لا يتابع عليه»، وقال البيهقي عقب روايته: «تفرد به عبد اللَّه بن مسلم بن هرمز وهو ضعيف».

قلتُ: وللحديث شواهد لا يثبت منها شيء البتة، وهو منكر بهذا اللفظ، وراجع «الضعيفة» [٩/ ١٩٠]، للإمام.

● **تنبيه**: عزا الإمام في «الضعيفة» [٩/ ١٩٠]، هذا الحديث من طريق ابن هرمز عن مجاهد عن ابن عباس به . . . إلى المؤلف، وهو وهم منه بلا ريب، إنما هو عند المؤلف من طريق ابن هرمز عن سعيد بن جبير . فانتبه.

٢٦٠٦- **صحيح**: أخرجه الطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١١٨٣٠]، من طريق شيبان بن فروخ عن همام عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس . . . دون قول الكلبي في آخره.

قلتُ: قال الهيثمي في «المجمع» [٧/ ٣٤]: «رجال أبي يعلى رجال الصحيح»، وقال البوصيري في «الإتحاف» [رقم ٥٦٢٦]: «هذا إسناد رجاله ثقات».

قلتُ: وهو كما قالا، وسنده صحيح لولا عنعنة قتادة، لكن رواه الحاكم [٢/ ٤٨٠، ٥٩٦]، والطبري في «تفسيره» [٢/ ٢٤٧]، وفي «تاريخه» [١/ ١١١، ٤٩٥]، من طريقين عن همام عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال: (كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على شريعة من الحق، فلما اختلفوا بعث اللَّه النبيين والمرسلين، وأنزل كتابه، فكانوا أمة واحدة)، وصرح قتادة فيه بالسماع عند الحاكم -واللفظ له- فالإسناد صحيح.

٢٦٠٧- **صحيح**: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [رقم ١٢١٥]، من طريق محمد بن فضيل عن الوليد بن عبد اللَّه بن جميع عمن حدثه عن ابن عباس به . =

جميع، عمن حدثه، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**رَاصُّوا الصُّفُوفَ، فَإِنِّي رَأَيْتُ الشَّيَاطِينَ تَخَلَّلُكُمْ كَأَنَّهَا أَوْلَادُ الْحَذَفِ**».

٢٦٠٨- حَدَّثَنَا الحسن بن محمد بن الصباح، حدّثنا معاذ بن هشام، أخبرنى أبى، عن قتادة، عن أبى قلابة، عن خالد بن اللجلاج، عن عبد الله بن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ قَالَ لِي: يَا مُحَمَّدُ، قُلْتُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلأُ الأَعْلَى؟ قُلْتُ: رَبِّ، لا أَدْرِي، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى كَتِفَي، فَوَجَدْتُ بَرْدَهَا بَيْنَ ثَدْيَيَّ، فَعَلِمْتُ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلأُ الأَعْلَى؟ قُلْتُ: فِي الْكَفَّارَاتِ: الْمَشْيِ عَلَى الأَقْدَامِ فِي الْجُمُعَاتِ، وَإِسْبَاغِ الْوُضُوءِ فِي الْمَكْرُوهَاتِ، وَانْتِظَارِ الصَّلاةِ بَعْدَ الصَّلاةِ إِلَى الصَّلاةِ، فَمَنْ حَافَظَ عَلَيْهِنَّ عَاشَ بِخَيْرٍ، وَمَاتَ بِخَيْرٍ، وَكَانَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**».

= **قلتُ**: وهذا إسناد ضعيف؛ لإبهام شيخ الوليد بن جميع؛ فمن يكون؟! وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ٢٥١].

لكن يشهد له حديث أنس بن مالك مرفوعًا: (رصوا صفوفكم وقاربوا بينها، وحاذوا بالأعناق، فوالذى نفسى بيده إنى لأرى الشيطان يدخل من خلل الصف كأنه الحذف).

أخرجه أبو داود [٦٦٧] -واللفظ له- والنسائى [٨١٥]، وأحمد [٣/ ٢٦٠، ٢٨٣]، وابن خزيمة [١٥٤٥]، وابن حبان [٢١٦٦، ٦٣٣٩]، وجماعة كثيرة بإسناد صحيح كالشمس.

٢٦٠٨- ضعيف: أخرجه الآجرى فى «الشريعة» [ص ٤٩٥]، والترمذى [٣٢٣٤]، وابن خزيمة فى «التوحيد» [رقم ٣١٩]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٤٢٠] -ولم يسق لفظه- وابن أبى عاصم فى «السنة» [رقم ٤٦٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٤/ ٤٦٩]، والدارقطنى فى الرؤية [ص ٢٩١/ رقم ١٨٩، ١٩٠]، وغيرهم من طريق عن معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن أبى قلابة عن خالد بن اللجلاج عن ابن عباس به... وهو عند بعضهم مختصرًا، ورواه ابن أبى عاصم بالفقرة الأولى منه فقط (رأيتُ ربى فى أحسن صورة).

قلتُ: قد اختلف فى إسناده على قتادة على ثلاثة ألوان، وخولف فى روايته هذا الوجه، خالفه أيوب السختيانى، فرواه عن أبى قلابة عن ابن عباس به.... نحوه مع زيادة فى آخره...، ولم يذكر بين أبى قلابة وابن عباس أحدًا. =

٢٦٠٩- حَدَّثَنَا أحمد بن إبراهيم الدورقي، حدثنا مبشرٌ، عن الأوزاعي، عن الزهري: أراه: أخبرني عليّ بن حسين، أن ابن عباس، قال: أخبرني رجلٌ من أصحاب رسول اللَّه ﷺ من الأنصار، أنهم بينما هم جلوسٌ مع رسول اللَّه ﷺ إذ رُمِيَ بنجمٍ فاستنار، فقال لهم رسول اللَّه ﷺ: «**مَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا رُمِيَ بِمِثْلِ هَذَا؟**» قالوا: اللَّه ورسوله أعلم، كنا نقول: ولد الليلة رجلٌ عظيمٌ، ومات الليلة رجلٌ عظيمٌ قال: «**فَإِنَّهَا لا يُرْمَى بِهَا لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّ رَبَّنَا تَبَارَكَ اللَّهُ وَتَعَالَى إِذَا قَضَى أَمْرًا سَبَّحَ حَمَلَةُ الْعَرْشِ، ثُمَّ سَبَّحَ أَهْلُ السَّمَاءِ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، حَتَّى يَبْلُغَ التَّسْبِيحُ أَهْلَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، ثُمَّ قَالُوا لِلَّذِينَ يَلُونَ حَمَلَةَ الْعَرْشِ: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ فَيُخْبِرُونَهُمْ،**

= هكذا أخرجه الترمذي [٣٢٣٣]، وأحمد [١ / ٣٦٨]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [٦٨٢]، وابن خزيمة في «التوحيد» [رقم ٣٢٠]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٤/ ٤٧١]، والدارقطني في «الرؤية» [رقم ١٩٢]، وغيرهم، وخولف فيه أيوب، خالفه بكر بن عبد اللَّه المزني، فرواه عن أبي قلابة ببعضه مرسلاً، هكذا أخرجه الدارقطني في الرؤية [رقم ١٩٣]، بإسناد صحيح إليه.

وقد اختلف في إسناد هذا الحديث على ألوان كثيرة، حتى رماه الدارقطني وابن خزيمة وابن نصر المروزي وغيرهم بالاضطراب، لكن صحَّح البخاري وغيره بعض طرقه، وهو حديث معاذ عند الترمذي [٣٢٣٥]، وأحمد [٥ / ٢٤٣]، وجماعة، وفي ذلك نظر بسطناه في غير هذا المكان، ولعلنا ننشط فنجمع طرقه والكلام عليه في جزء مفرد؛ وليس في هذا الباب حديث ثابت عند التحقيق، وهو مثال جيد -في نظري- للحديث المضطرب، فاللَّه المستعان.

٢٦٠٩- **صحيح**: أخرجه مسلم [٢٢٢٩]، والترمذي [٣٢٢٤]، وأحمد [١/ ٢١٨]، وابن حبان [٦١٢٩]، والنسائي في «الكبرى» [١١٢٧٢]، والبيهقي في «سننه» [١٦٢٨٩]، وفي «الدلائل» [رقم ٥٣٨]، وأبو نعيم في «الحلية» [٣/ ١٤٣]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [٦٨٣]، وابن منده في «الإيمان» [رقم ٧٠٦]، وابن وهب في «الجامع» [رقم ٦٧٢]، والدارمي في «الرد على الجهمية» [رقم ١٥٦]، والطحاوي في «المشكل» [٦/ ٣٣]، وجماعة من طرق عن الزهري عن علي بن الحسين عن ابن عباس به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . .

قلتُ: قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وهو كما قال.

فَيَسْتَخْبِرُ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ بَعْضَهُمْ بَعْضًا حَتَّى يَبْلُغَ الْخَبَرُ أَهْلَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَتَخْطَفُ الْجِنُّ السَّمْعَ، فَيُلْقُونَهُ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ وَيُرْمَوْنَ، فَمَا جَاءُوا بِهِ عَلَى وَجْهِهِ فَهُوَ حَقٌّ، وَلَكِنَّهُمْ يَقْذِفُونَ فِيهِ وَيَزِيدُونَ» أىَّ شكّ من مبشرٍ.

٢٦١٠- حَدَّثَنَا ابن نمير، حدّثنا عبد السلام بن حرب، عن يزيد الدالانى، عن قتادة، عن أبى العالية، عن ابن عباسٍ، قال: رأيت رسول اللَّه ﷺ نام حتى غط- أو نفخ- فقلت: يا رسول اللَّه، إنك قد نمت قال: «إِنَّ الْوُضُوءَ لا يَجِبُ إِلا عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا، فَإِنَّهُ إِذَا نَامَ مُضْطَجِعًا اسْتَرْخَتْ مَفَاصِلُهُ».

٢٦١١- حَدَّثَنَا عمرو بن حصينٍ، حدّثنا يحيى بن العلاء، عن صفوان بن سليمٍ،

٢٦١٠- منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٢٤٨٧].

٢٦١١- باطل: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١٠/ رقم ١٠٧٦٦]، وفى «الدعاء» [رقم ٤٠٢]، وابن حبان فى «المجروحين» [٣/ ١١٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ٦١]، وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ٤٩٧]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ١٦٣]، وغيرهم، من طريق عمرو بن الحصين عن يحيى بن العلاء عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس به...

وهو عند أبى الشيخ وابن السنى وابن حبان والطبرانى فى «الدعاء» مختصراً بالمرفوع منه فقط، وزاد عليهم ابن حبان: (وإذا اكتحل فعل فى كل عين ثنتين وواحداً بينهما...).

قلتُ: هذا إسناد مظلم جداً، قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٥٥٥٨]: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف يحيى بن العلاء، قال أحمد بن حنبل: كان يضع الحديث، وضعفه يحيى بن معين وأبو زرعة والفلاس وابن حبان والبخارى وأبو داود والنسائى والدارقطنى والجوزجانى وابن عدى وغيرهم، وعمرو بن الحصين كذاب، قاله الخطيب وغيره».

قلتُ: وأعله الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ٣٠٩]، [٧/ ٢٢٧]، بعمرو بن الحصين وحده، وقابله الحافظ فى المطالب العالية [رقم ٢٦٧١]، فأعله بيحيى بن العلاء وحده.

ولفقرات الحديث شواهد مفرقة، وأكثرها لا يثبت؛ وهو منكر جداً بل موضوع بهذا السياق جميعًا.

عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، قال: كان رسول اللَّه ﷺ إذا نظر فى المرآة، قال: «**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى حَسَّنَ خَلْقِى وَخُلُقِى، وَزَانَ مِنِّى مَا شَانَ مِنْ غَيْرِى**».

وإذا اكتحل جعل فى كل عين اثنين، وواحداً بينهما، وكان إذا لبس نعليه بدأ باليمين، وإذا خلع خلع اليسرى وكان إذا دخل المسجد أدخل رجله اليمنى، وكان يحب التيمن فى كل شىء أخذاً وعطاءً.

٢٦١٢- حدّثنا عمرو بن حصين، حدّثنا يحيى بن العلاء، حدّثنا عبد اللَّه بن عبد الرحمن، عن أبى صالح، عن ابن عباس قال: يوم الأحد يوم غرس وبناء، ويوم الإثنين يوم السفر ويوم الثلاثاء يوم الدم، ويوم الأربعاء يوم أخذ ولا عطاء فيه ويوم الخميس يوم دخول على السلطان، ويوم الجمعة يوم تزويج وباءة.

٢٦١٣- حَدَّثَنَا عمرو بن حصين، حدّثنا حفص بن غياث النخعى، حدثنى ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: قال رجلٌ: يا رسول اللَّه، وجبت علىّ بدنةٌ وقد عزت البدن، فما ترى؟ قال: «**اذْبَحْ مَكَانَهَا سَبْعًا مِنَ الشَّاءِ**».

٢٦١٢- موضوع: هذا إسناد باطل مثل سابقه، قال الهيثمى فى «المجمع» [٤/ ٥٢٤]: «رواه أبو يعلى وفيه يحيى بن العلاء وهو متروك»، بل قال أحمد: «كذاب يضع الحديث»، ثم إن الهيثمى غفل عن عمرو بن الحصين، وحاله مثل حال شيخه يحيى تماماً، فبعداً للشيخ والتلميذ! ولبعضه شاهد مرفوع من حديث أبى سعيد الخدرى بإسناد تالف، راجع «اللآلئ المصنوعة» [١/ ٤٤٠]. واللَّه المستعان.

٢٦١٣- ضعيف: أخرجه ابن ماجه [١/ ٣١٣٦]، وأحمد [٣١١، ٣١٢]، والطبرانى فى «مسند الشاميين» [٣/ رقم ٢٣٢٩]، وعنه أبو نعيم فى «الحلية» [٥/ ٢٠١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ١٧٥]، وأبو داود فى «المراسيل» [رقم ١٤٣]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ١٥٠] وغيرهم من طرق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس به... وهو عند بعضهم بنحوه.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، وفيه علل:

الأولى: عطاء فى سنده هو ابن أبى مسلم الخرسانى، وفى سماع ابن جريج منه نظر عند بعض الأئمة، كالقطان وغيره؛ ثم إن ابن جريج وحش التدليس جداً. =

٢٦١٤- حَدَّثَنَا هدبة، حدثنا وهيبٌ، عن يونس بن عبيد، عن عمار بن أبى عمار، قال: سمعت ابن عباس، يقول: توفى رسول الله ﷺ وهو ابن خمسٍ وسنين، وكان الحسن يقول: توفى رسولَ الله ﷺ وهو ابن ستين.

= ولم يصرح فيه بالسماع أصلاً، لكن ابن جريج لم ينفرد به: بل تابعه إسماعيل بن عياش على نحوه عن عطاء الخرسانى عن ابن عباس به . . . عند البيهقى فى «سننه» [٩٥٧٣]، بإسناد صحيح إليه.

وإسماعيل وإن تكلموا فى روايته عن غير أهل بلده من الشوام؛ فإن عطاء الخرسانى كان قد سكن الشام وأقام بها؛ راجع «تاريخ البخارى» [٦/ ٤٧٤].

والثانية: عطاء الخرسانى يقول عنه الحافظ فى «التقريب»: «صدوق يهم كثيراً ويرسل ويدلس» والتحقيق بشأنه أنه (ثقة عابد ربما وهم) وهو قليل التدليس إن ثبت عنه التدليس أصلاً، لكن جزم جماعة من النقاد بكونه لم يسمع من ابن عباس شيئًا، بل جزم ابن معين بكونه لم يلق أحداً من أصحاب النبى ﷺ، راجع «جامع التحصيل» [ص ٣٣٨].

قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة»: «رجال الإسناد رجال «الصحيح»؛ إلا أن عطاء الخرسانى لم يسمع من ابن عباس . . . قاله الإمام أحمد؛ ولكن قال شيخنا أبو زرعة - هو ابن الزين العراقى -: روايته عن ابن عباس فى «صحيح البخارى» أى: فهذا يدل على السماع . . .».

قلتُ: وهكذا جزم الحافظ المزى فى «التهذيب» [٢٠/ ١١٥]، وقبله أبو مسعود الدمشقى فى «الأطراف» بكون البخارى قد أخرج لعطاء الخرسانى عن ابن عباس فى «صحيحه»، وهذا يقتضى الاتصال، لكن نازع الحافظ فى هذا بـ«التهذيب» [٧/ ٢١٤]، والصواب، معه كما شرحناه فى «غرس الأشجار».

والثالثة: الإعلال بالوقف، فقد قال البيهقى فى «سننه» [٥/ ١٦٩]، عقب روايته طريق إسماعيل ابن عياش عن عطاء كما مضى: قال: «وكذلك رواه ابن جريج عن عطاء الخرسانى، أورده أبو داود فى «المراسيل»؛ لأن عطاء الخرسانى لم يدرك ابن عباس، وقد روى موقوفًا» فالله المستعان.

٢٦١٤- قوى: مضى الكلام عليه [برقم ٢٤٥٢].

٢٦١٥- حَدَّثَنَا محمد بن بكار، حدثنا حديج بن معاوية، حدثنا أبو إسحاق، عن سعيد بن جبير، قال: جاء رجلٌ إلى ابن عباس، فقال: قد جاء حسان اللعين، فقال ابن عباسٍ: ما هو بلعينٍ، لقد جاهد مع رسول اللَّه ﷺ بلسانه ونفسه.

٢٦١٦- حَدَّثَنَا سويد بن سعيد، حدثنا الوليد بن محمد الموقرى، عن الزهرى، عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة بن مسعودٍ، أن رسول اللَّه ﷺ كتب إلى قيصر يدعوه إلى

٢٦١٥- ضعيف: أخرجه لوين فى حديثه [رقم ٢٥]، ومن طريقه ابن بشران فى «الأمالى» [رقم ٢٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٢/ ٣٩٩، ٤٠٠]، وفى «المعجم» [رقم ١١١١]، وغيرهم من طريقين عن حديج بن معاوية عن أبى إسحاق السبيعى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه أبو الفرج الأصفهانى فى «الأغانى» [٤/ ١٥٢/ دار الفكر]، والمزى فى «تهذيبه» [٦/ ٢١]، وقال ابن عساكر فى «المعجم» بعد روايته: «هذا حديث حسن غريب، وأبو إسحاق عمرو بن عبد اللَّه الكوفى ثقة» وقال الهيثمى فى «المجمع» [٩/ ٦٣٠]: (رواه أبو يعلى، وفيه حديج بن معاوية، وهو ضعيف وقد وثق».

قلتُ: حديج هذا هو أخو زهير ورحيل ابنى معاوية، وقد ضعفه جماعة النقاد حتى قال ابن حبان فى «المجروحين» [١/ ٢٧١]: «منكر الحديث كثير الوهم على قلة روايته، . . .» وقول الإمام أحمد عنه: «لا أعلم إلا خيراً» لا ينافى ما علمه عنه غيره من الجروح.

ثم إن بالإسناد علة أخرى، وهى عنعنة أبى إسحاق السبيعى؛ فهو إمام فى التدليس، ثم هو قد تغير بأخرة حتى رماه جماعة بالاختلاط- ونازع الذهبى فى هذا- ورواية حديج عنه متأخرة بلا تردد، فكون أبى إسحاق ثقة كما يقول ابن عساكر بعد أن حسن الحديث فى «المعجم» فليس ينفع ذلك هنا شيئًا.

نعم قد توبع عليه أبو إسحاق، تابعه حبيب بن حسان قال: سمعت سعيد بن جبير يقول: سمعت ابن عباس يقول: (لا تسبوا حسان بن ثابت؛ فإنه كان ينصر رسول اللَّه ﷺ بلسانه ويده) أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [١٢/ ٤٠١]، وهذه المتابعة مع قصورها عن الشهادة لسياق رواية أبى إسحاق، فهى لا تصح أيضًا، فإن حبيب بن حسان هذا هو ابن أبى الأشرس - جد الحافظ صالح جزرة - واه عندهم، راجع «ضعفاء العقيلى» [١/ ٢٦١]، و«كامل ابن عدى» [٢/ ٤٠٣]، وفى الطريق إليه أيضًا من لا أعرف.

٢٦١٦- صحيح: هذا إسناد واه مرسل، وفيه علل: =

الإسلام، فبعث بكتابه مع دحية الكلبى، وأمره رسول اللَّه ﷺ أن يدفعه إلى عظيم بُصْرَى ليدفعه إلى قيصر، فدفعه عظيم بُصْرَى إلى قيصر، فكان قيصر لما كشف اللَّه عنه جنود فارس، نذر أن يمشى من حمص إلى إيلياء بما أبلاه اللَّه فى ذلك، فلما جاء قيصر كتاب رسول اللَّه ﷺ، قال حين قرأ: التمسوا هل ها هنا من قومه أحدٌ لنسألهم، عن رسول اللَّه ﷺ ؟ .

= **الأولى**: سويد بن سعيد صدوق معروف؛ إلا أنه عمى بأخرة حتى صار يتلقن، وتلك مصيبة، ولم يخرج له مسلم من حديثه إلا ما شاركه الثقات فيه.

والثانية: والوليد بن محمد الموقرى قد تركه النقاد وأسقطوه، وليس هو فى الزهرى بشىء أصلاً.

والثالثة: الإرسال، وعبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة لم يدرك تلك القصة أصلاً، بل يرويها عن ابن عباس كما يأتى؛ فهكذا رواه جماعة عن الزهرى عن عبيد اللَّه بن عتبة عن ابن عباس به مطولاً مع السياق الآتى [رقم ٢٦١٧]، ولعل الوهم فى إرساله إنما هو من الوليد بن محمد الموقرى إن لم يكن من سويد بن سعيد.

ومن طريق المؤلف هنا: أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٢٣/ ٤٢٥]، مثله مرسلاً، ثم عاد سويد بن سعيد ورواه عن الموقرى مرة أخرى، فوصله بذكر ابن عباس فيه، فقال: (نا الوليد بن محمد الموقرى عن الزهرى عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة بن مسعود أن ابن عباس أخبره . . .) ثم ساق الحديث مطولاً مع السياق الآتى بعده [برقم ٢٦١٧].

هكذا أخرجه المؤلف أيضًا فى «مسنده الكبير» ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٢٣ / ٤٢٥]، وهذا هو المحفوظ موصولاً كما يأتى.

وكنت أظن أن ذكر (ابن عباس) قد سقط من سند المؤلف فى «مسنده» «الصغير» الذى نعمل فيه، وبذلك جزم حسين أسد فى «تعليقه»، وقال فى «الهامش» [٥/ ٦]: «سقط من الإسناد: عبد اللَّه بن عباس» لكنه لم يثبته فى المتن، واكتفى بتلك الإشارة وحسب، أما المعلق على الطبعة العلمية [٢/ ٥١٢]، فإنه أثبته بالنص ولكن بين معكوفتين هكذا [عن عبد اللَّه بن عباس] ثم قال بالهامش: «ما بين المعقوفتين سقط من الأصول كلها».

وقد كنت أنخدع مثلهما، لولا أنى رأيت الحافظ ابن عساكر قد أخرج الحديث فى «تاريخه» [٢٣/ ٤٢٥]، من طريق أبى عمرو ابن حمدان - وهو راوى «المسند» «الصغير» =

٢٦١٧- **قال ابن عباس**: فأخبرني أبو سفيان بن حرب أنهم كانو بالشام تجارًا، وذلك في المدة التي كانت بين رسول اللَّه ﷺ وبين كفار قريش قال أبو سفيان فأتانا رسول قيصر فانطلق بي وبأصحابي حتى قدمنا الإيلياء فأدخلنا عليه، فإذا هو جالس في مجلس ملكه عليه التاج، وإذا عظماء الروم، فقال لترجمانه: سلهم أيهم أقرب إلى هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي؟ قال أبو سفيان: أنا أقربهم، قال: فما قرابتك؟ قال: قلت: هو ابن عمي- وليس في الركب يومئذ رجل من بني عبد مناف غيري- قال: فقال: قيصر أدنوه

= عن المؤلف- وطريق أبي بكر ابن المقرئ- راوي «المسند» «الكبير» عن المؤلف- كلاهما قالا: (نا أبو يعلى نا سويد بن سعيد نا الوليد بن محمد الموقري عن الزهري عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة بن مسعود . . .) ثم قال ابن عساكر: (زاد ابن المقرئ: أن ابن عباس أخبره . . .) ثم ساقه مطولاً بالآتي [رقم ٢٦١٧].

فظهر من هذا: أن الرواية المرسلة وقعت في رواية أبي عمرو ابن حمدان عن المؤلف به . . . وأبو عمرو هو راوي «المسند الصغير» عن المؤلف؛ وهو هذا الذي نعمل فيه؛ وأن الرواية الموصولة، إنما وقعت في «مسند المؤلف الكبير» من رواية أبي بكر ابن المقرئ عنه . . . كما يفهم ذلك من قول ابن عساكر: «زاد ابن المقرئ: أن ابن عباس أخبره . . .» فالحمد للَّه على توفيقه.

والحديث رواه جماعة عن الزهري به مطولاً بالسياق الآتي بعده [برقم ٢٦١٧]، ومن هؤلاء: صالح بن كيسان وروايته مطولة عند البخاري [٢٧٨٢]، ومسلم [١٧٧٣]، والبيهقي في «سننه» [١٨٣٨٨]، وفي «الدلائل» [رقم ١٧٢١]، وأبي عوانة [رقم ٥٤١٠]، وأبي نعيم في «الدلائل» [رقم ٢٣٣]، وابن عساكر في «تاريخه» [٢٣/ ٤٢٢]، وغيرهم؛ وهو عند النسائي في «الكبرى» [٥٨٥٨، ٨٨٤٥]، وابن منده في «الإيمان» [١/ رقم ١١٩]، وابن سعد في «الطبقات» [٤/ ٢٥١]، والطحاوي في «المشكل» [٢/ ٣٥]، وغيرهم من طريق صالح أيضًا ولكن مختصرًا بطرف من أوله فقط، وقد توبع عليه صالح مطولاً ومختصرًا: تابعه معمر ويونس الأيلي، وشعيب وابن أخي الزهري وغيرهم.

٢٦١٧- **صحيح**: هذا موصول بالذي قبله؛ ولا أدري: لأي شيء آثر حسين الأسد إفراده بترقيم خاص مع كون الحديث واحدًا، وقد خالفه المعلق على الطبعة العلمية، فوصل اللفظ الماضي بهذا مع إعطائهما ترقيمًا واحدًا؛ وهذا هو الصواب؛ ولا ينبغي إعادة الترقيم للحديث الواحد إلا إذا كان ثَمَّ إسناد ولو مكررًا، فانتبه يا رعاك اللَّه!

منى فأمر، بأصحابى فجُعلوا خلف ظهرى ثم قال لترجمانه: إنى سائل هذا عن هذا الرجل الذى يزعم أنه نبى فإن كَذَبَ فكذِّبوه. قال أبو سفيان: لولا الاستحياء يومئذ من أن يأثر أصحابى عنى الكذب لكذبته حين سأل، ولكنى استحييت أن يأثروا عنى الكذب فصدقت عنه، ثم قال لترجمانه: قل: كيف نسب هذا الرجل فيكم؟ قال: قلت: هو فينا ذو نسب، قال: فهل قال: هذا القول فيكم أحد قبله قط؟ قلت: لا، قال: فهل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ قلت: لا، قال: فهل كان من آبائه ملك؟ قال: قلت: لا، قال: فأشراف الناس اتبعوه أم ضعفاؤهم؟ قال: بل ضعفاؤهم، قال: فيزيدون أم ينقصون؟ قال: قلت: بل يزيدون، قال: فهل يغدر؟ قال: قلت: لا ونحن الآن منه فى مدة فنحن نخاف ذلك. قال: فقال أبو سفيان: فلم تمكنى كلمة أدخل فيها بشىء أنتقصه به لأنى أخاف أن يؤثر عنى غيرها، قال: فهل قاتلتموه؟ قال: قلت: نعم، قال: كيف كانت حربكم وحربه؟ قال: قلت: كانت سجالاً، يدال علينا المرة ويدال عليه الأخرى، قال: فبماذا يأمركم؟ قلت: يأمرنا أن نعبد اللَّه لا نشرك به شيئًا وينهانا عما كان يعبد آباؤنا ويأمرنا بالصلاة والصدقة والوفاء بالعهد وأداء الأمانة، قال: فقال لترجمانه حين قلت ذلك: سألتك عن نسبه فيكم فزعمت أنه فيكم ذو نسب، وكذلك الرسل تُبعث بأنساب قومها، وسألتك هل قال هذا القول منكم أحد قبله فزعمت أن لا، فقلتُ: لو كان أحد منهم قال هذا القول قبله قلتُ: رجل يأتم بقول قيل قبله، وسألتك هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال فزعمتَ أن لا، فقلت: إنه لم يكن ليذر الكذب على الناس ويكذب على اللَّه، وسألتك هل كان من آبائه ملك فزعمت أن لا، فقلت: لو كان من آبائه ملك قلتُ: رجل يطلب ملك أبيه، وسألتك: أشراف الناس يتبعونه أم ضعفاؤهم فزعمت أنْ ضعفاؤهم اتبعوه، وهم أتباع الرسل، وسألتك... فذكر الحديث. والحديث فى حديث سويد.

٢٦١٨- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا أصبغ بن زيدٍ الجهنى،

٢٦١٨- ضعيف: أخرجه النسائى فى «الكبرى» [١١٣٢٦]، والطبرى فى «تفسيره» [٨/ ٤١٣]، وفى «تاريخه» [١/ ٢٣٤]، وأحمد بن منيع فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٥٧٦٠]، وبحشل فى «تاريخ واسط» [ص٧٩/ طبعة عالم الكتب] - ولم يسقه- والطحاوى فى «المشكل» [١/ ٣٤]- وعنده مختصراً ببعضه- وابن عدى فى «الكامل» [١/ ٤٠٩]- ولم يسقه-=

حدثنا القاسم بن أبي أيوب، حدثنا سعيد بن جبيرٍ، عن ابن عباسٍ، في قول اللَّه تعالى: ﴿ وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا ﴾ [طه: ٤٠] سألته عن الفتون ما هو؟ قال: استأنف النهار يا بن جبيرٍ فإن لها حديثًا طويلا، فلما أصبحت غدوت إلى ابن عباسٍ لأنتجز منه ما وعدني من حديث الفتون، فقال: تذاكر فرعون وجلساؤه ما كان اللَّه وعَد إبراهيم من أن يجعل في ذريته أنبياء وملوكًا، فقال بعضهم: إن بني إسرائيل لينتظرون ذلك ما يشكون فيه، وقد كانوا يظنون أنه يوسف بن يعقوب، فلما هلك، قالوا: ليس كذلك، إن اللَّه عز وجل وعد إبراهيم، قال فرعون: فكيف ترونه؟ فأتمروا، وأجمعوا أمرهم على أن يبعث رجالاً معهم الشفار يطوفون في بني إسرائيل، فلا يجدون مولودًا ذكرًا إلا ذبحوه، ففعلوا ذلك، فلما

= وابن أبي عمر في «مسنده»، وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم في «تفاسيرهم» كما في «الدر المنثور» [٥/ ٥٦٩]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن هارون عن أصبغ بن زيد الجهني عن القاسم بن أبي أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . . مطولاً . . . وهو عند الطحاوي ببعضه مختصراً.

قلتُ: قد توبع يزيد بن هارون عليه: تابعه جماعة عند بحشل في «تاريخه» [ص ٧٩].

قال البوصيري في «الإتحاف»: «هذا إسناد صحيح، القاسم بن أبي أيوب وثقه ابن سعد وأبو داود، وذكره ابن حبان في «الثقات» وأصبغ بن زيد وثقه أحمد وابن معين والنسائي، وباقي رجال الإسناد على شرط الشيخين».

وقال الهيثمي في «المجمع» [٧/ ١٥٢]: «رواه أبو يعلى ورجاله رجال «الصحيح» غير أصبغ بن زيد، والقاسم بن أبي أيوب وهما ثقتان) وقوَّى سنده الحافظ في «الأربعين المتباينة السماع» [ص ١٠٠]، ومداره على أصبغ بن زيد الجهني، وقد وثقه جماعة؛ لكن ضعفه ابن سعد في «الطبقات» [٧/ ٣١٢]، وقال ابن حبان في «المجروحين» [١/ ١٧٤]: «يخطئ كثيراً؛ لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد».

وقال أبو زرعة: «شيخ» فالصواب بشأنه هو ما قاله الحافظ في «التقريب»: «صدوق يغرب» وإن شئت قلتُ: «صدوق يخطئ» أو «صدوق له أوهام» فحديثه من قبيل الحسن أو فوقه قايلاً؛ لكن أورده ابن عدي في «الكامل» [١/ ٤٠٩]، وساق له ثلاثة أحاديث ثم قال: «وهذه الأحاديث لأصبغ غير محفوظة؛ يرويها عنه يزيد بن هارون . . .» ثم ذكر أن يزيد بن هارون قد روى عنه أيضًا هذا الحديث بطوله . . . وساق ابن عدي سنده إليه من طريق المؤلف به . . . =

رأوا أن الكبار من بنى إسرائيل يموتون بآجالهم، والصغار يذبحون، قالوا: يوشك أن تفنوا بنى إسرائيل، فتصيرون إلى أن تباشروا من الأعمال التى كانوا يكفونكم، فاقتلوا عامًا كل مولود ذكر، فيقل نباتهم، ودعوا عامًا فلا يقتل منهم أحدٌ، فينشأ الصغار مكان من يموت من الكبار، فإنهم لن يكثروا بمن تستحيون منهم، فتخافوا مكاثرتهم إياكم، ولن يفنوا بمن تقتلون، فتحتاجون إلى ذلك، فأجمعوا أمرهم على ذلك، فحملت أم موسى بهارون فى العام الذى لا يذبح فيه الغلمان، فولدته علانيةً آمنةً، فلما كان من قابل حملت بموسى، فوقع فى قلبها الهم والحزن، وذلك من الفتون يا بن جبير، ما دخل منه فى قلب أمه مما يراد به، فأوحى اللَّه تبارك وتعالى إليها: ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِيٓ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٧﴾ [القصص: ٧] وأمرها إذا ولدت أن تجعله فى تابوت، ثم تلقيه فى اليم، فلما ولدت فعلت ذلك به، فلما توارى عنها ابنها، أتاها الشيطان، فقالت فى نفسها: ما صنعت بابنى، لو ذبح عندى فواريته وكفنته كان أحب إلىّ من أن ألقيه بيدى إلى زفرات البحر، وحيتان؟! فانتهى الماء به حتى انتهى به فرضة مستقى جوارى امرأة فرعون، فلما رأينه أخذنه، فهممن أن يفتحن التابوت، فقال بعضهن: إن فى هذا

= فالظاهر أن أبا أحمد الجرجانى ينكر عليه هذا الحديث مع إخوته الثلاثة، وكم قلنا غير مرة بكون طريقة ابن عدى فى نقد الرجال أقوى من غيرها بكثير، كما كون الأحاديث التى يسوقها فى ترجمة بعضهم: هى مظنة للضعف والوهم والنكارة، وقد قال الحافظ ابن كثير فى «تفسيره» [٥ / ٩٣/ طبعة دار طيبة]، بعد أن ساق الحديث بطوله: «وهو موقوف من كلام ابن عباس؛ وليس فيه مرفوع إلا القليل منه؛ وكأنه تلقَّاه ابن عباس -رضى اللَّه عنه- مما أبيح نقله من الإسرائيليات عن كعب الأحبار أو غيره، واللَّه أعلم . . .

وسمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزى يقول ذلك وقال فى «البداية» [١/ ٣٠٧]، بعد أن ساقه أيضًا: «والأشبه - واللَّه أعلم- أنه موقوف، وكونه مرفوعًا فيه نظر؛ وغالبه متلقى من الإسرائيليات، وفيه شىء يسير مصرح برفعه فى أثناء الكلام، وفى بعض ما فيه نظر ونكارة؛ والأغلب أنه من كلام كعب الأحبار، وقد سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزى يقول ذلك».

قلتُ: وهذا عندى غير بعيد، ولعله من قول سعيد بن جبير موقوفًا عليه، والوهم فيه من أصبغ ابن زيد كما مضى الإشارة إليه.

مالا، وإنا إن فتحناه لم تصدقنا امرأة الملك بما وجدنا فيه، فحملنه بهيئته لم يحركن منها شيئًا حتى دفعنه إليها، فلما فتحته رأت فيه غلامًا، فألقى عليه منها محبةٌ لم تجد مثلها على أحد من البشر قط، فأصبح فؤاد أم موسى فارغًا من ذكر كل شيء إلا من ذكر موسى، فلما سمعَ الذباحون بأمره، أقبلوا بشفارهم إلى امرأة فرعون ليذبحوه، وذلك من الفتون يا بن جبير، فقالت لهم: اتركوه، فإن هذا الواحد لا يزيد فى بنى إسرائيل، حتى آتى فرعون فأستوهبه منه، فإن وهبه لى كنتم قد أحسنتم وأجملتم، وإن أمر بذبحه لم ألمكم، فأتت به فرعون، فقالت: قرة عين لى ولك، قال فرعون: يكون لك، فأما لى فلا حاجة لى فى ذلك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**وَالَّذى أَحْلفُ بِه، لَوْ أَقَرَّ فِرْعَوْنُ بِأَنْ يَكُونَ لَهُ قُرَّةَ عَيْنٍ كَمَا أَقَرَّتِ امْرَأَتُهُ، لَهَدَاهُ اللَّهُ بِهِ كَمَا هَدَى امْرَأَتَهُ، وَلَكِنْ حَرَمَهُ ذَلِكَ**»، فأرسلت إلى من حولها من كل امرأة لها لبنٌ لتختار له ظئرًا، فجعل كلما أخذته امرأةٌ منهن لترضعه، لم يقبل ثديها حتى أشفقَت عليه امرأة فرعون أن يمتنع من اللبن فيموت، فأحزنها ذلك، فأخرج إلى السوق ومجمع الناس ترجو أن تجد له ظئرًا يأخذ منها، فلم يقبل، فأصبحت أم موسى والهةً، فقالت لأخته: قصيه: قصى أثره واطلبيه، هل تسمعين له ذكرًا؟ أحىٌ ابنى أم قد أكلته الدواب؟ ونسيت ما كان اللَّه وعدها فيه، فبصرت به أخته عن جنب وهم لا يشعرون، والجنب: أن يسمو بصر الإنسان إلى الشيء البعيد وهو إلى جنبه لا يشعر به، فقالت من الفرح حين أعياهم الظؤار: أنا أدلكم على أهل بيت يكفلونه لكم وهم له ناصحون، فأخذوها فقالوا: ما يدريك ما نصحهم له؟ هل تعرفونه؟ حتى شكوا فى ذلك وذلك من الفتون يا بن جبير، فقالت: نصيحتهم له، وشفقتهم عليه رغبةً فى صهر الملك، ورجاء منفعته، فأرسلوها، فانطلقت إلى أمها فأخبرتها الخبر، فجاءت أمه، فلما وضعته فى حجرها نزا إلى ثديها فمصه حتى امتلأ جنباه ريًا، وانطلق البشير إلى امرأة فرعون يبشرها أن قد وجدنا لابنك ظئرًا، فأرسلت إليها، فأتت بها وبه، فلما رأت ما يصنع بها، قالت لها: امكثى عندى ترضعين ابنى هذا، فإنى لم أحب حبه شيئًا قط، فقالت أم موسى: لا أستطيع أن أدع بيتى وولدى فنضيع، فإن طابت نفسك أن تعطينيه، فأذهب به إلى بيتى، فيكون معى لا آلوه خيرًا، وإلا فإنى غير تاركة بيتى وولدى، وذكرت أم موسى ما كان اللَّه عز وجل وعدها، فتعاسرت على امرأة فرعون، وأيقنت أن اللَّه منجزٌ وعده، فرجعت إلى بيتها بابنها، [فأصبح أهل] القرية مجتمعين يمتنعون من السخرة والظلم ما

كان فيهم، قال: فلما ترعرع، قالت امرأة فرعون لأم موسى: [أريد] أن ترينى ابنى، فوعدتها يومًا تريها إياه، فقالت امرأة فرعون لخزانها، وقهارمتها، وظؤورتها: لا يبقين أحدٌ منكم إلا استقبل ابنى اليوم بهدية وكرامة لأرى ذلك فيه، وأنا باعثةٌ أمينًا يحصى كل ما يصنع كل إنسان منكم، فلم تزل الهدايا، والكرامة، والنِّحل تستقبله من حين خرج من بيت أمه إلى أن أدخل على امرأة فرعون، فلما دخل عليها بجّلته، وأكرمته، وفرحت به، وأعجبها، وبجّلت أمه بحسن أثرها عليه، ثم قالت: لآتين به فرعون فليبجلنه، وليكرمنه، فلما دخلت به عليه جعلته فى حجره، فتناول موسى لحية فرعون، فمدها إلى الأرض، فقال الغواة أعداء اللَّه لفرعون: ألا ترى إلى ما وعد اللَّه إبراهيم نبيه أنه يربُّك، ويعلوك، ويصرعك ؟! فأرسل إلى الذباحين ليذبحوه، وذلك من الفتون يا بن جبير بعد كل بلاء ابتلى، وأربك به فتونًا! فجاءت امرأة فرعون تسعى إلى فرعون، فقالت: مًا بدا لك فى هذا الغلام الذى وهبته لى ؟! قال: ترينه يزعم أنه يصرعنى ويعلونى، قالت: اجعل بينى وبينك أمرًا تعرف الحق فيه: ائت بجمرتين ولؤلؤتين فقربهن إليه. فإن بطش باللؤلؤتين واجتنب الجمرتين عرفت أنه يعقل، وإن تناول الجمرتين ولم يرد اللؤلؤتين، علمت أن أحدًا لا يؤثر الجمرتين على اللؤلؤتين وهو يعقل، فقرب ذلك، فتناول الجمرتين، فانتزعوهما من يده مخافة أن تحرقاه، فقالت المرأة: ألا ترى؟! فصرفه اللَّه عنه بعدما كان قد هم به، وكان اللَّه عز وجل بالغًا فيه أمره، فلما بلغ أشده وكان من الرجال، لم يكن أحدٌ من آل فرعون يَخْلُصُ إلى أحد من بنى إسرائيل معه بظلم، ولا سُخرة حتى امتنعوا كل الامتناع، فبينما موسى فى ناحية المدينة إذا هو برجلين يقتتلان أحدهما فرعونىٌ والآخر إسرائيلىٌ، فاستغاثه الإسرائيلى على الفرعونى، فغضب موسى غضبًا شديدًا لأنه تناوله وهو يعلم منزلة موسى من بنى إسرائيل، وحفظه لهم، لا يعلم الناس أنما ذلك من الرضاع، إلا أم موسى، إلا أن يكون اللَّه أطلع موسى من ذلك على ما لم يُطلع عليه غيره، فوكز موسى الفرعونى فقتله، وليس يراهما أحدٌ إلا اللَّه والإسرائيلى، فقال موسى حين قتل الرجل: ﴿ قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۖ إِنَّهُۥ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ ﴾ [القصص: ١٥] ثم قال: ﴿ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَٱغْفِرْ لِى فَغَفَرَ لَهُۥٓ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦﴾ ﴾ [القصص: ١٦]، وأصبح فى المدينة خائفًا يترقب الأخبار، فأتى فرعون، فقيل له: إن بنى

إسرائيل قتلوا رجلاً من آل فرعون، فخذ لنا حقنا، ولا ترخص لهم، فقال: ابغوني قاتله ومن يشهد عليه، فإن الملك وإن كان صَفْوُهُ مع قومٍ لا يستقيم له أن يقيد بغير بينة ولا ثَبْت، فاطلبوا لي علم ذلك آخذ لكم بحقكم، فبينما هم يطوفون لا يجدون ثبتًا، إذاً موسى قد رأى من الغد ذلك الإسرائيلي يقاتل رجلاً من آل فرعون آخر، فاستغاثه الإسرائيلي على الفرعوني، فصادف موسى قد ندم على ما كان منه، فكره الذي رأى لغضب الإسرائيلي، وهو يريد أن يبطش بالفرعوني، فقال للإسرائيلي لما فعل أمس واليوم: ﴿إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُّبِينٌ ﴿١٨﴾﴾ [القصص: ١٨]، فنظر الإسرائيلي إلى موسى حين قال له ما قال، فإذا هو غضبان كغضبه بالأمس، فخاف أن يكون إياه أراد وما أراد الفرعوني، ولم يكن أراده إنما أراد الفرعوني، فخاف الإسرائيلي، فحاجز الفرعوني، ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِى كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًۢا بِٱلْأَمْسِ﴾ [القصص: ١٩]، وإنما قال ذلك مخافة أن يكون إياه أراد موسى ليقتله، وتنازعا وتطاوعا، وانطلق الفرعوني إلى قومه فأخبرهم بما سمع من الإسرائيلي من الخبر حين يقول: ﴿أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِى كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًۢا بِٱلْأَمْسِ﴾، فأرسل فرعون الذباحين ليقتلوا موسى، فأخذ رسل فرعون الطريق الأعظم يمشون على هيئتهم يطلبون لموسى، وهم لا يخافون أن يفوتهم، إذ جاء رجلٌ من شيعة موسى من أقصى المدينة، فاختصر طريقًا قريبًا حتى يسبقهم إلى موسى فأخبره الخبر، وذلك من الفتون يا بن جبير، فخرج موسى متوجهًا نحو مدين لم يلق بلاءً قبل ذلك، وليس له بالطريق علمٌ إلا حسن ظنه بربه عز وجل، فإنه قال: ﴿عَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يَهْدِيَنِى سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿٢٢﴾ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [القصص: ٢٢ - ٢٣] يعني بذلك: حابستين غنمهما، فقال لهما: ما خطبكما معتزلتين لا تسقيان مع الناس؟! قالتا: ليس لنا قوةٌ نزاحم القوم، وإنما ننتظر فضول حياضهم، فسقى لهما، فجعل يغرف في الدلو ماءً كثيراً حتى كان أول الرعاء فراغًا، فانصرفتا بغنمهما إلى أبيهما، وانصرف موسى فاستظل بشجرة، ﴿فَقَالَ رَبِّ إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴿٢٤﴾﴾ [القصص: ٢٤]، فاستنكر أبوهما سرعة صدورهما

بغنمهما حفلا بطانًا، فقال: إن لكما اليوم لشأنًا، فأخبرتاه بما صنع موسى، فأمر إحداهما تدعوه له، فأتت موسى فدعته، فلما كلمه قال: ﴿لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٢٥﴾﴾ [القصص]، ليس لفرعون، ولا لقومه علينا سلطانٌ، ولسنا فى مملكته، قال: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴿٢٦﴾﴾ [قصص: ٢٦]، فاحتملته الغيرة على أن قال: وما يدريك ما قوته، وما أمانته؟ قالت: أما قوته، فما رأيت منه فى الدلو حين سقى لنا، لم أر رجلاً أقوى فى ذلك السقى منه، وأما أمانته، فإنه نظر إلى حين أقبلت إليه وشخصتُ له، فلما علم أنى امرأةٌ صوب رأسه ولم يرفعه، ولم ينظر إلى حتى بلغته رسالتك، ثم قال: امشى خلفى، وانعتى لى الطريق، فلم يفعل هذا الأمر إلا وهو أمينٌ، فَسُرِّىَ عن أبيها فصدقها وظن به الذى قالت، فقال له: هل لك ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [القصص: ٢٧]، ففعل، فكانت على نبى اللَّه موسى ﷺ ثمان سنين واجبةً، وكانت سنتان عدةً منه، فقضى اللَّه عنه عدته فأتمها عشرًا.

قال سعيدٌ: فلقينى رجلٌ من أهل النصرانية من علمائهم، فقال: هل تدرى أى الأجلين قضى موسى؟ قلت: لا- وأنا يومئذ لا أدرى- فلقيت ابن عباس فذكرت ذلك له، فقال: أما علمت أن ثمانيًا كان على موسىً واجبةً ولم يكن نبى اللَّه لينقص منها شيئًا، ويعلم أن اللَّه قاضٍ عن موسى عدته التى وعد، فإنه قضى عشر سنين، فلقيت النصرانى فأخبرته ذلك، فقال: الذى سألته فأخبرك أعلم منك بذلك؟ قال: قلت: أجل، وأولى.

فلما سار موسى بأهله كان من أمر النار، والعصا، ويده ما قص اللَّه عليك فى القرآن، فشكا إلى ربه تبارك وتعالى ما يتخوف من آل فرعون فى القتل، وعقد لسانه، فإنه كان فى لسانه عقدةٌ تمنعه من كثير من الكلام، وسأل ربه أن يعينه بأخيه هارون يكون له ردءًا، ويتكلم عنه بكثيرٍ مما لا يفصح به لسانه، فآتاه اللَّه سؤله وحل عقدةً من لسانه، فأوحى اللَّه إلى هارون، وأمره أن يلقاه، فاندفع موسى بعصاه حتى لقى هارون، فانطلقا جميعًا إلى فرعون، فأقاما على بابه حينًا لا يؤذن لهما، ثم أذن لهما بعد حجابٍ شديدٍ، فقالا:

﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ [طه: ٤٧]، ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴿٤٩﴾﴾ [طه: ٤٩]، فأخبره بالذى قص الله عليك فى القرآن، قال: فما تريد؟ وذكّره القتيل، فاعتذر بما قد سمعت، وقال: إنى أريد أن تؤمن بالله وترسل معى بنى إسرائيل، فأبى عليه ذلك، وقال: ائت بآية إن كنت من الصادقين، فألقى عصاه فإذا هى حيةٌ عظيمةٌ فاغرةٌ فاها، مسرعةٌ إلى فرعون، فلما رآها فرعون قاصدةً إليه خافها، فاقتحم عن سريره، واستغاث بموسى أن يكفها عنه ففعل، ثم أخرج يده من جيبه فرآها بيضاء من غير سوء، يعنى من غير برص، ثم ردها فعادت إلى لونها الأول، فاستشار الملأ حوله فيما رأى، فقالوا له: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴿٦٣﴾﴾ [طه: ٦٣] يعنى ملكهم الذى هم فيه والعيش، فأبوا أن يعطوه شيئًا مما طلب، وقالوا له: اجمع لنا السحرة، فإنهم بأرضك كثيرٌ حتى يغلب سحرهم سحرهما، فأرسل فى المدينة، فحُشر له كل ساحر متعالم، فلما أتوا فرعون، قالوا: بم يعمل هذا الساحر؟ قالوا: يعمل بالحيات، قالوا: فلا والله ما أحدٌ فى الأرض يعمل السحر بالحيات والعصى الذى نعمل، فما أجرنا إن نحن غلبنا؟ فقال لهم: إنكم أقاربى وخاصتى، فأنا صانعٌ إليكم كل ما أحببتم، فتواعدوا يوم الزينة ﴿وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ [طه: ٩٥].

قال سعيدٌ: حدثنى ابن عباس أن يوم الزينة اليوم الذى أظهر الله فيه موسى على فرعون والسحرة، وهو يوم عاشوراء، فلما اجتمعوا فى صعيد، قال الناس بعضهم لبعضٍ: انطلقوا فلنحضر هذا الأمر ﴿لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ ٱلسَّحَرَةَ إِن كَانُواْ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [الشعراء: ٤٠]، يعنون موسى وهارون، استهزاءً بهما، فقالوا: يا موسى- لقدرتهم بسحرهم -: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴿١١٥﴾﴾ [الأعراف: ١١٥]، قال بل ألقوا، ﴿فَأَلْقَوْاْ حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ وَقَالُواْ بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [الشعراء: ٤٤]، فرأى موسى من سحرهم ما أوجس فى نفسه خيفةً، فأوحى الله تبارك وتعالى إليه: ﴿أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ﴾ [الأعراف: ١١٧]، فلما ألقاها صارت ثعبانًا عظيمًا فاغرةً فاها، فجعلت العصىّ بدعوة موسى تلبس بالحبال حتى صارت جرزًا

إلى الثعبان تدخل فيه، حتى ما أبقت عصًا ولا حبلاً إلا ابتلعته، فلما عرف السحرة ذلك قالوا: لو كان هذا سحرًا لم يبلغ من سحرنا هذا، ولكنه أمرٌ من أمر الله تبارك وتعالى، آمنا بالله وبما جاء به موسى، ونتوب إلى الله عز وجل مما كنا عليه، وكسر الله ظهر فرعون فى ذلك الموطن وأشياعه، وأظهر الحق ﴿ وَبَطَلَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١١٨﴾ فَغُلِبُوا۟ هُنَالِكَ وَٱنقَلَبُوا۟ صَٰغِرِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾ [الأعراف: ١١٨- ١١٩]، وامرأة فرعون بارزةٌ متبذلةٌ تدعو الله بالنصر لموسى على فرعون، فمن رآها من آل فرعون ظن أنها ابتذلت للشفقة على فرعون وأشياعه، وإنما كان حزنها وهمها لموسى.

فلما طال مكث موسى لمواعيد فرعون الكاذبة، كلما جاءه بآية وعده عندها أن يرسل بنى إسرائيل، فإذا مضت أخلف مواعيده، وقال: هل يستطيع ربكَ [أن] يصنع غير هذا؟ فأرسل الله عليه وعلى قومه الطوفان، والجراد، والقمل، والضفادع، والدم آيات مفصلات، كل ذلك يشكو إلى موسى، ويطلب إليه أن يكفها عنه، ويوافقه أن يرسل معه بنى إسرائيل، فإذا كف ذلك عنه أخلف موعده ونكث عهده، حتى أمر بالخروج بقومه، فخرج بهم ليلاً، فلما أصبح فرعون ورأى أنهم قد مضوا، أرسل فى المدائن حاشرين، يتبعهم بجنود عظيمة كثيرة، فأوحى الله إلى البحر أن إذا ضربك عبدى موسى بعصاه، فانفرق اثنى عشر فرقًا حتى يجوز موسى ومن معه، ثم التق على من بقى بعده من فرعون وأشياعه، فنسى موسى أن يضرب البحر بالعصا، فانتهى إلى البحر وله قصيفٌ مخافة أن يضربه موسى بعصاه وهو غافلٌ، فيصير عاصيًا.

فلما تراءى الجمعان وتقاربا، قال قوم موسى: ﴿ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ [الشعراء: ٦١]، افعل ما أمرك ربك، فإنك لن تُكذب ولن تكذب، فقال: وعدنى إذا أتيت البحر أن يفرق لى اثنى عشر فرقًا حتى أجاوزه، ثم ذكر بعد ذلك العصا، فضرب البحر بعصاه، فانفرق له حين دنا أوائل جند فرعون من أواخر جند موسى، فانفرق البحر كما أمره ربه، وكما وعد موسى، فلما أن جاوز موسى وأصحابه كلهم، ودخل فرعون وأصحابه، التقى عليهم كما أمر الله.

فلما أن جاوز موسى البحر، قالوا: إنا نخاف أن لا يكون فرعون غرق، فلا نؤمن بهلاكه، فدعا ربه، فأخرجه له ببدنه حتى استيقنوا بهلاكه.

ثم مروا على قوم يعكفون على أصنام لهم ﴿قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَل لَّنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٣٨﴾ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٩﴾﴾ [الأعراف: ١٣٨- ١٣٩]، قد رأيتم من العبر، وسمعتم ما يكفيكم، ومضى فأنزلهم موسى منزلاً، ثم قال لهم: أطيعوا هارون، فإني قد استخلفته عليكم، وإني ذاهبٌ إلى ربي، وأجّلهم ثلاثين يومًا أن يرجع إليهم.

فلما أتى ربه أراد أن يكلمه في ثلاثين وقد صامهن: ليلهن ونهارهن، كره أن يكلم ربه ويخرج من فمه ريح فم الصائم، فتناول موسى شيئًا من نبات الأرض فمضغه، فقال له ربه حين أتاه: أفطرت؟ وهو أعلم بالذي كان، قال: رب كرهت أن أكلمك إلا وفمي طيب الريح، قال: أوما علمت يا موسى أن ريح فم الصائم أطيب عندي من ريح المسك؟! ارجع حتى تصوم عشرًا، ثم ائتني، ففعل موسى ما أمر به.

فلما رأى قوم موسى أنه لم يرجع إليهم للأجل، قال: ساءهم ذلك، وكان هارون قد خطبهم، فقال: إنكم خرجتم من مصر ولقوم فرعون عوار وودائع، ولكم فيها مثل ذلك، وأنا أرى أن تحتسبوا ما لكم عندهم، ولا أحل لكم وديعةً ولا عاريةً، ولسنا برادين إليهم شيئًا من ذلك ولا ممسكيه لأنفسنا، فحفر حفيرًا، وأمر كل قومٍ عندهم شيءٌ من ذلك من متاعٍ أو حليةٍ أن يقذفوه في ذلك الحفير، ثم أوقد عليه النار فأحرقه، فقال: لا يكون لنا ولا لهم.

وكان السامري رجلاً من قومٍ يعبدون البقر، جيران لهم ولم يكن من بني إسرائيل، فاحتمل مع موسى وبني إسرائيل حين احتملوا، فقضى له أن رأى أثرًا، فأخذ منه قبضةً، فمر بهارون، فقال له هارون: يا سامري، ألا تلقي ما في يدك؟ وهو قابضٌ عليه لا يراه أحدٌ طوال ذلك، قال: هذه قبضةٌ من أثر الرسول الذي جاوز بكم البحر، فلا ألقيها بشيء، إلا أن تدعو اللَّه إذا ألقيتها أن يكون ما أريد، فألقاها، ودعا له هارون، وقال: أريد أن أكون عجلا، فاجتمع ما كان في الحفرة من متاعٍ، أو حليةٍ، أو نحاسٍ، أو حديدٍ، فصار عجلا أجوف ليس فيه روحٌ، له خوارٌ.

قال ابن عباسٍ: لا واللَّه ما كان له صوتٌ قط، إنما كانت الريح تدخل من دبره

وتخرج من فيه، وكان ذلك الصوت من ذلك، فتفرق بنو إسرائيل فرقًا: فقالت فرقةٌ: يا سامرى، ما هذا، فأنت أعلم به؟ قال: هذا ربكم، ولكن موسى أضل الطريق.

وقالت فرقةٌ: لا نكذب بهذا حتى يرجع إلينا موسى، فإن كان ربنا لم نكن ضيعناه وعجزنا فيه حين رأيناه، وإن لم يكن ربنا فإنا نتبع قول موسى.

وقالت فرقةٌ: هذا عمل الشيطان، وليس بربنا، ولا نؤمن به، ولا نصدق.

أشرب فرقةٌ فى قلوبهم التصديق بما قال السامرى فى العجل، وأعلنوا التكذيب به.

فقال لهم هارون: ﴿يَٰقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ ۖ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [طه: ٩٠] ليس هكذا.

قالوا: فما بال موسى وعدنا ثلاثين يومًا، ثم أخلفنا ؟! هذه أربعون قد مضت، فقال سفهاؤهم: أخطأ ربه فهو يطلبه ويتبعه.

فلما كلم اللَّه موسى، وقال له ما قال، أخبره بما لقى قومه من بعده، ﴿رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾ [الأعراف: ١٥٠]، فقال لهم ما سمعتم فى القرآن: ﴿وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيْهِ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وألقى الألواح، ثم إنه عذر أخاه، واستغفر له، وانصرف إلى السامرى، فقال له: ما حملك على ما صنعت ؟ قال: قبضت قبضةً من أثر الرسول وفطنت لها، وعميت عليكم فقذفتها ﴿وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِى نَفْسِى ﴿٩٦﴾ قَالَ فَٱذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِى ٱلْحَيَوٰةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ ۖ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّن تُخْلَفَهُۥ ۖ وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا ۖ لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ فِى ٱلْيَمِّ نَسْفًا ﴿٩٧﴾﴾ [طه: ٩٦-٩٧] ولو كان إلهًا لم تخلص إلى ذلك منه، فاستيقن بنو إسرائيل، واغتبط الذين كان رأيهم فيه مثل رأى هارون.

وقالوا جماعتهم لموسى: سل لنا ربك أن يفتح لنا باب توبة نصنعها فتكفر ما عملنا، فاختار قومه سبعين رجلا لذلك لإتيان الجبل ممن لم يشرك فى العجل، فانطلق بهم ليسأل لهم التوبة، فرجفت بهم الأرض، فاستحيا نبى اللَّه من قومه ووفده حين فُعل بهم ما فُعل، فقال: ﴿رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّىَ ۖ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّا ۖ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وفيهم من كان اللَّه اطلع على ما أشرب من حب العجل إيمانًا به،

فلذلك رجفت بهم الأرض، فقال: ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَوٰةَ وَالَّذِينَ هُم بِـَٔايَـٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَىٰةِ وَالْإِنجِيلِ ﴾

[الأعراف: ١٥٦- ١٥٧]

فقال: رب سألتك التوبة لقومي، فقلت: إن رحمتك كتبتها لقوم غير قومي، فليتك أخرتني حتى تخرجني حيًا في أمة ذلك الرجل المرحومة، فقال اللَّه عز وجل له: إن توبتهم أن يقتل كل رجل منهم كل من لقي من والد وولد، فيقتله بالسيف لا يبالي من قتل في ذلك الموطن، ويأتي أولئك الذين خفي على موسى وهارون ما اطلع اللَّه عليه من ذنوبهم، واعترفوا بها، وفعلوا ما أمروا به، فغفر اللَّه للقاتل والمقتول، ثم سار بهم موسى متوجهًا نحو الأرض المقدسة، وأخذ الألواح بعدما سكت عنه الغضب، فأمرهم بالذي أمر به أن يبلغهم من الوظائف، فثقل ذلك عليهم وأبوا أن يقروا بها، فنتق اللَّه عليهم الجبل كأنه ظلةٌ، ودنا منهم حتى خافوا أن يقع عليهم، فأخذوا الكتاب بأيمانهم وهم مصغون إلى الجبل والأرض، والكتاب بأيديهم وهم ينظرون إلى الجبل مخافة أن يقع عليهم، ثم مضوا حتى أتوا الأرض المقدسة، فوجدوا فيها مدينةً فيها قومٌ جبارون، خلْقهم خلقٌ منكرٌ، وذكروا من ثمارهم أمرًا عجيبًا من عظمها، فقالوا: ﴿ يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾، لا طاقة لنا بهم، ولا ندخلها ما داموا فيها، ﴿ فَإِن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا فَإِنَّا دَٰخِلُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [المائدة: ٢٢]، ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾ [المائدة: ٢٣] من الجبارين: آمنا بموسى، فخرجا إليه، فقالا: نحن أعلم بقومنا، إن كنتم إنما تخافون مما ترون من أجسامهم وعدتهم، فإنهم لا قلوب لهم، ولا منعة عندهم، فادخلوا عليهم الباب، ﴿ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَـٰلِبُونَ ﴾.

ويقول ناسٌ: إنهما من قوم موسى، وزعم عن سعيد بن جبيرٍ أنهما من الجبابرة آمنا بموسى، يقول: ﴿ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾ إنما عنى بذلك الذين يخافهم بنو إسرائيل ﴿ قَالُوا۟ يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَآ أَبَدًا مَّا دَامُوا۟ فِيهَا فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ إِنَّا هَـٰهُنَا

قَـٰعِدُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [المائدة: ٢٤]، فأغضبوا موسى، فدعا عليهم وسماهم فاسقين، ولم يدع عليهم قبل ذلك لما رأى منهم من المعصية وإساءتهم، حتى كان يومئذ، فاستجاب الله له فسماهم كما سماهم موسى: فاسقين، وحرمها عليهم أربعين سنةً يتيهون في الأرض، يصبحون كل يوم فيسيرون ليس لهم قرارٌ، ثم ظلل عليهم الغمام في التيه، وأنزل عليهم المن والسلوى، وجعل لهم ثيابًا لا تبلى ولا تتسخ، وجعل بين ظهورهم حجرًا مربعًا، وأمر موسى فضربه بعصاه ﴿ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [البقرة: ٦٠]، في كل ناحية ثلاثة أعين، وأعلم كل سبط عينهم التي يشربون منها لا يرتحلون من منقلة، إلا وجد ذلك الحجر فيهم بالمكان الذي [كان فيه] بالأمس.

رفع ابن عباس هذا الحديث إلى النبي ﷺ، وصدَّق ذلك عندي، أن معاوية، سمع ابن عباس، حدَّث هذا الحديث فأنكره عليه، أن يكون الفرعوني هذا الذي أفشى على موسى أمر القتيل الذي قتل، قال: فكيف يفشي عليه ولم يكن عَلِمَ به ولا ظهر عليه إلا الإسرائيلي الذي حضر ذلك وشهده؟! فغضب ابن عباس، وأخذ بيد معاوية فذهب به إلى سعد بن مالك الزهري، فقال: يا أبا إسحاق، هل تذكر يوم حدَّثنا رسول الله ﷺ عن قتيل موسى الذي قتله من آل فرعون، الإسرائيلي أفشى عليه أم الفرعوني؟ فقال: إنما أفشى عليه الفرعوني بما سمع من الإسرائيلي الذي شهد ذلك وحضره.

٢٦١٩- أخبرنا أبو يعلى، قال: قرئ على بشر بن الوليد: أخبركم أبو يوسف، عن محمد بن عبيد الله، عن عطاء، عن أبي هريرة، قال: نهاني خليلي عن ثلاث، وأمرني بثلاث: نهاني أن أنقر نقر الديك، وأن ألتفت التفات الثعلب، أو أقعى إقعاء السَّبُعِ، وأمرني بالوتر قبل النوم، وصوم ثلاثة أيامٍ من كل شهرٍ، وصلاة الضحى.

٢٦١٩- ضعيف بهذا التمام: وهذا إسناد تالف، ومحمد بن عبيد الله هو العرزمي الذي تركه النقاد بخط عريض، راجع ترجمته في «التهذيب» وذيوله؛ وعطاء هو ابن أبي رباح الإمام الحجة؛ وباقي رجاله مقبولون.

وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به . . . ولا يصح منها شيء قط، منها طريق شريك القاضي عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن أبي هريرة به . . . نحوه مع تقديم وتأخير عند

أحمد [٢/ ٣١١]، وحسنه المنذري في «الترغيب» [١/ ٢٠٨]، فقال: «وإسناد أحمد حسن» وتابعه الهيثمي على ذلك في «المجمع».

وهذا تساهل منهما أو تسامح، وشريك سيئ الحفظ مشهور بذلك، لكنه لم ينفرد به: بل تابعه هدبة بن المنهال على نحوه مع تقديم وتأخير عند ابن الشجري في «أماليه» [ص ٢١٩]، بإسناد قوي إليه، لكنه قال: «ونهاني من أن أقعى إقعاء القرد» بدل: (إقعاء السبع) وهدبة شيخ صدوق.

وقد خولف هو وشريك في سنده، خالفهما محمد بن فضيل - الثقة المشهور- فرواه عن يزيد ابن أبي زياد أنه قال: (حدثني من سمع أبا هريرة يقول...) وذكره نحو سياق هدبة بن المنهال الماضي، فأسقط منه ذكر (مجاهد).

هكذا أخرجه أحمد [٢/ ٢٦٥]، وقد توبع عليه ابن فضيل: تابعه أبو عوانة عند الطيالسي [٢٥٩٣]، ومدار الطريقين على يزيد بن أبي زياد القرشي الكوفي ذلك الضعيف المشهور، وكان قد تغير لما كبر وشاخ حتى صار يتلقن، فالظاهر أنه قد اضطرب في إسناده كعادته.

لكنه قد توبع على الوجه الأول عن مجاهد: تابعه الليث بن أبي سليم على نحو سياق المؤلف مع تقديم وتأخير عند البيهقي في «سننه» [٢٥٧٤]، بإسناد صحيح إليه؛ وعنده: (وأقعى إقعاء القرد) بدل: (إقعاء السبع) وكذا أخرجه ابن أبي شيبة [٢٩٣٢]، والحربي في «غريب الحديث» [١/ ٥٥]، من طريق الليث به... ولكن مختصراً بجملة النهي عن الإقعاء مثل إقعاء القرد فقط.

لكن الليث ضعيف مختلط هو الآخر، وقد اضطرب فيه أيضًا، فعاد مرة أخرى ورواه عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن أبي هريرة به نحو سياق المؤلف مع التقديم والتأخير وزاد في أوله: (أوصاني خليلي وصفيي) وقال فيه: (وأنقر نقر الغراب) بدل: (نقر الديك) هكذا أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٥/ رقم ٥٢٧٥]، بإسناد قوي إليه، وهذان لونان من الاضطراب في سنده. ولون ثالث، فرواه عنه عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون فقال: عن الليث عن مجاهد وشهر بن حوشب عن أبي هريرة به، نحو سياق المؤلف مع التقديم والتأخير، وفيه أيضًا: (وأن أقعى إقعاء القرد) بدل: (إقعاء السبع).

هكذا أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٦/ ٣٥٥]، لكن بإسناد مغموز إلى ابن أبي الجون.

والحديث ضعيف بهذا التمام؛ ولأكثره شواهد ثابتة: فللأوامر منه طرق أخرى ثابتة عن أبي=

٢٦٢٠- أخبرنا أبو يعلى، قال: قرئ على بشر: أخبركم أبو يوسف، عن ابن أبى ليلى، والحجاج بن أرطأة، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ كان يخطب يوم الجمعة قائمًا، ثم يجلس، ثم يقوم فيخطب، فزاد ابن أبى ليلى حرفًا، قال: فجلس جلوسًا خفيفًا.

٢٦٢١- أخبرنا أبو يعلى، قال: قرئ على بشر: أخبركم أبو يوسف، عن الحجاج، عن سماك بن حربٍ، عن جابر بن سمرة، عن رسول الله ﷺ نحوًا من ذلك.

٢٦٢٢- أخبرنا أبو يعلى، قال: قرئ على بشر: أخبركم أبو يوسف، حدثنا إسماعيل بن مسلمٍ، عن الحسن وأبى الزبير، عن جابرٍ، أن سليكًا الغطفانى جاء ورسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة، فقال: «**أَصَلَّيْتَ ؟**» قال: لا، قال: «**فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ تَجَوَّزْ فِيهِمَا**».

= هريرة به . . . ويأتى الكلام على بعضها فى مسند أبى هريرة [برقم ٦٢٢٦، ٦٢٣٦، ٦٣٦٩].

وأما النواهى: فلا يثبت منها إلا الإقعاء مثل إقعاء الكلب فقط، أما نقر الديك والتفات الثعلب فله شواهد كلها تالفة الأسانيد، ويأتى منها حديث أنس [برقم ٣٦٢٤].

٢٦٢٠- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٤٩٠].

٢٦٢١- **صحيح**: يأتى الكلام عليه فى مسند جابر [برقم ٧٤٤١].

٢٦٢٢- **صحيح**: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [٧/ رقم ٦٧٠٨]، من طريق إسماعيل بن مسلم بإسناده به . . . لكن دون ذكر (أبى الزبير) فيه.

قلتُ: وهذا إسناد لا يصح؛ وإسماعيل هذا فقيه ضعيف مشهور، لكن تابعه جماعة عن الحسن به . . .

ورواه جماعة آخرون عن الحسن فأرسلوه، وسواء كان الراجح هذا أو ذاك. فإن الحسن البصرى لم يسمع من جابر بن عبد الله كما قاله ابن المدينى وغيره، راجع «جامع التحصيل» [ص ١٦٣].

لكن للحديث طرق أخرى ثابتة عن جابر بن عبد الله به . . . وقد مضى الكلام على بعضها فى مسنده [برقم ١٨٣٠، ١٩٤٦، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ٢١١٧، ٢١٨٦].

٢٦٢٣- أخبرنا أبو يعلى، قال: قرئ على بشر: أخبركم أبو يوسف، عن ابن أبي ليلى، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول اللَّه ﷺ، أنه قال: «**صَلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خِفْتَ الصُّبْحَ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ، إِنَّ اللَّهَ وِتْرٌ يُحِبُّ الْوِتْرَ لأَنَّهُ وَاحِدٌ**».

٢٦٢٣- **صحيح**: دون قوله: (لأنه واحد) وهذا إسناد ضعيف معلول، ابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن الإمام الفقيه المشهور بسوء حفظه، وقد اضطرب فيه، فعاد ورواه عن عطية العوفى عن أبي سعيد الخدرى به . . . نحو سياق المؤلف.

هكذا أخرجه أبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٨٣]، لكن الإسناد إليه لا يثبت، فقد رواه أبو نعيم من طريق محمد بن إبراهيم بن زياد عن إبراهيم بن موسى عن عيسى بن يونس عن ابن أبي ليلى به . .

قلتُ: وابن زياد هذا تركه الدارقطنى، كما فى «تاريخ بغداد» [١/ ٤٠٥]، و«اللسان» [٥/ ٢٢]، وشيخه ثقة معروف؛ وقد خولف فيه ابن زياد، خالفه حجاج بن إبراهيم الأزرق - الثقة المعروف- فرواه عن عيسى بن يونس فقال: عن الأعمش عن عطية العوفى عن سعيد بن جبير عن ابن عمر به مثله . . . دون (لأنه واحد).

هكذا أخرجه تمام فى «فوائده» [٢/ رقم ١٥٠٢]، بإسناد صحيح إلى حجاج به . . .

وهذا هو المحفوظ عن عيسى بن يونس؛ لكنه خولف فيه أيضًا، خالفه محمد بن عبيد الطنافسى، فرواه عن الأعمش فقال: عن عطية العوفى عن ابن عمر به . . . دون الجملة الماضية أيضًا، هكذا أخرجه أحمد [٢/ ١٥٥]، فأسقط منه (سعيد بن جبير) بين عطية وابن عمر، وعلى هذا الوجه توبع عليه الأعمش: تابعه مسعر عند أبي نعيم فى «الحلية» [٧/ ٢٥٤]، بإسناد صحيح إليه به . . . لكن دون: (إن اللَّه وتر يحب الوتر؛ لأنه واحد).

وكذا أخرجه أبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [رقم ٦١٥].

وقد اختلف على مسعر فى سنده، ومداره على عطية العوفى وهو كثير الخطأ معروف بذلك؛ فلعله اضطرب فى سنده كما عهدناه عليه فى مواضع، وقد رواه عنه عبيد اللَّه بن الوليد الوصافى فقال: عن عطية عن أبي سعيد به نحوه دون قوله: (إن اللَّه وتر . . . إلخ) فعنده: (إن اللَّه واحد يحب الواحد).

هكذا أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٦/ رقم ٥٦٣٦]، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن عطية عن أبي سعيد إلا الوصافى، ولا يروى عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد». =

٢٦٢٤- أخبرنا أبو يعلى، قال: قرئ على بشر: أخبركم أبو يوسف، عن أبى إسحاق الشيبانى، عن حبيب بن أبى ثابت، عن ابن عمر، بنحوٍ من ذلك.

= قلتُ: والوصافى ضعيف عندهم، بل تركه جماعة، راجع «التهذيب» [٧/ ٥٥].

وللحديث طرق أخرى عن ابن عمر به نحوه دون قوله (إن اللَّه وتر يحب الوتر؛ لأنه واحد) وسيأتى جملة من تلك الطرق فى مسند ابن عمر [برقم ٥٤٣١، ٥٤٩٤، ٥٦١٨، ٥٦٢٠، ٥٦٣٥، ٥٧٧٠، ٥٨٠٩].

وجملة (إن اللَّه وتر يحب الوتر) ثابتة عن جماعة من الصحابة، مضى منها حديث على [برقم ٥٨٥]، وحديث أبى سعيد [برقم ١٢٨٠]، ويأتى حديث ابن مسعود [برقم ٤٩٨٧، ٥٢٧٠]، وحديث أبى هريرة [برقم ٦٢٧٧]، ولم أجد شاهداً ثابتًا لجملة: (لأنه واحد) بهذا اللفظ.

٢٦٢٤- صحيح: هذا إسناد ضعيف معلول، وحبيب بن أبى ثابت مع كونه يدلس كما أقر على نفسه بذلك، فهو لم يسمع من أحد من الصحابة سوى ابن عباس وعائشة وحدهما كما قاله ابن المدينى، راجع «جامع التحصيل» [ص ١٥٨].

وباقى رجاله مقبولون معرفون؛ فشيخ المؤلف: هو بشر بن الوليد الكندى الفقيه المشهور؛ وكان قد خرف بأخرة كما قاله صالح جزرة، وأبو يوسف هو يعقوب بن إبراهيم صاحب أبى حنيفة الإمام الفقيه الصدوق الصالح؛ عابوا عليه الرأى كما عابوه على شيخه، وقد وثقه جماعة؛ ولم يسقطه أحد بحجة كما شرحناه فى «المحارب الكفيل».

وأبو إسحاق الشيبانى هو سليمان بن فيروز الإمام المأمون؛ وقد خولف فيه أبو إسحاق:

١- خالفه سفيان الثورى، فرواه عن حبيب بن أبى ثابت فقال: عن طاوس عن ابن عمر قال: (سئل رسول اللَّه ﷺ عن صلاة الليل فقال: مثنى مثنى؛ فإذا خفت الصبح فواحدة).

هكذا أخرجه عبد الرزاق فى «مصنفه» [٤٦٧٩]، وعنه أحمد [٢/ ١١٣]، وتوبع عليه الثورى على هذا الوجه بزيادة طاوس بين حبيب وابن عمر.

٢- فتابعه منصور بن المعتمر على نحو اللفظ الماضى عند النسائى [١٦٦٧]، وأحمد [٢/ ١٤١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٢٧٨]، وغيرهم.

٣- وفطر بن خليفة على نحوه عند الطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٣٤٦١]، بإسناد صحيح إليه. =

٢٦٢٥- أخبرنا أبو يعلى، قال: قرئ على بشر: أخبركم أبو يوسف، عن الحجاج، عن الزهرى، عن سعيد بن المسيب، عن أبى هريرة، عن رسول اللَّه ﷺ قال: «**مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ صَلَّى إِلَيْهَا أُخْرَى**».

= ٤- ومسعر على نحوه أيضًا عند أبى نعيم فى «الحلية» [٤/ ٢٠]، و[٥/ ٦٦]، [٧/ ٢٣٥]، وأبى بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [رقم ٦١٥]، ومن طريقه الشجرى فى «الأمالى» [ص ١٨١]، من طريقين عن محمد بن سابق عن مسعر به.

قلتُ: وهذا إسناد حسن إلى مسعر؛ وابن سابق صدوق حسن الحديث؛ وقد توبع عليه: تابعه إسحاق الأزرق عن مسعر بإسناده به عند أبى بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [رقم ٦١٦]، وعنه ابن النجار فى ذيل «تاريخ بغداد» [١/ ١٣]، لكن الإسناد مغموز إلى الأزرق.

وقد قال أبو نعيم عقب روايته فى الموضع الثانى: «صحيح مشهور من حديث مسعر عن حبيب» وقال فى الموضع الأول: «هذا حديث صحيح ثابت عن النبى ﷺ من غير وجه، ورواه عن طاووس: عمرو بن دينار وسليمان التيمى مثله».

قلتُ: وكذا رواه سالم وعبد اللَّه بن دينار وثابت بن يزيد وغيرهم عن طاوس مثله... وستأتى رواية سليمان التيمى عند المؤلف [برقم ٥٦٢٠]، وكذا رواية ثابت بن يزيد [برقم ٥٦١٨].

● **تنبيه**: المحفوظ فى هذا الحديث عن حبيب بن أبى ثابت هو ما رواه الجماعة عنه كما مضى عن طاوس عن ابن عمر به....؛ فلعل بشر بن الوليد - شيخ المؤلف- قد وهم فى سنده وأسقط منه (طاووسًا) كما عند المؤلف هنا، وقد مضى أن بشرًا كان قد خرف لما كبر وطعن فى السن؛ ومن دونه يبعد عليهم ذلك الوهم، ثم بدا لى أن حبيبًا كان يدلس، فالظاهر أنه قد فعلها فى سند المؤلف، واللَّه المستعان.

٢٦٢٥- ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه الدارقطنى فى «سننه» [٢/ ١٠]، وفى «العلل» [٩/ ٢٢٤]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٢٢٨]، من طرق عن الحجاج بن أرطأة عن الزهرى، عن ابن المسيب عن أبى هريرة به...

قلتُ: وهذا إسناد منكر، وابن أرطأة فقيه ضعيف مضطرب الحديث، وقد تابعه جماعة من الضعفاء والهلكى على هذا الوجه عن الزهرى، وزاد بعضهم: (أبا سلمة بن عبد الرحمن) فى سنده مقرونًا مع ابن المسيب، وبعضهم قال: (عن أبى سلمة أو سعيد) هكذا بالشك، وكل ذلك شبه لا شىء، والمحفوظ عن الزهرى هو ما رواه ثقات أصحابه عنه عن أبى سلمة =

٢٦٢٦- **أخبرنا** أبو يعلى، قال: قرئ على بشرٍ: أخبركم أبو يوسف، عن الحجاج، عن نافعٍ، عن ابن عمر، مثل ذلك.

= عن أبى هريرة مرفوعًا بلفظ: (من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة) كما يأتى عند المؤلف [رقم ٥٩٦٢، ٥٩٦٦، ٥٩٦٧، ٥٩٨٨].

فهذا هو المحفوظ عن الزهرى سندًا ومتنًا؛ نعم قد اختلف بعضهم عليه فى متنه وسنده؛ إلا أن الصواب عنه هو الماضى؛ وبذلك جزم جماعة من الأئمة النقاد؛ وقد بسطنا الكلام عليه فى «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

نعم: فى الباب عن ابن عمر وغيره مثل سياق المؤلف هنا، ولا يصح من ذلك شىء مرفوع كما أوضحناه فى المصدر المشار إليه؛ وسيأتى بعض ذلك فى الكلام على الحديث الآتى من رواية ابن عمر.

والثابت فى هذا الباب هو (من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة) ونحوه؛ وهذا اللفظ يشمل صلاة الجمعة وغيرها؛ فمن زاد فيه (الجمعة) فكأنما رواه بالمعنى كما نص عليه ابن خزيمة وغيره. وراجع «التلخيص» [٢/ ٤٠]، والإرواء [٣/ ٨٢-٩٠]، و«سنن البيهقى» [٣/ ٢٠٢-٢٠٤].

٢٦٢٦- **ضعيف بهذا اللفظ**: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٢٢٨]، من طريق عبد الله بن الأجلح عن الحجاج بن أرطأة عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر به مرفوعًا قال: (من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى...).

قلتُ: وهذا منكر أيضًا، والظاهر أن الحجاج قد اضطرب فى سنده كعادته، فقد مضى روايته هذا الحديث عن الزهرى عن ابن المسيب عن أبى هريرة به...،

وقد أخرجه ابن عدى فى «الكامل» هذا الطريق للحجاج قبل روايته عن نافع عن ابن عمر، ثم قال: «وهذا لا يرويه الثقات عن الزهرى؛ ولا يذكرون الجمعة، وإنما قالوا: (من أدرك من الصلاة ركعة) وإنما ذكر الجمعة مع الحجاج قوم ضعاف عن الزهرى».

قلتُ: مضى الإشارة إلى هذا فى الحديث الماضى؛ لكن الحجاج قد توبع على روايته عن نافع عن ابن عمر به...، تابعه يحيى بن سعيد الأنصارى، واختلف عليه فى رفعه ووقفه، فرواه عنه عبد العزيز بن مسلم القسملى مرفوعًا.

أخرجه الدارقطنى فى «سننه» [٢/ ١٣]، والطبرانى فى «الأوسط» [٤/ رقم ٤١٨٨]، =

٢٦٢٧- أخبرنا أبو يعلى، قال: قرئ على بشر: أخبركم أبو يوسف، عن عبد اللَّه ابن المحرر، عن يحيى بن أبي كثيرٍ، عن أبي سلمة، عن جابرٍ، عن رسول اللَّه ﷺ أنه نهى أن يتبع الميت صوتٌ، أو نارٌ.

= وفي «الصغير» [١/ رقم ٥٦٢]، من طريقين عن عبد العزيز به . . . ولفظ الطبراني في «الأوسط»: (من أدرك من الجمعة ركعة فقد أدرك إلا أنه يقضي ما فاته).

وقد توبع عليه عبد العزيز القسملي: تابعه عبد اللَّه بن نمير عند الدارقطني في «سننه» [٢/ ١٣]، لكن الإسناد إليه لا يصح أصلاً، وعبد العزيز القسملي وإن كان ثقة صالحًا إلا أنه ربما وهم فأفحش، كما يقول ابن حبان في ترجمة فروة بن نوفل من كتابه «الثقات» [٣/ ٣٣١]، وقد خولف في إسناده، خالفه هشيم بن بشير، فرواه عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر به موقوفًا عليه.

هكذا أخرجه ابن أبي شيبة [٥٣٣٤]، لكن هشيمًا يدلس وقد عنعنه، إلا أنه توبع على هذا الوجه الموقوف: تابعه جعفر بن عون - الثقة المعروف- عند البيهقي في «سننه» [٣/ ٢٠٣/ رقم ٥٥٢٨]، والحسن بن علي بن عفان في «أماليه» [رقم ١١]، ولفظهما مثل لفظ رواية عبد العزيز القسملي عند الطبراني في «الأوسط».

وهذا هو المحفوظ عن يحيى بن سعيد موقوفًا، وهكذا رواه أيوب السختياني وأشعث بن سوار وغيرهما عن نافع عن ابن عمر نحوه موقوفًا عليه، ورواية أشعث عند البيهقي في «سننه» [٥٥٢٩]، ورواية أيوب أخرجها أبو بكر الأثرم كما في «التمهيد» [٧/ ٧٠]، بإسناد كالشمس إليه.

نعم: للحديث طريق آخر من رواية ابن عمر مرفوعًا عند النسائي [٥٥٧]، وابن ماجه [١١٢٣]، والدارقطني في «سننه» [٢/ ١٢]، وجماعة؛ وهو منكر سندًا ومتنًا كما جزم به أبو حاتم الرازي وغيرهم؛ وقد بسطنا الكلام عليه في «غرس الأشجار» وراجع «العلل» لابن أبي حاتم [رقم ٤٩١، ٥١٩، ٦٠٧]، وعلل الدارقطني [٩/ ٢١٦].

٢٦٢٧- ضعيف: أخرجه ابن عدي في «الكامل» [٤/ ١٣٤]، من طريق المؤلف به.

قلتُ: وهذا إسناد منكر جدًا، وقال الهيثمي في «المجمع» [٣/ ١٣١]: «رواه أبو يعلى وفيه عبداللَّه بن المحرر، ولم أجد من ذكره) كذا قال الهيثمي، وقد عرفه صاحبه البوصيري، فقال في «إتحاف الخيرة» [١٩٩٢]: (رواه أبو يعلى بسند فيه عبد اللَّه بن محرر، وهو ضعيف». =

. . . . . .

= قلتُ: تسامح الشهاب البوصيرى بشأن الرجل، وإلا فهو تالف الحديث، تركه الفلاس وأبو حاتم وابن الجنيد والدارقطنى وغيرهم، وقال البخارى وأبو حاتم أيضًا وغيرهما: «منكر الحديث».

وقد خولف فى سنده، خالفه حرب بن شداد - الثقة الثبت- فرواه عن يحيى - وهو ابن أبى كثير- فقال: عن باب بن عمير عن رجل من أهل المدينة عن أبيه عن أبى هريرة به نحوه مرفوعًا وزاد: (ولا يمشى بين يديها).

هكذا أخرجه أبو داود [٣١٧١]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [٦٤٤٥]، وأحمد [/ ٥٢٨ ٢، ٥٣١]، وابن شاهين فى «ناسخ الحديث ومنسوخه» [رقم ٣٣٢]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «العلل المتناهية» [٢/ ٩٠٠]، وغيرهم.

قال ابن الجوزى: «فيه رجلان مجهولان» وقال عبد الحق الإشبيلى: «وسنده منقطع» وقال ابن القطان الفاسى: «والحديث لا يصح وإن كان متصلاً للجهل بحال ابن عمير راويه عن رجل عن أبيه عن أبى هريرة . . .» نقله عنهما المناوى فى «فيض القدير» [٦/ ٣٨٧]، وقال ابن التركمانى فى «الجوهر» [٣/ ٤٩٣]: «فى الحديث ثلاثة مجاهيل:

١- الراوى عن أبى هريرة.

٢- وابنه.

٣- وباب بن عمير».

قلتُ: وباب أحسن الثلاثة حالاً، وقد غفل هؤلاء جميعًا عن علة أخرى فى سنده، وهى الاختلاف على يحيى بن أبى كثير فيه، وقد مضى لونان من هذا الاختلاف؛ ولون ثالث، فرواه شيبان النحوى عن يحيى بن أبى كثير فقال: عن رجل عن أبى سعيد به مرفوعًا مع الزيادة الماضية، فنقله إلى (مسند أبى سعيد الخدرى).

هكذا أخرجه ابن أبى شيبة [١١١٨٠]، بسند صحيح إلى شيبان، ولون رابع، فرواه هشام الدستوائى فقال: عن يحيى عن رجل عن أبى هريرة به نحوه دون الزيادة، فأعاده هشام مرة أخرى إلى (مسند أبى هريرة).

قال الإمام فى «الإرواء» [٣/ ١٩٤]، بعد أن ذكر هذا الاختلاف: «والحديث ضعيف لاضطرابه وجهالة رواته». =

٢٦٢٨- أخبرنا أبو يعلى، قال: قرئ على بشر: أخبركم أبو يوسف، عن يحيى بن أبي أنيسة، عن زبيد الأيامي، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عبد اللَّه بن مسعود، قال: شغل المشركونَ رسول اللَّه ﷺ عن الصلوات: الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء حتى ذهب ساعةٌ من الليل، ثم أمر رسول اللَّه ﷺ بلالاً، فأذن وأقام، ثم صلى الظهر، ثم أمره، فأذن وأقام فصلى العصر، ثم أمره، فأذن وأقام فصلى المغرب، ثم أمره، فأذن وأقام فصلى العشاء.

= **قلتُ**: قد رجح الدارقطني من هذا الاختلاف: طريق حرب بن شداد عن ابن أبي كثير، وقال في «العلل» [١١/ ٢٤٤]: «وقول حرب بن شداد أشبه بالصواب».

قلتُ: ولعل ذلك لما في سنده من الزيادة، فإن صح ما قال؛ فقد عرفت ما فيه، وللحديث شواهد لا يثبت منها شيء البتة، واللَّه المستعان.

٢٦٢٨- **ضعيف بهذا التمام**: هذا إسناد مظلم، ويحيى بن أبي أنيسة قد كذبه أخوه زيد بخط عريض، وأسقطه سائر النقاد فسقط في هوة سحيقة.

لكنْ للحديث طريق آخر يرويه هشيم عن أبي الزبير المكي عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبي عبيدة بن عبد اللَّه بن مسعود عن أبيه به نحوه دون ذكر الأذان لكل صلاة إلا الظهر فقط:

أخرجه الترمذي [١٧٩]، والنسائي [٦٦٢]، وأحمد [١/ ٣٧٥]، وابن أبي شيبة [٤٧٧٩، ٣٦٨٢١]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [١٧٥١]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٥/ ٢٣٦]، وفي «الاستذكار» [٢/ ٤٠٨]، وابن المنذر في «الأوسط» [١١٤١]، والمؤلف [برقم ٥٣٥١]، وغيرهم، وقد توبع عليه هشيم: تابعه هشام الدستوائي على نحوه...

لكن دون ذكر الأذان فيه البتة، وزاد في آخره: «ثم طاف علينا فقال: ما على الأرض عصابة يذكرون اللَّه - عز وجل - غيركم».

أخرجه النسائي [٦٢٢]، و[٦٦٣]، وأحمد [١/ ٤٢٣]، والطبراني في «الكبير» [١٠/ رقم ١٠٢٨٣]، وأبو الشيخ في «ما رواه أبو الزبير عن غير جابر» [رقم ١٣٩]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٥/ ٢٣٧]، و«الاستذكار» [١/ ٨٧]، وأبو الحسن بن ثرثال في «جزئه» [رقم ٤٦]، وغيرهم.

وكذا أخرجه الطيالسي [٣٣٣]، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» [٤/ ٢٠٧]، لكنه وقع عنده في الآذان في صلاة الظهر مثل رواية هشيم، وقد ذكر البيهقي في «سننه» [١/ ٤٠٣]، أن هشامًا =

٢٦٢٩- أخبرنا أبو يعلى، قال: قرئ على بشر بن الوليد: أخبركم أبو يوسف، عن إسحاق بن راشد، عن الزهرى، عن عبد اللَّه بن ثعلبة العذرى، عن رسول اللَّه ﷺ، أنه قال للشهداء يوم أحد: «**أَنَا الشَّهِيدُ عَلَى هَؤُلاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، زَمِّلُوهُمْ بِجِرَاحَاتِهِمْ وَدِمَائِهِمْ، وَلا تُغَسِّلُوهُمْ**».

= الدستوائى قد اختلف عليه فى الآذان، فمنهم من حفظه عنه؛ ومنهم من لم يحفظه، ثم قال البيهقى: «ورواه الأوزاعى عن أبى الزبير فقال: يتابع بعضها بعضًا بإقامة إقامة».

قلتُ: ورواه أيضًا يونس بن يزيد الأيلى عن أبى الزبير نحو رواية هشيم عنه لكن دون ذكر الأذان فيه عند أبى الشيخ فيما رواه أبو الزبير عن غير جابر [ص ١٤٠]، لكن الإسناد إليه فيه نظر.

والحديث سنده مستقيم إلا أنه منقطع، قال الترمذى عقب روايته: «حديث عبد اللَّه -يعنى ابن مسعود- ليس بإسناده بأس إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد اللَّه» وبهذا أعله النووى فى «الخلاصة» كما فى «نصب الراية» [٢/ ١١٠].

وفى سماع أبى عبيدة من أبيه خلاف معروف؛ والتحقيق هو الانقطاع كما بسطناه فى مكان آخر؛ وللحديث شاهد عن أبى سعيد الخدرى به نحو رواية هشيم عن أبى الزبير... مضى [برقم ١٢٩٦]، وسياق حديث ابن مسعود هنا ضعيف؛ لتفرد يحيى بن أبى أنيسة بسنده؛ وكذا لزيادته الأذان عند كل صلاة؛ والمحفوظ إنما هو الأذان للصلاة الأولى فقط - وهى الظهر-

نعم: وجدت لسياق المؤلف شاهدًا من حديث جابر ابن عبد اللَّه عند الطبرانى فى «الأوسط» [٢/ ١٢٨٥]، والبزار فى «مسنده» كما فى «البداية والنهاية» [٤/ ١١١]، وسنده غير محفوظ.

٢٦٢٩- **صحيح**: أخرجه ابن قانع فى «معجم الصحابة» [رقم ١٠٢٥]، من طريق بشر بن الوليد عن أبى يوسف عن إسحاق بن راشد عن الزهرى عن عبد اللَّه بن ثعلبة به.

قلتُ: إسحاق بن راشد صدوق صالح؛ لكن غمزه ابن معين فى الزهرى، إلا أنه قد توبع عليه: تابعه:

١- معمر عن الزهرى عن عبد اللَّه بن ثعلبة بلفظ: (قال رسول اللَّه ﷺ لقتلى أحد: زملوهم بدمائهم؛ فإنه ليس كَلْمٌ يُكْلَمُ فى اللَّه إلا يأتى يوم القيامة يدمى، لونه لون الدم، وريحه ريح المسك) أخرجه النسائى [٢٠٠٢، ٣١٤٨]، وقد اختلف فى سنده على معمر.

٢٦٣٠- أخبرنا أبو يعلى قال: قرئ على بشر بن الوليد أخبركم أبو يوسف، عن محمد بن إسحاق، عن إسماعيل بن أمية عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس أنه قال كتب إليه نجدة يسأله هل للعبد من المغنم سهم؟ وهل كن- النساء -يحضرن الحرب مع رسول اللَّه ﷺ؟ ومتى يجب للصبي السهم في المغنم؟ وعن سهم ذوي القربى؟ قال: فكتب إليه ابن عباس أنه لا حق للعبد في المغنم ولكن يرضخ له، وكتب أن النساء كن يخرجن مع النبي ﷺ يداوين الجرحى وأنه يرضخ لهن، وأنه لا حق للصبي في المغنم حتى يحتلم، وكتب إليه في سهم ذوي القربى أن عمر عرض علينا أن يزوج منه أيمنا ويفضي منه عن مغرمنا فأبينا ذلك عليه إلا أن يسلمه كله، وأبَى ذلك.

٢- وابن عيينة بلفظ: (أن النبي ﷺ أشرف على قتلى أحد فقال: إني أشهد على هؤلاء، زملوهم بكلومهم ودمائهم).

أخرجه أحمد [٥/ ٤٣١] -واللفظ له- والشافعي [١٦٣٢]، وسعيد بن منصور [رقم ٢٥٨٣]، والبيهقي في [٦١٩١]، وابن عساكر في «تاريخه» [٢٧/ ١٧٩]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢١/ ٢٢٩]، والضياء في «المختارة» [رقم ١٠٣]، والخطيب في «الكفاية» [٢/ ٤٢]، وغيرهم.

وهكذا رواه على هذا الوجه - مع اختلاف يسير في سياقه- : عمرو بن الحارث ومحمد بن إسحاق - واختلف عليه- وابن جريج وعقيل وعبد الرحمن بن إسحاق وشعيب وصالح بن كيسان وأبو أيوب الإفريقي وغيرهم كلهم رووه عن الزهري عن عبد اللَّه بن ثعلبة به . . . ؛ وعبد اللَّه بن ثعلبة مختلف في صحبته.

وقد اختلف في إسناد هذا الحديث على الزهري على ستة ألوان، وقد مضى الكلام على بعض هذا في الحديث [رقم ١٩٥١]، من (مسند جابر) والحديث صحيح ثابت كما بسطنا ذلك في «غرس الأشجار» واللَّه المستعان.

٢٦٣٠- صحيح: هذا إسناد ضعيف معلول، وابن إسحاق يدلس؛ وليس تدليسه بالمحمود، وقد عنعنه كما ترى، وأراه لم يضبطه أيضًا، فقد عاد ورواه مرة أخرى عن إسماعيل بن أمية فقال: عن يزيد بن هرمز عن ابن عباس به . . . كما هو الآتي [رقم ٢٦٣١].

وقد خولف فيه، خالفه ابن عيينة، فرواه عن إسماعيل بن أمية فقال: عن سعيد المقبري عن يزيد بن هرمز عن ابن عباس به نحوه مع اختلاف يسير عند مسلم [١٨١٢]، والطبراني في «الكبير»

٢٦٣١- **أخبرنا** أبو يعلى، قال: قرئ على بشر: أخبركم أبو يوسف، عن محمد بن إسحاق، عن أبى جعفر، والزهرى، وإسماعيل بن أمية، عن يزيد بن هرمز: أنه قال: أنا كتبت كتاب ابن عباس إلى نجدة: كتبت إلىّ تسألنى عن قتل الولدان، وأن عالم موسى قتل وليداً. وقد نهى رسول الله ﷺ عن قتل الولدان، فلو كنت تعلم فى الولدان ما كان يعلم عالم موسى كان ذلك، وكتبت أن النساء هل كن يحضرن الحرب مع رسول الله ﷺ، ويرضخ لهن، ولا يضرب لهن بسهم بالفيء؟ وقد كن يحضرن الحرب مع رسول الله ﷺ ويرضخ لهن، ولا يضرب لهن بسهم، زاد إسماعيل فى الحديث: وكتبت تسألنى عن العبيد هل كانوا يحضرون الحرب مع رسول الله ﷺ، وهل كان يضرب لهم بسهم؟ فكتب إليه بالعبيد كما كتب فى النساء، وكتبت تسألنى عن اليتيم متى يخرج من اليتم، فإذا احتلم خرج من اليتم، وضرب لهم بسهم.

٢٦٣٢- **أخبرنا** أبو يعلى، قال: قال محمد بن أبى بكر المقدمى، حدثنا معاذ بن

[١٠/ رقم ١٠٨٣٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٢٧٤٥]، والحميدى [٥٣٢]، وأبى عوانة [رقم ٥٥٤٠]، وغيرهم؛ وهو عند أحمد [١/ ٣٤٩]، وسعيد بن منصور [٢٧٨٢]، والبيهقى أيضاً فى «سننه» [١١٠٧٧]، وفى المعرفة [رقم ٥٥٧٦]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٣٣٠٩]، وغيرهم ببعض فقراته مختصراً.

وقد توبع عليه ابن عيينة، تابعه الثورى - إن صح ذلك- كما ذكره ابن عبد البر فى «التمهيد» [١٨/ ١٠٨]، وهذا هو المحفوظ عن إسماعيل بن أمية، وقد رواه معمر عن إسماعيل فلم يجوده، بل أرسله عن إسماعيل به . . . كما تراه عند عبد الرزاق [٩٤٥٥]، نعم: قد توبع إسماعيل على الوجه الأول عن عطاء بن أبى رباح: تابعه الحجاج بن أرطأة به نحوه مطولاً ومختصراً عند أحمد [١/ ٢٢٤]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٨/ ١٠٧]، والطبرى فى «تفسيره» [٦/ ٢٤٨]، وابن نصر فى السنة [رقم ١٥٣]، وغيرهم، والحجاج ضعيف؛ إلا أنه متابع كما علمت.

٢٦٣١- **صحيح**: مضى الكلام على طريق ابن إسحاق عن الزهرى وأبى جعفر الباقر كلاهما عن يزيد بن هرمز عند المؤلف [برقم ٢٥٥٠]، فانظر ما قلناه هناك.

٢٦٣٢- **صحيح**: هذا إسناد ظاهره الصحة؛ إلا أنه معلول، فقد خولف فيه محمد بن أبى بكر المقدمى - وهو ثقة ثبت- خالفه عبد الرحمن بن محمد الحارثى، وزهير بن حرب، كلاهما

هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن أنس، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ، قال: «**مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**».

٢٦٣٣- **حَدَّثَنَا** أبو يعلى، قال: حدثنا عمرو بن مالك، حدثنا عبد الرحمن بن عثمان أبو بحر البكراوى، حدثنا بحر بن مرار، عن جده عبد الرحمن بن أبى بكرة، عن أبيه، قال: رأيتُ رسول اللَّه ﷺ يصلى فى نعليه.

روياه عن معاذ بن هشام عن أبيه عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة به . . ، ورواية زهير عند مسلم [٧٦٠]، ورواية الحارثى عند ابن منده فى «الإيمان» [١/ رقم ٢٢٥]، وهذا هو المحفوظ عن هشام الدستوائى؛ فهكذا رواه عنه مسلم بن إبراهيم وخالد بن الحارث ويحيى القطان ووهب بن جرير وأبو داود الطيالسى وعبد اللَّه بن بكر السهمى وغيرهم، ورواياتهم عند البخارى [١٨٠٢]، والنسائى [٢٢٠٦، ٥٠٢٧]، وأحمد [٢/ ٤٧٣]، والدارمى [١٧٧٦]، والطيالسى [٢٣٦٠]، والبيهقى [٨٣٠٦]، وفى الشعب [٣/ ٣٦١٢، ٣٦٧٠]، وأبى نعيم فى «الحلية» [٦/ ٢٨٢-٢٨٣]، وابن منده فى «الإيمان» [١/ رقم ٢٢٥]، وابن نصر فى «قيام الليل» [رقم ٦]، والدينورى فى «المجالسة» [رقم ٧٧٧]، وغيرهم. وزادوا جميعًا: (ومن صام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه).

وقد توبع هشام على هذا الوجه عن يحيى بن أبى كثير: تابعه عليه جماعة من الثقات: منهم ابن عيينة، وتأتى روايته [برقم ٥٩٥٩]، ومنهم الأوزاعى، وتأتى روايته أيضًا [برقم ٥٩٩٧]، وهناك يكون استيفاء تخريجه إن شاء اللَّه.

٢٦٣٣- **صحيح**: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٥٥]، من طريق عمرو بن مالك الراسبى عن عبد الرحمن بن عثمان البكراوى عن بحر بن مرار عن جده عبد الرحمن بن أبى بكرة عن أبيه أبى بكرة به.

قلتُ: وهذا إسناد هابط، قال الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ١٨٩]: «رواه أبو يعلى والبزار وفيه بحر بن مرار أحد من اختلط، وقد وثقه ابن معين، وفى إسناد أبى يعلى: عبد الرحمن بن عثمان أبو بحر ضعفه أحمد وجماعة، وكان يحيى بن سعيد القطان حسن الرأى فيه، وحدث عنه».

قلتُ: هو عند البزار فى «مسنده» [٣٦٣١]، هكذا: (حدثنا محمد بن عبد الرحمن العنبرى وعمرو بن مالك قالا: حدثنا الحسن بن بويه - واللفظ لعمرو- قال حدثنا بحر بن مرار عن ابن أبى بكرة عن أبيه قال. . . ، وقال غيره: عن مولى لأبى بكرة عن أبى بكرة . . .). =

٢٦٣٤- أخبرنا أبو يعلى، قال: حدّثنا جبارة بن مغلس، حدّثنا شريكٌ، وأبو شهاب، عن عاصمٍ، عن الشعبى، عن ابن عباسٍ، أن النبى ﷺ أتى بدلوٍ من زمزم وهو يطوف، فشرب وهو قائمٌ.

= **قلتُ**: وهذا عندى من تخليط بحر بن مرار، فقد اختلط بأخرة حتى ضعفه جماعة لذلك، فقال ابن حبان فى «المجروحين» [١/ ١٩٤]: (اختلط بأخرة حتى كان لا يدرى ما يحدث، فاختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ولم يتميز)، والحديث على كل حال صحيح ثابت عن جماعة من الصحابة؛ يأتى منهم حديث أنس [برقم ٤٣٤٢].

٢٦٣٤- **صحيح**: دون قوله: (وهو يطوف): هذا إسناد لا يباع ولا يشترى، وجبارة بن المغلس حاول بعضهم جَبْر كسره فلم يستطع، وقد كذبه ابن معين بخط عريض، وتركه جماعة، وضعفه آخرون، وشريك هو ابن عبد الله النخعى القاضى المشهور بسوء حفظه، وباقى رجاله مقبولون؛ وأبو شهاب هو عبد ربه بن نافع؛ وعاصم هو ابن سليمان الأحول الإمام الحجة.

وقد توبع عليه أبو شهاب وشريك القاضى، تابعهما جماعة من الثقات الأكابر: كلهم رووه عن عاصم عن الشعبى عن ابن عباس به نحوه دون قوله: (وهو يطوف) وقد مضى من رواية ابن عيينة عن عاصم [برقم ٢٤٠٦]، والجملة الماضية ضعيفة لتفرد جبارة وشيخه بها.

نعم: قد رواه عبد السلام بن حرب عن شعبة عن عاصم الأحول عن الشعبى عن ابن عباس بلفظ: (أن النبى ﷺ شرب ماء فى الطواف) هكذا أخرجه ابن خزيمة [٢٧٥٠]، وابن حبان [٣٨٣٧]، والحاكم [١/ ٦٣١]، وعنه البيهقى فى «سننه» [٩٠٧٩]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٠٦٢]، وغيرهم. وقد سقط (شعبة) من إسناد البيهقى.

وهذا إسناد ظاهره الصحة، بل جوَّده ابن التركمانى فى «الجوهر» [٥/ ٨٥]، وهو شاهد جيد لما وقع عند المؤلف.

لكن أعله البيهقى فى «سننه» وفى «المعرفة» فقال فى الثانى: «وهذا غريب بهذا اللفظ، والمشهور عن شعبة وغيره عن عاصم: (شرب من زمزم وهو قائم) ليس فيه ذكر الطواف» وقد ناقشه ابن التركمانى فى «الجوهر النقى» [٥/ ٨٥]، فقال بعد أن جود إسناده: «ولا يلزم من قول البيهقى «غريب» عدم ثبوته؛ وقد شهد له ما أخرجه ابن أبى شيبة فى «مصنفه» [١٤٦٢٩]، فقال: حدثنا يحيى بن يمان عن سفيان عن منصور عن خالد بن سعد عن أبى مسعود، أنه- عليه السلام- استسقى وهو يطوف بالبيت». =

٢٦٣٥- أخبرنا أبو يعلى، قال: حدّثنا جبارة، حدّثنا شريكٌ، عن أبي إسحاق، عن عطاءٍ، عن ابن عباسٍ، بمثل ذلك.

= **قلتُ**: والصواب مع البيهقي إن شاء اللَّه؛ ووجْه استغراب البيهقي لهذا اللفظ: هو أن عبدالسلام بن حرب قد انفرد به عن شعبة، وعبد السلام وإن كان ثقة حافظًا إلا أن بعضهم قد غمزه في ضبطه، وقال الحافظ: «ثقة حافظ له مناكير».

وقد خولف في متنه، خالفه معاذ العنبري وأبو الوليد الطيالسي ووهب بن جرير وغندر وأبو داود الطيالسي والأسود بن عامر وغيرهم، كلهم رووه عن شعبة بإسناده به نحوه...

ولم يذكروا ما أتى به عبد السلام بن حرب من ذكر الطواف، وروايات هؤلاء عند مسلم [٢٠٢٧]، وأحمد [١/ ٢٤٣، ٢٤٩]، وابن حبان [٥٣٢٠]، والطيالسي [٢٦٤٨]، والبيهقي في «سننه» [٩٠٨٠، ٩٠٨١، ١٤٤٢٢]، وأبي عوانة [رقم ٦٦٣٦]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ١٦٩٨]، وأبي نعيم في «الحلية» [٣/ ٣٠٤]، وغيرهم.

وهكذا رواه الثوري وابن عيينة وهشيم ومغيرة وأبو عوانة ومروان بن معاوية والحسن بن صالح وابن المبارك وعلي بن مسهر وعبدة بن سليمان وحماد بن سلمة وجماعة كلهم عن عاصم الأحول بإسناده به نحوه... دون ما ذكره عبد السلام بن حرب، والمحفوظ قول الجماعة بلا تردد أصلاً.

أما حديث أبي مسعود الذي ذكره ابن التركماني، فسنده لا يثبت ولا كاد، وكيف وفيه يحيى بن اليمان الذي يقول عنه أحمد: «حدث عن الثوري بعجائب، لا أدري لم يزل هكذا، أو تغير حين لقيناه، أو لم يزل الخطأ في كتبه!» وضعفه الجماعة لسوء حفظه، حتى قال ابن أبي شيبة الذي أخرج له هذا الحديث: «كان سريع الحفظ، سريع النسيان» فماذا تعلق به ابن التركماني في اعتراضه؟! وكم كان يحمله الشَّرَه على تخطئة البيهقي بكل سبيل وفي كل خطوة من خطوات تعقباته، ودوافع ذلك قد بسطناها في غير هذا المكان. وسامح اللَّه البيهقي والماردين معًا!.

٢٦٣٥- **صحيح**: دون (وهو يطوف) هذا إسناد واه جدًا، وقد مضى أن جبارة بن المغلس ضعيف تالف، وشريك سيئ الحفظ مضطرب الحديث، وأبو إسحاق هو السبيعي الإمام الحافظ؛ لكنه عريق في التدليس، وقد عنعنه، وكان قد اختلط بآخرة أيضًا، فأيش هذا الإسناد الممزق! وعطاء هو ابن أبي رباح؛ والحديث صحيح ثابت لكن دون قوله: (وهو يطوف) فانظر الماضي قبله.

٢٦٣٦- **أخبرنا** أبو يعلى، قال: قرئ على بشر بن الوليد: أخبركم أبو يوسف، عن عمرو بن يحيى الأنصارى، عن سعيد مولى شقران مولى رسول اللَّه ﷺ، أن ابن عمر حدَّثه، أن رسول اللَّه ﷺ كان يصلى علَى حمارٍ وهو متوجهٌ إلى خيبر.

٢٦٣٧- **أخبرنا** أبو يعلى قال قرئ على بشر بن الوليد: أخبركم أبو يوسف عن ليث ابن أبى سليم، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، أن امرأة سألتها عن الحائض تقضى الصيام ولا تقضى الصلاة؟ فقالت لها: أحرورية أنت؟! كنا مع رسول اللَّه ﷺ نقضى الصيام ولا نقضى الصلاة.

٢٦٣٨- **أخبرنا** أبو يعلى، قال: قرئ على بشر بن الوليد: أخبركم أبو يوسف، عن عبد اللَّه بن علىّ، عن إسحاق بن عبد اللَّه، عن طلحة بن كيسان، عن عروة، عن عائشة، قالت: أول ما فرضت الصلاة ركعتين، فزيد فى صلاة الحضر، وتركت صلاة السفر.

٢٦٣٦- **صحيح**: هذا يأتى الكلام عليه فى (مسند ابن عمر) [برقم ٥٦٦٤].

٢٦٣٧- **صحيح**: أخرجه الدارمى [٩٨٦]، من طريق خالد بن عبد اللَّه الواسطى عن الليث بن أبى سليم عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف؛ والليث لم يكن فى الحديث بالليث، وهو واسع الخطو فى الأوهام وسوء الحفظ، لكن للحديث طرق أخرى عن عائشة به... أشهرها وأصحها طريق معاذة العدوية عنها به... وله طرق عن معاذة أيضًا...

منها طريق أبى قلابة عنها (أن امرأة سألت عائشة فقالت: أتقضى إحدانا الصلاة أيام محيضها؟ فقالت عائشة: أحرورية أنت؟! قد كانت إحدانا تحيض على عهد رسول اللَّه ﷺ ثم لا تؤمر بقضاء).

أخرجه مسلم [٣٣٥] -واللفظ له- وأبو داود [٢٦٢]، والترمذى [١٣٠]، والنسائى [٣٨٢]، وأحمد [٦/ ٣٢]، وجماعة كثيرة، وهو عند البخارى [٣١٥]، وابن ماجه [٦٣١]، وأحمد [٦/ ٩٤]، وجماعة كثيرة من طريق قتادة عن معاذة به نحوه.

٢٦٣٨- **صحيح**: هذا إسناد مشكل، ورجاله أغرب من عنقاء مُغْرب سوى المؤلف وشيخه وشيخ شيخه وعروة وعائشة، فعبد اللَّه بن علىّ -شيخ أبى يوسف- لم أظفر له بترجمة البتة، فمن يكون هذا الغائب؟! وشيخه إسحاق بن عبد اللَّه نكرة لا تعرف! =

. . . . . .

= أما طلحة بن كيسان فلم يترجمه سوى ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٤/ ٤٨٠]، فقال: «روى عن . . . روى عنه إبراهيم بن إسحاق سمعت أبي يقول: هو مجهول».

قلتُ: وإبراهيم هذا ترجمه البخاري في «تاريخه» [١/ ٢٧٣]، ، وابن أبي حاتم [٢/ ٨٦]، وابن حبان في «الثقات» [٨/ ٦٤]، ولم يزيدوا في ترجمته على كونه روى عن طلحة بن كيسان وعنه علي بن أبي بكر الأسفذني الرازي فقط، لكن ذكر المعلمي اليماني في تعليقه على «تاريخ البخاري» أنه وقع في نسخة الكبريلي من «التاريخ»: (إبراهيم أبو إسحاق) وليس: (ابن إسحاق) وإبراهيم أبو إسحاق هذا ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح» [٢/ ١٥٠]، فقال: (إبراهيم أبو إسحاق روى عن صالح بن كيسان روى عنه علي بن أبي بكر، يعد في المدنيين، سمعت أبا زرعة يقول ذلك».

قال المعلمي في تعليقه على «الجرح» [٢/ ٨٧]: «ولعل الصواب ما قاله أبو زرعة» يعني أن الصواب هو: (إبراهيم أبو إسحاق) و(صالح بن كيسان) ثم وجدته قد جزم بذلك، فقال في موضع آخر من تعليقه على «الجرح» [٤/ ٤٨٠، ٤٨١]، بعد أن ذكر الاختلاف الماضي: «وعلم من هذا أنه وقع تارة: (إبراهيم بن إسحاق) وتارة (إبراهيم أبو إسحاق) وهكذا وقع تارة: (طلحة بن كيسان) وتارة: (صالح بن كيسان) ولم أر لطلحة بن كيسان ترجمة في «التاريخ» ولا «الثقات»، فأما صالح بن كيسان فمشهور؛ فالصواب إن شاء اللَّه تعالى: (صالح بن كيسان) ولا وجود لطلحة بن كيسان».

قلتُ: والأمر كما قال هذا الناقد البصير؛ ووجدته قد قال نحو هذا أيضًا في تعليقه على «تاريخ البخاري» [٤/ ٣٥٢]، ولفظ في آخره: «فالظاهر أن (طلحة) تصحيف قديم، والصواب (صالح). واللَّه أعلم».

قلتُ: ويؤيد ما قاله: أن هذا الحديث قد رواه جماعة عن صالح بن كيسان عن عروة عن عائشة كما يأتي؛ فالحديث حديث (صالح بن كيسان) وعلم مما مضى أن الراوي عنه هو (إبراهيم أبو إسحاق) وليس: (إبراهيم بن إسحاق) كما ذكره بعضهم، وليس أيضًا: (إسحاق بن عبد اللَّه) كما وقع عند المؤلف، بل كل ذلك تصحيف، ومثله الراوي عن إبراهيم عند المؤلف: (عبد اللَّه ابن عليّ) فصوابه: (عليّ بن أبي بكر) وهو الأسنفذني كما مضى؛ فنخلص من كل هذا إلى أن الصواب في إسناد المؤلف هكذا: (. . . عليّ بن أبي بكر عن إبراهيم أبو إسحاق =

٢٦٣٩- أخبرنا أبو يعلى، قال: قرئ على بشر: أخبركم أبو يوسف، عن الأجلح، عن عبد الله بن ذكوان، عن الأعرج، أنه قال: أخبرني عبد الله بن مالك بن بحينة، أنه رأى رسول الله ﷺ صلى من الليل فلم يجلس فى السجدتين الأوليين، فسجد سجدتى السهو مكانه.

= عن صالح بن كيسان عن عروة عن عائشة به..) وهذا سند ضعيف؛ لجهالة إبراهيم أبى إسحاق هذا، وباقى رجاله ثقات معرفون؛ وعلى بن أبى بكر هو الأسنفذنى الرازى ثقة من رجال «التهذيب» وقد توبع عليه إبراهيم عن صالح بن كيسان: تابعه جماعة من الثقات على مثله...

منهم مالك فى «الموطأ» [رقم ٣٣٥]، ومن طريقه مسلم [٦٨٥]، وأبو داود [١١٩٨]، والنسائى [٤٥٥]، وابن حبان [٢٧٣٦]، وجماعة كثيرة.

وقد توبع عليه صالح بن كيسان: تابعه يحيى بن سعيد الأنصارى كما يأتى فى (مسند عائشة) [برقم ٤٦٤٥]، والله المستعان.

٢٦٣٩- **صحيح**: دون قوله (من الليل): أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٥٩٨]، والخطيب فى «تاريخه» [٧/ ٨١]، من طريق بشر بن الوليد عن أبى يوسف عن الأجلح عن عبدالله ابن ذكوان عن الأعرج عن عبد الله بن بحينة به... وليس عند الطبرانى: (من الليل) ولا: (مكانه).

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف؛ والأجلح هو ابن عبد الله الكندى مختلف فيه، والتحقيق أنه ضعيف ليس يحتج بما ينفرد به...، لكن الحديث صحيح ثابت من طرق عن الأعرج عن ابن بحينة به نحوه...

منها طريق الزهرى عن الأعرج عن ابن بحينة قال: (صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين ثم قام فلم يجلس، فقام الناس معه؛ فلما قضى صلاته، ونظرنا تسليمه، كبر ثم سجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم ثم سلم).

أخرجه مالك [٢١٨]-واللفظ له- وعنه البخارى [١١٦٦، ١١٦٧]، ومسلم [٥٧٠]، وأبو داود [١٠٣٤]، والترمذى [٣٩١]، والنسائى [١٢٢٢]، وابن ماجه [١٢٠٦]، وأحمد [٥/ ٣٤٥، ٣٤٦]، وجماعة كثيرة، وتمام تخريجه مع بيان طرقه وألفاظه فى كتابنا «غرس الأشجار».

٢٦٤٠- أخبرنا أبو يعلى، حدّثنا محمد بن جامع العطار، حدّثنا حماد بن زيد، حدّثنا أيوب، عن نافعٍ، عن أبي هريرة، قال: قال رسول اللّه ﷺ: «**الخَيْلُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الخَيْرُ**».

٢٦٤٠- **صحيح**: هذا إسناد منكر، ومحمد بن جامع العطار هذا شيخ ضعيف صاحب مناكير؛ وقد تتابعت كلمات النقاد على تضعيفه، راجع «اللسان» [٥/ ٩٩]، وذكره ابن حبان في «الثقات» [٩/ ٩٧]، غفلاً منه عن سوء حاله، وقد قال ابن عدي في ختام ترجمته من «الكامل» [٦/ ٢٧٠]: «ومحمد بن جامع له عن حماد بن زيد وعن البصريين أحاديث مما لا يتابعونه عليه».

قلتُ: وقد تلوَّن في إسناده، فعاد ورواه عن حماد أيضًا بإسناده، لكنه جعله من (مسند ابن عمر) دون أبي هريرة، كما يأتي [برقم ٢٦٤٢]، وهذا الوجه الثاني هو المحفوظ كما يأتي.

وقد رأيت المؤلف قد أخرج حديث أبي هريرة في «المعجم» [رقم ١٤]، فقال: (حدثنا محمد بن جامع العطار، وكان ضعيفًا...) ثم ساقه بإسناده ومتنه؛ وقد خولف العطار في جعله من (مسند أبي هريرة) وتوبع على جعله من (مسند ابن عمر) فرواه مسدد عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر به... وزاد: (إلى يوم القيامة).

هكذا أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» [٣/ ٢٧٤]، وفي «المشكل» [١/ ١٢٢]، بإسناد صحيح إليه؛ وهذا هو المحفوظ عن حماد.

ثم رأيت الدارقطني في «العلل» [١١/ ١٥٥]، قد ذكر رواية العطار الماضية عن حماد بن زيد بإسناده به عن أبي هريرة...، وضعَّف العطار ثم قال: «وغيره يرويه عن حماد موقوفًا وهو الصواب».

قلتُ: لم يذكر الدارقطني من رواه عن حماد موقوفًا! والثابت عنه هو ما رواه مسدد كما مضى؛ على أنه لا مانع أن يكون الحديث محفوظًا عن حماد على الوجهين، تارة يرويه بسنده موقوفًا على أبي هريرة؛ وتارة يرويه بسنده عن ابن عمر مرفوعًا...

وهذا الثاني قد توبع عليه حماد: تابعه حماد بن سلمة عند أحمد [٢/ ١٠١]، هكذا رواه جماعة من الثقات الأثبات عن نافع عن ابن عمر به... منهم مالك في «الموطأ» [رقم ٩٩٩]، ومن طريقه البخاري [٢٦٩٤]، ومسلم [١٨٧١]، وأحمد [٢/ ١١٢]، والبيهقي في [١٢٦٦٦]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣/ ٢٧٤]، وفي «المشكل» [١/ ١٢٢]، وأبو عوانة =

٢٦٤١- **حَدَّثَنَا** محمد بن جامع، حدّثنا يزيد بن زريع، حدّثنا روح بن القاسم، عن سهيل بن أبى صالح، عن أبيه، عن أبى هريرة، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**الْخَيْرُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِى الْخَيْلِ**».

٢٦٤٢- **حَدَّثَنَا** محمد بن جامع العطار، حدّثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**الْخَيْرُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِى الْخَيْلِ**».

٢٦٤٣- **أخبرنا** أبو يعلى، حدّثنا محمد بن عقبة السدوسى، حدّثنا علىّ أبو محمد القرشى، حدّثنا أبو عبد الرحمن الغنوى، عن عبد الملك بن عمير قال: رأيت رأس الحسين ابن علىّ أتىَ به عبيد اللَّه بن زياد، ورأيت رأس عبيد اللَّه بن زياد أتىَ به المختار بن أبى عبيد، ورأيت رأس المختار أتىَ به مصعب بن الزبير، ورأيت رأس مصعب أتىَ به عبدالملك ابن مروان. قال أبو يعلى ما كان لهؤلاء عمل إلا الرؤوس؟!.

= [رقم ٥٨٧١]، وجماعة كثيرة؛ ومنهم الليث بن سعد عند النسائى [٣٥٧٣]، وابن ماجه [٢٧٨٧]، وابن حبان [٤٦٦٨]، وأبو عوانة [رقم ٥٨٧٣]، وغيرهم.

ومنهم أسامة بن زيد وعبد اللَّه بن عون وموسى بن عقبة وشعيب بن أبى حمزة وعبيد اللَّه بن عمر، وعبيد اللَّه بن الأخنس ومعلى بن إسماعيل وغيرهم، كلهم عن نافع عن ابن عمر به.

٢٦٤١- **صحيح**: أخرجه مسلم [٩٨٧]، والترمذى [١٦٣٦]، والنسائى [٣٥٦٢]، وابن ماجه [٢٧٨٨]، وأحمد [٢/ ٢٦٢]، وابن خزيمة [٢٢٥٢]، والطيالسى [٢٤٣٧، ٢٤٤٠]، وابن أبى شيبة [٣٣٤٩٦]، والبيهقى فى «سننه» [٧٠١٧]، وأبو عوانة [٥٨٨٠، ٥٨٩٨]. و[٥٨٩٩]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٨/ ٢٦١]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٥/ ٨]، وجماعة من طرق عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة به... وفى أوله قصة عند مسلم وجماعة.

قلتُ: هكذا رواه الجماعة عن سهيل، منهم حماد بن سلمة واختلف عليه فى سنده، فرواه عنه عفان بن مسلم فقال: عن سهيل عن أبيه عن ابن عمر به...، ونقله إلى (مسند ابن عمر) هكذا أخرجه أحمد [٢/ ١٠١]، والمحفوظ عن سهيل هو الأول؛ وأرى أن حماداً قد وهم فيه، وللحديث طرق أخرى عن أبى هريرة به... يأتى منها طريق آخر عند المؤلف [برقم ٦٠١٤].

٢٦٤٢- **صحيح**: مضى الكلام عليه آنفًا [رقم ٢٦٤٠].

٢٦٤٣- **قوى**: أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٥٨/ ٢٤٥]، من طريق المؤلف به.

قلتُ: وسنده واه مسلسل «بالعلل»:

١- محمد بن عقبة السدوسي وثقه ابن حبان، لكن ضعفه أبو حاتم الـ «كتبت عنه ثم تركت حديثه؛ فليس نحدِّث عنه» ومثله فعل ابن خالته الإمام! راجع «الجرح والتعديل» [٨/ ٣٦].

٢- وعليّ أبو محمد القرشي، لم أفطن له بعد.

٣- وأبو عبد الرحمن الغنوي لا أعرفه إلا أن يكون هو النضر بن منصور الكوفي الذي ضعفه النقاد جميعًا، وهو من رجال الترمذي؛ ويقال له (نصر بن منصور) أيضًا، وبه ترجمه ابن حبان في «المجروحين» [٣/ ٥٣]، لكنْ للقصة طرق أخرى عن عبد الملك بن عمير به . . . منها:

١- ما رواه الطبراني في «الكبير» [٣/ ٢٨٧٧] قال: (حدثنا محمد بن عبد اللَّه الحضرمي - هو الحافظ مطين- ثنا عبيد بن إسماعيل الهباري، ثنا سعيد بن سويد، عن عبد الملك بن عمير به نحوه).

قلتُ: وهذا إسناد رجاله ثقات سوى سعيد بن سويد وهو شيخ مجهول الصفة، .

٢- ومنها ما رواه المعافى النهرواني في «الجليس الصالح» [٤/ ١٣٩-١٤٠]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٣٧/ ١٣١-١٣٢]، قال: (حدثنا محمد بن الحسن أستاذ الهروي [وعند ابن عساكر: (محمد بن حماد بن الحسن بن أستاذ الهروي] قال: حدثنا محمد بن عبد الرحمن الشامي [وعند ابن عساكر: (السامي)] قال: حدثنا أبو المنذر محمد بن المنذر قال: أخبرني آدم ابن عتيبة [وعند ابن عساكر: (بن عنبسة)] قال: أخبرنيه رجل من بني تميم عن عبد الملك بن عمير به نحوه بسياق أتم.

قلتُ: وهذا إسناد تالف أيضًا، فيه جهالة ذلك الرجل التميمي، وآدم بن عتيبة أو عنبسة، لم أعرفه، وأراه مصحفًا، وصوابه (آدم بن عيينة) أخو سفيان بن عيينة، وقد ضعفه أبو حاتم وقال: (يأتي بالمناكير) راجع «اللسان» [١/ ٣٣٦].

وتلميذ تلميذه أراه الحافظ أبا عبد اللَّه محمد بن عبد الرحمن السامي - بالسين المهملة- الهروي، وترجمته في «تذكرة الذهبي» [٢/ ٦٩٧].

أما ابن المنذر فوثقه ابن حبان [٩/ ٩٤]، لكنه قال: (يخطئ أحيانًا) وشيخ المعافى إن لم يكن محمد بن الحسن أبا بكر النقاش المقرئ المفسر الهالك - فهو من شيوخ النهرواني- فلا أعرفه. =

٢٦٤٤- أخبرنا أبو يعلى، حدّثنا محمد بن عقبة، حدّثنا يحيى بن حماد، حدّثنا أبو عوانة قال: صنعت طعامًا فدعوت سليمان الأعمش، فبلغنى عنه أنه قال: إن وضاحًا دعانا على عرق عائر ورمان حامض. قال: فلقيت رقبة بن مسقلة فشكوته إليه، فقال: أكفيك، فلقيه فقال: يا أبا محمد، دعاك أخ من إخواننا فأكرمك ثم تقول: على عرق عائر ورمان حامض؟! أما والله ما علمتك إلا شرس الطبيعة دائم القطوب سريع الملل مستخفًا بحقوق الزور، كأنك تسعط الخردل إذا سئلت الحكاية.

= ٣- ومنها: ما أخرجه الشجرى فى «أماليه» [ص ١٣٨]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥٨ / ٢٤٥]، كلاهما من طريق محمد بن مخلد العطار الحافظ قال: حدثنا محمد بن إدريس الرازى قال: حدّثنا يحيى بن مصعب الكلبى قال: حدثنا أبو بكر ابن عياش عن عبد الملك بن عمير به نحوه.

قلتُ: وهذا إسناد قوى مستقيم؛ رجاله كلهم ثقات معرفون، ويحيى بن مصعب، شيخ صدوق كما قاله أبو زرعة وصاحبه، بل ووثقه ابن حبان أيضًا [٩/ ٢٥٥]، وقال: «روى عنه أهل الكوفة ويعقوب بن سفيان» وهذا منه توثيق مقبول كما تقرر فى موضعه.

وأبو بكر ابن عياش قوى الحديث على أوهام له؛ والرازى هو أبو حاتم الإمام جبل الحفظ، والراوى عنه حافظ إمام نبيل أيضًا، فهذا الطريق هو أصح طرقه كلها.

٢٦٤٤- ضعيف: قال الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٣٢٩]: «رواه أبو يعلى وإسناده حسن».

قلتُ: قد كان يحسن لو لم يكن محمد بن عقبة السدوسى قاطنًا فى سنده، وقد ضعفه أبو زرعة وصاحبه وتركا الرواية عنه، ولا ينفعه توثيق ابن حبان له أمام هذا الترك، على أن الحافظ قد حاول الجمع بين كلام النقاد فيه، فقال فى «التقريب»: «صدوق يخطئ كثيرًا» ومن كان كذلك لا يحتج به على التحقيق، ثم لو صح الإسناد إلى أبى عوانة - وهو لا يصح- لما ثبت عن الأعمش ذلك النكران للجميل.

يدلك على ذلك قول أبى عوانة «فدعوت سليمان الأعمش، فبلغنى عنه أنه قال: . .» فإذا لم يعرف هذا المبلِّغ - الساعى لإفساد الود- لم تقم الحجة لرقبة على تبكيت الأعمش أصلاً، ولم يرد فى القصة أن الأعمش لما لقيه أقر له بما صدر منه إزاء أبى عوانة ذلك المضياف الكريم، فليس الخبر إلا من تخاليط ابن عقبة السدوسى، فالله المستعان.

٢٦٤٥- حدّثنا وهب بن بقية، حدّثنا حماد بن زيد قال: لقنت سلمة بن علقمة، فحدثنى به، فرجع عنه، ثم قال: إذا أردت أن يكذّب صاحبك فلقّن!

٢٦٤٦- حَدَّثَنَا شعيب بن سلمة بن قاسمٍ الأنصارى من ولد رفاعة بن رافع بن خديجٍ، قال: حدّثنا أبو مصعبٍ إسماعيل بن قيس بن زيد بن ثابتٍ، حدّثنا أبو حازمٍ، عن

٢٦٤٥- صحيح: أخرجه عبد اللَّه بن أحمد فى «العلل» [٢/ ٤٣٤/ رقم ٢٩١١]، من طريق وهب ابن بقية عن حماد بن زيد به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح موصولٌ؛ وفى القصة شاهد على يقظة سلمة بن عقبة - ذلك الثقة الحافظ- وأنه لم يكن مغفلاً يقبل التلقين بتلك السهولة، كما كان يقبله ابن لهيعة وسويد بن سعيد ويزيد بن أبى زياد وهشام بن عمار وسماك بن حرب وجماعة ممن تغيروا بآخرة حتى أصبحوا ألعوبة فى أيادى سفهاء النقلة ورواة الأخبار، نسأل اللَّه السلامة فى الجسم والدين.

٢٦٤٦- منكر: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [٦/ رقم ٥٨٢٨]، وابن شاهين فى «شرح مذاهب أهل السنة» [رقم ١٨٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٦/ ٢٩٦-٢٩٧]، وأبو نعيم فى «فضائل الخلفاء الراشدين» [رقم ١٤٣]، والرويانى فى «مسنده» [رقم ١٠٤٤]، وابن عدى فى «الكامل» [١/ ٣٠١]، وابن حبان فى «المجروحين» [١/ ١٢٨]، وغيرهم من طرق عن شعيب ابن سلمة - وتوبع عند ابن حبان- عن إسماعيل بن قيس عن أبى حازم عن سهل بن سعد به.

قلتُ: قال الهيثمى فى «المجمع» [١٩/ ٤٣٦]: «رواه أبو يعلى والطبرانى وفيه أبو مصعب إسماعيل بن قيس وهو متروك» وقال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٦٧١٧]: «رواه أبو يعلى بسند فيه إسماعيل بن قيس بن زيد بن ثابت وهو ضعيف».

قلتُ: إسماعيل هذا منكر الحديث كما قاله البخارى وأبو حاتم والدارقطنى وغيرهم، قال أبو حاتم: «يحدث بالمناكير، لا أعلم له حديثًا قائمًا، وأتعجب من أبى زرعة حيث أدخل حديثه عن ابن عبد الملك بن شيبة فى «فوائده»، ولا يعجبنى حديثه» وقال ابن حبان فى «المجروحين» [١/ ١٢٧]: «فى حديثه من المناكير والمقلوبات التى يعرفها من ليس الحديث صناعته» ثم ساق له هذا الحديث.

وكذا ذكره ابن عدى فى «الكامل» [١/ ٣٠١]، فى جملة مناكيره، ثم قال فى ختام ترجمته: «ولإسماعيل بن قيس غير هذا من الحديث، وعامة ما يرويه منكر» ولإسماعيل فه سياق آخر، وفيه: (يا عم، اطمئن؛ فإنك خاتم المهاجرين فى الهجرة؛ كما أنا خاتم النبيين فى النبوة). =

سهل بن سعد الساعدى، قال: استأذن العباس بن عبد المطلب النبى ﷺ فى الهجرة، فقال له: «**يَا عَمِّ، أَقِمْ مَكَانَكَ الَّذِى أَنْتَ بِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَخْتِمُ بِكَ الْهِجْرَةَ كَمَا خَتَمَ بِىَ النُّبُوَّةَ**».

٢٦٤٧- حدّثنا يعقوب، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدى قال: سمعت شعبة يقول: إن هذا الحديث يصدكم عن ذكر اللَّه وعن الصلاة وعن صلة الرحم فهل أنتم منتهون؟!.

٢٦٤٨- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا بشرٌ، قال: أخبرنا عبد اللَّه بن عثمان، عن

= أخرجه عبد اللَّه بن أحمد فى «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٨١٢، ١٨١٣]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٦/ ٢٩٦]، وأبو الفضل الزهرى فى «حديثه» [رقم ٦٤٣]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [رقم ٢٢٤٤]، كلهم من طرق عن إسماعيل بن قيس بإسناده به... وأورده ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ٢٦١٩]، بهذا اللفظ ثم قال: «قال أبى: هذا حديث موضوع، وإسماعيل منكر الحديث» وله شاهد مرسل من حديث ابن شهاب باللفظ الماضى عند الروياني فى «مسنده» ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٢٦/ ١٩٧]، وسنده مغموز أيضًا.

٢٦٤٧- **صحيح**: أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» [٧/ ١٥٦]، وعبد اللَّه بن أحمد فى «العلل» [٣/ رقم ٥٦٠٢]، وابن المقرئ فى «المعجم» [رقم ١٣١٥]، وغيرهم من طرق عن عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة به.

قلتُ: وهذا إسناد كالذهب، وقد توبع عليه ابن مهدى: تابعه أبو الوليد الطيالسى على مثله دون قوله: (وعن صلة الرحم) عند الخطابى فى «العزلة» [رقم ٢٠٩]، والدورى فى «تاريخه» [٤/ رقم ٤٢٧٦]، والخطيب فى «شرف أصحاب الحديث» [رقم ٢٣٨]، والفسوى فى «المعرفة» [١/ ١٤٧]، و[٢/ ٢٨٤]، والدينورى فى «المجالسة» [رقم ٨١٢، ٣٢٤٠].

وكذا رواه يحيى القطان عن شعبة به... عند ابن عبد البر فى «جامع بيان فضل العلم» [رقم ١٥٠١٢]، بإسناد صحيح إليه.

٢٦٤٨- **صحيح**: أخرجه أحمد فى «المسند» [١/ ٢٧٦، ٣٤٩]، وفى «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٦٣٩]، وابن حبان [٧١٠٨]، والحاكم [٤/ ٩]، والطبرانى فى «الكبير» [١٠/ رقم ١٠٧٨٣]، وابن أبى الدنيا فى «المختصرين» [رقم ٢١٧]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ٧٥]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [رقم ٢٢٦٦]، وغيرهم من طرق عن عبد اللَّه بن عثمان بن خثيم عن ابن أبى مليكة عن ذكوان مولى عائشة به. =

عبيد اللَّه بن أبي مليكة، حدثني ذكوان، أن ابن عباس جاء يستأذن على عائشة وهي في الموت، قال: فجئت وعند رأسها عبد اللَّه بن عبد الرحمن بن أبي بكر، فقلت: هذا ابن عباس يستأذن عليك، قالت: دعني من ابن عباس فلا حاجة لي به ولا بتزكيته، قال: فقال عبد اللَّه: يا أمتاه، إن عبد اللَّه بن عباس من صالحي بنيك يريد أن يسلم عليك، قالت: فَأْذَنْ له إن شئت، قال: فجاء ابن عباس، فقعد، فقال: أبشري، فواللَّه ما بينك وبين أن تفارقي كل نصب، وتلقي محمداً، والأحبة إلا أن تفارق روحك جسدك، قالت: أيضًا يا ابن عباس؟ قال: كنت أحب نساء رسول اللَّه إلى رسول اللَّه ﷺ، ولم يكن يحب رسول اللَّه ﷺ إلا طيبًا، سقطت قلادتك يوم الأبواء فأصبح رسول اللَّه ﷺ في المنزل يلتقطها، وأصبح الناس ليس معهم ماءٌ، فأنزل اللَّه تبارك وتعالى أن تيمموا صعيدًا طيبًا، فكان ذلك من سببك ما أنزل اللَّه لهذه الأمة من الرخصة، ثم أنزل اللَّه براءتك من فوق سبع

= **قلتُ**: وهذا إسناد جيد؛ وابن خثيم صدوق صالح فيه كلام يسير، لكنه متماسك.

وقد خولف فيه، خالفه عمر بن سعيد بن أبي حسين قال: حدثني ابن أبي مليكة قال: (استأذن ابن عباس قبل موتها على عائشة . . .) ثم ذكره بنحوه مع اختصار؛ وأسقط منه (ذكوان).

هكذا أخرجه البخاري [٤٤٧٦]، وأحمد في «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٦٤٤]، وابن سعد في «الطبقات» [٨/ ٧٤]، وغيرهم؛ وابن أبي حسين أوثق من ابن خثيم بلا تردد؛ وروايته هي المحفوظة.

لكن احتمل الحافظ في «الفتح» [٨/ ٤٨٣]، أنه ربما كان ابن أبي مليكة قد حضر القصة أيضًا، قال: «ولهذا وقع في رواية ذكوان ما لم يقع في رواية ابن أبي مليكة».

قلتُ: وهو احتمال قوي؛ وقد أخطأ صاحب «التوضيح» فأعل رواية ابن أبي حسين عن ابن أبي مليكة؛ برواية ابن خثيم عن ابن أبي مليكة عن ذكوان، وزعم أن الأولى مرسلة، وناقشه الحافظ في «الفتح» وراجع «عمدة القاري» [١٩/ ٨٧]، وللحديث طريق آخر عن ابن عباس ذكره البخاري في «صحيحه» عقب رواية ابن أبي مليكة [٤٤٧٦]، الماضية فقال: (حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد، حدثنا ابن عون، عن القاسم أن ابن عباس - رضي اللَّه عنه- استأذن على عائشة . . . نحوه . . . ولم يذكر: نسيًا منسيًا).

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه الإسماعيلي في (المستخرج) ومثله أبو نعيم كما في «الفتح» [٨/ ٤٨٤]، وسنده صحيح حجة.

سماوات، فأصبح ليس مسجدٌ من مساجد اللَّه يذكر فيه اللَّه، إلا تتلى فيه براءتك آناء الليل وآناء النهار، قالت: دعنى منك يا ابن عباسٍ، فواللَّه لوددت أنى كنت نسيًا منسيًا.

٢٦٤٩- حَدَّثَنَا إسحاق بن أبى إسرائيل، حدّثنا هشام بن يوسف، حدثنى القاسم ابن أخى خلاد بن عبد الرحمن، عن خلاد بن عبد الرحمن، عن سعيد بن المسيب، أنه سمع ابن عباسٍ، يقول: بينما رسول اللَّه ﷺ يخطب الناس يوم الجمعة، أتاه رجلٌ من بنى ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة يتخطى الناس حتى اقترب إليه، فقال: يا رسول اللَّه، أقم على الحد، فقال له النبى ﷺ: «**اجْلِسْ**»، فجلس، ثم قام الثانية، فقال: «**اجْلِسْ**»، ثم قام فى الثالثة، فقال مثل ذلك، فقال: «**وَمَا حَدُّكَ؟**» قال: أتيت امرأةً حرامًا، فقال النبى ﷺ لرجال من أصحابه فيهم علىّ بن أبى طالب، والعباس، وزيد بن حارثة، وعثمان بن عفانٍ: «**انْطَلِقُوا بِهِ فَاجْلِدُوهُ مِائَةَ جَلْدَةٍ**»، ولم يكن الليثى تزوج، قيل: يا

٢٦٤٩- منكر: أخرجه الدارقطنى فى «سننه» [٣/ ١٦٩]، والطبرانى فى «الكبير» [١٠/ ١٠٧٠١]، والبيهقى فى «سننه» [١٦٧٨٠]، وفى «المعرفة» [٥٣٦١]، والمزى فى «تهذيبه» [٢٣/ ٤١٥-٤١٦]، والمؤلف فى «المعجم» [١٠٥]، وغيرهم مطولاً، وهو عند أبى داود [٤٤٦٧]، والنسائى فى «الكبرى» [٧٣٤٨]، والحاكم [٤/ ٤١١]، وابن الجارود [٨٥١]، والبيهقى أيضًا فى «سننه» [١٩١١] وغيرهم نحوه مختصراً بثلثه الأخير فقط، من طريق هشام بن يوسف به.

قلتُ: قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» كذا يجازف على عادته، وقد تعقبه الذهبى قائلاً: «القاسم بن فياض ضعيف».

قلتُ: القاسم هذا وثقه أبو داود، لكن ضعفه ابن معين والنسائى؛ وقال ابن المدينى معلقًا على إسناد هذا الحديث: «إسناده مجهول؛ ولم يرو عنه غير هشام» وقال الحافظ فى «التقريب»: «مجهول» وراجع «التهذيب» [٨/ ٣٣].

أما ابن حبان فإنه قد تناكد بشأنه، فقد ذكره فى «الثقات» [٧/ ٣٣٤] وأثنى عليه فى «مشاهير علماء الأمصار» [ص ١٩٢]، ثم عاد وأورده فى «المجروحين» [٢/ ٢١٣]، وقال: «كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير؛ فلما كثر ذلك فى روايته بطل الاحتجاج بخبره..».

قلتُ: وهذا الجرح المفسر أولى من مطلق التوثيق كما هو معلوم؛ وقد قال النسائى عقب روايته: «هذا حديث منكر» وهو كما قال.

رسول اللَّه، ألا تجلد التى خبث بها؟! فقال النبى ﷺ: «**ائْتُونِى بِهِ مَجْلُودًا**»، فلما أتىَ به، قال النبى ﷺ: «**مَنْ صَاحِبَتُكَ؟**» قال: فلانة امرأةٌ من بنى بكر، فدعا بها فسألها عن ذلك، فقالت: كذب واللَّه، ما أعرفه، وإنى مما قال لبريئةٌ، اللَّه على ما أقول من الشاهدين، فقال النبى ﷺ: «**مَنْ شَهِدَ عَلَى أَنَّكَ خَبُثْتَ بِهَا؟ فَإِنَّهَا تُنْكِرُ، فَإِنْ كَانَ لَكَ شُهَدَاءُ جَلَدْتُهَا حَدًّا، وَإِلا جَلَدْنَاكَ حَدَّ الْفِرْيَةِ**»، فقال: يا رسول اللَّه، ما لى شهداء، فأمر به، فجُلد حد الفرية ثمانين جلدةً.

٢٦٥٠- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا حميد بن عبد الرحمن، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن داود بن حصينٍ، عن ابن عباسٍ، عن النبى ﷺ، قال: «**لا تَقْتُلُوا أَصْحَابَ الصَّوَامِعِ**».

٢٦٥١- حدّثنا إسحاق، حدّثنا عبد الواحد بن زياد، حدّثنا خصيف، حدّثنا مقسم مولى بن عباس، عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾ [آل عمران: ١٦١]، فى قطيفة حمراء فُقدت يوم بدر، فقال بعض الناس: لعل رسول اللَّه ﷺ أخذها، فأنزل اللَّه عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١].

٢٦٥٢- حَدَّثَنَا عبد اللَّه بن عمر، حدّثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن أشعث بن سوار، عن سلمة بن كهيلٍ، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباسٍ، قال: مرت شاةٌ بين يدى النبى ﷺ وهو فى الصلاةٍ، بينه وبين القبلة، فلم يقطع صلاته.

٢٦٥٣- حَدَّثَنَا عبد اللَّه، حدّثنا عبدة، عن أبى حيان التيمى، عن حبيب بن أبى ثابتٍ، قال: أنشد حسان بن ثابتٍ النبى ﷺ أبياتًا، فقال:

٢٦٥٠- ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ٢٥٤٩].

٢٦٥١- ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ٢٤٣٨].

٢٦٥٢- منكر: مضى الكلام عليه فى تخريج الحديث [رقم ٢٤٢٢].

٢٦٥٣- ضعيف: أخرجه ابن أبى شيبة [٢٦٠١٧]، ومن طريقه الذهبى فى «العلو» =

شـــــــهدت بإذن اللَّه أن محمداً رسول الذى فوق السماوات من عل
وأن أبا يحيى ويحيى كـــــلاهما له عملٌ فـــــــــــى دينه متقبل
وأن أخـــا الأحـقاف إذ قـام فيـــهمُ يـقـــــول بذات اللَّه فيهـــم ويعدل

فقال النبى ﷺ: «وَأَنَا».

٢٦٥٤- حَدَّثَنَا عبد اللَّه بن عمر بن أبان، حدّثنا طلحة بن سنان، عن أبى سعد، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: أرسل رسول اللَّه ﷺ إلى رجلٍ من الأنصار، فأبطأ عليه، فقال: «**مَا حَبَسَكَ؟**» قال: كنت حين أتانى رسولك، على المرأة، فقمت، فاغتسلت، فقال: «**وَمَا كَانَ عَلَيْكَ أَلاَّ تَغْتَسِلَ مَا لَمْ تُنْزِلْ؟**»، قال: فكان الأنصار يفعلون ذلك.

= [ص ٤٦/ رقم ٧٦]، و[رقم ٧٧]، من طريق عبدة بن سليمان عن أبى حبان التيمى عن حبيب ابن أبى ثابت به.

قلتُ: قال الذهبى عقبه «وهذا مرسل» ومثله قال فى «سير النبلاء» [٢/ ٥١٩]، ومثله قال الهيثمى فى «المجمع» [١/ ١٧١]، وهو كما قالا، والمراد من الإرسال هنا: الانقطاع؛ فإن حبيب بن أبى ثابت لم يسمع من أحد من الصحابة سوى ابن عباس وعائشة وحدهما كما قاله ابن المدينى، راجع «جامع التحصيل» [ص ١٥٨].

ثم بدا لى أن الإرسال على ظاهره، ولفظ حبيب واضح فى هذا كما ترى، فكيف ذهلت عنه؟!

وله شاهد مرسل آخر نحوه عن عبد الملك بن عمير به . . . عند ابن سعد فى «الطبقات» كما فى «العلو» [ص ٤٨] للذهبى، وإسناده مغموز إلى عبد الملك.

٢٦٥٤- **صحيح لغيره**: دون قوله: (فكان الأنصار يفعلون ذلك): أخرجه البزار [رقم ٣٢٨/ كشف]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٣٨٤-٣٨٥]، من طريق طلحة بن سنان عن أبى سعد عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: قال البزار: «لا نعلمه يروى عن ابن عباس إلا من هذا الوجه» وقال الهيثمى فى «المجمع» [١/ ٥٩٦]: (رواه أبو يعلى والبزار وفيه أبو سعد البقال وهو ضعيف).

وهكذا أعله الحافظ فى «المطالب» [رقم ٢٠٨]، والبقال: هو سعيد بن المرزبان ضعيف صاحب مناكير، وقد كان يدلس أيضًا، والراوى عنه صدوق إن شاء اللَّه.

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة دون قوله: (فكان الأنصار يفعلون ذلك) مضى منها حديث عبد الرحمن بن عوف [برقم ٨٥٨]، وحديث أبى سعيد الخدرى [١٢٣٦]. فانظرهما.

٢٦٥٥- حدَّثنا عبد اللَّه بن عمر، حدّثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن يزيد بن أبى زياد، عن مقسمٍ، عن ابن عباسٍ، قال: كُفن رسول اللَّه ﷺ فى حلةٍ حمراء كان يلبسها، وقميصٍ.

٢٦٥٥- منكر: أخرجه أبو داود [٣١٥٣]، وأحمد [١/ ٢٢٢]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١٢١٤٥]، وابن أبى شيبة [١١٠٤٦]، والبيهقى فى «سننه» [٦٤٦٧]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٢٨٦]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢/ ١٦٣]، وابن عدى فى «الكامل» [٧/ ٢٧٦]، وأبو الشيخ فى «طبقات الأصبهانيين» [٤/ ١١٧]، والخطيب فى «تاريخه» [١/ ٣٢٨]، وابن الجوزى فى «العلل الواهية» [٢/ ٨٩٧]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن أبى زياد القرشى عن مقسم عن ابن عباس به نحوه . . . ولفظ أبى داود وجماعة: (كُفن رسول اللَّه ﷺ فى ثلاثة أثواب نجرانية، ثوبان وقميصه الذى مات فيه) ولفظ ابن عدى: (كُفن فى حلة حمراء وقميصه لم ينزع) وعند ابن أبى شيبة: (وجبة له نجرانية) بدل (وحلة) وعند أحمد: (وحلة نجرانية الحلة ثوبان).

قلتُ: قال الحافظ فى «التلخيص» [٢/ ١٠٨]: «تفرد به: يزيد بن أبى زياد وقد تغير، وهذا من ضعيف حديثه» وبه أعله الزيلعى فى «نصب الراية» وقبلهما قال النووى فى «شرح مسلم» [٧/ ٨]: «حديث ضعيف، لا يصح الاحتجاج به؛ لأن يزيد بن أبى زياد أحد رواته مجمع على ضعفه، لاسيما وقد خالف بروايته الثقات».

وقبله قال ابن عبد البر فى «التمهيد» [٢/ ١٦٣]: «هذا الحديث يدور على يزيد بن أبى زياد، وليس عندهم ممن يحتج به فيما خولف فيه أو انفرد به؛ ومنهم من لا يحتج به فى شىء لضعفه» ونقل الولى العراقى فى «طرح التثريب» [٤/ ٢٦٧]، عن ابن بطال أنه قال: «انفرد به يزيد بن أبى زياد ولا يحتج به لضعفه..».

قلتُ: وقد اضطرب فيه يزيد أيضًا، فعاد ورواه عن مقسم بنزول درجة، فقال: عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس به . . . نحو لفظ أبى داود الماضى.

هكذا أخرجه ابن ماجه [١٤٧١]، ومن طريقه الذهبى فى «تذكرة الحفاظ» [٢/ ٤٤٥]، قال الذهبى عقب روايته: «يزيد سيئ الحفظ».

قلتُ: وقد رماه الحاكم والدارقطنى وغيرهما بالتدليس، فلعله دلس الحكم فى الإسناد الأول، لكن التحقيق عندى هو أن يزيد يرويه عن مقسم مباشرة، وأرى أن زيادة (الحكم) =

٢٦٥٦- حَدَّثَنَا عبد اللَّه بن عمر، حدّثنا أبو خالد الأحمر، عن جويبر، عن الضحاك، عن ابن عباس، قال: ﴿إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ ﴿١٦﴾﴾ [النجم: ١٦] قال رسول اللَّه: «**رَأَيْتُهَا حَتَّى اسْتَتْبَتُّهَا، ثُمَّ حَالَ دُونَهَا فَرَاشُ الذَّهَبِ**».

= بينه وبين مقسم عند ابن ماجه ما هو إلا وهْمٌ قديم من بعضهم، ولعله من الناسخ، وبرهان ذلك قد شرحناه فى غير هذا المكان كما يأتى الإشارة إليه.

نعم: قد توبع يزيد على نحوه . . . . تابعه الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال: (كُفن رسول اللَّه ﷺ فى برد ين أبيضين وبرد أحمر) أخرجه أحمد [١/ ٣١٣] - واللفظ له- والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٢٠٥٦]، وعبد الرزاق [٦١٦٦]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٢٨٤]، وغيرهم من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن الحكم به.

قلتُ: وهذه متابعة فاسدة، وابن أبى ليلى هو الإمام الفقيه القدوة، لكنه ممن لم تكن الرواية صناعتهم، فقد كان سيئ الحفظ مضطرب الحديث.

ولم ينفرد به ابن أبى ليلى، بل تابعه الحجاج بن أرطأة على مثله عند أحمد [١/ ٢٥٣]، لكن ابن أرطأة ليس بأحسن حالاً من الذى قبله، وهو مع ضعفه وسوء حفظه؛ فقد كان يدلس عن ضعفاء أيضًا كما قاله النسائى وغيره، نعم قد صرح فيه بالسماع؛ لكن سوء الحفظ قد يقلب الحجة سماعًا كما هو معروف مشهور، وقد كان ابن لهيعة يصر على سماعه من عمرو بن شعيب، مع أن النقاد قد جزموا بكونه لم يسمع منه شيئًا، ثم رأيت زهير بن معاوية قد تابع الحجاج وابن أبى ليلى على مثله عن الحكم، عند ابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٢٨٤]، بإسناد صحيح إليه، وزهير ثقة إمام حجة؛ لكن لا يزال الحديث معلولاً، فإن الحكم بن عتيبة لم يسمع من مقسم سوى خمسة أحاديث فقط، كما قاله جماعة من النقاد؛ وليس هذا الحديث منها.

وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس به نحوه . . . لكنها تالفة الأسانيد، وكذا له شواهد لا يصح منها شيء البتة كما بسطنا ذلك بسطًا موسعًا فى «غرس الأشجار».

٢٦٥٦- ضعيف: أخرجه الطبرى فى «تفسيره» [١١/ ٥١٧]، من طريقين عن أبى خالد الأحمر عن جويبر بن سعيد عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف جدًا، قال الهيثمى فى «المجمع» [٧/ ٢٤٧]: «رواه أبو يعلى وفيه جويبر وهو ضعيف».

قلتُ: تسامح الهيثمى بشأن الرجل، وإلا فأحسن أحواله أن يكون متروكًا، وقد كان مكثرًا =

٢٦٥٧- **حَدَّثَنَا** عبد اللَّه بن عمر، حدّثنا محمد بن فضيل، عن الوليد بن جميع، عمن حدثه، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**تَرَاصُّوا الصُّفُوفَ، فَإِنِّي رَأَيْتُ الشَّيَاطِينَ تَخَلَّلُكُمْ كَأَنَّهَا أَوْلادُ الْحَذَفِ**».

٢٦٥٨- **حدّثنا** عبد اللَّه بن عمر، حدّثنا عبدة، عن النضر بن عربى، عن عكرمة، عن ابن عباس فى قول اللَّه عز وجل: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، قال: لم يتغير.

= من رواية المناكير عن الضحاك خاصة كما أشار إليه ابن المدينى، راجع ترجمته من «التهذيب» [٢/ ١٢٤].

ثم إن بالإسناد علة أخرى، وهى أن الضحاك لم يلق ابن عباس أصلاً، كما اعترف هو بذلك على نفسه، فعدم سماعه منه أولى.

وللحديث شاهد مرسل بإسناد واه عند الطبرى فى «تفسيره» [١١/ ٥١٧]، والثابت فى هذا الباب: إنما هو من حديث ابن مسعود موقوفًا كما يأتى [برقم ٥٣٠٣].

٢٦٥٧- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٦٠٧].

٢٦٥٨- **حسن**: هذا إسناد حسن صالح؛ ومن طريق المؤلف: أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤٠/ ٣٢٤]، والنضر بن عربى شيخ صدوق؛ مشاه جماعة، ووثقه آخرون، وضعفه ابن سعد وغيره، وحديثه فى رتبة الحسن أو فوق ذلك بقليل.

وباقى رجاله ثقات معروفون؛ وشيخ المؤلف هو مشكدانة الصدوق الصالح، وعبدةُ هو ابن سليمان الثقة الحافظ؛ وقد خولف فيه عبدة، خالفه وكيع، فرواه عن النضر بن عربى فقال: عن عكرمة به... لم يذكر فيه ابن عباس، هكذا أخرجه الطبرى فى «تفسيره» [٣/ ٣٨]، من طريق سفيان بن وكيع عن أبيه وكيع به.

قلتُ: وهذه مخالفة لا تثبت، وسفيان قد أفسده وراقه، وكم كان يدخل فى أصول الشيخ ما ليس من حديثه، والشيخ يتلقن ذلك منه بسلامة نية، فكلموه فى إقصاء وراقه واستبداله بآخر؛ فلم يقبل؛ ونصحوه فلم ينتصح، حتى سقط حديثه كله، وعز علينا وعلى النقاد أن كان وكيع ابن الجراح أباه.

والمحفوظ عن النضر بن عربى هو الأول؛ وهكذا رواه ابن أبى حاتم فى «تفسيره» [رقم ٢٧١٠]، من طريق آخر عن عبدة بن سليمان بإسناده به... =

٢٦٥٩- حدّثنا سريج بن يونس، حدّثنا مروان بن معاوية، عن الأعمش، عن عبداللَّه بن مرة عن مسروق، عن عبد اللَّه، فى قول اللَّه: ﴿زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]، قال: زيدوا عقارب أنيابها كالنخل الطوال.

= وزعم حسين الأسد فى تعليقه: أن (ابن عباس) قد سقط من مطبوعة «تفسير الطبرى»، وليس له على ذلك دليل سوى الظن المجرد، وللأثر طرق أخرى منقطعة عن ابن عباس به . . .

وقد عزاه السيوطى فى «الدر المنثور» [٢/ ٣٠]، إلى ابن المنذر فى «تفسيره» أيضًا؛ وقد وهم الهيثمى وهمًا غريبًا، فقال فى «المجمع» [٧/ ٤٣]: «رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح» كذا قال، والنضر بن عربى لم يخرج له أحد الشيخين، وإنما هو من رجال أبى داود والترمذى فقط، فاللَّه المستعان.

٢٦٥٩- صحيح: أخرجه الحاكم [٢/ ٣٨٧]، و[٤/ ٦٣٥]، والطبرانى فى «الكبير» [٩/ رقم ٩١٠٤]، وابن أبى شيبة [٣٤١٣٨]، وهناد فى «الزهد» [رقم ٢٦٠]، والبيهقى فى «البعث والنشور» [رقم ٥٤٦]، وأسد بن موسى فى «الزهد» [رقم ٢٦]، وابن أبى الدنيا فى «صفة النار» [رقم ٩٣]، والطبرى فى «تفسيره» [٧/ ٦٣٢]، والثورى فى «تفسيره» [ص ١٦٦]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن عبد اللَّه بن مرة عن مسروق عن عبد اللَّه بن مسعود به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين؛ والأعمش وإن كان مدلسًا وقد عنعنه، إلا أن شعبة قد رواه عنه عند الحاكم فى الموضع الثانى؛ وكذا عند الطبرى فى «تفسيره» [٧/ ٦٣٢]، وتصحف عنده (شعبة) إلى (سعيد) وقد سقط ذكر ابن مسعود من سند الثورى فى «تفسيره» فصار الأثر من قول مسروق موقوفًا عليه.

وقد صححه الحاكم على شرط الشيخين، وهو كما قال، لكن اختلف فى سنده على الأعمش، فرواه عنه ثقات أصحابه على الوجه الماضى؛ منهم أبو معاوية الضرير؛ ورواه عن أبى معاوية هكذا: سفيان بن وكيع ومروان بن معاوية وابن أبى شيبة وهناد بن السرى وغيرهم.

وخالفهم جميعًا: سعيد بن منصور، فرواه عنه فقال: عن الأعمش عن إبراهيم النخعى عن علقمة عن ابن مسعود به . . . ، فسلك فيه الطريق المعهود، هكذا أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [٩/ رقم ٩١٠٣]، بإسناد صحيح إلى سعيد به . . .

قلتُ: وهذا وهْمٌ من سعيد أو ممن دونه، والمحفوظ عن أبى معاوية هو الأول. =

٢٦٦٠- **حدّثنا** سريج، حدّثنا إبراهيم بن سليمان، عن الأعمش، عن الحسن، عن ابن عباس، أنه قال في قوله: ﴿زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]، قال: هي خمسة أنهار تحت العرش يعذبون ببعضها بالليل وببعضها بالنهار.

٢٦٦١- **حَدَّثَنَا** محرز بن عون، قال: حدّثنا إبراهيم بن سعد بن عبد الرحمن بن

= ثم جاء المسعودي وخالف الكل، ورواه عن الأعمش فقال: عن أبي وائل عن ابن مسعود به نحوه . . . بلفظ: (زيدوا عقارب من نار كالبغال الدهم؛ أنيابها كالنخل) هكذا أخرجه آدم بن أبي إياس في «تفسيره» كما في «التخويف بالنار» [ص ١٤١]، لابن رجب؛ وهذا غير محفوظ أيضًا، والمسعودي قد اختلط قبل موته حتى صار لا يدري ما يقول، واسمه عبد الرحمن بن عبدالله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود؛ وقد قال ابن رجب عقب سياقه: «وقول من قال: عن عبد الله بن مرة عن مسروق أصح» وهو كما قال.

٢٦٦٠- **ضعيف**: قال الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ٧١٦]: «رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح».

قلتُ: هكذا يقع التساهل، وإبراهيم بن سليمان -وهو المؤدب- لم يخرج له من الستة إلا ابن ماجه وحده، فأي صحيح يريد الهيثمي؟! وباقي رجاله كما قال، إلا أن بالإسناد علتين:

الأولى: عنعنة الأعمش؛ فهو إمام في التدليس.

والثانية: هي أن الحسن البصري لم يلق ابن عباس فضلاً عن أن يسمع منه، كما جزم بذلك جماعة من حذاق النقاد، راجع «المراسيل» [ص ٣٣، ٣٤]، و«جامع التحصيل» [ص ١٦٣]، للصلاح العلائي.

٢٦٦١- **صحيح**: أخرجه البخاري [١٢٧٠]، وأبو داود [٣١٩٨]، والنسائي [١٩٨٧، ١٩٨٨]، والترمذي [١٠٢٧]، وابن حبان [٣٠٧١]، والحاكم [١/ ٥١٠]، والشافعي [١٦٤٢]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [٦٧٤٥، ٦٧٤٦، ٦٧٤٧]، وفي «المعرفة» [رقم ٢٢٦٨]، وابن الجارود [٥٣٤، ٥٣٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٢٥/ ٤٨]، وابن المنذر في [رقم ٣٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٤]، والطيالسي [رقم ٢٧٤١]، وابن حزم في «المحلى» [٥/ ١٢٩]، وفي «الإحكام» [٢/ ٢٠٣]، وغيرهم من طرق عن سعد بن إبراهيم عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن ابن عباس به نحوه . . . وليس ذكر السورة بعد الفاتحة عند الجميع سوى المؤلف والنسائي في الموضع الأول، وابن الجارود في الموضع الثاني، ومثله ابن المنذر. =

عوف، عن أبيه، عن طلحة بن عبد الله بن عوف، قال: صليت خلف ابن عباس على جنازةٍ، فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة، وجهر حتى أسمعنا، فلما انصرف أخذت بيده، فسألته عن ذلك، فقال: سنةٌ وحقٌّ.

٢٦٦٢- حَدَّثَنَا محمود بن خداش، حدّثنا محمد بن عبيد، عن طلحة، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: لما خرج رسول الله ﷺ من مكة، قال: «**أَمَا وَاللَّهِ لأَخْرُجُ مِنْكِ، وَإِنِّي لأَعْلَمُ أَنَّكِ أَحَبُّ بِلادِ اللَّهِ إِلَيَّ وَأَكْرَمُهُ عَلَى اللَّهِ، وَلَوْلا أَنَّ أَهْلَكِ أَخْرَجُونِي مَا خَرَجْتُ، يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، إِنْ كُنْتُمْ وُلاةَ هَذَا الأَمْرِ مِنْ بَعْدِي، فَلا تَمْنَعُوا طَائِفًا بِبَيْتِ اللَّهِ سَاعَةً مِنْ لَيْلٍ وَلا نَهَارٍ، وَلَوْلا أَنْ تَطْغَى قُرَيْشٌ لأَخْبَرْتُهَا مَا لَهَا عِنْدَ اللَّهِ، اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَذَقْتَ أَوَّلَهُمْ وَبَالاً، فَأَذِقْ آخِرَهُمْ نَوَالاً**».

= **قلتُ**: قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح» وهو كما قال؛ وزعم البيهقى أن ذكر السورة فيه بعد الفاتحة غير محفوظ، وقد رددناه عليه فى «غرس الأشجار».

وله طرق أخرى عن ابن عباس به نحوه . . . ذكرناها فى المصدر المشار إليه؛ وراجع «الإرواء» [٣/ رقم ١٧٨، ١٧٩].

٢٦٦٢- قوى لغيره: أخرجه الحارث [١/ رقم ٣٨٧/ زوائد الهيثمى]، والأزرقى فى «أخبار مكة» [رقم ٨٥٩]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٦/ ٣٣]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [٢/ رقم ١٥٢٩]، وغيرهم من طرق عن طلحة بن عمرو المكى عن عطاء بن أبى رباح عن ابن عباس به . . . وهو عند ابن عبد البر مختصراً بشطره الأول حتى قوله: (ما خرجت) أما ابن أبى عاصم فهو عنده بجملة: (لولا أن تطغى قريش لأخبرتها بما لها عند الله) فقط.

قلت: وهذا إسناد واه، وطلحة بن عمرو تركه أكثر النقاد؛ وضعفه الآخرون.

لكنْ للحديث طرق أخرى عن ابن عباس به . . . مفرقًا، وكذا له شواهد عن جماعة من الصحابة مفرقًا أيضًا، ونذكر هنا بعض ذلك:

١- فنقول: لشطر الحديث الأول حتى قوله: (ما خرجت) طريق آخر يرويه عبد الله بن عثمان ابن خثيم عن سعيد بن جبير وأبى الطفيل عن ابن عباس به نحوه . . .

أخرجه الترمذى [٣٩٢٦]، وابن حبان [٣٧٠٩]، والحاكم [١/ ٦٦١]، =

= والطبراني في «الكبير» [١٠ رقم ١٠٦٢٤، ١٠٦٣٣]، والبيهقي في «الشعب» [٣/ رقم ٤٠١٣]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ١١٨١]، وغيرهم من طريقين عن ابن خثيم به .

قلتُ: وهذا إسناد جيد، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه» وصححه الحاكم، وليس عند الحاكم في سنده (أبو الطفيل) وعنه البيهقي، ولتلك الجملة شواهد عن جماعة من الصحابة.

٢- ويشهد لقوله: (يا بني عبد مناف إن كنتم ولاة هذا الأمر من بعدي) مرسل حميد بن عبدالرحمن الحميري - وهو ثقة من أوساط التابعين- عند أحمد [١/ ٥]، بإسناد صحيح إليه؛ وهو مطول وفيه قول أبي بكر لسعد: «ولقد علمت يا سعد أن رسول اللَّه ﷺ قال وأنت قاعد: قريش ولاة هذا الأمر . . .».

ومن طريق أحمد أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٣٠/ ٢٧٢-٢٧٣]، وكذا أخرجه الطبري في «تاريخه» [٢/ ٢٣٣-٢٣٤].

ووجدت له شاهداً موصولاً من حديث ابن مسعود مرفوعًا بلفظ: (يا معشر قريش؛ فإنكم ولاة هذا الأمر . . .) أخرجه الخطيب في «تاريخه» [١٠/ ١٧٦]، والشاشي في «مسنده» [رقم ٨٠٤]، من طريقين عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد اللَّه بن عتبة عن ابن مسعود به .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح لولا أن عبيد اللَّه لا يصح له سماع من ابن مسعود قط، راجع «جامع التحصيل» [ص ٢٣٢]، وأصح من كل هذا حديث عمرو بن العاص مرفوعًا: (قريش ولاة الناس في الخير والشر . . .) عند الترمذي [٢٢٢٧]، وأحمد [٤/ ٢٠٣]، وجماعة، وسنده صحيح مستقيم؛ وكذا يشهد لها حديث أبي هريرة الآتي [برقم ٦٢٦٤]، بلفظ: (الناس تبع لقريش في هذا الشان . . .).

٣- ويشهد لقوله: (فلا تمنعوا طائفًا ببيت اللَّه ساعة من ليل ولانهار) حديث جبير بن مطعم الآتي [برقم ٧٤١٥]، وسنده حسن على شرط مسلم.

٤- ويشهد لقوله: (ولولا أن تطغى قريش لأخبرتها بما لها عند اللَّه) حديث قتادة بن النعمان عند أحمد [٦/ ٣٨٤]، والشافعي [٦٩٦]، والطبراني في «الكبير» [١٩/ رقم ١٠]، والبيهقي في «المعرفة» [رقم ٣٦]، وسنده ضعيف، ولفظه نحو الماضي. =

. . . . . .

= ويشهد له أيضًا حديث جابر بن عبد اللَّه مثله . . . ذكره ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ٢٥٩١]، ثم قال: «قال أبى: هذا حديث منكر . . .» .

وأصح من هذا حديث معاوية بن أبى سفيان مرفوعًا بلفظ: (واللَّه لولا أن تبطر قريشًا لأخبرتها ما لخيارها عند اللَّه عز وجل) أخرجه أحمد [٤/ ١٠١]، وابن أبى شيبة [٣٢٣٨٧]، وابن أبى عاصم فى السنة [٢/ رقم ١٥٢٧]، وغيرهم؛ وسنده قوى.

وهو بهذا اللفظ له شواهد عن جماعة من الصحابة مثله . . . منها حديث عائشة عند أحمد [٦/ ١٥٨]، بإسناد صحيح.

ووجدت لها طريقًا آخر عن ابن عباس مرفوعًا باللفظ الماضى عند البزار [٤٦٥]، لكن بإسناد ضعيف غريب.

٥- ولقوله: (اللَّهم إنك أذقت أولهم وبالاً؛ فأذق آخرهم نوالاً) طريق آخر عن ابن عباس، يرويه الأعمش عن طارق بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به نحوه . . . أخرجه الترمذى [٣٩٠٨]، وأحمد [١/ ٢٤٢]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [٢/ رقم ١٥٣٨]، والبخارى فى «تاريخه» [١/ ٢٥] - معلقًا- والعقيلى فى «الضعفاء» [٢/ ٢٢٧]، وغيرهم.

وسنده حسن لولا عنعنة الأعمش، وقد وقع عند أحمد: (قال الأعمش: ثنا عن طارق . . .) وهذا ظاهره عدم سماع الأعمش له من طارق، وطارق هو ابن عبد الرحمن الأحمسى صدوق متماسك؛ وله شاهد مرسل عن عبيد بن عمير بنحو اللفظ الماضى عند أبى شيبة [٣٢٣٩٦]، بسند صحيح إليه.

وقد وهم فيه بعضهم ووصله من حديث ابن عمر، كما تراه عند ابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٢٧٥]، ومن طريقه القضاعى فى «الشهاب» [٢/ رقم ١٤٨٨].

والمحفوظ فيه هو الإرسال، وقد وجدت له طريقًا آخر عن ابن عباس مرفوعًا بلفظ: (اللَّهم أذقت أولها نكالاً فأذق آخرها نوالاً) أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» [٩/ ٦٥]، وابن عدى فى «الكامل» [١/ ٢٨٤].

وسنده منكر، وله شاهد آخر بهذا اللفظ الماضى عن عدى بن حاتم فى سياق طويل عند الطبرانى فى «الكبير» [١٧/ رقم ٢٠١] وسنده ضعيف غريب.

وشاهد رابع عن ابن مسعود مرفوعًا مثله عند الطيالسى [٣٠٩]، وأبى نعيم فى =

٢٦٦٣- حدّثنا محمد الأحمسي، حدّثنا محمد بن فضيل، حدّثنا الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، في قوله: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ مَآءً ثَجَّاجًا ﴿١٤﴾﴾ [النبأ: ١٤]، قال: المعصرات: الرياح، ثجاجا: قال: منصبا.

= «الحلية» [٦/ ٢٩٥]، والخطيب في «تاريخه» [٢/ ٦٠]، والعقيلي [٤/ ٢٨٩]، وابن عساكر في «تاريخه» [٥١/ ٣٢٦]، وجماعة، وسنده تالف، راجع «الضعيفة» [١/ ٥٧٣].

● **تنبيه**: سقط ذكر (عطاء) من سند المؤلف في الطبعتين، واستدركته من «المطالب» [رقم ٤٢٣٠]، ووقع طلحة في إسناد المؤلف مبهمًا دون نسبة، فظنه حسين الأسد في تعليقه: (طلحة بن عبد اللَّه بن عوف)!!.

٢٦٦٣- **ضعيف**: هذا إسناد هالك جدًا، قال الهيثمي في «المجمع» [٧/ ٢٨٠]: «رواه أبو يعلى وفيه محمد بن السائب الكلبي وهو ضعيف» ومثله قال صاحبه البوصيري في «إتحاف الخيرة» [رقم ٥٨٨٨].

وهذا تسامح عهدناه كثيرًا منهما، والكلبي هذا إن لم يكن كذابًا، فليس بضعيف أصلاً، كيف وقد أخرج ابن حبان في «المجروحين» [٢/ ٢٥٤]، والبخاري في «تاريخه» «الكبير» [١/ ١٠١]، وغيرهم بالإسناد الصحيح عن الثوري أنه قال: «قال لي الكلبي: ما سمعته مني عن أبي صالح عن ابن عباس فهو كذب» لفظ ابن حبان، فتبًا للكلبي سائر الدهر! وله طريق آخر عن ابن عباس بتفسير المعصرات فقط عند الطبراني في «تفسيره» [١٢/ ٣٩٨]، وسنده واه.

وله طريق ثالث عند الخرائطي في «مكارم الأخلاق» [رقم ٩٥٠]، وابن أبي حاتم في «تفسيره» كما في «تفسير ابن كثير» [٨/ ٣٠٣/ طبعة دار طيبة]، من طريقين عن أبي داود الحفري عن الثوري عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به دون تفسير (ثجاجًا).

قلتُ: وهذا إسناد صحيح لو سلم من عنعنة الأعمش، ولتفسير الماء الثجاج طريق آخر عن ابن عباس به... علقه البخاري [٤/ ١٨٨٠/ طبعة البغا]، ووصله ابن أبي حاتم في «تفسيره» كما في «الفتح» [٨/ ٦٨٩]، وابن جرير في «تفسيره» [١٢/ ٣٩٨]، وسنده ضعيف ما يصح ولا كاد.

● **تنبيه**: قول المؤلف: (حدثنا محمد الأحمسي) علق عليه حسين الأسد في طبعته بالهامش [٥/ ٧٠]، قائلاً: «في الأصلين «أحمد» وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، وانظر كتب الرجال». =

٢٦٦٤- وعن ابن عباس فى قوله: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩] قال: الصيب: المطر.

٢٦٦٥- وعن ابن عباس فى قوله: ﴿رُخَآءً حَيْثُ أَصَابَ ۝٣٦﴾[ص: ٣٦] قال: الرخاء: المطيعة، وأما قوله: ﴿حَيْثُ أَصَابَ ۝٣٦﴾، قال: حيث أراد.

= قلتُ: قد نظرنا فى (كتب الرجال) فوجدنا هذا الأسد واهمًا، وإنما الصواب فى شيخ المؤلف هو: (أحمد الأخنسى) وهو أحمد بن عمران الكوفى أبو عبد الله، له ترجمة فى «اللسان» [١/ ٢٣٤]، وغيره؛ وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٨/ ١٣]، وقال: «حدثنا عنه أبو يعلى؛ مستقيم الحديث».

وهو المراد فى إسناد المؤلف هنا بلا تردد؛ فهكذا ذكر الحافظ فى «المطالب» [رقم ٣٨٧١]، والبوصيرى فى «إتحاف الخيرة» ونقلا سند المؤلف هنا فقالا: (وقال أبو يعلى: ثنا أحمد بن عمران الأخنسى... إلخ) وقد وقع فى الطبعة العلمية [٢/ ٥٣٩] على الصواب، لكن تصحف هناك: (الأخنسى) إلى (الأحمسى) فانتبه يا رعاك الله.

٢٦٦٤- صحيح: إسناده هالك كسابقه، لكن له طرق أخرى عن ابن عباس به... منها:

١- طريق محمد بن عبيد الطنافسى عن هارون بن عنترة عن أبيه عنترة بن عبد الرحمن عن ابن عباس به...

أخرجه أبو الشيخ فى «العظمة»[٢/ رقم ٧٢٣]، والطبرى فى «تفسيره» [١/ ١٨٢]، من طريقين عن الطنافسى به..

قلتُ: وهذا إسناد صحيح مستقيم. رجاله كلهم ثقات.

٢- ومنها طريق معاوية بن صالح عن على بن أبى طلحة عن ابن عباس به... عند الطبرانى فى «تفسيره» [١/ ١٨٢]، بإسناد ضعيف إلى معاوية، وابن أبى طلحة لم يدرك ابن عباس أصلاً، راجع «جامع التحصيل» [ص ٢٤٠].

٣- ومنها طريق موسى بن هارون الهمدانى عن عمرو بن حماد القناد عن أسباط بن نصر عن السدى عن أبى مالك وأبى صالح عن ابن عباس به... عند الطبرانى أيضًا [١/ ٩٤]، وسنده صحيح فى المتابعات.

٢٦٦٥- ضعيف جدًا: أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٢٢/ ٢٦٩]، من طريق المؤلف به... مختصرًا ببعض من أوله. =

وفى قوله: ﴿يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا﴾ [الروم: ٤٨]، يقول: قطعًا بعضها فوق بعض ﴿فَتَرَى ٱلْوَدْقَ﴾ [الروم: ٤٨]، يعنى المطر: ﴿يَخْرُجُ مِنْ خِلَـٰلِهِۦ﴾ [الروم: ٤٨]: من بينه.

٢٦٦٦- وعن ابن عباس، فى قوله: ﴿إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ﴾ [البقرة: ٢٦٦]، قال: الإعصار: الريح الشديد.

٢٦٦٧- وعن ابن عباس، فى قوله: ﴿أَضْغَـٰثُ أَحْلَـٰمٍ﴾ [يوسف: ٤٤]، قال: هى الأحلام الكاذبة.

= **قلتُ**: وسنده مظلم كما مضى؛ فيه الكلبى ذلك الساقط المتروك المكذب الخاسر، ولبعض فقراته طرق أخرى عن ابن عباس، لا يصح منها شىء قط.

٢٦٦٦- **صحيح**: إسناده مظلم، قال الهيثمى فى «المجمع» [٧/ ٤٣]: «رواه أبو يعلى وفيه محمد ابن السائب الكلبى، وهو ضعيف جدًا».

قلتُ: لكن له طرق أخرى عن ابن عباس به... أصحها طريق الثورى عن هارون بن عنترة عن أبيه عن ابن عباس به... لكنه قال: (ريح فيها سموم شديد) بدل: (الريح الشديد) أخرجه الحاكم [٢/ ٣١١]، وابن أبى الدنيا فى «المطر والرعد والبرق» [١٦١]، من طريقين عن الثورى به...

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وهو كما قال، وهارون بن عنترة ثقة صالح لم يتكلم فيه أحد بحجة، أما شنشنة ابن حبان بشأنه فى «المجروحين» [٣/ ٩٣]، فمما لا يلتفت إليها بعد مثل قول أبى زرعة عن هارون: «لا بأس مستقيم الحديث».

فكيف وقد وثقه أحمد وابن معين والعجلى وابن سعد وغيرهم؟! واضطرب فيه كلام الدارقطنى، لكن يد اللَّه مع الجماعة، وللأثر طرق أخرى كما ذكرنا، تراها عند الطبرى فى «تفسيره» [٣/ ٧٤].

٢٦٦٧- **ضعيف جدًا**: إسناده ساقط كسابقه، قال الهيثمى فى «المجمع» [٧/ ١٢٢]: «رواه أبو يعلى وفيه محمد بن السائب الكلبى، وهو متروك».

وبه أعله البوصيرى أيضًا فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٥٧٣٧]، لكن له طريق آخر عن ابن عباس =

٢٦٦٨- وعَنِ ابن عباسٍ، فى قوله عز وجل: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾[البقرة: ٢٧٥] قال: يعرفون يوم القيامة بذلك، لا يستطيعون القيام إلا كما يقوم المجنون المختّن، ﴿قَالُوٓاْ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وكذبوا على اللَّه، ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ

= به مثله دون قوله: (الأحلام) أخرجه الطبرى فى «تفسيره» [٧/ ٢٢٣]، قال: (حدثنى محمد ابن سعد قال: حدثنى أبى قال: حدثنى عمى قال: حدثنى أبى عن أبيه عن ابن عباس به).

قلتُ: وهذا إسناد واه مسلسل بالضعفاء:

١- فمحمد بن سعد هو ابن محمد بن الحسن بن عطية العوفى مشاه الدارقطنى، وضعفه الخطيب البغدادى، راجع ترجمته من «تاريخ بغداد» [٥/ ٣٢٢].

٢- وأبوه هو سعد بن محمد بن الحسن بن عطية، قال عنه الإمام أحمد: «لم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه، ولا كان موضعًا لذاك» راجع «تاريخ بغداد» [٩/ ١٢٦].

٣- وعمه هو الحسين بن الحسن بن عطية وقد ضعفه النقاد دون اختلاف، وترجمته فى «اللسان» [٢/ ٢٧٨]، وغيره.

٤- وأبوه هو الحسن بن عطية العوفى، وحاله مثل حال ولده عند النقاد، وهو من رجال «التهذيب».

٥- وجده هو عطية بن سعد العوفى، ذلك الضعيف المدلس المشهور، فأيش هذا الإسناد المتزلزل!.

٢٦٦٨- باطل: أخرجه الواحدى فى «أسباب النزول» [ص ٥٨ طبعة الحلبى]، من طريق المؤلف به... مختصراً بجملة سبب نزول آية تحريم الربا حتى قوله: (فتبخسون منه).

قلتُ: وإسناده مُتَداعٍ كسابقه، قال الهيثمى فى «المجمع» [٤/ ٢١٤]: «رواه أبو يعلى، وفيه محمد بن السائب الكلبى، وهو كذاب» وقال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٢٨١٨]: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف محمد بن السائب الكلبى».

قلتُ: الكلبى يدور أمره على الكذب أو الترك، وهو إلى الأول أقرب، وقد مضى قول الثورى عند ابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ٢٥٤]، بالإسناد الصحيح إليه، قال: «قال لى الكلبى: ما سمعته منى عن أبى صالح عن ابن عباس فهو كذب» وهذا الأثر من روايته عن أبى صالح.

﴿ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَمَنْ عَادَ ﴾ فأكل الربا ﴿ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ إلى آخر الآية [البقرة: ٢٧٨- ٢٧٩]، فبلغنا واللَّه أعلم أن هذه الآية نزلت فى بنى عمرو بن عمير بن عوف من ثقيف، وفى بنى المغيرة من بنى مخزوم، كانت بنو المغيرة يربون لثقيف، فلما أظهر اللَّه رسوله على مكة، وضع يومئذ الربا كله، وكان أهل الطائف قد صالحوا على أن لهم رباهم، وما كان عليهم من ربًا فهو موضوعٌ، وكتب رسول اللَّه ﷺ فى آخر صحيفتهم: أن لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين، أن لا يأكلوا الربا ولا يؤاكلوه، فأتاهم بنو عمرو بن عمير، وبنو المغيرة إلى عتاب بن أسيد وهو على مكة، فقال بنو المغيرة: ما جعلنا أشقى الناس بالربا؟! وضع عن الناس غيرنا! فقال بنو عمرو بن عمير: صولحنا على أن لنا ربانا، فكتب عتاب بن أسيد فى ذلك إلى رسول اللَّه ﷺ، فنزلت هذه الآية: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٧٩] فعرف بنو عمرو أن الإيذان لهم بحرب من اللَّه ورسوله بقوله: ﴿ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ ﴾ [البقرة]، ﴿ لَا تَظْلِمُونَ ﴾ فتأخذون أكثر، ﴿ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ ﴾ فتبخسون منه، ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ أن تذروه خيرٌ لكم إن كنتم تعلمون، ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨١﴾ ﴾ [البقرة: ٢٨٠-٢٨١]، فذكروا أن هذه الآية نزلت، وآخر آية من سورة النساء نزلتا آخر القرآن .

٢٦٦٩- حَدَّثَنَا عمرو بن محمدٍ الناقد، حدّثنا وكيع بن الجراح، عن شيخٍ سماه

٢٦٦٩- صحيح: هذا إسناد صحيح فى المتابعات؛ وفيه جهالة شيخ وكيع بن الجراح؛ وعبيد اللَّه أو عبد اللَّه الأزدى لم أفطن له بعد، والمحفوظ عن طاووس أنه يروى هذا الحديث =

وكيعٌ، قال: سمعت طاووسًا يحدِّث، عن عبد اللَّه الأزدى، أو عبيد اللَّه الأزدى- شك أبو عثمان، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**أُوحِيَ إِلَيَّ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ، وَلا أَكُفَّ شَعْرًا وَلا ثَوْبًا**».

٢٦٧٠- حَدَّثَنَا عمرو بن محمد الناقد، حدّثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردى، قال: أخبرنى زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، أن رسول اللَّه ﷺ تمضمض، واستنشق، وغسل وجهه، وغسل ذراعيه مرةً، ويده مرةً، ومسح برأسه وأذنيه.

٢٦٧١- وَأَخْبَرَنِي بعض أصحابنا، أن ابن عباسٍ، قال: وغسل رجليه.

٢٦٧٢- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا عبد العزيز بن محمد، عن زيد بن أسلم، قال: حدثنى عطاءٌ، عن ابن عباسٍ، أن رسول اللَّه ﷺ توضأ فتمضمض، واستنشق من غرفةٍ واحدةٍ.

= عن ابن عباس مباشرة دون واسطة، كما مضى [برقم ٢٣٨٩، ٢٤٦٤، ٢٤٣١]، وله طرق أخرى عن ابن عباس به نحوه.

● **تنبيه**: قوله: (شك أبو عثمان) فأبو عثمان هو عمرو الناقد شيخ المؤلف.

٢٦٧٠- **صحيح**: هذا جزء من الحديث الماضى [برقم ٢٤٨٦]، فراجع الكلام عليه هناك؛ وسنده هنا حسن على شرط مسلم؛ وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس به نحوه.

٢٦٧١- **صحيح**: هذه الجملة جزء من الحديث الماضى؛ كما تراه فى الحديث السالف [برقم ٢٤٨٦]، وقوله فى إسناده: (وأخبرنى بعض أصحابنا...) فقائل ذلك هو الدراوردى كما أفصحتْ عنه رواية النسائى فى «سننه» [١٠١]، فعنده بعد أن ساقه بنحو اللفظ الماضى فى الرواية قبله قال: «وقال الدراوردى: وأخبرنى من سمع ابن عجلان يقول فى ذلك: وغسل رجليه».

قلتُ: وابن عجلان هو أحد من رواه عن زيد بن أسلم كما مضى [برقم ٢٤٨٦]، ووقع فى روايته غسل الرجلين، فانظر هناك.

٢٦٧٢- **صحيح**: انظر قبله، وقبل قبله، والماضى [برقم ٢٤٨٦].

٢٦٧٣- حَدَّثَنَا نصر بن علىّ بن نصر الجهضمى، حدّثنا موسى بن المغيرة، حدّثنا أبو موسى الصفار، قال: سألت ابن عباس- أو سئل-: أى الصدقة أفضل؟ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ الْمَاءُ، أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى أَهْلِ النَّارِ لَمَّا اسْتَغَاثُوا بِأَهْلِ الْجَنَّةِ قَالُوا: ﴿أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾**» [الأعراف: ٥٠].

٢٦٧٤- حَدَّثَنَا الحسن بن شبيب، حدّثنا شريكٌ، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**وَاللَّهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، وَاللَّهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، وَاللَّهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ**» من حفظى هذا أو نحوه.

٢٦٧٣- **منكر بهذا التمام**: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [١/ رقم ١٠١١]، والبيهقى فى «الشعب» [٣/ رقم ٣٣٨٠]، وابن أبى الدنيا فى «صفة النار» [رقم ٢٣٤]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» [رقم ٨٥٦٠]، والذهبى فى «الميزان» [٤/ ٢٢٤]، وغيرهم من طرق عن موسى بن المغيرة [ووقع عند البيهقى: (عن موسى بن عبد العزيز) وهو وهْم من بعضهم، أو غلط من الناسخ]، عن أبى موسى الصفار عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد مجهول، موسى بن المغيرة وشيخه شيخان مجهولان كما جزم به أبو حاتم الرازى، وأعله الهيثمى بموسى فقط فى «المجمع» [٣/ ٣٢٢]، وهذا قصور.

وأغرب الطبرانى كعادته، فإنه أخرجه فى موضع آخر من «الأوسط» [٦/ رقم ٦١٩٢]، من طريق محمد بن موسى الحرشى عن موسى بن المغيرة بإسناده به...

ثم قال الطبرانى: «لا يروى هذا الحديث عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد؛ تفرد به محمد بن موسى الحرشى» وليس كما قال، فقد توبع عليه الحرشى: تابعه نصر بن على الجهضمى عند ابن أبى حاتم والمؤلف؛ ومحمد بن أبى بكر المقدمى عند البيهقى والذهبى؛ وإسحاق بن إبراهيم عند ابن أبى الدنيا.

ولجملة (أفضل الصدقة الماء) شاهد من حديث سعد بن عبادة عند أبى داود وجماعة.

٢٦٧٤- **ضعيف**: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٣٣٠]، من طريق الحسن بن شبيب عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: قال ابن عدى: «وهذا الحديث لا أعلم أحداً رواه عن شريك عن سماك عن عكرمة [وقع بالأصل: هنا تكرار لشريك وسماك، ولا معنى له] عن ابن عباس موصولاً =

. . . . . .

= إلا الحسن بن شبيب، وهذا روى عن مسعر عن سماك موصولاً ومرسلاً، والأصل فى هذا الحديث مرسل».

قلتُ: الحسن بن شبيب وإن كان مختلفًا فيه -وحمل عليه ابن عدى- إلا أنه لم ينفرد به عن شريك كما يظن أبو أحمد الجرجانى، بل تابعه عمرو بن عون عند الطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٧٤٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٧١٢]، وفى «الأسماء والصفات» [رقم ٣٥٦]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٢٧٧، ٤٠١]، والطحاوى فى «المشكل» [٥/ ٧٨]، وغيرهم؛ وكذا تابعه محمد بن سعيد الأصبهانى عند الطحاوى فى «المشكل» [٥/ ٧٩]، وزاد فى أوله: (قال رسول الله ﷺ لعلى - رضى الله عنه- : ضع لى غسلاً، فوضعه، ثم قال: ولِّنى ظهرك، فولاه ظهره فاغتسل ثم قال: والله لأغزون...).

ورواه قتيبة بن سعيد عن شريك فأرسله دون الزيادة الماضية، فقال: عن شريك عن سماك عن عكرمة به... ولم يذكر فيه ابن عباس، هكذا أخرجه أبو داود [٣٢٨٥]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [١٩٧١٤]، ثم قال أبو داود: «وقد أسند هذا الحديث غير واحد عن شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس أسنده عن النبى ﷺ وقال الوليد بن مسلم عن شريك: ثم لم يغزهم».

قلتُ: وقد توبع عليه شريك موصولاً ومرسلاً، تابعه مسعر، واختلف عليه فى وصله وإرساله، فرواه عنه محمد بن بشر وابن عيينة - اختلف عليه- وأبو نعيم الملائى وغيرهم مرسلاً، فقالوا: عن مسعر عن سماك عن عكرمة به...، لم يذكروا فيه ابن عباس، ورواياتهم عند أبى داود [٣٢٨٦]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [١٩٧١٥]، وعبد الرزاق [١١٣٠٦، ١٦١٢٣]، والطحاوى فى «المشكل» [٥/ ٧٨]، وخالفهم جماعة آخرون، رووه عن مسعر عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس به موصولاً، منهم:

١- على بن مسهر عند المؤلف فى الآتى [رقم ٢٦٧٥]، وعنه ابن حبان [٤٣٤٣]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٢٧٦].

٢- وابن عيينة - واختلف عليه كما مضى- عند الطبرانى فى «الأوسط» [١/ رقم ١٠٠٤]، بإسناد صحيح إليه؛ وتصحف عنده (عن سفيان عن مسعر) إلى: (سفيان بن مسعود).

٣- والحسن بن قتيبة عند أبى نعيم فى «الحلية» [٧/ ٢٤١]، والخطيب فى «تاريخه» [٧/ ٤٠٤]، وفى «المتفق والمفترق» [رقم ٣٧٤]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١٤١٤]. =

. . . . . .

= ٤- وابن مهدى عند الخطيب فى «المتفق» [رقم ٢٤١]، لكن الإسناد إليه مغموز.

٥- وعبد العزيز بن أبان عند أبى نعيم فى «الحلية» [٣/ ٣٤٣]، بإسناد صحيح إليه، لكن ابن أبان شيخ هالك متروك.

٦- وعبد اللَّه بن داود الخريبى عند الطحاوى فى «المشكل» [٥/ ٧٧]، بإسناد صحيح إليه.

قال أبو نعيم فى «الحلية» [٧/ ٢٤١] عقب روايته من طريق مسعر عن سماك موصولاً: «حديث سماك عن عكرمة عن ابن عباس مشهور ثابت».

كذا قال، فإن كان يعنى بالثبوت ثوبته إلى سماك؛ فهو كما قال؛ وإن كان يريد بها صحة الحديث، فلا يصح ذا؛ ومداره على سماك بن حرب، وبه أعله ابن حزم فى «المحلى» [٨/ ٤٨]، وقال: «سماك ضعيف يقبل التلقين».

قلتُ: أما ضعفه فلا؛ وقد وثقه جماعة؛ أما التلقين فنعم؛ وكان سماك قد تغير بأخرة وساء حفظه، حتى ربما تلقن الشيء بعد الشيء، وروايته عن عكرمة خاصة فيها اضطراب، كما قاله جماعة من النقاد وصدقوا.

ومصداق اضطرابه: هذا الحديث، فقد مضى أنه قد اختلف على شريك ومسعر فى وصله وإرساله عنه، وذلك صحيح ثابت عنهما من الوجهين، قال ابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ٣٠٨]: «رواه مسعر وشريك عن سماك بن حرب عن ابن عباس، أرسلاه مرة، ورفعاه أخرى».

قلتُ: وهذا شاهد على كونهما قد سمعاه من سماك على الوجهين، فهو المضطرب فيه وصلاً وإرسالاً، وليس شريك ولا مسعر من قدماء أصحاب سماك الذين سمعوا منه قبل تغيره، وقد رجح جماعة من النقاد كون الوجه المرسل هو الأشبه، منهم أبو حاتم الرازى كما فى «العلل» [رقم ١٣٢٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٣٣٠].

ولفظ ابن عدى كما مضى: (والأصل فى هذا الحديث مرسل) وقد ذكر الخطيب فى «تاريخه» [٧/ ٤٠٤]، أن الثورى قد روى هذا الحديث عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس موصولاً...

فإن ثبت ذلك عن الثورى فالإسناد قوى؛ والثورى ممن سمع من سماك قبل أن يتغير ذلك التغير الفاحش، فروايته عنه - هو وشعبة- أصح من رواية غيره عنه كما أشرنا إلى ذلك فيما علقناه على الحديث الماضى [برقم ٢٣٣٢]، لكن لا إخال ذلك يصح عن الثورى إن شاء اللَّه.

ثم رأيت الخطيب قد ذكر فى المتفق والمفترق [عقب رقم ٢٤١]، أن عبد الباقى بن قانع =

٢٦٧٥- حَدَّثَنَا عبد الغفار بن عبد اللَّه، حدّثنا على بن مسهر، عن مسعر بن كدام، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**وَاللَّهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، وَاللَّهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، وَاللَّهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا**»، ثم سكت ساعةً، فقال: «**إِنْ شَاءَ اللَّهُ**».

= قد روى هذا الحديث عن الحسين بن إسحاق التسترى عن أيوب بن سليمان القرشى أبى يحيى السعيد - وهو شيخ مجهول الصفة - عن عبد الرحمن بن مهدى عن الثورى عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس به . . .

وقبل ذلك كان الخطيب قد أخرجه من طريق أبى بكر محمد بن إسحاق بن عبد الرحيم عن الحسين بن إسحاق عن أيوب عن سليمان عن ابن مهدى عن مسعر عن سماك بإسناده به موصولاً.

هكذا قال: (عن ابن مهدى عن مسعر) وهذا هو المحفوظ؛ والحديث حديث مسعر؛ وهو مشهور من روايته عن سماك؛ وما أرى ابن قانع إلا وقد سلك الطريق فى روايته، وابن قانع - على حفظه ومعرفته- كان ممن يخطئ ويصر على الخطأ كما قاله الدارقطنى، راجع «تاريخ بغداد» [١١/ ٨٨]، والحديث لا يثبت مرسلاً ولا موصولاً.

نعم: قد توبع سماك عليه موصولاً، تابعه عبد الواحد بن صفوان عند ابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٢٩٨]، لكن عبد الواحد هذا وإن وثقه ابن حبان، ومشاه ابن معين فى رواية، إلا أن النسائى قد قال عنه: «ليس بثقة».

وقال ابن معين فى الرواية الأخرى: «ليس بشىء» وقال ابن عدى فى ختام ترجمته من «الكامل» بعد أن ساق له هذا الحديث مع جملة غيره: «ولعبد الواحد ابن صفوان غير ما ذكرت من الحديث؛ وعامة ما يرويه مما لا يتابع عليه».

والحديث ذكره ابن القطان الفاسى من هذا الطريق فى كتابه «الوهم والإيهام» كما فى «نصب الراية» [٣/ ٣٠٩]، ثم قال: «وعبد الواحد هذا ليس حديثه بشىء، والصحيح مرسل».

قلتُ: وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ٣٠٧]، وسنده منكر جداً، ولا يصح فى هذا الباب حديث.

٢٦٧٥- ضعيف: انظر قبله.

٢٦٧٦- حَدَّثَنَا عبد اللَّه بن عمر بن أبان، حدّثنا معاوية بن هشام، أخبرنا سفيان، عن حبيب، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: جاء رجلٌ إلى النبى ﷺ، فقال: كيف أصبحتم؟ قال: «بِخَيْرٍ مِنْ قَوْمٍ لَمْ يَعُودُوا مَرِيضًا، وَلَمْ يَشْهَدُوا جِنَازَةً».

٢٦٧٧- حَدَّثَنَا هارون بن معروف، حدّثنا ابن وهب، حدثنى مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: ذكرت صلاةَ الليل، فقال بعضهم: إن رسول اللَّه ﷺ، قال: «نِصْفَهُ، ثُلُثَهُ، رُبْعَهُ، فُوَاقَ حَلْبِ نَاقَةٍ، فُوَاقَ حَلْبِ شَاةٍ».

٢٦٧٨- حَدَّثَنَا موسى، حدّثنا يحيى بن سعيد، عن داود بن قيس، حدثنى صالحٌ

٢٦٧٦- صحيح: هذا إسناد حسن كما قال الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٢٦]، ومن هذا الطريق: أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ٩٢٥٥]، و[٦/ رقم ٩١٩٨]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٩٣٦].

ثم بدا لى أن حبيب بن أبى ثابت قد ثبت عليه التدليس، وقد عنعنه كما ترى، وعطاء هو ابن أبى رباح؛ ومعاوية بن هشام صدوق يخطئ، وقد رأيته خولف فيه، خالفه وكيع بن الجراح - الجبل الراسخ- فرواه عن الثورى فقال: عن عثمان الثقفى عن سالم بن أبى الجعد عن ابن عباس به...

هكذا أخرجه ابن أبى شيبة [٢٥٨٠٢]، وهذا هو المحفوظ عندى عن الثورى؛ وسنده صحيح إن كان سالم قد سمعه من ابن عباس، وعثمان الثقفى هو ابن المغيرة الكوفى؛ وللحديث شاهد عن جابر بن عبد اللَّه مضى [برقم ١٩٣٧].

٢٦٧٧- ضعيف: قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [١٦٩٦]: «رواه أبو يعلى بإسناد صحيح».

قلتُ: من أين أتته الصحة وبكير الأشج -والد مخرمة- لم يصح له سماع من ابن عباس باتفاقهم، بل ما لقيه ولا رآه أصلاً.

وكأن الهيثمى أدرك ذلك فقال فى «المجمع» [٢/ ٥٢٢]: (رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح» وهذا تعبير مستقيم، ومثله قال المنذرى فى «الترغيب» [١/ ٢٤٣]، وقد تكلموا فى سماع مخرمة من أبيه، وعلة الانقطاع أقوى. وراجع «الضعيفة» [٨/ ٣٨٨] للإمام.

٢٦٧٨- صحيح: أخرجه أحمد [١/ ٣٤٦]، والطبرانى فى «الكبير» [١٠/ رقم ١٠٨٠٣]، وعبدالرزاق [٤٤٣٤]، وابن أبى شيبة [٨٢٣٠]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٧٠٩]، =

مولى التوأمة، عن ابن عباس، قال: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، فى غير سفرٍ ولا مطرٍ، قال: قلت: ما أراد بذلك؟ قال: أراد التوسعة على أمته.

٢٦٧٩- حَدَّثَنَا عبد الله بن عمر بن أبان، حدّثنا عبد الرحيم، عن أشعث، عن

= وابن مردويه فى «جزء فيه من أحاديث ابن حيان» [رقم ٣٥]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ١٧٦]، والطحاوى فى شرح «المعانى» [١/ ١٦٠]، وغيرهم من طرق عن داود بن قيس عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس به.

قلتُ: قال الإمام فى «الإرواء» [٣/ ٣٦-٣٧]: «هذا سند حسن فى المتابعات والشواهد، رجاله ثقات رجال مسلم غير صالح هذا، ففيه ضعف».

قلتُ: إنما تكلم من تكلم فى صالح؛ لكونه قد اختلط بأخرة حتى سال لعابه من شدة الاختلاط، وإلا فقد وثقه جماعة؛ وقال ابن معين: «ثقة وكان قد خرف قبل موته؛ فمن سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبت» وقد نص ابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٥٧]، على جماعة سمعوا منه قبل الاختلاط وهم: (ابن جريج، وابن أبى ذئب، وزياد بن سعد) ولم يذكر فيهم داود بن قيس راوى هذا الحديث عنه.

نعم رأيت ابن عدى قد أخرجه [٤/ ٥٧]، من طريق ابن جريج عنه بإسناد صحيح إليه، لكن ابن جريج قبيح التدليس جدًا، وقد عنعنه، وقد ذكر الإمام أحمد فى «العلل» [٢/ ٣٠]، أن وكيعًا قد رواه عن ابن أبى ذئب عن صالح بإسناده به . . .

وابن أبى ذئب ممن سمع من صالح قديمًا كما ذكر ابن عدى وغيره؛ فالإسناد قوى لولا أن الإمام أحمد قال عقب ذكره: «إنما هو حديث داود بن قيس، ليس هو من حديث ابن أبى ذئب» وهذا إعلال منه لرواية وكيع، كأنه وهم فيه وسلك الجادة، و(ابن أبى ذئب عن صالح مولى التوأمة) أشهر عندهم من (داود بن قيس عن صالح).

لكن للحديث طرق أخرى عن ابن عباس به نحوه . . . مضى بعضها [برقم ٢٤٠١]، وراجع «الإرواء» [٣/ ٣٤-٣٨] للإمام.

● تنبيه: وقع عند الطبرانى وابن أبى شيبة وابن عدى: (من غير خوف ولا مطر) وهو عند الآخرين: (فى غير سفر ولا مطر) وكلاهما له طرق ثابتة عن ابن عباس به.

٢٦٧٩- ضعيف: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٧٠٩]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» [رقم ٥٩٢٣]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٣٤٧١] وغيرهم من طريق =

عكرمة، عن ابن عباس، قال: خرج ضمرة بن جندب من بيته مهاجراً، فقال لأهله: احملوني، فأخرجوني من أرض المشركين إلى رسول الله ﷺ، فمات في الطريق قبل أن يصل إلى النبي ﷺ، فنزل الوحي: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾ حتى بلغ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝١٠٠﴾ [النساء: ١٠٠].

= عبد الرحيم بن سليمان [ووقع عند الجميع حتى المؤلف سوى أبي نعيم: (عن عبد الرحمن) وهو تصحيف] عن أشعث بن سوار عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: قال الهيثمي في «المجمع» [٧/ ٦٩]: «رواه أبو يعلى ورجاله ثقات» وكذا قال، كأنه اعتمد على توثيق بعضهم لأشعث بن سوار، وترك تضعيف سائر النقاد له، وكان أشعث فاحش الخطأ كثير الوهم كما يقول ابن حبان في «المجروحين» [١/ ١٧١]، لكنه توبع عليه: تابعه عمرو ابن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال: (نزلت هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٧]، فكان بمكة رجل يقال له: ضمرة من بني بكر وكان مريضاً، فقال لأهله: أخرجوني من مكة؛ فإني أجد الحر، فقالوا: أين نخرجك؟! فأشار بيده، فنزلت هذه الآية: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٥] إلى آخر الآية).

أخرجه الطبري في «تفسيره» [٩/ ١١٨/ طبعة الرسالة]، من طريق أحمد بن منصور الرمادي عن أبي أحمد الزبيري قال حدثنا شريك عن عمرو بن دينار به.

قلتُ: وهذا إسناد رجاله ثقات إلا شريك النخعي فهو سيئ الحفظ على جلالته، ثم رأيت ابن أبي حاتم قد أخرجه في «تفسيره» [٥٩٢١]، من طريق أحمد بن منصور بإسناده به... لكنه قال: (عن محمد بن شريك عن عمرو بن دينار) هكذا وقع عنده: (محمد بن شريك) وأرى ذلك هو الصواب؛ لكون محمد بن شريك مكثراً من الرواية عن عمرو بن دينار؛ بخلاف شريك القاضي، وكذا أبو أحمد الزبيري، روايته عن محمد بن شريك أشهر من روايته عن شريك.

فالظاهر أن (محمد بن) قد سقطت من سند الطبري، ومحمد بن شريك هذا ثقة من رجال أبي داود؛ فالإسناد صحيح مستقيم.

وقد وجدت أبا نعيم قد نص في «المعرفة» على أن أبا أحمد الزبيري قد رواه عن محمد بن شريك عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس به...، وهكذا قال له ابن منده أيضاً في «المعرفة» كما في «الإصابة» [٣/ ٤٩١]. =

. . . . . .

= وقد خولف محمد بن شريك فى وصله، خالفه سفيان بن عيينة، فرواه عنه عبد الرزاق فقال: عن عمرو بن دينار عن عكرمة به موقوفًا عليه نحوه . . . ، لم يذكر فيه (ابن عباس) .

هكذا أخرجه الطبرى فى «تفسيره» [٩/ ١١٥]، بإسناد صحيح إلى عبد الرزاق به . . . وقد توبع عليه عبد الرزاق: تابعه محمد بن أبى عمر العدنى ويعقوب بن حميد وسعيد بن عبدالرحمن، ثلاثتهم عن ابن عيينة عن عمرو عن عكرمة به موقوفًا عليه نحوه بسياق أتم . . . عند الفاكهى فى «أخبار مكة» [رقم ٢٣١٣].

وتابعهم أبو الوليد الأزرقى عليه عن ابن عيينة عند الأزرقى فى «أخبار مكة» [رقم ٩٨٦]، بسياق أتم أيضًا؛ وخالفهم جميعًا رجاء بن عبد اللَّه الصنعانى، فرواه عن ابن عيينة فقال: عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس نحوه بسياق أتم عند أبى نعيم فى «المعرفة» [رقم ١٥٠٢]، وابن منده فى «المعرفة» كما فى «الإصابة» [١/ ٥١٥]، كلاهما من طريق رجاء به.

قلتُ: رجاء هذا لم يُتَرْجمه سوى ابن حبان فى «الثقات» [١/ ٢٢٠]، ولم يزد على قوله: «يروى عن يعلى بن عبيد؛ روى عنه أهل بلخ» ومثله لا يقوى على مخالفة خمسة من أصحاب ابن عيينة، فالمحفوظ عن سفيان هو الوجه الأول، وهو المحفوظ عن عمرو بن دينار أيضًا؛ فابن عيينة هو أثبت الناس فى ابن دينار بلا جدال.

ويؤيد الوجه الموقوف: متابعة ابن جريج لعمرو بن دينار عن عكرمة به . . . نحوه عند الطبرى فى «تفسيره» [٩/ ١١٧]، لكن الطريق إليه مغموز، وابن جريج نفسه يدلس وقد عنعنه، فالعمدة على رواية عمرو بن دينار.

وقد خولف فيه عمرو، خالفه الحكم بن أبان، فرواه عن عكرمة عن ابن عباس به نحوه موصولا، هكذا أخرجه ابن منده فى «المعرفة» كما فى «الإصابة» [١/ ٥١٥].

وعلقه ابن عبد البر فى «الاستيعاب» [١/ ٢٢٥]، وأخرجه أبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ١٥٠٤]، لكنه سمى الرجل المهاجر: (ضمرة بن أبى العيص) هكذا عند أبى نعيم؛ وعند ابن عبد البر سماه: (ضمرة بن العيص) وعند ابن منده قال: (ضمرة أو ابن ضمرة) هكذا بالشك.

والحكم بن أبان صدوق صالح فيه كلام يسير؛ لكنه لا يقوى على مخالفه عمرو بن دينار أصلاً، فالمحفوظ فى هذا الأثر: إنما هو من قول عكرمة موقوفًا عليه. هذا ما ظهر لى. واللَّه المستعان.

٢٦٨٠- **حَدَّثَنَا** عبد اللَّه بن عمر، حدّثنا عبدة، عن الأعمش، عن مسعود بن مالك، عن سعيد بن جبيرٍ، عن ابن عباسٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**نُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَأُهْلِكَتْ عَادٌ بِالدَّبُورِ**».

٢٦٨١- **حَدَّثَنَا** عمرو بن محمد الناقد، حدّثنا عثام بن علىّ، أخبرنا الأعمش، عن حبيب بن أبى ثابت، عن سعيد بن جبيرٍ، عن ابن عباسٍ، قال: كان رسول اللَّه ﷺ يصلى الركعتين من الليل، ثم ينصرف فيستاك.

٢٦٨٢- **حَدَّثَنِى** سليمان أبو أيوب الشاذكونى، قال: حدثنى عبد الرحمن، عن سفيان، عن ابن أبى ليلى، عن الحكم، عن مقسمٍ، عن ابن عباسٍ، أن النبى ﷺ، قال لأبى قتادة فى سلبٍ سلبه: «**دَعْهُ وَسَلَبَهُ**».

٢٦٨٠- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٥٦٣].

٢٦٨١- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٤٨٥].

٢٦٨٢- **ضعيف**: أخرجه أحمد [١/ ٢٨٩]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٢٠٦٠]، من طريقين عن الثورى عن محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس به.

قلتُ: هكذا رواه ابن المبارك وابن مهدى عن الثورى على هذا الوجه؛ وخالفهما مهران بن أبى عمر العطار، فرواه عن الثورى فقال: عن أبى العلاء عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس به بلفظ: (أن النبى ﷺ مر على أبى قتادة قد قتل رجلاً؛ فقال: دعوا أبا قتادة وسلبه)، وهذا اللفظ هو نحو لفظ أحمد والطبرانى.

وقد رواه عن مهران: محمد بن حميد الرازى؛ فجعل مهران شيخ الثورى فيه هو: (أبا العلاء) بدل: (ابن أبى ليلى) هكذا ذكره ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ١٠٠٦]، ثم نقل عن أبى زرعة أنه قال: (هذا خطأ؛ إنما هو سفيان عن ابن أبى ليلى).

قلتُ: وهو كما قال؛ ومهران هذا مختلف فيه، وقد قال العقيلى فى «الضعفاء» [٤/ ٢٢٩]: «روى عن الثورى أحاديث لا يتابع عليها» وقال ابن معين: «كان عنده غلط كثير فى حديث سفيان»، نقله عنه المزى فى «تهذيبه» [٢٨/ ٥٩٧]. =

٢٦٨٣- حَدَّثَنَا عبد اللَّه بن عمر بن أبان، حدّثنا عبدة بن سليمان، عن هشام بن عروة، عن بكر بن وائل، عن الزهرى، عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه، عن ابن عباس، قال: جاء سعد بن عبادة إلى النبى ﷺ، فقال: إن أمى ماتت وعليها نذرٌ، ولم تقضه، فقال له النبى ﷺ: «**اقْضِهِ عَنْهَا**».

٢٦٨٤- حَدَّثَنَا معاذ بن شعبة، حدّثنا عباد بن العوام، حدّثنا هلال بن خباب، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: نظر رسول اللَّه ﷺ إلى أحُد، فقال: «**مَا يَسُرُّنِى أَنَّهُ ذَهَبٌ لآلِ مُحَمَّدٍ أُنْفِقُهُ فِى سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتُ يَوْمَ أَمُوتُ، وَعِنْدِى مِنْهُ دِينَارَانِ**».

= ثم إن الراوى عنه وهو محمد بن حميد الرازى تركه جماعة وكذبه آخرون، وعلى كل حال: فالمحفوظ عن الثورى: هو الوجه الأول؛ وفيه علتان:

الأولى: ابن أبى ليلى ضعيف الحفظ مضطرب الحديث.

والثانى: الحكم بن عتيبة لم يسمع من مقسم سوى خمسة أحاديث فقط، كما نص عليه جماعة من النقاد، راجع «جامع التحصيل» [ص ١٦٧] للعلائى؛ واللَّه المستعان.

٢٦٨٣- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٣٨٣].

٢٦٨٤- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٣٠٠، ٣٠١]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٨٩٩]، والحارث فى «مسنده» [رقم ٢٩٨/ زوائده]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٥٩٨]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ٢٤٥٠]، وحماد بن إسحاق فى تركة النبى ﷺ [رقم ٤٧]، وغيرهم من طرق عن هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس به . . .

وزادوا جميعًا - سوى المؤلف- : (إلا دينارين أعدهما لدَيْن إن كان؛ فمات وما ترك دينارًا ولا درهمًا ولا وليدة، وترك درعه مرهونة عند يهودى علىَ ثلاثين صاعًا من شعير) لفظ أحمد؛ وليس عند الحارث ولا الطبرانى قوله: (فمات وما ترك دينارًا . . . إلخ) وزاد الطبرى عليهم: (ثم قال ابن عباس: لقد كان يأتى على آل محمد ﷺ الليالى ما يجدون فيها عشاء) . . . وهو بسياق الطبرى جميعًا عند أبى نعيم فى «الحلية» [٣/ ٣٤٢]، وهو عند جماعة بالزيادة الماضية مثل لفظ أحمد فقط؛ وهكذا هو عند ابن ماجه [٢٤٣٩]، مختصرًا بلفظ: (أن رسول اللَّه ﷺ مات ودرعه رهن عند يهودى بثلاثين صاعًا من شعير).

قلتُ: قال المنذرى فى «الترغيب» [٢/ ٣٠]: «رواه أحمد وأبو يعلى، وإسناد أحمد -جيد قوى» =

= وقال: أبو نعيم عقب روايته: «هذا حديث صحيح ثابت من غير وجه، لم يروه عن عكرمة فيما أعلم إلا هلال بن خباب».

قلتُ: وهلال وثقه الجماعة؛ لكن ذكر يحيى القطان وغيره أنه قد اختلط أو تغير بآخرة- وأنكر ذلك ابن معين- فذكره ابن عدى والعقيلى وابن حبان لذلك فى «الضعفاء»، وقد قال ابن عدى فى ختام ترجمته من «الكامل» [٧/ ١٢١]: «أرجو أنه لا بأس به . . .».

أما ابن حبان فإنه قد تناكد بشأنه، فذكره فى «الثقات» [٧/ ٥٧٤]، وقال: «يخطئ ويخالف»، ثم عاد وذكره فى «المجروحين» [٣/ ٨٧]، وهوَّل على عادته وقال: «كان ممن اختلط فى آخر عمره؛ فكان يحدِّث بالشيء على التوهم، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد . . .».

قلتُ: ابن حبان كثيراً ما يعتمد على قول ابن معين فى جرح الرواة والنقلة، وها هو ذا ابن معين يقول عن هلال: «ما اختلط ولا تغيَّر . . هو ثقة مأمون» كما فى «تاريخ بغداد» [١٤/ ٧٣]، بإسناد صحيح إليه؛ لكن قول من جزم بكون هلال قد تغير قبل موته هو الأولى بالقبول؛ لكونه زيادة علم ليست عند النافى.

وقد أخرج ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٩/ ٧٥]، بإسناد صحيح عن يحيى القطان أنه قال: «أتيت هلال بن خباب وكان قد تغير قبل موته من كبر السن».

قلتُ: لكن يبدو أن عامة من روى عن هلال إنما كان قبل ذلك؛ ولم يكن تغيره بالفاحش، وإلا لما نفاه ابن معين كما مضى؛ بل هو تغير يسير، لا يرد لأجله حديث الرجل إن شاء اللَّه؛ بل يؤخذ به عند المخالفة ووقوع النكارة فى حديثه ونحو ذلك؛ وهذا هو التحقيق بشأنه.

على أنه قد توبع على نحوه بالزيادة التى فى آخره، ومع زيادة فى أوله عند الطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١١٦٩٧]، وعنه أبو نعيم فى «الحلية» [٨/ ١٢٧]، لكن الإسناد إلى المتابع لا يصح.

وللحديث شواهد نحو سياق المؤلف عن جماعة من الصحابة. وهو صحيح ثابت كما قال أبو نعيم.

● **تنبيه**: أعل حسين الأسد فى «تعليقه» إسناد المؤلف بشيخه معاذ بن شعبة، فقال: «روى عنه اثنان، ولم يوثقه أحد» كذا قال، ومعاذ هذا روى عنه جماعة من الثقات الحفاظ: مثل المؤلف وأبى جعفر الطبرى والحسن بن سفيان الفسوى وموسى بن إسحاق الأنصارى وقاسم بن زكريا المطرز، وهشام بن على السيرافى وعبد اللَّه بن الإمام أحمد وغيرهم؛ ورواية الأخير عنه تعد توثيقًا له كما شرحناه فى غير هذا المكان؛ بل قد ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٩/ ١٧٨] أيضًا.

٢٦٨٥- حدّثنا أبو كريب، حدّثنا عبيد الله الأشجعى، عن سفيان، عن حكيم بن الديلمى، عن الضحاك، عن ابن عباس ﴿وَأَنتُمْ سَٰمِدُونَ ۝٦١﴾ [النجم: ٦١]، قال: كانوا يمرون على النبى ﷺ شامخين ألم تر إلى العجل كيف يخطر شامخا؟!.

٢٦٨٦- حَدَّثَنَا منصور بن أبى مزاحم، حدّثنا عبد الحميد بن بهرام، عن شهر بن حوشب، عن ابن عباس، أن النبى ﷺ خطب امرأةً من قريش، يقال لها: سودة، فقال لها: «**إِنَّ خَيْرَ نِسَاءٍ رَكِبْنَ أَعْجَازَ الإِبِلِ نِسَاءُ قُرَيْشٍ، أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِى صِغَرِهِ، وَأَرْعَاهُ عَلَى بَعْلٍ فِى ذَاتِ يَدِهِ**».

٢٦٨٥- **ضعيف**: أخرجه الطبرى فى «تفسيره» [١١/ ٥٤١]، والدارقطنى فى «جزء من حديث أبى الطاهر» [رقم ١٠٨]، والدولابى فى «الكنى» [رقم ٦١١]، وغيرهم من طرق عن عبيد الله الأشجعى عن الثورى عن حكيم بن الديلم عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس به . .

قلتُ: قال الهيثمى فى «المجمع» [٧/ ٢٥١]: «رواه أبو يعلى وفيه الضحاك بن مزاحم، وقد وُثق وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات؛ لكنه لم يسمع من ابن عباس».

قلتُ: قد نص جماعة من النقاد على كون الضحاك لم يلق ابن عباس أصلاً، راجع «جامع التحصيل» [ص ١٩٩] للعلائى.

٢٦٨٦- **صحيح**: دون تسمية المخطوبة بكونها: (سودة) أخرجه أحمد [١/ ٣١٨]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٠١٤]، وأبونعيم فى «الحلية» [٦/ ٦٦]، وابن منده فى «المعرفة» كما فى «الإصابة» [٧/ ٧٣٢]، والحافظ فى «تغليق التعليق» [٣/ ١٧٣]، وأبو نعيم أيضًا فى «المعرفة» [رقم ٧٠٥٨]، والطبرى فى «ذيل المذيل» [ص ٩٣/ المنتخب منه]، وغيرهم من طرق عن عبدالحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب عن ابن عباس به . . . وهو عندهم أتم سياقًا مما هنا.

قلتُ: قال الحافظ فى «الفتح» [٩/ ٥١٢]: «سنده حسن» وقال فى «التغليق»: «هذا حديث حسن؛ وقد قوى الإمام أحمد حديث شهر بن حوشب إذا كان من رواية عبد الحميد بن بهرام عنه، وحسن له الترمذى حديثًا غير هذا تفرد به عبد الحميد عن شهر عن ابن عباس . . .».

قلتُ: الكلام فى شهر طويل الذيل، والتحقيق بشأنه: أنه صدوق كثير المناكير؛ ليس بحجة إذا انفرد، وعبد الحميد بن بهرام صدوق صالح؛ وروايته عن شهر أصح من غيرها؛ لكونه لازمه زمانًا، وكان من أحفظ الناس لحديثه حتى عرف بـ(صاحب شهر). =

٢٦٨٧- حَدَّثَنَا محرزٌ، حدّثنا شريكٌ، عن حسين، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: صلى رسول اللَّه ﷺ فى ثوبٍ متوشحًا به، قد خالَف بين طرفيه يتقى بفضله حر الأرض وبردها.

٢٦٨٨- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا معتمرٌ، قال: سمعت ليثًا، عن أبى فزارة، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباسٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنِّى لَمْ أُؤْمَرْ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ**».

٢٦٨٩- حَدَّثَنَا محمد بن علىّ بن شقيق، قال: سمعت أبى، يقول: أخبرنا أبو حمزة، عن ليث، عن أبى فزارة، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباسٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لَمْ أُؤْمَرْ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ**».

٢٦٩٠- حَدَّثَنَا موسى بن محمد بن حيان، حدثنا محمد بن أبى عدى، عن سعيد، عن علىّ بن الحكم، عن ميمون بن مهران، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ يوم خيبر عن كل ذى نابٍ من السباع، وعن كلّ ذى مخلبٍ من الطير.

= وللحديث طريق آخر أخرجه قاسم بن ثابت فى «الدلائل» من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عند ابن عباس قال: قال رسول اللَّه ﷺ: (خير من ركب الإبل: نساء قريش، أشفقه على ولد؛ وأعطفه على زوج فى ذات يده) ذكره الحافظ فى «التغليق» [٢/ ١٧٣]، و«الفتح» [٩/ ٥١٢]، وسنده حسن إن صح الطريق إلى الحكم بن أبان.

والحديث صحيح ثابت دون تسمية المخطوبة بكونها (سودة)، ؛ فله شواهد منها حديث أبى هريرة كما يأتى عند المؤلف [برقم ٦٦٧٣]، وهو فى الصحيح.

٣٦٨٧- ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ٢٤٤٦].

٢٦٨٨- ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ٢٤٥٤].

٢٦٨٩- ضعيف: راجع [رقم ٢٤٥٤].

٢٦٩٠- صحيح: أخرجه أبو داود [٣٨٠٥]، والنسائى [٤٣٤٨]، وابن ماجه [٣٢٣٤]، وأحمد [١/ ٣٣٩]، والبيهقى فى «سننه» [١٩١٤٣]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٤/ ٣٠١]، وابن الجارود [٨٩٣]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٠/ ١٢٣]، وابن المنذر فى «الأوسط» [٨٧٢]، =

= والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ١٩٠]، وفى «المشكل» [٨/ ١٩٦]، والخطيب فى «المتفق والمفترق» [رقم ١١٤١]، والبزار [٤٩٩٩] وغيرهم من طرق عن سعيد بن أبى عروبة عن علىّ ابن الحكم المصرى عن ميمون بن مهران عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح مستقيم؛ رجاله كلهم ثقات مشاهير؛ وعلى بن الحكم وثقه الجماعة، وضعفه الأزدى بلا مستند، فلا عبرة بهذا؛ لكن خولف فيه ابن الحكم، خالفه جماعة، كلهم رووه عن ميمون بن مهران عن ابن عباس به . . . ، ولم يذكروا فيه سعيد بن جبير، منهم:

١- الحكم بن عتيبة عند مسلم [١٩٣٤]، وأبى عوانة [رقم ٧٦٠٩]، وأحمد [١/ ٢٨٩، ٣٠٢، ٣٧٣]، والطيالسى [٢٧٤٥]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٩٩٤]، والبيهقى فى «سننه» [٩٢، ١٩١٤١]، وفى «الشعب» [٥/ رقم ٥٦٢٦]، وأبى نعيم فى «الحلية» [٤/ ٩٥]، والخطيب فى «تاريخه» [٧/ ٢٧٨]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٠/ ١٠٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٤١٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» فى «المشكل» [٨/ ١٩٦]، وغيرهم من طرق عن الحكم بن عتيبة به . . .

وقد اختلف فى سنده على الحكم، كما شرحناه فى «غرس الأشجار» لكن هذا هو المحفوظ عنه.

٢- وأبو بشر جعفر بن أبى وحشية ووقعت روايته مقرونة مع رواية الحكم عند مسلم وأحمد والطيالسى والبيهقى وأبى نعيم والخطيب وأبى عوانة والطحاوى وكل ذلك مضى فى رواية الحكم.

ووقعت روايته مفردة - وحده- عند مسلم أيضًا وبعض الماضين، وعند غيرهم كأبى داود [٣٨٠٣]، وأحمد [١/ ٢٤٤، ٣٢٧]، والدارمى [١٩٨٢]، وابن حبان [٥٢٨٠]، وابن أبى شيبة [١٩٨٦٨، ١٩٨٧٠]، وابن الجارود [٨٩٢]، وجماعة غيرهم.

٣- وقتادة عند الطبرانى فى «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٣٧٥٧]، وتمام فى «فوائده» [٢ رقم ١٥٣٧]، وغيرهما من طرق عن سعيد بن بشير عن قتادة به .

قلتُ: وهذه متابعة لم تثبت، وسعيد ضعيف عندهم، وقد خولف فى إسناده أيضًا كما ذكرناه فى «غرس الأشجار» . =

٢٦٩١- حَدَّثَنَا موسى، حدّثنا محمد بن أبي عدي، عن سعيد، قال: سمعت النضر بن أنس، قال: كنت عند ابن عباس فجعلوا يستفتونه، فجعل يفتيهم ولا يذكر فيما يفتيهم رسول اللَّه ﷺ، حتى جاء رجلٌ من أهل العراق أراه، فقال: إني أصور هذه التصاوير، فقال: ادنه، ادنه، مرتين أو ثلاثًا، سمعت محمدًا ﷺ، يقول: «**مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا كُلِّفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ وَلَيْسَ بِنَافِخٍ**».

٢٦٩٢- حَدَّثَنَا موسى بن محمد، حدّثنا يزيد بن هارون، أخبرنا الحجاج، عن حسين بن عبد اللَّه بن عبيد اللَّه بن عباس، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «**لا بَأْسَ أَنْ يُحْرِمَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ مَصْبُوغٍ بِزَعْفَرَانٍ قَدْ غُسِلَ، فَلَيْسَ لَهُ نَفْضٌ وَلا رَدْعٌ**».

= ٤-٥- والحجاج بن أرطأة وجعفر بن برقان كلاهما عن ميمون بن مهران به كما ذكره المزي في «التحفة» [رقم ٦٥٠٦].

وهذا الوجه الثاني عن ميمون بن مهران هو الذي رجحه الخطيب البغدادي والحافظ ابن حجر وغيرهما، وخالفهم ابن القطان الفاسي، فجزم بكون الوجه الأول هو المحفوظ عن ميمون، وتوسط بعض النقاد في الأمر؛ وقال بكون الوجهين كلاهما محفوظان؛ وأن الحديث من المزيد في متصل الأسانيد؛ فلا مانع من أن يكون ميمون بن مهران قد سمعه من سعيد بن جبير عن ابن عباس، ثم قابل ابن عباس فحدثه به . . . وهذا هو الظاهر عندي كما فصلته في «غرس الأشجار» واللَّه المستعان.

٢٦٩١- **صحيح**: أخرجه البخاري [٥٦١٨]، ومسلم [٢١١٠]، والنسائي [٥٣٥٨]، وأحمد [١/ ٢٤١، ٣٥٠]، والطبراني في «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٩٠٠]، وابن أبي شيبة [٢٥٢١٣]، والبيهقي في «سننه» [١٤٣٤٦]، والبغوي في «شرح السنة» [٦/ ١٠٩]، وغيرهم من طرق عن سعيد بن أبي عروبة عن النضر بن أنس عن ابن عباس به . . . وهو عند بعضهم بالمرفوع منه فقط.

قلتُ: وله طرق أخرى عن ابن عباس به نحوه . . . مضى بعضها [برقم ٢٥٧٧].

٢٦٩٢- **ضعيف بهذا اللفظ**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٥٧٩].

٢٦٩٣- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا وهيبٌ، حدّثنا ليثٌ، عن طاووس، عن ابن عباس، عن النبى ﷺ، قال: «**خَمْسٌ يَقْتُلُهُنَّ الْمُحْرِمُ: الْحِدَأَةُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْغُرَابُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ**».

٢٦٩٤- حَدَّثَنَا موسى بن محمد بن حيان، حدّثنا يزيد، حدّثنا عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ، قال: كانت للنبى ﷺ مكحلةٌ يكتحل بها عند النوم ثلاثًا فى كل عينٍ.

٢٦٩٣- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٤٢٨].

٢٦٩٤- **ساقط**: أخرجه الترمذى [١٧٥٧، ٢٠٤٨]، وفى «الشمائل» [رقم ٥٠، ٥١]، وابن ماجه [٣٤٩٩]، وأحمد [١/ ٣٥٤]، والطيالسى [٢٦٨١]، وابن أبى شيبة [٢٣٤٩٠]، و[٢٥٦٣٦]، والبيهقى فى «سننه» [٨٠٤٦]، وفى «الشعب» [٥/ رقم ٦٤٢٦]، وفى «الآداب» [٦١٣]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٥٧٣]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٨٤]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٣١]، وابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ١٦٦]، والعقيلى [٣/ ١٣٦]، والطبرى فى «تهذيبه» [رقم ٢٧٨٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٩٤]، وغيرهم من طرق عن عباد بن منصور الناجى عن عكرمة عن ابن عباس به . . . وزاد بعضهم فى أوله زيادة مضت بإسناد جيد [برقم ٢٤١٠]، وتأتى [برقم ٢٧٢٧]، وفيه زيادة ثالثة يأتى الكلام عليها.

قلتُ: قال الترمذى: «حديث ابن عباس حديث حسن غريب لا نعرفه على هذا اللفظ إلا من حديث عباد بن منصور . . .» ونقل فى «العلل» [٣٢٧]، عن البخارى أنه قال عن هذا الحديث: «هو حديث محفوظ، وعباد بن منصور صدوق» وقال الطبرى: «هذا خبر صحيح سنده . . .».

قلتُ: مداره على عباد بن منصور وهو ضعيف مدلس صاحب مناكير على التحقيق، وكان قد تغير بآخرة أيضًا، وقد كان يدلس عن عكرمة بكثرة، حتى قال ابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ١٦٦]: «كل ما روى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبى يحيى عن داود بن الحصين، فدلسها عن عكرمة، منها عن عكرمة عن ابن عباس أن النبى ﷺ كان له مكحلة . . .» وذكر الحديث، ثم أخرج بسنده عن يحيى القطان أنه قال: «قلت لعباد بن منصور الناجى: عمن سمعت: «ما مررت بملأ من الملائكة» و« أن النبى ﷺ كان يكتحل بالليل ثلاثًا» فقال: حدثنى ابن أبى يحيى عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس» . =

٢٦٩٥- حَدَّثَنَا موسى بن محمد بن حيان، حدّثنا عثمان بن عمر، حدّثنا هشامٌ، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: توفى رسول اللَّه ﷺ ودرعه مرهونةٌ عند رجلٍ من اليهود بعشرين صاعًا من شعيرٍ أخذها طعامًا لأهله.

٢٦٩٦- حَدَّثَنَا موسى، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن سلمة، عن

= قلتُ: وهذه القصة أخرجها العقيلى أيضًا [٣/ ١٣٦]، بإسناده إلى يحيى القطان به . . .
فظهر بهذا أن عبادًا لم يسمعه من عكرمة أصلاً، بل سمعه من إبراهيم بن أبى يحيى الأسلمى الهالك المعروف، عن داود بن الحصين عن عكرمة به . . .
وداود قد ضعفوه فى عكرمة خاصة، فقال ابن المدينى: «ما روى عن عكرمة فمنكر الحديث» فالإسناد واه جدًا.
وقد أخرجه الحاكم أيضًا [٤/ ٤٥٢]، بلفظ (كان رسول اللَّه ﷺ يكتحل بالإثمد ثلاثًا قبل أن ينام كل ليلة) ثم قال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وعباد لم يتكلم فيه بحجة» كذا يجازف الحاكم على عادته، وقد تعقبه الذهبى قائلاً: «ولا هو بحجة».
ولم يفعل العلامة أحمد شاكر شيئًا فى تصحيحه هذا الإسناد الهابط فيما علقه على «مسند أحمد» [٨٣٣١]، وقد تعقبناه خطوة خطوة فى «غرس الأشجار» وقبلنا رد عليه الإمام فى «الصحيحة» [٢/ ٢١٤]، وفى بعض رده نظر؛ ذكرناه فى المصدر المشار إليه.
وقد وقع فى حديث عباد زيادة ساقطة عند الترمذى وغيره فى أوله: وهى (إن خير ما تداويتم به اللدود والسعوط والحجامة والمشى) ولتلك الزيادة مع سياق المؤلف: شواهد كلها تالفة لا يصح منها شىء قط، كما بسطناه فى «غرس الأشجار».

٢٦٩٥- صحيح: أخرجه الترمذى [١٢١٤]، والنسائى [٤٦٥١]، وأحمد [١/ ٢٣٦]، و[١/ ٣٦١]، والدارمى [٢٥٨٢]، والطبرانى فى «الأوسط» [٦/ رقم ٥٨٦٣]، وابن أبى شيبة [٢٠٠٢٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٩٧٤]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٥٨١]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٨٨]، وغيرهم من طرق عن هشام بن حسن عن عكرمة عن ابن عباس به.
قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرط البخارى.

٢٦٩٦- صحيح: دون شطره الأول: أخرجه النسائى [٣٠٨٤]، وابن ماجه [٣٠٤١]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٧٠٥]، والبيهقى فى «سننه» [٩٣٧٨، ٩٧٧٩]، والطحاوى فى=

الحسن العرنى، عن ابن عباس، قال: إذا رميتم الجمرة فقد حل لكم كل شىء إلا النساء، فقال رجلٌ: يا أبا العباس: الطِّيب؟ قال: أما أنا فقد رأيت رسول الله ﷺ يُضمخ رأسه بالمسك، أوطيبٌ ذاك أم لا؟ !.

= «شرح المعانى» [٢/ ٢٢٩]، وأحمد [١/ ٢٣٤، ٣٤٤]، والمؤلف فى «المعجم» [رقم ٣٢١]، وغيرهم من طرق عن الثورى عن سلمة بن كهيل عن الحسن العرنى عن ابن عباس به.

قلتُ: نقل الشوكانى فى «نيل الأوطار» [٥/ ١٣٠]، عن صاحب «البدر المنير» أنه قال: «إسناده حسن كما قال المنذرى، إلا أن يحيى بن معين وغيره قالوا: يقال: إن الحسن العرنى لم يسمع من ابن عباس».

قلتُ: جزم أحمد وغيره بكون الحسن بن عبد الله العرنى لم يسمع من ابن عباس شيئًا، ونقل الحافظ فى «تهذيبه» [٢/ ٢٩١]، عن أبى حاتم أنه قال «لم يدركه» كذا قال، ولم أجده عن أبى حاتم بعد البحث، والذى فى «مراسيل ابن أبى حاتم» [ص ٤٦]، نقلاً عن أبيه قال: «الحسن العرنى لم يدرك عليًا - رضى الله عنه» وكذا هو فى «جامع التحصيل» [ص ١٦٦]، نقلاً عن أبى حاتم، فلعل الحافظ انتقل نظره فظن أن قول أبى حاتم متعلق بابن عباس، والصواب هو ما ذكرناه لك.

وعلة هذا الحديث هى الانقطاع بين الحسن العرنى وابن عباس، والحسن هذا ثقة مشهور، وقد وقع ذكره مبهمًا عند بعضهم؛ فظنه صاحب «التوضيح»: الحسن البصرى، وأعل الحديث بكون الحسن لم يسمع من ابن عباس أيضًا، وقد تعقبه البدر العينى فى «عمدة القارى» [١٠/ ٩٤]، بكونه ليس بالحسن البصرى أصلاً، وإنما هو الحسن العرنى؛ ثم نقل عن ابن معين عدم سماع الحسن العرنى من ابن عباس كما مضى؛ ثم قال العينى: «وغيره -يعنى غير ابن معين - قال: سمع منه، فالمثبت أولى من النافى على ما عُرف».

قلتُ: هذه مجازفة من العينى، وقد فتشت كثيرًا فى بطون الدفاتر، فلم أر أحدًا من النقاد قد أثبت سماع الحسن العرنى من ابن عباس، بل نفوه كما مضى عنهم سابقًا، ويشهد لشطر الحديث الثانى: (فقد رأيت رسول الله يضمخ رأسه بالمسك...) حديث عائشة الآتى [برقم ٤٣٩١، ٤٧١٢، ٤٨٣٣].

● **تنبيهان**:

الأول: هذا الحديث إنما هو موقوف على ابن عباس كما مضى؛ لكن وقع عند أحمد فى الموضع =

٢٦٩٧- حَدَّثَنَا موسى، حدّثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن حبيب بن أبى ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: أن رسول اللَّه ﷺ لبى حتى رمى الجمرة.

٢٦٩٨- حَدَّثَنَا موسى، حدّثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن حبيب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، [عن النبى ﷺ]، قال: «**لا يُبْغِضُ الأَنْصَارَ رَجُلٌ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ**- أوْ- **إِلاَّ أَبْغَضَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ**».

= الأول [١/ ٢٣٤]، مرفوعًا، فعنده: (عن ابن عباس قال: قال رسول اللَّه ﷺ إذا رميتم الجمرة فقد حل لكم كل شىء إلا النساء، . . .) وذكره . . .

وهذا عندى وهْم ولا بد، وأرى أن قوله: (قال رسول اللَّه ﷺ) ما هى إلا زيادة مقحمة وقعت من الناسخ سهوًا أو وهمًا، واحتمال أن يكون ذلك اختلافًا فى سنده، هو احتمال بعيد جدًا عندى، واللَّه أعلم بحقيقة الحال.

والثانى: عزا الحافظ فى «التلخيص» [٢/ ٢٦٠]، هذا الحديث إلى أبى داود، وهذا وهمٌ محض، فانتبه يا رعاك اللَّه.

٢٦٩٧- **صحيح**: أخرج النسائى [٩١٨]، وأحمد [١/ ٣٤٣]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٣٥١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ٢٢٤]، والحربى فى «غريب الحديث» [١/ ٦٦]، وغيرهم من طرق عن الثورى عن حبيب بن أبى ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد على شرط الشيخين؛ لكن المحفوظ عن ابن عباس أنه يروى هذا عن الفضل ابن عباس به . . .

فهكذا رواه أصحاب ابن عباس عنه؛ وهكذا رواه جماعة أيضًا عن سعيد بن جبير منهم أيوب السختيانى وعبد الكريم الجزرى وخصيف بن عبد الرحمن وأبو إسحاق السبيعى وغيرهم، وستأتى رواية أبى إسحاق [برقم ٦٧٣١].

٢٦٩٨- **صحيح**: أخرجه الترمذى [٣٩٠٦]، وأحمد [١/ ٣٠٩]، وأبو جعفر ابن البخترى فى «الجزء المنتقى من السادس عشر من حديثه» [رقم ٥٧/ ضمن مجموع مؤلفاته]، وغيرهم من طرق عن الثورى عن حبيب بن أبى ثابت عن سعيد بن جبير عن عبد اللَّه بن عباس به. =

٢٦٩٩- حَدَّثَنَا موسى، حدّثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن عبد الملك بن أبى بشير، عن عبد اللّه بن المساور، قال: سمعت ابن عباس، قال: قال رسول اللّه ﷺ: «**لَيْسَ الْمُؤْمِنُ الَّذِى يَشْبَعُ وَجَارُهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ**».

= **قلتُ**: وسنده على شرط الشيخين؛ وقال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح» وقد توبع عليه الثورى: تابعه الأعمش عند ابن الأعرابى فى «المجمع» [رقم ٢١٢٦]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٣٣٩]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٣/ رقم ١٧٧٥]، وابن نصر فى «تعظيم قدر الصلاة» [١/ رقم ٤٧٧]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٣٧٠]، وغيرهم من طرق - وكلها ضعيفة إلا طريق ابن الأعرابى وحده - عن الأعمش بإسناده به . . .

وزاد ابن الأعرابى وابن عدى والطبرانى: (ولا يحب ثقيف رجل يؤمن باللّه واليوم الآخر).

والأعمش مدلس وقد عنعنه، وله فيه شيخ آخر، فأخرجه ابن أبى شيبة [٣٢٣٧٢]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٣٣٣]، وأبو داود فى «فضائل الأنصار» كما فى «تهذيب الكمال» [٢٠/ ٦٠]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٣/ رقم ١٧٧٤]، وابن نصر فى «تعظيم قدر الصلاة» [١/ رقم ٤٧٦]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن عدى بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . . دون الزيادة الماضية.

قلتُ: وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة مثله ونحوه، مضى منها حديث أبى سعيد الخدرى [برقم ١٠٠٧].

٢٦٩٩- ضعيف: أخرجه الحاكم [٤/ ١٨٤]، والبخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ١١٢]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٧٤١]، والبيهقى فى «الشعب» [٣/ رقم ٣٣٨٩]، و[٥/ رقم ٥٦٦٠]، و[٧/ رقم ٩٥٣٦]، وفى «سننه» [١٩٤٥٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٢٨]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٦٩٤]، وابن أبى الدنيا فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٣٤٧]، وتمام فى «فوائده» [٢/ رقم ١٢٦٢]، وحسين بن حرب فى «البر والصلة» [٢٣٩]، والمزى فى «تهذيبه» [١٦/ ١٢٠]، والخطيب فى «تاريخه» [١٠/ ٣٩١]، ومثله البخارى أيضًا فى «تاريخه» [٥/ ١٩٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٨/ ٢١٦، ٢١٧]، وغيرهم من طرق عن الثورى عن عبد الملك بن أبى بشير عن عبد اللّه بن المساور عن ابن عباس به . . .

قلتُ: قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وهذه مجازفة منه كعادته، وعبداللّه بن المساور هذا شيخ مجهول كما قاله ابن المدينى؛ =

= لم يرو عنه سوى عبد الملك بن أبي بشير وحده، ولم يوثقه إمام معتمد، فهو مجهول الجهالتين، وتوثيق ابن حبان له، لا ينفعه أصلاً، لما عرف عنه من التساهل الفاحش في توثيق تلك الطبقة من أغمار التابعين، فقول الهيثمي في «المجمع» [٨/ ٣٠٦]: «رواه الطبراني وأبو يعلى ورجاله ثقات» ومثله قال المنذري في «الترغيب» [٣/ ٢٤٣]، فغير جيد منهما؛ ومسايرة ابن حبان في توثيق هذا الطراز المجهول؛ فمما يتنكب عنها كل من له ذوق أهل الفن.

وبابن المساور قد أعله الذهبي في «المهذب» كما في «فيض القدير» [٥/ ٣٦٠].

وقد اختلف على سفيان الثوري في اسم «ابن المساور» على ألوان، فرواه عنه بعضهم فقال: (عن عبد اللَّه بن المساور) كما مضى؛ ورواه بعضهم فقال: (عن عبد اللَّه بن أبي المساور) ورواه بعضهم فقال: (عن عبد اللَّه بن المسور).

ورجح أبو زرعة من تلك الوجوه: الوجه الأول وهو: (عبد اللَّه بن المساور) كما في «العلل» [رقم ٢٥٠٧]، لابن أبي حاتم؛ ووقع عند الطبراني: (عن عبيد اللَّه بن المساور) هكذا: (عبيد اللَّه) بالتصغير، وأراه تصحيفًا.

■ **والصواب**: (عبد اللَّه) وقد وقع في أوله عند الأكثرين: (سمعت ابن عباس وهو يبخِّل ابن الزبير ويقول: سمعت رسول اللَّه ﷺ . . .) وساق الحديث؛ وهذا لفظ الحاكم.

وللحديث طريق آخر أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٢٨/ ٢١٨]، بإسناد صحيح إلى الليث ابن أبي سليم قال: (كان ابن عباس يكثر أن يعنف ابن الزبير بالبخل، قال: فلقيه يومًا فعيَّره؛ فقال له ابن الزبير: أكثر ما تعيرني يا ابن عباس، إن أفعل فإني سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: إن المؤمن لا يشبع وجاره وابن عمه جائع).

وسنده ساقط جدًا، والليث على ضعفه واختلاطه وسوء حفظه؛ فبينه وبين ما يحكيه مفازة شاقة تنقطع لها عنقه، وفي سياق حكايته نكارة شديدة، ووجدت له طريقا ثالثًا عن ابن عباس مرفوعًا ولكن بلفظ: (ما آمن بي من بات شبعان وجاره طاو إلى جنبه) هكذا أخرجه ابن عدي في «الكامل» [٢/ ٢١٨]، بإسناد صالح إلى الأعمش عن حكيم بن جبير عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد تالف، ودعك من عنعنة الأعمش، فإن حكيمًا هذا قد أثخنوه جراحًا، وهو إلى الترك أقرب منه إلى الضعف، وقد كذبه بعضهم. =

٢٧٠٠- حَدَّثَنَا موسى، حدّثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن أبى الزبير، عن عائشة، وابن عباس أن النبى ﷺ أخر الطواف يوم النحر إلى الليل.

= وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة لا يصح منها شىء قط؛ بل أكثرها منكرة الأسانيد مظلمة، منها عن أنس وعائشة وأبى هريرة وغيرهم؛ وكل ذلك لا شىء، ولعلنا نبسط الكلام عليها فى مكان آخر إن شاء الله.

وقد كنا انخدعنا ببعض تلك الشواهد، وحسنَّا بها هذا الحديث فيما علقناه على «البر والصلة» لابن الجوزى [ص ٢٠١/ رقم ٢٨٨/ طبعة دار الحديث]، وهذا منا عجلة وتسرع، ونحن نتراجع هنا دون حياء، والله المستعان.

● تنبيه: أخرج هذا الحديث أيضًا: ابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٣٦٠٣٤]، وفى الأدب [رقم ٩٦]، وفى «المصنف» [٣٠٣٥٩]، وتصحف (عبد الله بن مساور) فى «المصنف» إلى: (عبد الله بن مسعود) والحديث أيضًا عند هناد فى «الزهد» [٢/ رقم ١٠٤٤].

٢٧٠٠- حسن: أخرجه أبو داود [٢٠٠٠]، والترمذى [٩٢٠]، والنسائى فى «الكبرى» [٤١٦٩]، وأحمد [١/ ٢٨٨، ٣٠٩]، و[٦/ ٢٠٧، ٢١٥]، وابن أبى شيبة [١٣٠٥٣]، والبيهقى فى «سننه» [٩٤١٨، ٩٤١٩]، وأبو الشيخ فى ما رواه أبو الزبير عن غير جابر [رقم ٩، ١٠، ١١]، وغيرهم من طرق عن الثورى عن أبى الزبير عن ابن عباس وعائشة به . . . وفى رواية لأحمد: (أفاض رسول الله ﷺ من منى ليلاً) وفى رواية لأبى الشيخ وغيره: (أفاض النبى ﷺ يوم النحر ليلاً) ولفظ ابن أبى شيبة: (أن النبى ﷺ زار البيت ليلاً).

قلتُ: هكذا رواه ابن مهدى ونوح بن ميمون ووكيع وأبو حذيفة النهدى ومعوية بن هشام وغيرهم عن الثورى؛ وخالفهم يحيى القطان، فرواه عن الثورى فقال: (حدثنى محمد بن طارق عن طاووس وأبى الزبير عن عائشة وابن عباس أن النبى ﷺ أخر طواف الزيارة إلى الليل).

هكذا أخرجه ابن ماجه [٣٠٥٩]، وأبو الشيخ فى ما «رواه أبو الزبير عن غير جابر» [رقم ٨]، وعنه أبو نعيم فى «الحلية» [٧/ ٩٦]، والمزى فى «تهذيبه» [٢٥/ ٤٠٦]، وغيرهم، وقال أبو نعيم: «غريب تفرد به يحيى عن سفيان».

قلتُ: وقول الجماعة عن سفيان أقوى بلا تردد؛ نعم قد يكون هذا الوجه محفوظًا أيضًا، =

. . . . . .

= لكن محمد بن طارق - هو المكى - الثقة - يقول عنه البخارى فى «تاريخه» [١/ ١١٩]: «محمد ابن طارق المكى عن طاووس، روى عنه الثورى وابن عيينة مرسلاً . . .» يعنى أنه لم يسمع من طاووس، ولم يتعرض لسماعه من أبى الزبير، وهو مستقيم على الجادة عندى، طالما محمد بن طارق غير مدلس؛ ولم يتكلم أحد فى سماعه من أبى الزبير.

وكأن سفيان الثورى قد سمع الحديث أولاً من محمد بن طارق عن أبى الزبير، ثم لقى أبا الزبير فسمعه منه، وأنا أستبعد أن يكون الثورى قد دلس (محمد بن طارق) فى الإسناد الأول، فقلبى لا يطاوعنى على ذلك، وإن لم يصرح الثورى بسماعه عن أبى الزبير فى جميع طرقه.

وعلى كل حال: فسواء دلس فيه الثورى أم لم يدلس؛ فالحديث محفوظ عن أبى الزبير عن ابن عباس وعائشة به . . . فلننظر فى هذا الإسناد:

قال الترمذى عقب روايته: «هذا حديث حسن صحيح» ثم أخرجه فى «علله الكبير» [رقم ١٢٤]، وقال: «سألت محمداً - يعنى به البخارى - عن هذا الحديث وقلت له: أبو الزبير سمع من عائشة وابن عباس؟ قال: أما ابن عباس فنعم؛ وإن فى سماعه من عائشة نظراً».

قلتُ: جزم أبو حاتم الرازى بكون أبى الزبير لم يسمع من عائشة، كما نقله عنده ولده فى «المراسيل» [ص ١٩٣].

أما سماعه من ابن عباس فقد قال ابن عيينة: «يقولون: أبو الزبير المكى لم يسمع من ابن عباس» وقال أبو حاتم: «أبو الزبير رأى ابن عباس رؤية» كذا فى «المراسيل» أيضًا، لكن يرد على هذا جزْمُ البخارى الماضى بكونه قد سمع من ابن عباس، وقد احتج مسلم بحديثه عنه فى «صحيحه».

فالإسناد على هذا متصل عن أبى الزبير عن ابن عباس وحده دون عائشة، لكن أعله ابن حزم وابن القطان الفاسى وابن القيم والمباركفورى والألبانى وغيرهم بعنعنة أبى الزبير المكى، وهذه علة مدفوعة البتة؛ وقد ثبت لدينا بالبرهان القوى، كون أبى الزبير لا يدلس عن أحد من أهل الأرض سوى جابر بن عبد اللَّه وحده، كما بسطنا الكلام عليه فى تعليقنا على الحديث الماضى [برقم ١٧٦٩]، وقد ذكرنا نصوص هؤلاء الماضين مع غيرهم؛ وتعقبناها خطوة خطوة، فى كتابنا «غرس الأشجار».

والحديث عندنا: حسن الإسناد مستقيم؛ نعم: قد يمكن للناقد أن يتكلم فى دلالته المخالفة لما هو أصح منه؛ أما أن يتطرق إلى سنده بغمز أو لمز دون برهان سوى ما مضى، فهذا لا يجدى شيئًا كما شرحناه فى المصدر المشار إليه. واللَّه المستعان.

٢٧٠١- حَدَّثَنَا موسى، حدّثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن عبد الرحمن بن عابس، قال: سمعت ابن عباس يقول: خرجت مع رسول اللَّه ﷺ يوم عيدٍ، فصلى، ثم خطبَ، ثم أتى النساء فوعظهن، وذكرَّهن وأمرهن بالصدقة.

٢٧٠٢- حَدَّثَنَا موسى، حدّثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن أبى إسحاق، عن التميمى، عن ابن عباسٍ، قال: كان رسول اللَّه ﷺ يكثر السواك حتى رأينا -أو خشينا- أنه سينزل عليه.

٢٧٠٣- حَدَّثَنَا موسى، حدّثنا عبد الرحمن، حدّثنا زائدة، عن سماكٍ، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ: أن رسول اللَّه ﷺ كان يصلى على الخمرة.

٢٧٠٤- حَدَّثَنَا أحمد بن إبراهيم الدورقى، حدّثنا النضر بن كثيرٍ، قال: صلى إلى

٢٧٠١- **صحيح**: أخرجه البخارى [٨٢٥، ٩٣٤، ٤٩٥١]، و[٦٨٩٤]، وأبو داود [١١٤٦]، والنسائى [١٥٨٦]، وأحمد [١/ ٣٥٣، ٣٥٧، ٣٦٨]، وابن حبان [٢٨٢٣]، والبيهقى فى «سننه» [٦٠٣٨]، وابن الجارود [٢٥٨]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١٢٦٣]، وابن حزم فى «المحلى» [٣/ ٢١٧]، وغيرهم من طرق عن الثورى عن عبد الرحمن بن عابس عن ابن عباس به نحوه... وهو عند البخارى وأبى داود والنسائى وغيرهم بسياق أتم.

قلتُ: وقد توبع عليه الثورى: تابعه عليه رقبة بن مصقلة على نحوه بسياق أتم عند الطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٧١٦]، بإسنادٍ حسن إليه؛ وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس به نحوه... مضى منها [رقم ٢٥٧٢].

٢٧٠٢- **صحيح**: دون قوله: (حتى رأينا... إلخ) قد مضى الكلام عليه [برقم ٢٣٣٠].

٢٧٠٣- **ضعيف**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٣٥٧].

٢٧٠٤- **منكر بهذا السياق**: أخرجه أبو داود [٧٤٠]، والنسائى [١١٤٦]، والدولابى فى «الكنى» [١/ ١٩٨]، والعقيلى [٤/ ٢٩٢]، وابن حبان فى «المجروحين» [٣/ ٤٩]، وابن عدى فى «الكامل» [٧/ ٢٧]، وابن حزم فى «المحلى» [٤/ ٩٤]، وغيرهم من طرق عن النضر بن كثير السعدى عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس به.

قلتُ: قال أبو أحمد النيسابورى: «هذا حديث منكر من حديث ابن طاووس» نقله عنه المنذرى فى «تهذيب السنن» كما فى «عون المعبود» [٢/ ٣١٠]، وهو كما قال أبو أحمد الحاكم. =

جنبي عبد اللَّه بن طاووس، فكان إذا سجد السجدة الأولى فرفع رأسه منها، رفع يديه تلقاء وجهه، فأنكرت ذلك، فقلت لوهيب بن خالد: إن هذا يصنع شيئًا لم أر أحدًا يصنعه! قال: فقال وهيبٌ له: تصنع شيئًا لم نر أحدًا يصنعه! فقال عبد اللَّه بن طاووس: رأيت أبي يصنعه، فقال أبي: رأيت ابن عباسٍ يصنعه، قال: وذكر أن النبي ﷺ كان يصنعه.

٢٧٠٥- حَدَّثَنَا محمد بن عبادٍ، حدّثنا سفيان، قال: حدثني إبراهيم بن يحيى، عن

= والنضر بن كثير هذا ضعيف صاحب مناكير وغرائب، وقد قال البخاري وأبو حاتم والدارقطني: «فيه نظر» وقال البخاري أيضًا: «عنده مناكير» وقد مشاه النسائي، فقال: «صالح» ولم يلتفت إلى هذا أحد من النقاد، وقد قال ابن حبان في «المجروحين» [٣/ ٤٩]: «كان ممن يروى الموضوعات عن الثقات، على قلة روايته؛ حتى إذا سمعها من الحديث صناعته؛ شهد أنها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به بحال» ثم ساق له هذا الحديث؛ وكذا ساقه له ابن عدي في ترجمته من «الكامل» ومثلهما العقيلي في «الضعفاء» [٤/ ٢٩٢]، وقال عقبه: «ولا يتابع عليه».

ومع كل هذا: فقد نقل البدر العيني في «العمدة» [٥/ ٢٧٢]، عن ابن القطان الفاسي أنه صحح الحديث في «الوهم والإيهام» ولعله يريد به المرفوع منه كما يأتي.

ثم جاء عمر بن رياح العبدي ورواه عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس (أن رسول اللَّه ﷺ كان يرفع يديه عند كل تكبيرة) هكذا أخرجه ابن ماجه [٨٦٥] -واللفظ له- والطبراني في «الكبير» [١١/ ١٠٩٣٦]، وابن عدي في «الكامل» [٥/ ٥١]، وغيرهم؛ وسنده مظلم، وقد نقل البدر العيني في العمدة [٥/ ٢٧٢]، عن النووي أنه قال: «هذا الحديث باطل لا أصل له».

قلتُ: والمتهم به هو عمر بن رياح ساقط هالك، بل كذبه بعضهم، وقد قال ابن عدي: «يروى عن ابن طاووس بالبواطيل ما لا يتابعه أحد عليه؛ والضعف بيّن على حديثه» وهو من رجال ابن ماجه.

ولكن للمرفوع من الحديث -وهو رفع اليدين في السجود- شواهد عن جماعة من الصحابة. وقد استوفينا تخريجها مع الكلام عليها في كتابنا «غرس الأشجار».

٢٧٠٥- **ضعيف بهذا اللفظ**: هذا إسناد يقول عنه الحافظ في «المطالب» [رقم ٣٩٤٨]: «فيه نظر».

قلتُ: وهذا النظر متعلق بإبراهيم بن يحيى - راويه عن الحكم- وهو العدني، الذي يقول عنه الحافظ الأزدي: «لا يتابع على حديثه» وقال الذهبي في «الميزان» «الرجل نكرة» وذكره ابن حبان في «الثقات» [٨/ ٦٢]، راجع «اللسان» [١/ ١٢٤]. =

الحكم بن أبان، عن عكرمة، قال: قال ابن عباس: ما أمَّن [اللَّه] من خلقه أحداً إلا محمداً ﷺ، قال: ﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ [الفتح: ٢] وقال للملائكة: ﴿ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّيٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ﴾ [الأنبياء: ٢٩].

٢٧٠٦- حَدَّثَنَا أبو معمر، حدثنا عبد السلام، عن يزيد الدالانى، عن الحسن، قال: كان رسول اللَّه ﷺ يمس لحيته فى الصلاة.

= لكن قد توبع عليه إبراهيم دون هذا اللفظ، تابعه يزيد بن أبى حكيم عن الحكم عن عكرمة عن ابن عباس قال: (إن اللَّه فضل محمداً ﷺ على الأنبياء وعلى أهل السماء؛ فقالوا: يا ابن عباس: بما فضله على أهل السماء؟ قال: إن اللَّه قال لأهل السماء ﴿ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّيٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ الآية [الأنبياء: ٢٩]... وقال اللَّه لمحمد ﷺ ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴾ ﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ [الفتح: ١، ٢]، قالوا: فما فضله على الأنبياء؟! قال: قال اللَّه - عز وجل -: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقال اللَّه - عز وجل - لمحمد ﷺ: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [سبأ: ٢٨]، فأرسله إلى الجن والإنس) هكذا أخرجه الدارمى [٤٦]-واللفظ له- والحاكم [٢/ ٣٨١]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١١٦١٠]، من طرق عن يزيد بن أبى حكيم به.

قلتُ: وهذا إسناد حسن صالح؛ يزيد وشيخه صدوقان؛ وقد توبع عليه يزيد بنحوه، تابعه:

١- حفص بن عمر العدنى عند البيهقى فى «الشعب» [١/ رقم ١٥١]، وفى «الدلائل» [رقم ٢٢٣٩].

وحفص ضعيف مشهور، ومن طريقه أخرجه أيضًا: الكلاباذى فى «بحر الفوائد» [رقم ١٧٢]، فالتعويل على رواية يزيد بن أبى حكيم.

٢٧٠٦- منكر: هذا إسناد ضعيف مع إرساله، وأبو يزيد الدالانى - مشهور بكنيته- ضعيف صاحب مناكير على التحقيق، ثم إن مراسيل الحسن هى والريح سواء، ولم يزد الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ٢٤٢]، على قوله: «رواه أبو يعلى وهو مرسل» وهذا منه تساهل.

وباقى رجال الإسناد ثقات معروفون، فعبد السلام هو ابن حرب الحافظ؛ وأبو معمر هو الهذلى؛ وللحديث شواهد لا يصح منها شىء البتة، وقد مضى منها حديث عمرو بن الحريث [١٤٦٢].

٢٧٠٧- **حَدَّثَنَا** بندارٌ، حدّثنا عبد الرحمن بن عثمان البكراوى، عن إسماعيل المكى، عن أبى رجاء، عن ابن عباسٍ، عن النبى ﷺ، قال: «**اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ**».

٢٧٠٨- **حَدَّثَنَا** أبو معمر، حدّثنا ابن أبى زائدة، عن أبيه، عن أبى إسحاق، عن الأرقم بن شرحبيل، عن ابن عبّاسٍ، أن النبى ﷺ أخذ من القراءة من حيث انتهى أبو بكرٍ.

٢٧٠٧- **صحيح**: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٧٧١]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٢٩٦]، من طريق عبد الرحمن بن عثمان أبى بحر البكراوى عن إسماعيل بن مسلم المكى عن أبى رجاء عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، وفيه علتان:

الأولى: أبو بحر البكراوى ضعفه النقاد وطرحوا حديثه، لكنه لم ينفرد به: بل تابعه أبو همام عند ابن عدى فى «الكامل» [١/ ٢٨٤]، بإسناد صحيح إليه؛ وأبو همام هو محمد بن الزبرقان الأهوازى الثقة المشهور.

والثانية: إسماعيل بن مسلم المكى ضعيف مشهور الضعف على علمه وفقهه.

لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة مثله؛ مضى منها حديث أبى بكر الصديق [رقم ٨٥]، وأصح ما فيها حديث عدى بن حاتم عند البخارى [١٣٥١، ٦١٩٥]، ومسلم [١٠١٦]، وجماعة كثيرة.

٢٧٠٨- **ضعيف**: أخرجه ابن ماجه [١٢٣٥]، وأحمد [١/ ٢٣١، ٣٥٥، ٣٥٦]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٦٣٤]، وابن أبى شيبة [٥٨٩٦]، والبيهقى فى «سننه» [٤٨٥٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٤٠٥]، وفى «المشكل» [٣/ ٩٩]، و[١٤/ ١٤٤]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٢٢١]، و[٣/ ١٨٣]، والخطيب فى «تاريخه» [٤/ ٤٣٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٨/ ١٨-١٩]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٢/ ٣٢٢-٣٢٣]، والطبرى فى «تاريخه» [٢/ ٢٣٠]، والإسماعيلى فى «المعجم» [رقم ١٢]، وغيرهم من طرق عن أبى إسحاق السبيعى عن أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس به نحوه...

وهو عند ابن ماجه وجماعة مطولاً فى قصة استخلاف أبى بكر لرسول اللَّه ﷺ كى يصلى بالناس؛ ثم استخلاف النبى ﷺ لأبى بكر وهو يصلى بالناس. =

. . . . . .

= **قلتُ**: وهذا إسناد قواه الحافظ فى «الفتح» [٥/ ٣٦٢]، وحسَّنه فى [٢/ ١٥٤-١٧٤]، وقبله قال ابن عبد البر عقب روايته: «هذا حديث صحيح عن ابن عباس . . .» وقال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة»: «إسناده صحيح ورجاله ثقات».

ثم استدرك البوصيرى وقال: «إلا أن أبا إسحاق اختلط بآخر عمره؛ وكان مدلسًا؛ وقد وراه بالعنعنة، وقد قال البخارى: لا نذكر لأبى إسحاق سماعًا من الأرقم بن شرحبيل».

قلتُ: فهذه علل ثلاث:

الأولى: اختلاط أبى إسحاق السبيعى، ولم يرو عنه هذا الحديث أحد ممن سمع منه قبل الاختلاط على التحقيق، وإنما الصحيح عنه الثورى وشعبة.

والثانية: كون أبى إسحاق مدلسًا، وقد عنعنه فى جميع طرقه.

والثالثة: هى أن أبا إسحاق مع تدليسه فقد غمز البخارى فى سماعه من أرقم بن شرحبيل، وعبارته فى «تاريخه الكبير» [٢/ ٤٦]: «لم يذكر أبو إسحاق سماعًا منه» يعنى من أرقم، وأجاب العلامة أحمد شاكر على هذه العلة فى تعليقه على «المحلى» [٣/ ٦٩] فقال: «وتعليل البخارى ليس مما يتابع عليه؛ لأنه يشترط شرطًا معروفًا خالفه فيه عامة العلماء بالحديث».

قلتُ: مراده شرط البخارى فى السماع؛ والكلام فيه طويل الذيل؛ وليس هنا موضع بسطه؛ وعلى كل حال: فلو صح أن أبا إسحاق قد سمع من أرقم بن شرحبيل مطلقًا، فهو مدلس عريق فى التدليس، وقد عنعنه كما ذكرنا.

وقد خولف فيه أبو إسحاق أيضًا، خالفه عبد اللَّه بن أبى السفر - الثقة المعروف-، فرواه عن أرقم بن شرحبيل فقال: عن ابن عباس عن العباس بن عبد المطلب به مطولاً ومختصرًا نحوه . . . ، فجعله من (مسند العباس).

هكذا أخرجه المؤلف [برقم ٦٧٠٤]، وأحمد [١/ ٢٠٩]، والدارقطنى فى «سننه» [١/ ٣٩٨]، والبزار [١٣٠٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٨/ ١٩]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [رقم ٢٥٩، ٢٦١]، و[رقم ٢٦٤]، وابن قانع فى «المعجم» [رقم ١٢٥٤]، وغيرهم من طرق عن قيس بن الربيع عن عبد اللَّه بن أبى السفر به.

قلتُ: وابن أبى السفر ثقة مشهور؛ ولو سلم الإسناد إليه لكان صحيحًا، ولكن كيف يسلم وفيه قيس بن الربيع؟ والكلام فيه طويل الذيل، وليس هو ممن يساق حديثه فى صدد المحتج به فى دين اللَّه إلا عند من لا يدرى ما وراء الأكمة، راجع ترجمته من «التهذيب وذيوله». =

٢٧٠٩- **حدّثنا** محمد بن عباد، حدّثنا سفيان قال: سمعت خصيفًا عن مقسم، عن ابن عباس قال ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ قال الرفث الجماع: ﴿وَلَا فُسُوقَ﴾ قال: الفسوق: المعاصي ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، قال: المراء.

٢٧١٠- **حَدَّثَنَا** هدبة، حدّثنا حماد بن سلمة، حدّثنا علىّ بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباسٍ؛ وغير واحدٍ، عن الحسن، قالا: لما نزلت آية الدَّين، قال رسول

= أما قول البزار عقب روايته: «لا نعلم روى هذا الكلام إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد» فيرد عليه طريق أبي إسحاق عن أرقم... وقد مضى.

٢٧٠٩- **صحيح**: أخرجه سعيد بن منصور في «تفسيره» [رقم ٣٢٧]، وابن عبد البر في «الاستذكار» [٤/ ٢٧٦]، نحو سياق المؤلف؛ وكذا ابن أبي شيبة [١٣٢٢٥]، والبيهقي في «سننه» [٨٩٥٢] وغيرهم من طريق خصيف بن عبد الرحمن عن مقسم عن ابن عباس به نحوه.

قلتُ: قال البوصيري في إتحاف الخيرة [رقم ٢٦٢٦]: «رواه أبو يعلى بإسناد حسن موقوفًا» كذا قال، وتعبير صاحبه الهيثمي أحسن من هذا، فإنه قال في «المجمع» [٧/ ٣٣]: «رواه أبو يعلى وفيه خصيف وثقه العجلي وابن معين، وضعفه جماعة، وبقية رجاله رجال الصحيح» وخصيف هذا سيئ الحفظ مضطرب الحديث، راجع ترجمته من «التهذيب» وذيوله؛ لكن للأثر طرق أخرى عن ابن عباس به مثله ونحوه...

منها طريق أبي كامل الجحدري عن أبي معشر يوسف بن يزيد عن عثمان بن غياث عن عكرمة عن ابن عباس بسياق مطول، وفي آخره: (والرفث: الجماع، والفسوق: المعاصي، والجدال: المراء).

أخرجه البخاري [١٤٩٧]، معلقًا عن أبي كامل به... ووصله البيهقي في «سننه» [٨٦٧١]، والإسماعيلي في «المستخرج» كما في «الفتح» [٣/ ٤٣٤]، وسنده حسن.

وله طرق أخرى عن ابن عباس به نحوه مفرقًا، فانظر تفسير ابن جرير [٢/ ٢٧٤]، وتفسير سعيد بن منصور [رقم ٣٢٨].

٢٧١٠- **صحيح دون قوله**: (وأكمل اللَّه لآدم... إلخ) أخرجه أحمد [١/ ٢٥١، ٢٩٨، ٣٧١]، والطيالسي [٢٦٩٢]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [٢٠٣٠٥]، والطبراني في «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٩٢٨]، وابن أبي شيبة في «المصنف» وفي «مسنده» وأحمد بن منيع في =

اللَّه ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَنْ جَحَدَ آدَمُ! إِنَّ أَوَّلَ مَنْ جَحَدَ آدَمُ، إِنَّ اللَّهَ لَمَّا خَلَقَهُ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَأَخْرَجَ مِنْهُ مَا هُوَ ذَارِئٌ، فَجَعَلَ يَعْرِضُهُمْ عَلَيْهِ، فَرَأَى فِيهِمْ رَجُلاً يَزْهَرُ، فَقَالَ: أَيْ رَبِّ، أَيُّ بَنِيَّ هَذَا؟ قَالَ: ابْنُكَ دَاوُدُ، قَالَ: يَا رَبِّ كَمْ عُمُرُهُ؟ قَالَ: سِتُّونَ سَنَةً، قَالَ: أَيْ رَبِّ، زِدْهُ فِي عُمُرِهِ، قَالَ: لا، إِلا أَنْ تَزِيدَهُ أَنْتَ مِنْ عُمُرِكَ، قَالَ: وَكَانَ عُمُرُ آدَمَ أَلْفَ سَنَةٍ، فَوَهَبَ لَهُ مِنْ عُمُرِهِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، فَكَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ كِتَابًا وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ الْمَلائِكَةَ، فَلَمَّا احْتُضِرَ آدَمُ أَتَتْهُ مَلائِكَةٌ لِتَقْبِضَهُ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ بَقِيَ مِنْ عُمُرِي أَرْبَعُونَ سَنَةً! قَالُوا: قَدْ وَهَبْتَهَا لابْنِكَ دَاوُدَ، قَالَ: مَا فَعَلْتُ، فَأَبْرَزَ اللَّهُ الْكِتَابَ وَشَهِدَتْ عَلَيْهِ الْمَلائِكَةُ، وَأَكْمَلَ لآدَمَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَأَكْمَلَ لِدَاوُدَ مِائَةَ سَنَةٍ».

= «المسند» كما فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٤٩٢٨]، وابن أبى عاصم فى «الأوائل» [رقم ٤]، والطبرانى أيضًا فى «الأوائل» [رقم ٣]، وأبو الشيخ فى «العظمة» [٥/ ١٥٥٠]، والفريابى فى «القدر» [رقم ٤]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٢٨]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٧/ ٣٩١-٣٩٢]، والطبرى فى «تاريخه» [١/ ٩٨]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» [رقم ٢٩٩٧]، وابن أبى عاصم أيضًا فى «السنة» [رقم ٢٠٤]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن علىّ بن زيد بن جدعان عن يوسف بن مهران عن ابن عباس به . . .

وهو عند ابن أبى شيبة فى «المصنف» مختصراً بجملة: (أول من جحد آدم) فقط، ومثله ابن أبى عاصم فى «الأوائل» ومثلهما الطبرانى فى «الأوائل» وزاد عنهما: (فجحدت ذريته) ولفظ ابن أبى عاصم فى «السنة» هكذا: (إن أول من جحد آدم؛ إن اللَّه تعالى لما خلقه مسح ظهره؛ فأخرج منه ما هو من ذرارى إلى يوم القيامة؛ فعرضهم عليه) كذا مختصراً، وليس عند الطيالسى ومن طريقه البيهقى وابن أبى حاتم فى الموضع الأول والثالث قوله فى آخره: (وأكمل لآدم ألف سنة، وأكمل لداود مئة سنة).

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف شائك، قال ابن كثير فى «تفسيره» [١/ ٤٤٦]: «هذا حديث غريب جداً، وعلى بن زيد بن جدعان فى أحاديثه نكارة» ونحوه قال أيضًا فى «البداية» [١/ ٨٩].

وبهذا أعله الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٣٧٨]، فقال: «فيه علىّ بن زيد وضعفه الجمهور، وبقية رجاله ثقات». =

٢٧١١- **حَدَّثَنَا** محمد بن بحر، حدّثنا سليم بن مسلم المكي، حدّثنا نضر بن عربي، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجَرْجِرُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ**».

= **قلتُ**: وابن جدعان هذا أقل ما يقال فيه أنه ضعيف صاحب مناكير، وقد وهاه جماعة، لكن للحديث شاهد بطوله من حديث أبي هريرة مرفوعًا به نحوه . . . دون قوله في آخره: (وأكمل لآدم ألف سنة، وأكمل لداود مئة سنة) وله طرق عن أبي هريرة به . . . يأتي بعضها عند المؤلف في مسند أبي هريرة [برقم ٦٣٧٧، ٦٥٨٠، ٦٦٥٤]، وبعضها حسنة الإسناد.

● **تنبيه**: وقع عند المؤلف والفريابي والطبراني في «الكبير» طريق آخر للحديث يرويه عليّ بن زيد بن جدعان عن غير واحد عن الحسن البصري به مرسلاً.

قلتُ: وهذا إسناد تالف جدًا، ابن جدعان مضى أنه ضعيف صاحب مناكير، ومَنْ حدثه عن الحسن لا يُدْرى من يكون؟! ومراسيل الحسن كريشة في مهب الريح، لكن الحديث ثابت لشاهده عن أبي هريرة كما مضى.

٢٧١١- **صحيح**: أخرجه الطبراني في «الكبير» [١١/ رقم ١٢٠٤٦]، وفي «الأوسط» [٣/ رقم ٣٣٣٣]، وفي «الصغير» [١/ رقم ٣١٩]، وتمام في «فوائده» [٢/ رقم ١٧٧٨]، وابن عدي في «الكامل» [٣/ ٣١٩]، والمؤلف في «المعجم» [رقم ٦]، وغيرهم من طريق محمد بن بحر الهجيمي عن سليم بن مسلم الخشاب المكي عن النضر بن عربي عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: قال الطبراني في «الأوسط والصغير»: (لم يرو هذا الحديث عن النضر إلا سليم تفرد به محمد بن بحر).

ويرد على هذا قول ابن عدي: «وهذا الحديث عن النضر بن عربي، يرويه سليم؛ على أنه قد رواه غيره؛ إلا أنه ضيق عن النضر غير محفوظ».

قلتُ: فبالإسناد علتان:

الأولى: محمد بن بحر يقول عنه العقيلي: «منكر الحديث كثير الوهم»، وقال ابن حبان في «المجروحين» [٢/ ٣٠]: «يروى عن الضعفاء» أشياء لم يحدث بها غيره عنهم، حتى يقع في القلب أنه كان يقلبها عليهم؛ فلست أدري: البلية في تلك الأحاديث منه أو منهم؟! ومن أيهم كان فهو ساقط الاحتجاج حتى تتبين عدالته بالاعتبار بروايته عن الثقات». =

٢٧١٢- حدّثنا حميد بن مسعدة، حدّثنا سفيان بن حبيب عن عوف، عن سعيد بن أبى الحسن، عن ابن عباس قال: من ترك الجمعة ثلاث جمع متواليات فقد نبذ الإسلام وراء ظهره.

= **قلتُ**: وقد تصحف اسم أبيه عند المؤلف فى الطبعتين إلى (محمد بن يحيى)، كذا: (يحيى) بدل: (بحر) ووقع هكذا للهيثمى فى نسخته من (مسند أبى يعلى) فظنه (محمد بن يحيى بن أبى سمينة) فقال فى «المجمع» [٥/ ١٢١]: «رواه أبو يعلى والطبرانى فى «الثلاثة» وفيه محمد بن يحيى بن أبى سمينة، وقد وثقه أبو حاتم وابن حبان وغيرهما، وفيه كلام لا يضر؛ وبقية رجاله ثقات».

وقد تعقبه الإمام فى «الإرواء» [١/ ٦٩]، فقال بعد أن نقل عبارته: «لا يخلو من خطأ؛ لأن ابن أبى سمينة ليس له ذكر فى «الصغير» و«الكبير» وفيهما من عرفت ضعفه...».

قلتُ: لعل التصحيف فى اسم (محمد بن بحر) قد وقع أيضًا فى نسخة الهيثمى من «الصغير»، و«الأوسط»، و«الكبير» للطبرانى، بل هذا هو الظاهر عندى إن شاء الله، ثم قال الإمام: «فلعل ذلك الراوى فى إسناد أبى يعلى فقط، فإن ثبت ذلك، فهى طريق أخرى للحديث تشهد لهذه الطريق الواهية».

قلتُ: لو وقف الإمام على ما وقفنا عليه؛ لما قال هذا الاحتمال أصلاً.

والثانية: سليم بن مسلم الخشاب تركه النقاد وأسقطوا حديثه، راجع ترجمته من «اللسان» [٣/ ١١٣]، لكن مضى من كلام ابن عدى أنه قد توبع عليه عن النضر بن عربى؟!

وعلى كل حال: فالحديث صحيح ثابت لشواهده عن جماعة من الصحابة؛ وسيأتى منها حديث أم سلمة [برقم ٦٨٨٢، ٦٩١٣، ٦٩٣٩، ٦٩٩٨].

● **تنبيه**: نبه الإمام فى «الإرواء» [١/ ٦٩]، على أن للحديث طريقًا عن ابن عباس بلفظ: (نهى النبى ﷺ أن يشرب فى إناء الفضة) أخرجه أحمد [١/ ٣٢١]، من طريق خصيف بن عبدالرحمن عن سعيد بن جبير وعكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف أيضًا، وخصيف هذا سيئ الحفظ مختلط مشهور، لكن الحديث صحيح كما مضى.

٢٧١٢- صحيح: أخرجه عبد الرزاق [٥١٦٩]، وابن أبى شيبة [٥٥٣٦]، والبيهقى فى «الشعب» [٣/ رقم ٣٠٠٦]، و[رقم ٣٠٠٧]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٦/ ٢٤٢]، =

٢٧١٣- **حَدَّثَنَا** بشر بن سيحان، حدّثنا يزيد بن زريع، عن سعيد بن أبى عروبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ، عن النبى ﷺ، قال: «**أَحْسَنُ مَا غَيَّرْتُمْ بِهِ الشَّيْبَ: الْحِنَّاءُ، وَالْكَتَمُ**».

= والخلال فى «السنة» [رقم ١٦٢٢]، وغيرهم من طرق عن عوف بن أبى جميلة الأعرابى عن سعيد بن أبى الحسن- أخى الحسن البصرى- عن ابن عباس به . . . وفى لفظ للبيهقى: (من ترك أربع جمع متواليات . . . إلخ) ومثله عند عبد الرزاق والخلال وعند ابن أبى شيبة: (. . . طبع اللَّه على قلبه) بدل: (فقد نبذ الإسلام وراء ظهره).

قلتُ: هكذا رواه ابن المبارك والثورى وهشيم وجعفر بن سليمان وسفيان بن حبيب وسعيد بن عامر وغندر وروح بن عبادة وغيرهم عن عوف بإسناده به موقوفًا كما مضى، وخالفهم جميعًا: شريك القاضى، فرواه عن عوف فجوَّد إسناد وصيّره مرفوعًا.

هكذا أخرجه ابن الحمامى الصوفى فى «منتخب من مسموعاته» [ق ٣٤/ ١]، كما فى «الضعيفة» [٢/ ١١٢]، والمحفوظ هو الموقوف، وشريك سيئ الحفظ؛ مشهور بذلك.

والموقوف سنده صحيح كما قاله المنذرى فى «الترغيب» [١/ ٢٩٦]، والبوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [رقم ١٥٠٤]، وقال الحافظ فى «التلخيص» [٢/ ٥٣]: «رجاله ثقات» وقال الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ٤٢٢]: «رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح» وتعقبة الإمام فى« الضعيفة» [٢/ ١١٢] بكون سفيان بن حبيب -شيخ شيخ أبى يعلى -لم يخرج له أحد الشيخين فى «الصحيح» وهو كما قال الإمام؛ لكنه قد وقع فى وهم آخر نحو ما وقع فيه الهيثمى، فإن الإمام قد قال قبل ذلك تعليقًا على إسناد أبى يعلى: «ورجاله ثقات رجال مسلم. . .» كذا قال، وسعيد بن أبى الحسن والراوى عنه كلاهما من رجال البخارى أيضًا، أما شيخ أبى يعلى فهو من رجال مسلم وحده؛ والإسناد صحيح على كل حال.

● **تنبيه**: عزا المناوى فى «الفيض» [٦/ ١٠٣]، هذا الأثر الموقوف إلى المؤلف مرفوعًا، وهذا من أوهامه الكثيرة.

٢٧١٣- **حسن بشواهده**: أخرجه المؤلف فى «المعجم» [١١٥]، من هذا الطريق به . . .

وسنده صحيح لولا عنعنة قتادة، رجاله كلهم ثقات معرفون؛ وشيخ المؤلف وثقه ابن حبان، ومشاه أبو زرعة وأبو حاتم؛ وقد خولف ابن أبى عروبة فى سنده، خالفه سعيد بن بشير، فرواه عن قتادة فقال: عن أنس به مرفوعًا به مثله وزاد فى أوله: (غيروا الشيب) فجعله من (مسند أنس). =

= هكذا أخرجه البزار فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [عقب رقم ٥٦٢٠]، من طريق يحيى ابن المعلى بن المنصور عن يحيى بن صالح عن سعيد بن بشير به . .

قلتُ: قال البزار: «لا نعلمه رواه عن قتادة عن أنس إلا سعيد» وتعقبه البوصيرى قائلاً: «قلتُ: إنما رواه يحيى بن المعلى ولم يتابع عليه، وهو متروك».

قلتُ: لا أدرى كيف وقع للبوصيرى هذا؟! فإن يحيى بن المعلى بن منصور شيخ ثقة صاحب حديث من رجال ابن ماجه، وترجمته عند المزى فى «التهذيب» فكيف أغفل البوصيرى النظر فيه؟!

■ **والصواب**: أن المنفرد بهذا الإسناد الذى لم يتابع عليه: هو سعيد بن بشير كما أشار البزار آنفًا، وسعيد هذا ضعيف صاحب مناكير، والمحفوظ عن قتادة هو الوجه الأول الذى عند المؤلف؛ وقد عرفت ما فيه!

وللحديث طريق آخر عن عكرمة عن ابن عباس به . . . أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٦٦٨]، وابن عدى فى «الكامل» [٧/ ٢١]، وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ٨٣٤]، وغيرهم من طرق عن عبد الرحمن بن محمد المحاربى عن النضر بن عبد الرحمن الخراز عن عكرمة به . . .

قلتُ: وهذا إسناد ماله قائمة، والنضر هذا ساقط الرتبة؛ منحط الدرجة، وقد تركه جماعة من النقاد، وضعفه آخرون، وهو من رجال «التهذيب»؛ وقد ذكر له ابن عدى هذا الحديث فى ترجمته من «الكامل» مع جملة أخرى من حديثه فى ترجمته من «الكامل» مع جملة أخرى من حديثه عن عكرمة ثم قال: «وهذه الأحاديث . . . عن النضر كلها غير محفوظ، . . .».

لكن للحديث شاهد عن أبى ذر مرفوعًا عند أبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وجماعة؛ وقد اختلف فى سنده على ألوان، والمحفوظ فيه مرسل كما شرحناه فى «غرس الأشجار».

وله طريق آخر عن أبى ذر نحوه عند النسائى [٥٠٧٧]، بإسناد ضعيف أيضًا، وله شاهد ثان عن أبى الطفيل به مرفوعًا عند البزار فى «مسنده» [رقم ٢٤١٢]، لكن سنده غير محفوظ.

وله شاهد ثالث مرسل من رواية الحسن البصرى عند ابن أبى شيبة [٢٥٠٠٤]، وشاهد رابع معضل من رواية إبراهيم بن محمد بن سعد بن أبى وقاص عند ابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٤٠]، والحديث عندى حسن بشواهده كما بسطنا ذلك فى كتابنا «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» أعاننا الله عليه. =

٢٧١٤- حَدَّثَنَا حجاج بن يوسف، حدّثنا يونس بن محمد، وحجين بن المثنى، قال يونس: حدّثنا حبان بن علىّ، عن عقيل، عن الزهرى، عن عبيدِ اللَّه بن عبد اللَّه، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**خَيْرُ الأَصْحَابِ أَرْبَعَةٌ، وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعُ مِائَةٍ، وَخَيْرُ الْجُيُوشِ أَرْبَعَةُ آلافٍ، وَمَا هُزِمَ قَوْمٌ بَلَغُوا اثْنَىْ عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قِلَّةٍ إِذَا صَدَقُوا وَصَبَرُوا**»، إلا أن حجينًا، قال: عن ابن شهابٍ، ولم يقل فى آخر الحديث: «**وَصَبَرُوا**».

٢٧١٥- حَدَّثَنَا زهير بن حربٍ، حدّثنا يحيى بن أبى بكرٍ، حدّثنا الحسن بن صالحٍ،

٢٧١٤- **منكر**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٥٨٧].

٢٧١٥- **ضعيف**: أخرجه ابن عبد البر فى «الاستذكار» [٨/ ٤٢٨]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢٣٠]، وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ٧٦٤]، وأحمد [١/ ٣٠١]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٧٢٥]، والبيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم ٦٤٤٣]، والدينورى فى «المجالسة» [رقم ٣٥٢١]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٦/ ٢٠١]، وغيرهم من طرق عن الحسن بن صالح عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس به . . . ولفظ الجميع دون المؤلف وأبى الشيخ وابن عبد البر: (كان يقص شاربه، وكان أبوكم إبراهيم من قبله يقص شاربه . . .) سياق أحمد.

قلتُ: وقد توبع عليه الحسن بن صالح: تابعه إسرائيل بن يونس بلفظ: (كان النبى ﷺ يقص أو يأخذ من شاربه؛ وكان إبراهيم الخليل يفعله).

هكذا أخرجه الترمذى [٢٧٦٠]، وهو عند الطبرانى أيضًا فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٧٢٤]، ولكن بشطره الثانى فقط؛ ولفظه: (وكان إبراهيم - عليه السلام - خليل الرحمن يوفى لحيته، ويقص شاربه . . .).

وهكذا رواه الحسن بن صالح وإسرائيل كلاهما عن سماك على هذا الوجه، وخالفهما طائفة منهم زائدة، فرووه عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس موقوفًا، هكذا ذكره ابن عبد البر فى «التمهيد» [٢١/ ٦٣]، وعنه ابن القيم فى «الزاد» [١/ ١٧١]، وهذا الاختلاف فى رفعه ووقفه، هو عندى من سماك بن حرب، وكذا الاضطراب فى متنه، وسماك وإن كان صدوقًا إلا أنه قد تغير بآخرة حتى صار يتلقن، ولم يروه عنه أحد ممن سمع منه قديمًا، ثم إن روايته عن عكرمة خاصة؛ قد أعلها بعض النقاد بالاضطراب، فراجع ما علقناه على الحديث الماضى [برقم ٢٣٣٢]، وراجع ما علقه الإمام حول هذا الحديث فى «الضعيفة» [١١/ رقم ٥٤٥٥].

عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ، قال: كان رسول الله ﷺ يجز شاربه، وكان إبراهيم يجز شاربه.

٢٧١٦- أخبرنا أبو يعلى، حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا بشر بن السرى، حدّثنا شعبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ، عن النبى ﷺ، قال: «**الخُنْصَرُ وَالإِبْهَامُ سَوَاءٌ**».

٢٧١٧- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا يزيد بن هارون، أخبرنا حسينٌ المعلم، عن عمرو بن شعيبٍ، عن طاووسٍ، سمع ابن عمر، وابن عباسٍ يحدّثان، عن النبى ﷺ، قال: «**لاَ**

٢٧١٦- **صحيح**: أخرجه البخارى [٦٥٠٠]، وأبو داود [٤٥٥٨]، والترمذى [١٣٩٢]، والنسائى [٤٨٤٧، ٤٨٤٨]، وابن ماجه [٢٦٥٢]، وابن أبى شيبة [٢٦٩٨٢]، وأحمد [١/ ٢٢٧، ٣٢٩]، والبيهقى فى «سننه» [٦٨١٣، ١٦٠٤٣، ١٦٠٥٤]، وفى «المعرفة» [رقم ٥١٦١]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٥٧٢]، وابن الجعد [٩٧٥]، وابن الجارود [٧٨٣]، وابن المبارك فى «المسنده» [رقم ١٣٧]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٧/ ٣٧٨]، وفى «الاستذكار» [٨/ ١٠٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٢٢]، وجماعة من طرق عن شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس به . . . وزاد ابن الجارود: (والضرس والثنية) وهو رواية للبيهقى.

قلتُ: قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح» وقال البغوى: «هذا حديث صحيح» وهو كما قال؛ وعنعنة قتادة مجبورة برواية شعبة عنه؛ وقد توبع شعبة عليه أيضًا.

٢٧١٧- **صحيح**: أخرجه أبو داود [٣٥٣٩]، والترمذى [٢١٣٢]، والنسائى [٢٦٩٠، ٣٧٠٣]، وأحمد [١/ ٢٣٧]، و[١/ ٢٩١]، و[٢/ ٢٧، ٧٨]، والحاكم [٢/ ٥٣]، والدارقطنى فى «سننه» [٣/ ٤٢]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٣٤٦٢]، وابن أبى شيبة [٢١٧١٠]، والبيهقى فى «سننه» [١١٧٩٠]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٩٠٥]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٧٩]، وابن الجارود [٩٩٤]، وجماعة من طرق عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن طاووس عن ابن عمر وابن عباس به . . . وهو عند ابن ماجه والطحاوى بشطره الأول فقط.

قلتُ: قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح» وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد؛ فإنى لا أعلم خلافًا فى عدالة عمرو بن شعيب؛ إنما اختلفوا فى سماع أبيه من جده».

قلتُ: الإسناد حسن صالح؛ لكن اختلف فيه على ثلاثة ألوان كما بسطنا ذلك فى «غرس الأشجار» لكن الحديث صحيح ثابت لطرقه وشواهده.

يَحِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ ثُمَّ يَرْجِعُ فِيهَا، إِلاَّ الْوَالِدُ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ، وَمَثَلُ الَّذِي يَرْجِعُ فِي عَطِيَّتِهِ كَمَثَلِ الْكَلْبِ أَكَلَ حَتَّى إِذَا شَبِعَ قَاءَ، ثُمَّ رَجَعَ فِي قَيْئِهِ».

٢٧١٨- حَدَّثَنَا زهيرٌ، أخبرنا يزيد بن هارون، أخبرنا محمد بن إسحاق، عن عبدالله بن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ، قال يوم الحديبية: «يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ»، قالوا: والمقصرين يا رسول الله؟ قال: «يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ»، قالوا: والمقصرين يا رسول الله؟ قال: «يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ»، قالوا: والمقصرين يا رسول الله؟ قال: «وَالْمُقَصِّرِينَ»، قالوا: يا رسول الله، ما بال المحلقين؟ لم ظاهرت لهم بالترحم؟ قال: «إِنَّهُمْ لَمْ يَشُكُّوا».

٢٧١٩- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا الحسن بن موسى، حدّثنا ثابتٌ أبو زيد، عن عبد الله

٢٧١٨- حسن: أخرجه ابن ماجه [٣٠٤٥]، وأحمد [١/ ٣٥٣]، وابن أبي شيبة [١٣٦١٨]، و[٣٦٨٦١]، والبيهقي في «سننه» [٩٨٥٧]، وفي «الدلائل» [رقم ١٤٩٠]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢/ ٢٥٥]، وفي «المشكل» [٣/ ٢١٧]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٥/ ٢٣٥]، وفي «الاستذكار» [٤/ ٣١٣]، وابن حزم في «الإحكام» [٤/ ٤٤٩]، والطبري في «تاريخه» [٢/ ١٢٤]، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق بن يسار - وهذا في «سيرته» كما ذكره البدر العيني في «عمدة القاري» [١٠/ ٦٤]- عن عبد الله بن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس به . . . وهو عند ابن ماجه وغيره باختصار.

قلتُ: وهذا إسناد حسن صالح؛ وابن إسحاق قد صرح بالسماع عند الجميع سوى المؤلف وابن أبي شيبة، وابن عبد البر في «الاستذكار» وقد تصحف (ابن إسحاق) عند الطحاوي في «شرح المعاني» إلى (أبو إسحاق).

والحديث صحح إسناده البوصيري في «مصباح الزجاجة» وجوده الولي العراقي في «طرح التثريب» [٥/ ٤٠٨]، وحكاه عن أبيه الزين العراقي في [٥/ ٤١١]، وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس وشواهد عن جماعة من الصحابة، لكن دون قوله في آخره: (قالوا: يا رسول الله: ما بال المحلقين؟! لم ظاهرت لهم بالترحم؟! قال: إنهم لم يشكوا).

٢٧١٩- جيد: أخرجه الترمذي [٩٦١]، وابن ماجه [٢٩٤٤]، والدارمي [١٨٣٩]، وأحمد [١١/ ٢٤٧، ٢٦٦، ٢٩١، ٣٠٧، ٣٧١]، والدارمي [١٨٣٩]، وابن خزيمة =

ابن عثمان بن خثيم عم سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ لِهَذَا الْحَجَرِ لِسَانًا وَشَفَتَيْنِ يَشْهَدَانِ لِمَنِ اسْتَلَمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِحَقٍّ**».

٢٧٢٠- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا الحسن بن موسى، حدّثنا ثابتٌ أبو زيد، عن هلال، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: أُسْرِيَ بالنبى ﷺ إلى بيت المقدس، ثم جاء من ليلته فحدثهم بمسيره، وبعلامة بيت المقدس، وبعيرهم، قال: قال أناسٌ: نحن لا نصدق محمداً، فارتدوا كفاراً، فضرب الله أعناقهم مع أبى جهل، قال: وقال أبو جهل: يخوفنا محمدٌ بشجرة الزقوم؟ هاتوا تمراً وزبداً تزقموا، قال: ورأى الدجال فى صورته رؤية عين ليس رؤيا منام، وعيسى ابن مريم، وإبراهيم، قال: فسئل النبى ﷺ عن الدجال؟ فقال: «**رَأَيْتُهُ فَيْلَمَانِيًّا أَقْمَرَ هِجَانًا، إِحْدَى عَيْنَيْهِ قَائِمَةٌ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ، كَأَنَّ شَعْرَهُ أَغْصَانُ شَجَرَةٍ، وَرَأَيْتُ عِيسَى: شَابًّا أَبْيَضَ، جَعْدَ الرَّأْسِ، حَدِيدَ الْبَصَرِ، مُبَطَّنَ الْخَلْقِ،**

= [٢٧٣٥، ٢٧٣٦]، وابن حبان [٣٧١١، ٣٧١٢]، والحاكم [١/ ٦٢٧]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٤٧٩]، والبيهقى فى «سننه» [٩٠١٤]، وفى «الشعب» [٤٠٣٥، ٤٠٣٦]، وأبونعيم فى «الحلية» [٤/ ٣٠٦]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٢٦٣]، و[٤/ ١٦١]، والأزرقى «أخبار مكة» [رقم ٣٨٨]، والفاكهى فى «أخبار مكة» [رقم ٢]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به مثله، وهو عند جماعة نحوه؛ ولفظ الترمذى وابن ماجه والدارمى وأحمد فى رواية وجماعة: (ليبعثن الله الحجر يوم القيامة، وله عينان يبصر بهما، ولسان ينطق به ويشهد على من استلمه بحق) هذا سياق الدارمى.

قلتُ: وهذا إسناد جيد؛ وقد صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وقبلهم قال الترمذى: (هذا حديث حسن) وأعله المناوى فى «فيض القدير» [٥/ ٣٤٥]، بعبد الله بن عثمان بن خثيم، وقد رددنا عليه فى «غرس الأشجار» وذكرنا هناك طرقًا أخرى وشواهد يتقوى بها الحديث.

٢٧٢٠- **قوى**: أخرجه أحمد [١/ ٣٧٤]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٢٨٣، ١١٤٨٤]، والحارث فى «مسنده» [رقم ٢٤/ زوائده]، والخطابى فى «غريب الحديث» [١/ ٤٨٦]، وغيرهم من طرق عن ثابت بن يزيد عن هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس به . . . وهو عند النسائى فى الموضع الأول مختصراً ببعض من أوله؛ وعنده فى الموضع الثانى بقول أبى جهل: (أيخوفنا محمد بشجرة الزقوم؟! هاتوا تمراً وزبداً فتزقموا) فقط، ومثله عند الخطابى أيضًا. =

وَرَأَيْتُ مُوسَى: أَسْحَمَ، آدَمَ كَثِيرَ الشَّعْرِ، شَدِيدَ الْخَلْقِ، وَرَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ، فَلا أَنْظُرُ إِلَى إِرْبٍ مِنْ آرَابِهِ إِلا نَظَرْتُ إِلَيْهِ كَأَنَّهُ صَاحِبُكُمْ، قَالَ: وَقَالَ لِي جِبْرِيلُ: سَلِّمْ عَلَى أَبِيكَ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ».

٢٧٢١- أخبرنا الشيخ الجليل أبو سعد بن أبى بكر محمد بن عبد الرحمن الجنزروذى قراءة عليه فأقر به وقال: نعم أخبرنا أبو عمرو محمد بن أحمد بن سنان المقرى الحيرى سنة سبعين وثلاث مئة، أخبرنا أبو يعلى أحمد بن على بن المثنى الموصلى التميمى سنة ست وثلاث مئة. حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا الحسن بن موسى، حدّثنا أبو عوانة وضاحٌ، عن عبد الأعلى، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «اتَّقُوا الْحَدِيثَ عَنِّي إِلا مَا عَلِمْتُمْ، فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ كَذَبَ بِالْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

٢٧٢٢- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا يونس بن محمد، حدّثنا داود بن أبى الفرات، عن علباء، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ، قال: خط رسول اللَّه ﷺ فى الأرض أربعة خطوطٍ،

= **قلتُ**: وهذا إسناد قوى؛ وقد صححه ابن كثير فى «تفسيره» [٣/ ٢٢]، وهلال بن خباب ثقة مشهور؛ لكن ثبت أنه تغير قبل موته، لكن لم يكن تغيره بالفاحش، حتى يصح لابن حبان هذا الشغب الذى ذكره بشأنه فى «المجروحين» [٣/ ٨٧]، فراجع ما علقناه على الحديث الماضى [برقم ٢٦٨٤]، ولفقرات الحديث شواهد.

٢٧٢١- **ضعيف بهذا التمام**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٣٣٨].

٢٧٢٢- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٢٩٣، ٣١٦]، وابن حبان [٧٠١٠]، والحاكم [٢/ ٥٣٩]، و[٣/ ١٧٤، ٢٠٤]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٩٢٨]، و[٢٢/ رقم ١٠١٩]، و[٢٣/ رقم ١]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٣٥٥، ٨٣٥٧، ٨٣٦٤]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٥٩٧]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٥/ رقم ٢٩٦٢]، وابن عبد البر فى «الاستيعاب» [١/ ٥٨٨، ٦١٣]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ١٣٣٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٧٠/ ١٠٨]، والطحاوى فى «المشكل» [١/ ٨٣]، وغيرهم من طرق عن داود بن أبى الفرات عن علباء بن أحمر عن عكرمة عن ابن عباس به. =

فقال: «أَتَدْرُونَ مَا هَذَا؟» قالوا: اللَّه ورسوله أعلم، فقال رسول اللَّه ﷺ: «أَفْضَلُ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ خَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ، وَفَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ، وَمَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ، وَآسِيَةُ بِنْتُ مُزَاحِمٍ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ».

٢٧٢٣- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا يعقوب بن إبراهيم، حدّثنا أبى، عن ابن إسحاق، قال: ذكر طلحة بن نافع، عن سعيد، عن عبد اللَّه بن عباس، قال: تزوج رجلٌ من الأنصار امرأةً من بنى عجلان، فدخل بها، فبات عندها، فلما أصبح، قال: ما وجدتها عذراء، قال: فرفع شأنهما إلى رسول اللَّه ﷺ، فدعا الجارية، فسألها، فقالت: بلى، قد كنت عذراء، قال: فأمر بهما رسول اللَّه ﷺ فتلاعنا، وأعطاها المهر.

٢٧٢٤- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا أحوص بن جوابٍ الضبى، حدّثنا عمار بن زريقٍ، عن

= **قلتُ**: وهذا إسناد صحيح كما قال الحافظ فى «الفتح» [٦/ ٤٧١]، و[٧/ ١٣٥]، وكذا صححه الحاكم وغيره.

٢٧٢٣- **ضعيف**: أخرجه ابن ماجه [٢٠٧٠]، وأحمد [١/ ٢٦١]، والبزار فى «مسنده» كما فى «المجمع» [٤/ ٦٤٧]، من طريق محمد بن إسحاق قال: ذكر طلحة بن نافع عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

قلتُ: قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة»: «إسناده ضعيف؛ لتدليس ابن إسحاق، وقد قال البزار: هذا الحديث لا يعرف إلا من هذا الوجه».

قلتُ: وهو كما قال، وعلته عدم تصريح ابن إسحاق بالسماع، وقول المدلس: (ذكر فلان) أو (قال فلان) أو (حكى فلان) كلها مثل قوله: (عن فلان)، ولا يقبل منه سوى (حدثنا و(أخبرنا)، وما سوى ذلك فهو خل وبقل، واللَّه المستعان.

٢٧٢٤- **صحيح**: دون قوله: (المشبعة من المعصفر): أخرجه المؤلف وحده بهذا الإسناد فيما أعلم، قال الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ١٤٦]: «رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح».

قلتُ: وهذا منه وهمٌ صريح، فإن محمد بن عبد الرحمن - وهو ابن أبى ليلى - لم يكن من رجال «الصحيح» يومًا من الدهر، بل هو على فقهه وعلمه كان ضعيف الحفظ؛ مضطرب الحديث، وشيخه عبد الكريم هو ابن أبى المخارق الذى ليس حاله بأحسن من حال تلميذه، وقد اضطرب فيه أحدهما. =

محمد بن عبد الرحمن، عن عبد الكريم، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ عن خواتيم الذهب، والقسية، والميثرة الحمراء المشبعة من المعصفر، وعن أن يقرأ القرآن وهو راكعٌ أو ساجدٌ.

٢٧٢٥- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا أحوص بن جواب الضبي، حدّثنا عمار بن رزيق، عن سليمان الأعمش، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباسٍ، قال: صلى رسول اللَّه ﷺ: «**الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَالْفَجْرُ يَوْمَ عَرَفَةَ بِمِنًى**».

٢٧٢٦- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا محمد بن عبد اللَّه الأسدي، حدّثنا سفيان، عن عبداللَّه بن عثمان بن خثيمٍ، عن سعيد بن جبيرٍ، عن ابن عباسٍ: أن رسول اللَّه ﷺ تزوج وهو محرمٌ، واحتجم وهو محرمٌ.

= فقد أخرجه أحمد [١/ ١٠٥]، بإسناد قوى إلى ابن أبى ليلى أنه قال: عن عبد الكريم عن عبد اللَّه بن الحارث عن ابن عباس عن على به نحوه . . . ، هكذا صار (عبد اللَّه بن الحارث) هو راويه عن ابن عباس، دون (مجاهد) وصار الحديث من (مسند على) بعد أن كان من (مسند ابن عباس).

والحديث صحيح على كل حال؛ فله شواهد ثابتة، مضى منها حديث علىّ [٦٠٣، ٦٠٤] فانظره.

٢٧٢٥- صحيح: مضى الكلام عليه [٢٤٢٦].

● **تنبيه مهم**: وقع فى مطبوعة حسين الأسد تصحيف غريب فى متن هذا الحديث، فعنده: (عن ابن عباس قال: قال رسول اللَّه ﷺ: الظهر يوم التروية . . . إلخ)، هكذا وقع عنده، والصواب: (عن ابن عباس قال: صلى رسول اللَّه ﷺ الظهر يوم التروية . . . إلخ) فهكذا وقع عند جماعة ممن خرجوا هذا الحديث بهذا الطريق؛ فراجع الماضى [برقم ٢٤٢٦]، وكذا وقع على الصواب فى الطبعة العلمية [٢/ ٥٥٨/ رقم ٢٧١٧].

٢٧٢٦- صحيح: أخرجه الدارمى [١٨١٩]، والدارقطنى فى «سننه» [٢/ ٢٣٩]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٤٧٦، ١٢٤٧٧]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ١٣٦]، وغيرهم من ثلاثة طرق عن عبد اللَّه بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . . وهو عند الدرامى والدارقطنى بشطره الثانى فقط؛ وهو عند ابن سعد بشطره الأول فقط، ولفظه: (نكح رسول اللَّه ﷺ خالتى ميمونة وهو محرم). =

٢٧٢٧- **حَدَّثَنَا** زهير بن حرب، حدّثنا محمد بن عبد اللَّه الأسدى، حدّثنا سفيان، عن عبد اللَّه بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**خَيْرُ أَكْحَالِكُمُ الإِثْمِدُ عِنْدَ النَّوْمِ، يُنْبِتُ الشَّعْرَ وَيَجْلُو الْبَصَرَ، وَخَيْرُ ثِيَابِكُمُ الْبِيضُ، الْبَسُوهَا، وَكَفِّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ**».

٢٧٢٨- **حَدَّثَنَا** زهيرٌ، حدّثنا محمد بن عبد اللَّه الأسدى، حدّثنا سفيان، عن ابن أبى ليلى، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: بعث رسول اللَّه ﷺ أرقم بن أبى أرقم الزهرى على بعض الصدقة، فمر بأبى رافع فاستتبعه، فأتى النبى ﷺ فذكر ذلك له، فقال: «**يَا أَبَا رَافِعٍ، إِنَّ الصَّدَقَةَ حَرَامٌ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، وَإِنَّ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ- أَوْ- مِنْ أَنْفُسِهِمْ**».

= **قلتُ**: وهذا إسناد جيد صالح؛ وله طرق أخرى عن ابن عباس به . . . فانظر الماضى [برقم ٢٣٩٣، ٢٣٦٢، ٤٤٩٠، ٢٤٤٩، ٢٤٧١]، وسفيان فى سنده هو الثورى الإمام.

٢٧٢٧- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٤١٠].

٢٧٢٨- **صحيح**: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١٢٠٥٩]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٠٢٣]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ٧]، و[٣/ ٢٨٢]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٧/ ٩٧]، وابن زنجويه فى «الأموال» [رقم ١٧٠٧]، والخطيب فى «الأسماء المبهمة» [ص ٥]، ومن طريقه ابن العديم فى «بغية الطلب» [٤/ ٣٢٧]، وغيرهم من طرق عن الثورى عن محمد ابن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس به.

قلتُ: هكذا رواه الفريابى وأبو أحمد الزبيرى ومحمد بن كثير العبدى؛ ثلاثتهم عن الثورى على الوجه الماضى، وخالفهم عبد الرزاق، فرواه عن الثورى فقال: عن ابن أبى ليلى عن الحكم عن ابن أبى رافع عن أبى رافع به نحوه . . . . ، فجعله من (مسند أبى رافع) وأسقط شيخ الحكم وأبدله: بـ(ابن أبى رافع).

هكذا أخرجه أحمد [٦/ ٨]، وابن أبى ليلى هذا سيىء الحفظ مضطرب الحديث، وبه أعله البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٢١٦٣]، والهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٢٤٨].

فالظاهر أنه قد اضطرب فى إسناده، لكن الوجه الثانى هو المحفوظ فى هذا الحديث؛ وهكذا توبع عليه ابن أبى ليلى: =

٢٧٢٩- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا محمد بن عبد اللَّه الأسدى، حدّثنا سفيان، عن على ابن بذيمة، عن قيس بن حبترٍ، قال: سألت ابن عباسٍ عن الجر الأبيض، والأخضر، والأحمر، فقال: إن أول من سأل النبى ﷺ وفد عبد القيس، فقال: «**لا تَشْرَبُوا فِى الدُّبَّاءِ، وَالْمُزَفَّتِ، وَالنَّقِيرِ، وَالْحَنْتَمِ، وَلا تَشْرَبُوا فِى الْجَرِّ، وَاشْرَبُوا فِى الأَسْقِيَةِ**»، قال: «**فَصُبُّوا عَلَيْهَا الْمَاءَ**»، فقال له فى الثالثة، أو فى الرابعة: «**أَهْرِيقُوهُ**»، ثم قال: «**إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَىَّ- أَوْ حُرِّمَ- الْخَمْرَ، وَالْمَيْسِرَ، وَالْكُوبَةَ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ**» حدّثنا سفيان، قال: قلت لعلىّ بن بذيمة: ما الكوبة؟ قال: الطبل.

= تابعه شعبة عند أبى داود [١٦٥٠]، والترمذى [٦٥٧]، والنسائى [٢٦١٢]، وأحمد [/ ١٠ ٦، ٣٩٠]، وابن خزيمة [٢٣٤٤]، وابن حبان [٣٢٩٣]، والحاكم [١/ ٥٦١]، والطيالسى [٩٧٢]، والطبرانى فى «الكبير» [١/ رقم ٩٣٢]، وابن أبى شيبة [١٠٧٠٧]، و[٣٦٥٢٥]، والبيهقى فى «سننه» [٢٦٨٨، ١٣٠٢١]، وفى «المعرفة» [رقم ٤٢٦٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ١٤٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ٢٨٢]، وفى «المشكل» [١١/ ٢٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ٢٥٣]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٤/ ٣٦١]، والمحاملى فى «أماليه» [رقم ٣٥٣]، والروياني فى «مسنده» [رقم ٦٧٠، ٧٠٥]، وجماعة من طرق عن شعبة عن الحكم عن ابن أبى رافع [وسقط ابن أبى رافع من سند ابن عساكر] عن أبيه أبى رافع به نحوه...

وهذا إسناد صحيح مستقيم؛ وابن أبى رافع هو عبيد اللَّه بن أبى رافع المدنى الثقة المعروف؛ وشعبة هو أوثق الناس فى الحكم بن عتيبة، فإذا خالفه مثل حمزة بن حبيب الزيات، ورواه عن الحكم به مرسلاً، كما عند ابن سعد فى «الطبقات» [٤/ ٧٤]، بإسناد صحيح إليه، لم يكن القول إلا قول شعبة، وحمزة وإن وثقه جماعة؛ لكن يقول عنه زكريا الساجى: «صدوق سيئ الحفظ؛ ليس بمتقن فى الحديث» كما فى «التهذيب» [٣/ ٢٧]، وقد يكون الحكم كان ينشط فيروى الحديث مجوداً موصولاً؛ ثم يكسل فيرسله لمذاكرة أو فتوى أو غير ذلك، وقد خولف الحكم فى سنده، لكن الحكم للحكم، كما شرحناه فى «غرس الأشجار».

٢٧٢٩- **صحيح**: أخرجه أبو داود [٣٦٩٦]، وأحمد [١/ ٢٧٤]، وابن حبان [٥٣٦٥]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢٢١، ٢٢٣]، والمزى فى «تهذيبه» [٢٤/ ١٨]، وابن عساكر=

. . . . . .

= فى «تاريخه» [٤١/ ٢٧٣]، وغيرهم من طريق الثورى عن على بن بذيمة عن قيس بن حبتر عن ابن عباس به . . وليس عند الطحاوى جملة النهى عن الخمر والميسر والكوبة وكل مسكر .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح مشهور؛ لكن أعله أبو محمد ابن حزم فى «المحلى» [٧/ ٤٨٥]، قائلاً: «قيس بن حبتر: . . . مجهول» كذا جازف أبو محمد الفارسى، وغفل عن توثيق أبى زرعة والنسائى وابن حبان لقيس، وقد توبع عليه الثورى نحوه، تابعه:

١- إسرائيل بن يونس عند الطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٥٩٨]، والبيهقى فى «سننه» [١٧٢٠٨]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢٢١]، بإسناد قوى إليه؛ وليس عند الطحاوى ما فى آخره: (قال: إن اللَّه حرم على . . . إلخ).

٢- وتابعه أيضًا قيس بن الربيع عند الطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٥٩٩]. لكن الإسناد إليه مغموز، وقيس نفسه ليس ممن يحتج به على الانفراد .

ثم جاء موسى بن أعين وخالف الجماعة فى إسناده، فرواه عنه على بن معبد فقال: عن علىّ بن بذيمة عن سعيد بن جبير عن قيس بن حبتر عن ابن عباس به مختصراً بلفظ: (كل مسكر حرام) هكذا أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١٢/ ١٢٦٠٠]، بإسناد صحيح إلى على بن معبد به . . .

وتوبع عليه ابن معبد: تابعه عبد الغفار بن داود الحرانى من رواية أبى الأحوص محمد بن الهيثم عنه كما ذكره المزى فى «التحفة» [٧/ ١٦٦]، ثم قال: «قال أبو الأحوص: والصحيح عن على بن بذيمة عن قيس بن حبتر» قال المزى: «يعنى ليس فيه سعيد بن جبير» .

ثم جاء عبد السلام بن عبد الحميد الحرانى - وكان ممن يخطئ- ورواه عن موسى بن أعين فقال: عن علىّ بن بذيمة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . . ولم يذكر فيه (قيس بن حبتر) أصلاً .

هكذا ذكره المزى أيضًا فى «التحفة» [٧/ ١٦٦]، وموسى بن أعين ثقة مشهور، لكن قول الجماعة عن علىّ بن بذيمة هو الأولى؛ وقد نقل المزى فى «التحفة» عن الخطيب البغدادى أنه قال: «كان موسى بن أعين يخلط فى هذا الحديث، والصحيح عن علىّ بن بذيمة ما رواه سفيان الثورى عنه عن قيس بن حبتر عن ابن عباس، وليس لسعيد بن جبير فيه معنى» .

قلتُ: وهكذا جزم أبو الأحوص محمد بن الهيثم الحافظ كما مضى آنفًا، والقول ما قالت حَذام .

٢٧٣٠- **حَدَّثَنَا** زهيرٌ، حدّثنا عليّ بن الحسن بن شقيق، أخبرنا ابن المبارك، أخبرنا حسين بن عبد اللَّه بن عبيد اللَّه بن عباس، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ عن النقير، والدباء، والمزفت، وقال: «**لا تَشْرَبُوا إِلا فِي إِنَاءٍ**»، فصنعوا جلود الإبل، وجعلوا لها أعناقًا من جلود الغنم، فبلغه ذلك، فقال: «**لا تَشْرَبُوا إِلا فِيمَا أَعْلاهُ مِنْهُ**».

٢٧٣١- **حدّثنا** أبو عباد قطن بن نسير الغبرى، حدّثنا جعفر بن سليمان، حدّثنا

٢٧٣٠- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٢٨٧]، وابن أبى الدنيا فى «ذم المسكر» [٢٨]، وغيرهما من طريق ابن المبارك عن حسين بن عبد اللَّه بن عبيد اللَّه بن عباس عن عكرمة عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف؛ وعلته حسين هذا فهو ساقط الحديث عند جماعة، وضعفه آخرون، راجع ترجمته من «التهذيب وذيوله»؛ وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ٨٩].

لكن لشطر الحديث الأول طرق أخرى عن ابن عباس به... فانظر منها الماضى [٢٥٦٩]، والسابق.

٢٧٣١- **قوى**: أخرجه ابن حبان [٦٩٠٥]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ٨٣١]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٤/ ٤١٠، ٤١١]، وغيرهم من طريق المؤلف عن قطن بن نسير عن جعفر بن سليمان عن ثابت البنانى عن أبى رافع به.... وهو عند ابن الأثير مختصراً ببعض من أوله.

قلتُ: وهذا إسناد على شرط مسلم؛ وهو مستقيم لولا أن قطن بن نسير مختلف فيه، والتحقيق أنه ليس ممن يحتج به على الانفراد، وهو صاحب مناكير عن جعفر بن سليمان خاصة كما أشار أبو زرعة الرزاى، وأنكر على مسلم إخراجه لحديثه فى «صحيحه»، لكن اعتذار مسلم عن هذا معروف مقبول، ولم يتفرد به قطن: بل تابعه عليه أبو داود الطيالسى به نحوه مطولاً عند الآجرى فى «الشريعة» [رقم ١٣٥٧]، بإسناد صحيح إليه؛ وكذا تابعه محمد بن عبيد بن حسان على نحوه حتى قوله: (إن يكن للقتل بأس فقد قتلت) عند الحاكم [٣/ ٩٧]، وعنه البيهقى فى «سننه» [١٥٧٩٤]، بإسناد صحيح إليه أيضًا، فالإسناد قوى.

وأبو رافع راوى تلك القصة: هو أبو رافع نفيع الصائغ التابعى «الكبير» المخضرم؛ وجعفر بن سليمان قوى الحديث؛ ويشهد لبعض فقرات تلك القصة حديث عمرو بن ميمون عند البخارى [٣٤٩٧]، وجماعة كثيرة.

ثابت البنانى، عن أبى رافع قال كان أبو لؤلؤة عبداً للمغيرة بن شعبة وكان يصنع الأرحاء، وكان المغيرة يستغله كل يوم أربعة دراهم فلقى أبو لؤلؤة عمر فقال يا أمير المؤمنين، إن المغيرة قد أثقل علىّ غلتى فكلمْه يخففْ عنى، فقال له عمر: اتق اللَّه وأحسن إلى مولاك- ومن نية عمر أن يلقى المغيرة فيكلمه يخفف- فغضب العبد وقال: وسع الناس كلهم عدله غيرى! فأضمر على قتله فاصطنع خنجراً له رأسان وشحذه وسمَّه ثم أتى به الهرمزان فقال: كيف ترى هذا؟ قال: أرى أنك لا تضرب بهذا أحداً إلا قتلته قال: فتحيَّن أبو لؤلؤة فجاء فى صلاة الغداة حتى قام وراء عمر وكان عمر إذا أقيمت الصلاة فتكلم يقول: أقيموا صفوفكم كما كان يقول، فلما كبَّر وجأه أبو لؤلؤة فى كتفه ووجأه فى خاصرته فسقط عمر، وطعن بخنجره ثلاثة عشر رجلاً فهلك منهم سبعة وأفرق منهم ستة، وجعل عمر يُذهب به إلى منزله، وصاح الناس حتى كادت تطلع الشمس، فنادى عبد الرحمن بن عوف: يا أيها الناس، الصلاةَ الصلاةَ الصلاةَ! قال: وفزعوا إلى الصلاة. فتقدم عبدالرحمن بن عوف فصلى بهم بأقصر سورتين من القرآن، فلما قضى صلاته توجهوا إلى عمر، فدعا بشراب لينظر ما قدر جرحه، فَأُتِىَ بنبيذ فشربه فخرج من جرحه فلم يُدْرَ أنبيذ هو أم دم، فدعا بلبن فشربه فخرج من جرحه، فقالوا: لا بأس عليك يا أمير المؤمنين! فقال: إن يكن للقتل بأس فقد قُتلتُ. فجعل الناس يثنون عليه، يقولون: جزاك اللَّه خيرا يا أمير المؤمنين، كنتَ وكنت، ثم ينصرفون ويجىء قوم آخرون فيثنون عليه، فقال عمر: أما واللَّه على ما تقولون وددت أنى خرجت منها كفافًا لا علىّ ولا لى، وأن صحبة رسول اللَّه ﷺ قد سلمتْ لى. فتكلم عبد اللَّه بن عباس- وكان عند رأسه- وكان خليطه كأنه من أهله وكان ابن عباس يقرأ القرآن فتكلم عبد اللَّه بن عباس، فقال: واللَّه لا تخرج منها كفافًا لقد صحبتَ رسول اللَّه ﷺ فصحبتَهُ خير ما صحبه صاحبٌ، كنتَ له وكنتَ له وكنتَ له، حتى قبض رسول اللَّه ﷺ وهو عنك راض، ثم صحبت خليفة رسول اللَّه ﷺ، ثم وليتَها يا أمير المؤمنين أنت فوليتَها بخير ما وليها وال، كنتَ تفعل وكنت تفعل.. فكان عمر يستريح إلى حديث ابن عباس فقال عمر: يا بن عباس، كرر علىَّ حديثك، فكرر عليه، فقال عمر: أما واللَّه على ما تقولون لو أن لى طلاع الأرض ذهبًا لافتديت به اليوم من هول المطلع! قد جعلتُها شورى فى ستة: فى عثمان وعلىّ وطلحة بن

عبيد اللَّه والزبير ابن العوام وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص، وجعل عبد اللَّه بن عمر معهم مشيراً وليس منهم، وأجَّلهم ثلاثًا وأمر صهيبًا أن يصلي بالناس.

٢٧٣٢- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا عفان، حدّثنا همامٌ، أخبرنا أبو جمرة، أنه كان يجلس إلى ابن عباسٍ، فكان يدفع عنه الناس، قال: فاحتبست عنه أيامًا، فقال لي: ما حبسك؟ قال: قلت: الحمَّى، فقال لي: [قال] رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَطْفِئُوهَا عَنْكُمْ بِمَاءِ زَمْزَمَ**».

٢٧٣٣- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا مخلد بن يزيد الحراني، حدّثنا ابن جريجٍ، عن محمد بن يوسف، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباسٍ أنه رأى أبا هريرة وهو يتوضأ، فقال: يا بن عباس، هل تدري مم أتوضأ؟ من أثوار أقط أكلتها، قال: واللَّه ما أدري مما توضأت؟! أما أنا فرأيت رسول اللَّه ﷺ أكل خبزًا ولحمًا، ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ.

٢٧٣٢- **صحيح**: أخرجه البخاري [٣٠٨٨]، وأحمد [١/ ٢٩١]، وابن حبان [٦٠٦٨]، والحاكم [٤/ ٢٢٣، ٤٤٧]، والطبراني في «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٩٦٧]، وابن أبي شيبة [٣٦٧٢]، والنسائي في «الكبرى» [٧٦١٤]، وابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» [رقم ١١٩]، وابن عدي في «الكامل» [٧/ ١٣٠]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٣/ ١٩٦]، والطحاوي في «المشكل» [٥/ ٣٩]، وغيرهم من طرق عن همام عن أبي جمرة نصر بن عمران الضبعي عن ابن عباس به نحوه.

قلتُ: قال الحاكم: «هذا صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذا السياق».

قلتُ: بلى قد أخرجه البخاري بنحو سياق الحاكم، فكأنه وهم في استدراكه عليه هذا الحديث، كما أشار الحافظ في «الفتح» [١٠/ ١٧٦]، وقد وقع قوله: (فأطفئوها عنكم بماء زمزم) عند البخاري بالشك، هكذا: (فأبردوها بالماء، أو بماء زمزم، شك همام) وهو عند الجميع بدون شك مثل المؤلف هنا.

٢٧٣٣- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٣٦٦]، وعبد الرزاق [٦٤٢]، وعنه الطبراني في «الكبير» [١٠/ رقم ١٠٧٥٧]، والبيهقي في «سننه» [٧٠٩]، وغيرهم من طرق عن ابن جريج عن محمد بن يوسف الكندي عن سليمان بن يسار عن عبد اللَّه بن عباس به. =

٢٧٣٤- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا مخلد بن يزيد، حدّثنا ابن جريج، عن عمر بن عطاء بن أبى الخوار، عن ابن عباس، قال: رأيت رسول اللَّه ﷺ يأكل عِرقًا ثم أتاه المؤذن، فوضعه، ثم قام إلى الصلاة ولم يمسَّ ماءً.

٢٧٣٥- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا عبيد اللَّه بن عبد المجيد الحنفى، حدّثنا ابن أبى ذئب، عن جعفر بن تمام، عن ابن عباس: أن رسول اللَّه ﷺ نهى عن الوسم فى الوجه، فلمّا سمع العباس بذلك وسم فى الجاعرتين.

= **قلتُ**: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم؛ وابن جريج قد صرح بالسماع عند الجميع سوى المؤلف والبيهقى.

٢٧٣٤- صحيح: أخرجه عبد الرزاق [٦٣٧]، ومن طريقه الطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٢٦٧]، وأحمد [١/ ٣٦٦]، وغيرهم من طرق عن ابن جريج عن عمر بن عطاء ابن أبى الخوار عن ابن عباس به نحوه... وفى لفظ لأحمد: (أكل رسول اللَّه ﷺ مما غيرت النار ثم صلى ولم يتوضأ).

قلتُ: وإسناده صحيح مستقيم؛ وابن جريج قد صرح بالسماع عند الجميع سوى المؤلف، وابن أبى الخوار مكى ثقة من رجال مسلم وأبى داود.

٢٧٣٥- صحيح: أخرجه الطيالسى فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٤٤٧٥]، والبخارى فى «تاريخه» [٢/ ١٨٧]، وغيرهما من طريق ابن أبى ذئب عن جعفر بن تمام عن جده ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح لولا أنه منقطع، قال الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٢٠٤]: «رواه أبو يعلى والطبرانى ورجالهما ثقات، وفى بعضهم خلاف، إلا أن جعفر بن تمام بن العباس لم يسمع من جده».

قلتُ: وجعفر قد وثقه أبو زرعة وابن حبان، لكن للحديث طرق أخرى عن ابن عباس به نحوه... منها:

١- ما أخرجه ابن حبان [٥٦٢٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٠٤٠]، من طريقين عن محمد بن سواء السدوسى عن سعيد - وهو ابن أبى عروبة - [وقد تصحف عند ابن حبان إلى (شعبة)] عن معمر عن الزهرى عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة عن ابن عباس - رضى اللَّه عنه- =

٢٧٣٦- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا يونس بن محمد، حدّثنا يعقوب القمي، حدّثنا جعفرٌ، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: جاء عمر بن الخطاب إلى رسول اللَّه ﷺ، فقال: هلكت! قال: «وَمَا الَّذِي أَهْلَكَكَ؟!» قال: حولتُ رحلي الليلة، قال: فلم يرد عليه شيئًا، قال: فأوحى إلى رسول اللَّه ﷺ هذه الآية: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، يقول: «أَقْبِلْ وَأَدْبِرْ، وَاتَّقِ الدُّبُرَ وَالْحَيْضَةَ».

= أن النبي ﷺ رأى حماراً قد وسم فى وجهه فقال: ألم أنه عن هذا؟! فقال العباس: لا حرم ولا أسمُ إلا فى أبعد مكان من الوجه؛ فوسم فى الجاعرتين. لفظ البيهقى.

وسنده صحيح موصول.

٢- وله طريق آخر عن ابن عباس نحو السياق الماضى عند البيهقى فى «سننه» [١٣٠٤١]، بإسناد صحيح أيضًا.

٣- وطريق ثالثة عند مسلم [٢١١٨]، وابن حبان [٥٦٢٤]، و[٥٦٢٥]، والطبرانى فى «الكبير» [١٠٨٢٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٠٣٩]، وغيرهم من طرق عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبى حبيب عن ناعم بن أجيل مولى أم سلمة عن ابن عباس قال: (رأى النبى ﷺ حماراً موسوم الوجه؛ فأنكر ذلك؛ قال: فواللَّه لا أسمه إلا فى أقصى شىء من الوجه؛ فأمر بحمار له فكُوِىَ فى جاعرتيه؛ فهو أول من كوى الجاعرتين) لفظ مسلم.

والقائل: (واللَّه لا أسمه... إلخ) هو العباس كما جزم به القاضى عياض فى «الإكمال» واستظهر النووى فى «شرحه على مسلم» [١٤/ ٩٧]، أنه هو (ابن عباس)، ثم قال: «وحينئذ يجوز أن تكون القضية جرت للعباس ولابنه».

قلتُ: والصواب هو الأول.

٢٧٣٦- **ضعيف**: أخرجه الترمذى [٢٩٨٠]، وأحمد [١/ ٢٩٧]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٩٧٧، ١١٠٤٠]، والطبرى فى «تفسيره» [٢/ ٤٠٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٩٠٣]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» [رقم ٢١٧٤]، وابن حبان [٤٢٠٢]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٣١٧]، والطحاوى فى «المشكل» [١٥/ ١٧٧]، وغيرهم من طريق يعقوب بن عبد اللَّه القمى عن جعفر بن أبى المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

٢٧٣٧- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن أخت عقبة بن عامر نذرت أن تحج ماشيةً، فسأل النبى ﷺ، فقال: «**إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ غَنِىٌّ عَنْ نَذْرِ أُخْتِكِ، لِتَرْكَبْ وَتُهْدِ بَدَنَةً**».

= **قلتُ**: قال الترمذى: «حديث حسن غريب» وصححه الحافظ فى «الفتح» [٨/ ١٩١].

وهذا فيه نظر، وجعفر بن أبى المغيرة، وإن وثقه بعضهم إلا أن الحافظ العلامة العلاء مغلطاى قد نقل فى كتابه «الإكمال» عن ابن منده أنه قال عن جعفر: «ليس بالقوى فى سعيد بن جبير»، وهذا من روايته عن سعيد، راجع «التهذيب» [٢/ ١٠٨]، و(ابن منده) متى أطلق: فهو محمد ابن إسحاق أبو عبد اللَّه الحافظ الإمام النقاد أحد أئمة هذا الشأن، ويعقوب بن عبد اللَّه القمى مختلف فيه أيضًا.

● **تنبيهان**:

الأول: قوله: (يقول: أقبل. . . . إلخ) فالقائل هو ابن عباس كما أشار إليه ابن القيم فى «حاشيته على السنن» [٦/ ١٤١].

والثانى: وقع فى آخره عند الطبرانى: (. . . واتق الدم والحيضة) كذا: (الدم) والصواب: (الدبر) كما هى عند الجميع؛ وسند الطبرانى واه.

٢٧٣٧- **صحيح**: دون قوله: (ولتهد بدنة): أخرجه أبو داود [٣٢٩٦]، وأحمد [١/ ٣٢٩، ٢٥٢، ٣١١]، والدارمى [٢٣٣٥]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٨٢٨]، و[١٧/ رقم ٧٤٥]، وابن خزيمة [٣٠٤٥]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٩٠٢]، وابن الجارود [٩٣٦]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ١٣١]، وفى «المشكل» [٥/ ١٧٤]، والخطيب فى «الأسماء المبهمة» [ص٥٣]، وغيرهم من طريق همام بن يحيى عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس به. . . ووقع عند الطحاوى وأبى داود والدارمى: (ولتهد هديًا) بدل: (وتهد بدنة).

قلتُ: وهذا إسناد صحيح كما قال الحافظ فى «التلخيص» [٤/ ١٧٨]، وهو على شرط البخارى أيضًا؛ وقد صرح قتادة بالسماع من عكرمة عند أبى داود.

وقد اختلف فى إسناده على قتادة، بل وخولف فيه أيضًا، لكن الوجه الماضى ثابت، محفوظ؛ وكذا متنه؛ اللَّهم إلا قول: (وتهد بدنة) أو (ولتهد هديًا) فهذا مما تفرد به همام عن قتادة، وقد خالفه هشام الدستوائى، فرواه عن قتادة فلم يذكر فيه الهدى. =

٢٧٣٨- **حَدَّثَنَا** زهيرٌ، حدّثنا محمدٌ، حدّثنا محمد بن عمرو، عن أبي أمية، عن ابن عباسٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**نُهِيتُ أَنْ أُصَلِّيَ وَرَاءَ الْمُتَحَدِّثِينَ وَالنِّيَامِ**».

= هكذا أخرجه أبو داود [٣٢٩٧]، والطبراني في «الكبير» [١١/ ١١٨٢٩]، والبيهقي في «سننه» [١٩٩٠٣]، والطحاوي في «المشكل» [٥/ ١٧٥]، وغيرهم؛ وهذا هو المحفوظ عن قتادة؛ وهشام أثبت الناس في قتادة، لا يدانيه همام في تلك الرتبة أصلاً، وإن كان همام ثقة حافظًا؛ وقد قال ابن عبد البر في «الاستذكار» [٥/ ١٧٧]، بعد أن ذكر مخالفة هشام لهمام في عدم ذكره (الهدى) في هذا الحديث: «وليس همام بحجة فيما خالفه فيه هشام عن قتادة» وهو كما قال.

نعم: قد رواه مطر الوراق عن عكرمة فذكر فيه: (ولتهد بدنة بنة) كما أخرجه البيهقي في «سننه» [١٩٩٠١]، وابن طهمان في «المشيخة» [رقم ٢٧]، ومن طريقه ابن طبرزد في «جزء من حديثه» [رقم ٥/ ضمن جمهرة الأجزاء]، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ٦٧٦]، وغيرهم؛ لكن مطرًا الوراق كثير الأوهام والأخطاء، وقد اختلف عليه في سنده على ألوان، كما تراه عند الطحاوي في «المشكل» [٥/ ١٧٥]، وفي «شرح المعاني» [٣/ ١٣١]، والخطيب في «تاريخه» [٤/ ٣٢٨]، وغيرهم.

ولعله اضطرب فيه، ولم يصح ذكر (الهدى) في شيء من طرق قصة أخت عقبة بن عامر كما شرحناه مع بسط الاختلاف في هذا الحديث على قتادة؛ وكذا بيان من خالفه في إسناده في كتابنا «غرس الأشجار».

٢٧٣٨- **حسن**: هذا إسناد غامض، ورجاله لم أفطن لهم سوى شيخ المؤلف وابن عباس فقط، وأبو أمية لا أكاد أميزه، نعم قد يكون هو أبا أمية عبد الكريم بن أبي المخارق الضعيف المشهور، وبهذا جزم حسين الأسد في تعليقه، ثم قال: «وهو لم يدرك ابن عباس؛ فالإسناد منقطع».

قلتُ: إن صح احتمال كون أبي أمية هو عبد الكريم؛ فالظاهر أن في إسناد المؤلف سقطًا بين عبد الكريم وابن عباس.

ويؤيده: ما أخرجه الطيالسي [٢٦٤٥]، قال: (حدثنا شريك عن عبد الكريم عن مجاهد أو عكرمة عن ابن عباس به مرفوعًا مثله).

قلتُ: وهذا إسناد تالف، شريك هو القاضي النخعي ضعيف الحفظ مضطرب الحديث على جلالته، وعبد الكريم هو ابن أبي المخارق ضعفه الجمهور؛ وتركه جماعة، وقال ابن عبد البر: «مجمع على ضعفه» ثم اعتذر لمالك عن الرواية عنه، راجع ترجمته من «التهذيب وذيوله». =

. . . . . .

= وقد خولف شريك فى وصله، خالفه ابن عيينة، فرواه عن عبد الكريم عن مجاهد- بدون شك- به مرسلاً، ولم يذكر فيه ابن عباس.

هكذا أخرجه عبد الرزاق [٢٤٩١]، وابن أبى شيبة [٦٤٦٧]، وكأن هذا الأشبه، وهو ضعيف على كل حال.

وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس لا يصح منها شىء أصلاً، بل جزم أبو داود وابن المنذر بكونها واهية، وكذا له شواهد عن جماعة من الصحابة معلولة أيضًا كما بسطنا الكلام على كل ذلك فى «غرس الأشجار».

نعم: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٥/ رقم ٥٢٤٦]، من طريق محمد بن الفضل السفطى عن سهل بن صالح الأنطاكى عن شجاع بن الوليد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبى سلمة عن أبى هريرة به مرفوعًا مثل لفظ المؤلف.

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الجودة، رجاله كلهم معروفون مقبولون؛ شيخ الطبرانى وثقه الخطيب فى «تاريخه» [٣/ ١٥٣]، وقال الدارقطنى: «صدوق» كما فى سؤالات الحاكم له [ص ١٤٥/ رقم ١٩٧].

وسهل بن صالح ثقة صالح من رجال «التهذيب» وشجاع بن الوليد هو الحافظ الفقيه الثقة المشهور؛ وفيه كلام يسير؛ فهو وإن ضعفه أبو حاتم الرازى - وتشدده معلوم- فإنه قال: «إلا أن عنده عن محمد بن عمرو بن علقمة أحاديث صحاح» كما فى «الجرح والتعديل» [٤/ ٣٧٨]، وهذا الحديث من روايته عن محمد بن عمرو؛ فلم يبق إلا محمد بن عمرو.

وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ٢٠٢]، فقال: «واختلف فى الاحتجاج به»، والصواب بشأنه: أنه حسن الحديث ما لم يخالف، ومن حاول توهينه فى أبى سلمة خاصة، فلم يفعل شيئًا، كما أوضحناه فى غير هذا المكان.

ثم رأيت الحافظ قد وهى هذا الإسناد فى «الفتح» [١/ ٤٨٥]، وأحوال رجاله الماضية لا تساعده على ذلك أصلاً، ولو ضعف إسناده كما فعل صاحبه العينى فى «العمدة» [٤/ ١١٤]، لكان عذره فى ذلك أوضح مع الرفض أيضًا، فالظاهر هو القول بتحسين هذا الإسناد الماضى كما جزم بذلك الإمام فى «الإرواء» [٢/ ٩٦].

لكن فى القلب منه شىء، وأخشى أن يكون متنه قد انقلب على بعضهم، فإن الحديث بهذا الإسناد غريب فى ذوقى؟! لكنى لست ابن المدينى حتى أجزم بذلك هنا، =

٢٧٣٩- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا عثمان بن عمر، أخبرنا يونس، عن الزهري، عن يزيد ابن هرمز، أن نجدة الحروري حين خرج في فتنة ابن الزبير، أرسل إلى ابن عباس يسأله عن سهم ذي القربى لمن يراه؟ قال: هو لقربى رسول اللَّه ﷺ، قسمه رسول اللَّه ﷺ لهم،

= ونحن قد نقبل من بعض المتقدمين إعلاله للحديث وإن لم يبد حجته على ذلك، فإن هؤلاء النقاد المتقدمين من كثرة ممارستهم للعلل، ومخالطتهم للنقلة؛ صارت لهم ملكة قوية؛ وذوق عجيب؛ في نقد المتون والأسانيد؛ ولذلك فإنك تراهم لا يغترون بظواهر الأسانيد.

بل كان لهم في غربلة الأخبار جلد إلى الغاية، بل كان بعضهم يمكث الأزمان لأجل معرفة ما اعترى الحديث الواحد من وهم أو خطأ، وفي هذا يقول الخطيب في «الجامع» [٢/ ٢٥٧]: «من الحديث ما تخفى علته، فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومُضيِّ الزمن البعيد» ثم أسند عن ابن المديني - بإسناد ضعيف- أنه قال: «ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة».

فلم يكن كلامهم في هذا الفن بالمجازفة ولا التخرُّص، بل ترى ابن رجب يقول في «شرح علل الترمذي» [٢/ ٦٦٤/ عتر]: «ولابد في هذا العلم من طول ممارسة، وكثرة مذاكرة؛ فإذا عدم المذاكرة به؛ فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين؛ كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني وغيرهما؛ فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه؛ وفقهت نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس، وملكة، صلح له أن يتكلم فيه».

قلتُ: وأين موقع تلك الأنفاس من أغمار أهل العصر؟! وبالجملة: فنحن مع الظاهر حتى يتبين خلاف ذلك؛ وحديث أبي هريرة حديث حسن على غرابة إسناده.

أما قول الشيخ محمد عمرو عبد اللطيف في جزئه في «تضعيف حديث: ما من عبد إلا وله ذنب...» [ص ١٧٤]: «إذا وجدت حديثًا في أحد «المعاجم» الثلاثة - يعني الطبراني- رجاله كلهم ثقات أو صدوقون، فلا تتسرع بالحكم عليه بالصحة أو الثبوت؛ إذ لابد أن تجد فيه خللاً ما، من إعلال، أو شذوذ، أو عدم اشتهار بعضهم بالرواية عن بعض...».

فهذا على إطلاقه غلو بالغ، بل ودعوى لا يستطيع أحد إقامة البرهان العملي على صحتها إلا بشق الأنفس، وقد نقضناها من وجوه كثيرة في كتابنا «برهان الناقد»، واللَّه المستعان.

٢٧٣٩- **صحيح**: أخرجه أبو داود [٢٩٨٢]، والنسائي [٤١٣٣]، وأحمد [١/ ٣٢٠]، والطبراني في «الكبير» [١٠/ ١٠٨٢٨]، والبيهقي في «سننه» [١٢٧٤٣]، وابن شبة في «تاريخ المدينة» [٢/ ٦٤٩]، وغيرهم من طريق يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري عن يزيد بن هرمز به... نحوه.

وقد كان عمر عرض علينا منه عرضًا رأيناه دون حقنا، فرددناه عليه، وأبينا أن نقبله. وكان الذى عرض عليهم أن يعين ناكحهم، وأن يقضى عن غارمهم، وأن يعطى فقيرهم، وأبى أن يزيدهم على ذلك.

٢٧٤٠- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا يزيد بن هارون، أخبرنا عباد بن منصورٍ، عن عكرمة،

= **قلتُ**: وهذا إسناد صحيح موصول، وقد توبع عليه يونس:

١- تابعه عقيل بن خالد على نحوه عن الزهرى عند أبى عبيد فى «الأموال» [رقم ٧٠٨]، وابن زنجويه فى «الأموال» أيضًا [رقم ٩٧٦، ٩٧٧].

٢- وكذا تابعه محمد بن إسحاق مطولاً عن الزهرى كما مضى عند المؤلف [٢٥٥٠، ٢٦٣١].

٢٧٤٠- ضعيف بهذا السياق جميعًا: أخرجه أبو داود [٢٢٥٦]، وأحمد [١/ ٢٣٨]، والطيالسى [٢٦٦٧]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [١٥٠٦٩]، وابن شبة فى «تاريخ المدينة» [٢/ ٣٧٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٠/ ٢٦١]، والطبرى فى «تفسيره» [٩/ ٢٧٠]، وغيرهم من طرق عن عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس به مطولاً... وهو عند أبى داود ببعض اختصار.

قلتُ: قال الهيثمى فى «المجمع» [٤/ ٦٤٥]: «مداره على عباد بن منصور وهو ضعيف»، وهو كما قال؛ وعباد هذا قد ضعفوه؛ لسوء حفظه وتخليطه، وقد كان يدلس أيضًا لاسيما عن عكرمة، بل قال ابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ١٦٦]: «كل ما روى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبى يحيى - وهو شيخ هالك- عن داود بن الحصين، فدلسها عن عكرمة».

وقد خولف فى وصله، خالفه ابن علية، فرواه عن أيوب السختيانى عن عكرمة بطوله مرسلاً، هكذا أخرجه ابن جرير فى «تفسيره» [٩/ ٢٧٠]، بإسناد صحيح إليه؛ وتوبع عليه ابن علية: تابعه معمر عليه باختصار عند عبد الرزاق [١٢٤٤٤].

واختلف فيه على أيوب، فرواه عنه جرير بن حازم ببعضه مختصراً عند الطبرى فى «تفسيره» [٩/ ٢٧٠]، ووصله عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس به...

وتوبع عليه جرير على هذا الوجه الموصول، تابعه حماد بن زيد عليه مختصراً جدًا ببعض من أوله عند النسائى فى «الكبرى» [٨٢٢٦]، وقد يكون الوجهان محفوظين عن أيوب معًا، وليس فيهما ما فى سياق عباد بن منصور هنا عن عكرمة، فسياق أيوب من الوجهين مختصر ببعض الفقرات منه فقط، فلا يكون شاهداً لسياق عباد كله. =

عن ابن عباس، قال: لما نزلت: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤﴾ ﴾ [النور: ٤]، قال سعد بن عبادة وهو سيد الأنصار: أهكذا أنزلت يا رسول اللَّه؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: «**يَا مَعْشَرَ الأَنْصَارِ، أَلا تَسْمَعُونَ إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ؟!**» قالوا: يا رسول اللَّه، لا تلمه فإنه رجلٌ غيورٌ، واللَّه ما تزوج امرأةً قط إلا بكرًا، ولا طلق امرأةً قط فاجترأ رجلٌ منا على أن يتزوجها من شدة غيرته، فقال سعدٌ: واللَّه يا رسول اللَّه، إني لأعلم أنها حقٌ، وأنها من عند اللَّه، ولكن قد تعجبت أني لو وجدت لكاعًا قد تفخذها رجلٌ لم يكن [لي] أن أهيجه، ولا أحركه حتى آتي بأربعة شهداء؟! فواللَّه لا آتي بهم حتى يقضي حاجته، قال: فما لبثوا إلا يسيراً حتى جاء هلال بن أمية- وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم- فجاء من أرضه عشاءً، فوجد عند أهله رجلاً، فرأى بعينيه وسمع بأذنيه، فلم يهجه حتى أصبح، فغدا على رسول اللَّه ﷺ، فقال: يا رسول اللَّه، إني جئت أهلي عشاءً، فوجدت عندها رجلاً، فرأيت بعيني، وسمعت بأذني. وكره رسول اللَّه ﷺ ما جاء به، واشتد عليه، واجتمعت الأنصار، فقالوا: قد ابتلينا بما قال سعد بن عبادة: إلا أن يضرب رسول اللَّه ﷺ هلال بن أمية، ويبطل شهادته في المسلمين، فقال: واللَّه واللَّه إني لأرجو أن يجعل اللَّه لي منها مخرجًا، فقال هلالٌ: يا رسول اللَّه، إني قد أرى ما اشتد عليك مما جئت به، واللَّه يعلم إني لصادقٌ، فواللَّه إن رسول اللَّه ﷺ ليريد أن يأمر بضربه إذْ نزل على رسول اللَّه ﷺ الوحي، وكان إذا نزل عليه الوحي عرفوا ذلك في تربدُّ جلده، فأمسكوا عنه حتى فرغ من الوحي، فنزلت: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ﴾ الآية [النور: ٦]، كلها، فسرى عن رسول اللَّه ﷺ، فقال: «**أَبْشِرْ يا هِلالُ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكَ فَرَجًا وَمَخْرَجًا**»، فقال هلالٌ: قد كنت أرجو ذاك من ربي،

= **نعم**: لبعض فقرات سياق عباد طرق أخرى عن عكرمة وعن ابن عباس أيضًا؛ وكذا لها شواهد صحيحة؛ لكن الحديث ضعيف بهذا السياق جميعًا، وفيه عبارات لم تأت إلا من طريق عباد وحده، وقد عرفت ما فيه.

فقال رسول الله ﷺ: «**أَرْسِلُوا إِلَيْهَا**»، فأرسلوا إليها، فجاءت فتلاها رسول الله ﷺ، وذكَّرهما، وأخبرهما أن عذاب الآخرة أشد من عذاب الدنيا، فقال هلالٌ: والله يا رسول الله، لقد صدقت عليها، فقالت: كذب، فقال رسول الله ﷺ: «**لاعِنُوا بَيْنَهُمَا**»، فقال لهلال: اشهد، فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين، فلما كانت الخامسة، قيل: يا هلالُ، اتق الله فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، وإن هذه الموجبة التى توجب العذاب، فقال: والله لا يعذبنى الله عليها كما لم تجلدنى عليها، فشهد الخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، ثم قيل لها: اشهدى، فشهدت أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين، فلما كانت الخامسة، قيل لها: اتقى الله فإن عذاب الدنيا أهونٌ من عذاب الآخرة، وإن هذه الموجبة التى توجب عليك العذاب، فتلكأت ساعةً، ثم قالت: والله لا أفضح قومى، فشهدت الخامسة: أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين، ففرق رسول الله ﷺ بينهما، وقضى أن لا يدعى ولدها لأب، ولا يُرمى ولدها، ومن رماها، أو رمى ولدها فعليه الحد، وقضى أن لا بيت لها عليه ولا قوت؛ من أجل أنهما يتفرقان من غير طلاق، ولا متوفًى عنها، وقال: «**إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُصَيْهِبَ، أُثَيْبِجَ، أُرَيْسِحَ، حَمْشَ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لِهِلالٍ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَوْرَقَ جَعْدًا، جُمَالِيًّا، خَدَلَّجَ السَّاقَيْنِ، سَابِغَ الأَلْيَتَيْنِ، فَهُوَ لِلَّذِى رُمِيَتْ بِهِ**»، فجاءت به أورق جعداً، جماليًا، خدلج الساقين، سابغ الأليتين، فقال رسول الله ﷺ: «**لَوْلا الأَيْمَانُ لَكَانَ لِى وَلَهَا شَأْنٌ**»، قال عكرمة: وكان بعد ذلك أميراً على مصر وما يدعى لأبٍ.

٢٧٤١- حدثنا أبو يعلى، حدّثنا أبى، حدّثنا يزيد بن هارون، بنحوه.

٢٧٤١- ضعيف: انظر قبله.

● **تنبيه**: قال حسين الأسد فى تعليقه معلقًا على قول المؤلف: (حدثنا أبى .) قال: «لا نعرف أن أبا يعلى روى عن أبيه، ونعتقد أن فى هذا السند تحريفًا».

قلتُ: أتى والله الرجل من قلة اطلاعه، وأبو يعلى معروف بالرواية عن أبيه فى «مسنده»، كما قال الذهبى فى ترجمة أبيه (على بن المثنى بن يحيى) من «تاريخ الإسلام» [وفيات: سنة ٢٢٧هـ]، ولأبيه ترجمة فى «التهذيب وذيوله»؛ ذكروه (تمييزاً) فالله المستعان.

٢٧٤٢- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا جرير بن عبد الحميد، عن فطر، عن شرحبيل بن سعد، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَكُونُ لَهُ ابْنَتَانِ فَيُحْسِنُ إِلَيْهِمَا مَا صَحِبَتَاهُ - أَوْ صَحِبَهُمَا - إِلا أَدْخَلَتَاهُ الْجَنَّةَ**».

٢٧٤٣- حَدَّثَنَازهيرٌ، حدّثنا عبد الملك بن عمرو، حدّثنا زهير بن محمد، عن عمرو ابن أبى عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبى ﷺ، قال: «**مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَأْتِى الْبَهِيمَةَ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوهَا مَعَهُ، وَمَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ**».

٢٧٤٤- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا روح بن عبادة، حدّثنا ابن جريج، قال: حدثنى زكريا ابن عمر، أن عطاءً أخبره، أن عبد اللَّه بن عباس دعا الفضل بن عباس يوم عرفة إلى طعام، فقال: إنى صائمٌ، فقال عبد اللَّه: لا تصم، فإن النبى ﷺ قُرِّبَ إليه حلابٌ فيه لبنٌ فشرب منه هذا اليوم، وإن الناس يستنون بكم.

٢٧٤٢- **قوى بشواهده**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٥٧١].

٢٧٤٣- **ضعيف**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٤٦٢، ٢٤٦٣].

٢٧٤٤- **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٣٢١، ٣٦٧]، والطبرانى فى «الأوسط» [٩/ رقم ٩١٨٦]، والبخارى فى «تاريخه» [٣/ ٤٢٠]، من طريقين عن ابن جريج عن زكريا بن عمر [ووقع عند الطبرانى: (عن ورقاء بن عمر) وأراه تصحيفًا، وإن لم يكن، فهو وهْمٌ من بعضهم، وسند الطبرانى لا يصح إلى ابن جريج] عن عطاء بن أبى رباح عن ابن عباس به... وهو عند البخارى مختصراً.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، وزكريا بن عمر شيخ مجهول الحال، راجع «تعجيل المنفعة» [١/ ١٣٨]، وقد اختلف فى سنده على ابن جريج، فرواه عنه روح بن عبادة على الوجه الماضى؛ وتوبع عليه روح: تابعه موسى بن قرة عند الطبرانى فى «الأوسط» لكن الإسناد إليه لا يثبت، فالعمدة على رواية روح؛ لكنه خولف فيه، خالفه جماعة من حفاظ أصحاب ابن جريج، كلهم رووه عنه عطاء عن ابن عباس به مثله ونحوه...، ولم يذكروا فيه واسطة بينه وبين عطاء، منهم: =

= ١- يحيى القطان نحو سياق المؤلف: لكنه قال فى أوله: (عن ابن عباس أنه دعا أخاه عبيد اللَّه . . . إلخ) هكذا: (عبيد اللَّه) بدل: (الفضل بن عباس).

أخرجه النسائى فى «الكبرى» [٢٨٢١]، وأحمد [١/ ٣٤٦]، والطبرى فى «تهذيبه» [رقم ٨٥٦]، وقد وقع عند النسائى والطبرى تصريح ابن جريج بسماعه من عطاء.

٢- ويحيى بن سعيد الأموى نحو سياق المؤلف عند الطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ٨٥٣]، بإسناد قوى إليه.

٣- وعبد الرزاق نحو سياق المؤلف أيضًا: فى «المصنف» [٧٨١٧]، ومن طريقه الطبرانى فى «الكبير» [١٨/ رقم ٦٩٣]، وأحمد [١/ ٣٦٧].

٤- ومحمد بن بكر البرسانى مثل سياق المؤلف عند أحمد فى «مسنده» [١/ ٣٦٧]، مقرونًا مع عبد الرزاق.

٥- وأبو أسامة حماد بن أسامة نحوه عند ابن أبى شيبة [١٣٣٨١]، والطبرى فى «تهذيبه» [رقم ٨٥٤]، وصرح ابن جريج عند الطبرى بسماعه من عطاء، لكن وقع عنده: (عن ابن جريج، حدثنا عطاء قال: دعا الفضل بن عباس عبد اللَّه بن عباس يوم عرفة . . . إلخ) هكذا صار الفضل هو الداعى، وابن عباس هو المدعو، وهذا أراه قلب وقع وهمًا من بعضهم، والصواب: أن الداعى هو ابن عباس، والمدعو هو الفضل أخوه.

٦- والحجاج الأعور على مثل سياق المؤلف عند النسائى فى «الكبرى» [٢٨٢٢].

فهؤلاء ستة من أصحاب ابن جريج قد رووه عنه فلم يذكروا فيه واسطة بينه وبين عطاء، ثم جاء حفص بن غياث وخالف الجميع، ورواه عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس عن الفضل بن العباس قال: (رأيت رسول اللَّه ﷺ شرب يوم عرفة)، فجعله من (مسند الفضل بن عباس).

هكذا أخرجه الطبرى فى «تهذيبه» [رقم ٨٥٥]، والطبرانى فى «الكبير» [١٨ / رقم ٦٩٤]، والمؤلف [برقم ٦٧٣٦، ٦٧٢٩]، وابن أبى شيبة [١٣٣٨٢]، والذهبى فى «التذكرة» [٢ / ٤٨٩]، وغيرهم؛ وقول الجماعة هو الأرجح إن شاء اللَّه؛ بل هو الأصح، فالحديث محفوظ من (مسند ابن عباس).

أما رواية روح بن عبادة عن ابن جريج بزيادة: (زكريا بن عمر) بينه وبين عطاء. فأراها رواية محفوظة إن شاء اللَّه؛ ويكون ابن جريج قد سمعه أولاً من زكريا هذا عن عطاء؛ =

٢٧٤٥- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا الحسن بن موسى، حدّثنا ابن لهيعة، حدّثنا يزيد ابن أبي حبيب، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ، قال: صليت خلف رسول اللَّه ﷺ صلاة الكسوف فلم أَسمع منه فيها حرفًا.

= ثم قابل عطاءً فحدثه به؛ فهو من المزيد، ويؤيده تصريح ابن جريج بسماعه من عطاء في رواية يحيى القطان وأبي أسامة عنه؛ ولولا ذلك؛ لاتجه الظن إلى كون ابن جريج ربما دلس (زكريا بن عمر) في رواية الجماعة عنه، لكنه ربأ بنفسه، وأظهر سماعه من عطاء؛ فالإسناد على رواية الجماعة صحيح على شرط الشيخين.

٢٧٤٥- **ضعيف**: أخرجه أحمد [١/ ٢٩٣، ٣٥٠]، والطحاوي في شرح «المعاني» [١/ ٣٣٢]، والطبراني في «الدعاء» [٢٢٤١]، والبيهقي في «سننه» [٦١٣٤]، وفي «المعرفة» [٢٠٤٦]، وغيرهم من طرق عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عكرمة عن ابن عباس به...

قلتُ: وهذا إسناد لا يصح، وابن لهيعة حاله معلومة، وشرح أحواله تجدها في كتابنا «فيض السماء» وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [٢/ ٢٠٧]، والحافظ في «التلخيص» [٢/ ٩٢]، وفي «نتائج الأفكار» [٢/ ٤]، وضعف سنده في «الفتح» [٢/ ٥٥٠].

وقد توبع عليه ابن لهيعة، تابعه عبد الحميد بن جعفر، على نحوه عند البيهقي في «المعرفة» [رقم ٢٠٤٥]، وأبي نعيم في «الحلية» [٣/ ٣٤٤]، وأبي جعفر ابن البختري في «الجزء الرابع من حديثه» [رقم ٢١٠/ ضمن مجموع مؤلفاته] وغيرهم من طريق الواقدي عن عبد الحميد به.

قلتُ: وهذه متابعة نافقة، قال أبو نعيم: «هذا حديث غريب من حديث عكرمة ويزيد؛ تفرد به الواقدي عن عبد الحميد».

قلتُ: ما لنا في الواقدي حيلة في كونه هالكًا حتى أخمص قدميه، ونفاح ابن سيد الناس عنه في أوائل «سيرته» فمن قبيل تجاهل العارف، لكن للحديث طريق آخر عن عكرمة به نحوه... فقال الحافظ في «نتائج الأفكار» [٢/ ٤]: «وأخرجه الطبراني في «الأوسط» من وجه آخر عن عكرمة، وفيه حفص بن عمر العدني، وهو أضعف من ابن لهيعة».

قلتُ: روايته في «الأوسط» [٣/ رقم ٢٧٠٠]، و[٩/ ٩٣٤٥]، من طريقين عن حفص بن عمر العدني عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال: (كسفت الشمس على عهد رسول اللَّه ﷺ فقام إلى الصلاة فقام مليًا ثم ركع مليًا ثم سجد ثم أعاد مثلها، قال عكرمة: قال ابن عباس: فكنت إلى جانب النبي ﷺ فلم أسمع القراءة). =

٢٧٤٦- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا حجاج بن محمد، قال: قال ابن جريج: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، فى عبدالله بن حذافة بن قيس بن عدي، بعثه النبى ﷺ فى سرية.

= وحفص هذا أضعف من ابن لهيعة كما قال الحافظ، بل تركه الدارقطنى - فى رواية عنه- وغيره، نعم قد توبع عليه حفص عن الحكم بن أبان، تابعه موسى بن عبد العزيز اليمانى على نحو قول ابن عباس الماضى عند الطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١١٦١٢]، بإسناد مقبول إليه، لكن موسى هذا وإن مشاه جماعة؛ لكن ضعفه ابن المدينى، وقال السليمانى: «منكر الحديث» وقال الحافظ فى «التقريب»: «صدوق سيئ الحفظ».

■ **وبالجملة**: فطرق الحديث كلها عن ابن عباس واهية كما أشار الحافظ فى «الفتح» [٢/ ٥٥٠]، وتابعه العينى فى «العمدة» [٧/ ٩٢]، لكن قال الحافظ فى «النتائج» [٢/ ٤]: «وفى الباب عن سمرة بن جندب، وسنده قوى» كذا قال، بل سنده ضعيف أيضًا كما بسطنا الكلام عليه فى «غرس الأشجار» ورددنا على البيهقى وغيره ممن حاول تقوية حديث ابن عباس.

٢٧٤٦- **صحيح**: أخرجه البخارى [٤٣٠٨]، ومسلم [١٨٣٤]، والترمذى [١٦٧٢]، والنسائى [٤١٩٤]، وأحمد [١/ ٣٣٧]، والبيهقى فى «سننه» [١٦٣٧٩]، وفى «الشعب» [٦/ رقم ٧٣٤٤]، وفى «الدلائل» [رقم ١٦٥١]، وفى «الاعتقاد» [رقم ٢٢٩]، وأبو عوانة [رقم ٥٧٢٠]، وابن الجارود [١٠٤٠]، و الحاكم [٢/ ١٢٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [/ ٣٥٣ ٢٧]، والطحاوى فى «المشكل» [٤/ ٩٠]، والطبرى فى «تفسيره» [٤/ ١٤٩]، والبغوى فى «تفسيره» [١/ ٢٣٩]، وغيرهم من طرق عن الحجاج الأعور عن ابن جريج عن يعلى بن مسلم عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس به.

قلتُ: وهذا إسناد مستقيم؛ ويعلى بن مسلم هو ابن هرمز المكى الثقة المشهور؛ لكن أخرج سنيد بن داود فى «تفسيره» ومن طريقه الطبرى فى «تفسيره» [٤/ ١٤٩]، هذا الحديث عن حجاج الأعور فقال: «عن ابن جريج عن عبد الله بن مسلم بن هرمز عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . . .» مثله، وعبد الله هذا شيخ ضعيف مشهور، فكأن سنيداً وهم فيه على الحجاج، وبذلك جزم الحافظ فى كتابه العجاب فى بيان الأسباب [٢/ ٨٩٦]، فقال: «قلتُ: وهذا من أغلاط سنيد، وإنما هو يعلى بن مسلم، أخرجه الجماعة من رواية الحجاج بن محمد كذلك . . . وهو الصواب».

والقول ما قالت حذام.

أخبرنيه يعلى بن مسلمٍ، عن سعيد بن جبيرٍ، عن ابن عباسٍ .

٢٧٤٧- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا سفيان، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاووسٍ، يبلغ به النبى ﷺ، قال: «**لَمْ يُرَ لِلْمُتَحَابِّينَ مِثْلُ النِّكَاحِ**».

٢٧٤٧- ضعيف: أخرجه سعيد بن منصور فى «سننه» [٤٩٢]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٤ / ١٣٤]، والمعافَى بن عمران كما فى «روضة المحبين» [ص ٨٤]، لابن القيم؛ وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس به مرسلاً.

قلتُ: قد اختلف فى سنده على ابن عيينة كما يأتى بسط ذلك؛ لكن هذا الوجه هو المحفوظ عنه بلا تردد؛ وقد توبع عليه هكذا مرسلاً: تابعه ابن جريج ومعمر كلاهما عن إبراهيم بن ميسرة عند عبد الرزاق [١٠٣٧٧]، ورواية ابن جريج وحدها عند ابن شيبة [١٥٩١٥]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٢٣٠].

فهؤلاء ثلاثة من الثقات الأثبات رووه عن إبراهيم على هذا الوجه، وخالفهم محمد بن مسلم الطائفى، فرواه عن إبراهيم بن ميسرة فجوَّد إسناده، فقال: (عن إبراهيم عن طاوس عن ابن عباس به . . .) موصولاً.

هكذا أخرجه ابن ماجه [١٨٤٧]، والحاكم [١/ ١٧٤]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ رقم ١١٠٠٩]، وفى «الأوسط» [٣/ رقم ٣١٥٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٢٣١]، وتمام فى «فوائده» [رقم ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٤/ ١٣٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥٤/ ١٨٤]، و[٦١/ ٤٦٠]، و[٦٥/ ٧١]، وأبو زرعة الشامى فى الفوائد المعللة [رقم ٣]، وابن أبى حاتم فى «العلل» [عقب رقم ٢٢٥٢]، وابن الجوزى فى «ذم الهوى» [٢/ رقم ٨٩٩/ بتخريجنا]، وغيرهم من طرق عن محمد بن مسلم الطائفى به . . . مثل لفظ المؤلف؛ لكن وقع عند الحاكم، والطبرانى فى «الأوسط» وأبى زرعة والعقيلى ومن طريقه ابن الجوزى: (لم ير للمتحابين مثل التزويج) بدل (مثل النكاح) وهو رواية لتمام وابن عساكر.

قلتُ: قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة»: «إسناده صحيح ورجاله ثقات» كذا، كأن البوصيرى خدع بظاهر الإسناد، وسبقه الحاكم إلى هذا فقال: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه لأن سفيان بن عيينة ومعمر بن راشد أوقفاه عن إبراهيم بن ميسرة على ابن عباس».

=

= **قلتُ**: وفي كلامه نظر من وجوه، :

الأول: أن الحديث ليس صحيحًا ولا كاد، بل المحفوظ فيه هو الإرسال كما يأتي؛ ثم لو لم يخالف محمد بن مسلم الطائفي في وصله، لما كان حديثه على الانفراد صحيحًا إلا عند من تساهل، بل نهاية أمره أن يكون حسنًا فقط، فكيف والتحقيق بشأن الطائفي: أنه ضعيف الحفظ لم يكن بالضابط أصلاً، وهو كثير المخالفة للثقات في رواياته؛ حتى عددت له من هذا الطراز شيئًا كثيرًا؟!

والثاني: أننا لو تسامحنا وجزمنا بتحسين حديث محمد بن مسلم على الانفراد؛ لاسيما هذا الحديث؛ لم يكن على شرط مسلم قط؛ لأن الطائفي لم يخرج له مسلم في «صحيحه» إلا متابعة كما جزم به الحاكم نفسه، ونقله عنه الحافظ في «التهذيب» [٩/ ٤٤٥].

والثالث: قول الحاكم: «لأن سفيان بن عيينة ومعمر بن راشد أوقفاه عن إبراهيم بن ميسرة على ابن عباس» كذا قال: (ابن عباس) وهذا من أوهامه الكثيرة؛ لأن ابن عيينة ومعمر ومعهم ابن جريج ثلاثتهم رووه عن إبراهيم عن طاووس به مرسلاً، ليس فيه ابن عباس موقوفًا أو مرفوعًا، ولعل (طاووس) حرفت في مطبوعة المستدرك إلى: (ابن عباس) والأول عندي هو الأظهر.

ثم إن محمد بن مسلم الطائفي- مع ما قيل في حفظه- قد خالفه ابن عيينة ومعمر وابن جريج كما مضى؛ فرووه عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس به مرسلاً، وهذا هو المحفوظ بلا شك؛ ولو لم يروه هكذا إلا ابن عيينة وحده لكفى في ترجيح بل تقديم روايته على رواية الطائفي أبدًا.

وقد سئل ابن معين عن الطائفي هذا فوثقه ثم قال: «وكان ابن عيينة أثبت منه ومن أبيه ومن أهل قريته» كما في «تاريخ الدوري» [٣/ ٧٦]، وهو كما قال، وابن عيينة هو ابن عيينة.

نعم قد اختلف في سنده عليه، فرواه عنه زهير بن حرب والحميدي وسعيد بن منصور على الوجه الماضي مرسلاً؛ وخالفهم أحمد بن حرب الطائي، فرواه عن ابن عيينة فقال: عن عمرو ابن دينار عن جابر بن عبد الله قال: (جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، عندنا يتيمة قد خطبها رجلان، موسر ومعسر؛ هي تهوى المعسر، ونحن نهوى الموسر؛ فقال رسول الله ﷺ لم: ير للمتحابين مثل النكاح) فنقله إلى مسند (جابر بن عبد الله) وأسقط منه إبراهيم بن ميسرة، وأبدل (طاوس) بـ(عمرو بن دينار) هكذا أخرجه ابن شاذان في «المشيخة الصغرى» [رقم ٦٠]، ومن طريقه ابن الجوزي في «ذم الهوى» [٢/ رقم ٩٠٠]، =

. . . . . .

= والخطيب فى «المتفق والمفترق» [رقم ٤٨٠]، من طريق أبى الفوارس أحمد بن على بن عبد اللّه المصيصى عن أبى بشر حيان بن بشر قاضى المصيصة عن أحمد بن حرب الطائى به .

قلتُ: قال الإمام فى «الصحيحة» [٢/ ١٩٢]: «هذا إسناد رجاله ثقات معروفون من الطائى فصاعدًا؛ وأما حيان بن بشر فذكره ابن أبى حاتم [١/ ٢٤٨]، من رواية عمر بن شبة النميرى عنه، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً».

قلتُ: هذا من أوهام الإمام، بل حيان بن بشر المترجم فى «الجرح والتعديل»، وكذا فى «تاريخ بغداد» [٨/ ٢٨٤]، و«طبقات أبى الشيخ» [٢/ ١٢٨]، وغيرها، متقدم الطبقة عن (حيان بن بشر) روى هذا الحديث عن أحمد بن حرب، وإنما صاحبنا هو (حيان بن بشر بن مخارق بن شبيب بن بشر قاضى المصيصة، حدث عن أحمد بن حرب الطائى ويوسف بن سعيد بن مسلم المصيصى، روى عنه أبو الفوارس أحمد بن علىّ المصيصى، وأبو الفضل الشيبانى، ومحمد بن أحمد بن جميع الصيداوى) .

هكذا ترجمه الخطيب فى «المتفق والمفترق» [١/ ٢١/ رقم ٤٢٩]، ثم ساق له هذا الحديث؛ ولم يزد على ذلك شيئًا، فهو مستور الحال، ثم قال الإمام الألبانى: «وأما أحمد بن على أبو الفوارس فلم أجد له ترجمة فيما لدى من المراجع؛ وأغلب الظن أنه فى «تاريخ ابن عساكر» ولست أطوله الآن».

قلتُ: ولم أهتد إليه أنا فى «تاريخ ابن عساكر»، ولا فى غيره، وما أظنه إلا مثل الراوى عنه فى غياب الحال، وبمثل هذا لا يثبت هذا الإسناد إلى أحمد بن حرب أصلاً، وقد رأيت الخطيب قد غمز فى ثبوته، فقال عقب روايته: «هذا غريب من حديث عمرو بن دينار عن جابر، ومن حديث ابن عيينة عن عمرو، ولا أعلم رواه إلا أحمد بن حرب من هذا الطريق إن كان محفوظًا عنه».

فتأمل قوله: «إن كان محفوظًا عنه» ثم لو سلمنا بصحة الطريق إلى أحمد بن حرب؛ لكان ذلك من أوهام ابن حرب على ابن عيينة، كأنه قد سلك فيه الطريق، فابن حرب وإن كان صدوقًا إلا أنه لا يحتمل مخالفة الحميدى -وهو أثبت الناس فى ابن عيينة- وزهير بن حرب وسعيد بن منصور وعلىّ بن حرب، وكلهم رووه عن ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن طاووس به مرسلاً كما مضى. =

= ثم جاء بعض الهلكى وحاول وصله من رواية طاووس عن ابن عباس، أعنى إبراهيم بن يزيد الخوزى الساقط المعروف فى أوساط النقلة بكل سوء، وترجمته سوداء فى «التهذيب» وذيوله، فتراه يرويه بكل وقاحة عن سليمان الأحول وعمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس به مثل رواية جابر الماضية.

هكذا أخرجه أبو عبد اللَّه ابن منده فى «الأمالى» [ق ٤٦/ ١]، كما فى «الصحيحة» [٢/ ١٩٦]، وكذا أخرجه الطبرانى أيضًا فى «الكبير» [١١/ رقم ١٠٨٩٥]، ولكن بالمرفوع منه فقط؛ وقد وقع عنده: (عن سليمان الأحول أو عمرو بن دينار) هكذا بالشك)، وما قيمة هذا الشك أو الجزم من ذاك الخوزى التالف؟!

ثم وجدت محمد بن مسلم الطائفى قد توبع على وصله عن إبراهيم بن ميسرة عن طاووس عن ابن عباس به مثل لفظ المؤلف، فتابعه:

١- عثمان بن الأسود المكى - الثقة المعروف- عند الدارقطنى فى «الأفراد والغرائب» [رقم / ٢٤٠٦ أطرافه]، قال الدارقطنى: «تفرد به يزيد بن مروان عن عمر بن هارون عن عثمان بن الأسود المكى . .».

قلتُ: وهذه متابعة كالماء، وعمر بن هارون حاله كحال إبراهيم الخوزى الماضى آنفًا، بل كذبه ابن معين بخط عريض.

٢- وتابعه سفيان الثورى على مثل لفظ المؤلف عند الخليلى فى «الإرشاد» [٢/ ٦٥٣]، [٣/ ٩٤٧]، وابن جميع فى «معجم شيوخه» [رقم ١٩٥]، وأبى القاسم المهروانى فى «الفوائد المنتخبة» [٥٥/ ١]، كما فى «الصحيحة» [٢/ ١٩٦]، من طريق عبد الصمد بن حسان عن الثورى به.

قلتُ: وقد توبع عليه عبد الصمد: تابعه مؤمل بن إسماعيل عن الثورى به . . . عند الخليلى فى الموضع الثانى، وقال: «هذا أسنده عبد الصمد ومؤمل بن إسماعيل، وغيرهما رواه عن سفيان عن إبراهيم عن طاووس مرسلاً» وقال أبو القاسم المهروانى عقب روايته - كما نقله عنه الإمام: «لم يروه هكذا موصولاً عن الثورى إلا عبد الصمد بن حسان، وتابعه مؤمل بن إسماعيل، ورواه غيرهما عن سفيان مرسلاً؛ لم يذكر ابن عباس فى سنده؛ وهو الصواب».

فتعقبه الإمام فى «الصحيحة» قائلاً: «قلتُ: لم أره عن الثورى مرسلاً، وإنما عن ابن عيينة =

= كما تقدم؛ فرواية عبد الصمد هذه جيدة، فإنه صدوق كما قال الذهبى؛ ولم يرو ما شذ به عن الثقات، بخلاف الطائفى وغيره كما رأيت، بل تابعه مؤمل بن إسماعيل كما ذكر المهروانى؛ فهو متابع لا بأس به لعبد الصمد، فإذا ضم إلى هذا الموصول: طريق ابن عيينة الأخرى عن عمرو بن دينار؛ أخذ الحديث قوة، وارتقى إلى درجة الصحة إن شاء».

قلتُ: وهذا كلام كله مدخول، والصواب مع أبى القاسم المهروانى من كون الصواب عن الثورى هو الإرسال، وهذا يؤيده ويقويه رواية الجماعة (ابن عيينة، ومعمر، وابن جريج) عن إبراهيم ابن ميسرة عن طاووس به مرسلاً، والموصول عن الثورى غريب جداً، وعبد الصمد بن حسان وإن كان شيخًا صدوقًا، بل ثقة معروفًا؛ فلم يكن من أصحاب الثورى العارفين بحديثه؛ والمشهورين بالرواية عنه كالقطان وابن مهدى وأبى عاصم وابن المبارك والأشجعى وأبى نعيم والفريابى وأضرابهم، فأين كان هؤلاء عن هذا الحديث؟! بل وجدت الخليلى قد قال فى ترجمة عبد الصمد ابن حسان من كتابه «الإرشاد» [٣/ ٩٤٧]: «. . . ويتفرد بأحاديث» ثم ساق له هذا الحديث.

وعادة الخليلى فى «الإرشاد» قريبة من عادة ابن عدى والعقيلى وابن حبان وغيرهم ممن يذكرون فى ترجمة الراوى أفراده ومناكيره وإن كان ثقة مشهوراً، وقد تتبعت ذلك فى كتاب الخليلى «الإرشاد» بالاستقراء؛ ومن غربل تراجم رجاله فيه؛ علم صدق ما نقول؛ فلا يكون عبدالصمد ابن حسان إلا وقد وهم على الثورى فى وصله هذا الحديث.

أما متابعة مؤمل بن إسماعيل له على وصله عن سفيان؛ فلا عليك إن غسلتَ يديك منها بماء وأشنان، وقد سقط حديثه يوم أن تنسَّك ودفن كتبه، وسوء حفظه مما سارت به الركبان، وتناقلته الأزمان عبر الأزمان، وقد جمع الشيخ الناقد محمد عمرو عبد اللطيف - شفاه اللَّه- جزءاً فى أوهام المؤمل سماه: «الهجر الجميل لأوهام المؤمل بن إسماعيل» أو: «المعجم المعلل لشيوخ المؤمل» ولا أظنه مطبوعًا؛ كشف فيه الستار عن علل حديث المؤمل وأوهامه فى مروياته؛ فماذا تكون قيمة روايته عن الثورى هنا؟! ولعله سمعه من الثورى مرسلاً فوصله، بل ربما يكون قد سمعه من غير الثورى رأسًا؛ ثم رواه عن الثورى؛ توهمًا أنه قد سمع منه، على عادة الضعفاء ومضطربى الحديث، وقد مضى عن الخليلى وأبى القاسم المهروانى أن عبد الصمد ومؤمل قد خولفا فى وصل الحديث عن الثورى، خالفهما غيرهما، فرواه عن الثورى مرسلاً؛ ورجح المهروانى هذا الوجه المرسل عن الثورى كما مضى؛ فالقول ما قالت حذام. =

. . . . . .

= أما قول الإمام: «فإذا ضم إلى هذا الموصول: طريق ابن عيينة الأخرى الموصولة عن عمرو بن دينار؛ أخذ الحديث قوة، وارتقى إلى درجة الصحة إن شاء الله» فهذا ما أراه إلا من تقوية المنكر بالمنكر، ولا يصح عن ابن عيينة إلا الوجه المرسل كما مضى؛ وما عدا ذلك عنه فهو غير محفوظ البتة، والصواب فى هذا الحديث هو الإرسال؛ وهذا هو الذى اختاره العقيلى؛ فإنه قد ذكر رواية محمد بن مسلم الطائفى الموصولة عن إبراهيم بن ميسرة فى «الضعفاء» [٤/ ١٣٤]، وأعقبها برواية ابن عيينة المرسلة عن إبراهيم، ثم قال: «وهذا أولى» وهو كما قال.

● **تنبيه**: قال الطبرانى فى «الأوسط» [رقم ٣١٥٣]، عقب روايته هذا الحديث موصولاً من طريق محمد بن مسلم الطائفى عن إبراهيم بن ميسرة عن طاووس عن ابن عباس به . . . قال: «لم يروه عن طاوس؛ إلا إبراهيم، ولا يروه [كذا] عن إبراهيم إلا محمد وسفيان الثورى؛ تفرد به مؤمل بن إسماعيل عن الثورى».

وهذا كلام صحيح مستقيم؛ إلا جَزْمه بتفرد مؤمل بروايته عن الثورى وحده، بل تابعه عبدالصمد بن حسان كما مضى ذلك؛ لكن أبى المحدث أبو إسحاق الحوينى إلا أن يناقش الطبرانى فى جميع كلامه، وتعقبه فى كتابه تنبيه الهاجد [رقم ٢٧٧]، قائلا: «قلتُ: رضى الله عنك، ففى هذا النقد مؤاخذات ثلاثة:

الأولى: أنه لم يتفرد به إبراهيم بن ميسرة، فقد تابعه سليمان الأحول أو عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس مرفوعًا مثله، أخرجه . . .».

قلتُ: بل عفا الله عنك يا أبا إسحاق، أبمثل هذا يتعقب على أبى القاسم اللخمى؟! ألم تعلم أن هذه المتابعة لا تثبتإلا إذا تجمد الماء وسط جحيم مستعر، فوالله ما رواه سليمان الأحول أو عمرو ابن دينار قط، كيف وراويه عنهما أو أحدهما هو إبراهيم بن يزيد الخوزى ذلك الهالك المشهور؟ وكيف لمثله أن يُصدَّق فى رواية عن مثله؟! فكيف بإمام من أئمة المسلمين؟! وقد مضى الكلام على روايته سابقًا. فانظره إن شئت.

ثم قال المحدث الحوينى - حفظه الله: «والثانية: لم يتفرد به الطائفى وسفيان الثورى، فتابعهما عثمان بن الأسود المكى عن إبراهيم بن ميسرة مثله . . . أخرجه . . .».

قلتُ: لا والله، ما صح هذا عن عثمان بن الأسود قط، وكيف يصح وفى الطريق إليه حية رقطاء دونها الموت الزؤام؟! أعنى عمر بن هارون البلخى الذى يقول عنه ابن معين: =

٢٧٤٨- **حَدَّثَنَا** أبو خيثمة، حدّثنا سفيان، عن إبراهيم بن ميسرة، عن عبيد بن سعد، يبلغ به النبى ﷺ، قال: «**مَنْ أَحَبَّ فِطْرَتِى فَلْيَسْتَنَّ بِسُنَّتِى، وَمِنْ سُنَّتِى النِّكَاحُ**».

= «كذاب خبيث ليس بشيء»، وأسقطه سائر النقاد المهرة، راجع ترجمته فى «التهذيب» وذيوله؛ وقد مضى الكلام على روايته أيضًا.

وكم ينزلق المحدث أبو إسحاق بقدميه هذه المزالق الوعرة فيما يتعقب به جماعة الحفاظ فى كتابه «تنبيه الهاجد» كأنه لم يكن يبالى بعدم ثبوت الطريق إلى ذلك المتابع الذى يدرأ بروايته قول من نفى ذلك من الأئمة الكبار، فأنَّى يتم له التعقب، وكيف يصح له؟! وكم قلنا بأن الأئمة قد يُطْلِقُون تفرد الراوى بالرواية، ومرادهم بذلك تفرده بالسياق لا بأصل الحديث؛ أو تفرده بزيادة وقعت فيه مثلاً.

وكم قلنا بأنهم قد يجزمون بكون فلان لم يروه عنه إلا فلان؛ ومرادهم أنه لم يصح إلا من طريق هذا عن ذلك فقط؛ لصحة الإسناد إليهما؛ وهم يعلمون أن ثَمَّ جماعة قد روى عنهم متابعة ذلك الراوى، لكنهم يُهْملون ذكر ذلك؛ لعدم ثبوت تلك المتابعات إلى أصحابها، وكذا لعدم شهرتها عندهم؛ وربما صحت المتابعة إلى صاحبها؛ لكنهم يتنكبون عنها لكون ذلك المتابع ليس بحجة عندهم، فتكون متابعته كعدمها.

وأين هؤلاء المتعقبون -إلا من رحم ربى- على هؤلاء الأماجد من جميع ما مضى؟! فكأننا ننفخ فى بُوق ليس له منفذ تُصَمُّ لصوته الأسماع، حتى عزمنا على وضْع كتاب نستدرك به على ما استدركه الشيخ المحدث النبيل أبو إسحاق الحوينى على جماعة من الكبار فى كتابه «تنبيه الهاجد» دون مراعاة منه لمراد بعض الأئمة فى إطلاقهم التفرد ونحوه، ولعلنا نسميه: «إيقاظ العابد بما وقع من النظر فى تنبيه الهاجد» نذكر فى مقدمته قواعد كلية، وقوانين ثابتة شمولية؛ لمن يريد التعقب على سلف الأئمة فى مختلف الفنون، ثم نذكر قبل ذلك شروط صلاحية المتعقب لأئمتنا؛ ومن يُقبل قوله، ومن يُرد، مع ذكر أمثلة لذلك، وفوائد نفيسة، ونكت عزيزة، ونصائح وإرشادات، ثم نعرج على موضوع الكتاب، وذكر ترجمة حسنة للمتعقَّب عليه، ثم الولوج إلى مواطن النظر فى «تنبيه الهاجد» على ترتيب حسن إن شاء اللَّه؛ ونحن نجمع العزم لتحقيق ذلك الإيقاظ عاجلاً غير آجل؛ واللَّه من وراء القصد، وهو أعلم بمن زرع وحصد؛ والويل لى إن لم يتقبله اللَّه منى.

٢٧٤٨- منكر: أخرجه سعيد بن منصور فى «سننه» [٤٨٧]، ومن طريقه الجصاص فى «أحكام القرآن» [٥/ ١٧٨-١٧٩]، والبيهقى فى «سننه الكبرى» [١٣٢٢٩]، وفى «الصغرى» =

= [رقم ١٨٣٥]، وفى «المعرفة» [رقم ٤٢٨٠]، وعبد الرزاق [١٠٣٧٨]، وابن بطة فى الإبانة [رقم ٢٦٩]، وغيرهم من طريقين عن إبراهيم بن ميسرة عن عبيد بن سعد به .

قلتُ: قال العراقى فى «المغنى» [٢/ ٢٣]: «أخرجه أبو يعلى فى «مسنده» . . . من حديث ابن عباس بسند حسن» كذا حسن سنده، وقد خالفه تلميذه البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٤/ ٣]، فقال: «رجاله رجال الصحيح، إلا أنه مرسل» وقال الهيثمى فى «المجمع» [٤/ ٤٦٢]: «رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات إن كان عبيد بن سعد صحابيًا؛ وإلا فهو مرسل».

قلتُ: الصواب أنه مرسل كما جزم بذلك البيهقى فى «المعرفة» و«سننه الصغير» وهو كما قال؛ وعبيد بن سعد ذكره ابن حبان فى ثقات التابعين فى «ثقاته» [٥/ ١٣٦]، وذكر روايته عن ابن عمر وحده؛ وعنه إبراهيم بن ميسرة، وابن أبى مليكة فقط، ومثله ترجمه البخارى فى «تاريخه» [٥/ ٤٤٨]، وابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٥/ ٤٠٧]، ولم يذكره أحد بصحبة أصلاً، اللَّهم إلا ما ظنه أبو موسى المدينى من هذا الحديث، فأدرجه فى ذيله على «معرفة الصحابة» وتابعه ابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ٧٣٣]، قال الحافظ فى «الإصابة» [٤/ ٤١٢]: «. . . ويغلب على الظن أنه تابعى؛ لأنه لم يصرح بسماعه -يعنى من النبى ﷺ- وإنما أوردته فى هذا القسم؛ لذكر أبى يعلى له فى «مسنده» فهو على الاحتمال».

قلتُ: ولَه شاهد موصول من حديث أبى هريرة مثل لفظه هنا عند ابن عدى فى «الكامل» [٧/ ٨٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٦١/ ٢٣٩]، من طريقين عن مكى بن عبدان عن موسى بن يزيد الإسنفجى عن أبى حرة عن الحسن البصرى عن أبى هريرة به .

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، أبو حرة هو واصل بن عبد الرحمن مختلف فيه؛ وقد تكلموا فى سماعه من الحسن، فقال ابن معين: «حديثه عن الحسن ضعيف؛ يقولون لم يسمعه من الحسن» راجع «كامل ابن عدى» [٧/ ٨٦]، والحسن البصرى اختلف أصحابه فى سماعه من أبى هريرة، والأكثرون على أنه لم يسمع منه، بل قال يونس بن عبيد: «ما رآه قط» راجع «جامع التحصيل» [ص ١٦٤]، وموسى الإسنفجى لم أر من وثقه، وترجمته فى «تاريخ ابن عساكر» [٦١/ ٢٣٩]، ووجدت للحديث شاهدًا ثالثًا أخرجه عبد الرزاق [١٠٣٧٩]، عن معمر عن أيوب به مرفوعًا بلفظ: «من استن بسنتى فهو منى؛ ومن سنتى النكاح».

وهذا معضل، والحديث صحيح محفوظ دون هذا اللفظ. =

٢٧٤٩- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا جرير بن عبد الحميد، عن منصور، عن الحكم، عن يحيى بن الجزار، عن أبى الصهباء، قال: كنت عند ابن عباس فذكرنا ما يقطع الصلاة، فقالوا: الحمار، والمرأة، فقال ابن عباس: لقد جئت أنا وغلامٌ منَ بنى عبد المطلب مُرْتدَفَيْ حمار، ورسول اللَّه ﷺ يصلى بالناس فى أرض خلاء، فتركنا الحمار بين أيديهم، ثمَ جئنا حتىً دخلنا بينهم، فما بالَى ذلك. ولقد كانَ رسولُ اللَّه ﷺ يصلى بالناس فجاءت جاريتان من بنى عبد المطلب تشتدان اقتتلتا، فأخذهما رسول اللَّه ﷺ فنزع إحداهما من الأخرى وما بالَى ذلك.

٢٧٥٠- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا الفضل بن دكينٍ، حدّثنا سفيان، عن عبد الرحمن

= ● تنبيهان:

الأول: جملة (ومن سنتى النكاح) ليست عند ابن بطة فى «الإبانة» وهى عند الجميع.

والثانى: قد مضى قول العراقى فى «المغنى» [٢/ ٢٣]: «أخرجه أبو يعلى فى «مسنده» ... من حديث ابن عباس بسند حسن» كذا قال: «من حديث ابن عباس» وهذا وهْم منه ولا بد، فليس الحديث عند المؤلف إلا من رواية عبيد بن سعد مرفوعًا، ليس فيه ابن عباس، فلعل العراقى غره سَوْقُ أبى يعلى لهذا الحديث ضمن (مسند ابن عباس) فظنه من روايته، فلذلك حسَّن إسناده، وهذا غفلة عن حقيقة الحال؛ وكنا قد سهونا عن تعقب العراقى لما نقلنا كلامه أول مرة، فرأينا استدراكه هنا. واللَّه المستعان.

٢٧٤٩- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٤٢٣].

٢٧٥٠- حسن: أخرجه أبو داود [٣٩٣]، والترمذى [١٤٩]، وأحمد [١/ ٣٣٣، ٣٥٤]، وابن خزيمة [٣٢٥]، والشافعى فى «مسنده» [رقم ١٠١] ﷺ وفى «الأم» [١/ ١٤٩]، والطبرانى فى «الكبير» [١٠/ رقم ١٠٧٥٢، ١٠٧٥٣، ١٠٧٥٤]، وعبد الرزاق [٢٠٢٨]، والبيهقى فى «سننه» [١٥٨٣، ١٥٩٠، ١٥٩٧، ١٦١٨، ١٦٢٥، ١٦٤١، ١٩٣٧]، وفى «المعرفة» [رقم ٥٩١]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٢٦٧]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٩٠٨]، وعبدابن حميد فى «المنتخب» [٧٠٣]، وابن الجارود [١٤٩، ١٥٠]، وتمام فى «فوائده» [رقم ٣٢٩]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٨/ ٢٦، ٢٧]، والحاكم [١/ ٣٠٦]، وابن أبى شيبة [٣٢٢٠، ٣٦٤٣٢]، والدارقطنى فى «سننه» [١/ ٢٥٨]، وغيرهم من طرق عن =

ابن الحارث بن عياش بن أبى ربيعة، عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن ابن عباس، عن النبى ﷺ، قال: «**أَمَّنِى جِبْرِيلُ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ، فَصَلَّى الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ عَلَى مِثْلِ قَدْرِ الشِّرَاكِ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَىْءٍ قَدْرَ ظِلِّه، ثُمَّ صَلَّى بِىَ الْمَغْرِبَ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمُ، ثُمَّ صَلَّى بِىَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ حَرُمَ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ عَلَى الصَّائِمِ، ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ مِنَ الْغَدِ حِينَ كَانَ كُلُّ شَىْءٍ قَدْرَ ظِلِّه، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ كَانَ كُلُّ شَىْءٍ مِثْلَىْ ظِلِّه، ثُمَّ صَلَّى بِىَ الْمَغْرِبَ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمُ لِوَقْتٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الأَوَّلِ، ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ** - لا أدرى أي شىء قال- **ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَىَّ. فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، هَذَا وَقْتُ الأَنْبِيَاءِ قَبْلَكَ، الْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ**».

= عبد الرحمن ابن الحارث بن عبد الله بن عياش المخزومى عن حكيم بن حكيم عن نافع بن جبير ابن مطعم عن ابن عباس به . . . وهو عند بعضهم مختصراً .

قلتُ: وهذا إسناد حسن إن شاء الله؛ وفى عبد الرحمن وشيخه كلام لا ينزل به حديثهما عن رتبة الحسن؛ فعبد الرحمن قد وثقه ابن حبان والعجلى وابن سعد، ومشاه ابن معين وغيره؛ وحسن له الترمذى؛ وصحح له ابن خزيمة والحاكم وغيرهما؛ وقد ضعفه جماعة تضعيفًا مطلقًا، نعم نقل ابن الجوزى فى «الضعفاء» [٢/ ٩٢]، عن الإمام أحمد أنه قال: «هو متروك الحديث» لكن ابن الجوزى لم يذكر مصدره عن أحمد، وهو كثير الأوهام والأخطاء، على أن عبد الرحمن بن الحارث لم ينفرد به، بل تابعه محمد بن عمرو بن علقمة على نحوه عند ابن نصر فى «تعظيم قدر الصلاة» [١/ رقم ٣١]، بإسناد صحيح إليه.

أما حكيم بن حكيم فقد وثقه ابن حبان والعجلى، وصحح له الترمذى وجماعة؛ وروى عنه جماعة أيضًا؛ فقول ابن القطان عنه: «لا يعرف حاله» من تشدداته المعروفة، نعم قال ابن سعد: «كان قليل الحديث، لا يحتجون بحديثه»، وهذا من قبيل الجرح المبهم؛ ومع ذلك فلا بأس من الاعتبار بذلك؛ ويكون حكيم صدوقًا كما يقول الحافظ فى «التقريب» أو حسن الحديث كما يقول الذهبى فى «الكاشف».

وقد توبع عليه أيضًا، تابعه عمر بن نافع بن جبير عن أبيه عن ابن عباس به نحوه . . . عند عبد الرزاق [٢٠٢٩]، ومن طريقه الطبرانى فى «الكبير» [١٠/ رقم ١٠٧٥٥]، من طريق عبد الله ابن عمر العمرى عن عمر بن نافع به. =

٢٧٥١- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا المعتمر، عن أبيه، عن حنش، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «**مَنْ جَمَعَ بَيْنَ صَلاتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، فَقَدْ أَتَى بَابًا مِنْ أَبْوَابِ الْكَبَائِرِ، وَمَنْ [يَعْنِي] كَتَمَ الشَّهَادَةَ اجْتَاحَ بِهَا [مَالَ] امْرِئٍ مُسْلِمٍ، أَوْ سَفَكَ بِهَا دَمَهُ فَقَدْ أَوْجَبَ النَّارَ**»، أو كما قال.

= **قلتُ**: نقل الزيعلى فى «نصب الراية» [١/ ١٩١]، عن ابن دقيق العيد أنه قال عن هذه المتابعة: «وهى متابعة حسنة» وأقره الزيعلى، وكذا أقره الحافظ فى «التلخيص» [١/ ١٧٣]، ومثلهما الإمام فى «الإرواء» [١/ ٢٦٨].

وهذا غريب منهم جميعًا، لكونها متابعة لا تثبت أصلاً، وعبد اللَّه العمرى ضعيف عندهم، ثم ما حال (عمر بن نافع بن جبير، ؟) قد بحثت عنه فلم أهتد إلى ترجمة له، وقد يكون هناك احتمال بكونه هو (محمد بن نافع بن جبير) تحرف (محمد) إلى (عمر) وهو احتمال قوى كما بسطنا الكلام عليه فى «غرس الأشجار» مع استيفاء تخريج هذا الحديث والكلام عليه.

وقد نقل الحافظ فى «التلخيص» [١/ ١٧٣]، تصحيحه عن ابن عبد البر، وأبى بكر ابن العربى، وقبلهما صححه ابن خزيمة والحاكم؛ وحسنه الترمذى، لكن نقل الزيلعى عن الترمذى تصحيحه، وكذا نقل تصحيحه عن ابن حبان أيضًا؛ ولأكثر فقراته شواهد؛ وهو حسن بهذا السياق؛ وتمام الكلام عليه فى «غرس الأشجار».

٢٧٥١- **منكر**: أخرجه الترمذى [١٨٨]، والحاكم [١/ ٤٠٩]، والدارقطنى فى «سننه» [١/ ٣٩٥]، والطبرانى فى «الكبير» [١١/ ١١٥٤٠]، و[١١٥٣٨]، والحارث [٤٦٤/ زوائد مسنده للهيثمى]، والبزار [٤٥٨١/ كشف]، وابن أبى الدنيا فى «ذم المسكر» [٤]، وابن شاهين فى «ناسخ الحديث ومنسوخه» [٢٤٤، ٢٤٥]، وابن حبان فى «المجروحين» [١/ ٢٤٣]، والعقيلى [١/ ٢٤٧]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» كما فى «تفسير ابن كثير» [١/ ٦٣٦]، والخطيب فى «الموضح» [٢/ ٢٠]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [١/ ٤٩٨]، وفى «الموضوعات» [٢/ ١٠١]، والبيهقى فى «سننه» [٥٣٥٠]، وغيرهم من طرق عن حنش عن عكرمة عن ابن عباس به.

وسياق الحارث وابن شاهين فى الموضع الأول مثل سياق المؤلف؛ لكنهما زادا: (ومن شرب شرابًا حتى يذهب عقله الذى أعطاه اللَّه - عز وجل - فقد أتى بابًا من أبواب الكبائر)، وهذه الزيادة وحدها عند ابن أبى الدنيا والطبرانى فى الموضع الثانى؛ وقد مضى الكلام عليها عند المؤلف [برقم ٢٣٤٨]، والحديث عند الآخرين بالفقرة الأولى منه فقط. =

٢٧٥٢- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا عبد ربه بن بارق الحنفى، أنه سمع جده سماكًا الحنفى يحدث، عن ابن عباس، أن النبى ﷺ، قال: «**يَا عَائِشَةُ، مَنْ كَانَ لَهُ فَرَطَانِ مِنْ أُمَّتِى دَخَلَ بِهِمَا الْجَنَّةَ**»، قالت: بأبى، فمن كان له فرطٌ؟ قال: «**وَمَنْ كَانَ لَهُ فَرَطٌ يَا مُوَفَّقَةُ**»، قالت: بأبى، فمن لم يكن له فرطٌ من أمتك؟ قال: «**فَأَنَا فَرَطُ أُمَّتِى، لَمْ يُصَابُوا بِمِثْلِى**».

= **قلتُ**: وهذا إسناد منكر، قال الترمذى عقبه: «حنش هذا هو أبو علىّ الرحبى وهو حسين بن قيس، وهو ضعيف عند أهل الحديث؛ ضعفه أحمد وغيره»، وقال البيهقى: «تفرد به حسين ابن قيس أبو علىّ الرحبى المعروف بحنش، وهو ضعيف عند أهل النقل، لا يحتج بخبره» وقال ابن الجوزى فى «التحقيق»: «هذا لا يصح؛ وحنش هو أبو علىّ الرحبى واسمه حسين بن قيس؛ وإنما حنش لقبه؛ كذبه أحمد، وقال مرة: متروك الحديث؛ وكذلك قال النسائى والدارقطنى، وقال يحيى: «ليس بشىء»، وقال العقيلى: و«هذا الحديث لا أصل له».

ثم جاء الحاكم وجازف على عادته، وقال عقب روايته: «حنش بن قيس الرحبى يقال له: أبو على من أهل اليمن، سكن الكوفة، ثقة» كذا يقول: «ثقة»، وقد تعقبه المنذرى والذهبى وابن عبد الهادى وجماعة، وقد ذكرنا نصوص كلامهم فى «غرس الأشجار» ورددنا هناك على من قوّى هذا الحديث.

٢٧٥٢- ضعيف بهذا السياق: أخرجه الترمذى [١٠٦٢]، وأحمد [١/ ٣٣٤]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٨٨٠]، والبيهقى فى «سننه» [٦٩٣٩]، وفى الشعب٧/ ٩٧٥١]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ١٧٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ١٠٦]، والترمذى أيضًا فى «الشمائل» [رقم ٣٩٩]، وغيرهم من طرق عن عبد ربه بن بارق عن جده لأمه سماك بن الوليد عن ابن عباس به.

قلتُ: قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد ربه بن بارق، وقد روى عنه غير واحد من الأئمة...».

مداره على عبد ربه بن بارق، وهو شيخ مختلف فيه، فمشاه أحمد بن حنبل وأحمد بن صالح وأثنى عليه الفلاس ووثقه ابن حبان، وضعفه ابن معين والنسائى وأبو زرعة، وقال ابن معين مرة: «ليس بشىء» وذكره العقيلى وابن عدى فى «الضعفاء» وقال الساجى: «سمعت الحرشى - وهو محمد بن موسى أبو عبد اللَّه - يحدث عنه بمناكير» راجع «التهذيب وذيوله»؛ =

٢٧٥٣- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا يحيى بن سعيد، حدّثنا عبيد اللَّه بن الأخنس، حدثني ابن أبي مليكة، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ أَسْوَدَ أَفْحَجَ يَقْتَلِعُهَا حَجَرًا حَجَرًا**» يَعْنِي الْكَعْبَةَ.

٢٧٥٤- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر حدّثنا أبو بكر بن عبد اللَّه البكري، حدّثنا عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس في قول اللَّه عز وجل: ﴿لَعَمْرُكَ﴾ [الحجر: ٧٢] قال: بحياتك.

= فالظاهر أن الرجل إلى الضعف ما هو، وحديثه هذا غريب جدًا من هذا الوجه؛ وقد مضى قول زكريا الساجي بكونه قد حدث بمناكير، ولعل هذا منها إن شاء اللَّه؛ فإن للحديث شواهد ثابتة، لكن دون هذا السياق جميعًا. أما تحسين الترمذي له، فهو قد يطلق التحسين ويريد به الغرابة والنكارة، كما بسطناه في مكان آخر؛ وقد رأيت صاحب تسلية «أهل المصائب» [ص ١٢٠]، قد حكى عن الترمذي أنه قال: «هذا حديث غريب لا نعرفه... إلخ» ولم يذكر تحسينه، ولعل ذلك أشبه؛ ثم نقل صاحب «التسلية» عن الحافظ الضياء - صاحب المختارة- إعلاله الحديث بعبد ربه بن بارق، واللَّه المستعان.

٢٧٥٣- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٥٣٧].

٢٧٥٤- **حسن**: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٢٣٨٠]، والحارث في «مسنده» [٢/ رقم ٩٣٤/ زوائده]، وابن أبي حاتم في «تفسيره» [رقم ١٣٢٧٥]، وأبو نعيم في «الدلائل» [رقم ٢١، ٢٢]، وكذا البيهقي في «الدلائل» [رقم ٢٢٤١]، والدينوري في «المجالسة» [رقم ٢٥٢٧]، والطبري في «تفسيره» [٧/ ٥٢٦]، وغيرهم من طرق عن عمرو بن مالك أبي يحيى النكري عن أبي الجوزاء عن ابن عباس به... وسياق الطبراني وأبي نعيم في الموضع الثاني نحو سياق المؤلف، وهو عند الآخرين بسياق أتم، ولفظ الحارث: (ما خلق اللَّه وما ذرأ نفسًا أكرم عليه من محمد ﷺ، وما سمعت اللَّه - تبارك وتعالى- أقسم بحياة أحد إلا بحياته؛ فقال تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾﴾.

قلتُ: وإسناده حسن صالح وقد جوده الهيثمي في «المجمع» [٧/ ٤٦]، وعمرو بن مالك روى عنه جماعة كثيرة؛ وذكره ابن حبان في الثقات [٧/ ٢٢٨]، وقال: «يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه وذكره أيضًا في كتابه «مشاهير علماء الأمصار» [ص ١٥٥]، وقال: «وقعت المناكير في حديثه من رواية ابنه عنه، وهو في نفسه صدوق اللهجة»، وقد أخرج له الأربعة؛ =

٢٧٥٥- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا خالد بن الحارث، حدّثنا سعيدٌ، عن قتادة، عن أبى نهيك، عن ابن عباس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ سَأَلَكُمْ بِوَجْهِ اللَّهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنِ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعِيذُوهُ**».

* * *

= وليس هو عمرو بن مالك النكرى الذى يروى عنه أبو يعلى وعلىّ بن سعيد الرازى وإبراهيم بن إسحاق القاضى وهذه الطبقة؛ فإنه متأخر عن الذى قبله جزمًا؛ فانتبه يا رعاك اللَّه حتى لا يختلط عليك هذا بذاك كما وقع لجماعة من النقاد توهمًا.

وللأثر طريق آخر بإسناد واه عند الطبرى فى «تفسيره» [٧/ ٥٢٦].

● **تنبيه**: شيخ شيخ المؤلف: (أبو بكر ابن عبد اللَّه البكراوى) لم أفطن له بعد، وقد جزم حسين الأسد فى «تعليقه»، بكونه مجهولاً، وعلى كل حال، فقد توبع عليه، تابعه سعيد بن زيد بن درهم -من رجال مسلم- ويحيى بن عمرو بن مالك ونوح بن قيس، والحسن بن أبى جعفر وغيرهم.

٢٧٥٥- صحيح: دون كلمة (بوجه): مضى الكلام عليه [برقم ٢٥٣٦].

ما أسند الحسن بن أبي الحسن، عن أنس بن مالك

٢٧٥٦ - **أخبرنا** أبو يعلى أحمد بن علىّ بن المثنى التميمى الموصلى، حدّثنا شيبان بن فروخ، حدّثنا مبارك بن فضالة، حدّثنا الحسن، عن أنس بن مالك، قال: كان رسول اللَّه ﷺ يخطب يوم الجمعة إلى جنب خشبة يسند ظهره إليها، فلما كثر الناس، قال: «**ابْنُوا لِي مِنْبَرًا**»، فبنوا له منبراً له عتبتان، فلما قام على المنبر يخطب حنت الخشبة إلى رسول اللَّه

(*) هو: خادم الرسول ﷺ، الصحابى الجليل، المحدث، المقرئ، المعمر، المؤتمن، صح عن النبى ﷺ أنه دعا له فقال: (اللَّهم ارزقه مالاً وولداً وبارك له فيه) كما يأتى [برقم ٣٨٧٨]، وفضائله كثيرة جداً، - رضى اللَّه عنه.

٢٧٥٦- **قوى**: أخرجه أحمد [٣/ ٢٢٦]، وابن حبان [٦٥٠٧]، وابن الجعد [٣٢١٩]، وابن المبارك فى «الزهد» [رقم ١٠٢١]، وفى «مسنده» [رقم ٤٨]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [٤/ ٧٩٩]، وأبو نعيم فى «الدلائل» [رقم ٢٣]، وابن طاهر المقدسى فى «مسألة العلو» [رقم ٤٩]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٨٢٦]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١٣٨٨]، والآجرى فى «الشريعة» [رقم ١٠٥٤، ١٠٥٥]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٢١٩٩]، وأبو طاهر المخلص فى سبعة مجالس من «أماليه» [رقم ٨١]، وغيرهم من طرق عن المبارك بن فضالة عن الحسن البصرى عن أنس به.

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه ابن خزيمة [١٧٧٦]، والخطيب فى «تاريخه» [١٢/ ٤٨٥]، وقال الإمام فى «تعليقه على ابن خزيمة» [٣/ ١٣٩]: «إسناده ضعيف؛ لمبارك والحسن -وهو البصرى- مدلسان؛ والأول تدليسه تدليس التسوية؛ فلا فائدة تذكر فى تصريحه بالتحديث عن شيخه عند ابن حبان.

● كذا قال، والصواب أن الإسناد قوى يحتج به ولا بد، والرد على كلام الإمام من وجهين:

الأول: أما كون الحسن مدلسًا؛ فهذا لا ننازع فيه، لكن هذا لا ينفع هنا أصلاً؛ لكون الحسن قد صرح بالسماع عند أحمد وابن المبارك، والآجرى فى الموضع الثانى وابن الأعرابى وغيرهم؛ فزالت شبهة تدليسه؛ ثم لو لم يصرح بالسماع رأسًا، لما ضر الإسناد عنعنته؛ =

ﷺ، قال أنسٌ: وإني في المسجد، فسمعت الخشبة حين حنت حنين الواله، فما زالت تحن حتى نزل إليها رسول اللَّه ﷺ فاحتضنها، فسكنت، قال: فكان الحسن إذا حدث بهذا الحديث بكى، ثم قال: يا عباد اللَّه، الخشبة تحن إلى رسول اللَّه ﷺ شوقًا إليه لمكانه من اللَّه، فأنتم أحق أن تشتاقوا إلى لقائه.

= لكونه مكثرًا من الرواية عن أنس؛ وحديثه عنه في الكتب الستة وغيرها كثير؛ والمدلس إذا أكثر عن شيخ ثم عنعن عنه، حُملتْ عنعنته على السماع، كما جزم بذلك الحميدي -شيخ البخاري- وغيره؛ ولم يختلفَ أحد من النقاد في سماع الحسن من أنس مطلقًا.

والثاني: أما كون المبارك بن فضالة يدلس ويسوي، فنسلم بتدليسه مطلقًا، فقد وصفه جماعة بذلك؛ أما كونه يدلس التسوية خاصة، فهذا لم أجده منصوصًا عليه في ترجمته من بطون الدفاتر، ولا أعلم أحدًا وصفه بذلك قبل الحافظ ابن حجر، وعنه أخذ الإمام، فقد قال الحافظ في «التقريب» عن المبارك: «صدوق يدلس ويسوي».

وقد تطلق التسوية في لسان جماعة من النقاد -لاسيما المتقدمين- يريدون بها مطلق التدليس؛ لأن المدلس يسوي الإسناد بإسقاطه شيخه الضعيف، فيصير ظاهره السلامة، مستويًا ثقة عن ثقة، ولعل هذا هو ما يقصده الحافظ بعبارته الماضية؛ فإن صح أن هذا هو مراد الحافظ؛ فقد كان ينبغي عليه حذف كلمة: (ويسوي) حتى لا يفهم منها المقرر من مدلولها عند المتأخرين.

وقد يكون الحافظ قد اطلع على مقولة لأحد النقاد في مبارك بن فضالة يرميه فيها بتدليس التسوية صريحًا، أو فهم الحافظ ذلك من تصرف هذا الناقد في كلامه، فلو ثبت هذا؛ فلم يكن المبارك مشهورًا به أصلاً، بل المشهور به هو تدليس الإسناد وحسب، وقد قال عنه أبو زرعة: «يدلس كثيرًا؛ فإذا قال: (حدثنا) فهو ثقة» وقال أبو داود: «كان شديد التدليس؛ إذا قال: حدثنا فهو ثبت..» وقال ابن مهدي: «كنا نتبع من حديث المبارك ما قال فيه: حدثنا الحسن» وكل هذا لا يمكن حمله إلا على تدليس الإسناد خاصة؛ وقد صرح المبارك بسماعه من الحسن هذا الحديث عند المؤلف وعنه ابن حبان واللالكائي وأبو نعيم والبيهقي وابن عساكر والآجري في الموضع الأول؛ والمخلص وغيرهم؛ فزالت شبهة تدليسه، فلتقر عين الإمام الألباني بذلك.

ثم لو لم يصرح أيضًا بالسماع؛ فهو مكثر جدًا عن الحسن البصري؛ فلا ترد عنعنته عنه؛ كما هو الحال في المدلس المكثر عن شيخ له في الرواية؛ نعم كان ابن مهدي وغيره؛ لشدة تدليس المبارك؛ لا يقبلون منه في حديث الحسن إلا ما قال: «حدثنا» و«سمعت» ثم هو نفسه =

٢٧٥٧- حَدَّثَنَا أبو إبراهيم الترجمانى، حدّثنا صالحٌ المرى، قال: سمعت الحسن يحدث، عن أنس بن مالك، عن النبى ﷺ، فيما يروى عن ربه، قال: «**أَرْبَعٌ خِصَالٍ: وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ لِى، وَوَاحِدَةٌ لَكَ، وَوَاحِدَةٌ فِيمَا بَيْنِى وَبَيْنَكَ، وَوَاحِدَةٌ فِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ عِبَادِى، فَأَمَّا الَّتِى لِى فَتَعْبُدُنِى لا تُشْرِكُ بِى شَيْئًا، وَأَمَّا الَّتِى لَكَ عَلَىَّ فَمَا عَمِلْتَ مِنْ خَيْرٍ جَزَيْتُكَ بِهِ، وَأَمَّا الَّتِى بَيْنِى وَبَيْنَكَ فَمِنْكَ الدُّعَاءُ وَعَلَىَّ الإِجَابَةُ، وَأَمَّا الَّتِى بَيْنَكَ وَبَيْنَ عِبَادِى فَارْضَ لَهُمْ مَا تَرْضَى لِنَفْسِكَ**».

= مختلف فيه، فقد وثقه جماعة، وضعفه آخرون، وقد قواه أحمد فى الحسن البصرى خاصة، فنقل عنه أبو بكر المروذى أنه قال: «ما رَوَى عن الحسن يحتج به» وهو عندى صالح وسط كما قاله ابن المدينى؛ لكن لا يقبل من حديثه إلا ما صرح فيه بالسماع؛ اللَّهم إلا عن الحسن وحده؛ لكونه مكثراً عنه كما مضى؛ فحديثه فى رتبة الحسن إذا كان عن جميع شيوخه سوى الحسن، أما حديثه عن الحسن فأراه فوق ذلك بدرجة أو درجتين، وقد مضى قول أحمد عنه -مع كونه قد ضعفه: «وما روى عن الحسن يحتج به..» وقد توبع فضالة على هذا الحديث عن الحسن: تابعه يزيد بن إبراهيم التسترى على نحوه عند الطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٤٠٨]، من طريق أبى بكر ابن صدقة الحافظ عن يحيى بن محمد بن السكن عن حبان بن هلال عن يزيد به.

قلتُ: وهذا إسناد قوى، وقد قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن يزيد بن إبراهيم إلا حبان، تفرد به يحيى بن محمد» وهؤلاء ثلاثتهم ثقات مشاهير؛ لكن قد خولف فيه يحيى بن محمد، خالفه إبراهيم بن مرزوق الأموى، فرواه عن حبان بن هلال فقال: عن مبارك عن الحسن عن أنس به...، فعاد الحديث إلى المبارك مرة أخرى.

هكذا أخرجه ابن عبد البر فى «جامع بيان العلم وفضله» [٢/ ٢٣٨٤/ طبعة مكتبة التوعية]، وإبراهيم بن مرزوق هذا، وإن كان يخطئ ولا يرجع عن خطئه، كما فى «التهذيب» إلا أن روايته هى الأشبه بالصواب؛ لأن الحديث مشهور من رواية المبارك عن الحسن كما مضى.

وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه... يأتى منها طريق ثابت بإسناد كالشمس عند المؤلف [برقم ٣٣٨٤]، وله شواهد أيضًا.

٢٧٥٧- ضعيف: أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ١١١٨٦]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٦/ ١٧٣]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٦]، والبزار [رقم ١٩/ كشف الأستار]، =

٢٧٥٨- **حَدَّثَنَا** هدبة بن خالد، حدّثنا مبارك، قال: سمعت الحسن، عن أنس، أن رجلاً قال للنبى ﷺ: متى الساعة؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: «**أَمَا إِنَّهَا قَائِمَةٌ، فَمَاذَا أَعْدَدْتَ لَهَا**؟» قال: ما أعددت لها كبيراً، إلا أنى أحب اللَّه ورسوله، قال رسول اللَّه ﷺ: «**فَأَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ، وَلَكَ مَا احْتَسَبْتَ**»، ثم قال: «**تَسْأَلُونِى عَنِ السَّاعَةِ وَالَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ، مَا عَلَى الأَرْضِ نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ الْيَوْمَ تَأْتِى عَلَيْهَا مِائَةُ سَنَةٍ**»، قال: فصلى رسول اللَّه ﷺ، ثم قال: «**أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ**؟» فجىء بالرجل ترعد فرائصه، فنظر رسول اللَّه ﷺ إلى غلام من دوس يقال له: سعد، فقال: «**إِنْ يَعِشْ هَذَا لا يَهْرَمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**»، قال أنسٌ: وأنا يومئذ قدر الغلام.

= وابن شاهين فى «فضائل الأعمال» [١٥١، ٥٣٣]، وابن حبان فى «المجروحين» [١/ ٣٧٣]، وغيرهم من طريقين عن صالح بن بشير المرى عن الحسن البصرى عن أنس به . . . وليس عند البزار: «وأما التى بينك وبين عبادى فارض لهم ما ترضى لنفسك».

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، قال البزار: «تفرد به صالح المرى، وصالح الأئمة» وقال أبو نعيم: «غريب من حديث الحسن، تفرد به عنه صالح مرفوعًا» وقال الهيثمى فى «المجمع» [١/ ٢٠٩]: «فى إسناده صالح المرى وهو ضعيف؛ وتدليس الحسن أيضًا».

قلتُ: الصواب إعلاله بصالح وحده كما فعل البزار وغيره؛ وكذا البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [١/ ٣٢]، أما عنعنة الحسن؛ فهى مجبورة بكثرة روايته عن أنس؛ راجع الكلام على الحديث الماضى؛ وصالح المرى قد ضعفوه على قلب رجل واحد، بل قد تركه بعضهم، مع زهده وصلاحه.

وللحديث شاهد مرفوعًا نحوه دون الفقرة الأخيرة: من رواية سلمان الفارسى عند الطبرانى فى «الكبير» [٦/ رقم ٦١٣٧]، والبزار فى «مسنده» [٢٥٢٣]، وسنده واه.

٢٧٥٨- **قوى**: أخرجه أحمد [٣/ ٢٢٦، ٢٨٣]، وابن حبان [٥٦٤]، وأبو نعيم فى «الحلية» [١٠/ ١٧١]، وابن الجعد [٣١٨٥]، وغيرهم، من طرق عن المبارك بن فضالة عن الحسن البصرى عن أنس به مختصراً ببعضه؛ ولم يروه أحد مثل سياق المؤلف هنا جميعًا، اللَّهم إلا أحمد فى الموضع الثانى فقط؛ وأيضًا دون قوله: (تسألونى عن الساعة، والذى نفسى بيده ما على الأرض من نفس منفوسة اليوم تأتى عليها مئة سنة). =

٢٧٥٩- حَدَّثَنَا الحسن بن حماد، وهدبة بن خالد- واللفظ للحسن- قالا: حدّثنا حزم بن مهران القطعى، عن الحسن، عن أنس، قال: خرج رسول اللَّه ﷺ ذات يوم لبعض مخارجه ومعه ناسٌ من أصحابه، فانطلقوا يسيرون، وحضرت الصلاة، فنزل القوم فلم يجدوا ماءً يتوضؤون به، فقالوا: يا رسول اللَّه، ما نجد ماءً نتوضأ به!، ورأى فى وجوه أصحابه الكراهية، فانطلق رجلٌ من القوم، فجاء بقدحٍ من ماء يسير، فأخذ النبى فتوضأ منه، ثم أمر أصابعه الأربع على القدح، ثم قال للقوم: «**هَلُمُّوا**»، قال: فجاء القوم، فتوضؤوا حتى أبلغوا فيما يريدون من الوضوء، فقيل: كم بلغ القوم؟ قال: سبعين رجلاً، أو نحو ذلك، واللفظ للعسكرى.

= **قلتُ**: وهذا إسناد قوى؛ والمبارك بن فضالة شيخ صدوق إن شاء اللَّه؛ وهو فى الحسن البصرى أقوى منه فى غير، وقد نقموا عليه كثرة التدليس، لكنه مكثر عن الحسن جداً؛ ثم إنه صرح بالسماع عند المؤلف كما ترى؛ أما عنعنة الحسن؛ فهى مجبورة بإكثاره عن أنس أيضًا؛ راجع ما علقناه على الحديث قبل الماضى؛ على أنه قد صرح - هو الآخر- بالسماع من أنس عند أحمد فى الموضع الثانى؛ وقد رواه جماعة آخرون عن الحسن به . . . ولكن مختصراً ببعضه فقط، وهكذا له طرق كثيرة عن أنس به مفرقًا نحوه، لا سيما الفقرة الأولى منه؛ فانظر الآتى عند المؤلف [٢٧٥٨، ٣٠٢٣، ٣٠٢٤، ٣٠٧٢، ٣٢٨١، ٣٤٦٥، ٣٥٥٦، ٣٥٥٧، ٣٥٩٧، ٣٦٣٢، ٣٩٢٠]، وغيرهما. وهو قوى بهذا السياق.

● **تنبيه**: الحديث أيضًا أخرجه الباوردى وابن بشكوال فى «الصحابة» كما فى «الفتح» [١٠ / ٥٥٦]، من الطريق الماضى؛ وقال الحافظ: «وسنده حسن».

٢٧٥٩- **صحيح**: أخرجه البخارى [٣٣٨١]، وأحمد [٣/ ٢١٦]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ١٤٦٠]، والفريابى فى «دلائل النبوة» [رقم ٤١]، وغيرهم من طريق حزم [ووقع عند البيهقى: (جرير) وهو تصحيف] بن مهران القطعى عن الحسن البصرى عن أنس به . . .

قلتُ: قد صرح الحسن بالسماع عند الجميع سوى المؤلف، وحزم بن مهران ثقة معروف؛ وقد توبع عليه أيضًا: تابعه يونس بن عبيد على نحوه عند الطبرانى فى «الأوسط» [٤/ رقم ٣٦٢٦]، وفى «الصغير» [١/ رقم ٤٧٤]، لكن الإسناد إليه مغموز.

وقد توبع الحسن عليه: تابعه جماعة عن أنس به نحوه . . . منهم قتادة كما يأتى [برقم ٢٨٩٥، ٣١٧٢، ٣١٩٣]، وثابت البنانى كما يأتى [برقم ٣٣٢٩، ٣٠٣٦].

٢٧٦٠- **حَدَّثَنَا** إبراهيم بن الحجاج، حدّثنا ميمون بن نجيح أبو الحسن الناجي، حدّثنا الحسن، عن أنس، قال: أتى رجلٌ رسول اللَّه ﷺ، فقال: إنّي أشتهي الجهاد ولا أقدر عليه، قال: «**هَلْ بَقِيَ مِنْ وَالِدَيْكَ أَحَدٌ؟**» قال: أمي، قال: «**فَأَبْلِ اللَّهَ فِي بِرِّهَا، فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَأَنْتَ حَاجٌّ، وَمُعْتَمِرٌ، وَمُجَاهِدٌ، فَإِذَا رَضِيَتْ عَنْكَ أُمُّكَ فَاتَّقِ اللَّهَ وَبِرَّهَا**».

٢٧٦٠ - **منكر بهذا التمام**: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٢٩١٥]، و[٤/ رقم ٤٤٦٦]، و في «الصغير» [١/ رقم ٢١٨]، والشجري في «الأمالي» [١/ ٣٤٤]، والبيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٧٨٣٥]، وغيرهم من طرق عن إبراهيم بن الحجاج السامي عن ميمون بن نجيح عن الحسن البصري عن أنس به.

قلتُ: قال المنذري في «الترغيب» [٣/ ٢١٦]: (رواه أبو يعلى والطبراني في «الصغير» و«الأوسط» وإسنادهما جيد، ميمون بن نجيح وثقه ابن حبان، وبقية رجاله ثقات مشهورون، وقال العراقي في «المغني» [٢/ ١٩٣]: «إسناده حسن» وقال البوصيري في« إتحاف الخيرة» [٥ /. ١٧٥]: «رواه أبو يعلى، والطبراني في « الأوسط» و«الصغير»؛ بإسناد جيد» وظاهر الإسناد كما قالوا، وميمون بن نجيح روى عنه جماعة من الثقات، وذكره ابن حبان في «الثقات» [٧/ ٤٧٢]، وقال: «يخطئ» وهذا الوصف ينبئ عن كون ابن حبان قد مارس حديث ميمون وعرفه جيدًا؛ فتوثيقه له مقبول إن شاء اللَّه؛ مع اعتبار كونه يخطئ.

لكن أبدى الإمام في «الضعيفة» [٧/ ١٧٧]، علة قد أغفلها من حكم بحسن الإسناد أو جودته، فقال: «الحسن البصري مدلس، وقد عنعنه؛ ولم ينتبه لهذا المنذري. . .» كذا قال، وما ذكره ليس بعلة على التحقيق؛ لأن الحسن مكثر عن أنس كما هو معلوم؛ والمدلس إذا أكثر عن شيخ ثم عنعن عنه؛ حملت عنعنته على السماع كما جزم بذلك الحميدي وغيره؛ راجع ما علقناه على الحديث الماضي [برقم ٢٧٥٦].

وإنما علة الحديث هي تفرد ميمون بن نجيح به عن الحسن، كما قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الحسن إلا ميمون» وقال في موضع آخر: «لم يرو هذا الحديث عن الحسن إلا ميمون بن نجيح، تفرد به إبراهيم بن الحجاج، ولا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد».

قلتُ: وميمون وإن كان مقبول الرواية في الجملة كما مضى؛ إلا أنه لا يحتمل التفرد =

٢٧٦١- حَدَّثَنَا عبد الرحمن بن سلام أبو حرب، حدّثنا حمادٌ، عن علىّ بن زيد، عن الحسن، عن أنس، أنه ذكر عند عبيد اللَّه بن زياد الحوض، فكأنه أنكره، فبلغ ذلك أنسًا، فقال: لا جرم لأسوءنَّه، فأتاه، فقال: ما أنكرتم من الحوض؟! قال: وهل سمعته يا أبا حمزة من رسول اللَّه ﷺ؟ قال: نعم، أكثر من كذا وكذا مرةً، سمعت رسول اللَّه ﷺ، يقول: «**مَا بَيْنَ طَرَفَيْ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَمَكَّةَ، أَوْ بَيْنَ صَنْعَاءَ وَمَكَّةَ، وَإِنَّ آنِيَتَهُ لأَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ**».

٢٧٦٢- حَدَّثَنَا سويد بن سعيد، حدّثنا أبو معاوية، عن إسماعيل، عن الحسن، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَثَلُ أَصْحَابِي مَثَلُ الْمِلْحِ فِي الطَّعَامِ، لا يَصْلُحُ الطَّعَامُ إِلا بِالْمِلْحِ**».

= عن الحسن بمثل هذا الحديث مع غرابة متنه، والحسن له أصحاب كثيرون أمثال أشعث بن عبد اللَّه الأعمى، وأشعث بن عبد الملك؛ والمبارك بن فضالة، ويونس بن عبيد وأيوب السختيانى ومنصور بن زاذان، وهشام بن حسان، ومنصور بن المعتمر والمعلى بن زياد وقتادة وعوف الأعرابى وعبد اللَّه بن عون وجماعة وغيرهم، فأين كانوا -أو بعضهم- عن مثل هذا الحديث الفائدة؟! فلا يكون تفرد ميمون بن نجيح دون أصحاب الحسن -أو بعضهم- عنه إلا منكرًا.

ويؤيد هذا: أن للحديث شواهد كثيرة لكن دون قوله فى آخره: (فإذا فعلت ذلك . . . إلخ) فقد انفرد به ميمون وحده، وليس هو ممن يحتمل التفرد عن الحسن بمثل هذا كما مضى. فاللَّه المستعان.

٢٧٦١- **صحيح**: المرفوع منه فقط: أخرجه أحمد [٣/ ٢٣٠]، من طريق حماد بن سلمة عن علىّ بن زيد بن جدعان عن الحسن البصرى عن أنس به.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف؛ وابن جدعان لم يكن فى الحديث بذاك، بل تركه جماعة على علمه وفقهه.

لكن للحديث طرق أخرى عن أنس بالمرفوع منه فقط، وسيأتى منها جملة عند المؤلف [برقم ٣١١٥، ٣٥٨٧، ٣٩٥١، ٤٠٩٩].

٢٧٦٢- منكر: أخرجه ابن المبارك فى «الزهد» [رقم ٥٧٢]، ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» [٧/ ٧٦]، وفى «تفسيره» [١/ ٢٣٩]، والقضاعى فى «الشهاب» [٢/ رقم ١٣٤٧]، =

. . . . . .

= وابن عبد البر فى «الاستيعاب» [١/ ٦]، والآجرى فى «الشريعة» [رقم ١١٣٩]، والبزار [رقم ٢٧٧١/ كشف]، وأبو القاسم الحلبى فى «حديثه» [٣/ ١]، وغيرهم من طريقين عن إسماعيل ابن مسلم المكى عن الحسن البصرى عن أنس به . وقد زادوا جميعًا إلا المؤلف والقضاعى : «قال الحسن : فقد ذهب ملحنا ؛ فكيف نصلح ؟!» .

قلتُ : قال الهيثمى فى «المجمع» [٩/ ٧٣٩] : «فيه إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف، وقال السخاوى فى «المقاصد» [ص ١٩٨] : «إسماعيل ضعيف، وقد تفرد به عن الحسن» .

وقد خولف إسماعيل هذا فى وصله، خالفه إسرائيل بن موسى البصرى الثقة المعروف، فرواه عن الحسن البصرى به مرسلاً نحوه . . . بلفظ : (قال رسول اللَّه ﷺ لأصحابه : أنتم فى الناس كمثل الملح فى الطعام، قال يقول الحسن : وهل يطيب الطعام إلا بالملح، ثم يقول الحسن : فكيف بقوم قد ذهب ملحهم ؟!) .

هكذا أخرجه ابن أبى شيبة [٣٥٢٢٥]، وأحمد فى «فضائل الصحابة» [١/ رقم ١٧]، بإسناد صحيح إلى إسرائيل به . . .

وهذا هو المحفوظ مرسلاً، ويؤيده رواية معمر عمن سمع الحسن به مرسلاً مثل اللفظ المرفوع الماضى ؛ وبعده : «ثم يقول الحسن : هيهات ذهب ملح القوم» أخرجه عبد الرزاق [٢٠٣٧٧]، وعنه أحمد فى «فضائل الصحابة» [١/ ٥٨]، و[٢/ ١٧٣٠]، والآجرى فى «الشريعة» [رقم ١١٤٠]، وغيرهم .

فهذا هو أصل الحديث مرسلاً، فوهم فيه إسماعيل المكى على الحسن البصرى، ورواه عنه موصولاً عن أنس، وهذا من مناكير إسماعيل ؛ وقد رواه أبو الطاهر بحر بن شعيب الفسوى عن على بن الحسن بن شقيق وسلمة بن سليمان وعبدان عن ابن المبارك عن سالم المكى عن الحسن عن أنس به . . . ، فجعله عن (سالم المكى) بدل : (إسماعيل المكى) .

هكذا ذكره ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ٢٥٨٢]، ثم قال : «قال أبى : هذا خطأ ؛ إنما هو إسماعيل بن مسلم المكى عن الحسن عن أنس عن النبى ﷺ وأخطأ فيه أبو طاهر» .

وله طريق آخر عن أنس مرفوعًا مثل لفظ المؤلف عند القضاعى فى «الشهاب» [٢/ رقم ١٣٤٨]، وسنده مظلم جدًا، ليس له مثيل إلا فى عالم الأساطير، أما قول البزار عقب روايته من الطريق الأول : «لا نعلم رواه عن الحسن إلا إسماعيل ؛ ولا عنه إلا أبو معاوية) ثم قال : «وتفرد بهذا الحديث أنس» فهذا متعقب عليه من وجهين : =

٢٧٦٣- حَدَّثَنَا سويد بن سعيد، حدّثنا علىّ بن مسهر، عن إسماعيل، عن الحسن، عن أنس بن مالك، قال: أتى رسول اللَّه رجلاً يسوق بدنةً حافيًا، فقال: «**ارْكَبْهَا**»، قال: يا رسول اللَّه، إنها بدنةٌ! قال: «**ارْكَبْهَا**»، فركبها.

= **الأول**: أن أبا معاوية لم يتفرد به عن إسماعيل بن مسلم، بل تابعه شيخ الإسلام عبد اللَّه بن المبارك عنده فى «الزهد» وعنه جماعة.

والثانى: أن الحديث لم ينفرد به أنس؛ بل روى عن غيره أيضًا، فأخرج البزار [٢٧٧٠/ كشف]، والطبرانى فى «الكبير» [٧/ رقم ٧٠٩٨]، من طريقين عن جعفر بن سعد بن سمرة عن خبيب بن سليمان بن سمرة عن أبيه عن سمرة بن جندب قال: (كان رسول اللَّه ﷺ يقول لنا: يوشك أن تكونوا فى الناس كالملح فى الطعام، لا يصلح الطعام إلا بالملح).

قلتُ: قال الهيثمى فى «المجمع» [٩/ ٧٣٩]: «رواه البزار والطبرانى، وإسناد الطبرانى حسن».

قلتُ: هكذا يتساهل الهيثمى، وجعفر بن سعد وشيخه وشيخ شيخه، ثلاثتهم مجهولو الصفة، وعنهم يقول ابن القطان الفاسى: «ما من هؤلاء من يُعرف حاله، وقد جهد المحدثون فيهم جهدهم، وهو إسناد يروى به جملة أحاديث، قد ذكر منها البزار نحو المئة» نقله عنه الحافظ فى «التهذيب» [٢/ ٩٤].

بل جعفر قد ضعفه عبد الحق الإشبيلى وابن عبد البر أيضًا، وقال عبد الحق عن شيخه: «خبيب ابن سليمان ليس بالقوى» كما فى «التهذيب» [٣/ ١٣٥]، ولا ينفعهم ذكر ابن حبان لهم فى «الثقات» أصلاً، لكونه ما عرف عنهم سوى أسمائهم.

والمحفوظ فى هذا الباب هو حديث ابن عباس عند البخارى [٣٥٨٩]، وجماعة مرفوعًا... وفيه: (أيها الناس؛ فإن الناس يكثرون وتقل الأنصار حتى يكونوا كالملح فى الطعام...).

٢٧٦٣- **صحيح دون قوله**: (حافيًا): هذا إسناد لا يصح، وفيه علتان:

١- سويد بن سعيد تغير بأخرة لما عمى حتى صار يتلقن، ولم يخرج له مسلم إلا ما تابعه الثقات عليه.

٢- وإسماعيل هو ابن مسلم المكى الضعيف المشهور، لكنه لم ينفرد به عن الحسن، بل تابعه عليه محمد بن جحادة الأودى به نحوه دون قوله: (حافيًا) وقوله: (فركبها).

أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» [٥/ ٦٤]، و[٧/ ٢٢٥]، قال: «حدثنا محمد بن عمر بن غالب، ثنا محمد بن أحمد بن المؤمل، ثنا محمد بن عوف، ثنا كثير بن عبيد، ثنا وكيع عن مسعر عن محمد بن جحادة عن الحسن عن أنس به...». =

٢٧٦٤- حَدَّثَنَا سويد بن سعيد، حدّثنا سويد بن عبد العزيز، عن نوح، عن أيوب، عن الحسن، عن أنس، قال رسول اللَّه ﷺ: «**يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: إِنِّي لأَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِي وَأَمَتِي يَشِيبَانِ فِي الإِسْلامِ، فَتَشِيبُ لِحْيَةُ عَبْدِي وَرَأْسُ أَمَتِي فِي الإِسْلامِ أُعَذِّبُهُمَا فِي النَّارِ بَعْدَ ذَلِكَ**».

= قال أبو نعيم: «تفرد به محمد بن عوف [وتصحف (ابن عوف) في الموضع الثاني إلى: (ابن عون)] عن كثير، ولمسعر عن محمد بن جحادة عن أبيه وغيره عدة أحاديث مفاريد، ومحمد بن جحادة كوفي عداده من التابعين، لقي أنس بن مالك وسمع منه».

قلتُ: قد تصحف (محمد بن عوف) من سند أبي نعيم في الموضع الثاني إلى: (محمد بن عون)، وكذا تصحف اسم والد محمد بن عمر بن غالب في الموضع الأول إلى: (محمد بن عمرو) بالواو، والإسناد صحيح عال لو سلم من شيخ أبي نعيم، ولكن كيف يسلم وشيخه محمد بن عمر بن غالب قد كذبه الحافظ أبو «الفتح» ابن أبي الفوارس بخط عريض، وقال أبو عبد اللَّه الحسين بن أحمد بن بكير: «محمد بن عمر بن غالب ليس بموثوق به في الحديث، ولا حجة فيما يأتي به» وقال تلميذه أبو نعيم بعد أن أثنى على حفظه ومعرفته: «كان الدارقطني سيئ القول فيه» راجع ترجمته من «تاريخ بغداد» [٣/ ٣٢].

لكن الحديث صحيح محفوظ ثابت من طرق عن أنس بن مالك به نحوه . . . دون قوله: (حافيًا) وقوله: (فركبها)، وسيأتي بعض هذه الطرق [برقم ٢٨٦٩، ٣٦٢٥، ٣٨١٠].

أما قوله: (فركبها) فهي صحيحة ثابتة؛ لها شاهد من حديث أبي هريرة عند البخاري [١٦١٩]، وجماعة، وفيه قول أبي هريرة عن الرجل: (فلقد رأيته راكبها يساير النبي ﷺ . . .) وسيأتي عند المؤلف [برقم ٦٦٦٧].

أما قوله: (حافيًا) فلفظة ضعيفة لم تأت إلا من هذا الطريق الضعيف؛ وقد نبه الحافظ على ضعفها في «الفتح» [٣/ ٥٣٧].

٢٧٦٤- منكر: أخرجه الحارث في «مسنده» [٢/ رقم ١٠٨٤/ زوائده]، وابن أبي الدنيا في «العمر والشيب» [٢]، وابن عدي في «الكامل» [١/ ٣٥٧]، ومن طريقه البيهقي في «الزهد» [٦٤٥]، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ٣٧٠]، وعنه الشجري في «أماليه» [١/ ٤٤٨]، وغيرهم من طريق سويد بن سعيد عن سويد بن عبد العزيز عن نوح بن ذكوان عن أخيه أيوب بن ذكوان عن الحسن البصري عن أنس به. =

= **قلتُ**: وهذا إسناد مائل عن السبيل، مسلسل بالنائبات:

١- فسويد بن سعيد كان صدوقًا صالحًا أول أمره؛ حتى عمى وفقد نعمة البصر، فتغير حفظه وساء حتى صار يتلقن، وهذه مصيبة، وقد أفحش ابن معين القول فيه جدًا، ولم يخرج له مسلم إلا ما تابعه الثقات عليه.

٢- وسويد بن عبد العزيز تركه أحمد وابن معين وجماعة، وضعفه آخرون، وهو إلى الترك أقرب منه إلى الضعف.

٣- ونوح بن ذكوان يقول عنه أبو حاتم: «ليس بشيء، مجهول» وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدًا...» وهو من رجال ابن ماجه وحده.

٤- وأيوب بن ذكوان منكر الحديث كما قاله البخاري وابن حبان وغيرهما، وقال الأزدي: «متروك الحديث» وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه» راجع «اللسان» [١/ ٤٨٠].

فهذا إسناد ممزق جدًا، لكن للحديث طريق آخر عن أنس مرفوعًا بلفظ: (أخبرني جبريل عن اللَّه تعالى أن اللَّه -عز وجل- يقول: وعزتي وجلالي، ووحدانيتي وفاقة خلقي إليَّ، واستوائي على عرشي، وارتفاع مكاني؛ إني لأستحي من عبدي وأمتي يشيبان في الإسلام ثم أعذبهما، ورأيت رسول اللَّه ﷺ يبكي عند ذلك؛ فقلتُ: ما يبكيك يا رسول اللَّه؟! -فقال: بكيت لمن يستحي اللَّه منه، ولا يستحي من اللَّه تعالى).

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» [٢/ ٣٨٦-٣٣٨٧]، ومن طريقه ابن قدامة المقدسي في «إثبات العلو» [ص ٦٥] من طريق محمد بن عبد اللَّه بن زياد الأنصاري عن مالك بن دينار عن أنس به.

قلتُ: قال أبو نعيم: «لم يروه عن مالك إلا أبو سلمة الأنصاري، تفرد به عنه يحيى بن خذام» وابن خذام هذا شيخ صدوق معروف؛ وأبو سلمة الأنصاري هو محمد بن عبد اللَّه بن زياد الذي يقول عنه الأزدي: «منكر الحديث جدًا، روى عن مالك بن دينار أحاديث معاضيل» وقال الحاكم: «يروي أحاديث موضوعة» وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدًا، يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال» وقال العقيلي: «منكر الحديث»

وقد كذبه أبو الفضل ابن القيسراني أيضًا، راجع ترجمته من «التهذيب وذيوله»؛ وعلامات التوليد سافرة من متن هذه الرواية كما ترى، ولعل هذا الأنصاري قد نسجه كما نسج قبله =

٢٧٦٥- **حَدَّثَنَا** سويد بن سعيد، حدّثنا بقية، عن يوسف بن أبي كثير، عن نوح بن ذكوان، عن الحسن، عن أنسٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ مِنَ السَّرَفِ أَنْ تَأْكُلَ كُلَّ مَا اشْتَهَيْتَ**».

= أسطورة (هامة بن الهيم بن القيس بن إبليس) ذلك الجنيّ المعمر، راجع «الإصابة» [٦/ ٥١٨]، ترجمة (هامة).

وقد وجدت الذهبي قد ذكر هذا الحديث في كتابه «العلو» [ص ٥٢]، من طريق أبي نعيم في «الحلية» ثم قال: «وعداده في الموضوعات، وهذا الأنصاري ليس بثقة»، ثم رأيت الدينوري قد أخرجه في «المجالسة» [رقم ٣٤١١]، من طريق محمد بن عبد اللَّه بن زياد الأنصاري به . . . إلا أنه وقفه على أنس من قوله، ولا أدري ما هذا! ولعل ذكر النبي ﷺ قد سقط من الإسناد عنده، وإلا فقد تلون الأنصاري فيه.

٢٧٦٥- منكر: أخرجه ابن ماجه [٣٣٥٢]، والبيهقي في الشعب» [٥/ رقم ٥٧٢١]، وابن عدي في «الكامل» [٧/ ٤٤]، وابن حبان في «المجروحين» [٣/ ٤٧]، وأبو نعيم في «الحلية» [١٠/ ٢١٣]، وابن أبي الدنيا في «الجوع» [رقم ١٨٣]، والدارقطني في «الأفراد» كما في «تفسير ابن كثير» [٢/ ٢٨١]، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» [٣/ ٣٠]، والمزي في «تهذيبه» [٣٠/ ٥٠]، والخرائطي في «اعتلال القلوب» كما في «اللألئ المصنوعة» [٢/ ٢٠٩]، وغيرهم من طرق عن بقية بن الوليد عن يوسف بن أبي كثير عن نوح بن ذكوان عن الحسن البصري عن أنس به . . . وعند بعضهم نحوه.

قلتُ: قال الدارقطني عقب روايته: «غريب، تفرد به بقية عن يوسف عن نوح عن الحسن عن أنس» وقال ابن طاهر في معرفة «التذكرة» [رقم ٢٨٧]: «فيه نوح بن ذكوان وهو منكر الحديث» وقال ابن الجوزي بعد أن رواه من طريق يحيى بن عثمان عن بقية بإسناده به . . . «هذا حديث لا يصح عن رسول اللَّه ﷺ» ثم نقل عن ابن حبان تضعيفه ليحيى بن عثمان، وقوله عن نوح: «يجب التنكب عن حديث نوح» وتعقبه السيوطي في «اللألئ» بكون يحيى بن عثمان لم يتفرد به عن بقية، وقال: «يحيى بريء من عهدته».

قلتُ: وهو كما قال؛ فقد تابعه جماعة عن بقية به مثله . . . ، وقال أبو الحسن السندي في «حاشيته على سنن ابن ماجه»: «وفي «الزوائد»: هذا إسناد ضعيف؛ لأن نوح بن ذكوان متفق على تضعيفه؛ وقال الدميري: هذا الحديث مما أنكر عليه». =

. . . . . .

= **قلتُ**: وكلام الدميرى هذا فى كتابه «الديباجة شرح سنن ابن ماجه» وهو من الكتب التى طال بحثى عنها فى غياهب عالم المخطوطات فلم أهتد إليه، وهو شرح جيد مفيد، وقال أبو نعيم عقب روايته: «غريب من حديث الحسن عن أنس، لا أعلم رواه عنه إلا نوح».

● ومداره على ثلاث علل:

الأولى: بقية بن الوليد صدوق مشهور؛ لكنه كان يدلس التسوية، فنحتاج منه التصريح بالسماع فى جميع طبقات الإسناد، وهذا مما لم يفعله هنا.

والثانية: يوسف بن أبى كثير هو أحد شيوخ بقية الذين لا يعرفهم أحد من سكان الأرض سواه، وكان بقية مغرمًا بالراوية عن مثل ذلك الطراز من الأغمار.

والثالثة: نوح بن ذكوان يقول عنه الحاكم: «يروى عن الحسن كل معضلة» وقال أبو سعيد النقاش: «روى عن الحسن مناكير»، وقال أبو نعيم: «روى عن الحسن المعضلات»، وله صحيفة عن الحسن عن أنس لا شىء» وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدًا...» ثم ساق له هذا الحديث فى عداد مناكيره فى «المجروحين» وكذلك فعل ابن عدى فى «الكامل».

وقد ذكر الإمام للحديث علة رابعة فى «الضعيفة» (١/ ٤١٤]: فقال: «وهى عنعنة الحسن - وهو البصرى- فقد كان يدلس، ؛ فلا تغتر بما نقله المنذرى عن البيهقى أنه صحح هذا الحديث، فإنه من زلات العلماء التى لا يجوز اقتفاؤها».

قلتُ: ونسى الإمام أن الحسن البصرى من المكثرين عن أنس بن مالك؛ والمدلس إذا أكثر من الرواية عن شيخ ثم عنعن عنه؛ حملت عنعنته على السماع كما نص عليه الحميدى - شيخ البخارى- وغيره، راجع ما علقناه على الحديث الماضى [برقم ٢٧٥٦].

وقد وقفت للحديث على علة أخرى، فقد أخرج ابن أبى الدنيا فى «إصلاح المال» [رقم ٣٦٨]، وعبد الرزاق فى «تفسيره» [٣/ ٧١]، وأحمد فى «الزهد» كما فى «المقاصد» [ص ٦٨٧]، وغيرهم عن الحسن البصرى عن عمر بن الخطاب أنه قال: «كفى سرفًا أن لا يشتهى الرجل شيئًا إلا اشتراه فأكله» قال السخاوى فى «المقاصد»: «وهو منقطع»، يعنى بين الحسن وعمر، ثم ذكر رواية نوح بن ذكوان عن الحسن عن أنس.. ثم قال عقبها: «ونوح ضعيف، والأول أصح» يعنى أن الوجه الأول من رواية الحسن عن عمر موقوفًا هو المحفوظ عن الحسن البصرى؛ فالظاهر أن نوحًا رواه عن الحسن على هذا الوجه؛ لكنه نسيه أو غلط فيه؛ وأتى له بإسناد جديد عن الحسن بعد أن رواه بالمعنى، هذا إن لم يكن ذلك الإسناد من كيسه.

٢٧٦٦- **حَدَّثَنَا** محمد بن عبد اللَّه بن نمير، حدّثنا أبي، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن وقتادة، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**لا تَبَايَعُوا الْغَرَرَ**».

٢٧٦٧- **حَدَّثَنَا** حميد بن مسعدة السامي، حدّثنا عرعرة بن البرند، حدّثنا إسماعيل المكي، عن الحسن، عن أنس، قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا تَلامَسُوا، وَلا تَنَاجَشُوا، وَلا تَبَايَعُوا الْغَرَرَ، وَلا يَبِيعَنَّ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَمَنِ اشْتَرَى مُحَفَّلَةً فَلْيَحْلُبْهَا ثَلاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا فَلْيَرُدَّهَا بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ**».

٢٧٦٦- **صحيح**: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [١/ ٢٨٤]، من طريق المؤلف به.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف؛ وإسماعيل بن مسلم المكى ضعفه النقاد لسوء حفظه؛ واضطرابه فى المتون والأسانيد، بل تركه النسائى وغيره، راجع ترجمته من «التهذيب» وقد ساقه ابن عدى فى ترجمة إسماعيل من «الكامل» ثم قال فى ختام ترجمته: «ولإسماعيل بن مسلم غير ما ذكرت من الحديث؛ وأحاديثه غير محفوظة...».

لكن يشهد له حديث أبى هريرة فى النهى عن بيع الغرر عند مسلم [١٥١٣]، والترمذى [١٢٣٠]، والنسائى [٤٥١٨]، وابن ماجه [٢١٩٤]، وأبى داود [٣٣٧٦]، وجماعة كثيرة. وله شواهد غير هذا.

٢٧٦٧- **صحيح**: أخرجه الحارث فى «مسنده» [رقم ٤٢٦/ زوائده]، والحاكم كما فى إ«تحاف الخيرة»ر[قم ٢٧٧٦]، وعنه البيهقى فى «سننه» [١٠٥٠٦]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٧٧]، وغيرهم من طرق عن إسماعيل بن مسلم المكى عن الحسن البصرى [وقُرِن معه قتادة عند أبى نعيم] عن أنس بن مالك به... وهو عندهم جميعًا دون المؤلف؛ بالفقرة الأخيرة منه فقط: (ومن اشترى محفلة... إلخ).

قلتُ: قال الهيثمى فى «المجمع» [٤/ ١٤٤]: «رواه أبو يعلى وفيه إسماعيل بن مسلم المكى وهو ضعيف» ومثله قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» وهو كما قالا؛ لكن إسماعيل لم ينفرد به عن الحسن هكذا، بل تابعه يونس بن عبيد - الثقة الإمام- على مثله لكن دون الفقرة الأخيرة عند ابن عدى فى «الكامل» [7/ ١٥٢]، من طريق عبد الحميد بن بيان عن يعقوب بن إسحاق أبى عمارة الرازى عن يونس به.

٢٧٦٨- **حَدَّثَنَا** محمد بن عبد اللَّه بن نمير، حدّثنا أبى، حدّثنا إسماعيل، عن الحسن، وقتادة، عن أنس، أن النبى ﷺ كان يلبى: «**لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لا شَرِيكَ لَكَ**».

= **قلتُ**: وهذه متابعة لا يُفْرح بها، وأبو عمارة الرازى يقول عنه ابن عدى: «روى عن يونس بن عبيد وعن غيره ما لا يتابع عليه» ثم ساقه له هذا الحديث مع غيره.

● **تنبيه**: [قد وقع فى سند ابن عدى اضطراب وتكرار، وقد قمنا بإصلاحه وللَّه الحمد] وقد وجدت إسماعيل المكى قد خولف فيه، خالفه عوف الأعرابى -الثقة الحافظ- فرواه عن الحسن مرسلاً بنحو فقرته الأخيرة فقط.

هكذا أخرجه البيهقى فى «سننه» [١٠٥٠٥]، بإسناد صحيح إليه، ثم قال: «هذا هو المحفوظ مرسل» ثم ساق عقبه رواية إسماعيل المكى عن الحسن عن أنس به . . .

كأنه يرمى بكون رواية إسماعيل منكرة، وهو كذلك، وقد وجدت البدر العينى قد ذكر رواية إسماعيل فى «عمدة القارى» [١١/ ٢٧٣]، وعزاها إلى أبى يعلى والبيهقى ثم قال: «والمحفوظ أنه مرسل» وهذا أخذه من البيهقى كما مضى. . . لكن لفقرات الحديث شواهد ثابتة؛ فجملة: (ولا تبايعوا الغرر) مضى الكلام عليها فى الحديث الماضى.

■ **وجملة**: (ولا يبيعن حاضر لباد) لها طريق آخر صحيح عن الحسن عن أنس يأتى عند المؤلف [برقم ٢٧٧٦]، وطريق ثان عن أنس يأتى [برقم ٢٨٣٨].

■ **وجملة**: (لا تناجشوا) يشهد لها حديث أبى هريرة الآتى عند المؤلف [برقم ٥٨٨٧، ٥٩٧٠، ٦٣٢١، ٦٣٤٥].

■ **وجملة**: (لا تلامسوا) لها شواهد عن جماعة من الصحابة، مضى منها حديث أبى سعيد [برقم ٩٧٦، ١١١٦]، وفيه النهى عن بيع الملامسة؛ وأما جملة: (ومن اشترى محفلة . . . إلخ) فلها أيضًا شواهد عن جماعة من الصحابة نحوها، يأتى منها حديث أبى هريرة [برقم ٦٢٦٧، ٦٠٤٩].

٢٧٦٨- **صحيح**: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [١/ ٢٨٤]، من طريق المؤلف به.

قلتُ: قال الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٥٠٦]: «رواه أبو يعلى من رواية عبد اللَّه بن نمير عن إسماعيل، ولم ينسبه، فإن كان ابن أبى خالد فهو من رجال الصحيح؛ وإن كان إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر فهو ضعيف، وكلاهما روى عنه». =

٢٧٦٩- حَدَّثَنَا أبو كريب محمد بن العلاء، حدّثنا مصعب بن المقدام، عن مبارك ابن فضالة، عن الحسن، عن أنس، قال: لما نزل برسول اللَّه الموت، قالت فاطمة: واكرباه! قال رسول اللَّه ﷺ: «**يَا بُنَيَّةُ، لا كَرْبَ عَلَى أَبِيكِ بَعْدَ الْيَوْمِ**».

= **قلتُ**: ما هو هذا ولا ذاك، وإنما هو إسماعيل بن مسلم المكى الضعيف، وهكذا ذكر له ابن عدى هذا الحديث فى ترجمته من كتابه «الكامل»، ولو كان الهيثمى احتمل فى إسماعيل أنه ربما كان هو ابن مسلم المكى؛ ثم نظر فى ترجمته من «تهذيب المزى» [٣/ ١٩٩]، لوجده قد ذكر (عبداللَّه بن نمير) من الرواة عنه أيضًا؛ على أن إسماعيل بن أبى خالد وإسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر كلاهما غير مشهورين بالرواية عن الحسن وقتادة؛ بخلاف إسماعيل بن مسلم صاحبنا.

وقد مضى غير مرة أن إسماعيل هذا قد ضعفه النقاد حتى تركه جماعة، وقد رواه عنه عبد اللَّه ابن نمير على الوجه الماضى، وخالفه أبو معاوية الضرير، فرواه عنه فقال: عن الزهرى عن أنس به . . . ، فجعل شيخ إسماعيل فيه هو (الزهرى) بدل (الحسن وقتادة).

هكذا أخرجه المؤلف [برقم ٣٥٦٣]، والخطيب فى «موضح الأوهام» [٢/ ٤٢٠]، فالظاهر أن إسماعيل قد اضطرب فيه، فإن لم يكن فهو من تخليط أبى معاوية.

والحديث صحيح ثابت من رواية جماعة من الصحابة؛ يأتى منهم حديث ابن عمر عند المؤلف [برقم ٥٦٩٢، ٥٨٠٤، ٥٨١٥]، وحديث عائشة [برقم ٤٦٧١]، ومضى حديث جابر [برقم ٢٠٢٧، ٢١٢٦].

٢٧٦٩- **صحيح**: أخرجه ابن حبان [٦٦١٣]، وابن أبى الدنيا فى «المحتضرين» [رقم ٣٤٥]، من طريق أبى كريب عن مصعب بن المقدام عن المبارك بن فضالة عن الحسن عن أنس به.

قلتُ: قال حسين الأسد فى «تعليقه»: «إسناد ضعيف؛ فيه عنعنة كل من المبارك بن فضالة، والحسن البصرى» كذا قال، وقد سبق وقلنا بكون المبارك مكثراً عن الحسن؛ والحسن مكثر عن أنس؛ فلا تضر عنعنتهما هنا على التحقيق، راجع ما علقناه على الحديث الماضى [٢٧٥٦]، فالصواب: أن الإسناد جيد مستقيم كما ذكرنا برهان ذلك فى الموضع المشار إليه.

لكن قد اختلف فى سنده على المبارك، فرواه عنه مصعب بن المقدام على الوجه الماضى؛ ومصعب هذا مختلف فيه، وثقه جماعة وضعفه ابن المدينى والساجى، وقال أحمد: «رأيت له كتابًا فإذا هو كثير الخطأ»، فمثله صدوق حسن الحديث ما لم يخالف، وقد خالفه حبان بن هلال- الثقة الثبت- فرواه عن المبارك عن الحسن البصرى به مرسلاً، لم يذكر فيه (أنسًا) =

٢٧٧٠- حَدَّثَنَا أبو كريب، حدّثنا المحاربى، عن عمر بن مساور العجلى، عن الحسن، عن أنس، قال: لم يرد رسول اللَّه ﷺ سفراً قط إلا قال حين ينهض من جلوسه: «**اللَّهُمَّ بِكَ انْتَشَرْتُ، وَإِلَيْكَ تَوَجَّهْتُ، وَبِكَ اعْتَصَمْتُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ ثِقَتِى، وَأَنْتَ رَجَائِى، اللَّهُمَّ اكْفِنِى مَا أَهَمَّنِى وَمَا لا أَهْتَمُّ بِه، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّى، وَزَوِّدْنِى التَّقْوَى وَاغْفِرْ لِى ذَنْبِى، وَوَجِّهْنِى لِلْخَيْرِ حَيْثُمَا تَوَجَّهْتُ**»، قال: ثم يخرج.

= ثم قال حبان: «فحدثنا المبارك قال: نا ثابت - وهو البنانى- عن أنس مثله . . .) هكذا أخرجه أبو سليمان ابن زبر فى «وصايا العلماء» [ص ٢٧-٢٨]، بإسناد قوى إلى حبان به . . .

وهذا هو المحفوظ عن المبارك؛ فلعل مصعب بن المقدام قد سلك فى روايته الطريق، ويؤيده: أن جماعة من الثقات قد رووه عن المبارك عن ثابت البنانى عن أنس به . . كما رواه عنه حبان آنفًا، ومن هؤلاء:

١- أبو النضر هاشم بن القاسم عند أحمد [٣/ ١٤١]، والمرفوع منه بلفظ: (يا بنية: إنه قد حضر بأبيك ما ليس اللَّه بتارك منه أحداً؛ لموافاة يوم القيامة).

٢- وخلف بن الوليد على مثل اللفظ الماضى عند أحمد أيضًا [٣/ ١٤١]، وفيه قول المبارك: (حدثنى ثابت)، فالإسناد حسن.

٣- وأبو داود الطيالسى عنده فى «المسند» [٢٠٤٥]، نحو لفظ المؤلف.

٤- وآدم بن أبى إياس على مثل رواية أبى النضر عند الطبرانى فى «الأوسط» [٩/ رقم ٩٣١٣]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ٥٦٣]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٢١٦٩]، وغيرهم.

وقد توبع المبارك على هذا الوجه، تابعه جماعة عن ثابت البنانى به . . . منهم حماد بن زيد كما يأتى [برقم ٣٣٨٠]، وأبو الزبير الباهلى [برقم ٣٤٤١].

٢٧٧٠- منكر: أخرجه البيهقى فى «سننه» [١٠٠٨٦]، وفى «الدعوات» [رقم ٣٧٨]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ١٤٠٧]، والمحاملى فى «الدعاء» [رقم ٣١]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ٤٩٤]، والقضاعى فى «الشهاب» [٢/ رقم ١٤٩٧]، وابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ٨٥ - ٨٦]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٨٠٥]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٦١]، وغيرهم من طرق عن عبد الرحمن بن محمد المحاربى عن عمر بن مساور عن الحسن البصرى عن أنس به. =

٢٧٧١- حَدَّثَنَا عبد اللَّه بن عمر بن أبان، حدّثنا المحاربي، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن وقتادة، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**مَنْ كَانَ لَهُ لِسَانَانِ فِي الدُّنْيَا جَعَلَ اللَّهُ لَهُ لِسَانَيْنِ مِنْ نَارٍ**».

= **قلتُ**: قال الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ١٨٤]: «رواه أبو يعلى، وفيه عمر بن مساور، وهو ضعيف».

قد اختلف في اسم عمر واسم أبيه على ألوان، فتارة يسميه بعضهم: (عمر بن مساور) وتارة يقول بعضهم: (عمرو بن مساور) وتارة يقول البعض: (عمر بن مسافر)، وقال آخر: (عمرو ابن سادر) وقال آخر: (عمر بن سافر) وصوَّب ابن عدي: (عمرو بن مساور) وهو شيخ تالف الحديث، قال البخاري (منكر الحديث) وقال ابن معين: (ليس حديثه بشيء) وضعفه أبو حاتم وغيره، راجع ترجمته من «اللسان» [٤/ ٣٣٠]، وقال ابن حبان في «المجروحين»: «منكر الحديث جداً؛ يروى المناكير عن المشاهير، وينفرد عن الأثبات بما ليس من أحاديثهم؛ فوجب التنكب عن روايته على الأحوال» ثم ساق له هذا الحديث المنكر.

٢٧٧١- **منكر**: أخرجه هناد في «الزهد» [٢/ رقم ١١٣٧]، وأبو نعيم في «الحلية» [٢/ ١٦٠]، والقضاعي في «الشهاب» [١/ رقم ٤٦٣]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٨/ ٢٦٢]، وابن أبي الدنيا في «الصمت» [رقم ٢٨٠]، وفي «الغيبة والنميمة» [رقم ١٤٤]، والخرائطي في «اعتلال القلوب» [رقم ٣٦٨]، وفي «مساوئ الأخلاق» [رقم ٢٨٣]، وابن أبي عاصم في «الزهد» [رقم ٢٠٨، ٢٠٩]، وابن أبي عمر في «مسنده» كما في «المطالب» [رقم ٢٧٦٩]، وغيرهم من طرق عن إسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن وقتادة [وهو عند أبي نعيم، والقضاعي، والخرائطي، وابن أبي عاصم في الموضع الثاني، وابن أبي عمر: عن الحسن وحده دون قتادة] كلاهما عن أنس بن مالك به.

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه البزار [رقم ٢٠٢٥/ كشف]، ثم قال: «لا نعلم رواه عن الحسن عن أنس إلا إسماعيل؛ تفرد به عن أنس»، وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٨/ ٨٣]: «رواه محمد بن يحيى بن أبي عمر وأبو يعلى، ومدار إسناديهما على إسماعيل بن مسلم المكي، وهو ضعيف».

قلتُ: إسماعيل هذا منكر الحديث كما قاله أحمد وغيره؛ وقد تركه جماعة؛ وضعفه الآخرون، =

٢٧٧٢- حَدَّثَنَا حميد بن مسعدة السامى، عن عرعرة بن البرند، حدّثنا إسماعيل المكى، عن الحسن، وقتادة، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**مَنْ كَانَ لَهُ لِسَانَانِ فِى الدُّنْيَا جَعَلَ، اللَّهُ لَهُ لِسَانَيْنِ فِى نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

= وهو من رجال الترمذى وابن ماجه؛ وهو آفة هذا الطريق؛ وقد كنا فى تعليقنا على «تفضيل الكلاب على كثير ممن لبس الثياب» [ص ١٢٧/ وهو قيد الطبع]، قد أبدينا علة أخرى، وهى عنعنة الحسن وقتادة، هكذا تسرعنا هناك، وغفلنا عن كون الحسن وقتادة من المكثرين عن أنس من الرواية؛ فلا تضر العنعنة منهما عنه إن شاء اللَّه؛ أما بالنسبة للحسن؛ فراجع ما علقناه على الحديث الماضى [برقم ٢٧٥٦]، وأما قتادة فانظر تعليقنا على الآتى [برقم ٢٨٤٢].

وقد توبع عليه إسماعيل بن مسلم عن قتادة وحده عن أنس به مثله . . . تابعه أيوب بن خوط عند الطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٨٨٥]، وابن حبان فى «المجروحين» [١/ ١٦٦]، وغيرهما من طريقين عن أيوب به .

قلتُ: وهذه متابعة ساقطة، وأيوب بن خوط قد تركه الجماعة وأسقطوه، بل كذبه الأزدى وابن قتية، راجع ترجمته فى «التهذيب وذيوله»؛ وقد توبع عليه قتادة والحسن، كلاهما عن أنس به . . . تابعهما ثابت البنانى، عند الخطيب فى «تاريخه» [١٢/ ١٠٣]، من طريق عبد الباقى بن قانع عن الحسن بن علىّ بن المتوكل قال: «وجدت فى كتاب أبى بخطه وأجازه لى قال: حدثنا أبو حفص العبدى عن ثابت عن أنس به» .

قلتُ: وهذه متابعة لا تباع ولا تشترى، وعلى بن المتوكل شيخ مجهول الصفة، وأبو حفص العبدى هو عمر بن رياح الذى يقول عنه ابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ٨٦]: «كان ممن يروى الموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب»، وقال الفلاس: «هو دجال»، وتركه الدارقطنى وغيره، راجع «التهذيب» للحافظ [٧/ ٤٤٨].

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة منهم: عمار بن ياسر، وسعد بن أبى وقاص، وأبو هريرة، وجندب بن عبد اللَّه البجلى؛ ولا يصح من ذلك شىء قط، كما بسطنا الكلام عليها فى تعليقنا على «تفضيل الكلاب على كثير ممن لبس الثياب» [ص ١٢٥-١٢٩/ وهو قيد الطبع]، للعلامة المرزبانى؛ وقد مضى حديث عمار [برقم ١٦٣٧].

٢٧٧٢- منكر: انظر قبله.

٢٧٧٣- حَدَّثَنَا محمد بن عباد المكي، وحاتم بن إسماعيل، حدّثنا شريكٌ، عن الأعمش، عن يزيد بن أبان، عن الحسنِ، عن أنسٍ، أن النبي ﷺ، قال: «**إِنَّ الْقُرْآنَ غِنًى لا فَقْرَ بَعْدَهُ، وَلا غِنَى دُونَهُ**».

٢٧٧٣- منكر: أخرجه الطبراني في «الكبير» [١/ رقم ٧٣٨]، والبيهقي في «الشعب» [٢/ رقم ٢٦١٤]، وابن عساكر في «تاريخه» [٥٣/ ٣٣٤]، و[٥٨/ ٧٣-٧٤]، وابن عدي في «الكامل» [٤/ ١٧]، وابن نصر في «قيام الليل» [رقم ٢١٤]، والشجري في «الأمالي» [١/ ٦٥]، وابن عبد الهادي في هداية الإنسان [١٣٥/ ٢]، وغيرهم من طرق عن حاتم بن إسماعيل عن شريك القاضي عن الأعمش عن يزيد بن أبان الرقاشي عن الحسن عن أنس به . . . وهو عند ابن عدي بلفظ: (من قرأ القرآن فهو غنى لا غنى بعده؛ ولا فقر دونه) وهو عند ابن عساكر في الموضع الأول مختصراً بلفظ: (القرآن لا فقر بعده).

قلتُ: وهذا إسناد منكر، وفيه علل:

الأولى: الأعمش مدلس وقد عنعنه.

والثانية: شريك القاضي ضعيف الحفظ؛ مضطرب الحديث، وقد اضطرب في هذا الإسناد على عادته، فعاد ورواه مرة أخرى عن الأعمش فقال: عن يزيد الرقاشي عن بعض أصحاب النبي ﷺ مرفوعًا به . . . إلا أنه قال: (والأمانة غنى) بدل: (ولا غنى دونه).

هكذا أخرجه محمد بن محمد بن مخلد البزاز في «حديث ابن السماك» [١/ ١٧٨/ ١]، كما في «الضعيفة» [٤/ ٦٢]، فهذان لونان من اضطراب شريك فيه.

ولون ثالث: فرواه شريك مرة ثالثة عن الأعمش فقال: عن أبي صالح عن أبي هريرة به . .

هكذا أخرجه ابن عبد الهادي في «هداية الإنسان» [ق ١٣٦/ ١]، كما في «الضعيفة» [١٣/ ١٠٣٤]، و قد وقع في الموضع الأول من «تاريخ ابن عساكر» [٥٣/ ٣٣٤]، في إسناد الطريق الأول: (عن شريك عن الأعمش عن الحسن عن أنس به . . .) هكذا دون ذكر: (يزيد الرقاشي) بين الأعمش والحسن، فإن لم يكن ذلك سقطًا في مطبوعة التاريخ؛ فهو لون رابع من اضطراب شريك فيه.

وقد خولف شريك في وصله أيضًا، خالفه أبو معاوية الضرير، فرواه عن الأعمش فقال: عن يزيد الرقاشي عن الحسن به مرسلاً بلفظ: (من قرأ القرآن فهو غنى لا فقر بعده، والأمانة غنى). =

= هكذا أخرجه سعيد بن منصور فى «التفسير» [رقم ٥]، وهذا الوجه المرسل هو الذى صوبه الدارقطنى كما أخرجه عنه القضاعى فى «الشهاب» [١/ رقم ٢٧٦]، وكذا نقله عنه العراقى فى «المغنى» [٤/ ٤٤].

قلتُ: وسواء كان هذا الوجه هو الأصوب أو غيره من الوجوه الماضية: فمدارها جميعًا على يزيد بن أبان الرقاشى. وهو العلة الثالثة من علل هذا الإسناد، .

٢- والرقاشى هذا قد ضعفه النقاد لسوء حفظه؛ واضطرابه فى المتون والأسانيد معًا، وعنه يقول ابن حبان «المجروحين» [٣/ ٩٨]: «. . . اشتغل بالعبادة وأسبابها حتى كان يقلب كلام الحسن -يعنى البصرى- فيجعله عن أنس عن النبى ﷺ وهو لا يعلم، فلما كثر فى روايته ما ليس من حديث أنس وغيره من الثقات؛ بطل الاحتجاج به؛ فلا تحل الرواية عنه إلا على سبيل التعجب. . .».

قلتُ: ولعله هو المضطرب فى هذا الحديث على تلك الألوان جميعها، وبه أعله البوصيرى فى إتحاف الخيرة رقم ٥٩٥٧]، والهيثمى فى «المجمع» [٧/ ٣٢٩]، وقد قال البيهقى فى «الشعب» عقب روايته من الطريق الأول: «وروى هذا الحديث من وجه آخر ضعيف عن الحسن عن أبى هريرة، وهذا أشبه».

قلتُ: حديث أبى هريرة هذا ذكره الهيثمى فى «المجمع» [٧/ ٣٣٠]، وقال: «رواه الطبرانى وفيه يزيد الرقاشى وهو ضعيف» فكأن يزيد الرقاشى قد أكثر من التلون فى سند هذا والحديث، وقد وجدت للحديث طريقًا ثانيًا عن الحسن عن أنس به مرفوعًا مثل لفظ المؤلف: عند الدارقطنى فى «الأفراد» [رقم ٧٧٩/ أطرافه]، ومن طريقه الخطيب فى «تاريخه» [١٣/ ١٦]، قال الدارقطنى: «تفرد به محمد بن يحيى الكسائى المقرئ عن أبى الحارث الليث بن خالد المقرئ عن أبى محمد يحيى بن المبارك اليزيدى عن أبى عمرو بن العلاء عن الحسن».

قلتُ: وهذا معلول أيضًا، ومحمد بن يحيى الكسائى هذا ذكره الخطيب فى «تاريخه» [١٣/ ١٦]، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، ومثله شيخه الليث بن خالد أبو الحارث، ترجمه الخطيب أيضًا فى «تاريخه» [١٣/ ١٦]، وساق له هذا الحديث، فلعل الآفة منه إن شاء اللّه، وباقى رجاله معرفون مقبولون.

٢٧٧٤- حَدَّثَنَا محمد بن عباد المكي، حدّثنا أبو سعيد مولى بني هاشم، عن مبارك، عن الحسن، عن أنس، قال: غلا السعر على عهد رسول اللَّه ﷺ، فقالوا: يا رسول اللَّه، لو سعرت لنا؟ فقال: «**إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ، إِنِّي لأَمْنَعُكُمْ وَلا أُعْطِيكُمُوهُ، إِنِّي لأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلِمَةٍ ظَلَمْتُهَا إِيَّاهُ فِي نَفْسٍ وَلا مَالٍ**».

٢٧٧٥- حَدَّثَنَا الحكم بن موسى، حدّثنا مبشر بن إسماعيل الحلبي، عن تمام بن

٢٧٧٤- **صحيح**: دون قوله: (إني لأمنعكم ولا أعطيكموه): هذا إسناد جيد؛ وعنعنة المبارك وشيخه مقبولة على التحقيق كما مضى بيان ذلك فيما علقناه على الحديث [رقم ٢٧٥]، والمبارك - وهو ابن فضالة- وإن تكلم فيه جماعة؛ لكن قوى الإمام أحمد روايته عن الحسن خاصة، فقال عنه: «ما روى عن الحسن يحتج به...» كما في «تهذيب المزي» [٢٧/ ١٨٥]، غير أن المبارك قد خولف في وصله، خالفه قتادة بن دعامة، فرواه عن الحسن البصري به مرسلاً نحوه دون قوله: (إني لأمنعكم ولا أعطيكموه) هكذا أخرجه عبد الرزاق [١٤٨٩٧]، من طريق معمر عن قتادة به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح إلى قتادة؛ وعنعنته عن الحسن محمولة على السماع؛ لإكثاره من الرواية عنه؛ وتوبع قتادة على هذا الوجه المرسل عن الحسن: تابعه إسماعيل بن مسلم المكي على نحوه مختصراً عند عبد الرزاق [١٤٨٩٨]، بإسناد صحيح إليه.

وإسماعيل وإن كان ضعيفًا عندهم؛ إلا أن قتادة قد تابعه كما مضى؛ وهذا هو المحفوظ عن الحسن بلا تردد، وأين يكون المبارك بن فضالة من قتادة على الانفراد، أو الرواية عن الحسن؟! لكن الحديث صحيح ثابت من طرق عن أنس به مثله مرفوعًا دون قوله: (إني لأمنعكم ولا أعطيكموه) وسيأتي بعض هذه الطرق [برقم ٢٨٦١، ٣٨٣٠]، وله شاهد من حديث أبي هريرة نحوه مرفوعًا يأتي عند المؤلف [برقم ٦٥٢١].

٢٧٧٥- **منكر**: أخرجه الترمذي [٩٨١]، والبيهقي في الشعب [٣/ رقم ٢٨٢١]، و[٥/ رقم ٧٠٥٣]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ٢٨٧]، وابن عدي في «الكامل» [٢/ ٨٤]، وابن حبان في «المجروحين» [١/ ٢٠٤]، وابن عساكر في «تاريخه» [١١/ ٤٦]، وأبو طاهر المخلص في «الفوائد المنتقاة» [٢/ ١]، كما في «الضعيفة» [٥/ ٢٦٦]، ومن طريقه ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» [٢/ ١٤٢]، وابن العديم في «بغية الطلب» [٤/ ١٠٢]، =

نجيح، عن الحسن، عن أنس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَا مِنْ حَافِظَيْنِ رَفَعَا إِلَى اللَّهِ مَا حَفِظَا، فَيَرَى اللَّهُ فِي أَوَّلِ الصَّحِيفَةِ خَيْرًا أَوْ فِي آخِرِهَا إِلا قَالَ اللَّهُ لِمَلائِكَتِهِ: اشْهَدُوا أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لِعَبْدِي مَا بَيْنَ طَرَفَيِ الصَّحِيفَةِ**».

= والرافعى فى «تاريخ قزوين» [١/ ٣٧٠] - وعنده معلقًا- وابن الجوزى فى «العلل المتناهية» [١/ ٤٥]، وغيرهم من طرق عن تمام بن نجيح عن الحسن البصرى عن أنس به.

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه الذهبى فى «العلو» [رقم ٤٦]، وقال: «تفرد به تمام وهو أحد الضعفاء»، وأخرجه أيضًا البزار فى «مسنده» كما فى «تفسير ابن كثير» [٤/ ٦١٩]، وقال: «تفرد به تمام بن نجيح، وهو صالح الحديث» وتعقبه ابن كثير قائلاً: «قلتُ: وثقه ابن معين وضعفه البخارى وأبو زرعة وابن أبى حاتم والنسائى وابن عدى، ورماه ابن حبان بالوضع، وقال الإمام أحمد: «لا أعرف حقيقة أمره».

وقال ابن الجوزى: «هذا حديث لا يصح، قال ابن حبان: تمام يروى أشياء موضوعة عن الثقات؛ كأنه المتعمد لها، وقال ابن عدى: ليس بثقة» وقال ابن طاهر فى «معرفة التذكرة» [٦٧٥]: «فيه تمام بن نجيح يروى الموضوعات) وأشار المنذرى فى «الترغيب» إلى إعلاله بتمام بن نجيح، وقال الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ٣٤٧]: «رواه البزار، وفيه تمام بن نجيح وثقه ابن معين وغيره؛ وضعفه البخارى وغيره، وبقية رجاله رجال الصحيح».

قلتُ: هكذا استدركه الهيثمى مع كونه فى الترمذى كما مضى، لكن قد يعتذر عنه بكون الحديث ليس موجودًا فى جميع نسخ الترمذى، كما أشار ابن رجب فى «لطائف المعارف» [ص ٣٦]، وقال ابن عدى عقب روايته: «لا أعلم يرويه عن الحسن غير تمام، وعن تمام غير بقية».

قلتُ: قد رواه ابن عدى من طريق بقية بن الوليد عن تمام بن نجيح به... لكن بقية لم ينفرد به عن تمام، بل تابعه جماعة عن تمام به... منهم إسماعيل بن عياش ومبشر بن إسماعيل وغيرهما.

وقد تصحفت عبارة ابن عدى على الإمام فى «الضعيفة» [٥/ ٢٦٦]، فعنده عبارة ابن عدى هكذا: «لا أعلم يرويه عن الحسن غير تمام؛ وتمام غير ثقة» كذا، وصواب صحة العبارة: «وعن تمام غير بقية» وقال البيهقى عقب روايته فى «الشعب»: «الحديث المرفوع فى ذلك فيه نظر» وتعقبه الإمام فى «الضعيفة» [٥/ ٢٦٦]، موضحًا هذا النظر قائلاً: «وبيانه: أن الحسن البصرى مدلس؛ وقد عنعنه»، كذا قال، وقد مضى غير مرة: أن الحسن مكثر عن أنس؛ فتحمل عنعنته عنه على السماع كما شرحنا ذلك مرارًا؛ فانظر تعليقنا على الحديث الماضى [برقم ٢٧٥٦]. =

٢٧٧٦- **حَدَّثَنَا** أبو خيثمة، حدّثنا محمد بن الزبرقان أبو همام الأهوازي، عن يونس، عن الحسن، عن أنسٍ، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**لا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ**».

= وعلة الحديث هى تمام بن نجيح كما ذكره الأئمة كما مضى؛ وتمام هذا منكر الحديث كما قاله أبو حاتم وغيره.

٢٧٧٦- **صحيح**: أخرجه أبو داود [٣٤٤٠]، والنسائى [٤٤٩٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٦٨٦]، وغيرهم من طريق محمد بن الزبرقان عن يونس بن عبيد العبدى عن الحسن البصرى عن أنس به.

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة، ومحمد بن الزبرقان ثقة ربما أخطأ كما قال ابن حبان وغيره؛ وهو من رجال الجماعة؛ فالإسناد على شرط البخارى؛ لكن خولف فيه ابن الزبرقان، خالفه سالم بن نوح، فرواه عن يونس فقال: عن محمد بن سيرين عن أنس به... بلفظ: «نهينا أن يبيع حاضر لباد؛ وإن كان أخاه أو أباه» فأسقط منه الحسن، وأبدله بابن سيرين.

هكذا أخرجه النسائى فى «المجتبى» [٤٤٩٣]، وفى «الكبرى» [٦٠٨٤]، وقال النسائى عقبه: «سالم بن نوح ليس بالقوى؛ ومحمد بن الزبرقان أحب إلينا منه».

قلتُ: قد اختلف فى سنده على سالم، فرواه عنه محمد بن موسى على الوجه الماضى؛ وخالفه محمد بن مرداس، فرواه عنه فقال: عن يونس عن ابن سيرين عن أبى هريرة به... مثل اللفظ الماضى، فجعله من (مسند أبى هريرة)

هكذا ذكره الدارقطنى فى «العلل» [١٠/ ٥٥]، ولعل هذا الاختلاف من سالم بن نوح نفسه، فهو مختلف فيه؛ ضعفه جماعة ووثقه آخرون، وقد صح عنه أنه قال: «ضاع منى كتاب يونس والجريرى فوجدتهما بعد أربعين سنة».

قلتُ: فيجوز أن يكون قد حدَّث بهذا الحديث من حفظه قبل أن يعثر على كتابه عن يونس، وقد جزم الدارقطنى فى «العلل» [١٠/ ٥٧]، بكون الحديث ليس محفوظًا من هذا الطريق عن أبى هريرة، فقال: (وقول من قال: عن أبى هريرة وهْم) وهو كما قال؛ وقول النسائى الماضى، فيه إشارة إلى ترجيحه رواية محمد بن الزبرقان على رواية سالم، وهو كما قال، لكنى وجدت ابن معين قد ذكر رواية ابن الزبرقان فى «تاريخه» [٤/ ٢٦٨/ رواية الدورى]، ثم قال: «إنما هو عن يونس عن الحسن عن النبى ﷺ». =

٢٧٧٧- حَدَّثَنَا محمد بن عبد اللَّه بن نمير، حدّثنا حفصٌ، عن أشعث، عن الحسن، عن أنسٍ، قال: رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ الْمَرْءَ مَعَ مَنْ أَحَبَّ**»

٢٧٧٨- حَدَّثَنَا محمد بن عبد اللَّه بن نميرٍ، حدّثنا أبو معاوية، حدّثنا إسماعيل بن

= **قلتُ**: يعنى أن المحفوظ عن يونس هو عن الحسن مرسلاً، ووهم فيه ابن الزبرقان، وهو ربما أخطأ كما مضى، لكن اختلف فى سنده على يونس بن عبيد على ألوان أخرى ذكر الدارقطنى بعضها فى كتابه «العلل» [١٠/ ٥٥، ٥٦، ٥٧]، ولم يقض فيه بشىء.

والصواب فيه عندى: هو أن الحديث محفوظ عن يونس بن عبيد يرويه تارة عن الحسن عن أنس به . . . ؛ وتارة عن ابن سيرين عن أنس به . . .

وقد جمع بينهما أبو إسحاق الفزارى فى روايته عن يونس، فقال: عن يونس عن الحسن وابن سيرين عن أنس به مرفوعًا مثل لفظ المؤلف . . .

هكذا أخرجه أبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٢٣١]، بإسناد مستقيم إلى أبى إسحاق؛ ورواية يونس عن ابن سيرين عن أنس عند مسلم [١٥٢٣]، وجماعة.

٢٧٧٧- **صحيح**: أخرجه الترمذى [٢٣٨٦]، من طريق حفص بن غياث عن أشعث بن سوار عن الحسن البصرى عن أنس به . . . وزاد: (وله ما اكتسب).

قلتُ: قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب من حديث الحسن عن أنس بن مالك عن النبى ﷺ وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن النبى ﷺ».

وسنده صحيح فى الشواهد والمتابعات؛ وأشعث بن سوار أكثر النقاد على تضعيفه لسوء حفظه؛ ولم يخرج له مسلم إلا ما تابعه الثقات عليه.

لكنه توبع عليه عن الحسن، تابعه جماعة: منهم المبارك بن فضالة على نحوه فى سياق مطول وزاد: (ولك ما احتسبت) كما مضى [برقم ٢٧٥٨].

وقد توبع عليه الحسن البصرى: تابعه جماعة عن أنس به مثله وبنحوه كما يأتى [برقم ٢٨٨٨، ٣٢٧٨، ٣٢٨٠].

٢٧٧٨- **ضعيف**: بهذا اللفظ والتمام: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [١/ ٢٨٤]، من طريق المؤلف به.

قلتُ: قال الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٩٦]: «رواه أبو يعلى، وفيه إسماعيل بن مسلم المكى =

مسلم، عن الحسن، عن أنسٍ، قال رسول اللَّه ﷺ: «**أَحَبُّ الأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ: عَبْدُ اللَّهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَالْحَارِثُ**».

٢٧٧٩- حَدَّثَنَا محمد بن عبد اللَّه بن نمير، حدّثنا محمد بن بشر، حدّثنا الحسن بن صالحٍ، عن أبى ربيعة، عن الحسن، عن أنسٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**ثَلاثَةٌ تَشْتَاقُ إِلَيْهِمُ الْجَنَّةُ: عَلِيٌّ، وَعَمَّارٌ، وَسَلْمَانُ**».

= وهو ضعيف» وهو كما قال؛ وقال الحافظ فى المطالب [رقم ٢٩٠٣]: «له شاهد من حديث ابن عمر فى صحيح مسلم».

قلتُ: وهو عند مسلم [٢١٣٢]، وأبى داود [٤٩٤٩]، والترمذى [٢٨٣٣، ٢٨٣٤]، وابن ماجه [٢٧٢٨]، والدارمى [٢٦٩٥]، وأحمد [٢/ ٢٤، ١٢٨]، وجماعة كثيرة، ولفظ مسلم: (أحب أسمائكم إلى اللَّه: عبد اللَّه وعبد الرحمن) وهذا كما ترى شاهد قاصر ليس فيه ذكر (للحارث).

والحديث بهذا التمام - مثل المؤلف- له شواهد بلفظه تالفة الأسانيد، وله شواهد آخر بنحو لفظه ذكرها الإمام فى «الصحيحة» [٢/ ٦٠٥]، ولا يصح منها شىء أيضًا، وانظر منها الحديث الآتى [برقم ٧١٦٩]، والمحفوظ بلفظ المؤلف ليس فيه (الحارث) كما فى حديث ابن عمر الماضى. واللَّه تعالى المستعان.

● **تنبيه**: الحديث عند الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٤٩]، والحافظ فى المطالب [رقم ٢٩٠٣]، والبوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٥٤٩٢]، ثلاثتهم ليس عندهم كلمة: (والحارث) وإن زادها المعلق على «مجمع الزوائد» [٨/ ٩٦/ طبعة دار الفكر]، بين معقوفتين، والصواب أن الحديث فى «المجمع» بدونها كما وقع فى الطبعة العلمية المنقولة عن طبعته الأولى للسيد حسام الدين القدسى - يرحمه اللَّه- .

وذكْرُ (والحارث) قد وقع فى طبعتى مسند أبى يعلى (طبعة حسين الأسد، والطبعة العلمية) فلا أدرى هل سقط ذكر (والحارث) من نسخة (مسند أبى يعلى) التى عند الهيثمى والبوصيرى وابن حجر؟! ولو لم تكن عند ابن عدى فى «الكامل» -وهو يرويه من طريق المؤلف - لأمكن القول بأنها ربما زِيدَتْ فى النص من قبل بعض النساخ للمسند، ولا يتحرر لى شىء فى هذا بعد.

٢٧٧٩- ضعيف: أخرجه الترمذى [٣٧٩٧]، والحاكم [٣/ ١٤٨]، وابن الجوزى فى «العلل المتناهية» [١/ ٢٨٤]، والدينورى فى« المجالسة» [رقم ٢٦٧]، وابن الأثير فى =

= «أسد الغابة» [١/ ٤٦٤]، و المزى فى «تهذيبه» [٣٣/ ٣٠٦]، وابن حبان فى «المجروحين» [١/ ١٢١]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢١/ ٤١٠، ٤١١]، و[٤٣/ ٣٨٥، ٣٨٦]، وغيرهم من طرق عن الحسن ابن صالح بن حى عن أبى ربيعة الإيادى عن الحسن البصرى عن أنس به .

قلتُ: قال الترمذى : «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الحسن بن صالح» والحسن إمام فقيه مجتهد مطلق من أقران مالك والثورى وهذه الطبقة ؛ وقال ابن الجوزى عقب روايته : «هذا حديث لا يصح ، وأبو ربيعة اسمه زيد بن عوف ، ولقبه فهد ؛ قال ابن المدينى : ذاهب الحديث ، وقال الفلاس : ومسلم بن الحجاج : متروك الحديث» .

قلتُ: هذا من أغلاط ابن الجوزى بلا تردد ، وزيد بن عوف هذا شيخ ساقط متأخر الطبقة عن أبى ربيعة الإيادى - صاحب هذا الحديث - ولزيد هذا ترجمة فى «اللسان» [٢/ ٥٠٩]، وغيره ؛ وهو يروى عن أبى عوانة وهشيم وشريك وحماد بن سلمة وهذه الطبقة ؛ فما له والذى يروى عن الحسن البصرى وعبد اللَّه بن بريدة وغيرهم من الأكابر رتبة وطبقة؟!

وأبو ربيعة الإيادى الذى يروى هذا الحديث سماه ابن منده : (عمر بن ربيعة) كما نقله عنه المزى فى «تهذيبه» [٣٣/ ٣٠٥]، وسبقه إلى هذه التسمية ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٦ / ١٠٩]، ونقل عن أبيه أنه قال فيه : «منكر الحديث» وعن ابن معين أنه قال : «كوفى ثقة» .

ولم يطلع الحافظ على هذا أو ذاك ، فقال عنه بـ«التقريب» «مقبول» ، ودليل عدم اطلاعه أنه لم يذكر ما نقلناه عن ابن أبى حاتم فى «التهذيب» [١٢/ ٩٤]، بل اكتفى بقوله : «حسَّن الترمذى بعض أفراده» .

أما ابن حبان فهو فى واد آخر ، فإنه قد ذكر الحديث فى ترجمة (إسماعيل بن مسلم المكى أبى ربيعة) فى كتابه «المجروحين» [١/ ١٢١]، وهذا منه وهْمٌ إن شاء اللَّه ، وإنما غرَّه كونه روى هذا الحديث من طريق أبى أحمد الزبيرى عن الحسن بن صالح عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن أنس به . . .

وهذا من أوهام الزبيرى تابعه عليها ابن حبان ، والحديث محفوظ عن الحسن بن صالح عن أبى ربيعة الإيادى به كما مضى دون تسمية ، وهكذا رواه ابن حبان نفسه فى «المجروحين» قبل طريق الزبيرى ، ثم قال : «هكذا رواه يحيى بن آدم والكوفيون عن الحسن بن صالح فقالوا : عن أبى ربيعة عن الحسن» ثم ذكر طريق الزبيرى ثم قال : «فسماه الزبيرى وكناه هؤلاء» ، ولا شك أن قول الجماعة أصح ؛ والزبيرى كان له أوهام كما يقول أبو حاتم الرازى . =

٢٧٨٠- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا يحيى بن آدم، حدّثنا الحسن بن صالح، عن أبي ربيعة، عن الحسن، عن أنسٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «الْجَنَّةُ تَشْتَاقُ إِلَى ثَلاثَةٍ: عَلِيٍّ، وَعَمَّارٍ، وَسَلْمَانَ».

٢٧٨١- حَدَّثَنَا الحسن بن عمر بن شقيقٍ الجرمي، حدّثنا أبي، عن إسماعيل بن مسلمٍ، عن الحسن، عن أنسٍ: أن النبي ﷺ كان يصلي على راحلته.

= وقد رأيت أبا أحمد الزبيري قد حدث به مرة أخرى على الصواب، فأخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٢١/ ٤١٠]، من طريق عمر بن شبة عن أبي أحمد الزبيري عن الحسن بن صالح عن أبي ربيعة عن الحسن عن أنس به . . . ؛ فوافق الجماعة في عدم تسمية (أبي ربيعة الإيادي) وقد سماه ابن أبي حاتم: (عمر بن ربيعة) نقلاً عن أبيه كما مضى؛ وهكذا سماه ابن منده أيضًا كما نقله عنه المزي؛ وهو آفة هذا الإسناد، وقد مضى قول أبي حاتم فيه: «منكر الحديث» وهو أولى من توثيق ابن معين له؛ لكونه فيه زيادة علم على ما في توثيق ابن معين من نوع تساهل، أما تحسين الترمذي لحديثه، فقد قرنه بالغرابة فقال: «هذا حديث حسن غريب، . . .» وبعضهم يجعل ذلك قرينة على ضعف الحديث عند الترمذي.

أما صاحب «المستدرك» فدعه يجازف - على عادته- ويقول: «هذا حديث صحيح ولم يخرجاه» وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه . . . وكلها تالفة ولا بد، وكذا له شواهد لا يثبت منها شيء أصلاً، ويأتي بعضها برقم [٦٧٧٢]، وقد استوفاها ابن عساكر في «تاريخه».

٢٧٨٠- ضعيف: انظر قبله.

٢٧٨١- صحيح: هذا إسناد صحيح في المتابعات والشواهد، وإسماعيل بن مسلم هو المكي الذي ضعفه النقاد بخط عريض، بل تركه جماعة، لكن للحديث طرق أخرى عن أنس بن مالك نحوه دون هذا السياق منها:

١- طريق ربعي بن الجارود عن عمرو بن أبي الحجاج عن الجارود بن أبي سبرة عن أنس بن مالك قال: (كان رسول اللَّه ﷺ إذا أراد أن يصلي على راحلته تطوعًا، استقبل القبلة فكبر للصلاة ثم خلى عن راحته، فصلى حيثما توجهت به).

أخرجه أحمد [٣/ ٢٠٣]، والدارقطني في «سننه» [١/ ٣٩٦]، وابن أبي شيبة [٨٥١٢]، وعبد بن حميد في المنتخب [١٢٣٣]، وغيرهم، وسنده جيد، واللفظ لأحمد. =

٢٧٨٢- حَدَّثَنَا أبو يوسف الجيزى، حدّثنا مؤملٌ، أخبرنا مباركٌ، عن الحسن، عن أنس، قال: كنا عند رسول اللَّه ﷺ، وعنده عمر بن الخطاب، ورسول اللَّه على سرير شريطٍ ليس بين جنب رسول اللَّه ﷺ وبين الشريط شيءٌ، قال: وكان أرق الناس بشرةً، فانحرف انحرافةً وقد أثر الشريط ببطن جلده- أو بجنبه - فبكى عمر، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**مَا يُبْكِيكَ؟**» قال: أما واللَّه ما أبكى يا رسول اللَّه أن لا أكون أعلم أنك أكرم على اللَّه من قيصر وكسرى، إنهما يعيشان فيما يعيشان فيه من الدنيا، وأنت رسول اللَّه بالمكان الذى أرى؟! فقال: «**يَا عُمَرُ، أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَنَا الآخِرَةُ وَلَهُمُ الدُّنْيَا؟!**» قال: بلى، قال: «**فَإِنَّهُ كَذَلِكَ**».

= وهو عند أبى داود [١٢٢٥]، والدارقطنى أيضًا [١/ ٣٩٥]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٥٣٦]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٤٠]، والطيالسى [٣٧٤]، وجماعة نحوه من هذا الطريق، ولفظ أبى داود: (عن أنس بن مالك: أن رسول اللَّه ﷺ كان إذا سافر فأراد أن يتطوع، استقبل القبلة، فكبر ثم صلى حيث وجهه ركابه).

٢- ومنها طريق بكار بن ماهان عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك: (أن رسول اللَّه ﷺ كان يصلى على ناقته تطوعًا فى السفر لغير القبلة).

أخرجه أحمد [٣/ ١٢٦] -و اللفظ له- وابن نصر فى «السنة» [٣٨٠]، والبخارى فى «تاريخه» [٢/ ١٢١]، وابن حبان فى «الثقات» [٦/ ١٠٨]، وسنده صحيح فى الشواهد والمتابعات.

٣- ومنها الطريق الآتى [برقم ٣٦٥٣].

وللحديث شواهد ثابتة فى صلاته ﷺ على الراحلة، مضى منها حديث جابر [برقم ٢١٢٠]، ويأتى حديث ابن عمر [برقم ٥٥٥٥، ٥٥٦٩، ٥٥٨٨، ٥٦٤٧، ٥٦٦٤، ٥٦٦٦]، وغيرها.

٢٧٨٢- صحيح: أخرجه أحمد [٣/ ١٣٩]، والبخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ١١٦٢]، وابن حبان [٦٢٦٢]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٢٩١]، وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ٤٦٨]، وأحمد أيضًا فى «الزهد» [رقم ٢٤٠٠]، وابن أبى الدنيا فى «الجوع» [رقم ٢١]، وابن أبى عاصم فى «الزهد» [رقم ١٩٢]، والحربى فى «غريب الحديث» [رقم ٨٠٥]، وغيرهم من طرق عن المبارك بن فضالة عن الحسن البصرى عن أنس به . . . ؛ وهو عند الحربى وابن أبى عاصم مختصرًا ببعض من أوله فقط. =

٢٧٨٣- **حَدَّثَنَا** موسى بن محمد بن حيان، حدّثنا الضحاك بن مخلد، عن المبارك ابن فضالة، عن الحسن، عن أنس: أن النبى ﷺ كان على سرير وهو مرملٌ بشَريط، قال: فدخل عليه ناسٌ من أصحابه، قالَ: ودخل عمر، فانحرف النبىّ ﷺ، فإذا الشريطُ قد أثر

= **قلتُ**: وهذا إسناد جيد مستقيم؛ لكن يقول حسين الأسد فى «تعليقه»: «إسناده ضعيف»، ثم أعله بأربع علل، فقال: «فيه مؤمل بن إسماعيل وهو ضعيف؛ والحسن البصرى قد عنعن، وأبو يوسف هو يعقوب بن إسحاق الجيزى، لم أر فيه جرحًا ولا تعديلاً، ومبارك أيضًا مدلس وقد عنعن».

قلتُ: وكل ذلك مردود عليه:

أما العلة الأولى: فمدفوعة بكون المؤمل قد توبع عليه، تابعه سهل بن بكار وعمرو بن منصور وهاشم بن القاسم وكامل بن طلحة ومسلم بن إبراهيم وحجاج الأعور وغيرهم.

وأما الثانية: فمردودة بكون الحسن مكثرًا من الرواية عن أنس؛ فلا تضر عنعنته عنه كما مضى إيضاح ذلك فيما علقناه على الحديث [رقم ٢٧٥٦].

وأما الثالثة: فشيخ المؤلف: يعقوب بن إسحاق قد ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٩/ ٢٨٥]، وقال: «حدثنا عنه المواصلة» وتوثيقه لهذه الطبقة مقبول على الرأس والعينين، على أن يعقوب لم ينفرد به أيضًا.

وأما الرابعة: فمبارك بن فضالة مكثر أيضًا عن الحسن؛ فمثله يقبل حديثه عنه وإن عنعن، على أنه قد صرح بالسماع عند البخارى فى «الأدب المفرد» وفيه أيضًا تصريح الحسن بسماعه من أنس.

وقال الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ٥٨٦]: «رواه أحمد وأبو يعلى، ورجال أحمد رجال الصحيح، غير مبارك بن فضالة، وقد وثقه جماعة؛ وضعفه جماعة».

قلتُ: والتحقيق أنه حسن الحديث إذا صرح بالسماع؛ بل هو ثبت آنذاك عند بعض النقاد، وأحمد وإن كان ضعفه مطلقًا، إلا أنه قد قواه فى الحسن البصرى خاصة وقال: «ما روى عن الحسن يحتج به . . .»، كما فى «التهذيب» [٢٧/ ١٨٥].

وللحديث شاهد من رواية عمر بن الخطاب نحوه . . . مضى عند المؤلف [برقم ١٦٤].

٢٧٨٣- **صحيح**: انظر قبله.

بجنبه، فبكى عمر، وقال: واللَّه لنعلم أنك أكرم على اللَّه من كسرى وقيصر، وهما يعيثان فيما يعيثان فيه، قال: «**أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَهُمُ الدُّنْيَا وَلَنَا الآخِرَةُ؟**» قال: بلى. قال: فسكت.

٢٧٨٤- حَدَّثَنَا عمرو بن الضحاك بن مخلد، [حدّثنا أبو عاصم، عن] سالم الخياط، عن الحسن، عن أنسٍ، قال: ما شممت مسكةً، ولا عنبرةً أطيب رائحةً من رسول اللَّه ﷺ.

٢٧٨٥- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا محمد بن الفضل، حدّثنا حمادٌ، عن حبيب بن الشهيد، عن الحسن، عن أنس بن مالك، قال: خرج رسول اللَّه ﷺ يريد المسجد وهو متكئٌ على أسامة بن زيدٍ، وعليه ثوب قطنٍ متوشحًا به، فصلى بهم.

٢٧٨٤- **صحيح**: هذا إسناد صحيح فى المتابعات؛ وسالم الخياط هو ابن عبد اللَّه البصرى مختلف فيه؛ والراجح ضعفه لسوء حفظه، وقد كان مخلطًا فى حديث الحسن، بحيث قال ابن حبان فى ترجمته من «المجروحين» [١/ ٣٤٢]: «يقلب الأخبار ويزيد فيها ما ليس منها؛ ويجعل روايات الحسن عن أبى هريرة سماعًا، ولم يسمع الحسن من أبى هريرة شيئًا لا يحل الاحتجاج به...» لكن للحديث طريق أخرى عن أنس به نحوه... يأتى منها الحديث [رقم ٣٤٠٠، ٣٧٦١، ٣٨٦٦].

٢٧٨٥- **صحيح**: أخرجه أحمد [٣/ ٢٦٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٣٨١]، والبزار [رقم ٥٩٣/ كشف]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٦/ ٢٦٣]، وابن حبان [٢٣٣٥]، وأبو عبد اللَّه محمد بن على بن عمر فى «الفوائد المنتقاة» كما فى «تاريخ قزوين» [١/ ١٧٧]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن حبيب بن الشهيد عن الحسن البصرى عن أنس به... وعند أحمد وابن حبان وأبى نعيم: (ثوب القطرى) بدل: (ثوب قطن).

قلتُ: وهذا إسناد صحيح مستقيم؛ قال البزار: «تفرد به أنس، ولا روى حبيب عن الحسن إلا هذا، ولا رواه عنه إلا حماد».

قلتُ: بل روى حبيب عن الحسن عدة أحاديث، أشهرها حديث العقيقة عند البخارى [٥١٥٥] -ولم يسق لفظه- ومثله الترمذى [عقب رقم ١٨٢]، والنسائى [٤٢٢١]، وجماعة، وحماد هو ابن سلمة شيخ الإسلام، وعلم الأعلام؛ لكن اختلف عليه فى هذا الحديث، =

٢٧٨٦- **حَدَّثَنَا** هارون بن عبد اللَّه، حدّثنا حماد بن مسعدة، عن عمران العمى، عن الحسن، عن أنسٍ، عن النبى ﷺ، قال: «**مَا زِلْتُ أَشْفَعُ إِلَى رَبِّى وَيُشَفِّعُنِى حَتَّى**

= فرواه عنه سليمان بن حرب وعبيد اللَّه بن محمد العيشى وداود بن شبيب وغيرهم عنه على الوجه الماضى؛ وقال داود فى روايته عند ابن حبان: (حدثنا حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن وأنس بن مالك، وحبيب بن الشهيد عن الحسن عن أنس . . .).

ومفاد هذا: أن الحسن فى هذا الطريق يرويه مرسلاً، وهكذا رواه حسن بن صالح عن حماد قال: (عن حميد عن أنس والحسن به . . .) ولفظه: (أن رسول اللَّه ﷺ خرج متوكئًا على أسامة بن زيد وعليه ثوب قطن قد خالف بين طرفيه؛ فصلى بهم) أخرجه أحمد [٣/ ٢٣٩].

ورواه عفان بن مسلم عن حماد فقال: (عن حميد عن الحسن وعن أنس - فيما يحسب حميد- أن رسول اللَّه . . . إلخ). أخرجه أحمد [٣/ ٢٥٧]، وأخرجه فى [٣/ ٢٨١]، من طريق عفان مثله لكنه قال: «فيما يحسب حماد» فجعل الحسبان فيه من حماد دون حميد.

ولعل الاختلاف فى صاحب هذا الحسبان هو من عفان نفسه، وقد كان عفان - على جلالته- يهم فى الشىء بعد الشىء، وقد تغير يسيراً بأخرة، وإلا فيبعد عندى أن يكون ذلك الحسبان قد وقع مرة من حميد، وتارة من حماد، وقد يكون أحدهما قد صحف من الآخر فى مطبوعة «المسند»، وعلى كل حال: فرواية عفان تلك تؤيد رواية الحسن للحديث مرسلاً، ورواه عبيد اللَّه بن محمد العيشى مرة أخرى عن حماد فقال: عن حميد - وهو الطويل- عن أنس به . . . أخرجه أحمد [٣/ ٢٦٢].

وتابعه داود بن المحبر عن حماد مثله عند الحارث فى «مسنده» [رقم ١٣٧/ زوائده].

ولفظه: (أن رسول اللَّه ﷺ خرج متوكئًا على أسامة وعليه ثوب قطرى متوشحًا، فصلى بهم فيه؛ ليس عليه غيره)، ولا مانع عندى أن يكون حماد بن سلمة يرويه على تلك الوجوه كلها، ويكون الحسن قد رواه مرة مرسلاً؛ ثم قابل أنسًا وسمعه منه؛ وقد توبع حماد على الوجه الآخير عن حميد عن أنس به . . . تابعه إسماعيل بن جعفر على نحوه باختصار كما يأتى عند المؤلف [برقم ٣٧٣٤، ٣٨٨٤]، لكن اختلف فى سنده على حميد الطويل، وسيأتى تحرير ذلك هناك إن شاء اللَّه.

٢٧٨٦- **صحيح**: أخرجه ابن خزيمة فى «التوحيد» [٢/ رقم ٤٣٩]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [٢/ رقم ٨٢٨]، وتمام فى «فوائده» [٢/ رقم ١٧٩٤]، وغيرهم من طرق عن حماد بن مسعدة عن عمران بن داور العمى عن الحسن البصرى عن أنس به. =

أَقُولَ: رَبِّ شَفِّعْنِي فِيمَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، قَالَ: فَيَقُولُ: لَيْسَتْ هَذِهِ لَكَ يَا مُحَمَّدُ إِنَّمَا هِيَ لِي، أَمَا وَعِزَّتِي وَجَلْمِي وَرَحْمَتِي لا أَدَعُ فِي النَّارِ أَحَدًا - أَوْ قَالَ: عَبْدًا - قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ».

٢٧٨٧- حَدَّثَنَا موسى بن محمد بن حيان، حدّثنا محمد بن أبى عدى، عن أشعث، عن الحسن، عن أنسٍ، قال: ما صليت خلف أحدٍ بعد رسول اللَّه ﷺ أتمّ صلاةً وأوجز من رسول اللَّه ﷺ.

= **قلتُ**: هذا إسناد صحيح فى المتابعات؛ وعمران بن داور مختلف فى الاحتجاج به، والصواب ضعفه إلا عند المتابعة؛ وعنه يقول الدارقطنى: «كان كثير المخالفة والوهم».

لكنه توبع عليه عن الحسن عن أنس به نحوه فى سياق طويل عند البخارى [٧٠٧٢]، ومسلم [١٩٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٦٨٠]، وفى «الاعتقاد» [ص ٧٧]، و«الأسماء والصفات» [رقم ٢٥٤، ٢٦٦]، وأبى عوانة [رقم ٣٣٧]، وابن منده فى «الإيمان» [رقم ٨٧٣]، وابن خزيمة فى «التوحيد» [٢/ رقم ٤٥٧]، وابن نصر فى «تعظيم قدر الصلاة» [رقم ٢٧٤]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٩/ ٦٥-٦٦-٦٧]، وغيرهم من طريق حماد بن زيد عن معبد بن هلال عن الحسن عن أنس به مطولاً... ومحل الشاهد فى آخره...

ولفظ مسلم: (... ثم أخرّ له ساجدًا، فيقال لى: يا محمد ارفع رأسك، وقل يُسمع لك، وسل تعط، واشفع تشفع، فأقول: يارب ائذن لى فيمن قال: لا إله إلا اللَّه، قال: ليس ذاك لك- أو قال: ليس ذاك إليك- ولكن وعزتى وكبريائى وعظمتى وجبريائى؛ لأخرجن من قال: لا إله إلا اللَّه...) وسنده صحيح مشهوره.

٢٧٨٧- **صحيح**: أخرجه أحمد [٣/ ٢٠٧]، من طريق روح بن عبادة عن أشعث بن عبد الملك عن الحسن البصرى عن أنس به...

قلتُ: وهذا إسناد صحيح حجة؛ وأشعث ثقة فقيه مشهور؛ وليس هو أشعث بن سوار، لكون ابن سوار لا يروى عنه روح بن عبادة ولا محمد بن أبى عدى، وإنما هذان يرويان عن أشعث بن عبد الملك الحمرانى.

وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه... يأتى بعضها [برقم ٣٣٦٠، ٣٧٢٢، ٣٨٩٧، ٣٨٩٨، ٣٩٣٣، ٤٢١٩].

٢٧٨٨- حَدَّثَنَا محمد بن المثنى، حدّثنا حفص بن غياث، عن أشعث، عن الحسن، عن أنسٍ، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ عن الصلاة بين القبور.

٢٧٨٨- صحيح: أخرجه الترمذى فى «العلل» [رقم ٧٦]، وابن حبان [١٦٩٨، ٢٣١٥، ٢٣١٨، ٢٣٢٢]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٢٢٧٣]، وغيرهم من طرق عن حفص بن غياث عن أشعث عن الحسن البصرى عن أنس به.

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة، وأشعث هو ابن عبد الملك الحمرانى الثقة الفقيه المشهور كما جزم بذلك ابن حبان فى «صحيحه» [٦/ ٩٠/ الإحسان].

والحديث أيضًا عند البزار [رقم ٤٤٢/ كشف]، من طريق حفص به...

وقد اختلف فى سنده على حفص، فرواه عنه الجماعة على الوجه الماضى، وخالفهم جميعًا حسين بن يزيد الطحان، فرواه حفص بن غياث فقال: عن عاصم الأحول عن محمد بن سيرين عن أنس به بلفظ: (أن النبى ﷺ نهى أن يصلى على الجنائز بين القبور).

هكذا أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٦/ رقم ٥٦٣١] ثم قال: «لم يرو هذا الحديث عن عاصم الأحول إلا حفص، تفرد به حسين بن يزيد».

قلتُ: والمحفوظ هو الأول، وحسين الطحان هذا لين الحديث كما قال أبو حاتم؛ وهذا ما اعتمده الحافظ فى «التقريب»، ولم يلتفت إلى توثيق ابن حبان له، وقد وجدت حسينًا رواه مرة أخرى عن حفص عن أشعث عن الحسن عن أنس به... مثل رواية الجماعة عن حفص.

هكذا أخرجه عنه ابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٢٢٧٣]، ولم ينتبه الهيثمى إلى غلط حسين الطحان فى الإسناد الأول عند الطبرانى، فذكر الحديث فى «المجمع» [٣/ ١٤٤]، ثم قال: «رواه الطبرانى فى «الأوسط»، وإسناده حسن».

وقد عرفت أن ذلك ليس بحسن، وكيف يكون المنكر حسنًا، وعلى كل حال: فالوجه الأول عن حفص بن غياث هو المحفوظ عنه؛ لكن حفصًا قد خولف فى وصله، خالفه يحيى بن سعيد القطان الحافظ المغوار، فرواه عن أشعث بن عبد الملك فقال: عن الحسن به مرسلاً، لم يذكر فيه (أنسًا).

هكذا أخرجه الترمذى فى «العلل» [رقم ٧٧]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٢/ ١٥٦]، وقال الترمذى عقب روايته: «سألت محمدًا -يعنى البخارى- عن هذا الحديث، فقال: حديث الحسن عن أنس خطأ، وروى ابن عون عن الحسن عن أنس قال: رآنى عمر وأنا أصلى إلى قبر». =

= قلتُ: فظهر بهذا خطأ حفص بن غياث فى سنده على أشعث، وأن المحفوظ عن أشعث هو عن الحسن به مرسلاً كما رواه يحيى القطان؛ ثم بين البخارى بدلالة الإشارة أن حفصًا قد دخل عليه حديث فى حديث، وأن المحفوظ عن الحسن موصولاً عن أنس هو قوله: (رآنى عمر وأنا أصلى إلى قبر).

وقد كان حفص قد تغير حفظه بآخرة، وكان يغلط إذا حدث من حفظه، بل قال داود بن رشيد: «حفص بن غياث كثير الغلط» وهذا فيه إفراط.

لكن للحديث طريق آخر يرويه الأجلح بن عبد اللَّه الكندى عن عاصم الأحول عن أنس به...،

أخرجه البزار [رقم ٤٤١/ كشف]، وهذا إسناد ضعيف؛ والأجلح ضعيف على التحقيق كما شرحناه فى غير هذا المكان؛ وقد خولف فى وصله وسنده، خالفه محاضر بن المورع، فرواه عن عاصم الأحول عن ابن سيرين عن أنس أنه: «كان يكره أن يصلى على الجنائز بين القبور» هكذا أخرجه ابن المنذر فى «الأوسط» [٣٠٥٣]، وهذا هو الأشبه موقوفًا، ويؤيده رواية همام عن قتادة عن أنس نحوه موقوفًا عند ابن أبى شيبة [٧٥٨٠]، وسنده صحيح غاية.

وللحديث طريق ثالث يرويه أبو معاوية الضرير عن أبى سفيان السعدى عن ثمامة بن عبد اللَّه بن أنس به... أخرجه البزار أيضًا [رقم ٤٤٣/ كشف]، وهذا سند واه، وأبو سفيان هو طريف ابن شهاب السعدى، وهو إلى الترك أقرب منه إلى الضعف، راجع ترجمته من «التهذيب وذيوله»؛ وأبو معاوية الضرير إذا روى عن غير الأعمش خلط ما شئت، وثمامة ثقة مشهور.

لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة بالنهى عن الصلاة فى المقبرة أو إلى القبور، مضى منها حديث أبى سعيد الخدرى [برقم ١٣٥٠]، وحديث أبى مرثد الغنوى [١٥١٤].

ثم وجدت ابن حبان قد قال فى «صحيحه» [٦/ ٩٣/ الإحسان]، بعد أن روى الحديث بالإسناد الأول من طريق حفص بن غياث عن أشعث عن الحسن عن أنس به... قال: «ذِكْرُ الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به أشعث»، ثم قال: أخبرنا الحسن بن على ابن هذيل القصبى بواسط، قال: حدثنا جعفر بن محمد ابن بنت إسحاق الأزرق، حدثنا حفص بن غياث عن أشعث وعمران بن حدير عن الحسن عن أنس: (أن النبى ﷺ نهى عن الصلاة إلى القبور). =

٢٧٨٩- حَدَّثَنَا محمد بن بحر، حدّثنا عبد الرحيم بن زيد العمى، عن أبيه، عن الحسن، عن أنس، قال رسول اللَّه ﷺ: **«مَنْ مَشَى إِلَى حَاجَةِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا حَسَنَةً إِلَى أَنْ يَرْجِعَ مِنْ حَيْثُ فَارَقَهُ، فَإِنْ قُضِيَتْ حَاجَتُهُ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ، وَإِنْ هَلَكَ فَيَا مِنْ هَالِكٍ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ!»**.

= **قلتُ**: قد مضى أن المحفوظ عن أشعث هو عن الحسن به مرسلاً كما مضى؛ فهكذا رواه يحيى القطان عن أشعث؛ بل وجدت حفص بن غياث نفسه قد رواه هكذا عن أشعث عن الحسن به مرسلاً كما أخرجه ابن أبي شيبة [٧٥٨٤، ٣٦٣٧٧].

وإسناد ابن حبان الماضي ظاهره الصحة أيضًا؛ ففيه متابعه عمران بن حدير - وهو ثقة ثبت عابد- لأشعث عن الحسن به موصولاً عن أنس، اللَّهم إلا أن شيخ ابن حبان لم أقف له على ترجمة، لكن احتجاجه به في «صحيحه» يدل على أنه قد عرفه، وجعفر بن محمد ابن بنت إسحاق الأزرق ل لم أهتد إلى ترجمة بهذا الاسم، وإنما وجدت الطبراني قد ذكر له حديثًا في معجمه «الصغير» [رقم ٣٣٩]، وقال عقبه: «... تفرد به جعفر بن النضر ابن بنت إسحاق بن يوسف بن الأزرق»، ووجدت ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٢/ ٤٩٢]، قد ترجمه بهذا الاسم: (جعفر بن النضر) وزاد: «الضرير أبو الفضل الواسطي ... روى عن ... وإسحاق الأزرق ... وهو صدوق، سئل عنه أبي فقال: صدوق».

قلتُ: فكأنه المراد إن شاء اللَّه؛ فالإسناد ثابت إلى حفص بن غياث، لكن يبقى ما جزم به البخاري كما في «علل الترمذي» [رقم ٧٧]، من كون حديث الحسن عن أنس إنما هو خطأ، ثم أشار إلى أن المحفوظ عن الحسن موصولاً، هو ما رواه عنه ابن عون عن أنس قال: (رآني عمر وأنا أصلي إلى قبر)، فلا ريب أن البخاري يشير بذلك إلى أن حفصًا قد وهم في وصله عن الحسن، وقد مضى ما يؤيد ذلك من حال حفص، فكون حفص قد زاد في الإسناد الماضي عند (ابن حبان) رجلاً ثقه قرنه بأشعث بن عبد الملك في روايته الحديث موصولاً، لا يشفع له في وهمه لمتنه كله، بأن جعله مرفوعًا، مع أن الصواب فيه هو الموقوف على أنس كما مضى، أو المرسل من رواية الحسن البصري أيضًا. فانتبه.

٢٧٨٩- منكر: أخرجه ابن عدي في «الكامل» [٣/ ١٩٩]، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» [٢/ ١٧٣]، والأصبهاني في «الترغيب» [٢٩٢]، وابن حبان في «المجروحين» [٢/ ١٦٢]، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» [٨٥]، وغيرهم من طريق محمد بن بحر =

. . . . . .

= [ووقع عند ابن عدى: (محمد بن محمد) وعند ابن الجوزى: (محمد بن يحيى) وكلاهما تصحيف] عن عبد الرحيم بن زيد: [ووقع عند الأصبهانى: (عن عبد الرحمن بن زيد) وهو تصحيف أيضًا، ونبه عليه الإمام فى «الضعيفة» [١١/ ٤٣٠]، عن أبيه زيد بن الحوارى العمى عن الحسن البصرى عن أنس به . . .

قلتُ: قال ابن الجوزى: «هذا حديث لا يصح عن رسول اللَّه ﷺ، قال يحيى: عبد الرحيم بن زيد كذاب، وأبوه ليس بشىء»، وأقره السيوطى فى «اللآلئ المصنوعة» [٢/ ٧٥]، وابن عراق فى «تنزيه الشريعة» [٢/ ١٢٧]، وقال ابن عدى عقب روايته: «لعل البلاء فيه من ابنه عبدالرحيم، فإنه ضعيف مثل أبيه».

قلتُ: وبعبد الرحيم وحده أعله الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٣٤٨]، والحافظ فى «المطالب» وقال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٥/ ١٩١]: «قلتُ: مدار إسناد حديث أنس هذا على عبدالرحيم العمى، وهو ضعيف، ضعفه أبو حاتم وأبو زرعة والبخارى وأبو داود والنسائى وغيرهم؛ وقال ابن معين: كذاب خبيث» وقال عنه أبو حاتم الرازى أيضًا: «تُرك حديثه؛ كان يفسد أباه، يحدِّث عنه بالطامات» وأبو زيد قد ضعفوه هو الآخر.

وبالإسناد علة أخرى، وهى شيخ المؤلف: (محمد بن بحر الهجيمى)، وعنه يقول العقيلى: «بصرى منكر الحديث، كثير الوهم» وقال ابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ٣٠٠]: «يروى عن الضعفاء أشياء لم يحدث بها غيره عنهم، حتى يقع فى القلب أنه كان يقلبها عليهم» راجع ترجمته من «اللسان» [٥/ ٨٩]، لكنه توبع عليه: تابعه أحمد بن حرب على نحوه عند السهمى فى «تاريخه» [٣١٥]، من طريق على بن الحسن الباقلانى عن أحمد بن علىّ عن أحمد بن حرب به.

قلتُ: وهذه متابعة غامضة، الباقلانى هذا ترجمه السهمى فى «تاريخه» ولم يذكر من حاله شيئًا، غير أنه ساق له هذا الحديث، وشيخه أحمد بن علىّ لم أعرفه، وقد يكون أحمد هذا هو أبو يعلى الموصلى نفسه، ويكون شيخه (أحمد بن حرب) هنا؛ محرفًا من (محمد بن بحر) شيخه فى هذا الحديث، فيعود إليه الإسناد مرة أخرى.

وقد خولف ابن بحر فى إسناده، خالفه محمد بن عبد الملك بن أبى الشوارب - الثقة الصدوق- فرواه عن عبد الرحيم بن زيد عن أبيه عن أنس به مثله . . . ، ولم يذكر فيه (الحسن).

هكذا أخرجه ابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ١٦٢]، والشجرى فى «أماليه» [١/ ٤١٢]، وابن شاهين فى «فضائل الأعمال» [رقم ٤١٩]، وسنده صحيح إليه: =

٢٧٩٠- حَدَّثَنَا محمد بن إبراهيم الشامي العبادانى، حدّثنا سويد بن عبد العزيز، عن نوح بن ذكوان، عن أخيه أيوب، عن الحسن، عن أنس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**أَلا أُخْبِرُكُمْ عَنِ الأَجْوَدِ الأَجْوَدِ؟ اللَّهُ الأَجْوَدُ الأَجْوَدُ، وَأَنَا أَجْوَدُ وَلَدِ آدَمَ، وَأَجْوَدُهُمْ مِنْ بَعْدِى رَجُلٌ عَلِمَ عِلْمًا، فَنَشَرَ عِلْمَهُ، يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أُمَّةً وَاحِدَةً، وَرَجُلٌ جَادَ بِنَفْسِهِ فِى سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يُقْتَلَ**».

= وتوبع عليه ابن أبى الشوارب على هذا الوجه: تابعه عبد اللَّه بن عمران العابدى - صدوق يخطئ- على مثله عند أبى الشيخ فى «الطبقات» [٣/ ٤٣٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [/ ١٥ ٥٠]، وأبى نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٢٩٥]، وابن العديم فى «بغية الطلب» [٤/ ١٥٠]، وغيرهم؛ وليس عندهم فيه: (وإن هلك . . . إلخ)، وعندهم مكانها: (وإن مات بين ذلك دخل الجنة) ولعل عدم ذكْر الحسن فى إسناده هو الأشبه.

٢٧٩٠- **باطل**: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [١/ ٣٥٧]، وابن حبان فى «المجروحين» [١ / ١٦٨]، [٢/ ٣٠١]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «الموضوعات» [١/ ٢٣٠]، وغيرهم من طريق سويد ابن عبد العزيز عن نوح بن ذكوان عن أخيه أيوب بن ذكوان عن الحسن البصرى عن أنس به

قلتُ: قال الهيثمى فى «المجمع» [١/ ٤٠٦]، [٨/ ٥٧١]: «رواه أبو يعلى، وفيه سويد بن عبدالعزيز، وهو متروك الحديث»، وقال ابن الجوزى: «قال أبو حاتم -يعنى ابن حبان-: «هذا حديث منكر باطل لا أصل له، ونوح بن ذكوان يجب التنكُّب عن حديثه للمناكير ومخالفته الأثبات، وقال يحيى بن معين: وأيوب منكر الحديث».

وقال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [١ / ٤٩]: «هذا إسناد ضعيف؛ أيوب بن ذكوان، قال فيه أبو حاتم: مجهول ليس بشىء؛ وقال ابن حبان: منكر الحديث جدًا؛ يجب التنكب عن حديثه وحديث أخيه؛ وقال الحاكم أبو عبد اللَّه: يروى عن الحسن كل معضلة، وقال الذهبى: واه).

وأشار المنذرى إلى تضعيف الحديث فى «الترغيب» [١/ ٦٨]، و[٢/ ٢١٠]، بقوله: «وروى عن أنس. . .» وقال الحافظ فى «الفتح» [١/ ٣٠]: «فى سنده مقال».

قلتُ: فهو حديث ساقط سنده مسلسل بالضعفاء، وزاد بعضهم فى إعلاله: (محمد بن إبراهيم الشامى) شيخ المؤلف، فقال ابن طاهر المقدسى فى «معرفة التذكرة» [رقم ٣٣٠]: «فيه محمد ابن إبراهيم، كان يضع الحديث». =

أبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمى، عن أنس

٢٧٩١- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج السامى، وهيب، عن أيوب، عن أبى قلابة، عن أنس أن النبى ﷺ كان يأتى أم سليم فيقيل عندها، وكان يصلى على نطع ويقيل، وكان كثيرَ العرق، فتتبع العرق من النطع فتجعله فى قوارير الطيب، وكان يصلى على الخمرة.

= **قلتُ**: وهو كما قال؛ لكن محمداً لم ينفرد به، بل تابعه محمد بن هاشم البعلبكى الصدوق الصالح عند ابن حبان فى الموضع الثانى [١/ ١٦٨]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «الموضوعات» والحديث بهذا السياق منكر باطل لا أصل له كما قال ابن حبان.

٢٧٩١- **صحيح**: أخرجه مسلم [٢٣٣٢]، وأحمد [٦/ ٣٧٦]، وابن حبان [٦٣٠٥]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٥/ رقم ٢٩٧]، والبيهقى فى «سننه» [٣٩٩٦]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٦/ رقم ٣٣١٠]، والطحاوى فى «المشكل» [٦/ ١٤٥]، والبيهقى أيضًا فى «الدلائل» [رقم ٢١٧]، وغيرهم من طريق وهيب بن خالد عن أيوب السختيانى عن أبى قلابة عبد الله بن زيد عن أنس بن مالك به . . وليس عند مسلم والطحاوى والبيهقى فى «الدلائل» جملة الصلاة على الخمرة، وزاد مسلم وابن أبى عاصم والبيهقى فى «الدلائل»: (فقال النبى ﷺ يا أم سليم: ما هذا؟! قالت: عرقك أدوف به طيبى) لفظ مسلم.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح مستقيم؛ وقد رواه وهيب مرة أخرى عن أيوب فقال: عن أبى قلابة عن أنس عن أم سليم به . . . فجعله من (مسند أم سليم)، وهذا وقع عند مسلم وأحمد والطبرانى وابن أبى عاصم والطحاوى، وهذا هو الأصح؛ فيشبه أن يكون أنس قد سمعه من أم سليم، ثم صار يرسله عنها أحيانًا؛ وهى صاحبة القصة كما ترى.

والحديث من هذا الطريق قد رواه بعضهم بجملة الصلاة على الخمرة فقط، وهو عندهم من حديث أنس عن أم سليم به . . . ومن هؤلاء: أحمد [٦/ ٣٧٧]، والبيهقى فى «سننه» [٣٩٩٧]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٥/ رقم ٢٩٦]، وغيرهم، ثم جاء عبد الوهاب الثقفى وخالف وهيبًا فى سنده، فرواه عن أيوب فقال: عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك به نحوه، فجعل شيخ أيوب فيه هو (أنس بن سيرين) دون: (أبى قلابة).

هكذا أخرجه أحمد [٣/ ١٠٣]، وابن حبان [٤٥٢٨]، والبيهقى فى «سننه» [٣٩٩٨]، وفى «المعرفة» [رقم ١٣٦٢]، وهو عند ابن خزيمة [٢٨١]، والشافعى فى «السنن المأثورة» =

٢٧٩٢- حَدَّثَنَا إبراهيم، حدّثنا وهيبٌ، حدّثنا أيوب، عن أبى قلابة، عن أنسٍ، قال: أمِرَ بلالٌ أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة.

٢٧٩٣- حَدَّثَنَا عبد الأعلى بن حماد، حدّثنا يزيد بن زريعٍ، حدّثنا خالدٌ الحذاء وكان يكنى أبا المنازل- عن أبى قلابة، عن أنسٍ، قال: أمِرَ بلالٌ أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة.

= [رقم ٦٦/ رواية الطحاوى]، وأبى نعيم فى «الدلائل» [رقم ٣٥١]، وابن سمعون فى «الأمالى» [رقم ٣٤٢]، والطحاوى فى «المشكل» [٦/ ١٤٥]، وغيرهم دون جملة الصلاة على الخمرة.
وهذه الجملة وحدها عند الطبرانى فى «الكبير» [٢٥/ رقم ٢٩٨]، وابن أبى شيبة [٤٠٢٣]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٦/ رقم ٣٣٠٩]، و أبى الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ٤٧٢]، وغيرهم.
وهذا اختلاف قوى فى سنده على أيوب، ولست أتجشم ترجيح أحد الوجهين فيه، ولم أجد أحدًا من النقاد قد قدم وهيبًا فى أيوب على عبد الوهاب، ولا العكس، وكلاهما ثقتان إمامان حافظان؛ فهذا تغير قليلاً قبل موته؛ وذاك تغير قليلاً بأخرة، فيشبه أن يكون الوجهان كلاهما محفوظين عن أيوب، ولا مانع أن يكون لأيوب فيه شيخان؛ وإن كان لا بد من الترجيح، فالوجه الأول هو الأصح؛ لإخراج مسلم له فى «الصحيح» واللَّه المستعان. وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه.

٢٧٩٢- **صحيح**: أخرجه البخارى [٥٧٨، ٥٨٠، ٥٨١، ٣٢٧٠]، ومسلم [٣٧٨]، وأبو داود [٥٠٨]، والترمذى [١٩٣]، والنسائى [٦٢٧]، وابن ماجه [٧٢٩]، و[٧٣٠]، وأحمد [٣/ ١٠٣، ١٨٩]، والدارمى [١١٩٤، ١١٩٥]، وابن خزيمة [٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٥، ٣٧٦]، وابن حبان [١٦٧٥، ١٦٧٦]، والحاكم [١/ ٣١٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٧٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦]، والدارقطنى فى «سننه» [١/ ٢٣٩، ٢٤٠]، والطيالسى [٢٠٩٥]، وعبد الرزاق [١٧٩٤، ١٧٩٥]، وابن أبى شيبة [٢١٢٨، ٢١٢٩]، وابن الجارود [١٥٩، ١٦٠، ١٦١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ١٣٢، ١٣٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٣٠٦]، وجماعة كثيرة من طريقين عن أبى قلابة عن أنس به مثله، وهو عند جماعة نحوه؛ وفى رواية للبخارى ومسلم والبيهقى وغيرهم فى أوله: (عن أنس قال: ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة بشىء يعرفونه؛ فذكروا أن ينوروا نارًا؛ أو يضربوا ناقوسًا) لفظ مسلم، وفى لفظ للبخارى: (ذكروا النار والناقوس، فذكروا اليهود والنصارى). =

٢٧٩٤- حَدَّثَنَا أبو الربيع الزهرانى، حدّثنا حمادٌ، عن أيوب، عن أبى قلابة، عن أنس، قال: صلى ﷺ الظهر بالمدينة أربعًا، وصلى بذى الحليفة ركعتين، فسمعتهم يصرخون بهما صراخًا، بالحج والعمرة.

٢٧٩٥- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا وهيبٌ، حدّثنا أيوب، عن أبى قلابة، عن أنس، قال: كان رسول اللّه ﷺ يأتى أم سليمٍ فيقيل عندها، وكان كثير العرق، فتجعله فى القوارير، وكان يصلى على الخمرة.

٢٧٩٦- حَدَّثَنَا عباس بن الوليد النرسى، حدّثنا وهيبٌ، عن أيوب، عن أبى قلابة، عن أنس، قال: قال رسول اللّه ﷺ: «**إِذَا حَضَرَ الْعَشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلاةُ فَابْدَؤُوا بِالْعَشَاءِ**».

= **قلتُ**: قوله (أمر بلال) له حكم الرفع على القول الناهض عند المحدثين والنقاد، على أنه وقع التصريح برفعه للنبى ﷺ عند النسائى وابن خزيمة والحاكم وغيرهم.

٢٧٩٣- صحيح: انظر قبله.

٢٧٩٤- صحيح: أخرجه البخارى [١٤٧٣، ٢٧٩١]، ومسلم [٦٩٠]، والنسائى [٤٧٧]، وابن حبان [٢٧٤٤]، والبيهقى فى «سننه» [٨٦١٤، ٨٧٨٢]، و الفسوى فى «المعرفة» [٣/ ٢٣]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٦/ ٣٠١]، وفى «الاستذكار» [٢/ ٢٤٠]، وغيرهم من طرق عن حماد بن زيد عن أيوب السختيانى عن أبى قلابة عن أنس به . . . وليس عند مسلم والنسائى قوله فى آخره: (فسمعتهم يصرخون بهما . . .).

قلتُ: وقد رواه جماعة عن أيوب نحوه . . . ، ومنهم إسماعيل ابن علية، وستأتى روايته [برقم ٢٨١١]، ومنهم: وهيب بن خالد وستأتى روايته [برقم ٢٨٢١]، وله طرق أخرى عن أنس.

٢٧٩٥- صحيح: مضى سابقًا [برقم ٢٧٩١].

٢٧٩٦- صحيح: أخرجه البخارى [٥١٤٧]، وأحمد [٣/ ١٠٠، ٢٣٠]، وابن حبان [٥٢٠٩]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ ٢٦٢٨]، و[٧/ ٦٩٤٢]، والبيهقى فى «سننه» [٤٨١٤]، وغيرهم من طرق عن أيوب السختيانى عن أبى قلابة عن أنس به.

قلتُ: قد توبع عليه أبو قلابة: تابعه الزهرى كما يأتى عند المؤلف [برقم ٣٥٤٦، ٣٥٧٧، ٣٥٩٨، ٣٦٠٢].

٢٧٩٧- حَدَّثَنَا سريجٌ، حدّثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوى، عن أيوب، عن أبى قلابة، عن أنسٍ: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِذَا وُضِعَ الْعَشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلاةُ فَابْدَؤُوا بِالْعَشَاءِ**».

٢٧٩٨- حَدَّثَنَا عبد اللَّه بن معاوية، حدّثنا حماد بن سلمة، عن أيوب، عن أبى قلابة، عن أنسٍ، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَبَاهَى النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ**».

٢٧٩٩- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا الحسن بن موسى، حدّثنا حماد بن سلمة، عن أيوب، عن أبى قلابة، عن أنسٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ بنحوه.

٢٧٩٧- صحيح: انظر قبله.

٢٧٩٨و ٢٧٩٩- صحيح: أخرجه النسائى [٦٨٩]، وابن ماجه [٧٣٩]، وأحمد [/ ١٣٤ ٣، ١٤٥، ١٥٢، ٢٣٠، ٢٨٣]، والدارمى [١٤٠٨]، وابن حبان [١٦١٣، ١٦١٤، ٦٧٦٠]، والبيهقى فى «سننه» [٤٠٩٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٣٥٣]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن أيوب السختيانى عن أبى قلابة عن أنس به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، وهكذا رواه جماعة عن حماد؛ ورواه عنه محمد ابن عبد اللَّه الخزاعى فقال: عن حماد عن أيوب عن أبى قلابة عن أنس، وقتادة عن أنس، فذكر فيه متابعة قتادة لأبى قلابة.

هكذا أخرجه أبو داود [٤٤٩]، وابن خزيمة [١٣٢٢]، و[١٣٢٣]، والطبرانى فى «الكبرى» [١/ رقم ٧٥٢]، وفى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٤٦٠]، وفى «الصغير» [٢/ رقم ١٠٨٧]، وأبو عمرو الدانى فى «الفتن» [٤/ رقم ٤١٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٣٥٢]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عبد اللَّه الخزاعى.

قلتُ: قال الطبرانى عقب روايته فى «الأوسط»: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا حماد؛ تفرد به محمد بن عبد اللَّه الخزاعى، ورواه الناس عن حماد عن أيوب عن أبى قلابة عن أنس فقط».

قلتُ: والخزاعى ثقة مشهور من رجال أبى داود وابن ماجه؛ فزيادته من قبيل زيادة الثقة إن شاء اللَّه، وقد وجدت له طريقًا آخرًا عن قتادة عن أنس به مثله... عند الشجرى فى «الأمالى» [١/ ٤٨١]، غير أن الطريق إليه مخدوش.

٢٨٠٠- **حَدَّثَنَا** جعفر بن مهران السباك، حدّثنا عبد الوارث، عن أيوب، عن أبى قلابة، عن أنس، قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا نَعِسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ يُصَلِّى، فَلْيَنْصَرِفْ حَتَّى يَعْقِلَ مَا يَقُولُ**».

٢٨٠١- **حَدَّثَنَا** إسحاق، حدّثنا حماد بن زيد، عن أيوب، قال: قرئ علينا كتاب أبى قلابة، عن أنس، قال: «**إِذَا نَعِسَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَنْصَرِفْ حَتَّى يَعْلَمَ مَا يَفْعَلُ**».

٢٨٠٢- **حَدَّثَنَا** إسحاق، حدّثنا عبد الوارث، عن أيوب، عن أبى قلابة، عن أنس- رفعه- قال: «**إِذَا نَعِسَ أَحَدُكُمْ فِى الصَّلاةِ، فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَنَمْ**».

٢٨٠٠- **صحيح**: أخرجه البخارى [٢١٠]، والنسائى [٣٤٣]، وأحد [٣/ ١٤٢، ١٥٠، ٢٥٠]، و[٣/ ١٠٠]، والفسوى فى «المعرفة» [٢/ ٨٨]، و[٣/ ٢٢]، وغيرهم من طرق عن أيوب السختيانى عن أبى قلابة عن أنس به وعند البخارى: (. . . فلينم حتى يعلم ما يقرأ) وعند النسائى: (فلينصرف وليرقد).

قلتُ: وله شاهد عن عائشة نحوه مع زيادة فى آخره عند البخارى [٢٠٩]، ومسلم [٧٨٦]، وأبى داود [١٣١٠]، والترمذى [٣٥٥]، وابن ماجه [١٣٧٠]، وجماعة كثيرة.

٢٨٠١- **صحيح**: انظر قبله.

٢٨٠٢- **صحيح**: انظر قبله.

● **تنبيه**: وقع عند المؤلف فى الطبعتين: (. . . . حدثنا عبد الوارث عن أيوب عن أبى قلابة -رفعه- قال . . .) وذكره، وهذا يقتضى أنه مرسل، وبذلك جزم حسين الأسد فى «تعليقه» فقال: «إسناده رجاله ثقات غير أنه مرسل»، والصواب أن ذكْر (أنس) قد سقط من سند المؤلف فى هذا الموضع.

ويدل عليه: أن الحديث من طريق عبد الوارث عن أيوب عند البخارى وأحمد والمؤلف كما مضى كلهم وقع عندهم: (عن أيوب عن أبى قلابة عن أنس به . . .).

وهذا يؤيد السقط الذى عند المؤلف، وأستبعد أن يكون ذلك اختلافًا فى سنده على عبدالوارث، نعم نقل الحافظ فى «الفتح» [١/ ٣١٥]، عن الإسماعيلى أنه قال: «رواه عبد الوهاب الثقفى عن أيوب فلم يذكر أنسًا» ثم ذكر فيه علة أخرى، وأجاب الحافظ عن العلتين، فراجعه. =

٢٨٠٣- حَدَّثَنَا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، حدّثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنسٍ، عن النبي ﷺ، قال: «**إِذَا نَعِسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلاةِ، فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَرْقُدْ**».

٢٨٠٤- حَدَّثَنَا جعفر بن مهران، حدّثنا عبد الوارث، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنسٍ، قال: أمرَ بلالٌ أن يثنى الأذان، وأن يوتر الإقامة.

٢٨٠٥- حَدَّثَنِي مخلد بن أبي زميل، حدّثنا عبيد اللَّه بن عمرو الرقي، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنسٍ، أن رسول اللَّه ﷺ صلى بأصحابه، فلمّا قضى صلاته أقبل عليهم بوجهه، فقال: «**أَتَقْرَؤُونَ فِي صَلاتِكُمْ خَلْفَ الإِمَامِ وَالإِمَامُ يَقْرَأُ؟**» فسكتوا،

٢٨٠٣- صحيح: انظر قبله.

٢٨٠٤- صحيح: مضى قريبًا [برقم ٢٧٩٢].

٢٨٠٥- صحيح: أخرجه ابن حبان [١٨٤٤، ١٨٥٢]، والدارقطني في «سننه» [١/ ٣٤٠]، والطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٢٦٨٠]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٢١٨]، والبيهقي في «سننه» [٢٧٥٠]، وفي «القراءة خلف الإمام» [رقم ١٥٦، ١٢٢، ١٢٣، ١٤٥، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦]، والمؤلف في «المعجم» [رقم ٢٩٧]، وأبو زرعة الدمشقي في «الفوائد المعللة» [رقم ١٠٢]، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» [١/ ٣٦٨]، والخطيب في «تاريخه» [١٣/ ١٧٥]، وغيرهم من طرق عن عبيد اللَّه بن عمرو الرقي عن أيوب السختياني عن أبي قلابة عن أنس به.

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة على شرط مسلم، لكن قد اختلف في سنده على أيوب على أربعة ألوان، والمحفوظ عنه: هو ما رواه الأثبات عنه - ومنهم حماد بن زيد وهو يكفي - عن أبي قلابة به مرسلاً، ليس فيه أنس، كما بسطنا ذلك في «غرس الأشجار».

وقد خولف أيوب في سنده، خالفه خالد الحذاء، فرواه عن أبي قلابة فقال: عن محمد بن أبي عائشة عن رجل من أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ به نحوه...

هكذا أخرجه أحمد [٤/ ٢٢٦]، و[٥/ ٦٠، ٨١، ٤١٠]، وعبد الرزاق [٢٧٦٦]، والبيهقي في «سننه» [٢٧٤٩]، وفي «المعرفة» [رقم ٩٥٨، ٩٥٩]، وأبو نعيم في «الحلية» [رقم ٦٦٥٩]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١١/ ٤٥]، وجماعة غيرهم. =

فقالها ثلاث مرات، فقال قائلٌ أو قال قائلون: إنا لنفعل، قال: «**فَلا تَفْعَلُوا، لِيَقْرَأْ أَحَدُكُمْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي نَفْسِهِ**».

٢٨٠٦- حَدَّثَنَا سويد بن سعيد، حدّثنا عبد الوهاب، عن أيوب، عن أبى قلابة، عن أنسٍ، أن النبى ﷺ انكفأ إلى كبشينِ أقرنين أملحين فذبحهما بيده.

= قال البيهقى عقب روايته فى «المعرفة»: «وهذا إسناد صحيح، وأصحاب النبى ﷺ كلهم ثقة، فترك ذكرهم فى الإسناد، لا يضر؛ إذ لم يعارضه ما هو أصح منه؛ ورواه أيوب عن أبى قلابة فأرسله، والذى وصله حجة، ورواية أيوب له شاهدة».

قلتُ: وهذا كلام صحيح مستقيم؛ ونحوه قال البيهقى فى «سننه» وقد صحح ابن حبان الحديث من الوجهين جميعًا، فقال فى صحيحه [٥/ ١٦٢/ الإحسان]، عقب روايته الوجه الأول: «سمع هذا الخبر أبو قلابة عن محمد بن أبى عائشة عن بعض أصحاب رسول اللَّه ﷺ وسمعه من أنس بن مالك؛ فالطريقان جميعًا محفوظان».

كذا قال، والصواب: أن المحفوظ فيه عن أيوب هو ما رواه عنه حماد بن زيد وجماعة عن أبيقلابة به مرسلاً...، وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث فى كتابنا: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» واللَّه المستعان.

٢٨٠٦- صحيح: أخرجه البخارى [٥٢٣٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٨٨٦٥]، من طريق عبدالوهاب الثقفى عن أيوب السختيانى عن أبى قلابة عن أنس به مثل سياق المؤلف.

قلتُ: وقد توبع عليه عبد الوهاب: تابعه عليه وهيب بن خالد وغيره مطولاً ومختصرًا، وسيأتى السياق التام من رواية وهيب عن أيوب عند المؤلف [برقم ٢٨٢١].

وقد رواه حماد بن زيد وحاتم بن وردان وغيرهما عن أيوب فقالوا: عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك به نحو سياق المؤلف هنا، وزاد حماد زيادة فى أوله، ورواية حاتم عند النسائى [٤٣٨٨]، ورواية حماد عند ابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٣/ ١٨٤].

وهو عند الخطابى فى «غريب الحديث» [١/ ٤٣٥]، من رواية حماد به دون الزيادة التى فى أوله عند ابن عبد البر، وقد رجح أبو حاتم الرازى - كما فى «العلل» [رقم ١٦٠٢] - الوجه الأول من رواية عبد الوهاب الثقفى وغيره عن أيوب عن أبى قلابة عن أنس به...، فقال: «حديث عبد الوهاب أشبه». =

٢٨٠٧- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا عبد الوهاب، حدّثنا أيوب، عن أبى قلابة، عن أنسٍ، عن النبى ﷺ مثله.

٢٨٠٨- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة وأبو خيثمة، قالا: حدّثنا إسماعيل ابن علية، عن خالد، عن أبى قلابة، قال: قال أنسٌ: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا، وَإِنَّ أَمِينَنَا أَيَّتُهَا الأُمَّةَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ**».

= كذا قال، والأشبه هو القول بكون الوجهين محفوظين عن أيوب معًا، ولو اضطررنا إلى ترجيح أحد الوجهين، فالوجه الثانى هو الأصح؛ لكون حماد بن زيد أحد رواته عن أيوب، وقد قدمه جماعة من النقاد فى أيوب على جميع من روى عنه، راجع «شرح علل الترمذى» لابن رجب [١/ ٢٦٥].

٢٨٠٧- **صحيح**: انظر قبله.

٢٨٠٨- **صحيح**: أخرجه البخارى [٣٥٣٤]، ومسلم [٢٤١٩]، والترمذى [٣٧٩١]، وابن ماجه [١٥٤]، وأحمد [٣/ ١٨٩، ٢٤٥، ٢٨١]، وابن حبان [٧١٣١، ٧٢٥٢]، والحاكم [٣/ ٤٧٧]، وابن أبى شيبة [٣٢٢٩٥]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٢٤٢، ٨٢٨٧]، وأبو عبيد فى «الفضائل» [رقم ٦٨١]، والطحاوى فى «المشكل» [٢/ ١٨٤]، وابن سعد فى «الطبقات» [٣/ ٤١٢]، و[٧/ ٣٨٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٧/ ٣٢٧]، و[٩/ ٣١٠]، وجماعة من طرق عن خالد الحذاء عن أبى قلابة عن أنس به . . .

وزاد الترمذى وابن ماجه وأحمد فى الموضع الثالث وابن حبان والحاكم والنسائى وابن عساكر والطحاوى وأبو عبيد فى أوله: (أرحم أمتى بأمتى أبو بكر، وأشدهم فى أمر اللَّه عمر، وأصدقهم حياء عثمان، وأقرؤهم لكتاب اللَّه أبىّ بن كعب، وأفرضهم زيد بن ثابت، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل . . .) لفظ الترمذى.

قلتُ: وهذه الزيادة الماضية قد أعلها جماعة من النقاد بالإرسال، فقال الحافظ فى «الفتح» [٧/ ٩٣/ ٩٧]، بعد أن ساق الحديث برواية الترمذى وابن حبان . . . قال: «وإسناده صحيح؛ إلا أن الحفاظ قالوا: إن الصواب فى أوله الإرسال، والموصول منه ما اقتصر عليه البخارى».

وقد كشف الحاكم عله إرساله فى كتابه «معرفة علوم الحديث» [ص ١٧٤]، فراجعه فهو مهم، وأشار ابن عبد البر إلى ترجيح الإرسال أيضًا فى «الاستيعاب» [١/ ٢٢]، واللَّه المستعان.

٢٨٠٩- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبى قلابة، عن أنسٍ، أن رسول اللَّه ﷺ كان فى بيته، وكان غلام رسولِ اللَّه يقال له أنجشة يحدو، فقال رسولُ اللَّه ﷺ: «**وَيْحَكَ يَا أَنْجَشَةُ، رُوَيْدًا سَوْقَكَ بِالْقَوَارِيرِ**». قال: قال أبو قلابة: يعنى النساء.

٢٨١٠- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا إسماعيل، حدّثنا أيوب، عن أبى قلابة، عن أنسٍ، أن النبى ﷺ أتى على أزواجه، وسواقٌ يسوق بهن يقال له أنجشة، فقال: «**وَيْحَكَ يَا أَنْجَشَةُ، رُوَيْدَكَ، سَوْقَكَ بِالْقَوَارِيرِ**». قال: قال أبو قلابة: تكلم رسول اللَّه ﷺ بكلمة لو تكلم بها بعضكم لعبتموها عليه.

٢٨١١- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا إسماعيل، حدّثنا أيوب، عن أبى قلابة، عن أنسٍ، أن رسول اللَّه ﷺ صلى الظهر بالمدينة أربعًا، وصلى العصر بذى الحليفة ركعتين.

٢٨٠٩- **صحيح**: أخرجه البخارى [٥٧٩٧، ٥٨٠٩، ٥٨٤٩، ٥٨٥٧]، ومسلم [٢٣٢٣]، وأحمد [٣/ ١٨٦، ٢٢٧]، وابن حبان [٥٨٠٣]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٣٥٩]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٣٤٢]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٨٢٠]، والرامهرمزى فى «الأمثال» [رقم ٨٨]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ٤٣٠]، وغيرهم من طرق عن أيوب السختيانى عن أبى قلابة عن أنس به . . . وهو عند بعضهم بنحوه.

قلتُ: وقد توبع عليه أبو قلابة: تابعه قتادة على نحوه كما يأتى عند المؤلف [برقم ٢٨٦٨، ٣١٢٦]، وسليمان التيمى كما يأتى أيضًا [برقم ٤٠٦٤، ٤٠٧٥].

٢٨١٠- **صحيح**: انظر قبله.

٢٨١١- **صحيح**: أخرجه البخارى [عقب رقم ١٦٢٨]، ومسلم [٦٩٠]، وأحمد [٣/ ١٨٦]، وابن حبان [٢٧٤٧]، وغيرهم من طرق عن إسماعيل ابن علية عن أيوب السختيانى عن أبى قلابة عن أنس به.

قلتُ: قد توبع عليه إسماعيل: تابعه جماعة عن أيوب: منهم حماد بن زيد كما مضى [برقم ٢٧٩٤]، وهو الآتى أيضًا، وتابعه وهيب بن خالد بسياق أتم يأتى [برقم ٢٨٢١].

٢٨١٢- **حَدَّثَنَا** إسحاق، حدّثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنسٍ، أن رسول اللَّه ﷺ صلى الظهر بالمدينة أربعًا، وصلّى العصر بذى الحليفة ركعتين.

٢٨١٣- **حَدَّثَنَا** إسحاق، حدّثنا عبد الوهاب، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلاوَةَ الإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لا يُحِبُّهُ إِلا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُوقَدَ لَهُ نَارٌ فَيُقْذَفَ فِيهَا**».

٢٨١٤- **حدّثنا** إسحاق، حدّثنا عبد الوهاب، حدّثنا أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس، قال: كنت ردف أبي طلحة وإنهم ليصرخون بهما: الحج والعمرة.

٢٨١٢- **صحيح**: مضى من هذا الطريق [برقم ٢٨١٢].

٢٨١٣- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٦، ٦٥٤٢]، ومسلم [٤٣]، وأحمد [٣/ ١٠٣]، وابن حبان [٢٣٨]، والترمذى [٢٦٢٤]، والبيهقى فى «الشعب» [١/ رقم ٤٠٥]، وفى «الآداب» [رقم ٨٥١]، وأبو نعيم فى «الحلية» [١/ ٢٧]، و[٢/ ٢٨٨]، وابن منده فى «الإيمان» [١/ رقم ٢٨١]، والخلال فى «السنة» [رقم ١٣١٢]، وعبد اللَّه بن أحمد فى «السنة» [رقم ٦٧٧]، وأبو القاسم اللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [رقم ١٣١٥]، وغيرهم من طرق عن عبد الوهاب الثقفى عن أيوب السختيانى عن أبي قلابة عن أنس بن مالك به.

قلتُ: وقد توبع عليه عبد الوهاب: تابعه عبيد اللَّه بن عمرو الرقى على نحوه عند الطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١١٤٩]، لكن الطريق إليه غير محفوظ.

وقد قال الطبرانى عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا عبيد اللَّه».

قلتُ: كلا، بل تابعه عبد الوهاب الثقفى كما مضى.

وقد توبع عليه أبو قلابة: تابعه قتادة كما يأتى عند المؤلف [برقم ٣٠٠٠، ٣١٤٢، ٣٢٥٦، ٣٢٥٩].

٢٨١٤- **صحيح**: أخرجه البخارى [٢٨٢٤]، من طريق عبد الوهاب الثقفى عن أيوب السختيانى عن أبي قلابة عن أنس به مثله. =

٢٨١٥- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، وأبو بكر بن أبى شيبة، قالا: حدّثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن حجاج بن أبى عثمان، حدثنى أبو رجاء مولى أبى قلابة، عن أبى قلابة، قال: قال أنسٌ: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ، وَإِنَّ أَمِينَنَا أَيَّتُهَا الأُمَّةُ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ**».

٢٨١٦- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا إسماعيل ابن علية، عن حجاج بن أبى عثمان، حدثنى أبو رجاء مولى أبى قلابة، عن أبى قلابة، قال: حدثنى أنس بن مالك: أن نفرًا من عكلٍ ثمانيةً قدموا على رسول اللَّه ﷺ فبايعوه على الإسلام، فاستوخموا الأرض

= **قلتُ**: قد توبع عليه عبد الوهاب: تابعه حماد بن زيد على شطره الثانى كما مضى [برقم ٢٧٩٤].

ورواه عبيد اللَّه بن عمرو الرقى عن أيوب عن أبى قلابة وحميد بن هلال كلاهما عن أنس به نحو سياقه هنا، كما يأتى [برقم ٤١٩١]، ورواه معمر عن أيوب عن أبى قلابة عن أنس بلفظ: (كنت رديف أبى طلحة وهو يساير النبى ﷺ فقال: إن رجلى لتمس غرز النبى ﷺ فسمعته يلبى بالحج والعمرة معًا).

أخرجه أحمد [٣/ ١٦٤]، والدارقطنى فى «الأفراد» [رقم ١٣٤٨/ أطرافه]، وقال الدارقطنى: «تفرد به معمر عن أيوب عن أبى قلابة...».

٢٨١٥- **صحيح**: أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٢٥/ ٤٥٥]، من طريق المؤلف به.

قلتُ: وسنده قوى مستقيم؛ رجاله كلهم ثقات مشاهير سوى أبى رجاء مولى أبى قلابة، واسمه سلمان، فهو شيخ صدوق من رجال الشيخين، وقد توبع عليه كما مضى عند المؤلف [برقم ٢٨٠٨]، وإسماعيل فى سنده هو ابن علية.

٢٨١٦- **صحيح**: أخرجه البخارى [٣٩٥٧، ٦٥٠٣]، ومسلم [١٦٧١]، والنسائى [٤٠٢٤]، وأحمد [٣/ ١٨٦]، وابن حبان [٤٤٧٠]، وابن أبى شيبة [٢٣٦٤٩، ٣٦٢١٩]، والبيهقى فى «سننه» [١٦٢٣٨، ١٦٢٣٩]، وأبو عوانة [عقب رقم ٤٩٥٩، ٤٩٦٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢١/ ٤٨٠، ٤٨٢]، والمزى فى «تهذيب» [١١/ ٢٦١]، والطحاوى فى «المشكل» [٥/ ١٥]، وغيرهم من طرق عن حجاج بن أبى عثمان الصواف عن أبى قلابة عن أنس به... وهو عند بعضهم بنحوه. =

وسقمت أجسامهم، فشكوا ذلك إلى رسول اللَّه ﷺ، فقال: «**أَلا تَخْرُجُونَ مَعَ رَاعِينَا فِي إِبِلِهِ فَتُصِيبُونَ مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا**؟» فصحُّوا، فقتلوا الراعي، فطردوا الإبل، فبلغ ذلك رسول اللَّه ﷺ، فبعث في آثارهم، فأدركوا، فجيء بهم، فأمر بهم، فقُطعت أيديهم وأرجلهم، وسَمل أعينهم، ثم نُثروا في الشمس حتى ماتوا.

٢٨١٧- حَدَّثَنَا عقبة بن مكرم، حدّثنا يونس بن بكير، حدّثنا صالح بن رستم، عن أبي قلابة، عن أنس بن مالك، قال: خرجنا معه إلى الحرم، فحضرت الصلاة، فقال: ألا تنزلوا نصلي؟ فقلت: لو تقدّمت إلى هذا المسجد، فقال: أي مسجد؟ قيل: مسجد بني

= **قلتُ**: وقد توبع عليه الحجاج: تابعه أيوب السختياني - واختلف عليه- ويحيى بن أبي كثير، ورواه قتادة عن أنس نحوه كما يأتي [برقم ٢٨٨٢، ٣٠٤٤، ٣١٧٠]، وكذا رواه حميد الطويل عن أنس كما يأتي [برقم ٣٣١١، ٣٥٠٨، ٣٨٧١]، ومثلهم رواه عبد العزيز بن صهيب عن أنس أيضًا كما يأتي [برقم ٣٩٠٥]، ورواه غيرهم عن أنس به نحوه.

٢٨١٧- **ضعيف**: بهذا السياق والتمام: أخرجه ابن خزيمة [١٣٢١]، والطبراني في «الأوسط» [٧/ رقم ٧٥٥٩]، والبغوي في «شرح السنة» [١/ ٣٥٣]، والحافظ في «التغليق» [١/ ١٨٤]، وغيرهم من طريقين عن صالح بن رستم أبي عامر الخراز عن أبي قلابة عن أنس به نحوه... وليس عند الطبراني القصة في أوله.

قلتُ: وهذا إسناد كاد أن يكون حسنًا، ومداره على صالح بن رستم البصري وهو مختلف فيه! واحتج به مسلم في «صحيحه» واستشهد به البخاري كما يقول المزي، وهو عندي صدوق حسن الحديث إن شاء اللَّه، فقد ضعفه ابن معين والدارقطني وغيرهما، لكن وثقه أبو داود والطيالسي وابن حبان والبزار وابن وضاح، ومشاه أحمد وابن عدي وغيرهما؛ فقول الحافظ عنه بـ«التقريب»: «صدوق كثير الخطأ» لا يخلو من إفراط، والتحقيق أن يقال: «صدوق يخطئ» أو «له أوهام» ولم يكن فاحش الأوهام إن شاء اللَّه، بل وجدت ابن حبان قد ذكره في كتابه مشاهير «علماء الأمصار» [ص ١٥١/ رقم ١١٩٠]، وقال: «صالح بن رستم من الحفاظ الذين كانوا يخطئون» ووصفه بالحفظ مما يرفع شأنه كما هو معلوم، أما الخطأ فما سلم منه أحد قط، ولا مالك ولا الثوري ولا شعبة ولا غيرهم من الأكابر، وصالح قد ذكره الذهبي أيضًا في رسالته: «من تكلم فيه وهو موثق» واحتجاج مسلم به في «صحيحه» مما يقويه بلا شك؛ فلا أقل من أن يُحسَّن حديثه على الانفراد؛ ويُصحَّح عند المتابعة والشواهد. =

فلان، ففزع، وقال: سمعته يقول ﷺ: «**يَأْتِي عَلَى أُمَّتِي زَمَانٌ يَتَبَاهَوْنَ بِالْمَسَاجِدِ وَلا يَعْمُرُونَهَا إِلا قَلِيلاً**».

٢٨١٨- حَدَّثَنَا إسحاق بن أبى إسرائيل، حدّثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمرٌ، عن

= لكن انفراده عن مثل أبى قلابة فى كثرة الأصحاب، فمما ينبغى أن يتوقف فيه، وأبو قلابة يروى عنه أيوب السختيانى ويحيى بن أبى كثير ومولاه أبو رجاء وخالد، الحذاءوغيرهم من المكثرين من الرواية عنه؛ فأين كانوا - أو بعضهم- عن مثل هذا الحديث؟!

بلى، قد خولف فيه صالح، خالفه أيوب بن أبى تميمة، فرواه عنه ابن علية قال: حدثنى رجاء عن أنس بن مالك قال: (كان يقال: ليأتين على الناس زمان يبنون المساجد يتباهون بها، ولا يعمرونها إلا قليلاً) فلم يصرح برفعه إلى النبى ﷺ.

هكذا أخرجه ابن أبى شيبة [٣١٤٦]، قال: حدثنا ابن علية عن أيوب به . . .

وأرى أن هذا هو الأشبه، ولعل الرجل المبهم فى رواية أيوب هو أبو قلابة، فإن صح؛ فقد قضى على رواية صالح بن رستم فى الحال.

والحديث علقه البخارى فى صحيحه [١/ ١٧١]، قائلاً: «وقال أنس: يتباهون بها ثم لا يعمرونها إلا قليلاً» وهذا يؤيد الوقف كما مضى، وكأنه المحفوظ عند البخارى.

ورواية أيوب الماضية، قد أخرجها أيضًا: مسدد فى «مسنده» كما فى «المطالب» [رقم ٣٨٣]، بنحو سياق المؤلف؛ ورواية صالح بن رستم عزاها الحافظ أيضًا فى «الفتح» [١/ ٥٣٩]، إلى أبى نعيم فى كتاب «المساجد» وفيه: (يتباهون بكثرة المساجد) والمحفوظ عن أبى قلابة عن أنس موصولاً إنما هو بلفظ (لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس فى المساجد) كما مضى عند المؤلف [برقم ٢٧٩٨، ٢٧٩٩].

● **تنبيه**: قول الطبرانى عقب روايته هذا الحديث فى «الأوسط»: «لم يرو هذا الحديث عن أبى عامر الخراز إلا سعيد بن عامر» منقوض بمتابعة يونس بن بكير لسعيد كما عند المؤلف، ومن طريقه الحافظ فى التغليق [١/ ١٨٤]، واللَّه المستعان.

٢٨١٨- **صحيح**: أخرجه عبد الرزاق [١٠١٧١، ١٨٢٣٣، ١٨٥٢٥]، ومن طريقه مسلم [١٦٧٢]، وأبو داود [٤٥٢٨]، والنسائى [٤٠٤٥]، وأحمد [٣/ ١٦٣]، والدارقطنى فى «سننه» [٣/ ١٦٩]، وأبو عوانة [رقم ٤٩٦٩]، و[رقم ٤٩٧٠]، =

أيوب، عن أبى قلابة، عن أنس أن رجلاً من اليهود قتل جاريةً من الأنصار على أوضاح لها، ثم ألقاها فى قليب، فرضخ رأسها بالحجارة، فأخذَ، فأتِىَ به النبى ﷺ، فأمر به أنْ يرجم، فرجم حتى ماتَ.

٢٨١٩- حَدَّثَنَا إبراهيم بن سعيد الجوهرى، حدّثنا ريحان بن سعيد، عن عباد، عن أيوب، عن أبى قلابة، عن أنس، قالَ: أذن رسول اللَّه ﷺ لأهل بيتٍ من الأنصَار أن يرقوا من الحمة، وأذن برقية العينِ والنفس.

= وأبو محمد الفاكهى فى «حديثه» [رقم ٦١]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١٨٣٨]، وغيرهم من طريقين عن معمر عن أيوب السختيانى عن أبى قلابة عن أنس به.

قلتُ: وقد توبع عليه معمر: تابعه ابن جريج عند النسائى [٤٠٤٤]، لكن المحفوظ عن ابن جريج هو أنه يرويه عن معمر به...

وقد توبع عليه أبو قلابة: تابعه قتادة على نحوه كما يأتى [برقم ٢٨٦٦، ٣١٤٩، ٣١٥٤]خ.

٢٨١٩- صحيح: دون قوله: (والنفس): علقه البخارى فى «صحيحه» [٥/ ٢١٦٢/ طبعة البغا]، بصيغة الجزم عن عباد بن منصور به... ولفظه: (أذن رسول اللَّه ﷺ لأهل بيت من الأنصار أن يرقوا من الحمة والأذن) ثم زاد: (قال أنس: كويت من ذات الجنب، ورسول اللَّه ﷺ حى، وشهدنى أبو طلحة وأنس بن النضر وزيد بن ثابت، وأبو طلحة كوانى).

ووصله البيهقى فى «سننه» [١٩٣٣٨]، والإسماعيلى كما فى «الفتح» [١٠/ ١٧٣]، مثل سياق المؤلف مع الزيادة الماضية.

ورواه الحافظ من طريق المؤلف فى «التغليق» [٣/ ٢٤٠]، كلهم من طريق عباد بن منصور عن أيوب السختيانى عن أبى قلابة عن أنس به.

قلتُ: وهذا إسناد لا يثبت، قال الحافظ فى «الفتح» [١٠/ ١٧٣]، بعد أن ذكر الحديث: «وليس لعباد بن منصور- وكنيته أبو سلمة- فى «البخارى» سوى هذا الموضع المعلق؛ وهو من كبار أتباع التابعين؛ تكلموا فيه من عدة جهات، إحداها: أنه رُمى بالقدر، لكنه لم يكن داعية، ثانيها: أنه كان ربما يدلس، ثالثها: أنه قد تغير حفظه، وقال يحيى القطان: لما رأيناه كان لا يحفظ، ومنهم من أطلق ضعفه، وقد قال بن عدى: هو من جملة من يكتب حديثه».

ثم قال الحافظ بعد أن عزا الحديث للمؤلف والإسماعيلى: «وفرقه البزار حديثين، وقال فى كل منهما: تفرد به عباد بن منصور». =

٢٨٢٠- **حَدَّثَنَا** إبراهيم بن سعيد، حدّثنا ريحان بن سعيد، عن عباد بن منصور، عن أيوب، عن أبى قلابة، عن أنس، قالَ: قال رسول اللَّه ﷺ: «**سَيُدْرِكُ رِجَالٌ مِنْ أُمَّتِى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ، وَيَشْهَدُونَ قِتَالَ الدَّجَّالِ**».

= **قلتُ**: عباد هذا ضعيف مرة واحدة دون تفصيل، لكن الحديث صحيح ثابت عن أنس نحو سياق المؤلف دون قوله: (والنفس) فله طريق آخر عن أنس قال: (رخص رسول اللَّه ﷺ فى الرقية من العين والحمة والنملة).

أخرجه مسلم [٢١٩٦] - واللفظ له- والترمذى [عقب رقم ٢٠٥٦]، وابن ماجه [٣٥١٦]، وأحمد [٣/ ١١٨، ١١٩، ١٢٧]، وابن حبان [٦١٠٤]، وابن أبى شيبة [٢٣٥٣٦]، والنسائى فى «الكبرى» [٧٥٤١]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٣٧٤]، وتمام فى «فوائده» [رقم ٩٥٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ١٣٠]، والخرائطى فى «مكارم الأخلاق» [١٠١٢]، وغيرهم من طرق عن الثورى عن عاصم الأحول عن يوسف بن عبد اللَّه بن الحارث عن أنس به.

قلتُ: وهذا إسناد قوى؛ وقد صححه البغوى، وقال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب».

وقد اختلف فى سنده على الثورى، فرواه عنه الجماعة على الوجه الماضى؛ وتابعهم معاوية بن هشام على مثله عن الثورى عند ابن ماجه، لكنه عاد مرة أخرى ورواه عن الثورى فقال: عن عاصم الأحول عن عبد اللَّه بن الحارث عن أنس به . . . ، فجعله عن (عبد اللَّه بن الحارث) بدل ولده (يوسف بن عبد اللَّه).

هكذا أخرجه الترمذى [٢٠٥٦]، ثم ذكر عقبه رواية يحيى بن آدم وأبى نعيم كلاهما عن الثورى به على الوجه الأول ثم قال: «وهذا عندى أصح من حديث معاوية بن هشام عن سفيان».

قلتُ: وهو كما قال؛ فيبدو أن معاوية كان لا يضبطه عن الثورى، وقد كان كثير الخطأ كما يقول أحمد، وأما الزيادة التى عند البخارى والبيهقى والإسماعيلى: من قول أنس: (كويت من ذات الجنب . . . إلخ) فقد توبع عليها عباد بن منصور: تابعه حماد بن زيد عن أيوب السختيانى عن أبى قلابة عن أنس بلفظ: (أن أبا طلحة وأنس بن النضر كوياه، وكواه أبو طلحة بيده) أخرجه البخارى [٥٣٨٩] -واللفظ له- والبيهقى فى «سننه» [١٩٣٣٩].

٢٨٢٠- منكر: أخرجه الترمذى فى «العلل» [رقم ٣٨٨]، والحاكم [٤/ / ٥٨٧]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٣٣٩]، وغيرهم من طريق ريحان بن سعيد عن عباد بن منصور عن أيوب السختيانى عن أبى قلابة عن أنس به.

٢٨٢١- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، وجعفر بن محمد، قالا: حدّثنا عفان، حدّثنا وهيبٌ، عن أيوب، عن أبى قلابة، عن أنس، قال: صلى رسول اللَّه ﷺ الظهر بالمدينة أربعًا، وصلى العصر بذى الحليفة ركعتين، وبات بها حتى أصبح، فلما صلى الصبح ركب راحلته، فلما انبعثت به راحلته سبح وكبر حتى استوت به على البيداء، ثم جمع بينهما، فلما قدمنا مكة أمرهم رسول اللَّه ﷺ أن يحلوا، فلما كان يوم التروية أهلوا بالحج، ونحر رسول اللَّه ﷺ سبع بدنات بيده قيامًا، وضحى رسول اللَّه ﷺ بكبشين أقرنين أملحين. واللفظ لزهير.

٢٨٢٢- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا أحمد بن إسحاق، حدّثنا وهيبٌ، حدّثنا أيوب، عن أبى قلابة، عن أنس أن النبى ﷺ لما قدم مكة أمرهم أن يحلوا إلا من كان معه الهَدْىُ، قال: ونحر رسول اللَّه ﷺ سبع بدنات قيامًا.

٢٨٢٣- حَدَّثَنَا محمد بن أبى بكر المقدمى، حدّثنا إسماعيل، عن خالد الحذاء، عن أبى قلابة، عن أنس، قال: «**سَبْعٌ لِلْبِكْرِ، وَثَلاثٌ لِلثَّيِّبِ**»، أما إنى لو قلتُ: عن رسول اللَّه ﷺ[لصدقت]، ولكن سُنَّةٌ.

٢٨٢١- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٤٧٦، ١٦٢٨]، وأحمد [٣/ ٢٦٨]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ١٩٣]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ١٧٥]، والبيهقى فى «سننه» [٩٩٩٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٣٤٥]، وأبو داود [١٧٩٦]، وابن حزم فى «حجة الوداع» [رقم ٩، ٢٩٢، ٣٤٨، ٣٥٧، ٥٠٠]، وغيرهم من طريق وهيب بن خالد عن أيوب السختيانى عن أبى قلابة عن أنس به نحوه.

قلتُ: وقد رواه جماعة من هذا الطريق ببعضه مفرقًا، وقد توبع عليه وهيب ببعضه كما مضى [برقم ٢٧٩٤]، و[٢٨١٢].

٢٨٢٢- **صحيح**: انظر قبله.

٢٨٢٣- **صحيح**: أخرجه البخارى [٤٩١٥]، ومسلم [١٤٦١]، وأبو داود [٢١٢٤]، والترمذى [١١٣٩]، وسعيد بن منصور فى «سننه» [٧٧٨]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٥٣٨]، وأبو عوانة [رقم ٣٥٠٢، ٣٥٠٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ٢٧، ٢٨]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٧/ ٢٤٧]، وغيرهم من طرق عن خالد الحذاء عن أبى قلابة عن أنس به =

محمد بن سرين، عن أنس

٢٨٢٤- حَدَّثَنَا مسلم بن أبى مسلم الجرمى، [حدّثنا مخلد بن الحسين]، حدّثنا هشامٌ، عن ابن سيرين، عن أنس بن مالكٍ، قال: أول لعان كان فى الإسلام أن شريك بن سحماء قذفه هلال بن أمية بامرأته، فرفعت إلى رسول اللَّه ﷺ، فقال النبى ﷺ: «**يَا هِلالُ، أَرْبَعَةَ شُهُودٍ وَإِلا فَحَدٌّ فِى ظَهْرِكَ**»، فقال: يا رسول اللَّه، إن اللَّه ليعلم إنى لصادقٌ، ولينزلن اللَّه ما يبرئ به ظهرى من الجلد، فأنزل اللَّه آية اللعان: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ إلى آخر الآية [النور: ٦]، فدعاه النبى ﷺ، فقال: «**اشْهَدْ بِاللَّهِ إِنَّكَ لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتَهَا بِهِ مِنَ الزِّنَى**»، فشهد بذلك أربع شهاداتٍ، ثم قال له فى الخامسة: «**وَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ**

= وسياقه عند الأكثرين: (عن أنس قال: السنّة إذا تزوج البكر أقام عندها سبعًا، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثًا) لفظ البخارى، وزاد جماعة فيه قول خالد الحذاء أو أبى قلابة: (ولو قلتُ: إنه رفعه لصدقت، ولكنه قال: السنّة كذلك).

قلتُ: وقد رواه الثورى عن أيوب وخالد كلاهما به عن أبى قلابة عن أنس به . . . عند البخارى [٤٩١٦]، ومسلم [١٤٦١]، والطبرانى فى «الأوسط» [٩/ رقم ٩٠١١]، وعبد الرزاق [١٠٦٤٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٥٣٩، ١٤٥٤٠]، وأبى عوانة [رقم ٣٥٠٣]، وابن المقرئ فى «المعجم» [رقم ٤٦٣]، والخطيب فى «تاريخه» [١٠/ ٤٢٥]، وغيرهم.

ورواه الثورى مرة أخرى عن أيوب وحده . . . وهم فيه أبو قلابة الرقاشى - وهو غير أبى قلابة الجرمى راويه عن أنس- فرواه عن أبى عاصم عن الثورى بإسناده به ورفعه إلى النبى ﷺ.

وهذا من شذوذ أبى قلابة الرقاشى -واسمه عبد الملك بن محمدة- كما جزم به الحافظ فى «الفتح» [٩/ ٣١٤]، لكن ورد التصريح برفعه من طرق أخرى عن أيوب عن أبى قلابة عن أنس به . . .

وللحديث طرق أخرى وروايات قد بسطنا الكلام عليها فى «غرس الأشجار».

٢٨٢٤- **صحيح**: أخرجه النسائى [٣٤٦٩]، وابن حبان [٤٤٥١]، وابن أبى عاصم فى «الأوائل» [رقم ٩٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ١٠١]، وفى «المشكل» [١٣/ ٧٧]، وغيرهم =

فيما رَمَيْتَهَا به من الزِّنى»، ففعل، ثم دعاها رسول اللَّه ﷺ، فقال: «قَوْمِي اشْهَدِي باللَّه إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذبين فيما رَمَاك به من الزِّنى»، فشهدت بذلك أربع شهادات، ثم قال لها في الخامسة: «وَغَضَبُ اللَّه عَلَيْك إِنْ كَانَ من الصَّادقين فيما رَمَاك به من الزِّنى»، فقالت. قال مخلدٌ: فلما كان في الرابعة أو الخامسة سكتت سكتةً حتى ظنوا أنها ستعترف، ثم قالت: لا أفضح قومي سائر اليوم، فمضت على القول، ففرق رسول اللَّه ﷺ بينهما، وقال: «انْظُرُوا، إِنْ جَاءَتْ به جَعْدًا، حَمْشَ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لشَرِيك بْنِ سَحْمَاءَ، وَإِنْ جَاءَتْ به أَبْيَضَ، سَبِطًا، أَقْمَرَ الْعَيْنَيْنِ فَهُوَ لِهِلال بْنِ أُمَيَّةَ»، فجاءت به آدم جعدًا، حمش الساقين، فقال رسول اللَّه ﷺ: «لَوْلا مَا نَزَلَ فِيهِمَا مِنْ كِتَاب اللَّه كَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ».

٢٨٢٥- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا وهب بن جرير، حدّثنا هشامٌ، عن محمد، [عن أنس]، أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء، فقال رسول اللَّه ﷺ: «أَبْصِرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ به أَبْيَضَ سَبِطًا فَهُوَ لِهِلال بْنِ أُمَيَّةَ، وَإِنْ جَاءَتْ به أَكْحَلَ، جَعْدًا، حَمْشَ السَّاقَيْنِ، فَهُوَ لشَرِيك بْنِ سَحْمَاءَ، فَجَاءَتْ به أَكْحَلَ، جَعْدًا، حَمْشَ السَّاقَيْنِ».

٢٨٢٦- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا إسماعيل ابن علية، عن أيوب، عن محمد بن

= من طرق عن مخلد بن حسين عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أنس به... وهو عند ابن أبي عاصم مختصراً جداً ببعض من أوله فقط.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح مشهور، رجاله كلهم ثقات فضلاء مشاهير؛ وقد توبع عليه مخلد مختصراً ببعضه كما هو الحديث الآتي..

٢٨٢٥- صحيح: أخرجه مسلم [١٤٩٦]، والنسائي [٣٤٦٨]، وأحمد ٣/ ١٤٢]، والبيهقي في «سننه» [١٥١٢٤، ٢١٠٦٥]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١٢١٨]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣/ ١٠٢]، وفي «المشكل» [١٣/ ٧٧]، وأبو عوانة [رقم ٣٨١١، ٣٨١٣]، وغيرهم من طرق عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أنس به.

قلتُ: وله شاهد نحوه من حديث ابن عباس.

٢٨٢٦- صحيح: أخرجه البخاري [٩١١، ٥٢٢٩، ٥٢٤١]، ومسلم [١٩٦٢]، والنسائي [٤٣٩٦]، وابن ماجه [٣١٥١]، وأحمد [٣/ ١١٣، ١١٧]، والبيهقي في «سننه» [١٨٨٠٣]، =

سيرين، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلاة فَلْيُعِدْ**» فقال رجل: يا رسول اللّه، هذا يوم يشتهى فيه اللّحم، فذكر هنةً من جيرانه كأنّ رسول اللّه ﷺ صدّقه، فقال: وعندى جذعة هى أحبّ إلىّ من شاتى لحم، قال: فرخّص له، فلا أدرى أبلغت رخصته من سواه أم لا؟ فانكفأ النّاس إلى غنيمةٍ فتوزّعوها - أو قال: فتجزّعوها.

٢٨٢٧- حَدَّثَنَا محمد بن عبد الرحمن بن سهمٍ الأنطاكى، قال: سمعت أبا إسحاق الفزارى يحدث، عن هشام القردوسى، عن محمد بن سيرين، عن أنس بن مالك، قال: رمى رسول اللَّه ﷺ الجمرةً يوم النحر، ثم أمر بالبُدن فَنُحرتْ، والحلاق جالسٌ عنده، فسوى رسول اللَّه ﷺ شعره يومئذ بيده، ثم قبض رسول اللَّه ﷺ على شق جانبه الأيمن على شعره، ثم قال للحلاق: «**احْلِقْ**»، فحلق، فقسم رسول اللَّه ﷺ يومئذ شعره من حضره من الناس الشعرة والشعرتين، ثم قبض بيده على جانب شقه الأيسر على شعره، ثم قال للحلاق: «**احْلِقْ**»، فحلق، فدعا أبا طلحة الأنصارى فدفعه إليه.

٢٨٢٨- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا حماد بن زيدٍ، عن هشامٍ، عن محمدٍ،

= و[١٨٨٠٤]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٥١٤]، وغيرهم من طرق عن إسماعيل ابن علية عن أيوب السختيانى عن محمد بن سيرين عن أنس به . . . وهو عند ابن ماجه مختصراً بنحو أوله فقط دون (فقال رجل يا رسول اللَّه: إن هذا يوم يشتهى فيه اللحم . . . إلخ).

٢٨٢٧- **صحيح**: أخرجه ابن حبان [١٣٧١]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٩/ ٤١٣]، كلاهما من طريق المؤلف به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح موصول؛ رجاله كلهم ثقات، وأبو إسحاق اسمه إبراهيم بن محمد الفزارى الحافظ«الكبير؛ أحد أئمة أهل السنة رغم أنف الكوثرى، وقد توبع عليه أبو إسحاق: تابعه جماعة على نحوه منهم ابن عيينة وحفص بن غياث ووهب بن جرير وعباد بن عباد وغيرهم، وستأتى متابعة حفص بن غياث [برقم ٢٨٤٠].

٢٨٢٨- **صحيح**: أخرجه الطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢٠٥]، من طريق عبيد اللَّه بن عمر [ووقع عنده: (عبد اللَّه) وهو تحريف] القواريرى عن حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أنس، وأيوب عن محمد، قال حماد: أظنه عن أنس به نحوه. =

عن أنسٍ؛ وأيوب، عن محمد، قال حمادٌ -أظنه عن أنسٍ- قال: إن رسول اللَّه ﷺ أتى يوم خيبر، فقيل له: قد أكلت الحمر، فأمر أبا طلحة أن ينادى: إنَّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ يَنهَيَانكُمْ عَنْ لُحُومِ الحُمُرِ، فَإِنَّهَا رِجْسٌ» قالوا: فأكفئت القدور.

٢٨٢٩- حَدَّثَنَا محمد بن بكار، حدّثنا إسماعيل بن زكريا، عن عاصم الأحول، عن محمد بن سيرين، قال: سألنا أنسًا: هل كان رسول اللَّه ﷺ خضب؟ قالَ: لم يبلغ الخضاب، كانت فى لحيته شعراتٌ بيضٌ. قال: فقلت له: أكان أبو بكرٍ يخضب؟ قال: فقال: نعم، بالحناء والكتم.

= **قلتُ**: وهذا إسناد صحيح ثابت؛ وسنده على شرط مسلم؛ وقد أخرجه أبو عوانة [رقم ٦٢٠٨]، من طريق عبيد اللَّه القواريرى وعارم بن الفضل كلاهما عن حماد بن زيد بالإسناد الأول فقط، (عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أنس).

وقد توبع حماد على هذا الإسناد: تابعه جماعة على نحوه منهم يزيد بن زريع عند مسلم [١٩٤٠]، ويزيد بن هارون عند أحمد [٣/ ١٢١]، وابن أبى شيبة [٢٤٣٣١]، و[٣٦٨٨٩]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤ / ٢٠٦]، وأبى عوانة [رقم ٦٢٠٦]، ويحيى القطان عند أحمد [٣/ ١١٥]، ومحمد بن عبد اللَّه الأنصارى عند أبى عوانة [رقم ٦٢٠٧]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ١١٣]، والثورى عند الدارمى [١٩٩١].

وقد توبع حماد بن زيد أيضًا على الإسناد الثانى: (عن أيوب السختيانى عن ابن سيرين عن أنس به . . .) تابعه ابن عيينة على نحوه عند البخارى [٢٨٢٩]، و[٣٩٦٢]، ومسلم [١٩٤٠]، والنسائى [٤٣٤٠]، وأحمد [٣/ ١١١]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٢٥٠]، وأبى عوانة [رقم ٦٢٠٥]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢٠٥]، والحميدى [١٢٠٠]، وغيرهم؛ وفى أوله زيادة عند الجميع سوى مسلم والطحاوى.

٢٧٢٩- **صحيح**: أخرجه مسلم [٢٣٤١]، و الطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٨١٣٥]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٣٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ١٦١]، و[٤/ ١٦٧]، وغيرهم من طريق إسماعيل بن زكريا عن عاصم الأحول عن محمد بن سيرين عن أنس به.

قلتُ: قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن عاصم إلا إسماعيل بن زكريا».

قلتُ: وهو صدوق متماسك؛ وقد توبع عاصم الأحول على نحوه . . . وكذا توبع عليه ابن سيرين عن أنس . . . فانظر الآتى [برقم ٣٦٣٧، ٣٦٣٨، ٣٦٤٠، ٣٧٢٩].

٢٨٣٠- **حَدَّثَنَا** عمرو بن الضحاك، حدّثنا أبى، قال: سمعت أشعث الحمرانى، قال: قال محمد بن سيرين، حدثنى أنس بن مالك أن أبا طلحة بلغه أنه ليس عند رسول اللَّه ﷺ طعامٌ، فذهب فآجر نفسه بصاعٍ من شعيرٍ فعمل يومه ذلك، فجاء به، فقال: اخبزى هذا، فقال: إنه شعيرٌ، ولكن اجعليه خطيفةً، فجعلته، فبعث أنس بن مالك، فقال: اذهب إلى رسول اللَّه ﷺ فقل له فيما بينك وبينه، فأتى رسول اللَّه ﷺ ومعه أصحابه، فقال: «**الطَّعَامُ؟**» قال: نعم، قال: «**قُومُوا**»، فقاموا، فلما أتى أنسٌ أبا طلحة، قال: قلت هذا، قال: «**الطَّعَامُ؟**» فكرهت أن أكذب. فقام رسول اللَّه ﷺ فدعا عشرةً، فدخلوا فأكلوا حتى شبعوا، ثم دعا عشرةً فدخلوا فأكلوا حتى شبعوا، ثم دعا عشرةً فدخلوا فأكلوا حتى شبعوا، ثم بقى لأهله ما يشبعون منه.

٢٨٣١- **حَدَّثَنَا** الحسن بن أحمد بن أبى شعيب الحرانى، حدّثنا محمد بن سلمة، حدّثنا هشامٌ، عن ابن سيرين، قال: سئل أنسٌ عن خضاب رسول اللَّه ﷺ؟ فقال: إن رسول اللَّه ﷺ لم يكن شَابَ إلا يسيراً، ولكن أبا بكر وعمر خضبا بالحناء والكتم، قال: وجاء أبو بكر بأبيه أبى قحافة إلى رسول اللَّه ﷺ يوم فتح مكة، فقال رسول اللَّه ﷺ لأبى بكرٍ: «**لَوْ أَقْرَرْتَ الشَّيْخَ فِى بَيْتِهِ لأَتَيْنَاهُ لِكَرَامَةِ أَبِى بَكْرٍ**»!، قال: فأسلم ولحيته ورأسه كالثغامة، قال: فقال رسول اللَّه ﷺ: «**غَيِّرُوهَا، وَجَنِّبُوهُ السَّوَادَ**».

٢٨٣٠- **صحيح**: هذا إسناد صحيح مستقيم؛ رجاله كلهم ثقات معروفون؛ وأشعث الحمرانى هو أشعث بن عبد الملك الثقة الفقيه؛ وعمرو بن الضحاك هو ابن مخلد الثقة ابن الثقة؛ وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه... يأتى بعضها عند المؤلف [برقم ٤١٤٥، ٤١٥١، ٤٣٣١].

٢٨٣١- **صحيح**: أخرجه أحمد [٣/ ١٦٠]، وابن حبان [٥٤٧٢]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ٧٤٨]، والطحاوى فى «المشكل» [٩/ ٦٢]، وأبو نعيم فى «فضائل الخلفاء الراشدين» [رقم ٦٨]، والحاكم [٣/ ٢٧٢]، وغيرهم من طرق عن محمد بن سلمة الحرانى عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أنس به... وهو عند الحاكم وابن حبان وأبى نعيم بنحو شطره الثانى فقط.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح لا غبار عليه، رجاله كلهم ثقات من رجال «الصحيح». =

٢٨٣٢- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا إسماعيل، عن أيوب، عن محمد، قال: قلت لأنس: هل قنت رسول اللَّه ﷺ فى صلاة الصبح؟ قال: نعم، بعد الركوع. قال: ثم سئل بعد ذلك: هل قنت رسول اللَّه ﷺ فى صلاة الصبح؟ قال: نعم، بعد الركوع يسيرًا.

= أما قول الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» فوهمٌ منه، ومحمد بن سلمة الحرانى ليس من رجال البخارى أصلاً، وبهذا يطيش أيضًا قول الذهبى فى «تلخيص المستدرك»: (على شرط البخارى).

أما قول الإمام فى «الصحيحة» [١/ ٧١٤]: «قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم» فوهمٌ ثالث، ومحمد بن سلمة وإن كان من رجال مسلم؛ إلا أنه لم يخرج له شيئًا من روايته عن هشام بن حسان، ومن ظن أن هناك تلازمًا بين كون رجال إسناد حديث ما من رجال مسلم، وكون نفس الإسناد لابد أن يكون على شرطه، فقد ظن خُلْفًا، وحاد عن السبيل.

وقد توبع محمد بن سلمة على شطره الأول نحوه فقط: تابعه عبد اللَّه بن إدريس عند مسلم [٢٣٤١]، والطحاوى فى «المشكل» [٩/ ٦٢]، وروح بن عبادة عند أحمد [٣/ ٢٠٦]، ووهب ابن جرير عند الطحاوى فى «المشكل» أيضًا [٩/ ٦٣].

ووجدت طريق محمد بن سلمة بشطره الأول فقط: عند ابن أبى عاصم أيضًا فى «الآحاد والمثانى» [١/ رقم ٧٤]، وأبى نعيم فى «المعرفة» [رقم ١٦٤]، وفى «أخبار أصبهان» [١/ ١٣٣]، وغيرهم؛ ولهذا الشطر طرق أخرى عن أنس به نحوه... يأتى بعضها [برقم ٢٨٩٣، ٣٣٦٤].

ولشطر الحديث الثانى: شواهد عن جماعة من الصحابة نحوه ببعضه، مضى منها حديث جابر [برقم ١٨١٩].

٢٨٣٢- صحيح: أخرجه البخارى [٩٥٦]، ومسلم [٦٧٧]، وأبو داود [١٤٤٤]، والنسائى [١٠٧١]، وابن ماجه [١١٨٤]، وأحمد [٣/ ١١٣]، والدارمى [١٥٩٩]، الدارقطنى فى «سننه» [٣/ ٣٢، ٣٣]، والبيهقى فى «سننه» [٢٩٤٤، ٢٩٤٥]، وفى «المعرفة» [رقم ١٠٣١، ١٠٣٢]، وأبو عوانة [رقم ١٧٣٧]، وابن حزم فى «المحلى» [٤/ ١٤٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٢٤٣]، وغيرهم من طرق عن أيوب السختيانى عن محمد بن سيرين عن أنس به... وهو عند بعضهم نحوه باختصار يسير.

قلتُ: وله طرق أخرى عن أنس به نحوه.

٢٨٣٣- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا إسماعيل، عن أيوب، عن محمد، عن أنس، قال: أشهد أن اللَّه حقّ، وأن لقاءه حقٌ، وأن الساعة حقّ، وأن الجنة حقّ، والنار حقٌ، اللَّهم إنى أعوذ بك من فتنة الدجال، ومن فتنة المحيا والممات، ومن عذاب القبر وعذاب جهنم. قال أبو خيثمة: كأنه يعنى النبى ﷺ.

٢٨٣٤- حَدَّثَنَا سفيان بن وكيع، حدّثنا عبد الوهاب، عن خالد، عن محمد، قال: سألت أنس بن مالك: أقنت عمر؟ قال: لقد قنت من هو خيرٌ من عمر، قنت النبى ﷺ.

٢٨٣٣- صحيح: أخرجه الطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ٢٩٥]، وابن منيع فى «مسنده» كما فى «المطالب» [رقم ٣٥١٣]، من طريقين عن إسماعيل ابن علية عن أيوب السختيانى عن محمد ابن سيرين عن أنس به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح غال على شرط الشيخين، وقال الحافظ فى «المطالب»: «صحيح موقوف» وهو كما قال لولا أنه وقع عند الطبرى فى إسناده ما يفيد أنه مرفوع، فقد رواه من طريق يعقوب الدورقى عن ابن علية عن أيوب عن ابن سيرين عن أنس قال: (قال: -يعنى النبى ﷺ...) فقوله: (يعنى النبى ﷺ) جملة اعتراضية ممن دون أنس -رضى اللَّه عنه- وراوى الحديث أعلم بما فيه؛ وهذه الجملة فى إفادتها رفع الحديث أقوى من قول أبى خيثمة فى آخره عند المؤلف: (كأنه يعنى النبى ﷺ) فتأمل! واللَّه المستعان.

٢٨٣٤- صحيح: هذا إسناد لا يصح، وسفيان بن وكيع قد سقط حديثه يوم عاند وكابر وتصلَّب على عدم إقصاء ورَّاقه الذى كان يفسد فى أصوله، ويُدخل فيها ما ليس منها، وباقى رجاله ثقات حفاظ أئمة؛ وعبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفى، وخالد هو ابن مهران الحذاء؛ ومحمد هو ابن سيرين؛ وله طريق آخر عن خالد الحذاء بإسناده به...

فأخرجه أحمد [٣/ ١٦٦، ٢٠٩]، من طريق محبوب بن الحسن عن خالد به.

قلتُ: ومحبوب هذا مختلف فيه، وقد حسَّنه الإمام فى «الإرواء» [٢/ ١٦٠]، من هذا الطريق الماضى، ثم وقفت له على إسناد نظيف جداً، فقال الطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٢٤٤]، حدثنا أحمد بن داود قال: ثنا سليمان بن حرب قال: ثنا شعبة عن مروان الأصفر عن أنس به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح جميل، رجاله كلهم ثقات مشاهير من رجال الصحيح سوى أحمد بن داود وهو ابن موسى البصرى نزيل مصر المعروف بالمكى أبو عبد اللَّه السدوسى، ترجمه =

٢٨٣٥- **حَدَّثَنَا** وهب بن بقية الواسطي، حدّثنا خالدٌ، عن يونس، عن ابن سيرين، عن أنسٍ، قال: احتجم رسول اللَّه ﷺ، وأعطى الحجَّام أجره.

٢٨٣٦- **حَدَّثَنَا** محمّد بن عمرو بن جبلة، حدّثنا محمد بن مروان، عن هشامٍ، عن

= ابن يونس في «تاريخ الغرباء» وقال: «وكان ثقة» نقله عنه البدر العيني في «مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار» [٤٥]، وكذا وثقه ابن الجوزي في «المنتظم» [٥/ ١٥١].

٢٨٣٥- **صحيح**: أخرجه ابن ماجه [٢١٦٤]، وابن حبان [٥١٥١]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/ ١٣٠]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ١٤١٣]، من طرق عن خالد بن عبد اللَّه الواسطي عن يونس بن عبيد بن دينار عن ابن سيرين عن أنس به.

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة على شرط الشيخين، بل قال ابن عساكر عقب روايته: «هذا حديث حسن صحيح غريب» وهو كما قال وزيادة، إلا أنه معلول، فقد خولف فيه خالد الواسطي، خالفه عبيد اللَّه بن تمام البصري، فرواه عن يونس بن عبيد فقال: عن ابن سيرين عن ابن عباس به . . . وزاد: (ولو كان خبيثًا لم يعطه) فجعله من (مسند ابن عباس).

هكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» [١٢/ رقم ١٢٨٥٤]، وعبيد اللَّه بن تمام هذا وإن كان صاحب مناكير وعجائب، إلا أن روايته هي المحفوظة عن ابن سيرين، وهكذا رواه عنه جماعة على هذا الوجه، وهم:

هشام بن حسان وأيوب السختياني وعوف الأعرابي وأشعث بن سوار وأبو بكر الهذلي ويزيد بن إبراهيم وخالد الحذاء وعبد اللَّه بن عون وغيرهم، ورواياتهم عند أحمد [١/ ٣٣٣]، وعبد الرزاق [١٩٨١٨]، وابن أبي شيبة [٢٠٩٨٥]، والبيهقي في «سننه» [١٩٣٠١]، وابن الجارود [٥٨٤]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢/ ٢٢٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٢/ ٢٣٦]، والطبراني في «الكبير» [١٢/ ١٢٨٦٤، ١٢٨٤٧، ١٢٨٤٨، ١٢٨٤٩، ١٢٨٥٠، ١٢٨٥١، ١٢٨٥٢، ١٢٨٥٣، ١٢٨٥٤]، وفي «مسند الشاميين» [٢/ رقم ١٦٢٢]، وغيرهم.

وهذا الوجه هو الذي صححه أبو حاتم الرازي كما في «علل» ولده [رقم ٢٢٤٨]، وكذا صححه الدارقطني كما في «علله» [١٠/ ٦١]، وذكر فيه لونًا ثالثًا من الاختلاف في سنده.

٢٨٣٦- **صحيح**: أخرجه أبو العباس الطبري في «فوائد حديث أبي عمير» [رقم ٢]، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ٣٣]، من طرق عن محمد بن عمرو بن جبلة عن محمد بن مروان العقيلي عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أنس به. =

محمد، عن أنس بن مالك، قال: كان رسول الله ﷺ يغشانا ويخالطنا، فكان معنا صبىٌّ، يقال لَهُ أبو عمير، فقال: «**يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ؟**».

٢٨٣٧- حَدَّثَنَا موسى بن محمد بن حيان، حدّثنا سهل بن حماد، حدّثنا حفص بن سليمان، حدّثنا كثير بن شنظير، عن ابن سيرين، عن أنس بن مالكٍ، قال: قال رسول اللهﷺ: «**طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ**».

= **قلتُ**: هذا إسناد صحيح فى المتابعات؛ ومحمد بن مروان مختلف فيه؛ وباقى رجاله ثقات؛ وللحديث طرق كثيرة عن أنس به نحوه . . . يأتى بعضها [برقم ٣٣٤٧، ٣٣٩٨].

٢٨٣٧- ضعيف: أخرجه ابن ماجه [٢٢٤]، والطبرانى فى «الأوسط» [١/ رقم ٩]، والسهمى فى «تاريخه» [ص٣١٦]، وابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٧١]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٣/ ١٤١]، وأبو بكر ابن المقرئ فى «أحاديث الأربعين» [رقم ٢/ ضمن جمهرة الأجزاء]، وابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» [رقم ٢٠]، وأبو يعلى القزوينى فى «كتاب الفرائض» كما فى «تاريخ قزوين» [١/ ٢٩٧]، وغيرهم من طرق عن حفص بن سليمان الأسدى عن كثير بن شنظير عن محمد بن سيرين عن أنس به . . . وزاد الجميع إلا المؤلف وابن المقرئ والطبرانى وابن عبد البر: «وواضع العلم عند غير أهله كمقلد الخنازير الجوهر واللؤلؤ والذهب» هذا لفظ ابن ماجه.

قلتُ: قال البوصيرى فى «الفوائد»: «ضعيف؛ لضعف حفص بن سليمان»، وقال السخاوى فى «المقاصد» [ص ١٤٩]: «وحفص ضعيف جدًا؛ بل اتهمه بعضهم بالكذب والوضع، وقيل عن أحمد: إنه صالح».

قلتُ: حفص هذا هو المقرئ المشهور صاحب الحروف عن عاصم بن بهدلة؛ وهو على علو كعبه فى الإقراء؛ لم يكن يعدل فى الحديث فلسًا، بل كفّ من تراب خير مما انفرد به كله، وقد شرحنا أحواله فى كتابنا: «النكران على من استحب التكبير عند ختم القرآن» وقد قال ابن عدى عقب روايته: «وهذا عن كثير بن شنظير بهذا الإسناد لا أعلم روى عنه غير حفص هذا».

قلتُ: وكثير وإن ضعفه بعضهم، إلا أن الحمل فى هذا الإسناد على حفص بن سليمان هو المعتمد، وقد أشار المنذرى إلى ضعف هذا الحديث فى «الترغيب» [١/ ٥٢]، بقوله: «وروى عن أنس . . .» ثم ذكره؛ وكذا أعله الصدر المناوى بحفص بن سليمان كما فى «فيض القدير» [٤/ ٢٦٧]. =

. . . . . .

= ثم اعلم: أن هذا الحديث - دون الزيادة- قد رُوِيَ من طرق كثيرة عن أنس بن مالك، حتى قال العراقي في «أماليه» كما في «تنزيه الشريعة» [١/ ٢٥٥٨]: «هو مشهور من حديث أنس؛ رويناه من رواية عشرين رجلاً من التابعين عنه».

قلتُ: وسيأتي منها طريقان عند المؤلف [برقم ٢٩٠٣، ٤٠٣٥]، ولا يثبت من هذه الطرق شيء قط، بل كلها مناكير وغرائب وأفراد، وقد جزم بذلك غير واحد من نقاد هذه الصنعة.

فقال ابن عبد البر في أوائل كتابه «جامع بيان العلم وفضله» [١/ ٢٣/ طبعة مكتبة التوعية]: «هذا حديث يروى عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة، كلها معلولة لا حجة في شيء منها عند أهل العلم بالحديث من جهة الإسناد».

وقال الحافظ المنذري في «تخريج مشيخة النعال» [ص ٩٥]، بعد أن تكلم على بعض طرقه عن أنس: (وله طرق كثيرة عن أنس بن مالك . . . . وليس منها طريق تقوم به الحجة) وقبلهما قد قال البزار في «مسنده» [١/ ١٧٢]، بعد أن ذكر بعض طرقه عن أنس: «رُوِيَ عن أنس من غير وجه؛ وكل ما يروى فيها عن أنس فغير صحيح» ونقل عنه السخاوي في المقاصد [ص ١٤٩] أنه قال: «رُوِيَ عن أنس بأسانيد كلها واهية».

قلتُ: وله شواهد عن جماعة من الصحابة وكلها كالماء، من حاول القبض عليها خانته فروج الأصابع! وقد تتابعت كلمات النقاد على تضعيف أحاديث هذا الباب جميعها، فقال العراقي في «أماليه»: «وقد ضعف جماعة من الأئمة طرقه كلها، قال أحمد: لا يثبت عندنا في هذا الباب شيء، وكذا قال أبو علي النيسابوري. . . والبيهقي وابن عبد البر، وذكره ابن الصلاح في «علوم الحديث» مثلاً للحديث المشهور غير الصحيح».

قلتُ: وعبارة البيهقي في كتابه (المدخل إلى السنن «الكبرى»: «هذا حديث متنه مشهور، وأسانيده ضعيفة؛ لا أعرف له إسناداً يثبت بمثله الحديث» وقال في «الشعب» [٢/ ٣٥٢]: «هذا الحديث شبه مشهور، وإسناده ضعيف؛ وقد روى من أوجه كلها ضعيفة».

وعبارة الإمام أحمد نقلها عنه ابن الجوزي في «العلل الواهية» [١/ ٧٥]، وقد سئل أحمد عن هذا الحديث كما في «المنتخب من علل الخلال» [ص ١٢٨/ طبعة التوعية]، فقال: «لا يثبت عندنا فيه شيء»، وقال العقيلي في «الضعفاء» [٤/ ٢٤٩]: «الرواية في هذا الباب فيها لين» ومثله قال في [٢/ ٢٣٠]، وزاد: «متقاربة في الضعف». =

٢٨٣٨- حَدَّثَنَا موسى بن محمد بن حيان، حدّثنا معاذ بن معاذٍ، عن ابن عونٍ، عن محمدٍ، عن أنسٍ، قال: نهينا أن يبيع حاضرٌ لبادٍ.

= وقد أسند ابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» [١/ ٥٢/ طبعة التوعية]، إلى ابن راهويه أنه قال: «طلب العلم واجب؛ لم يصح فيه الخبر» قال ابن عبد البر: «يريد إسحاق -يعنى ابن راهويه، واللَّه أعلم- أن الحديث فى وجوب طلب العلم فى أسانيده مقال لأهل العلم بالنقل، ولكن معناه صحيح عندهم...».

قلتُ: وكم من الأحاديث قد صح معناها؛ ولا يثبت مبناها، وتحسين المتأخرين لهذا الحديث بطرقه أو شواهده المشار إليها، فمما لا يُعْبأ به عند المحققين، بل هنا نرفع عقيرتنا بقول المعلمى اليمانى فى «الأنوار الكاشفة» [ص٢٨]: «وتحسين المتأخرين فيه نظر».

ولعلنا إن وجدنا فسحة من الوقت؛ أفردنا جزءًا فى تخريج هذا الحديث وجَمْعِ طرقه مع مناقشة مَنْ حسَّنه؛ فضلاً عمن صححه، والعجب أن ينشط بعضهم ويسوق الحديث فى زمرة المتواترات، وهذا واللَّه هو العجب الذى ولد العجب، وكيف تصح الدعوى وليس ثَم للحديث طريق واحد ينتظم للنفاح دونه؟! وكيف يستقيم الظل والعُودُ أعوج؟!

وكم زعموا التواتر لجملة من الأخبار غاية ما فيها هو جَبْرُ ضَعْفِها بطرق تُسْرَد: وأين هذا من المتواتر عند أئمة القوم؟! ولو تركت لقلمى العنان؛ للسياحة فى هذا الميدان؛ لخرج عن القصد؛ ولجاوز الحد، ولكن يكفى ما ذكرناه. واللَّه المستعان.

٢٨٣٨- **صحيح**: أخرجه البخارى [٢٠٥٣]، ومسلم [١٥٢٣]، والنسائى [٤٤٩٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٦٨٥]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ١٠]، وابن أبى شيبة [٢٠٨٩٩]، وأبو جعفر ابن البخترى فى «الجزء الحادى عشر من فوائده» [رقم ٣١/ ضمن مجموع مؤلفاته]، وغيرهم من طرق عن عبد اللَّه بن عون عن محمد بن سيرين عن أنس به.

قلتُ: وهو موقوف عند ابن أبى شيبة، ليس فيه: (نهينا).

وقد توبع عليه ابن عون: تابعه يونس بن عبيد على مثله وزاد: (وإن كان أخاه أو أباه) أخرجه مسلم [١٥٢٣]، والنسائى [٤٤٩٣]، وعبد الرزاق [١٤٨٧١]، وابن أبى شيبة [٣٦٥٢٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ١٠]، وأبو عوانة [رقم ٤٠١٩]، وغيرهم، وقد اختلف فى سنده على يونس على ألوان.

٢٨٣٩- حَدَّثَنَا موسى بن حيان، حدّثنا عبد الرحمن، حدّثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد، قال: كان أنسٌ قليل الحديث عن رسول اللَّه ﷺ، وكان إذا حدَّث قال: أو كما قال.

٢٨٤٠- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا حفصٌ، عن هشامٍ، عن محمد، قال: رمى رسول اللَّه ﷺ الجمار، والحلاق جالسٌ فأمر بالبُدن فنُحرتْ، وقال للحلاق: «هُنَا»، وأشار بيده إلى جانب الأيمن، قال: فقسم شعره بين من يليه، قال: ثم أشار إلى الحلاق إلى جانبه الأيسر، فحلقه، فأعطاه أم سليمٍ.

٢٨٣٩- **صحيح**: أخرجه الدرامي [٢٧٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٩/ ٣٦٦]، والخطيب في «الجامع» [٢/ ٣٥]، وغيرهم من طريق حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن ابن سيرين به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين؛ وقد توبع عليه أيوب: تابعه عبد اللَّه بن عون عن ابن سيرين قال: «كان أنس بن مالك إذا حدث عن رسول اللَّه ﷺ حديثًا ففرغ منه قال: أو كما قال رسول اللَّه ﷺ».

أخرجه ابن ماجه [٢٤]، وأحمد [٣/ ٢٠٥، ٢٣٥]، وابن سعد في «الطبقات» [٧/ ٢١]، وابن عساكر في «تاريخه» [٩/ ٣٦٧]، والخطيب في «الكفاية» [ص ٢٠٦]، وفي «الجامع» [٢/ ٣٦]، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» [ص ٥٥٠]، وله طرق أخرى عن أنس.

٢٨٤٠- **صحيح**: أخرجه مسلم [١٣٠٥]، وأبو داود [٩٨١]، والبيهقي في «سننه» [٤٠٣١]، وفي «الدلائل» [رقم ٢١٦٩]، وأبو عوانة [رقم ٢٦٠٨، ٢٦٠٩]، والبغوي في «شرح السنة» [٣/ ٤٠٣]، وابن حزم في «حجة الوداع» [رقم ١٥]، وابن أبي شيبة [١٤٥٧٠]، وغيرهم من طريق حفص بن غياث عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أنس به... وهو عند بعضهم نحوه، وعند ابن أبي شيبة مختصراً.

قلتُ: قد توبع عليه حفص على نحوه... تابعه جماعة عن هشام. منهم أبو إسحاق الفزاري كما مضى عند المؤلف [برقم ٢٨٢٧].

● **تنبيه**: قد سقط ذكر (أنس) من سند المؤلف في الطبعتين.

٢٨٤١- **حدّثنا** إبراهيم بن سعيد، ، حدّثنا حسين بن محمد، عن جرير بن حازم، عن محمد بن سيرين قال: [قال أنس] : أتى عبيد اللَّه بن زياد برأس الحسين فى طست، فقال فى حسنه شيئًا، فقال أنس: إنه كان أشبههم برسول اللَّه ﷺ .

**

٢٨٤١- صحيح: أخرجه البخارى [٣٥٣٨]، ومن طريقه ابن العديم فى «بغية الطلب» [٣/ ١٠]، وأحمد [٣/ ٢٦١]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [١/ رقم ٤٢١]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ٢٦٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٤/ ١٢٦]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ١٦٦٦]، وابن الأبار فى «معجم أصحاب القاضى أبى علىّ الصدفى» [ص ٢٥]، وغيرهم من طريق جرير بن حازم عن محمد بن سيرين عن أنس به . . . وهو عند بعضهم نحوه باختصار يسير؛ وقد زاد البخارى وأحمد وغيرهما بعد قوله: (فى طست) قوله: (فجعل يَنكُتُ عليه وقال فى حسنه شيئًا) وزادوا أيضًا فى آخره: (وكان مخضوبًا بالوسمة).

قلتُ: وله طرق أخرى عن أنس به نحوه .

قتادة، عن أنس

٢٨٤٢- حَدَّثَنَا هدبة بن خالد، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: «**إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةً دَعَا بِهَا فَاسْتُجِيبَ لَهُ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لأُمَّتِي**».

٢٨٤٣- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، عن قتادة، عن أنسٍ، أن رسول اللَّه ﷺ، قال

٢٨٤٢- **صحيح**: أخرجه مسلم [٢٠٠]، وأحمد [٣/ ١٣٤، ٢٠٨، ٢١٨، ٢٥٨، ٢٧٦، ٢٩٢]، وابن حبان [٦١٩٢]، والبيهقي في «سننه» [٢٠٥٦٤]، وفي «الشعب» [١/ رقم ٣٠٦]، وأبو نعيم في «الحلية» [٧/ ٢٥٩]، والقضاعي في «الشهاب» [٢/ رقم ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٤٣، ١٠٤٤]، وابن أبي عاصم في «السنة» [٢/ رقم ٧٩٧]، وأبو عوانة [رقم ١٩٩]، والبغوي في «شرح السنة» [٢/ ٣٧٣]، وابن منده في «الإيمان» [٢/ رقم ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧]، والآجري في «الشريعة» [ص ٣٥٠]، وابن خزيمة في «التوحيد» [٢/ رقم ٣٦٩، ٣٨١، ٦١٣]، وابن حزم في «المحلى» [١/ ١٧]، وجماعة كثيرة من طرق عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: قد صرح قتادة بالسماع عند مسلم وجماعة، وكذا رواه شعبة عنه عند جماعة؛ ولو لم يأت قتادة بـ: (حدثنا) و(أخبرنا)، لقبلنا حديثه أيضًا على الرأس والعينين؛ لكونه مكثرًا عن أنس من الرواية، والمدلس إذا أكثر عن شيخ ثم عنعن عنه حُمِلَتْ عنعنته على السماع كما عليه المحققون؛ قال الإمام أبو عبد اللَّه الحميدي - شيخ البخاري وصاحب الشافعي- كما أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» [ص ٣٧٤] بسند صحيح: «وإن كان رجل معروفًا بصحبة رجل والسماع منه، مثل ابن جريج عن عطاء، أو هشام بن عروة عن أبيه، وعمرو بن دينار عن عبيد ابن عمير، ومن كان مثل هؤلاء في ثقتهم ممن يكون الغالب عليه السماع ممن حدث عنه؛ فأدرك عليه أنه أدخل بينه وبين من حدث رجلاً غير مسمى، أو أسقطه، تُرِك ذلك الحديث الذي أدرك عليه فيه أنه لم يسمعه، ولم يضره ذلك في غيره حتى يدرك عليه فيه مثل ما أدرك عليه في هذا؛ فيكون مثل المقطوع...».

يعني بالمقطوع: المنقطع، وكلام الحميدي هذا: هو المعول عليه عند الناقد البصير.

٢٨٤٣- **صحيح**: أخرجه البخاري [٣٥٩٨، ٤٦٧٦، ٤٦٧٧]، ومسلم [٧٩٩]، والترمذي [٣٧٩٦٢]، وأحمد [٣/ ٢١٨، ٢٣٣، ٢٧٣، ٢٨٤]، وابن حبان [٧١٤٤]، =

لأبىّ: «**إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِى أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ**»، فقال: إن اللَّه سمانى لك؟ قال: «**اللَّهُ سَمَّاكَ لِى**»، فجعل أبىٌ يبكى.

٢٨٤٤- **حَدَّثَنَا** هدبة، حدّثنا همامٌ، عن قتادة، عن أنس: أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**إِنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ الْمُؤْمِنَ حَسَنَةً، يُثَابُ عَلَيْهَا الرِّزْقَ فِى الدُّنْيَا وَيُجْزَى بِهَا فِى الآخِرَةِ، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيُعْطَى حَسَنَاتِهِ حَتَّى إِذَا أَفْضَى إِلَى الآخِرَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَسَنَةٌ يُعْطَى بِهَا خَيْرًا**».

٢٨٤٥-**حَدَّثَنَا** أبو نصرٍ التمار، حدّثنا حمادٌ، عن قتادة، عن أنس بن مالكٍ، أن

= والنسائى فى «الكبرى» [٧٩٩٩، ٨٢٣٨، ١١٦٩١]، والبيهقى فى «الشعب» [٢/ رقم ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤]، وأبو نعيم فى «الحلية» [١/ ٢٥١]، و[٩/ ٥٩]، وأبو عوانة [رقم ٣١٢١، ٣٢١٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [٧/ ١٦٤]، وجماعة كثيرة من طرق عن قتادة عن أنس به . . . ولفظ البخارى وهو رواية لمسلم والأكثرين: (قال النبى ﷺ لأبى: إن اللَّه يأمرنى أن أقرأ عليك: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [البينة: ١]، قال: وسمانى؟! قال: نعم، فبكى) وهو رواية للمؤلف تأتى [برقم ٢٩٩٥، ٣٢٤٦].

٢٨٤٤- **صحيح**: أخرجه مسلم [٢٨٠٨]، والبخارى فى «خلق أفعال العباد» [رقم ٣١٧]، وأحمد [٣/ ١٢٣، ١٢٥، ٢٨٣]، وابن حبان [٣٧٧]، والطيالسى [٢٠١١]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١١٧٨]، وتمام فى «الفوائد» [رقم ٩٠٦]، وابن حزم فى «الإحكام» [٥/ ١٠٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [٧/ ٢٤٨]، والطبرى فى «تفسيره» [١٢/ ٦٦١]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٨٨٦]، والبيهقى فى «البعث والنشور» [رقم ١٣]، وغيرهم من طرق عن قتادة عن أنس به نحوه . . . وفى رواية لمسلم وغيره: (إن الكافر إذا عمل حسنة أطعم بها طمعة من الدنيا، وأما المؤمن فإن اللَّه يدخر له حسناته فى الآخرة ويعقبه رزقًا فى الدنيا على طاعته) وهو لفظ الطبرانى أيضًا.

٢٨٤٥- **صحيح**: أخرجه أحمد [٣/ ٢٥٥]، وابن حبان [٨٣]، والطيالسى [٢٠٠٧]، وابن أبى شيبة [٢٩١٢٨]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٦/ ٢٥٢]، والقضاعى فى «الشهاب» [٢/ رقم ١٤٦٨]، وأبو خيثمة فى العلم [رقم ١٦٥]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٣٧١]، =

النبي ﷺ، كان يقول: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لا يَنْفَعُ، وَعَمَلٍ لا يُرْفَعُ، وَقَلْبٍ لا يَخْشَعُ، وَقَوْلٍ لا يُسْمَعُ**».

= وأبو القاسم البغوى فى «جزء من حديثه» [رقم ١٦]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٢٦٣]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٦٨٢]، والبيهقى فى «الدعوات» [رقم ٢٩٣]، وفى «المدخل إلى السنن الكبرى» [٣٧٧]، وابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» [٧١٥]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس به . . . وهو عند الطبرانى بالفقرة الأخيرة منه فقط .

قلتُ: قال ابن عساكر: «هذا حديث حسن عال» وهو كما قال؛ ورجاله رجال الصحيح؛ وعنعنة قتادة مجبورة بإكثاره عن أنس، فراجع تعليقنا على الحديث الماضى [برقم ٢٨٤٢].

وأما حماد بن سلمة فشيخ الإسلام بلا كلام، وإن رغم أنف الكوثرى وأذنابه، وقد رأيت بعض أصحابنا يُلين روايته عن قتادة، ويستظهر على هذا بكون الإمام مسلم قد وصفه فى كتابه «التمييز» بكثرة الخطأ عن قتادة، حتى رأيت المعلق على «شرف أصحاب الحديث» للخطيب البغدادى [ص ٥٩/ رقم ٤١/ طبعة مكتبة ابن تيمية]، يقول فى تخريج حديث: «فيه حماد بن سلمة، وهو وإن كان ثقة إلا أنه قد تفرد بهذا الحديث عن قتادة دون باقى أصحاب قتادة الثقات الأثبات؛ كشعبة وهشام الدستوائى وسعيد بن أبى عروبة، ومثل هذا التفرد يقدح فى روايته هذه، وتفرد الثقة عن الحافظ فى الرواية دون باقى أصحابه مما يقدح فى الرواية كما أشار إليه الإمام مسلم فى مقدمة الصحيح . . .» .

كذا يقول هذا الجرىء، وهؤلاء ما فهموا كلام مسلم ولا هضموه أصلاً، وإنما اقتضبوا من كلامه نتفًا دونما نظر إلى أول كلامه وآخره والسياق نفسه، وقد شرحنا مسألة تفرد الثقة والصدوق بشىء من التفصيل فى مكان آخر.

أما عن حماد بن سلمة فخلاصة كلام النقاد فيه مع توثيقهم له: أنه أثبت الناس فى بعض شيوخه الذين لزمهم وأكثر عنهم مثل ثابت البنانى وعلىّ بن زيد بن جدعان وعمار بن أبى عمار؛ وهو يخطئ أو يضطرب فى جماعة من شيوخه الذين لم يلازمهم طويلاً كقتادة وأيوب السختيانى وعمرو بن دينار ويونس بن عبيد وداود بن أبى هند و أشباههم؛ ولا يلزم من كونه كان يخطئ فى حديث راوه أن تُردَّ رواياته عنه كلها ما لم يتابع عليها، بل إنى لا أعلم أحدًا من النقاد قد ضعف حماداً فى شيخ من شيوخه قط، ومن وجد فليأتنا به، وإنما وصفوه بالخطأ فى بعض شيوخه وحسب؛ ولا بمثل هذا ترد روايات الثقات إلا بإحدى ثلاث: =

٢٨٤٦- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج، حدّثنا حمادٌ، عن قتادة، عن أنسٍ، أن رسول اللَّه ﷺ، كان يقول: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ**..»، فذكر مثل حديث أبى نصرٍ.

٢٨٤٧- حَدَّثَنَا شيبان بن فروخ، حدّثنا جرير بن حازم، حدّثنا قتادة، قال: قلت لأنس: كيف كان شعر رسول اللَّه ﷺ؟ قال: كان شعرًا رَجِلاً ليس بالجعد، ولا بالسبط، بين الجَيد وعاتقه.

= **الأولى**: أن يجزم بعض النقاد بكون هذا الحديث من أخطاء هذا الراوى على شيخه.

والثانية: أن يُخالَف هذا الراوى فى شيخه من قِبل بعض الأثبات المقدَّمين عليه فى هذا الشيخ.

والثالثة: أن يكون المتن ظاهر النكارة؛ ولا وجه لإعلاله إلا باحتمال كون هذا الثقة قد أخطأ فيه على شيخه أو أغرب.

وما عدا ذلك فرواياته عن شيوخه جميعًا مقبولة أبدًا وإن تفاوتت فى رتبتها من حيث الثبوت؛ فحديث حماد بن سلمة عن قتادة جيد صالح ما لم تظهر لنا فيه واحدة من تلك «العلل» الثلاث الماضية آنفًا؛ أما أن يتهور بعضهم، ويحاول-ولم يستطع- أن يرد تفرد حماد عن قتادة مطلقًا دون تفصيل؛ ارتكانًا إلى ما فهمه من بعض كلام الإمام مسلم فى «مقدمة صحيحه» أو فى كتابه «التمييز» فيكون مقرًا بضيق أفق اطلاعه، على سعة دائرة تنطعه، وتجريه مع قلة تحريه، بل ويكون مخالفًا فى الحقيقة لمن يريد الاعتصام بقوله.

وقد بسطنا الكلام على حماد بن سلمة وأقوال النقاد فيه فى كتابنا «المحارب الكفيل بتقويم أسنة التنكيل» وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه.

٢٨٤٦- **صحيح**: انظر قبله.

٢٨٤٧- **صحيح**: أخرجه البخارى [٥٥٦٥، ٥٥٦٦، ٥٥٦٧]، ومسلم [٢٣٣٨]، والنسائى [٥٠٥٣]، والترمذى فى «الشمائل» [رقم ٢٧]، وأحمد [٣/ ١٣٥، ٢٠٣]، وابن حبان [٦٢٩١]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٢٨]، والخطيب فى «تاريخه» [٨/ ٣٦٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ١٢٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ١٥٥]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ١٥٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٣٩٩]، والطحاوى فى «المشكل» [٨/ ١٤٠]، وغيرهم من طريق جرير بن حازم عن قتادة عن أنس به... ووقع عند الجميع سوى الترمذى: (... بين أذنيه وعاتقه) بدل: (بين الجيد...) كما عند المؤلف هنا ومن طريقه ابن عساكر، =

٢٨٤٨- **حَدَّثَنَا** عبد الواحد بن غياث، وابن حساب، وإبراهيم بن الحجاج، وإسماعيل بن إبراهيم الترجماني، قالوا: حدَّثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن أنسٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السُّحُورِ بَرَكَةً**»

٢٨٤٩- **حَدَّثَنَا** خلف بن هشام، وعبد الواحد بن غياث، قالا: حدّثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن أنس، قال رسول اللَّه ﷺ: «**لَوْ كَانَ لابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ، لابْتَغَى إِلَيْهِمَا وَادِيًا ثَالِثًا، وَلا يَمْلأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ**»

= وهذه الجملة وقع مكانها عند الترمذي: (كان يبلغ شعره شحمة أذنيه) وزاد البخاري في أوله بالموضع الثاني: (كان رسول اللَّه ﷺ ضخم اليدين، لم أر بعده مثله . . .) ولفظه في الموضع الثالث: (كان النبي ﷺ ضخم اليدين والقدمين، حسن الوجه، لم أر بعده ولا قبله مثله؛ وكان بسط الكفين . . .).

قلتُ: وقد توبع عليه جرير: تابعه همام على بعضه، وله طرق أخرى عن أنس به نحوه . . . فانظر الآتي عند المؤلف [برقم ٣٤٦٠، ٣٧٤٣، ٣٧٦٣، ٣٧٨٥، ٣٨٣٢].

٢٨٤٨- **صحيح**: أخرجه مسلم [١٠٩٥]، والترمذي [٧٠٨]، والنسائي [٢١٤٦]، وأحمد [٣/ ٢١٥، ٢٢٩، ٢٤٣]، وابن حبان [٣٤٦٦]، والطيالسي [٢٠٠٦]، والبيهقي في «سننه» [٧٩٠٣]، وأبو عوانة [رقم ٢٢١٠، ٢٢١١]، والبغوي في «شرح السنة» [٣/ ٢٣٧]، و[٣/ ٢٣٨]، والسراج في «البيتوتة» [رقم ١٦]، وابن أبي الدنيا في «فضائل رمضان» [رقم ٥٩]، والشجري في «أماليه» [١/ ٢٢٤]، وأبو الشيخ في «الطبقات» [٣/ ١٢٧]، والخطيب في «تاريخه» [٨/ ٣٢٠]، وجماعة من طرق عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: وقد قُرن عبد العزيز بن صهيب مع قتادة في روايته عند مسلم والترمذي وجماعة، وستأتي عند المؤلف [برقم ٣٩٠١]، وعبد العزيز هذا ثقة حجة مأمون، وستأتي روايته وحدها عن أنس به . . . عند المؤلف [برقم ٣٩٠٠، ٣٩٢٢، ٣٩٢٣، ٣٩٣٥].

٢٨٤٩- **صحيح**: أخرجه مسلم [١٠٤٨]، وأحمد [٣/ ١٢٢، ١٧٦، ١٩٢، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٧٢]، والدارمي [٢٧٧٨]، وابن حبان [٣٢٣٦]، والطيالسي [١٩٨٣]، والقضاعي في «الشهاب» [٢/ رقم ١٤٤١]، وأبو الشيخ في «أمثال الحديث» [رقم ٧٨]، والآبنوسي في «المشيخة» [رقم ٣١]، وغيرهم من طرق عن قتادة عن أنس به . . . =

٢٨٥٠- حَدَّثَنَا خلفٌ، وعبد الواحد، قالا: حدّثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن أنسٍ، أن النبى ﷺ، قال: «**الْبُزَاقُ فِى الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا**».

٢٨٥١- حَدَّثَنَا خلفٌ، وعبد الواحد، وابن حساب، قالوا: حدّثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن أنس، أن النبى ﷺ، قال: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ طَيْرٌ، أَوْ إِنْسَانٌ، أَوْ بَهِيمَةٌ إِلا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ**».

= وزاد مسلم وجماعة فى أوله -وبعضهم فى آخره- من قول أنس: (فلا أدرى أشىء أنزل أم شىء كان يقوله؟!) لفظ مسلم.

قلتُ: وقد توبع عليه قتادة كما يأتى عند المؤلف [برقم ٣٥٩١].

٢٨٥٠- **صحيح**: أخرجه البخارى [٤٠٥]، ومسلم [٥٥٢]، وأبو داود [٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦]، والترمذى [٥٧٣]، والنسائى [٧٢٣]، وأحمد [٣/ ١٠٩، ١٧٣، ١٨٣، ٢٠٩، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٨٩]، والدارمى [١٣٩٥]، وابن خزيمة [١٣٠٩]، وابن حبان [١٦٣٥، ١٦٣٧]، والطيالسى [١٩٨٨]، والطبرانى فى «الصغير» [١/ رقم ١٠١]، وابن أبى شيبة [٧٤٦٣]، والبيهقى فى «سننه» [٣٤٠٣، ٣٤٠٤]، وابن الجعد [٩٣٥، ٩٣٧]، وأبو عوانة [رقم ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٣٦٦]، وجماعة كثيرة من طرق عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: هكذا رواه أصحاب قتادة عنه مرفوعًا، وخالفهم معمر، فرواه عن قتادة عن أنس به موقوفًا.

هكذا أخرجه عبد الرزاق فى «المصنف» [١٦٩٧]، فإن لم يكن ذكْرُ النبى ﷺ قد سقط من مطبوعة «المصنف» فلا يكون هذا إلا من أغلاط معمر المعروفة عن قتادة، ووقع فى رواية لمسلم وأبى داود وأحمد وابن الجعد وغيرهم: (التفل فى . . .) بدل: (البزاق فى . . .) ووقع فى رواية لأحمد وابن حبان وأبى عوانة وهو لفظ النسائى وابن أبى شيبة: (البصاق) بدل (البزاق) ووقع فى رواية معمر الموقوفة: (النخامة).

٢٨٥١- **صحيح**: أخرجه البخارى [٢١٩٥]، ومسلم [١٥٥٣]، والترمذى [١٣٨٢]، وأحمد [٣/ ١٤٧]، و[٣/ ٢٢٨، ٢٤٣]، والطيالسى [١٩٩٨]، والبيهقى فى «سننه» [١١٥٢٧]، وتمام فى «فوائده» [١٦٠٥]، والقطيعى فى «الألف دينار» [رقم ١٤٦]، وأبو عوانة [٤٢٣٨]، =

٢٨٥٢- حَدَّثَنَا خلفٌ، وعبد الواحد، قالا: حدّثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن أنسٍ، قال: كان رسول اللَّه ﷺ أخف الناس صلاةً فى تمامٍ.

٢٨٥٣- حَدَّثَنَا كامل بن طلحة الجحدرى، حدّثنا حماد بن سلمة، عن قتادة، عن أنس، أن النبى ﷺ، قال: «**اعْتَدِلُوا فِى السُّجُودِ، وَلَا يَكُنْ أَحَدُكُمْ بَاسِطًا ذِرَاعَيْهِ كَالْكَلْبِ**».

= والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ١٨٤]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٣٣٢]، وابن شاهين فى «فضائل الأعمال» [٤٥٣]، وابن النجار فى «ذيل تاريخ بغداد» [١/ ٧٦]، و[١/ ٢١٦]، وجماعة من طرق عن قتادة عن أنس به . . . وفى رواية لمسلم فى أوله، وكذا لأحمد [٣/ ١٩٢]، والبيهقى فى «سننه» [١١٥٢٨]، وأبى عوانة [رقم ٤٢٣٩]، وغيرهم: (أن نبى اللَّه ﷺ دخل نخلاً لأم مبشر امرأة من الأنصار فقال . . .).

قلتُ: قد توبع عليه قتادة، تابعه حنظلة السدوسى عن أنس بن مالك: (أن النبى ﷺ مر بغرس، فقال: من غرس هذا؟ من غرس هذا؟! مسلم أو كافر؟ فقالت أم قيس، امرأة زيد بن حارثة: بل مسلم يا رسول اللَّه، فقال رسول اللَّه ﷺ لا يزرع مسلم زرعًا، أو يغرس غرسًا، فيأكل منه إنسان، أو دابة، أو سبع، أو طائر، إلا كتب اللَّه له به أجرًا).

أخرجه ابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٢٢٠١]، بإسناد مغموز إلى حنظلة به . . . ، وحنظة نفسه ليس بثقة.

٢٨٥٢- **صحيح**: أخرجه مسلم [٤٦٩]، والترمذى [٢٣٧]، والنسائى [٨٢٤]، وأحمد [٣/ ١٧٠، ١٧٣، ١٧٩، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٩]، والدارمى [١٢٦٠]، وابن خزيمة [١٦٠٤]، والطيالسى [١٩٩٧]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٠٧٨]، وابن أبى شيبة [٤٦٦٠]، والبيهقى فى «سننه» [٥٠٤٦]، وأبو عوانة [رقم ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧]، وجماعة من طرق عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: وله طرق أخرى عن أنس يأتى بعضها عند المؤلف [٣٣٦٠، ٤٢١٩، ٣٧٢٢، ٣٨٩٧، ٣٨٩٨، ٣٩٣٣].

٢٨٥٣- **صحيح**: أخرجه البخارى [٥٠٩، ٧٨٨]، ومسلم [٤٩٣]، وأبو داود [٨٩٧]، والترمذى [٢٧٦]، والنسائى [١٠٢٨، ١١١٠]، وابن ماجه [٨٩٢]، وأحمد [٣/ ١٠٩، ١١٥، ١٧٧، ١٩١، ٢١٤، ٢٧٤، ٢٩١]، والدارمى [١٣٢٢]، وابن حبان [١٩٢٦، ١٩٢٧]، =

٢٨٥٤- حَدَّثَنَا عبد الواحد، حدّثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن أنسٍ، عن النبى ﷺ، قال: «مَنْ نَسِيَ صَلاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»

حدّثنا خلف بن هشامٍ، بإسناده مثله.

= والطيالسى [١٩٧٧]، والطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٨٨٣]، وابن أبى شيبة [٢٦٥٥]، والبيهقى فى «سننه» [٢٥٣١]، وأبو عوانة [رقم ١٤٨٣]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٦/ ٢٨٠]، وجماعة من طرق عن قتادة عن أنس به . . . وهو عند بعضهم بنحوه.

٢٨٥٤- صحيح: أخرجه البخارى [٥٧٢]، ومسلم [٦٨٤]، وأبو داود [٤٤٢]، والترمذى [١٧٨]، والنسائى [٦١٣]، وابن ماجه [٦٩٦]، وأحمد [٣/ ١٠٠، ٢٤٣، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٨٢، ١٨٤]، والدارمى [١٢٢٩]، وابن خزيمة [٩٩٢، ٩٩٣]، وابن حبان [١٥٥٥، ١٥٥٦، ٢٦٤٧، ٢٦٤٨]، وابن أبى شيبة [٣٦٠٩٥]، والبيهقى فى «سننه» [٢٩٩٨، ٢٩٩٩، ٣٦١٥، ٤١٨١، ٤١٨٢]، وفى «المعرفة» [رقم ١٠٣٨، ١٣٩١]، وأبو عوانة [رقم ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٧١]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٢٩٩، ٣٠٠]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ١٠٨٦]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٤٦٦]، وفى «المشكل» [٢/ ٤]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٩/ ٥٢]، وغيرهم من طرق عن قتادة عن أنس به . . . وزاد البخارى ومسلم وأحمد وجماعة: (لا كفارة لها إلا ذلك) وفى لفظ لمسلم وغيره: (فكفارتها أن يصليها إذا ذكرها).

وزاد البخارى أيضًا ومسلم وأحمد والبيهقى وغيرهم فى رواية لهم فى آخره: (إن اللّه تعالى يقول: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ۝١٤﴾ [طه: ١٤] وهذا لفظ الدارمى؛ وزاد مسلم وأحمد وابن حبان والدارمى والبيهقى وابن خزيمة وابن أبى شيبة والطحاوى وغيرهم فى رواية لهم: (أو نام عنها . . .) بعد قوله: (من نسى صلاة).

ولفظ أبى نعيم وهو رواية لمسلم والبيهقى وأبى عوانة وأحمد وغيرهم: (إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها، فليصلها إذا ذكرها؛ فإن اللّه يقول: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ۝١٤﴾ لفظ مسلم.

قلتُ: وقد رواه حجاج الأحول عن قتادة عن أنس فقال: (سئل رسول اللّه ﷺ عن الرجل يرقد عن الصلاة أو يغفل عنها؟! قال: كفارتها أن يصليها إذا ذكرها).

أخرجه النسائى [٣٩٣]- واللفظ له- وابن ماجه [٦٩٥]، وابن خزيمة [٩٩١]، =

٢٨٥٥- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا يزيد بن هارون، أخبرنا سعيدٌ، عن قتادة، عن أنسٍ، عن النبي ﷺ نحوه.

٢٨٥٦- حَدَّثَنَا هدبة بن خالد، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، عن أنسٍ: أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**مَنْ نَسِيَ صَلاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، لا كَفَّارَةَ لَهَا إِلا ذَلِكَ**».

٢٨٥٧- حَدَّثَنَا عبد الواحد، وابن حساب، قالا: حدّثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: «**يَهْرَمُ ابْنُ آدَمَ وَتَشِبُّ مِنْهُ اثْنَتَانِ: الْحِرْصُ عَلَى الْمَالِ، وَالْحِرْصُ عَلَى الْعُمُرِ**».

٢٨٥٨- حَدَّثَنَا عبد الواحد، وابن حساب، قالا: حدّثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن أنس: أن رسول اللَّه ﷺ، كان يقول: «**لَوْ أَنَّ لابْنِ آدَمَ وَادِيَيْنِ مِنْ مَالٍ لابْتَغَى إِلَيْهِمَا وَادِيًا ثَالِثًا، وَلا يَمْلأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ**»

= وابن عبد البر في «التمهيد» [٥/ ٢٥٩]، وأبو عوانة [٨٨٧]، وابن المنذر في «الأوسط» [١٠٩٣]، وابن حزم في «المحلى» [٣/ ١٤]، وغيرهم؛ وهو عند أحمد [٣/ ٢٦٧]، من هذا الطريق ولكن دون هذا اللفظ؛ وهو عنده بهذا اللفظ من رواية هشام الدستوائي عن قتادة كما تراه في [٣/ ٢١٦]، وهذه الروايات والزيادات جميعها تأتي عند المؤلف تباعًا. فاللَّه المستعان.

٢٨٥٥ و ٢٨٥٦- صحيح: انظر قبله.

٢٨٥٧- صحيح: أخرجه البخاري [٦٠٥٨]، ومسلم [١٠٤٧]، والترمذي [٢٣٣٩، ٢٤٥٥]، وابن ماجه [٤٢٣٤]، وأحمد [٣/ ١٩٢، ٢٥٦]، وابن حبان [٢٢٢٩]، والطيالسي [٢٠٠٥]، والبيهقي في «الشعب» [٧/ رقم ١٠٢٦١]، وأبو نعيم في «الحلية» [٦/ ٢٧٥]، والقضاعي في «الشهاب» [١/ رقم ٥٩٨]، والبغوي في «شرح السنة» [٧/ ٢٢٦]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ١٢٥٩]، وفي «تاريخه» [٩/ ٤]، و[٥٤/ ١١٧]، وابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» [رقم ١٨، ١٩]، والخطيب في «تاريخه» [١١/ ٣٣]، وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» [/ ١٥٥ ٣]، وابن عدي في «الكامل» [١/ ٢١٦]، وغيرهم من طرق عن قتادة عن أنس به . . . ولفظ البخاري وابن عساكر وابن النجار: (يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان: حب المال، وطول العمر).

٢٨٥٨- صحيح: مضى سابقًا [برقم ٢٨٤٩].

٢٨٥٩- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا أبان بن يزيد، حدّثنا قتادة، عن أنسٍ، أن رسول اللَّه ﷺ ذبح أضحيته بيده، وكبَّر عليها.

٢٨٦٠- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**إِنَّ اللَّهَ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ أَحَدِكُمُ اسْتَيْقَظَ عَلَى بَعِيرِهِ قَدْ أَضَلَّهُ بِأَرْضٍ فَلَاةٍ**».

٢٨٦١- حَدَّثَنَا عبد الواحد، حدّثنا حماد بن سلمة، عن قتادة، وثابتٍ، وحميدٍ،

٢٨٥٩- **صحيح**: أخرجه أحمد [٣/ ١٤٤، ٢٥٨]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٩٤٩]، وابن عدى فى «الكامل» [١/ ٣٩٠]، والحربى فى «غريب الحديث» [رقم ١٣٩٠]، وغيرهم من طريق أبان بن يزيد العطار عن قتادة عن أنس به . .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين؛ وعنعنة قتادة مجبورة بإكثاره من الرواية عن أنس؛ فراجع ما علقناه على الحديث الماضى [برقم ٢٨٤٢].

وقد توبع عليه أبان العطار: تابعه جماعة عن قتادة ولكن بسياق أتم كما يأتى عند المؤلف [٢٨٧٧، ٢٩٧٤، ٣٠٧٦، ٣١٦٦].

٢٨٦٠- **صحيح**: أخرجه البخارى [٥٩٥٠]، ومسلم [٢٧٤٧]، وأحمد [٣/ ٢١٣]، وابن حبان [٦١٧]، والطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٥٠٠]، وأبو سعيد الدارمى فى «لرد على بشر المريسى» [٢/ ٨٨٤]، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» [رقم ٩٤٤]، وغيرهم من طريقين عن قتادة عن أنس به .

قلتُ: وقد توبع عليه قتادة: تابعه إسحاق بن عبد اللَّه بن أبى طلحة على نحوه بسياق أتم عند مسلم [٢٧٤٧]، وجماعة.

٢٨٦١- **صحيح**: أخرجه أبو داود [٣٤٥١]، والترمذى [١٣١٤]، وابن ماجه [٢٢٠٠]، وأحمد [٣/ ١٥٦، ٢٨٦]، والدارمى [٢٥٤٥]، وابن حبان [٤٩٣٥]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٩٢٧]، وابن عبد البر فى «الاستذكار» [٦/ ٤١٣]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/ ١٩٧]، وغيرهم من طريق حماد بن سلمة عن قتادة وثابت وحميد عن أنس به .

قلتُ: قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح» وهو كما قال، وقال الحافظ فى «التلخيص» [٣/ ١٤]: «إسناده على شرط مسلم». =

عن أنس، قال: غلا السعر على عهد رسول اللَّه ﷺ، فقالوا: يا رسول اللَّه، سعر لنا، فقال: «**إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْقَابِضُ، الْبَاسِطُ، الْمُسَعِّرُ، الرَّازِقُ، وَإِنِّي لأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلِمَةٍ فِي نَفْسٍ، وَلا مَالٍ**».

= وقد اختلف فى سنده على قتادة وحده، فرواه عنه حماد بن سلمة كما مضى؛ وخالفه معمر، فرواه عنه فقال: عن الحسن به مرسلاً نحوه . . . ،

هكذا أخرجه عبد الرزاق [١٤٨٩٧]، وخالفهما سعيد بن أبى عروبة، فرواه عن قتادة فقال: عن أبى نضرة عن أبى سعيد الخدرى قال: (غلا السعر على عهد رسول اللَّه ﷺ فقالوا: لو قومت يا رسول اللَّه؟! قال: إنى لأرجح أفارقكم، ولا يطلبنى أحد منكم بظلمة ظلمته).

هكذا أخرجه ابن ماجه [٢٢٠١]، من طريق محمد بن زياد بن عبيد اللَّه الزيادى عن عبد الأعلى النرسى عن سعيد به.

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الاستقامة، وعبد الأعلى ممن سمع من ابن عروبة قديمًا، لكن فى سنده علة الاختلاف على قتادة، ثم بدا لى فيه علة أخرى، وهى أن محمد بن زياد مختلف فيه، وثقه ابن حبان؛ وضعفه ابن منده، وقد خولف فى سنده أيضًا، خالفه زيد بن يزيد أبو معن الرقاشى الثقة المعروف، فرواه عن عبد الأعلى فقال: عن سعيد بن إياس الجريرى عن أبى نضرة عن أبى سعيد به نحو اللفظ الماضى.

هكذا أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٦/ رقم ٥٩٥٥]، بإسناد قوى إلى الرقاشى به . . . ثم قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن الجريرى إلا عبد الأعلى، ولا يروى عن أبى سعيد الخدرى إلا بهذا الإسناد».

قلتُ: وهذا هو المحفوظ عن عبد الأعلى إن شاء اللَّه، وقد توبع عليه عبد الأعلى على هذا الوجه: تابعه على بن عاصم الواسطى عند أحمد [٣/ ٨٥].

والأشبه: أن المحفوظ عن قتادة فى هذا الحديث: هو ما رواه عنه حماد بن سلمة هنا؛ وإن كان حماد يخطئ على قتادة فى أحاديث، إلا أنه أقوى من معمر فى قتادة، وقد صح عن ابن معين أنه قال: قال معمر: «جلست إلى قتادة وأنا صغير؛ فلم أحفظ عنه الأسانيد».

أخرجه عنه ابن أبى خيثمة فى «تاريخه» كما فى شرح «العلل» لابن رجب [ص ٢٨٤/ طبعة السامرائى]، ومن طريقه أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٥٩/ ٣٩٨-٣٩٩]، وقد تحرفت هذه العبارة عند الباجى فى «التعديل والتجريح» [٢/ ٧٤٢]، فانتبه. =

٢٨٦٢- حَدَّثَنَا عبد الواحد، حدّثنا حماد بن سلمة، عن قتادة، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ كان يمر بالتمرة فلا يمنعه أن يأخذها إلا مخافة أن تكون صدقةً.

= ونقل ابن رجب فى «شرح العلل» عن الدارقطنى أنه قال فى كتابه: «العلل»: «معمر سيئ الحفظ لحديث قتادة والأعمش» وهذا لا يعنى أن حديث معمر عن قتادة ضعيف، كيف وقد احتج مسلم بروايته عن قتادة؟! بل الأصل فى روايته عنه هو الصحة حتى يظهر نقيض ذلك من مخالفة فى إسناد؛ أو تفرد مع نكارة فى المتن، أو ينص أحد النقاد على أن معمرًا قد وهم فى حديث بخصوصه على قتادة فى سنده أو متنه، تمامًا كما هو صنيعنا فى معالجة روايات حماد بن سلمة عن قتادة أيضًا؛ فانظر ما علقناه على الحديث الماضى [برقم ٢٨٤٥]، واللَّه المستعان.

● تنبيه: لم تقع كلمة: (المسعِّر) عند ابن حبان وحده، وهى ثابتة عند الجميع؛ ووقع عند بعضهم كلمة: (الخالق) بدل: (القابض) وقد وقع عند أحمد ومن طريقه ابن الجوزى كلتاهما معًا.

٢٨٦٢- صحيح: أخرجه أبو داود [١٦٥١]، وأحمد [٣/ ١٨٤، ١٩٢، ٢٥٨]، وابن حبان [٢٣٩٦]، والطيالسى [١٩٩٩]، وابن أبى شيبة [٣٦٥٣٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ٩]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٦/ ٢٥٢]، والخطابى فى «غريب الحديث» [١/ ٤٨٠]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس به... ولفظ الطيالسى ومن طريقه أبو نعيم وهو رواية لأحمد: (إنى لأرى التمرة فما يمنعنى من أكلها إلا مخافة أن تكون من تمر الصدقة) ولفظ ابن أبى شيبة: (أن النبى ﷺ وجد تمرة فقال: لولا أن تكونى من الصدقة لأكلتك).

قلتُ: وسنده صحيح على شرط مسلم؛ وقد توبع عليه حماد:

١- تابعه هشام الدستوائى عن قتادة عن أنس: (أن النبى ﷺ وجد تمرة فقال: لولا أن تكون صدقة لأكلتها) أخرجه مسلم [١٠٧١]-واللفظ له- وأحمد [٣/ ٢٩١]، والمؤلف [٢٩٧٥]، و[٣٠١١]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٠١٣]، وغيرهم.

٢- وتابعه أيضًا خالد بن قيس مثل رواية هشام عند أبى داود فى «سننه» [١٦٥٢].

وقد توبع عليه قتادة: تابعه طلحة بن مصرف على مثل رواية هشام الماضية عند البخارى [٢٢٩٩]، ومسلم [١٠٧١]. وجماعة.

٢٨٦٣- **حَدَّثَنَا** شيبان، حدّثنا أبو هلال، حدّثنا قتادة، عن أنس بن مالك، قال: ما خطبنا رسول اللَّه ﷺ، إلا قال: «**لا إِيمَانَ لِمَنْ لا أَمَانَةَ لَهُ، وَلا دِينَ لِمَنْ لا عَهْدَ لَهُ**».

٢٨٦٣- **ضعيف**: أخرجه أحمد [٣/ ١٣٥، ١٥٤، ٢١٠]، والطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٢٦٠٦]، وابن أبي شيبة [٣٠٣٢٠]، والبيهقي في «سننه» [١٢٤٧٠، ١٨٦٣١]، وفي «الشعب» [٤/ رقم ٤٣٥٤]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١١٩٨]، والقضاعي في «الشهاب» [٢/ رقم ٨٤٩، ٨٥٠]، وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» [٢٧٨]، وابن عدي في «الكامل» [٦ / ٢١٥]، والحسن بن سفيان النسوي في «الأربعين» [١١]، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [١ / ٣٨]، وعبد اللَّه بن أحمد في «السنة» [رقم ٨٠٥]، والخلال في «السنة» [رقم ١٦٤١]، وابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» [رقم ٤٩٣]، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» [رقم ١٣٣٣]، والطحاوي في «المشكل» [٩/ ١٨١]، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» [رقم ١٥١]، والخطيب في الموضح [٢/ ١٧٤]، وغيرهم من طرق عن محمد بن سليم أبي هلال الراسبي عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: قال الهيثمي في «المجمع» [١/ ٩٦]: «رواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبراني في «الأوسط» وفيه أبو هلال، وثقه ابن معين وغيره، وضعفه النسائي وغيره» وقال الصلاح العلائي: «فيه أبو هلال اسمه محمد بن سليم الراسبي، وثقه الجمهور، وتكلم فيه البخاري».

قلتُ: أبو هلال هذا مختلف فيه كما أشار العلائي والهيثمي؛ والتحقيق: أنه ليس ممن يحتج بحديثه على الانفراد، وروايته عن قتادة أضعف من روايته عمن سواه، فقد سئل عنه الإمام أحمد فقال: «يحتمل في حديثه؛ إلا أنه يخالف في قتادة، وهو مضطرب الحديث» راجع ترجمته من «التهذيب وذيوله»؛ وقال ابن عدي في «الكامل» بعد أن ساق جملة من أحاديثه - منها هذا الحديث-: «ولأبي هلال غير ما ذكرت، وفي بعض رواياته ما لا يوافقه الثقات عليه، وهو ممن يكتب حديثه».

قلتُ: وتفرد مثله عن قتادة فمما لا يحتمل أصلاً، وقتادة إمام مكثر له أصحاب كثيرون يضبطون حديثه ويحفظونه جيداً، كشعبة وهمام وهشام وسعيد بن أبي عروبة وسعيد بن بشير وحماد بن سلمة وأبان العطار وجرير بن حازم وشيبان وأبي عوانة وغيرهم، على تفاوتهم في الحفظ والضبط؛ فأين كان هؤلاء أو بعضهم عن هذا الحديث يوم أن خرج من فم قتادة؟!

وما أرى هذا الوجه عن قتادة إلا منكراً، وعن أبي هلال الراسبي يقول ابن حبان في =

= «المجروحين» [٢/ ٢٨٣]: «كان أبو هلال شيخًا صدوقًا؛ إلا أنه يخطئ كثيراً من غير تعمد، حتى صار يرفع المراسيل ولا يعلم، وأكثر ما كان يحدث من حفظه، فوقع المناكير فى حديثه من سوء حفظه».

قلتُ: وهذه قراءة جيدة لحال الرجل من ناقد ألمعى بصير، ويؤيدها بخصوص هذا الحديث: أن أبا هلال قد خولف فى وصله، فقال الطبرى فى «تفسيره» [١٦/ ٤١٩-٤٢٠ / طبعة الرسالة]: (حدثنى المثنى قال: حدثنا إسحاق قال: حدثنا هشام عن عمرو بن سعيد عن قتادة قال: . . . وذكر لنا أن رسول اللَّه ﷺ كان يقول فى خطبته: لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له).

قلتُ: وسنده غريب جداً على مثلى، ما ظفرت بمعرفة أحد من رجاله سوى شيخ الطبرى وشيخ شيخه فقط، أما شيخه فهو المثنى بن إبراهيم شيخ لم أهتد إلى ترجمة له بعد البحث، وأما إسحاق فهو ابن الحجاج الطاحونى المقرئ، له ترجمة عند ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٢/ ٢١٧]، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً.

أما هشام وعمرو وسعيد، فثلاثة غرباء لا أدرى ديارهم بعد، نعم: سعيد إما أن يكون ابن أبى عروبة أو ابن بشير، فإن كان الثانى، فلم أجد أحداً ممن يروى عنه يسمى (عمراً).

أما الأول: فيروى عنه عمرو بن حمران البصرى، وهو شيخ صالح الحديث كما قال أبو حاتم الرازى كما فى «الجرح والتعديل» [٦/ ٢٢٧]، ولا أدرى إن كان هو المقصود فى إسناد الطبرى أم غيره؟!

وعلى كل حال: فقول قتادة: (ذكر لنا . . .) ظاهر فى الانقطاع إن صح إليه، ثم رأيت، معمر قد رواه عن قتادة عن الحسن البصرى مرسلاً بلفظ: (. . . لا دين لمن لا أمانة له) وذكر كلامًا قبله فى أوله.

هكذا أخرجه عبد الرزاق [٢٠١٩٢]، فهذا هو الأشبه عن قتادة إن شاء اللَّه، وسنده مستقيم إليه كما ترى: (عبد الرزاق عن معمر عن قتادة به . . .) وللحديث طرق أخرى عن أنس، ولا بأس إن أتينا عليها هنا فنقول، قد مضى منها طريق آنفًا.

وأما الطريق الثانى: فأخرجه أحمد [٣/ ٢٥١]، والقضاعى فى «الشهاب» [٢/ رقم ٨٤٨]، وابن نصر فى «تعظيم قدر الصلاة» [رقم ٤٩٤]، والخلال فى «السنة» [رقم ١١٥٧]، =

. . . . . .

= و[رقم ١١٦٠، ١٥٨٣]، وابن سمعون فى «الأمالى» [رقم ١٩٩]، وغيرهم من طريق عفان بن مسلم عن حماد بن سلمة عن المغيرة بن زياد الثقفى عن أنس بن مالك به .

قلتُ: المغيرة هذا إنسان مجهول العين والصفة، راجع كلام الحافظ عنه فى «تعجيل المنفعة» [١/ ٤١٠]، وقد رواه حماد بن سلمة مرة أخرى عن ثابت البنانى وحميد الطويل ويونس بن عبيد ثلاثتهم عن الحسن البصرى به مرسلاً، كما أخرجه الطحاوى فى «المشكل» [٩/ ١٨١]، وهكذا أخرجه الخلال فى «السنة» [رقم ١٢٥١]، ولكن عن حماد عن حميد الطويل وحده عن الحسن به . . . .

ثم جاء المؤمل بن إسماعيل وأبى إلا أن يرويه عن حماد عن ثابت البنانى عن أنس . . . ، ويجعله مدرجًا فى تلك السلسلة الذهبية، هكذا أخرجه المؤلف [٣٤٤٥]، وعنه ابن حبان [١٩٤].

ونحن قد تبرأنا مرارًا من عهدة مؤمل فى أسانيد الأخبار، وهو مع صلابته فى السنة؛ فلم يكون من رجالات هذا الميدان أصلاً، ومثله إن أصاب مرة، أخطأ عشرات المرات، وكيف لا وسوء حفظه مما سارت به الركبان؟! وقد قَبَرَ حديثه بيديه يوم دفن كتبه، وعنه يقول الساجى: «صدوق كثير الخطأ؛ وله أوهام يطول ذكرها».

قلتُ: قد تجشم الشيخ محمد عمرو عبد اللطيف جمع أوهام المؤمل فى مؤلف حافل سماه: «الهجر الجميل لأوهام المؤمل بن إسماعيل» أو: «المعجم المعلل لشيوخ مؤمل» ولم يطبع فيما أعلم، وأرجو أن لا يغادر الشيخ عمرو هذا الطريق الماضى فى بيان مناكير المؤمل عن شيوخه الثقات.

فواعجبًا: بينما ثقات أصحاب حماد بن سلمة يروونه عنه تارة عن الحسن مرسلاً؛ وتارة عن المغيرة بن زياد الثقفى عن أنس به . . . ؛ يأتى المؤمل ليبعثر ما فى القبور، فيحمل حمادًا على أن ينهض بثابت البنانى من قبره؛ ليحدثه بهذا الحديث عن أنس، فانظر إلى هذا التخليط الشديد!!

لكن لم ينفرد المؤمل بهذا الوجه المنكر عن حماد، بل شاء اللَّه أن يكون له فيه شريك يناصره، فجاء رجل يسمى بنوفل، وروى الحديث عن حماد عن ثابت عن أنس به . . . مثل رواية المؤمل سواء، هكذا أخرجه الدارقطنى فى «الأفراد» [رقم ٦٧٩/ أطرافه]، ثم قال: «تفرد به نوفل عن حماد عن ثابت».

قلتُ: وهذا النوفل ما عرفته ولا دريت له أخبارًا، فمن يكون من أهل الأرض؟! =

. . . . . .

= **وأما الطريق الثالث**: فأخرجه ابن خزيمة [٢٣٣٥]، والبيهقى فى «سننه» [٧٠٧٣]، بإسناد صحيح عن يزيد بن أبى حبيب عن سنان بن سعد الكندى عن أنس بشطره الأول فقط، وزاد: (والمعتدى فى الصدقة كمانعها).

قلتُ: وهذا إسناد منكر، وسنان بن سعد مختلف فيه، والراجح ضعفه فيما ينفرد به، وقد جزم النسائى وابن سعد وغيرهما بكونه كان منكر الحديث، وكان قد اختلط أيضًا كما قاله ابن معين، وكان الإمام أحمد لا يكتب حديثه البتة، ويقول: «تركت حديثه؛ لأن حديثه مضطرب غير محفوظ» وقال فى موضع آخر: «يشبه حديثه حديث الحسن، لا يشبه حديثه أنس» ومثله قال الجوزجانى وزاد: «أحاديثه واهية».

قلتُ: فيشبه أن يكون سنان قد سمع هذا الحديث من الحسن البصرى مرسلاً؛ ثم وصله بعد ذلك عن أنس به . . .

ويؤيده: أن هذا الحديث قد روى من طرق عن الحسن البصرى مرسلاً؛ فهو مشهور عنه؛ فكأن سنانًا بعد اختلاطه ما درى أن الحديث حديث الحسن مرسلاً، فلجَّ به التخليط حتى ظن أنه سمعه من أنس نفسه، فصار يرويه عنه كما مضى؛ وكان أئمة النقد لا يلتفتون لهذا؛ لعلمهم بحال سنان؛ ولكون هذه الأحاديث التى يرويها سنانٌ عن أنس؛ لا تعرف من رواية أنس أصلاً، ولا رواها عنه مشاهير أصحابه؛ وإنما هى بأحاديث الحسن البصرى أشبه وأشهر.

وأما الطريق الرابع: فما أخرجه الطحاوى فى «المشكل» [٩/ ١٨١]، بإسناد صحيح إلى حماد ابن سلمة قال: أخبرنى رجل من ولد أبى بكرة قال: سمعت أنس بن مالك . . . وذكره . . .، وأخرجه الخلال فى «السنة» [عقب ١٢٥١]، من طريق آخر عن حماد إلا أنه قال: أخبرنى من سمع أنس بن مالك . . . وذكره.

وهذا طريق معلول أيضًا، لجهالة هذا الرجل البكرى عينًا ووصفًا، أو لجهالة من سمعه حماد يحدث به عن أنس، ولعله نفسه هذا الرجل الذى من ولد أبى بكرة، للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة منهم على وأبو هريرة وعبادة بن الصامت وثوبان وغيرهم، وكلها مناكير على التحقيق.

وأفضل ما فى الباب هو حديث أنس بن مالك، وقد رأيت ما فى طرقه من الاختلال والاعتلال، وقد نقل المناوى فى «الفيض» [٦/ ٣٨١]، عن الذهبى أنه قوَّى الطريق الأول عن أنس، وتعقبه بكلام الهيثمى والعلائى فى إعلاله بأبى هلال الراسبى.

٢٨٦٤- حَدَّثَنَا شيبان، حدّثنا أبو هلال، حدّثنا قتادة، عن أنسٍ، أن رسول اللَّه ﷺ كان من أوجز الناس صلاةً في تمامٍ.

٢٨٦٥- حَدَّثَنَا شيبان، حدّثنا أبو هلال، حدّثنا قتادة، عن أنس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «لا يَزَالُ الْعَبْدُ بِخَيْرٍ مَا لَمْ يَسْتَعْجِلْ»، قالوا: يا رسول اللَّه، وكيف يستعجل؟ قال: «يَقُولُ: دَعَوْتُ فَلا أَرَى يُسْتَجَابُ لِي».

٢٨٦٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٥٢].

٢٨٦٥- صحيح: أخرجه أحمد [٣/ ٩٣، ٢١٠]، والطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٢٤٩٧]، و[٦/ رقم ٥٩٢٢]، وابن عدي في «الكامل» [٦/ ٢١٤]، وابن شاهين في جزء من حديثه [رقم ٣٠]، والروياني في «مسنده» [رقم ١٣٥٥]، والطبراني أيضًا في «الدعاء» [رقم ٨١]، وغيرهم من طرق عن محمد بن سليم أبي هلال الراسبي عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: هذا إسناد منكر، قال الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ٢٢١]: «فيه أبو هلال الراسبي وهو ثقة، وفيه خلاف» وقال المنذري في «الترغيب» [٢/ ٣٢١]: «رواه أحمد... وأبو يعلى، ورواتهما محتج بهم في الصحيح؛ إلا أبا هلال الراسبي».

قلتُ: أبو هلال هذا مضى الكلام عليه في الحديث قبله؛ ومثله لا يحتمل التفرد عن مثل قتادة أصلاً، وللحديث طريق آخر عن أنس به...

فأخرجه الحارث في «مسنده» كما في زوائده [رقم ١٠٦٥]، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» [٦/ ٣٠٩]، من طريق علي بن الجعد عن الربيع بن صبيح عن يزيد الرقاشي عن أنس به.

قلتُ: وهذا إسناد منكر أيضًا، والربيع بن صبيح ضعفوه لسوء حفظه، وشيخه منكر الحديث ذاهب، وقد تركه جماعة، وقد ثبت عن شعبة بالإسناد الصحيح عند العقيلي في «الضعفاء» [٤/ ٣٧٣]، أنه قال: «لأن أزني أحب إلي من أن أروى عن يزيد الرقاشي»، وعنده أيضًا عن شعبة: «لأن أقطع الطريق أحب إليّ من أن أروى عن يزيد الرقاشي».

وهذا خرج مخرج الزجر والتنفير، وقد اختلف في سنده على الربيع بن صبيح، فرواه عنه عليّ ابن الجعد كما مضى، وخالفه محمد بن القاسم الأسدي، فرواه عنه فقال: عن الحسن البصري عن أنس به...، هكذا أخرجه البزار [رقم ٣١٣٧/ كشف الأستار]، ثم قال البزار: «لا نعلم رواه عن الحسن عن أنس إلا الربيع بن صبيح، ولا رواه عنه إلا محمد بن القاسم الأسدي، ومحمد كوفي صاحب سنة! روى عنه ابن المبارك حديثًا، وليس هو بالقوي، وتفرد به أنس». =

٢٨٦٦- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، أخبرنا قتادة، عن أنس أن جاريةً وُجدَ رأسها قد رُضَّ بين حجرين، فقيل لها: من فعل هذا بك؟ فلانٌ؟ فلانٌ؟ حتى ذُكَر يهودىٌ، فأومأت برأسها، فأخذَ اليهودى، فأمر رسول اللَّه ﷺ أن يُرَضَّ رأسه بالحجارة.

= **قلتُ**: هذه مخالفة ساقطة هابطة، ومحمد بن القاسم الذى يجعله البزار (صاحب سنة) قد كذبه أحمد والدارقطنى وغيرهما، وأسقطه سائر النقاد فسقط على أم رأسه، وهو من رجال الترمذى، وقول البزار: «تفرد به أنس» إن كان يقصد به معنى الحديث، فليس بجيد أصلاً؛ لأن المعنى محفوظ من حديث أبى هريرة كما يأتى، ولهذا تعقبه الهيثمى فى «كشف الأستار» بكون أنس لم ينفرد به . . .

وقد وجدت له طريقًا ثالثًا عن أنس به . . . نحوه . . . أخرجه يعلى بن عباد فى نسخته [رقم ١٢/ ضمن مجموع أجزاء حديثية]، ومن طريقه الحارث فى «مسنده» [رقم ١٠٦٥/ زوائده]، من طريق يعلى بن عباد عن الحكم عن أنس به.

قلتُ: وهذا إسناد لا شىء، ويعلى هذا وإن وثقه ابن حبان وقال: «يخطىء» فقد قال الدارقطنى: «بغدادى ضعيف» راجع «اللسان» [٦/ ٣١٣]، و«تاريخ بغداد» [١٤/ ٣٥٤].

وعبد الحكم هذا لا أعرفه إلا أن يكون هو عبد الحكم القسملى البصرى المشهور، وهو شيخ منكر الحديث كما قاله أبو حاتم والبخارى والساجى وغيرهم، وقال أبو نعيم الأصبهانى: «روى عن أنس نسخة منكرة، لا شىء» راجع ترجمته من «التهذيب».

لكن للحديث شاهد عن أبى هريرة مرفوعًا به نحوه . . دون قوله: (لا يزال العبد بخير ما لم يستعجل) يرويه مالك عن ابن شهاب عن أبى عبيد مولى ابن أزهر عن أبى هريرة به . . .

أخرجه مالك [٤٩٧]، ومن طريقه البخارى [٥٩٨١]، ومسلم [٢٧٣٥]، وأبو داود [١٤٨٤]، والترمذى [٣٣٨٧]، وابن ماجه [٣٨٥٣]، وجماعة كثيرة، وله طريق آخر عن أبى هريرة مرفوعًا بلفظ: (لا يزال يستجاب للعبد ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم ما لم يستعجل، قيل: يا رسول اللَّه ما الاستعجال؟! قال: يقول: قد دعوت وقد دعوت، فلم أر يستجيب لى؛ فيستحسر عند ذلك ويدع الدعاء).

أخرجه مسلم [٢٧٣٥]، وجماعة، وسنده قوى، ولعل ما فى أول هذا اللفظ ما يشهد لما عند المؤلف: (لا يزال العبد بخير . . .).

٢٨٦٦- **صحيح**: أخرجه البخارى [٢٢٨٢، ٢٥٩٥، ٦٤٨٢، ٦٤٩٠]، ومسلم [١٦٧٢]، =

٢٨٦٧- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، أخبرنا قتادة، عن أنسٍ، أن النبى ﷺ نهى عن الشرب قائمًا .

= وأبو داود [٤٥٢٧، ٤٥٣٥]، والترمذى [١٣٩٤]، والنسائى [٤٧٤٢]، وابن ماجه [٢٦٦٥]، وأحمد [٣/ ٢٦٩]، والدارمى [٢٣٥٥]، وابن حبان [٥٩٩٣]، والدارقطنى فى «سننه» [٣/ ١٦٩]، وابن الجارود [٨٣٨]، والبيهقى فى «سننه» [١١٢٣٣، ١٥٧٦٣، ١٥٨٦٣]، وفى «المعرفة» [رقم ٥٠٦٧، ٥٠٩٦]، وأبو عوانة [رقم ٤٩٧١]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥ / ٢١١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ١٩٠]، وجماعة من طرق عن همام بن يحيى عن قتادة عن أنس به . . . وهو عند بعضهم نحوه . . .

قلتُ: قد توبع عليه همام على نحوه عن قتادة: فرواه جماعة عن قتادة منهم سعيد بن أبى عروبة كما يأتى عند المؤلف [برقم ٣١٥٤]، وسياقه مختصر؛ ومنهم عمر بن عامر السلمى كما يأتى أيضًا [برقم ٣١٤٩]، وله طرق أخرى عن أنس به نحوه .

٢٨٦٧- **صحيح**: أخرجه مسلم [٢٠٢٤]، وأبو داود [٣٧١٧]، والترمذى [١٨٧٩]، وابن ماجه [٣٤٢٤]، وأحمد [٣/ ١١٨، ١٣١، ١٤٧، ١٨٢، ١٩٩، ٢١٤، ٢٥٠، ٢٧٧، ٢٩١]، والدارمى [٢١٢٧]، وابن حبان [٥٣٢١، ٥٣٢٣]، والطيالسى [٢٠٠٠، ٢٠١٧]، وابن أبى شيبة [٢٤١٢٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٤١٦]، وفى «الشعب» [٥/ رقم ٥٩٧٩، ٥٩٨٠]، وأبو عوانة [رقم ٦٦٢٣، ٦٦٢٤، ٦٦٢٥، ٦٦٢٦]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤ / ٢٧٢]، وفى «المشكل» ٥/ ١٥٢]، وجماعة من طرق عن قتادة عن أنس به . . .

وفى رواية لمسلم وأحمد والبيهقى وأبى عوانة والطيالسى والطحاوى وغيرهم: (زجر عن الشرب قائمًا) بدل: (نهى عن . . .) وزاد مسلم وأحمد وأبو عوانة والطحاوى والترمذى والطيالسى والبيهقى وغيرهم: (قال قتادة: فقلنا: فالأكل؟! فقال: ذلك أشر وأخبث) لفظ مسلم .

قلتُ: هكذا رواه أصحاب قتادة عنه على هذا الوجه مرفوعًا، وخالفهم معمر بن راشد، فرواه عن قتادة عن (أنس أنه سأله عن الشرب قائمًا فكرهه) فجعله موقوفًا على أنس،

هكذا أخرجه ابن أبى شيبة [٢٤١٢٣] -واللفظ له- وعبد الرزاق [١٩٥٩٠]، والمحفوظ عن قتادة هو الأول؛ ومعمر كان سيئ الحفظ لحديث قتادة كما قال الدارقطنى فى «علله» ونقله عنه ابن رجب فى «شرح العلل» ولقتادة فى هذا الحديث إسنادان آخران:

١- فرواه عن أبى عيسى الأسوارى عن أبى سعيد الخدرى به . . . عند مسلم [٢٠٢٥]، =

٢٨٦٨- **حَدَّثَنَا** هدبة، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، عن أنس، أن رسول اللّه ﷺ كان له حاديقال له أنجشة، وكان حسن الصوت، فقال له النبى ﷺ: «**رُوَيْدًا يَا أَنْجَشَةُ، لا تَكْسِرِ الْقَوَارِيرَ**»، قال قتادة: يعنى ضعفة النساء.

= وأبى عوانة [رقم ٦٦٢٧]، وأحمد [٣/ ٣٢، ٤٥، ٥٤]، وجماعة، وقد مضى عند المؤلف [برقم ٩٨٨].

٢- ورواه أيضًا عن أبى مسلم الجذمى عن الجارود بن المعلى به... عند الترمذى [١٨٨١]، والطبرانى فى «الكبير» [٢/ رقم ٢١٢٤]، وابن شاهين فى «ناسخ الحديث ومنسوخه» [رقم ٥٦٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢٧٢]، وفى «المشكل» [٥/ ١٥٢]، وأبى نعيم فى «المعرفة» [رقم ١٥٤٦]، وغيرهم، وقال الترمذى: «هذا حديث غريب حسن» وهذا الطريق عن قتادة، قد انفرد به عنه سعيد بن أبى عروبة، وقد نقل أبو نعيم فى «المعرفة» عقب روايته: عن الإمام أحمد أنه كان يوهِّم سعيدًا فى هذا الطريق، ويقول: «صوابه رواية همام عن قتادة عن أنس» يعنى به الطريق الأول عن قتادة...

● تنبيه: هذا الحديث قد رواه مطر الوارق عن قتادة عن أنس به مثله... وزاد: (والأكل قائمًا) وهذه زيادة ضعيفة مدرجة انفرد بها مطر عن قتادة، ومطر كثير الأوهام والأخطاء، والحديث رواه جماعة من الثقات الأثبات عن قتادة فلم يذكروا فيه النهى عن الأكل قائمًا، وإنما ذكر بعضهم معنى ذلك عن أنس بن مالك موقوفًا عليه كما مضى؛ ولفظ مسلم عقب الحديث: (قال قتادة: فقلنا: فالأكل؟! فقال: ذاك أشر وأخبث) فهذا هو المحفوظ.

فجاء مطر الوراق وأدرج معنى هذا فى روايته عن قتادة عن أنس مرفوعًا، وهذا من أوهامه بلا تردد، وروايته تلك: أخرجها الضياء فى «المختارة» [٢/ ٢٠٥]، والمؤلف كما يأتى [برقم ٣١١١].

٢٨٦٨- **صحيح**: أخرجه البخارى [عقب رقم ٢٨٥٧]، ومسلم [٢٣٢٣]، وأحمد [٣/ ٢٥]، وابن حبان [٥٨٠١]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٣٦١]، وفى «اليوم والليلة» [رقم ٥٢٧]، والخرائطى فى «اعتلال القلوب» [رقم ٢٢٩]، وغيرهم من طرق عن همام بن يحيى عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: ومن طريق همام أخرجه ابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ١٣٤٣]، وقد توبع عليه همام: تابعه عليه هشام الدستوائى بنحوه عن قتادة عند مسلم [٢٣٢٣]، والمؤلف =

٢٨٦٩- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ مر برجلٍ يسوق بدنةً، فقال: «ارْكَبْهَا»، قال: إنها بدنةٌ! قال: «ارْكَبْهَا وَيْلَكَ!».

٢٨٧٠- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، عن أنس: أن النبي ﷺ، قال: «لا عَدْوَى وَلا طِيَرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الْفَأْلُ: الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ، الْكَلِمَةُ الْحَسَنَةُ».

= [رقم ٢١٢٦]، والنسائي في «الكبرى» [١٠٣٦٠]، وفي «اليوم والليلة» [رقم ٥٢٦]، والبغوي في «شرح السنة» [٦/ ٣٦١]، والروياني في «مسنده» [رقم ١٣٤٣]، وغيرهم.

وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه... مضى منها طريق أبي قلابة عنه [برقم ٢٨٠٩، ٢٨١٠]، ويأتي أيضًا طريق سليمان التيمي عن أنس [برقم ٤٠٦٤، ٤٠٧٥]، واللَّه المستعان.

٢٨٦٩- صحيح: أخرجه البخاري [١٦٠٥]، و[٢٦٠٣، ٥٨٠٧]، والترمذي [٩١١]، والنسائي [٢٨٠٠]، وابن ماجه [٣١٠٤]، وأحمد [٣/ ١٧٠، ١٧٣، ٢٠٢، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٥١، ٢٧٥، ٢٧٦]، والدارمي [١٩١٣]، وابن خزيمة [٢٦٦٢]، والطيالسي [١٩٨١]، وابن أبي شيبة [١٤٩٣٠]، والبيهقي في «سننه» [٩٩٨٦]، وابن الجعد [٩٣٠]، وأبو نعيم في «الحلية» [/ ٢٥٩ ٧]، وغيرهم من طرق عن قتادة عن أنس به...

وعند الترمذي وهو رواية للبخاري: «قال له في الثالثة أو في الرابعة: اركبها ويحك- أو- ويلك) لفظ الترمذي؛ وعند النسائي وهو رواية لأحمد: (قال له في الرابعة: اركبها ويلك) وفي رواية للبخاري وأحمد أنه قال له ذلك ثلاث مرات، وقد زاد ابن ماجه وحده في آخره: (قال: فرأيته راكبها مع النبي ﷺ في عنقها نعل).

قلتُ: قال الترمذي: «حديث أنس حديث حسن غريب»، وله طرق أخرى عن أنس به نحوه... فانظر الماضي [برقم ٢٧٦٣].

٢٨٧٠- صحيح: أخرجه البخاري [٥٤٢٤، ٥٤٤٠]، ومسلم [٢٢٢٤]، وأبو داود [٣٩١٦]، والترمذي [١٦١٥]، وابن ماجه [٢٥٣٧]، وأحمد [٣/ ١٣٠، ١٥٤، ١٧٣، ١٧٨، ٢٥١، ٢٧٥، ٢٧٧]، والطيالسي [١٩٦١]، وابن أبي شيبة [٢٦٣٩٧]، والبيهقي في «سننه» [١٦٢٩٧]، والبغوي في «شرح السنة» [٦/ ١٣٧]، والطبري في تهذيب الآثار [رقم ١٢٨١، ١٢٨٢]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٣٣٢٢]، وابن أبي عاصم في «السنة» [رقم / ٢٦٩ ظلال]، والخطيب في «تاريخه» [٤/ ٣٧٧]، وابن عبد البر في «التمهيد» =

٢٨٧١- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، قال: قلت لأنس: أكانت المصافحة على عهد رسول اللَّه ﷺ؟ قال: نعم. قال قتادة: وكان الحسن يصافحُ.

٢٨٧٢- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، أن أنسًا أخبره، أن النبى ﷺ اعتمر أربع عمرٍ كلهن فى ذى القعدة إلا التى مع حجته: عمرته من الحديبية -أو زمن الحديبية فى ذى القعدة، وعمرته من العام المقبل فى ذى القعدة، وعمرته من الجعرانة حيث قسم غنائم حنينٍ فى ذى القعدة، وعمرته مع حجته.

= [٢٤/ ٧٣]، وفى «الاستذكار» [٨/ ٥١٣]، والطحاوى فى «المشكل» [٥/ ٣٥]، وفى «شرح المعانى» [٤/ ٣٠٨]، وجماعة من طرق عن قتادة عن أنس به مثله... وهو عند بعضهم نحوه...

وفى رواية للبخارى ومسلم وأحمد وهو لفظ الترمذى والطيالسى والطبرى والطحاوى فى «المشكل»: (لا عدوى ولا طيرة، ويعجبنى الفأل، قال: قيل: وما الفأل؟! قال: الكلمة الطيبة) لفظ مسلم، وهو عند ابن أبى عاصم والطحاوى فى «شرح المعانى» بجملة: (لا عدوى) فقط.

٢٨٧١- صحيح: أخرجه البخارى [٥٩٠٨]، والترمذى [٢٧٢٩]، وابن حبان [٤٩٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٣٤٦]، وفى «الشعب» [٦/ ٨٩٤٠، ٨٩٤٢]، وفى «الآداب» [رقم ٢٢٥]، والإسماعيلى فى «المستخرج» كما فى «الفتح» [١١/ ٥٥]، وغيرهم من طريق همام ابن يحيى عن قتادة عن أنس به...

ولفظ الجميع سوى المؤلف وعنه ابن حبان والإسماعيلى وهو رواية للبيهقى فى «الشعب»: (أكانت المصافحة فى أصحاب النبى ﷺ؟! قال: نعم...).

٢٨٧٢- صحيح: أخرجه البخارى [١٦٨٧، ١٦٨٨، ٢٩٠١، ٣٩١٧]، ومسلم [١٢٥٣]، وأبو داود [١٩٩٤]، والترمذى [٨١٥]، وأحمد [٤/ ١٣٤، ٢٥٦]، والدارمى [١٧٨٧]، وابن خزيمة [٣٠٧١]، وابن حبان [٣٧٦٤]، والبيهقى فى «سننه» [٨٤٩٠، ٨٥٢٠، ٨٥٧٤، ٨٦١٦، ١٧٧٦١]، وفى «دلائل النبوة» [رقم ١٤٣١، ١٩٦١]، وابن حزم فى «حجة الوداع» [رقم ٤٦٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ١٥٣]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ١٧١]، وغيرهم من طرق عن همام بن يحيى عن قتادة عن أنس به... وهو عند بعضهم بنحوه... وزاد البخارى ومسلم والبيهقى وأحمد فى رواية لهم، وهو من تمام رواية الترمذى والدارمى وابن خزيمة والطحاوى: (قلتُ: كم حج؟! قال: واحدة) لفظ البخارى.

٢٨٧٣- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، قال: قلت لأنس: أى اللباس كان أحب إلى رسول اللَّه ﷺ- أو أعجب إلى رسول اللَّه ﷺ؟ قال: الحُبرةَ.

٢٨٧٤- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، عن قتادة، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ واصل فواصل الناس، فنهاهم عن الوصال، وقال: «**إِنِّى أُطْعَمُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَأُسْقَى**».

٢٨٧٥- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، عن أنسٍ -أو عن رجلٍ، عن أبى

٢٨٧٣- **صحيح**: أخرجه البخارى [٥٤٧٥، ٥٤٧٦]، و مسلم [٢٠٧٩]، وأبو داود [٤٠٦٠]، والترمذى [١٧٨٧]، والنسائى [٥٣١٥]، وأحمد [٣/ ١٣٤، ١٨٤، ٢٥١، ٢٩١]، وابن حبان [٦٣٩٦]، وابن الجعد [٣١٠٦]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [٥٧٦٤]، وفى «الشعب» [٥/ ٦٢٣٣]، وأبو عوانة [٦٩١٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ١٤، ١٥]، و عبد بن حميد فى «المنتخب» [١١٧٧]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٥٦]، وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [٢٧٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ١٩٨، ١٩٩]، وغيرهم من طريقين عن قتادة عن أنس به...

قلتُ: قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح غريب».

٢٨٧٤- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٨٦٠]، والترمذى [٧٧٨]، وأحمد [٣/ ١٧٠، ١٧٣، ٢٠٢، ٢١٨، ٢٣٥، ٢٤٧، ٢٧٦، ٢٨٩]، والدارمى [١٧٠٤]، وابن خزيمة [٢٠٦٩]، وابن حبان [٣٥٧٤، ٣٥٧٩]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٧/ ٢٥٩]، والطبرانى فى «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٢٥٩١]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٤/ ٣٦٤]، وابن منده فى «التوحيد» [رقم ١١٧]، والفريابى فى «الصيام» [رقم ٢٣، ٢٤، ٢٥]، وغيرهم من طرق عن قتادة عن أنس به... وهو عند بعضهم بنحوه.

قلتُ: قال الترمذى: «حدث أنس حديث حسن صحيح» وقد توبع عليه قتادة: تابعه ثابت البنانى على نحوه كما يأتى عند المؤلف [برقم ٣٢٨٢، ٣٥٠١].

٢٨٧٥- **صحيح**: أخرجه البخارى [٥٥٦٨]، وأحمد [٣/ ١٢٥]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤١٤]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ١٨٩]، وغيرهم من طرق عن همام بن يحيى عن قتادة عن أنس أو عن رجل عن أبى هريرة به... وليس عند البخارى والبيهقى: (ضخم الكفين). =

هريرة- أن رسول الله ﷺ كان ضخم الكفين، ضخم القدمين، حسن الوجه، لم أر بعده مثله ﷺ.

= **قلتُ**: هذا إسناد قد اختلف فيه على قتادة على ألوان، فرواه عن همام على الوجه الماضى بالشك، وترى الحافظ فى «الفتح» [١٠/ ٣٥٩]، يصرُّ على أن التردد فى هذا الطريق ليس من همام، وإنما هو من معاذ بن هانئ -راويه عن همام عند البخارى- فيقول: «والحق أن التردد فيه من معاذ بن هانئ، هل حدثه به همام عن قتادة عن أنس، أو عن رجل عن أبى هريرة؟ وبهذا جزم أبو مسعود والحميدى والمزى وغيرهم من الحفاظ».

قلتُ: وهذا عجيب من هؤلاء الحفاظ جميعًا، فلم ينفرد به معاذ بن هانئ عن همام على هذا الوجه؛ حتى يتسنَّى تعصيب التردد فيه برقبته، بل تابعه عليه ثلاثة من الحفاظ عليه، وهم:

١- عبد الصمد بن عبد الوارث عند أحمد.

٢- وهدبة بن خالد عند المؤلف والبيهقى.

٣- وعمرو بن عاصم الكلابى عند ابن سعد.

كلهم رووه عن همام به مثل رواية معاذ بن هانئ بالتردد، فالحق أن التردد فيه من همام ولا بد، وقد خولف همام فى هذا، خالفه جرير بن حازم، فرواه عن قتادة عن أنس به دون تردد، هكذا أخرجه البخارى [٥٥٦٧]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤١٤]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ١٨٧، ١٨٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٣٩٨]، والروياني فى «مسنده» [رقم ١٣٤٧]، وغيرهم نحو سياق المؤلف به...

وزاد البخارى والبيهقى والبغوى: (وكان بسط الكفين) وهو مختصر عند الروياني وابن سعد، وقد زاد فيه البيهقى زيادة فى آخره مضت مستقلة عند المؤلف [برقم ٢٨٤٧].

وقد توبع جرير على هذا الوجه عن قتادة دون تردد فيه: تابعه معمر عند البخارى [٥/ ٢٢١٢/ طبعة البغا]، معلقًا - ووصله البيهقى فى «الدلائل» [رقم ١٩٠]، والإسماعيلى فى «المستخرج» كما فى «الفتح» [١٠/ ٣٥٨]، ومن طريقه الحافظ فى «التغليق» [٣/ ٢٦٥]، الفسوى فى «تاريخه» ومن طريقه البيهقى أيضًا فى «الدلائل» [عقب رقم ١٩٠]، ولفظه عند الجميع: (كان النبى ﷺ شثن القدمين والكفين) ولم يذكر الفسوى: (الكفين) فهذان لونان من الاختلاف فى سنده على قتادة.

ولون ثالث، فرواه عنه أبو هلال الراسبى فقال: عن أنس أو جابر بن عبد الله به نحو سياق =

. . . . . .

= المؤلف دون قوله : (حسن الوجه) فجعل التردد فيه بين (أنس وجابر) بعد أن كان بين (أنس وأبى هريرة) .

هكذا علقه البخارى [٥/ ٢٢١٢/ طبعة البغا]، ووصله البيهقى فى «الدلائل» [رقم ١٩١]، وأبو جعفر ابن البخترى فى «الجزء المنتقى من السادس عشر من حديثه» [رقم ٨٩/ ضمن مجموع مؤلفاته]، وعنه العيسوى فى «فوائده» كما فى «الفتح» [١٠/ ٣٥٩]، ومن طريقه الحافظ فى «التغليق» [٣/ ٢٦٦].

ولون رابع، فجاء سعيد بن بشير وخالف الكل، ورواه عن قتادة فقال: عن عبد اللَّه بن أبى عتبة عن أبى هريرة به نحو سياق المؤلف . . . إلا أنه زاد فى آخره: (ما مشى مع أحد إلا طاله) فلم يتردد فى سنده، وجعله من (مسند أبى هريرة).

هكذا أخرجه الطبرانى فى «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٢٧٢٧]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٣/ ٢٧٢].

ولون خامس، فانبرى أمير المؤمنين شعبة بن الحجاج فى ميدان هذا السياق، ورواه عن قتادة فقال: عمن سمع أبا هريرة يقول: (كان رسول اللَّه ﷺ ضخم الكعبين، ضخم القدمين).

هكذا رواه أبو داود الطيالسى عن شعبة فى «مسنده» [٢٥٨٩]، وتوبع عليه الطيالسى عن شعبة: تابعه غندر عليه مختصراً عند أحمد [٢/ ٤٦٨]، ثم رواه غندر مرة أخرى عن شعبة فقال: عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك قال: سمعت رجلاً سأل أبا هريرة قال: (كان رسول اللَّه ﷺ ضخم الكفين والقدمين، لم أر بعده مثله).

هكذا أخرجه أحمد أيضًا [٢/ ٤٦٨]، فلعل (النضر بن أنس) هو نفسه ذلك الرجل المبهم فى الرواية الأولى عن شعبة.

وعلى كل حال: فهذا اختلاف غريب فى سنده على قتادة، وقد نظر أهل العلم فى هذا الاختلاف، فاعتمد البخارى رواية جرير بن حازم عن قتادة، وكذا رواية همام عنه، ووافقه الحافظ على هذا الاختيار فى «الفتح» [١٠/ ٣٥٩]، وأيد رواية جرير بقوله: «وقد بيَّنتْ إحدى روايات جرير بن حازم صحة الحديث بتصريح قتادة بسماعه له من أنس» وقال عن رواية همام: «يحتمل أن يكون عند قتادة من الوجهين» يعنى أن قتادة ربما سمعه من أنس به . . . ؛ وسمعه أيضًا من رجل عن أبى هريرة، ثم احتمل الحافظ أن يكون ذلك الرجل المبهم الذى سمعه منه قتادة عن أبى هريرة هو: (سعيد بن المسيب). =

. . . . . .

= أما أبو حاتم الرازى فإنه قدَّم رواية همام على رواية جرير، فقد سأله ولده ابن أبى حاتم عن رواية جرير فى «العلل» [رقم ٣٦٨٩]، فنقل عن أبيه أنه قال: «هذا خطأ، إنما هو على ما رواه همام عن قتادة عن رجل حدثه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ».

قلتُ: هكذا وقعت رواية همام فى «العلل» دون تردد فى سندها، فلعل هماماً قد اختلف عليه فى سنده هو الآخر، ويؤيد ما اختاره أبو حاتم: أن جريراً كان كثير الوهم فى حديث قتادة، حتى قال الإمام أحمد: «كان يحدث بالتوهم أشياء عن قتادة يسندها بواطيل» وقال أيضاً: «كأن حديثه عن قتادة غير حديث الناس، يسند أشياء ويوقف أشياء».

بل قال عنه ابن معين: «ليس بشىء، هو عن قتادة ضعيف» نقله عنهما ابن رجب فى «شرح العلل» [ص ٣٣٩/ طبعة السامرائى]، ثم قال ابن رجب: «وقد أنكر عليه أحمد ويحيى وغيرهما من الأئمة أحاديث متعددة يرويها عن قتادة عن أنس عن النبى ﷺ، وذكروا أن بعضها مراسيل أسندها، منها . . .» ثم ساق له جملة أحاديث منها هذا الحديث مع آخر كلاهما فى «الصحيح» ثم قال: «ولكن هذين الحديثين خُرِّجا فى الصحيح، وقد تابعه عليهما عمرو بن عاصم وغيره».

قلتُ: متابعة عمرو بن عاصم لجرير على هذا الحديث، فمما لم أظفر بها أصلاً. ثم مَن عمرو ابن عاصم هذا الذى يروى عن قتادة؟!

وعمرو بن عاصم متى أطلق فهو الكلابى البصرى الحافظ، لا يعرف له سماع من قتادة ولا كاد، بل يروى عن تلاميذ قتادة، كجرير وهمام وغيرهما، فلعل المتابعة التى يقصدها ابن رجب: إنما هى متابعة ناقصة، ولم أرها أيضاً، فإن قيل: قد توبع جرير على روايته عن قتادة عن أنس، تابعه معمر كما مضى.

قلنا: معمر كان سيئ الحفظ هو الآخر لحديث قتادة كما قاله الدارقطنى فى «العلل» ونقله عنه ابن رجب فى «شرح العلل» [ص ٢٨٤/ طبعة السامرائى]، وقد صح عن ابن معين أنه قال: «قال معمر: جلست إلى قتادة وأنا صغير، فلم أحفظ عنه الأسانيد».

أخرجه ابن أبى خيثمة فى «تاريخه» ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٥٩/ ٣٩٨-٣٩٩].

فلم يبق إلا رواية همام وسعيد بن بشير وأبى هلال الراسبى وشعبة:

١- أما رواية همام: فالظاهر أنه لم يكن يضبط إسناد هذا الحديث عن قتادة، كما بشعرك =

٢٨٧٦- حَدَّثَنَا هدبة بن خالد، حدّثنا همامٌ، عن قتادة، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «بَيْنَا أَنَا أَسِيرُ فِي الْجَنَّةِ إِذَا أَنَا بِنَهَرٍ حَافَتَاهُ قِبَابُ اللُّؤْلُؤِ الْمُجَوَّفِ،

= بذلك تردده فى سنده، هل هو (عن قتادة عن أنس) أم هو (عن قتادة عن رجل عن أبى هريرة؟) وهمام كان صاحب أغلاط إذا حدث من حفظه، راجع «شرح العلل» لابن رجب [ص ٣٢٤/ طبعة السامرائى]، وهمام على جلالة قدره؛ فلم يكن فى عداد الحفاظ من أصحاب قتادة المقدمين فيه على غيرهم؛ كشعبة وسعيد بن أبى عروبة وهشام، بل هو فى طبقة الشيوخ من أصحاب قتادة، كحماد بن سلمة وأبان العطار وغيرهما، كما قاله الحافظ أحمد بن هارون البرديجى، ونقله عنه ابن رجب فى «شرح العلل».

٢- وأما رواية سعيد بن بشير: فدعك منها، وهو على سوء حفظه؛ قد تكلموا فى روايته عن قتادة خاصة، فقال الساجى: «حدث عن قتادة بمناكير» وقال ابن حبان: «كان ردىء الحفظ؛ فاحش الخطأ، يروى عن قتادة ما لا يتابع عليه» راجع «التهذيب» [٤/ ١٠].

٣- وأما رواية أبى هلال الراسبى: فلا عليك إن غسلت يديك منها بماء وأشنان، وليس هو بشىء فى قتادة على التحقيق، بل قال أحمد: «يحتمل فى حديثه؛ إلا أنه يخالف فى قتادة، وهو مضطرب الحديث» راجع «التهذيب» [٩/ ١٩٦].

فها قد طاحت تلك الوجوه كلها عن قتادة، ولم تبق إلا رواية شعبة عنه، وقد مضى أن شعبة قد رواه عن قتادة على وجهين: تارة رواه عنه قال: (سمعت رجلاً قال: سمعت أبا هريرة...) وتارة رواه عنه فقال: (عن النضر بن أنس عن بشير بن هنيك قال: سمعت رجلاً سأل أبا هريرة قال: ...)، وكلاهما محفوظان عن شعبة.

وقد قلنا سابقًا بأنه يحتمل أن يكون الرجل المبهم فى الطريق الأول: هو نفسه (النضر بن أنس) بل هذا هو الظاهر إن شاء اللَّه، وعليه: تكون رواية همام التى ذكرها أبو حاتم الرازى كما فى «العلل» [٢٦٨٩]: (عن قتادة عن رجل حدثه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ) هى موافقة لرواية شعبة عن قتادة، ويكون هذا هو المحفوظ عن قتادة فى هذا الحديث من طرقه كلها، وسنده على شرط الشيخين، وشعبة هو المقدم فى قتادة على أهل الأرض، وما فى القوم أحد أصح حديثًا فى قتادة من شعبة. واللَّه تعالى المستعان.

٢٨٧٦- صحيح: أخرجه البخارى [٤٦٨٠، ٦٢١٠]، وأبو داود [٤٧٤٨]، والترمذى [٣٣٥٩، ٣٣٦٠]، وأحمد [٣/ ١٦٤، ١٩١، ٢٠٧، ٢٣١، ٢٨٩]، وابن حبان [٦٤٧٤]، =

فَقُلْتُ: مَا هَذَا يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا الْكَوْثَرُ الَّذِى أَعْطَاكَ رَبُّكَ، فَضَرَبَ الْمَلَكُ بِيَدِهِ فَإِذَا طِينُهُ مِسْكٌ أَذْفَرُ».

٢٨٧٧- حَدَّثَنَا هدبة بن خالد، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، عن أنسٍ: أن رسول اللَّه ﷺ ضحى بكبشين أملحين أقرنين، فوضع رجله على صفحتهما فذبحها بيده وسمى وكبر.

٢٨٧٨- حدّثنا هدبة، حدّثنا همام، حدّثنا قتادة قال: قلنا لأنس: من جمع القرآن على عهد رسول اللَّه ﷺ؟ قال: أربعة، كلهم من الأنصار: أبىّ بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت ورجل من الأنصار يقال له أبو زيد.

= والطيالسى [١٩٩٢]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١١٨٩]، والدقاق فى «مجلسه» [رقم ٦٨٦]، وبقى بن مخلد فى «الحوض والكوثر» [رقم ٣٦]، والآجرى فى «الشريعة» [رقم ١٠٧٢]، والبيهقى فى «الاعتقاد» [ص ٢١٢]، وفى «البعث والنشور» [رقم ١٠٧، ١٠٩، ١٧٥]، وابن بشران فى «الأمالى» [رقم ٦٨٥]، وابن أبى الدنيا فى صفة الجنة [رقم ٧٣]، وجماعة من طرق عن قتادة عن أنس به... وهو عند جماعة بنحوه.

قلتُ: وقد توبع عليه قتادة كما يأتى [برقم ٣٢٩٠، ٣٥٢٩، ٣٧٢٦].

٢٨٧٧- صحيح: أخرجه البخارى [٥٢٣٨، ٥٢٤٤، ٥٢٤٥]، ومسلم [١٩٦٦]، وأبو داود [٢٧٩٤]، والنسائى [٤٣٨٧، ٤٤١٥، ٤٤١٦، ٤٤١٧، ٤٤١٨]، وابن ماجه [٣١٢٠]، والترمذى [١٤٩٤]، وأحمد [٣/ ٩٩، ١١٥، ١٧٠، ١٨٣، ٢١١، ٢١٤، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٧٢، ٢٧٩]، والدارمى [١٩٤٥]، وابن خزيمة [٢٨٩٥]، وابن حبان [٥٩٠٠، ٥٩٠١]، وعبد الرزاق [٨١٢٩] - وعنده مختصراً- والبيهقى فى «سننه» [١٠٠٠١، ١٨٧٨٦، ١٨٧٨٧، ١٨٩٤٢]، وفى «المعرفة» [رقم ٥٨٣٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ٢٨٧]، وأبو عوانة [رقم ٢٦٠١، ٢٦٠٢، ٦٢٥٨، ٦٢٥٩، ٦٢٦٠، ٦٢٩٦، ٦٢٩٧، ٦٢٩٨، ٦٢٩٩، ٦٣٠٠، ٦٣٠١، ٦٣٠٢، ٦٣٠٣]، وابن الجارود [٩٠٢، ٩٠٩]، والطيالسى [١٩٦٨]، وجماعة من طرق عن قتادة عن أنس به... وهو عند بعضهم نحوه.

قلتُ: وقد رواه جماعة عن أنس مثله ونحوه.. منهم أبو قلابة كما مضى [برقم ٢٨٠٦].

٢٨٧٨- صحيح: أخرجه البخارى [٣٥٩٩، ٤٧١٧]، ومسلم [٢٤٦٥]، والترمذى [٣٧٩٤]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٠٠٠، ٨٢٨٦]، وأحمد [٣/ ٢٢٣، ٢٧٧]، وابن حبان [٧١٣٠]، =

٢٨٧٩- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، أخبرنا قتادة، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «مَا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَحَدٌ يَسُرُّهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا وَلَهُ عَشَرَةُ أَمْثَالِهَا إِلا الشَّهِيدُ، فَإِنَّهُ وَدَّ لَوْ أَنَّهُ رَجَعَ إِلَى الدُّنْيَا فَقُتِلَ عَشْرَ مَرَّاتٍ لِمَا يَرَى مِنَ الْفَضْلِ».

٢٨٨٠- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، عن أنسٍ: أن الزبير بن العوام،

= والطيالسى [٢٠١٨]، وابن أبى شيبة [٣٠٠٦٠]، والبيهقى فى «سننه» [١١٩٧٢]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [١٢٦٠]، والنحاس فى «الناسخ والمنسوخ» [٣٢٣]، وأبو عبيد فى «الفضائل» [رقم ٦٨٤]، وجماعة من طرق عن قتادة عن أنس به . . . وهو عند بعضهم نحوه . . .

وزاد الترمذى وابن أبى شيبة والبيهقى والنحاس وهو رواية للبخارى ومسلم وأحمد: (قلتُ: لأنس: من أبو زيد؟! قال: أحد عمومتى).

قلتُ: وهذه الزيادة الماضية رواية للمؤلف أيضًا تأتى [برقم ٣١٩٨، ٣٢٥٥]، وقد نوبع عليه قتادة.

٢٨٧٩- **صحيح**: أخرجه البخارى [٢٦٦٢]، ومسلم [١٨٧٧]، والترمذى [١٦٦١]، وأحمد [٣/ ١٧٣، ٢٥١، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩]، والدارمى [٢٤٠٩]، وابن حبان [٤٦٦٢، ٧٤٥٢]، والطيالسى [١٩٦٤]، وابن أبى شيبة [١٩٣١٩]- وعنده وهْم فى إسناده- والبيهقى فى «سننه» [١٨٢٩٨]، وفى «الشعب» [٤/ رقم ٤٢٤٣]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١١٦٧]، وأبو عوانة [رقم ٥٩٢٣، ٥٩٢٤، ٥٩٢٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٢٩٠]، وابن المبارك فى «الجهاد» [رقم ٢٨]، والقطيعى فى «الألف دينار» [رقم ١٢٨]، وابن أبى عاصم فى «الجهاد» [رقم ٢١٧]، وأبو الشيخ فى «الطبقات» [٤/ ٨٤]، وابن شاهين فى «فضائل الأعمال» [رقم ٤٤٥]، وابن المقرئ فى «المعجم» [رقم ٣٩٨]، وجماعة من طرق عن قتادة عن أنس به . . . وهو عند بعضهم بنحوه.

قلتُ: وقد توبع عليه قتادة بنحوه . . . تابعه ثابت البنانى كما يأتى [برقم ٣٤٩٨]، وحميد الطويل كما يأتى [برقم ٣٧٩٧].

٢٨٨٠- **صحيح**: أخرجه البخارى [٢٧٦٢، ٢٧٦٣، ٢٧٦٤، ٥٥٠١]، ومسلم [٢٠٧٦]، وأبو داود [٤٠٥٦]، والترمذى [١٧٢٢]، والنسائى [٥٣١٠، ٥٣١١]، وابن ماجه [٣٥٩٢]، وأحمد [٣/ ١٢٢، ١٢٧، ١٨٠، ١٩٢، ٢١٥، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٧٣]، وابن حبان =

وعبد الرحمن بن عوف شكيا إلى النبى القمل فرخص لهما فى قمص الحرير، فرأيت على كل واحدٍ منهما قميصَ حريرٍ.

٢٨٨١- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، عن أنس أن رسول اللَّه ﷺ، وأبا بكرٍ، وعمر، كانوا يستفتحون القراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة].

= [٥٤٣٠، ٥٤٣١، ٥٤٣٢]، و الطيالسى [١٩٧٢، ١٩٧٣]، وابن أبى شيبة [٢٤٦٧٤]، والبيهقى فى «سننه» [٥٨٦٩، ٥٨٧٠، ٥٨٧١، ٥٨٧٢]، وفى «الشعب» [٥/ رقم ٦١١١]، وأبو عوانة [رقم ٦٩٠٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٣٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١ / ١٠٩]، والقطيعى فى «الألف دينار» [رقم ٢٤٣]، وأبو العباس البرتى فى «مسند عبد الرحمن ابن عوف» [١٠]، وابن سعد فى «الطبقات» [٣/ ١٠٣، ١٣١]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٤/ ٢٥٧]، وفى «الاستذكار» [٨/ ٣٢٠]، وغيرهم من طرق عن قتادة عن أنس به . . . وهو عند بعضهم بنحوه .

٢٨٨١- **صحيح**: أخرجه البخارى [٧١٠]، وأبو داود [٧٨٢]، والترمذى [٢٤٦]، والنسائى [٩٠٢، ٩٠٣]، وابن ماجه [٨١٣]، وأحمد [٣/ ١٠١، ١١٤، ١٦٨، ١٨٣، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٢٣، ٢٥٥، ٢٧٣، ٢٨٦، ٢٨٩]، والدارمى [١٢٤٠]، و ابن خزيمة [٤٩١]، و[٤٩٢]، وابن حبان [١٧٩٨، ١٨٠٠، ١٨٠٣]، والشافعى [١٤١]، والدارقطنى فى «سننه» [١ / ٣١٦]، والطيالسى [١٩٧٥]، والطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٧٨٢٤]، وعبد الرزاق [٢٥٩٨]، وابن أبى شيبة [٤١٣٠، ٤١٤٥]، والبيهقى فى «سننه» [٢٢٤٢، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥]، وفى «المعرفة» [رقم ٧٨٧، ٧٨٨]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٢٠٢]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٨/ ٥١]، والحميدى [١١٩٩]، وابن الجارود [١٨٢]، وأبو عوانة [رقم ١٣١٢، ١٣١٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٤٢٨]، وجماعة كثيرة من طرق عن قتادة [وقُرِنَ معه حميد الطويل وثابت البنانى عند جماعة]، عن أنس به مثل سياق المؤلف . . .

وعند البخارى وجماعة: (فكانوا يفتتحون الصلاة . . .) بدل: (كانوا يستفتحون القراءة) وزاد مسلم وأبو داود وجماعة بعد قوله: (وأبا بكر وعمر . .) قوله: (وعثمان) وهو ابن عفان؛ وزاد مسلم أيضًا وهو رواية لأحمد وأبى عوانة والبيهقى فى آخره: (لا يذكرون (بسم اللَّه الرحمن الرحيم) فى أول قراءة ولا فى آخرها) لفظ مسلم، وفى رواية لابن حبان زاد: (لم يكونوا يجهرون ببسم اللَّه الرحمن الرحيم . . .). =

٢٨٨٢- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، عن أنس، أن رهطًا قدموا على رسول اللَّه ﷺ من عرينة، قال: فقالوا: يا رسول اللَّه، اجتوينا المدينة فعظمت بطوننا، وانتهستْ لحومنا، فأمرهم فأتوا راعي الصدقة، فشربوا من ألبانها وأبوالها حتى صحَّت جسومهم، فقتلوا الراعي، واستاقوا الإبل، وارتدوا، فبعث رسول اللَّه ﷺ في أثرهم فجيء بهم، فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمر أعينهم، وألقاهم في الحرة.

٢٨٨٣- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، عن قتادة، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ دعاه خياطٌ بالمدينة إلى خبز شعير وإهالة، وكان فيها قرعٌ، فكان رسول اللَّه ﷺ يعجبه القرع، فكنت أقدمه بين يديه، قال أنسٌ: فما زال القرع يعجبني.

= **قلتُ**: هذا الحديث قد اختلف في متنه ولفظه على قتادة على وجوه مختلفة، وقد فصلنا الكلام عليه تفصيلاً، مع استقصاء طرقه وألفاظه، وكلام النقاد بشأنه في كتابنا «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» أعاننا اللَّه على إكماله.

٢٨٨٢- **صحيح**: أخرجه البخاري [١٤٣٠، ٣٩٥٦، ٥٣٦٢، ٥٣٩٥]، ومسلم [١٦٧١]، والترمذي [٧٢، ١٨٤٥]، والنسائي [٣٠٥، ٤٠٣٠، ٤٠٣١، ٤٠٣٤]، وأبو داود [٤٣٦٨]، وأحمد [٣/ ١٠٧، ١٧٠، ١٧٧، ٢٠٥، ٢٣٣، ٢٨٧، ٢٩٠]، وابن خزيمة [١١٥]، وابن حبان [١٣٨٨، ٤٤٧٢]، والطبراني في «الأوسط» [٢/ رقم ١٤٧٨، ١٧٧٥]، والبيهقي في «سننه» [١٥٨٦٤، ١٧٠٨٥، ١٩٤٥٨]، وأبو عوانة [رقم ٤٩٤٥، ٤٩٤٦، ٤٩٥٧]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٧٥٤]، وابن الجارود [٨٤٦]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ١٠٨]، وفي «المشكل» [٥/ ١٥]، وجماعة كثيرة من طرق عن قتادة عن أنس به... نحوه... وهو عند جماعة بسياق أتم مثل الذي يأتي عند المؤلف [برقم ٣٠٤٤].

قلتُ: قد قُرن ثابت البناني وحميد الطويل مع قتادة في سنده عند الترمذي والنسائي وجماعة، وسيأتي هذا الإقران عند المؤلف أيضًا [برقم ٣٣١١، ٣٥٠٨، ٣٨٧١]، وله طرق أخرى عن أنس به نحوه... مضى منها طريق أبي قلابة عنه [برقم ٢٨١٦].

٢٨٨٣- **صحيح**: أخرجه أحمد [٣/ ١٨٠، ١٨٩، ٢٩٠، ٢٥٢]، وابن حبان [٥٢٩٣]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤/ ١٢٠]، والحربي في «غريب الحديث» [٣/ ١٠٣٦]، وعبد اللَّه بن أحمد في زوائد «الزهد» [١٦٣]، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [٩٠٨]، =

٢٨٨٤- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، عن أنسٍ، والحسن، أن النبى ﷺ، قال: «لا يَبْزُقَنَّ أَحَدُكُمْ عَلَى يَمِينِهِ، وَلْيَبْزُقَنَّ عَنْ يَسَارِهِ».

٢٨٨٥- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، عن أنسٍ، عن النبى ﷺ، قال: «الْبُزَاقُ فِى الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا».

٢٨٨٦- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، عن أنسٍ، أن نبى اللَّه ﷺ، قال:

= وغيرهم من طرق عن همام بن يحيى عن قتادة عن أنس به . . . وهو مختصر ببعضه عند الحربى وعبد اللَّه ابن أحمد.

قلتُ: وسنده صحيح على شرط الشيخين؛ وقد رواه جماعة عن قتادة ولكن باختصار فى لفظه، منهم شعبة وتأتى روايته [برقم ٣٠٠٦]، ومنهم شيبان: وتأتى روايته [برقم ٣٠٥٩]، ومنهم هشام الدستوائى وأبان العطار وغيرهما؛ وقد توبع عليه قتادة نحوه: تابعه إسحاق بن عبد اللَّه بن أبى طلحة عند مالك [١١٣٩]، ومن طريقه البخارى [١٩٨٦، ٥٠٦٤، ٥١٢٠، ٥١٢١، ٥١٢٣]، ومسلم [٢٠٤١]، وأبى داود [٣٧٨٢]، والترمذى [١٨٥٠]، وجماعة كثيرة؛ وكذا تابعه ثمامة بن أنس وثابت البنانى وعاصم الأحول وغيرهم على نحوه.

٢٨٨٤- صحيح: أخرجه أحمد [٣/ ٢٤٥، ٢٦٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٣٦٩]، وغيرهما من طريق همام بن يحيى عن قتادة عن أنس وحده به . . . ولفظه عند أحمد والبغوى: (إذا بزق أحدكم فلا يبزق بين يديه، ولا عن يمينه، وليبزق عن شماله أو تحت قدمه اليسرى).

قلتُ: قال البغوى: «صحيح» وهو كما قال، ولفظه المشار إليه آنفًا أيضًا عند المؤلف [برقم ٣١٠٧]، وقد رواه جماعة عن قتادة بنحو هذا اللفظ المشار إليه.

منهم شعبة وسعيد بن أبى عروبة وهشام الدستوائى وغيرهم، ورواية شعبة ستأتى عند المؤلف [برقم ٢٩٦٨، ٣٢٢٠، ٣٢٢١]، ورواية سعيد تأتى أيضًا [برقم ٣١٥٥، ٣١٦٩، ٣١٩٠].

٢٨٨٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٥٠].

٢٨٨٦- صحيح: أخرجه البخارى [٦١٩١]، وابن منده فى «الإيمان» [٢/ رقم ٩٢٣]، و[رقم ٨٦٢، ٨٧٨، ٩٢٠، ٩٢١]، وأحمد [٣/ ١٢٦، ١٣٣، ١٤٧، ٢٠٨، ٢٥٥، ٢٦٠]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [٢/ رقم ٨٤٧]، وابن خزيمة فى «التوحيد» [رقم ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، =

«يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ بَعْدَمَا يُصِيبُهُمْ مِنْهَا سَفْعٌ، فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، فَيُسَمِّيهِمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَهَنَّمِيِّينَ».

٢٨٨٧- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، عن أنسٍ، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «لا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ مِنَ الْخَيْرِ».

= ٤٠٤، ٤٠٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [٧/ ٤٥٩]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [رقم ١٦٧٤]، والطحاوى فى «المشكل» [١٤/ ١٥٣]، والآجرى فى «الشريعة» [ص ٣٥٤]، والدولابى فى «الكنى» [رقم ١٢٢٧]، وغيرهم من طرق عن قتادة عن أنس به نحوه . . .

ولفظ البغوى والطحاوى والدولابى وهو رواية لأحمد والبخارى وابن منده وابن خزيمة: (ليُصيبنَّ أقوامًا سفع من النار؛ بذنوب أصابوها عقوبة، ثم يدخلهم الجنة بفضل رحمته، يقال لهم: الجهنميون) لفظ البخارى.

٢٨٨٧- صحيح: أخرجه البخارى [١٣]، ومسلم [٤٥]، والترمذى [٢٥١٥]، والنسائى [٥٠١٦، ٥٠١٧، ٥٠٣٩]، وابن ماجه [٦٦]، وأحمد [٣/ ١٧٦، ٢٠٦، ٢٥١، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٨٩]، والدارمى [٢٧٤٠]، وابن حبان [٢٣٤، ٢٣٥]، والطيالسى [٢٠٠٤]، والطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٢٩٢]، والبيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ١١١٢٥]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١١٧٤]، والقضاعى فى «الشهاب» [٢/ رقم ٨٨٨، ٨٨٩]، وابن المبارك فى «الزهد» [رقم ٦٧٧]، وابن نصر فى «تعظيم قدر الصلاة» [رقم ٤٦١، ٦٢٠، ٦٢١]، وأبو عوانة [رقم ٧٤، ٧٥، ٧٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٢٩٩]، وجماعة كثيرة من طرق عن قتادة عن أنس به . . .

وليس عند البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه وغيرهم قوله: (من الخير) وزاد مسلم وأبو عوانة وابن ماجه وهو رواية لأحمد: (أو لجاره) بعد قوله: (حتى يحب لأخيه).

وفى رواية لمسلم وأحمد وابن نصر فى أوله: (والذى نفسى بيده لا يؤمن . . .) وزاد أحمد فى رواية له: (وحتى يحب المرء لا يحبه إلا للَّه عز وجل) وزاد ابن حبان فى الموضع الثانى فى أوله: (لا يبلغ عبد حقيقة الإيمان حتى يحب للناس . . .).

وكل هذه الزيادات والروايات ستأتى عند المؤلف أيضًا، فانظر [رقم ٢٩٦٧، ٣٠٨١، ٣١٥١، ٢٩٥٠].

=

٢٨٨٨- **حَدَّثَنَا** هدبة، حدّثنا همامٌ، عن قتادة، عن أنس: أن رجلاً سأل النبى ﷺ، فقال: الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم؟ قال: «**الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ**»

٢٨٨٩- **حَدَّثَنَا** أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا محمد بن بشر، عن سعيد، عن قتادة، عن أنسٍ: أن النبى ﷺ، قال: «**يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، وَكَانَ فِى قَلْبِهِ**

= **قلتُ**: قد رواه أصحاب قتادة عنه على الوجه الماضى، وخالفهم جميعًا: سعيد بن بشير، فرواه عن قتادة فقال: عن الحسن البصرى عن أنس به . . . ، فأدخل واسطة بين قتادة وأنس.

هكذا أخرجه الطبرانى فى «الصغير» [٢/ رقم ٧٠٠]، وفى «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٢٦٧٠]، من طريقين عن محمد بن مصفى عن بقية بن الوليد عن سعيد بن بشير به.

قال الطبرانى: «لم يُدْخِل أحد «الحَسَنَ» بين قتادة وأنس إلا سعيد؛ ولا عنه إلا بقية».

قلتُ: وسعيد ضعيف الحفظ؛ وقد وهَّاه بعضهم فى قتادة؛ وبقية بن الوليد صدوق مشهور، لكنه يدلس التسوية، وقد عنعنه، بل وخُولف فى سنده أيضًا، خالفه أسد بن موسى، فرواه عن سعيد عن قتادة عن أنس به . . . مثل رواية الجماعة.

هكذا أخرجه الطبرانى أيضًا فى «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٢٥٩٢]، لكن الإسناد إلى أسد لا يصح، غير أنه توبع عن سعيد على هذا الوجه: تابعه رواد بن الجراح على مثله عن سعيد بن بشير عند الشجرى فى «الأمالى» [ص٣٦١]، والإسناد إليه لا يثبت أيضًا، ورواد نفسه مجروح، لكن هذا الوجه هو المحفوظ عن قتادة بلا ارتياب.

٢٨٨٨- **صحيح**: هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين؛ وقد توبع عليه قتادة على نحو هذا اللفظ؛ تابعه ثابت البنانى كما يأتى عند المؤلف [برقم ٣٢٧٨، ٣٢٨٠].

٢٨٨٩- **صحيح**: أخرجه البخارى [٤٤]، ومسلم [١٩٣]، والترمذى [٢٥٩٣]، وأحمد [٣/ ١١٦، ١٧٣، ٢٧٦]، والطيالسى [١٩٦٦]، وابن أبى شيبة [٣٠٣٨٥]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١١٧٢]، وابن مردويه فى «ثلاثة مجالس من أماليه» [رقم ٣٨]، وابن منده فى «الإيمان» [٢/ رقم ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ١٠٨٠]، وابن خزيمة فى «التوحيد» [رقم ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨]، والبيهقى فى «الاعتقاد» [ص ١٩٤]، وأبو عوانة [رقم ٣٣٨، ٣٣٩]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١٠٠٩]، والخلال فى «السنة» [رقم ١٦١٠]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [رقم ١٢٩٠]، وجماعة من طرق عن قتادة عن أنس به . . . وهو عند بعضهم بنحوه وفى رواية للبخارى: (من إيمان) بدل: (من خير). =

مِنَ الخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً»، ثم قال: «يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً، ثُمَّ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً».

٢٨٩٠- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، عن قتادة، قال: كنا نأتي أنسًا وخبازه قائمٌ، فقال: كلوا، فما أعلم رسول اللَّه ﷺ رأى رغيفًا مرققًا، ولا شاةً سميطًا بعينه قط حتى لحق باللَّه عز وجل.

٢٨٩١- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، عن أنسٍ، أن رسول اللَّه ﷺ نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعًا.

٢٨٩٢- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، حدّثنا أنس بن مالكٍ، أنه قال

= قلتُ: وقد توبع قتادة عليه مثله . . . تابعه ثابت البناني عند أحمد [١/ ٢٩٦]، بسند صحيح على شرط مسلم.

٢٨٩٠- صحيح: أخرجه البخاري [٥٠٧٠، ٥١٠٥، ٦٠٩٢]، وابن ماجه [٣٣٣٩]، وأحمد [٣/ ١٢٨، ١٣٤]، وابن حبان [٦٣٥٥]، والبيهقي في «سننه» [١٣٠٩١]، وفي «الشعب» [٥/ رقم ٥٦٥٦]، وفي «الدلائل» [رقم ٢٩٩]، والبغوي في «شرح السنة» [٥/ ٤٤٤]، وغيرهم من طرق عن همام بن يحيى عن قتادة عن أنس به.

٢٨٩١- صحيح: أخرجه أحمد [٣/ ٢١٠، ٢٥١]، وفي «الأشربة» [رقم ١٠٦، ١٠٧]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٥/ ١٦٠]، من طريق همام بن يحيى عن قتادة عن أنس بلفظ: «أن رسول اللَّه ﷺ نهى أن ينبذ البسر والتمر جميعًا».

قلتُ: وسنده صحيح على شرطهما؛ وقد توبع عليه همام: تابعه عمرو بن الحارث المصري بلفظ: «عن أنس أن رسول اللَّه ﷺ نهى أن يخلط التمر والزهو، ثم يشرب، وإن ذلك كان عامة خمورهم يوم حرمت عليهم».

أخرجه مسلم [١٩٨١]، وابن حبان [٥٣٨٠]، والبيهقي في «سننه» [١٧٢٤٢]، وأبو عوانة [رقم ٦٣٩٦]، وغيرهم، وله طرق أخرى عن أنس به نحوه.

٢٨٩٢- صحيح: أخرجه البخاري [٨١، ٤٩٣٣، ٥٢٥٥، ٦٤٢٣]، ومسلم [٢٦٧١]، وابن ماجه [٤٠٤٥]، والترمذي [٢٢٠٥]، وأحمد [٣/ ٩٨، ١٧٦، ٢٠٢، ٢١٣، ٢٧٣، ٢٨٩]، =

يومًا: لأحدثنكم بحديث لا يحدثكم به أحدٌ بعدى، سمعته من رسول اللَّه ﷺ، سمعت رسول اللَّه ﷺ، يقول: «**لا تَقُومُ السَّاعَةُ** - أَوْ قَالَ: مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ - **أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ، وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ، وَيُشْرَبَ الْخَمْرُ، وَيَظْهَرَ الزِّنَى، وَيَقِلَّ الرِّجَالُ، وَيَكْثُرَ النِّسَاءُ، حَتَّى يَكُونَ لِلْخَمْسِينَ امْرَأَةً الْقَيِّمُ الْوَاحِدُ**».

٢٨٩٣- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، قال: سألت أنسًا: هل خضب رسول اللَّه ﷺ؟ قال: لم يبلغ ذلك، إنما كان شيبه فى صدغيه، ولكن أبا بكرٍ وعمر خضبا بالحناء والكتم.

= والطيالسى [١٩٨٤]، والنسائى فى «الكبرى» [٥٩٠٦]، وابن أبى شيبة [٣٧٢٨٠]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١١٩٢]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٢/ ٣٤٢]، و[٦/ ٢٨٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٣/ ١٤٤]، وفى «المعجم» [رقم ١٣٠١، ١٤٧١]، والبغوى فى «شرح السنة» [٧/ ٣٤٢]، وجماعة من طرق عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: وله طرق أخرى عن أنس به نحوه... فانظر الآتى منها [برقم ٣٥٢٧، ٤١٧٩].

٢٨٩٣- **صحيح**: أخرجه أحمد [٣/ ١٩٢، ٢٥١]، والترمذى فى «الشمائل» [رقم ٣٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ١٦٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٤٠٦]، وغيرهم مثل سياق المؤلف دون قوله: (وعمر) فهو عند المؤلف وحده، ومن طريقه ابن عساكر، وهو عند البخارى [٣٣٥٧]، ومسلم [٢٣٤١]، والنسائى [٥٠٨٦، ٥٠٨٧]، وأحمد [٣/ ٢١٦]، وابن حبان [٦٢٩٦]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٥٩٣]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٣٢]، والبيهقى أيضًا فى «الدلائل» [رقم ١٦٩]، وفى «الآداب» [رقم ٥٤٥]، وغيرهم نحوه دون الجملة المتعلقة بأبى بكر وعمر.

ولفظ مسلم والبيهقى فى «سننه» وفى «الآداب»: (لم يختضب رسول اللَّه ﷺ وإنما كان البياض فى عنفقته وفى الصدغين، وفى الرأس نبذ) ولفظ النسائى فى الموضع الثانى وأحمد وابن حبان والبيهقى فى «الدلائل»: (لم يكن يخضب، إنما كان الشمط عند العنفقة يسيرًا، وفى الصدغين يسيرًا، وفى الرأس يسيرًا...) كلهم رووه من طريقين عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: وله طرق أخرى عن أنس نحوه... فانظر الماضى عند المؤلف [برقم ٢٨٣١، ٢٨٢٩]، والآتى [برقم ٣٣٦٤].

٢٨٩٤- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، عن أنس بن مالك، أن رجلاً رُفع إلى النبى ﷺ قد سكر، فأمر قريبًا من عشرين رجلاً، فضربوه بالجريد والنعال، ثم رُفع إلى أبى بكر قد سكر فجلده أربعين، فلما ولى عمر وأدمن الناس فى الخمر، فاستشار الناس، فقالَ عبد الرحمن: أرى أن تجعله. . . وانقطع على أبى يعلى حرفٌ، أحسبه قال: ثمانين.

٢٨٩٥- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، عن أنسٍ، أنه قال: شهدت

٢٨٩٤- صحيح: أخرجه أحمد [٣/ ٢٤٧]، والبيهقى فى «سننه» [١٧٣٠٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ١٥٧]، وفى «المشكل» [٦/ ٩٣]، وغيرهم من طريق همام عن قتادة عن أنس به نحوه باختصار.

قلتُ: قد توبع عليه همام على نحوه باختلاف يسير فى سياقه، تابعه هشام الدستوائى كما يأتى عند المؤلف [برقم ٣٠١٥، ٣١٢٧]، وتابعه شعبة أيضًا كما يأتى [برقم ٣٠٥٣، ٣٢١٩].

٢٨٩٥- صحيح: أخرجه البخارى [٣٣٧٩]، ومسلم [٢٢٧٩]، والنسائى [٧٨]، وأحمد [٣/ ١٦٥، ١٧٠، ٢١٥، ٢٨٩]، وابن خزيمة [١٤٤]، وابن حبان [٦٥٤٤، ٦٥٤٧]، والدارقطنى فى «سننه» [١/ ٧١]، والبيهقى فى «سننه» [١٩١]، وفى «الدلائل» [رقم ١٤٦١]، وأبو نعيم فى «الدلائل» [رقم ١٣١]، و[رقم ٢٩٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٤٤٩]، والآجرى فى «الشريعة» [رقم ١٠٤٤]، والفريابى فى «الدلائل» [رقم ١٩]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [رقم ١١٩٧]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١/ ٢١٩]، وغيرهم من طرق عن قتادة عن أنس به نحوه.

قلتُ: قد قُرنَ ثابت البنانى مع قتادة فى سنده عند النسائى وأحمد فى الموضع الأول، وابن خزيمة، وابنَ حبان فى الموضع الأول وابن عبد البر والدارقطنى والبيهقى فى «سننه».

ويأتى عند المؤلف [برقم ٣٠٣٦]، ووقع فى هذه الرواية فى آخرها: (قال ثابت: قلت لأنس: كم تراهم كانوا؟! قالوا: نحواً من سبعين رجلاً).

أما قول الحافظ فى «الفتح» [٦/ ٥٨٥]: «لم أره من رواية قتادة إلا معنعنًا» فيرد عليه أنه قد وقع تصريح قتادة بسماعه من أنس عند مسلم فى «صحيحه» بل فى سياق الحديث نفسه ما يثبت سماع قتادة له من أنس، ولهذا استدرك الحافظ على نفسه فقال: «لكن بقية الخبر تدل على أنه سمعه من أنس؛ لقوله «قلتُ: كم كنتم؟!».

=

النبى ﷺ مع أصحابه عند الزوراء -أو قال: عند بيوت المدينة- فأراد الوضوء، فأتى بقعب فيه ماءٌ يسيرٌ، فوضع يده على القعب فجعل الماء ينبع من بين أصابعه حتى توضأ القومُ كلهم. قلت لأنس: كم كنتم؟ قال: زهاء ثلاث مائة.

٢٨٩٦- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا همامٌ، حدّثنا قتادة، عن أنس أن أم سليم، بعثت معه بشيء- سماه همامٌ- فيه رطبٌ إلى رسول الله ﷺ، فجعل يقبضُ القبضة فيبعث بها إلى بعضِ أزواجه، ويقبض القبضة وإنه ليشتهيه.

٢٨٩٧- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج، حدّثنا حمادٌ، عن قتادة، عن أنس، أن رسول الله ﷺ، كان يقول: «**اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبَرَصِ، وَالْجُذَامِ، وَالْجُنُونِ، وَسَيِّئِ الأَسْقَامِ**».

= ثم قال الحافظ: «لكن أخرجه أبو نعيم فى «الدلائل» من طريق مكى بن إبراهيم عن سعيد - وهو ابن أبى عروبة- فقال: عن قتادة عن الحسن - وهو البصرى- عن أنس، فهذا لو كان محفوظًا؛ اقتضى أن فى رواية الصحيح انقطاعًا، وليس كذلك؛ لأن مكى بن إبراهيم ممن سمع من سعيد بن أبى عروبة بعد الاختلاط».

قلتُ: وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه... فانظر الماضى [برقم ٢٧٥٩].

٢٨٩٦- **صحيح**: أخرجه أحمد [٣/ ١٢٥، ٢٦٩]، وابن حبان [٦٩٥]، والطيالسى [٢٠٠٩]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٠٧]، و [٨/ ٤٢٩]، وأبو جعفر ابن البخترى فى «الجزء الحادى عشر من فوائده» [رقم ٧٣/ ضمن مجموع مؤلفاته]، وغيرهم من طرق عن همام بن يحيى عن قتادة عن أنس به نحوه.

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه ابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى إتحاف الخيرة [رقم ٣٦٢٤]، وسنده صحيح على شرط الشيخين؛ وعنعنة قتادة مجبورة بإكثاره من الرواية عن أنس، فراجع ما علقناه على الحديث الماضى [برقم ٢٨٤٢].

٢٨٩٧- **صحيح**: أخرجه أبو داود [١٥٥٤]، والنسائى [٥٤٩٣]، وأحمد [٣/ ١٩٢]، وابن حبان [١٠١٧]، والطيالسى [٢٠٠٨]، وابن أبى شيبة [٢٩١٢٩]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٣٤٢]، و ابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٢٦٣]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٨٤]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس به. =

٢٨٩٨- حَدَّثَنَا نافع بن خالد الطاحي، حدّثنا نوح بن قيس، عن خالد بن قيس، عن قتادة، عن أنس، قال رسول اللَّه ﷺ: «**يُؤْتَى بِالْمَوْتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُ كَبْشٌ أَمْلَحُ، فَيُوقَفُ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، ثُمَّ يُنَادِي مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ! فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا، قَالَ: فَيُقَالُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ رَبَّنَا، هَذَا الْمَوْتُ، فَيُذْبَحُ كَمَا تُذْبَحُ الشَّاةُ، فَيَأْمَنُ هَؤُلاءِ، وَيَنْقَطِعُ رَجَاءُ هَؤُلاءِ**».

= **قلتُ**: وسنده صحيح على شرط مسلم، وصححه النووى فى «رياض الصالحين» [برقم ١٤٨٤]، وكذا فى «الأذكار» [رقم ١٠١٨].

وقد توبع عليه حماد: تابعه شيبان بن عبد الرحمن على مثله بسياق أتم عند ابن حبان [١٠٢٣]، والحاكم [١/ ٧١٢]، والطبرانى فى «الصغير» [١/ رقم ٣١٦]، وفى «الدعاء» [رقم ١٣٤٣]، والبيهقى فى «الدعوات» [رقم ٢٨١]، وغيرهم بسند صحيح إليه.

وتوبع عليه قتادة: تابعه يزيد الرقاشى على مثله عن أنس عند تمام فى «فوائده» [٢/ رقم ١٣٨٩]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٧٤]، من طريقين ضعيفين عنه به . . . ، ويزيد الرقاشى نفسه واهٍ على زهده وصلاحه.

● **تنبيه**: قد تصحف (حماد) فى سند النسائى إلى (همام) هكذا وقع فى «سننه الصغرى» و«الكبرى» [٧٩٢٩].

ودليل ذلك: أن النسائى قد رواه من طريق أبى داود الطيالسى عن همام، به . . . ، وأبو داود رواه فى «مسنده» عن حماد بن سلمة به . . . .

ولم ينتبه المزى إلى هذا التصحيف، فذكر الحديث ضمن (ترجمة همام عن قتادة عن أنس) فى تحفة الأشراف [رقم ١٤٢٤]، وأنا أستبعد أن يكون ذلك اختلافًا على الطيالسى فى سنده، واللَّه المستعان.

٢٨٩٨- **صحيح**: أخرجه المؤلف فى «المعجم» [رقم ٣٠٥]، والطبرانى فى «الأوسط» [٤/ رقم ٣٦٧٢]، والبزار «مسنده» كما فى «مجمع الزوائد» [١٠/ ٧٢٥]، من طريق نافع بن خالد الطاحى عن نوح بن قيس عن أخيه خالد بن قيس عن قتادة عن أنس به . . . وهو عند الطبرانى بنحوه . . . وليس عنده: (فيذبح كما تذبح . . . إلخ) فعنده مكانها: (فيذبح بين الجنة والنار، ويقال لهم: خلود لا موت). =

. . . . . .

= **قلتُ**: وسنده قوى مستقيم؛ وقد قال الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ٧٢٥]: «رواه أبو يعلى والطبرانى فى «الأوسط» بنحوه، والبزار، ورجالهم رجال «الصحيح»؛ غير نافع بن خالد الطاحى، وهو ثقة».

وهو كما قال؛ وقال صاحبه «الشهاب» البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٨/ ١٠٢]: «رواه أبو يعلى والطبرانى والبزار، وأسانيدهم صحاح» كذا قال، وهذا منه مجازفة، إذ إن الحديث عند هؤلاء ليس له إلا إسناد واحد فقط، وهو الماضى.

وقال الطبرانى عقب روايته: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا خالد بن قيس؛ ولا عن خالد إلا نوح بن قيس، تفرد به نافع بن خالد الطحاوى».

قلتُ: وثلاثتهم ثقات معروفون؛ فنوح بن خالد وأخوه من رجال مسلم؛ ونافع بن خالد الطاحى ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٩/ ٢١٠]، وقال: (حدثنا أبو يعلى الموصلى، ثنا نافع بن خالد الطاحى. . .) وتوثيقه لهذه الطبقة مقبول جدًا؛ وذكره ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٨/ ٤٥٧]، وقال: «روى عنه أبو زرعة» وهذا أيضًا توثيق له، وأبو زرعة لا يروى إلا عن ثقة عنده كما قاله الحافظ فى ترجمة (داود بن حماد البلخى) من «اللسان» [٢/ ٤١٦].

ثم بدا لى علة فى هذا الإسناد الذى ظاهره الصحة، فنقل الحافظ فى ترجمة خالد بن قيس من «التهذيب» [٣/ ١١٣]، عن الحافظ أبى «الفتح» الأزدى أنه قال: «خالد بن قيس عن قتادة فيها مناكير».

قلتُ: والأزدى كلامه فى نقد الرجال وتعليل الأخبار قوى جدًا على شطط فيه، ولم يكن الأزدى ممن يساير من تقدمه فى توثيق النقلة وتجريحهم، بل كان له فى ذلك ذوق خاص؛ بحيث تكلم فى ضبط أناس لم يسبقه أحد فى الغمز منهم، وهو وإن كان قوى النَّفَس فى الجرح -كما يقول الذهبى- فلم تكن طريقته فى النقد تماثل طريقة المتأخرين ممن أتى بعده، بل كان يسبر ويغربل مرويات المتكلم فيهم؛ بحيث يصدر حكمه عليهم عن خبرة بهم؛ ومعرفة بأحوالهم؛ ودراسة جيدة للأخبار المروية عن سبيلهم؛ مع عَرْضِ أحاديثهم على أحاديث الثقات؛ ليظهر مدى موافقتهم أو مخالفتهم لهم، فكأنه نظر فى مرويات خالد بن قيس -على ثقته- عن قتادة؛ فوجده ينفرد عنه بجملة أحاديث لا يتابعه ثقات أصحاب قتادة عليها، وقتادة حافظ كبير مشهور، له تلاميذ وأصحاب قد جمعوا حديثه وحفظوه وكتبوه؛ فإذا تفرد مثل خالد بن قيس برواية عنه دون متابعة من أحد من هؤلاء عليها، لم يكن تفرده إلا مردوداً إن شاء اللّه. =

٢٨٩٩- حَدَّثَنَا محمد بن عبيد بن حساب، حدّثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن أنس ابن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُلْهَمُونَ كَذَلِكَ، يَقُولُونَ: لَوِ اسْتَشْفَعْنَا عَلَى رَبِّنَا حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا! قَالَ: فَيَأْتُونَ آدَمَ، فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ، أَبَا الْخَلْقِ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلائِكَتَهُ، فَاشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّكَ حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ-وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ فَيَسْتَحِي مِنْ رَبِّهِ مِنْهَا- وَلَكِنِ ائْتُوا نُوحًا أَوَّلَ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللَّهُ، فَيَأْتُونَ نُوحًا، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ- وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ فَيَسْتَحِي مِنْ رَبِّهِ- وَلَكِنِ ائْتُوا إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ - وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ فَيَسْتَحِي رَبَّهُ مِنْهَا- وَلَكِنِ ائْتُوا مُوسَى، فَيَأْتُونَ مُوسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ- وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ، فَيَسْتَحِي رَبَّهُ مِنْهَا، وَلَكِنِ ائْتُوا عِيسَى رُوحَ اللَّهِ وَكَلِمَتَهُ، قَالَ: فَيَأْتُونَ**

= وبهذا تظهر دقة نظر الطبرانى حيث أشار إلى تفرد خالد بن قيس به عن قتادة، لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة منهم أبو سعيد الخدرى وقد مضى حديثه [برقم ١١٧٥]، ومنهم عبد اللَّه بن عمر ويأتى حديثه [برقم ٥٥٨٥]، ومنهم أبو هريرة.

٢٨٩٩- صحيح: أخرجه البخارى [٤٢٠٦، ٦١٩٧، ٦٩٧٥، ٧٠٠٢، ٧٠٧٨]، ومسلم [١٩٣]، وابن ماجه [٤٣١٢]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٩٨٤، ١١٢٤٣، ١١٤٣٣]، وأحمد [٣/ ٢٤٤]، وابن حبان [٦٤٦٤]، والطيالسى [٢٠١٠]، وابن أبى شيبة [٣١٦٧٧]، والبيهقى فى «الشعب» [١/ رقم ٣٠٨]، وفى «الأسماء والصفات» [رقم ٤٠٧، ٦٦٩]، وفى «الاعتقاد» [ص٨٩]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١١٨٦]، وأبو عوانة [رقم ٣٣٣]، و[رقم ٣٣٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [٧/ ٤٤٢]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٢/ رقم ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠]، وابن خزيمة فى «التوحيد» [رقم ٦٦]، و[رقم ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤]، وابن منده فى «الإيمان» [٢/ رقم ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥]، وجماعة من طرق عن قتادة عن أنس به . . . مطولاً نحوه . . . وقد زاد البخارى ومسلم فى رواية لهما فى آخره الحديث الماضى قريبًا [برقم ٢٨٨٩].

قلتُ: وله طرق أخرى عن أنس به نحوه مطولاً ومختصرًا.

عيسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَلَكِنِ ائْتُوا مُحَمَّدًا عَبْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، قَالَ: فَيَأْتُونِي، فَأَسْتَأْذِنُ فَيُؤْذَنُ لِي، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدَعَنِي، فَيَقُولُ: ارْفَعْ مُحَمَّدُ، قُلْ يُسْمَعْ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأَحْمَدُ رَبِّي بِتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ فَأُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ وَأَقَعُ سَاجِدًا فَأَحْمَدُ رَبِّي بِتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ فَأُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ وَأَقَعُ سَاجِدًا فَأَحْمَدُ رَبِّي بِتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ، ثُمَّ يُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، قُلْ يُسْمَعْ، سَلْ تُعْطَ، اشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأَحْمَدُ رَبِّي بِتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ وَأُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، وَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ: فَلَا يَبْقَى فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ»، قال قتادة: أي وجب الخلود.

٢٩٠٠- حَدَّثَنَا عبد اللَّه بن عون الخراز، حدّثنا محمد بن بشر، عن مسعر بن كدام، عن قتادة، عن أنس، قال: قام رسولُ اللَّه ﷺ حتى تورمت قدماه - أو ساقاه - فقيل له: «أَلَيْسَ قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ؟! قَالَ: أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا؟!

٢٩٠٠- صحيح: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٦/ رقم ٥٧٣٧]، والخرائطي في «فضيلة الشكر» [رقم ٤٩]، وأبو القاسم البغوي في «جزء من حديثه» [رقم ١٧]، ومن طريقه الخطيب في «تاريخه» [٤/ ٣٣١]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤/ ١٤٠]، والبزار في «مسنده» كما في «المطالب» [رقم ٦١٩]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٦٩١]، وابن أبي الدنيا في «قيام الليل» [رقم ٢١٥]، وابن أبي حاتم في «العلل» [رقم ٥٥٤]، وغيرهم من طرق عن عبد اللَّه بن عون بن أبي عون الهلالي الخزاز عن محمد بن بشر العبدي عن مسعر عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة، رجاله كلهم ثقات مشاهير؛ إلا أنه معلول، فقال ابن كثير عقب روايته في «تفسيره» [٧/ ٣٢٧/ طبعة دار طيبة]: «غريب من هذا الوجه»، وقال الحافظ في «المطالب»: «قلتُ: هو معلول، والمشهور: عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة -رضى اللَّه عنه».

=

. . . . . .

= **قلتُ**: قد اختلف في إسناد هذا الحديث على مسعر على ألوان، فرواه عنه الجماعة من أصحابه الأثبات فقالوا: عن مسعر عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة به نحوه . . . ، هكذا رواه عنه وكيع وأبو نعيم الملائي وخلاد بن يحيى ومحمد بن عبد اللَّه الأسدي وغيرهم. ورواياتهم عند البخاري [١٠٧٨، ٦١٠٦]، ووكيع في «الزهد» [رقم ١٤٣]، وعنه أحمد [٤/ ٢٥٥]، والطبراني في «الكبير» [٢٠/ رقم ١٠٠٩]، والبيهقي في «سننه» [١٣٠٥٢]، وابن سعد في «الطبقات» [١/ ٣٨٤]، و[٢/ ٢٠٩]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤/ ١٣٥]، [٤/ ١٣٩]، وأبو نعيم في «تثبيت الإمامة» [رقم ١٥٧]، والخرائطي في «فضيلة الشكر» [٥١]، وغيرهم.

وخالفهم جميعًا: محمد بن بشر العبدي -وهو ثقة حافظ- فرواه عن مسعر فقال: عن قتادة عن أنس به . . . كما مضى عند المؤلف وجماعة، فقال الطبراني في «الأوسط» عقب رواية من هذا الطريق: «لم يرو هذا الحديث عن مسعر عن قتادة إلا عبد اللَّه بن عون، تفرد به محمد بن بشر».

قلتُ: ويؤيد انفراد محمد بن بشر به عن قتادة: قول الحافظ في «الفتح» [٣/ ١٥]، بعد أن ذكره من رواية الجماعة عن مسعر عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة به . . . قال: «هكذا رواه الحفاظ من أصحاب مسعر عنه؛ وخالفهم محمد بن بشر وحده، فرواه عن مسعر عن قتادة عن أنس، أخرجه البزار وقال: الصواب عن مسعر عن زياد».

فيكون محمد بن بشر قد وهم في سنده على مسعر، لكن هذا القول قد أغضب حسينًا الأسد في «تعليقه على مسند المؤلف» [٥/ ٢٨١]، فتعقب ما نقلناه عن الحافظ آنفًا وقال: «نقول: إن هذا ليس بعلة يعل بها هذا الطريق، [و] محمد بن بشر العبدي ثقة حافظ، والذي يؤيد ما نقول . . .».

ثم ذكر حكاية تدل على مزيد حفظ محمد بن بشر لأحاديث مسعر، ولكن كان ماذا؟! ومن قال بأن محمد بن بشر قد عُصِمَ من الخطأ والوهم؟!

نعم: الرجل إمام حافظ ثقة مأمون، ولكن ما علاقة هذا بكونه وهِمَ في هذا الحديث، ومن رام ثقة لا يخطئ أو يُشَبَّه عليه؛ فقد رام المستحيل.

هذا مالك وشعبة والثوري، لا يلحقهم محمد بن بشر في شيء أصلاً، وهم من هم في الرتبة العُليا من الحفظ والإتقان في رواية الأخبار؛ ومع ذلك فلن تعدم لهم أخطاء في بعض أحاديثهم قد بينها لنا أئمة هذا الشأن؛ فمن يريد الربط بين استحالة الخطأ وثقة الراوي، فقد عقد بين الماء والنار، وأنَّى يتم له ذلك؟! =

. . . . . .

= وهذا الحديث خاصة: قد جزم جماعة من الحفاظ بكون المحفوظ عن مسعر: هو قول من رواه عنه فقال: «عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة به . . .»، وستأتى أقوالهم تباعًا إن شاء اللَّه.

نعم: ربما كان الوهم فى هذا الحديث ليس من محمد بن بشر، وإنما هو من الراوى عنه عبد اللَّه ابن عون الخزار- وهو ثقة مأمون- فقد نقل ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ٥٥٤]، عن على بن الحسين بن الجنيد الحافظ أنه قال: «سئل يحيى بن معين عن حديث حدثنا به عبد اللَّه بن عون الخزاز، وكان ثقة بمكة، عن محمد بن بشر العبدى عن مسعر عن قتادة عن أنس . . .» وساق الحديث. . . ثم قال: «فقال: يحيى بن معين: الشيخ صدوق -يعنى عبد اللَّه بن عون- والحديث لا أصل له».

قلتُ: يعنى: لا أصل له بهذا الإسناد، ثم قال ابن الجنيد: «إنما رواه مسعر عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة عن النبى ﷺ».

ففى سؤال ابن الجنيد وجواب ابن معين ما قد يفهم منه: أن الخطأ فى هذا الإسناد هو من عبد اللَّه بن عون هذا، وهو قد تفرد به عن محمد بن بشر كما جزم به الطبرانى وغيره.

فإن قيل: لم يتفرد به ابن عون عن محمد بن بشر، بل تابعه عليه الحسين بن علىّ بن الأسود عن محمد بن بشر به مثله . . .، عند ابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٣٦٨]، والبزار فى «مسنده» [رقم ٢٣٨٠/ كشف الأستار]، وإسناد ابن عدى ثابت إليه.

قلنا: هذه متابعة مفضوحة جدًا، والحسين بن على هذا . . . قد جزم ابن عدى بكونه كان لصًا يسرق الحديث، وقد قال عقب روايته: «والحسين بن علىّ بن الأسود سرق هذا الحديث من عبداللَّه بن عون»، وقبل ذلك قال: «وهذا يعرف بعبد اللَّه بن عون الخزاز عن محمد بن بشر، ولم يروه من الثقات غيره . . . [فرواه] عن محمد بن بشر فقال: عن مسعر عن قتادة عن أنس، وهو خطأ».

قلتُ: فها قد جزم ابن عدى بكون طريق أنس ما هو إلا خطأ، لكنه لم يذكر من الذى أخطأ فيه، أما البزر فإنه قال عقب الرواية الماضية: «لا نعلم أحدًا حدث بهذا الحديث بهذا الإسناد إلا الحسين . . . [بن علىّ بن الأسود]، وعبد اللَّه بن عون الخزاز، وقد رواه غيرهما عن محمد بن بشر عن مسعر عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة . . . وهو الصواب».

قلتُ: فعاد الحديث إلى ما رواه الجماعة عن مسعر، فإن صح ما قاله البزار من كون بعضهم =

. . . . . .

= قد رواه عن محمد بن بشر مثل رواية الجماعة عن مسعر؛ وثبت أن هذا البعض ثقة معروف؛ فقد انحصر الوهم فى عبد اللَّه بن عون الخزاز، وبرئ منه محمد بن بشر، وعُلِمَ بهذا أن الحديث لا أصل من رواية مسعر عن قتادة عن أنس كما قاله ابن معين.

ثم وجدت عبدة بن سليمان قد تابع محمد بن بشر على هذا الوجه الخطأ عن مسعر، ووهم فيه هو الآخر، فقال ابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ٣٢]: «وقد وهم عبدة بن سليمان حيث قال: عن مسعر عن قتادة عن أنس؛ ليس لقتادة ولا لأنس فى الخبر معنى» وهو كما قال، فهذان لونان من الاختلاف فيه على مسعر.

ولون ثالث، فرواه عنه أبو قتادة الحرانى فقال: عن على بن الأقمر عن أبى جحيفة به مثله . . . ، هكذا أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [٢٢/ رقم ٣٥٢]، والخرائطى فى «فضيلة الشكر» [رقم ٤٨]، والخطيب فى «تاريخه» [٧/ ٢٦٥]، وابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ٣١]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ١٤٠]، وفى «المعجم» [رقم ١٣٥٥]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١٦٠٦]، وغيرهم.

قال ابن عساكر: «هذا حديث غريب بهذا الإسناد، والمحفوظ حديث مسعر عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة؛ كذلك رواه خلاد بن يحيى وأبو نعيم عن مسعر» وقال الخطيب عقبه: «تفرد برواية هذا الحديث هكذا عن مسعر: أبو قتادة» ثم ذكر الاختلاف فى سنده على مسعر حتى قال: «ورواه خلاد بن يحيى وغيره من الكوفيين عن مسعر عن زياد بن علاقة عن المغيرة . . . وهو المحفوظ) وقال ابن حبان عقبه: «إنما هو عند مسعر عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة . . . هذا هو المحفوظ من حديث مسعر . . .».

قلتُ: والقول ما قالوا؛ وأبو قتادة الحرانى هو عبد اللَّه بن واقد، لم يكن فى الحديث بشىء، بل تركه جماعة حتى كذبه بعضهم، وكان أحمد يحسن الثناء عليه، ويدرأ عنه بلاياه بقوله: «قد رأيته يشبه أهل الحديث، وأظنه كان يدلس، ولعله كبر فاختلط».

وعلى كل حال: فقد أخطأ هذا الحرانى فى سنده على مسعر، وبهذا جزم الحافظ فى «الفتح» [٣/ ١٥]، فقال عن رواية أبى قتادة: «أخطأ فيه أيضًا؛ والصواب مسعر عن زياد بن علاقة» وهذا يؤيده كلام النقاد ممن مضى ذكرهم؛ وإن كان الأمر لا يحتاج إلى هذا؛ لكون أبى قتادة الحرانى مكشوف الحال، لكن ترى البدر العينى يصر على تصديق أبى قتادة فى روايته عن مسعر، وتحمله شهوة النقد على أن يتعقب الحافظ فى كلامه الماضى آنفًا، =

٢٩٠١- حَدَّثَنَا سريج بن يونس، حدّثنا القاسم، حدّثنا سعيدٌ، عن قتادة، عن أنس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُرْفَعَ الْعِلْمُ، وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ، وَيَكْثُرَ النِّسَاءُ، وَيَقِلَّ الرِّجَالُ حَتَّى يَكُونَ الرَّجُلُ الْوَاحِدُ قَيِّمَ خَمْسِينَ امْرَأَةً**».

٢٩٠٢- حَدَّثَنَا سريجٌ، حدّثنا هشيمٌ، أخبرنا بعض أصحابنا، عن قتادة، عن أنسٍ،

= ويقول فى «العمدة» [٧/ ١٧٩] قلتُ: مسعر كما روى عن زياد، روى أيضًا عن على بن الأقمر، فما وجه التخطئة؟! ولم يبين مدعيها».

قلتُ: لو سكت البدر عما يكون يطالب الشهاب بتبيين وجه الخطأ فيه منْ رواية أبى قتادة! لقد أساء البدر جدًا حين ظن من نفسه مساورة «الشهاب» فى فنه الذى انقطعت أعناق المتأخرين دون الوصول إلى مرتبته فيه، وغالب تعقباته العينية فى «العمدة» على الحافظ فى «الفتح» هزيلة ما فيها رمق، وإن كان له تعقبات قوية جدًا فى مسائل الاختلاف ومعترك الأقران؛ إلا أنها قليلة، وهو أقوى من الحافظ، وأوسع منه معرفة بالنحو وأصوله وقواعده وما سوى ذلك، فلا يلحق الحافظ فيه.

وعود على بدء فنقول: قد مضى ثلاثة ألوان من الاختلاف فى سنده على مسعر، وهناك ثلاثة ألوان أخر قد أعرضنا عنها صفحًا خوف الإطالة جدًا، فانظرها عند الطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ٢١٥٤]، وابن نصر فى «تعظيم قدر الصلاة» [رقم ٢٢٤]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٢٠٩]، والخطيب فى «تاريخه» [٧/ ٢٦٥]، وابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ٣٢]، والرافعى فى «تاريخ قزوين» [١/ ١١١]، وغيرهم.

والمحفوظ عن مسعر من تلك الألوان كلها: هو رواية الجماعة عنه عن زياد بن علاقة عن المغيرة ابن شعبة به . . كما مضى. وللحديث طريقان آخران عن أنس به نحوه:

الطريق الأول: عند أبى الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ٥٣٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٣٣٣]، وسنده منكر.

والطريق الثانى: عند المالينى فى «الأربعين فى شيوخ الصوفية» [١٢٩]، وسنده منكر أيضًا.

٢٩٠١- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٩٢].

٢٩٠٢- ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه الروياني فى «مسنده» [١٣٥٧]، وأحمد فى «العلل» [٢/ ٢٧٤ رواية عبد اللَّه]، من طريق هشيم بن بشير عن بعض أصحابه عن قتادة عن أنس به . . . =

قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**عُمُرُ أُمَّتِي مَا بَيْنَ السِّتِّينَ إِلَى السَّبْعِينَ، وَأَقَلُّهُمُ الَّذِينَ يَبْلُغُونَ ثَمَانِينَ**».

٢٩٠٣- حَدَّثَنَا سريجٌ، حدّثنا أبو حفص الأبار، عن رجل من أهل الشام، عن قتادة، عن أنسٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ**».

= ولفظ أحمد: (عمر أمتى ما بين الخمسين إلى الستين، وأقلهم من يبلغ السبعين) ولفظ الرويانى: (عمر أمتى ما بين الخمسين والستين، وأقلهم الذين لم يبلغوا سبعين).

قلتُ: وسنده ضعيف لجهالة بعض أصحاب هشيم، وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [١٠ / ٣٤٣]، والبوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٧٠٢٥].

وله طريق آخر عن أنس بلفظ: «أعمار أمتى كعمرى، إلا الأقل، فقيل لأنس: فكم كان عمره؟! قال: اثنين وستين» أخرجه تمام فى «فوائده» [٢/ رقم ١٧٢٦]، وسنده واهٍ جداً.

لكن للحديث شاهد ثابت عن أبى هريرة بلفظ: «عمر أمتى ما بين الستين سنة إلى السبعين» وفى طريق آخر عنه بلفظ: «أعمار أمتى ما بين الستين إلى السبعين، وأقلهم من يجوز ذلك» وسيأتى الحديث بطريقيه عند المؤلف [برقم ٥٩٩٠، ٦٦٥٦].

٢٩٠٣- ضعيف: هذا إسناد ضعيف ما يصح، وفى سنده جهالة هذا الرجل الشامى، فمن يكون؟! وباقى رجاله ثقات معروفون؛ فسريج هو ابن يونس الحافظ الثقة؛ وأبو حفص الأبار هو عمر بن عبد الرحمن الأسدى الصدوق الصالح.

وله طريق آخر عن قتادة عن أنس به . . . فأخرجه ابن شاهين فى «الأفراد» كما فى «المقاصد الحسنة» [ص ٣٧]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٥٥٥ / ١٩٤]، وابن سمعون فى «الأمالى» [رقم ٢٣]، وأبو الحسين الآبنوسى فى «المشيخة» [رقم ١٥٤]، ومن طريقهما ابن الجوزى فى «العلل» المتناهية [١/ ٦٨]، وغيرهم من طريق محمد بن محمد بن أبى حذيفة عن أحمد بن محمد بن أبى الخناجر عن موسى بن داود عن حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس.

قلتُ: نقل السخاوى فى «المقاصد» عن ابن شاهين أنه قال عقب روايته: «غريب»، ثم قال السخاوى: قلتُ: ورجاله ثقات.

● نعم: رجاله ثقات، وهاك أحوالهم:

١- فمحمد بن محمد بن أبى حذيفة: هو أبو علىّ الدمشقى؛ واسم جده: =

. . . . . .

= (القاسم بن عبد الغنى) روى عنه جماعة من الأكابر؛ وترجمه الذهبى فى «السير» [١٥/ ٣٣١]، ووصفه بالمحدث، ومثله فى «العبر» [١/ ١٣٢]، وزاد: «وقع لنا جزء من حديثه» وكذا ترجمه ابن عساكر فى «تاريخه» [٥٥/ ١٩٣]، وابن العماد فى «الشذرات» [٢/ ٣٣٢].

فالظاهر أنه شيخ شامى صدوق على ما اشترطناه فى رسالتنا المتعلقة بتحرير صفات المجهول وقبول خبره، على أن وصفه بـالمحدِّث مما يقويه أيضًا؛ وإن لم يوثقه أحد نصًا، وكم فى المتأخرين من محدثين أجلاء مشاهير لم يُؤثَر عن أحد توثيقهم! بل قد تكون الشهرة بالعلم والحديث والفضل كافية للراوى عن تطلبٍّ توثيق له، وشرح ذلك تجده فى رسالتنا المشار إليها.

٢- وأحمد بن محمد بن أبى الخناجر: يقول عنه المعلق على «جامع بيان العلم» لابن عبد البر [١/ ٣٩ طبعة التوعية]: «لم أعثر له على ترجمة» كذا قال! وهو قصور منه؛ والرجل مترجم فى «الجرح والتعديل» [٢/ ٧٣]، وفيه قول ابن أبى حاتم: «كتبنا عنه وهو صدوق»، وكذا ترجمه ابن عساكر فى «تاريخه» [٥/ ٤٦٨]، ونقل فيه قول الحافظ محمد بن الحسن بن قتيبة: «ما كتبت فى الإسلام عن شيخ أهيأ ولا أنبل منه- يعنى الخليل بن عبد القهار- ومن ابن أبى الخناجر».

قلتُ: وقيمة هذا الكلام يدركه من يعرف مقدار من روى عنه محمد بن الحسن بن قتيبة من الأجلة، وترجمه الذهبى أيضًا فى «سير النبلاء» [١٣/ ٢٤٠]، ووصفه بـ«الإمام المحدث»، فالرجل ثقة محدث نبيل مشهور. وهو أبو علىّ أحمد بن محمد بن يزيد بن مسلم الأنصارى الأطرابلسى الشامى، وقد تصحف اسم أبيه عند ابن الجوزى فى «الواهيات»، هكذا: (أحمد ابن عبد اللَّه بن أبى الخناجر)، ووقع عند الآبنوسى فى «المشيخة»: (أحمد بن محمد الحناجر) وكلاهما تحريف بلا تردد.

٣- وموسى بن داود: يقول عنه ابن الجوزى: «مجهول» وأعل هذا الطريق به، وهذا من أوهامه ومجازفاته، بل موسى هذا هو ابن داود الضبى أبو عبد اللَّه الطرطوسى الثقة الفقيه الصالح الزاهد من رجال مسلم المحتج بهم فى «صحيحه» فأنى يُجهل مثله؟! وباقى رجال الإسناد بغنية عن التعريف إلا أن يشاء ابن الجوزى أو غيره.

فهذا الإسناد على نظافته؛ قد استغربه الحافظ ابن شاهين كما نقله عنه السخاوى فى «المقاصد»، ولعل وجه الغرابة فيه: أنه لا يُعرف له مخرج عن حماد بن سلمة إلا من هذا الطريق، وحماد له أصحاب كثيرون يحملون حديثه ويتناقلونه بينهم؛ أمثال عفان بن مسلم، =

٢٩٠٤- حَدَّثَنَا موسى بن محمد بن حيان البصري، حدّثنا عبد الرحمن، عن المثنى ابن سعيد، عن قتادة، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ كان إذا غزا، قال: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ عَضُدِي، وَأَنْتَ نَصِيرِي، وَبِكَ أُقَاتِلُ**».

= وحبان بن هلال وحجاج بن المنهال وسليمان بن حرب وابن مهدى وعبد الأعلى بن حماد وعبدالصمد بن عبد الوارث وموسى بن إسماعيل وأبو الوليد الطيالسى ويزيد بن هارون وابن المبارك وغيرهم، فأين كانوا عن هذا الحديث حتى ينفرد به موسى بن داود دونهم؟!

وموسى وإن كان ثقة فقيهًا إلا أنه ليس معدودًا من أصحاب حماد؛ ولا هو مكثر عنه؛ بل غمزه بعضهم فى حفظه، فقال أبو حاتم الرازى: «شيخ فى حديثه اضطراب»، فانفراده عن حماد بمثل هذا الحديث الغريب مما لا يُحتمل لمثله، وقد جزم غير واحد من النقاد بكون هذا الحديث على كثرة طرقه عن أنس لا يثبت منها شيء قط، وقد ذكرنا نصوصهم؛ فى طريق آخر عن أنس قد مضى [برقم ٢٨٣٧]، ويأتى طريق ثالث عن أنس [برقم ٤٠٣٥]، وهو منكر أيضًا، ولا يثبت فى هذا الباب حديث كما جزم به أهل الحديث من الأئمة المتقدمين.

● **تنبيه**: قد أعل بعضهم هذا الطريق بعنعنة قتادة، وراجع الرد عليه فى تعليقنا على [رقم ٢٨٤٢].

٢٩٠٤- **صحيح**: أخرجه أبو داود [٢٦٣٢]، والترمذى [٣٥٨٤]، وأحمد [٣/ ١٨٤]، وابن حبان [٤٧٦١]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٦٣٠، ١٠٤٤٠]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٩/ ٥٢]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٠٧٣]، وأبو عوانة [رقم ٥٢٩٣، ٥٢٩٤]، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» [رقم ١١٧]، وفى «الدعوات» [رقم ٤٠٢]، وغيرهم من طرق عن المثنى ابن سعيد القصير عن قتادة عن أنس به . . . وزاد أحمد فى أوله، ومن طريقه أبو نعيم والبيهقى فى «الأسماء»: «إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها، فليصلها إذا ذكرها؛ فإن اللَّه -عز وجل- يقول: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ﴿١٤﴾﴾ [طه: ١٤]، وكان النبى ﷺ إذا غزا. . .» وزاد أبو داود، ومن طريقه البيهقى فى «الدعوات» وأبو عوانة قوله: «بك أحول، وبك أصول» قبل قوله: «وبك أقاتل».

قلتُ: وسنده صحيح على شرط مسلم؛ وقال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب». =

٢٩٠٥- **حَدَّثَنَا** موسى بن محمد، حدّثنا عبد الرحمن، عن المثنى، عن قتادة، عن أنس، أن النبى ﷺ كان إذا هاجت ريحٌ شديدةٌ، قال: «**اللَّهُمَّ أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا أُمِرَتْ بِهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا أُمِرَتْ بِهِ**».

٢٩٠٦- **حَدَّثَنَا** موسى، حدّثنا عبد الرحمن، عن جرير بن حازم، عن قتادة، قال: سألت أنس بن مالك: كيف كانت قراءة رسول اللّه ﷺ؟ قال: كان يمدّ صوته مدًّا.

٢٩٠٥- **صحيح**: أخرجه الطحاوى فى «المشكل» [٣/ ٨-٩]، والبخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٧١٧]، وأحمد فى «المسند» كما فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٦٢٤٦]، ومن طريقه الطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٩٦٩]، وغيرهم من طرق عن عبد الرحمن بن مهدى عن المثنى بن سعيد الضبعى عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: قال الإمام فى «الصحيحة» [٦/ ٦٠٢]: «هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين» كذا قال، والصواب أنه على شرط مسلم وحده؛ والمثنى بن سعيد لم يخرج له البخارى شيئًا من روايته عن قتادة، وقد صحح إسناده الحافظ فى «الفتح» [٢/ ٥٢٠]،

ومثله العينى فى «العمدة» [٧/ ٥٥].

وله طريق آخر عن أنس به... يأتى عند المؤلف [برقم ٤٠١٢]، وله طريق ثالث عند ابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٦٢٤٦]، وفى سنده نكارة، وللحديث شواهد أيضًا، فراجع «الصحيحة» [٦/ ٦٠٢].

٢٩٠٦- **صحيح**: أخرجه البخارى [٤٧٥٨]، وفى «خلق أفعال العباد» [رقم ٢١٥]، وأبو داود [١٤٦٥]، والنسائى [١٠١٤]، وابن ماجه [١٣٥٣]، والترمذى فى «الشمائل» [رقم ٣١٦]، وأحمد [٣/ ١١٩، ١٢٧، ١٣١، ١٩٢، ١٩٨، ٢٢٩]، وابن حبان [٦٣١٦]، وابن أبى شيبة [٨٧٢٨، ٣٠١٥٠]، والبيهقى فى «سننه» [٢٢٥٠]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٣٧٦]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ١٢٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥٢/ ٣١٢]، والروياني فى «مسنده» [رقم ١٣٤٦، ١٣٤٨]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٢٣١٢]، وغيرهم من طرق عن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس به... وهو عند بعضهم نحوه... وفى رواية للروياني: (كان يمد صوته بالقرآن مدًا).

قلتُ: نقل العراقى فى «نكته على ابن الصلاح» [ص ١٢٣]، عن الدارقطنى أنه قال: =

٢٩٠٧- **حدّثنا** موسى، حدّثنا معاذ بن هاشم، حدّثني أبي، عن قتادة، عن أنس قال: لما دعا نبي اللَّه موسى [عليه السلام] صاحبه إلى الأجل الذي كان بينهما قال له صاحبه: كل شاة ولدت على غير لونها فلك ولدها، قال: فعمد فوضع حبالاً على الماء،

= «هذا حديث صحيح، وكلهم ثقات» ثم نقل عن الحازمي قوله أيضًا: «هذا حديث صحيح لا يُعرَف له علة»، كذا قال، بل في الحديث علة، فقد أنكره جماعة من النقاد على جرير بن حازم، وذكره له ابن عدي في «كامله» [٢/ ١٢٦] من (ترجمته) مع جملة أخرى من أحاديثه عن قتادة، وقال في ختام ترجمته: «وجرير بن حازم له أحاديث كثيرة عن مشايخه، وهو مستقيم الحديث صالح فيه؛ إلا روايته عن قتادة؛ فإنه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيره».

وذكر ابن رجب في شرح «العلل» [ص ٣٣٩/ طبعة السامرائي]، أن أحمد ويحيى وغيرهما من الأئمة قد أنكروا هذا الحديث مع جملة أخرى من أحاديث جرير عن قتادة، وقبل ذلك نقل عن ابن مهدي قوله في جرير بن حازم: «يضعف حديثه عن قتادة» وقول أحمد عنه: «كان يحدث بالتوهم أشياء عن قتادة سندها بواطيل وقال أيضًا: كان حديثه عن قتادة غير حديثه الناس؛ يسند أشياء ويوقف أشياء» ونقل عن ابن معين أيضًا قوله في جرير: «يحدث عن قتادة عن أنس بأحاديث مناكير، ليس بشيء هو عن قتادة ضعيف».

قلتُ: لكن جريراً لم ينفرد بهذا الحديث عن قتادة، بل تابعه عليه همام بن يحيى عن قتادة قال: (سئل أنس: كيف كانت قراءة النبي ﷺ؟ فقال: كانت مدًا؛ ثم قرأ: ﴿بسم اللَّه الرحمن الرحيم﴾ يمد ببسم اللَّه، ويمد بالرحمن، ويمد بالرحيم).

أخرجه البخاري في «صحيحه» [٤٧٥٩]، وفي «خلق الأفعال» [رقم ٢١٦] -واللفظ له- وابن حبان [٦٣١٧]، والحاكم [١/ ٣٥٨]، والدارقطني في «سننه» [١/ ٣٠٨]، والبيهقي في «سننه» [٢٢٢١، ٢٢٢٢]، وفي «المعرفة» [رقم ٧٩٤]، والبغوي في «شرح السنة» [٢/ ٣٥٩]، وغيرهم.

وتابعه أيضًا حرب بن شداد عن قتادة نحو لفظ المؤلف عند الطبراني في «الأوسط» [٥/ رقم ٤٨٦٨]، لكن الإسناد إليه مخدوش.

٢٩٠٧- **صحيح**: أخرجه الطبري في «تفسيره» [١٠/ ٦٥]، وابن عساكر في «تاريخه» [٦١/ ٤٠]، من طريقين عن معاذ بن هشام عن أبيه هشام الدستوائي عن قتادة عن أنس به. =

فلما رأت الحبال فزعت، فجالت جولة، فولدن كلهن بُرْقًا إلا شاةً واحدةً، فذهب بأولادهن ذلك العام.

٢٩٠٨- حَدَّثَنَا خلاد بن أسلم، حدّثنا النضر بن شميل، حدّثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، قال: لما أتى رسول الله ﷺ خيبر، قال: «**إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ**».

= **قلتُ**: وسنده صحيح على شرط الشيخين؛ وقد جوَّد إسناده ابن كثير فى «تفسيره» [٣/ ٥١٠]، وهو أثر موقوف.

٢٩٠٨- **صحيح**: أخرجه مسلم [١٣٦٥]، وأبو عوانة [٥٥٩١]، والخليلى فى «الإرشاد» [٣ / ٨٩٤٣ طبعة الرشد]، وغيرهم من طرق عن النضر بن شميل عن شعبة عن قتادة عن أنس به..

قلتُ: وهذا إسناد مشرق جدًا، ولا تسأل عن عنعنة قتادة إذا رأيت شعبة قد رواه عنه، لكن أعله الخليلى الحافظ، فقال عقب روايته: «لم يروه عن شعبة عن قتادة غير النضر، ورواه غيره عن شعبة عن حميد وغيره عن أنس».

قلتُ: قد اعتمد مسلم هذا الطريق وأخرجه فى «صحيحه»، فإن صح ما قاله الخليلى؛ فالوجهان محفوظان عن شعبة؛ ولا مانع أن يكون له فيه شيخان.

وقد توبع شعبة على هذا الوجه: تابعه قرة بن خالد على نحوه عند أبى عوانة [برقم ٥٥٩٢]، بإسناد صحيح إليه؛ وتابعهما معمر عن قتادة عن أنس قال: (لما أتى النبى خيبر، فوجدهم حين خرجوا إلى زرعهم معهم مساحيهم، فلما رأوه ومعه الجيش نكصوا، فرجعوا إلى حصنهم، فقال النبى ﷺ: اللَّه أكبر، خربت خيبر، إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين).

أخرجه عبد الرزاق فى «تفسيره» [٣/ ١٥٩]، واللفظ له - وعنه أحمد [٣/ ١٦٤]، والمؤلف [٣٠٤٣]، وغيرهم، فهؤلاء ثلاثة من الثقات الأثبات قد رووه عن قتادة على هذا الوجه الماضى؛ وخالفهم جميعًا: سعيد بن بشير، فرواه عن قتادة فقال: عن أنس عن أبى طلحة به نحو سياق المؤلف، فجعله من (مسند أبى طلحة).

هكذا أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [٥/ رقم ٤٧٠٣]، وفى «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٢٦٢٣]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٥٤/ ٢٠٣]، غير أن الإسناد إليه لا يثبت، وسعيد نفسه ضعيف سيئ الحفظ لا سيما فى قتادة، لكنه قد توبع عليه على هذا الوجه: فتابعه سعيد ابن أبى عروبة على نحو رواية معمر الماضية عند أحمد [٤/ ٢٨، ٢٩]، =

٢٩٠٩- **حَدَّثَنَا** القواريرى، وموسى بن محمد بن حيان، قالا: حدّثنا حرمى بن عمارة، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»، ليس فى حديث موسى «**مُتَعَمِّدًا**».

= والطبرانى فى «الكبير» [٥/ رقم ٤٧٠٤]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ١٠٩]، و الرويانى فى «مسنده» [رقم ٩٦٦]، بإسناد صحيح إليه؛ وتابعه أيضًا شيبان النحوى على مثل رواية ابن أبى عروبة عند أحمد [٤/ ٢٨]، بإسناد صحيح إليه.

فالذى يظهر لى من هذا الاختلاف: أن أنسًا كان قد سمعه من أبى طلحة به . . .

ثم صار يرسله بعد ذلك، وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه . . . فانظر منها الآتى [برقم ٣٨٠٤، ٣٩٣٢].

٢٩٠٩- صحيح: أخرجه عبد اللَّه بن أحمد فى «زوائده على «لمسند» [٣/ ٢٧٨، ٢٧٩]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٩٣٠]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٣٦٠]، والخليلى فى «الإرشاد» [٢/ ٤٨٦]، وأبو العباس السراج فى «البيتوتة» [رقم ١٨]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١٨١٦]، والطبرانى أيضًا فى طرق حديث: من كذب على متعمدًا [رقم ١٠٦، ١٠٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٢٠٨]، وابن العديم فى «بغية الطلب» [٤/ ٢٣٦]، وغيرهم من طرق عن حرمى بن عمارة عن شعبة عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح ثابت، لكن قال الخليلى عقبه: «لم يروه أحد من أصحاب شعبة عن قتادة غير حرمى، وهو ثقة يحتج بحديثه» وحرمى ثقة كما قال؛ لكن أنكر عليه الإمام أحمد هذا الحديث عن شعبة، كما أخرجه عنه العقيلى فى «الضعفاء» [١/ ٢٧٠]، بإسناد صحيح إليه، وفيه هناك قول أحمد عن حرمى: «كانت فيه غفلة».

قلتُ: لكن حرميّا لم ينفرد به عن شعبة كما أشار الخليلى، بل تابعه عليه أبو داود الطيالسى، فقد قال الطبرنى عقب روايته: «لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا حرمى بن عمارة وأبو داود الطيالسى».

وقد قُرِنَ حمادُ بن أبى سليمان وسليمان التيمى مع قتادة فى سند عبد اللَّه بن أحمد من الموضع الأول، فعنده: (حدثنا أبو عبد اللَّه السلمى -هو محمد بن عبد الرحمن العنبرى الثقة المعروف- قال: حدثنى حرمى بن عمارة ثنا شعبة قال: أخبرنى قتادة وحماد بن أبى سليمان، وسليمان التيمى، سمعوا أنس بن مالك. . .) . =

٢٩١٠- **حَدَّثَنَا** زكريا بن يحيى، حدّثنا خالدٌ، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ كان على أحد، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، فرَجف بهم، فضربه برجله، وقال: «**اثْبُتْ أُحُدٌ؛ نَبِيٌّ وَصِدِّيقٌ وَشَهِيدَانِ**».

٢٩١١- **حَدَّثَنَا** إبراهيم بن عرعرة السامى، حدّثنا سَلْم بن قتيبة، حدّثنا عمر بن نبهان، عن قتادة، عن أنسٍ، أن رسول اللَّه ﷺ كان يدعو ببطن كفيه، ويقول: هكذا - يُظهر كفيه.

= وقد رواه جماعة تارة عن شعبة عن حماد عن أنس به . . . كما يأتى عند المؤلف [برقم ٣٧١٦]، وتارة عن شعبة عن سليمانُ التيمى وغيره عن أنس به . . . كما عند الدارمى [٢٣٦]، وغيره.

وقد توبع شعبة على الوجه الأول عن قتادة: تابعه همام بن يحيى على مثله عند ابن المقرئ فى «المعجم» [رقم ٩٨٢]، ورجاله ثقات سوى شيخ ابن المقرئ: (أبى علىّ عبد اللَّه بن جعفر بن محمد الرازى جار ابن أبى البلخ) فلم أفطن له.

وللحديث طرق أخرى عن أنس به تأتى عند المؤلف [برقم ٣٧١٦، ٣٩٠٤، ٤٠٠١، ٤٠٢٥، ٤٠٦١، ٤٠٧٠، ٤٠٧٦، ٤٠٧٧].

٢٩١٠- **صحيح**: أخرجه البخارى [٣٤٧٢، ٣٤٩٦]، وأبو داود [٤٦٥١]، والترمذى [٣٦٩٧]، وابن حبان [٦٨٦٥، ٦٩٠٨]، والنسائى فى «الكبرى» [٨١٣٥]، وأحمد فى «فضائل الصحابة» [رقم ٢٤٦، ٨١٨]، والحارث بن أبى أسامة فى «عواليه» [٤٩]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [٢/ رقم ١٤٣٧، ١٤٨٨]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ٦٤٥، ٧٥١، ٨٢٨]، والخطيب فى «تاريخه» [٥/ ٣٦٥]، وابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٣٥٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [٧/ ١٠٣]، والبيهقى فى «الدلائل» [٢٦٣٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٠/ ٧٤]، و[٣٩/ ٢٩٢، ٢٩٣، ٤٠١، ٤٠٢]، وجماعة من طرق عن سعيد ابن أبى عروبة عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: وتوبع عليه ابن أبى عروبة: تابعه شعبة ومطر الوراق وعمران القطان وغيرهم؛ ورواية شعبة عند أحمد [٣/ ١١٢]، وجماعة.

٢٩١١- **ضعيف بهذا اللفظ**: أخرجه أبو داود [١٤٨٧]، والبخارى فى «تاريخه» [٦/ ٢٠٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٣٢]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٣/ ١٩٣]، وغيرهم من طريق سلم بن قتيبة عن عمر بن نبهان عن قتادة عن أنس به . . نحوه . . . =

٢٩١٢- حَدَّثَنَا إبراهيم، حدّثنا سَلْمُ بن قتيبة، حدّثنا عمر بن نبهان، عن قتادة، عن أنسٍ، أن رسول اللَّه ﷺ كان يصلى فى خفيه ونعليه .

٢٩١٣- حَدَّثَنَا محمد بن خالد بن عبد اللَّه الطحان، حدّثنا أبى، حدّثنا سعيدٌ، عن قتادة، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ نهى عن صوم خمسةٍ من أيام السنة: يوم الفطر، ويوم النحر، وثلاثة أيام التشريق .

= ولفظ أبى داود: (رأيت رسول اللَّه ﷺ يدعو هكذا بباطن كفيه وظاهرهما) ومثله عند العقيلى وقريبًا منه عند البخارى وابن عدى.

قلتُ: وهذا إسناد منكر، وعمر بن نبهان هذا ضعيف عندهم، وهو من رجال أبى داود وحده، وبه أعله المنذرى فى «تهذيب السنن» فقال: «فى إسناده عمر بن نبهان البصرى، ولا يحتج به» كما فى «عون المعبود» [٤/ ٢٥٢]، والحديث صحيح ثابت دون هذا اللفظ؛ فانظر الطريق الصحيح الآتى عن أنس عند المؤلف [برقم ٣٥٠٩، ٣٥٣٤].

٢٩١٢- صحيح: أخرجه الدارقطنى فى «سننه» [١/ ٣١٣]، وابن عدى فى «الكامل» [١/ ٣١٣]، والعقيلى [٣/ ١٩٣]، والبخارى فى «تاريخه» [٦/ ٢٠٢]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٩٠١]، وغيرهم من طريق سلم بن قتيبة عن عمر بن نبهان عن قتادة عن أنس به . . ولفظ الطبرانى: «صلى فى النعلين والخفين».

قلتُ: وسنده منكر مثل الذى قبله، وقد قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا عمر؛ تفرد به سلم» وسلم هذا هو ابن قتيبة صدوق مشهور؛ وإنما علة الحديث هى عمر بن نبهان ذلك الضعيف الواهى، وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ٥٤].

ولكن الحديث صحيح ثابت من وجوه كثيرة عن جماعة من الصحابة؛ فصلاته ﷺ فى النعلين ثابتة قد مضت من طرق، راجع حديث أبى سعيد [برقم ١١٤٩، ١١٩٤]، وحديث أبى بكرة [برقم ٢٦٣٣]، وسيأتى من حديث أنس [برقم ٤٣٤٢، ٣٦٦٧].

وأما صلاته ﷺ فى الخفين، فهذا ثابت أيضًا من طرق، ففى الباب: عن المغيرة بن شعبة وجرير ابن عبد اللَّه وبريدة بن الحصيب وعمر بن الخطاب والبراء بن عازب وغيرهم.

٢٩١٣- صحيح لغيره: أخرجه الدارقطنى فى «سننه» [٢/ ٢١٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٢٧٣]، من طريق محمد بن خالد بن عبد اللَّه الطحان عن أبيه عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن أنس به . =

. . . . . .

= **قلتُ**: وهذا سند منكر جدًا، ومحمد بن خالد هذا شيخ هالك، تركه جماعة؛ وكذبه ابن معين بخط عريض، بل صح عنه كما أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٢٧٢]، أنه قال: «محمد بن خالد بن عبد اللَّه الواسطى كذاب، إن لقيتموه فاصفعوه».

قلتُ: أما تكذيبه فقد قبلناه منك، وأما الصَّفْعُ، فهذا من شأن الحاكم، ومحمد بن خالد من رجال ابن ماجه وحده، راجع ترجمته من «التهذيب» وقال الحافظ فى «المطالب» [عقب رقم ١١٤٥]، بعد أن ساق إسناده من طريق المؤلف.

«**قلتُ**: أخطأ فيه محمد بن خالد الطحان، وإنما هو يزيد الرقاشى لا قتادة».

قلتُ: يعنى أن الذى يرويه عن أنس هو (يزيد الرقاشى) دون (قتادة) فوهم فيه محمد بن خالد كما ترى، وكان ابن معين ينكر روايته عن أبيه عن ابن أبى عروبة، كما نقله البخارى فى «تاريخه» [١/ ٧٤]، عن ابن معين.

والمحفوظ عن ابن أبى عروبة إنما هو عن يزيد الرقاشى عن أنس به . . . ، هكذا رواه عنه كهمس ابن المنهال كما يأتى عند المؤلف [برقم ٤١١٧]، وكهمس فيه ضعف، وقد خولف فيه أيضًا، خالفه عبد الأعلى النرسى، فرواه عن ابن أبى عروبة فقال: عن رجل عن يزيد الرقاشى عن أنس به . . . ، فذكر فيه واسطة مبهمة بين سعيد والرقاشى، هكذا أخرجه ابن أبى عروبة فى كتابه «المناسك» [رقم ١١٨/ رواية عبد الأعلى عنه]، وهذا هو المحفوظ عن ابن أبى عروبة بلا تردد.

وعبد الأعلى من أثبت الناس فى ابن أبى عروبة، وكان ممن سمع منه قديمًا قبل اختلاطه، وسعيد مدلس ليس بالمكثر، فلعله دلس ذلك الرجل المبهم بينه وبين الرقاشى فى طريق كهمس عنه، وقد توبع عليه ذلك الرجل الغامض عن يزيد الرقاشى، تابعه الربيع عن صبيح عند الطيالسى [٢١٠٥]، وزاد: (ويوم الجمعة مختصة من الأيام).

والربيع ضعفه جمهرة النقاد لسوء حفظه، لكنه توبع عليه:

١- فتابعه مرزوق أبو عبد اللَّه الشامى -مقرونًا مع الربيع- عند المؤلف [٤١١١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ٢٤٥]، والحارث فى «مسنده» [رقم ٣٤٩/ زوائده]، وليس عندهم النهى عن صوم يوم الفطر، وفى رواية للحارث [رقم ٣٤٨]، مثل سياق المؤلف.

ومرزوق هذا وثقه ابن حبان؛ ومشاه ابن معين. =

٢٩١٤- **حَدَّثَنَا** عبد الأعلى، حدّثنا يزيد بن زريع، حدّثنا سعيدٌ، عن قتادة، عن أنس، أن نبى اللَّه ﷺ حدث لما عرج به إلى السماء، قال: «**أَتَيْتُ عَلَى إِدْرِيسَ فِي السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ**».

= ٢- وتابعه شعبة على جملة النهى عن صيام أيام التشريق فقط عند الخطيب فى الكفاية [ص ٤١٩]، لكن فى الطريق إليه محمد بن يونس الكديمى ذلك الحافظ المتروك، أفسد نفسه مثلما أفسدها قبله الشاذكونى.

ومدار الحديث على يزيد الرقاشى ذلك الزاهد العابد الصالح الواهى، غلبه تقشفه على الرواية؛ فلم يعد يحسن منها شيئًا قط، حتى تركه بعضهم، قال ابن حبان فى «المجروحين» [٣/ ٩٨]: «كان يقلب كلام الحسن فيجعله عن أنس عن النبى ﷺ، وهو لا يعلم فلما كثر فى روايته ما ليس من حديث أنس وغيره من الثقات؛ بطل الاحتجاج به، فلا تحل الرواية عنه إلا على سبيل التعجب، . . .» وقد نقل المناوى فى «الفيض» [٦/ ٣٣٢]، عن الحافظ أنه قال: «سنده ضعيف» وعن البيهقى أنه قال: «وهو ضعيف من طرقه كلها» وهذه عبارة الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٤٦١]، قال: «رواه أبو يعلى وهو ضعيف من طرقه كلها» وأعله البوصيرى بيزيد الرقاشى فى «إتحاف الخيرة» [٣/ ٣٣]، وهو كما قال؛ لكن للحديث شواهد لفقراته جميعًا.

١- أما النهى عن صوم أيام التشريق: فله شواهد عن جماعة من الصحابة؛ مضى منها حديث على [برقم ٤٦١]، ويأتى حديث أبى هريرة [برقم ٥٩١٣، ٦٠٢٤].

٢- وأما النهى عن صيام يوم الأضحى ويوم الفطر؛ فله شواهد أيضًا عن جماعة من الصحابة، مضى منها حديث عمر [برقم ١٥٠، ١٥٢، ٢٣٨]، وحديث أبى سعيد [برقم ١١٣٤، ١١٦٠، ١٢٦٨، ١٣٢٦]، وفى الباب عن أبى هريرة وغيره.

٢٩١٤- **صحيح**: أخرجه الترمذى [٣١٥٧]، وأحمد [٣/ ٢٦٠]، والطبرى فى «تفسيره» [٨/ ٣٥٢]، وغيرهم من طريقين عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: وسنده صحيح على شرطهما؛ وقد قال الترمذى: «هذا حديث حسن، وقد رواه سعيد ابن أبى عروبة وهمام وغير واحد عن قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة عن النبى ﷺ حديث المعراج بطوله؛ وهذا عندنا مختصر من ذلك».

وهذا كما قال الترمذى؛ وحديث المعراج الطويل: أخرجه البخارى [٣٠٣٥، ٣٦٧٤]، ومسلم [١٦٤]، والنسائى [٤٤٨]، والترمذى [٣٣٤٦] -ولم يسقه كله- وأحمد [٤/ ٢٠٧، ٢٠٨]، =

٢٩١٥- حَدَّثَنَا عبد الرحمن بن سلام، حدّثنا حماد بن سلمة، حدّثنا قتادة، وثابتٌ، وحميدٌ، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ كان يصلى بهم فجاء رجلٌ، فدخل فى الصلاة وقد حفزه النفس، فقال: اللَّه أكبر، الحمد للَّه حمداً كثيراً طيباً مباركًا فيه، فلما قضى رسول اللَّه ﷺ صلاته، قال: «**أَيُّكُمُ الْمُتَكَلِّمُ بِالْكَلِمَاتِ؟**» فأرم القوم، فقال: «**أَيُّكُمُ الْمُتَكَلِّمُ بِالْكَلِمَاتِ؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ بَأْسًا**»، فقال الرجل: أنا يا رسول اللَّه، جئت وقد حفزنى النفس فقلتهن، فقال: «**لَقَدْ رَأَيْتُ اثْنَىْ عَشَرَ مَلَكًا ابْتَدَرُوهَا أَيُّهُمْ يَرْفَعُهَا**».

= وابن خزيمة [٣٠١]، وابن حبان [٤٨]، وجماعة كثيرة من طرق عن قتادة عن أنس عن مالك ابن صعصعة به.

قلتُ: فالحديث من (مسند مالك بن صعصعة) وليس من (مسند أنس) فتحمل رواية أنس المختصرة هنا عند المؤلف وغيره؛ أنه كان يرسله فى بعض الأوقات، ولا يذكر ممن سمعه.

٢٩١٥- صحيح: أخرجه مسلم [٦٠١]، وأبو داود [٧٦٣]، والنسائى [٩٠١]، وأحمد [/ ١٦٧ ٣، ١٩١، ٢٥٢]، وابن خزيمة [٤٦٦]، وابن حبان [١٧٦١]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٥١١]، والخطابى فى «غريب الحديث» [١/ ١٩٣] -وعنده مختصر جداً- وأبو عوانة [رقم ١٢٧٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٤٦٠]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ١٠٨]، والخطيب فى «الأسماء المبهمة» [ص ١٨]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن قتادة وثابت وحميد، ثلاثتهم عن أنس به... وهو عند بعضهم بنحوه... وزاد أبو داود وأبو عوانة والبغوى وأحمد فى الموضع الثالث: «وزاد حميد فيه: وإذا جاء أحدكم فليمش نحو ما كان يمشى، فليصل ما أدرك؛ وليقض ما سبقه».

قلتُ: والزيادة: الماضية ستأتى من طريق آخر عن حميد عن أنس به.... عند المؤلف [برقم ٣٨٧٦]، وسنده صحيح على شرط البخارى، ومن أعله بعنعنة حميد، فلم يصب كما سنذكره هناك إن شاء اللَّه، وانظر ما علقناه على الحديث الآتى [برقم ٣٧١٨].

وقد توبع عليه حماد بن سلمة عن قتادة وحده عن أنس به... تابعه همام بن يحيى على نحوه دون التكبير فى أوله، وزاد فى آخره: (فقال تبارك وتعالى: اكتبوها، إلا أنهم سألوا ربهم: كيف يكتبونها؟! فقال: اكتبوها كما قال عبدى) أخرجه الطيالسى - ولفظ الزيادة له - وأحمد [٣/ ١٩١، ٢٦٩]، وابن خزيمة [٤٦٦]، والمؤلف [برقم ٣١٠٠]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١١٩٥]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٥١٢]، وغيرهم. =

٢٩١٦- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا عبدة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنسٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ، فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ**».

٢٩١٦- **صحيح**: أخرجه ابن ماجه [٣٦٩٧]، وأحمد [٣/ ١٤٠، ٢١٤، ٢٣٤]، وابن حبان [٥٠٣]، وابن أبي شيبة [٢٥٧٦٠]، وبقي بن مخلد في «تفسيره» والبزار في «مسنده» كما في «الفتح» [١١/ ٤٣]، وغيرهم من طرق عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس به نحوه . . . وزاد أحمد وابن حبان والبزار وبقي بن مخلد في أوله: (أن يهوديًا سلَّم على النبي ﷺ وأصحابه فقال: السام عليكم، قال النبي ﷺ: أتدرون ما قال؟! قالوا: نعم، سلم علينا، قال: لا إنما قال: السام عليكم، أي: تسامون دينكم . . . .) لفظ ابن حبان؛ ولفظ البزار: (مر يهودي بالنبي ﷺ وأصحابه فسلم عليهم، فرد عليه أصحاب النبي ﷺ فقال: هل تدرون ما قال؟! قالوا: نعم، سلم علينا، قال: فإنه قال: السام عليكم، أي: تسامون دينكم، ردوه عليّ، فردوه فقال: كيف قلت؟ قال: قلتُ: السام عليكم . . .) ونحوه: عند بقي بن مخلد؛ وليس عند أحمد جملة: (أي: تسامون دينكم).

قلتُ: وسنده صحيح على شرط الشيخين؛ وجملة: (أي: تسامون دينكم) الواقعة في زيادة البزار وابن حبان وبقي بن مخلد، قد احتمل الحافظ في «الفتح» [١١/ ٤٣]، أنها ربما تكون مدرجة من تفسير قتادة، قال الإمام في «الإرواء» [٥/ ١١٧]: «قلتُ: وهذا هو الأشبه أنه من تفسير قتادة» وهو كما قالا إن شاء اللَّه؛ والحديث من هذا الطريق مع تلك الزيادة الماضية عند الطبري أيضًا في «تفسيره» [١٢/ ١٤]، وقد توبع عليه - ابن أبي عروبة - عن قتادة . . . تابعه:

١- شيبان النحوي على نحوه مثل سياق البزار الماضي دون جملة: (تسامون دينكم) وفي آخره قال: (إذا سلم عليكم أحد من أهل الكتاب فقولوا: عليك، قال: عليك ما قلت، قال: ﴿وَإِذَا جَآءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ ٱللَّهُ﴾ أخرجه الترمذي [٣٣٠١]، والمؤلف [٣١١٤].

٢- وهمام بن يحيى عن قتادة عن أنس: (أن يهوديًا مر على النبي ﷺ وأصحابه فقال: السام عليكم، فرد عليه أصحاب النبي ﷺ فقال النبي ﷺ إنما قال: السام عليكم، فَأخذَ اليهودي، فجيء به؛ فاعترف، فقال النبي ﷺ ردوا عليهم ما قالوا. . .).

أخرجه أحمد [٣/ ١٩٢]، و [٣/ ٢٨٩]، واللفظ له - والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ١١٠٥]- والمؤلف [برقم ٣٠٨٩]، وغيرهم. =

٢٩١٧- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا محمد بن بشر العبدى، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا يَمْنَعْكُمْ أَذَانُ بِلالٍ عَنِ السُّحُورِ، فَإِنَّ فِى بَصَرِهِ شَيْئًا**».

= **٣**- وأبان العطار على نحو رواية همام عند أحمد [٣/ ١٤٤]، و[٣/ ٢٦٢].

٤- وحماد بن سلمة على مثل سياق المؤلف، عند أحمد [٣/ ٢١٢]، وقُرن مع قتادة: (القاسم) فى إسناده، والقاسم هذا هو ابن يزيد الرحال كما ظنه الحافظ فى «تعجيل المنفعة» [١/ ٣٤١]، ونقل توثيقه عن ابن معين وابن حبان والعجلى وابن خلفون، وغفل عن توثيق أبى حاتم الرازى له أيضًا، كما فى «الجرح والتعديل» [٧/ ١٢٣].

٥- وشعبة عن قتادة عن أنس: (أن أصحاب النبى ﷺ قالوا للنبى ﷺ: إن أهل الكتاب يسلمون علينا، فكيف نرد عليهم؟ قال: قولوا: وعليكم) أخرجه مسلم [٣١٦٣] -واللفظ له- وأبو داود [٥٢٠٧]، وأحمد [٣/ ١١٥، ٢٠٢، ٢٢٢، ٢٧٣، ٢٧٧، ٢٩٠]، والمؤلف [رقم ٣١٧٩، ٣٢١٤]، والنسائى فى «الكبرى» [٢٠٢١٨]، و[١٠٢١٩]، وابن الجعد [٩٣٢]، وأبو الشيخ فى «الفوائد» [رقم ٣]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٧/ ٩٠]، وغيرهم.

٢٩١٧- صحيح: أخرجه أحمد [٣/ ١٤٠]، وابن أبى شيبة [٨٩٢٦]، والبزار [رقم ٩٨٢/ كشف الأستار]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ١٤٠]، وأبو الفضل الزهرى فى «حديثه» [٥٥١]، وغيرهم من طرق عن محمد بن بشر العبدى عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، ومحمد بن بشر العبدى ممن سمع من ابن أبى عروبة قديمًا قبل اختلاطه كما أشار إليه أبو داود فى «سؤالات الآجرى» ونقله عنه العراقى فى «نكته على ابن الصلاح» [ص٤٥]، وقال البزار: «لا نعلمه عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرد به محمد بن بشر عن سعيد».

قلتُ: وابن بشر إذا لم يحق لمثله أن يتفرد عن ابن أبى عروبة، فمن يحق له ذلك سواه؟! وعنه يقول أبو داود: «هو أحفظ من كان بالكوفة» وهو ثقة حافظ ثبت مرضى.

وقال الإمام فى «الإرواء» [١/ ٢٣٨]، بعد أن عزا الحديث لأحمد فقط: «وإسناده صحيح إن كان قتادة سمعه من أنس؛ فإنه موصوف بالتدليس؛ وقد عنعنه».

قلتُ: قد قلنا غير مرة: إن قتادة مكثر جدًا عن أنس، والمدلس إذا أكثر من ملازمة شيخ =

٢٩١٨- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا محمد بن بشر، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: «**مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلاتِهِمْ!**» فاشتد قوله في ذلك، حتى قال: «**لَيَنْتَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ، أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ**».

= في السماع، ثم عنعن عنه؛ حُمِلَتْ عنعنته على السماع البتة، هكذا جزم عبد اللَّه بن الزبير الحميدي - شيخ البخاري وصاحب الشافعي -وغيره من النقاد، راجع ما علقناه على الحديث الماضي [برقم ٢٨٤٢].

٢٩١٨- **صحيح**: أخرجه البخاري [٧١٧]، والنسائي [١١٩٣]، وابن ماجه [١٠٤٤]، وأبو داود [٩١٣]، وأحمد [٣/ ١٠٩، ١١٢، ١١٥، ١١٦، ١٤٠، ٢٥٨]، والدارمي [١٣٠٢]، وابن خزيمة [٤٧٥]، وابن حبان [٢٢٨٤]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١١٩٦]، والبيهقي في «سننه» [٣٣٥١]، والبغوي في «شرح السنة» [٢/ ٣١]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ١٢٣٣]، وغيرهم من طرق عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس به . . . وزاد ابن ماجه في أوله: (صلى رسول اللَّه ﷺ بأصحابه، فلما قضى الصلاة أقبل على القوم بوجهه فقال: . . .)

قلتُ: هكذا رواه جماعة عن ابن أبي عروبة عن قتادة به . . . ، وصرح ابن أبي عروبة بالسماع من قتادة عند البخاري وجماعة، فجاء بعضهم ورواه عن سعيد فأدخل واسطة بينه وبين قتادة، هكذا أخرجه ابن عدي في «الكامل» كما في «الفتح» [٢/ ٢٣٣]، والمحفوظ عن سعيد هو الأول؛ وقد توبع عليه سعيد على هذا الوجه، تابعه:

١- أبان العطار عند أحمد [٣/ ٢٥٨]، بإسناد صحيح إليه، لكن قد اختلف عليه في وصله، فقد ذكر ابن أبي حاتم في «العلل» [رقم ٣٠٢]، أن أبان العطار قد روى هذا الحديث عن قتادة أنه بلغه عن النبي ﷺ أنه كان يقول . . . ، وذكره مرسلاً، ثم نقل عن أبي زرعة أنه قال: «ابن أبي عروبة أحفظ، وقتادة عن أنس عن النبي ﷺ أصح، كذا رواه عمران القطان أيضًا».

قلتُ: ورواية عمران هذه قد أخرجها أبو نعيم في «أخبار أصبهان» [ص ١٧١]، بإسناد مغموز إليه، وهذا هو المحفوظ عن قتادة موصولاً كما يقول أبو زرعة، فهؤلاء ثلاثة - على الاختلاف في رواية أبان العطار- قد رووه عن قتادة عن أنس به . . . وتابعهم على هذا الوجه.

٢- هشام الدستوائي عند الطيالسي [٢٠١٩].

٣- وشعبة عند المؤلف [برقم ٣١٩١]، من ثلاثة طرق عنه به . . . =

٢٩١٩- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا وكيعٌ، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس، أن النبى ﷺ رأى لحمًا، فقال: «**مَا هَذَا؟**» فقالوا: تُصُدِّقَ به على بريرة، فقال: «**هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ**».

= ثم جاء معمر وخالف الجميع، ورواه عن قتادة به مرسلاً، لم يذكر فيه أنس، هكذا أخرجه عبد الرزاق [٣٢٥٩]، قال الحافظ فى «الفتح» [٢/ ٢٣٣]: «وهذه علة غير قادحة؛ لأن سعيدًا - وهو ابن أبى عروبة- أعلم بحديث قتادة من معمر».

قلتُ: بل كان معمر سيئ الحفظ لحديث قتادة كما قاله الدارقطنى فى «العلل» ونقله عنه ابن رجب فى «شرح العلل».

٤- وتابعهم أيضًا: همام بن يحيى عند السراج كما فى «الفتح» [٢/ ٢٣٣].

وقد رأيت بعضهم قد أعل هذا الحديث بعلة أخرى، وهى عدم سماع قتادة له من أنس، هكذا نقله عبد اللَّه بن أحمد فى «العلل» [٣/ ٢٢٢]، عن يحيى بن القطان قال: «كان شعبة ينكر حديث قتادة عن أنس . . . «ما بال أقوام يرفعون أبصارهم فى الصلاة،» نرى أنه لم يسمعه».

قلتُ: لعل ذلك قد اختلج فى صدر شعبة قديمًا؛ ثم صح له بعد ذلك سماع قتادة له من أنس . . . فرواه عنه كما يأتى عند المؤلف [برقم ٣١٩١]، وشعبة لا يروى عن شيوخه المدلسين إلا ما صرحوا فيه بالسماع ممن فوقهم، فراجع ما علقناه على الحديث الماضى [برقم ١٧٣٢]، على أن قتادة قد صرح بسماعه من أنس فى رواية يحيى القطان عن ابن أبى عروبة عن قتادة عند البخارى وأبى داود وجماعة. فصح الحديث والحمد للَّه.

٢٩١٩- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٤٢٤، ٢٤٢٨]، ومسلم [١٠٧٤]، وأبو داود [١٦٥٥]، والنسائى [٣٧٦٠]، وأحمد [٣/ ١١٧، ١٣٠، ١٨٠، ١٧٦، ٢٧٦]، والطيالسى [١٩٦٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٠٢٧]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ٢٥٩-٢٦٠]، والمزى فى «تهذيبه» [٢٢/ ٢٢٩]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٣/ ١٠٣-١٠٤]، و[٢٢/ ١٦٧]، والطحاوى فى «المشكل» [١١/ ٢٧]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: هكذا رواه شعبة عن قتادة، وخالفه معمر، فرواه عن قتادة بنحوه مرسلاً، لم يذكر فيه (أنسًا).

هكذا أخرجه عبد الرزاق [١٣٠٠٩]، والقول قول شعبة بلا تردد، ومعمر كان سيئ الحفظ لحديث قتادة كما نقله ابن رجب فى «شرح العلل» عن الدارقطنى، وقد أخرج ابن أبى خيثمة =

. . . . . .

= في «تاريخه» ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٥٩/ ٣٩٩]، عن ابن معين أنه قال: «قال معمر: جلست إلى قتادة وأنا صغير، فلم أحفظ عنه الأسانيد».

ثم جاء همام بن يحيى ورواه عن قتادة فقال: عن عكرمة عن ابن عباس (أن زوج بريرة كان عبدًا أسود يسمى مغيثًا، قال: فكنت أراه يتبعها في سكك المدينة، يعصر عينيه عليها؛ قال: وقضى فيها النبيﷺ أربع قضيات: أن مواليها اشترطوا الولاء، فقضى النبيﷺ: الولاء لمن أعتق؛ وخيرها فاختارت نفسها؛ فأمرها أن تعتد، قال: وَتُصُدِّقَ عليها بصدقة؛ فأهدت منها إلى عائشة - رضى اللَّه عنها- فذكرت ذلك للنبيﷺ فقال: هو عليها صدقة، وإلينا هدية).

أخرجه أحمد [١/ ٢٨١، ٣١٦]، -واللفظ له- وابن أبي شيبة [٢٩١١٤]، والبيهقي في «سننه» [١٤٠٤٢]، وابن سعد في «الطبقات» [٨ ٢٥٧/]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٣/ ٥٠]، وفي «الاستذكار» [٦/ ٦٨]، والطحاوي في «المشكل» [١١/ ٢٠]، وغيرهم.

فهكذا رواه همام على هذا السياق عن قتادة، وجعله من (مسند ابن عباس)، والصواب أن الذي من (مسند ابن عباس) هو أول الحديث حتى قوله: (يعصر عينيه عليها) فعلى نحو هذا القدر توبع عليه همام عن قتادة، تابعه شعبة وسعيد بن أبي عروبة وغيرهم، بل وهكذا رواه همام نفسه عن قتادة بنحو تلك الجملة عند أبي داود [٢٢٣٢]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣/ ٨٢]، وغيرهم.

ورواية سعيد عند الدارقطني في «سننه» [٣/ ٢٩٣]، ورواية شعبة عن قتادة أيضًا بنحو هذا القدر أيضًا عند البيهقي في «سننه» [١٤٠٤١]، وهي أيضًا عند البخاري [٤٩٧٦]، مقرونة مع رواية همام كلاهما عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال: (رأيته عبدًا- يعني زوج بريرة) فهذا القدر ونحوه كما مضى هو المحفوظ عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس؛ أما سائر سياق همام في روايته الأولى عن قتادة: (قال: وقضى فيها النبيﷺ أربع قضيات. . . . إلخ) فهذا الكلام إلى آخره . . . المحفوظ أنه من مرسل قتادة، ليس فيه عكرمة ولا ابن عباس.

فهكذا رواه ابن سعد في «الطبقات» [٨/ ٢٥٩]، عن عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة: (أن نبي اللَّهﷺ قضى في بريرة أربع قضيات . . .) وساقه مثل سياق همام الماضي.

وابن أبي عروبة أحفظ وأثبت في قتادة من همام بلا خلاف يعتد به، فيكون همام قد أدرج قول=

٢٩٢٠- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا يزيد بن هارون، عن سعيد بن أبى عروبة، عن قتادة، عن أنس، أن أم سليم، سألت النبى ﷺ عن المرأة ترى فى منامها ما يرى الرجل؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: «إِذَا رَأَتِ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ الْمَاءَ فَأَنْزَلَتْ فَعَلَيْهَا الْغُسْلُ»، فقالت أم سليم: يا رسول اللَّه، يكون هذا؟ قال: «نَعَمْ، مَاءُ الرَّجُلِ غَلِيظٌ أَبْيَضُ، وَمَاءُ الْمَرْأَةِ رَقِيقٌ أَصْفَرُ، فَأَيُّمَا سَبَقَ أَوْ عَلا أَشْبَهَهُ الْوَلَدُ».

٢٩٢١- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا محمد بن بشر، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس بن مالك، أن عصية وذكوان وبنى لحيان أتوا النبى ﷺ فاستمدّوه- وقد أسلموا - على عدوهم، فأمدهم بسبعين من الأنصار كانوا يسمّون القراء، كانوا يحتطبون بالنهار ويصلون بالليل، حتى إذا كانوا ببئر معونة قتلوهم، فقنت رسول اللَّه ﷺ شهرًا يدعو عليهم.

= قتادة فى سياق حديث ابن عباس المختصر بشأن بريرة وزوجها فقط، فانتبه لهذه الدقيقة يار عاك اللَّه. والحمد للَّه الذى علمنا ما لم نكن نعلم.

٢٩٢٠- صحيح: أخرجه مسلم [٣١١]، والنسائى فى «الصغرى» [٢٠٠]، وفى «الكبرى» [٩٠٧٦، ٩٠٧٧]، وابن ماجه [٦٠١]، وأحمد [٣/ ١٢١، ١٩٩]، وابن حبان [٦١٨٤، ٦١٨٥]، وابن أبى شيبة [٨٧٩]، والبيهقى فى «سننه» [٧٦٨]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٨/ ٣٣٧]، وفى «الاستذكار» [١/ ٢٩٢]، وأبو عوانة [رقم ٦٤٥]، وابن حزم فى «المحلى» [٢/ ٥]، وغيرهم من طرق عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن أنس به نحوه.

قلتُ: رواه عن سعيد: عبد الأعلى النرسى؛ ويزيد بن زريع وعبدة بن سليمان وغيرهم ممن سمعوا منه قبل اختلاطه.

٢٩٢١- صحيح: أخرجه البخارى [٢٨٩٩، ٣٨٦٢]، وأحمد [٣/ ١٠٩، ٢٥٥]، والبيهقى فى «سننه» [٢٩١٥]، وفى «الدلائل» [رقم ١٢٤١]، والبغوى فى «شرح السنة» [٧/ ٢٥]، وأبو نعيم فى «الحلية» [١/ ١٢٣]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٥٣]، وغيرهم من طرق عن سعيد ابن أبى عروبة عن قتادة عن أنس به نحوه . . . وزاد الجميع فى آخره: (قال أنس: فقرأنا فيهم قرآنًا، ثم إن ذلك رفع: «بلغوا عنا قومنا أنا لقينا ربنا فرضى عنا، وأرضانا) لفظ البخارى فى الموضع الأول، وهو رواية للمؤلف تأتى [برقم ٣١٥٩]. =

٢٩٢٢- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا زيد بن الحباب، عن علىّ بن مسعدة، حدّثنا قتادة، عن أنسٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ**».

= **قلتُ**: وقد رواه جماعة آخرون من طريق ابن أبى عروبة وجماعة عن قتادة عن أنس به مختصراً بجملة قنوت النبى ﷺ شهراً يدعو على رعل وذكوان وعصية. . .

٢٩٢٢- منكر: أخرجه الترمذى [٢٤٩٩]، وابن ماجه [٤٢٥١]، وأحمد [٣/ ١٩٨]، والحاكم [٤/ ٢٧٢]، وابن أبى شيبة [٣٤٢١٦]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١١٩٧]، وابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ١١١]، والمزى فى «تهذيبه» [٢١/ ١٣١]، وابن عساكر فى «التوبة» [١٠]، والحربى فى «غريب الحديث» [٢/ ٧١٩]، والكلاباذى فى بحر «الفوائد» [٣٢٦]، وغيرهم من طرق عن زيد بن الحباب عن على بن مسعدة عن قتادة عن أنس به . . . وزاد أحمد وحده: (ولو أن لابن آدم واديين من مال لابتغى لهما ثالثًا، و لا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب).

قلتُ: وقد توبع عليه زيد بن الحباب: تابعه مسلم بن إبراهيم الفراهيدى عند الدرامى [٢٧٢٧]، والبيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم ٧١٢٧]، وابن مردويه فى «جزء من أحاديث ابن حبان» [رقم ١٣٣]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٢٠٧]، والشجرى فى «الأمالى» [١/ ١٦٧]، والروياني فى «مسنده» [رقم ١٣٥١]، وغيرهم.

قال الحافظ فى «بلوغ المرام» [٨/ ٢٦٥/ مع سبل السلام/ طبعة دار ابن الجوزى]: «سنده قوى» ومثله قال ابن الربيع الشيبانى فى مكفرات الذنوب [ص٣]، وفى «تمييز الطيب من الخبيث» كما فى «كشف الخفاء» [٢/ ٩٦٤]، وتابعهما الشيخ الحوت فى «أسنى المطالب» [ص ٢١٧].

وكذا حسنه الإمام الألبانى وجماعة من المتأخرين، وقبلهم قد سبقهم الحاكم وقال عقب روايته: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وتعقبه الذهبى قائلاً: «على بن مسعدة لين».

قلتُ: وبه أعل العراقى فى المغنى [٤/ ١٦]، فقال: «قلتُ: فيه على بن مسعدة ضعفه البخارى» وقال الشرف المناوى فى «أماليه»: «حديث فيه ضعف» كما فى «فيض القدير» [٥/ ١٦]، ومداره على على بن مسعدة الباهلى وثقه أبو دواد الطيالسى، وقال ابن معين: «صالح» وفى رواية قال: «ليس به بأس فى البصريين» وكذا مشاه أبو حاتم الرازى، لكن قال عنه البخارى فى «تاريخه» [٦/ ٢٩٤]: «فيه نظر» وهذا جرح شديد عنده غالبًا، بل قال الحافظ الذهبى: «وقل أن يكون عند البخارى رجل «فيه نظر» إلا وهو متهم» راجع ترجمة عثمان بن فائد من «ميزان الاعتدال» [٣/ ٥٢]. =

= وضعفه أبو داود والنسائى وغيرهما، وقد ساق له ابن عدى هذا الحديث فى ترجمته من «الكامل» [٥/ ٢٠٧]، ثم قال: «ولعلىّ بن مسعدة غير ما ذكرت عن قتادة، وكلها غير محفوظة» وذكره ابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ١١١]، وقال: «كان ممن يخطئ على قلة روايته؛ وينفرد بما لا يتابع عليه؛ فاستحق ترك الاحتجاج به بما لا يوافق الثقات من الأخبار...» ثم ساق له هذا الحديث مع آخر.

وأقول: علىّ بن مسعدة هذا لا يحتمل تفرده عن مثل قتادة أصلاً، وإلى هذا أشار الترمذى بقوله عقب روايته: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث علىّ بن مسعدة عن قتادة» وقتادة حافظ كبير له تلاميذ وأصحاب بكثرة؛ فإذا انفرد عنه مثل علىّ بن مسعدة برواية لم يتابعه فيها أحد من أصحاب قتادة، ولا تُعرف إلا من طريقه، لا تكون إلا مردودة عليه؛ وأين كان أصحاب قتادة أو بعضهم عن مثل تلك الطريق الفائدة؟!

بل قد خولف ابن مسعدة فى سنده أيضًا، خالفه سعيد بن أبى عروبة - المقدَّم فى قتادة- فرواه عنه فقال: (عن قتادة: قال: أوحى اللَّه - تبارك وتعالى- إلى نبى من أنبياء بنى إسرائيل - عليهم السلام- : أن كل بنى آدم خطاؤون، وخير الخطائين التوابون) فجعله من قول قتادة رواية عن بعض أنبياء بنى إسرائيل.

هكذا أخرجه أحمد فى «الزهد» [رقم ٤٩٨/ طبعة دار ابن رجب]، من طريق عبد الوهاب الخفاف عن سعيد به.

قلتُ: وهذا إسناد مستقيم؛ وعبد الوهاب ممن سمع منه ابن أبى عروبة قديمًا كما قاله أحمد وغيره؛ وهذا الوجه هو المحفوظ عن قتادة بلا تردد، وهو معدود من (الإسرائيليات) كما ترى، فانظر كيف جعله ابن مسعدة عن (قتادة عن أنس به مرفوعًا، ؟!).

ووجدت للحديث طريقًا آخر عن أنس به مرفوعًا بجملة: (كل ابن آدم خطاء...) فقط، أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» [٦/ ٣٣٣]، وسنده هالك لا يفرح به، فيه سليمان بن عيسى صاحب كتاب «العقل» لكن لم يكن لمؤلفه عقل أصلاً، وهو الذى يقول عنه أبو حاتم والجوزجانى: «كذاب»، ويقول ابن عدى: «يضع الحديث» راجع ترجمته من «اللسان» [٣/ ٩٩].

وقد صح هذا الحديث موقوفًا من قول ابن عمر بلفظ: (كل ابن آدم خطاء إلا ما رحم اللَّه) أخرجه ابن المبارك فى «الزهد» [رقم ٢٩٩]، والبيهقى فى «الشعب» [١/ رقم ٢٧٣]، وسنده صحيح حجة. =

٢٩٢٣- **حَدَّثَنَا** أبو بكر، حدّثنا زيد بن الحباب، عن على بن مسعدة، حدّثنا قتادة، عن أنس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**الإِسْلامُ عَلانِيَةٌ، وَالإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ** - ثُمَّ يُشِيرُ بِيَدِهِ إِلَى صَدْرِهِ - **التَّقْوَى هَا هُنَا، التَّقْوَى هَا هُنَا**».

= ولا يصح فى هذا الباب حديث مرفوع، بل فى متن حديث أنس نكارة أفصح عنها الشيخ محمد عمرو عبد اللطيف فى آخر رسالته فى تخريج حديث: (ما من عبد مؤمن إلا وله ذنب يعتاده الفينة بعد الفينة...) [ص ١٨٤]، فقف على كلامه هناك. واللَّه المستعان.

● **تنبيه**: هنا شاردة غريبة لا بأس إن أشرنا إليها: فقد نقل المناوى فى «الفيض» [٥/ ١٦]، عن ابن القطان الفاسى أنه انتصر لتصحيح الحاكم لحديث أنس، وقال -يعنى ابن القطان: «ابن مسعدة صالح الحديث، وغرابته إنما هى فيما انفرد به عن قتادة».

قلتُ: وهذا عجب، وكيف راق له موافقه الحاكم وقد رواه ابن مسعدة عن قتادة فى جميع طرقه؟! فكأن ابن القطان لم يستحضر إسناد الحديث، بل لو عكس مقالته لكان قوله مقبولاً على مضض، فقد صح عن ابن معين أنه مشَّى ابن مسعدة فى حديث البصريين خاصة، وقتادة بصرى معروف؛ فكأن عبارة ابن معين قد انقلبت على ابن القطان، أو يكون المناوى قد أساء التصرف فى عبارة ابن القطان والحدث منكر الإسناد كما عرفت.

٢٩٢٣- **منكر بهذا التمام**: أخرجه أحمد [٣/ ١٣٤]، وابن أبى شيبة فى المصنف [٣٠٣١٩]، وفى «الإيمان» [رقم ٥]، والبزار [رقم ٢٠/ كشف الأستار]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٢٠٧]، وابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ١١١]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٢/ ١١١]، والخطيب فى «موضح الأوهام» [٢/ ٢٧٦]، وسليمان الفامى فى «فوائده» كما فى «تاريخ قزوين» [١/ ٢٩٩، ٤٧٧]، وغيرهم من طرق عن على بن مسعدة عن قتادة عن أنس به... وهو عند الخطيب والفامى بشطره الأول فقط.

قلتُ: وسنده منكر البتة، قال البزار: «تفرد به على بن مسعدة» وقال ابن طاهر فى «معرفة التذكرة» [٣٦٠]: «فيه على بن مسعدة الباهلى، ينفرد بما لا يتابع عليه» ونقل المناوى فى «الفيض» [٣/ ١٧٨]، عن عبد الحق الإشبيلى أنه قال: «حديث غير محفوظ، تفرد به على بن مسعدة».

قلتُ: وهو غير حجة أصلاً، وقد مضى الكلام على حاله فى الحديث قبله؛ ولشطر الحديث الثانى: (ثم يشير بيده إلى صدره: التقوى هاهنا...) شاهد ثابت من حديث أبى هريرة مرفوعًا عند مسلم [٢٥٦٤]، وجماعة كثيرة.

٢٩٢٤- **حَدَّثَنَا** عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا حرميّ، حدّثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، قال: كان رسول اللَّه ﷺ يعجبه الدباء، قال: فرأيته يومًا يأكل طعامًا فيه دباءٌ، فكنتُ أقربه إليه.

٢٩٢٥- **حَدَّثَنَا** عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا حرمى بن عمارة، حدّثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ**»، قال أبو سعيد بإصبعيه: السبابة والوسطى.

٢٩٢٤- **صحيح**: أخرجه أحمد [٣/ ١٧٧، ٢٧٣، ٢٧٩، ٢٩٠]، والطيالسى [١٩٧٦]، والنسائى فى «الكبرى» [٦٦٦٤]، والترمذى فى «الشمائل» [١٦١]، والمزى فى «تهذيبه» [١٢ / ١٤٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٤٥٥]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن قتادة عن أنس به... نحوه... وهو مختصر عند النسائى بلفظ: (كان رسول اللَّه ﷺ يحب الدباء) ونحوه عند المزى، ولفظ الترمذى والبغوى وهو رواية لأحمد والمؤلف: (كان النبى ﷺ يعجبه الدباء؛ فَأُتِىَ بطعام- أو دُعى له- فجعلت أتتبعه فأضعه بين يديه لما أعلم أنه يحبه) وفى رواية لأحمد فى أوله: (كان النبى ﷺ يحب القرع- أو قال: الدباء...) هكذا بالشك، وهو رواية للمؤلف تأتى [٣٢٤٣].

قلتُ: وسنده صحيح على شرط الشيخين، وهو عند الدارمى [٢٠٥١]، من هذا الطريق نحوه... لكن عنده (القرع) بدل: (الدباء) وله طرق أخرى عن أنس به نحوه.

٢٩٢٥- **صحيح**: أخرجه البخارى [٦١٣٩]، ومسلم [٢٩٥١] والترمذى [٢٢١٤]، وأحمد [٣/ ١٢٣، ١٣٠، ١٩٣، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٨٣]، وابن حبان [٦٦٤٠]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١١٦٦]، والطبرى فى «تاريخه» [١/ ١٦، ١٧]، وأبو جعفر ابن البخترى فى «الجزء المنتقى من السادس عشر من حديثه» [رقم ٣١/ ضمن مجموع مؤلفاته] وغيرهم من طرق عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: وزاد مسلم وأحمد والمؤلف فى رواية لهم: (قال شعبة: وسمعت قتادة يقول فى قصصه: كفضل إحداهما على الأخرى، فلا أدرى أذكره عن أنس أو قاله قتادة؟) وفى رواية لمسلم: (وقرن شعبة - وهو روايه عن قتادة- بين إصبعيه المسبحة والوسطى يحكيه) وعند الترمذى: (وأشار أبو داود -وهو الطيالسى راويه عن شعبة عن قتادة- بالسبابة والوسطى فما فصل إحداهما على الأخرى) وعند عبد بن حميد، وهو رواية لأحمد: (وأشار بالوسطى والسبابة) وهى رواية للطبرى والمؤلف أيضًا. =

٢٩٢٦- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا معاذ بن هشام، حدثنى أبى، عن قتادة، حدّثنا أنسٌ، أن نبى اللَّه ﷺ، قال: «**[يُقَالُ] لِلرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا، أَكُنْتَ تَفْتَدِى بِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَيُقَالُ لَهُ: قَدْ سُئِلْتَ أَيْسَرَ مِنْ ذَلِكَ**».

= وله طرق أخرى عن أنس به مثله . . . وقد قُرِنَ أبو التياح فى سنده مع قتادة من طريق شعبة عنه عند البخارى والطيالسى وهو رواية لأحمد ومسلم والمؤلف والطبرى، وأبو التياج هو يزيد بن حميد البصرى الثقة المشهور.

ورواه شعبة مرة أخرى عن قتادة وأبى التياح وزاد معهم: حمزة ابن عمرو الضبى ثلاثتهم عن أنس به . . . كما عند ابن حبان والإسماعيلى فى «المستخرج» كما فى «الفتح» [١١/ ٣٤٩]، وهو رواية لأحمد؛ ورواه شعبة مرة ثالثة عن أبى التياح وحمزة الضبى، كلاهما عن أنس به . . . وهو رواية لمسلم.

ورواه مرة رابعة عن أبى التياح وحده عن قتادة عن أنس به . . عند ابن الجعد [١٤١٢]، والطيالسى [٢٠٨٩]، والدارمى [٢٧٥٩]، وأحمد [٣/ ١٣١]، وهو رواية للطبرى؛ ورواه مرة خامسة عن أبى التياح وقتادة وحدهما عن أنس به . . . عند الطيالسى [١٩٨٠]، وهو رواية للمؤلف والطبرى.

قال الحافظ فى «الفتح» [١١/ ٣٤٩]، بعد أن أشار إلى أكثر هذه الوجوه عن شعبة: «وليس هذا اختلافًا على شعبة، بل كان سمعه من ثلاثة، فكان يحدث به تارة عن الجميع، وتارة عن البعض»، وهو كما قال. وله طرق أخرى عن أنس.

٢٩٢٦- **صحيح**: أخرجه البخارى [٦١٧٣]، ومسلم [٢٨٠٥]، وأحمد [٣/ ٢١٨، ٢٩١]، وابن حبان [٧٣٥١]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١١٧٩]، والبيهقى فى «البعث والنشور» [رقم ٨٧]، والطبرى فى «تفسيره» [٣/ ٣٤٤]، وغيرهم من طريقين عن قتادة عن أنس به . . . نحوه . . . وزاد البيهقى وأحمد فى الموضع الأول: فذلك قوله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٩١].

قلتُ: قد رواه سعيد بن بشير عن قتادة به نحوه . . . . وزاد فى آخره: فقال اللَّه -عز وجل: ﴿لَهُمْ سُوٓءُ ٱلْحِسَابِ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿١٨﴾﴾ أخرجه الطبرانى فى =

٢٩٢٧- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه، حدّثنا معاذ بن هشام، وأبو عامر العقدى، جميعًا قالا: حدّثنا هشامٌ، عن قتادة، عن أنس: أن النبى ﷺ قال: «**يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، وَكَانَ فِى قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً، ثُمَّ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، وَكَانَ فِى قَلْبِهِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً**».

٢٩٢٨- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا حرمى بن عمارة، حدّثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لِكُلِّ نَبِىٍّ دَعْوَةٌ دَعَا بِهَا، وَإِنِّى ادَّخَرْتُ دَعْوَتِى شَفَاعَةً لأُمَّتِى يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

٢٩٢٩- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه، حدّثنا حرمى بن عمارة، حدّثنا شعبة، عن قتادة، عن أنسٍ، قال: انشق القمر على عهد رسول اللَّه ﷺ.

= «مسند الشاميين» [رقم ٢٥٨٠]، لكن سنده إلى سعيد لا يثبت، وسعيد نفسه ليس بحجة، فلا تصح تلك الزيادة الماضية.

ثم جاء عثمان بن مقسم البرى ورواه هو الآخر عن قتادة به... وزاد فى آخره: (... فيقال: كذبت، قد سئلت أهون من ذلك فلم تفعل- لا إله إلا اللَّه).

أخرجه أسد بن موسى فى «الزهد» [رقم ٨٥]، ومن طريقه أبو الطاهر ابن أبى الصقر فى «المشيخة» [رقم ٤]، وهذه الزيادة ثابتة دون كلمة التوحيد فيها، فقد انفرد بها عثمان بن مقسم ذلك الهالك المشهور، وقد كذبه جماعة بخط عريض، راجع ترجمته من «اللسان» [/ ١٥٥ ،١٥٦ ،١٥٧].

٢٩٢٧- **صحيح**: مضى سابقًا [برقم ٢٨٨٩].

٢٩٢٨- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٤٢].

٢٩٢٩- **صحيح**: أخرجه البخارى [٤٥٨٧]، ومسلم [٢٨٠٢]، وأحمد [٣/ ٢٧٥، ٢٧٨]، والطيالسى [١٩٦٠]، وعنه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ٣٥٦]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٥٥٨]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [رقم ١١٨٣]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن قتادة عن أنس به... ولفظ البخارى وهو رواية لمسلم وأحمد والمؤلف: (انشق القمر فرقتين) وعند المؤلف كما يأتى [برقم ٣٢٥٤]: (مرتين). =

٢٩٣٠- حدّثنا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا يحيى بن سعيد عن شعبة، عن قتادة، عن أنس فى قوله: ﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١ ﴾ [القمر: ١]، قال: قد انشق زمن رسول اللَّه ﷺ.

٢٩٣١- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا عبد الأعلى، قال: حدّثنا سعيد بن أبى عروبة، عن قتادة، عن أنس، قال: ألا أحدثكم بحديث سمعته من رسول اللَّه ﷺ؟ يقول: «**مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ، وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ، وَيُشْرَبَ الْخَمْرُ، وَيَفْشُوَ الزِّنَى، وَيَقِلَّ الرِّجَالُ، وَيَكْثُرَ النِّسَاءُ حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً الْقَيِّمُ الْوَاحِدُ**».

٢٩٣٢- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه بن عمر، حدّثنا يزيد بن زريع، قال سعيدٌ: حدّثنا قتادة، عن أنس بن مالك، نزلت هذه الآية على النبى ﷺ: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ ﴾ [الفتح: ١]، مرجعه من الحديبية، ونزلت وأصحابه مخالطون الحزنَ، وحيل بينهم وبين نسكهم، ونحروا الهَدْىَ بالحديبية، فلما نزلت هذه الآية، قال لأصحابه: «**لَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَىَّ آيَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا**»، فلما تلاها نبى اللَّه ﷺ، قال رجلٌ من القوم: هنيئًا

= **قلتُ**: قد توبع عليه شعبة: تابعه جماعة عن قتادة عن أنس بسياق أتم . . . فانظر الآتى عند المؤلف [برقم ٣١١٣، ٣١٨٧].

٢٩٣٠- صحيح: انظر قبله.

٢٩٣١- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٩٢، ٢٩٠١].

٢٩٣٢- ضعيف بهذا التمام: أخرجه الطبرى فى «تفسيره» [١١/ ٣٣١]، ومسلم [١٧٨٦]، وعبد الرزاق فى «تفسيره» [٣/ ٢٢٥]، ومن طريقه الترمذى [٣٢٦٣]، وأحمد [٣/ ١٢٢، ١٧٣، ١٩٧، ٢١٥، ٢٥٢]، وابن حبان [٦٤١٠]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٨٧٨]، و[٩/ رقم ٩٠٢٦]، وابن أبى شيبة [٣٦٩٣٧]، والبيهقى فى «سننه» [١٨٥٩١]، وفى «الدلائل» [رقم ١٥٠٣]، وأبو عوانة [رقم ٥٤٧٤، ٥٤٧٥، ٥٤٧٦، ٥٤٧٨]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٢٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [٧/ ١٨٩]، والطحاوى فى «المشكل» [١٠/ ٥٠]، و[١٤/ ٢٠٨]، وغيرهم من طرق عن قتادة عن أنس به نحوه . . . وهو عند بعضهم باختصار يسير؛ وليس عند مسلم: (فلما تلاها نبى اللَّه . . . إلخ). =

مريئًا يا نبى اللَّه، قد بين اللَّه لنا ما يفعل بك، فماذا يفعل بنا؟ فأنزل اللَّه بعدها: ﴿لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الفتح: ٥].

= **قلتُ**: وهذا إسناد ظاهره الصحة على شرط الشيخين، لكن رواه شعبة عن قتادة فأبدى فى سياقه علة كانت غامضة، وروايته عند البخارى [٣٩٣٩]، وأحمد [٣/ ١٧٣]، والحاكم [٢/ ٤٩٩]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٥٠٢]، والطبرى فى «تفسيره» [١١/ ٣٣١]، والمؤلف [برقم ٣٢٥٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٨٥٩٢]، وفى «الدلائل» [رقم ١٥٠٢]، وأبو عوانة [رقم ٥٤٨٠]، وغيرهم؛ ولفظ البخارى: (حدثنى أحمد بن إسحاق حدثنا عثمان بن عمر أخبرنا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١﴾ قال: الحديبية، قال أصحابه: هنيئًا مريئًا فما لنا؟! فأنزل اللَّه: ﴿لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الفتح: ٥]، قال شعبة: فقدمت الكوفة؛ فحدثت بهذا كله عن قتادة، ثم رجعت فذكرت له، فقال: أما ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾ فعن أنس، وأما (هنيئًا مريئًا) فعن عكرمة.

ولفظ أحمد بعد أن ساقه مثل سياق المؤلف: «قال شعبة: كان قتادة يذكر هذا الحديث فى قصصه عن أنس بن مالك قال: نزلت هذه الآية لما رجع رسول اللَّه ﷺ من الحديبية: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح] ثم يقول: قال أصحاب رسول اللَّه ﷺ هنيئًا لك... هذا الحديث... قال: فظننت أنه كله عن أنس، فأتيت الكوفة فحدثت عن قتادة عن أنس، ثم رجعت فلقيت قتادة بواسط؛ فإذا هو يقول: أوله عن أنس، وآخره عن عكرمة، قال: فأتيتهم بالكوفة فأخبرتهم بذلك».

قلتُ: فظهر بهذا: أن أول الحديث موصول عن أنس وهو تلك الجملة فقط: (نزلت هذه الآية على النبى ﷺ ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١﴾ مرجعه من الحديبية) ونحوها.

وأما سائر الحديث فهو من رواية قتادة عن عكرمة به مرسلاً، ولهذا كان شعبة يرويه أحيانًا عن قتادة عن أنس بتلك الجملة الأولى من الحديث فقط، كما تراه عند البخارى أيضًا [٤٥٥٤]، وأحمد [٣/ ٢٧٥]، والمؤلف [برقم ٣٢٥٣]، وابن أبى شيبة [٣٦٨٣٨]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٤٩٨]، وابن سعد فى «الطبقات» [٣/ ١٠٤]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ١٥٠١]، وأبى عوانة [رقم ٥٤٧٧، ٥٤٧٩، ٥٤٨١]، والطحاوى فى «المشكل» [١٠/ ٤٩].

وهكذا توبع شعبة على تلك الجملة فى أوله عن قتادة: تابعه أبو جعفر الرازى عند ابن أبى شيبة [٣٦٨٧٣]. =

. . . . . .

= **إذا عرفت هذا**: علمت أن الحديث صحيح بتلك الجملة الأولى منه فقط، أما سائره فهو من مرسل عكرمة به . . . ، وما كان المرسل حجة يومًا من الدهر إلا إذا اعتضد.

نعم: قد وقفت على ما يقوى مرسل عكرمة إن شاء اللَّه، فقال الطبراني في «الأوسط» [٧/ رقم ٦٩٧٤]: (حدثنا محمد بن عليّ المروزي ثنا مطهر بن الحكم المروزي، ثنا عليّ بن الحسين بن واقد عن أبيه عن مطر (الوراق)، حدثني الحسن (البصري)، عن أنس بن مالك في قوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١﴾ . . . .) ثم ساق الحديث مثل سياق المؤلف له هنا . . .

وهذا إسناد ضعيف، إلا أنه محتمل، وعلته هو مطر بن طهمان الوراق الخرساني، تكلموا فيه من قبل حفظه، وروى له مسلم في المتابعات كما جزم به الحاكم صاحب «المستدرك»، وعنعنة الحسن البصري مجبورة بإكثاره من الرواية عن أنس، فراجع ما علقناه على الحديث الماضي [برقم ٢٧٥٦]، وباقي رجال الإسناد مقبولون معروفون؛ فالحسين بن واقد قوى الحديث صاحب سنة؛ وولده عليّ صدوق متماسك؛ ومطهر بن الحكم المروزي لم أعثر له على ترجمة شافية، لكني قد وجدت ابن ماكولا قد ذكره في «الإكمال» [٧/ ٢٠٢]، وقال بعد أن ذكر روايته عن عليّ بن الحسين بن واقد وغيره: «روى عنه أبو داود وابنه أبو بكر . . .» وأبو داود هو صاحب السنن؛ فإن ثبتت روايته عن مطهر؛ فالرجل ثقة معروف، لكون أبي داود لا يروي إلا عن ثقة عنده كما قاله الحافظ في ترجمة (الحسين بن عليّ بن الأسود) من «التهذيب» [٢ / ٢٩٧]، وكذا قاله في ترجمة (داود بن أمية).

وشيخ الطبراني (محمد بن عليّ المروزي) هو محمد بن عليّ بن محمد بن إبراهيم الثقة الحافظ المشهور؛ له ترجمة في تاريخ بغداد [٣/ ٦٨]، وغيره.

ووجدت له طريقًا ثالثًا عن أنس قال: (لما نزلت: ﴿وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٩] نزل بعدها: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ فقالوا: يا رسول اللَّه: قد علمنا ما يفعل بك؛ ما يفعل بنا؟ فأنزل اللَّه: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا ۝٤٧﴾ قال: والفضل الكبير: الجنة).

أخرجه البيهقي في «الدلائل» [رقم ١٥٠٤]، وسنده ضعيف أيضًا، وهو طريق قاصر الشهادة كما ترى، فالعمدة على طريق مطر عن الحسن عن أنس به . . . الماضي عند (الطبراني) وهو طريق ضعيف كما قد عرفت، لكني أرجو أن يتقوى به مرسل عكرمة إن شاء اللَّه . . . =

٢٩٣٣- **حَدَّثَنَا** هُرَيْمُ بن عبد الأعلى أبو حمزة الأسدى، حدّثنا المعتمر، قال: سمعت أبى يحدِّث، عن قتادة، عن أنس، قال: كان عامة وصية رسول اللَّه ﷺ حين حضره الموت: «**الصَّلاةَ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ**»، حتى جعل يغرغرها -أو يغرغر بها- فى صدره وما يفيض بها لسانه.

= ثم ظهر لى: أن مطراً الوراق لسوء حفظه -كان كثير الاضطراب فى الأسانيد والمتون، وهو يخالف كثيراً فى الحسن وعطاء، فأخشى أن يكون أصل الحديث من مرسل الحسن البصرى، وهكذا وجدته عند الطبرى فى «تفسيره» [١١/ ٢٧٥]، من مرسل الحسن البصرى ومعه عكرمة كلاهما بالحديث مرسلاً، لكن الإسناد إليها لا يصح، فالذى يطمئن إليه القلب الآن: هو الوقوف مع الأصل فى تضعيف مرسل عكرمة، حتى يوجد له ما يقويه من طرق أخرى عن أنس أو شواهد عن غيره.

● **تنبيه**: قال ابن حبان فى «صحيحه» [٢/ ٩٢]، بعد أن روى الحديث من طريق سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن أنس به... مثل المؤلف سنداً ومتناً، قال: «ذِكْرُ الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به قتادة عن أنس) ثم ساق الحديث من طريق على بن الحسين بن واقد عن أبيه قال: (قال سفيان: وحدثنى الحسن عن أنس بن مالك...).

وهذا الطريق قد مضى عند الطبرانى فى «الأوسط» وقد وقع هناك من رواية علىّ بن الحسين بن واقد عن أبيه عن مطر الوراق عن الحسن عن أنس به... وهذا هو الصواب فى إسناده؛ فما وقع عند ابن حبان: (قال: قال سفيان: وحدثنى الحسن...)، فلا يستقيم قط، وفى العبارة تشويش، ومن يكون سفيان هذا؟! فلا هو يروى عن الحسن؛ ولا سبق له ذِكْر فى الإسناد، فَلْيُحرَّر هذا القلق فى سند ابن حبان.

٢٩٣٣- **حسن لغيره**: دون قوله: (حتى جعل يغرغرها... إلخ) أخرجه ابن ماجه [٢٦٩٧]، وابن حبان [٦٦٠٥]، وأحمد [٣/ ١١٧]، والنسائى فى «الكبرى» [٧٠٩٥]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ ٨٥٥٢] وفى «الدلائل» [رقم ٣١٣٤]، وأبو الفضل الزهرى فى «حديثه» [٤٨٧]، والطحاوى فى «المشكل» [٨/ ٤٩]، وابن أبى الدنيا فى «المحتضرين» [رقم ٣٤]، وابن نصر فى «تعظيم قدر الصلاة» [رقم ٣٢٤]، وابن زبر الربعى فى «وصايا العلماء» [ص ٢٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٧/ ٦٢]، والخطابى فى «غريب الحديث» [١/ ٥٦٥]، وأبو الحسن القطان فى «الطوالات» كما فى «تاريخ قزوين» [١/ ٢٠٣]، وغيرهم من طرق =

. . . . . .

= عن سليمان بن طرخان التيمي عن قتادة عن أنس به . . . وليس عند الخطابي : (حتى جعل يغرغرها . . . إلخ) .

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة إلا أنه معلول، فقد اختلف في سنده على سليمان على ألوان، فرواه عنه جماعة على الوجه الماضي، منهم ابنه معتمر بن سليمان، واختلف فيه على معتمر، فراه عنه أحمد بن المقدام وهُرَيْم بن عبد الأعلى وخليفة بن خياط وغيرهم على الوجه الماضي عن أبيه عن قتادة عن أنس به . .

و خالفهم عبد اللَّه بن عمر الخطابي، فرواه عن المعتمر فقال: عن أبيه عن قتادة عن صاحب له عن أنس به . . . ، فزاد فيه واسطة بين قتادة وأنس.

هكذا أخرجه النسائي في «الكبرى» [٧٠٩٦]، والخطابي ثقة مشهور؛ والإسناد إليه مستقيم، فالظاهر أن سليمان التيمي كان لا يضبط إسناده عن قتادة، وقد غمزه بعضهم في حديث قتادة خاصة، فقال أبو بكر الأثرم في كتاب «الناسخ والمنسوخ»: «كان التيمي يعني -سليمان- من الثقات، ولكن كان لا يقوم بحديث قتادة» وقال أيضًا: «لم يكن التيمي من الحفاظ من أصحاب قتادة) نقله عنه ابن رجب في «شرح العلل» [ص ٩٣٤١ طبعة السامرائي] .

ثم جاء سفيان الثوري ورواه عن سليمان عن أنس به . . ، فأسقط منه قتادة، وخالف في سنده الجماعة، هكذا أخرجه النسائي في «الكبرى» [٧٠٩٤]، من طريق أبي داود الحفري عن الثوري به . . .

وتوبع عليه أبو داود الحفري: تابعه قبيصة بن عقبة على مثله عن الثوري عند عبد بن حميد في «المنتخب» [١٢١٤]، والطحاوي في «المشكل» [٨/ ٤٨]، إلا أن وكيع بن الجراح قد انبرى في ميدان الكفاح ينافح عن الثوري، فأبى إلا أن يرويه عن الثوري فيقول: عن سليمان التيمي عمن سمع أنس بن مالك به . . .

هكذا أخرجه الطحاوي في «المشكل» [٨/ ٤٨]، وابن سعد في «الطبقات» [٢/ ٢٥٣]، ووكيع مقدم في الثوري عندهم؛ فقوله هو المحفوظ عنه، ولعل المبهم في هذا الطريق هو قتادة نفسه، فيعود الإسناد إليه مرة أخرى، لكن الثوري قد توبع على الوجه الأول عن سليمان عن أنس به . . . دون ذكْر قتادة فيه، تابعه زهير بن معاوية على مثله عند الطحاوي في «المشكل» [٨/ ٤٨]، بإسنادٍ صحيح إليه. =

= وكذلك أخرجه الحاكم [٣/ ٥٩]، ثم قال: «قد اتفقا على إخراج هذا الحديث» كذا قال، وقد تعقبه الذهبى قائلاً: (قلتُ: فلماذا أوردته؟!) وهذا من الذهبى على سبيل التبكيت، والتنكيت، كأنه يقول للحاكم: إن كنت تعترف بوجود الحديث عند الشيخين؛ فلماذا تستدركه عليهما؟! وإلا فالحديث ليس له رائحة فى «الصحيحين» أصلاً، فيكون هذا من الحاكم وهمًا مضاعفًا، ولم يفطن الإمام الألبانى إلى مراد الذهبى من قولته الماضية، فنقضها عليه وقال يتعقبه فى «الإرواء» [٧/ ٢٣٧]:

قلتُ: وكل ذلك وهم، فإنهما لم يخرجاه» ثم وهم الإمام وهمًا آخر وقال: «ثم إنه سقط (قتادة) من إسناد الحاكم».

قلتُ: ما سقط قتادة ولن يسقط، ولو باشر الإمام هذا الطريق نفسه عند الطحاوى فى «المشكل» لعلم أن ذلك اختلافًا فى سنده على سليمان التيمى، والمشهور عنه: هو ما رواه الجماعة عنه عن قتادة عن أنس به . . . كما هو الوجه الأول . . .

وقد سئل أبو حاتم وأبو زرعة كلاهما عن هذا الطريق كما فى «العلل» [٣٠٠]، فقال أبو حاتم: «نرى أن هذا خطأ، والصحيح حديث همام عن قتادة عن صالح أبى الخليل عن سفينة عن أم سلمة عن النبى ﷺ» وقال أبو زرعة: «رواه سعيد بن أبى عروبة فقال: عن قتادة عن سفينة عن أم سلمة عن النبى ﷺ، وابن أبى عروبة أحفظ، وحديث همام أشبه، زاد همام رجلاً».

قلتُ: وقال الأثرم فى «الناسخ والمنسوخ» كما فى «شرح علل الحديث» لابن رجب [ص ٣٤١/ طبعة السامرائى]، بعد أن ذكر رواية سليمان التيمى عن قتادة عن أنس به . . . . : «إنما رواه قتادة عن أبى الخليل عن سفينة عن النبى ﷺ» ثم قال الأثرم: «وهذا خطأ فاحش» يعنى به رواية سليمان عن قتادة، والقول ما قال هؤلاء الأئمة.

لكن قد اختلف فى سنده أيضًا على قتادة على ألوان متعددة، وسيأتى بسط الكلام على تلك الألوان عند الحديث [رقم ٦٩٣٦]، والمحفوظ من تلك الألوان عن قتادة: هو ما رواه همام بن يحيى عنه عن صالح أبى الخليل عن سفينة عن أم سلمة به . . . كما قال أبو زرعة وصاحبه، وهذا الطريق يأتى عند المؤلف [برقم ٦٩٧٩]، وسنده ضعيف فيه علتان:

الأولى: عنعنة قتادة، فهو إمام فى التدليس.

والثانية: الانقطاع بين أبى الخليل وسفينة، فهو لم يسمع منه كما جزم به المزى فى «تهذيبه» =

. . . . . .

= [١٣/ ٩٠]، فقول البوصيرى عن هذا الطريق فى «مصباح الزجاجة»: «إسناده صحيح على شرط الصحيحين» فمن مجازفاته المعروفة؛ بل هو غفلة منه مكشوفة، كأنه تابع صاحبه ابن حجر فى قوله ب«الفتح» [٥/ ٣٦٢]، بعد أن ذكر حديث أنس الماضى: «لحديث أنس شاهد آخر من حديث أم سلمة عند النسائى بسند جيد».

فلْيُنظَر: من أين أتته تلك الجودة؟! أما الإمام الألبانى فقد زاد على تلك الجودة درجة، فقال فى «الإرواء» [٧/ ٢٣٨]، بعد أن ذكر طريق همام الماضى: «قلتُ: وهذا إسناد صحيح إن شاء اللَّه، فإن قتادة معروف بالرواية عن أبى الخليل».

قلتُ: لو رجع الإمام القهقهرى عن هذا الموضع بمقدار صفحة فقط، لوجد نفسه قد قال فى «الإرواء» [٧/ ٢٣٧]، بعد أن ذكر طريق سليمان التيمى عن قتادة عن أنس به . . . «قلتُ: وهذا إسناد صحيح إن كان قتادة سمعه من أنس، فقد وصف بالتدليس».

قلتُ: فليت شعرى ما الذى جعل عنعنة قتادة عن أنس مردودة، وهو مكثر عنه، وللإمام فى عنعنة قتادة خاصة مذهب عجيب مضطرب فى القبول والرد، وليس له فى ذلك قانون مطرد أصلاً، وقد أدرك الإمام هذا الاضطراب -أخيرًا- بشأن عنعنة قتادة- وتحدث عن ذلك فى نهاية المجلد السابع من سلسلته «الصحيحة» [٧/ ١٧٣٨/ رقم ٤٠٣٤/ طبعة المعارف]، وفى كلامه كله نظر لا يخفى على المحقق، وقد غربلنا كلام النقاد وتصرفهم بشأن تدليس قتادة فى ترجمته من كتابنا «المحارب الكفيل بتقويم أسنة التنكيل» يسر اللَّه إكماله.

وعود على بدء فنقول: لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة لشطره الأول فقط دون قوله: (حتى جعل . . . إلخ) وهى شواهد معلولة الأسانيد، لكن بعضها محتمل الضعف؛ فأرجو أن يكون الحديث به حسنًا.

وأنظف هذه الشواهد: حديث علىّ بن أبى طالب مرفوعًا نحوه . . . دون شطره الثانى: عند أبى داود [٥١٥٦]، وابن ماجه [٢٦٩٨]، والبخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ١٥٨]، وأحمد [١/ ٧٨]، وجماعة كثيرة ومضى [برقم ٥٦١]، وسنده حسن فى الشواهد إن شاء اللَّه.

● **تنبيه**: عزا العراقى فى «تخريج الإحياء» [٢/ ١٩٩]، حديث أنس إلى «الصحيحين» وتابعه العجلونى فى «كشف الخفاء» [١/ ٧٠]، وهو وهْمٌ قبيح منهما، بل لم يروه من أصحاب الكتب الستة سوى ابن ماجه وحده، فاللَّه المستعان.

٢٩٣٤- حَدَّثَنَا أبو حمزة هريمٌ، حدّثنا معتمرٌ، عن أبيه، حدّثنا قتادة، عن أنس بن مالكٍ، عن رسول اللَّه ﷺ، أنه كان يقول: «**إِنِّى لأَتُوبُ فِى الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً**».

٢٩٣٥- حَدَّثَنَا محمد بن المنهال الضرير، حدّثنا يزيد بن زريعٍ، حدّثنا سعيدٌ، عن قتادة، عن أنس بن مالك، قال: كان رسول اللَّه ﷺ لا يرفع يديه فى شىءٍ من الدعاء إلا فى الاستسقاء، فإنه كان يرفع يديه حتى يُرى بياض إبطيه.

٢٩٣٤- صحيح: أخرجه ابن حبان [٩٢٤]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٢٦٦]، وفى «اليوم والليلة» [رقم ٤٣٢]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٨٣٧]، وتمام فى «فوائده» [رقم ٣٨٢]، وأبو الشيخ فى «طبقاته» [٢/ ١٥٩]، والخطيب فى «المتفق والمفترق» [رقم ١٢٦٤]، وغيرهم من طرق عن المعتمر بن سليمان عن أبيه عن قتادة عن أنس به . . .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرطهما؛ وقد توبع عليه سليمان التيمى عن قتادة:

١- تابعه عمران بن داور القطان بلفظ: (إنى لأستغفر اللَّه فى اليوم وأتوب إليه أكثر من سبعين مرة)، وأخرجه النسائى فى «الكبرى» [١٠٢٦٧]، وفى «اليوم والليلة» [رقم ٤٣٣]، وهو عند الطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٣٩٧]، وفى «الدعاء» [رقم ١٨٣٦]، والشجرى فى «أماليه» [١ / ١٩٩]، ولكن دون التوبة فيه.

٢- وتابعه شعبة أيضًا على نحوه . . . لكن قال: (مائة مرة) بدل: (سبعين مرة) هكذا أخرجه البزار فى «مسنده» كما فى «المطالب» [رقم ٣٣٢٢]، لكن الإسناد إليه لا يصح.

٢٩٣٥- صحيح: أخرجه البخارى [٩٨٤، ٣٣٧٢]، ومسلم [٨٩٥]، وأبو داود [١١٧٠]، والنسائى [١٥١٣]، وابن ماجه [١١٨٠]، وأحمد [٣/ ١٨١، ٢٨٢]، والدارمى [١٥٣٥]، وابن خزيمة [١٧٩١]، وابن حبان [٢٨٦٣]، والدارقطنى فى «سننه» [٢/ ٦٨، ٧٦]، وابن أبى شيبة [٨٤٤٦، ٢٩٦٧٣]، والبيهقى فى «سننه» [٦٢٣٨]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٠٧٩]، وأبو عوانة [رقم ٢٠٠٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ٣١٩]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٩٥٩، ٢١٧٥]، وغيرهم من طرق عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن أنس به . . .

قلتُ: قد توبع عليه ابن أبى عروبة، تابعه شعبة على مثله عند أبى نعيم فى «تاريخ أصبهان» [١/ ٧٥]، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن الفضل -هو الجوهرى الصدوق المفسر- ثنا أبو النعمان أحمد بن النضر بن هشام المدينى، ثنا أبى - أبوه النضر شيخ صدوق كما قال ابن أبى حاتم- ثنا الحسين بن حفص، ثنا إبراهيم بن طهمان، عن شعبة، عن قتادة. =

٢٩٣٦- حَدَّثَنَا عمرو بن محمد الناقد، حدّثنا سليمان بن عبيد اللَّه أبو أيوب الرقي، حدّثنا عبيد اللَّه بن عمرو الرقي، عنْ معمرٍ، عن قتادة، عن أنس بن مالكٍ، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ أن ينتعل الرجل قائمًا.

= **قلتُ**: وهذا إسناد رجاله كلهم مقبولون معرفون سوى أبي النعمان أحمد بن النضر، فلم أعثر له على ترجمة إلا عند أبي نعيم في «أخبار أصبهان»، ولم يذكر من حاله شيئًا سوى أن ساق له هذا الحديث، والمحفوظ عن شعبة هو ما رواه عنه أصحابه عن ثابت البناني عن أنس به . . . . كما يأتي عند المؤلف [برقم ٣٥٠٢]، والله المستعان.

٢٩٣٦- **صحيح**: أخرجه الترمذي [١٧٧٦]، والضياء في «المختارة» [١/ ٢٠٥]، والخرائطي في «اعتلال القلوب» [رقم ٣١٠]، والروياني في «مسنده» [رقم ١٣٥٠]، وغيرهم من طريق سليمان ابن عبيد اللَّه الرقي عن عبيد الله بن عمرو الرقي عن معمر عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: قال الترمذي: «هذا حديث غريب، وقال محمد بن إسماعيل -هو البخاري: ولا يصح هذا الحديث، ولا حديث معمر عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة».

وسليمان بن عبيد اللَّه هذا مختلف فيه، والجمهور على تضعيفه، وهو الذي اعتمده الحافظ في «التقريب» فقال: «صدوق ليس بالقوي» وقد خولف في إسناده، خالفه الحارث بن نبهان، فرواه عن معمر فقال: عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة به . . .

هكذا أخرجه الترمذي [١٧٧٥]، وفي «العلل» [رقم ٣٣٥]، والعقيلي في «الضعفاء» [١/ ٢١٧]، قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، وروى عبيد اللَّه بن عمرو الرقي هذا الحديث عن معمر عن قتادة عن أنس، وكلا الحديثين لا يصح عند أهل الحديث، والحارث بن نبهان ليس عندهم بالحافظ، ولا نعرف لحديث قتادة عن أنس أصلاً».

وقال في «العلل» عقب روايته: (سألت محمدًا -يعني البخاري- عن هذا الحديث؟! فقال: الحارث بن نبهان منكر الحديث، وهو لا يبالي ما حدث، وضعفه جدًا، قلتُ له: فإنه يروى عن عبيد اللَّه بن عمرو الرقي هذا الحديث عن معمر عن قتادة عن أنس أن النبي ﷺ: (نهى أن ينتعل الرجل وهو قائم) قال: ليس هذا بصحيح أيضًا» وقال العقيلي في ختام ترجمة (الحارث بن نبهان) بعد أن ذكر له جملة من مناكيره - ومنها هذا الحديث: «كل هذه الأحاديث لا يتابع عليها؛ أسانيدها مناكير، والمتون معروفة بغير هذه الأسانيد».

وقد نقل ابن عدي في ترجمة الحارث من «الكامل» [٢/ ١٩١]، عن الإمام أحمد أنه أنكر عليه هذا الحديث، بل وشكّك في لُقِيِّه معمرًا، وقال الإمام في «الصحيحة» [٢/ ٣٤٧]: =

= «**قلتُ**: الحارث هذا متروك، وقد خالفه الرقى -يعنى عبيد اللَّه بن عمرو- كما تقدم فى كلام الترمذى؛ وهو ثقة؛ فروايته عن معمر هى الصواب. . . .»

قلتُ: قد كان يلزم الإمام أولاً تصحيح نسبة المخالفة إلى عبيد اللَّه الرقى، وإلا فالإسناد إليه لا يثبت كما مضى؛ ولو ثبت إليه بأصح طريق؛ لم تكن روايته عن معمر هى الصواب أيضًا؛ لكونه قد خولف فى سنده ووصله، خالفه عبد الرزاق، وهو أثبت الناس فى معمر، فرواه عن معمر فقال: عن يحيى بن أبى كثير قال: «إنما يكره أن ينتعل الرجل قائمًا من أجل العنت» فجعله من قول ابن أبى كثير موقوفًا عليه، هكذا أخرجه عبد الرزاق [٢٠٢١٨]، ومن طريقه البيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم ٦٢٧٨].

وهذا هو الأشبه عن معمر، ويؤيده قول الترمذى الماضى: «. . . ولا نعرف لحديث قتادة عن أنس أصلاً» وقد استشكل المباركفورى عبارة الترمذى فى «شرحه على سننه» [٥/ ٣٨٥]، فظن أن الترمذى يعنى أن أصل الحديث لا يعرف، فتعقبه قائلاً: «كذا قال الترمذى، . . .» ثم ساق بعض الشواهد الثابتة للحديث -وسيأتى الإشارة إليها- ثم قال: «فقول الترمذى: «لا نعرف لحديث قتادة عن أنس أصلاً» محل تأمل».

قلتُ: أنت لو انتبهت إلى تقييد عدم معرفة الترمذى لأصل الحديث بكونه من طريق قتادة عن أنس، لعلمت آنذاك أن تعقبك عليه هو الذى ليس له مَحلٌّ تأمُّل، والقول ما قال الترمذى بلا تردد.

وقد مضى أن أصل الحديث هو ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبى كثير من قوله موقوفًا عليه، نعم: لحديث أنس طريق آخر يرويه عنبسة بن سالم عن عبيد اللَّه بن أبى بكر عن أنس به. . . أخرجه البزار [ص١٧١]، كَشْف؛ وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٢٦٤]، والخطيب فى «الجامع» [١/ ٣٩٣].

وهذا إسناد منكر، قال الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ٢٤٥]: «رواه البزار وفيه عنبسة ابن سالم: قال البزار: لا نعلمه توبع على هذا، وضعفه أبو داود أيضًا» وعبارة أبى داود كما فى «سؤالات الآجرى» [رقم ١٢١٣]: «عنبسة بن سالم صاحب الألواح عن عبيد اللَّه بن أبى بكر: أحاديث موضوعة» وراجع ترجمته من «اللسان [٤/ ٣٨٢].

لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة يصح بها الحديث إن شاء اللَّه؛ فانظرها فى «الصحيحة» [٢/ ٣٤٧]، وأصحها على الإطلاق حديث ابن عمر عند ابن ماجه [٣٦١٩]، مثل سياق المؤلف هنا؛ وسنده صحيح.

٢٩٣٧- حدّثنا عبد الواحد بن غياث وسعيد بن أبى الربيع -وهذا لفظ عبد الواحد- قالا، حدّثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن أنس: أن ثلاثة انطلقوا يرتادون لأهليهم، فأخذتهم السماء، فوقع عليهم حجرٌ متجاف حتى ما يرون منه خصاصة فقال بعضهم: قد وقع الحجر وعفا الأثر ولا يعلم مكانكم إلّا اللّه، فادعوا اللّه بأوثق أعمالكم، قال: فقال رجل: اللّهم إنك تعلم أنه كان لى والدان فكنت أحلب لهما فى إنائهما، فإذا وجدتهما راقدين قمت على رؤوسهما حتى يستيقظا متى استيقظا؛ كراهية أن أردَّ وسنهما، فى رؤوسهما اللّهم إن كنت تعلم أنى إنما فعلت ذلك رجاء رحمتك ومخافة عذابك فافرج عنا قال: فزال ثلث الحجر، وقال الثانى: اللّهم إن كنت تعلم أنه أعجبتنى امرأة، وإنه جعل لها بدلا فلما قدر عليها وَفَّر لها جعلها، وسلَّم لها نفسها، اللهم إن كنت تعلم أنما فعلت ذلك رجاء رحمتك ومخافة عذابك فافرج عنا، قال: فزال ثلثا الحجر، وقال الآخر اللّهم إنك

٢٩٣٧- صحيح: أخرجه أحمد [٣/ ١٤٣]، من طريق بهز بن أسد عن أبى عوانة عن قتادة عن أنس به موقوفًا، ولم يسق أحمد الحديث؛ وإنما ذكر طرفًا من أوله، ثم أحال على ما قبله مرفوعًا كما يأتى.

قلتُ: هكذا رواه بهز بن أسد وعبد الواحد بن غياث وسعيد بن أبى الربيع، ثلاثتهم عن أبى عوانة به موقوفًا، وتابعهم المعلى بن أسد على وَقْفه عن أبى عوانة كما ذكره أبو حاتم الرازى فى مذاكرة له مع فهد بن عوف بشأن هذا الحديث كما فى «العلل» [رقم ٢٨٣٢]، فقال: «وذاكرتُ أبا ربيعة فهد بن عوف فقال: كيف حدثكم المعلى؟ قلتُ: -القائل هو أبو حاتم- لم يرفعه»

وقد وهم المعلق على «فنون العجائب» لأبى سعيد النقاش [ص ٩١/ ضمن مجموع أجزاء حديثية / طبعة دار ابن حزم]، فجزم بكون هذه المذاكرة وقعت مع ابن أبى حاتم وفهد بن عوف، والصواب أنها وقعت مع أبى حاتم الرازى وفهد بن عوف، ومتى كان ابن أبى حاتم يروى عن المعلى بن أسد حتى يسأله محمد بن عوف عن بعض أحاديثه؟!

■ والحاصل: أن هؤلاء أربعة من الثقات قد رووه عن أبى عوانة فوقفوه، وخالفهم جماعة آخرون من أصحاب أبى عوانة، رووه عن قتادة عن أنس به مرفوعًا، ومن هؤلاء:

١- أبو داود الطيالسى فى «مسنده» [٢٠١٤]، ومن طريقه الروياني فى «مسنده» [رقم ١٣٤٥]، والضياء فى «المختارة» [٧/ رقم ٢٤٦١]، وأبو سعيد النقاش فى «فنون العجائب» [رقم ٤٢/ طبعة دار ابن حزم]. =

تعلم أنى استأجرت أجيراً على عمل يعمله لى، فأتى يطلب أجره وأنا غضبان فزبرته فذهب وترك أجره، فجمعته له وثمرتّه حتى كان منه كل المال فأتانى يطلب أجره فأعطيته ذاك كله ولو شئت لم أعطه إلا أجره الأول، اللَّهم إن كنت تعلم أنى فعلت ذلك رجاء رحمتك ومخافة عذابك فافرج عنا، قال: فزال الحجر وخرجوا يمشون».

= ٢- ومسدد بن مسرهد عند الطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٩٢]، وابن أبى حاتم فى «العلل» [٢/ ٤٤١] -وعنده إشارة- وأبو سعيد النقاش فى «فنون العجائب» [رقم ٤٢/ طبعة دار ابن حزم]، وغيرهم.

٣- ويحيى بن حماد عند أحمد [٣/ ١٤٢]، والمؤلف [برقم ٢٩٣٨]، والضياء فى «المختارة» [رقم ٢٤٦٣]، وابن أبى الدنيا فى «مجابى الدعوة» [رقم ٦]، وغيرهم.

٤- وهلال بن يحيى عند البزار فى «مسنده» [رقم ١٨٦٨/ كشف].

٥- وأبو بحر عبد الواحد بن غياث عند عبد اللَّه بن أحمد فى «زوائد المسند» [٣/ ١٤٢]، ومن طريقه الضياء فى «المختارة» [رقم ٢٤٦٣].

فهؤلاء خمسة رووه عن أبى عوانة فرفعوه، والأقرب أن أبا عوانة لم يكن يضبط هذا الحديث، فكأنه كان يتردد فى وقفه ورفعه، ولم يكن يُرجِّح أحدهما على الآخر، فجعل يحدث بهذا تارة؛ وبذاك تارة، ولعله حدث به من حفظه دون أن يرجع إلى كتابه، وكان أبو عوانة إذا حدث من حفظه غلط كثيراً كما يقول أبو حاتم الرازى، وصنيع أبى حاتم الرازى فى «العلل» [٢/ ٤٤١]، يقتضى أنه كان يرجح الوجه المرفوع؛ وكأن الحافظ مال إلى ذلك فصحح سنده فى «الفتح» [٦/ ٥١٠].

وهو كما قال لولا أنه قد اختلف فى سند الحديث على قتادة على ألوان، فرواه عنه أبو عوانة على الوجه الماضى موقوفًا مرفوعًا، وتابعه جرير بن حازم على الوجه المرفوع منه عند تمام فى فوائده [رقم ٣٩٩]، إشارة؛ لكن الطريق إلى جرير لا يثبت.

ثم جاء عمران بن داور القطان ورواه عن قتادة فقال: عن سعيد بن أبى الحسن عن أبى هريرة به مطولاً نحوه . . . ، فنقله إلى (مسند أبى هريرة) هكذا أخرجه الطيالسى [٢٠١٤]، ومن طريقه الروياني فى «مسنده» [رقم ١٣٤٥]، والبزار فى «مسنده» [رقم ١٨٦٩/ كشف]. والخرائطى فى «اعتلال القلوب» [عقب رقم ١٠٠]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٤٥٤]، وفى «الدعاء» [رقم ١٩٣]، والبخارى فى «تاريخه» [٣/ ٤٦٢] إشارة؛ وابن أبى الدنيا فى =

. . . . . .

= «مجابي الدعوة» [رقم ١٣]، والقطيعي في «الألف دينار» [رقم ١٨٦]، إشارة؛ وأبو سعيد النقاش في «فنون العجائب» [رقم ٤٠/ طبعة دار ابن حزم]، وغيرهم من طرق عن عمرو بن مرزوق عن عمران القطان به .

قلتُ: وهذا إسناد حسنه الحافظ في «الفتح» [٦/ ٥١٠]، هكذا دونما نظر إلى الاختلاف في سنده على قتادة، وأيضًا فقتادة إمام في التدليس، وقد عنعنه، قال ابن أبي حاتم في «العلل» [رقم ٢٨٣٢]: «سألت أبي عن حديث رواه عمران القطان عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ورواه أبو عوانة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ مرفوعًا، قلتُ: لأبي: ما الصحيح؟ قال: الحديثان عندي صحيحان؛ لأن ألفاظهما مختلفة».

قلتُ: في هذا نظر يأتي الكلام عليه؛ وقد فهم المعلِّق على «فنون العجائب» للنقاش [٨٩/ طبعة دار ابن حزم]، من قول أبي حاتم الماضي: «الحديثان عندي صحيحان» تصحيح أبي حاتم لطريق عمران القطان عن قتادة.

وهذا فهْم متأخِّر لعبارات الأئمة المتقدمين، والصحة المذكورة في لسان أبي حاتم هنا: إنما هي بمعنى عدم الخطأ، وأين ذلك من اصطلاح المتأخرين لهما؟! وعمران القطان مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب إن شاء اللَّه، وقد عهدته كثيرة المخالفة في حديث قتادة خاصة، وقد أورد له العقيلي في «الضعفاء» [٣/ ٣٠٠] حديثًا منكرًا من روايته عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن عن أبي هريرة به . . . أيضًا.

فهذان لونان من الاختلاف في سنده على قتادة، ولون ثالث، فرواه عنه شيبان النحوي فقال: عن قتادة عن صاحب لهم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: (أن ثلاثة دخلوا غارًا فدعوا بأفضل أعمالهم فنجوا . . .).

هكذا أخرجه البخاري في «تاريخه الكبير» [٣/ ٤٦٢]، وفي «الأوسط» -وبعضهم يسميه «الصغير» [ص ٢٦٩/ / رقم ١٣١٣]، وتوبع عليه شيبان على هذا الوجه: تابعه سليمان التيمي على مثله عند البخاري أيضًا في «الكبير» [٣/ ٤٦٢]، و«الأوسط» [رقم ١٣١٤].

وذكر البخاري طريق أبي عوانة وكذا طريق عمران القطان كلاهما عن قتادة ثم قال: «والأول أصح» يعني رواية شيبان وسليمان التيمي، وهذه عبارته في «تاريخه الكبير» وعبارته في «الأوسط»: «والمحفوظ حديث أبي هريرة، وهو مرسل». =

٢٩٣٨- حدّثنا أبو خيثمة حدّثنا يحيى بن حماد، حدّثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن أنس عن النبى «**أَنَّ ثَلاَثَةَ نَفَرٍ فِيمَنْ سَلَفَ مِنَ النَّاسِ . . .**» فذكر نحوه أو قريبًا منه .

٢٩٣٩- حَدَّثَنَا نصر بن علىّ الجهضمى، حدّثنا نوح بن قيس، عن أخيه خالد بن قيسٍ، عن قتادة، عن أنسٍ، قال: قال رجلٌ: يا رسول اللَّه، كم افترض اللَّه على عباده

= **قلتُ**: يعنى منقطع، والإرسال فى لسان المتقدمين يراد به الانقطاع غالبًا، والانقطاع هنا كامن فى جهالة صاحب قتادة الذى حدثه به عن أبى هريرة، مع عدم ذكْره السماع منه، وربما كان هذا الصاحب هو نفسه (سعيد بن أبى الحسن) كما بينتْه رواية عمران القطان عن قتادة، ويكون مراد البخارى هو تصحيح هذا الوجه عن قتادة، وتخطئة ما رواه أبو عوانة عنه، ولعل هذا هو الأظهر إن شاء اللَّه.

لكن قد أعل البخارى هذا الوجه بالانقطاع، ومراده من ذلك: هو أن سعيد بن أبى الحسن لم يسمع من أبى هريرة، ولهذا لما ترجم لسعيد فى «تاريخه» لم يذكر سماعه من أبى هريرة ولا روايته عنه، بل لعله ساق له هذا الحديث؛ ليكشف عدم سماعه منه، لكن سماع سعيد من أبى هريرة قد أثبته ابن حبان وحده فيما أعلم، فإنه قال فى «صحيحه» [٣/ ٢٥١/ إحسان]، عقب روايته طريق عمران القطان عن قتادة: «سعيد بن أبى الحسن سمع أبا هريرة بالمدينة؛ لأنه بها نشأ، والحسن -وهو البصرى أخو سعيد- لم يسمع منه لخروجه عنها فى يفاعته».

قلتُ: والمثبت مقدم على النافى لاسيما فى هذا المقام؛ والقرائن قائمة على ثبوت السماع؛ لكن يبقى فى الإسناد علة أخرى، وهى عنعنة قتادة، وأجارك اللَّه من عنعنته عمن لم يُكْثر عنه، وللحديث طريقان آخران عن أنس به نحوه مطولاً ومختصرًا، ولا يصحان قط، بل لا يثبت فى هذا الباب من رواية أنس شيئًا.

لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة يصح بها بلا تردد؛ وقد أطنب الطبرانى فى تتبع طرقه وألفاظه فى كتابه «الدعاء» [ص ٧٤-٨٣]، ومن طرقه حديث ابن عمر مرفوعًا نحوه . . . عند البخارى [٢١٠٢، ٢١٥٢، ٢٢٠٨، ٣٢٧٨]، ومسلم [٢٧٤٣]، وجماعة كثيرة.

٢٩٣٨- صحيح: انظر قبله.

٢٩٣٩- صحيح: أخرجه النسائى [٤٥٩]، وأحمد [٣/ ٢٦٧]، وابن حبان [١١٤٧، ٢٤١٦خ]، والحاكم [١/ ٣١٧]، والدارقطنى فى «سننه» [١/ ٢٢٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥/ ٢٥، ٢٦]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [رقم ١٥١١]، وابن شاهين فى «فضائل الأعمال» =

من الصلوات؟ قال: «**خَمْسَ صَلَوَاتٍ**»، قال: هل قبلهن أو بعدهن شيءٌ؟ قال: «**افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ صَلَوَاتٍ خَمْسًا**»، فحلف الرجل باللَّه لا يزيد عليهن ولا ينقص، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنْ صَدَقَ دَخَلَ الْجَنَّةَ**».

٢٩٤٠- حَدَّثَنَا عبد الأعلى بن حماد، حدّثنا يزيد بن زريعٍ، حدّثنا سعيدٌ، عن قتادة، عن أنس، أن قائلاً قال: يا نبي اللَّه، أما يريد المدينة؟-يعني الدجال- قال: «**إِنَّهُ لَيَعْمِدُ إِلَيْهَا فَيَجِدُ الْمَلائِكَةَ بِنِقَابِهَا وَأَبْوَابِهَا يَحْرُسُونَهَا مِنَ الدَّجَّالِ**».

٢٩٤١- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه بن عمر القواريري، حدّثنا معاذٌ، حدّثنا أبي، عن قتادة،

= [رقم ٥٣]، والرويانى فى «مسنده» [رقم ١٣٥٢]، وغيرهم من طرق عن نوح بن قيس عن أخيه خالد بن قيس عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم...»، وهو كما قال، لكن خالد بن قيس نقل الحافظ فى ترجمته من «التهذيب» [٣/ ١١٣]، عن الحافظ الأزدى أنه قال: «خالد بن قيس عن قتادة فيها مناكير» بَيْدَ أن الحديث صحيح ثابت؛ فله طريق آخر عن أنس نحوه مطولاً يأتى عند المؤلف [برقم ٣٣٣٣].

٢٩٤٠- صحيح: أخرجه أحمد [٣/ ٢٠٦]، من طريقين عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن أنس به مثله.

قلتُ: وسنده على شرط الشيخين؛ وقد توبع عليه سعيد:

١- تابعه شيبان النحوى على مثله عند أحمد [٣/ ٢٢٩].

٢- وشعبة بلفظ: (يأتى الدجال المدينة فيجد الملائكة يحرسونها، فلا يدخلها الطاعون ولا الدجال إن شاء اللَّه) أخرجه الترمذى [٢٢٤٢] -واللفظ له- والبخارى [٦٧١٥، ٧٠٣٥]، وأحمد [٣/ ١٢٣، ٢٠٢]، وابن حبان [٦٨٠٤]، والمؤلف [٣٠٥١]، وأبو عوانة [رقم ٣٠٥٠]، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» [رقم ٣٤٧]، وغيرهم.

٣- وهشام الدستوائى على نحو سياق سعيد وشيبان مع زيادة فى أوله عند المؤلف [٣٠١٦].

٢٩٤١- صحيح: أخرجه البخارى [٢٦٥]، وأحمد [٣/ ٢٩١]، وابن خزيمة [٢٣١]، وابن حبان [١٢٠٨]، والنسائى فى «الكبرى» [٩٠٣٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٣١٢٩]، =

عن أنس: أن نبى اللَّه ﷺ كان يدور على نسائه فى الساعة من الليل والنهار، وهن إحدى عشرة، قال: قلت لأنس: فهل يطيق ذلك؟! قال: كنا نتحدث أن له قوة ثلاثين.

٢٩٤٢- حَدَّثَنَا أبو يوسف الجيزى، حدّثنا عبد اللَّه بن الوليد العدنى، عن سفيان، عن معمر، عن قتادة، عن أنس: أن النبى ﷺ كان يطوف على نسائه فى غسلٍ واحدٍ، يعنى أنه طاف على نسائه فى ليلةٍ فاغتسل غسلاً واحداً.

= والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٢١٥]، وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ٦٨٤، ٦٨٥]، وغيرهم من طرق عن معاذ بن هشام الدستوائى عن أبيه عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: هكذا رواه أصحاب معاذ عنه فقالوا فى متنه: (. . . قوة ثلاثين).

وخالفهم جميعًا أبو موسى محمد بن المثنى، فرواه عنه فقال فى متنه: (. . . قوة أربعين) هكذا أخرجه المؤلف [برقم ٣١٧٦]، والإسماعيلى فى «المستخرج» كما فى «الفتح» [١/ ٣٧٨]، وهى زيادة شاذة كما قال الحافظ والمحفوظ عن معاذ هو لفظ: (قوة ثلاثين).

وقد توبع هشام عليه عن قتادة: تابعه جماعة على نحوه. . . دون تلك الزيادة الماضية (. . . كنا نتحدث أن له قوة ثلاثين).

ومن هؤلاء: معمر، وروايته هى الآتية؛ ومنهم سعيد بن أبى عروبة، وستأتى روايته [برقم ٣١٧٥].

٢٩٤٢- صحيح: أخرجه الترمذى [١٤٠]، والنسائى [٢٦٤]، وابن ماجه [٥٨٨]، وأحمد [١٦١، ١٨٥]، وابن خزيمة [٢٣٠]، وعبد الرزاق [١٠٦١]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [١٣٨٦٤]، وفى «المعرفة» [رقم ٤٤٤٥، ٤٤٤٦]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٥٩٢]، والدولابى فى «الكنى» [رقم ٦٨٣]، وأبو الفضل الزهرى فى حديثه [رقم ٦٨٣]، وأبو نعيم فى الملائى فى «فضل الصلاة» [رقم ٣٥]، وغيرهم من طرق عن معمر عن قتادة عن أنس به نحوه.

قلتُ: قال الترمذى: «حديث أنس حديث حسن صحيح» وهو كما قال، لكن اختلف فى سنده على معمر على ثلاثة ألوان، ورواه الثورى عن معمر واختلف عليه فى سنده هو الآخر، غير أن المحفوظ عن معمر هو الوجه الماضى؛ وكذلك المحفوظ عن الثورى هو روايته عن معمر على هذا الوجه؛ وهذا هو الذى رجحه أبو زرعة الرازى كما فى «العلل» [رقم ١٩]، وقد بسطنا الكلام عليه فى «غرس الأشجار». =

٢٩٤٣- **حَدَّثَنَا** عبد الأعلى، حدّثنا حمادٌ، عن قتادة، عن أنس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**انْظُرْ مَنْ تَرَى فِي الْمَسْجِدِ**»، فنظرت، فإذا زيد بن ثابت، فدعوته، فأكلنا تمرًا وشربنا ماءً، ثم خرجنا إلى الصلاة فأقيمت الصلاة.

٢٩٤٤- **حَدَّثَنِي** هارون بن معروف، حدّثنا ابن وهب، قال: حدثني جرير بن حازم، أنه سمع قتادة بن دعامة، حدّثنا أنس بن مالك، أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ قد توضأ وترك على قدميه مثل موضع الظفر، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وُضُوءَكَ**».

= ● **تنبيه**: قوله في ذيل الحديث: (يعني أنه طاف . . . إلخ) الأشبه أنه من كلام المؤلف زاده إيضاحًا.

٢٩٤٣- **صحيح**: أخرجه الحارث في «مسنده» [رقم ٣٢٤/ زوائد الهيثمي] من طريق روح بن عبادة عن حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس به نحوه.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم؛ وقد توبع حماد على نحوه بسياق أتم: تابعه معمر كما يأتي عند المؤلف [برقم ٣٠٣٠]، وكذا تابعه جماعة ولكن مع اختلاف يسير في سياقه؛ وقد اختلفوا في سنده على قتادة، فرواه عنه بعضهم على الوجه الماضي من (مسند أنس)، ورواه بعضهم عنه فجعله عن أنس عن زيد بن ثابت، وصيَّره من (مسند زيد)، وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث في «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» وقد وفَّق الحافظ بين الاختلاف الماضي توفيقًا حسنًا يأتي ذكره عند الحديث الآتي [برقم ٣١٦٢].

٢٩٤٤- **ضعيف بهذا اللفظ**: أخرجه أبو داود [١٧٣]، وابن ماجه [٦٦٥]، وأحمد [٣/ ١٤٦]، وابن خزيمة [١٦٤]، والطبراني في «الأوسط» [٦/ رقم ٦٥٢٥]، والبيهقي في «سننه» [٣٣٣، ٣٩٧]، وأبو عوانة [رقم ٥٣٤]، والدارقطني في «سننه» [١/ ١٠٨]، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» [١/ ١٦٥]، وابن عدي في «الكامل» [٢/ ١٢٦]، وأبو الشيخ في «الطبقات» [٣/ ٤٢٢-٤٢٣]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [١/ ٦٦]، وغيرهم من طرق عن عبد اللَّه بن وهب عن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: هذا إسناد ظاهره الصحة على شرط الشيخين، إلا أنه معلول، فقال أبو داود عقب روايته: «هذا الحديث ليس بمعروف عن جرير بن حازم، ولم يروه إلا ابن وهب وحده» وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا جرير بن حازم، تفرد به ابن وهب» =

= وقال ابن عدى بعد أن ذكر حديثًا آخر من رواية ابن وهب عن جرير: «وهذان الحديثان تفرد بهما ابن وهب عن جرير بن حازم، ولابن وهب عن جرير غير ما ذكرت غرائب».

وأخرجه أبو نعيم أيضًا فى «الحلية» [٨/ ٣٣٠]، من هذا الطريق ثم قال: «غريب من حديث جرير عن قتادة، لم يروه عنه إلا ابن وهب».

قلتُ: وقد مشى جماعة على ظاهر الإسناد وصححوه، منهم ابن خزيمة وغيره، وقال الدارقطنى فى «سننه» عقب روايته: «تفرد به جرير بن حازم عن قتادة وهو ثقة»، وقال ابن كثير فى «تفسيره» [٢/ ٣١]: «هذا إسناد جيد، رجاله كلهم ثقات» وصحح سنده الإمام أيضًا فى «الإرواء» [١/ ١٢٧]، والذى يظهر من نَقْد أبى داود وابن عدى وأبى نعيم والطبرانى: أن هذا الحديث معدود فى غرائب (عبد اللَّه بن وهب) وهو حافظ حجة؛ والغرابة قد تُطْلَق فى كلام الأوائل ويراد بها النكارة، كما تطلق ويراد بها مطلق التفرد؛ وتصرُّف أبى داود يدل على المعنى الأول، إذ قال: «هذا الحديث ليس بمعروف عن جرير بن حازم، ولم يروه إلا ابن وهب وحده» ونقل أبو عوانة عقب روايته فى «صحيحه» عن أبى داود أيضًا أنه قال: «ليس هذا الحديث بمعروف عن جرير ولا عن قتادة، لم يروه إلا ابن وهب».

قلتُ: فمفاد هذا: أن ابن وهب قد أخطأ فيه على جرير، ولو كان الحديث معروفًا من رواية جرير؛ لما تفرد عنه به ابن وهب وحده، ولو كان معروفًا من رواية قتادة؛ لما تفرد عنه به جرير وحده، فلم يبق إلا أن يكون ابن وهب قد وَهِمَ فيه.

فإن قيل: هلاَّ حملتم الوهم فيه على جرير بن حازم؟! فهو أولى بهذا من ابن وهب جزمًا، فقد كان جرير كثير الوهم فى حديث قتادة، حتى ضعفه جماعة فيه، وصح عن أحمد أنه قال فى حق جرير: «كان يحدث بالتوهم أشياء عن قتادة يسندها بواطيل» وقال أيضًا: «كأن حديثه عن قتادة غير حديث الناس، يسند أشياء ويوقف أشياء» وقال ابن معين عنه أيضًا: «يحدث عن قتادة عن أنس بأحاديث مناكير؛ ليس بشىء هو عن قتادة ضعيف» وقالوا فى روايته عن قتادة غير ذلك، راجع «شرح العلل» لابن رجب [ص ٣٣٩/ طبعة السامرائى].

بل نص ابن رجب على أن هذا الحديث بخصوصه -مع جملة أخرى- قد أنكره أحمد ويحيى وغيرهما من الأئمة على جرير بن حازم، وهذا هو اللائق بإعلال ذلك الإسناد.

قلنا: قد كان الحمْلُ فى هذا الإسناد على جرير أولى؛ لما مضى من كلام النقاد فى روايته، =

٢٩٤٥- حَدَّثَنَا الحارث بن مسكين، حدّثنا ابن وهب، عن جرير بن حازمٍ، عن قتادة، عن أنسٍ أن النبى ﷺ عق عن الحسنِ والحسين بكبشين .

= عن قتادة، لولا أن كلام أبى داود نَصٌ فى كون الحديث ليس بالمعروف عن جرير أصلاً، فكيف يعل الحديث بجرير؟! وأما ما نقله ابن رجب فى «شرح العلل» مِن كون أحمد ويحيى وغيرهما من الأئمة قد أنكروا على جرير جملة ممن يرويها عن قتادة، ومنها هذا الحديث، فلم يذكر ابن رجب نصوصهم بخصوص هذا الحديث .

والأقرب أن ابن رجب تابع ابن عدى فى ذكْره هذا الحديث فى ترجمة جرير من «الكامل» فى عداد غرائبه ومناكيره عن قتادة، مع أن ابنَ عدى لما ذكر الحديث مع آخر قال: «وهذان الحديثان تفرد بهما ابن وهب عن جرير بن حازم، ولابن وهب عن جرير غير ما ذكرتُ غرائب» .

وكلام ابن عدى هنا أشبه بكلام أبى داود صاحب «السنن»؛ وفى المقام بسطٌ قد استوفيناه فى كتابنا «غرس الأشجار» ولا يصح فى هذا الباب حديث بهذا اللفظ: (أحسن وضوءك) إنما الثابت فيه حديث خالد بن معدان عن بعض أصحاب النبى ﷺ: (أن النبى ﷺ رأى رجلاً يصلى، وفى ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء، فأمره النبى ﷺ أن يعيد الوضوء والصلاة) .

أخرجه أبو داود [١٧٥]، وجماعة؛ وسنده جيد كما قاله الإمام أحمد وابن عبد الهادى وغيرهما. وراجع «الإرواء» [١/ ١٢٧].

٢٩٤٥- **قوى بشواهده**: دون قوله: (بكبشين): أخرجه ابن حبان [٥٣٠٩]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٨٧٨]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٠٥١]، وابن أبى الدنيا فى «العيال» [رقم ٤٧]، والبزار [رقم ١٢٣٥/ كشف]، والطحاوى فى «المشكل» [١/ ٤٥٦]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ١٢٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥١/ ٩٦-٩٧]، وابن شاهين فى «شرح مذاهب أهل السنة» [رقم ١٧٥]، وأبو نعيم فى «فضائل الخلفاء الراشدين» [رقم ١٣٢]، وغيرهم من طرق عن ابن وهب عن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس به . . .

قلتُ: قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا جرير، تفرد به ابن وهب» وقال البزار: «لا نعلم أحداً تابع جريراً عليه» وقال الهيثمى فى «المجمع» [٤/ ٩١]: «رواه أبو يعلى والبزار باختصار، ورجاله ثقات» .

وقال فى موضع آخر [٤/ ٩٣]: «رواه الطبرانى فى «الأوسط»، ورجاله رجال الصحيح» .

وقد عزاه الحافظ فى « التلخيص» [٤/ ١٤٧]، إلى الطبرانى فى «الصغير» فوهم، وقال الإمام =

٢٩٤٦- حدّثنا عبيد اللّه بن معاذ، حدّثنا معاذ بن هشام، حدّثنى أبى، عن قتادة، حدّثنا أنس بن مالك قال: لما دعا نبى اللّه موسى عليه السلام صاحبه إلى الأجل الذى كان بينهم قال له صاحبه كل شاة ولدت على غير لونها فلك ولدها، قال: فعمد فوضع حبالا على الماء فلما رأت الحبال فزعت فجالت جولة فولدت كلهن بُرْقًا إلا شاة واحدة، قال: فذهب بأولادهن ذلك العام.

= فى «الإرواء» [٤/ ٣٨٢]، عقب قول الطبرانى الماضى: «قلتُ: وكلهم ثقات من رجال الشيخين لولا أن قتادة مدلس وقد عنعنه، ومع ذلك فقد صححه عبد الحق فى الأحكام «الكبرى»...».

قلتُ: ليت الإسناد كانت علته محصورة فى عنعنة قتادة فقط، إذًا لهان الخطب، فكيف والإسناد كله غير محفوظ البتة؟! فقد سأل ابن أبى حاتم أباه عن هذا الحديث فى «العلل» [رقم ١٦٣٣]، فقال: «قال أبى: أخطأ جرير فى هذا الحديث، إنما هو عن قتادة عن عكرمة قال: عق رسول اللّه ﷺ... مرسل».

قلتُ: والقول ما قالت حذام؛ وجرير حاله فى قتادة متأخر جدًا، وقد ساق هذا الحديث له ابن عدى فى عداد مناكيره وغرائبه عن قتادة من كتابه «الكامل» [٢/ ١٢٦]، وكأنَّ أبا حاتم لما جزم بكون الصواب هو عن قتادة عن عكرمة به مرسلاً؛ لم يلتفت إلى مخالفة الحجاج بن الحجاج الباهلى لجرير فى سنده عن قتادة، فقد رواه عن قتادة فقال: عن عكرمة عن ابن عباس قال: (عق رسول اللّه ﷺ عن الحسن والحسين - رضى اللّه عنهما- بكبشين كبشين).

هكذا أخرجه النسائى [٤٢١٩] - واللفظ له- والطبرانى فى «الكبير» [٣/ رقم ٢٥٦٨]، وابن طهمان فى «المشيخة» [رقم ٥٣]، وغيرهم؛ فالظاهر أن أبا حاتم الرازى كان يوهِّم الحجاج فى سنده أيضًا مع كونه ثقة مشهورًا، ويرى أن المحفوظ فيه: إنما هو عن قتادة عن عكرمة به مرسلاً.

ويؤيد الإرسال: أن أيوب السختيانى قد رواه أيضًا عن عكرمة به مرسلاً، هكذا رواه الثورى - وهو المحفوظ عنه- ومعمر ووهيب بن خالد وابن علية عن أيوب؛ وخالفهم عبد الوارث بن عبد الصمد، فرواه عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس به مجودًا.

هكذا أخرجه أبو داود [٢٨٤١]، وجماعة) والمحفوظ عن أيوب عن عكرمة هو الوجه المرسل كما جزم أبو حاتم الرازى كما فى «العلل» [رقم ١٦٣١]، وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث وطرقه فى «غرس الأشجار» ولا يصح منه إلا جملة العق فقط، دون بيان صفة المعَنِّ به.

٢٩٤٦- صحيح: مضى سابقًا [برقم ٢٩٠٧].

٢٩٤٧- **حَدَّثَنَا** نصر بن علي، حدّثنا نوح بن قيس، عن أخيه خالد بن قيس، عن قتادة، عن أنس، أن النبى ﷺ كتبَ إلى بكر بن وائلٍ: «**مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى بَكْرِ ابْنِ وَائِلٍ، أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا**»، فما وجدنا من يقرؤه، إلا رجلاً من بنى ضبيعة، فهم يسمون بنى الكاتب.

٢٩٤٧- ضعيف: أخرجه ابن حبان [٦٥٥٨]، والطبرانى فى «الصغير» [رقم ٣٠٧]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد و المثانى» [٣/ رقم ١٦٢٩]، والبزار [رقم ١٦٧٠ / كشف]، وأبو عوانة [رقم ٥٤١٧]، وأبو الفضل الزهرى فى «حديثه» [رقم ١٧٣]، وغيرهم من طريق نوح بن قيس عن أخيه خالد بن قيس عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: قال البزار: «لا نعلمه بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد» وقال الطبرانى: «لم يروه عن قتادة إلا خالد بن قيس» وخالد هذا صدوق مثل أخيه نوح؛ لكن يقول الأزدى كما فى «التهذيب» [٣/ ١١٣]: «خالد بن قيس عن قتادة فيها مناكير» وهذا من روايته عن قتادة.

وقد خولف فى سنده أيضًا، خالفه شيبان النحوى - وهو أوثق منه وأثبت- ، فرواه عن قتادة فقال: عن مضارب بن حزن قال: حدث مرثد بن ظبيان قال: (جاءنا كتاب رسول اللَّه ﷺ فما وجدنا له كاتبًا يقرؤه علينا حتى قرأه رجل من بنى ضبيعة: من رسول اللَّه ﷺ إلى بكر بن وائل: أسلموا تسلموا).

هكذا أخرجه أحمد [٥/ ٦٨]، ومن طريقه ابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ١٠٠٠]، والبغوى فى «الصحابة» كما فى «الإصابة» [٦/ ٦٨]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٥٦٠١]، وسقط (مضارب بن حزن) من سند أبى نعيم.

ثم جاء سعيد بن أبى عروبة ورواه عن قتادة فقال: عن رجل من بنى سدوس قال: (كتب رسول اللَّه ﷺ إلى بكر بن وائل: أما بعد: فأسلموا تسلموا) ثم قال قتادة: (فما وجدوا رجلاً يقرؤه حتى جاءهم رجل من بنى ضبيعة بن ربيعة، فقرأه، فهم يسمون بنى الكاتب).

هكذا أخرجه ابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٢٨١]، من طريق على بن محمد عن سعيد به . . . وعلى بن محمد هذا لا أعرفه إلا أن يكون هو ابن أبى الخطيب الهاشمى أحد شيوخ ابن ماجه، قال أبو حاتم: «محله الصدق» ووثقه ابن حبان وقال: «وربما أخطأ» وروى عنه جماعة من الثقات؛ لكن ابن أبى عروبة قد اختلط بآخرة، ولم يذكروا علىّ بن محمد فى جملة من سمع منه قبل الاختلاط ولا بعده، ثم وجدته قد توبع عليه: تابعه عبد الأعلى النرسى، عن سعيد، =

. . . . . .

= عن قتادة قال: (-حدث مرثد بن ظبيان أحد بنى سدوس . . .) فساقه كله من قول ذلك السدوسى، أخرجه ابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٣/ ١٦٥٨]، وعنه أبو نعيم فى «المعرفة» [عقب ٥٦٠١]، وعبد الأعلى ممن سمع من سعيد قبل الاختلاط، وسعيد هو أثبت الناس فى قتادة بلا امتراء، وقوله هو المقدم أبدًا، لولا أن شيبان قد أقام إسناده عن قتادة؛ وروايته أشبه بالصواب.

ويؤيد هذا: أن شيبان قد توبع عليه عن قتادة، تابعه قرة بن خالد السدوسى - الثقة العالم- فرواه عن قتادة عن مضارب بن حزن قال: (قدم مرثد بن ظبيان على رسول اللَّه ﷺ سبى بكر بن وائل، وكتب معه كتابًا: أن أسلموا تسلموا) هكذا قال مضارب: (قدم مرثد. . .) وفى رواية شيبان: (حدث مرثد. . .).

أخرجه أبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٥٦٠٢]، من طريق أبى الشيخ عن إسحاق بن حكيم عن حجاج بن يوسف الأصبهانى عن زفر بن قرة عن أبيه قرة به.

قلتُ: وهذا إسناد رجاله مقبولون سوى إسحاق بن حكيم فلم أجد له ترجمة! وزفر بن قرة وثقه الحافظ إبراهيم بن الأصبهانى كما فى «طبقات أبى الشيخ» [٢/ ١٠٠]، وقد توبع عليه زفر: تابعه عليه محمد بن سواء -الصدوق المعروف- فرواه عن قتادة عن مضارب به . . . كما ذكره أبو نعيم فى «المعرفة» فقال: «رواه خليفة بن خياط عن محمد بن سواء . . . إلخ».

وهذا لعله فى «تاريخ خليفة» فالإسناد صحيح إلى ابن سواء، ثم رأيت الحافظ فى «الإصابة» [٦ / ٦٨]، قد عزا هذا الطريق إلى خليفة بن خياط فى «تاريخه» لكنه لم يذكر فيه قتادة بين قرة ومضارب، ولعله سقط من المطبوع، ويؤيده أنهم لم يذكروا لقرة بن خالد رواية عن مضارب.

ثم جاء محمد بن إسحاق بن يسار ورواه عن قرة فقال: (عن مضارب أن مرثد بن ظبيان قدم على النبى ﷺ فوهب له النبى ﷺ سبى بكر بن وئل، وكتب إليهم معه كتابًا: أن أسلموا تسلموا) فأسقط منه (قتادة)، هكذا أخرجه أبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٥٦٠٣]، من طريق محمد بن حميد الرازى عن سلمة بن الفضل عن ابن إسحاق به . .

قلتُ: وهذا إسناد تالف؛ وابن حميد حافظ واه، ثم ابن إسحاق مدلس وقد عنعنه، فالمحفوظ عن قرة هو الأول عن قتادة عن مضارب قال: قدم مرثد. . . وقد مضى أن شيبان النحوى قد رواه عن قتادة فقال: عن مضارب بن حزن قال: حدث مرثد بن ظبيان قال . . .

وهذا هو أولى تلك الوجوه كلها عن قتادة، وسنده معلول، فيه عنعنة قتادة؛ ومضارب =

٢٩٤٨- حَدَّثَنَا نصر بن علي، أخبرنا أبي، حدّثنا قرة بن خالد، عن قتادة، عن أنسٍ: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ أُحُدًا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ**».

٢٩٤٩- حَدَّثَنَا نصرٌ، أخبرني أبي، عن المثنى بن سعيد، عن قتادة، عن أنسٍ، قال: كان النبي ﷺ إذا غزا، قال: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ عَضُدِي، وَأَنْتَ نَصِيرِي، وَبِكَ أُقَاتِلُ**».

٢٩٥٠- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه بن معاذ العنبري، حدّثنا أبي، حدّثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**».

٢٩٥١- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه بن عمر بن ميسرة، حدّثنا حرمي بن عمارة، حدّثنا شعبة، عن قتادة، عن أنسٍ، قال رسول اللَّه ﷺ: «**لَوْ أَنَّ لابْنِ آدَمَ وَادِيًا مِنْ مَالٍ لابْتَغَى إِلَيْهِ ثَانِيًا، وَلَوْ كَانَ ثَانِيًا لابْتَغَى إِلَيْهِ ثَالِثًا، وَلا يَمْلأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ**».

= روى عنه ثلاثة؛ ولم يوثقه سوى ابن حبان والعجلي وحدهما، وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول» يعني عند المتابعة وإلاَ فَلَيِّن.

٢٩٤٨- **صحيح**: أخرجه البخاري [٣٨٥٥]، ومسلم [١٣٩٣]، وأحمد [٣/ ١٤٠]، وابن حبان [٣٧٢٥]، وأبو الشيخ في «العظمة» [٥/ ١٧٠٧]، وأبو الفضل الزهري في حديثه [رقم ١٧١]، وغيرهم من طريق قرة بن خالد عن قتادة عن أنس به . . . وزاد ابن حبان في أوله: وهو رواية لمسلم والمؤلف: (نظر رسول اللَّه ﷺ إلى أحد فقال: . . .).

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه ابن شبة في «أخبار المدينة» [١/ ٨١]، وقد توبع عليه قرة: تابعه سعيد بن بشير على مثله عند الطبراني في «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٢٥٨٥]، بإسناد صحيح إليه؛ لكن سعيداً نفسه ضعيف، وللحديث طريق آخر عن أنس يأتي [برقم ٣٧٠٢].

٢٩٤٩- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٩٠٤].

٢٩٥٠- **صحيح**: مضى سابقًا [برقم ٢٨٨٧].

٢٩٥١- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٤٩، ٢٨٥٨].

٢٩٥٢- **حَدَّثَنَا** محمد بن عبد اللَّه الأرزى، قال: حدّثنا عبد الوهاب بن عطاء، حدّثنا سعيدٌ، عن قتادة، عن أنس: أن رجلاً كان يبتاع على عهد رسول اللَّه ﷺ وكان فى عقدته ضعفٌ، فجاء أهله إلى النبى ﷺ، فقالوا: يا رسول اللَّه، احجر على فلان فإنه يبتاع وفى عقدته ضعفٌ، فدعاه النبى ﷺ فنهاه عن البيع، فقال: يا نبى اللَّه، إنى لا أصبر عن البيع، فقال ﷺ: «**إِنْ كُنْتَ غَيْرَ تَارِكٍ الْمَبِيعَ، فَقُلْ: هَاءَ، فَلا خِلابَةَ**».

٢٩٥٣- **حدّثنا** محمد بن عبد اللَّه الأزرى، حدّثنا عبد الوهاب بن عطاء، أخبرنا سعيد، عن قتادة، عن أنس قال: افتخر الحيان من الأنصار الأوس والخزرج «قالت الأوس

٢٩٥٢- صحيح: أخرجه أبو داود [٣٥٠١]، وأحمد [٣/ ٢١٧]، وابن حبان [٥٠٤٩، ٥٠٥٠]، والحاكم [٤/ ١١٣]، والدارقطنى فى «سننه» [٣/ ٥٥]، والبيهقى فى «سننه» [١١١٢٠]، وابن الجارود [٥٦٨]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/ ٢٠٣]، وغيره من طرق عن عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن أنس به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» وقال الذهبى فى «تلخيصه»: «على شرط البخارى ومسلم» كذا قالا، وهو وهمٌ منهما، إنما هو على شرط مسلم وحده؛ وعبد الوهاب بن عطاء لم يحتج به البخارى أصلاً، وهو ممن سمع من ابن أبى عروبة قديمًا كما قاله أحمد.

وقد توبع عليه: تابعه عبد الأعلى بن عبد الأعلى النرسى - وهو ممن سمع من سعيد قبل اختلاطه أيضًا - على نحوه باختصار يسير عند الترمذى [١٢٥٠]، والنسائى [٤٤٨٥]، وابن ماجه [٢٣٤٥]، والطحاوى فى «المشكل» [١٢/ ١٢٢]، وغيرهم، قال الترمذى: «حديث أنس حديث حسن صحيح غريب».

قلتُ: وعنعنة قتادة مجبورة بإكثاره عن أنس؛ فراجع - إن شئت- تعليقنا على الحديث الماضى [برقم ٢٨٤٢].

٢٩٥٣- حسن: أخرجه الحاكم [٤/ ٩٠، ١١٢]، والطبرانى فى «الكبير» [٤/ رقم ٣٤٨٨]، وابن عبد البر فى «الاستيعاب» [١/ ١١٣]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٧/ ٣٢٣-٣٢٤]، و[١٦/ ٣٦٨، ٣٦٩]، والطحاوى فى «المشكل» [١٠/ ١١٩]، و[١٤/ ١٠٨]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٣٠٣٧]، وفى «دلائل النبوة» [رقم ٤٠٦]، وفى «أخبار أصبهان» [١/ ٢٤٨]، وغيرهم من طرق عن عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن أنس به . . . =

منا غسيل الملائكة: حنظلة بن الراهب، ومنا من اهتز له عرش الرحمن: سعد بن معاذ، ومنا من حمته الدبر: عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح، ومنا من أجيزت شهادته بشهادة رجلين خزيمة بن ثابت، وقالت الخزرجيون: منا أربعة جمعوا القرآن على عهد رسول اللَّه ﷺ لم يجمعه غيرهم: زيد بن ثابت، وأبو زيد، وأبيّ بن كعب، ومعاذ بن جبل.

٢٩٥٤- حَدَّثَنَا نصر بن علي، حدّثنا نوح بن قيس، عن أخيه خالد بن قيس، عن قتادة، عن أنسٍ: أن رسول اللَّه ﷺ كتب إلى كسرى وقيصر وإلى كل جبارٍ يدعوهم إلى اللَّه.

= وزاد الطبراني وأبو نعيم في «الدلائل» في آخره: (قلت لأنس: من أبو زيد؟! قال: أحد عمومتي).

قلتُ: وهذا إسناد حسن على شرط مسلم مثل الذي قبله؛ وقد صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتابعه الذهبي قائلاً: «على شرط البخاري ومسلم» وليس كما قالا، وعبد الوهاب ابن عطاء متى وأين أخرج البخاري له في «صحيحه»؟! فكيف يكون ما يرويه على شرطه؟! وقال ابن عساكر عقب روايته في الموضع الأول: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وعبد الوهاب بن عطاء ممن سمع من أبي عروبة قديمًا كما قاله الإمام أحمد؛ وعنعنة قتادة عن أنس مقبولة على الرأس والعينين، فراجع تعليقنا على الحديث [رقم ٢٨٤٢]، وقال الهيثمي في «المجمع» [٩/ ٧٨٥]: «قلتُ: في الصحيح منه: الذين جمعوا القرآن فقط؛ رواه أبو يعلى والبزار والطبراني ورجالهم رجال الصحيح».

قلتُ: وشطره الثاني مضى [برقم ٢٨٧٨].

٢٩٥٤- صحيح: أخرجه مسلم [١٧٧٤]، ومن طريقه ابن طولون في «إعلام السائلين» [ص ٥٤]، وابن حبان [٦٥٥٣]، والبيهقي في «سننه» [١٨٠١٠]، وأبو عوانة [رقم ٥٤١٨]، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» [رقم ١٧٢]، وغيرهم من من طريق نوح بن قيس عن أخيه خالد ابن قيس عن قتادة عن أنس به . . . وليس عند ابن حبان: (وإلى كل جبار . . . إلخ) وعنده مكانها: (وأكيدر دومة يدعوهم إلى اللَّه تعالى).

قلتُ: قد توبع عليه خالد بن قيس، تابعه جماعة: منهم:

١- سعيد بن أبي عروبة على مثله وزاد في وسطه: (والنجاشي) ثم قال في آخره: (وليس بالنجاشي الذي صلى عليه النبي ﷺ). =

٢٩٥٥- **حَدَّثَنَا** محمد بن المنهال الضرير، حدّثنا يزيد، حدّثنا سعيدٌ وهشامٌ، عن قتادة، عن أنس، قال رسول اللَّه ﷺ: «**يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، ثُمَّ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً، ثُمَّ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً**».

٢٩٥٦- **قَالَ** يزيد: فلقيت شعبة، فحدثت بهذا الحديث، فقال شعبة: حدثنى قتادة، عن أنس بن مالك، عن النبى ﷺ بالحديث. إلا أن شعبة جعل موضع «**الذَّرَّةِ**» «**ذُرَةً**» قال: صحف فيه أبو بسطامٍ.

= أخرجه مسلم [١٧٧٤]، والترمذى [٢٧١٦]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٨٤٧]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ١٧٢٠]، وأبو عوانة [رقم ٥٤١٩].

٢- وعمران القطان بلفظ: (كتبت إلى كسرى وقيصر وأكيدر دومة يدعوهم إلى اللَّه عز وجل) أخرجه أحمد (٣/ ١٣٣]، والمؤلف [برقم ٣٠٧١]، وابن حبان [٦٥٥٤]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٩/ ٤٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٩/ ١٩٨]، وأبو عوانة [رقم ٥٤٢٠].

٣- وخليد بن دعلج على مثل رواية خالد بن قيس وزاد فى آخره: (وذلك لما نزلت عليه هذه الآية: ﴿ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ﴾ أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٢/ ١٥٤٠]، من طريق محمد بن خلف العسقلانى عن رواد بن الجراح عن خليد بن دعلج به. قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحدث عن خليد إلا رواد».

قلتُ: وكلاهما لا يحتج بحديثه، أما رواد فكان قد اختلط وفحش اختلاطه جداً، حتى تركه الدارقطنى وغيره، وأما خليد: فهو مجمع على ضعفه كما يقول زكريا الساجى، وكلاهما من رجال «التهذيب»؛ والحديث صحيح دون تلك الآية فى آخره. واللَّه المستعان.

٢٩٥٥- صحيح: مضى [برقم ٢٨٨٩].

٢٩٥٦- صحيح: انظر قبله؛ وهذه الرواية عند مسلم [١٩٣]، وابن حبان [٧٤٨٤]، و ابن منده فى «الإيمان» [٢/ ٨٤٠].

ويزيد: هو ابن زريع، وهو نفسه القائل: «صحَّف فيه أبو بسطام» وأبو بسطام هى كنية شعبة، وما أدراك ما شعبة!.

٢٩٥٧- قَالَ: حدّثنا يزيد، ثم لقيت عمران القطان أبا العوام فحدثته بالحديث، فقال عمران: حدثنى به قتادة، عن عطاء بن يزيد الليثى، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ بالحديث. . . ، قال يزيد: أخطأ عمران، وَهِمَ فيه، قال يزيد: وكان عمران حروريّا، وكان يرى السيف على أهل القبلة، وكان إبراهيم لما خرج إلى البصرة فطلب الخلافة ولاه خراج الفرات، قال: وكان إبراهيم استفتاه فى شىءٍ فأفتاه عمران فيه بفتيا، فأفتى إبراهيم رجالاً، يقول عمران: قُتلوا كلهم.

٢٩٥٨- حَدَّثَنَا صالح بن حاتم بن وردان، وغيره، حدّثنا يزيد بن زريعٍ، حدّثنا سعيد بن أبى عروبة، عن قتادة، عن أنسٍ، أن رسول اللَّه ﷺ لم يكن يرفع يديه فى شىءٍ من الدعاء إلا فى الاستسقاء، فإنه كان يرفعُ يديه حتى يُرى بياض إبطيه.

٢٩٥٩- حَدَّثَنَا أبو ياسر المستملى، حدّثنا سويدٌ أبو حاتم الجحدرى، حدّثنا قتادة، عن أنس، قال: كنا عند رسولِ اللَّه ﷺ فلدغت رجلاً برغوثٌ فلعنها، فقال النبى ﷺ: «**لا تَلْعَنْهَا فَإِنَّهَا نَبَّهَتْ نَبِيًّا مِنَ الأَنْبِيَاءِ لِلصَّلاةِ**».

٢٩٥٧- **صحيح**: هذا إسناد منكر، وعمران القطان قد تكلم فيه جماعة، وهو إلى الضعف أقرب؛ وقد خولف فى إسناده، خالفه أصحاب قتادة الحفاظ الكبار أمثال: شعبة وسعيد وهشام وغيرهم؛ كلهم رووه عن قتادة عن أنس به . . . كما مضى [برقم ٢٨٨٩، ٢٩٩٧، ٢٩٥٥]، وكما سيأتى أيضًا [برقم ٢٩٧٧، ٢٩٩٣، ٣٢٧٣].

وهذا هو المحفوظ؛ وقد كفانا مؤنة ذلك يزيد بن زريع إذ قال هنا: «أخطأ عمران، وهم فيه» وهذا مما لا شك فيه، وكلام يزيد بشأن عمران: قد نقل الحافظ بعضه فى «التهذيب» [٨/ ١٣١]، وتعقبه بما يحسن الاطلاع عليه. فانظره ثمة.

٢٩٥٨- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٩٣٥].

٢٩٥٩- منكر: أخرجه البخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ١٢٣٧]، والبيهقى فى «الشعب» [٤/ رقم ٥١٧٩، ٥١٨٠]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٢٠٥٦]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٤٢٢]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٢/ ١٥٨]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «العلل المتناهية» [٢/ ٧١٣]، وابن حبان فى «المجروحين» [١/ ٣٥٠]، والبزار فى «مسنده» [رقم ٢٠٤٢/ كشف]، والدولابى فى «الكنى» [١/ ١٤٢]، كما فى «الضعيفة» [١٣/ ٩١٥]، والسلمى فى =

. . . . . .

= «طبقات الصوفية» [ص ١٨١]، والحكيم الترمذى فى «نوادر الأصول» [٧٠/ ٢]، كما فى «النافلة» [رقم ١٦٦]، وغيرهم من طريق سويد بن إبراهيم أبى حاتم عن قتادة عن أنس به . . .

ولفظ البخارى : (لا تلعنه فإنه أيقظ نبيّا من الأنبياء للصلاة) وهو لفظ العقيلى ومن طريقه ابن الجوزى والسلمى ورواية للبيهقى، وعند البيهقى فى الموضع الثانى : (لا تسبه) بدل : (لا تلعنه) ومثله عند ابن حبان والبزار وهو رواية لابن عدى ومن طريقه ابن الجوزى؛ وعند الدولابى والبزار وابن حبان : (لصلاة الصبح) وعند البيهقى فى الموضع الثانى وهو رواية لابن عدى ومن طريقه ابن الجوزى : (لصلاة الفجر).

قلتُ : وسنده منكر أبدًا، قال ابن الجوزى : «هذا حديث لا يصح . . .» ثم أعله بسويد بن إبراهيم؛ وقال الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ١٤٨] : «فى إسناد البزار : سويد بن إبرهيم، وثقه ابن عدى، وفيه ضعف، وبقية رجالهما -يعنى أبا يعلى والبزار - رجال الصحيح».

قلتُ : ما وثقه ابن عدى قط، بل قال فى أول ترجمته من «الكامل» [٣/ ٤٢١] : (حديثه عن قتادة ليس بذاك) وقال فى ختام ترجمته [٣/ ٤٢٣] : «ولسويد غير ما ذكرت من الحديث عن قتادة، وعن غيره، بعضها مستقيمة، وبعضها لا يتابعها أحد عليها، وإنما يخلط على قتادة، ويأتى بأحاديث عنه لا يأتى به [كذا] عنه غيره، وهو إلى الضعف أقرب».

وهو كما قال ابن عدى : «إلى الضعف أقرب» فقد اختلف فيه قول ابن معين، فتارة يضعفه؛ وأخرى يقول : «صالح» أو : «أرجو أن لا يكون به بأس» وقال أبو زرعة : «ليس بالقوى، حديثه حديث أهل الصدق» وهذا تضعيف له، وكذا ضعفه النسائى والدارقطنى وجماعة، وقال الساجى : «فيه ضعف؛ حدث عن قتادة بحديث منكر».

ولعله يريد هذا الحديث، وقال الحافظ : «صدوق سيئ الحفظ له أغلاط؛ وقد أفحش ابن حبان فيه القول» وعبارة ابن حبان فى «المجروحين» : «يروى الموضوعات عن الأثبات، وهو صاحب حديث البرغوث».

قلتُ : ابن حبان معذور عندنا؛ فإن من يروى عن مثل قتادة هذا وينفرد به عنه دون سائر الثقات من أصحابه، لا يكون إلا مغفلاً شديد التخليط جدًا، ومثله يجوز عليه رواية البواطيل دون عناء، وقد مضى قول ابن عدى عنه : «يخلط على قتادة، ويأتى عنه بأحاديث لا يأتى به [كذا] عنه غيره». =

. . . . . .

= لكن قد توبع عليه سويد، فقال ابن عدى عقب روايته: «وقد حدث به قتادة عن أنس - كما حدث سويداً: سعيدُ بن بشير» ونحوه قال البزار أيضًا.

ومتابعة سعيد بن بشير عند الطبرانى فى «الأوسط» [٦/ رقم ٥٧٣٢]، وفى «الشعب» [٤/ رقم ٥١٧٨]، من طريقين عن الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس قال: (ذُكرت البراغيث عند النبى ﷺ فقال: إنها توقظ للصلاة) قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد بن بشير وسويد أبو حاتم، ولم يروه عن سعيد بن بشير إلا الوليد بن مسلم».

قلتُ: وسعيد ضعيف عندهم، وهو صاحب مناكير وعجائب عن قتادة خاصة، ومن وثقه أو أثنى عليه فلحفظه ومعرفته، ومن أراد غير ذلك فلم يصب، قال الساجى: «حدث عن قتادة بمناكير» وقال ابن حبان: «كان ردىء الحفظ، فاحش الخطأ، يروى عن قتادة ما لا يتابع عليه، . . .» راجع ترجمته من «التهذيب» وذيوله؛ فالإسناد منكر أيضًا.

وأعله الإمام فى «الضعيفة» [١٣/ ٩١٩]، بعلة أخرى، فقال: «والوليد بن مسلم كان يدلس تدليس التسوية؛ فهذه علة أخرى غير ضعف سعيد بن بشير، فينبغى التنبه لهذا».

قلتُ: قد تنبهنا لهذا جيدًا فوجدناه ليس بعلة على التحقيق، والوليد لا يجىء بهذا الضرب من التدليس إلا عن الأوزاعى وحده، فينبغى التنبه لهذا، على أنه قد صرح بسماعه من سعيد عند البيهقى فى «الشعب».

بل قد توبع عليه أيضًا: تابعه معن بن عيسى القزار على نحو سياق المؤلف عند الطبرانى فى «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٢٥٩٨]، ورجاله إلى معن ثقات سوى شيخ الطبرانى (مسعدة بن سعيد أو ابن سعد العطار) قال الإمام فى «الضعيفة» [١٣/ ٩٢٠]: «لم أجد له ترجمة».

قلتُ: قد ترجمه الذهبى فى «تاريخ الإسلام» [وفيات سنة ٢٩٠]، وكناه بأبى القاسم؛ ولم يذكر من حاله شيئًا، وقد أكثر عنه الطبرانى جدًا فى «معاجمه» وروى عنه أيضًا العقيلى وغيره؛ فالظاهر أنه مستور.

وللحديث شاهد عن علىّ بن أبى طالب نحوه مرفوعًا، وسنده ساقط جدًا، لا يُباع ولا يُشترى، راجع الكلام عليه فى الضعيفة [١٣/ ٩٢٠، ٩٢١]، والنافلة [رقم ١٦٦]، ولا يصح حديث فى البرغوث قط، كما قاله العقيلى وغيره.

٢٩٦٠- حَدَّثَنَا شباب بن خياط، حدّثنا درست بن حمزة، حدّثنا مطرٌ الوراق، عن قتادة، عن أنس، عن النبى ﷺ، قال: «ما من عبدين متحابَّيْن فى اللَّه يستقبل أحدهما صاحبه فيصافحه، ويصليان على النبى ﷺ، إلا لم يفترقا حتى تغفر ذنوبهما ما تقدم منهما وما تأخر».

٢٩٦١- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج، حدّثنا حمادٌ، عن قتادة، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ، وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ**».

٢٩٦٠- **منكر بهذا اللفظ**: أخرجه البخارى فى «تاريخه» [٣/ ٢٥٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ١٠٣]، ومن طريقه البيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٨٩٤٤، ٨٩٤٥]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٢/ ٤٥]، وابن قدامة فى «المتحابين فى اللَّه» [ص ٤٢/ رقم ٣٦]، والمؤلف فى «المعجم» [رقم ١٥٩]، وعنه ابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ١٩٣]، والشجرى فى «الأمالى» [١/ ٣٦٦]، وابن حبان فى «المجروحين» [١/ ٢٩٣]، والباطرقانى فى «جزء من حديثه» [١/ ١٦٥]، كما فى «الضعيفة» [٢/ ١٠٦]، وغيرهم من طريق درست بن حمزة عن مطر الوراق عن قتادة عن أنس به... وهو عند بعضهم نحوه باختصار يسير.

قلتُ: وهذا إسناد منكر لا يطاق، قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٦/ ١٣]: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف درست بن حمزة» ودرست هذا ضعفه الدارقطنى، وترجمه ابن حبان من «المجروحين» [١/ ٢٩٣]، باسم: (درست بن زياد) وقال: «وهو الذى يقال له: درست بن حمزة، ... وكان منكر الحديث جدًا، يروى عن مطر وغيره أشياء تتخايل إلى من يسمعها أنها موضوعة، لا يحل الاحتجاج بخبره» ثم ساق له جملة من مناكيره منها هذا الحديث.

وقال البخارى فى «تاريخه» عقب روايته هذا الحديث فى ترجمة (درست): (لا يتابع عليه) ومطر الوراق فيه كلام أيضًا.

وأعله الإمام فى «الضعيفة» [٢/ ١٠٦]، بعلة ثالثة فقال: «وقتادة فيه تدليس، وقد عنعنه» وهذا ليس بشىء، فراجع تعليقنا على الحديث الماضى [برقم ٢٨٤٢]، وقال العقيلى عقب روايته: «وقد روى بإسناد آخر فيه لين أيضًا، وأما الرواية فى المتحابين فى اللَّه، ففيها أحاديث صالحة الإسناد بخلاف هذا اللفظ»، وهو كما قال؛ والحديث منكر بهذا اللفظ جميعًا، وله طريق آخر عن أنس دون هذا اللفظ يأتى عند المؤلف [برقم ٤١٣٩].

٢٩٦١- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٩٢].

٢٩٦٢- **حَدَّثَنَا** الحسن بن حماد، حدّثنا عبد اللَّه بن إدريس، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس، قال: كان فى المدينة فزعٌ، فركب رسول اللَّه ﷺ فرسًا لأبى طلحة يقال له: مندوبٌ، فقال: «**مَا رَأَيْنَا مِنْ فَزَعٍ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا**».

٢٩٦٣- **حَدَّثَنَا** سويد بن سعيد، حدّثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعى، عن قتادة، عن أنس، أن النبى ﷺ، قال: «**سَيَكُونُ فِى أُمَّتِى اخْتِلافٌ، وَفِرْقَةٌ يُحْسِنُونَ الْقَوْلَ وَيُسِيئُونَ الْعَمَلَ، يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ لا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلاتَهُ مَعَ صَلاتِهِمْ وَصَوْمَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ، فَطُوبَى لِمَنْ قَتَلَهُمْ وَقَتَلُوهُ، يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَلَيْسُوا مِنْهُ فِى شَىْءٍ، مَنْ قَتَلَهُمْ كَانَ أَوْلَى بِاللَّهِ مِنْهُمْ**»، قالوا: يا رسول اللَّه، ما سيماهم؟ قال: «**التَّحْلِيقُ**».

٢٩٦٢- **صحيح**: أخرجه البخارى [٢٤٨٤، ٢٧٠٢، ٢٧٠٧، ٢٨٠٦، ٥٨٠٨]، ومسلم [٢٣٠٧]، وأبو داود [٤٩٨٨]، والترمذى [١٦٨٥]، و[١٦٨٦]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٨٢١]، وأحمد [٣/ ١٧٠، ١٨٠، ٢٧٤، ٢٩١]، وابن حبان [٥٧٩٨]، والطيالسى [١٩٧٩]، والبيهقى فى «سننه» [١١٢٥٢، ١٩٥٨٨، ٢٠٦٣٩]، وأبو الشيخ فى «الأمثال» [رقم ٢٢١]، وجماعة من طرق عن شعبة عن قتادة عن أنس به . . . وهو عند بعضهم نحوه .

قلتُ: وقد توبع عليه شعبة: تابعه سعيد بن أبى عروبة على نحوه عند البخارى [٢٧١٢]، وله طرق أخرى عن أنس به نحوه .

٢٩٦٣- **صحيح**: أخرجه أبو داود [٤٧٦٥]، وأحمد [٣/ ٢٢٤]، والحاكم [٢/ ١٦١]، والبيهقى فى «سننه» [١٦٤٨٠]، وفى «الدلائل» [رقم ٢٧٤١]، وابن نصر فى «السنة» [رقم ٣٨]، وأبو عمرو الدانى فى «الفتن» [٣/ رقم ٢٧٦]، والآجرى فى «الشريعة» [رقم ٤٠]، والطحاوى فى «المشكل» [١٠/ ٥٩]، وغيرهم من طرق عن الأوزاعى عن قتادة عن أنس به .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، وقد قُرِنَ (أبو سعيد الخدرى) مع أنس فى سنده عند أبى داود وأحمد والبيهقى فى «سننه» وابن نصر والطحاوى، وهو رواية للحاكم والمؤلف، قال الحاكم: «لم يسمع هذا الحديث قتادة من أبى سعيد الخدرى، إنما سمعه من أبى المتوكل الناجى عن أبى سعيد». =

٢٩٦٤- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا يحيى، عن ابن أبى عروبة، حدّثنا قتادة، أن أنس بن مالك، حدثهم أن رسول اللَّه ﷺ صعد أحداً فاتبعه أبو بكر، وعمر، وعثمان، فرجف بهم، فقال: «**اثْبُتْ! نَبِىٌّ، وَصِدِّيقٌ، وَشَهِيدَانِ**».

٢٩٦٥- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا يحيى، عن ابن أبى عروبة، عن قتادة، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ؟!**»، واشتد قوله فى ذلك، فقال: «**لَيَنْتَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ، أَوْ لَتُخْطَفُ أَبْصَارُهُمْ**»

٢٩٦٦- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا يحيى، عن ابن أبى عروبة، عن قتادة، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ كان لا يرفع يديه فى شىءٍ من الدعاء إلا فى الاستسقاء، فإنه كان يرفع يديه حتى يُرى بياض إبطيه.

٢٩٦٧- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا يحيى، عن حسين المعلم، عن قتادة، عن أنس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**وَالَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ، لا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُحِبَّ لِجَارِهِ -أَوْ لأَخِيهِ- مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**».

= **قلتُ**: وقد جزم الإمام أحمد وغيره بكون قتادة لم يسمع من أحد من الصحابة سوى أنس بن مالك وحده، لكن أثبت أبو زرعة سماعه من عبد اللَّه بن سرجس، وزاد ابن المدينى: (وأبى الطفيل) راجع «جامع التحصيل» [ص ٢٥٥].

وقد توبع عليه الأوزاعى: تابعه عليه معمر عن قتادة عن أنس وحده: (أن رسول اللَّه ﷺ قال: يكون فى أمتى اختلاف وفرقة، يخرج منهم قوم يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، وسيماهم الحلق والتسبيت، فإذا رأيتموهم فأنيموهم؛ التسبيت يعنى استئصال الشعر القصير).

أخرجه أحمد [٣/ ١٩٧]، واللفظ له وأبو داود [٤٧٦٦]، والحاكم [٢/ ١٦٠]، وعبد اللَّه بن أحمد فى «السنة» [رقم ١٤١٧]، وغيرهم.

٢٩٦٤- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٩١٠].

٢٩٦٥- **صحيح**: مضى سابقًا [برقم ٢٩١٨].

٢٩٦٦- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٩٣٥].

٢٩٦٧- **صحيح**: مضى [برقم ٢٨٨٧].

٢٩٦٨- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا يحيى، عن شعبة، حدّثنا قتادة، عن أنس، أن النبى ﷺ، قال: «**إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِى صَلاتِهِ فَإِنَّهُ يُنَاجِى رَبَّهُ، فَلا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ تَحْتَ قَدَمِهِ**».

٢٩٦٩- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا يحيى، عن شعبة، حدّثنا قتادة، عن أنس، قال: كان بالمدينة فزعٌ، فركب رسول اللَّه ﷺ فرسًا لأبى طلحة، فقال: «**مَا رَأَيْنَا مِنْ شَىْءٍ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا**».

٢٩٧٠- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا يحيى، عن شعبة، حدّثنا قتادة، عن أنس، عن النبى ﷺ، قال: «**إِنَّ لِكُلِّ نَبِىٍّ دَعْوَةً دَعَا بِهَا فِى أُمَّتِهِ، وَإِنِّى اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِى شَفَاعَةً لأُمَّتِى**».

٢٩٧١- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا يحيى، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس، قال: قال رسول ﷺ: «**أَتِمُّوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، فَوَاللَّهِ إِنِّى لأَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِى**».

٢٩٦٨- صحيح: أخرجه البخارى [٤٠٢، ٤٠٣، ٥٠٨، ٥٠٩، ١١٥٦]، ومسلم [٥٥١]، وأحمد [٣/ ١٧٦، ١٩١، ٢٤٥، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٩١]، وابن حبان [٢٢٦٧]، والطيالسى [١٩٧٤]، والبيهقى فى «سننه» [٣٤١١، ٣٤١٢]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٢/ ٣٤٢]، وابن الجعد [٩٣٣]، وابن طهمان فى «المشيخة» [رقم ١٢١]، وأبو عوانة [رقم ٩٤٠، ٩٤١]، و البغوى فى «شرح السنة» [١/ ٣٦٩]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٦٥١]، وجماعة من طرق عن قتادة عن أنس به . . . وهو عند بعضهم نحوه.

٢٩٦٩- صحيح: مضى قريبًا [برقم ٢٩٦٢].

٢٩٧٠- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٤٢].

٢٩٧١- صحيح: أخرجه البخارى [٧٠٩، ٦٢٦٨]، ومسلم [٤٢٥]، والنسائى [١١١٧، ١٠٥٤]، وأحمد [٣/ ١١٥، ١٣٠، ١٧٠، ١٧٧، ٢٣٤، ٢٦٩، ٢٧٤، ٧٩]، والطيالسى [١٩٩٥]، والبيهقى فى «سننه» [٢٥٥٦]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١١٧٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٤٤٨]، وغيرهم من طرق عن قتادة عن أنس به . . .

وزادوا جميعًا: (إذا ركعتم وسجدتم) وتأتى تلك الزيادة فى رواية للمؤلف [٣١٥٦، ٣١٨٩].

٢٩٧٢- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا يحيى، عن شعبة، حدّثنا قتادة، عن أنس، أن النبى ﷺ، قال: «**لا تُوَاصِلُوا**»، قالوا: فإنك تواصل، قال: «**إِنِّى لَسْتُ كَأَحَدِكُمْ، إِنِّى أُطْعَمُ وَأُسْقَى**».

٢٩٧٣- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، أن النبى ﷺ نهى أن يشرب قائمًا.

٢٩٧٤- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، قال: كان رسول اللّه ﷺ يضحى بكبشين أملحين أقرنين، يطأ على صفاحهما، ويذبحهما بيده، ويسمى ويكبّر.

٢٩٧٥- حَدَّثَنَا زهير بن حرب، حدّثنا معاذٌ، عن أبيه، عن قتادة، عن أنس، أن النبى ﷺ وجد تمرةً، فقال: «**لَوْلا أَنِّى أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً لأَكَلْتُهَا**».

٢٩٧٦- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا معاذ بن هشام، حدّثنا أبى، عن قتادة، عن أنس، أن نبى اللّه ﷺ، قال: «**يُقَالُ لِلْكَافِرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ مِثْلُ الدُّنْيَا ذَهَبًا كُنْتَ تَفْتَدِى بِهِ؟ قَالَ: فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيُقَالُ: سُئِلْتَ أَيْسَرَ مِنْ ذَلِكَ**».

٢٩٧٧- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا معاذ بن هشام، حدثنى أبى، عن قتادة، عن أنس، أن نبى اللّه ﷺ، قال: «**يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، وَكَانَ فِى قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، وَكَانَ فِى قَلْبِهِ مِنَ**

٢٩٧٢- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٧٤].

٢٩٧٣- صحيح: مضى سابقًا [برقم ٢٨٦٧].

٢٩٧٤- صحيح: مضى [برقم ٢٨٥٩، ٢٨٧٧].

٢٩٧٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٦٢].

٢٩٧٦- صحيح: مضى سابقًا [برقم ٢٩٢٦].

٢٩٧٧- صحيح: مضى [برقم ٢٨٨٩].

الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً».

٢٩٧٨- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا معاذ بن هشامٍ، عن أبيه، عن قتادة، عن أنس: أن نبي اللَّه ﷺ، قال: «لَيُصِيبَنَّ أَقْوَامًا سَفْعٌ مِنَ النَّارِ عُقُوبَةً بِذُنُوبٍ أَصَابُوهَا، ثُمَّ يُدْخِلُهُمُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ، يُقَالُ لَهُمُ: الْجَهَنَّمِيُّونَ».

٢٩٧٩- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا معاذ بن هشامٍ، عن أبيه، عن قتادة، عن أنسٍ، أن النبي ﷺ، قال: «يَكْبَرُ ابْنُ آدَمَ وَتَشِبُّ مِنْهُ اثْنَتَانِ: الْحِرْصُ عَلَى الْمَالِ، وَعَلَى الْعُمُرِ».

٢٩٨٠- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا إسماعيل بن علية، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنسٍ أن النبي ﷺ، وأبا بكرٍ، وعمر كانوا يستفتحون بـ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾.

٢٩٨١- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا ابن أبي عدي، عن سعيد، عن قتادة، عن أنسٍ أن النبي ﷺ، وأبا بكرٍ، وعمر كانوا يستفتحون ب ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾.

٢٩٨٢- حَدَّثَنَا أبو موسى محمد بن المثنى، حدّثنا معاذ بن معاذٍ، عن سعيدٍ، عن قتادة، عن أنسٍ، عن النبي ﷺ مثله.

٢٩٨٣- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا يحيى بن سعيد القطان، عن هشامٍ، حدّثنا قتادة، عن أنسٍ، أن النبي ﷺ، وأبا بكرٍ، وعمر، وعثمان، فذكر مثله.

٢٩٧٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٨٦].

٢٩٧٩- صحيح: مضى سابقًا [برقم ٢٨٥٧].

٢٩٨٠- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٨١].

٢٩٨١- صحيح: مضى [برقم ٢٨٨١].

٢٩٨٢- صحيح: انظر قبله.

٢٩٨٣- صحيح: انظر قبله.

٢٩٨٤- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا سعيدٌ، عن قتادة، عن أنسٍ، مثله، غير أنه قال فى حديثه: وربما شك فى أنسٍ.

٢٩٨٥- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا ابن أبى عدى، عن حميدٍ، عن أنسٍ، أن أبا بكرٍ، وعمر، وعثمان، فذكر مثله، ولم يذكر النبى ﷺ.

٢٩٨٤- **صحيح**: انظر قبله.

٢٩٨٥- **صحيح**: قلتُ: هكذا رواه أبو موسى محمد بن المثنى عن محمد بن إبراهيم بن أبى عدى عن حميد عن أنس.. ورواه جماعة آخرون عن ابن أبى عدى فقالوا: عن حميد الطويل عن قتادة عن أنس به مثله وزاد فيه ذِكْرَ النبى ﷺ.

ومن هؤلاء: محمد بن هشام ابن أبى خيرة عند ابن حبان [١٧٩٨]؛ وابن معين عند ابن عبدالبر فى «التمهيد» [٢٠/ ٢٠٢]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٧٨١]، وزاد ابن الأعرابى «قال الصاغانى: سمعت يحيى بن معين قال: كان حميد إذا قال: عن قتادة عن أنس، رفعه؛ وإذا قال: عن أنس، لم يرفعه».

قلتُ: والمراد برفعه هو ذِكْرُ النبى ﷺ فيه؛ وقال: ابن عبد البر فى «الإنصاف» [٢/ ١٧٢/ ضمن الرسائل المنيرية]: «وقد روى ابن أبى عدى هذا الحديث عن حميد الطويل عن قتادة عن أنس، ولست أعلم أحداً ذكره عن حميد عن قتادة عن أنس إلا ابن أبى عدى فيما علمت...».

قلتُ: فأخشى أن يكون (قتادة) قد سقط من إسناد المؤلف هنا، فإن لم يكن؛ فالمحفوظ عن ابن أبى عدى هو ما رواه الجماعة عنه بذكر (قتادة فيه بين حميد وأنس، وقد رواه جماعة عن حميد الطويل عن أنس به... مثله دون ذكر النبى ﷺ فيه، وكذا دون ذكر قتادة أيضًا، ومن هؤلاء:

١- حماد بن سلمة عند أحمد [٣/ ٢٨٦]، والمؤلف [برقم ٣٠٩٣]، و[رقم ٣٥٢٢]، [رقم ٣٨٧٤]، وعندهما قال حماد فى آخره: «وكان حميد لا يذكر فيه النبى ﷺ» ووقعت رواية حميد مقرونة مع قتادة وثابت البنانى، وقد مضى الإشارة إلى هذا فى الحديث [رقم ٢٨٨١].

وهو عند جماعة آخرين من طريق حماد بن سلمة به... لكنهم لم يذكروا قول حماد فى آخره، فأوهم ذلك كون حميد يرويه عن أنس مثل رواية قتادة وثابت عنه، والمطلق يحمل على المقيد.

٢- وهشيم بن بشير عند ابن أبى شيبة [٤١٢٩]، لكن شك حميد فقال فى آخره: (وأحسبه ذكر النبى ﷺ).

=

٢٩٨٦- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا ابن أبي عدي، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، أن النبي ﷺ، قال: «اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ، وَلَا يَفْتَرِشْ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ كَالْكَلْبِ».

٢٩٨٧- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا ابن أبي عدي، وعبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، أن النبي ﷺ كان لا يرفع يديه في شيءٍ من الدعاء إلا في الاستسقاء حتى يُرى بياض إبطيه، غير أن عبد الأعلى، قال: حتى يُرى بياض إبطيه أو بياض إبطه.

= ٣- وإسماعيل بن جعفر في حديثه [رقم ٩٨].

٤- ومعاذ بن معاذ عند البيهقي في «سننه» [٢٢٤٧]، ثم قال البيهقي: «هكذا رواية الجماعة عن حميد، وذكر بعضهم رسول الله ﷺ».

قلتُ: وقد وجدت هذا البعض، وهو معمر، فقد رواه عن حميد عن أنس به . . . وذكر فيه النبي ﷺ، هكذا أخرجه عبد الرزاق [٢٥٩٨]، وعنه المؤلف [برقم ٣٠٣١]، فإن كان معمر قد حفظه، ففي روايته رَدّ على قول ابن معين الماضي: «كان حميد إذا قال: عن قتادة عن أنس رفعه؛ وإذا قال عن أنس، لم يرفعه» والظاهر أن حميداً كان يشك فيه؛ كما تشير إليه رواية هشيم الماضية عنه؛ والغالب في روايته هذا الحديث هو أنه لم يكن يذكر فيه النبي ﷺ، فلعله زاده بعد ذلك احتياطًا أن يكون ربما سمعه من أنس بذكر النبي ﷺ فيه؛ ثم نسيه.

وعلى كل حال: فقد جزم ابن عبد البر في «التمهيد» [٢٠/ ٢٠٢]، بكونه لم يسمع هذا الحديث من أنس، فقال: «ولم يسمعه حميد من أنس! وإنما يرويه عن قتادة عن أنس؛ وأكثر أحاديثه عن أنس لم يسمعها من أنس، إنما يرويها عن ثابت أو قتادة أو الحسن عن أنس، ويرسلها عن أنس، كذلك قال أهل العلم بالحديث».

قلتُ: سيأتي تحرير الكلام على رواية حميد عن أنس عند تخريج الحديث [رقم ٣٧١٨]، والصواب عندي أنه لم يسمع هذا الحديث من أنس كما قال ابن عبد البر؛ إنما سمعه بواسطة قتادة عنه كما كشف ذلك رواية ابن أبي عدي عنه عند ابن الأعرابي في «معجمه» وابن عبد البر في «التمهيد» كما مضى؛ وحميد قد ثبت عليه التدليس، فأراه فعلها في هذا الحديث ودلس فيه قتادة، وقد اختلف عليه في متنه أيضًا، وبَسْطُ الكلام على هذا الحديث وطرقه واختلاف ألفاظه، كل ذلك تراه في كتابنا «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٢٩٨٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٥٣].

٢٩٨٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٩٣٥].

٢٩٨٨- **حَدَّثَنَا** أبو موسى، حدّثنا يحيى، عن ابن أبى عروبة، عن قتادة، أن أنس ابن مالكٍ حدثهم، عن النبى ﷺ نحوه.

٢٩٨٩- **حَدَّثَنَا** أحمد بن المقدام العجلى، حدّثنا معتمرٌ، قال: سمعت أبى يحدِّث، عن قتادة، عن أنسٍ، قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنِّى لأَتُوبُ فِى الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً**».

٢٩٩٠- **حَدَّثَنَا** أحمد بن المقدام، حدّثنا معتمرٌ، حدّثنا أبى، عن قتادة، عن أنس، قال: كانت عامة وصية رسول اللَّه ﷺ: «**الصَّلاةَ**» حين حضره الموت، «**وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ**»، حتى يغرغرها -أو يغرغر بها- فى صدره ولا يفيض بها لسانه.

٢٩٩١- **حَدَّثَنَا** أحمد بن المقدام، حدّثنا معتمرٌ، قال: سمعت أبى يحدِّث، عن قتادة، عن أنسٍ، [عن النبى ﷺ]، قال: «**إِنَّ فِى الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِى ظِلِّهَا -كَانَ فِى كِتَابِ أَبِى يَعْلَى :- أَلْفَ عَامٍ لا يَقْطَعُهَا**».

٢٩٨٨- **صحيح**: انظر قبله.

٢٩٨٩- **صحيح**: مضى سابقًا [برقم ٢٩٣٤].

٢٩٩٠- **حسن لغيره**: دون قوله: (حتى يغرغرها . . . إلخ) مضى [برقم ٢٩٣٣].

٢٩٩١- **صحيح**: دون قوله: (ألف عام) والمحفوظ: (مئة عام): هذا إسناد ظاهره الصحة موقوفًا، رجاله كلهم ثقات مشاهير؛ وفى أحمد بن المقدام كلام لا يضره؛ ومعتمر هو ابن سليمان بن طرخان التيمى.

وقد توبع عليه سليمان على هذا الوجه الموقوف عن قتادة: تابعه أبو هلال محمد بن سليم الراسبى على مثله لكنه قال: (مئة عام) بدل: (ألف عام) أخرجه الطبرى فى «تفسيره» [١١ / ٦٣٧]، وأبو هلال تكلموا فى حفظه، وكان مضطرب الحديث يخالف فى حديث قتادة كما قاله الإمام أحمد، لكن تابعه سليمان التيمى كما مضى؛ غير أن سليمان وإن كان إمامًا حجة إلا أن بعضهم قد تكلم فى روايته عن قتادة خاصة، فقال أبو بكر الأثرم فى «الناسخ والمنسوخ»: «كان التيمى من الثقات، ولكن كان لا يقوم بحديث قتادة» وقال أيضًا: «لم يكن التيمى من الحفاظ من أصحاب قتادة» ثم ساق له جملة أحاديث أخطأ فيها على قتادة، نقل ذلك ابن رجب فى «شرح العلل» [ص ٣٤١/ طبعة السامرائى]. =

٦٢٨ ـــــــ

٢٩٩٢- حَدَّثَنَا موسى بن عبد الرحمن، حدّثنا عمر بن سعيد الأبح، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، قال: خدمت رسول اللَّه ﷺ عشر سنين، لم يقل لشيءٍ فعلته: لِمَ فعلته؟ ولا لشيءٍ لمْ أفعله: ألا فعلته؟.

= ٥- وعمران بن داور القطان عند الطبرى فى «تفسيره» [١١/ ٦٣٧]، بإسناد صحيح إليه؛ وعمران متكلم فيه، وقد اختلف عليه فى سنده أيضًا، فرواه عنه أبو داود الطيالسى على الوجه الماضى؛ وخالفه عمرو بن مرزوق الباهلى، فرواه عن عمران فقال: عن قتادة عن سعيد بن أبى الحسن عن أنس به . . . ، فأدخل واسطة بين قتادة وأنس.

هكذا أخرجه أبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٣٢٣]، لكن الطريق إلى عمرو لا يثبت، وإن صح فعمرو نفسه مختلف فيه، قال الدارقطنى: «صدوق كثير الوهم» فلعله وهم فيه، وأبو داود الطيالسى أوثق منه وأحفظ؛ وقد يكون عمران قد اضطرب فيه، فهو كثير المخالفة والاضطراب فى حديث قتادة، كما أشار الإمام أحمد.

والمحفوظ فى هذا الحديث هو رواية الجماعة عن قتادة عن أنس به مرفوعًا بلفظ (مئة عام) بدل: (ألف عام) ولم أجد رواية الألف عام إلا فى هذه الرواية خاصة.

● **تنبيه**: هذا الحديث وقع موقوفًا من قول أنس عند المؤلف فى (الطبعة العلمية) وكذا فى (طبعة حسين الأسد) إلا أن حسينًا الأسد أتى إلى ذكر أنس فى سنده، وزاد بعد بين معقوفتين [عن النبى ﷺ] هكذا، فصيَّره مرفوعًا، وسوَّغ صنيعه هذا قائلاً بالهامش تعليقًا على زيادته: (ما بين الحاصرتين زيادة من مصادر التخريج) هكذا يسَوِّغ شنيع ما اقترفه، مع أن هذا الطريق (عن معتمر عن أبيه عن قتادة عن أنس به . . .) قد انفرد به المؤلف وحده فيما أعلم، فمن أين له تلك الزيادة فى هذا الطريق بخصوصه؟! وما هو مصدر التخريج الذى يحيل عليه فى تلك الزيادة من هذا الطريق؟! فلينتبه القارئ لمثل هذه التصرفات السيئة فى نصوص تراث سلفنا الصالح. واللَّه المستعان.

٢٩٩٢- صحيح: أخرجه أبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ٤٧]، من طريق المؤلف به.

قلتُ: وسنده منكر، وعمر بن سعيد الأبح منكر الحديث كما قاله البخارى؛ وقال أبو حاتم: «ليس بقوى» وقال ابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ٨٧]: «كان ممن يخطئ، لم يكثر خطؤه حتى يستحق الترك، ولا اقتصر منه على ما لم ينفك منه البشر حتى لا يعدل به عن العدالة؛ فهو عندى ساقط الاحتجاج فيما انفرد به؛ وقد روى عن سعيد عن قتادة عن أنس نسخة لم يتابع عليها». =

٢٩٩٣- حَدَّثَنَا موسى بن عبد الرحمن، حدّثنا عمر بن سعيد الأبح، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ حِنْطَةً، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً**»، قال: فقيل لسعيد: يا أبا النضر، يخرجون بعدما أدخلوا؟ قال: ما أنتم عربٌ؟! فيكون خروجٌ إلا بعد دخولٍ؟!.

٢٩٩٤- حَدَّثَنَا محمد بن المثنى، حدّثنا محمد بن جعفر، حدّثنا شعبة، قال: سمعت قتادة يحدث، عن أنس، قال رسول اللَّه ﷺ: «**الأَنْصَارُ كَرِشِي وَعَيْبَتِي، إِنَّ النَّاسَ يُكْثِرُونَ وَيَقِلُّونَ، فَاقْبَلُوا مِنْ مُحْسِنِهِمْ وَاعْفُوا عَنْ مُسِيئِهِمْ**».

= وقال ابن عدى فى ختام ترجمته من «الكامل» [٥/ ٤٨]: «وفى بعض ما يرويه عن سعيد بن أبى عروبة إنكار» وراجع «اللسان» [٤/ ٣٠١]، وسيأتى له حديث آخر بهذه الترجمة عند المؤلف [برقم ٣١٢٤]، وثالث وهو الآتى [رقم ٢٩٩٣].

وشيخ المؤلف (موسى بن عبد الرحمن) لم أستطع تمييزه الآن، وربما كان هو موسى بن عبد الرحمن بن سعيد بن مسروق الكوفى، أو موسى بن عبد الرحمن بن زياد الحلبى الأنطاكى، وكلاهما ثقة من هذه الطبقة، وللحديث طرق أخرى ثابتة عن أنس به نحوه . . . يأتى بعضها [برقم ٣٣٦٧، ٣٦٢٨، ٤٣٣٣، ٤٣٣٥].

٢٩٩٣- **صحيح**: دون قول سعيد فى آخره: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٨٩].

٢٩٩٤- **صحيح**: أخرجه البخارى [٣٥٩٠]، ومسلم [٢٥١٠]، والترمذى [٣٩٠٧]، وأحمد [٣/ ١٧٦، ٢٧٢]، وابن حبان [٧٢٦٥]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٣٢٤، ٨٣٢٥]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٣/ رقم ١٧١٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [٧/ ١٥٥]، وأبو الشيخ فى «فوائده» [رقم ٢]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن قتادة عن أنس به .

قلتُ: هكذا رواه الجماعة عن شعبة على هذا الوجه؛ منهم حرمى بن عمارة؛ لكن اختلف عليه، فرواه عنه محمد بن معمر البحرانى على الوجه الماضى على الصواب.

واختلف فيه على ابن معمر، فرواه عنه النسائى وابن أبى عاصم كما مضى؛ =

٢٩٩٥- حَدَّثَنَا محمد بن المثنى، حدّثنا محمد بن جعفر، حدّثنا شعبة، قال: سمعت قتادة يحدث، عن أنس، قال: قال رسول اللّه ﷺ لأبىّ بنّ كعب: «**إِنَّ اللَّه أَمَرنِى أَنْ أَقْرأَ عَلَيْكَ**: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البينة: ١]»، قال: وسمانى؟ قال: «**نَعَمْ**»، قال: فبكى

٢٩٩٦- حَدَّثَنَا محمد بن المثنى، حدّثنا محمد بن جعفر، حدّثنا شعبة، قال: سمعت قتادة يحدث، عن أنس، أن النبى ﷺ، قال: «**لَوْلا أَنْ لاَ تَدَافَنُوا، لَدَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ**».

٢٩٩٧- حَدَّثَنَا محمد بن المثنى، حدّثنا محمد بن جعفرٍ، حدّثنا شعبة، قال:

= وخالفهما أحمد بن زيد بن الحريش الأهوازى، فرواه عن ابن معمر فقال: عن حرمى بن عمارة عن شعبة عن قتادة عن أنس عن أسيد بن حضير به . . . ، وجعله من (مسند أسيد).

هكذا أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١/ رقم ٥٥٢]، والمحفوظ عن ابن معمر هو الأول؛ وابن الحريش هذا شيخ مستور الحال، وترجمته فى تاريخ الإسلام [وفيات سنة ٣٠٠هـ]، وأين يكون هو من ابن أبى عاصم فى الحفظ والاتقان، فضلاً عن أبى عبد الرحمن ابن شعيب النسوى؟! وللحديث طرق أخرى عن أنس بن مالك به.

٢٩٩٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٤٣].

٢٩٩٦- صحيح: أخرجه مسلم [٢٨٦٨]، وأحمد [٣/ ١٧٦، ٢٧٣]، وابن حبان [٣١٣١]، وعبد ابن حميد فى «المنتخب» [١١٧١]، والخطيب فى «تاريخه» [٢/ ٩٢]، والبيهقى فى «إثبات عذاب القبر» [رقم ٩٢]، والمحاملى فى «أماليه» [رقم ٢٤٧]، وأبو الشيخ فى «فوائده» [رقم ٦]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: وله طرق أخرى عن أنس به نحوه . . . . يأتى بعضها [برقم ٣٦٩٣، ٣٧٢٧]. وراجع «الصحيحة» [١/ ٢٤٢]، للإمام.

٢٩٩٧- صحيح: أخرجه البخارى [٦٩٠]، ومسلم [٤٣٣]، وأبو داود [٦٦٨]، وابن ماجه [٩٩٣]، وأحمد [٣/ ١٧٧، ٢٥٤، ٢٧٤]، وعبد اللّه بن أحمد فى «زوائد المسند» [٣/ ٢٧٩]، والدارمى [١٢٦٣]، وابن خزيمة [١٥٤٣]، وابن حبان [٢١٧١، ٢١٧٤]، والطيالسى [١٩٨٢]، والبيهقى فى «سننه» [٤٩٥٧]، وأبو عوانة [رقم ١٠٧٨، ١٠٧٩]، =

وسمعت قتادة يحدث، عن أنسٍ، قال رسول اللَّه ﷺ: «**سَوُّوا صُفُوفَكُمْ، فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ**».

= والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ٨٢]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ١٩٤٦]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٩٧]، والخطيب فى «تاريخه» [١١/ ٢٢٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥٤/ ٩٤]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن قتادة عن أنس به . . .

وعند البخارى: (من إقامة الصلاة) بدل: (من تمام الصلاة) وعند ابن الأعرابى: (من تمام الصلوات) وفى رواية لابن خزيمة وأحمد [٣/ ١٢٢، ١٧٩، ٢٧٤]، وهو لفظ الحاكم [١/ ٣٣٧]: (. . . إن من حسن الصلاة إقامة الصف) وعند ابن أبى شيبة [٣٥٢٨]: (. . . إقامة الصفوف).

قلتُ: وقد زاد الإسماعيلى فى «المستخرج» كما فى «الفتح» [٢/ ٢٠٩]، والمؤلف كما يأتى [رقم ٣٢١٣]، وغيرهما فى آخره من قول شعبة: (داهنت فى هذا الحديث، لم أسأل قتادة: أسمعته من أنس أم لا؟!) ووقع عند أبى عوانة من قول شعبة فى أول روايته لهذا الحديث: «كان همتى من الدنيا شفتى قتادة، فإذا قال: (سمعت)، كتبت؛ وإذا قال: (قال) تركت؛ وإنه حدثنى بهذا الحديث عن أنس بن مالك. . .» وساق الحديث ثم قال: «فلم أسأله: أسمعته؟؛ مخافة أن يفسده علىَّ».

وعند ابن عساكر فى ذيل هذا الحديث: «قال شعبة: لم يمنعنى أن أسأل قتادة: سمعت من أنس؟ إلا أن يفسده علىّ» وأخرج أبو نعيم فى «الحلية» [٩/ ٣٣]، بإسناد صحيح إلى ابن مهدى قال: (سمعت شعبة يقول: ما سمعت من رجل حديثًا إلا قال لى: حدثنى أو حدثنا، إلا حديثًا واحدًا، قال شعبة: قال قتادة: قال أنس: قال رسول اللَّه ﷺ: «إن من حسن الصلاة إقامة الصفوف» أو كما قال؛ قال: «فكرهت أن يفسد علىَّ من جودة الحديث».

وأخرج ابن أبى حاتم فى مقدمة «الجرح والتعديل» [ص ٢٣٩]، بإسناد صحيح إلى يحيى القطان قال: «كل شىء حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس فهو على السماع من أنس إلا حديث إقامة الصف» وأخرجه أيضًا [ص ١٦٩]، بإسناد صحيح إلى ابن مهدى قال: «سمعت شعبة يقول: كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال للحديث: (حدثنا) عنيت به فوقفته عليه؛ وإذا لم يقل: (حدثنا) لم أعن به؛ وإنه حدثنا عن أنس بن مالك . . .» وساق الحديث ثم قال: «فكرهت أن أوقفه عليه فيفسده علىَّ؛ فلم أوقفه عليه». =

= ومثل هذا فى «الإرشاد» [٢/ ٤٨٧]، للخليلى؛ وأخرج أبو نعيم أيضًا فى «الحلية» [٧/ ١٥١]، بسند صحيح إلى ابن مهدى قال: «قال شعبة: لم أداهن إلا فى هذا الحديث، قال شعبة: قال قتادة: قال أنس: «لتسوون صفوفكم» فلم يوقفه عليه: سمعت أم لا؟! كرهت أن يفسد على من جودة الحديث، وقال شعبة: ما سمعت من رجل حديثًا حتى قال للذى فوقه: سمعته منه؛ إلا حديثًا واحدًا».

قلتُ: فيستفاد من هذه النقول ثلاثة أمور مهمة:

الأول: أن رواية شعبة عن أى مدلس على وجه الأرض محمولة على السماع أبدًا وإن عنعن ذلك المدلس، ودليل هذا هو ذلك الأثر الأخير من قول شعبة عند أبى نعيم فى «الحلية» وقد تكلمنا عليه فى ذيل الحديث [رقم ١٧٣٢]، فراجعه.

والثانى: أن الحديث الوحيد الذى داهن فيه شعبة، ولم يسأل فيه شيخه: «هل سمعته ممن فوقك أم لا؟!» هو ذاكم الحديث، وإنما داهن فيه شعبة لأمرين:

الأول: أنه أعجبه جودته جدًا.

والثانى: أنه خشى إن أوقف قتادة عليه قائلاً له: «هل سمعته من أنس؟!» أن يسكت قتادة مغضبًا، أو يقول له: «لم أسمعه» فيفسد عليه حلاوة الحديث، وربما فعل معه ما فعله حميد الطويل لما ضايقه شعبة، وأوقفه على حديث رواه عن أنس: «هل سمعته من أنس؟!» فقال له حميد: «فيما أحسب» فولَّى شعبة عنه وأشار بأصابعه: «لا أريده» فلما ذهب قال حميد: «سمعته من أنس كذا وكذا مرة، ولكننى أحببت أن أفسده عليه» وفى رواية قال حميد: «قد سمعته من أنس؛ ولكنه شدد علىَّ؛ فأحببت أن أشدد عليه» راجع «كامل ابن عدى» [٢/ ٢/ ٢٦٨]، و«ضعفاء العقيلى» [١/ ٢٦٦]، ترجمة (حميد الطويل) وكذا «الجامع» للخطيب [٢/ ٤٦]، و«تهذيب الكمال» [٧/ ٣٦٠].

والثالث: أن هذا الحديث ليس فيه أن قتادة لم يسمعه من أنس، بل إنما خشى شعبة من احتمال ذلك فقط، قال الحافظ فى «الفتح» [٢/ ٢٠٩]: «ولم أره عن قتادة إلا معنعنًا، ولعل هذا هو السر فى إيراد البخارى لحديث أبى هريرة معه فى الباب؛ تقوية له».

قلتُ: قد قلنا غير مرة بأن رواية المدلس المعنعنة محمولة على الاتصال عن شيخه أبدًا ما لم يظهر خلاف ذلك؛ شريطة أن يكون هذا الشيخ ممن أكثر عنه ذلك المدلس أو عُرِفَ بملازمته؛ =

٦٣٤ ـــــــ

وسمعت قتادة يحدث، عن أنس، قال رسول اللَّه ﷺ: «**ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ طَعْمَ الإِيمَانِ: مَنْ يُحِبُّ الْمَرْءَ لا يُحِبُّهُ إِلا لِلَّهِ، وَمَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَنْ كَانَ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ أَحَبَّ إِلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ**».

٣٠٠١- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا أبو داود، حدّثنا شعبة، عن قتادة، قال: سمعت أنس بن مالك قال: قال رسول اللَّه ﷺ، مثله، غير أنه قال: «**وَجَدَ بِهِنَّ حَلاوَةَ الإِيمَانِ**».

٣٠٠٢- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا محمد بن جعفر، حدّثنا شعبة، قال: سمعت قتادة يحدث، عن أنس، قال: جمع رسول اللَّه ﷺ الأنصار، فقال: «**فِيكُمْ أَحَدٌ مِنْ غَيْرِكُمْ؟**» قالوا: لا، إلا ابن أخت لنا، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ**»، فقال: «**إِنَّ قُرَيْشًا حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ وَمُصِيبَةٍ، فَإِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أَجْبُرَهُمْ وَأَتَأَلَّفَهُمْ، أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَرْجِعَ النَّاسُ بِالدُّنْيَا وَتَرْجِعُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ إِلَى بُيُوتِكُمْ؟ لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا وَسَلَكَتِ الأَنْصَارُ شِعْبًا، لَسَلَكْتُ شِعْبَ الأَنْصَارِ**».

= «شرح السنة» [١/ ٢٢]، والخلال فى «السنة» [١٢٤٩، ١٢٥٢]، وابن منده فى «الإيمان» [١/ ٢٨٢]، وجماعة من طرق عن شعبة عن قتادة عن أنس به . . . وهو عند بعضهم نحوه . . .

قلتُ: وقد توبع عليه قتادة كما يأتى [برقم ٣٢٧٩].

٣٠٠١- **صحيح**: انظر قبله.

٣٠٠٢- **صحيح**: أخرجه البخارى [٣٣٢٧، ٤٠٧٩، ٦٣٨١]، ومسلم [١٠٥٩]، والنسائى [٢٦١١]، والترمذى [٣٩٠١]، وأحمد [٣/ ١٧٢، ١٧٣، ١٨٠، ٢٢٢، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧]، وابن حبان [٤٥٠١]، وابن أبى شيبة [٢٦٤٨٣]، وابن الجعد [٩٣٦]، ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» [٥/ ١٨]، والخطيب فى «المتفق والمفترق» [رقم ٥٢٦]، وفى «الأسماء المبهمة» [ص ٧٠]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن قتادة عن أنس به . . . وهو عند النسائى وابن حبان وابن الجعد والبغوى وابن أبى شيبة وغيرهم مختصراً بجملة: (ابن أخت القوم منهم) وهو رواية للبخارى وأحمد.

قلتُ: وقع فى سنده تشويش عند ابن أبى شيبة، فانتبه. ولشعبة فيه شيوخ آخرون، منهم أبو التياح كما يأتى [برقم ٣٢٢٩].

٣٠٠٣- **حَدَّثَنَا** أبو موسى، حدّثنا محمد بن جعفر، حدّثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ، كان يقول: «**اللَّهُمَّ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الآخِرَهْ فَأَكْرِمِ الأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَهْ**».

٣٠٠٤- **حَدَّثَنَا** محمدٌ، حدّثنا محمد بن جعفر، حدّثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ أُتِيَ بلحمٍ، فقيل له: إنه تصدق به على بريرة، فقال: «**هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ**».

٣٠٠٥- **حَدَّثَنَا** محمدٌ، حدّثنا محمد بن جعفر، حدّثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس صليت خلف رسول اللَّه ﷺ، وخلف أبي بكر، وخلف عمر وعثمان، لم يكونوا يستفتحون القراءة بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝١﴾، قال شعبة: فقلت لقتادة: أسمعته من أنس؟ قال: نعم، ونحن سألناه عنه.

٣٠٠٦- **حَدَّثَنَا** محمدٌ، حدّثنا محمدٌ، حدّثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس: كان رسول اللَّه ﷺ يحب الدباء، قال: فأُتِيَ بطعامٍ -أو دعي له- قال أنسٌ: فجعلت أتتبعه وأضعه بين يديه؛ لما أعلم أنه يحبه.

٣٠٠٣- **صحيح**: أخرجه البخاري [عقب رقم ٣٥٨٤]، ومسلم [١٨٠٥]، والترمذي [٣٨٥٧]، وأحمد [٣/ ١٧٢، ٢٧٣]، والبيهقي في «الشعب» [٧/ رقم ١٠٤٦٤]، وابن الجعد [٩٢٨]، وأبو عوانة [رقم ٥٥٧٥]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ١٦٠٦]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب، وقد روى من غير وجه عن أنس...» وسيأتي له وجه آخر عن أنس [برقم ٣٣٣٧].

٣٠٠٤- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٩١٩].

٣٠٠٥- **صحيح**: مضى سابقًا [برقم ٢٨٨١، ٢٩٨٠].

٣٠٠٦- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٨٣، ٢٩٢٤].

٣٠٠٧- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا معاذ بن هشام، حدّثنى أبى، عن قتادة، حدّثنا أنس بن مالك أن رجلين خرجا من عند نبى الله ﷺ ذات ليلة مظلمة ومعهما مثل المصباحين يضيئان بين أيديهما، قال: فلما افترقا كان مع كل واحدٍ منهما واحدٌ حتى أتى أهله.

٣٠٠٨- حدّثنا أبو موسى حدّثنا معاذ بن هشام، حدّثنى أبى، عن قتادة، عن أنس قال: إنى لأسقى أبا طلحة وأبا دجانة وسهيل بن بيضاء من مزادة لهم فيها خليط بسر وتمر، إذ دخل علينا داخل فقال: إنه قد حدث اليوم أمرٌ، قلنا: وما هو قال: حرمت الخمر، فأكفأناها، وكنا نعدها يومئذ خمرًا.

٣٠٠٩- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا معاذ بن هشامٍ، حدّثنى أبى، عن قتادة، عن أنسٍ

٣٠٠٧- صحيح: أخرجه البخارى [٤٥٣، ٣٤٤٠، ٣٥٩٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٩/ ٨٨]، واللالكائى فى «كرامات الأولياء» [ص ٩٩/ رقم ٤٩]، والبيهقى فى «دلائل النبوة» [رقم ٢٣٢٩]، والخطيب فى «الأسماء المبهمة» [ص ١٠١]، وغيرهم من طريقين عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: قد توبع عليه قتادة نحوه، تابعه ثابت البنانى وغيره.

٣٠٠٨- صحيح: أخرجه البخارى [٥٢٧٨]، ومسلم [١٩٨٠]، والبيهقى فى «سننه» [١٧١٣٢]، وأحمد فى «الأشربة» [رقم ١٨١]، وأبو عوانة [رقم ٦٣٩٨]، وغيرهم من طريق هشام الدستوائى عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه الطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢١٤]، وقد توبع عليه هشام: تابعه جماعة منهم:

١- سعيد بن أبى عروبة نحوه وزاد فى آخره: (قال أنس: لقد حُرمت الخمر وكانت عامة خمورهم يومئذ خليط البسر والتمر).

أخرجه مسلم [١٩٨٠]-واللفظ له- والنسائى [٥٥٤٢]، وأحمد فى «الأشربة» [رقم ١٨٧]، وأبو عوانة [رقم ٦٣٩٧] وغيرهم.

٢- ومعمر بن راشد على نحوه مطولاً... ويأتى [برقم ٣٠٤٢، ٣٤٣٩]، وقد توبع عليه قتادة كما يأتى فى رواية معمر المشار إليها.

٣٠٠٩- صحيح: أخرجه البخارى [٦٥، ٢٧٨٠، ٥٥٣٤، ٥٥٣٧، ٦٧٤٣]، ومسلم [٢٠٩٢]، =

أن نبى اللَّه ﷺ أراد أن يكتب إلى العجم، فقيل له: إن العجم لا يقبلون كتابًا إلا بخاتمٍ، فاصطنع رسول اللَّه ﷺ خاتمًا من فضةٍ، فكأنى أنظر إلى بياضه فى يده.

٣٠١٠- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا معاذ بن هشامٍ، حدّثنى أبى، عن قتادة، عن أنسٍ، أن النبى ﷺ، قال: «**يَكْبُرُ ابْنُ آدَمَ وَيَشِبُّ مِنْهُ اثْنَتَانِ: الْحِرْصُ عَلَى الْمَالِ، وَطُولِ الْعُمُرِ**».

٣٠١١- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا معاذٌ، حدّثنى أبى، عن قتادة، عن أنسٍ: أن النبى ﷺ وجد تمرةً، فقال: «**لَوْلا أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً لأَكَلْتُهَا**».

٣٠١٢- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا معاذ بن هشامٍ، حدّثنا أبى، عن قتادة، عن أنسٍ، قال: كان أحب الثياب إلى رسول اللَّه ﷺ الحبرة.

٣٠١٣- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنى معاذٌ، حدّثنى أبى، عن قتادة، عن أنسٍ، أن النبى ﷺ، قال: «**لَيُصِيبَنَّ أَقْوَامًا سَفْعٌ مِنَ النَّارِ عُقُوبَةً بِذَنُوبٍ أَصَابُوهَا، ثُمَّ لَيُدْخِلَنَّهُمُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ**».

= وأبو داود [٤٢١٤]، والترمذى [٢٧١٨]، وفى «الشمائل» [رقم ٩١]، والنسائى [٥٢٠١، ٥٢٧٨]، وأحمد [٣/ ١٦٨، ١٧٠، ١٨٠، ١٩٨، ٢٢٣، ٢٧٥]، وابن حبان [٦٣٩٢]، والبيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم ٦٣٣٧، ٦٣٤١]، وفى «الجامع فى الخاتم» [رقم ٣]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١١٧٣]، وابن الجعد [٩٢٤، ٩٢٥]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢٦٤]، وأبو عوانة [رقم ٥٤٢١، ٥٤٢٢، ٥٤٢٣، ٥٤٢٤، ٦٩٨٥، ٦٩٨٦، ٦٩٨٨، ٦٩٨٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٥٤]، وابن ماسى فى «فوائده» [رقم ١١]، وابن النجار فى «ذيل تاريخ بغداد» [٤/ ٢٠٩]، وغيرهم من طرق عن قتادة عن أنس به... وهو عند جماعة نحوه... وزاد أكثرهم فى وسطه، وبعضهم فى آخره: (ونقشه رسول اللَّه).

٣٠١٠- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٥٧].

٣٠١١- صحيح: مضى سابقًا [برقم ٢٨٦٢، ٢٩٧٥].

٣٠١٢- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٧٣].

٣٠١٣- صحيح: مضى [برقم ٢٩٧٨].

٣٠١٤- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا معاذ بن هشام، حدّثنى أبى، عن يونس، عن قتادة، عن أنس، قال: ما أكل النبى ﷺ على خوان ولا فى سكرجة قط، ولا خُبزَ له مرقق، قال: فقلت لأنس: علام كانوا يأكلون؟ قال: على السُّفَر، قال أبو موسى: هذا يونس بن أبى الفرات الإسكاف.

٣٠١٤- صحيح: أخرجه البخارى [٥٠٧١، ٥٠٩٩]، والترمذى [١٧٨٨]، وفى «الشمائل» [رقم ١٤٨]، وابن ماجه [٣٢٩٢]، وأحمد [٣/ ١٣٠]، والنسائى فى «الكبرى» [٦٦٥٢، ٦٦٣٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٠٩٢]، وفى «الدلائل» [رقم ٣٠٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٤٤١]، وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ٥٧٧]، وابن طولون فى «الأحاديث المائة» [رقم ٣]، و المزى فى «تهذيبه» [٣٢/ ٥٣٦]، والسهمى فى «تاريخه» [ص٢٤٨]، وابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٤٣٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ١١٦]، وابن أبى الدنيا فى «الجوع» [رقم ٢٦٦]، وغيرهم من طريق هشام الدستوائى عن يونس بن أبى الفرات عن قنادة عن أنس به.

قلتُ: وهذا إسناد قوى؛ ويونس قد وثقه الجماعة، وانفرد ابن حبان وحده بتضعيفه، قال الحافظ فى «هدى الساري» [ص ٤٦٤]: «تكلم فيه ابن حبان بلا مستند» وقال فى «الفتح» [٩/ ٥٣١]: «ومن وثقه أعرف بحاله من ابن حبان» وقال فى «التقريب»: «ثقة، لم يصب ابن حبان فى تليينه».

قلتُ: وقد توبع عليه يونس نحوه مختصراً: تابعه سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن أنس قال: «لم يأكل النبى ﷺ على خوان حتى مات، وما أكل خبزاً مرققًا حتى مات».

أخرجه البخارى [٦٠٨٥] -واللفظ له- والترمذى [٢٣٦٣]، وفى «الشمائل» [رقم ١٥١]، وابن ماجه [٣٢٩٣]، والنسائى فى «الكبرى» [٦٦٣٨]، والبيهقى فى «الشعب» [٢/ رقم ١٤٥٧]، وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ١٣٥، ٣٨٥]، وغيرهم.

وقد اختلف على سعيد فى سنده، فرواه عنه عبد الوارث بن سعيد وعمران القصير وأبو بحر البكراوى وغيرهم على الوجه الماضى، وخالفهم يزيد بن زريع وغيره، فرووه عن سعيد فقالوا: عن يونس -وهو ابن أبى الفرات- عن قتادة عن أنس به . . . ، فزاد فيه واسطة بين سعيد وقتادة. =

٣٠١٥- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا معاذ بن هشام، حدّثنى أبى، عن قتادة، عن أنس أن نبى اللَّه ﷺ جلد فى الخمر بالجريد والنعال، ثم جلد أبو بكر أربعين، فلما كان عمر ودنا الناس من الريف والقرى، قال: ما ترون فى جَلْد الخمر؟ فقال عبد الرحمن بن عوف: أرى أن تجعلها كأخف الحدود، قال: فجلد عمر ثمانين.

= هكذا ذكره ابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٣٩٦]، وأجاب الحافظ عن هذا فى «الفتح» [٩/ ٥٣٢]، فقال: «يحتمل أن يكون -يعنى سعيد- سمعه أولاً عن قتادة بواسطة، ثم حمله عنه بغير واسطة، فكان يحدث به على الوجهين».

قلتُ: وهو احتمال قوى؛ وتابعه أيضًا شعبة عن قتادة عن أنس قال: (ما أكل النبى ﷺ على خوان قط؛ ولا أكل هذا المرقق) أخرجه أبو الشيخ فى «طبقاته» [٢/ ١٩٧]، من طريق أبى بحر البكراوى عن شعبة به.

قلتُ: وهذا إسناد لا يثبت إلى شعبة قط، والبكراوى هذا ضعفه الجماعة، وقد مضى أنه يرويه عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة كما عند (ابن ماجه) فلعله اضطرب فيه.

ثم جاء سعيد بن بشير ورواه عن قتادة فقال: عن الحسن البصرى قال: دخلنا على عاصم بن حدرة فقال: (ما أكل النبى ﷺ على خوان قط؛ ولا مشى معه سواد، وما كان له بواب قط).

هكذا أخرجه بن منده فى «المعرفة» كما فى «الفتح» [٩/ ٥٣٢]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ٨١]، قال الحافظ: «إن كان سعيد ابن بشير حفظه؛ فهو حديث آخر لقتادة؛ لاختلاف مساق الخبرين».

قلتُ: وهذا أراه الأشبه إن شاء اللَّه.

٣٠١٥- **صحيح**: أخرجه البخارى [٦٣٩١، ٦٣٩٤]، ومسلم [١٧٠٦]، وأبو داود [٤٤٧٩]، وابن ماجه [٢٥٧٠] وأحمد [٣/ ١١٥، ١٨٠]، وابن حبان [٤٤٤٨، ٤٤٤٩]، والطيالسى [١٩٧٠]، والنسائى فى «الكبرى» [٥٢٧٧]، والبيهقى فى «سننه» [١٧٣١٠، ١٧٣١١]، وفى «المعرفة» [رقم ٥٤٩٥]، وأبو عوانة [رقم ٥١١٩، ٥١٢٠]، والخطيب فى «الفقيه والمتفقه» [رقم ٥٦٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ١٥٧]، وفى «المشكل» [٦/ ٩٢-٩٣]، وابن شبة فى «أخبار المدينة» [٢/ ٧٣٣]، وغيرهم من طرق عن هشام الدستوائى عن قتادة عن أنس به ... وليس عند البخارى والنسائى وابن ماجه قوله: (فلما كان عمر ...) إلى آخره. =

٣٠١٦- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا معاذ بن هشام، حدّثنى أبى، عن قتادة، عن أنس، أن النبى ﷺ، قال: «الدَّجَّالُ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ ك ف ر- قَالَ: وَذَكَرَ قَتَادَةُ: أَنَّهُ يَقْرَؤُهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ: أُمِّيٍّ وَكَاتِبٍ- يَخْرُجُ فِى قِلَّةٍ مِنَ النَّاسِ وَنَقْصٍ مِنَ الطَّعَامِ، يَدْخُلُ أَمْصَارَ الْعَرَبِ كُلَّهَا غَيْرَ طَيْبَةَ، وَهِىَ الْمَدِينَةُ»، قال قائل: يا نبى اللَّه، أما يريد المدينة؟ قال: «بَلَى، وَلَكِنَّ الْمَلَائِكَةَ صَافُّونَ بِنِقَابِهَا وَأَبْوَابِهَا يَحْرُسُونَهَا».

= **قلتُ**: قد توبع عليه الدستوائى نحوه . . . تابعه همام بن يحيى كما مضى [برقم ٢٨٩٤]، وتابعه شعبة أيضًا كما يأتى [برقم ٣٠٥٣، ٣٢١٩].

٣٠١٦- **صحيح**: أخرجه مسلم [٢٩٣٣]، وأبو عمرو الدانى فى «الفتن» [٦/ رقم ٦٤٥]، وابن منده فى «الإيمان» [٢/ رقم ١٠٥٠]، وغيرهم من طريق هشام الدستوائى عن قتادة عن أنس به . . . دون قوله: (وذكر قتادة . . .) إلى آخره.

قلتُ: وقد توهم هشام على هذا القدر عن قتادة:

١- فتابعه شعبة على مثله وزاد فى أوله: (ما بُعث نبى إلا أنذر أمته الأعور الكذاب؛ ألا إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور . . .)، وأخرجه البخارى [٦٧١٢، ٦٩٧٣]، ومسلم [٢٩٣٣]، وأبو داود [٤٣١٦]، والترمذى [٢٢٤٥]، وأحمد [٣/ ١٠٣، ١٧٣، ٢٧٦، ٢٩٠]، والطيالسى [١٩٦٣]، والمؤلف [برقم ٣٠١٧، ٣٢٦٥]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [٣/ رقم ٧١٨]، وأبو إسماعيل الهروى فى «الأربعين» [رقم ١٩]، وعبد اللَّه بن أحمد فى «السنة» [رقم ١٠٠٩]، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» [رقم ٦٦٦]، وغيرهم، وزاد الطيالسى أيضًا وعنه المؤلف كما يأتى [برقم ٣٢٦٥]، واللالكائى فى آخره: (يقرؤه كل مؤمن) وعند اللالكائى: (يقرؤه على كل مؤمن) وقال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

٢- وسعيد بن أبى عروبة على مثل زيادة شعبة الأولى فقط عند أحمد [٣/ ٢٢٣]، وابن منده فى «الإيمان» [٢/ رقم ١٠٤٩]، وفى رواية لأحمد [٣/ ٢٠٦، ٢٠٧]، بلفظ: «إنه مكتوب بين عينيه كفر؛ يهجاه يقرؤه كل مؤمن أمى أو كاتب» هذا لفظه فى الموضع الأول، وفى الموضع الثانى قال: (إن بين عينيه مكتوب: (ك، ا، ف، ر) أى كافر، يقرؤها المؤمن أمى وكاتب».

٣- وهمام بن يحيى على مثل لفظ المؤلف وزاد فيه مثل زيادة شعبة الأولى عند المؤلف [برقم ٣٠٩٢]. =

٣٠١٧- **حَدَّثَنَا** أبو موسى، حدّثنا محمد بن جعفر، حدّثنا شعبة، عن قتادة، قال: سمعت أنسًا، قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلا قَدْ أَنْذَرَ أُمَّتَهُ الدَّجَّالَ الأَعْوَرَ، إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ**».

٣٠١٨- **حَدَّثَنَا** أبو موسى، حدّثنا معاذ بن هشام، حدّثني أبي، عن قتادة، عن أنس، أن نبي اللَّه ﷺ، كان يقول: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ، وَالْبُخْلِ، وَالْهَرَمِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَفِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ**».

٣٠١٩- **حَدَّثَنَا** أبو موسى، حدّثنا معاذٌ، حدّثني أبي، عن قتادة، عن أنس، قال: «**مَا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَحَدٌ يَسُرُّهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا غَيْرُ الشَّهِيدِ، فَإِنَّهُ يُحِبُّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا، يَقُولُ: حَتَّى أُقْتَلَ عَشْرَ مَرَّاتٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مِمَّا يَرَى أَعْطَاهُ اللَّهُ مِنَ الْكَرَامَةِ**».

= ● **تنبيه**: سائر الحديث: (قال: وذكر قتادة . . . إلخ) الظاهر أنه من قول قتادة، وسيأتي من هذا الطريق عند المؤلف أيضًا [برقم ٣٠٧٣]، وفيه: (قال قتادة: وذُكِرَ لنا . . .) وساقه مثل ما هنا، فقوله: (وذُكر لنا) للبناء للمجهول، لكن هذا السياق صحيح ثابت مرفوعًا دون قوله: (يخرج في قلة من الناس، ونقص من الطعام . . .) فقوله: (يقرؤه كل مؤمن أمي وكاتب) مضى آنفًا في زيادة رواية شعبة، وكذا في رواية سعيد بن أبي عروبة كلاهما عن قتادة عن أنس به مرفوعًا . . . أما قوله: (يدخل أمصار العرب كلها غير طيبة . . . إلخ) فقد مضى لتلك الجملة طريق آخر [برقم ٢٩٤٠]، عن قتادة عن أنس به مرفوعًا نحوه . . . فانظره.

٣٠١٧- **صحيح**: انظر قبله.

٣٠١٨- **صحيح**: أخرجه النسائي [٥٤٤٨، ٥٤٥٩]، وأحمد [٣/ ٢٠٨، ٢١٤، ٢٣١]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٦/ ٦٥-٦٦]، والبيهقي في «إثبات عذاب القبر» [رقم ١٩٧]، والطبري في «تهذيب الآثار» [رقم ٢٩٤]، وغيرهم من طريق هشام الدستوائي عن قتادة عن أنس به . . . وزادوا جميعًا: (والكسل، . . . والجبن) بعد قوله: (من العجز).

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» [١/ ٣٥١]، وسنده صحيح على شرط الشيخين.

٣٠١٩- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٧٩].

٣٠٢٠- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا محمد بن جعفرٍ، حدّثنا شعبة، عن قتادة، قال: سمعت أنسًا يحدِّث، عن النبى ﷺ نحوه.

٣٠٢١- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا معاذ بن هشام، حدّثنى أبى، عن قتادة، عن أنس، أن النبى ﷺ، قال: «**يُقَالُ لِلْكَافِرِ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا أَكُنْتَ تَفْتَدِى بِهِ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيُقَالُ لَهُ: قَدْ سُئِلْتَ أَيْسَرَ مِنْ ذَلِكَ**».

٣٠٢٢- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا معاذ بن هشام، حدّثنى أبى، عن قتادة، حدّثنا أنس بن مالك، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**إِنَّ لِكُلِّ نَبِىٍّ دَعْوَةً دَعَا بِهَا فِى أُمَّتِهِ، وَإِنِّى اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِى شَفَاعَةً لأُمَّتِى يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

٣٠٢٣- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا معاذ بن هشام، قال: حدّثنى أبى، عن قتادة، عن أنس: أن رجلاً من أهل البادية سأل نبى اللَّه ﷺ -قالَ: وكانوا هم أجدر أن يسألوه من أصحابه- قال: يا رسول اللَّه، متى الساعة؟ قال: «**وَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟**» قال: ما أعددت لها غير أنى أحب اللَّه ورسوله، قال: «**فَإِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ**»، قال أنسٌ: فما رأيت المسلمين فرحوا بشىءٍ بعد الإسلام أشد فرحًا منه بقوله.

٣٠٢٠- صحيح: انظر قبله.

٣٠٢١- صحيح: مضى سابقًا [برقم ٢٩٢٦].

٣٠٢٢- صحيح: مضى [برقم ٢٨٤٢].

٣٠٢٣- صحيح: أخرجه أحمد [٣/ ١٧٨]، وابن حبان [٨]، والبخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٣٥٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٣٠٢]، ومسلم [٢٦٣٩]، وغيرهم من طريق هشام الدستوائى عن قتادة عن أنس به نحوه... وليس عند مسلم قول أنس فى آخره...: (فما رأيت المسلمين... إلخ).

قلتُ: قد توبع عليه هشام على نحوه... تابعه:

١- همام على نحوه وزاد فى آخره: (فمر غلام للمغيرة وكان من أقرانى فقال: إن أخر هذا فلن يدركه الهرم حتى تقوم الساعة).

أخرجه البخارى [٥٨١٥] -واللفظ له- وأحمد [٣/ ١٩٢]، وليس عند البخارى قول أنس. =

٣٠٢٤- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا محمد بن جعفر، حدّثنا شعبة، عن قتادة، قال: سمعت أنسًا، قال: جاء أعرابيٌّ إلى النبي ﷺ، فقال: متى الساعة؟ قال: «مَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟» قال: أحب اللَّه ورسوله، قال: «أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ»

٣٠٢٥- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا أبو عامر عبد الملك بن عمرو، حدّثنا هشامٌ، عن قتادة، عن أنسٍ، أن رسول اللَّه ﷺ أهلَّ بالحج والعمرة جميعًا.

٣٠٢٦- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا أبو عامر عبد الملك بن عمرو، حدّثنا هشامٌ، عن قتادة، عن أنسٍ، أن النبي ﷺ، قال: «لا عَدْوَى وَلا طِيَرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الْفَأْلُ الصَّالِحُ»، قال: قيل: يا رسول اللَّه، وما الفأل الصالح؟ قال: «كَلِمَةٌ حَسَنَةٌ».

٣٠٢٧- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا محمد بن جعفر، حدّثنا شعبة، قال: سمعت قتادة يحدث، عن أنسٍ، أن النبي ﷺ بمثله، غير أنه قال: قيل: يا رسول اللَّه، وما الفأل؟ قال: «الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ».

= ٢- وشعبة على نحوه دون قول أنس في آخره: عند مسلم [٢٦٣٩]، وأحمد [٣ ١٧٣، ٢٧٦]، والمؤلف [برقم ٣٠٢٤]، وغيرهم.

٣- وأبو عوانة مثل رواية شعبة عند مسلم [٢٦٣٩].

٤- وسعيد بن بشير مثل رواية شعبة أيضًا عند الطبراني في «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٢٥٩٦]، لكن الإسناد إليه لا يصح.

٣٠٢٤- صحيح: انظر قبله.

٣٠٢٥- صحيح: هذا إسناد صحيح على شرط مسلم؛ وأبو موسى هو محمد بن المثنى الحافظ الزمن، وأبو عامر هو العقدي، وهشام هو الدستوائي الحافظ.

وله طرق أخرى عن أنس، فانظر الماضي [برقم ٢٨٢١]، والآتي [برقم ٤١٥٤، ٥٦٩٥]، و[رقم ٣٦٣٠].

٣٠٢٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٧٠].

٣٠٢٧- صحيح: انظر الماضي.

٣٠٢٨- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا أبو داود، حدّثنا شعبة، عن قتادة، وحدّثنا هشامٌ، عن قتادة، عن أنس أن رسول اللّه ﷺ قنت شهراً -. قال شعبة: يلعن، وقال هشامٌ: يدعو على أحياءٍ من أحياء العرب- ثم تركه بعد الركوع، وهو قول هشامٍ.

٣٠٢٩- وَقَالَ شعبة، عن قتادة، عن أنسٍ: أن النبى ﷺ قنت شهراً يلعن رعلاً، وذكوان، وبنى لحيان.

٣٠٢٨و ٣٠٢٩- **صحيح**: أخرجه البخارى [٣٨٦١، ٣٨٦٣]، ومسلم [٦٧٧]، والنسائى [١٠٧٧، ١٠٧٩]، وابن ماجه [١٢٤٣]، وأحمد [٣/ ١١٥، ١٨٠، ١٩١، ٢١٦، ٢١٧، ٢٥٢، ٢٦١، ٢٧٨، ٢٨٢]، وابن حبان [١٩٨٢٥، ١٩٨٥]، والطيالسى [١٩٨٩، ٢٠١٦]، وابن أبى شيبة [٦٩٧٩]، والبيهقى فى «سننه» [٢٩٢٤، ٢٩٤٣]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١ / ٢٤٣، ٢٤٥]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٦/ ٢٨٠]، و[٩/ ٥٧]، وأبو عوانة [رقم ١٧٣٥]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٥٨٥، ٢٥٨٦]، وغيرهم من طرق عن قتادة عن أنس به نحوه . . .

وليس عند مسلم وبعضهم قوله: (بعد الركوع) وفى رواية للبخارى ومسلم وأحمد والمؤلف والنسائى وغيرهم: (قنت شهراً يلعن رعْلاً وذكوان وعصية، عصوا اللّه ورسوله) وفى رواية لأحمد وغيره مختصراً بلفظ: (إنما قنت رسول اللّه ﷺ شهراً يدعو بعد الركوع).

قلتُ: قد رواه حماد بن سلمة عن قتادة فقال: عن أنس بن سيرين عن أنس: (أن النبى ﷺ قنت شهراً بعد الركوع) فأدخل فيه واسطة بين قتادة وأنس.

هكذا أخرجه أحمد [٣/ ٢٤٩]، والمحفوظ عن قتادة هو روايته عن أنس به . . . دون واسطة، وحماد كان يخطئ كثيراً فى حديث قتادة، كما قاله مسلم وغيره، وقد رأيته رواه مرة أخرى عن قتادة مثل رواية الجماعة عنه على الصواب كما يأتى عند المؤلف [برقم ٣٠٩٦].

وقد رواه خالد بن قيس عن قتادة فخالف الجماعة فى لفظه، فقال: (عن قتادة عن أنس أن النبى ﷺ قنت أربعين يومًا يدعو على حى من أحياء العرب ثم تركه).

هكذا أخرجه الطبرى فى «تهذيبه» [رقم ٢٥٨٧]، فقوله: (قنت أربعين يومًا) ليس محفوظًا من حديث قتادة عن أنس، ورواية الجماعة عن قتادة إنما هى بلفظ: (قنت شهراً) وخالد بن قيس كان يروى عن قتادة مناكير كما قاله الحافظ الأزدى؛ ونقله عنه الحافظ فى «التهذيب» [٣/ ١١٣].

٣٠٣٠- حَدَّثَنَا محمد بن مهدى، حدّثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمرٌ، عن قتادة، عن أنس، قال رسول اللَّه ﷺ: «إِنِّي أُرِيدُ الصِّيَامَ، فَهَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ؟» قال: فجئته بطبق فيه تمرٌ، وإناء فيه ماءٌ بعدما أذن بلالٌ، فقال: «انْظُرْ إِنْسَانًا يَأْكُلُ»، فخرجت فوجدت زيد بن ثابت، فدعوته، فقال: يا رسول اللَّه، إنى شربت شربةً من سويق «وَأَنَا أُرِيدُ الصِّيَامَ»، فقال رسول اللَّه ﷺ: وَأَنَا أُرِيدُ الصِّيَامَ، فتسحر معه، ثم صلى ركعتين، ثم خرج فأقيمت الصلاة.

٣٠٣١- حَدَّثَنَا محمدٌ، حدّثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمرٌ، عن قتادة، وحميد الطويل، وأبان، كلهم، عن أنس، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ، وأبا بكرٍ، وعمرً، وعثمان يفتتحون القراءة بـ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة].

٣٠٣٠- صحيح: أخرجه عبد الرزاق [٧٦٠٥]، ومن طريقه النسائى [٢١٦٧]، وأحمد [٣/ ١٩٧]، وغيرهم من طريق معمر عن قتادة عن أنس به..

قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم؛ وقد توبع عليه معمر مثله ومختصرًا، وقد بسطنا الكلام عليه فى «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» وانظر الماضى [برقم ٢٩٣٤]، وكذا الآتى [برقم ٣١٦٢].

٣٠٣١- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٩٨٥]، وانظر أيضًا [رقم ٢٨٨١].

● تنبيه: شيخ المؤلف فى هذا الحديث والذى قبله، وكذا فى الأربعة عشر حديثًا القادمة هو: (محمد بن مهدى الأيلى) قال عنه حسين الأسد فى تعليقه: «لا أعرفه» مع كونه مترجمًا فى «الجرح والتعديل» [٨/ ١٠٦]، وفى «الثقات» لابن حبان [٩/ ٩٩، ١١٢]، قال الأول: «روى عن أبى داود الطيالسى، روى عنه أبو زرعة...».

وأبو زرعة لا يروى إلا عن ثقة عنده كما قاله الحافظ فى ترجمة داود بن حماد البلخى من «اللسان» [٢/ ٤١٦]، وقال ابن حبان: «محمد بن مهدى الأيلى أخو الحسين بن مهدى، كنيته أبو عبد اللَّه، يروى عن أبى عاصم وعبد الرزاق، حدثنا عنه إسحاق بن إبراهيم وغيره».

وقال أيضًا فى الموضع الثانى: يروى عن يزيد بن هارون وأبى عاصم، حدثنا عنه أبو يعلى) وهذا منه توثيق مقبول جدًا، ما عَدِمناه من ابن حبان،.

٣٠٣٢- حَدَّثَنَا محمدٌ، حدّثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمرٌ، عن قتادة، عن أنس، قال رسول اللَّه ﷺ: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلأَنْصَارِ، وَلأَبْنَاءِ الأَنْصَارِ، وَلأَبْنَاءِ أَبْنَاءِ الأَنْصَارِ**»، وقال معمرٌ، عن ابنٍ لعبد اللَّه بن أبى بكر بن عمرو بن حزمٍ، قال: فكان أبى يقول: ما بقى من [أهل] الدعوة غيرى.

٣٠٣٢- **صحيح**: أخرجه عبد الرزاق [١٩٩١٣]، ومن طريقه الطحاوى فى «المشكل» [١٥/ ٩]، والآجرى فى «الشريعة» [١١١٣]، وغيرهم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس به..

قلتُ: قد اختلف فيه على عبد الرزاق، فرواه عنه إسحاق بن إبراهيم الدبرى وأحمد بن صالح المصرى ومحمد بن يحيى الصنعانى وغيرهم على الوجه الماضى؛ وخالفهم الإمام أحمد، فرواه عن عبد الرزاق فقال: عن معمر عن الزهرى عن قتادة عن أنس به...، فأدخل فيه واسطة بين معمر وقتادة.

هكذا أخرجه فى «مسنده» [٣/ ١٦٢]، وتوبع عليه أحمد على هذا الوجه: تابعه سلمة بن شبيب على مثله عند ابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [/ ٣رقم ١٧٤٩].

قلتُ: وهذا خلاف قوى على عبد الرزاق فى سنده، والأشبه: أنه قد سمعه هكذا من معمر على الوجهين معًا، فلعل معمرًا قد سمعه أولاً من الزهرى عن قتادة؛ ثم قابل قتادة فحدثه به...، ورأيت ابن حبان قد أخرجه [٧٢٨٠]، من طريق يزيد بن زريع عن قتادة عن أنس به...، وأخشى أن يكون ثمة سقط بين يزيد وقتادة، فيزيد بن زريع عزيز الرواية جدًا عن قتادة، وإنما يروى عن قتادة بواسطة أصحاب قتادة عنه.

ثم جاء شعبة ورواه عن قتادة فقال: سمعت النضر بن أنس يحدث عن زيد بن أرقم به... وذكره، هكذا أخرجه مسلم [٢٥٠٦]، وأحمد [٤/ ٣٦٩، ٣٧٢]، والطيالسى [٦٨٠]، والطبرانى فى «الكبير» [٥/ رقم ٥١٠١]، والطحاوى فى «المشكل» [١٥/ ٩]، وغيرهم.

وتوبع عليه شعبة على هذا الوجه: تابعه الحجاج بن الحجاج عند الطبرانى فى «الكبير» [٥/ رقم ٥١٠٢]، وأبى نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٨٥]، بإسناد صحيح إليه.

وهذا وجه محفوظ أيضًا، ولا مانع أن يكون لقتادة فيه شيخان؛ وللحديث طرق أخرى عن أنس به. =

٣٠٣٣- حَدَّثَنَا محمدٌ، حدّثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمرٌ، عن قتادة، وأبان، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ، قال لأبيّ بن كعب: «**أَمَرَنِي رَبِّي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ**»، قال: وسمّانى لك؟ قال: «**وَسَمَّاكَ لِي**»، قال: فبكى أبيّ، قال معمرٌ: قال أبان: قال أنسٌ: وذكرت هناك؟ .

٣٠٣٤- حَدَّثَنَا محمدٌ، حدّثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمرٌ، عن قتادة، عن أنس، قال: لما حُملت جنازة سعد بن معاذ، قال المنافقون: ما أخف جنازته! وذلك لحكمه فى بنى قريظة، فبلغ ذلك النبى ﷺ، فقال: «**إِنَّ الْمَلائِكَةَ كَانَتْ تَحْمِلُهُ**».

● **تنبيه**: قول معمر فى آخره: أخرجه عبد الرزاق [١٩٩١٥]، عنه به . . . لكنه قال: (عن عبداللَّه بن أبى بكر . .) بدل: (عن ابن لعبد اللَّه بن أبى بكر . .) والصواب ما عند عبدالرزاق؛ وهكذا وقع فى الطبعة العلمية [٣/ ١١٤]، من (مسند المؤلف) على الصواب، وأشار المعلق عليه بالهامش إلى أنه قد وقع فى بعض النسخ: (عن ابن لعبد اللَّه . . .)، فاللَّه المستعان.

٣٠٣٣- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٤٣]، وهذا الطريق عند عبد الرزاق [٢٠٤١١]، وعنه المؤلف به . . . ، وكذا من طريقه البغوى فى «شرح السنة» [٧/ ١٦٤]، وأبان فى سنده هو ابن أبى عياش.

وقد رواه جماعة من طريق عبد الرزاق به . . . ولكن لم يذكروا فيه أبانًا، منهم النسائى فى «الكبرى» [٧٩٩٩]، والبيهقى فى «الشعب» [رقم ٢٢٠٢]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١١٩٣]، وأحمد فى «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٦٧٥]، وغيرهم.

٣٠٣٤- **صحيح**: أخرجه عبد الرزاق [٢٠٤١٤]، وعنه الترمذى [٣٨٤٩]، والحاكم [٣/ ٢٢٨]، والطبرانى فى «الكبير» [٦/ رقم ٥٣٤٥]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١١٩٤]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ٤٤٣]، والبزار فى «مسنده» كما فى «البداية والنهاية» [٤/ ١٢٩]، وغيرهم من طرق عن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس به .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح» وهو كما قال؛ وقد صححه الحاكم على شرط الشيخين، وهو وهمٌ منه، بل هو على شرط مسلم وحده؛ ولم يحتج البخارى برواية معمر عن قتادة عن أنس، وقد اختلف فى سنده على عبد الرزاق، فرواه عنه جماعة على الوجه الماضى متصلاً؛ وخالفهم أحمد بن منصور الرمادى، فرواه عن عبد الرزاق فقال: عن معمر عن قتادة به مرسلاً، لم يذكر فيه (أنسًا) .

=

٣٠٣٥- حَدَّثَنَا محمدٌ، حدّثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمرٌ، عن قتادة، عن أنس، قال: قال أصحاب النبى ﷺ: يا رسول اللَّه، إنا إذا كنا عندك رأينا فى أنفسنا ما نحبّ، وإذا رجعنا إلى أهلينا فخالطناهم أنكرنا أنفسنا، فقال النبى ﷺ: «**لَوْ تَدُومُونَ عَلَى مَا تَكُونُونَ عِنْدِى فِى الْخَلاءِ لَصَافَحَتْكُمُ الْمَلائِكَةُ حَتَّى تُظِلَّكُمْ بِأَجْنِحَتِهَا عِيَانًا، وَلَكِنْ سَاعَةٌ وَسَاعَةٌ**».

= هكذا أخرجه البغوى فى «شرح السنة» [٧/ ١٦٣]، وقال: (هذا مرسل) وقول الجماعة عن عبدالرزاق هو الراجح بلا تردد؛ والرمادى وإن كان ثقة حافظًا ضابطًا، إلا أنه لم يكن معصومًا من الوهم والغلط، وأخشى ما أخشاه: أن يكون معمر قد اضطرب فيه على قتادة ولم يضبطه عنه، فقد صح عن ابن معين أنه قال: «قال معمر: جالست قتادة وأنا صغير، فلم أحفظ عنه الأسانيد» وقال الدارقطنى فى «علله»: «كان معمر سيئ الحفظ لحديث قتادة» نقل ذلك ابن رجب فى «شرح العلل» لكن رواية الجماعة عن عبد الرزاق عن معمر به متصلاً أولى من قول من رواه عن عبد الرزاق فأرسله، فلا مناص من الركون إلى ذلك الآن؛ لأن يد اللَّه مع الجماعة، واحتمال كون معمر قد اضطرب فيه؛ هو احتمال ظنى مجرد، نعم: إنْ وُجِدَ أن بعضهم من الأثبات قد خالف معمرًا فى سنده، فقد انقلب هذا الظن يقينًا.

٣٠٣٥- صحيح: أخرجه ابن حبان [٣٤٤]، واللالكائى فى «كرامات الأولياء» [ص ١٠٣/ رقم ٥٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٨٤]، وغيرهم من طرق عن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم؛ ولم يخف علينا ما قالوه فى رواية معمر عن قتادة، لكن ذلك ليس بموجب لردها مطلقًا، بل الأصل فى رواية معمر عن قتادة: أنها على السلامة حتى يبدو لنا فيها الخلل، وذلك لا يكون إلا بإحدى ثلاث خصال وحسب:

الأولى: أن ينص أحد النقاد الأوائل على أن تلك الرواية بعينها مما أخطأ فيها معمر على قتادة.

والثانية: أن يُخَالف معمرًا: غيرُه من الأثبات فى قتادة.

والثالثة: أن يكون فى المتن نكارة شديدة؛ ولا يوجد ما تدفع به سوى الحمل على ما ذكروه فى رواية معمر عن قتادة، وهذا الحديث ليس فيه شىء من ذلك إن شاء اللَّه؛ بل له طريق أخرى عن أنس به نحوه... تأتى عند المؤلف [برقم ٣٣٠٤]،

نعم: قد رأيت معمرًا خولف فيه، خالفه عمران القطان، فرواه عن قتادة فقال: =

٣٠٣٦- حَدَّثَنَا محمد بن مهدى، حدّثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمرٌ، عن ثابت وقتادة، عن أنسٍ، قال: نظر بعض أصحاب النبى ﷺ وضوءاً فلم يجد، فقال النبى ﷺ: «**هَا هُنَا**»، قال: فرأيت رسول اللَّه ﷺ وضع يده فى الإناء الذى فيه الماء، قال: «**تَوَضَّؤُوا بِسْمِ اللَّه**»، قال: فرأيت الماء يفور من بين أصابعه، والقوم يتوضؤون حتى توضأ آخرهم، قال ثابتٌ: قلت لأنسٍ: كم تراهم كانوا؟ قال: نحواً من سبعين رجلاً.

٣٠٣٧- حَدَّثَنَا محمد بن مهدى، حدّثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمرٌ، عن قتادة وثابتٍ، عن أنسٍ، أنه سمع رسول اللَّه ﷺ أو قال: إن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**إِنَّ قَوْمًا**

= عن يزيد بن عبد اللَّه بن الشخير عن حنظلة الأسيدى قال: قال رسول اللَّه ﷺ: (لو كنتم تكونون كما تكونون عندى لأظلتكم الملائكة بأجنحتها) أخرجه الطيالسى [١٣٤٥] -واللفظ له- ومن طريقه الترمذى [٢٤٥٢]، وأحمد [٤/ ٣٤٦]، والطبرانى فى «الكبير» [٤/ رقم ٣٤٩٣]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٢/ رقم ١٢٠٢]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٢٠٤١]، وغيرهم. قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه عن حنظلة الأسيدى عن النبى ﷺ».

قلتُ: عمران القطان ليس عندنا ممن يقبل منه ما ينفرد به عن قتادة أو غيره أصلاً؛ فكيف فيما خالفه فيه معمر الحافظ الثقة المأمون على ما قيل فى روايته عن قتادة؟! وكان عمران كثير المخالفة والوهم كما قاله الدارقطنى؛ فالمحفوظ عن قتادة هو الوجه الأول. وللحديث شواهد.

٣٠٣٦- **صحيح**: أخرجه عبد الرزاق [٣٠٥٣٥]، ومن طريقه الدارقطنى فى «سننه» [١/ ٧١]، والبيهقى فى «سننه» [١٩١]، وغيرهم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة وثابت البنانى كلاهما عن أنس به.

قلتُ: هذا إسناد صحيح مستقيم، وقال البيهقى عقبه: (هذا أصح ما فى التسمية) يعنى فى الوضوء؛ وللحديث طرق عن قتادة وأنس وثابت ثلاثتهم، فانظر الماضى [برقم ٢٧٥٩، ٢٨٩٥]، والآتى [برقم ٣١٧٢، ٣١٩٣، ٣٣٢٩].

٣٠٣٧- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٩٧٨]، وهذا الطريق: عند عبد الرزاق [٢٠٨٥٩]، وعنه أحمد [٣/ ١٦٣]، وابن خزيمة فى «التوحيد» [٢/ ٤٠٥]، وغيرهم من رواية عبدالرزاق بإسناده به.

يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ وَقَدْ أَصَابَهُمْ سَفْعُ النَّارِ عُقُوبَةً بِذُنُوبٍ عَمِلُوهَا، وَلَيُخْرِجَنَّهُمُ اللَّهُ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ فَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ».

٣٠٣٨- حَدَّثَنَا محمد بن مهدى، حدّثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمرٌ، عن قتادة، عن أنس، أن النبى ﷺ قال: «**إِنَّ فِى الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِى ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ لا يَقْطَعُهَا**».

٣٠٣٩- حَدَّثَنَا محمد بن مهدى، حدّثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمرٌ، عن قتادة، عن أنس، أن النبى ﷺ، قال: «**حَسْبُكَ مِنْ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ: مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ، وَخَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ، وَفَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ، وَآسِيَةُ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ**».

٣٠٣٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٩٩١].

٣٠٣٩- صحيح: أخرجه عبد الرزاق [٢٠٩١٩]، وعنه الترمذى [٣٨٧٨]، وأحمد [٣/ ١٣٥]، وفى «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٣٢٥، ١٣٣٧]، وابن حبان [٧٠٠٣]، والحاكم [٣/ ١٧١]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٢/ رقم ١٠٠٣]، و[٢٣/ رقم ٣]، وعنه أبو نعيم فى «الحلية» [٢/ ٣٤٤]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٥/ رقم ٢٩٦٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٧٠/ ١٠٩، ١١٠]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٦٦٩٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [٧/ ١٤١]، والآجرى فى «الشريعة» [رقم ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٦٣٦]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [٢٢٥٨]، والمؤلف فى «المعجم» [رقم ١٣]، والطحاوى فى «المشكل» [١/ ٨٣]، والمعسلى فى «فضائل على» كما فى «تاريخ قزوين» [١/ ١٦٢]، وغيرهم من طرق عن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس به . . .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح» وهو كما قال؛ وقال أبو نعيم عقب روايته: «هذا حديث غريب من حديث قتادة، تفرد به عنه معمر؛ حدث به الأئمة عن عبد الرزاق. . .».

قلتُ: ولمعمر فيه شيخ آخر؛ فقد رواه عنه عبد الرزاق أيضًا فقال: عن معمر عن الزهرى عن أنس به . . .

كما أخرجه أحمد فى «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٣٣٢، ١٣٣٨]، وسنده صحيح أيضًا، وقد صحح الحافظ الطريق الأول فى «الفتح» [٦/ ٤٧١].

٣٠٤٠- حَدَّثَنَا محمد بن مهدى، حدّثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمرٌ، عن قتادة، قال: قال لنا أنسٌ: ألا أحدثكم حديثًا لا تجدون أحدًا يحدثكموه بعدى؟ سمعت رسول اللَّه ﷺ، يقول: «**مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يَذْهَبَ الْعِلْمُ، وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ، وَيُشْرَبَ الْخَمْرُ، وَيَفْشُوَ الزِّنَى، وَيَقِلَّ الرِّجَالُ، وَيَكْثُرَ النِّسَاءُ، حَتَّى يَكُونَ قَيِّمَ خَمْسِينَ امْرَأَةً رَجُلٌ وَاحِدٌ**».

٣٠٤١- حَدَّثَنَا محمد بن مهدى، حدّثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمرٌ، عن قتادة، عن أنسٍ، قال: احتجم رسول اللَّه ﷺ وهو محرمٌ على ظهر القدم من وجعٍ كان به.

٣٠٤٠- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٩٢].

٣٠٤١- **ضعيف بهذا التمام**: أخرجه أبو داود [١٨٣٧]، والنسائى [٢٨٤٩]، والترمذى فى «الشمائل» [رقم ٣٦٦]، وأحمد [٣/ ١٦٤]، وابن خزيمة [٢٦٥٩]، وابن حبان [٣٩٥٢]، والحاكم [١/ ٦٢٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٣١٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٤٢٢]، وغيرهم من طرق عن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: وظاهر إسناد الصحة على شرط مسلم، بل وصححه جماعة مَشْيًا على ظاهر إسناده، لكن قد خولف معمر فى وصله، فقال أبو داود عقب روايته: «سمعت أحمد - وهو ابن حنبل- قال: قال ابن أبى عروبة، أرسله، يعنى عن قتادة».

قلتُ: ورواية سعيد بن أبى عروبة هذه عنده فى كتاب «المناسك» [برقم ٧٧]، وهذا هو المحفوظ عن قتادة مرسلاً، وسعيد ليس يُقدَّم عليه أحد فى قتادة قط، اللَّهم إلا أن يكون شعبة أو هشام، وكيف يلحق معمر سعيدًا فى قتادة؟! لكن يأبى الحافظ إلا المشاحة فى هذا الخطب، فيقول فى «الفتح» [١٠/ ١٥٤]، عقب حكاية أبى داود الماضية: «وسعيد أحفظ من معمر؛ وليست هذه بعلة قادحة».

قلتُ: واعجبًا للحافظ، كيف تكون مخالفة سعيد لمعمر علة غير قادحة؛ وأراك تنقل فى تهذيبك» [١٠/ ٢٤٥]، عن ابن معين قوله: «إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه؛ إلا عن الزهرى وابن طاووس؛ فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا»؟!

قتادة عراقى الدم، بصرى مشهور؛ أم تُراك لم تقف على ما رواه ابن أبى خيثمة فى «تاريخه» - وهو من مروياتك فى «المعجم المفهرس»- عن ابن معين قال: «قال معمر: جلست إلى قتادة وأنا صغير، فلم أحفظ عنه الأسانيد» نقله ابن رجب فى «شرح «العلل».

=

٣٠٤٢- حَدَّثَنَا محمد بن مهدى، حدّثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمرٌ، عن ثابت، وقتادة، وأبان، كلهم عن أنس، قال: لما حرمت الخمر، قال: إنى لأسقى يومئذ أحد عشر رجلا، قال: فأمرونى فكفأتها وكفأ الناس آنيتهم بما فيها حتى كادت السكك تمتنع من ريحها، قال أنسٌ: وما خمرهم يومئذ إلا البسر والتمر مخلوطين، قال: فجاء رجلٌ إلى النبى ﷺ، فقال: إنه كان عندى مال يتيم، فاشتريت [به] خمراً، أفتأذن لى أن أبيعه فأرد على اليتيم [ماله]؟ قال: فقال النبى ﷺ: «**قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الثُّرُوبُ فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا**»، ولم يأذن له فى بيع الخمر.

٣٠٤٣- حَدَّثَنَا محمد بن مهدى، حدّثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمرٌ، عن قتادة، عن أنس، فى قوله: ﴿فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴿١٧٧﴾﴾ [الصافات: ١٧٧]، قال: لما أتى رسول اللَّه ﷺ خيبر فوجدهم حين خرجوا إلى زرعهم معهم مساحيهم، فلما رأوه ومعه الجيش، نكصوا فرجعوا إلى حصنهم، فقال النبى ﷺ: «**اللَّهُ أَكْبَرُ، خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ**».

= أم تُراك قد غفلت عن قول الدارقطنى فى «علله» - وهو من مروياتك أيضًا فى «المعجم المفهرس»-: «معمر سيئ الحفظ لحديث قتادة والأعمش»؟! أبعد هذا يقال عن مخالفة سعيد بن أبى عروبة لمعمر: «ليست هذه بعلة قادحة»؟! كأنك تريد أن تجعل مخالفة معمر لسعيد؛ من قبيل مخالفة سعيد لهشام الدستوائى وشعبة فى قتادة، حيث يحار المرء فى ترجيح أحد الوجهين على الانفرد، وأين معمر فى قتادة حتى يُحشر فى زمرة هؤلاء الكبار من أصحاب قتادة؟!

■ **فالصواب فى هذا الحديث**: أنه محفوظ عن قتادة به مرسلاً، ولا يصح فى احتجامه على قدمه ﷺ حديث البتة.

٣٠٤٢- صحيح: أخرجه عبد الرزاق [١٦٩٧٠]، وعنه أحمد [٣/ ٢١٧]، وابن حبان [٤٩٤٥]، وغيرهم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة وثابت البنانى وأبان [وليس (أبان) عند أحمد، وقد أبْهِمَ فى سند ابن حبان] ثلاثتهم عن أنس به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح مستقيم؛ وقد توبع معمر على بعضه كما مضى [برقم ٣٠٠٨]، وله طرق أخرى عن أنس به مفرقًا... وكذا لفقراته شواهد عن جماعة من الصحابة.

٣٠٤٣- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٩٠٨].

٣٠٤٤- حَدَّثَنَا محمد بن مهدي، حدّثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمرٌ، عن قتادة، عن أنس، قال: قدم على رسول اللَّه ﷺ نفرٌ من عكل وعرينة- هكذا قال معمرٌ- قال: فتحدّثوا بالإسلام، فأتوا النبي ﷺ فذكروا أنهم أهلُ ضرعٍ وليسوا أهل ريفٍ، واجتووا المدينة، وشكوا وباءها إلى النبي ﷺ، فأمر لهم النبي ﷺ بذودٍ، وأمر لهم براعٍ، وقال: «**تَخْرُجُونَ مِنَ الْمَدِينَةِ فَتَشْرَبُونَ مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا**» وانطلقوا فنزلوا بناحية الحرة فكفروا بعد إسلامهم، وقتلوا الراعي، وساقوا الذود، فبعث النبي ﷺ في طلبهم، فَأُتِيَ بهم، فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمر أعينهم، وتُرِكوا بناحية الحرة يقضمون حجارتها حتى ماتوا. قال قتادة: فبلغنا أن هذه الآية نزلت فيهم: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا﴾ إلى آخر الآية [المائدة: ٣٣].

٣٠٤٥- حَدَّثَنَا محمد بن مهدي، حدّثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمرٌ، عن قتادة، عن أنسٍ، قال: لقد نزلت على النبي ﷺ ﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]، مرجعه من الحديبية، فقال النبي ﷺ: «**لَقَدْ نَزَلَتْ عَلَيَّ آيَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا عَلَى الأَرْضِ**»، وقرأها رسول اللَّه ﷺ، فقالوا: هنيئًا مريئًا يا نبي اللَّه، قد بين اللَّه لك ماذا يفعل بك فماذا يفعل بنا؟ فنزلت: ﴿لِّيُدۡخِلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾ حتى بلغ: ﴿فَوۡزًا عَظِيمًا ۝٥﴾ [الفتح: ٥].

٣٠٤٦- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا يونس بن محمدٍ، حدّثنا شيبان، عن قتادة، عن

٣٠٤٤- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٨٢]، وطريق معمر هذا: عند عبد الرزاق [١٧١٣٢]، وعنه أحمد [٣/ ١٦٣]، وابن الجارود [٨٤٦].

٣٠٤٥- **ضعيف بهذا التمام**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٩٣٢].

٣٠٤٦- **حسن لغيره**: أخرجه البخاري [٤٤٨٢، ٦١٥٨]، ومسلم [٢٨٠٦]، وأحمد [٣/ ١٦٧، ٢٢٩]، وابن حبان [٧٣٣٣]، والنسائي في «الكبرى» [١١٣٦٧]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١١٨١]، والبغوي في «شرح السنة» [٧/ ٤١٧]، وأبو نعيم في «المعرفة» [رقم ٧٧٢]، والبيهقي في «الأسماء والصفات» [رقم ١٠٠٩]، والهروي في «ذم الكلام» =

أنس بن مالك أن رجلاً، قال: يا نبى اللَّه، كيف يحشر الكافر على وجهه يوم القيامة؟ قال: «أَلَيْسَ الَّذِى أَمْشَاهُ عَلَى رِجْلَيْهِ فِى الدُّنْيَا قَادِرًا أَنْ يُمْشِيَهُ عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟!» قال قتادة: بلى وعزة ربنا.

٣٠٤٧- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا وهب بن جرير، حدّثنا أبى، قال: سمعت قتادة، قال: سألت أنس بن مالك: كيف كانت قراءة رسول اللَّه ﷺ؟ قال: كان يمد بها مدًا.

٣٠٤٨- حَدَّثَنَا زهير بن حرب، حدّثنا وهب بن جرير، حدّثنا أبى، عن قتادة، عن أنس أن النبى ﷺ احتجم على الأخدعين والكاهل.

= [٣/ رقم ٤٩٠]، وابن بشران فى «فوائده» [رقم ٣/ ضمن مجموع أجزاء حديثية]، وغيرهم من طرق عن شيبان بن عبد الرحمن عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: وله طرق أخرى عن أنس به نحوه... يأتى بعضها [برقم ٤٢٧٨].

٣٠٤٧- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٩٠٦].

٣٠٤٨- **صحيح**: أخرجه أبو داود [٣٨٦٠]، والترمذى [٢٠٥١]، وابن ماجه [٣٤٨٣]، وأحمد [٣/ ١١٩]، وابن حبان [٦٠٧٧]، والطيالسى [١٩٩٤]، وابن أبى شيبة [٢٣٥٠٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٣١٧]، وفى «الآداب» [رقم ٦٩٤]، والحسن بن موسى الأشيب فى «حديثه» [رقم ١٩]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٤٦]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ١٢٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ١٢٣]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [رقم ٧٧٧]، والدينورى فى «المجالسة» [رقم ٢٤١٠]، وغيرهم من طرق عن جرير بن حازم [وقُرِنَ معه همام عند الترمذى ومن طريقه البغوى] عن قتادة عن أنس به... وزاد الترمذى، ومن طريقه البغوى: «وكان يحجم لسبع عشرة وتسع عشرة وإحدى عشرة» ونحوه لفظ الحاكم وليس عنده لفظ: «الكامل» وسياق البيهقى والأشيب وابن أبى شيبة والدينورى وابن سعد وهو رواية لأحمد: (كان يحتجم رسول اللَّه ﷺ ثلاثًا، اثنين فى الأخدعين، وواحدًا فى الكاهل) لفظ البيهقى.

قلتُ: هذا إسناد ظاهره الصحة على شرط الشيخين، إلا أنه معلول، قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب» وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وقال النووى: «رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط البخارى ومسلم» نقله عنه الشوكانى فى=

. . . . . .

= «نيل الأوطار» [٩/ ٨٢]، وهو كما قالوا لولا أنه غريب من هذا الوجه كما أشار الترمذى، ولعل غرابته إنما هى لتفرد جرير بن حازم به عن قتادة، ولم يكن جرير فى قتادة بذاك القوى، حتى قال ابن مهدى: «يضعف حديثه فى قتادة» وقال ابن معين: «يحدث عن قتادة عن أنس بأحاديث مناكير، ليس بشىء هو عن قتادة ضعيف» وقال أحمد: «كان يحدث بالتوهم أشياء عن قتادة يسندها بواطيل» وقال أيضًا: «كأن حديثه عن قتادة غير حديث الناس، يسند أشياء، ويوقف أشياء» نقل ذلك عنهم: ابن رجب فى «شرح العلل» [ص ٣٣٩/ طبعة السامرائى].

ثم قال ابن رجب: «وقد أنكر عليه أحمد ويحيى وغيرهما من الأئمة أحاديث متعددة؛ يرويها عن قتادة عن أنس عن النبى ﷺ، وذكروا أن بعضها مراسيل أسندها» ثم ساق له خمسة أحاديث منها هذا الحديث، وكذا أنكره عليه ابن عدى، حيث ساقه له فى (ترجمته) مع جملة أخرى عن مناكيره وغرائبه عن قتادة، فلا مناص من اتباع هؤلاء السادة فى استنكار الحديث على جرير، لاسيما وقد خولف فى وصله كما يأتى.

فإن قيل: هلا كففتم عن تلك الحدة إزاء جرير بن حازم؛ فالرجل لم ينفرد به وحده حتى تُفوِّقوا إليه سهام لومكم، بل تابعه عليه ثقتان حافظان عن قتادة به سواء:

فالأول: همام بن يحيى: وروايته قد وقعت مقرونة مع رواية جرير عند الترمذى فى «جامعه» وكذا فى «الشمائل» [٣٦٥]، ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» وكذا عند الحاكم فى «مستدركه».

والثانى: أبو عمرو الأوزاعى إمام الشام: وروايته عند تمام فى «فوائده» [رقم ٩٠]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٣٦/ ٢٨٩]؟!

فالجواب: أن ذلك لو صح؛ لغَمَدْنا عن الجدال الحسام، ولانقطع بنا الكلام، ولكن أين يكون السبيل إلى صحة ذانك المتابعتين؛ ودون إثبات ذلك خرط القتاد؟!.

أما المتابعة الأولى: فهى على التحقيق مخالفة وليست متابعة، وبيان ذلك: أن الترمذى والبغوى والحاكم قد رووا هذا الحديث من طريق عمرو بن عاصم الكلابى قال: ثنا همام وجرير ابن حازم قالا: ثنا قتادة عن أنس به . . . . وساقوا الحديث.

فعمرو بن عاصم هذا شيخ ثقة محدث مشهور لكن كان فى حفظه شىء، كما يقول الحافظ فى «التقريب» بل أفرط بندار وقال: «لولا فرقى من آل عمرو بن عاصم لتركت حديثه». =

. . . . . .

وقد خُولف فى سنده عن همام وحده، خالفه عفان بن مسلم - وهو أوثق منه وأحفظ- فرواه عن همام وحده فقال: عن قتادة: (أن النبىﷺ كان يحتجم ثنتين فى الأخدعين، وواحدة فى الكاهل) فجعله من مرسل قتادة.

هكذا أخرجه ابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٤٧]، وهذا هو المحفوظ عن همام؛ بل هذا هو المحفوظ عن قتادة أيضًا، وهمام أثبت بكثير فى قتادة من جرير بن حازم، فقوله هو المتبع بلا تردد؛ لاسيما بعد تلك النقول التى قالها النقاد فى رواية جرير عن قتادة، وكذا إنكارهم هذا الحديث عليه.

وقد وهم الباحث البارع؛ والمحقق الناقد: أبو معاذ طارق بن عوض اللَّه المصرى بشأن رواية عمرو بن عاصم عن همام، فقال فى كتابه «الإرشادات» [ص ٢٥٢-٢٥٣]، بعد أن ذكر رواية عمرو بن عاصم عن همام وجرير عن قتادة عن أنس به . . . وعزا الحديث إلى الترمذى والحاكم . . . قال: «وهذا يوُهم أن همامًا يروى الحديث كمثل ما يرويه جرير بن حازم، من غير اختلاف بين روايتهما، وليس كذلك، وإنما يرويه همام بن يحيى عن قتادة عن النبىﷺ مرسلاً، بدون ذكر (أنس بن مالك) فى الإسناد، هكذا رواه عنه عفان بن مسلم. . . أخرجه ابن سعد . . .».

قلتُ: وهذا كلام من لم يتأمل صفة صيغة عمرو بن عاصم لتَحمُّلِ هذا الحديث عن همام وجرير عن قتادة عند الترمذى والحاكم، فقد وقع الحديث عندهما من طريقين عن عمرو بن عاصم قال: (حدثنا همام بن يحيى وجرير بن حازم قالا: ثنا قتادة عن أنس بن مالك به . . .) فانظر كيف صرح عمرو بسماع همام وجرير لهذا الحديث كليهما عن قتادة فقال: (قالا: ثنا قتادة. . .) فكيف يتأتَّى مع هذا اللفظ الصريح أن يكون عمرو قد سمعه من همام مرسلاً ومن جرير موصولاً؟! بل لا يكون ذلك محتملاً إلا إذا عنعن عمرو فى سنده بين همام وجرير عن قتادة، كأن كان يقول: (حدثنا همام وجرير عن قتادة. . .) فهنا يتطرَّق ذلك الاحتمال لو كان إليه سبيل.

والغريب أن ذلك الباحث الناقد - حفظه اللَّه- قد حكى هذا الإسناد تحقيقًا مثلما حكيناه نحن احتمالاً؛ فقال فى معرض إعلاله للحديث: «مثال آخر: ما يرويه عمرو بن عاصم عن همام وجرير بن حازم عن قتادة عن أنس به . . .» هكذا تصرف فى حكاية صيغة الإسناد فأساء صنعًا، ولو أنه نقله كما رآه عند الترمذى والحاكم: (عن عمرو بن عاصم ثنا همام وجرير بن حازم قالا: حدثنا قتادة عن أنس . . .) لعلم أن تلك الصيغة لا تقتضى إلا أن يكون عمرو =

٦٥٨ ـــــــ

٣٠٤٩- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا يزيد بن هارون، أخبرنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يُؤْمِنُ أَحَدٌ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**».

= «هذه رواية عمرو بن عاصم عن همام عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال: «احتجم النبى ﷺ فى الأخدعين والكاهل» ورواه جرير بن حازم عن قتادة عن أنس، ورواية همام أولى».

قلتُ: المعروف عن عمرو بن عاصم أنه روى هذا الحديث عن همام وجرير عن قتادة عن أنس به موصولاً كما مضى؛ وروايته تلك عن همام عن قتادة عن ابن المسيب به . . . التى يشير إليها العقيلى لم أقف عليها، وأنا أستبعد أن يكون ذلك من قبيل الاختلاف على عمرو فى سنده، فالظاهر أن ذلك من أوهام العقيلى المعروفة فى كتابه «الضعفاء» لكنه أفاد أن رواية همام المرسلة - سواء كانت عن قتادة به . . . ؛ أو عن قتادة عن ابن المسيب به - هى الأولى من رواية جرير الموصولة عن قتادة، والقول ما قالت حَذام، لا شبهة عندى فى هذا الأمر ولا خصام، لكن للحديث - مثل لفظ المؤلف- شواهد عن جماعة من الصحابة وكذا بعض المراسيل؛ فأرجو أن يتقوى بها مرسل قتادة إن شاء الله؛ وقد استوفينا تخريج هذه الشواهد مع استيعاب طرقها فى كتابنا «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» وقد أتى بعضها عند المؤلف [برقم ٢٢٠٥، ٢٣٦٠]، والله ولى التوفيق.

٣٠٤٩- صحيح: أخرجه البخارى [١٥]، ومسلم [٤٤]، والنسائى [٥٠١٣]، وابن ماجه [٦٧]، وأحمد [٣/ ١٧٧، ٢٠٧، ٢٧٥، ٢٧٨]، والدارمى [٢٧٤١]، وابن حبان [١٧٩]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١١٧٥]، وأبو عوانة [رقم ٧٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٢٣]، وابن منده فى «الإيمان» [١/ رقم ٢٨٤]، والخلال فى «السنة» [رقم ١٢٤٨، ١٢٤٩]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [رقم ١٣١٤]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١٠١٤]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: وقد توبع عليه شعبة: تابعه سعيد بن بشير على مثله عند الطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٨٥٩]، وفى «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٢٥٩٣]، لكن الطريق إليه لا يثبت، وسعيد نفسه ليس بشىء، وللحديث طريق آخر عن أنس يأتى [برقم ٣٨٩٥].

٣٠٥٠- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا أبو عاصم، حدّثنا سعيدٌ، عن قتادة، عن أنسٍ، أن النبى ﷺ تزوج صفية بنت حيىّ، وجعل عتقها صداقها.

٣٠٥١- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا يزيد بن هارون، أخبرنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن النبى ﷺ، قال: «**الْمَدِينَةُ يَأْتِيهَا الدَّجَّالُ فَيَجِدُ الْمَلائِكَةَ يَحْرُسُونَهَا فَلا يَدْخُلُهَا الدَّجَّالُ، وَلا الطَّاعُونُ إِنْ شَاءَ اللَّه**».

٣٠٥٢- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا يزيد بن هارون، أخبرنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ عن الوصال، قالوا: يا رسول اللَّه، فإنك تواصل، قال: «**أَنْتُمْ لَسْتُمْ كَهَيْئَتِى، إِنِّى أَبِيتُ أُطْعَمُ وَأُسْقَى**».

٣٠٥٣- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا يزيد بن هارون، أخبرنا شعبة، عن قتادة، عن أنسٍ

٣٠٥٠- **صحيح**: أخرجه مسلم [١٣٦٥]، وأبو داود [٢٠٥٤]، والترمذى [١١١٥]، وأحمد [٣/ ١٦٥، ١٧٠، ٢٩١]، والدارمى [٢٢٤٣]، والدارقطنى فى «سننه» [٣/ ٢٨٥]، والطيالسى [١٩٩١]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٤/ رقم ١٧٨، ١٧٩]، وفى «الأوسط» [٤/ رقم ٣٤٦٣، ٩٣٩٧]، وفى «الصغير» [رقم ٣٨٦]، وعبد الرزاق [١٣١٠٧]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٥١٩]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٧/ ١٠١]، وتمام فى «فوائده» [٢/ رقم ١١٥٥، ١٦٣٨، ١٦٣٩]، وأبو عوانة [رقم ٣٤٢٥، ٣٤٣٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٤٥]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ١٢٥]، وجماعة كثيرة من طرق عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: قال الترمذى: «حديث أنس حديث حسن صحيح» وهو كما قال، وقد قُرِنَ (عبد العزيز ابن صهيب) مع قتادة فى سنده عند الترمذى وأبى داود والنسائى ومسلم وغيرهم؛ وله طرق أخرى عن أنس به... فانظر منها الآتى [برقم ٣٣٥١، ٣٨٣٤، ٣٨٩٠، ٤١٦٤، ٤١٦٧]، وقد استوفينا الكلام عليه فى «غرس الأشجار».

٣٠٥١- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٩٤٠].

٣٠٥٢- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٧٤].

٣٠٥٣- **صحيح**: أخرجه البخارى [٦٣٩١]، ومسلم [١٧٠٦]، والترمذى [١٤٤٣]، وأحمد [٣/ ١٧٦، ٢٧٢]، وابن حبان [٤٤٥٠]، والنسائى فى «الكبرى» [٥٢٧٥]، والبيهقى =

أتى رجلٌ رسول اللَّه ﷺ وقد شرب الخمر، فأمر به فضُرب بنعلين أربعين، ثم أتىَ أبو بكر برجلٍ قد شرب الخمر فصنع به مثل ذلك، ثم أتىَ عمر برجل قد شرب الخمر، فاستشار الناسَ فى ذلك، فقال عبد الرحمن بن عوفٍ: [أرى أن تجعلها] أقل الحدود ثمانين، فضربه عمر ثمانين.

٣٠٥٤- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا روح بن عبادة، حدّثنا هشام بن أبى عبد اللَّه، عن

= فى «سننه» [١٧٣١٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ١٥٧]، وفى «المشكل» [٦/ ٩٣]، وأبو عوانة [رقم ٥١١٧]، وابن الجارود [٨٢٩]، وابن المبارك فى «مسنده» [١٤٢]، وابن حزم فى «الإحكام» [٧/ ٤٥٥]، وابن شبة فى «تاريخ المدينة» [٢/ ٧٣٢-٧٣٣]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن قتادة عن أنس نحو سياق المؤلف. وهو عند البخارى مختصرًا دون صنيع عمر...

قلتُ: هكذا رواه أصحاب شعبة عنه؛ وخالفهم جميعًا شبابة بن سوار، فرواه عن شعبة فقال: عن قتادة عن الحسن البصرى عن أنس به نحو سياق المؤلف، هكذا أخرجه ابن الجارود [٨٢٩]، وهو مختصر ببعضه عند النسائى فى «الكبرى» [٥٢٧٣]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٤٥]، وقال ابن عدى عقب روايته: «ولم يزد فى الإسناد الحسن [إلا] شبابة، رواه أصحاب شعبة عن شعبة عن قتادة عن أنس».

قلتُ: وقد ساق ابن عدى هذا الحديث فى ترجمة (شبابة بن سوار) من كتابه «الكامل» [٤/ ٤٥]، مع حديثين آخرين من روايته عن شعبة، ثم قال ابن عدى: «وهذه الأحاديث الثلاثة التى ذكرتها عن شبابة عن شعبة، هى التى أنكرتُ عليه؛ فأما حديث «شرب الخمر» فزاد فى إسناده الحسن» ثم قال فى ختام ترجمته: «وشبابة عندى إنما ذمه الناس للإرجاء الذى كان فيه؛ وأما فى الحديث فإنه لا بأس به كما قال علىّ بن المدينى، الذى أنكر عليه الخطأ؛ ولعل حدث به حفظًا».

قلتُ: فظهر بهذا أن رواية شبابة الماضية عن شعبة غير محفوظة؛ وأنها من أخطاء شبابة على ثقته وصدقه، والمحفوظ عن شعبة هو ما رواه عنه أصحابه على الوجه الأول؛ وقد توبع عليه شعبة، تابعه جماعة على نحوه عن قتادة... منهم هشام الدستوائى، وقد مضت روايته [٣٠١٥]، وهمام ابن يحيى، ومضت روايته أيضًا عند المؤلف [برقم ٢٨٩٤]، وتمام تخريجه فى «غرس الأشجار».

٣٠٥٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٨٦].

قتادة، عن أنس، أن نبي اللَّه ﷺ، قال: «**لَيُصِيبَنَّ نَاسًا سَفْعٌ مِنَ النَّارِ عُقُوبَةً بِذُنُوبٍ عَمِلُوهَا، فَيُدْخِلُهُمُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ، يُقَالُ لَهُمُ الْجَهَنَّمِيُّونَ**».

٣٠٥٥- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا أبو عامر، حدّثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، أن نبي ﷺ قال: «**سَوُّوا صُفُوفَكُمْ، فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ تَمَامُ ـ أَوْ مِنْ تَمَامِ ـ الصَّلاةِ**».

٣٠٥٦- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا أبو عامر، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس، أن النبي ﷺ، قال: «**مَا أَحَدٌ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يَتَمَنَّى أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا وَإِنَّ [لَه] مَا عَلَى الأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ إِلا الشَّهِيدُ، فَإِنَّهُ يَتَمَنَّى أَنْ يَرْجِعَ فَيُقْتَلَ عَشْرَ مَرَّاتٍ لِمَا يَرَى مِنَ الْكَرَامَةِ**».

٣٠٥٧- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا هشامٌ الدستوائي، عن قتادة، عن أنسٍ، قال: قنت رسول اللَّه ﷺ شهراً بعد الركوع.

٣٠٥٨- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا الحسن بن موسى، حدّثنا أبو هلال، عن قتادة، عن أنسٍ، قال: كانت شجرةٌ في طريق الناس، كانت تؤذي الناس، فأتاها رجلٌ فعزلها عن

٣٠٥٥- **صحيح**: مضى سابقًا [برقم ٢٩٩٧].

٣٠٥٦- **صحيح**: مضى تخريجه [برقم ٢٨٧٩].

٣٠٥٧- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٣٠٢٨].

٣٠٥٨- **صحيح**: دون قوله: (فلقد رأيته يتقلب . . . إلخ) أخرجه أحمد [٣/ ١٥٤، ٢٣٠]، وابن أبي شيبة [٢٦٣٤٧]، والحارث في «مسنده» [٢/ رقم ٨٦٢]، والبيهقي في «الشعب» [٧/ رقم ١١١٦٩]، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» [رقم ٤٣٤]، وغيرهم من طرق عن محمد بن سليم أبي هلال الراسبي عن قتادة عن أنس به.

قلتُ: وهذا إسناد منكر، قال الهيثمي في «المجمع» [٣/ ٣٢٩]: «رواه أحمد وأبو يعلى وفيه أبو هلال، وهو ثقة، وفيه كلام» كذا قال، وأبو هلال وإن كان مختلفًا فيه؛ إلا أنه إلى الضعف أقرب، وعنه يقول الإمام أحمد: «يحتمل في حديثه، إلا أنه يُخالَف في قتادة، وهو مضطرب الحديث» راجع ترجمته من «التهذيب» [٩/ ١٩٦]، وغيره، فمثله يُحسَّن حديثه في المتابعات والشواهد. =

طريق الناس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَتَقَلَّبُ فِي ظِلِّهَا فِي الْجَنَّةِ**».

٣٠٥٩- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا الحسن بن موسى، حدّثنا شيبان، عن قتادة، عن أنسٍ، قال: لقد دُعِيَ رسول الله ﷺ ذات يومٍ على خبز شعيرٍ، وإهالةٍ سنخةٍ.

= ولذلك قال المنذرى فى «ترغيبه» [٣/ ٣٧٩]، بعد أن ساق هذا الحديث: «رواه أحمد وأبو يعلى، ولا بأس بإسناده فى المتابعات) وأبو هلال عندى فى قتادة وهؤلاء الكبار أضعف منه فى غيرهم، ومثله لا يحتمل التفرد عن قتادة أصلاً، لكن للحديث شاهد صحيح من رواية أبى هريرة مرفوعًا نحوه . . . دون قوله: «فلقد رأيته يتقلب فى ظلها فى الجنة» فهى زيادة ضعيفة لتفرد أبى هلال بها عن قتادة فى هذا الطريق، وسيأتى حديث أبى هريرة [برقم ٦٤٨٥].

٣٠٥٩- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٣١٤٧]، وأحمد [٣/ ٢٣٨]، والطبرانى فى «الأوسط» [١/ رقم ٨٨٧٠]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٩٧٧]، وفى «الشعب» [٢/ رقم ١٤٥٨]، وفى «الدلائل» [رقم ٣٢٦٤]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [رقم ٧٩٠]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ١٢٠]، والخطيب فى «الأسماء المبهمة» [ص ٣٤]، وغيرهم من طرق عن شيبان بن عبد الرحمن عن قتادة عن أنس به مثل سياق المؤلف هنا والحديثين الآتيين بعده . . . وهو عند ابن ماجه بالفقرة الثانية منه فقط -وهى الحديث الآتى بعده .

قلتُ: وسنده صحيح على شرط الشيخين؛ وكذا صحح إسناده البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» والحافظ فى «الفتح» [١١/ ٢٩٣].

وقد توبع عليه شيبان: تابعه جماعة عن قتادة مثله؛ وبعضهم ببعضه فقط؛ ومن هؤلاء: هشام الدستوائى على مثل سياقه هنا عند البخارى [١٩٦٣]، والترمذى [١٢١٥]، وأحمد [/ ١٣٣ ٢٠٨،٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٩٧٦]، والطبرى فى «تهذيبه» [رقم ٢٤٧٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [٧/ ٢٢٣]، وابن أبى الدنيا فى «الجوع» [رقم ٢٠]، و الشجرى فى «الأمالى» [ص ٣٨٩]، وغيرهم؛ وهو عند النسائى [٤٦١٠]، وجماعة ببعضه؛ وله طرق أخرى عن قتادة كما أشرنا.

● **تنبيه**: قال الطبرانى فى «الأوسط» عقب روايته: «لم يرو هذا الحديث عن شيبان إلا أسد بن موسى وآدم» كذا قال، بل تابعهما: الحسن بن موسى الأشيب عند أحمد والمؤلف والخطيب وأبى بكر الشافعى ومن طريقه ابن عساكر، والبيهقى فى «سننه».

٣٠٦٠- **قَالَ**: ولقد سمعته ذات يوم، وهو يقول: والذي نفس محمد بيده، مَا أَصْبَحَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ صَاعُ حَبٍّ وَلا صَاعُ تَمْرٍ، وَإِنَّ لَهُ يَوْمَئِذٍ تِسْعَ نِسْوَةٍ.

٣٠٦١- **قَالَ**: ولقد رهن درعًا له عند يهودي بالمدينة أخذ منه طعامًا فما وجد لها ما يفتكُّها به.

٣٠٦٢- **حَدَّثَنَا** زهيرٌ، حدّثنا الحسن بن موسى، حدّثنا شيبان، عن قتادة، عن أنس، قال: ألا أحدثكم حديثًا لا يحدثه أحدٌ بعدي سمعه من نبي اللَّه ﷺ؟ سمعت رسول اللَّه ﷺ، يقول: «**إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ، وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ، وَيُشْرَبَ الْخَمْرُ، وَيَفْشُوَ الزِّنَى، وَيَقِلَّ الرِّجَالُ، وَيَكْثُرَ النِّسَاءُ حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً قَيِّمٌ وَاحِدٌ**».

٣٠٦٣- **حَدَّثَنَا** زهيرٌ، حدّثنا الحسن بن موسى، حدّثنا شيبان، عن قتادة، عن أنس، سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**لَوْ أَنَّ لابْنِ آدَمَ وَادِيَيْنِ مِنْ مَالٍ لابْتَغَى وَادِيًا ثَالِثًا، وَلا يَمْلأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ**».

٣٠٦٤- **أخبرنا** أبو يعلى أحمد بن علي بن لمثنى الموصلي، حدّثنا زهيرٌ، حدّثنا الحسن بن موسى، حدّثنا شيبان، حدّثنا قتادة، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**يُجْمَعُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَهْتَمُّونَ بِذَلِكَ، قَالَ: يَقُولُونَ: لَوِ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، قَالَ: فَيَنْطَلِقُونَ حَتَّى يَأْتُوا آدَمَ، فَيَقُولُونَ: يَا**

٣٠٦٠- صحيح: مضى الكلام عليه قبله.

٣٠٦١- مضى الكلام عليه قبله.

٣٠٦٢- صحيح: مضى تخريجه [برقم ٢٨٩٢].

٣٠٦٣- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٤٩].

٣٠٦٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٩٩].

آدمُ، أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلائِكَتَهُ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، اشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّكَ حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، قَالَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ مِنْ أَكْلِ الشَّجَرَةِ، قَالَ: يَقُولُ: وَلَكِنِ ائْتُوا نُوحًا، أَوَّلَ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللَّهُ، قَالَ: فَيَنْطَلِقُونَ حَتَّى يَأْتُوا نُوحًا، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ مِنْ سُؤَالِهِ رَبَّهُ مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ، قَالَ: يَقُولُ: ائْتُوا إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ الرَّحْمَنِ، قَالَ: فَيَنْطَلِقُونَ حَتَّى يَأْتُوا إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ كَذَبَاتِهِ الثَّلاثَ، قَوْلُهُ: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ ۝٨٩﴾ [الصافات: ٨٩]، وَقَوْلُهُ حِينَ أَتَى عَلَى الْجَبَّارِ: أَخْبِرِي أَنِّي أَخُوكِ، فَإِنِّي سَأُخْبِرُ أَنَّكِ أُخْتِي، فَإِنَّا أَخَوَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَيْسَ فِي الأَرْضِ مُؤْمِنَانِ غَيْرَنَا، قَالَ: يَقُولُ: وَلَكِنِ ائْتُوا مُوسَى الَّذِي كَلَّمَهُ اللَّهُ وَأَعْطَاهُ التَّوْرَاةَ، فَيَنْطَلِقُونَ حَتَّى يَأْتُوا مُوسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ مِنْ قَبْلُ، قَالَ: يَقُولُ: وَلَكِنِ ائْتُوا عِيسَى عَبْدَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ، وَكَلِمَةَ اللَّهِ وَرُوحَهُ، قَالَ: فَيَنْطَلِقُونَ حَتَّى يَأْتُوا عِيسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَلَكِنِ ائْتُوا مُحَمَّدًا ﷺ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، قَالَ: فَيَأْتُونَنِي، فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدَعَنِي، ثُمَّ يُقَالُ لِي: ارْفَعْ رَأْسَكَ يَا مُحَمَّدُ، قُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأَحْمَدُ رَبِّي بِتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا فَأُخْرِجُهُ مِنَ النَّارِ فَأُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ إِلَى رَبِّي الثَّانِيَةَ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدَعَنِي، ثُمَّ يُقَالُ لِي: ارْفَعْ مُحَمَّدُ، قُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأَحْمَدُ رَبِّي بِحَمْدٍ يُعَلِّمُنِيهِ، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا فَأُخْرِجُهُ مِنَ النَّارِ، فَأُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ، فَأَعُودُ الثَّالِثَةَ إِلَى رَبِّي، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدَعَنِي، ثُمَّ يُقَالُ لِي: ارْفَعْ مُحَمَّدُ، قُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأَحْمَدُ رَبِّي بِحَمْدٍ يُعَلِّمُنِيهِ، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا فَأُخْرِجُهُ

مِنَ النَّارِ، وَأُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ، حَتَّى أَعُودَ إِلَى رَبِّي، وَيُقَالُ الرَّابِعَةَ، قَالَ: فَأَقُولُ يَا رَبِّ، مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ، قَالَ: يَقُولُ: وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ»

قال قتادة: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴿٧٩﴾﴾ [الإسراء: ٧٩]، قال: هذا المقام المحمود الذى وعده اللَّه تبارك وتعالى نبيه عليه السلام.

٣٠٦٥- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه بن عمر القواريرى، حدّثنا يزيد بن زريع، حدّثنا حجاجٌ الأحول الباهلى، عن قتادة، عن أنس، قال: سئل رسول اللَّه ﷺ عن الرجل يرقد عن الصلاة أو يغفل عنها؟ قال: «كَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا».

٣٠٦٦- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه، حدّثنا يزيد بن زريع، حدّثنا سعيد بن أبى عروبة، عن قتادة، أن أنس بن مالك حدثهم، أن رسول اللَّه ﷺ كان لا يرفع يديه فى شىء من دعائه - أو عند شىءٍ من دعائه- إلا فى الاستسقاء، فإنه كان يرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه.

٣٠٦٧- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه، حدّثنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن أبى عروبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك، أن رسول اللَّه ﷺ كان لا يرفع يديه فى شىءٍ من الدعاء إلا فى الاستسقاء، فإنه كان يرفعهما حتى يبدو إبطاه.

٣٠٦٨- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه، حدّثنا يزيد بن زريع، عن سعيد بن أبى عروبة، عن قتادة، أنّ أنس بن مالك حدثهم: أن رسول اللَّه ﷺ كان من أخف الناس صلاةً فى تمامٍ.

٣٠٦٩- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه، حدّثنا يزيد بن زريع، حدّثنا هشامٌ الدستوائى، حدّثنا قتادة، عن أنسٍ، أن رسول اللَّه ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على أحياءٍ من أحياء العرب.

٣٠٦٥- صحيح: مضى سابقًا [برقم ٢٨٥٤].

٣٠٦٦- صحيح: مضى سابقًا [برقم ٢٩٣٥].

٣٠٦٧- صحيح: مضى [برقم ٢٩٣٥].

٣٠٦٨- صحيح: مضى سابقًا [برقم ٢٨٥٢].

٣٠٦٩- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٣٠٢٨].

٣٠٧٠- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه، حدّثنا عبد الأعلى، حدّثنا سعيد بن أبى عروبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك، قال: لأحدثنكم بحديث سمعته من رسول اللَّه ﷺ لا يحدثكموه أحدٌ بعدى، سمعه من رسول اللَّه ﷺ، سمعت رسول اللَّه ﷺ، يقول: «**إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ، وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ، وَيُشْرَبَ الْخَمْرُ، وَيَفْشُوَ الزِّنَى، وَيَقِلَّ الرِّجَالُ، وَيَكْثُرَ النِّسَاءُ حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً الْقَيِّمُ الْوَاحِدُ**».

٣٠٧١- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدى، حدّثنا عمران القطان، عن قتادة، عن أنس بن مالك، أن رسول اللَّه ﷺ كتب إلى كسرى، وقيصر، وأكيدر دومة، يدعوهم إلى اللَّه.

٣٠٧٢- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه، حدّثنا معاذٌ، حدّثنى أبى، عن قتادة، عن أنس بن مالك، أن رجلا من أهل البادية سأل نبى اللَّه ﷺ -وكانوا هم أجدر أن يسألوه من أصحابه- فقال: يا رسول اللَّه، متى الساعة؟ قال: «**مَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟**» قال: ما أعددت لها من كبير، إلا أنى أحب اللَّه ورسوله، قال: «**فَإِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ**»، قال أنسٌ: فما رأيت الناس فرحوا بشىء بعد الإسلام أشد فرحًا منهم من قوله.

٣٠٧٣- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه، حدّثنا معاذٌ، حدّثنى أبى، عن قتادة، عن أنس بن مالك، أن نبى اللَّه ﷺ قال: «**مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ ك ف ر**»، قال أبو سعيد: يعنى كافرٌ، قال

٣٠٧٠- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٨٩٢].

٣٠٧١- صحيح: مضى سابقًا [برقم ٢٩٥٤].

٣٠٧٢- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٣٠٢٣].

٣٠٧٣- صحيح: دون قوله: (ويخرج فى قلة من الناس، ونقص من الطعام): مضى الكلام عليه [برقم ٣٠١٦]، وقول قتادة: (وذكر لنا) كنا قد استظهرنا هناك [برقم ٣٠١٦]، أن تلك الجملة مبنية للمجهول، فإن توجه كونها مبنية للمعلوم، ويكون ذلك المعلوم هو أنس بن مالك -رضى اللَّه عنه- فيكون سائر الحديث صحيحًا دون ما استثنيناه هنا وهناك، ونحن فى ريب من ذلك، وقوله فى سياق الحديث: (قال أبو سعيد: يعنى كافر...) فأبو سعيد هناك: هو عبيد اللَّه بن عمر القواريرى شيخ المؤلف فى هذا الحديث؛ فانتبه يا رعاك اللَّه.

قتادة: وذكر لنا أنه: «**يَقْرَؤُهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ أُمِّيٍّ وَكَاتِبٍ، وَيَخْرُجُ فِي قِلَّةٍ مِنَ النَّاسِ وَنَقْصٍ مِنَ الطَّعَامِ، وَأَنَّهُ يَدْخُلُ أَمْصَارَ الْعَرَبِ كُلَّهَا غَيْرَ طَيْبَةَ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ**»، قال قائلٌ: يا نبى اللَّه، أما يريد المدينة؟ قال: «**بَلَى، وَلَكِنَّ الْمَلائِكَةَ صَافُّونَ بِنِقَابِهَا يَحْرُسُونَهَا**».

٣٠٧٤- **حَدَّثَنَا** عبيد اللَّه، حدّثنا معاذٌ، حدّثنى أبى، عن قتادة، عن أنسٍ، أن نبى اللَّه ﷺ، كان يقول: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ، وَالْكَسَلِ، وَالْبُخْلِ، وَالْجُبْنِ، وَالْهَرَمِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَفِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ**».

٣٠٧٥- **حَدَّثَنَا** عبيد اللَّه، حدّثنا معاذ بن هشامٍ، حدّثنى أبى، عن قتادة، عن أنسٍ أن نبى اللَّه ﷺ لما أراد أن يكتب إلى العجم قيل له: إن العجم لا يقبلون كتابًا إلا عليه خاتمٌ، فاصطنع خاتمًا من فضةٍ، كأنى أنظر إلى بياضه فى يده.

٣٠٧٦- **حَدَّثَنَا** يحيى بن أيوب، حدّثنا هشيمٌ، أخبرنا شعبة، عن قتادة، عن أنسٍ: أن رسول اللَّه ﷺ كان يضحى بكبشين أملحين، وكان يسمى ويكبر، قال: ولقد رأيته يذبحهما بيده واضعًا على صفاحهما قدمه.

٣٠٧٧- **حَدَّثَنَا** عمرو بن محمد الناقد، حدّثنا سليمان بن عبيد اللَّه الرقى، حدّثنا عبيد اللَّه بن عمرٍو، عن معمرٍ، عن قتادة، عن أنسٍ، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ أن ينتعل الرجل قائمًا.

*****

آخر المجلد الرابع، ويليه المجلد الخامس، وأوله:

بقية مسند أنس بن مالك

٣٠٧٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٣٠١٨].

٣٠٧٥- صحيح: مضى سابقًا [برقم ٣٠٠٩].

٣٠٧٦- صحيح: مضى سابقًا [برقم ٢٨٧٧، ٢٩٧٤].

٣٠٧٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٢٩٣٦].

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضـــوع
٥	مسند ابن عباس .
٤٥٣	مسند أنس بن مالك .
٤٥٣	ما أسند الحسن بن أبى الحسن ، عن أنس بن مالك .
٤٩١	أبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمى ، عن أنس .
٥٠٧	محمد بن سيرين ، عن أنس .
٥٢٠	قتادة عن أنس .
٦٦٩	فهرس الموضوعات .